

فهرست جلد اول نسخة فتاوى حماديه از كتاب الطهارة كتاب الكفالة صفحه

كتاب	الطهارة	٢٠
كتاب	الصلوة	٢٤
كتاب	الزكاة	١٣١
كتاب	الصوم	٢٢٢
كتاب	الحج	٢٤٦
كتاب	الطلاق	١٢٦
كتاب	العقاق	١٦٨
كتاب	الأيمان	١٤٣
كتاب	الحدود	١٩٩
كتاب	السرا	٢٥٤
كتاب	الليط واللقطة	٣١١
كتاب	الاباق	٣١٤
كتاب	المفقود	٣١٨
كتاب	الشركة	٣٢٢
كتاب	الموقف	٣٢٥
كتاب	البیوع	٣٥٤
كتاب	الكفالة	٣٩٦

کتاب الحواله ۲۱۳ کتاب القضاء ۲۱۸ ۷ ۷ ۷

کتاب الشهادات ۲۵۸ کتاب الوکالة

کتاب الدعوى ۵۳۳ کتاب الاقرار

کتاب الصلح ۶۷۵ کتاب المضاربة ۶۸۸

کتاب الودیعة ۶۹۲ کتاب الحارثة ۷۰۱

کتاب الهبة ۷۰۲ کتاب الاجارة ۷۱۵

کتاب الاکراه ۷۳۸ کتاب الحجر والماذون ۷۴۳

کتاب النصیب ۷۴۸ کتاب الشفعة ۷۵۷

کتاب القسمة ۷۶۱ کتاب المذمة ۷۷۱

کتاب الصيد والذبايح ۷۷۳ کتاب الاضحية ۷۸۰

کتاب الاستحسان ۷۸۲

کتاب احوال الموات والميراث ۸۲۹

کتاب الرهن ۸۳۸

کتاب الجنایات ۸۷۷

کتاب الوصايا ۸۹۱

کتاب المراضعة ۹۰۵

تأليفه رحمه الله الكريم لهوايه اشتره من لعل

الكتب في بلدة

اجدر برهتين وفضل

فوسادس خي الجوز سده ١٢٨٠

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نور قلوب الموحدين بنور التوحيد والإيمان \* وشرح  
 صدور العلماء بقبول الإسلام والاحسان \* وأحيى فؤاد العارفين  
 بإعطاء المعرفة والإيقان \* وخص من بينهم المجتهدين بزيادة أصابة  
 الحق والاتقان \* تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الذي أنزل الأحكام  
 وشرع الشرائع وبين الحلال والحرام \* أحل الللال ليرتكبوه \* وحرم الحرام  
 ليجتنبوه \* علم وأعلم \* حكم وأحكم \* وعد وأعد \* أنفى وأوجد \* أمر بإتباع  
 أحسن ما في السنن والكتاب \* ومدحهم بقوله أو لئلا الذين هدانا  
 الله أو لئلا هم أولوا الألباب \* شهادة عبي مصباح مشارق خلاص  
 الاعتقاد \* كلمة هي مفتاح أغراض تنمية الإرشاد \* ونشهد أن محمداً  
 عبده ورسوله الذي بلغ في تقريره نضج يب المواعظ غايمة  
 الاستغناء \* وبلغ فيما بلغ استقصاء إيضاح سنن سنن فرائض  
 الإيمان \* صلى الله عليه وعلى آله ما أضيف إصلاح منطق المبلى إلى الصور  
 وأفيض مستقى زلال حكم الصغرى والكبرى \* وسلم تسليمًا كثيرًا  
 كثيرًا \* أما بعد فقال الحمد للراجي إلى رحمة الله الرب البار



أبو الفتح ركن بن حسام المفتي الناكوري <sup>رحمه الله</sup> أصله <sup>رحمه الله</sup> شانه <sup>رحمه الله</sup> وعطاء  
 بكرمه برهانه التي لما شرفت في بلدة <sup>رحمه الله</sup> قهر <sup>رحمه الله</sup> والد <sup>رحمه الله</sup> صانها الله عن  
 الأهل <sup>رحمه الله</sup> بشرف مجلس من ساد أهل زمانه <sup>رحمه الله</sup> وفاق ذوى الحكومة  
 في عصره وأوانه <sup>رحمه الله</sup> بمعالیه العلیه <sup>رحمه الله</sup> وشماله السیه <sup>رحمه الله</sup> هو الكامل  
 الملمم بالأحكام <sup>رحمه الله</sup> عند الدعاوى والزحام <sup>رحمه الله</sup> العالم الفاضل  
 المجتهد <sup>رحمه الله</sup> الفاضل بين الحق والباطل بالغزم والمجد <sup>رحمه الله</sup> العارف  
 لعادات الناس <sup>رحمه الله</sup> الباني على مباني التشريع والاساس <sup>رحمه الله</sup> لا يقدر  
 احدا ان يظهر خلاف الواقع بحضوره <sup>رحمه الله</sup> لغاية احتشامه ونهاية  
 شعوره <sup>رحمه الله</sup> ولا يتمكن شهود الزور <sup>رحمه الله</sup> ان يقدر مواعلي الحضور <sup>رحمه الله</sup>  
 لكمال ذكائه ومعرفته <sup>رحمه الله</sup> وكثرة تجربته ومهارته <sup>رحمه الله</sup> لان له ولا  
 تنفيذ الاحكام <sup>رحمه الله</sup> في خمس وثلاثين من الاعوام <sup>رحمه الله</sup> ولعله ما قضى في  
 الدعاوى <sup>رحمه الله</sup> الا بما عليه الجمهور والفتاوى <sup>رحمه الله</sup> المستجيع لقون الكمال  
 الانسية <sup>رحمه الله</sup> الفائق أهل زمانه بسجيته المرضية <sup>رحمه الله</sup> شعر <sup>رحمه الله</sup> وان  
 يفيق الانام وذاك منهم <sup>رحمه الله</sup> فان المسك بعض دم الغزال <sup>رحمه الله</sup> الآهو  
 الاعظم المعظم <sup>رحمه الله</sup> الاكرم المكرم <sup>رحمه الله</sup> صدر صدور العالم <sup>رحمه الله</sup> افضل  
 أهل الاسلام واشرف بني آدم <sup>رحمه الله</sup> اعني قاضي القضاة القاضي حماد  
 الملة والدين احمد بن الامام العالم الكامل <sup>رحمه الله</sup> استاذ الثقلين <sup>رحمه الله</sup> الفاضل  
 بحر المعاني <sup>رحمه الله</sup> نغان الثاني <sup>رحمه الله</sup> جامع الفروع والاصول <sup>رحمه الله</sup> ناقل العقول  
 والمقول <sup>رحمه الله</sup> قاضي القضاة القاضي المرحوم المخمور القاضي اكرم <sup>رحمه الله</sup>

الرحمن \* باسكا زهر عبوحة الجنان \* لا زال مصوناً معصوماً من عوائق الزمان  
 وبوائق الحداث \* وفوض اليّ والى ابني العالم المستمى بولانا داود \*  
 اعطاء الله خير الدين والدنيا \* الافتاء في القضايا والفصح للروايات وما عليه  
 الفتيا شرعت انا وابني في تتبع الروايات \* وما عليه الاعتماد وتوافق  
 الدرايات \* وما اجبنا الا بما عليه الاجماع والجمهور \* بنصر الموفق الرب  
 المغفور \* واجمع عندنا اجزاء كثيرة منها نجوي الواقعات \* ولكن  
 كانت الروايات \* اشتاتاً متفرقات \* فجمعناها جميعاً يسهل الوقوف  
 بهما \* ورتبناها ترتيباً يسر الاطلاع عليهما \* واوردنا كل باب  
 موده \* وكل فصل موقعه \* ولقد كررنا الروايات في بعض الابواب  
 لان تلك موافقة لكل باب \* وهذا التكرار دأب المؤلفين \*  
 وعادة الاساتذة المصنفين \* ليجد الطالب في كل محل ما يطلبه  
 ولا يبتلي في التصحيف بتعبه \* والكتب التي استخرجنا الروايات  
 منها \* الهداية \* والكافي \* والزهدات \* والسفاتي \* والجمعي  
 والمضمرات \* وفرائد الدراية \* والعوارف \* واصول البلاغات  
 والحوارزمي \* والمستصفى \* والكفاية \* وشرح مجمع البحرين  
 والتجريد \* وشرح الوقاية \* والتهذيب \* واللباب \*  
 وتحفة العتقاد \* وفتاوى المجتهد \* وشرح الطحاوي \*  
 واسرار الفقهاء \* وحاشية الهداية \* والمملوكت \* والنسفي \*  
 والخلاصة \* والمحيط \* وفتاوى الناطقي \* وجامع الشرح \* والفضائل \* وشرح

الكنز المسافري \* والبسوط \* واليتمية \* والوزيرى \* والواقعات  
للحسامي \* والذخيرة \* والخاني \* وكشف الغوامض \* والنافع \*  
والتارخاني \* وجواهر الفتاوى \* وحاشية القدوري \* وصلوة  
المسعودي \* وفتاوى البرهاني \* والإسراجي \* وفصول العمادي \* وكشف  
المكتوم \* والمصنف \* ومطلوب المسلمين \* وفصول الاستروشي \*  
والكنز \* وتبنيه الغافلين \* وجامع الفتاوى \* والكرماني \* وعمدة  
المفتي \* والمشورة \* وشرح الكنز \* وعدة المفتي \* وكنز العجايب \* و  
التبيين \* والعناني \* والظهيري \* وحصر العلائي \* والكبرى \* والناصري \*  
والصغرى \* ومنية المفتي \* والشاهان \* والبزدوي \* ومنية المصلي \*  
رولواحي \* وفتاوى النوازل \* وعقيدة النجاح \* وكشف البزدوي \*  
ومجتموع النوازل \* والغوامض \* ودرر البحور \* وجمع البحرين \* والتجسس \*  
والمنافع \* وملخص الشرحين \* والكرميني \* وشرح الهداية المسافري \* وشرح  
الدينار \* والياب \* واليتابع \* والقدوري \* وشامل البيهقي \* والمتفق \* و  
المنظومة \* وناسيس النظائر \* والهاوي \* وحاشية المنظومة \* وفخار  
الفتاوى \* والمهذب \* والمنية \* ومختصر الكرخي \* وفتاوى الحسامي \*  
والا قضية \* وكفاية الشعبي \* وبستان الجليلي \* وشرعة الاسلام \*  
وفتاوى انواع الفقه \* وخزانة الفقه \* واقليم الاسلام \* وتفسير الدرر \*  
وفتاوى الطهيري البديعي \* والترصيع \* والانوار في مذهب الشافعي \*  
والعزيز في شرح الوجيز على مذهب الشافعي \* والوجين \*

والحايي \* والينابيع \* والمحرر \* كل منها للشافعي \* وفتاوى الفضل  
 وفتاوى المستمى \* والشرح \* وخزانة الفقه العليا \* والمستقى \* و  
 فتاوى الأوزجدي \* وتفسير الأحقاف \* وجامع الجوامع \* وتحسين  
 المنقط \* وتفسير البستي \* وشرح الطوابع \* وفتاوى أهل سمرقند \* وأ  
 المرعياني \* وأحياء العلوم \* وفوائد المتأخر \* وأصول الإمام الكرخي  
 ومفاتيح العلوم \* وفتاوى الصيرفي \* والعيون \* وعقيدة أبي  
 أصحيق الفعاف \* وجميع الخواشي \* وزيارات الغياني \* وأصول الصفا  
 والكامل \* والجامع الصغير \* وتحفة القراءة \* وشرح أدب القاضي  
 للخصاف \* وتفسير أبي الليث \* ودستور القضاة \* ومفاتيح الهدى  
 والتوضيح \* وروضة العلماء \* وتوجيه المختار \* وتفسير فخر الدين  
 الرازي \* وزاد الفقهاء \* وتلخيص الجوامع \* والإيضاح \* والتفريد  
 وأصول النصارى \* واليوافيت \* والتحقيق \* والتمهيد \* وفصول  
 الحياطي \* ومدخل الكرخي \* وتحفة الخاني \* وعقيدة مولانا  
 عبد العزيز \* وعقيدة السفي \* والقراخياني \* وضوان القضا  
 وكفاية البيهقي \* وكشف المنارة \* والمختب شرح الحسامي \*  
 وشرح الآثار \* والمحقق شرح المتفق \* والمصابيح \* وفقه الإمام  
 شمس الأئمة الشرحسي \* والمشكاة \* وشرح المصابيح \* والشرح  
 الركني \* وشرح العقيدة \* والمدارك \* وملتقى البحار \*  
 ومعالم التنزيل \* والهاشية للزردوي \* والأصول لابي القاسم

وتفسير الامام الزاهد\* والشرح الالامية\* وحصر الايمان\*  
والمشارك\* وشرح الآخر الالامية\* وتفسير\* الوجيز\* و  
تفسير التمهيد\* وشرح الارشاد\* وفتاوى الفضلي\* و  
فتاوى الابانة\* وكنز العباد\* وفتاوى البخاري\* ومختصر  
الماجيني\* ورسالة الامام شهاب الدين\* ونوازل البكري\*  
ومختلف الفقه\* وشرح المشارق لمولانا علم الدين\* والمذهب  
شرح القدوري\* ورسالة الاحتساب\* وتفسير الشيخ شهاب الدين  
السهروردي\* والصاب\* ورسالة النكاح\* وتاج القصص  
في تحف الرخص\* وزبدة الاصول\* واحكام كلمات الكفر  
وتفسير الكشاف\* وعمدة الاصول\* وشرح ابي ذر\*  
فلما فرغنا عن جمع هذه المسائل الشريفة سميناها بكتاب  
الفتاوى الحمادية\* لتكون مجودة مقبولة مشهورة معولة\*  
فان الاعتصام بذيل الكرام\* يورث المقاسد والمرام\*  
جعلنا الله واياكم من الذين رضي بفضله عنهم\* وصلى الله على  
خير خلقه محمد وآله اجمعين\* كتاب الطهارة\*  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ وأحسن التوضؤ  
خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت اظفاره\* من الكافي  
الاصول ان التوضي بالماء المطلق جائز بالنص والخبر\*  
والمطلق المتعرض للذات دون الصفات\* لا بالنفي ولا

بالاثبات \* واريد به هنا ما يستحق الالفهام بمطلق قولنا الماء كما  
 السماء والمد ونحوها \* واذ فته الى البر للتعريف لا للتقييد \* اذ  
 يفهم بمطلق قولنا الماء فاذا بطلت صفة الاطلاق لم يتوضأ  
 كالاستنجة والحل وماء ابقاقي والمرق وماء الورود \* كانه لا يستحق ماء مطلقا  
 اذ لا ينصرف افهاما اليه عند الاطلاق \* ولهذا يقال لم يشرب  
 الماء وان شرب المرق \* ولو كان ماء حقيقة لما صح نفيه \* لان  
 الحقيقة لا تسقط عن المسمى \* من المتصني والاصل في هذا ان  
 التوضي بالماء المطلق جائز مادامت صفة الاطلاق باقية في الماء  
 بطلت صفة الاطلاق لا يجوز التوضي به \* من الحقيقة واما الماء  
 المطلق اذا اختلف به شيء من المائعات الطاهرة على وجه زول  
 اسم الماء \* ومعناه بالطبخ وغيره بان صار مغلوبا به فهو ملحوظ بالماء  
 المقيد غير انه تعتبر الغلبة او لا من حيث اللون والطعم \* ثم من  
 الاجراء فيطران كان شيئا يخالف لونه لون الماء مثل اللبن والحل  
 والعصر وماء الزعفران والمعصر والزردج ونحوها فان العبرة  
 فيه للون ان كانت الغلبة للون الماء يجوز التوضي به \* وان كان  
 مغلوبا لا يجوز \* وان كان يوافق لونه لون الماء نحو ماء البطيخ  
 وماء الاشجار فان العبرة فيه للطعم ان كان شيئا له طعم يظهر في الماء  
 فان كان الغالب طعم ذلك الشيء لا يجوز التوضي به \* وكذلك نحو  
 نقيع الربيب وسائر الانبذة \* وكذلك ماء ابقاقي وماء المرق

وماء الورد ونحوها» وان كان شيئاً لا يظهر له طعم في الماء فان العبارة لكثرة  
الاجزاء ان كانت اجزاء الماء التي يجوز التوضي بها والآلاف من  
الكفاية» ويجوز التوضي بماء خالط شيئاً طاهر فغير احد اوصاف  
كماء المد والماء الذي يختلط به الأسنان والصابون والوعقل  
ما لم يزل عند اسم الماء من الغائبة ولا يجوز التوضي بشيء من الاشياء  
ولا بغيرها من المائعات نحو الحل والمرق الا بنبذ التمر فانه  
يجوز التوضي عند عدم الماء المطوق في قول ابى حنيفة ربح الاول»  
من الخلاصة ولا يتوضأ بشيء من الاشربة واما التوضي بنبذ  
التمر عند وجود الماء لا يجوز بالاجماع» وعند عدمه كذلك عند  
ابي يوسف ربح» وعند ابى حنيفة يجوز» وعند محمد ربح يجمع بينهما  
من شرح المجمع وروى نوح ابن مريم عن ابى حنيفة ربح انه يتيمم  
ولا يتوضأ به» وهو قول ابي يوسف والشافعي ربح وهو لا  
وعليه الفتوى» من النصاب ولا يجوز التوضي بنبذ الزبيب  
هو الاصح» وفيه خلاف بعض الناس» وكذلك لا يجوز بماء  
العنب وهو الصحيح وفيه خلاف ابن ابي ليلى اذ لم يكن مشتد»  
اما التوضي بنبذ التمر اختلف العلماء فيه» والصحيح ما قاله  
ابو حنيفة ربح آخر وهو قول ابي يوسف والشافعي ربح انه لا يجوز  
لان الله تعالى اوجب التيمم عند عدم الماء المطلق ونبذ  
التمر ليس بماء مطلق» من التبريد الوضوء بكل ماء لم تخلط بماء

ارضي طاهر زال اسم الماء اوقته عنه جائز وان وجد صغير اللون \* من  
 المجيدي شرح الهداية ولا يجوز التوضي بما سوى بيضاء التمر من الانبذة  
 الزبيب ونحوه جريا على قضية القياس \* فان نقصني عدام جواز التوضي  
 بجميع الانبذة \* لانها ليست بماء مطلق بل ليل انه لا يسبق الفهم اليها  
 عند ذكر الماء المطلق فاستبقت المرق ونحوه \* الا ان النص وسرد في  
 بيضاء التمر فيقتصر الحكم عليه \* لان المعدول به عن العباس بالانثرا  
 فيه الراي والنظر وقال الاطاعيجي يجوز التوضي بساتر الانبذة لانه  
 بيضاء التمر في الرقة والسيلان فيلحق به \* قلنا ساتر الانبذة  
 ليست في معنى بيضاء التمر من كل وجه \* لان في التمر صلابته  
 من انتشار اخضره في الماء كالا انتشار ما ينتشر من احد  
 يكون قليلا فيمكن ان يكون عفوا فلا يخرج الماء  
 الطهوري بخلاف الزبيب ونحوه فان فيه رخاوة في  
 من اجزائه اكثر مما ينتشر من اجزاء التمر فلا يكون  
 بيضاء التمر من كل وجه فلا يلحق به بمنزلة المحدث  
 لا يلحق بالمحدث السابق في جواز البناء \* لانه له  
 معناه من كل وجه \* من التهذيب طاهر اختلط بالماء  
 لونه ولم ينزل اسمه ورقته كالزعران وغيره او الخبز اذا  
 في الماء يجوز التوضي به خلافا للشافعي رح \* من جامع الشر  
 بخار المرط اذا ارتفع الى الكوة واستجد وخرج من شرق الباب وتجمع اوارتفع



الى السقف واستجمله ثم ذاب فايما اصاب ذلك الليل نجسه  
 واذا ارتفع بخار البيت الى الطابق واستجمله ان كان ارتفاعه من موضع  
 نجس فهو نجس \* واذا ذاب ذلك واصاب شيئا نجسها وان كان  
 ارتفاعه من موضع طاهر فهو طاهر ورأيت في موضع آخر الطابق  
 نجس قياسا وليس بنجس استحسانا \* وصورة ذلك اذا احتلقت  
 العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسده  
 استحسانا ما لم يظهر اثر النجاسة فيه \* وكذلك الاصطبل اذا كان  
 حارا وعلى فوقه طابق \* او بيت البالوعة اذا كان عليه  
 طابق فعرق الطابق وتقاطر منه \* وكذلك الحمام اذا ارتفعت  
 فيه النجاسات فعرفت حيطانه وتقاطرت \* وكذلك لو كان في الاصطبل  
 كوز معلق فيه الماء فترشح من اسفل الكوز وتقاطر \* ففي القياس  
 يكون نجسا \* لان الكوز كان طاهرا في الاصل \* وكذلك الماء الذي  
 فيه وصيرورة الاسفل نجسا موهوم \* والميتن لا يزول بالموهوم \*  
 من الاسرار ولا يقال ان نبيذ التمر ماء لانه لو كان ماء حقيقة لم يترسب  
 استعماله على الماء اذ لا ترتيب في استعمال جنس المياه \* ولان المائية  
 مغلوقة بمخالوة التمر \* ومن سقاء ماء على الحقيقة فذلك جهل منه  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم سقاء ماء مجازا على اسم ابتدائه  
 كما ساء تمرا ولا اشكال انه ليس بتمر وهو مانع يشرب \* فيثبت ان  
 البدل عن الظهور الاصل وهو الماء الصعيذ لا غير \* من الهداية

والغدير المثلث الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحرك الطرف  
الآخر إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب  
الأخر \* لأن الطاهران النجاسة لا تصل اليه \* إذا أثر التحريك  
في السراية فوق أثر النجاسة \* ثم عن أبي حنيفة رجع أنه يعتبر التحريك  
بالاغتيال وهو قول أبي يوسف رجع \* وعنه بالتحريك باليد \*  
وعن محمد رجع بالتوضي \* وجه الأول أن الحاجة اليه في الحيض  
أشد منها إلى التوضي \* وبعضهم قدروه بالمساحة عشر  
في عشر بذراع الكرباس توسعة للأمر على الناس وعليه التمسك  
والمعتبر في العمق أن يكون محال لا يتجسس بالاعتراف هو الصحيح \* قوله  
في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر إشارة إلى أنه يتجسس  
موضع الوقوع \* وعن أبي يوسف رجع أنه لا يتجسس إلا بظهور النجاسة  
كالماء الجاري \* من الكافي وقدره عامة المشايخ رجع بالعرض في العشر  
بذراع المساحة وهو سبع قبضات \* لأنه من المصوحات وذراع  
المساحة فيها اليق \* وقيل بذراع الكرباس توسعة للأمر على الناس  
لأنه أقصر من ذراع المساحة بأصبع \* والأصح أنه يعتبر في كل مكان وزمان  
ذراعهم \* والصحيح في العمق أن يكون محال لا يظهر ما تحته بالاعتراف  
وقدره العضل أربعة أصابع مفتوحة \* ثم إذا لم يتجسس كله لا يتجسس موضع  
الوقوع الكانت مؤنية يتجسس والألا \* وعند مشايخ العراق يتجسس فيهما  
من النهديين عن أبي يوسف ومحمد رجع في الغدير الكبير إذا اغتسل

فيه من جنابة الخائف على بدن نجاسة عينيه لا يجوز التوضي  
من ذلك الموضع ولا يجوز وعليه الفتوى من التفريد  
وكذلك الواكد اذا كان كثيرا بحيث لو حرك احد طرفيه  
لا يتحرك الطرف الاخره وعن محمد بن محمد بن محمد بن  
وذكر الكرخي رحمه الله ينظر فيه بالكبر الراي وهو الصحيح من  
الفتاوى المجتهد في الحوض الكبير الذي لا يتنجس بوقوع  
النجاسة وقال بعضهم ثمانية اذرع في ثمانية اذرع وقال  
بعضهم عشرين في عشرين وقال بعضهم زيادة على ذلك والاصح والاشهر  
عشرين في عشرين من شرح الطحاوي وقال ابو المطيع البلخي رحمه الله اذا كان  
خمس عشرة في خمسة عشر فهو كبير لا يوجب التنجس واذا كان  
عشرين في عشرين لا اجد في قلب شيئا ابي لا شك فيه وروى  
عن جماعة من اصحابنا رحمه الله قالوا عشر في عشر والفتوى على هذا القول  
من الحميدي لانه وقع في اكبر اثمهم ان الماء اذا بلغ هذا المبلغ لا يغسل  
بعضه الى بعضه فافتوا على ما وقع عندهم وهذا القول بحكم  
صير بن يحيى عن ابي سليمان الجرجاني صاحب محمد بن محمد بن  
ثم انما وجعلوه كالماء الجاري لكثرة الماء وتوسعوا فيه لعموم البلوى  
في الهداية عن ابي يوسف رحمه الله لا يتنجس الا بظهور النجاسة فيه  
باري من الحميدي وهذا لان الماء الجاري انما لا يتنجس  
فوق النجاسة لانه يرد على النجاسة ماء طاهر فيطهره وكذلك انما

يرد على الماء النجس الطاهر فيظهر \* من الرافعات الحامية الخوض اذا  
 كان غش في عشرة فوقعت فيه النجاسة لا يتنجس الى ان يتغير  
 طعمه او ريحه اولونه \* لان الغشرة ادنى ما ينتهي اليها نوع من  
 من حاشية الهداية وفي التهذيب والاصل فيه ان ما لم  
 لا يتنجس وان كان راكدا فالحق هذا به باعتبار ان الطاهر ان  
 النجاسة لا تصل الى الطرف الآخر على ما ذكر في التهذيب الظاهر  
 ان يكون قول صاحب الهداية \* لان الطاهر المحذور قياس على  
 الماء الكثير كما لم يرفعه اذ وقعت فيه نجاسة يجوز منه الوضوء بالجملة  
 فكذا هذا باعتبار الجماع المذكور وهو ان الطاهر ان النجاسة لا تقبل  
 الى الطرف الآخر \* من الاسرار والمعنى التقضي ما قلناه فانما اجمعا ان الله  
 المجارب لا يتنجس بنجاسة تقع فيها \* وكذلك ماء البحر وان كان دائما  
 لانه كثير والقليل يتنجس بالاجماع فصارا لكثير الذب لا يتنجس ما كان  
 من قليل ماء البحر الذي لا يختص بهضه الى بعض فماتراه باستعمال  
 المستعمل \* من شرح الهداية فاذا كان التحريك لا يؤثر الجانب الآخر  
 ولا يوصل شيئا الى الجانب الآخر فلان لا يؤثر نوع النجاسة في  
 الجانب الآخر في الاتصال النجاسة اليه اولى فيبقى الجانب الآخر  
 طاهرا وظهورا كما كان \* فيكون في المعنى تمسكا باصل مجمع عليه \* وهو ان  
 اليقين لا يزول بالشك \* وهذا استدلال بالاجماع فيكون منذ  
 تحت عموم النصوص الدالة على جواز التوضيح بالماء المطلق الطاهر

ويحتمل ان يكون هذا استدلالا بعدم الثبوت المنصرفة وهو وصول  
النجاسة الى الماء الطاهر على من تجسده كما اذا لم تقع النجاسة فيه اصلا  
لا في ذلك الموضع ولا في غيره \* وهذا ايضا استدلال في المعنى  
بالاجماع \* فان قيل الدليل المذكور وهو عدم تحرك الجانب  
الآخر بتحريك الطرف الذي وقعت فيه النجاسة على الفور  
لا يدل على عدم وصول النجاسة بالتموج بعده \* قيل وصول  
النجاسة بعده في كل موضع معين من الجوانب الآخر محتمل والماء  
في الجانب الآخر كان طاهرا وظهورا بيقين واليقين لا يزول  
بالشك فيكون تمسكا بالاصل الجمع عليه معنى بخلاف موضع تحرك  
الجانب الآخر منه بتحريك احد الجانبين \* لان الحال تدل على ان تلك  
النجاسة تسري الى سائر اطرافه غالبا والغالب كالمحقق وغلبة  
الظن دليل على وصوله \* ويحتمل ان يكون هذا تمسكا بالقياس على  
الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة ولم يزلها اثر \* او بدلالة النص  
لان جواز التوضي بالماء الجاري اذا وقعت فيه النجاسة ولم  
يزلها اثر لما ثبت بقوله عليه السلام الماء لا ينجسه شيء الا ما غير  
طعمه او ريحه او لونه باعتبار ان الطاهر ان النجاسة لم تبقى بل  
تذهب بجريان الماء ولم يعتبر قوتهم بقاء النجاسة هنا مع منع وصول  
النجاسة في ذلك المثل تيسيرا على الناس فلان يثبت جواز  
التوضي من الجانب الآخر الذي لم تقع فيه النجاسة من الموضع

والظاهر عدم وصول الجحاسة أصلاً إلى بلان لعدم اعتدائها في  
الرواية من شرح المجمع لهذا فقد بر في الغد بر بعض في عشر منقول عن  
محمد رح وعليه الفتوى توسعه على الناس والصحيح عن أبي حنيفة رح أنه لم  
يقدر في ذلك شيئاً وإنما قال هو موكول إلى غلبة الظن في خلوص الجحاسة  
من طرف إلى طرف وهذا أقرب إلى التحقيق لأن المعتبر هو عدم وصول  
الجحاسة إلى غلبة الظن في ذلك جارياً مجرى اليقين في وجوب العمل  
كما إذا أخبر واحد بنجاسة الماء وجب العمل بقوله وذلك  
مختلف بحسب اجتهد الرأي وظنه من الحاشية وعن محمد  
كان يقول في النوادر أنه سئل عن هذه المسئلة فقال إن كان  
مثل مسجد يملأ من قوم لا يخلعون بعضه إلى بعض فلما قام مسبح  
وكان ثماناً في ثمان في روايته وعشراً في عشر في روايته واثناً عشر في  
اثناً عشر في روايته وأكثر مشايخ بلخ رح على أن كان خمسة  
في خمسة عشر لا يتغير فيه شبهة وإن كان ثمانية في ثمانية  
يحتاط فيه وعامة المشايخ رح أخذوا بقول أبي سليمان  
رح وقالوا إذا كان عشر في عشر فهو كبير من شرح  
قال محي السنة رح التقدير بعشرة في عشرة لا مرد  
إلى أصل شرعي يعتمد عليه أقول أصل المسئلة  
إن التقدير العظيم الذي لا يتحول أحد طرفيه يتحول  
الطرف الآخر إذا وقعت الجحاسة في أحد جانبيه جاز الرضوء

في الجانب الآخر ثم قدر هذا بعشرة في عشرة \* وانما قد ربه  
بناء على قوله عليه السلام من حفرت ثورا فله مأخولها أربعون  
ذراعا فيكون له حريمها من كل جانب عشرة ففهم من هذا  
انه اذا اراد آخر ان يحفر في حريمها ثورا يمنع منه \* لانه يجذب  
الماء اليها وينقص الماء في البئر الاولى \* وان اراد ان يحفر  
بئرا بالوعة يمنع ايضا لسراية النجاسة الى البئر الاولى وتتجسس  
ماؤها \* ولا يمنع فيما وراء الحرم وهو عشرة في عشرة فعلم ان الشرع  
اعتبر العشرة في العشرة في عدم سراية النجاسة حتى لو كانت  
النجاسة تسري يحكم بالمنع \* ثم المتأخرون وسعوا الامر على الناس  
وجوزوا الوضوء في جميع جوانبه \* من الفتاوى الطهرية  
الحوض اذا كان مدورا يعتبر فيه ثمانية واربعون ذراعا  
حتى لو كان مدورا لا يجرز \* وقيل يعتبر ستة وثلاثون ذراعا هو  
الصحيح وهو مبرهن عند الحساب \* والمعتبر ذراع الكعباس  
لا ذراع الملائكة \* من الفتاوى المحجة الحوض والبئر والجيب  
تتجسس ماؤه فامتلأ من الماء الطاهر وخروج منه شئ طاهر  
ومر اختيار الفقيه ابي جعفر رح فصار الماء كالماء الجاري و  
كذلك قصعة الحمام \* من جواهر الفتاوى حوض تتجسس ماؤه ثم  
يتجسس ثم حفر دافي وسطه بئر يكون طاهر وهذا ظاهر لا خلاف فيه \*  
الخلافا في البئر اذا تتجسس ماؤها ونضب ثم طاد الماء لا يكون طاهرا

عند الجب يوسف دح حتى ينزح ، لان الطهارة معلقة بالنزح  
 وعند محمد رح يطهر ذكره في التيميم من الخاتمة الصحيح انه طاهر  
 فيكون ذلك منزلة النزح ؛ من كثر التجائب سئل علي بن احمد  
 عن الخف والمكعب والجرموق اذا اصابتهما نجاسة فامر الماء عليها  
 ثلث مرات يحكم بطهارتها وان لم يوجد التجفيف فيما بين ذلك \*  
 اغتسل من الجنابة ولم يدخل اصبعه في اذنه وسرته لا يصل الماء  
 يعيد غسله ، من الملتقط ماء المطر الجاري في السكك والارقة  
 لا يابس به ، من نصاب الفق ماء المطر اذا جرى على السطح وعلى السطح  
 نجاسة روي عن محمد رح ان كان في جانبين من السطح نجاسة فالماء  
 الذي جرى على السطح طاهر ، وان كان في ثلث جوانب او عند الميزاب  
 واكثر الماء يلاقى النجاسة عند الميزاب فالماء نجس لان الاقل يتبع  
 الاكثر ، فصالح حكم الاقل لحكم الاكثر ، وعنه ايضا ماء المطر  
 اذا مر على العذرات ثم اجتمع في موضع فخاضه انسان ثم دخل  
 المسجد وصلى لا يابس به ، لانه ماء جار ، من الجواهر مكعب  
 صبي وقع في بائروا لغوا في طلبه ولم يجدوه انسان طاهر  
 فلا يابس به ، وان كان نجسا او غلب على ظنه انه نجس فاذا  
 نزح جميع الماء لا يضر ان لم يرجد ، من الشامل البيهقي نزح  
 بما يجب يرضع كرهه على الارض جاز ، لان الارض اصلها  
 على الطهارة ، من الكبيرى واذا كان به جرح سائل



وقد شد عليه خرقه فاصابها اكثر من قدر الدرههم او اصاب  
ثوبه اكثر من قدر الدرههم فان كان بحال لو غسل يتنجس ثانيا  
قبل الفراغ من الصلوة جاز له ان يصلي قبل ان يغسله والا  
هذا هو المختار \* لانه لا يمكنه التورع عنه \* من الخانية  
مريض تحت ثياب نجسة ان كان لا يبسط شيئا الا ويتنجس  
من ساعته فيصلي على حاله \* وكذا اذا لم يتنجس الثاني لكن  
تلقفه زيادة مشقة بالتحويل \* من العنابية لو وجدت في  
البرقارة ميتة لا يدري متى وقعت لا يعيد شيئا وهو  
المختار \* من الجواهر جبة تنجس ان وصل الماء الى القطن  
فدلكها ظهرت \* من الناطقي والرابع صاحب الجدرى و  
المقروح الذي لا يقدر غسله فان شيم \* من التارخانية  
ان اولاد المسلمين اذا ما تواحل صغره حرقا ان يعقلوه يكونون  
في الجنة \* من الفتاوى الحجة فصل في الشك في اصابة النجاسة  
في الثياب والاواني قال ابو حفص البخاري ربح من شك  
في امانه او ثوبه او بدنه اصابة نجاسة ام لا فهو طاهر ما لم يتيقن \*  
وكذلك الآبار والعياض التي يستقي منها الصغار والكبار والمسلمون  
والكفار \* وكذا السم والجن والاطعمة التي يتخذها اهل الشر  
والبطالة \* وكذلك ثياب التي ينسجها اهل الشركة والجهالة من  
اهل الاسلام \* وكذلك الحجاب الموضوعة والمركبة في الطريق

والسقامات التي يقع فيها إصابة الحساسة . كل ذلك محكوم بطهارته  
 حتى يتيقن بنجاستها . واصل ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم انه اسقى عبد الرحمن بن عوف رض فقال انسفتك من حرة  
 من الجلب الذي يشرب منه الناس فقال صلى الله عليه وسلم  
 من الجلب الذي يشرب منه الناس . وروى عن محمد بن داسع رض ان رجلا جاء الى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اجرة ابيض نجبة اي سنورا <sup>ضاه</sup>  
 احب اليك ام وضوء جماعة المسلمين قال وضوء جماعة المسلمين ان احب الاديان  
 الى الله تعالى الحنفية السموية . قال عبد الله بن المبارك رح اذاصاب الثوب  
 نجاسة مائنة ولا يعلم مكانها فيفضل الثوب كله . وقال في كتاب الصلوة اذا سال عليه من  
 الكيف لا يجب غسله ما لم يتبين ان نجاسته لا تقوى واحتيايا . وهذا اذا لم يكن الكيف  
 موضع بولهم وغائطهم نحو ما اذا كان موضع غسل او انيهم وجوبهم ويقولون اما اذا  
 كان موضع البولهم يغسل ويحلق . وقال ابراهيم بن يوسف اذا كان اليوم يوم مطر  
 فلا تسأل عن صلح المنزل ان نجس هذه الماء لم طاهر . واذا لم يكن يوم مطر  
 ويحكى عن النخعي محمد بن عبد الكريم بن موسى انه كان يحكي عن ابي بكر بن حاتم انه قال قل  
 لا بد ان السليم رح ان القصارين يغسلون ثيابك وثياب الناس في المقصرة في هذه  
 الجاهن الصغار والكلاب يشربون منها . قال وكب دابته ونظر الى الجاهن ففعل له  
 ماذا تصنع قال انظر في هذه الجاهن فقل لي ارى حوضا عشا في شربا قول موسى يضر ثوبه <sup>جلن</sup>  
 الحمر الكبير وهو لا ينجس بشرب الكلاب . ومثل عن ابراهيم بن يوسف رح من  
 هما يصليان ثوب احدهما طاهر وثوب الآخر نجس فوقع الحكم النجس عليه صا

قال يعيد الذئب ثوبه نجس \* ولا يعيد الذي وقع عليه  
 الكم النجس \* وقال ايضا اذا كان طرف ثوبه نجسا على الارض لا يترك  
 بتركه اجزاه \* وان كان يترك بتركه لا تجوز صلوة معه \* بخلاف  
 البساط تجوز الصلوة على الطرف الطاهر وان كان الطرف الآخر نجسا \*  
 لأنه في حكم الارض \* الطين اذا اختلط به السرقين فحاض فيه  
 انسان فتلوث منه خفة ولما قد جازت الصلوة معه وكان عينا  
 ابن الخطاب وعبد الله ابن المعقل رض يخوضان ماء المطر وطين المطر  
 اظنهما ارجعما جازا الصلوة معه دفعا للحرج والله اعلم \* من النصاب الحرة  
 اذا باتت في امار يفسد الماء ولو باتت في الثوب لا ينجس لان في الثياب  
 ضرورة \* لامتناعه في طي الثياب فلا يمكن الاحتراز عنها \* بخلاف  
 الاناء \* ونظير هذا ما قيل في الحرة اذا شربت الماء ونحست القصة لا يحكم  
 بنجاستها \* وبمثلها لو نحست عضوا انسان يجب عليه غسل ذلك لعدم  
 الضرورة \* من النصاب والاستنجاء بالماء افضل الا ان يكون مانعا  
 فيجوز تركه اذا كان اقلم من قدر الدرهم ويستغني بغيره \* واذا احتاج  
 الى الاستنجاء على ملاء من الناس ان كانت النجاسة جاوزت الحد  
 او اكثر من ذلك الدرهم فانه يستغني \* لان ازالة النجاسة فرض عليه  
 وله ضرورة في ابداء العورة ولا ضرورة للناظرين في النظر الى عورته  
 فيفسق الناظر ولا ياتم المستغني وكذلك اذا اراد ان يغسل في الحمام واراد  
 ان يغسل اراده فيبدي عورته لا ياتم لأنه محتاج الى غسله وكان ما ذكرناه

مِنَ الْفَيَافِ وَفِي الْمَبْطُوعِ لِلْفَقِيهِ ابْنِ اللَّيْثِ رَجَّحَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِضٍ عَنِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَوْ بَقِيَتْ الشَّعْرَةُ مِنْ جَنَابَتِهِ لَمْ يَصْبِهَا  
 الْمَاءُ بَعْدَ بَيْتِهِ كَذَا وَكَذَا فِي الْقِيَمَةِ فِي النَّارِ \* وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ رِضٍ مَنْ ثَبَتَ  
 عَادِيَّتُ شَعْرِي وَكَانَ يَجْرُ شَعْرُهُ أَفَادِمَا ذَكَرُوا جَوَازَ جَبْرِ الشَّعْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
 مِنْ كَتْفِ الْمَكْتُومِ نَظَّمَ لِمَا لَمْ يَجْعَلْ فِي الْأَيْدِي قَدْ ذَكَرْتُ كَالْحَجَرِ لَدَى الْعِمَارِ  
 وَهُوَ كَبُولُ الشَّاةِ عِنْدَ الثَّانِي \* وَشِبْهُ الْحَالِدِ عَلَى الشَّيْبَانِي \* يَسْتَعْمِلُ  
 فِي الْأَيْدِي أَنْ يَمِي فِي الْوُضُوءِ أَوْ فِي الْاِغْتِسَالِ لَا سَقَاطَ الْفَرْصِ أَوْ لِلشَّعْرِ  
 حَتَّى لَوْ كَانَ لِلشَّعْرِ لَا بَصِيرَةَ مَسْتَعْمِلًا عِنْدَ الْكُلِّ مِنْ التَّرْجِيحِ وَمَسَامِلًا  
 الْمُسْتَعْمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَرْجَةٍ فِي وَجْهِهِ كَالظَّاهِرِ وَهُوَ مَا إِذَا وَقَعَ الْمَاءُ الْمُسْتَعْمِلُ فِي  
 الْقَلِيلِ جَازَ الْوُضُوءُ بِهِ مَا مِمَّا يَغْلِبُ عَلَى الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ وَهُوَ الْيَسِيرُ \* وَفِي وَجْهِهِ  
 وَأَنَّهُ تَبَاحٌ أَرَأَيْتَ وَيَكْرَهُ شَرْبَهُ وَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ مَعَ وَجُودِهِ بِقَدَرِ الشَّرْبِ  
 لِلْعَطَشِ إِذْ لَوْلَمْ يَكُنْ نَجَسًا لَعَلَّنَا تَوَضُّأُ بِهِ فِي إِدَاءِ ظَاهِرٍ فَيُشْرَبُ \* وَ  
 الْمُغْتَسِلُ مِنَ الْحَنَابَةِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ عِنْدَ تَوَضُّؤِهِ أَوْ لَا إِذَا كَانَتْ رِجْلَاهُ  
 مُسْتَعْمِلَتَا الْمَاءِ الْمُسْتَعْمِلِ فَلَوْ كَانَ ظَاهِرًا لِمَا آخَرْنَا \* وَقِيلَ وَجْهٌ اخْتِلَافٌ وَ  
 مَسْئَلَانِ أَحَدُهُمَا لَا يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ لِلْحَدِّ ثَبَتَ فِي الْمَجْدِدِ عِنْدَهُمَا  
 الْمَاءُ الْمُسْتَعْمِلُ \* وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجَّحَ لَا يَكْرَهُ نَظْمَهُ رَتَبَهُ \* وَالثَّانِيَةُ الْقِرَاءَةُ  
 الْحَيَامُ يَكْرَهُ عِنْدَ إِيحْيَى رَجَّحَ وَابْنُ يَوْسُفَ رَجَّحَ وَابْنُ الْقَاسِمِ رَجَّحَ  
 وَالْكَلَامُ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى أَصْلِهِ وَهُوَ أَنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجَّحَ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمِلَ  
 غَيْرَ طَمُورٍ فَلَا يَكُونُ الْمَوْضِعُ مَوْضِعَ نَجَاسَةٍ بِاعْتِبَارِهِ \* وَعِنْدَهُمَا

فأشبه المخرج . تقسيم آخر في حكم الماء المستعمل باعتبار الأقوال وهو ستة  
ظاهر وظهور مطلقا وهو قول مالك ربح واحد أقوال الشافعي ربح وظاهر  
الكان المستعمل صدثا وظهورا كان المستعمل ظاهرا وهو قول زفر ربح واحد  
أقوال الشافعي ربح . والثالث أنه يتوقف فيه وهو أحد أقوال الشافعي  
ربح . والرابع ظاهر مطلقا وهو قول محمد ربح واحد في الروايات عن  
أبي يوسف ربح . والخامس نجاسة خفيفة وهو قول أبي <sup>سفيان</sup>  
ربح ورواية عن أبي حنيفة ربح . والسادس نجاسة غليظة وهو <sup>ربح</sup>  
الحسن عن أبي حنيفة ربح والفتوى على أنه ظاهر . من المصنف قال فخر الإسلام  
الماء المستعمل ظاهرا عند أصحابنا ربح جميعا وهو المختار عندنا وهو ظاهر الرواية  
وما ذكر في النظم خلاف ظاهر الرواية . من جامع الشرويح ومشائخ العراق <sup>ق</sup>  
أنه ظاهر غير ظهور بلا خلاف بين أصحابنا واختيار المحققين من مشائخنا  
هذا فإنه هو الأشهر عند أبي حنيفة ربح وهو الأقيس فإنه ماء ظاهر لا في عضو  
ظاهر أخذ وثب النجاسة فيه من أين كما في غسل الثوب الظاهر . من تحفة  
الفقهاء وأما حكم الغسالة فنقول الغسالة نوعان أحدهما غسالة النجاسة <sup>الكبرى</sup>  
وهو الماء المستعمل . ثم مشائخ بلخ حققوا هذا الاختلاف على الوجه الذي ذكرنا  
ومشائخ عراق قالوا أنه ظاهر غير ظهور بلا خلاف بين أصحابنا ربح واختيار  
المحققين من مشائخنا هذا فإنه هو الأشهر عند أبي حنيفة ربح وهو الأقيس  
ماء ظاهر لا في عضو ظاهر أخذ وثب النجاسة فيه من أين . من الكافي والماء  
المستعمل لقربة أو رفع حدث ظاهرا غير مظهر خلافا لمالك والشافعي ربح .

بآ طاهر استقر في عضو طاهر في كذا كان كما لو غسل به ثوب طاهر ونا  
 زه ربح وهو أحد قولي الشافعي ربح المكان المستعمل توضيهاً لظاهر مطهر  
 والافطأ مطهر \* وقال محمد ربح وهو رواية عن أبي حنيفة ربح هو طاهر  
 الرواية وعليه الفتوى طاهر غير مطهر \* لأن ملاقاته الطاهر الطاهر  
 لا يوجب التجسس \* من المسافر في شرح الكفر وهو قول محمد ربح والفتوى  
 عليه وهو أحد قولي أبي حنيفة ربح \* من النافع والفتوى على قول محمد ربح  
 أنه طاهر غير طهور \* من المحيط أن الماء المستعمل غير طهور واختلفوا في  
 طهارته \* قال محمد ربح طاهر غير طهور وهو رواية عن أبي حنيفة ربح \*  
 الفتوى \* لأن الماء إذا استعمل في محل فاقصوا أحواله أن يصير مثلاً  
 المحل وأعضاء المحدث ولجب طاهرة والماء المستعمل في هذا المحل به  
 بهذه الصفة \* فإذا أصاب الثوب تجوز الصلوة معه من الغاوة  
 الحجرة الماء المستعمل على ثلاثة أوجه \* مستعمل وهو نجس نجاسة خفيفة  
 بالاتفاق كماء الاستنجاء وغسالة الثياب النجسة \* ومستعمل هو طاهر  
 طهور بالاتفاق كغسالة الجوب والبقول والثياب الطاهرة \* ومستعمل  
 أقويل الأئمة وهو الماء الذي استعملت فيه نجاسات الكمية كالوضوء  
 الغسل \* قال أبو حنيفة ربح نجس نجاسة غليظة \* وعند أبي يوسف  
 نجس نجاسة خفيفة \* وعند محمد ربح طاهر غير طهور والفتوى على  
 محمد بن الحسن ربح أنه طاهر غير طهور حتى لو ابتل الثوب أو البدر  
 جازت صلوة \* من النازل وهذا إذا اجتمع في موضع ثم أصاب

وأما إذا تقاطر من أعضائه وإصاب الثوب فإنه لا يغسل الثوب بالإناء  
 من إسنار خاني في قولهم جميعاً من الفتاوى الحجة في فصل كيفية الإغتسال  
 والقطرات الواقعة في الأمان من اليد والشعر محفوة \* من التزويد الماء  
 المستعمل في البدن على وجه القربة عند محمد ربح طاهر غير طمور \* وهو  
 رواية عن أبي حنيفة ربح والفتوى على هذا \* من الخلاصة ثم في الجنب  
 إذا أدخل يده في الإناء وهذا إذا لم يرد غسله بل أراد رفع الماء \* فإن أراد  
 غسله إن كان أصيب أو أكثر دون الكف لم يتنجس الماء وإن أدخل الكف  
 بيده به غسله يتنجس \* وهذا قول أبي يوسف وأحمد والروايتين عن  
 أبي حنيفة ربح \* أما قول محمد ربح وهو قول أبي حنيفة ربح الصحيح أنه مع محمد ربح أنه  
 طاهر وعينه الفتوى \* من الجواهر إذا دخل الكف في الإناء والغسل يتنجس  
 أبي يوسف ربح \* وأما على قول محمد ربح وهو قول أبي حنيفة ربح أنه طاهر عليه  
 والفتوى \* من المبسوط رجل اغتسل من الجنابة فانتفخ من غسله شيء في الإناء  
 فإن الماء لا يفسد \* لأن هذا إما لا يستطيع الامتناع عنه فلو قلنا أنه يتنجس  
 الماء لضاق الأمر على الناس \* وقال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد  
 بكم العسر \* وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج \* وقال  
 تعالى لا يكلف الله نفساً إلا وسعها \* من الروايات واختلّفوا في المساء  
 المستعمل في رفع الحدث \* فقال أبو حنيفة ربح في إحدى الروايات عنه وهو  
 يتنجس شاة من حجة إلا أنه يقول في هذه الروايات ما يترشح منه عن الثوب وما  
 بالبدن من عند الله تعالى \* طاهر \* من المنعرات ذكر في المبسوط إجماع أصحابنا

الماء المستعمل في الوضوء والغسل لا يجوز استعماله ثانياً لكن اختلفوا  
 في طهارته وبجاستد<sup>٢</sup> عند محمد سرح طاهر غير ظهور والفتوى على موله<sup>٣</sup>  
 من القيمة ذكر في صلوة الباقي وانما يكون الماء مستعمل اذا اجتمع في<sup>ص</sup>  
 واحد في طست او مكان فاما قبل ذلك فلا حق اداناً<sup>٤</sup> شر عن العضود وقع  
 على موضع من ثيابه لم يثبت لذلك حكم الاستعمال بالاجماع<sup>٥</sup> وهكذا  
 قالوا فيمن مسح الاعضاء بالمسند<sup>٦</sup> ان ذلك المسند لا يكون  
 حكمه حكم المستعمل بالاجماع<sup>٧</sup> من معنى المصلح ويستحب ان مسح<sup>٨</sup>  
 بعد الغسل من الوانعات الحسامية في باب الطهارة المعللة بعلامة  
 النون الماء المستعمل فيه عن<sup>٩</sup> البيهقي سرح ثلث روايات<sup>١٠</sup> روى محمد<sup>١١</sup>  
 عنه انه طاهر غير ظهور وبه اخذ هو والفتوى عليه لعموم البلوى  
 الا في الجنب وبه اخذ الفقيه ابو الليث سرح على ما ياتي في باب  
 الطهارة المعللة بعلامة العين<sup>١٢</sup> ومنه في الباب المعللة بعلامة  
 العين اذا خاض الرجل في الحمام بعد ما غسل قدميه فليغتسلهما  
 اذا خرج<sup>١٣</sup> فان لم يغسل ولم يعلم ان في الحمام جنباً اجزاء<sup>١٤</sup> وان علم ان  
 في الحمام جنباً قد اغتسل روى الحسن ابن زياد عن<sup>١٥</sup> البيهقي سرح انه  
 لا يجزيه حتى يغسل قدميه اذا خرج<sup>١٦</sup> وعلى قياس رواية<sup>١٧</sup> عن  
 البيهقي سرح في الماء المستعمل عليها اخترا في الباب المعللة بعلامة  
 النون يجزيه<sup>١٨</sup> لكن استثنى الجنب منه<sup>١٩</sup> وهذا موضع<sup>٢٠</sup> الا<sup>٢١</sup>  
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث سرح وفي الولو الجمية



والفتوى على انه يجزيه وان لم يغسل قدميه \* من الطحاوي والماء  
المستعمل هو الذي زائل من البدن واستقر في مكان فاما ما دام على البدن  
فلا يلحقه حكم الاستعمال حتى انه لو بقيت على العضو لمعة لم يصبها الماء  
فمضب ذلك البطل الذي على ذلت العضو الى المعة التي فيه جاز \* ولو ضرب  
البطل الذي في اليمنى الى الممتلئة في اليسرى او من اليسرى الى اليمنى لا يجوز \* ولو كان  
هذا في الجنابة جاز \* لان الاعضاء في الجنابة كلها كعضو واحد حتى انه لو  
في القدم لمعة قبلها من الماء الذي على الرأس يجوز \* من المنية وروي عن  
ابي القاسم الصغار روح في رجل مستحي ويجري ماء الاستبراء تحت رجليه ليس  
بغيبه خرق فله ان يصلح ذلك الخف \* لان بالماء الآخر يطهر الخف كما  
يطهر موضع الاستبراء \* ومنه ولو كان على يده نجاسة وطبة فاخذ عروة  
القميعة كلما صب الماء فاذا غسل يده تلتا طهرت اليد والعروة والله اعلم  
كتاب الصلوة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل صلوة الخنس كشلة فها جاز على باب احكامه  
فيمثل فيه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنة شيئا قالوا لا يا رسول الله قال لك  
مثل صلوة الخنس من الحانية واول وقت الفجر حين قطع الفجر المستطير الفجر ان  
يسمى العرب الاول كاذبا وهو البياض الذي يبدو وكذب السرحان ويعقبه ظلام  
لا يخرج به وقت العشاء ولا تثبت شئ من احكام النهار \* والثاني هو البياض  
الذي يستطير ويعترض في الافق لا يزال يردا حتى يشتد شئ يستطير ذلك \*  
تثبت به احكام النهار من حرمة الطعام والشرب للصائم وجواز أداء صلوة الفجر من

الخلاصة الأصل وقت الفجر من حين تطلع الفجر المعترض في الأفق إلى طلوع الشمس  
 والفجر فجران الأول هو البياض الذي يبداً وكذب السرحان ويعتقد ظلام  
 رئيسي كاذب لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به شيء من أحكام النهار \* والثاني  
 هو البياض الذي يستطير ويعترض في الأفق ولا يزال يزداد حتى ينتشر ويضيئ  
 مستطيراً تثبت به أحكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز الفجر  
 وأخر وقت الفجر حين تطلع الشمس \* من التجريد في كتاب الصوم ووقته من  
 طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس \* من شاهان شرح الهداية ثم قيل إن  
 العبرة لأول طلوع الفجر الثاني وقيل لاستناره وانتشاره قال شمس الأئمة الخوا  
 رج القول الأول حق \* من شرح المهاوي وبطلوع الفجر الصادق يخرج وقت  
 العشاء ويدخر وقت صلاة الفجر فيحرم على الصائم الأكل والشرب والجماع  
 من الحصر قال أبو حنيفة رج أول وقت العصر حتى صار ظل كل شيء مثليه  
 وقال مثله \* من الظهيرية والفتوى على مدحهما \* من التيسير وعند  
 كما قال \* من الأسرار وفولها مقتدى \* من حاشية المنظومة وأما ما في  
 الفتوى ذكر في الفتوى الظهيرية ينبغي أن لا يؤخر صلاة الظهر حتى يصير ظل  
 كل شيء مثله ولا يعمل العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه ليصلي كل صلاة في  
 وقتها بالإجماع \* من الهداية ويحب تعجيل المغرب \* لأن تأخيرها مكروه  
 لما فيه من التشبيه باليهود وقال عليه السلام لا يزال أممى بخير ما عجاوا  
 المغرب \* من حاشية المدودي ويكره التأخير إلى اشتباك النجوم \* من المغز  
 اشتباك النجوم كثرة ودخول بعضها في بعض \* من صلاة المسعودي

چون آفتاب فرو رود وقت نماز شام اندر آید و اتفاق سبب که در رکز اردن نماز شام  
 تأخیر نماید \* قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال امتي بخير مسلم يومئذ المغرب  
 الى اشتباك النجوم \* من مطلوب المسلمين واول وقت نماز شام چون  
 آفتاب فرو رود و اثر شعاع او نماند \* من القنية يعيد صلوة المؤدات احتياطاً  
 لاحتمال فسادها \* ومنه نيلس له يد ورجل اصلاً لا تجب عليه الصلوة  
 من السراجي قوم تخفوا عن المسجد وصلوا في البيت بجماعة فانهم ينالون  
 فضل الجماعة ولكن دون ما ينالون في المسجد \* من كفاية الشعبي خلت  
 المشايخ رجع انه متى يدرك فضل تكبير الافتتاح فبعض مشايخنا راجع قالوا بان  
 يصير مد ركعة لفضل تكبيرة الافتتاح مادام الامام في قراءة الفاتحة \* وقال  
 البعض اذا جاء بتكبيرة الافتتاح مقارنته لتكبيرة الامام او موصولة والا  
 فقد فاته فضل تكبيرة الافتتاح \* فالاول في غاية الرخصة \* والثاني في غاية  
 الضيق \* والاصح هو القول الثالث انه مادام الامام في الشاء فكبر المقتدي  
 فانه يدرك فضل تكبيرة الافتتاح واذا اخرج حتى شرع الامام في التعوذ  
 والتمهية فانه فاتته فضيلة تكبيرة الافتتاح \* قال ولهذا هو الاصح عندنا  
 لان كل ركن وضع قبل القراءة فهو تبع للتكبير فاما اذا افتتح الشاء فقد  
 اشتغل بفرض اجزه وخرج عن حد التكبير \* من الخلاصة لو ادرك الامام  
 في الشاء لا ينال ثواب تكبيرة الافتتاح وهذا في شرح الطحاوي \* والتمنا  
 ان ان ادرك الامام في الفاتحة ينال ثواب الافتتاح \* من الذخيرة  
 وقال بعضهم اذا ادرك الامام في الركعة الاولى يصير مد ركعة فضيلة

وفي  
 المسألة  
 المذكورة

تكبيرة الإفتتاح وهذا أوسع بالناس من المحصر في باب أبي يوسف  
 وأما فضيلة تكبيرة الإفتتاح فكلموا في وقت أدراكها الصحيح من أدراك  
 الركعة الأولى فقد أدركت فضيلة الإفتتاح من العياضية عن الشيخ  
 الترخيبي رحمه الله أن التطوع بجماعة خارج رمضان إنما يكره إذا كان على سبيل  
 التداعي والتجمع أما إذا اقتدى واحد أو اثنان لا يكرهه وفي الثالثة  
 اختلاف وفي الأربعة يكره بالأخلاف من الخلاصة وفي جامع الأصول  
 ومختب جامع الأصول في فصل التطوع أن التطوع بالجماعة إذا كان على  
 سبيل التداعي يكره وكذلك في الأصول للصلاة والشهيد رحمه الله أما إذا صلوا  
 بجماعة بغير أذان وإقامة في مأجزة المسجد لا يكره وقال شمس الأئمة للحلو  
 إن كان سوى الإمام ثلثة لا يكره بالاتفاق وفي الأربع اختلف المشايخ  
 رحمه الله قال الجامع عصمه الله ذكرنا ولا ما هو أصل الرواية ثم ذكرنا ما روي  
 شمس الأئمة للحلو في رحمه الله بطلاق أصل الرواية لا يكره التطوع بالجماعة  
 مطلقا إذا صلوا بغير أذان وإقامة لعدم التداعي وهو الأذان والإقامة  
 ولهذا اصرح في شرح الكافي حيث قال إنما يكره التطوع جماعة إذا صلوا  
 على وجه استدعى الناس إليها بجماعة كما يدعى إلى المكتوبة بالأذان و  
 الإقامة فتحقق معنى التداعي أنه الأذان والإقامة أيده ما ذكر في الفتاوى  
 الطهيريّة في باب الأذان في مسألة تكرار الجماعة في المسجد عن محمد رحمه الله  
 إذا اذنوا وإقاموا الأعلى وجه التداعي خفية لا بأس به من القنية  
 واختلف العلماء في أقامتهما في البيت والأصح أنها كالأقامتهما في المسجد

الآتي الفضيلة من شرح أبي ذر في بستان أبي الليث قال الفقيه ربح  
 إذا كان الرجل منزل بعيد من المسجد فحاف على نفسه المطر  
 على الخروج إلى المسجد وخاف على ثيابه الفساد فلا بأس أن يصلي  
 في بيته من مفااتيح المسائل ينبغي أن يكون المؤذن صالحاً عالماً  
 بالأحكام والأوقات لأنه من معظّمات أمور الدين من الخاوي  
 وقال خلف المؤذن إذا لم يكن بصيراً بأوقات الصلوة ليس له  
 أجر المؤذنين من تحفة الفقهاء ومنهajian من يصلح للامامة  
 فنقول الصالح للامامة هو الرجل الذي من أهل الصلوة المفضلة  
 سواء كان حراً أو عبداً أو بصيراً أو أعمى تقياً كان أو فاجراً  
 على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلوا  
 خلف كل برٍّ وفاجر ومنه كان اذان الصبي العاقل صح من غير  
 كراهة من صلوة المسعودي مسألة البركي بانك نماز  
 ويكره أن يدانك نماز آغاز كردن شاید که وی را منع کنند اگر وی را اعلام کرد  
 که بانک نماز گفته اند باید که خاموش نماند بانک نماز را تمام کند تکرار بانک نماز  
 مشروع است دلیل بر مسجد جامع من الخلاصة في اذان الجنب مرويات  
 والاشبه ان يعاد اذان الجنب ولا تقاد اقامته لان تكرار الاقامة ليس  
 بمشروع وتكرار الاذان مشروع كما في الجمعة من الحميدي شرح الهداية  
 والاشبه ان يعاد الاذان ولا تقاد الاقامة لان تكرار الاذان مشروع في  
 الجملة كما في صلوة الجمعة وتكرار الاقامة غير مشروع

في صلوة تامة \* وهذا الان شرعية الاذان للاعلام ولا باس بالاعلام  
 مرارا والحوارا \* وشرعية الاقامة للشروع في الصلوة وتكرارها يؤدى  
 الى الفصل بين الاقامة واقامة الصلوة وانه مكروه \* من شرح الجمع ويكره  
 اذان الصبي ويجزى \* واذان الجنب والمرأة يعاد دون الاقامة  
 وانما خص الاذان دون الاقامة لان تكرار الاذان مشروع دون  
 الاقامة \* من الجواهر رجل سكن دارا غير يغير اذنه ويصوم <sup>بصلاته</sup>  
 فانه يكره المقام بغير اذن مالك الدار \* ولا كراهة للصوم والصلوة <sup>فيها</sup>  
 من الكبرى اذا اُلقي في المسجد حشيش كثير ان وجد جمعه اذا سجد يجوز  
 والا فلا \* واذا صلى على التين او القطن او المحلوج فسجد عليه ان استقرت  
 جهته وانفذ على ذلك ويجوز الجمع يجوز \* وان لم تستقر لا يجوز لان  
 في الوجه الاول هو في معنى الارض وفي الوجه الثاني لا \* من البر <sup>نية</sup>  
 ولو سجد على شيء محشوان وجد جسم الارض طاز وتقسيمه قالوا انه  
 لو بالغ لا ينتقل راسه اطلع عن ذلك \* من الخلاصة لو سجد  
 على البجلة امكن ان يكون على البقول لا يجوز وان كانت على الارض يجوز  
 كما لو سجد على السريد ولو سجد على الخنطة والشعير يجوز \* ولو سجد  
 على الدخن والجوارس لا يجوز \* من البرهانية ولو سجد على  
 الارزن والجوارس لا يجوز \* لانه ليس بمعنى الارض فان الجهة لا <sup>تجد</sup>  
 قرار عليه \* من التفسير اذا وضع كفيه على الارض وسجد عليهما يجوز  
 من النسبة ومن سجد في الصلوة على يديه يجوز لكن الافضل ان

لا يفعل ذلك لأن أفضل الاعضاء الوجه إذا أمر الله تعالى أن يوضع أفضل  
الاعضاء على أهون الأشياء وهو التراب تواضعاً لله تعالى وخضوعاً \*  
الذخيرة وإذا كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين كما في زمين شيب  
ذكر شمس الأئمة المحلواني في كتاب الصلوة أنه إن كانت الفتاوت بمقدار لبنة  
أو لبنتين يجوز \* وإن كان أكثر من ذلك لا يجوز \* وإذا أراد باللبنة و  
اللبنتين المنصوبة دون المقروشة \* من الظهيرية وإن سجد على  
الذرة والجوارس والرمل لا يجوز \* من الكافي شرح الهداية  
وقد تكلموا في تكرار السجود فقل أنه تعبد لا يطلب فيه المعنى كأعد  
الركعات \* وقيل إن الشيطان أمر بسجدة فلم يقبل فسجدتين  
ترغماً له \* وقيل السجدة الأولى إشارة إلى أننا خلقنا من الأرض والشاة  
إلى أن نعاد إليها \* قال الله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم الآية \*  
من المسافري شرح الهداية وقيل فرضت لقوله تعالى وأسجدوا لقرب  
أي بسجدة أخرى \* من السعناقي وروي في الأخبار  
أن الله تعالى لما أخذ الميثاق من ذرية آدم عليه  
السلام حيث قال وإذ أخذ ربك من بني آدم من  
ظهورهم ذريتهم الآية أمرهم الله تعالى بالسجود  
تصديقاً لما قالوا فسجد المسلمون كلهم وبقي الكفار فلما رفع المسلمون  
رؤسهم رأوا الكفار لم يسجدوا فسجدوا ثانياً شكرياً لما وفقهم الله تعالى  
على السجود الأول فصار المفروض سجدتين \* من الفتاوى المحجة

لا يمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد وعليه  
المفتون \* من الظهيرية اذا فات الزرع عن المريض يكفر لكل وتر نصف  
صاع كما في سائر الصلوات \* من الساجدة اذا مات وعليه فوات  
فدفع الواو وث من الميت لكل صلاة نصف صاع من براوقمته لكل  
مسكين او مسكين واحد عن كل الفوات يجوز \* ولا يجوز ان يؤدى  
عن صلاة لفقرين \* من الجواهر قال من مات وعليه قضاء صلوات  
فانته يجب لكل فريضة ووتر نصف صاع من بر و لو اعطى فقيرا اقل  
من نصف صاع جاز كما في كفارة الصوم \* من الفسقة لو اعطى فقيرا <sup>حدا</sup>  
كفارة الصلوات جملة جاز \* فاتتها صلاة عشرة اشهر ومات ولم  
تترك ما لا قال القا سم تستقرض ورثتها فبخر حنطة فيدفعونها  
مسكيناً ثم ان المسكين وهبها لورثتها ثم تصدق به على المسكين فلم  
يزل يعمل حتى يم لكل يوم فبخر حنطة اجزأ ذلت عنهما كان عليه  
فراثة فحراها وقضاها \* من عدة المفتي اذا مات وفاته صلاة  
الشهور ولا مال له تستقرض ورثته صاعا من الحنطة ويدفع الى مسكين  
ثم المسكين يتصدق به على الورثة ثم الورثة على المسكين حتى يتم كما  
في صلاة الفطر \* من الخلاصة اذا مات الرجل وعليه صلوات فائمة و <sup>هي</sup>  
بان يعطى كفارة صلاة يعطى لكل صلاة نصف صاع من بر و لو وتر نصف صاع <sup>له</sup>  
يوم نصف صاع \* وانما يعطى من ثلث ماله \* وان لم يترك ما لا يستقرض  
قريبه نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم يتصدق المسكين



عليه ثم وثم حتى يتم لكل صلاة ما ذكرناه \* من القنوي الحجة وان لم يوص  
للورثة يتبرع بعض الورثة يجوز فان كانت الصلاة كثيرة والخطئة قليلة  
تغطي الورثة عشرة مناء مسكينا واحدا لفداء صلاة يوم وليلة ثم يدفع  
الفقر تلك العشرة الى الوارث ثم يدفع الوارث تلك العشرة بنفسه او بغيره  
وليلة هكذا يفعل مرارا حتى يستوجب الصلاة فيخرج الميت عن العهدة  
من الحميدي شرح الهداية وفرض المسافر في الرباعي ركعتان التقييد  
بالفرض احتراز عن السنن فانه لا قصر فيها لان له ان لا يفعلها وقيل  
الا فضل الترتك ترخصا وقيل بالفعل تقر باوكان الشيخ الامام الفقيه  
ابو جعفر رح يقول بالفعل في حالة النزول والترتك في حالة السير \*  
من الغياشية نكّلوا في السنن في السفر في تركها وادائها \*  
قيل الا فضل تركها ترخصا وتخفيفا \* وقيل لا بل يفعلها تقربا \*  
وكان الفقيه ابو جعفر رح يقول بالفعل حالة النزول والترتك  
حالة السير وهو حسن جدا \* من الحاوي قال هشام كثير  
ما رأيت محمدا رح في السفر لا يتطوع قبل الظهر وبعد ما  
كان يتطوع قبلها وبعد ما كان لا يدع ركعتي الفجر ولا الركعتين  
بعد المغرب ولم اري صلي تطوعا قبل العصر ولا قبل العشاء في السفر يصل  
العشاء والوتر \* من السراجية المسافر ياتي بالسنن ولا يتركها الا  
بعد زينة افتت شمس الائمة البخاري رح \* من التبيين والمنهاج  
والسنن لا يدخلها القصر لان التوقيف ورد في الفرائض وهو باق

بهما اختلفوا فيه والمختار انه ان كان حال امنه وقراره ياتي بهما لانها  
 شرعت لمكاث وللشافعية محتاج وان كان حال خوف لا ياتي  
 بهما لان ترك بعذر \* من الحيض وتكلموا في الافضل في السنن \* قيل  
 هو الترتيب \* وقيل هو الفعل تقربا \* وكان الشيخ الامام الفقيه  
 ابو جعفر راجح يقول الفصل في حالة النزول والترك في حالة السير \*  
 من المضرات ولا قصر في السنن لان القصر انما يكون فيما عليه  
 لا فيما هو مخير فيه \* وتكلموا في الافضل في السنن \* قيل هو الترتيب  
 تنخصا \* وقيل هو الفعل تقربا \* وقال الفقيه ابو جعفر الهندواني  
 راجح الفعل في حالة النزول والترك في حالة السير \* من الفتاوى للجنة  
 لان تخليص النفس وميانتها من الهلاك يتقدم على الصلوة المكتوبة  
 من الهداية واذا دخل المسافر مصر اتم الصلوة وان لم ينو الاقامة فيه  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم كانوا يسافرون وتعودون  
 الى اوطانهم مقيمين من غير عزم جديد \* من التخييد ولا فرق بينهما  
 اذا دخل مصر مختارا او لقضاء حاجة حدثت او بدأه ان يترك السفر  
 لان مصر متعين للاقامة فلا يحتاج فيه الى النية \* من الاسرار لان الاقامة  
 ضد السفر والشيء لا يبقى مع نقيضه \* من شرح الوقاية متى لو قدم  
 المسافر الوطن الاصل يصير مقيما يجوز الدخول \* من الكافي ولان الرد  
 في مصر لا يكون الا مقيما فحال مغنيتها عن نيته \* من الذخيرة انما  
 تصح نية الاقامة اذا كان الموضع الذي نوى الاقامة فيه مملا للاقامة

حتى ان اهل العسكر اذا فؤوا الاقامة في دار الحرب خمسة عشر يوما او  
اكثر وهم محاصرون اهل المدينة لا تصح نيتهم كما لو نوى السفر في غير  
موضع السفر \* من شراح جميع البحرين لانها ليست بمحل اقامة فلم تصادف  
النية محلها فلغث \* من النافع واذا دخل مصر اتم الصلوة وان لم ينو  
المقام فيه \* من المستصفي قوله لانه مقيم فيه لان المرء في مصر لا يكون  
الا مقيما فحالها معنية عن قصده \* من تحفة الفقهاء في الباب فصول  
ثلاثة احدها في بيان الشروط التي تتعلق بها رخصة السفر وهو ان  
ينوي مدة السفر ويخرج من عمران مصر فالحال يوجد هذان الشرطان  
لا تثبت في حق احكام السفر ورخصة المسافرين \* ثم المعتبر في حق النية  
هو نية الاسل دون التابع حتى ان المولى اذا نوى السفر وخرج من  
ال عمران مع عبده يصير عبده مسافرا وان لم ينو السفر \* لانه تابع \* وكذلك  
الزوج مع الزوجة \* وكذا كل من لزمه طاعة غيره من الخليفة والسلطان  
وامير الجند ونحو ذلك \* واما بيان ما يبطل به حكم السفر فنقول يبطل بما يضاد  
وينافي به وهو الاقامة \* لكن انما تثبت الاقامة بأربعة اشياء \* بصر  
نية الاقامة \* وبوجود الاقامة بطريق التبيية \* وبالدخول في قصره \*  
وبالحزم مثل التود الى مصره \* من الغوامض وان من امكنته الاقامة  
باختياره يصير مقيما بنية نفسه ومن لا فلا من الاسرار وظاهر حديث  
سلوة بمكة عام تحة الوداع انه كان لا يتم وصو بمكة على طمأ بنية ورفا  
كان يلزمه مكة بالانتماء \* من شرح التمهذيب عبد سافر مع المولى

قد خلا في وطن العبد لا يصير إن مقيمين \* أمّا العبد فلا نتابع وأما المولى فلا  
لم توجد منه نية الإقامة ولا دخول الوطن الأصلي \* من الغياثية العبد  
إذا كان بين الموليين في السفر فنوى أحدهما الإقامة دون الآخر فإن  
كانت هيا في خدمته ونوى الإقامة أحدهما فالعبد يتم يوم خدمته وقصر  
يوم خدمته الآخر \* فان لم يكن قهاياه قالوا ينبغي أن يصلي أربعين  
اعتبار للأصل وترجيها به إذا الأصل هي الإقامة ويقعد على راس الركعتين  
لا بحالة احتياط \* من درر البحور ولا يشترط حضور السلطان في جماعتها  
وفاقا ولا اذنه \* وبه قال مالك وأحمد رحم خلافا لا يجتنبه \* من الصلاة  
ولا تجوز أقامتها إلا للسلطان أو لمن أمره السلطان \* من التكميد يرقال  
الكافي ليس بشرط اعتبار إيسائر المكتوبات \* من الأسرار قال أصحابنا  
رح السلطان شرط إقامة الجمعة \* وقال الشافعي رح ليس بشرط  
من الفتاوى الحاوي في كتاب الاجناس وروى ابن أبي مالك عن  
أبي يوسف عن أبي حنيفة رح ليس للقاضي أن يصلي الجمعة بالناس إلى الموضع  
ويجوز لصاحب الشرط وإن لم يؤمر به \* من الفتاوى الجمعة ذكر الفقهاء  
أبو الليث رح في كتاب الوقف من النوازل لو أن رجلا بنى مسجداً للصلاة  
لجنازه فحكمه حكم المسجد في جميع الأبام وتقرب عليه الأحكام المعينة \* من الصلاة  
وأما مصلّي العيد فقد اختلف المشايخ رح فيه والصحيح أن له حكم المسجد في يوم العيد  
إلى أن يصلي العيد حتى لو لم تكن الصفوف متصلة جازت صلواتهم \* ثم إذا  
صلي العيد خرج عن حكم المسجد حتى لو دخل الناس في الجبابة والمرأة إلى

في المحوط لا بأس به \* والمراد بالمصلّي والجبانة داخل الجدران المنيّة  
 لصلوة العيد \* فاما غير المحاط فمأدب الصقوف متصلة بجازت  
 صلوتهم وان كان الى باب المدينة كما عرف في صفوف المتصلة  
 خارج المسجد الجامع يوم الجمعة في السلك والطرق \* وان كانت الصفوف  
 متفارقة متباعدة خارج جدران المصلّي لا تجوز صلوتهم \* وقد كان  
 الشيخ الامام ابو بكر الرباعي رح يقول كيف ماصلوا والصفوف بعيدة  
 من المصلّي يجوز \* وقد غلط فيه غلطا عظيما \* وانما سها لظاهر لفظ  
 الكتاب والجبانة يوم العيد في حكم المسجد تجوز صلوتهم وان لم تكن  
 الصفوف متصلة \* والمراد بالجبانة المحوط المربع خارج المقصورة \* فالرواية  
 فيه \* فاما غير المحوط فليس بمضبوط لان الجبانة اكثر من ان يقاس فلذكرت ذلك  
 وبينته ووافقني العلماء على ذلك فخرج عن ذلك \* قال رضدرواية  
 شيخ الاسلام يوسف بن اسحق الخطيبي رح يوم العيد يا موالنا من الذين  
 جلسوا بعيدا من المصلّي ان يقوموا ويذهبوا الى المصلّي ويقرب ويقول  
 لا يجوز لهم وانما كذلك افعلى ويدرك كثير من الناس الصلوة من الخطي  
 والحاصل ان حق التقدم في اقامة الجمعة حق الخليفة الا انه لا يقدر على اقامتها  
 هذا الحق بنفسه في كل الامصار فيقيمها غيره بنيايته قانسابق في هذه النية  
 في كل بلد الامير الذي ولي على تلك البلدة ثم الشرطي ثم القاضي الذي  
 ولاه قاضي القضاة \* من السارخاني ولو خطب الامام بغير اذن الامام وهو حاضر  
 والاذن بالخطبة اذن باقامة الجمعة والاذن بالجمعة اذن بالخطبة \* ولو قال الخطيب صلوا بكم الجمعة

قلنا ان يصلي بصرى الجمعة \* من القنينة صبي خطيب يوم الجمعة وله  
 منشور الرأى وصلى بالناس بالغ جاز من الذخيرة ذكر في كتاب الصلوة  
 ان القاضي ان يصلي الجمعة بالناس وروى ابو يوسف رح عن يحيى بن  
 لبس القاضي ذلك اذ لم يؤمر ولم يكتب في عهداه ومنشوره وصاحب  
 الشرطة يصلي على كل حال امر به ولم يؤمر \* من المحيط وعن ابي يوسف  
 رح انه قال اما اليوم والقاضي يصلي بصرى الجمعة \* لان الخلفاء يأمرون القضاة  
 ان يصلوا بالناس الجمعة \* قيل اراد بهذا القاضي قاضي القضاة الذي  
 يرسمه قاضي الشرق والغرب كابي يوسف رح في وقته \* واما في زماننا  
 القاضي لا يولي ذلك \* من المغرب وصاحب الشرطة فباب الجمعة ياديه  
 امير البلدة كما مير بخارا \* وقيل هذا في عادتهم لان امور الدين والنيا  
 كانت ح الى صاحب الشرطة فاما الآن فلا \* من الفتاوى المجتة قال السيد الامام  
 ابو القاسم لواذن الوالي والقاضي ان يعهد الجمعة ويبنى المسجد الجامع في قرية  
 كبيرة فيها سوق جاز بالاتفاق \* لان عند الشافعي رح تصلي الجمعة بالقرية التي  
 اربعون رجلا احرا دابعا قلا مقيما كان هذا انفصلا مجتهد انه \* فاذا انفصل الحكم  
 والقضاء صار مجعاعليه \* من الفتاوى الغيا منه اذا صعد الامام المنبر في الخطبة  
 او فرغ من الخطبة اجمعوا ان صلوة التطوع تتركه في هذين الوقتين وكذا ابن  
 الطبتين \* واذا اخذ في مدح الظلمة والدعاء لهم لا بأس بالكلام \* والذي عليه  
 متأخر ان على القوم ان يسمعوا وينصتوا من اولها الى آخرها لاطلاق الحديث المعروف  
 من الفتاوى الغيا فيه لا بأس للامام ان يجمع في مصره مسجد من هكذا روى

عن محمد رَحَ وعليه الفتوى \* وعن محمد رَحَ انه يجمع اكثر من مسجدين وعليه  
الفتوى \* من حاشية المنظومة والصحح من قول ابي حنيفة ومحمد رَحَ انه يجوز  
اقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين واكثر من ذلك كذا في المبسوط \* من  
الفتاوى المجتعة ينبغي ان يامر الامام وجلا ان يصلي في البلدة صلوة العيد  
للضعفاء والمرضى والمعدومين \* وهذا من السنة القديمة للخلفاء  
والامراء \* من المحيط قال الفقيه ابو جعفر رَحَ سمعت شيخنا ابا بكر يقول  
سئل ابراهيم عن تكبير ايام التشريق على الاسواق والمهرجاء قال ذلك  
تكبير الحوكة \* كتاب الزكاة  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حَصَّنُوا مَوَالِكُمْ بِالزَّكَاةِ وَدَاوُوا  
مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ وَرَدُّوا اَنْوَاعَ الْبَلَاءِ بِالْإِدْعَاءِ \* من القنية في انه  
ينوى الزكاة بما اخذته الظالم ظلماء وان كان ياخذها الظالم على  
غير جهة الزكاة وهب لمساكين درهما وسماء هبة ونواه زكاة <sup>الجزء</sup>  
\* لان العبرة للنية فلا يتغير بلفظ الهبة \* الافضل هو الاعلان  
في اداء الزكاة والاطهار \* وفي التطوعات الاخفاء والاسرار \*  
من خوارزمي شرح الهداية عن ابي حنيفة رَحَ لا بأس بالصدقات  
كلها على بني هاشم والحرمات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
للعوض وهو خمس الجنس فلما سقط ذلك بموت حدث لهم الصدقة \*  
وفي الكشف الصرف الى بني هاشم يجوز في قوله خلا فالها \* من  
النهاية وروى ابو عصمة رَحَ عن ابي حنيفة رَحَ انه يجوز دفع الزكاة

الى بني هاشم \* واما كان لا يجوز في ذلالت الوقت \* من الكرميني  
 وقيل في زماننا يجوز دفع الزكاة اليهم \* من القديري وفي تبارك  
 والفضة وحليم ما واوانيهما الزكاة \* من النابيع وحليم ما احتراز عن  
 المحاهر واليوافق والآتي فانه لا تجب فيها الزكاة وان كان حليما <sup>كان</sup> الا ان  
 للتجارة والله اعلم \* من الغياثية من مات وعليه قرض استقرضه  
 رجوت ان لا يؤخذ به اذا كان من نيته قضاؤها اليه وبطءه النية  
 خرج من ان يكون ماطلا \* من الحاوي وسئل عبد الكريم عن دفع  
 زكاة ماله الى صبي \* قال ان كان مراهاقا يعقل الاخذ يجوز والا فلا يجوز  
 لانه كان بمنزلة البهيمة \* وقال ابو بكر الاسكاف ولودفع الى اخيه  
 التي هي في عياله جاز \* وذكر في الفتاوى عن ابى القاسم في دفع الزكاة  
 الى اخيه \* قال ان كان لهما مهر قد والنصاب على زوجها ولم يمتنع  
 عن الاداء اذا طلبت فانه لا يجوز \* وان لم يعطها وكان الزوج معسرا  
 جاز وهو اعظم الاجر \* من الغياثية ليس للاغنياء في بيت المال نصيب  
 هو المختار الا ان يكون عالما فرغ نفسه لتعليم الناس من القرآن والفقه  
 او يكون قاضيا او مقبيا \* وقد صح ان عليا رضي اعطى فقراء حملة القرآن  
 منه ومقدار ما يصرف الى كل مصرف مفوض الى اجتهاد الوالي  
 فلو قصر السلطان في شئ عما ذكر وايصير ظالما غاشما كذا ذكره الطحاوي  
 من شرح الهداية ودرهم بلدنا اعني حضرة دهلي اربعة وستون  
 شعيرا \* لانه اربع ماهجة وكل ماهجة ستة عشر شعيرا \* والحاصل من



ضرب ستة عشر في أربعة اربعة وستون وعلى هذا التحقيق في هذا الدرهم  
 انشر على درهم بلدا فاست شحيرات ان ساوت شعير مكة شعيرنا  
 فيكون النصاب بحساب دراهمنا مائتان وثمانية عشر درهما وثلاثة  
 ارباع درهم وبحساب التولية اثنان وسبعون تولية واحد عشر  
 ماهجة \* من الحميدي وفي حاشية مولانا معين الدين رح من شرح  
 الكنز والفيض الطحبة واربعة اخماس حبة فيكون وزن الدرهم خمسة  
 وعشرين حبة وخمس حبة وكل تولية ثلثة دراهم وعشرين حبة  
 وخمس حبة \* لان تولية اليوم ستة وتسعون حبة لان كل تولية  
 في اصطلاحنا اثنا عشر ماهجة وكل ماهجة ثمانية حبة فعلى هذا يكون نصاب  
 الفضة بوزن بلادنا اثنين وخمسين تولية ونصف تولية فالواجب  
 تولية وزع تولية وست حبات \* ونصاب الذهب بوزن بلادنا  
 سبع تولات ونصف تولية والواجب ثمن تولية ونصف ثمن تولية  
 وذلك بالماهجة ماهجتان وربع ماهجة هذا هو التحقيق في هذا  
 الباب \* من شرح الهداية وحكي ان بهاء الدين ابراهيم بن عبد الله التتائي  
 الملتاني لما دخل مكة سنة اربع وتسعين وست مائة بالغ في  
 تحقيق الدرهم بوزن سبعة والمثقال والصاع والمد والقي بدرهم  
 مكة ومثقالها وصاعها ومدّها وزنها ووزنها ووزنها ووزنها ووزنها ووزنها  
 حضرة دهلي اجلها الله فصار الدرهم الشرعي ثلث ماهجة وارب شعير  
 وربع شعير \* والمثقال الشرعي درهما من دراهم بلادنا وخمس درهم

ونصف شعيرة وعشرها \* والمدة ثلثة اسابيع وثلث استار باستار  
بلدنا والصاع ثلثة عشر استار وثلث استار باستار بلدنا وهذا  
لا يصلح للاعتماد والقويل وان عول بعض علماء عصرنا لانه اشتبه  
صاح عمر في زمن الجحاح وقد قرب ذلك الزمان من عهد النبي  
عليه السلام فكيف يعتمد على صاع اتي في هذا العصر وقد  
تطاول الزمان وتغير المكائيل والصعان \* من الجواهر في الباب  
الرابع من كتاب الزكاة علوي له مشاهرة من مال الخراج يصل  
اليه في كل سنة فوجها لضره وكله يقبضه لا يجوز \* لان العلوي  
لا يملكها قبل القبض ولا يصح جعلها منه لغيره وذو ورث عنه لانهم يملكها \*

كتاب الصوم  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وقام لي ممسأنا  
واحتمسا غفر له ما تقدم من ذنبه \* من الذخيرة الواحد اذا شهد  
برؤية هلال رمضان فان كانت السماء متغيمة تقبل شهادة الواحد اذا كان  
مسلمارطلا كان او امرأة او عبدا او مملوكا ودان في قذف نائبا بعد ان يكون عدلا  
في ظاهر الرواية \* وذكر الطحاوي راجح لا تقبل شهادة الفاسق \* وروى الحسن  
عن ابي حنيفة راجح انه لا تقبل شهادة المحدث ودان في القذف بعد التوبة \*  
ولما ان كان مستورا لماله لا يظهر ان لا تقبل شهادته \* وروى  
الحسن عن ابي حنيفة راجح انه لا تقبل شهادته وهو الصحيح \* وقال  
الشيخ الامام الجليل ابو بكر بن محمد بن الفضل راجح يقول اذا كانت السماء

متعمدة انما تقبل شهادة الواحد اذا فسروا وقال رأيت الهلال خارج البصرة  
 في الصحراء ويقول رأيت في البصرة بين خلال السحاب في وقت  
 يدخل في السحاب ثم يتجلى \* اما بدون هذا التفسير لا تقبل  
 لما كان التهمة واما اذا كانت السماء مضيئة لا تقبل شهادة الواحد  
 في ظاهر الرواية خلافا لما روي الحسن عن ابي حنيفة ربح بل يحتاج فيه  
 الى زيادة العدد واختلفوا في مقدار ذلك روي الحسن بن زياد  
 عن ابي حنيفة ربح انه قال تقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين \* وعن  
 ابي يوسف ربح انه قال يعتبر في ذلك جمع عظيم \* وروي عنه انه  
 قدره بعدد القسمات \* وعن خلف ابن ابوب ربح انه قال خمسائة  
 يبلغ قليل \* وعن ابي حفص الكبير ربح انه يعتبر الوقت \* وعن محمد  
 ربح انه قال يفوض مقدار القسمات والكثرة الى رأي الامام ثم ان  
 ما لا تقبل شهادة الواحد على هلال رمضان اذا كانت السماء مضيئة  
 اذا كان هذا الواحد في مصر \* فاما اذا جاء من خارج مصر او جاز من  
 اعلى الاماكن في مصر ذكره الطحاوي ربح انه تقبل شهادته \* وهكذا ذكر  
 في كتاب الاستحسان \* وذكر في القدر ربح انه لا تقبل في ظاهر الرواية  
 وذكر الكرخي انه تقبل \* وفي الاقضية صح رواية الطحاوي ربح واعمد عليها  
 هذا الذي ذكر في هلال رمضان \* فاما اذا قامت الشهادة بروية هلال  
 شوال او بروية هلال ذي الحجة كانت السماء مضيئة فالجواب فيه كالجواب  
 في روية هلال رمضان يعني لا تقبل فيه شهادة الواحد بل تشترط فيه زيادة

العدد \* ولا بد من اعتبار العدالة والحرية في شهادات خواهر زاده \* وفي  
شرح الطحاوي عن إيمامة روح انه تقبل في ذات شهادة رجلين <sup>تین</sup> او رجل وامرأ  
فأما اذا كانت السماء متغمة لا تقبل ما لم يشهد بذلك رجلان او رجل و  
امرأتين \* فأما اذا كانت السماء متغمة لا تقبل ما لم يشهد بذلك رجلان  
او رجل وامرأتان في ظاهر الرواية وفي المنقذ انه تقبل في ذلك شهادة الواحد \*  
وذكر شيخ الاسلام روح في شرح كتاب الشهادات ان شهادة المثني في الفطر  
الا نهي انما تعتبر اذا كانت بالسماء علة او كانت مضحية وجاء من مكان آخر \*  
أما اذا كانت مضحية وما جاء من مكان آخر لا تكفي شهادة اثنين بل تنشر طيفيه  
شهادة جماعة \* وعن أبي يوسف روح في المثني ما هو قريب من هذا فقال انما  
اقبل شهادة رجلين على هلال شوال اذا كانا قادمين واخبرا انهما رأياه في  
غير البلد أما اذا اخبرا انهما رأياه في البلدة وكان البلد كثير الاهل تيراه  
الفا لا بد وان يكونوا جماعة كثيرة \* وروى بشر عن أبي يوسف روح في  
الامالي ان ابا حنيفة روح كان يجيز على هلال شهر رمضان شهادة  
الرجل الواحد العدل والعبد والامة والمحدود في القذف اذا كان عدلا \* ولا  
يجيز شهادة الكافر والفاسق ولا يجيز في هلال ذي الحجة والفطر لرجلين <sup>جل</sup> او  
امرأتين ولا يجيز شهادة العبد والامة والمحدود في القذف \* قال وهو  
قول أبي يوسف روح وعن الفقيه أبي جعفر روح انه قال في هلال رمضان  
في الصوم يقبل قول رجل عدل سواء كانت بالسماء علة او لم تكن \* وروى  
عن الحسن بن زياد روح انه قال يحتاج الى شهادة رجلين في الفطر

الصوم جميعا سواء كانت بالسما علة او لم تكن \* واما هلال ذي الحجة ذكرني  
 بعض المواضع انه بمنزلة هلال شوال \* وذكرني بعض المواضع انه بمنزلة  
 هلال رمضان وتقبل شهادة الواحد على شهادة الواحد في هلال  
 رمضان ولا تشترط لفظة الشهادة \* وذكرني في الأئمة السرخسي رح في  
 شرح كتاب الاستحسان وفي شهادة الفطر والاضحى تعتبر لفظة الشهادة \*  
 وهكذا ذكرنا طيحي رح في هذا ايته \* وذكرني شيخ الاسلام في شرح نوادر الصور  
 انه تشترط فيه لفظة الشهادة \* وذكرني شيخ الاسلام في شرح كتاب الشهادات  
 الواحد اذا شهد على هلال رمضان عند القاضي والسماء متغيمة وقبل القا  
 شهادته وامر الناس بالصوم فلما اتموا ثلثين يوما غم عليهم هلال شوال قال  
 ابو حنيفة وابو يوسف رجع يصومون من الغد وان كان يوم الحادي والثلاثين  
 ولا يفطرون \* وقال محمد رح يفطرون \* وقال شمس الأئمة الحلواني رح هذا  
 الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسماء مضيئة فاما اذا كانت مغيمة  
 فانهم يفطرون بلا خلاف هذا اذا شهد على هلال رمضان واحد \*  
 فاما اذا شهد على هلال رمضان شاهدان والسماء متغيمة وقبل القاضي شهادتهما  
 يصاموا ثلثين يوما فلم يروا الهلال ان كانت السماء مغيمة يفطرون من الغد  
 الاتفاق \* وان كانت مضيئة كذلك يفطرون اليه اشار في القدر وري  
 المنتقى \* هكذا حكى فتوى شيخ الاسلام ابن الحسن رح \* قيل وفي نوادر القا  
 لا امام ركن الاسلام علي السغدري رح انهم لا يفطرون والاول اصح \*  
 في هذا الجنس واقعه بخار في رمضان سنة احدى وسبعين شرع الناس في

الصوم في رمضان سنة احدى وسبعين يوم الاربعاء الذي هو التاسع  
 والعشرون من يوم الصوم فشهد عند القاضي اثنان او ثلثة وقالوا  
 رأينا هلال رمضان عشية يوم الاثنين ليوم الثلاثاء واليوم يوم  
 الثلاثاء فاتفقت الاجوبة ان السماء ان كانت متغيمة حال ما رأوا  
 هلال رمضان ان القاضي جعل الخميس يوم العبد وان لم يروا الهلال عشية  
 الاربعاء اهل مصر عد اشعبان لروية ثلثين يوما فصاموا رمضان  
 ولم يصم رجل معهم حتى الغد فعليه قضاء يوم وان صام اهل مصر بغير  
 روية من غير عد شعبان ثلثين يوما وفيهم رجل لم يصم معهم حتى رأوا  
 الهلال من الغد وصام اهل مصر ثلثين يوما وصام هذا الرجل تسعة وعشرين  
 يوما فليس عليه قضاء يوم \* وفي القندوري اذا صام اهل مصر تسعة  
 وعشرين يوما للروية وفيهم مريض لم يصم فعليه قضاء تسعة وعشرين \*  
 فاما اذا لم يعلم هذا الرجل ما صنع اهل مصر صام ثلثين ليخرج عن الهمدة  
 بيقين \* وفي المتنق ما روي بشر عن الجي يوسف دج و ابراهيم عن محمد بن  
 اذا صام اهل بلدة ثلثين يوما للروية وصام اهل بلدة اخرى تسعة وعشرين  
 للروية فعليهم قضاء يوم \* قال القندوري رح في كتابنا اذا كان بيت  
 البلدة تين تفاوت لا تختلف المطاع لزم حكم احد البلدة تين البلدة  
 الاخرى \* اما اذا كان تفاوتا مختلف المطاع لم يلزم حكم احدى البلدة  
 البلدة الاخرى قال شمس الامعة الحلواني رح الصحيح من مذهب اصحابنا  
 رح ان الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى يلزم حكم

هذه البلدة \* وفي مجموع النوازل شاهدان يشهدان عند قاضي مصر لم يره<sup>اهله</sup>  
الهلال على ان قاضي مصر كذا شهد عنده شاهدان بروية الهلال وقضى  
به ووجد اجتماع شرائط صحة الدعوى قضى القاضي بشهادتهما حكاه عن  
شيخ الاسلام رح \* وقال محمد رح ولا عبوة لروية الهلال فصار قبل الزوال ولا  
بعد الزوال وهي لليلة المستقبلية بخلافه ورد الاثر عن عمر رض \* وقال ابو يوسف  
رح اذا كان قبل الزوال فهي لليلة الماضية \* قيل قول المجنف رح كقول محمد  
رح وفي صوم شيخ الاسلام رح رواية عن المجنف رح انها اذا غابت في هلال<sup>كان</sup>  
الليلة قبل الشفق فهي من هذه الليلة \* وفي المستوفى عن المجنف رح اذا  
مجرها امام الشمس والشمس تتلوها فهي لليلة الماضية وان كان مجرها خلف  
الشمس فهي لليلة المستقبلية \* الامام اذا رأى هلال شوال وحده فليس له  
ان يخرج ولا ان يامر الناس بالخروج \* من الخلاصة شهادة الواحد على  
هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلا مسلما عاقلا بالغاً حراً وعبد اذ كان<sup>نحو</sup>  
وكذا شهادة المحدث في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية \* والطحاوي  
لم يشترط العدالة في هذه الشهادة \* وعن المشايخ رح من قال اراد به  
المستور \* وهكذا اذكر في النوازل ان شهادة المستور تقبل وبه اخذ  
شمس الأئمة الخواري رح فظاهر المذهب ما ذكرنا في العدالة \* انفاً سقى اذا  
ابصر هلال رمضان وحده ينبغي ان يشهد عند القاضي لكن يرد القاضي<sup>صحي</sup>  
شهادته \* من الكافي فان جاء واحد من خارج مصر فظاهر الرواية ان  
لا تقبل لقيام التهمة \* وذكر الطحاوي رح ان الشهادة مقبولة لان<sup>المطاح</sup>

مختلفة والمانع خارج المصراقل \* وهكذا ذكر في كتاب الاستحسان \* وكذا  
 بروية الهلال على مكان مرتفع \* من الصغرى ولو كانت السماء مضطربة في  
 هلال ومضان فشهدوا واحدا لا تقبل وإن كان خارج المصر تقبل \* وكذا إذا  
 رأي في المصر على مكان مرتفع \* من الغلاصة إلا إذا رأى خارج المصر أو في  
 المصر على مكان مرتفع فشهد فح تقبل \* من القصاب لا تقبل شهادة الواحد  
 وإن كان خارج المصر في ظاهر المذهب \* وعند الطحاوي يدرج تقبل غير أن  
 في الأقضية والفتاوى صح قول الطحاوي لا يعتمد عليه \* ومنه وشهادة  
 المستور لا تقبل حتى تتبين العدالة في رواية الاستحسان وفي النوادر  
 تقبل هو الأصح \* من الغياثي وذكر الكرخي وصح في الأقضية رواية الطحاوي  
 ويقولون يكفي بظاهر العدالة أن يكون مستورا الحال وبعض المتأخرين اختل  
 بروايته مطلقا من غير تأويل وهو اختيار بعض المتأخرين من مشايخهم  
 من المحيط ومن محدثي يفرض مقدار القلة والكثرة إلى رأي القاضى \*  
 من الفتاوى الجيدة وهو الأصح \* من الفتاوى الحادي أهل بلدة وأهل  
 في بلدة تسمى بلدا يحكم برويتهم في بلدة أخرى فقال بللى يحكم \* لأنه روي  
 مثله في المنتقى \* من خوارزمي في حاشية الهداية أهل بلدة وأهل  
 هذا يلزم ذلك في حق بلدة أخرى اختلف فيه \* وفي ظاهر الرواية لا يصح  
 لاختلاف المطالع \* من المجمع ويثبت في الفطر والاضحى بعدلين والآ  
 فجمع يوجب اخبارهم العلم والاكتفاء باثنتين رواية \* من شرحه وعن الطحاوي  
 راجح أنه تسمع شهادة الواحد الوارد من خارج المصر لقلة المانع \* وكذا



لو كان على مكان مرتفع في مصر \* من تحفة الفقهاء وأما هلال ذي الحجة  
 فلا يثبت بشهادة رجلين \* لأنه يتعلق بحكم شرعي وهو وجوب الحجية  
 والصحيح أنه تقبل فيه شهادة الواحد \* لأنه من باب الخبر فإنه يلزم المنع به وألا ثم  
 يتعدى عنه إلى غيره \* وهذا إذا كانت السماء متغمة \* من الفيافي  
 وأما هلال ذي الحجة ذكرني بعض المواضع حكمه حكم هلال شهر رمضان  
 وفي بعض المواضع حكمه حكم هلال شوال هو المختار \* من الخلاصة إذا  
 شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم  
 رأوا هلال رمضان قبل صومهم بيوم أن كانوا من أهل مصر ينبغي أن  
 لا تقبل شهادتهم \* لأنهم تركوا الحسبة وإن جاؤا من مكان بعيد  
 جازت شهادتهم لأنقاء التهمة \* من النصاب ولو شهد واحد على  
 شهادة واحد على هلال رمضان تقبل بخلاف سائر الأحكام حيث لا تقبل  
 ما لم يكن على شهادة كل واحد رجلان أو رجل وامرأتان \* من المصطلح  
 ثم الواحد إذا راى هلال رمضان وحده هل يلزمه أن يشهد عند الحاكم أم لا  
 لهذا في المبسوط قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رح إذا كان  
 هذا يلزمه أن يشهد حرا كان أو عبدا حتى الجارية المخدرة وهي من فروع العين  
 ويجب أن يشهد في ليلة ذلك لئلا يضيغ أن من فطر من \* والجارية المخدرة  
 أن تشهد بخبرها \* من الظهيرية البديعية ولو تفرق واحد  
 بروية هلال رمضان في قرية ليس فيها دال ولم يأت مصر الشاهد وهو ثقة  
 يصوم أن يقول \* وكذا في الفطر إذا شهد عدلان لهم أن يفطروا بقوله

من النسفة وستل عن شاهدين شهدا بروية هلال رمضان وقضى  
القاضي ثم اتوا ثلثين يوما والسماء مصيبة ولم يروا هلال العيد ماذا  
يفعلون \* قال فطروا فيعيدون \* لانهم عدا واثنتين يوما كما  
فيل لدا وليس يظن انهم كذب الشاهدين او غلطهم فقال لا \* لان  
قولهم وان كان محتملا فقد صار جحرا يتصل قضاء القاضي به فصار كائهم  
راوا هلال شهر رمضان فاموا ثلثين يوما ثم يروا والسماء غبد مصيبة \* من  
الجواهر اصل بلد رأوا هلال شهر رمضان واعلموا اصل البلد الآخر بذلك  
وهم لم يروا الهلال على وجهين ان كان الطلع في حقهما متحد يلزم كل واحد منهما  
حكم الآخر فاذا علمهم عدلان منهم يلزمهم حكم الصوم والفطر \* من الغيبة  
صاموا ثمانية وعشرين يوما ورأوا هلال الفطر ينظر ان رأوا هلال شعبان  
وعده ثلثين نرساموا رمضان قضاوموا \* لانهم يتقوا ان رمضان  
انقص يوم وقد يكون كذلك \* وان عدا واشعبان ثلثين يوما من غير  
روية هلال قضاوموا \* لانهم لم يتيقنوا بالقصا والهم غلطوا \* من  
المخالصة اذا رأى الهلال انهار قبل الزوال او بعده يصام به ولا يفطر  
من الليلة المستقبلية هو المختار شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم  
جاء يوم الخميس ايضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحية \* من الغيبة  
اذا شهد شاهدان عند القاضي اصل بلدة على ان فاصي بلد كذا شهد  
عنده شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما  
لهذا القاضي ان يقضي بشهادتهما \* لان قضاء القاضي حجة \* من الجواب

قال في الكتاب لو صام أهل بلدة تسعة وعشرين يوماً وأهل بلدة ثلثين إن كان  
تختلف المطالع لا يلزم لأعددهما حكم الآخر وإن كان لا تختلف المطالع يلزم \*  
وقال شيخنا وسيّدنا جمال الدين رَج لم يذكروا في ذلك حدّاً أبداً أطلقوا \*  
وأنا أقول يجوز أن يعتبر فيه ما يعتبر في الغيبة المنقطعة في حق الرائي قلت  
له تجد يدك في الغيبة المنقطعة لا يوجب زيادة في البيان فانهم اختلف  
فيها قال ما لا يصل القوافل في السنة غالباً الأمّة وأقله مسيرة شهر \* لا بد  
إلى قصّة سليمان ابن داود عليهما السلام الرمح غداً وها شهر ورواحه شهر  
وكان انتقاله من إقليم إلى إقليم وقد ربه شهر فعرف أن ما بين الإقليمين لا يكون  
أقل من شهر ولا يمكن الاعتماد على ما يقول النجم من زيادة الدرجة في العرض  
والطول ولا يعتبر \* من الغياب ولا يعتبر اختلاف المطالع في ظاهر الرواية  
وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني رَج \* من الخلاصة  
إذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين منهم رُو  
هلال رمضان قبل صومهم بيوم إن كانوا في هذا المصرب ينبغي أن لا تقبل شهادتهم  
لأنهم تركوا الحسبة وإن جاء الشهود من مكان بعيد جازت شهادتهم  
لانتفاء التهمة \* من المضمرات في الظهيرية وأعلم أن الدعوى هل يشترط  
لقبول هذه الشهادة قالوا لا يشترط حتى لو شهد وأعلى ذلك من غير  
أحد سمعت الشهادة وقبلت \* وهذا قول أبي يوسف ومحمد رَج \* أما  
قول أبي حنيفة رَج ينبغي أن يشترط الدعوى \* من السعناقي وأما على قبا  
قول أبي حنيفة رَج ينبغي أن يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان

كما في عتق العبد عنده \* وأما عندهما فيبغى أن لا يشترط كما لا يشترط في  
عتق الأمة وطلاق الحرة عند الكل \* من الخلاصة ولا يشترط الدعوى و  
لفظة الشهادة في هذه الشهادة كما في سائر الأخبار \* وأما في هلال شوال  
أن كانت باسماء عدة لا تقبل إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وتشرط  
الحريز ويبغي أن تسترط لفظه الشهادة أما ينبغي أن لا يشترط الدعوى \*  
من الخلاصة أيضا الشهادة على هلال رمضان والعيد عرف في كتاب  
الصوم ولا تسترط شرائط القضاء في رمضان بل إذا أخبر بما مر الناس بالصوم  
أما في العيد تسترط لفظه الشهادة وطريقه ما قاله الشيخ الإمام الأجل الاست  
أن يدعي رجل عند القاضي بوكالة رجل معلقة بحج عيد الفطر فيقيم  
بالموكله وينكر بحج العيد فيقضى عليه بالمال فيثبت بحج العيد \* من الأخبار  
في كتاب الدعوى محضر في اثبات هلال رمضان يكتب المحضر باسمه  
رجل على رجل محال معلوم موجب إلى شهر رمضان فيكتب ادعى هذا  
الذي حضر على هذا الذي حضر معه أن لهذا الذي حضر على هذا  
الذي حضر معه كذا لك ديناً وديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب كذا وكذا  
وكان موجباً إلى شهر رمضان هذه السنة وقد صار هذه الدنيا  
هنا لا بد خول شهر رمضان فان هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقيم  
عليه بالمال وينكر التحول وكون هذا اليوم من غرة شهر رمضان فيقيم  
المدعي البيّنة على كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بالخيار  
أن شاؤا شهدوا أن هذا اليوم من شهر رمضان من غير تفسير

ان شاء الله واولوا \* كواي مي ديم كه مادي شباكه بيت و خيم بود  
 از ماه شعبان بوقت نماز شام ماه ديم و مهر و زغره ماه رمضان امسال \*  
 ولوشهد واعلى ذلك من غير دعوى احد سمعت الشهادة وقبلت <sup>بشهادة</sup>  
 من الغياثية والسفر الذي يبيع الافطار وما يبيع القصر وتوليس بعدد  
 في اليوم الذي انشأ السفر فيه والمرض الذي يبيع الافطار ما يخاف بالصور  
 توقع الزيادة \* وقيل يصير صاحب فراش ومن العذر السفر والمرض  
 الذي يزداد بالصوم او يقضي الى المحلات \* من التامع المريض في رمضان  
 ان صام ازدا هو صافط وقضى \* من النهاية فلربأ من المرض لكن  
 الضعف باق لا يفطر وان خاف ان يمرض لو صام \* لان البيع المرض  
 لا الضعف \* من التحفة الاعذار التي تبيع الافطار للصائم مسته \* السفر  
 والمرض الذي يزداد بالصوم او يقضي الى المحلات \* وحمل المرأة \* وارضاهما  
 اذا ضربها او بولدها \* والعطاش الشديد \* والجوع الذي يخاف منه  
 المحلات \* من الخلاصة رجل خاف ان لا يفطر يزداد عينه وجعا او  
 نظرا وانما يعرف ذلك باجتهاده او باخبار الطبيب المسلم \* من النهاية  
 لربق معرفة ذلك اما باجتهاده او بان يقول له طبيب حاذق وامسلام  
 ليس شرط \* وانما يعرف ذلك باجتهاده او باخبار الطبيب المسلم  
 كالمصلح المقيم عنده كافر اعطاه الماء لا يقطع الصلوة لعل غرضه افساد  
 الصلوة عليه كذا هنا \* من الغياثية وعن الفقيه ابي جعفر راج اذا خرج  
 لبراق على شفتيه ثم ابتلع فسد صومه ذكره في جامع الاصول \* من القنية

رضيع مريض لا يقدر على شرب الدواء وزعمه الطبيب ان امه تشرب  
 ذلك لهما ان تقطر \* والقطر المستاجر كالام في اباحة الافطار \* خائب نقصا  
 العقل وزيادة الوجع من الصوم فله الافطار \* اشتد مرضه كره صومه \*  
 ان زاد عينه وجعا او حماة شديدة فالا فطار او لم \* من الفصول رجل  
 ان صام شهر رمضان يضعف ويصلي قاعدا وان افطر يصلي قائما فانه يصلي  
 قاعدا او يصوم \* من الخاف منه ويحجب للصائم تجليل الانظار وقبل طلوع النجوم  
 وتأخير السجود لورود الآثار \* من الخاف منه اذا دخل الغبار والند  
 او المطر او الدباب حلقه لا يفسد صومه \* وكذا اذا نظمت شفتاه  
 ببنائه عند الكلام او نحوه فانه لا يفسد صومه \* من الجواهر امرأة  
 بها باسور فاذا جلست للطهارة واحتجبت خرج شيء عنها واذا قامت  
 دخل لا يبطل وضوءها ولا يفسد صومها \* لا ناسا عينا \* من الناسي  
 وكل من نذر نذرا فعلى وجهين مشروطا بالتابع وغير مشروط فالمتابع بالتابع  
 يصومه متابعا فان افطر يوما من غير عذر واستقبل الصوم واما الذي عليه  
 مشروط بالتابع فان شاء صام متابعا وان شاء فراقا \* \* \*

### كتاب الحج

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تابعوا بين الحج والعمرة فانهما  
 ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة  
 وليس للحج المبرورة ثواب الا الجنة \* من القنية وسئل الكرخي عن  
 رجب عليه الحج الا انه لا يخرج لما ان القرامطة تدخل على الخارج بالباد

فقال الكرخي ما سلمت البادية على احد يعني ليس بعدد \* لان البادية لا تخلو  
 عن الآفات وقلة الماء وشدة الحر وهيجان ريح السهوم وبراقتي بعض فقهاءنا  
 وقال ابو القاسم الصغار لاشت في سقوط الحج عن النساء في هذا الزمان  
 وانما الشك في السقوط عن الرجال \* وعنه لا رى الحج فرضا منذ عشرين  
 سنة منذ خرجت القرامطة الاولى \* قال والبادية عندي دار من دور  
 الحوب \* ث \* وعن ابي عبد الله البلخي رح انه كان يقول ليس لاهل  
 خراسان حج منذ كذا وكذا سنة وقال ابو بكر في زماننا لا اقول الحج فريضة  
 قاله في سنة ست وعشرين وقلنا ثمة \* ث \* وافق ابو بكر الرازي  
 بعد اذ ادانه سقط عن الرجال ايضا في هذا الزمان \* وبه قال ابو بصير  
 والزهريان الصغير بخوارزم وابو الفضل الكرماني بخراسان \* من القنية  
 ان كان الغالب في الطري السلامة فالج فرض وان كان الغالب خلاف  
 ذلك فالفرض ساقط قال رضي الله عنه وعليه الاعتماد \* من التنازع  
 اذا اراد ان يركب السفينة في البحر للتجارة او لغيرها فان كان بحال لوغر  
 السفينة امكنه دفع الغرق عن نفسه بكل سبب يدفع الغرق به حل له  
 الركوب في السفينة وان كان لا يمكنه دفع الغرق بكل ما يدفع به الغرق لا يحل  
 له الركوب **كتاب النكاح**  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم النكاح من سببتي فمن رغب عن  
 سببتي فليس مني \* من النصاب اعلم بان النكاح يتعقد بلفظ النكاح و  
 التام ولا يحتاج ولا لفظ المصته والصدقة والتامليك عندنا ولا ينعقد

بلفظة الإحلال والمتعة والاعارة بالاجماع \* من الكافي وينعقد بلفظ النكاح  
 والتزويج وكل لفظ يصلح لتعليك العين في الحال كالمهبة والصدقة والتقليت  
 وقال الشافعي وح لا ينعقد بغير لفظ النكاح والتزويج \* من الفصول  
 لا ينعقد النكاح بالتعاطي حتى لو قالت امرأة لرجل زوجت نفس منك  
 يدنيار فد مع الرجل الدينار اليها في المجلس ولم يقل بلسانه شيئا لا ينعقد  
 النكاح وان كان بحضرة الشهود بخلاف البيع فانه ينعقد بهذا المقدار \*  
 وذكر محمد ابن الفضل رح قال رجل لاب صغيره تزوجت انتك كذا بكذا  
 فقال الاب اذهب بها حيث شئت فد معها في المجلس اليه فانه لا ينعقد  
 ولو كان هذا في البيع ينعقد \* والحاصل ان النكاح لا ينعقد بالتعاطي  
 لحظه ولهذا يتوقف على التهود بخلاف البيع \* من البرهانية اذا قال  
 الرجل بالفارسية دختر خویش مراد دي فقال رادم لا ينعقد النكاح مله يقل  
 المخاطب بغير فهم \* فرق بين هذا وبين قوله دختر خویش مراده فقال رادم ينعقد  
 النكاح وان لم يقل المخاطب بغير فهم والفرق ان قوله دختر خویش مراده فوكيل  
 اياه بالتزويج فيقتضي الامر بالتزويج والواحد يصلح ان يكون وليا من جانب  
 وكبلا من جانب في النكاح ومن كان بهذه المتابعة ينعقد النكاح بقوله  
 رادم لا غير فاما قوله رادي ليس بامر بل استحباب فلا يثبت التوكيل بمقتضاه  
 ونظيره هذا في الطلاق ياتي في باب الخلع في علامة النون وهذا اذا لم يرد  
 بقوله رادي التحقيق اما اذا اراد به التحقيق دون السوم يصح على ما ياتي في  
 باب الخلع بعلامة الباء \* وكذا في الأقاعات الحسامية \* من الكبرى



قال لأخرا بالفارسية دختر خویش مراد می فقال الآخر رادم لا یستعمل  
 النکاح ما لم یقل المختاطب پذیرفته \* فرقی بین هذا وبين ما اذا قال ونتر  
 خویش مراده فقال الآخر رادم ینعقد النکاح \* والفرق ان قوله  
 دختر خویش مراده هذا التوکیل ایما بالتزویج مقتضى الامر الواحد یصلح  
 ان یکون وکیلا من جانب وولیا من جانب ومن كان بذله المثلث ینعقد النکاح  
 بقوله رادم وان لم یزد علیه \* واما قوله مراد می لیسر فیه هذا اعتبار  
 فلا یثبت التوکیل بمقتضاه \* من المانیة اذا قال الرجل اب البنت زوجتی  
 ابنتک فقال اب البنت زوجتی او قال نعم لا یتوکل الا ان یقول  
 بعد ان قلت قلت \* فرقی بین هذا وبين ما اذا قال زوجتی ابنتک فقال اب البنت  
 زوجتی او فعلت \* فانه یتوکل ان قال لان قوله زوجتی یتوکل وولیه یتوکل  
 بخلاف قوله زوجتی \* لانه توکیل \* رجل قال لغيره بالفارسية دختر خویش را  
 رادی فقال رادم لا یتوکل من القنیة واذا قال دختر خویش رادی فقال  
 الآخر رادم فقیده اختلاف المشایخ \* وفي الفتاوی ان كان المهر للعقد فعقد  
 وان كان للوعد فوعد \* من الغیاثیه قال النکاح ینعقد بكل لفظ شرح للقدیات العین  
 اذا ذکر المهر بغير النیة کالبیع والمهیة والصدقة وان لم یذكر المهر لم یصح الا اذا  
 اراد النکاح \* من جامع الفتاوی اذا قال بالفارسية لرجل دختر خویش مراد می فقال  
 رادم فلا نکاح بینهما ما لم یقل المختاطب پذیرفته \* ولو قال مراده علی وجه الامر او قال  
 زوجتی فیکون منی فقلت زوجتی ینعقد النکاح ولا یشترط جوابه وقوله بعد ذلك  
 الا بالترویج مقتضاه التوکیل والواحد یصلح ولایامر وکیلا یتوکل \* ومن كان بذله المثلث

ينعقد النكاح بقوله وادم لا غير فاما قوله وادي ليس بامر بل استخبار فلا يثبت  
التوكيل بمقتضاه وسيأتي نظيره في الطلاق في باب الخلع قالوا هذا اذا لم ير  
بقوله وادي التحقيق اما اذا اراد التحقيق دون الاستخبار والسوم ينعقد و  
سنذكر في باب الخلع \* لت \* كان نجم الدين الشافعي يقول يختلف  
المشايع في هذا الفصل وعندني ان قوله وادي وبه سواء لان معنى الا  
في هذا اللفظ راجح \* لان اهل العرف يجعلون قولهم خويشتن بوي بزي را  
خويشتن ازوي خريدي بمنزلة الامر يتضمن التوكيل على ما مر \* من النص  
وقال الامام خالي راجح وادي وبه سواء وينعقد النكاح في الوجهين وان  
لم يقل الزوج بغير نعم قال وهذا اختيار استاذي شمس الامم الحلواني وانه  
الا ورجندي واستاذ استاذي الامام السرخسي راجح \* من الفتاوى  
الصغرى اذا قال لامرأة خويشتن بفلان وادي فقالت وادم ينعقد النكاح  
بحكم العرف \* من الذخيرة اذا قال لغيره دختر خويشتن مراده فقال وادم  
ينعقد النكاح وان لم يقل مخاطب بغير نعم ولو قال مراد وادي فقال وادم  
ينعقد النكاح ما لم يقل مخاطب بغير نعم \* الفرق ان قوله ده امر التوكيل  
والواحد يصلح وكلاهما من الجانبين في النكاح \* وقوله وادي استخبار  
بامر فلا يثبت التوكيل به الا اذا اراد بقوله وادي التحقيق دون الب  
فصح ببعده النكاح وان لم يقل مخاطب بغير نعم وعلى قياس ما قاله شمس  
السرخسي راجح في مسألة الخلع انه حال اذا قال خويشتن خريدي فقال خري  
يتم الخلع \* لان معنى كلام الزوج خويشتن خريدي كم من فرد نعم ينبغي ان

النكاح هنا ويكون معنى كلام الخطيب خويشتن بن دادي كه من پذیرفتم \* وقد كان  
 شيخ الاسلام ظهير الدين رح يحكي عن عمه قاضي الامام شيخ الاسلام محمود  
 عن شيخ الاسلام شمس الامتعة رح هذا ان قوله دادي دوده سواء ينقذ  
 النكاح باللفظين جميعا \* من النصاب رجل وكرجلان ان يخطب له بنت  
 فلان فجاء الوكيل الى اب المرأة فقال هب انبتك مي وقال الاب هب  
 ثم ادعى الوكيل اني اردت النكاح بموكل ان كان هذا القول من الخطيب  
 يعني الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد  
 لا ينعقد النكاح بينهما اصلا فان كان على وجه العقد ينعقد النكاح للوكيل  
 لا للموكل \* وكذا لو قال الوكيل بعد ذلك قبلت لفلان \* لانه لما قال  
 انبتك مي فقال الاب وهبت ثم النكاح من غير قبول الوكيل فكان القبول  
 بعده فضلا \* اما اذا قال هب لفلان فقال الاب وهبت ما لم يقبل الوكيل  
 قبلت لا يصح فاذا قال قبلت لفلان يصح للموكل ان قال قبلت مطلقا يجب  
 ان يصح ايضا للموكل \* من الغياشة سئل عن رجل دخل خويشتن فلان  
 بن دادي كفت دادم دي كفت پذیرفتم او قال لامرأة خويشتن بن دادي  
 او قال ده فقالت دادم فقال پذیرفتم هل ينعقد النكاح قال فيه  
 اختلاف المشايخ رح \* عند بعضهم لا ينعقد حتى يقول بزني دارم  
 او بزني ده \* وعند بعضهم يكون نكاحا بدون ذكر ذلك وهو الاصح  
 لان لفظ الاعطاء يبنى عن التمليت والنكاح بلفظ التمليت جائز عندنا  
 من شرح الوقاية \* م \* هو ينعقد بايجاب وقبول لفظهما ما ذكره

أو سريته أو ما فرقت قبل كزوجي قتال زوجت وإن لم يعلم معاه <sup>في</sup> شيء  
 إلا انعقاد صواباً لا ريباً في التبرع المذكور والمراد بالمستقل الأمر وقوله زوجي  
 حذف مقتضاه محور زوجي منك أو نفسك <sup>في</sup> وأعلم أن زوجي ليس في الحقيقة  
 إيجاباً بل هو تركي <sup>في</sup> من النصاب لقسم المرأة بالعريضة زوجت نصي من فلا  
 بقالت فكذلك قبل فلا في ذلك بمحض من الشهود وهي لا تعلم أن هذا الزوج  
 مسئ عن خمس الإسلام عن هذا أنه هل يعتمد الكاح أم لا لا لأن المرأة في  
 هذا بمنزلة الطوطي والحبشي الذي لا يعقل وقال القاضي الإمام رحمه الله  
 والطلاق والعتاق وعيد الفتوى <sup>في</sup> لا الجدة والمهرل في هذا، الثالث سواء  
 بالمدىث وهو قوله عليه السلام قلت جدّهن جدّ وفرضهن جدّ <sup>من</sup>  
 النباشية تزوج امرأة بالعريضة والزوج والمرأة يعرفان العريضة والشهود  
 لا يعرفون اختلاف المشايخ رحمهم الله والأصح أنه ينعقد <sup>في</sup> من النصول إذا ادعى  
 الكاح بمحض من المشهود لا بد وإن يذكر سماع المشهود كلام المتعاقدين <sup>\*</sup>  
 لأن بين العلماء اختلاف في أن سماع المشهود كلام المتعاقدين هل هو شرط  
 بالأصح أنه شرط فلا بد من ذكره ليصح الدعي <sup>\*</sup> من الجواهر رجل بعث  
 إلى امرأته دراهم وبين أنهما من التي يدعي شكركم وبعث في أيام  
 العيد وبين أنها عبيد في ثمر أراد أن يجعل من المهر ليس له ذلك <sup>\*</sup> لأنها  
 ولعت حده فلا يتقلب قضاء عن الدين وهذا بخلاف ما قال أصحابنا  
 رحمهم الله أن الزوج وامرأة إذا اختلفا في التي بعثها الزوج إليها فقال الزوج  
 من اسمها فقالت هي هذه فالحق قول الزوج لأن ذلك الاختلاف

يتم في ابتداء التعليل فيكون القول قول المالك \* من الغائب في الباب  
لرابع في الركاية لنكاح امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما من نفسه فقال  
زوجت فلانة من نفسي يجوز وان لم يقل قبلت \* وكذا كل من يتولى رافعي  
عمد من الجانبين وهذا اذا عرف الشهود فلانة \* ومنه ايضا في الباب  
الثاني في النكاح بشهود امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما من نفسه فقال  
وكيل اشهد والتي قد زوجت فلانة من نفسي لا يجوز النكاح ان لم يعرف  
شهود فلانة \* لان الفلانة غائبة والغائب انما يعرف بالاسم والنسب  
لا يرى انه لو قال تزوجت المرأة التي وكلتني بالنكاح لا يجوز كذا هذا وان  
عرف الشهود فلانة جاز ولكن اذا عرفوا انه زاد به تلك المرأة وان لم يكن  
لاب والجد \* من البرهانية وذكر في الفتاوى الباقية اذا لم يسمها  
زوج ولم يعرفها الشهود وسع فيها بينه وبين غيره فلو كانت المرأة  
باهرة متقبة ولم يعرف الشهود فقال تزوجت هذه المرأة وقالت زوجت  
ار هو المختار خلا لما يقوله نصير \* لانها حاضرة والحاضرة تعرف بالامارة  
الا حياط ان تكشف وجهها او يدركها او وجدها فيقع الا من ان يدفع الى  
من يرى قول نصير فيبطل النكاح \* من الغيا في بعث الرجل خطابا الى اب  
نت فقال واحد منهم قبلت او قبلت له لا ينقد \* لان الكل خاطبون اذا  
تعارف في مثل هذه الصورة هذا وهو ان يتكلم واحد والباقيون سكوت  
لهم بعدون خطابا والمخاطب لا يصلح شاهد افهذه النكاح بلا شهود ولا  
ينقد وعليه الفتوى لانه لا ضرورة الى جعل كلام متكلمين خاطبين فيجعل

المتكلم خالطها والياقون مشهود بخلاف ما اذا قالوا قبلنا \* من السراجية لعقد  
 نسمع احد الشاهدين دون الآخر ثم عقد اثنا نيا نسمع الآخر دون الاول  
 لم يجز \* من النصاب وقال في شرح الطحاوي كل من صلح ان يكون وليا في  
 النكاح لولاية نفسه صلح ان يكون شاهدا في النكاح ومن لا فلا اذا ثبت  
 لهذا فنقول ينقد النكاح بشهادة الفاسق والاعمى والمحدود وفي القذف  
 والمغفل والاحرس ولا ينقد بشهادة الكفار والصبيان والمجانين والعبيد  
 والمكاتبين \* استفتا جهمي فرسيد ائمة دين ومفتيان راه يقين ايدهم الله  
 تعالى بزيادة الاصابة ومزيد التقوى انه رانجه زينب دختر صغيره خویش را باو  
 ولي عصبه با بکر نکاح بست وولي آن نکاح را رد کرد و شرعا اين نکاح که زينب مذکور است  
 وولي آن را رد کرد جائز باشد يانی فی والله اعلم کتبه محمد ابن محمود  
 فی والله اعلم کتبه ابو الفتح ابن حسن عيینه \* فی والله اعلم کتبه قاضي  
 بن نصير \* فی والله اعلم کتبه محمد بن مسعود \* وما قولهم \* نکاحيکه  
 زينب براي دختر صغيره خویش با بکر منعقد کردانيد است وولي عصبه رد آن نکاح  
 کرده بکرنه کور بزوري خواهد که اين صغيره را بر حکم اين نکاح در خانه برد و بر خود آرد وولي  
 صغيره مذکور نه ضعيف است از منع او بکرنه کور مستع نمی فرود شرعا بر قاضي و محاسب و والي  
 واجبست که بکرنه کور را منع کنند و از تقدي باز دارند يانی \* بفصل جواب فرمايد + منع  
 کنند و از تقدي باز دارند \* والله اعلم کتبه محمد ابن محمود \* منع کنند و از تقدي  
 باز دارند والله اعلم کتبه ابو الفتح ابن حسن \* جواب هم چنان است که در ذيل  
 هر دو استفتاء مسطور است \* والله اعلم کتبه العبد تلميع کبير خطيب بخطه \* صح

الجواب والله اعلم كـتبه ابراهيم ابن خواجه \* منع كـتبه واز تقدي باز دارند \*  
كتبه عمر ابن مسعود بخطه \* منع كـتبه واز تقدي باز دارند \* والله اعلم كـتبه تا  
بن نصير بيمناه \* صح الجواب والله اعلم كـتبه شمس بن علاء البلوي \* صح  
الجواب والله اعلم كـتبه محمد بن الحسن المعروف بقطب \* من الذخيرة  
بعد هذا يحتاج الى معرفة ترتيبهم فنقول اقرب الاولياء الى المرأة الا  
ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم الاخ لاب  
وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا ثم العم  
لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب بوا \* ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم عم الاب  
لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو بعد الصبا  
الى المرأة وهو ابن عم بعيد ثم مولى العتاقة ثم عصبة مولى العتاقة ثم الام ثم ذو  
الارحام الاقرب فالاقرب \* وهذا قول ابي حنيفة راجح وهو المختار \* وقال  
محمد راجح لا ولاية للام وقومها ولا لاحد من ذوى الارحام وهو القياس <sup>قول</sup>  
ابي يوسف راجح مضطرب ثم مولى المولات ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه  
القاضي \* اذا شرط تزويج الصغار والصغار في عهده \* واذا لم يشترط فلا  
ولاية له ثم انما يحتاج الى الرعي في الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة اذا  
كانت هذه الامور باقية واذا زال الصغير والمجنون تزول الولاية عندهما \*  
ومنه ايضا وان زوج الصغير والصغيرة بعد الاولياء فان كان الاقرب حاضرا  
وهو من اهل الولاية توقف نكاح الابعد على اجازته \* وان لم يكن من اهل الولاية  
بان كان صغيرا او كبيرا يجتوز اجازته \* من العتامية ولو زوجتها ابها مع الاخ ولم

يرد الاخ كان موقوفا حتى بلغت واجازت وان رد الاخ بطل \* من انوار  
 سئل الوالد اسم عن حارية صغيرة لها اخ مدرست فزوجتها امها ولم يجز  
 الاخ فادركت الحارية واجازت قال اذا رد الاخ الكاح فلا جواز للكاح  
 بعد ذلك الا يتجدد الكاح وان لم يرد الاخ حتى اجازت المرأة بعد  
 ما ادركت والزواج كفوا لها جاز \* من الحاوي وسئل عن امرأة زوجت  
 ابنتها الصغيرة ولها اخ بالغ ولم يجز ذلك فبلغت الصغيرة فاجازت الكاح  
 قال متى رد الاخ بطل الكاح ولا جواز لاي يتجدد الكاح وان لم يرد الاخ جاز  
 باجازتها اذا كان الزوج كفوا \* من العتابة ثم الولاية للعصبة لقوله عليه  
 السلام الكاح على لعنات وهي على ترتيب الميراث فان لم تكن عصبة لعنه  
 وهو رواية عن ابي يوسف روح الولاية للقرابة الاقرب فالاقرب على ترتيب  
 الميراث ولو زوجتها امها مع الاخ ولم يرد الاخ كان موقوفا حتى بلغت واجازت  
 وان رد الاخ بطل \* من الهداية واذا اعدم الاولياء فالولاية الى الامام الحاكم  
 لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له \* من الكافي واذا اعدم الاولياء  
 فالولاية الى الامام ابي الخليفة او الحاكم ابي القاسم لقوله عليه السلام السلطان  
 ولي من لا ولي \* بآيوله ولاية عند وجود واحد من الاولياء \* وعند محمد  
 اذا لم تكن عصبة فللقا ولاية التزويج \* من خزائن الفقه فان لم تكن لها عصبة  
 من جهة القرابة فوليهامولى القاطنة التي اعتق آياها وان لم يكن واحدا منهم  
 فوليهما الامام والاخت والحالة والعمة وكل امرأة ذات رحم محرم منها اقرب  
 تنجب الابعد ومن لم يكن لها ولي فالولاية للحاكم والامام \* من تحفة الفقهاء



ثم اذا عدم الاولياء علي القولين فتنتقل الولاية الى السلطان ونائبه القاضي  
من المحصر قال القاضي لا ولاية له عليهما في التزوج مادام لهما قريب\*  
وقال محمد رح مادام لهما عصبة\* من شرح الطحاوي فاذا لم يكن واحد  
مما ذكرنا فالقاضي ومن نصبه القاضي\* لان القاضي ولي من لا ولي له من  
الظهيرية ومادام له قريب فالقاضي ليس بولي في قول البيهقي رحمه الله وعند  
صاحبيه مادام له عصبة فالقاضي ليس بولي ثم القاضي يملك ذلك اذا  
كان ذلك في عهده ومنشوره فان لم يكن ذلك في عهده لم يكن ليا  
من الذخيرة بسئل شمس الائمة الا وزجدي رح عن صغيرة لها اخ  
لا يزوجها فزوجها القاضي بغير امر الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخ  
غائبا او عاضلا فح يجوز\* من الحاوي وسئل عن صغيرة نزوجها القا  
د لها ابن عم حاضر هل يصح فقال لا\* لان النبي عليه السلام قال السلطان  
ولي من لا ولي له غيره\* من النسفية وسئل عن صغيرة زوجها القاضي  
ولها ابن عم حاضر هل يصح فقال لا\* لان النبي عليه السلام قال السلطان  
ولي من لا ولي له غيره\* من العتبية ومولى المولات آخر العتبات وهو  
اولي من القاضي والقاضي اذا كتب في منشوره الا نكاح آخر عن جميع  
الاولياء عنده وعندهما آخر العصبة\* لانه لا ولاية عندهما لقرابة  
الام ولا لغير العتبات وعن محمد رح اذا زوجتها امها وطلقها قبل الد<sup>خول</sup>  
جاز له ان يتزوج بامها بخلاف النكاح بغير ولي جاز ولكنه يكره\*  
من التفريد ومن لا قريب له فولي له الامام او الحاكم\* من السراجية القا<sup>ض</sup>

اذا زوج صغيرة لا ولي لها فان جعل ذلك في غير القاضى جاز ولا فلا \* من  
 القياضة القاضى يلي تزويج الصغيرة التى لا ولي لها ان شرط ذلك في  
 عهده والا فلا \* من البرهانية القاضى اذا زوج صغيرة لا ولي لها ان  
 شرط تزويج الصغار في عهده القاضى جاز ولا فلا \* لا فدية يستفيد الولي من  
 جهة السلطان فان فوض السلطان اليه تثبت له الولاية والا فلا وكذلك في  
 الرافعات الحامية والكبرى وغيرها \* من الظهيرية وذو الاوحام و  
 المحارم اولياء عند ابخينة ربح \* وعند محمد ربح لا \* وقول ابى يوسف ربح  
 مضطرب لكن عند عدم العصباء وما دام له قريب فالقاضى ليس بولي  
 في قول ابخينة ربح وعند صاحبيه ما دام له عصبية فالقاضى ليس بولي ثم  
 القاضى يملك ذلك اذا كان ذلك في عهده ومنشوره فان لم يكن في ذلك  
 عهده لم يكن وليا \* من التمهيد اولياء الصغير والصغيرة عصباء على ذى  
 الارث فانه يملك تزويجهما وان لم تكن لهما عصبية من وجههما الامام او  
 الحاكم في المشهور عند ابخينة ربح \* وفي قول ابى يوسف ربح الاخر يترك  
 قريب او قريبة يرتضما الاقرب فالاقرب \* وروى ابن زياد عن ابخينة  
 وهو قولهما الا اليه الا العصباء وعليه الفتوى \* من الحاصل الام والخالد  
 سائر ذوى النحر حام تملك تزويج الصغير والصغير عند علم العصباء \* وقاله  
 ربح ليس له صد ذلك \* وقول ابى يوسف ربح مع ابخينة ربح في اكثر الروايات  
 وذكر الطحاوي قوله مع محمد ربح \* من النهاية وتغير العصباء من الالة  
 كالأخوات والى لانت والعمات ولاية التزويج معنا

من النافع وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى العصباء من الاقارب التزويج \* من  
 المستصفي اي عنده عدم العصباء مثل الام والخال وكل ذي رحم \* من النفاة  
 واذا زوجت المرأة نفسها من غير كفوف فعلم الولي بذلك فسكت حتى ولدت او  
 ثم بدا له ان يخاصم في ذلك فله ان يفرق بينهما \* لان السكوت انما يجعل  
 رضا في حق النكاح في حق البكر قصار بخلاف القياس \* من اليرهانية امرأة  
 تزوجت بغير كفوف فلولي ان يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ وان لم يكن الولي  
 دارحم محرم منها كابن العم هو المختار \* لان حق المحصنة للولي \* لان العاد  
 يلحق الولي \* من الخلاصة وان لم يكن من العصباء احد ولا مولى العتاقة  
 قد ووا الا وحام الاقرب فالاقرب \* وعند محمد رج ليس للزوي الارحام  
 ولاية \* من المبسوط فان لم يكن لها احد من العصباء فتزوجها امها  
 او خالها فتلك حها جائز في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وهو احتسان \* وفي قول محمد رحمه  
 لا يجوز وهو القياس وليس عن ابى يوسف رحمه الله في هذه المسئلة رواية وكان  
 ابو بكر ابن ابى سعيد رحمه الله يقول ينبغي ان يكون قوله مثل قول محمد رحمه الله واستدل  
 بمسئلة في الولاء \* لان المرأة اذا عقدت عقد الولاء جاز على نفسها ولدا  
 في قول ابى حنيفة رحمه الله وفي قول ابى يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله لا يجوز على ولدها  
 كذلك هنا \* اما وجه القياس انه لا يجوز تزويج الام \* لان الولاية  
 جعلت الى العصباء والام ليست بعصبة فوجب ان لا تكون اليها ولاية  
 التزويج خاصة على اصل محمد رحمه الله لان من اصله ان الام اذا زوجت نفسها  
 لا يجوز فاذا زوجت غيرها اولى ان لا يجوز \* اما وجه الاحتسان وهو

ابينة رج لما روي في الخبر ان امرأة زوجت ابنة لها فجاء اولياؤها فأتوا  
 الى علي رضي الله عنه فاجاز النكاح \* فان قيل لا حاجة في هذا الخبر \* لانهم اتفقوا انه  
 لا يجوز تزويجها في حالة حضور الاولياء فان كان اولياؤها حاضرون لم تكن  
 لها عليها ولاية \* قيل له احتمل ان اولياءها كانوا غيبا \* ألا يرى انه قال فجاء  
 اولياؤها ومثل هذا اللفظ يستعمل في حالة الغيبة يعني جاؤا من غيبتهم  
 فثبت ان الاحتياج بالخبر صحيح \* ومنه روي ان امرأة زوجت ابنتها برضا  
 فجاء اولياؤها فاختصموا الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه \* من شرح الطحاوي  
 ولا يجوز النكاح الا بعد تقدم او تاخرا اذا كان الاقرب غائبا غيبة  
 منقطعة فنكاح الابد يجوز اذا كان عقد قبل عقد الاقرب وان تعا  
 معا فلا يجوز كلاهما \* ومنه وانما يحتاج الى الولي في الصغير والصغيرة  
 والمجنون والمجنونة \* دامما ان ازال الصغير فقد زالت الولاية \* من الحارثي  
 والنسفية وسئل عن صغيرة زوجها القاضى ولها ابن عم حاضر قال لا يصح  
 لقوله عليه السلام السلطان ديني من لا ولي له \* من الفتاوى الظهيرية  
 ولو كان للصغيرة وليان احدهما اقرب والاخر البعد فزوجها الا بعد  
 حال قيام الاقرب توقف على اجازة الاقرب غائب الاقرب تحولت الولاية  
 الى الابد لا يجوز النكاح الذي باشره الابد الا باجازة منه بعد  
 تحول الولاية اليه \* ومنه فان كان الاقرب سياتحالا يوقف على اثره  
 او كان معقودا لا يعرف مكانه او كان مختفيا في بلد لا يوقف عليه قال القاضى  
 الامام ابو الحسن السرخسي راجع هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة \*

وقال القاضي الامام <sup>رحم</sup> اذا زوج الولي الابد ولا يعرف ان الولي <sup>قرب</sup> الابن هو يجوز \* وان ظهر انه في ذلك المص لا يجوز \* من الثانية وعليه فتوى جماعة من المتأخرين \* من جامع الشرح في باب زفر روح وهذا الابد لو غاب غيبة غير منقطعة لثبت للابعد الولاية اجماعا \* من الحاوي وسئل عن صغيرة زوجها ولها ولي بنفسه وهذا السؤال كان يجاز قال لا يجوز قال القاضي علي السفدي بنجارا مسيرة سفر فهو غيبة منقطعة وهو احسن الاقوال \* من الذخيرة اذا زوج الاقرب من حيث هو اختلف المشايخ رج فيه \* من الخلاصة ولو ان ولي الاقرب غاب غيبة منقطعة تنقل الولاية الى الابد \* واجمعوا ان الاقرب اذا عطل تنقل الولاية الى الابد \* من التجسس الناصري وعن محمد رح قال اذا رفعت الام امر ابنتها الى القاضي في التزوج وابوها حي ورأى القاضي رغبة زوجها وان كره الاب <sup>من</sup> العتابة واذا غاب الولي او عطل فللقاضي <sup>الحايب</sup> ان يزوجهما صغيرة كانت او كبيرة \* وكذا روي ان الاب اذا كان فاسقا فللقاضي ان يزوجه الصغيرة من التمهيد ولو غاب الاقرب غيبة منقطعة زوجها الابد \* وعند فرج الغائب \* وعند الشافعي يزوجهما الامام \* من السراجية واختلفوا في الغيبة قال ابو بكر بن الفضل اذا كان الولي في موضع لا يتظر الكفو الخاطب محي الخبر منه \* وقيل انقطاع الاخبار بانقطاع القوافل المختار للفتوى ان يكون على مسيرة ثلثة ايام \* من المصنف والاقرب الى فقهاء لولا انظر في فوت الكفو \* وذكر في المعنى ان الفتوى على قول سعد <sup>ابن</sup>

معاذرج ان يقد وبثثة ايام وليا لها \* من متى الجمار حدة الغيبة المنقطعة في  
ظاهر المذهب ان يكون الولي الاقرب في موضع لا تقصر اليه القرائن من هذا  
الموضع في السنة الآمرة ولحدة \* وقال زفرج ان لا يعرف مكان الاقرب \*  
وفتوى بعض الفقهاء المتأخرين من اصحابنا رج على ان الولاية تثبت <sup>للأب</sup>  
متى كان الاقرب بحيث لو انتظر يفوت الكفو الخاطب وانما شبهه بالفتنة \*  
وفتوى بعضهم على ان الاقرب لو كان في موضع بينه وبين هذا الموضع مسافة  
السفر تثبت الولاية للأبعد وهو اليسر احسن والمختار للفتوى \* من الصانع  
الحجذ وقد رسميرة ثثة ايام وعليه الفتوى \* من الظهيرية وشارف  
الكتاب الى ان ادنى مدة السفر يكفي للانقطاع وعليه فتوى جماعة من  
المتأخرين \* من الخانية وتكلموا في الغيبة المنقطعة بعضهم قد <sup>ها</sup> انقطعت  
الخبر والتوافق بعضهم قد <sup>ها</sup> بسيرة سنة بعضهم قد <sup>ها</sup> بسيرة شهر وقال اكثرهم ان  
في موضع لا ينتظر الكفو بحج الخبر ففي منقطعة وشارف الكتاب الى ان  
ادنى مدة السفر يكفي للانقطاع وعليه فتوى جماعة من المتأخرين \*  
من التهذيب والصحح ان الخاطب لا يترضى وصول الاذن من الغائب  
وعليه الفتوى \* من العتابية واذا رضي بعض الاولياء بعدم الكفو  
لا يكون للباقي حق الفسخ الا ان يكون وليا اقرب من الذي رضي ولواقا  
الزوج بينة ان الاقرب رضي وهو غائب تقبل بينته \* من التهذيب  
اما الصلاح امرأة من بنات الصالحين لو زوجت نفسها من فاسق <sup>سب</sup>  
عقد لها \* قال محمد راج اذا كان فاسقا يستقر <sup>سب</sup> يرد والا فلا \* وقال ابو

ربح الفسق المشهور يعتبر دون المستور \* من التجريد والقادح في الكفاة  
 الفسق المعلن دون المستور عند أبي يوسف ربح \* وعند محمد ربح ان يكون  
 مستخفا مستترا به \* من حاشية المنظومة وعليه الفتوى \* ومنه اراد به  
 فسق الزوج \* لان الكفاة غير معتبرة من جهة الزوجة \* من المنتهى  
 وقال ابو يوسف ربح الفسق المعلن يؤثر اما المستور فلا \* وقال محمد  
 ربح يطلب الحسب والمال واما الفسق ان كان يستحق به ويستمر يعتبر  
 والا فلا \* من الخافية واذا زوج الرجل ابنة امرأة بالكثير من مهر مثلها  
 او زوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها او زوج في غير كفوء او زوج  
 لصغيرة او امرأة ليست بكفوء له جاز في قول ابي حنيفة ربح \* وقيل  
 صاحبه لا يجوز \* واجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد  
 ولا من القاصي \* من المنظومة في باب ابي يوسف ربح ولا يعد في الكفاة  
 الحرف \* هذه المسئلة على ثلثة اوجه احدها ما لا يعتبر اتفاقا وهي  
 الحرفة التي انتقل عنها الى اخرى والثاني يعتبر اتفاقا وهو ان يكون  
 فاحشا مثل الخيام والحائك والدباغ والكناس والثالث على الخلاف  
 من الغيانية تعتبر الكفاة في الحرفة وهو المختار \* من الترتيب والصحيح  
 قولهما \* من الذخيرة ان الحرف متى تقارب لا يعتبر اتفاقا وتثبت  
 الكفاة فالحائك يكون كفوءا للخيام \* والدباغ يكون كفوءا للكناس  
 والقصار يكون كفوءا للحداد \* والعطار يكون كفوءا للبار \* قال شمس  
 الحلواني وعليه الفتوى \* من المحيط اذا زوجها احد الاولياء من غير كفوء

برساها لا يكون للآخرين حق الاعتراض اذا كانا متساويين في الدرجة  
اما اذا كان اقرب من المزوج فله حق الامتناع لان المزوج لا يكون وليا اذا كان  
له ولي اقرب منه وكان هو وليا لغيره من سواها وسكوت الولي عن المطالبة  
بالتفريق لا يكون رضاه بالتكاح من غير كفو وان طال ذلك حتى ولد له  
من الهداية قوله كالجمام والحائث والداغ والكاسن بل ومن الحميدي <sup>نفسه</sup>  
لا يكونون اكفاء للصيرفي والجوهري وروي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال  
الاساس بعضهم لبعض الكفاء الا حائثا او حيا ما يهوى في رواية ودباغها هو قال  
مشائخنا رح وابعدهم الكاسن وقال القاضي الامام الاجل ابو علي السبيعي  
رح وهذا جنس خامس احسن من كلهم وهو الذي يخدم الظلة وان كان مسام  
مروة ومال فصفة الظلم فيه خماسة لانها لا يأكل من دماء الاساس والولام  
من النوارل رسل ابوا القاسم عن جارية لها ام حرة والدمعوى زوجت  
من معتق هل يجوز قال لا بل فيها نكاح قال العقيد رح ينبغي ان لا يكون الزوج  
كفو لها لان الزوج اذا كان معتقا قد جرى عليه الرق وبقي عليه  
اثر الرق وهو الولاء والجارية لما كانت امها حرة محررة الاصل واذا كانت حرة  
الاصل لا يكون الذي جرى عليه الرق كفو لها من الذخيرة المرأة اذا كانت  
امها حرة الاصل والدمعوى معتق فالصحيح لا يكون كفو لها هذه المرأة بهر رومي  
المعلى عن ابي يوسف رح ان من اسلم على يد عا انسان لا يكون كفو  
لولى العتاقة بهر ذكر ابن سماعة رح عنه في الرجل يسلم والمرأة معتقة  
انه كفو لها بهر من المحيط واذا تزوجت اللامية دمياف قال الهل هو ليس بكفو



لا يلتفت الى قوله : لان الكفاءة بعضهم لبعض لان ذل الشرك وصغار الجزية يجبرهم  
 فلا يظهر مع ذلك نقصان النسب : الا يروى انهم لو استرقوا كانوا على السوء  
 ولو اعتقوا كذلك ولو اسلموا كذلك فلا يكون للمبوء ان يخاصم قال الامام  
 الا ان يكون امرأ مشهورا يعني كانت بنت ملك خدعها حائث او  
 كناس وهذا يفرق بينهما لا لانعدام الكفاءة بل لتسكين الفتنة فالقاضي  
 ما مورب بتسكين الفتنة فيما بينهم كما هو ما موربه في ما بين المسلمين من  
 التآمر خائفيه ادعى على منكوبة الغير نكاحا فانه تشتط حضرة الزوج وكذا  
 عند اقامة البينة : من لنا ويؤسئ من امرأة طالبت اباها بالتزويج وزعم  
 ابوها انه كان زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب واقام على ذلك بينة  
 فقال لا يلتفت الى بينته الا على زوج او وكيله وليس الاب بمخصم : وللاب ان  
 يزوجه فان ابى ذلك فلها ان ترفع الى الحاكم حتى يزوجه : من العاقبة اذا  
 تزوجه الاخ برضاها فابطله الاب لا يبطله القاضي : من التفريد الاب لا يزوجه  
 البالغة بدون رضاها بكر كانت او ثيبا وعنده لا يزوجه الثيب بدون رضاها  
 بالغة كانت او صغيرة ويزوجه البكر دون رضاها بالغة كانت او صغيرة فعندنا  
 يدور امر الرضا على البلوغ والصغر وعنده على البكارة والثيبا : من التمسك  
 اذا انتسب رجل الى امرأة الى غير نسبة فتزوجت ثم علمت ان نسبته دون  
 ذلك لها الخيار وان كان كفوا لها : وذكر في المسعودي  
 اذا كان كفوا لا خيار لها : من الذخيرة وكذا الاولياء  
 اذا تزوجوا برضاها لم يعلموا عدم الكفاءة ثم علموا اما اذا اشترطوا

او اخبرهم بالكفاة فزوجوها على ذلك ثم ظهر انهم كفؤ كان لها الخيار \*  
 اذا زوجت نفسها من غير كفؤ فنلوي الى ان يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ  
 وان لم يكن الولية ادرهم محرم منهما \* من المصبرات قال محمد بن سنان ان كان الزوج  
 عيب لا يمكنه الوصول الى زوجته فالمرأة محيرة بعد ذلك ينظر ان كان العيب  
 كالجنون الحادث والمرض ونحوهما فهو والعنة سواء فينظر حولا \* والكان الجنون  
 اصليا او به مرض لا يرجح برؤه فهو والجلب سواء وهي بالخيار ان شادت رقت  
 بالمقام معه وان شادت رفعت الامر الى الحاكم حتى يفرق بينهما \* قال ابو حنيفة  
 وابو يوسف رجلا خاض المرأة في هذه المسائل كلها والصحيح قول ابو حنيفة واليوسف  
 رجلا \* من اتا حامية ولو وصل الى المرأة ثم جئبت الله فلا خيار لها كما في  
 الحنين \* من الخافية رجل تزوج امرأة ووصل اليها ثم هجر عن الوطي بعد ذلك  
 وصار عينا لم يكن لها حق المصومته \* من الفتاوى المحجة في الملقط اذا رفعت الامر  
 امرينهما الى القاضي ووجه المصلحة في تزويجهما من كفؤ خايب راضيا والاب  
 يتخ من ذلك معندا وظهر للقاضي المصلحة فاندرجها \* من الخلاصة امرأة  
 زوجت نفسها من رجل لم تعلم انه حر وعبد فاداهو عدا ما ذون في الكاح ليس لها  
 الخيار بالخيار للاولياء \* ولو تزوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا انه حر وعبد  
 ثم علموا لاحياء لاحد هم \* وبمثل ذلك لو اخبر الزوج انه حر والمسئلة بحالها كان الم  
 المحذر \* وهذا يدل على ان المرأة اذا زوجت نفسها من رجل ولم تستطع الكفاة  
 ولم تعلم انه حر ام لا ثم علمت انه غير كفؤ لا خيار لها ولكن للاولياء الخيار \* ولو  
 زوجوها برضاها ولم يعلموا بعد م الكفاة ثم علموا لاحياء لاحد منهم \* اما اذا

اذ اخبر لم بالكفاءة فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير كفؤ كان لهم الخيار من  
 المصير قال ابو حنيفة ومحمد رحم من له اب واحد في الاسلام او في الحرية لا يكون  
 كفؤ لمن له ابوان اما في الاسلام او في الحرية \* وقال ابو يوسف رحم يكون  
 كفؤ لمن له اب في الاسلام \* والصحح انه لا يكون كفؤ \* من الذخيرة والحق  
 ابوه او جده لا يكون كفؤ لمن لها ابوان في الحرية عند اب حنيفة ومحمد رحم  
 خلا فلا يبي يوسف رحم في الجدة \* ومن له ابوان في الحرية كان كفؤا لامرأة  
 لها ثلثة آباء في الحرية او اكثر والكلام في اسلام الآباء في الموالي نظير الكلام  
 في حريتهم \* وفي فتاوى ابي الليث رحم المرأة اذا كانت امها حرة الاصل  
 والدةها معتقة فالمعتق لا يكون كفؤ لهن المرأة \* وروى ابراهيم عن محمد  
 رحم من كان له اب واحد في الاسلام وله فضل ودين فهو كفؤ لامرأة لها  
 ابوان في الاسلام وكذا في الحرية \* روى المعلى عن ابي يوسف رحم ان من  
 اسلم على يد ي انسان لا يكون كفؤ لمولى العتاقة \* ومنه اذا زوجت نفسها  
 من غير كفؤ فللولي ان يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ \* ومن الغائبة ومنها  
 الحرية فالمولود كيف كان لا يكون كفؤ للحر وكذا المعتق لا يكون كفؤ للحر  
 الاصلية \* والمعتق ابوه لا يكون كفؤا للمرأة التي لها ابوان في الحرية \* ومن  
 ابوان في الحرية يكون كفؤا لمن له آباء في الحرية \* وعن ابي يوسف رحم من  
 بنفسه وامعتق اذا حرز من الفضائل ما يقابل نسب الآخر يكون كفؤا \* من  
 الغياثية قالوا النسب يكون كفؤا للنسب حتى ان الفقهاء يكون كفؤا للفقهاء  
 غير الفقيه لان شرف العلم راجح \* من الصابي والذمي هو حر مسلم في الاسلام

بأبيه وجده هان ولد جده حراما يكون كفوًا لمن لها آباء أحرار ومسلمين  
 لم يكن جده معتقًا وكانرا أسلم لا يكون كفوًا لها وبالمعتق لا يكون كفوًا للمرأة  
 أمّا حرة الأصل وابوها معتق ووروي أن المعتق أو الذي أسلم إذا كان ردًّا  
 وجاه يكون كفوًا ولوا نسب الروح فظهر لها نسب غير مسدود فان ظهر دونه  
 وهو ليس بكفو حق الفسخ ثابت للكل وإن كان كفوًا لحق الفسخ ثابت لها  
 دون الأرباب فإن كان ظهر فوق ما أخبر ولا فسخ لاحد من الخاوي مثل  
 نأبو بكر من ولي رَجٍّ صغيرة لها أمٌ أحرار ومن كان حده معتق قوم قال  
 التكايف ما خلا فان أدركت وأجازت لم يحرم من المصُول ولو خاصم الولي زوجها  
 منعتها أو في بعية مبرها يكون ذلت رصا مستحسنا إذا كان عدم الكفا  
 ثابتا عند القاضي والأدلاء من الصرع وحل روح ابنته البكر البالغة ثم  
 رزقها قال الزوج بعلك الحرة سكنت وقالت لا بل ردوت قال قول لها  
 ولو لو قالت بلغني الخبر يوم كذا أو وقت كذا فردوت وقال الزوج لا بل  
 أسكنت قال قول للزوج وكذا في الذخيرة أيضا من الذخيرة وفي نوا  
 هشام عن محمد بن رَجٍّ بخلاف هذا رزقها وليها فقالت بعد مسه وقد كا  
 بلغني الخبر يوم كذا رزقني فلم أسكنت وقلت لا أرضي وأدعى الزوج  
 كات مرضيت قال قول قول المرأة لأن أصل النكاح لسب بتأيب وفيه  
 المستحق إذا تزوجت فقامت البينة المباحين أخبرت ردوت وأقام  
 البينة المباحين أخبرت سكنت فالبينة بينة المرأة ولو شهد بها  
 ابنها من أخبرت مرضيت أخذت ببنته من طبع الكرجي

البكر اذ ازوجها الولي فسكت فاقياس ان لا يكون رضا لان الساكت قد  
 يكون راضيا وقد يكون ساخطا فلم يحجز اثبات الرضا بالثبات وانما  
 تركوا القياس لقوله عليه السلام بما قيل انها تستحي فقال اذ نهامها  
 وسكت فيها اقراها من القتاوى الحجة قالت المرأة لا اعلى في بيت الزوج  
 دخل لها النفقة قال الفقيه ابو الليث رح اذا كانت لها عدة لا تقدر على  
 العمل وكانت من الاشراف تجب لها النفقة والا فلا من الغياثية للزوج  
 ان يضرب المرأة على اربعة خصال وما هو في معنى الاربع ترك الزينة  
 المشرارة عند الزوج يريد بها ان تترك الايام اذا ادعاه الى فراشه  
 وتترك الصلوة والغسل والخروج من البيت اما لا يمنحها من زيارة  
 الوالدين في كل جمعة ومن زيارة غيرها من الحارم في كل سنة من المحيط  
 واذا فرج امتد من عبده لامهر لها عليه ولا تختلف للشائخ رح قالوا  
 لا يجب الماهر اصلا لانه ثلاث في ماله وقال بعضهم يجب ثم يسقط  
 من القتاوى والصحيح انه لا يجب لانه لا فائدة في ايجاب المهر عليه  
 لتمذيب الام ارادت ان تخرج بالولد الى بلد لها بعد الفراق النكاح  
 لنكاح فيه فلها ذلك والا فلا الا اذا كان بين الموضعين قرب بحيث يمكن  
 ان يرى الصبي ويرجع الى اهله في اليوم يجوز لو كان النكاح في غير بلد هاهنا  
 راد بها الى بلد النكاح ليس لها ذلك في رواية الاصل وفي الجامع الصغير  
 اذ قلت اما غير الام لا يستقل اصلا وكذا في التمريد ايضا من القنية الام  
 نق بالصغيرة وان كانت صبيحة البيرة معروفة بالفجور وكانت صبيحة

ما لم يعقل ذلك \* ومنه صغيرة عند جدة تحون حقها فليعتما ان تاخذ  
 منها اذ اظهرت خياستها \* من الكافي ولا يجوز شهادة امرأة واحدة على  
 الرضاع اجنبية كانت او ام احد الزوجين ولا يفرق بينهما بقولها ويسعه  
 المقام معها حتى يشهد على ذلك رجلان عدلان او رجل وامرأتان كل \*  
 وقال مالك رحمه الله ثبت الرضاع بشهادة امرأة واحدة اذا كانت متصفة  
 بالعدالة لان الحرمة من حقوق الشرع فيثبت بخبر الواحد كسائر حقوق <sup>الله</sup>  
 تعالى ولنا ان ثبوت الحرمة لا تقبل الفصل عن زوال الملك في النكاح وبطلان  
 الملك يتوقف على شهادة شاعدين كما لو شهدوا على الطلاق \* <sup>من السفينة</sup>  
 ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات سواء كن اجنبيات او امهات  
 احد الزوجين \* وقال الشافعي رحمه الله ثبت الرضاع بشهادة اربع نسوة بناء على  
 مذهبه ان فيما لا يطلع عليه الرجال تعتبر فيه شهادة اربع نسوة ليقوم  
 كل امرأتين مقام رجل \* وقال مالك رحمه الله ثبت بشهادة امرأة واحدة  
 ومنه ايضا وعندنا اذا وقع في قلبه انها صديقة فالاحوط ان يتنزه عنها  
 وياخذ بالثقة سواء اخبرت بذلك قبل عقد النكاح او بعده سواء  
 شهد به رجل وامرأة \* فاما القاضي فلا يفرق بينهما ما لم يشهد به رجلان او  
 امرأتان \* من الذخيرة اذا تزوج الرجل امرأة فجاء رجل مسلم ثقة  
 او امرأة ثقة واخبرتهما او قضا من امرأة واحدة قال الكلام في الحكم و  
 التنزه \* اما الحكم فنقول الحرمة لا تثبت بشهادة امرأة واحدة على الرضاع  
 وانما تثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين \* واما الكلام في التنزه <sup>حب</sup>

إني أن يتنزه عنها فيطلقها. من خزانة القصر العليا تزوج امرأة فاخبره رجل  
 أو امرأة أنها اختد من الرضاع لا يفرق بينهما ويستحب أن يتنزه عنها فيطلقها  
 من المهر لا يجب لا يقبل في الرضاع <sup>أشهاداً</sup> رجلين أو رجل وامرأتين فإن <sup>أشهاداً</sup> خبر  
 امرأة واحدة إن كانت عدلة فالتنزه أن لا يتزوجها ولا يحجر <sup>المرأة</sup> الترتك ولو تزوج  
 فقالت امرأة ارضعتكما فهو على أربعة أوجه. إن صدقاها فسد النكاح ولا  
 مهر لها وإن لم يدخلا بها. وإن كذباها فالنكاح بحاله لكن إذا كانت عدلة  
 فالتنزه أن يفارقها. وإن صدقها الرجل وكذبها المرأة فسد النكاح والمهر  
 بحاله. وإن صدقها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله ولكن لها أن تحلف ويثق  
 إذا <sup>أشهاداً</sup> من الحامية الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكفه غيره فإن فعل فزوج الثاني  
 بحضرة الأول جاز. من الملقط ولو تزوج امرأة أخرى وخاف أن لا يعدل <sup>سبع</sup>  
 ذلك وإن فعل انعقد النكاح وإن علم أنه يعدل بينهما في القسم والفقرة  
 يجعل لكل واحدة مسكن على حدة جاز أن يفعل وإن لم يفعل يعني أن لم يتزوج  
 فهو ما جور لترك إدخال الغم عليها. <sup>سبع</sup> من الكفر والام والجدة أحق به حتى <sup>يستغني</sup>  
 وقد <sup>سبع</sup> سبع سنين وبها حتى تحيض. <sup>سبع</sup> من المهداية والمخاض رج قد <sup>سبع</sup>  
 سبع سنين اعتباراً للغالب. من الكافي وعليه الفتوى لأن الأب ما <sup>سبع</sup>  
 يأمره بالصلوة إذا بلغ هذا المبلغ وإنما يكون ذلك إذا كان الولد عنده.  
 وقد يأتي بعض مسائل الحضنة بعد هذا من النهاية لأن الغالب أن الصبي  
 إذا بلغ سبع سنين يستغني من الحضنة والتربية. من الحايي وفي فتاوى <sup>سبع</sup>  
 النهر وعن أبي أحمد العياشي قال إذا تلبس أمير على أهل بلدة واستولى عليها

فان الجمعة تجوز لاهل البلدة ولكن لا تكتفى بها ويجوز لا يجوز <sup>من الغنا</sup> والجمعة <sup>من</sup>  
 الجمعة خلف المتقلب الذي لا عهد له من الخليفة الا ان يسير بسيرة الامراء <sup>من</sup>  
 قال ابو احمد العياشي رح تجوز الصلوة خلفه وبامره واما الاكتفى بها <sup>من</sup>  
 كما في العبد <sup>من</sup> من الكثرة وادنى المدة في حقها ثني عشر سنة وفي حقها تسع  
 سنين فان راحقا وقال لا بغنا صدقا واحكامها احكام البالغين <sup>من</sup> من الصفا  
 اما بداية بلوغ الغلام باثني عشر سنة والجارية بنت تسع سنين اجماعا <sup>من</sup> <sup>من</sup>  
 وافرما حق بصلح وغيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو او غيره بفساد الصلح  
 لكونه نيسر بالغ قال صح قول الصبي بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلثة عشر  
 سنة لان اقل من ذلك ما دُرثم حكى عن القاضي محمود السمرقندي ان  
 مراهما اقر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له او عليه فقال القاضي بما  
 بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتلام فقال القاضي وماذا  
 رأيت بعد ما استقلت فقال الماء فقال اي ماء فان الماء مختلف فقال المني  
 فقال وما المني فقال آب مردان كراز ويا فرزند بور قال على من اختلفت <sup>على</sup>  
 ابن او على بنت او على اثنان فقال على ابن واسمعي الغلام فقال القاضي لا <sup>بدا</sup>  
 من الاستقصاء فقد يلحق الغلام الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وجدت  
 منه ومن غير ان يكون له علم بحقيقة قال قال شيخ الاسلام وهذا من باب  
 الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير وكذا الجارية اذا اقرت بالحيض <sup>من</sup>  
 من الذخيرة قال هشام في نوادره سألت محمدا رح عن جارية هي <sup>ابنة</sup>  
 اقل من خمسة عشر وهي في خلق تام فلقها زوجها فقالت انا حصة <sup>من</sup> <sup>من</sup>



ابن اقل من خمسة عشر وهو على خلق تام وقد اخضر شاربه ونبتت عانته  
 قال قد اختلفت قال لا اصد قهما فيه وفي العيون يقبل قولهما فيه وفي المنتقى  
 روايته مجعولة انه يصدق في الجارية دون الغلام وفي الجامع الاصغر ان  
 الشهادة على الاحتلام مقبولة وفي قسمة فتاوى الفضلي صبي اقراذ بالوغ <sup>سم</sup> وقا  
 الوحي فان كان مراها فجازت القسمة ولم يقبل قوله انه كان غير بالغ <sup>ن</sup> فان  
 لم يكن مراها <sup>ن</sup> فاعلم ان مثله لا يحتكم لم يحجز قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ <sup>ن</sup> قال  
 الصدر الشنيد رح في واقعائه وبهذه المسئلة تبين ان بعد اثني عشر  
 سنة يشترط شرطا آخر لصحة الاقرار بالبلوغ ان لا يكون بحال لا يحتكم مثله  
 وكذا في الفتاوى الحسامية <sup>ن</sup> من الصغرى فاذا تبين بهذه المسئلة انه <sup>ن</sup> كان  
 قبل اثني عشر لبته لا يصح الاقرار وبعد اثني عشر ايضا لا يصح لا محالة بل انما  
 يصح بشرط ان يكون بحال يحتكم مثله عادة <sup>ن</sup> من الترضيع وفي قسمة الكبر <sup>ن</sup>  
 يشترط بعد اثني عشر سنة شرطا آخر لصحة الاقرار بالبلوغ وهو ان يكون <sup>ن</sup> بحال  
 يحتكم مثله <sup>ن</sup> من شرح الوقاية والمراد بالمرأهة صبية يجامع مثلها <sup>ن</sup> وفي <sup>ن</sup>  
 يمكن ان تكون بالغة تسع سنين فصاعدا ولم تظهر فيها علامات البلوغ <sup>ن</sup>  
 من الترضيع وعن ابي يوسف رح انه يعتبر نبات العانة وقيل يحكم بنزود  
 الثدي في الجارية <sup>ن</sup> من الينا بيع وعن ابي يوسف رح انه يعتبر نبات <sup>ن</sup> العانة  
 فاما نهود الثدي فلا عبرة به في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحكم ببلوغها  
 اذا نهدت <sup>ن</sup> من المنظومة حد البلوغ بعد تسع تسع وللجواني بعد <sup>ن</sup> عشته  
 تسع <sup>ن</sup> من <sup>ن</sup> حد هذا ما ان نهاية بلوغها اما بداية بلوغ الغلام يكون <sup>ن</sup> بانته

سنة ويلوغ الحارثة بتسبع سنين إجماعاً حتى لو أقر الغلام بالبلوغ وهو ابن  
 اثنا عشر سنة يقل قوله وأقرار الجارية به يقبل بعد أن تكون تسع سنين  
 بالإجماع <sup>١</sup> من شرح المجمع قال ويبلغ الغلام باحلام واجبال وانزال والآفة في  
 بتمام ثمانية عشر سنة والجارية بحيض واحلام وحبل والآفة بتمام سبعة  
 عشر سنة وقدره بخمسة عشر فيهما وهو رواته عنه وأما علامات الغلام  
 والجارية فإن البلوغ بالانزال حقيقة والحبل والاحبال يستلزمان الانزال  
 وكذا الحيض في أوان الحبل وادنى المدة اثنا عشر سنة في الغلام وفي الجارية  
 تسع سنين <sup>٢</sup> من الكنز ويقضى بالبلوغ فيهما بخمسة عشر سنة <sup>٣</sup> من  
 الحنفية في كتاب البيوع صيبيج ويشترط وقال أما بالغ ثم قال بعد ذلك  
 لست ببائع فإنه كان حين أخبر عن البلوغ يحتمل البلوغ بأن كان سنة  
 اثنا عشر سنة أو أكثر لا يعتبر جموده بعد ذلك لأنه أخبر عن امر محتمل فإن  
 أدنى الوقت الذي يبلغ فيه الصبي ويحتمل اثني عشر فإذا صح إخباره <sup>بالبلاغ</sup>  
 لا يصح جموده بعد ذلك وإنما كان سنة دون ذلك لا يصح إخباره بالبلوغ  
 فيصح جموده <sup>٤</sup> من المجمع ونذير الإخبار على الصغر لا البكارة <sup>٥</sup> من المصنف  
 وتفسير الإخبار النفاذ من غير رضا <sup>٦</sup> من المصنف والاب مطالبة الزوج  
 بتسليم الصداق ولا يشترط احضار المرأة مجلس مطالبة الزوج ما لتسليم بتسليم  
 المرأة بعد ذلك بخلاف البيع فإنه يشترط احضار المبيع مجلس المطالبة  
 ليسلم عقيب قبض الثمن <sup>٧</sup> ومنه المرأة إذا كانت صغيرة لا يحتمل الجماع لا يجبر الأب على  
 دفعها إلى الزوج لكن يجبر الزوج على دفع المهر إلى الأب <sup>٨</sup> من التمهيد وبالله التوفيق

منه حتى تقبض جميع المهر وان بقي درهم استبدل بالبيع والتين ولها  
ان تسافر وتسكن حيث شاءت قبل القبر ولو سلمت نفسها مرة طائفة  
لها المئنة بعد ذلك خلافاً لهما وكان الشيخ ابو القاسم الصغار سرح يفتي  
بالسفر بقول البيهقي سرح وفي المئنة بقولهما قال رضي الله عنه المختار عند  
في المئنة ان كان سوء المعاشرة من الزوج لها المئنة وان كان من جهتها فليس  
لها المئنة وفي السفر قول البيهقي سرح \* من التجرى للمرأة ان تمنع نفسها لاجل  
ما بقي درهم الا ان يكون مؤجلاً فلا يملك ذلك في الحال ولا بعد حلول الاجل  
وعند ابي يوسف سرح آخرها ذلك الا ان يشترط الدخول قبل ذلك وان  
بعضه خالافاً وبه ليس لها الامتناع لاجل المؤجل عنده وليس له منعها من  
السفر وزيارة الإهل قبل الأيفاء ولا يسترد ما عطاها \* من غداة الفتاوى  
المرأة منعت نفسها لتستوفي جميع مهرها ليس لها ذلك باعتبار العرف فينظر  
الى المرأة والى ما يعجل مثلها فان عجل مثل ما يعجل الا تمنع نفسها فلو شرط تعجيل الكل والعقد  
وجب التعجيل لان الثابت بدلالة العرف انما يعتبر اذا لم يوجد الصريح  
بخلافه \* من الخلاصة وان شرط تعجيل الكل في العقد يعجل الكل \* من النهاية  
وان شرط تعجيل الكل في العقد فهو كما شرطوا ووجب تعجيل الكل اذا لم يعتبر ذلك  
العرف اذا جاء الصريح بخلافه \* من الفتاوى المستقي لها المئنة والسفر والخروج بلا اذن  
حتى قبضت جميع المهر وان بقي درهم وليس للزوج استرداد ما عطاها من المهر  
او اجلت لا تمنع خلافاً لابي يوسف سرح الا اذا شرطت ان لا تمنع وطريقها  
لها المئنة عنده وقال لا \* من المضمرات قال ابو القاسم سرح لها ان تمنع

نفسها من الزوج مع زوجها الى بلد آخر اذا كان مسيرة سفر سواء قبضت مهرها  
او لم تقبض لفساد الزمان \* قال الفقيه وهذا في زمانه فكيف في زماننا  
وبقوله ماخذ \* من التحفة وان بقي درهم من المهر على الزوج فلها حق المانع  
ولها ان تخرج من مصرها وتذهب حيث ما شاءت بغير اذن الزوج هذا  
اذا كان المهر حالا \* ومن دسر بالبحر في بيان احكام المذاهب الاربع للمرأة  
ان تمنع من الزوج حتى تستوفي صداقتها ان كان حالا وان كان مؤجلا  
فلا وان تنازع في التسليم يجبران جميعا في قول رايهما تبرع اجماع الثاني في قول  
ويجبر الزوج في قول وبه قال ابو حنيفة واحمد راح \* من الصغرى ليس  
الاولياء سوى الاب والجد ولاية قبض مهر الصغرى لان هذا التصرف  
في مال الصغير وليس لغيرها ولاية التصرف في مال الصغير \* ومن المنظومة  
في باب البي حنيفة راح خلافا لهما والامتناع لابتغاء النفقة بعد الدخول لا  
النفقة اجماعا قيد بما بعد الدخول لان الامتناع قبله ينزل النفقة والا  
فيه ان الامتناع اذا كان بحق لا تبطل النفقة \* من المنشورة وقبيله  
بما بعد الدخول لان الامتناع قبله ينزل النفقة بالاجماع \* من الكافي فيها  
اذا دخل بها طائفة وهي من اهل التسليم حتى لو دخل بها مكرهة او صغيرة  
او مجنونة لا يسقط حقها في الحبس اجماعا وعلى هذا الخلاف اذا اخلابها  
برضاها \* من تحفة الفقهاء ان تسليم النفس بمقابلة تسليم المهر اليها  
لها ان تمنع نفسها من الزوج ولها ان تسافر وتذهب حيث شاءت  
بغير اذن الزوج وان سلمها المهر فله ان يطالبها بتسليم النفس اليه

والدخول في بيته والتمكين من الاستمتاع بها \* من الحاي ولو كانت  
صغيرة محتملة للوطي قد فعها ابوها الى زوجها ووطيها قبل ان يوفي  
صد اقها اليه فللاب ان يطالب بمهرها وياخذ منه وليست كالكبيرة لا  
ابطلت حق نفسها وليس للاب ابطال حق الصغيرة قال الفقيه انفق  
اصحابنا ان للمرأة ان تمنع نفسها قبل الدخول حتى تقبض صد اقها  
او ما هو المتعارف لا نذصار بمنزلة الشرط دالة الا ان يشترط في  
العقد تعجيل الكل \* من الفأوى الحجبة اذا اراد الزوج ان يذهب امرأته  
الى بلدة اخرى فان كان تزوجها في تلك البلدة فله ذلك لا فمضاترا  
على الاجتماع والاستمتاع في تلك البلدة \* وان اراد ان يذهب بها الى  
بلدة سوى مكان النكاح قال في الاصل له ذلك اذا سلم اليها مهرها \*  
واذا سلم اليها عوض نفسها له ان يذهب بها حيث شاء \* والمختار انه  
ليس له ذلك لان اهلا الزمان قد تغيروا فلا تأمن نفسها عليه فاما  
اذا سلم المهر قال لعلها تقبض منه فلما اخرجها من بلدة اخذها من  
ويضربها وبه اخذ الشيخ الامام ابو القاسم الصغار والفقيه الزاهد  
ابو الليث السمرقندي رح \* من مختار الفتاوى وان اوفاه مهرها  
له ان يسافر بها وقيل لا يسافر بها وعليه الفتوى \* من التزويج  
وكان الشيخ الامام الفقيه ابو القاسم الصغار رح يفتي في السفر  
بقوله وفي منع النفس بقولها واحتسن بعض مشايخنا اختياره في  
التهنيب والمختار عندى المنع ان كان سوء المعاشرة من الزوج لها

المنع وان كان من جهتها فليس لها المنع. وفي البصر بقول ابى حنيفة ربح  
 من العياشية اما لا يمنعها من زيارة الوالدين في كل جمعة ومن زيادة غيرها من المحام<sup>ر</sup>  
 في كل سنة. من الفتاوى المجتوعة ولا يمنع المرأة عن زيارة الوالدين على  
 قدر ما يذوران الناس في الجمعة ونحوها مرة اقامة للمحقوق الشرعية والبش<sup>رة</sup>  
 وكذا في الملقط. من المضمرات لا يمنعهم من الدخول والكلام وانما يمنعهم  
 من القرار لان الفتنة في اللباس وقطوع الكلام ولما يمنعها من الخروج الى الوالد<sup>ين</sup>  
 ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقدير  
 بسنة هو الصحيح. من الذخيرة وروى عن ابى يوسف ربح ان الزوج لا<sup>ملك</sup>  
 ان يمنع الابوين عن الدخول عليها للزيارة في كل شهر مرتين وانما يمنعها  
 من الكينونة وفي فتاوى ابى الليث ربح عن الفقيه ابى بكر الاسكاف ربح ان  
 الزوج لا يملك ان يمنع الابوين عن الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وانما  
 يمنعها عن الكينونة وعليه الفتوى واما غير الابوين من المحارم فقد ذكر  
 الخصاص ايضا ربح في هذين الموضعين انه يمنعهم عن الدخول عليها ولا<sup>يمنعهم</sup>  
 عن النظر اليها وقال مشايخ بلخ ربح لا يمنعهم عن الزيارة في كل سنة وعليه  
 الفتوى. واما اذا ارادت ان تخرج الى زيارة المحارم نحو الخالة والعممة  
 او الى زيارة الابوين فهو على هذا يعني لا يمنعها عن زيارة الابوين في كل  
 جمعة وعن زيارة سائر المحارم في كل سنة. من الجواهر رجل منع امرأته من  
 دخول دارها فله ذلك وهل له ان يمنع والدتها عن زيارتها الفتوى ذ<sup>لك</sup>  
 على ما ذكره الفقيه ابو الليث في الفتاوى من العياشية وقيل تسليم النفس لها

ذلك بالاجماع من شرح الطحاوي ومن تزوج امرأة على صداق <sup>حل</sup>  
 كان لها ان تمنع نفسها ما بقي لها على الزوج شيئ من المهر ثم المهر لا يخلو  
 اما ان يكون بشرط التعجيل او بشرط التأجيل او مسكوتا عنه اما اذا كان بشرط  
 التعجيل او مسكوتا عنه فانما يجب في الحال مجالا لان هذا اعتقد معاوضة  
 فيقتضى المساواة في الجانبين فالمرأة عينت حق الزوج فوجب ان يتعين  
 حقها وانما يتعين بالتسليم وان كان مؤجلا فليس لها حق المطالبة الى اجله  
 سواء كانت المدة قصيرة او طويلة بعد ان يكون معلومة. وكذلك اذا  
 كانت مجهولة جهالة متقاربة كالحصاد والدياس ونحوه فانما يجوز مجالا  
 البيع فان البيع بهذا الشرط لا يجوز. واما اذا كانت الجهالة مبهمة كنبو  
 الريح الى ان يمحط السماء فان الاجل لا يثبت ويجب حالا من النسيئة تزوج  
 في البلدة ثم اخرجها الى الرستاق فأبث ذلك فلها ذلك اذا حبست نفسها  
 بالصداق والا فلا. <sup>كص</sup> والبدا والظاهر تزوج بدوية في البلد فولدت  
 منه ثم اراد اخرجها الى الرستاق فلها الالباء ولو اخرجها ثم ابث فلها <sup>للت</sup>  
 نكح له ان يخرجها الى الرستاق ان كان قريبا قبل له ما القريب قال ماد  
 السفر قال رضي الله عنه وهو الصواب وقاويل ما اجاب به <sup>سم</sup> كص  
 والبدا والظاهر اما اذا كانت المسافة سفرا فان ابا القاسم الصغار <sup>مع</sup>  
 الذي اخبر قول البيهقي في منع نفسها عن السفر بها لاجل المهر  
 هذا قال للزوج ان يخرجها الى مادون السفر وان لم يوف مهرها  
 بعد فعرف بهذا ان للزوج ان يخرجها من البلد الى القرية اذا لم تكن <sup>للت</sup>

سفر باتفاق بن ابي حنيفة وصاحبيه رج وان لم يوف مهرها من المتهمى  
تزوج على انها بكر فلم يحدها الزمها المهر كما مالا عند ابي الفاسم . وان لا  
يخرجها الى بلد آخر لها الامتناع وان استوفت المهر ففساد الزمان بخلاف الصر  
من الجواهر ليس للزوج منع امرأته عن السفر والرجوع الى بلد ها وان دخل  
بها قبل دفع المهر اليها لانه لا بد للزوج عليها حتى يدفع المهر <sup>من الفصول</sup>  
ذكر القدر الذي ليس للزوج ان يمنعها من السفر والخروج من منزله حتى  
بوفيهما جمع المهر يريد المجل . من الا وزجند عي والناشرة لانفق لها  
وهي التي خرجت من منزل الزوج بغراً فغير حق واذا فرض القاضي <sup>النفقة</sup>  
للرأة كل شهر فقت اشهر ولم يوف حتى مات احد الزوجين سقطت  
النفقة . من التهذيب ثم سكوت البكر رضا في حق الولي دون  
الاجنبي . من شرح الكنز هذا اذا سكنت مختارة بان لم يكن مانع من التكلم حتى  
لو سكنت لا اشتعال او عطاس او اخذ فيها لا يكون رضا . من حاشيته ولو سكنت  
الزوج او بئته او طالبت به بالمهر يكون رضا من الكفر وان استأذنها غير <sup>الي</sup>  
فلا بد من الفول كالثيب . من الكافي وعن الكرخي رج ان سكوتها عند استئجار  
الاجنبي رضا . من الهداية اذا خلى الزوج بامرأته وليس هناك مانع من <sup>الطبي</sup>  
ثم طلقها فلها كمال المهر وقال الشافعي رج لها نصف المهر لان المعقود عليه انما  
يصير مستوفيا بالوطي فلا يتأكد المهر دونه . ولنا انها سلمت المبدل حيث ر <sup>فعت</sup>  
الموانع وذلك وسعها فتيها كد حقها في المبدل اعتبارا بالبيع . من الكافي ولا <sup>فيها</sup>  
سلمت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك قد رما في وسعها فتيها كد حقها في



البذل لان البذل في المعاوضات يتقرر بتسليم المبدل لا بحقيقة استيفاء  
 المبدل الا يرى ان البائع اذا خلى بين المشتري والمبيع او المااجر بين المستأجر  
 والمستاجر تأكد البذل وان لم يتحقق القبض وهذا لانه لو توقف نقر البذل  
 على حقيقة استيفاء المبدل ربما امتنع من عليه البذل عن الاستيفاء لتضرر<sup>من له</sup>  
 البذل وهو مدفوع. ومنه ايضا في باب العتق على جعل فاذا احضر المال  
 اجبره الحاكم على قبضه وعتق بالتخلية وتفسير الاجبار هنا وفي قبض سائر  
 الحقوق ان البذل اذا احضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلى بينه  
 وبين المولى انزل المولى قابضا وحكم بعتقه. من النهاية الا ان يكون معنى  
 الاجبار في القبض ما هو مفهوم عند الناس وهو ان يكره على القبض<sup>بالجس</sup>  
 او بالضرب في الجدي او بالسيف. من لاحقا ق نكاح المشركة حرام لانها  
 ملحقة باليهائم بخروجها من حدود الشرايع وتركها الايمان بالا نبياء صلوات  
 الله عليهم وبقبح كفرها وجهلها فانها تقبّل الخشب المجورة والصخور المنخوة  
 وانها مقهورة بالصناع. من الانوار في مذهب الشافعي ربح ولو جلس  
 على الديباج عند عقد النكاح قال عامة اصحابنا ربح ينقصد النكاح<sup>من</sup>  
 الحادي امرأة ورجل قال الرجل اين زن من ست وقالت المرأة اين ثوي  
 من ست وكان ذلك بين جماعة ولم يكن بينهما نكاح لاختلاف المشايخ ربح  
 قيل بانه ينقصد. وقيل بانه لا ينقصد. ولو قضى القاضي بالنكاح صح وصار  
 متفقا عليه. من الفية اذا افتراقا وتزوج كل واحد منهما فحضانة الصغير  
 للاب اذا لم يكن لها من تكون لها الحضانة. ولو تزوجت الام بزواج آخر



فالام والمجدة اولى بهما الى ان تحيض فتعلم ارباب النساء واخلاقهن ثم  
 بعد ما حاضت قال اب اولى بهما ليحضنها ومن سوى الام والمجدة احرى بالمجدة  
 حتى تبلغ حد انقضاءها من السنخا في فاذا بلغت احدى عشر سنة فقد  
 بلغت حد الشهوة في قولهم من المختص الكرخي واذا وطئ الرجل جارية ولد  
 او جارية ولد ولده او ابويه او امه او زوجته وقال طننت انها تحمل لي صدق  
 ولا يحد فان قال علمت انها علي حرام حد في ذلك الا في جارية ولده  
 وولد ولده لان له حق فيها فلو وطئ لم يعر عن شبهة الملك فلا يحد ولا يحد  
 جارية ابويه وامه وزوجته لانه وطئ عري عن الملك وشبهة الملك فصا  
 كالوطئ مع الاجنبية فان ولدت المجارية في شئ من هذا لم يلزمه الولد  
 وذلك لانه ليس له حق في عيها فلا يثبت النسب منه كجارية الاجنبى الا  
 في جارية ولده او ولد ولده من الفصول في فصل الخيارات ولوزجها  
 احد الا ولياء من غير كفؤ لم يكن لهذا الولي ولا لمن دونه حق الفسخ وفي فتا  
 قاضيان رج ان المطالبة بالفسخ للاولياء من العصة من الفتاوى  
 واذا قالت المرأة تزوجت زوجا آخر بنكاح صحيح ودخل بي وانقضت عدي  
 جاز له ان يتزوجها اذا كانت عنده ثقة صادقة ثم لو رجعت عن هذا  
 القول وانكرت لا يسمع منها ولا يبطل النكاح الا اذا وقع عنده انها صادقة  
 في هذا قال لا فضل له ان يطلقها احتياطا ولو قال الزوج بعد ذلك ماتت  
 آخر وما دخل بنت وانكرت المرأة وكذبته في هذا قال لقول قول المرأة  
 النكاح باقرار الزوج والمرأة نصف المهر ان لم يدخل بها ولها تمام المهر ان دخل

بها + من شرح الكوفي واما انكراد انفعها الولي فسكت فالتقياس ان لا يكون  
وضالا ان المساكت قد يكون راضيا وقد يكون ساطعا لم يجز اثبات الرضا  
ما لثبت وانما تركوا القياس لقوله عليه السلام لما قيل له انها تسبيح فقال اذنما  
حمايتها وسكوتها اقرارها - من النسفية وسئل عن شفعية بكر بالغة  
زوجت نفسها من حثي بغير اذن ابها او وليها والاب والولي لا يرضي  
به لك ويرد هل يصح هذا النكاح فقال نعم قال وكذا الزوجت نفسها  
من شفعية وسئلنا عن ذلك فاجبنا انه صحيح وان كان لا يصح ذلك عندنا <sup>نفع</sup> <sup>النسبة</sup>  
رج والزوجان يعتقد ان ذلك المذهب ولكننا اذا كنا نعتقد خطأ قوله  
في ذلك وسئلنا وجب علينا ان نجيب على ما نعتقد + اما اذا قيل ما جوا  
الشافعي رج في ذلك هل يصح عنده يجب ان يقال صح عند ابي حنيفة رج  
وهذا ادب المفتي + من المضرات وعن ابي القاسم عن نصير عن ابي يوسف  
رج ان المال لا يعتبر في الكفاة وتعتبر قدرة النفقة وهذا القول احسن  
الي ومعه نأخذ .. والمعتبر في طاهر الرواية القدرة على المهر والنفقة ملاقتهم  
الزيادة على ذلك حتى ان من كان قادرا على المهر والنفقة كان كواطها وان  
صاحبة اموال كثيرة هو الصحيح + وان كان قادرا على المهر ويكسب كل يوم ما  
عليها فنحن ابي يوسف رج انه يكون كواطها هو الصحيح لان المال غادر رائج  
فلا تعتبر الزيادة + وروى عن ابي يوسف رج رواية اخرى ان اذا كان  
يقدر على المتجمل فهو كواطها + وقال شيخ الاسلام رج وهو الصحيح + من  
الملقط فالاب اذا زوج بها كواطها فسكوتها رضا عند ابي حنيفة رج لا عند

من الفأوى البرهانية امرأة بالغة أراد أبوها أن يزوجهما فقال لها أبو  
 زوجها فسكتت فزوجها أبوها ثم قالت لا أرضي فهذا المسئلة على  
 ثلثة اوجه + اما ان كان لم يذكر الالها انه من يزوجهما ولم يذكر بكم يزوجهما  
 او ذكر الزوج والمهر جميعا + او ذكر الزوج ولم يذكر المهر + ففي الوجه  
 الاول لا ينعقد النكاح ولها ان ترد لان مع جهالة الزوج والمهر لا يتم  
 الرضا + وفي الوجه الثاني نفذ النكاح ولم يصح الرد لانه تم الرضا +  
 وفي الوجه الثالث ان يزوجهما ولم يسم المهر فنقض النكاح + وان تزوجهما  
 بالمهر المسمى لم ينفذ لانه اذا تزوجهما فتمام العقد بالزوج والمرأة عالمة بالزوج  
 فتم الرضا بهذا العقد + واذا تزوجهما بمهر مسمى فتمام العقد بالزوج + و  
 ذكر البديل وهي غير عالمة بالبديل ولا يتم الرضا بهذا العقد + هذا  
 اذا اخبرها بالنكاح قبل العقد + ولو تزوجهما ثم اخبرها فسكتت ففي الوجه الاول  
 قال الفقيه ابو نصر ينفذ وهو فرق بين الماضي والمستقبل + والمختار انه لا فرق ولا  
 ينفذ وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحم + وفي الوجه الثاني نفذ + وفي الوجه  
 الثالث المسئلة على التفصيل ايضا + قال وهذا التفسير اختيار الشيخ الامام <sup>جل</sup> <sub>الآ</sub>  
 برهان الدين والدي رحم من التقريد وطريق البلوغ ان يبعث اليها رسولا <sup>ل</sup>  
 او غير عدل فان اخبرها فصولي لا بد من العدو والعدالة عند الي حليفة رحم  
 وعندهما لا يشترط ذلك كما لا يشترط في حق الرسول اجماعا + من الصغرى  
 رجل زوج ابنته البكر بالغة ثم خاصمت زوجها فقال الزوج بلغك الخبر  
 فسكتت وقالت لا بل سرودت قال لقول لها ولو قالت بلغني الخبر يوم كذا <sup>قت</sup>

كذا وردت وقال الزوج لا بأسكت فاقول للزوج ، من الذخيرة وفي  
 نوادر هشام عن محمد بن سراج مَخْلَافُ هَذَا نَزْجُهَا وَلِيَهَا فَقَالَتْ بَعْدَ مَسَّةٍ وَقَدْ كَانَتْ  
 بِلَغْفَى الْخَبْرِ يَوْمَ كَذَا زَوْحَى فَلَمْ أَسْكُتْ وَقَالَتْ لَا أَرْضَى وَأَدْعَى الزَّوْجَ الْبَهْلَكَا  
 وَصِيَتْ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ لِأَنَّ أَصْلَ النِّكَاحِ لَيْسَ بِثَابِتٍ فِي نَحْوِ الْمُسَوِّدِ <sup>حَتَّى</sup>  
 قَامَتْ السِّتَةُ <sup>الْمُتَّحِنَةُ</sup> لُخْبَرَتْ سَرَدَتْ فَاقَامَ الزَّوْجُ الْبَيْنَةَ <sup>الْمُتَّحِنَةَ</sup> فَخَبِرَتْ  
 أَخْبَرَتْ سَكَّتْ فَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ الْمَرْأَةِ ؛ وَلَوْ شَهِدَ شَهْوَدَهُ <sup>الْمُتَّحِنَةُ</sup> فَخَبِرَتْ  
 رَضِيَ أَخَذَتْ بَيْنَهُ <sup>الْمُتَّحِنَةُ</sup> مِنَ الْيَتِيمَةِ وَسُئِلَ أَبُو نَصْرٍ الصَّغَارِ سِرَاحَ عَمَّا لَا يَأْمُرُ <sup>أَنَّهُ</sup>  
 وَاسْتَحْلَ ذَلِكَ فَقَالَ يَكْفُرُ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ وَهَنَهُ مِنْ يَرْوِي هَذَا عَنْ مَالِكٍ  
 رَجَحَ فَقَدْ كَذَبَ ؛ مِنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ قَالَ وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ مَارَاحَ نِسْوَةٍ  
 وَيَجْمَعَ بَيْنَهُنَّ عَقْدًا أَوْ فَرَّاشًا مَوْلَاهُ كُنَّ حُرًّا أَوْ أَمَاءً أَوْ بَعْضُهُنَّ حُرًّا وَبَعْضُهُنَّ  
 أَمَاءً بَعْدَ أَنْ حَصَلَ نِكَاحُ الْأُمَةِ مِنْهُنَّ قَبْلَ نِكَاحِ الْحُرَّةِ فَأَمَّا إِذَا حَصَلَ بَعْدَ نِكَاحِ  
 الْحُرَّةِ أَوْ قَعَامًا فَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْأُمَةِ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ  
 تَسْعَ نِسْوَةً وَقَالَ مَعْصُومٌ يَجُوزُ بَيْنَ ثَمَانِيَةِ عَشْرَ نِسْوَةٍ وَكُلَا الْفَرِيقَيْنِ مَجْهُولٌ  
 مِنْ تَفْسِيرِ هَذَا اللَّيْلِ السَّمْعُ قَسْدِي رَجَحَ وَقَالَ بَعْضُ الرُّوَافِضِ بَيَّاهُ هَذِهِ الْآيَةُ  
 أَنَّهُ يَجُوزُ نِكَاحُ تِسْعَ نِسْوَةٍ لِأَنَّهُ قَالَ مَثْنً وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَيَكُونُ ذَلِكَ تِسْعًا  
 وَلَكِنْ أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ التَّفْصِيلُ لَا الْإِحْتِمَاعُ ، مِنْ نَصَابِ  
 الْفَقْهِ رَجُلٌ زَوَّجَ أُمَّهُ مِنْ عَمِيدٍ عَلَى أَنَّ أَمْرَهَا بِإِيْدِهِ أَنْ يَدَّ الْمَوْلَى فَقَالَ <sup>جَمْعًا</sup> رَجَحَ  
 مِنْكَ عَلَى أَنَّ أَمْرَهَا بِإِيْدِي أَطْلَقَهَا كُلَّمَا أَرِيدَ فَقَالَ الْعَمِيدُ قَبِلْتُ صَارَ الْأَمْرُ فِي  
 يَدِهِ وَأَنَّ يَدَ الْعَمِيدِ قَالَ زَوْجَنِي أَمَّا عَلَى أَنَّ أَمْرَهَا بِإِيْدِكَ تَطْلُقُهَا كُلَّمَا

تريد أن وجهها لم يصرا الامر في يده ولا نه فوض الامر قبل النكاح بخلاف الفصل  
 الاول لانه بعد النكاح من الثانية رجل غاب عن امرأته وهي بكر وثيب  
 فتزوجت بزواج آخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة رح الاولاد  
 الاول وعنه ابي حنيفة رح سرجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول  
 انما هم الثاني وعليه الفتوى من السراجية وعنه ابي حنيفة رح انهم للزوج  
 الثاني وعليه الفتوى من الخلاصة رجل غاب عن امرأته وهي بكر عشر  
 سنين فتزوجت باخر وكانت المرأة تلد كل سنة ولدا فاولاد للزوج الاول  
 عند ابي حنيفة رح وروى عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة رح ان  
 الاولاد للثاني والفتوى على هذا قال رضي الله عنه هذا اختيار الشيخ الامام  
 ظهير الدين المرغيناني والصدر الشهيد اختار قول الجرجاني وهو قول ابن  
 ابي ليلى وكان ابو يوسف رح يقول ان جاءت بالولد الاقل من سنة اشهر سنة  
 تزوجها فالولد للزوج الاول وان جاءت به بسنة اشهر فصاعد افالولد  
 للزوج الثاني من التبريد ولا يجوز نكاح المعتدة الا لصاحب العدة  
 من التبريد ويجوز لصاحب العدة ان يتزوج لمعتدة اذ لم يكن هناك  
 مانع غير العدة من السراجية ويستغنى الولد المذكور فياكر وحده ويشرب  
 وحده ويلبس وحده فاذا استغنى دفع الى الاب فان لم يكن له اب دفع  
 الى الجد فان لم يكن له جد فالى الاخ لابي وام ثم الى الاخ لابي على ترتيب  
 العصبات قال رضي الله عنه فان ماتت الام يدفع الى الجدة من قبل  
 الام فان ماتت فالى الجدة لابي من الهداية ولا خيار للغلام <sup>الحار</sup>

قد يبي على امرأته قبل تعجيل للمهر فكون القول قولها ، قلت وكان ذلك في  
 هرب زمانهم ، من الدخيرة الحرة العاقلة البالغة اذا تزوجت نفسها  
 رجلا هو كفؤ لها وليس يكفو لها في عقد النكاح في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة  
 ربح وهو قول أبي يوسف ربح أحرأ الآن الزوج اذ لم يكن كفؤاً لها فللاولياء  
 حق الاعتراض ، وروى الحسن عن أبي حنيفة ربح ان الزوج اذ لم يكن كفؤاً  
 لها لا يعقد النكاح ، من التذلل الحرة العاقلة البالغة اذا تزوجت بكفو  
 بهم المثل او رويها اجنبي ما جازت يصح النكاح عند أبي حنيفة وأبي نو<sup>سف</sup>  
 وروى ربح ثم ربح ابو يوسف ربح وقال لا يجوز الا ان يجيئه المولي وهو قول  
 محمد ربح - وقال الشافعي ربح لا يجوز الا بمباشر المولي واجازته قبل العقد  
 ولا ينقض بغيره الزوج من العياشية سئل عن أبي بكر رض عن امرأة  
 تزوجت بغير وليها غير كفؤ قال النكاح قد انعقد ولا يحل للمرأة ان تمنعها  
 منه ولوليها ان يحاصم قال الفقيه ربح وبه نأخذ من الخائفة وروى  
 الحسن عن أبي حنيفة ربح ان يجوز النكاح ان كان كفؤاً وان لم يكن كفؤاً  
 لا يجوز اصلاً اختلف الروايات عن أبي يوسف ربح والخيار في زماننا للفقو  
 رواية الحسن ربح \* من العتاوى الحجة قال العباسي الامام ابو الحسن البغدادي  
 ربح ان محمد ربح رجع الى قول أبي حنيفة ربح في جواز نكاح المرأة بغير ولي \*  
 في ادب القاضي للخصاف ذكر عن عائشة رضي الله عنها بنت عتبة قالت  
 يا رسول الله عليك السلام ان اباسقيان رجلاً شحيحاً فانه لا يعطيني ما  
 يكفيني ولدي اناخذ من ماله بغير علمه قال خذني ما يكفينك وولذلك



بالمعروف \* وفي الحديث دليل على وجوب نفقة الزوجات على الأزواج  
 وهو موافق لكتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أما الكتاب  
 فقول الله تعالى الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ إلى قوله وَيَمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَ  
 اللَّهُ تَعَالَى وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ مِمَّا رَزَقَتْهُنَّ وَكَسَوَتْهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ الْآيَةُ وَالْمَوْلُودُ  
 لَهُ أَمَّا هو الزوج وأما السنة فقول الله صلى الله عليه وسلم تقول لك زوجتك  
 أَنْفَقَ عَلَيَّ أَوْ كَلَّفَنِي وَيَقُولُ لك مَمْلُوكٌ أَنْفَقَ عَلَيَّ أَوْ بَعْنِي وَيَقُولُ لك وَلَدٌ  
 أَنْفَقَ عَلَيَّ إِلَى مَنْ يَكْلَفُنِي \* وفيه دليل أيضاً على وجوب نفقة الولد على  
 الوالد وبه نقول بأن نفقة الأولاد الصغار والزمن من الذكور والآف  
 واجبة على الوالد وهذا موافق لقوله تعالى وعلى المولود له من رزقهن  
 كسوتهن بالمعروف الْآيَةُ والمولود له الأب \* وفيه دليل على أن نفقة  
 الزوجات على الأزواج والأولاد على الوالد واجبة قبل قضاء القاضي  
 وأمره بالانفاق عليهم وكان أمره بالانفاق عليهم إعانة على استيفاء حقهم  
 لا إيجاب مبتدأ لأن سبب الوجوب سبق القضاء والأمر به والتكليف  
 والولد لكن الزوج والوالد بالمنع صار ظالماً والقاضي نصب لينصف  
 المظلوم عن ظلمه ويعين المظلوم ويوصله إلى حقه ومنه قال ولأن  
 امرأة أجبرت زوجها بتفقيتها وهو يريد أن يغيب فقالت أقم لي كيلاً  
 بتفقتي شهر فشهراً \* قال أبو حنيفة ربح لا يجبر على إعطاء الكفل وقيل  
 أبو يوسف راح يجبر على إعطاء الكفل بنفقة شهر واحد هكذا ذكر الخصاف  
 هنا \* وذكر في النفقات أن على قول أبي يوسف ومحمد راح يجبر على إعطاء

الكفيل بنفقة شهر واحد \* وذكر الحكم في المختصر مطلقاً انه لا يجبر واما لا يجبر  
لوجهين أحدهما ما اشار اليه صاحب الكتاب فقال لان التقصد لم تجب لها  
لانها انما تجب فيما يحدث فلا يجبر على ان يقيم لها كفيلاً بنفقة لم تجب عليه  
والثاني ما ذكر في شرح المختصر ان اعطاء الكفيل تبرع فالمرء لا يجبر على التبرع وكان  
هذا كما للدين المؤجل اذا اراد صاحب الدين ان يؤخذ منه كفيلاً قبل حلول <sup>حله</sup> الا  
مخافة ان يغيب عنه عند حلول الاجل بما يقدر كذا هناك ثم عند ما يأخذ  
كفيلاً بنفقة شهر واحد \* وروى عن ابي يوسف رجح في رواية أخرى ان  
القاضي يسأل الزوج انك كم تغيب فان قال شهراً اخذ عنه كفيلاً بنفقة شهر  
وان قال شهرين بنفقة شهرين وهكذا قال اذا كمل الرجل لامرأة بنقعتها  
على زوجها ابداً فان ذلك جائز امراراً بالابد مادام حيّين على الكاح حتى لو تم  
احدهما او انقطع الكاح بينهما فلا نفقة لها وانما جاز ذلك لان الجهالة انقضت  
اذا عرف مقصودهما من الابد قال وان كمل لها بنفقة ولدها فانها باطل لان  
نفقة الاولاد ليس تجب على التاميد مادام حياً فانها اذا بلغ او ايسر تستقطق لها  
بطلت الكفالة بخلاف المسئلة الاولى لان نفقة المرأة تجب على التاميد مادام  
على الكاح كانت موسرة او معسرة \* ومنه قال ولو كفل لها رجل بنقعتها وقال  
قد ضمننت لك عند نفقتك كل شهر لم يكن على الكفيل الا نفقة شهر واحد لان  
كلمة كل حتى اضيف الى المنكر والى ما لا يعرف منها يصرف الى الادنى وهو  
شهر واحد قال فان قال ضمننت لك نفقتك عنه سنة فهو كما ضمن عند نفقة  
سنة فنجب عليه نفقة سنة واجدة وكذلك لو قالت ضمننت لك سنة <sup>بنفقتك</sup>

ابد الزمه ذلك وتجب عليه نفقة ما دام على النكاح وقد مر هذا في باب <sup>الزنا</sup> <sup>الزنا</sup>  
 يغيب عن امرأته وتطلب النفقة في المنظومة في باب ابى يوسف رح كفل  
 اتفاق لكل شهر يؤخذ ما دام النكاح قائما والزما ذلك بشهر وتر في العلاء  
 اذا كفل عن الزوج بنفقة المرأة كل شهر يؤخذ الكفل ما بقى النكاح وقال لا يؤخذ  
 الا بنفقة شهر له انه التزم نفقة كل شهر فيؤخذ به كما قال كفلت بنفقت  
 ابد اما عشت <sup>لها</sup> ان الشهر الاول معلوم وما وراءه مجهول فلا يصح بخلاف  
 ما ذكر من الصورة لانه بين مدة العمر وهي معلومة في الذخيرة قال <sup>ان</sup>  
 كفل لها بنفقتها على زوجها ابد او ما دام الزوجين فان ذلك جائز واما  
 بالابد ما دام على النكاح لان لفظة الايد فيما بين الزوجين يقع على انتهاء النكاح  
 حتى لو مات احدهما وانقطع النكاح بينهما فلا نفقة لها على الكفل <sup>ومن</sup>  
 ثم فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا كفل بنفقة ولدها ابد او مطلقا كان  
 باطلا وان كان الوقت واحدا لان نفقة الاولاد لا تجب على التابيد ما دام  
 حيا فانه اذا بلغ تسقط النفقة عن الاب وكذا اذا ايسر <sup>اما</sup> نفقة  
 المرأة تجب على التابيد ما دام النكاح باقيا موبره كانت او معسر فلها  
 افتراقا في المحيط قال وان كفل لها بنفقتها على زوجها ابد او ما دام <sup>زوجين</sup>  
 فان ذلك جائز <sup>زاد</sup> بالابد ما دام على النكاح لان لفظة الايد فيما بين <sup>زوجين</sup>  
 يقع على انتهاء النكاح حتى لو مات احدهما وانقطع النكاح بينهما فلا نفقة  
 لها على الكفل <sup>ومن</sup> ثم فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا كفل لها بنفقة ولدها  
 ابد او مطلقا كان باطلا وان كان الوقت واحدا لان نفقة الاولاد لا تجب

على التأييد مادام حياً فانه اذا بلغ سقطت النفقة عن الاب وكذا اذا ايسر  
اما نفقة المرأة تجب على التأييد مادام النكاح ماقامو مرة كانت او معسرة  
فلهذا اقرقاه من المبسوط مسئلة ولا يؤخذ من الزوج كفيلا بالنفقة لان  
في مسائل الديون لا يؤخذ منه كفيلا اذا كان حاضرا فكذلك هنا لا تجب على  
الكفيل الا ان يرضى بذلك وعن ابي حنيفة مريح في رجل اراد ان يغيب امرأته  
وطلبت المرأة من القاضي ان يأخذ كفيلا بالنفقة قال لا يأخذ منه الكفيل لان  
النفقة لم تجب عليه بعد فلا يأخذ منه كفيلا بشئ لم يجب عليه وقال ابو يوسف  
رجح استحسن ان اخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد لان القاضي يقضى النفقة عليه  
شهر فشهرا من الحسامة لو كفل بنفقتها كل شهر لم يكن على الكفيل الا نفقة شهر <sup>احد</sup>  
عند ابي حنيفة مريح وهي احد على مسائل الاربع المختلف فيها فان ضمن لها عند نفقة  
سنة او ابد الزمه مادام النكاح بينهما لان المراد من ذكر الابد هذا قالت  
للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب فخذني منه كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة رجح  
ليس لها ذلك لعدم وجوبها وقال ابو يوسف مريح يأخذ منه كفيلا لها بنفقة شهر  
استحسنانا وعليه الفتوى لانها تجب من بعد فكان كالكفالة بما ذاب له على فلان  
فيجوز مرافقا بالناس لمكان الحاجة اليضا منه ثم في كل موضع ذكرنا قرض النفقة  
فالمراد به الاستقرار على حقيقة او حكما لا الايجاب لان ذلك ثابت قبله  
كذا ذكره في نكاحات الخصاص في آخر باب ذي الرحم المحرم من الكبرى امرأة <sup>ت</sup>  
للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب فاردت ان تأخذ كفيلا بالنفقة شهرا قال ابو <sup>حنيفة</sup>  
رجح ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب وقال ابو يوسف مريح استحسن ذلك واخذ

كفيلا بالنفقة شهر وعليه الفتوى لان النفقة وان لم تجب للحال تجب من بعد  
 فيصير كانه كفل بما ذاب لها على الزوج فيجوز استحسانا مرققا بالناس وفي التمهيد  
 الزوج اذا امتنع عن الاتفاق لا يجبر القاضي اول مرة لكن يعظم ويجبر <sup>في الثانية</sup>  
 والثالثة من الصابية وقص الكفالة بالنفقة ولا يجبر عند محمد رج وقال ابو يوسف  
 رج يجبر استحسانا ولو ضمن نفقتها مطلقا فهو على شهر واحد عند محمد رج وعند  
 ابي يوسف رج على الابد ولو ضمن كل شهر يلزمه شهر واحد وكذا عند كل  
 شهر فان رجع بعد مضي الشهر لم يلزمه في الشهر الثاني وقال ابو يوسف رج  
 لا يصح رجوعه ويلزمه الابد من الاقضية في رجل ضمن لامرأة غيره النفقة  
 والمهر عن زوجها قال ضمان النفقة باطل لانه ضمن مالا غير واجب لان <sup>النفقة</sup>  
 لم تجب بعد قال الا ان يسمى لكل شهر شيئا ومعناه ان الزوج مع المرأة  
 اصطلح على شيء مقدس بنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فحج يجوز ضمان <sup>ن</sup>  
 بهذا الاصطلاح تجب النفقة ويجب الضمان ولكن يلزم تضمين اكثر من شهر  
 لان العمل بحقيقة كلمة كلهما معذور ومنه قال وان كفل لها بنفقتها على  
 زوجها ابد او مادام زوجين فان ذلك جائز فاراد بالابد ماداما على  
 النكاح ومنه ولو قال كفلت لك بنفقة سنة او عشرة اشهر صحت <sup>البقاة</sup>  
 وانصرفت الى الوقت المذكور لكون الوقت واحدا من الحايي واذا كان  
 احد الزوجين موسرا والاخر مسرا يقرض على الزواج النفقة الوسطى وهي  
 ما بين حاليهما اعتبارا للطرفين في مختصر الكافي ونفقات الخصاص وهذا  
 قول الخصاص رج وذكر الكرخي انه يقرض النفقة على قدر يسار الزوج <sup>لعله</sup>

تعالى وعلى الموسر مذرة - ومنداد الحلف الزوج والمرأة في يسار الروح في  
البيعة فجاءت مرحلين احرا القاصي انه موسر يقبل بخلاف ما لو ادعت عليه  
دنيا آخر تشهد له على الاحرار لا تقتل - ومند نوع آخر في يسار الموسر من له يسار  
واليسار بما لا يقدر التخييل انه يقدر بالانصاب لكن انصاب حرمان الصدقة  
لانصاب وجوب الركوه فامر ذكر في شرح النجاشي المعسر من يحل له العدة  
فيكون الموسر من لا يحل له الصدقة ويرى من المصنف اذا ولي ذكر او اوثق  
اقر بالترويح فهو دعوى وموسر تداد قال اب الصغرى والصغير مرآته  
امس لم يصدق الا ان يشهد التهود او يدرك الصغير ويصدق به ، معناه اذا  
ادعى الروح ذلك عند القاضي فامر الاب وعندهما يثبت الكاح ما قرآن من غير  
بينة - قال شيخنا الاستاذ سراج الخلاف فيما اذا اقر الولي في صفحهما قال اقراره  
موقوف عنده الى بلوعهما واذا ملغا وصدقا به فذا اقراره والايطل وعندهما  
ينفذ في الحال والى هذا اشار في المبسوط وغيره وهو الصحيح . وفي الخلاف  
فيما اذا بلغ الصغير وانكر الكاح فامر الولي اما لو اقر بالكاح في الصغر صح اقراره  
كذا في المغني ، من التصریح فمائدة هذا الخلاف قطري مسائل احدها  
ما مر . والثانية اذا اقر الولي عليهما بالكاح ثم ادركا فكذلك به . والثالثة  
اذا اقام المدعى عليهما شاهدين بعد السلوخ ما قرر الولي عليهما بالكاح في حاله  
الصغر والى هذا البيت دقيقة لا بد من معرفتها وهوان قوله فهو دعوى  
يعني ليس باقراره اما انه ليس بدعوى من كل واحد حتى لو اقام الاب شئنة  
بدون الروح لا يثبت اليها لان الكاح ليس بحق الاب ذكر في الخانية امرأة

لما لبثت اباهما بالتزويج ونزع عم الاب انه كان زوجهما من رجل في صفرها والرجل  
 غائب فاقام الاب البينة عليه لا يلتفت الى بيئته لانها قامت على غائب ليس  
 عنه خصم حاضر وللاب ان يزوجهما من الثانية بالغة زوجها وليها قبلها  
 الخبر فقالت لا اريد الزوج او قالت لا اريد فلانا يكون ردًا. وقال بعضهم ان  
 قالت لا اريد الزوج لا يكون ردًا والصحيح هو الاول لان قولها لا اريد الزوج  
 رد بلجج الا نواجه فيكون رد الفلان وغيره. الولي اذا تزوج البكر بالغة <sup>اختلف</sup>  
 الزوج والمرأة فقال الزوج بلغك النكاح فسكت وقالت لا بل مرددت كان القول  
 قولها عندنا كالمستعير اذا دعى مرد العارية وانكر المعير كان القول قول <sup>المستعير</sup>  
 لانه ينكر الضمان على نفسه كذا هذا الزوج يدعى لزوم العقد والمرأة تنكره كان  
 القول قولها وان اقام البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد لانها قامت على  
 الاثبات بصورة وبينت الزوج قامت على النفي. وان اقام الزوج بينة <sup>منها</sup>  
 اجازت العقد واقامت المرأة بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج <sup>نفيًا</sup>  
 استويا في الاثبات بصورة وبينت الزوج ترجحت بلزوم العقد فلا يمين عليها  
 في قول ابي حنيفة راجح. بكر زوجها وليها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح  
 قلت لا امرضى كان القول قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة فرددت لا يبعد  
 قولها. من السراجية ولو قالت بلغني الخبر وقت كذا فرددت وقال الزوج لعل  
 سكتي فالقول قوله. من التصريح وكذا لو قالت علمت يوم كذا ان فرددت  
 فقال الزوج سكتي فالقول قول الزوج. من المضمرات في الزاد قوله واذا قال  
 الزوج بلغك النكاح وسكتي وقالت بل مرددت فالقول قولها ولا يمين عليها.

وقال في شرح القول قول الزوج والصحيح قولنا لان الزوج يدعي تملكها  
 عليها ولهذا املت حادث وهي تنكر وكانت هي المتمسكة بالاصل معني وكان القول  
 قولها بالوادي اصل العقد عليها وهي اكرت قوله ولا يمين عليها في قول ابي حنيفة  
 ربح فان عنده لا يختلف في الكاح وحقوقه . وقال ابو يوسف ربح ومحمد ربح  
 يختلف في جميع ذلك الا في الحد وهو المختار . ومنه والفتوى على قولها . ومنه  
 واذا استأذن النيب فلا بد من رضاها بالقول فالرضا بالقول ليس بالارزام وانما  
 بهن الرضا قاصرة صريحا كقولها رضيت وقبلت وقارة بالادلة كطالبتها بها  
 اياه ونفقتها وغير ذلك من الافعال الدالة على الرضا . من المحيط قال محمد  
 في الاصل اذا قالت اليك امرأ بالنكاح حيث بلغني وادعي الزوج رضاها فالقول  
 موطأ عند علمائنا الثلثة ربح . من القصول وفي فتاوى رشيد الدين ربح على  
 اننا امرأت لان ابا عمار زوجها برضاها فشهد الشهود بهذه العبارة . كبر  
 وي رايزلي راد واين وخرروا واشت اين نكاح بدر را . قيل لا تقبل لان هذه  
 شهادة على رضاها بالنكاح اما ليست بشهادة على الكاح لانهم لم يقولوا انكها  
 بمشهد ف . وقيل تقبل لان هذه شهادة على الكاح وعلى رضاها ايضا . من  
 التجنيس المنقط امرأة معروفة ونزوها غائب فتزوجت بزوجه <sup>فشهد</sup> آخر  
 جماعة عند القاضي . قال ابو حنيفة ربح لا عرض لها ولا اتفقها وقال ابو يوسف  
 ربح اذا لم يكن معروفا فكذا لك وان كان معروفا اتفقها . من الذخيرة  
 وفي اما لي ابي يوسف ربح برواية بشره رجل له امرأة معروفة تزوجت  
 وزوجها غائب فشهد الشهود على ذلك ولم تدع طلاقها فان ابا حنيفة ربح



يقول لا اتقما ولا اعرض لهما ولا افرق بينهما وبين نروجهما الآخر. وقال  
ابو يوسف سرح ان كان شيئا معروفا مشهورا وشهد جماعة من الشهود  
وقفتها حتى يقدم الزوج الغائب وان لم يكن معروفا الا بشاهدين  
لا يفرقهما القاضي حتى يسأل عنهما. ولولم يشهد على ذلك جماعة انما  
شهد عليه شاهدان فان قول ابى يوسف رجح في هذا مثل قول ابى حنيفة  
سرح. من الفصول من فتاوى رشيد الدين ولوتزوج رجل امرأة  
شهد جماعة بحضورهما عند القاضي ان هذه المرأة منكوحة فلان الغائب  
لا تقبل هذه الشهادة لعدم الخصم عز الغائب في اثبات النكاح ولا  
ثبت الحيولة لعدم ثبوت نكاح الغائب. من المداينة ولوان امرأة اخبرنا  
ثقة ان نروجهما الغائب مات عنها وطلقها ثلثا او كان غير ثقة وانها بكتاب  
من نروجهما بالطلاق ولا تدري انه كتابه الا ان اكبر راسها انه حق بعد  
المعري فلا باس ان تثبت تزوج لان القاطع طار ولا منازع. وكذا  
لو قالت لرجل طلقني نروجي وانقضت عدي فلا باس بان يتزوجها  
من الكافي ولوان امرأة غاب عنها زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان نروجهما  
طلقها ثلثا او مات عنها او كان غير ثقة فانها بكتاب من نروجهما بالطلاق  
ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان اكبر راسها انه حق فلا باس بان تعتد و  
تزوج لان القاطع طار ولا منازع. وكذا لو قالت طلق نروجي ومضت  
عدي فلا باس بان يتزوجها اذا وقع في قلبه انها صادقة. فالحاصل  
اننا لم نقبل خبر الواحد في موضع المنازعة لاحتنا الى الالتزام وقبلنا في مو

المسألة لعدم ١ من النهاية ذكر في اليتيمة افا شهد اثنان ان فلان ابن  
فلان طلق امرأته والزوج غائب لا يقبل ٢ وأن شهد اعند المرأة حل لها ان تعد  
وتزوج بزوج آخر ٣ وكذا اذا شهد عندها رجل عدل ووقع في قلبها انه صادق  
لان القاطع طاهر ولا منافع ٤ وهذه ان القيد ان مقيده ان ادلوك ان المفسد <sup>في</sup>  
لا يقل خبر مخبر حتى يشهد بذلك عدلان على ما يحجب في تعليل مسئلة الواحد  
مخبر ان اصل الكاح كان فاسدا الى ان قال انه اخبر بفساد مقامها وكذلك ايضا  
في تلك المسئلة لما اقدم على العهد كان دليلا على ان كان ما اخبره المخبر نفسا  
اصل العقد يكون منازعها للخبر في خبره فلا يقبل حتى يشهد شاهدان بخلاف  
ما اذا كانت المكروه صغيرة فاخبر الزوج انها ارضعت من اعدائها بعد الكاح  
حيث يقبل قول الواحد فيه لان القاطع طاهر ٥ فان قلت لوقيل خبر الواحد من هذا  
الوجه في افساد الكاح بعد الصحة ووجه آخر فيه يقتضي ان لا يقبل خبر الواحد فيه  
هو ان المملات الثابت للغير بها لا يبطل بخبر الواحد كما لو اشترى لحما ثم اخبر  
انه دجاجة مجردة حيث لا يبطل بهذا الخبر مملات المشتري فلا يرجع بالتمن  
على السائح لان مملات الغير لا يبطل بخبر الواحد ٦ قلت نعم كذا لك الا ان  
قيام المملات للغير في الحال ليس بل موجب بل باستصحاب الحال واما  
عرف تبوته وبقاؤه باستصحاب الحال وخبر الواحد اعمى من استصحاب  
الحال ومن القاطع الطاري ايضا ما لو قال له المرأة انه طلقني بعد الكاح  
او ارند من الاسلام والعياذ بالله وسعه ان يعتمد خبرها ويتزوجها  
لانها اخبرت بمجهاله نسب محتمل ٧ من الصغرى منكوحة الرجل اذا انت

رجلًا وقالت ان نكاح الاول وقع فاسد افتزوج بي لا يصدقها وان كانت  
 عدالة . وان قالت طلقني وانقضت عهدي ان كانت عدالة او لم تكن لكن وقع  
 تخريبه انهما صادقة يحل لان يتزوجها اذا شهد عند المرأة عدلان ان الزوج طلقها  
 ثلثا لا يسعها المقام معه لكن لا تنزوج بآخر ومنه في الفصل الرابع من  
 كتاب النكاح منكوحة الرجل اذا اتت به رجلا وقالت طلقني زوجي وانقضت  
 عهدي ان غلب على ظنه انها صادقة حل له ان يتزوجها سواء كانت عدالة  
 او لم تكن . من الفتاوى العنابية ولو اخبرها عدل ان زوجها طلقها او ما  
 جاز لها ان تنزوج . وكذا الفاسق اذا غلب في ظنها انه صادق . وكذا ان  
 جاءها كتاب الطلاق او الموت وغلب في ظنها ذلك اذا حضر الزوج وحيد  
 الطلاق لا يسعد المقام معه اذا كان الشاهدان عدلان . وروى خلف  
 عن محمد راج اذا سمعت من الزوج وغاب لها ان تنزوج بخلاف الحاضر اذا  
 جحد ولكنها تهرب . ولو قالت طلقني زوجي يحل تزوجها بخلاف قولها كان  
 النكاح فاسدا . من النواحي الفقه فاما لو اخبرها عدل ان زوجها طلقها  
 او مات جاز لها ان تنزوج . وكذا الفاسق اذا غلب في ظنها انه صادق  
 ولو قالت طلقني زوجي يحل تزوجها بخلاف قولها كان النكاح فاسدا  
 من الظهيرية امرأة شهد شاهدان عندها بالطلاق ان كان الزوج غائبا  
 وسبها ان تنزوج لانه لا يمكنها السؤال عنه فيحل على ان الزوج يكون مقرا  
 وان كان الزوج حاضرا لا يسعها ان تنزوج ولا يسعها ان تمكن من زوجها  
 لانه يمكنها السؤال عن الزوج فاذا جحد احتج الى القضاء بالفرقة والقضاء

بالفرقة لا يجوز ألا بحضرة الخصم عند القاضي . من الناصري امرأة سمعت  
 من زوجها انه طلقها ثلثا ولا تقدر ان تمنع نفسها فليها ان تقبله في الوقت  
 الذي يريد قربانها . وقيل لا يحل لها ذلك وعليه الفتوى . ومنه ايضا <sup>مسئلة</sup>  
 ولو طلقها ثلثا واستثنى في نفسه فللزواج ان يطأها ان كان تسمع الاستثناء ولا  
 تسمع ولكنه يبين الحروف وان لم يبين الحروف لا يصح الاستثناء فاما المرأة اذا  
 سمعت الطلاق الثلث ولم تسمع الاستثناء لا يسمعها ان تمكن من الوطي . من الكوفي  
 ولهذا لم يقبل خبر الواحد العدل في موضع المنازعة لحاجتنا الى الا لزام . <sup>فليها</sup>  
 موضع المسألة . وعلى هذا بنى محمد سراج مسائل في آخر كتاب الاستحسان مثل  
 خبر الواحد ان فلانا كان غصب متني هذا العبد فاخذته منه لم تقبل . <sup>ولو</sup>  
 قال تاب فردّه علي قبل خبره . ولهذا قبلنا خبر القاسم في اثبات الاذن للعبد  
 ولهذا قبلنا خبر المخبر في الرضاع الطائري على الكاح والموت والطلاق اذا اراد  
 الزوج ان ينكح اختها وامرأت المرأة نكاح نزوج آخر لانه يجوز غير ملزم و  
 اصله اكثر من ان تحصي . من الكشف وعلى ذلك اي على هذه الاصل وهو  
 اعتبار المنازعة والمسألة . بنى محمد سراج مسائل في آخر كتاب الاستحسان  
 فقال لو ان رجلا علم ان جاريته لوجلدت عينا ثم رها في يد آخر يبيعها <sup>عنه</sup>  
 انها قد كانت لي في يد فلان والله كان يدعيها غيرها منها كانت لي وانما امرته  
 بذلك لامر خفية وصدقة الجارية بذلك والرجل البائع مسلم ثقة فلا  
 بأس بشرائها منه ولو لم يقل هذا ولكنه قال ظلمي وغصبي فاخذتها منه لم  
 يسمع ان يعرض لها بشراء ولا قبول ان كان المخبر ثقة او غير ثقة لان في الفصل

الاول اخبر عن حال مسالمة ومواضعة كانت بينهما فيعمد خبره اذا كان ثقة  
 وفي الفصل الثاني اخبر عن حال منازعة بينهما في غضب الاول منه واسترداد  
 هذا منه فلا يكون خبره حجة ، فان قال انه كان ظلمي وغصبي ثم رجع  
 عن ظله فاقر لي بها ودفعتها اي فان كان عنده ثقة فلا بأس بشراؤها  
 منه وقبول قوله لانه اخبر عن حال مسالمة وهي اقراره له بها ودفعتها<sup>اليه</sup>  
 ولهذا قبلنا اي ولان في موضع المسالمة يجوز الاعتماد على خبر الواحد قبلنا  
 خبر المخبر في الرضخ الطاري على النكاح بان تزوج صغيرة فاخبر ثقة انها قد أسر<sup>تضعت</sup>  
 من امه واخته او الموت او الطلاق بان غاب عن امرأته فاخبره مسلم ثقة  
 انها قد ماتت واخبرها مسلم ثقة ان زوجها قد مات او طلقها ثلثا يجوز  
 الاعتماد على خبره ويحل للرجل التزوج بأسرع سواها او باختله وللمرأة التزوج  
 بزوجه آخر بعد القضاء العدة لانه ليس في الحرمة الطارية بالرضاع او القرقة  
 الطارية بالموت او الطلاق معنى المنازعة بخلاف ما اذا اخبر ان النكاح كان قاسدا<sup>سدا</sup>  
 بسبب رضاع مقدم او ردّة قائمة عند العقد من الرجل والمرأة لان  
 في الحرمة المقارنة معنى المنازعة اذا قدم كل واحد على مباشرة العقد  
 نصريح بثبوت الحل فلذلك اعتبر فيه شرائط الشهادة من السريسي  
 وعلى هذا ابن المسائل في آخر الامتحان قال اذا قال هذا العين لي فليد فلان  
 غضبها فاخذته منه لم يحجز للسامع ان يعتمد خبره لانه في خبره يشير الى  
 المنازعة ولو قال قاب من غضبه فردّه عليّ جاز ان يعتمد خبره اذا وقع في قلبه  
 صادق لانه يشير الى المسالمة وكذلك لو تزوج امرأة فاخبره مخبرها حرمت عليه<sup>بسبب</sup>



بطلاق زوجها أيها وسعها ان تعتد وتزوج بزوجه آخر، وذكر في الجواب  
 اذا أخبرها رجل بموت زوجها او بردها وبطبيقه أيها حائل لها التزوج ولو  
 سمع من هذا الرجل رجل آخر حله ان يشهد، قال هذا من باب الدنيا  
 فيثبت بخبر واحد بخلاف النكاح والنسب وهكذا اذكر القاضي الامام  
 فلهير الدين شرح في فتاواه: وذكر في شهادات القاضي الامام فخر الدين  
 شرح لو شهد عند المرأة واحد بموت زوجها او بردها وبطلاقها حائل  
 لها ان تتزوج بزوجه آخر، وذكر في واقعات الامام الامشي شرح لو  
 امرأة غاب عنها زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلثا او ما  
 عنها او كان غير عدل فاتاها بكتاب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه  
 كتب أم لا الا ان يكون اكبر رايها انه حق لا باس بان تعتد وتزوج بزوجه  
 وههنا ايضا حيلة اثبات الحرمة على الغائب اذا حرم الرجل امرأته على  
 بحضوره، الشهود ثم غاب عنها قبل ثبوت الحرمة عند القاضي وادعت  
 ان تتزوج بزوجه آخر فلا يمكنها ذلك الا بعد اثبات الحرمة على الزوج  
 في مجلس الحكم بالشهود لكون النكاح معروفا ولا يمكنها احضاره لبعدها  
 فالحيلة ان تدعي على رجل حاضر انه كالعلي نروي فلان ابن فلان بقبيلة  
 المهر كذا وانك ضمننت لي ذلك عنه ان حرمت عليه بثلاث تطليقات و  
 قد اجزت ضمانك لنفسي في مجلس الضمان وان حرمني على نفسه بثلاث  
 تطليقات وصارت بقية المهر واجبة لي عليك وانا اطالبه بالاداء فيقر  
 المدعي عليه بهذا الضمان كما ادعت وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة

في مجلس الحكم فتحضر المرأة شهودا فيشهدون بوقوع الحرمة الغليظة  
 بينهما ويحكم القاضي بالحرمة من الخلاصة في كتاب الطلاق في الخطر  
 والاباحة اذ اشهد عند المرأة شاهدان ان نروجهما طلقهما ثلثا ان  
 نروجهما غائبيا يسعهما ان تتزوج وان كان حاضرا لانه اذا جحد الزوج  
 احتج الى القضاء بالفرقة والقضاء بالفرقة لا يجوز الا بحضرة الزوج  
 وفي مجموع النوازل المرأة اذ احرمت على زوجها بالثلث والزوج يكرها  
 حلها ان تتزوج باخر من غير علم الزوج قال يباح لها اما ان لا يطان لها  
 قال الامام السفي رح ان كان موقفا بها يطلق لها في مجموع النوازل  
 لو اراد ان يتزوج امرأة وشهد عند القاضي شاهدان ان لها نرجوا  
 فتر زوجها هو لا يفرق بينهما من كشف الغوامض اذ اشهد شاهدان  
 عند المرأة ان نروجهما طلقها ثلثا حلها ان تعد وتتزوج بزواج آخر وان  
 لم يقض القاضي بذلك من الصغرى منكوحة الرجل اذا انت رجلا  
 وقالت طلقني نرجي وانقضت عدي ان غلب على ظنه انها صادقة  
 حل له ان يتزوجها سواء كانت عدلة او لم تكن من النكاح والفصل السابع  
 عشر في دعوى النكاح سرجل قال لامرأته كان فلان تزوجك وطلقك  
 وانقضت عدتك ثم تزوجتك فانكرت المرأة الطلاق لم يفرق بينهما فان  
 حضر الغائب قضي له بها اذ ادعى النكاح من المحيط والذخيرة واذا  
 غاب الرجل عن امرأة فانما مسلم ثقة عدل واخبر ان نروجهما طلقها  
 ثلثا او مات عنها فلها ان تعد وتتزوج بزواج آخر لانه اخبر عن اباحة



والمضاربات والاذن في التجارات \* وان كان من امور الدين تعلق على  
 به فيقبل قولها ايضا كما اذا اخبرت بختلاء او طهرته او سرت حديثا هذا  
 اذا كانت المدة تحتمل ذلك \* من التمهيد والتفريد اذا قالت تزوجت  
 بزوج آخر ودخل بي وطلقتني وانقضت عدي جاز للاول تزوجها اذا كان  
 في مدة يتصور ذلك \* من التجرید اذا كانت ثقة عنده \* من النصاب المرأة  
 اذا اخبرت ان زوجها الثاني جامعها وانكر الزوج الثاني ذلك وقال ما جامعها  
 وطلقتها حل للزوج الاول الذي طلقها ثلثا وله ان يصدقها ويترجها وكذا  
 ان اخبره غيرها ولو اقر الزوج الثاني انه وطئها وانكرت المرأة لم يحل للاول  
 ولو قالت وطئني الثاني وقال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئني الثاني فارق  
 بينهما وعليه لها نصف الصداق المسمى \* من الحاشية سرجد تزوج امرأة  
 ثم قال لها كان لك زوج قبلي وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجت  
 وقالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك  
 وانكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول \* من الفصول رجل تزوج امرأة ثم  
 جاء رجلا وادعى انها امرأتها فقال المدعي عليه كانت امرأتك لكن طلقتهما  
 منذ سنين وانقضت عدتهما فترجتها فانكر المدعي الطلاق يومئذ  
 بالتسليم الى المدعي لتصاوقهما على النكاح وانكار الزوج الطلاق ولو قال  
 بل طلقتهما لكن تزوجتهما بعد ذلك ومدعي باز خواستين ويرا عكرت ترك  
 في يد المدعي عليه \* ومنه ايضا ولو ان المدعي انكر الطلاق واقام المدعي عليه  
 بيينة طلقهما منذ سنين والي تزوجتهما وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتهما

من وقت الطلاق ولان الطلاق من ذلك يثبت بالبينة العادلة فتعبر بالمدة  
من وقت الطلاق وفي المشتق امرأة ادعت ان زوجها طلقها وقد  
غاب زوجها فالمسئلة على وجهين ان كان القاضي يعرف انها امرأة  
رجل يعرفه منعها من النكاح وان كان لا يعرفه وانما قدمت بذلك  
بينة عنده فالقاضي لا يعرض لها من الذخيرة واذا اخبرها احد  
مسلم انه مات زوجها انما يعتمد على خبره اذا قال عاينته ميتا او قال شهدت  
جنازته اما اذا قال اخبرني مخبر لا يعتمد على خبره وان اخبر واحد بموته  
ورجلان اخبرا بجيلوته فان كان الذي اخبرا خبرها بموته قال عاينته ميتا او  
شهدت جنازته يحل لها ان تتزوج باخر بعد العدة وان كان الذي  
اخبرا بجيلوته ذكراتاريخا لا حقا فقولهما اولى من القضية في كتاب النكاح  
شش. طلق امرأته ثلثا ثم انكر و غاب عنها فلها ان تتزوج باخر بعد العدة  
ديانة عن لا يجوز في المذهب الصحيح عن حلف بثلاث فظن انه لم  
يحنت وعلمت الحنت وظنت انها لو اخبرته بدينكوا ليمين فاذا غاب عنها  
بسبب من الاسباب فليها التحليل ديانة لا قضاء عن قال سألت عنها  
السيد ابا شجاع فكتب انه يجوز ثم سألت بعد مدة فقال لا يجوز والظاهر انه  
اجاب به في امرأة لا يوثق بها من شهدت عدلان لامرأة ان زوجها  
طلقها ثلثا وهو بمحمد ثم ماتا او غابا قبل ان يشهدا عند القاضي لم يسعها المتأ  
معه وكذا اذا شهدا على رضاع بينهما فان قدرت على الحرب منه لم يسعها  
ان تعهد وتتزوج بزوجه آخر لانها في حكم زوجها الاول قبل القضاء بالفرقة

١٠ ش - ما لوا هذا في القضاء ولها ذلك ديانة + وكذا لك ان سمعته انه <sup>مطلقا</sup>  
ثما ثم جحد وحلف انه لم يفعل فردّها القاضي عليه لم يسعها المقام معه ولم  
يسعها ان تنزّوج بغيره ايضا قال رضي الله عنه فالخاصل ان على جواب خمس  
الاثمة الا ورجندي ونجم الدين النسي والسيد ابي فنجاع والبي حامد و  
السر حسي راج يحل لها ان تنزّوج زوج آخر فيما بينها وبين الله تعالى +  
وعلى جواب الباقي من راج لا محل + من السعي مسئلة عن قال ان وطيت  
امى فما رأى طالق فقالت الامة انه وطئ وقد انكر المولى هل تصدّق الا  
قال لا ولكن المرأة اذا علمت ذلك لا ينبغي لها المقام معه ولا يحل لها التكلين  
من القنيد ليس للعالمى ان يخول من مذهب الى مذهب ويستوي فيه  
الحق والشافعى + ومن لمن انتقل الى مذهب الشافعى راج ليتزوج لاحاطة  
ان موت مسلوب الايمان لا هانت بالدين الحنفية قدرة + وقع استغنى  
الشفعية فواقعة جوابهم لا يسعد ان يحتسره + وللرحل والمرأة ان ينتقل  
من مذهب الشافعى الى مذهب ابي حنيفة راج وعلى العكس ولكن بالكيفية  
اما في مسألة واحدة فلا يمكن من ذلك + وعن عبيد السيد الخطيب مسئلة  
علق الثالث تزوجها فقبل له لا بحث على قول فاختره على انه مجتهد بعد  
فهل يسعد المقام فقال على قول مشائختنا العراقيين نعم وعلى قول الخراساني  
لا + مت - لا باس بانه يؤخذ هذا بمذهب الشافعى راج لانه كثير من  
الصحابه في جانبه + قال رضي الله عنه واذا لم يكن بالاخذ بقول الشافعى  
راج في هذا باس + قلت التهمة وصح القول بالحل اذا اتصل به حكم الحاكم

بشيخه العليق وهذا مما عي به البصري في هذا سر خفة لا عزيمة من الغواصين  
وان اقتنار ينفذ في شئ الاجتهاد وهو ما لا يخالف النفس والاجماع حتى لو  
ابطله قاضي يرى خلافه فابطاله باطلا من الفصول ذكر في النوازل  
محمّد بن الحسن سراج ان كل شئ اختلف فيه الفقهاء فمضى القاضي كان قضا  
جائزا ولم يكتب قاض آخر بان يبطله ولم يذكر فيه الخلاف قال الفقيه وبهذا أخذ  
من كشف الغواصين ومسائل هذا الفصل يبي على اصول منها ان يكون الحكم  
في حق ما بين الخصمين كالتقاضي في حق كافة الناس وفي حق غيرها حكمه بمنزلة  
صلح او عقد حصل من غرض الناس لانه انما صار حكما بتراضى الخصمين  
وتراضيهما امر في حقهما لما لهما من الولاية لانفسهما ولم يعمل في حق غيرهما  
ففي حق غيرهما حكم الى كم بمنزلة عقد او صلح من غرض الناس من التراضي  
الخاصة حكيم عن الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني سراج انه قال ما يفعله القضاء  
من التقييض الى الشفعوي المدفوع في فسخ اليمين المضافة وبيع الملك برغم  
ذلك انما يجوز اذا كان المقوض يرى ذلك بان قال لا يجزى اجتهاد في ذلك  
اما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح وقال غيره هذا احتياط وبيع التقييض  
وان كان لا يرى ذلك لان على قول ابي حنيفة سراج لو قضى بخلاف  
مرأته ينفذ قضاؤه في اصح الروايتين فلان يصح تقويضه كان او  
وان فوض الى الشفعوي ليقضي برأيه وليقضي بما هو حكم الشرع  
ذلك التقويض عند الكل ومنه ايضا ولو ان سراجا قال ان تزوجت  
ففي طالق فارتدت وبعثناها بمسند الى قاض لا يرى الطلاق واقعا فاجازها النكاح

الطلاق تم رجع الى فاس مري الطلاق واقعا ، الثاني فقد قصاء الاول  
 وان كان المذهب قال كل امرأة تزوجها فمضى بالطلاق سمح القاضي ابي  
 علي امرأه بزوجها مري روح امرأه اخرى قال ابو ذر سمح لادريس  
 سمح القاسم على كل امرأه وحكده روحا عن ابى حنيفة روح وقال محمد  
 اذا سمح على امرأه لحسومها يكون صحيحا على النساء كلهن وبعض  
 المسامح احدوا يقول محمد روح والتولي على ولد وسد ايضا وكذا  
 على امرأه واحدة ايمانا فان راا اب تزوجت فلا بد من طلاق  
 مري زوجها فصح القاضي يمسح وحده لا يمسح الكل ويصحح الى  
 ميم الى فصح على حدة الا ان تدعى المرأة انه حلف بطلاقها قلت مرات  
 ان لا يرد زوجها فمضى روحا فقال القاضي فسمحت جميع ايمانها بهذا اللفظ  
 فان ذلك يكون صحيحا للايمان كالفاء وسد الصاودا تسير الائمة  
 الحلواني روح في صلح الاصل ان حكم الحاكم في المحدثات والاكافا  
 والطلاق المصاف ما نرى في ظاهر المذهب عن اصحابنا روح قال الا  
 ان هذا مما يعلم ولا يعتق به كسلا متحاسرا الجهال الى مثل هذا اقال روح  
 القاضي الامام الاستاذ ابو علي السبي روح يقول هذا ايكنم ولا يعتق به  
 من القضية في باب نكاح المصولي والاحارة ما لععل ان يدفع ما يدفع  
 مصر شافله من المهر تم يطهر بعد الاحارة بهم ان تزوجت فلانه ارد  
 في نكاحي فهي طالق بلتا وروحها منه فضولي واحار بالعل طلقت ولا يسمعها  
 نكاح المصولي ، طعن نجم الدين النسفي روح كل جواب عرفته في قوله

كل امرأة تزوجها يعني جواز النكاح الفضولي فيه فهو الجواب في قوله كل امرأة  
تدخل في نكاحي لأن دخولها في نكاحه لا يكون إلا بالتزويج فكان ذكر الدخول في  
نكاحه كذا التزويج قولاً فكان تعليقاً به فتحلّ اليمين قبل الاجازة فلا يحث  
وإذا قال كل امرأة تصير حلالاً لي فهذا أو ما قال كل امرأة تدخل في نكاحي  
قال رضي الله عنه إلا أن جواب اسم بم اسم أحسن ثم قال كلما تزوجت فلانة أو  
زوجت مني بعقد فضولي واجزت بقول أو فعل أو كلما تصير فلانة  
امرأة لي أو تزوجت لي فهي طالق مني ثلثاً قال هذا كله هل له طريقان <sup>فيهما</sup> يتزوج  
ولا يحث سوى الحكم فكتب نعم طريقه نكاح الفضولي فاعطاه شيئاً  
من المهر قال رضي الله عنه فكان هذا قولاً آخر به يفتى <sup>اسم</sup> ذكر  
الامام مشيئ بنظر الدين النيسابوري أن فعل الفضولي في نحو هذا لا  
يرفع الطلاق <sup>اسم</sup> قال لأجنبية هرگاه که تود در نكاح من آئی بهر مذہبی که باشد تو  
از من بسه طلاق فضولي بين زن را بهر وی خواست و وی بفعل اجازت کرد لا يقع  
الطلاق <sup>اسم</sup> وقع مت <sup>اسم</sup> قال ان تزوجت فلانة فهي بثلاث وان عقد لها فضولي  
فهي بثلاث وان حكم الحاكم بصحة النكاح فهي بثلاث وطريقة الحكم بفسخ اليمين  
بعد دعوى صحة قال رضي الله عنه ولا حاجة الى هذا التكلف فانه  
لو عقد له فضولي ثم تحلل اليمين لا الى جزاء ثم يحين بالفعل فيبقى حلالاً  
له <sup>اسم</sup> تزوجها فضولي ثم بعث الزوج اليها ثوباً فقبضت لا يكون  
اجازة الا اذا قيل لها ان الزوج بعثه اليك ازجهت نكاح وقبضت  
فهو اجازة <sup>اسم</sup> قال مشايخنا العراقيون وابوالليث راح لا بأس ان يؤخذ

في مغلقة فلاق الاجنبية يتكاحها بقول الشافعي راح انه لا يقع وعند  
 ذلك يصح القول بالحل اذا اتصل به قضاء القاضي بفسخ اليمين او اذا اجاب  
 الحالف عقد الفضولي بالفعل فح الا صوب في زمانه في حق من قال ان  
 تزوجت فلانة فهي طالق ان يتزوجها بعقد الفضولي ولا يستغل بفسخ اليمين  
 لان قضاء العصر ظاهر الا يخلون عن الارشاء فلا ينفذ قضاءهم خصوصاً  
 عند الشافعي راح من الفتاوى المجتوعة ولو قال كل امرأة تزوجها او تزوجها  
 الفضولي لا يجزي واجيزه بالفعل فهي طالق ثلثا فلا وجه له حله وذكر الشهيد  
 الامام راح في الملقط لو حلف ثم اجاز نكاح الفضولي بالقول اشارة محمد راح  
 في الزوائد انه لا يثبت رواه هشام عنه وعن الحاكم ابن الحسن الرستقي  
 راح انه كان يجيز نكاح الفضولي ويقول لو اعطيت الدنيا بهذا فيرطام شهيد  
 العقد من شرح الطحاوي ولو ذكره وكالته غير جائزة الرجوع فيها يعني وكالته  
 لي بازكشت ثم اذ ان يعزله فانه ينظر ان كان ذلك في العتاق او في الطلاق  
 فانه لا يملك العزل الا يرى انه لو جعل امر عبده في العتاق الى رجل يعتقد  
 متى شاء او جعل امر امرأة الى رجل يظلمها متى شاء فلا يملك الرجوع عن هذا  
 وكذا لو قال الرجل اغتق عبدي اذا شئت او قال طلق امرأتي اذا شئت  
 لا يملك العزل كذلك هاتما قال وكلتك غير جائزة الرجوع فقد المحكم  
 هذا التوكيد بحكم الامر ولو كان هذا التوكيد في البيع والشراء والاجارة  
 والنكاح وما اشبه ذلك فانه يصح العزل عنه هكذا ذكر الشيخ الامام راح  
 وقال بعض مشائخنا لا يجوز العزل في الكل ولو قال وقت التوكيد كلاً

ان تلك فانت وكيل وكالة مستقلة فانه اذا عزل ينزل ولكنه يكون وكيل  
 وكالة مستقبلية بوجود الشرط لان تعليق الوكالة بالخطر جائز ولو قال للوكيل  
 انت وكلتك وقلت لك كلما اعزلت فانت وكيل فيه فقد عزلت عن  
 ذلك كله من الوكالة المطلقة ومن الوكالة المتعلقة بالشرط فانه ينزل عن  
 ذلك كله ولا يكون وكيل بعد ذلك الا بتوكيل جديد لان من علق التوكيل  
 بالشرط ثم عزله عن ذلك قبل وجود الشرط العزل ولا يكون وكيل بعد ذلك  
 بوجود الشرط وقال بعضهم لا يعلل العزل قبل وجود الشرط ويكون  
 الوكيل وكيل له بالعزل وكالة مستقبلية والاولى صح من الحاوي وسئل  
 بعض مشائخنا بلعصر عن وكلا في شيء من الاشياء وقال كلما اخرجتك فانت  
 وكيل هل له ان يخرج من الوكالة فقال له ان يخرج من الوكالة بمحض  
 ما خلا الطلاق والعاق او خصما يسأل ان ينصب وكيلًا لخاصمه فانه  
 لا يمكنه اخراجه من الوكالة الا بمحض من خصمه وبمحض من الوكيل فقبل له  
 فكيف يمكنه اخراجه من الوكالة قال لان المال ماله وله ان يحجز عليه  
 متى شاء قيل فما الفرق بين هذا وبين الطلاق والعاق قال لان الطلاق و  
 العاق تعلقان بالاحظار فصار ذلك يمينا في حقهما ولا رجوع في اليمين  
 واما في غيرهما فلا يجوز تعليقه بالاحظار من الذخيرة رجل قال لامرأته  
 ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم ان امرأة الحالف ادعت على الحالف  
 ان فلانا طلق امرأته وفلان غائب واقامت المينة لا تقبل منها هذه البينة  
 ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها وقد افتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة



وبوقوع الطلاق فان قيل اليس ان له لامرأته ان يدخل فلان الدار  
فانت طالق ثم ان المرأة اقامت السنة تقبل ويحكم بوقوع الطلاق عليها  
قلنا ذلك ليس بقضاء على الغائب اذ ليس فيه ابطال نكاح الغائب والحاصل  
ان الانسان اذا اقام البينة على شرط حقه باثبات فعل الغائب فان لم يكن  
فيه ابطال حتى الغائب تقبل هذه البينة وينتصب خصما على الغائب وان  
كان فيه ابطال حق على الغائب اتى بعض المتأخرين انه تقبل البينة و  
يقضى على الحاضر والغائب جميعا والاصح انه لا تقبل هذه البينة ولا يشق  
الحاضر خصما عن الغائب وبه كان يفتي ظهير الدين سراج من الفتاوى  
الصغرى وقد اتى بعض المتأخرين انه تقبل ويقضى على الحاضر والغائب  
جميعا به افتى القاضى الامام محمود الاوزجندى سراج من العزيز في شرح  
الوجيز من كتب الشافعي سراج ولورفع النكاح بلا ولي الى قاضٍ يصح فقهه  
بصحته ثم رفع اليه ينقض قضاءه كعظم المسائل المختلف فيها من التلا<sup>وة</sup>  
اذ اقصي في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلاف ذلك يفتد<sup>ل</sup>  
عليه حنيفة رح وعليه القري و قول الي يوسف رح معه من  
العزيز واذا استقصى مقادير الضرورة فحكم بملكه بغير مقلد  
ينقض شافعيان كان احنفيا وفي المختار من كتب اصحاب الحنفية<sup>ع</sup>  
اذا رفع الى قاضٍ قضاء آخره سواء الا ان يخالف الكتاب او السنة او الاج<sup>م</sup>  
كأن

اعلم بان الطلاق مشروع بالنصوص والاجماع وفي نكاح السنو

يدل عليه فإنه قال رجل طلق امرأته بغير رضاها من غير ذنب منها يسعه ذلك  
 فيما بينه وبين الله تعالى إذا اعتزتها بالاحسان بأن أعطاه مهرها ونفقة <sup>تحتها</sup>  
 من الميسر <sup>ذكر</sup> عن حمزة المصنف رضا الله قال من تكلم بطلاق أو عتاق أو نكاح  
 فهو جاثم عليه فيه وليس عن أن الطلاق والعتاق معلق بطريق اللسان  
 متى تلفظ به وقع قصد بقلبه أو لم يقصد : وهكذا روي عن عمر وعبد الله  
 ابن مسعود رضي الله عنهما قال لا أرى معلقات بمهمات ليس فيهن رد <sup>يعني</sup> الطلاق  
 والعتاق والنكاح والنفذ <sup>من</sup> التصريح في الخلاصة ولو قال توزن نسيتي  
 لا يقع وإن نوى <sup>في</sup> النكاح <sup>من</sup> الخلاصة وفي الفتاوى الصغرى لو قالت لزوجه  
 مرار أو دست بازدار <sup>أو</sup> طلقني فقال داه أو بازداشت كبر تشترط النية في  
 الكل في قولها طلقني يكون رجعيًا وفي الباقي بآئنا <sup>من</sup> الصغرى في فتاوى الفقيه  
 ويحتمل أن تشترط النية في لفظه أو يكون رجعيًا كما في هذه المسئلة : وفي قوله  
 اعتدي واستبري رجعت وانت واحدة ولا تشترط في لفظه ويكون  
 بآئنا كما في قوله هر چه بدست راست كبرم بر من حرام على ما يأتي :  
 من المحيط والذخيرة الأصل في هذا النوع من الألفاظ كل لفظ في الفار  
 يستعمل في الطلاق ولا يستعمل في غيره فهو كصريح الطلاق بالعربية  
 وإن كان لفظه في الفار سية يستعمل في الطلاق وغيره فهو بمنزلة  
 كذايات في العربية : من السراجية لو قال من تزاره كرم لا تطلق إلا  
 بالنية وإذا نوى كان بآئنا قال شمس الأئمة الموحدين في راجح لأن  
 هذا فارسية قوله خلت سيلات <sup>عن</sup> الجواهر وعند يدي كرم ورناء كرم



والنفوسية ليس لها اعتبارات : قال الصدر الشهيد سرح والمختار ان رفيع  
وعليه الفتوى : ومنه قال لها تومسه طلاق باشي ان نوى طلاقا كان طلاقا  
والا فلا لانه يحتمل تومسه طلاقا مللت مني فلا يزول الاحتمال الا بالنية : من  
البرهانية رجل قال لامرأته بالفارسية راسترو و نه رطلاق دادم ثم انكر  
الزوج ان يكون اراد طلاقها فالقول قوله مع يمينه لان ذلك لم يكن عند  
مذكرة الطلاق ولم توجد منه الاضافة اليها ومنه ايضا سكران هربت  
منه امرأته فاتبعها ولم يظفر بها فقال بالفارسية سر طلاق هذا اعلى  
وجبهين اما ان لم يقبل الزوج شيئا او قال تنبئت امرأتى ففي الوجه الاول  
لا يقع لانه لم يضاف الى امرأته . وفي الوجه الثاني يقع لانه لما نوى فقد اذكار  
قوله عليها وكذا في الواقات الحسامية : من المحيط اذا قالت مرار ما كن  
نقال رما كرد فهو بمنزلة قوله رما كردت : في فتاوى البسفية فاذا قال  
دست باز داشستي مرا فقال داشتم فهذا بمنزلة ما لو قال دست باز داشتم  
لان كلامه خرج جوابا فيضمن اعادة ما في السؤال : من الخلاصة امرأة  
طلبت الطلاق من زوجها فقال لها دادم كي و در و سه يقع الثلث بدو  
النية : من البرهانية امرأة قالت لزوجها در سه طلاق ده فقال الزوج دادم  
فهذا اهلى ثلثة اوجه ان كان هذا لغة اهل بلد هذا الزوج لم يصدق لانه  
لم يرد الجواب لانه اجاب ظاهرا وان كان هذا لغة اهل بلد من البلدان  
ولم يكن لغة اهل بلد هذا الزوج فكان ذلك لانه اجاب ولو اجاب بلغة  
اهل بلد آخر كما لو اجاب بالعربية يقع وان لم يكن لغة اهل بلد من البلدان

لم يكن جواباً من الكثر قالت مرطلان ده فقال داده كير وكرده كير و داده  
 باد وكرده باد ينوي . ولو قال داده سته او كرده سته يقع نوع اول  
 من الذخيرة واذ قالت مراركن فقال رار كردد فصي مجزلة رار كردد مت +  
 في فتاوى النسف ديه واذ قالت دست باز و استقي مراقبال داشتم فهذا  
 مجزلة مالو قال دست باز و اشتمت . من الفتاوى البرهانية مكران  
 قال لامرأة اتريدن ان اطلقك فقال نعم فقال بالفارسية اكرتوزن مني  
 يك طلاق و سه طلاق و هزار طلاق قوي و اخرجي من عندي و هو يزعم انه لم  
 يرد به الطلاق فالقول قوله لانه لم يصف الطلاق الى المرأة ، من الماريا  
 و سئل ابو بكر عن قال هرا و قال طالق قبله من عني فقال عبد ي ارمال  
 امرأتي عتق و طلقت . من السارحانية قالت لزوجهما طلق و قال الزوج  
 سه طلاق بردار و رفق ان نوع طلاقها يقع الطلاق و لو قال سه طلاق و  
 يقع من غير نية . من الضائية ترسه قال ابو القاسم سرح لا يقع و ان  
 نوع اذ ليس في الفارسية اضرار و هذا لا يستقيم بدونه قال الصدا  
 الشهيد سرح المختار محمد عن انه يقع و علمه الصواع لا بطريق الاضرار  
 بل بالتحسين بالنية لان اسم الثلث يقع على الطلاق و غير ما فاذا  
 نواها فقد عينها بالنية - في مجموع النوازل من الجواهر اي رن ترسه  
 ولم يقل و ادم وقع الطلاق عليها و منه امرأة قالت لزوجهما  
 من باتوني باشم فقال اكرتوني باشي اينك تو و اينك سه طلاق لا يقع الطلاق  
 لانه لم يقل برتو يا تراد ادم يا افكندم بل اشار الى الطلقات ولم يبين

ان تلك الطلقات ابن حي فلم يكن للاتماع من الغياثية استمقي النسخ <sup>المسند</sup>  
 راح عن قال لامرأته انت تفتلين كذا وكذا فقلت نعم فقال اكرهين بيت كذا  
 فيكوني بهن اطلاق فكتب اكرهت كذا توأمن به طلاق أو توأمن بهن اطلاق  
 شه هـ قال ويترك هاتين الكلمتين فليس من المستقي فيجب في مثل هذا  
 الفتوى ان يراى في الجواب الكلمة المتركة دفعا لاحتياهم ويكتب حاصل الجواب  
 مكان يكتب في هذه المسئلة شه هـ من العتابية وفي الفتاوى  
 اذا قال انت قطيقة ونوى او قال توأسه طلاق بالش ونوى او قال توأله  
 ونوى او قال انت بثلث ونوى الطلاق او قال ترأسه ونوى الطلاق او  
 ترأسه ونوى او قال انت ميني ثلثا ونوى الطلاق او قال سه طلاق ونوى  
 امرأته يقع . ومنه ثم الاصل انه من ذكر لفظ الطلاق بحرف الواو او غير  
 حرف يتعد الطلاق فان عني بالثاني الاول لا يصدق في التسمية كقوله  
 يا مطلقه انت طالق او طلقها وهي طالق او طلقك او انت طالق طالق او  
 انت طالق او انت طالق انت طالق فاما لو ذكر الثانية بحرف التفسير <sup>وصو</sup>  
 حروف الضاء لا يقع أخرى الا بالنية كقوله طلقك فانت طالق <sup>طلقها</sup> او قال  
 او قال انت طالق لا يقع أخرى ولو طلقها ثم قال طلاق راد مست يقع أخرى  
 ولو قال طلاق راد هـ لا يقع أخرى ولو قال ترأسه طلاق أو به طلاق <sup>والبيان</sup>  
 يقع بغير نية وقيل لا يقع بدون النية من الكفر والصريح يلحق <sup>والبيان</sup>  
 والباءن يلحق الصريح لا الباءن الا اذا كان معقلا من الصغرى وصورة  
 اذا قال لها ان دخلت الدار فانت بائن وعني به الطلاق ثم طلقها وحلها

بأشنة ثم دخلت الدار في عدل فها تقع عليها طليقة أخرى عند ما خلا في  
 سرح وكذلك لو قال للبيانة أنت طالق ما نزلت عليها فيلغو قوله بأن  
 ويقر قوله أنت طالق بغيره ككلامه ولو قال أنت طالق فلا يقع  
 أو لغيا قوله أنت طالق بغيره بطلقة فلا يقع شيء تمامه في الذخير  
 في الفصل الرابع عشر من كتاب الطلاق من الذخير في الفصل  
 الثامن من كتاب الطلاق ولو قال طلقت امرأة أو قال امرأة لي طالق  
 أو قال امرأة من نسائي طالق وباتى المسئلة بحالها يقع الطلاق على  
 المعروفة في الحكم لأن هذا الكلام إيقاع للحال فاستدعي محلا قائما للحال  
 والمعرفة تعينت لذلك من حيث الظاهر فيصير الزوج بدعوى إرادة  
 غيرها صار فالطلاق عن محل ظاهر إلى محل خفي فلا يصدق من النص  
 في الفصل الثاني من كتاب الطلاق لو قال للبيانة أنت طالق ما نزلت عليها  
 فانه لو لم يلحقها ولم يقع إنما لا يقع من قبل ان البيانة لا يلحق البيانة  
 فيتم هذا ابطال اصل الطلاق ولو صح اصل الطلاق والبيانة وصفه وهي  
 البيانة أمكن بغيره لان الباقي يكون صريحا والماضي يلحق البيانة كان  
 الغاء الوصف وبقاء الاصل اولى من الغاء الاصل والوصف من الترتيب اذا قال  
 لهذا ان دخلت الدار فانت بائن ينوي الطلاق ثم قال لهذا ان كلمت فلانا فانت بائن  
 ينوي الطلاق ثم دخلت الدار وقعت عليها طليقة واحدة ثم كلمت فلانا فانت بائن  
 تقع عليها طليقة أخرى من المخبرات في الملقط المختص بالطاقة ثلثا اذ المضايقه  
 وبجامعها ويقول ظنت انها على لا تنقض العقد ولو قال لميت انما لي حرام

العدة بثلاث حيض لكن يرجع الزوج والمرأة اذا قالت علمت بالحرمه ووجد  
شروط الاحصان \* من النصاب من طلق امرأته بائناً ثم اقام معها زماناً ان  
اقام معها منكراً طلقها لم تنقض عدتها كذا اختيار المشائخ سرح نرجوا لهما وان  
اقام مقراً بالطلاق وانقضت عدتها ثم اذا كان منكراً حتى لا تنقض العدة هل  
ان تطالبه بنفقة العدة وهل يحرم نكاح اختها في هذه العدة واوطايتها  
في هذه العدة هل يقع قال ونقل عن الامام خالي سرح انه لا نفقة لها ولا يقع  
الطلاق ولا تحرم الاخت لان هذه العدة بمنزلة العدة التي تجب بشبهة  
من الصغر اذا قول هرقت وهرگاه وهر بار وهر زمان وهر چه كبت في  
واقعائي انه يحث في كل مرة في قوله هر بار وفي غيرها من الالفاظ لا يحث  
الامرأة \* من كشف البزروي العنة اذ في العدة لا في العدة فيصير  
صاحبه مختلط الكلام فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء وبعضه كلام المجانين  
وكذا اسأوا موره وكما ان الجنون يشبه اول احوال الصبا في عدم العقل  
يشبه العنة آخر احوال الصبا في وجود اصل العقل مع تمكن خلاف فيه  
فكما الحق المجنون باول احوال الصغر في الاحكام الحق العنة باخر احوال  
الصبا في جميع الاحكام ايضا حتى ان العنة لا تمنع صحة القول كما لا يمنعها الصبا  
مع العقل فيصح اسلام المعتوه وتوكيله ببيع مال غيره وطلاق منكوحه  
غيره واعتاق عبد غيره ويصح منه قبول الهبة كما يصح من الصبي لكنه  
ايح العنة تمنع العهدة اي ما يوجب الزام شيء فيه مضرة كالصبا  
فلا يطالب المعتوه في الوكالة بالبيع والشراء بتقد الثمن وتسليم المبيع ولا يرد



عليه بالغيب ولا يؤمر بالخصومة فيه ولا يصح طلاقه امرأة نفسه ولا اعتاقه  
عبد نفسه باذن الولي ويدون اذنه ولا يبيعه ولا شرأه لنفسه يدون  
اذن الولي لان كل ذلك من العهدة والمضار . من الصغير على طلاق المعنوة  
غير واقع وهو في حق الاحكام بمنزلة الصبي . والمعتوه غير المجنون فان محمداً راجع  
في كثير من المواضع عطف المجنون على المعتوه فالعاقل من يستقيم كلامه ووافعاً  
بغالبها وغيره نادر والمجنون ضده والمعتوه من يختلط كلامه وافعاله فيكون  
ضداً غالباً وذلك غالباً كما في سواد قالوا هذا أحد المعتوه ايضا في اللغة  
وقال بعضهم المجنون من يعقل هذه الافعال لا عن قصد والعاقل يعقل انما  
المجانين في الاحاقين لكن عن قصد والمعتوه من يعقل ما يفعله المجانين في  
الاحاقين لكن عن قصد والمعنى بالقصد ان العاقل يعقل على كل ان يصحح  
المعتوه مع ظهور وجه الضاد بقصده . وفي غصب النوازل ان المعتوه  
من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير لا انه لا يضرب ولا يشتم  
كما يفعله المجانين . من الكافي ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والمعتوه والناس  
والمرسوم والمدحوش والمغنى عليه لقوله عليه السلام كل طلاق جائز  
الا طلاق الصبي والمجنون لان اهلية التصرف بالعقل والتمييز والقصد  
الصحيح ولا عقل للمجنون والصبي وليس لهم قصد معتبر شرعاً خصوصاً  
فيما يضر لان اعتبار القصد بناء على الخطاب والخطاب هنا على اعتدال  
الحال وذا بالبلوغ عن عقل والمعتوه والمغنى عليه كالصبي في ذلك لعدم  
القصد الصحيح منهما . من الحائض ولو قال لامرأة توبس في حال هذا كره

الطلاق العقب طلق ثلثاً من الجواهر رجل قال لامرأته تراك طلاقك يطلاق  
 بطلاق بغير حرف العطف وهي مدخول بها طلقت ثلثاً كقوله انت طالق طلق  
 طلقاً ومنه قال وانت يك طلاق وسكت ثم قال وروى يقع ثلثاً لأنه ينفى  
 على الأول بدليل ادخال الواو في الكلام وهو العطف وأن قال ودون  
 واو بعد ما سكت ان نوى يقع ثلثاً لان حرف العطف لم يوجد لكن يخل  
 الحاقه بالاول فاذا نوى مع من الفتاوى الحسامية ولو قال لها انت  
 ليس بشيء وكذا لو قال لها ان فعلت كذا فانت أعجب فهو باطل وكذا لو قال  
 لك ونوى التحريم ثم فعل ذلك الشيء كان باطلاً  
 من الكافي وفي الفتاوى اذا قال لامرأته انت علي حرام والحرام  
 منه طلاق ولكن لم ينوط لاقا وقع الطلاق وجعلنا وما عرفنا من  
 لقينه يقع انت حرام وقال ما نويت به الطلاق لا يصدق وليس المفتي  
 لا للقاضي ان يحكم على ظاهر المذهب ويترك العرف وقع عن  
 نت حرام وانت علي حرام يقع الطلاق بدون النية وهي بائنة  
 لا يحتاج الى كلمة علي من الفتاوى النسفية سر عن قال ان  
 بليت كذا الخلال واحد من حلال الله علي حرام ونوى به لحم الابل وهو  
 لم لا جاهل به وله امرأة قد فعل ذلك تطلق امرأته وهل تصح نيته قال  
 ن طلاق ثود واستوار مدرش برانج حوي في كنه كنيته كروه ام من الذخيرة في  
 النوادر ومشائخنا شرح افتوا في قوله انت علي حرام حلال الله من  
 رم به لئلا مرابن حرام انه ينصرف الى الطلاق من غير نية بحكم العرف

من الكزاست على حرام ايلاد ان نوى التحريم اولم ينوشيا وظها ران نواه  
 وكذب ان نوى الكذب وبأثنة ان نوى الطلاق من المجمع وصره  
 المتأخرون الى الطلاق من غير سبه من الجواهر رجل قال حلال خا برن  
 ان فعلت كذا وقال هر چه بدست راست گيرم بر من حرام هست ان فعلت  
 كذا فهذا كله طلاق بائن ولا يصدق انه لم يرد به الطلاق لان الناس  
 في بلادنا هذا يتعارفون طلاقا ولو قال اگر بدست چپ گيرم بر من حرام  
 لا يكون طلاق لعدم العرف ولو قال هر چه بدست گيرم بر من حرام ايضا لا  
 طلاق لانه اسم جنس ولو قال هر چه بدست راست گرفته ام بر من حرام اگر نه  
 کار کنم بكون طلاقا وهو كقوله هر چه بدست راست گيرم بر من حرام ولو لم تكل  
 امرأة فقال اگر فلان کار کنم هر چه بدست راست گيرم بر من حرام فقيل له هر زن  
 که بزني کنی قال نعم فتزوج امرأة فانها تطلق ولو قيل له وهرزني که بزني کي بزياده  
 الواو لا تطلق التي تزوج ومنه قلت له في طلاق السكران اختلاف الروايات  
 واختلف المتأخر قال افقي بالوقوع سدا للشرب بقدر الوسع وهو لا  
 من المذهب وان كانت الرواية الأخرى هي الأقوى من التاخران  
 وفي القباوى الخلاصة وطلاق السكران وانع اذا سكر من الخمر والنبذ  
 مذهب اصحابنا رج وكان الشيخ ابوالحسن الكرخي يخبر انه لا يقع وهو  
 الطحاوي واحد قولي الشافعي رج وفي التفريد والفتوى عليه ام  
 ولو اكره على الشرب او شرب الخمر عند الضرورة فذهب عقله فقط  
 امرأة فالطلاق واقع وفي الحاشية اختلفوا فيه والصحيح انه كما لا يلزم الحد

الطلاق . وفي السراجية ولو اكره على شرب المحرم فشربه وسكر  
فطلق . وذكر في العيون انه يقع واختار ابو الليث رج انه لا يقع . م  
ولو ذهب عقله من دواء ليس له لذة فطلق امرأته لا تطلق . وكذا  
لو شرب البنج فذهب عقله فطلق . وفي الخلاصة واجمعوا انه لو سكر  
من البنج ولبن الرماك لا يقع طلاقه وعقاقه . م . وذكر الشيخ الامام  
عبد العزيز الترمذي قال سألت ابا حنيفة شرح وسفيان الثوري عن رجل  
شرب البنج فارتفع الى راسه فطلق امرأته قال ان كان حين يشرب البنج  
يعلم انه ما هو فهي طالق وان لم يعلم لا تطلق . م . ولو شرب النبيذ فلم  
يذهب عقله لكن لم يوافقه فصدع منه فزال عقله بالصداع دون  
الشرب لا يقع طلاقه . ولو شرب من الاشربة التي يتخذ من الجيوب من  
الحسل او من الشهد . وفي الخانية او الفواكه وسكر فطلق امرأته لا يقع  
طلاقه عند ابي حنيفة والي يوسف شرح خلافا لمحمد شرح . من التمهيد  
وطلاق السكران واقع واختار الطحاوي والكرخي انه لا يقع وهو قول الشعبي  
شرح وحد السكران ان يذهب عقله حتى لا يعرف الامر من السماء فلا  
الرجل من المرأة ولا السؤال من الجواب عند ابي حنيفة . وعندهما وهو  
مرأية عن ابي حنيفة رج ان يختلط كلامه حتى صار اختلاط كلامه اكثر من  
نسبه والفتوى في الحد كما قال . ومنه واجمعوا انه لو سكر من البنج ولبن  
الرماك ونحوه لا يقع طلاقه وعقاقه . من الخانية وان زال عقله بالبنج  
اولين الرماك لا تنفذ تصرفاته . وعن ابي حنيفة وسفيان الثوري رج

في الذي نزال عقله بالنج فطلق امرأته ان كان علم حين تناول النج <sup>سريع</sup>  
 يقع الطلاق وان لم يكن تاما لا يقع <sup>يقع</sup> وعن ابي يوسف ومحمد راجح لا  
 من غير فصل وهو الصحيح <sup>يقع</sup> وكذا لو شرب شرا باحلوا فلم يوافقه فذهب  
 عقله فطلق قال محمد راجح لا يقع طلاقه وعليه الفتوى هذا كله في السكر  
 اذا شرب طائعا وان شرب مكرها فطلق لاختلاف المشايخ فيه والصحيح  
 انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد <sup>يقع</sup> وعن محمد راجح انه يقع والصحيح هو  
 الاول والذي مضى على راسه حتى نزال عقله وطلق او اعتق لا تنفذ  
 تصرفاته وان نزال عقله بالمعصية <sup>يقع</sup> من الفصول في الاشارة للجامع  
 الصغير بعد ما ذكر الاشارة المحرمة قال وما سوى ذلك من الاشارة  
 فلا بأس به وهذا الجواب على العموم لا يوجد الا في هذا الكتاب  
 ثم قال وهذا انفس على ان ما يتخذ من الخلطة والشعير والذرة  
 حلال في قول ابي حنيفة راجح ولا يجب الحد وان سكر منه واذا  
 طلق امرأته لا يقع <sup>يقع</sup> وروى عن محمد راجح ان شرب ذلك حرام  
 ويحد شاربه اذا سكر منه ويبيع طلاقه كما في سائر الاشارة <sup>يقع</sup>  
 من النهاية والشيخ الامام الحسن واخي راجح في الفتاوى ذكر ان الفتوى على قول  
 محمد راجح كذا ذكره الامام المجتوب راجح <sup>يقع</sup> من الفصول وهل يحد في المتخذ من  
 الحب اذا سكر منه الاصح انه يحد فانه روي عن محمد راجح ان سكر من الاشارة <sup>يقع</sup>  
 تفصيل وهذا الاشارة الشبان في زماننا يجمعون عليه احتماهم على سائر الاشارة  
 ينفرد ذلك من تفسير الامام البستي والخلاف في سائر الاشارة معروف

والفتوى على قول محمد راح ان قليلها وكثيرها محرّم من الترضيع وان سكر  
من نبيذ التين والسكر والعسل وما اشبه ذلك يحّد وهذا قول محمد و  
الشافعي راح وعليه الفتوى ومنه وفي وجه لا يجوز اتفاقا وهو في  
مسائل المسئلة الاولى اذا قصد به التلهي لا يحل بالاتفاق وهكذا ذكر في  
الهداية المسئلة الثانية في فتاوى العمدة اذا جلس يشرب طالبا  
للسكر فالقبح الاول ايضا حرام المسئلة الثالثة ذكر في الهداية القبح المسكر  
حرام عندنا وفي وجه خلاف وهو في مسائل احدها اراد به التقوي  
الثاني للتداوي والثالث لضم الطعام من الظهيرية وغيرها من  
السراجية وان شربه للتلهي لا استمرار الطعام والتقوي على الطاعة والتداوي  
فلا يحل فعله اما عيته فحل من النوازل سئل ابو القاسم عن رجل هرب  
منه امرأته وهو سكران فتبعها فلم يظفر بها فقال سه بارهز بارهز بارهز  
بسته ولم يقر امرأتى قال هذا كلام فيه اشكال وكانه قصد الى امرأته  
الا انه اذا لم يكن انسان يخاطبه حتى يكون جوابا ولا يتكلم بكلام سابق ولست  
افتي في ذلك بالطلاق الا ان يخبر الرجل انه نواها وسئل ابو القاسم عن  
رجل قال لامرأته في التشاجر اكرزني مني سه طلاق ولم يزد على هذا قال ان لم  
ينو ايقاع الطلاق لم يقع قيل له ان اراد ايقاع الطلاق هل يقع قال فيه كلام واما  
استوثق لنفسى ومنه ايضا وسئل ابو بكر عن امرأة قال لها من وجهها انت  
طالق واحدة فقالت المرأة بالعامرية خاوي نزار فقال لنا الزوج نزار  
ولم يزد على هذا ولم تكن له نية قال هذا الى الوقوع اقرب من غير

البرقع اذا لم ينو من يتيمة الداهية عن اليكرك الاسوف فيمن تشاير مع لمرأة  
 فقلت له طنتي فقال لي الزوج فوضت الامر فله اليك صالت المرأة بايديها  
 كيار ودوا برشته فقال ان نوي الزوج ثلث ما فوضه اليها طنت ثلثا ان لم يكن  
 ثلثت بين المظلمين وان سكنت لم تطلق الا واسدة قيل له لم يقع الطلاق لم ينو  
 نفسها فقال ان لم تعبر نفسها فن عنت من الازاعات الحسامية امرأة  
 قال لها زوجها انت طالق واحدة فقلت له المرأة هزر فقال الزوج بئر  
 فهذا اعلى وجهين اما ان ينوي شيئا ولم ينو في الوجه الاول فهو  
 نوي وفي الوجه الثاني لا يقع لانه محتمل وان كان على الوقوع اقرب من  
 امرأة قالت لزوجها طلقني واسأاليها بثلث اصابع واراد بذلك ثلث  
 تخليقات لا يقع الثلث ما لم يقل بلسانه هكذا من الذخيرة اذا قال لامرأة  
 في حالة الضرب ان فعلت كذا الى خمس مئة تصيرين مطلقة متي واراد  
 تخويقها ففعلت ذلك النفل قبل انتهاء المدة التي ذكرها فاذ يسأل الرد  
 هل كان حلف مطلقا فان اخبره فلا حلف يعمل بخبره فيحكم بوقوع الطلاق  
 عليها وان اسرأ لم يحلف به قبل قوله لان قوله تصيرين مطلقة يحتمل لغة  
 مطلقة بيمين قد سبقت وبجمل تصيرين مطلقة بايقاع مبتدأ يكون متي قد  
 ان فعلت كذا الا حلفت لاحالة فيقول قوله في ذلك وكذا في الازاعات  
 ايضا من المحيط فيمن قال لرجل اكر من اشب ترابجا فاني برم ولي نه  
 زن اروي به طلاق فذهب به الى فلان ولم يسقه الراح قال فطلق  
 لان شرط البر شيان وقد وجد احدهما فغاب البر ومن خرد مرتدة

الحنث وانما ننظر الى شرط البر لان اليمين عقد على عزم الفحل في محلين وفي مثل هذا  
 يومه بالنظر الى شرط البر ومنه ايضا وسئل شيخنا عن رجل قال لامرأته ان لم تقومين الساعة  
 وتنجيني طار والدي فانت طالق فليست الشيا بفرجت من الدار ثم رجعت وجلست  
 ذهبت الى دار والدته قال لا تطلق كما دامت في قريته الذهاب ورجوعها وجلوسها  
 ما دامت في تهيجه الذهاب لا يكون تركا للفور وكذلك لو اخذها البول  
 وبالشاة قبل لبس الثياب ثم لبست الثياب لا تطلق من القنية اكرهنا بغير  
 ربه نروم كاربنا موزم فامرأته طالق فذهب غد الى القرية ولم يتعلم ذلك  
 الامر بحث من الذخيرة سئل شيخنا الاسلام عن امرأة قالت لزوجها عند  
 طلاق ده مرد جوب برداشت وبي زدومي كفت راد طلاق قال لا تطلق  
 وسئل الامام احمد الفلاسني عن امرأة قالت لزوجها طلقني فوكنها وقال  
 طلاق قال تطلق ثلثا قال ولو قال لها انيك كمي وانيك دو وانيس لم يملك  
 بالطلاق لا تطلق قال نعم الدين النفيع جواب فتج الاسلام صحيح في المسئلة  
 الثانية بجوابه في المسئلة الاولى يعني لا تطلق به وجواب الفلاسني صحيح في  
 الاولى بجوابه في المسئلة الثانية يعني تطلق فتج الاسلام صحيح في  
 سلافا فبطل والفلاسني يقول تلفظ بالطلاق فيقع في الواقعات المحساسة  
 قالت لزوجها طلق ثلثا فقال الزوج انيك هزار لا تطلق لانه لم يوقع لانه قوله انيك محتمل  
 ومنه ايضا رجل قال لامرأة تراكبي وتراسه قال ابو القاسم لا يقع الطلاق قال لان  
 لها اخمارات والفارسية ليس لها اخمارات والختار عندنا ان يقع عليه  
 الفتوى لان هذا ليس باب الاخمار بل من باب تعيين المحتمل



لان اسم التلث يقع على الطلاق وعلى غير الطلاق فاذا لم ينو شيئا لم يقع الطلاق  
 واذا نوى الطلاق يقع الطلاق من السراخمة اذا قال لامرأة ترأسه اختا  
 حسام الدين سرح انها تطلق من الذخيرة امرأة قالت لزوجها طلقني  
 تلثا فقال لها الروح ايك هر لا تطلق من غير نية لان قوله ايك هر  
 كلام محتمل من المخلص روى بشر عن ابي يوسف سرح لو قال لاخران كملت  
 فلانا فعبدك حر فقال الرجل لا باذنتك ففقد الجيب ان كلفه بغير اذنه  
 يحث من الذخيرة قيل لرجل زن از تو سه بطلاق كه فلان كار كرده فقال  
 بهنزار طلاق كان قوله بهنزار طلاق جواب طلاق حتى انه لو لم يكن فعل  
 ذلك الفعل لا يقع الطلاق من الحانية لانه اخرج الكلام جوابا بالخطاب  
 فالامرد والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال من العناوى المجردة قال لامرأة  
 دور بس از من يقع اذا نوى من السراخانية اذا قال لامرأة تو كي تو سه  
 او قال تراكي ترأسه قال الشيخ الامام ابو القاسم الصفار البلخي لا يقع وقال  
 الصدر الشهيد المختار عندي انه اذا نوى يقع الطلاق وفي الحجة ترأسه  
 المختار ان يقع التلث اذا نوى وفي الطهريه وقال غير ابي القاسم ينبغي  
 ان يكون الجواب على التفصيل ان كان في حال مذاكرة الطلاق او في  
 حال الغضب يقع والا لا يقع الا بالنية من الذخيرة امرأة قالت لزوجها  
 من بر تو سه طلاق فقال الزوج تبستين او قال سه طلاقه تبستين او قال  
 سه كيو و مد كيو فهذا كله اقرار منه بالتلث فيقع عليها تلث تطلقات  
 من العنف مع عيب انت حرام او انت علي حرام يقع الطلاق بدو

النية وهي بائنة **مت** لا يحتاج الى كلمة علي وذكر كذا في **ش** فقال  
لو قال لها انا بائن ولم يقل منك او انا حرام ولم يقل عليك فليس هذا ابشئي  
بمخلاف ما اذا قال انت بائن او انت حرام **من** اليتيمة لو قال لامرأتها بائن  
يعني منك ولم يقل منك فليس هذا ابشئي وان عني به الطلاق وكذلك لو قال  
حرام ولم يقل منك فليس هذا ابشئي بمخلاف ما اذا قال انت بائن او انت حرام  
من الكبرى امرأة مع زوجها في منزل والد ها فقال الزوج اذهبي معي فقالت  
لا اذهب فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق فخرج الزوج وخرجت هي على  
اشه وبلفت المنزل قبله ان خرجت معه لوقت لا يعد خروجها معيا خشت  
من التحفة ولو قال ان خرجت من الدار مع فلان فانت طالق فخرجت  
وحدها او مع غير فلان ثم خرج فلان ولحقها لم يحنث لان حرف **مع** للصيغة  
القران ولم يوجد عند الخروج والد وام ليس بخروج وان وجد بقاء **الخروج**  
مع فلان **من** الذخيرة اذا قال زن ما طلاق وله امرأتان او ثلث **حكى**  
توى شمس الامثة الا وزجند عيا رح انه يقع على كل واحدة فطليقة قال  
ان زن بالامرسية اسم جنس وغيره من المشايخ يرح قالوا اطلق **حده**  
من والزوج خيار التعيين وهو الصحيح **من** التهذيب ولو جامع احدهما او قبل  
واطلق او طاهر تعينت الاخرى ومنه واقاضي يجسد بطلبهن حتى يعين **المتطقة**  
يحلقة حتى لو نكح لواحدة منهن تعينت هي للطلاق وان حلف لكل مجبر على **السا**  
اقال وقيل اذا حلف حتى بقيت واحدة لا يحلف للاخيرة وتعينت هي للطلاق  
السلجبية ان فعلت كذا فامرأتي طالق وله امرأتان فالتعين اليه لو قال

احد مكن طالق ولم تكن له نية طلقت واحدة ويجبر على اليانء مسئلة <sup>انكر</sup> انكر  
 زية كنت اكر من جنين كاركم زن من سه طلاق بعده ان كارك و سه طلاق واق في زور  
 ياني من النسبة مسئلة عن قال ان كنت فعلت كذا اين زن ك مرانجانه <sup>س</sup>  
 وقد فعل ذلك وليست امرأة في بيته حال الحلف فقال طلقت امرأة ثلثا ويراد  
 بمثل هذه المرأة التي في كتابه .. من التارخانية وفي فتاوى اهل سمرقند  
 اذا قال لها توطي يقع عليها طلقة هو منه مسئلة شيخ الاسلام نجم الدين الشافعي  
 عن رجل عاده اذا رأى صبياء ان يقول له ما در توسته طلاق وهو لم يعرفه  
 قال تطلق امرأة ثلثا من البرهانية رجل اكره بالضرب والحبس على ان يكتب  
 طلاقا لامرأته فكتب فلانة بنت فلان امرأة طالق لا تطلق لان الكتاب بمنزلة  
 الخطاب باعتبار الحاجة الى الخطاب ولا حاجة هنا .. من التارخانية والظاهر  
 رجل اكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأة فكتب فلانة بنت فلان  
 امرأة طالق .. من الحاوي ولم يعبر بلسانه لا تطلق في فتاوى اهل سمرقند  
 اذا اكره الرجل بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأة فكتب فلانة بنت  
 فلان طالق لا تطلق .. من جامع الشرواح قال لها ان خرجت من هذه  
 الدار الا باذني فانت طالق يشترط الاذن لكل مرة .. في النصاب لو قال  
 لامرأته لا تخرجي الا باذني يحتاج في كل مرة الى الاذن ولو قال غيب مؤا  
 واحدة دين قضاء في قول ابي حنيفة وابي يوسف بخلاف الآرواية عن  
 ابي يوسف رج والقوى على هذه الرواية لانه نوى خلاف الظاهر فلا  
 يصدق .. من الخانية رجل قال لامرأته في غضب او خصومة اي نهر طلق

به و طلقته ثلثاً وكذا الرق قال اي طلاق واحد طلقت او قال اي سه طلاق  
 طلقت ثلثاً من الحائض وكذا الرق قال للثلاثة اين زن من سه طلاق يقع الثلث  
 ومنه ايضا وكذا الواضع تمام امرأته وقالت لا ادعيت ان يخرج الى السن  
 حتى تطلق يعني فتاى ونحو تراسه طلاق وقال لم انوا امرأتي طلقت امرأته قضاء  
 سرجل قال لا مرأته في الغيب اكرتوزن مني سه طلاق وحذفت الياء لا تطلق  
 امرأته لانه ما اضاف الطلاق اليها من البرهانية سرجل قال بنت فلان  
 جارية ولم يسم باسمها وقال لم اعني ادأني وانه اسم ابية طلقت وفيه نص  
 ولا يدخل خلاف الظاهر فصار كما لو قال نرنيب طالق وله امرأة اسمها نرنيب  
 وقال ما عنيت نرنيب هي امرأتي وكذلك لو لم ينسبها الى ابيةا ونسبها  
 الى اسمها الا الى ولدها ولم يسم باسمها طلقت لما قلنا من الخصائية على  
 قول بنت فلان طالق ولم يسم باسمها وقال لم اعني امرأتي وانه اسم  
 طلقته وفيه نص ولا خلاف ان ظاهراً فصار كما لو قال نرنيب طالق وله  
 امرأة اسمها نرنيب وقال ما عنيت نرنيب هي امرأتي وكذلك لو لم ينسبها  
 الى ابيةا ونسبها الى اسمها والى ولدها ولم يسم باسمها طلقت لما قلنا من  
 الحائض ولو قال عمة طالق وامرأته عمة وقال لم اعني امرأتي طلقت  
 امرأته ولا يصدق قضاء وكذا الرق قال بنت فلان طالق ذكر اسم الاب ولم يذكر  
 اسم المرأة وامرأته بنت فلان وقال لم اعني امرأتي لا يصدق قضاء وتطلق  
 امرأة كما نرى كراماً امرأة وقال عمة طالق وامرأته عمة طلقت امرأة ولا  
 يصدق قضاء وفيه صرف الطلاق عنها وكذلك لو لم ينسبها الى ابيةا ونسبها

الى أمها او الى ولدها تطلق امرأته من الكبرياء قال بنت فلان طالق ولم  
 يسمها باسمها وقال لم اعين به امرأتي وكان المذكر اسم أبيها طلق ولم  
 يصدق لانه خلاف الظاهر فصاركها لو قال نرينب طالق وله امرأة اسمها  
 نرينب وقال ما عينت امرأتي وكذا لو لم ينسبها الى اسمها ونسبها الى  
 أمها وولدها ولم يسمها طلقت لما قلنا من الغياثية في الواقعات <sup>ط</sup> <sup>ط</sup>  
 لو قال بنت فلان طالق ولم يسمها باسمها وقال لم اعين امرأتي وما ذكر  
 اسم أبيها طلقت امرأته لان ما ادعاه خلاف الظاهر فصاركها لو قال  
 عمر طالق وله امرأة اسمها عمر وقال ما عينتها وكذا لو نسبها الى أمها  
 او ولدها ولم يسمها طلقت لما قلنا من الذخيرة اذا قال بنت فلان  
 طالق نسب امرأة الى أبيها ولم يسمها ونسبها الى أمها واختها او ما أشبه  
 ذلك ولم يذكر اسمها طلق امرأته اذا كان كذلك من المية زوج  
 واحدة من نسائه قال لا يهت وحتر اطلاق دادم يقع بلا تسميه واضأ  
 من الناصري ولو قال فلانة ما در فلان طلاق وقال لم اعين امرأتي قال  
 قوله من الظهيرية المرغيناسيه رجل من عادية يقول اذا رأى جيبا  
 اي ما در توسته طلاقه وسكو من الخرفا قاه اسنه فظنه ابنا اجنيا فقال روائ  
 ما درت سته طلاقه ولم يعلم انه ابنه طلقت امرأة ثلثا من الخلاصة ولو قال  
 فلانة بنت فلان طالق ونسبها الى أبيها ثم قال عينت به امرأة اجنبية هي  
 على ذلك الاسم والنسب لم يصدق والطلاق على امرأته في القضاء كما قال  
 نرينب طالق واسم امرأة نرينب ثم قال ما عينت امرأتي لا يصدق وكذا هذا

وكذا الوصية إليها إلى أمها وأبى ولدها وأبى أخيهما إذا كانت كذلك <sup>من المنتهى</sup> فلا تطلق ولم يسم امرأة أن نواها يقع والآ فلا <sup>ومنه</sup> أيضا وعنه أراد  
السفر فقال الصهر <sup>قلت</sup> أنتي فقال دختر توسته بارهشته فرجع وقال اردت  
ابنتك الأخوى لا يصدق ودين بنت فلان طالق ولم يذكر اسمها أو <sup>أخته</sup>  
أو عنه طلقت <sup>من الصغر</sup> رجل له بنات ذات أزواج قال نرجح <sup>حقة</sup>  
لا يمين دختر ترايك طلاق دادم يقع على امرأته وإن لم يقل فلانة نزوجتي  
لأنه لا يملك إلا طلاق امرأة فانصرف إليها <sup>من الصغر</sup> إذا قال لامرأته  
المدخول بدا أنت طالق أنت <sup>قلت</sup> أو قال قد طلقك قد طلقك <sup>قلت</sup> فقال أنت طالق <sup>قلت</sup>  
أو قال قد <sup>قلت</sup> أنت طالق يقع ثمان <sup>ولو قال عني</sup> بالثاني التكرار لا يصدق  
الأديان <sup>ولو</sup> سئل عن قال لامرأة ترايك طلاق يك طلاق بغير حرف العطف فقال  
هو كقوله أنت طالق أنت طالق <sup>من النسبية</sup> سئل عن قال لامرأة ترا  
يك طلاق يك طلاق من غير حرف العطف فقال إن كان بعد <sup>المدخول</sup>  
طلقت ثلثا كقوله أنت طالق أنت طالق أنت طالق <sup>من المنتهى</sup> فلا تطلق  
ولم يسم امرأة أن نواها يقع والآ فلا <sup>من الثاني</sup> ولو قال لامرأة ترايه طلاق  
وإسنده لا يقع لأنه ذكر الإيقاع دون الوقوع <sup>وكذا في الخلاصة لفظا ومعنى</sup>  
<sup>من النوازل</sup> وسئل عن رجل قال لامرأة يا فافوسية مرزاهار هزار طلاق داد <sup>سند</sup>  
قال لا يكون طلاقا في الحكم وليس كذلك <sup>قال</sup> لامرأة يا مطلقه لأنه إذا قال يا <sup>مطلقة</sup>  
فقد ذكر وقوع الطلاق عليها <sup>وأما هنا</sup> ذكر الإيقاع الطلاق ولم يذكر وقوع  
الطلاق <sup>من الحاوي</sup> فاما سئل بدأ بالقاسم تران هزار طلاق داد <sup>سند</sup>

لا يكون طلاقا لانه ذكر الايقاع دون الموضع. من الخلاصة امرأة قالت ازوجها  
من يا توني باسم فقال الزوج مبطل فقالت طلاق بدست تست مطلقا كن فقال  
الزوج طلاق في كتم طلاق في كتم وكتر نشأ خلقت فلنا بخلاف قوله كتم لانه للاستيقا  
فلم يكن حقيقيا بالشك. من الكبرى قالت لزوجها مطلقا وده فقال الزوج  
بالفارسية راده كير او قال كروه كير او قال راده باو او قال كروه باوان نوعي الايقاع  
يقع والآ فلا لا يحتمل الوعد والايقاع فايهما نوعي صححت نيته. ولو قال راده  
انكار او قال كروه انكار لا يقع وان نوعي لان هذه افارسية قوله عسى انك تطلق  
ولو قال ذلك لا يقع وان نوعي كذا هنا. ب. ولو قال كره كير لا يقع لانه يحتمل  
الجواب بخلاف قوله راده كير. ولو قالت مراد فقال الزوج ما دأشته كير ان اراد  
المطلاق يقع. ب. ولو قال راده سب او قال كروه سب يقع بلانية فلا يصدق  
في تولد النية قضاء لانه تحقيق ظاهر لا اختلاف الاضائة بان لا يضيف الطلاق  
الى المرأة بعينها او اضيف اليها لكن لا يضيف الايقاع الى نفسه. من الهداية  
ثم الكتابة على ثلث مراقب مستبين مرسوم وهو منزلة النطق في الغائب والماء  
على ما قالوا. ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار او اوراق الاشجار  
فيه لانه ليس بمنزلة صريح الكتابة فلا بد من النية. وغير مستبين كالكتابة على  
الهواء والماء وهو منزلة كلام غير مرسوم فلا يثبت الحكم من النهاية وكذا  
الصحيح لو كتب الطلاق وغيره او ذكر الحق على نفسه فهو على تلك الوجوه  
من التجريد ولو كتب الطلاق فان كان مستبيا يقع اذا نوعي الا ان يكون على  
الرياسة والمخاطب فلا يصدق انه لم ينو. وان لم يكن مستبيا او كتب على الماء

والهواء لا يقع أصلاً من شرح المنظومة إذا قال لها طلق نفسك واحدة <sup>شئت</sup> ان  
 نطلقت نفسك ثلاثاً لا يقع شيء عنده وعند فقهاء واحدة <sup>من التجنيس</sup> رجله  
 وكل وكيلان يطلق فطلق الوكيل ثلاثاً لم يصح عند أبي حنيفة رج لأنه خالف  
 من الكبري وقد اختلفنا للفتوى في المأمورة بالواحدة إذا قلت بالثلاث قول  
 أبي حنيفة رج <sup>ل</sup> من نصاب الفقة امرأة قالت لزوجها من وكيل توهمتم فقال  
 الزوج هستي فقالت طلقت نفسي ثلاثاً فقال الزوج تو بر من حرام كشتي <sup>مرا</sup> اياي  
 بأشدين ان نوى بالتوكيل الطلاق دون العدد يقع واحدة مرجعية <sup>بأنه</sup> وان نوى  
 المفارقة دون العدد يقع واحدة بأشدة وهذا على قولهما <sup>بحق</sup> أما عند أبي  
 سراج ينبغي ان لا يقع شيء كالوكيل بالواحدة إذا طلق الثلاث <sup>ب</sup> رجل قال لا تجز  
 أنريد ان اطلق امرأتك فقال نعم فقال طلقت امرأتك ثلاثاً طلقت <sup>ل</sup> والمتخار من  
 الجواب ما قلنا <sup>ل</sup> من خزانة الفقه يعني والمتخار انه لا يقع <sup>ل</sup> من الفصول ذكر  
 في النوازل روي عن محمد بن الحسن سراج ان كل شيء اختلف فيه الفقهاء  
 فقصي فيه القاضي كان قضاؤه جائزاً ولم يكن لقاص <sup>ل</sup> أن يبطله ولم يذكر فيه الخلاف  
 قال الفقيه سراج وانما يخير من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من حكام  
 أهل الاقتصار فاخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخر <sup>ل</sup> قال محمد سراج اشار ان  
 يجوز خلاف بعض العلماء لا بصائر <sup>ل</sup> للاجتهاد ما لم يعتبره العلماء ويسوغوا ذلك <sup>ل</sup>  
 لا يرى ان ابن عباس رض كان من فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم ثم  
 ما لم يسوغوا له الاجتهاد في بوا النقد حتى انكر عليه ابو سعيد الخدري <sup>ل</sup> رضي  
 يعتبر خلافه حتى لو قضى قاضٍ بجواز بيع الذهب <sup>ل</sup> بالدرهمين لا <sup>بفقد</sup>



تضاؤه وكذا في المحيط والذخيرة وغيرهما من شرح ادب القاضى للنفاس<sup>١</sup>  
 فاعلم ان قضايا القضاة التي ترجع الى التام لا تخلو من ثلثة اوجه<sup>٢</sup> اما ان يكون  
 جوارا يخالف الكتاب او السنة او اجماع العلماء او يكون في محل الاجتهاد<sup>٣</sup>  
 فيه العلماء والفقهاء او يقول مشهور في الوجه الاول فالقاضي الذي ترفع  
 اليه القضية ينقضها ولا ينفذها لانه مقتضى خالف الكتاب او السنة او اجماع  
 كان باطلا وباطل لا يجوز الاعتماد عليه فعل القاضي الثاني ان ينقضها<sup>٤</sup> وفي  
 الوجه الثاني ان يقتضيه ابقول العضو حكم بذلك ثم رجع الى تأخير خبري  
 خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية وبمضيها وفي الوجه الثالث ينقضها ولا  
 ينفذها لان القول المشهور ساقطة العبرة في مقابلته المشهور<sup>٥</sup> وقوله لا يكون  
 اخلافا بل يكون خلافا من الحمدي البنياني في شرح الهداية وشرط الدخول  
 بثبت باشارة النص وهو حمل النكاح في الوطى لانه حقيقة فيه حمل الكلام على  
 الاادة دون الاعادة الى العقد اذا العقد يستشيد باطلاق اسم الزوج او زائد  
 شرط الدخول على النص بالحديث المشهور ولا خلاف لاحد اى من الحمل<sup>٦</sup>  
 والجماعة فيه في شرط الدخول سوى سعيد المنيب فانه قال لا يشترط الدخول  
 للحل الاول وهو قول معشر من الخوارج لان الكتاب مطلق عن شرط الدخول  
 وقوله غير معتبر لانه يخالف للكتاب او السنة المشهورة ولهذا الوقى به  
 القاضي لا ينفذ فضاؤه والشرط الايلاج دون الانزال لانه كمال ومبالغة فيه  
 والصبي المراهق في التحليل كالبالغ لوجود الدخول في نكاح صحيح ومعنى هذا  
 الكلام اى قوله ومثله يجامع ان يترك التمه ويشقي لان به يسمى فعله جماعا عارفا

وعند ذلك يتحقق ذوق الصيلة من الجانبين + من البرود ع وب وقد ثبت  
 شرط الدخول بالاجماع + من كشف البردوي اذا الاصابة بعده شرط للحل بالاجماع  
 + وقول سعيد مردود حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ + من الهداية ولا خلاف  
 لاحد فيه سوى سعيد ابن المسيب راض + وقوله غير معتبر حتى لو قضى به  
 القاضي لا ينفذ + من النهاية شرح الهداية وقوله غير معتبر لانه مخالف للمحدثين  
 المشهور فلذلك لو قضى القاضي بقوله لا ينفذ + ذكره الامام الترمذي في  
 الجامع الصغير وقال الصدر الشهيد راح قال مشائخنا راح لا ينفذ وبهذا  
 يعلم ان ما نقل عن الصدر الشهيد راح في بعض الحواشي انه لو قضى القاضي على قول  
 سعيد بن المسيب ينفذ القضاء عنده ذكر افتراه على الصدر الشهيد راح +  
 وكذا ذكره الامام قاضيان راح في الجامع الصغير قال ولو قضى القاضي بقوله  
 لا ينفذ قضاؤه ذكره الصدر الشهيد راح في كتاب الصلوة + من الكافي وقوله  
 غير معتبر حتى لو قضى به قاضي لا ينفذ قضاؤه + من شرح المجمع ولا خلاف في  
 اشتراط الدخول الا لسعيد ابن المسيب راح ولا يهل بقوله حتى لو قضى القاضي  
 به لا ينفذ + من المنتهى اما الثالث فباي وجه كان لا يباح حتى تنق زوج بزوجه  
 آخر كما حاصيها ويطأها ايلاجا + من الخلاصة وفي نسخة الامام السرخسي  
 في كتاب الطلاق لو قضى القاضي بالحل على الزوج الاول بدون الدخول <sup>أخذ</sup>  
 بقول سعيد بن المسيب راح لا ينفذ قضاؤه فانه قول مجهول يخالف <sup>حكما</sup>  
 حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ قضاؤه ومن افترى بهذا القول ولم يشترط  
 الدخول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين + كذا قال الصدر <sup>الشهيد</sup>

« من شاح النكاح المطلقة ثلثا لا تحل نكاحها الأول لا ينكح ولا يملكها  
 حتى تنزوح بزوج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ولا تحل للزوج الأول إلا بالابتناء  
 من الثاني في المهر خاصة حتى يجاوزا الحضانة من القية . سمع قوت  
 يحل في المطلقات الثلث ويأخذ الرثيب بذلك ويروجها للأول بدو في ذلك  
 الثاني هل يصح النكاح وما جاء من فعل ذلك أو لا يسود ونظر في حقها  
 ففي مذهب سعيد ابن المسيب ونزوح الأول يقال بقيت مطلقة مثلث  
 وبغير الفقيه . من الظاهرية ولو اشتراها الزوج لا عمل له وطئها الأبدا  
 إمامة الزوج الثاني من السابع . لو طقت امرأة ثلثا وهي حرة أو  
 وهي أمة لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ودخل بها موطئا  
 يوجب الفحل . من النكاح لا يحل نكاح المطلقة الثلث ولا وطئها مطلقا  
 إلا بين حق تزوجت بزوج آخر ودخلها صحيحا . وعند سعيد ابن  
 المسيب إن خول ليس بشرط . من المقدمات ولو دلت الأمة بعد ما طلقت  
 بتطليقتين لا تحل له بملك البهيم حتى ينكح زوجا آخر ويدخل بها موطئا  
 كذا في التفريق لفظا ومعنى . من التبريد وهي لا تحل نكاحها صغيرة أو  
 أو كبيرة حرة أو أمة حتى تنكح زوجا آخر نكاحا صحيحا ويدخل بها . من التبريد  
 الفقهاء وإن كانت المينورة ما نكحت يزول الملك وحل المصلحة جميعا حتى لا يحل له  
 إلا بعد إمامة الزوج الثاني وإن وجد عقد النكاح أو ملكت البهيم فإن الله  
 لا يعجز أحد من حل المصلحة والمملكات سبب ملك البهيم فصح ولا يفيد الحل . من  
 الكرهية قال أبو الحسن وإذا طلق الرجل امرأة ثلثا في كل سنة واحدة أو عشرة فله زوجة

بها والطلاق سنة او بدعة فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره  
نكاحا صحيحا ويدخل بها الثاني واذا طلقها او فارقتها وانقضت المدّة  
حلت الاول: من الناطقي فاذا وقع بين الرجل وامرأة الحرّة ثلث بطلاق  
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره من النافع وان كان الطلاق ثلثا  
في الحرّة او اثنين في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره للنصف فان طلقها يعني  
الثالثة لانه بعد قوله الطلاق مرتان ويشترط في الزوج الثاني ان يكون  
النكاح صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها لقوله تعالى حتى تنكح  
زوجا غيره سمّاها زوجا فيشترط كمال الزوجية وذلك بالنكاح الصحيح  
وقرطنا الدخول بها لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولحديث العسيلة  
من السرخسي واخلاف بين العلماء ان الوطئي من الزوج الثاني شرط لحل  
العود الى الاول بهذه الآثار ونحن عملنا بما هو موجب اصل هذا الدليل  
بصيغته فجعلناه موجبا للحل من البستي وقوله فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
زوجا غيره اي حتى تزوج بزواج آخر ويدخل بها الزوج وهو مذهب فقهاء  
الامصار وروى عنه سعيد ابن المسيّب ربح انه قال تحل بالنكاح دون  
الوطئي وليس يؤخذ به ويدل عليه ان قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره يدل  
على العقد وقوله تنكح يدل على معنى آخر سواء وهو الوطئي لان النكاح عبارة  
عن الوطئي من الحمدي وقوله غير معتبر لانه مخالف الكتاب والسنة المشهورة  
ولهذا لو قضى القاضي لا ينفذ قضاؤه ذكر في فتاوى السمرقندي ابن سعيد بن المسيّب ربح  
عن قوله ان دخول المحلل ليس بشرط في التليل فلو قضى بفاصل لا ينعى قضاؤه ولو حكم بغيره فلا ينعى

وغيره الفقيه ويتهرم من المسافري شرح الهداية وشرط الدخول عند الجنود  
 خلافا لسعيد بن المسيب شرح وبشر بن عياث المزيبي ولو قضى القاضي بقولها  
 لا ينفذ ثبت بأشارة النص وهي ما ثبت بعين النص من غير زيادة إلا أنه  
 ما سبق الكلام له ولا يكون ظاهرا من كل وجه وهو أن يحل النكاح على الوطئ  
 لأنه حقيقة في الوطئ على ما مر حلا للكلام على الافادة دون الاعادة من  
 القينة <sup>ق</sup> عن صدر ابن البردوي ودين محمد ابن محمد وعلي ابن سعيد  
 ابن المسيب مرجع عن مذاهبه في أن الدخول بها ليس بشرط في صيرورها  
 حلالا للاول <sup>ل</sup> من الكافي والصبي المراهق في التحليل كالبالغ لأن النص لم يفصل  
 وقد وجد الدخول في نكاح صحيح وفيه خلاف ما لفت شرح وفسره في الجامع <sup>الصغير</sup>  
 وقال غلام لم يبلغ ومثله جامع جامع امرأة وجب عليها الغسل ولحلها  
 على الزوج الاول ومعناه ان تتحرك آتة ويشتهي وهذا الان في الحديث ذكر  
 الذوق من الطرفين وهذا انما يخفوق في المراهق الذي يشتهي وانما وجب الغسل  
 عليها لا لتمام الحائض وهو سبب لنزول ماؤها من المضمرات يعني اذا جاء <sup>معها</sup>  
 قبل البلوغ وطلقها بعد البلوغ اذا الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع من  
 الخلاصة والظهيرية والزوج اذا واقعها بعد ما لفت قضيه بحرقة <sup>وبسبب</sup> لا يمنع  
 الحرارة الى قضيه يحل على الزوج الاول والا فلا من الفصول ولو ان المدعى  
 انكر الطلاق واقام المدعى عليه بيعة انه طلقها منذ سنين وانى تزوجها وحكم  
 القاضي بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق وان الطلاق من ذلك ثبت <sup>بالبيعة</sup>  
 العادله فتعبر العدة من وقت الطلاق <sup>معتقة</sup> من الجواهر هندی معتق له امرأة هندية

جرى على لسانه من غير حصة المرأة ولا سبق ما يدل على زيادة طلاقها واداء  
 هندوستان را هفت طلاق لا يقع لان هندوستان اسم البلد دون اهلها  
 فان قيل قد قلتم يجوز الاصحاح في الفارسية بغير ازدويه يعني اهل ديه واسأل  
 القرية يعني اهلها فقد قلتم يجوز الاصحاح هناك قال وارم اهل هندوستان  
 لا يقع قلنا هو على اختلاف المشايخ من اليدوية وسئل الامام طهر الدين  
 المرعيني سرح عن رجل جعل امرأته بيدها على انه ان غاب عنها شهرين  
 فهي تطلق نفسها متى شاءت فغاب شهرين الا يومين وحضر الآخر فغيب  
 المرأة نفسها حتى مضت شهرين طلقت نفسها فاجاب انه يقع الطلاق قال  
 وفيه نظر لان الطلاق تعلق بغيره لا بغيرتها وفي الخلاصة رجل جعل امرأته  
 بيدها على انه غاب عنها كذا تطلق نفسها متى شاءت فغاب عنها الى آخر المدة  
 ثم حضر في اليوم الآخر من تلك المدة قال رضي الله عنه افق الشيخ الامام  
 الاستاذ سرح يبقى الامر بيدها قال وهاهنا اذا كانت مدخولة فاما قبل  
 ان يدخل بها لو غاب تلك المدة لا يصير الامر بيدها ولو كانت مدخولة  
 فغاب عنها تلك المدة لكنه في المصرا ولا يجيء الى بيتها يصير الامر بيدها  
 هكذا افق الشيخ القاضي الامام الاجل الاستاذ سرح من الصنفين رجل وكل  
 امرأته بطلاقها لا يملك عزلها لان التوكيل بمنزلة قوله طلق نفسك ولو قال  
 طلق نفسك لا يملك عزلها كذا هنا وكذا في الابانة والخلاصة من القصور  
 لو وكلها بطلاق نفسها لا يملك عزلها لان التوكيل بمنزلة قوله طلق نفسك  
 وشمه لا يملك عزلها كذا هنا ولو قال لاجنبي طلق امرأتي ثم اراد الرجوع عنه

يبيع ولا يقتصر على المجلس لأنه هذا اللفظ للاجنبي فوكيل والمرأة تمليكهم ولم يقل  
لاجنبي طلق امرأتي ان شئت يقتصر على المجلس ولا يقبل الرجوع ، فانما حاصل ان قوله  
طلق نفسك في حق المرأة تمليك ذكر المشبه او لان معنى المالكبة في حقها قائم  
وهو تصرفها لنفسها برفع القيد عن نفسها وفي حق الاجنبي لا بد من ذكر المشبه  
ليغير تمليكها وكذا الوفا له لامرأته طلق صاحبك يكون توكيلا ولا يقتصر على المجلس  
وملت الرجوع هكذا ذكر في العا وعن من مصابيح الدلائل في مفااتيح المسائل  
وكذا امرأته بالتطليق فان قامت عن المجلس بطل التوكيل ، ومنه والامر ببيع  
بالتفويض والتوكيل ولا يبيع العزل عنه الا بالرد من قبل المرأة ، اما التوكيل  
للاجنبي بالتطليق قبل العزل الا اذا وكل منكوحه بالتطليق فتوكيلها امر  
تفويض لا يبيع العزل فصار كما اذا قال لامرأته طلق نفسك وفي هذا الايماء  
عزلها من شرح الطحاوي الاصل في هذا ان ما كان تفويضا فانما يفيد  
المجلس ولا يملك الرجوع والنهي عنه وكل ما كان توكيلا فانه لا يقتصر على  
ويملك الرجوع والنهي عنه من التخيير اذا جعل امرأته بيدها على ان  
غاب عنها عن نكاحا مشهورا فيم تطلق نفسها متى شاءت فغاب عن نكاحا  
وكان ذلك قبل ان يبنى بها فطلقت المرأة نفسها فقد قيل بانها لا تظن  
الغيبة عنها قبل البناء لا تتحقق لان الغيبة تتحقق من الحاضر وقبل البناء معا  
عنها فلا تتحقق الغيبة عنها من الفصول وقد وقع الاستفهام عن قال لامرأته  
نقعة تؤزسا ثم توارى بدست تووود بعد ازين زن بي و دستور ي شوي بجانه  
رنب و يك ماه باشيد و اين مرد نقعه نفرستاد ينبغي ان لا يصير امرها بيده

صارت ناشئة ولم تقبل نفقة وفات الشرط ومنه لو جعل امرها بيد هاكرا كركبت  
بگذرد و نفقه نفقه نفقه تو بای خود گشاده کنی هرگاه که خواهی پیش از گذشتن ماه این مرد نفقه  
فرستاد بدست مردی و لکن این مرد درین ماه باین زن نرسانید و می گوید که خاندان  
نذاستم این زن تواند که بای خود گشاده کند اجاب القاضی الامام کبیر الدین ابوالک  
بن سعد الاستر و شیخ روح تواند والله اعلم و فیه نظر فانه ذکر فی الذخیره الی  
الروایة ومنه مردی بسفری رفت زن را گفت که اگر یکماه از رفتن ما برآید و من بر تو  
نیامد با من نفقه من بجز رسید یا شد امر تو بردست تو نهادم تا هر وقت که بایست  
بای خود گشاده کنی پیش از گذشتن ماه نفقه رسیده اما مرد نیامده امر بر دست زن بود  
لا اله الا الله یا شریطیت فقد وجد احد هادونه الآخر و فی فوائد المشایخ روح  
لوقالت لزوجها هرگاه که یک ماه از من غایب شوی که تن تو و نفقه تو بمن نرسد امر من بدست  
من او قالت من از تو بیک طلاق مرد گفت هم چنین و غایب شد تا لو ایقح الطلاق  
و یصیر الامر بید هاقلت یقصد اذا مضی شهر و لم یصل الیهما نفسه و لا نفقته  
و فی فوائد عمی نظام الدین اگر یک و نیم ماه نفقه تو بجز نرسد امر بدست تو نهادم  
قال المراد من هذا نفقه یک و نیم ماه عادة منه و فی فتاوی اجاب عن شایع  
الاسلام علاء الدین محمود البخاری المروزی و صورتها قال لامرأتان غبت  
عنک شهر افا مکت بیدک این مرد را کافری اسیر برد و یصیر امرها بید ها  
اجاب ن و الله اعلم و افتی فی هذه المسئلة بعض مشایخ زماننا ان اجبروه  
على الذهاب فذهب بنفسه ینبغي ان یتحقق الشرط و هو ان تعیب عنها لان الاتیان  
بالشرط مکرها او ناسیا او عامدا اسواء فی حق تحقق الخش من الخلاصة و رأ



فتوى اجاب عنها شيخ الاسلام علاء الدين محمود البخاري المروزي <sup>تتأ</sup> وصورة  
 رجل قال لامرأته ان غيب عنتك شهرا فامرتك بيدك ابن مردراكا فاسير  
 نفوذ بالله منها هل يصير امرها بيدها اجاب في والله اعلم وكان والله  
 ررح يقول ان اجبره على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي ان يتحقق الحث  
 والله اعلم من القضية <sup>بهم</sup> تزوجها بمرأة وقال لها اذهبي الى مروان لم  
 الى خمسة اشهر فامرتك بيدك تطلق نفسك بواحدة وذهب الى بلخ ولم  
 يمكنها الا تيان الى مروان قبل خمسة اشهر فما وجدها وما علم بمكانها حققت  
 المدة فطلقت نفسها يقع ان كان لا يمكنها الا تيان الى مروان من المختار وال  
 اختلاف في وجود الشرط فالقول قول الزوج والبينة للمرأة من اصول الاما  
 المكرخي ومنها انه يعتبر في الدعاوي مقصود المتضمن للمنازعة دون  
 الظاهر ويجعل القول قول المنكر منهما والبينة بينة المدعي من الهداية  
 وان اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج الا ان تقيم المرأة البينة <sup>متمسك</sup> لانه  
 بالاصل وهو عدم الشرط ولانه ينكر وقوع الطلاق ونحوه والملك والمراة تدعيه  
 من الكافي وان اختلفا في وجود الشرط فالقول للزوج لانه متمسك بالاصل والاصل <sup>عليه</sup>  
 الشرط فالقول لمن متمسك بالاصل لان الظاهر شاهد له ولانه ينكر وقوع الطلاق  
 وهي تدعيه والقول قول المنكر الا ان تقيم المرأة البينة لانها نورت دعوتها بالحق  
 من المنتهى ان غيبت وملكته شهرا فامرتك بيدك صح كذا اذا مضى شهر ادعى  
 الرجوع فالقول له من الذخيرة رجلا قال لاب امرأته ان لم أنك الى اربعين يوما  
 فامراني بيدك فاذا مضى اربعون يوما يلينا ليهما من الساعة التي تكلم فيها فامر

بيده ما دام في مجلسه فان قال الزوج بعد ذلك قد انيت <sup>تنتي</sup> وقال اب المرأة لم  
 في لقول قول الزوج لانه يكر صيرورة الامر بيده <sup>عن</sup> نصاب الفقه رجل جعل امر  
 امرأته بيد ها على انه ان لم يعط لها النفقة او شيئاً آخر عين ذلك وذكر الوقت <sup>فهي</sup>  
 تطلق نفسها متى شاءت ومضى ذلك الوقت فاحتلفا قال الزوج اعطيت النفقة  
 او ذلك الشيء وانكرت المرأة القول قول من قال سئلت عن هذا فقلت القول قول  
 الزوج هو وان كان مدعيها اعطاء النفقة لكنه منكر وقوع الطلاق قال قول اول المنكر  
 قال عرضت على القاضي الامام سرح فتصوني وقال بلى القول قول الزوج في حق الطلاق  
 حتى لا تطلق لكن القول قولها في حق النفقة حتى لا يثبت وصول النفقة اليها وهذا <sup>صل</sup> الا  
 مطرد الا في مسألة الكفالة <sup>من</sup> النصاب رجل جعل امرأته بيد ها من هذا <sup>نحو</sup> النكاح  
 الى ثلثة اشهر على ان ان لم يصل منه اليها النفقة فهي تطلق نفسها فبعث اليها <sup>خمس</sup> خمسين  
 درهما ثم ان المرأة طلقت نفسها بحكم الامر هل يقع قال بلغني ان الامام خالي <sup>افق</sup>  
 بنعم ان لم يكن الخمسون قد مر نفقة ثلثة اشهر <sup>البعث</sup> رجل قال لامرأته ان لم  
 نفقتك من كرمينة مثلا الى عشرة ايام فامرتك بيدك او قال بب فلان فبعث  
 النفقة من موضع آخر من مخشب مثلا لا من كرمينة قبل مضي عشرة ايام  
 قال يصير الامر بيدها او بيد فلان لوجود الشرط وهو عدم البعث  
 من الموضع الذي عين وتقييد اليمين بذلك ولم يعتبر الغرض وهو  
 وصول النفقة اليها من مطلق الموضع لان اعتبار اللفظ ممكن <sup>رجل</sup>  
 قال لامرأته اكره ما رازرتي بوزن ساعه وعاجوايم ازكر اردنك امر بدست تو نهاده  
 هرگاه كه خواهي خوشتر را يا يك كنه ده كني فمضى شهر ولم يعث اليها <sup>الذهب</sup> الذهب

هل يصير الامر بيد ما قال يصير الامر سد ها ولا تد تير كلا الترهات عدم <sup>صل</sup>  
 الذهب وظهر العجرات هذا في محل النفي فيكون باحدهما من <sup>جعل</sup> الفصول  
 امرها بيد ما على انه ان عاب عنها ثلثة اشهر ولم يصل النفقة اليها فهي تطلق  
 متى شاءت نفسها فبعث اليها خمسين درهما ان لم يكن هذا قدر نفقتها  
 هذه المدة صار امرها بيد ها ولو كانت نفقتها مفرضة فوصيت النفقة  
 من زوجها فصت المدة ولم يصل اليها النفقة لا يصير الامر بيد ها ويرفع  
 المهر عندها خلا فالأب يوسف ربح وهي خرج مسئلة الكوز ولو لم تقب  
 النفقة لكن الزوج قال بعثت اليها وانكرت هي ينبغي ان يكون القول  
 قول الزوج لان مدعى الشرط ومنكر الحكم يقال صاحب المحيط هكذا سمعت  
 القاضي الامام الاستاذ ربح ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذلك في  
 كل موضع يدعى ايفاء حق ويكون القول قولها وهو الاصح من <sup>جعل</sup> الذخيرة  
 جعل امر امرأته بيد ها ان لم يعطها كذا في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى  
 شاءت فخصي ذلك الوقت وطلقت نفسها ثم اختلفا فقال الزوج اعطيها  
 ذلك في الوقت وانكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج في حق الطلاق حتى  
 لا يحكم بتقوع الطلاق عليها لانه ينكر وقوع الطلاق والقول قول المرأة في حق عدم <sup>صل</sup>  
 ذلك الشيء اليها اصل المسئلة ذكرها في المستقى وصورها رجل قال لأب  
 امرأته ان لم آتت الى اربعين يوما فامرأتي بيدك فاذا مضى اربعون  
 يوما بلينا ليها من الساعة التي يكلم فيها فامرأته بيد ما دام في مجلسه فان قال الزوج  
 بعد ذلك قد آتيتك وقال اب المرأة لم تأتني فالقول قول الزوج لانه

ينكر صيرورة الامر به <sup>وهو</sup> نظير هذا مسئله الجامع الصغير اذا قال <sup>الرجل</sup>  
 عبده حران لم اجد العام فخص العام فقال المولى حججت وقال العبد لم تج  
 فالقول قول المولى لا ينكر العتق وعلى هذا اذا جعل امرها بيدها انما <sup>تنتهي</sup>  
 بغير جناية فهي تطلق نفسها فخص بها ثم اختلفا فقال الزوج ضربتها بجناية فالقول  
 قول الزوج لما ذكرنا وقد ذكر محمد ربح في كتاب الكفالة مسئله تدل على ان القول  
 قول المرأة <sup>وهو</sup> صورتها رجل قال لغيره ان مات فلان قبل ان يعطيت <sup>اللف</sup>  
 التيمم عليه فانا كفيلا بهما ثم وقع الاختلاف بين الكفيل وبين الطالب بعد موت  
 المطلوب فقال الطالب لم يعطني وصرت كفيلا وقال الكفيل قد اعطاك ولم <sup>اصرا</sup>  
 كفيلا ذكر ان القول قول الطالب وهذا <sup>استحسن</sup> لان لا ينكر الاستيفاء فان  
 قيل ان كان ينكر الاستيفاء صورة يدعي الكفالة على الكفيل معنى فالكفيل ينكر الكفا <sup>لته</sup>  
 فلم كان اعتبار الصورة اولى من اعتبار المعنى <sup>الا يرى</sup> ان من قال لعبده ان  
 ادخل الدار اليوم فانت حر فخص اليوم فقال العبد لم تدخل وعققت وقال <sup>المو</sup>  
 لا بد دخلت ولم يقتق فالقول قول المولى لا ينكر في الدخول وهو ينكر ثبوت <sup>الحق</sup>  
 فكان منكر المعنى وان كان مدعيها صورة كذا هاء والجواب وهو الاصل في  
 جنس هذه المسائل انه متى امكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف <sup>صحة</sup>  
 لا اعتبار المنازعة من حيث المعنى <sup>وهو</sup> في مسئله الكفالة امكن اعتبار المناز <sup>عة</sup>  
 فيما وقع فيه الاختلاف من حيث الصورة لان الاختلاف من حيث الصورة  
 وقع في ايفاء الدين والمنازعة في ايفاء الدين معتبرة في الجملة ويكون القول  
 قول من ينكر الايفاء <sup>الا يرى</sup> انه لو لم يكن بالمال كفيلا ووقع الاختلاف بين <sup>بين</sup>

الدين وبين المديون في الايقاد فالقاضي يفتي الى منازعتها فيجعل القول  
 قول رب الدين فهي معنى قولنا امكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف  
 من حيث الصورة فلا تعتبر المنازعة من حيث المعنى وباعتبار الصورة الطال<sup>ب</sup>  
 منكر وفي مسألة اليمين تعذر اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف صور<sup>ة</sup>  
 وهو الدخول وعدم الدخول الا يرى انه لو وقعت المنازعة في الدخول  
 وعدم الدخول ابتداء من غير ان يكون فيه تعليق العتق لا تعتبر المنازعة  
 اصلا فاعتبرنا المنازعة في المعنى ومن حيث المعنى المولى منكر للعتق <sup>جبت</sup> <sup>وخر</sup>  
 على هذا امسئلة الجامع الصغير لان هناك تعذر اعتبار المنازعة فيما وقع  
 فيه الاختلاف صورة وهو الحج وعدم الحج الا يرى انه لو وقع الاختلاف فيه  
 ابتداء من غير ان يكون فيه تعليق لا تعتبر المنازعة فيه اصلا وراسا <sup>فاعتبر</sup>  
 من حيث المعنى اجننا الى امسئلة الامر باليد فنقول امكن اعتبار المنازعة فيما  
 وقع فيه الاختلاف صورة وهو اعطاء النفقة وعدم الاعطاء الا يرى انه  
 لو وقع الاختلاف فيه ابتداء بان قال الزوج للمرأة اعطيتك نفقتك <sup>وقالت</sup>  
 المرأة لم تعطني كان القول قول المرأة فقد امكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه  
 الاختلاف صورة فباستبار الصورة المرأة منكرا فيكون القول قولها <sup>وخر</sup>  
 على هذا امسئلة المنتقى ايضا لان في تلك المسئلة تعذر اعتبار المنازعة فيما  
 وقع فيه الاختلاف من حيث الصورة وهو الايمان وعدم الايمان الا يرى  
 انه لو دفع الاختلاف فيه ابتداء بان قال الرجل لاب المرأة ابتداء انيتك  
 وقال اب المرأة لم تأتني لا تعتبر هذه المنازعة اصلا وراسا واعتبرنا المنا<sup>زعة</sup>

من حيث المعنى والنزوح ينكر صيرورة الامر بيد الاب من القيد ثم  
ان غلب عشرة ايام ولم يصل اليك النفقة فامرت بيدك ثم اختلفا  
بعد فمضيها في وصول النفقة فالقول للمرأة ص مثله ثم على العكس  
من النصاب امرأة ادعت على زوجها انه جعل امرها بيدها على ان تطلق  
نفسها متى شاءت هل تقبض هذه الدعوى قال سئل القاضي الامام راجع عن  
هذا فقال لا اما لو طلقت نفسها ثم ادعت في وقوع الطلاق بناء على هذا  
الامر صح ويحكم بوقوع الطلاق من الصغرى ان الشرط يجوز اثباته بالبينة  
وان كان نفيها كما لو قال لعبد ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فقام  
البينة انه لم يدها من الخلاصة جعل امر امرأة بيدها على ان لم يصل  
النفقة فامرها بيدها في تطليقه فقال الزوج وصلت النفقة اليها قالت في ذلك  
انه اقر لم يصل اليي يسمع اما ما قالت امرأته لم يدها لا يسمع من الذخيرة اذا  
ادعى الزوج النكاح بالاستثناء او النكاح بالشرط في الخلع او ادعى النكاح بالاستثناء  
او الشرط في الطلاق فالقول قول الزوج فان شهد الشهود بالخلع او طلاق بغير  
لم يقبل قول الزوج بعد ذلك ويقضى القاضي بالطلاق والخلع من الصغرى اذا ادعى  
الزوج الاستثناء او الشرط في الخلع او في الطلاق وكذبته في الاستثناء والشرط  
فالقول للزوج فيما يدعي فان شهد الشهود بالخلع او الطلاق بغير استثناء فان قالوا  
انه خلع بغير استثناء او قالوا طلق بغير استثناء او قالوا طلق ولم يستثن لا يقبل قول  
الزوج من الذخيرة وحكي عن شيخ الاسلام محمود الا ورنجدى راجع انه كان  
يقول ان عز الطلاق ما قرأه بسم دعوى الاستثناء من ان عرف بالبينة لا يسمع

من نصاب الفقه وفي قوائده شمس الاسلام ان عرف الطلاق بانفراده  
يسمع دعوى الاستثارة وان عرف فالبينة لا تسمع من المحيط بشر عدا <sup>سفر</sup> <sup>البينة</sup>  
شرح شاهد ان شهيدا على رجل انه طلق امرأته وشهد آخر ان في ذلك با  
قال ان دخلت الدار والمجلس واحد والكلام طفا في اخذ بينة الثبات <sup>ولو</sup>  
تدع المرأة ذلك فوقت بينهما لانهما شهدا بالتحريم ومنه رجل جعل امر  
امرأته بيد هاشم قال لوجلين اخبراهما اني جعلت امرها بيد هاشم فقالا  
نشهد انما اخبرناهما ان نرجعها قد جعل امرها بيد هاشم وطلقت نفسها و  
الزوج يحكم ذلك اجزت شهدا فتعما من القضاء والصغرى والعبرة  
للمقاصد دون الصور كما لو شهد اثنان انه اسلم واستثنى في اسلام  
وشهد آخر ان اسلم ولم يستثن في اسلامه تقبل الشهادة على ان لا <sup>الاسلام</sup>  
وان كان فيها نفي لان مقصودهما اثبات الاسلام كذا هذا وذكر في  
باب شهادة اهل الذمة والميراث من دعوى السر خشي رجح ان الشرط <sup>يحب</sup>  
اثباته بالبينة وان كان نفي كما لو قال لعبد ه ان لم ادخل الدار اليوم  
فانت حر واقام العبد البينة انه لم يدخلها من التجريد ولا يصح <sup>استثنا</sup>  
المفصول بكلام او سكنته الا في رواية عن ابن عباس من صدق من نصاب الفقه  
وهذا من المسائل التي تقبل الشهادة على النفي من الثاني رجل ادعى انه طلق امرأته <sup>تجمع</sup>  
سنتين ان كذا متدى في الاسناد او قالت لا ادري كان عليها العدة من وقت الاقرار <sup>كما</sup>  
النقذ والسكنى وان صدقته في الاسناد ذكرني الاصل ان عليها العدة من وقت  
الطلاق وفي التنوع عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر ان قصدت فيها الا <sup>التي</sup>

المنفعة من الخلاصة في الفتاوى الصغرى الامر باليد لا يخلو اما ان يكون الامر بيد  
 او بيد فلا مرسل او معلقا بالشرط فان كان مرسلًا فاما ان يكون مطلقا او موقفا فان كان موقفا  
 بوقت كان الامر بيد ها او بيد فلان ما دام الوقت باقيا علم فلان اوحي او لم  
 يعلم فاذا مضى الوقت ينتهي علما او لم يعلم والقبول في الذي لم يذكر الوقت ليس  
 بشرط ولكن لو مرده المفوض اليه يجب ان يبطل ولو كان مطلقا يصير الامر في يد  
 يعنى المفوض اليه اذا علم بذلك والامر في يده في ذلك المجلس والقبول منه ليس  
 بشرط والتعليق منه قبول ولكن اذا رددت وقوله اذا علم يقتضى ان لا يصير  
 الامر في يده ما لم تعلم حتى لو طلقت نفسها قبل ان تعلم لا يقع والوكيل على هذا لا يصير  
 وكيلا قبل العلم بخلاف الايصاء فانه يصير وصيا قبل العلم استحسانا فالجامع الصغير  
 لو كان معلقا بشرط يصير الامر في يده اذا وجد الشرط فاذا وجب الشرط ان كان الامر  
 المعلق مطلقا يصير الامر في يده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط  
 لكن يرتد بالرد من الصغرى اعلم ان الامر بيد ها او بيد فلان اما ان يكون مر  
 او معلقا بالشرط فان كان مرسلًا اما ان يكون موقفا او مطلقا فان كان موقفا بو  
 كان الامر بيد ها او بيد فلان ما دام الوقت قائما علم فلان اوحي او لم يعلم واذا مضى  
 الوقت ينتهي علم او لم يعلم والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط لكن ان مرده المفوض اليه  
 يجب ان يبدل وان كان مطلقا فاما يصير الامر في يد المفوض اليه اذا علم بذلك ويكون  
 الامر بيد ه في ذلك المجلس والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط لكن اذا رددت وقوله  
 كان معلقا بالشرط يصير الامر في يده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط  
 لكن يرتد بالرد وفي منية المفتي الامر باليد يتوقف بان قال امرت بيدك اليوم



بغير الأمر به ما بلا علمها وقبولها ويرتد برة ها ولا يصح إلا امر بعد اليوم في  
المخلوق صبر الأمر به المقوض إليه في مجلس علمه وقبوله في المجلس ليس شرط  
ويرتد برة ها وفي المعلق بالشرط يصير الأمر به ما إذا اجاز الشرط لكن  
في المرسل في مجلس علمه بلا اشتراط قبوله ويرتد برة ها وفي الوقت قال امرها  
بها ما لم يعلم حتى طلقت نفسها لم تطلق من الذخيرة وهذا المأذونا ان  
الأمر بالبد يتضمن معنى التملك ومعنى التعليق والقبول في التعيينات ليس  
شرطه واعتبرنا معنى التعليق قلنا يرتد بالرد عملا بالمعنيين بقدر الامكان  
من الفصول في الفصل الحادي والعشرون في الأمر بالبد الاصل في هذا <sup>الفصل</sup>  
ان الزوج يملك ايقاع الطلاق ويملك التفويض على غيره وموقوف عمله  
على العلم ولولم يرتد الزوج بالأمر بالبد طلاقا فليس الأمر بشئ إلا ان يكون  
في حال الغضب او في حال مدأكرة الطلاق فلا يدين في الحكم انه لم يرد به الطلاق في  
الجانب بومنه أيضا واذا ادعت المرأة نية الطلاق وان كان في غضب او مدأكرة  
الطلاق فالقول قوله مع يمينه وقبل بيينة المرأة في اثبات حال الغضب ومدأكرة  
الطلاق ولا تقبل بيئتهما في نية الطلاق إلا ان تقوم البيينة على اقوال الزوج بذلك  
من المستهي امرتك بيدك ونوى الطلاق فالأمر لهما في المجلس وان طال فهو الثلث <sup>مصحح</sup>  
مائة ولا يجبر مجلس الزوج قالت اخترت بانت لا تسبح فلها اذا علمت وقت <sup>مضي</sup>  
بطل والزوج لا يملك الرجوع والنهي والفسخ من الذخيرة اذا قال لامرأته اذا  
تزوجت عليك امرأه فامر تلك المرأة ببدك تم خلعها او طلقها بامنا او ثلثا ثم تزوج امرأه  
أخرى لا يصير امرها بدها واذا قال لها اذا تزوجت امرأة فامر تلك

المرأة بيدك ولم يقل عيلت ثم اند طلقها بائنا وتلثا وحالها فمزوج امرأة  
 أخرى يصير امرأ بيد هالان في الفصل الأول بشرط التزوج عليهما وفي هذا  
 الفصل شرط التزوج مطلقاً من الخلاصة في الفصل الرابع في الامر باليد من  
 كتاب الطلاق لو قال لا جنبي امرأتي بيدك يقتصر على المجلس ولا يملك  
 الرجوع قال في المحيط هو الأصح من الفصول وقد وردت الفتوى عن رجل له  
 امرأته بيد هالان متى غاب عنها شهراً فمضى تطلق نفسها كيف شاءت و  
 ابن شاءت وحيث شاءت فان غاب شهراً فلها ان تطلق نفسها في الساعة  
 التي يتم الشهر بما لان هذا الا لفاظ تقتضي تعيم الاوقات فيقتصر على المجلس الذي  
 صار الامر بيد هالان في هذه المسائل وقد ذكر القاضى الامام ظهير الدين رح  
 في فتاواه هذه الالفاظ هي توقيت وبركاه وبركاه وهر زمان وبمي وبميشه وهر بار اجمعوا  
 على ان الحنث يتكرر بقوله هر بار وفي قوله هر زمان وبمي وبميشه وهر وقت يتكرر  
 الحنث بتكرار الفعل عند بعضهم فالفتوى على انه لا يتكرر في عامة هذه الالفاظ  
 الا في قوله هر بار من الخافي في فصل مسائل النسب امرأة طلقها زوجها ثلثاً و  
 آتية فاحضرت بعد شهر وان عدتها قد انقضت بالاشهر ثم جاءت بولد  
 لاكثر من ستين قال ابو يوسف مريح بتقضي عدتها بالولادة ولا يكون الولد للزوج  
 الا ان يدعي من الباب وكذا وطئ المطلقة ثلثاً او واحدة بمال وهي في العدة  
 لانها منكوحة من وجه من وجوب النفقة والمسكن وحرمة نكاح الاخوت واربع  
 سواها وغير منكوحة في حق الارث وعدم صحة اللعان والايلاء من الذخيرة  
 ولو اقر انه نكح بهذه المرأة الحرة وان هذا الولد ولده منها من الزنا وهذا

المرأة في ذلك لا يثبت نسب الولد من الرجل على كل حال وكذا في المحيطاتنا  
 من انتشار غانية واداء اقرار الرجل بالزنا بمراة حرة او امه بان هذا الولد منها  
 الزنا وادعت المرأة كاحاجاثرا او فاسدا فان لا يثبت النسب من الرجل <sup>من</sup>  
 الطحاوي ولو كانت الحاربة والاولاد في ملك الغير فادعى احداهم انه ولد له فلا  
 ينجوا مما ان يدعي سب العجور وبسب الكاح والابهام اما اذا ادعى سب الزنا  
 لا يثبت النسب صدقه صاحب اليد او كذبته واما اذا ادعى سب الكاح او على  
 الابهام ان صدقه صاحب اليد يثبت النسب ويكون رقيقا لمولى الام من  
 خزانة الملك العليا ميرته كل وارث من قبله امه الا ابن الملاعة  
 وولد الزنا وعصيتهما مولى امهما من انما طلق والواحد ولد المرأة اذ لم يكن لها  
 نروح فهو ولد الزنا بقرنه امه ويرثها وليس له اب ولا قرابة من قبل الاب <sup>من</sup>  
 اذا كان لا يتسرع بها مولاها فولد لها مملوك غير ثابت النسب من احد في قوله  
 جميعا من شرح الطحاوي وكذلك هذا الحكم في ولد الزنا لانه ليس له نسب من جهة  
 الاب فميراثه يكون للام واولاد الام من الكافي ميراث ولد الزنا وولد اللعان  
 من جهة الام فقط ولا يرث هذا الولد من الاب ولا يرث الاب ولا قرابة من هذا  
 الولد لا تقطع نسب من الاب فينقطع نسبه من قوم الاب ايضا ضرورة <sup>من</sup>  
 ولد الزنا لم يثبت نسبه من الاب كما <sup>في</sup>  
 من الصفر عما اذا قال لا متد انت حرة من هذا العمل تعتق نومي ولم ينو وان قال  
 نويت الحرية من العمل يصدق ويانة لا قضاء في آخر باب الاول من احقاق المختصر  
 اذا قال يا سيدي اوياها لكي اني لم ينو لا يعتق ولو نوي فعن محمد بن ردايات

واذا قال يا سيدة ياك يا نو ولم ينو لا تعتق . وان نوى قال الفضل <sup>الخير</sup> راح  
 ان تعتق اذا قال يا ازاد مرد او قال يا ازاد زن <sup>الصحيح</sup> . اختلاف المتأخرون <sup>الصحيح</sup>  
 انه لا يعتق وهو اختيار ابي الليث راح وتمام هذا الفصل في الوقعات اذا  
 قال لعبده هذا عني او قال هذا اخي يعتق . ولو قال هذا اخي او قال هذا  
 اخي لم يعتق في رواية الاصل . وروى الحسن عنه راح انه يعتق اذا قال  
 لعبده يا ابني روى الحسن عن ابي حنيفة راح انه يعتق وذكر محمد راح في  
 النوادر انه لا يعتق وهو الصحيح اذا قال هذا كوجه من قال والذي يجب ان  
 يكون فيه اختلاف وعندني انه لا يعتق لانه لا تعارف فيه لان كوجه يذكر  
 ويراد به غير الولد يقال اين كوجهك فلان ديه انه فلا يعتق <sup>ان</sup> شهد ان اسم  
 عبده حر ثم دعاه يا حر لا يعتق ولودعاه بالقارسية يا ازاد يعتق ولو كان  
 على العكس كان الجواب على العكس في عتاق النوازل . من الكافي وكذا اذا قال  
 انت حر قبل موتي بشهر او بيوم فانه يكون مدبرا مقيدا حتى <sup>ل</sup> علمت ببعده وقال  
 من فر راح لا يملك : من التفريد ولو قال انت حر قبل موتي بشهر اذا مضى شهر <sup>مؤخر</sup>  
 عند ابي حنيفة راح خلا فالحما من الضيائي وعتق المدبر من الثلث مطلقا  
 او مقيدا من الفتاوى احد الشرطين اذا اعتق عتق نصيبه فحسب عند <sup>المحقق</sup>  
 راح وشرائط ثلث خيارات ان شاء اعتق ايضا وان شاء استسعى العبد في <sup>نفسه</sup>  
 ويكون الولاء لهما الى آخر . وعندهما يعتق كل العبد والولد للمعتق <sup>الضم</sup> والشرائط  
 عليه ان كان موسرا والسعاية على العبد ان كان معسرا . من المصنف والمسائل <sup>على</sup>  
 هذا كثيرة منها اذا اعتق نصف عبده عتق كله عندهما وعندنا لا <sup>رضعا</sup> اذا

اعتق نصف عبد مشترك بين غيره يعتق كله عندهما والولاء له  
من المصبرات والحيج قول الى حبيقة دج من شرح الطحاوي ومن اعتق من  
حره فان انا حبيقة شرح كان يقول يعتق الجزء ويسعى نصفه ثمته الاصل عبد الى محمد  
رج العتق يحرى فاذا اعتق نصفه عتق كله ثم على قول الى حبيقة رج ان كان العتق  
موسرا سريلا من حيا ان تملكه ان شاء اعتق وان شاء استسقى العبد ليس  
قسه والولاء بينهما وان شاء من المعتق قصر نصيبه ملكا للمعتق والمعتق بالخيار ان  
اعطى المال على اراءه عن السعاية وان شاء استسقى العبد مما ضمن والولاء كله له  
وان كان معسرا فله حيا وان ان شاء عتق وان شاء استسقى العبد ما ضمن والولاء  
كله بينهما ضمنا وعندهما ان كان المعتق موسرا فله التمسك لا غير ولا يرجع  
على العبد ما ضمن وان كان معسرا استسقى العبد لا غير والولاء كله للمعتق  
في الاحول حسا ومعدا اليسار ذكر في كتاب العتق اذا كان له من المال والعرة  
منه نصف سريلا ما نصحه وان كان اقل من ذلك لا يصمد من  
للمور وما جاز لعق لمسكوكه اذا كانت امته او مدبره او ام ولد فعتق له  
لمور وما جاز لمسكوكه لمسكوكه حر كان روحها او عتقها وقال الشافعي رج  
ان يزوج مرد حار لها وكا المكاتب الصعيبة او الكسيرة ادا روحها المولى  
روحها فعتق تام اذا واعظها المولى كان لها خيار العتق عند ما وصدها الختار  
المختار من حسب امه تختص بالمرأة دون الزوج يعني بنسب خيار العتق للامير ذو  
الذكور دونوع انه قد فيها لا يوقف على العصاء ولا سطر بالسكوب ويمتد الى آخر  
المجلس الا اذا اظهر حيا حيا لم يهاجرها او دلة فان عكسته من نصيبها وما اسه

ذلك من فتاوى نافع بن عمار ولواختارت نفسها بدون علم الزوج يصح وفيه لا ينعى  
 بنير من الزوج قيل في الجامع الصغير لصدر الاسلام وايضا خيار البلوغ  
 ينسرق خيار العتق في ان الفرق بين خيار البلوغ لا تثبت عالم يفرق القاضيين بينهما  
 وفي خيار العتق تثبت بمجرد قولها اخترت من الله خيرة اذا قال لعبد هذا  
 ابني ومثله يولد لمثله عتق العبد سواء كان معروف النسب او مجهول  
 النسب من الايضاح قال ابو حنيفة سرح اذا قال لعبد هذا ابني ومثله  
 لا يولد لمثله عتق وقال ابو يوسف ومحمد ربح لا يصدق فاما اذا كان مثله يولد لمثله  
 وهو معروف النسب فانه يصدق في قولهم جميعا من الفصول والصبي لو طلق امرأته  
 واعتق عبده او ذهب ماله لا يصح سوا اذن له ابوهم في ذلك او لم يأذن من  
 المدة اية اذا قال لعبد هذا ابني ويثبت على ذلك جعل الثبات شرطا من النكاح  
 واشتوت على اقاربه ليس بلانهم حتى لو قال بعد ذلك او عمت او غلظت او غلظت  
 لم يصدق والعتق واقع من المنافع قوله يثبت على ذلك وقع اتفاقا فانه ذكر القدر  
 سرح لو قال لعبد هذا ابني ثم قال او عمت او اخطأت وقع العتق وقيل ان شرط  
 الثبات لثبوت النسب لا لثبوت العتق من شرح الكرخي ولو قال لعبد هذا  
 ابني ثم قال او عمت او اخطأت وقع العتق ومن مجمع الحواشي اما اذا قال للاصغر سنا  
 منه ودخر مشهور والنسب من غيره هذا ابني لان حكم الحقيقة وهو ثبوت البنوة منه  
 ممكن والنسب قد يكون تأييدا من زيد في الحقيقة ويشهر من عمر والاذا منع ثبوت  
 مع الامكان لثبوت النسل من اشتهر منه النسب فيصار الى المجاز وهو الجزية من  
 المذمومات ثم ينظر ان كان يولد مثله لمثله وهو مجهول النسب يثبت نسب منه وان

يولد مثله لمتله وكان معروف النسب عني ولا يشك مسلم من صحة العقهار ثم  
 معروف النسب من العير اذا اعتق قبل تقصير ام ولد له او كانت في ملكه بعضهم  
 قالوا لا يشك الاستلاد سواء كان الولد معروف النسب او مجهول النسب وقال بعضهم  
 يثبت في الخالص دون بعضهم فترت ان كان معروف النسب لا يثبت وفي مجهول النسب  
 يثبت من الكافي وان كان معروف النسب اعتق عليه ولم يثبت نسبه لانه مكلف شرعا  
 في مقاله حيث يثبت نسبه من العير ولكن هذا لا تكفي في حكم المساوون العقب  
 في حق العقب كسب لانسائه وهذا لا يستعين عن السداد اذ كان معروف النسب من العير  
 ولكنه غير مستعين عن الحرية فثبت بكلامه ما يحتاج اليه المملوك دون ما لا يحتاج اليه  
 اعلم ان للفقهاء في بشارته عند تقدير اعماله بحقيقته من الخبره واذا اعتق ام ولده لا  
 لها في اعتداله لان ما يستحق الفقة وهو ملك العبد فقد زال كله فسقطت الفقة الواحدة  
 قبل الفقة لزوج الفقة وحسب ابتداء والعهده لا تقطع لا بغير نكاح ولا بغير  
 نكاح المولى حين عتقت ام الولد موه لا بفقة لها في تركه المست ولكن ان كان لها ولد  
 تكوي في نص الولد لان الام اذا كانت مصره صفتها على الولد وان كان الولد صغيرا  
 على ساياحه بانه من القبه ومضى ولد المملوك من مولاه صار تمام  
 ولد له في بعض الامور اما تسترط ودعوتها للعشاء ولقد ابيض استيلاء  
 المعتوه والمحرور مع عدم الدعوى منهما وعنه اقر قس موبد شهرا  
 حارمه حامل منه فاسقطت بعد موبد مائة بعة اشهر سقطت مسيب الملق  
 كماله صار له من ولد له من العير التي يجب عليه الصيام فيها  
 اعتق العبد تنكرت بينهما هو الذي له مال يساو عي نصف قبه

المعتق بيوى المنزل والخدام ومتاع البيت وثياب الجسد. ومنه عن أبي يونس  
 سرح روى عن الحسن البصري في عبد اعطى جلا مالا وقال اشترى من مولاي  
 فاعتقني ففعل قال الحسن البيه باطل والعق مردود ولا يفعل هذا الا فاسق وكذا  
 قال ابن سيرين. وعن ابراهيم ان البيع والعق فاذن وعلى المشتري الثمن  
 من اخرى وبه اقول وبه قال ابو حنيفة سرح. ومعنى المسئلة اذا اطلق المامور  
 ولم يبين انه يشتريه للامور. اعتق عبدا وله مال فماله كله للسيد الا ثوبا  
 يواريه ايا ثوب شاء المولى لان كسوته عليه قالوا وهذا في الحكم والبر اليه  
 ادلى واحب. من الجواهر سرح قال لعبد من ترا بفرز ندي قبول كردم  
 يعتق عليه. ومنه سرح قال لامته اين بيوي من ست توقف في الجواب  
 لا تشبه لفظ بيوي عليه انه فارسية اذ لفظة من العربية فانه ليس  
 بلغتهم وبلغته اهل كرمان بيوي هي السيدة قلت وينبغي ان تعتق على  
 قياس مسائل الكتب ولا تفتي العبودية عنها واذن الى نفسه المالكية  
 لها. من الفصول ان المريض مرض الموت اذا اعتق عبدا ورخص به الورثة  
 قبل الموت فالعبد لا يسعي في شيء. ومنه مريض اقر بعق عبده او اقر باستيفاء  
 الثمن  
 انه يصدق اذا لم يكن عليه دين كتاب الايمان  
 من شرح الغوامض الاصل ان الحلف باسم من اسماء الله تعالى وجميع اسماء الله تعالى في  
 على اسواء تعارف الناس الحلف ولم يتعارفوا هو المظاهر من مذهبي  
 سرح ومن اصحابنا من يقول كل اسم لا يسمى به غير الله كقوله الله الرحمن  
 وما سمي به غير الله كالحكيم والعالم ان اراد به اليه كان يمينا وان لم يرده اليه  
 يمين



لا يكون يمينا وكان بشر الرئيس مراح يقول في قوله الرحمن ان اراد به اسم الله يكون  
 يمينا وان اراد به سورة الرحمن لا يكون يمينا وهكذا ذكره العقيد ابو الليث رح في هذا  
 وهذا الاله اذ اراد به سورة الرحمن فقد حلف بالقرآن ولو قال ما لقرآن لا يكون نبيا  
 والصحيح ما ذكرنا من انه حير يمح ان يعلم بان اليمين موعان عيس ما لله تعالى <sup>عيسى</sup>  
 بعير الله تعالى واليمين بالله موعان ايضا نوع في الاثبات ونوع في النفي وكل نوع <sup>ذلك</sup>  
 على وجهين مطلق وموقت اما المطلق في الاثبات بان قال مثلا والله لا اكل هذا <sup>الملك</sup>  
 واقفه لا شرب هذا الشراب ولم يتناول اليوم وما استعمله فانه يبر فيه انما يكون بتحصيل الاكل و  
 الشرب في اليوم وموات اليمين بملاك الخلف والمحلف عليه حتى ان في هذه المسئلة  
 اذا حلفت الطعام بان احترق او اكله غيره او ما اشبه ذلك او مات الخالف يقع <sup>الحنث</sup>  
 وتكرمه الكفارة لان شرط الحنث قد وجد واليمين ما فيه لان شرط الحنث في هذه <sup>المسئلة</sup>  
 قوات اكل او شرب غير مقدر بالوقت لانه لم يدكر يمينه وقتا الا يرى انه لو حلف الطعام  
 من ساعته يحث في يمينه ومضات بملاك الطعام او للملزمات الاكل والشرب <sup>اليمين</sup>  
 باقية لانها لم تتخذ قبل ذلك وكذلك بملاك الخالف يحنث الاكل واليمين باقية  
 لان الاكل يحنث اذا وقع الياس من فعله في اخرج من اجراء حيوته واليمين <sup>ثمة</sup>  
 يحنث القول بالحنث وايحاب الكفارة هو اما اذا وقت لذلك وقتا باب قال مثلا والله <sup>لاكن</sup>  
 هذا الطعام لا اكله لا شرب <sup>الشراب</sup> اليوم فما فيه انما يكون بتحصيل الاكل والشرب في اليوم <sup>روا</sup>  
 ابر بمضي اليوم مع بقاء الطعام والشراب وبقاء الخلف ولا يحنث اليمين موت الخلف  
 قبل مضي اليوم حتى لا يحنث في يمينه الاتفاق ومن لعاب الفتنة اذا حلفت الرجل من  
 يدي امراته وقال كل امرأة اقروجهما ما دمت حية فهي طالق ثمنا فطلق امراته ثم تزوج <sup>لها</sup>

تطلق لاختلاف اللفظ ولا يتقيد بكونها في تكاثر وان كان يصلح غرضاً وقصوداً  
بدليل ما ذكر في الزيادات اذ احلف لا يخرج امرأته من هذه الدار ولا نيةً لها  
طلقها وانقضت عدتها فخرجت بعد ذلك من الدار حنت لاطلاق اللفظ قبل جواب  
المسئلة في الزيادات قول محمد راجح خاصة الى آخره عرف هناك غير ان الامام خا<sup>ج</sup>  
راج قال وجدت للمسئلة رواية كما قلناه من خزانه الفقه انه لا يتقيد بحالة النكاح  
هنا من الحاروي وعن محمد بن الحسن راجح انه قال وضعت كتاب الايمان على معاني  
بلدي وفي كل بلد على معانيه قال صاحب الكتاب وهذا القول من محمد راجح اصل  
جيل في الفقه وهو ان يعتبر في النية لغة كل بلد وعادته على حسب ما تعارفوا واعتنا<sup>دوا</sup>  
وتعاهوا فيها بينهم وعاداتهم وخطاباتهم ومقالاتهم في الايمان وغير ذلك انه انما  
زيد مكرراً مروده بود که جا بهای غلامان مرتب کنند که نماند زید طلبانچ بر کرد و گفت با<sup>ها</sup>  
غلامان چرا مرتب نمانیدی بکر که مردی حافظ و طالب علم است سر غضب بر زید زبان بند<sup>د</sup>  
گفت بولوثی تیرے گھر کا کچھ کام کرے جسکی جویہ تین طلاق پرسی جنین باشد مگر کہ کار<sup>فا</sup>  
چیزی کنند زن اور سہ طلاق بعد آن بکر مذکور جا بهای غلامان مذکور فی الحال مرتب نمانید  
و بی کار خانہ زمین کردہ تا چند ماہ بعد چند گاہ کار خانہ زید مذکور بکر مذکور کردہ می گوید وقت نکلم  
کلام مذکور نسبت نفس خود نداشتم غیر خود را مراد داشتم ام شرعاً درین صورت مذکورہ بکر  
مذکور باخراج نفس خود بر غلط مسطور مصدق باشد یا فی من الفتاوی النفسه سئل عن  
قوم یثدثون فقال راجح من تکلم بعد هذا فامرأته طالق ثلثاً ثم تکلم بعد هذا الخالف  
انطلق امرأته ثلثاً فقال نعم لعموم قوله من تکلم من المحيط و نية الخصوم عن العموم  
هو ما فؤاد به صحیحة دیانة لا قضاء و منه ایضاً اذا قال ان لبست ثوباً ان شربت شراباً

ان اكلت لخدما انما صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان التوب والطعام والشر  
 المذكور نصا على سبيل النكرة في موضع الشرط الذي هو موضع النفي والنكرة في موضع  
 النفي تقع في وانوى شيئا دون شيء فقد نوى المحض من اللفظ العام واردة المحض  
 من اللفظ العام جائرة لكنه خلاف الظاهر فلاجل الجواز يدين فيما بينه وبين الله تعالى  
 ولما كان انه خلاف الظاهر لا يصدق القاضى به ومنه ايضا اذا قال ان اغتسل <sup>اللفظ</sup>  
 في هذه الدار فعبدي حر وقال عنيت فلانا لا تصح نيته لانه نوى تخصيص <sup>الفاعل</sup>  
 والفا على ليس بمذكور فلو قال ان اغتسل هذه الليلة في هذه الدار احد <sup>ال</sup>  
 عنيت فلانا صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان الفاعل مملووظ فانه عام <sup>في</sup>  
 تخصيص العام المذكور به ومنه ايضا لو قال ان تزوجت امرأة <sup>فلا</sup> وقال عنيت  
 صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان المرأة مذكورة وقد ذكرت في موضع  
 الشرط الذي هو موضع النفي وكانت عامة فقد نوى تخصيص العام المذكور فتصح نيته <sup>فيما</sup>  
 بينه وبين الله تعالى ومنه ايضا لو حلف لا يكلم فلانا فسلم الحالف على قوم <sup>المكلم</sup>  
 عليه فيهم حنت في يمينه لانه لما سلم عليهم فقد كلم المحلوف عليه وكلهم غيره والزيادة  
 شرط الحنت لا تمنع وقوع الحنت قال الا ان لا يقصده بالسلام فيصدق <sup>في</sup>  
 قضاء حتى لا يحنت ويأنة فيحنت قضاء لانه عنى تخصيص من كلامه لانه خاطب الكل واداه <sup>اللفظ</sup>  
 ونية تخصيص بعض الكلام تقع ويأنة لا قضاء ومنه ايضا ونية التخصيص لا <sup>تأنة</sup>  
 لم يكن الاسم مملووظا من الحائنية وكذا في النخيرة جماعة كانوا يتحد ثون في محبة  
 رجل منهم من تكلم بعد هذا انا امرأة طالق ثم تكلم الحالف طلقته امرأته لان كلمة  
 للتعميم والحالف لم يخرج نفسه عن اليمين فيحنت كما لو قال انك دخلت هذه الـ

احد فامرأته طالق ثم دخل الى الف حنت لان احد أنكره والمخالف لم يصبر معرفته في  
 داخلها بخلاف ما لو قال ان دخل داري فامرأتي طالق قد دخل الى الف لا <sup>يحت</sup>  
 لانه صار معرفة باضافة الدار الى نفسه فلا يدخل تحت النكحة من جواهر الفتا <sup>ي</sup>

قوم يحدّ ثوبن نقال رجل من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الى الف حنت لعموم  
 قوله من تكلم كن قال من دخل داري فامرأته كذا فدخل الى الف بنفسه لم تطلق امرأته  
 ولو قال من دخل هذه الدار فامرأته كذا فدخل هو بنفسه طلقت امرأته لانه في الدار  
 عرف الدار بالاصانة ونكر الدار فلا يدخل هو وفي الثانية اطلق الدار فدخل هو فيها

فيها ايضا اطلق الكلام فالتكلم يدخل من المحيط ونية التخصيص فيما ليس بملفوظ لا يصح  
 لا في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى من التجريد وتخصيص الملفوظ العام يصح  
 ديانة لا قضاء من الذخيرة قال رجل اسمه محمد بن عبد الله وله غلام قال انكم  
 غلام محمد بن عبد الله هذا احد فامرأته طالق اشار الى الغلام لا الى نفسه

ثم ان المخالف كلمه بنفسه او كلم غيره تطلق امرأته به ومنه اذا قالت المرأة  
 لزوجها شيئا من السب او الشتم نحو قوطبان وسفله ونحوها فقال الزوج ان <sup>كنت</sup>  
 كما قلت فانت طالق تلتا طلقت امرأته سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن لان الزوج  
 في الغالب لا يريد الا ان يؤذيها بالطلاق كما اذنته باسماع ما سمعته وسئل ابو بكر  
 الاسكاف رح فيمن قالت له امرأته يا قوطبان فقال الزوج اننا قوطبان فانت طالق  
 فقال تطلق وان قال اردت الشر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى خاصة من قاتل

الجنة ان فتوى اهل غنا وعلو على المجازاة دون الشرط والمختار للفتوى انه ان كان  
 في حالة الغضب فهو على المجازاة والا فهو على الشرط من الحانية رجل حلف رجلا

ونوى غير ما يريد المستخلف ان كان اسم بالطرق والفتاوى ومجودات يقتصر  
 منه الخائف اذ الميو الخائف خلاف الظاهر لما كان الخائف مطلوباً وان كان  
 اليمن بالله تعالى فان كان الخائف مظلوماً كانت اليه اليد الخائف فان كان الخائف  
 ظالماً يريد منه المطال حق البير يقتصر به المستخلف وهو قول ابي حنيفة و  
 محمد بن سرج، من المسووط واذا قال الرجل كل مملوك لي فهو من ولد عبد واما و  
 امهات اولاد والدم برون والمكسوب قال يعقوب هؤلاء كلهم الا المكسبون ولو لم  
 قال نوبت الرجال دون النساء والساد دون الرجال فانه لا يصدر من الخائف  
 ودلالة ان اسم المملوك من هؤلاء كلهم ما اذا قال نوبت العصف دوى العصف  
 ادعى خلاف الظاهر فلا يصدر واما ما في حاشية ويحيى الله تعالى قصد في لان الكل  
 ويراد منه العصف من الحاشية رجل قال لامرأته ان اعطيت من حطقي احد اذ ان  
 طالق وقال نوبت لك امهات وانه لا يصاد لا يروى محض انعام ودلالة  
 مما يهيم من الله تعالى من الكفر وبوقال ذلك ما عارضة الكرسي رادى لم يصدق  
 لان ارادة الخاص من انعام بالقرص من رعيه من كسب الغرامض ولو قال كل  
 ووبلى حرووى رجاء من سبب من وياخذ لا يصاد لان كلمة كل لهاد  
 فلا يصح انعام فلا يصح انهم من دوى المحصور في لهد من سبب فيصد وانه  
 من الواحات الحاشية من حلف وقال كل امرأة اتزوجها فهو طالق نفع قال نوب  
 من ملدة كذا او كان اليمن على الاماء فقال نوبت الروصا لا يصح منه في ظاهر  
 وقال الخصاف ربح تقع بمكدا ذكر في الكتاب مطلقاً لكن هذا في عصاء كما في حاشية  
 ومن الله تعالى به محض انعام بحجة بالاجماع والصوى على ظاهر المذهب من

فتاوى الجته لوقال كل امرأة تزوجها فهي طالق ثلثا ثم قال فويت نسائه بلكة كذا والرواية  
او قال كل اسة اشترتها فهي حرة ثم قال فويت التركيات او الهنديات لا يصدق  
في ظاهر الروايات خلافا للمختصاف سرح والفتوى على ظاهر الرواية وفي الكبرى و  
الفتوى على ظاهر المذهب وفي البرهانية والفتوى على ظاهر المذهب من النسقية  
وسئل عن قال ما سئلتك من شراب زخوم ثم شرب خمر فقال ان قال ما سئلتك  
بطلاق تطلق امرأته وان لم يزد على هذا فهو عيب بالله تعالى فلو زمت الكفارة  
بالخنث ولو قال ما حلفت بالطلاق هل يبقى امرأته فيما بينه وبين الله تعالى لا يصدق  
في القضاء وهذا ادب المفتي اذا سئل في مثل هذا انه هل يصدق فيما بينه وبين  
الله تعالى يقول لا يصدق في القضاء ومنه ايضا سئل عن قال ان فعلت كذا فخلال  
واجب من حلال الله تعالى علي حرام ونوى به لحم الابل وهو عالم لاجاهل ببره  
مرأة وقد فعل ذلك تطلق امرأته وهل تصح نيته قال زن طلاق شود واستوار  
بدانچه دعوي مي كند كه نيت کرده ام ومنه ايضا سئل عن قال حلال خدا بروي لحم  
ان فعل كذا او قال حلال سلمان بروي حرام ان فعل كذا فقال ان هذا كله طلاق  
بائن ولم يصدق في الحر والحرمه انه لم يرد به الطلاق لان الناس في بلادنا تعاقبوا  
هذا اطلاقا فيعتبر طلاقا من المحيط في الفصل الرابع من كتاب الطلاق اذا قال  
لا امرأة قد طلقك امس وهو كاذب كان طالقا في القضاء من الحاوي ولو قال  
لعبد انت حر ولا يعرف ان هذا القول عتق عتق لان العتق يقع في القضاء اما  
فيما بينه وبين الله تعالى لا يقع وكذا في الطلاق من القنية انت حرام وقا  
ما فويت الطلاق لا يصدق وليس للمفتي ولا للقاضي ان يحكم على ظاهر المذهب

وينزكا العرس من البرهانية رجل يريد الخروج الى السفر فليخذ منه صهره <sup>وتأ</sup>  
 لادعك ان تخرج حتى تطلق ابتغيا فقال الزوج وخبر ترأسه طلاق ولم يخرج حتى  
 قال لم الزم رأيي وانما نويت ابتلاك غير مرأيتي صدق ديانة لا قضاء لانه  
 نوى ما يحتمل لكن خلاف الظاهر ومنه ايضا امرأة تخرج من دارها الى سطح  
 جارها فعضب الرجل فقال ان خرجت من هذه الدار الى سطح الجار والى الباب  
 فانت طالق فخرجت الى سطح جار آخر لم تحت لان دلالة الحال اوجبت القييد  
 بذلك الجار ولولم يتقدم هذه المقدمة تحت لان اللفظ عام ولم يوجد  
 المحصور وكذا في الواقعات الحسامية لفظا ومعنى من الواقعات الحسامية  
 رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق فطلق امرأة تطليقة يا  
 وتزوجها لم تطلق لان اليمين وقعت على غيره دلالة لان الحامل على هذا  
 اليمين غيبض تلحقه بسبب زواجهما وهذا انما يكون من غيره <sup>من الاو</sup> من غير  
 التوقيت يكون مرة بالفاظ التوقيت ومرة يكون بتقييد الوقت والفاظ  
 التوقيت مادام ومادامت ومالم والى وحتى وقبل رجل قال ان فعلت كذا  
 مادمت يجارا فامرأة طالق فخرج من محاذ ثم عاد وفعلة ذلك لا يجزئ في يمينه  
 لان يمينه كانت موقنة الى غاية فلا تبقى بعد الغاية وكذا الوقال ان تزوجت  
 امرأة مادمت بالكوفاة فهي طالق ففارقت الكوفاة ثم عاد اليها وتزوج <sup>لا</sup> تطلق  
 لانه تزوج بعد انتهاء اليمين ورجل قال لا يوبى ان تزوجت امرأة مادمت <sup>حين</sup>  
 فهي طالق فتزوج امرأة في حبوتها طلقت فان تزوج اخرى في حبوتها <sup>تطلق</sup>  
 لان كلمة ان لا تجب التكرار وان مات احد ابويه فتزوج امرأة تكملوا فيه

وعن محمد بن جريح أنها لا تنطق في تسقط اليمين بموت أحدهما وبإخذ الفقيه أبو الليث سرح  
 لأن شرط الحنث هو التزوج في حيوتيهما ولم يوجد سرح رجل حلف أن لا يأكرا من  
 هذا الطعام ما دام في ملت فلان فباع فلان بعضه ثم أكل الخلف ما بقي <sup>لا</sup> يحث  
 لأن شرط الحنث ألاكل حال بقاء الكل على ملت فلان ولم يوجد لو قال أن تزو  
 امرأة إلى خمس سنين فمحي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لأن السنة  
 الخامسة داخله في اليمين وكذا الواجر داره إلى خمس سنين تدخل السنة <sup>مسد</sup> الحما  
 في الإجارة. ولو قال لعزيم والله لا أفارقت اليوم حتى آخذ ما لي عليك ففر عنه  
 العزيز لا يحث ولو كان قال لا يفارق حنث. رجل حلف لا يذهب إلى فلان فذا  
 يريد ثم تذكر يمينه فرجع وهو حانث والذهاب والخروج سواء. ولو حلف أن  
 لا يأتي فلانا فهذا <sup>لي</sup> أعلى أن يأتي منزله أو حانوته لقبه أو لم يلقه. ولو حلف لا يبقاه فأن  
 منزله لا يحث حتى يلقاه. ولو حلف أن يتزوج امرأة فتزوج امرأة صغيرة حنث  
 في يمينه. وعن محمد بن سرح في رواية لا يحث والمرأة في النكاح لا تناول الصغيرة. رجل  
 حلف ليطلق فلانة اليوم وفلانة أجنبية له أو مطلقة فلنا أو من لا يحل نكاحها فلو في  
 ذلك أن يطلقها بلسانه حلف أن لا يطلق فامرئ غيره قال نويت أن لا أطلق <sup>بنفسي</sup>  
 لا يدبني في القضاء هو الصحيح. رجل حلف أن لا يستعير من فلان شيئا فأرؤفه فلان  
 على رأسه لا يحث لأنه لم يستعير والإعارة لا تتم إلا بالتسليم ولم يوجد. ومنه في محل  
 حلف أن لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يكون حانثا بخلاف ما إذا <sup>حلف</sup>  
 أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حانثا لأن النكاح لا يكون إلا في المرأة فلا يبيد  
 ذكر المرأة فكان ذكرها كعدم ذكرها ولا كذلك الشراء لأنه لا يختص بالمرأة فاعتبر ذكر <sup>المرأة</sup>



من الخلاصة ولو حلف لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة لم تدرك حنت <sup>من النساء</sup> حلت  
حلف لا يتزوج فتزوج صغيرة لم تدرك حنت <sup>من عمدة النساء</sup> حلت رجل حلف لا يتزوج  
امته فاشتريت صغيره غير مدركة لا يحنث وفي التزوج بالصغيرة يحث امثله  
اذا رآه زهري رباح كاح كدود وحلف عقد وكيل كدوكا يغير حائز الرجوع إليها  
يعني ذكاي بيا ركنت كهرلي كريد كدور خبر ريب كدوره كاح كد ريب كدوره آل ر  
ظان كويد بعده في حواهد كاورار وكالت معزول كد شرفا دالك عول استه يالي  
من المسقري اذا وكله وكالة غير جائزة الرجوع عنه تم اذا دان يعزله ان كان ذلك  
في الطلاق والعناfi لا يملك عزله الا يرضى انه لوجعل امر عبده في العناfi <sup>حل</sup>  
بعينه ليعتق عبده متى شاء او جعل امرأته الى رجل ليطلقها متى شاء او قال اعتق عبد  
اذا ست او طلق امرأتي اذا ست لا يملك العزل كذا هنا لا بد لما قال وكلت غير جائزة  
الرجوع <sup>للموكل</sup> حكم هذا الحكم الامروان كان ذلك في البيع والشراء والاجارة يصح العزل  
وقال <sup>دس</sup> مشايخنا كذا يقول له ان يعزله في العصول كلها وليس فيها وكالة مستوفى  
وكذا <sup>دس</sup> شرح الطحاوي والامامه من الجواهر ولو حلف وقال يا ملاس اشدد ربر  
يا مره برخل ملاس عنها ومكث هذا الخالف ايضا حنت في معنى ان اسكرانا  
وقدمه <sup>دس</sup> من الصغرى حلف وقال ادرين ديرة بناسم فذهب باهله ومثله  
وكل شيرين فرعادو ماشيد يحنث لان كل فعل له امتداد اذ لم يوقت يقع على <sup>حد</sup> العز  
نظر الحنف وهو ماشيد لبران ديرة يحنث من المحيط واذا قال يا ديرة بناسم  
قد صد سية ان لا يعود ثم عادو ماشيد يحنث في يمينه فالوا هذا الاسد <sup>للسكى</sup>  
ولقرآن فاما اذا عاد للزيارة او ليسكراناً ما ليقل متاعه <sup>للسكى</sup> والقرآن لا يجب

في يمينه وإذا عاد للسكنى والقرار يكتفى بسكنى ساعة للحث ولا يشترط لئدام عليه  
 من النصاب رجل حلف لا يسكن بعداده لا يحث ما لم يسكن خمسة عشر يوماً <sup>أو أكثر</sup>  
 في الجامع الكبير أنه يحث بسكنى ساعة وعلى هذا الوجه لا يساكن فلانا قد دخل  
 منزله وسكن معه يوماً لا يحث ما لم يسكن خمسة عشر يوماً ويلد والجواب في جنس  
 هذه المسائل مختلف تعرضت على القاضي الإمام ربح فقال ما ذكر في الجامع جواب  
 الرواية وما ذكر في الفتاوى جواب المشايخ ربح فقلت له أيهما أصح قال كلاهما صحيح  
 قلت بأيهما يفتى قاله بالرواية قال ربح والإمام عليّ البزدوي أفتى بالرواية أنه يحث  
 بأقل من خمسة عشر يوماً من الخلاصة روى في شرح عن أبي يوسف ربح لو قال الآخر  
 أنا قلت فلانا ففصدت حرّاً فقال الرجل آباء ذلك وهذا عجيب أن كلمة بفصدت <sup>بمحث</sup>  
 من الذخيرة قيل لرجل زن از تو بيه طاق كرفان كاركروه فقال بفصدت طلاق كان قد  
 بفصدت طلاق جواباً حتى أنه لو لم يكن فعل ذلك الفعل لا يقع الطلاق من الخامسة  
 لأنه أخرج الكلام جواباً الخطاب الأمر والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال <sup>الضمة</sup> من  
 كرفان فلان روم وباوي سخن كويم فافت طالق يحث باحد هما من النصاب امرأة  
 قالت تزوجها ان تزوجت على ففهي طالق ثلثا قال به طلاق فتزوج يحث وتطلق  
 ثلثا إذا حلف الزوج بين يدي امرأة وقال كل امرأة تزوجها ما دمت حية  
 ففهي طالق ثلثا فطلق امرأته ثم تزوج امرأة فطلق لا طلاق اللفظ ولا يتصيد بكوا  
 في نكاحه من خزانة الفقه أنه لا يتصيد بحالة النكاح هنا من النصاب لو قال كل  
 امرأة تزوجها او تزوجها غيري لا جلي واجيزه بالفعل ففهي طالق ثلثا لا وجه  
 لجوازه وصوّشد على نفسه من الفصول ولو قال لا امرأة كل امرأة تزوجها

ما دميت حية فهي طالق فتزوج تلك المرأة لا يحث وهذا على غير تلك المرأة <sup>من الحلة</sup>  
 رجل قال لامرأته اكرمين فانه اني اطلق فانساة الفاظ اكر وعج وبعيش وهرگاه وهر  
 وهر بار قال اول وهو قوله اكر فارسية ان فلا يحث الامرءة وهي امي متى وبعيش مبتلة  
 فيما فلا يحث الامرءة وهرگاه وهر رمان المختارة تينث مرة وفي قوله هر بار يحث  
 بك مرة من النامية رجل حلف بالفارسية وقال هرگاه كمن اين كار كنم فكذلك افعله  
 جملة الفاظ هر ونب هرگاه وهرجهگاه وهر رمان وعي وبعيش وهر بار في واحدة ههنا يكرر  
 الفعل في قولهم وهو قوله هر بار كما لو قال بالعربية كلما دخلت الدار فامرأته طالق فدخل  
 الدار مرارا يكرر لاطلاق يتكرر الدخول وفيما سواها من الالفاظ هر زمان وهرگاه لا يتكرر  
 الحث بتكرار الفعل ولا يحث الامرءة واحدة كما لو قال متى دخلت الدار او متى دخلت  
 الدار فامرأته طالق فانه لا يحث الامرءة واحدة قال بعضهم في قوله هر زمان وهرگاه  
 يتكرر الحث بتكرار الفعل لان قوله هر تفسير قوله كل وكلما فتوجب الاحاطة والتعميم  
 وقال بعضهم لا يتكرر الحث الا في قوله هر بار وعليه الاعتماد من ابينا بيع وان قال والله  
 لا ارفقت فخرجا في السفر ان كان معه في عمل او كان كراهها او قطارها واحد انقد  
 رافقه فحث في يمينه وان كان كراهها مختلفا فالسير واحد لم يحث هكذا اذكر في الاجتناب  
 من الصغرى حلف لا يشرب مع فلان فاشترط ان يضمهما مجلس واحد وان اختلف <sup>نسبة</sup>  
 ونسبه ايضا ولو حلف لا ياكل مع فلان طعاما فاكل هذا من اناء وفلان من اناء آخر لا يحث  
 من القضية سم حلف لا يسافر مع فلان فخرج مسافرا في قافلة فيهم فلان حث  
 قب لا يحث ما لم يجعها طعام الواحد من النامية حلف ان لا يخرج امرأته مع  
 فلان فخرجت مع غيره ثم لحقها فلان لا يحث لانها لم تخرج مع فلان من الملازمة

ولو حلف عليهما ان لا تخرج مع فلان فخرجت مع غيره او خرجت وحدها ثم شتمها فلا  
 يباحث من الكشف اما مع فلان فمقارنة هذا معنى اصيل لا ينطك به في اصل الموضع  
 الا يرى ان قولك جازيدين مع عمر يقتضي مجيئهما معا ولذلك وقت تظليمتان  
 في قوله انت طالق واحدة مع واحدة او معهما واحدة دخل بها ولم يدخل وكذا لو  
 اهلان على عترة مع كل درهم من هذه الدراهم العشرة درهم يلزمه عشرين درهما  
 من السفية سئل عن قال ان كنت فعلت كذا اين زن كمرانها ست سطلق وقد  
 فعل ذلك وليست امرأته في بيته حال الحلف فقال طلقت امرأته ثلثا ويراد بمثل  
 هذه المرأة التي في كاحه من الهداية ولو ارادت المرأة للخروج فقال ان خرجت  
 فانت طالق فجلست ثم خرجت لم يحث وكذلك ان اراد الرجل ضرب مبداء فقال له  
 اخوان ضربته فعبدي خرف تركه ثم ضربه وهذا يسمى عيب فور وبهمه ان مراد  
 المشكم الودع من تلك الضربة والخرجة عرفا وبمعنى الأيمان عليه من المحيط وهذا الان  
 الخرجة التي قصدت هي المقصودة بالملح عنها عرفا وعادة ويتعيب ذلك بالعرف والعامة  
 من السفيا في هذه تسمى عيب الفور اي عيب الحال وهو في الاصل مصدر فارت  
 القدر اذا غلت فاستعير للسرعة ثم سميت به الحالة التي لا ريب فيها ولا لبث <sup>فقل</sup>  
 جاء فلان وخرج من فور اي من ساعة فور اي قبل ان سكن والتحقيق الاول  
 وذكر في الفوائد الظهيرية عيب الفور ما خوذ من فور ان القدر فسميت هي بهذا  
 الاسم باعتبار فوران الغضب وفي العنابية ولو قالت تزوجت علي وقال ابن  
 تزوجت امرأة في طالق فهو على غيرها ولو قال كل امرأة لي فني كذا اطلقت عي لانه  
 زاد على الجواب وعند الجي يوسف راح لا تطلق من الفصل الثالث في الأيمان ما <sup>يكون</sup>

على الفور وفي الهداية اذا قالت المرأة لزوجها تنزجت علي فقال كل امرأة ليطاق  
 ثلثا طقت هذه التي جلست في القضاء وعن ابي يوسف راح انها لا تطلق لانه اخرج  
 جوابا فينطق عليه ولان غرضه رضاها وهو بطلان غير ما فقيد به وجب ان  
 عموم الكلام وقد زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون غرضه ايجابها  
 حين اعترضت عليه فيما احلها الشرع ومع التردد لا يصلح مقيدا مبتدئا « ولى  
 السفاتي وذكر شمس الائمة المرحوم في الجامع الصغير ما ذكره ابو يوسف  
 راح اسم عدي لانه اخرج كلامه مخرج الجواب والاصول ان ما تقدم في الخطاب  
 نصير كالعادة وكما قال كل امرأة ليطاق زوجها ما دميت حية فانها لا تدخل في لفظ  
 ذلك وكذلك هنا والله اعلم من كشف الغوامض الاصل ان الخطاب اذا اتى  
 المحتاج اليه للجواب يجعل بناء وجوابا وينصف حكاية السؤال الا يرى ان من قبل  
 لغيره لى عييت الف درهم فقال نعم كان معناه لك علي الف درهم والمغني فيه  
 انه لو لم يجعل جوابا ومضمنا حكاية ما في السؤال وهو لا يصلح للابتداء يلغوا  
 كلام العائد واجب عن الالف واذا زاد على التقدير المحتاج اليه للجواب او  
 التمام بان لم يعد جميع ما في الخطاب بجعل ابتداء ولا يجعل جوابا وهذا الان الاصل في  
 كلام ان يكون اصلا ومستقل بنفسه مبتدئا حكم فيجعل كذلك الا اذا تعذر جعله اصلا  
 ولا تعذر صياغته هذا الاصل من المسائل المرجع اليه لغيره انك تريد ان تغسل  
 في هذه الدار عن الجباة فقال ان اغسلت فعيدى حريق يمينه على الاغتسال  
 الجنابة حتى لو اغسل لا عن جنابة لا يعتق عبده لان كلامه خرج مخرج الجواب لانه اتى بال  
 المحتاج اليه للجواب لا غير فيجعل جوابا وينصف اعادة ما في السؤال كما قال ان اغسل

الليلة في هذه الدار عن الجنابة فبعد ي حر، ولو قال هلكا واغتسل لا عن جنابة لا  
 بعده كذا هنا ولو قال ان اغتسلت الليلة او في هذه الدار فبعد ي حر، وقال <sup>عن</sup>  
 به الاغتسال عن الجنابة لا يصدق قضاء لانه زاد على قدر الجواب اذ الجواب <sup>بهم</sup> بقوله  
 ان فعلت ان اغتسلت فيجعل ابتداء لا جوابا، ولو قال ان اغتسلت فيجعل ابتداء <sup>جوابا</sup>  
 ولو قال ان اغتسلت ونوى الاغتسال عن الجنابة لا يصدق قضاء <sup>من</sup> الكافي رجل قال  
 لغيره تعال تعديمتي فقال ان تعديت فبعد ي حر فذهب الى منزله وتعدى لم <sup>يحدث</sup>  
 والقياس ان يحدث وهو قول زفر والشافعي راجح لانه عقد بمينه على مطلق الغداء  
 فيسأل كل غداء كما لو قال ابتداء والله لا اتعدى <sup>هنا</sup> ولنا انه عقد بمينه على غداء بعينه  
 وهو الغداء المدعو اليه فلا يحدث بعد اخر كما لو نفر عليه وقال والله لا اتعدى <sup>هنا</sup>  
 الغداء وهذا لان كلامه خرج جوابا بالسؤال وقد امكروا ان يجعل جوابا اذ لم يزد على قل  
 الجواب فيجعل جوابا والسؤال وقع عن غداء بعينه لان المراد بقوله تعال تغد معي اى هذا  
 الغداء فيجعل كالصريح به في السؤال هو اذا ثبت هذا في السؤال ثبت في الجواب لان  
 الجواب ينقضي اعادة ما في السؤال وكانه قال ان تعديت الغداء الذي دعوتني اليه <sup>هنا</sup>  
 ما لو قال ابتداء لان كلامه لم يخرج جوابا حتى يتقيد بل خرج ابتداء وهو مطلقا نص  
 كل غداء وبخلاف ما لو قال ان تعديت اليوم او معك لانه زاد على قدر المحتاج اليه  
 في الجواب فيجعل باديا لا بانيا تعاديا عن الغداء الزيادة <sup>من</sup> المحيطة وبخلاف ما لو قال  
 والله لا اتعدى معك لانه زاد على حرف الجواب ومع الزيادة على حرف الجواب  
 لا يمكن ان يجعل جوابا فيجعل ابتداء ولا قيل فيه وفي السراجية <sup>من</sup> وبين الفوران يكون  
 لها سبب داع يوجب قصر مينه على ذلك <sup>من</sup> اليانابيع واليمين الفور كل ميتين <sup>ج</sup>

جواباً لكلام ابنه على امر فتيقده بدلالة الحال كما اذا قصصت المرأة للخروج من  
 قنائه لما ان خرجت فابت طالق فحلفت بياعة ثم خرجت او قال له رجل بعد معي  
 والله لا تغد او قال ان تغد بيت فامرني طالق فلم يتعد معه وذهب الى بيته فعد  
 الى آخره فهذا لا يثبت في الوجه كلفها استحساناً والقياس ان يثبت بمن الخلاصة في  
 الجريد اليمين على نية الى ان كان مظلوماً وان كان ظالمًا على نية المستحلف مثلاً  
 الاول اذا اكرم على بيع عين فحلف المكره بالله انه ربح الي هذا الشيء فلان يعني به با  
 لبيع عند المكره ان ما في يده ملت غيره فلا يكره وهذا في المأخوذ والمستقبل على نية  
 الحالف وفي القوي لو كان المهر بالطلاق او العتاق وما شاكل ذلك فالنية نية  
 الحالف ظالمًا كان او مظلوماً من المحيط قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف  
 بخواجه زاده روح وهلال الذي ذكرنا في اليمين بالله تعالى فاما اذا استحلف بالطلاق  
 او العتاق وهو ظالم او مظلوم فنوى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق عن العتاق او نوى  
 عتاق عن كذا او نوى الاخير فيه كاذباً فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى  
 لا يقع الطلاق ولا الصاق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمله لعقله والله مطلع  
 عليه من الكشف الاصل ان المعروف من كل وجه لا يدخل تحت اسم النكرة وهو قول  
 احدكم ما اشبهه المعروف من وجه يدخل تحت اسم النكرة والمعروف من كل وجه  
 ما لا يشاركه غيره في ذلك كالمشار اليه والمضاف بالكنية فالمشار اليه نحو قولك  
 الدار وهذا العبد فانه لا يدخل تحت قوله هذه الدار وهذا العبد غير المشار اليه  
 والمضاف بالكنية نحو قوله داري وعيدي دار فلان وعبد فلان فاما المعروف  
 بالاسم نحو قولنا محمد بن عبد الله والمضاف الى الاسم قوله دار محمد بن عبد الله

فيدخل تحت اسم النكوة لانه معروف من وجه لان التعريف بالاسم والاضافة  
 الى الاسم لا يقطع الشك من كل وجه لان المسمى محمد بن عبد الله كثير ولهذا  
 يمتنع الاستفهام فيقال من محمد بن عبد الله فيحتاج الى زيادة تعريف في  
 نوع تكثير وانما يصر فاما من كان بالاسم من حيث ان الاسماء في الاصل  
 وصحت للتعريف من حيث انه معروف فانه ان كان يخرج عن اسم النكوة <sup>حيث</sup> وتحت  
 انه نكوة لا يخرج فلا يخرج بالشك والاحتمال بيان هذا الاصل ذكره محمد سراج اذا قال  
 الرجل ان دخل دارى هذه اخذها امرأة طالق قد دخلها الخالف بنفسه لا تطلق  
 امرأته اذ لم تكن له نية وقت اليمين لان من شرط وقوع الطلاق دخول شخصتك  
 والخالف صار مرفعا من كل وجه باضافة الدار اليه بالكناية ولو قال رجل اسمه  
 محمد بن عبد الله وله غلام ان كلم غلام محمد بن عبد الله هذا احدنا امرأته <sup>لق</sup>  
 اشار الخالف الى الغلام لا الى نفسه ثم ان الخالف كلمه بنفسه او كلم غيره تطلق  
 امرأته وان صار مرفعا بالاسم لانه صار مرفعا من وجه لما ذكرنا في التعريف بالاسم  
 تعريف من وجه وقد ذكرنا ان المرفوع من وجه يدخل تحت اسم النكوة وكذا في <sup>خبرة</sup> النكوة  
 لفظا ومعنى من الكافي امرأة قالت لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لي في طاعت  
 قلنا او قالت تريد ان تزوج علي فقال كل امرأة تزوجها في طاعت تناول المناطقة  
 حتى تطلق في الحال المسئلة الاولى واذا تزوجها بعد الاباء في المسئلة الثانية وعن ابو يوسف سراج ان  
 المناطقة لا تدخل لان كلامه خرج جوابا لكلامها فيقيد بالكلام السابق والكلام  
 السابق في تزوج غيرها عليهم فان قيل انه زاد على قدر الجواب قلنا الزيادة على ذلك  
 المحتاج اليه للجواب انما يخرج الكلام عن الجواب اذا نضت الزيادة متى جعل جوابا



ولا تخفى الزيادة هنا ان جعل جوابا لا نه قصد تطيب قلبها وتسكين نفسها وذا بطريق  
غيرها على العموم لجواز ان يقع في قلبها انه اراد بما قال غير التي ظنت .. ولنا ان العمل  
بعوم الكلام واجب ما امكن وقد امكن هنا لا مراد على قدر الجواب اذ جوابه ان يقرر  
ان فعلت فمطلق ثلثا فكان مبتدأه وجاز ان يكون غرضه ايحاشها واغضا بها  
فاذا ان يطلقها مع غيرها حيث بالغت في المشاجرة والخصام فيها هو ما ذور في  
الشرع والاحكام فلا يترك بهذا الاحتمال عموم الكلام .. ولو نوى غيرها صدق  
ديانة لا قضاء لكونه تخصيصا للعام . من الحمدي وحكي عن بعض منسأنا المتأخرين  
انه يحكم الحال في هذا فان كان جرى بينهما قبل ذلك ما استدل به على انه  
واستخطه عليها انه قال ما قال بحسب اللفظ والغضب لا على سبيل الارضا يقع  
عليها قال شمس الأئمة السرخسي راج وهذا القول حسن حمدي . من الكا  
وبخلاف ما لو قال ان تغديت اليوم او مقلت لا نه مراد على الجواب المحتاج اليه  
لجواب فيجعل با ديا لا بامنا تعاد عن الفاء الزيادة . من الزيادة امتامية في باب  
الايماء والاشارة في اليمين اصل الباب ان الاجابة بنية طرية عارف ان سر في  
الباب ثلثة فصول الاول ادخل لا يظه بمرئان او لا نفسه او ليكن سره الخفية  
سره او لا يعلم بمكان فلان بحت بالاشارة والرسالة والكتابة لان ذلك كله اظهر  
واعلام ولو نوى الاخبار لا يصدق قضاء لا نه خلاف الظاهر وقبه تخفيف . والثاني  
في الاخبار ان حلف لا يخبر بمكان فلان و اشار باصبعه او براسه او بدهنه  
لا يحنث لان الاخبار نوح من الكلام بواسطة او بغير واسطة وهذا ليس بكلام  
لهذا الوكيل هل عليك لقلا ن كذا فاومأ براسه بنعم لا يكون اقرا و يحنث بالكتابة

والرسالة لاندكلام بواسطة وانه سمي اجزاء عننا ولو نوى به الاكلها يصدق لانه تغلبت  
عليه. ولو حلف لا يدعوق فلانا قد عاه بالكتابة او بالاشارة يحنث لانه متعارف وكذا  
لو حلف ان لا يستخدم فلانا فاستخدمه بالاشارة يحنث لانه متعارف ايضا من شرح  
الطحاوي والاصول انه متى نوى ظاهر لفظه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء  
ومتى نوى محتمل لفظه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى والقضاء من عمدة الاصول قوله  
الا انه فيما يكون تخفيفا في حقه لا يصدق في القضاء هذا اجواب اشكال وهو انه ينبغي ان  
يصدق هذا قضاء وديانة لان الشراء علة والمكث حكم والاستعارة هيمنة من الجانبين  
والجواب انما لا يصدق قضاء للتخفيف في هذه العناية وعدم اطلاع القاضي على راي الغير على  
البواطن على ان فيه التهمة وخلاف الظاهر وصورة التخفيف بان عني بقوله ان  
اشتريت عبدا ان ملكك عبد الا يصدق قضاء للتخفيف لان استعارة العلة للمك  
لا يجوز ولهذا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى لان الله تعالى عالم بالباطن والسر  
السر اما اذا عني بالملك الشراء يصدق ديانة وقضاء لان فيه تغلبا على نفسه فلا  
يكون متمازا اعلم ان للتخفيف تاثيرا في عدم التصديق قضاء من البرهانية  
ان رجل حلف لا يشرب المسكر نصبت في فيه ان دخل حلقته من غير فعله لا يحنث و  
شرب بعد ذلك حنث ومنه في باب اليمين في الدخول ورجل حلف لا يدخل  
دار فلان الا جيزي شكفتي بورد فان نزلت بهم يلية او قتل او هدم او موت  
فدخل لا يحنث لانه يراى بقوله شكفتي هذه الاشياء رجل حلف لا يدخل دار فلان  
فجاء الى الباب لا يريد الدخول فاستند في المشي فعاثر فوقع في الباب او دفعته  
الريح حتى وقع في الوجه الاول يحنث لانه ما وجد الا فعله فقد دخل وفي التوضيح

الثاني لا يحنث لانه وجد فعل الرجوع وكذا الدابة اذا لم يقدر على مساكنها لانه وجد  
 فعل الدابة حلف لا يسكن هذه الدار فلم يجز للمفاتيح ليخرج الا بعد ساعة لا يحنث  
 مادام في طلب المفاتيح فان استغل بغيرها غير طالب المفاتيح يحنث من الحاد  
 لا يدخل دار فلان مركب دابة جوها فادخله في تلك الدار حنث وقيل لا يحنث  
 لانه مكره في الدخول مما رجاخ في الصحيح انه لا يحنث ان كان لا يستطيع الا مقار  
 وفيه حلف لا مدخل هذه الدار فخل انسان اركان على دابة فادخلته قال <sup>في كتاب</sup>  
 يثمي له المنع ولم يمنع حنث وان كان مكرها ولا يثمي له المنع لم يحنث وهو على منعه  
 من السارحاني وفي المساواة الخلاصة رجل حلف لا يبيع قدسه في دار فلان قد <sup>خافها</sup>  
 راكبا او ماسيا او متعلا يحنث ولو ادخل مكرها لا يحنث وفي الظهيرية رجل  
 حلف ان لا يدخل دار فلان فدخلها حافيا او متعلا او راكبا او ممولا بامر من  
 ولي الخاسية هو الصحيح م وهذا اذا احتمله انسان او ادخله مكرها فاما اذا  
 هدد به بالدخول فدخل فقد صدقته فعداختلف المشايخ مرح فيه ايشاء بعضهم قالوا  
 لا يحنث وبعضهم قالوا ان اسمه الامتناع عن الدخول ومع هذا دخل يحنث ان  
 لم يمكنه الامتناع عنه لا يحنث ولو احتمله انسان وادخله وهو راغب بقلبه الا انه  
 لم يأمره بذلك فقد اختلف المشايخ مرح فيه وحدثن في الروي عن ابي خنيفة  
 وابي يوسف رجلا لا يحنث وفي الجامع الصغير للقاضي هو الصحيح م قتل  
 قمار هذه المسئلة يجب ان يكون قولها فيما اذا دخل مكرها ان لا يحنث وان كان  
 امره بذلك يحنث وفي الظهيرية وان ادخله انسان مكرها ثم دخل ببدلته  
 من غير الاختلاف فيه وهو على انه يحنث من المحيط ومسئلة الخروج على التقا <sup>صل</sup>

التي ذكرنا في مسئلة الدخول قبل هذا من الكافي حلف لا يسكن هذه الدار والبيت  
والمحلة فخرج منها واهله ومناعه فيها وهو يريد ان يعود اليها حنت عندئذ لان  
يمينه انعقدت على السكنى الذي كان والسكنى بنفسه ومناعه واهله فيبقى ساكنا  
بقضاء اهله ومناعه فيها عرفا وهذا لان السكنى عبارة عن الكون في مكان على سبيل الاستقرار  
والدوام فالجالس في المسجد لا يعد ساكنا والكون في مكان على سبيل الاستقرار والدوام  
يكون بهذه الاشياء وهذا اذا كان الحالف ذاعمال فان كان في عيال غيره او كان ابنا  
كبير يسكن مع ابيه او كانت امرأة لا يحنت بترك المتاع لان المتعبر هنا سكونه فقط قالوا  
هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالفارسية من برين خانه اندر نياشم فخرج  
بعدم ان لا يعود لا يحنت وان خرج بعزم ان يعود حنت من النار خانية وفي الظاهر  
قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية بان قال باين خانه اندر نياشم  
فخرج بنفسه على قصد ان لا يعود لا يحنت وان خرج على قصد ان يعود حنت من الحماوة  
وفي الجامع الاصغر قال عليه كذا اكرتوا شرب برين خانه اندر نياشم فخرجت مع زوجها من  
ساعاتها وبانت معه قال ان اراد بذلك ان تنقل متاعها وقماشها فانه يحنت وان اراد  
النقل بنفسها لا غير فانكاح باق فان اشكل على المرأة يحلفه فان حلف فحسابه على الله ولا  
مأثم لها وان لم تكن له نية يحمل على الانتقال بنفسها لا غير خصوصا اذا قال اين ده روز اولم  
واذا سمي سنة يستدل بدانها واذا الانتقال مع متاعها قال صاحب الكتاب - ولنا  
في الجواب على عدم النية نظره وفيه ايضا وان كانت معه امرأة فابتن الحزج  
وامتنعت واجتهد فيه فلم تفعل لا يحنت ولو خرج ببذنه وقال هذا اردت لم يحنت  
ولو مكث ساعة في الدار ثم قال هذا اردت لم يصدق قضاء لانه اقرب بالحنث حين مكث

مد اكر لم يصدق بخلاف الاول من المدة اية قال ورق والملك بعد اليمين لا  
 لانه لم يوجد الشرط بقيب اليمين والجواب في بقاء محله بقيت اليمين ثم ان وجد الشرط  
 في ملكه انحلت اليمين ووقع الطلاق لانه وجد الشرط والحل قابل لغيره فينزل الجواب  
 ولا يبقى اليمين لما قلنا وان وجد في غير الملك انحلت اليمين لوجود الشرط ولم يقع شيء لان  
 الحلية بجمع ولا يبطل بن والملك فان وجد فيه انحلت اليمين ووقع المعلق عقبيه و  
 الا انحلت ولم يقع ليكررا لاني في السلبية قال ان فعلت كذا افا مرأته طالق وله  
 امرأتان فالتعيب الله من المدة اية وان حلف ليأتين المصرة علم يا لها حومات <sup>حنت</sup>  
 في آخره من اجراء حيوة لان البر قبل ذلك مرجوع عن الكافي لان شرط الحنث ترك  
 الاثبات وهذا لا يحقق الا بما ذكرنا لان البر قبله مفهوم من الجواهر في الباب الاول <sup>حل</sup>  
 قال ان دخل فلان واري ولم اقله فامرأتي طالق فدخل فلان داره ولم يقله فامرأتي  
 لا يحسب لانه يعدر على ملكه الا اذا كان مقصوده انقل عقيب الله حوله فاذا لم يعبر <sup>بطل</sup>  
 او تاب موسعة ممدد الى آخره من اجزاء حوته من تلخيص الجوامع وان حلف ليصر  
 دلا ولم يوفت بذلك وقسم وهو على يمينه ما لم يموت او يموت فلان ويشق له ان يبرأ  
 به بعد موته وعده ولو حلف بطلاق امرأته ثلثا ان لم تفعل كذا وكذا ولم يوفت <sup>للك</sup>  
 وقسم ثلثا قبل ان يعلمه وقع عليها الطلاق قبل ان يموت ولا ميراث للزوج ولو مات  
 الزوج ونسيب المرأة لم تطلق وكان لها الميراث لانها تقدر ان تفعل ما حلف عليه  
 من العتابة ولو قال والله لا فعل كذا ولا اعطي حجة او قال والا فامرأته طالق فان برأ  
 بعد ذلك رأتني عند الناس من العتابة باع مباحورة فطالها ما تمن فلم ينف  
 فقال الله لم تنف <sup>بطل</sup> العتابة طالق ثلثا لا يحسب ما دام حيين الا اذا اراد العتابة من

النافع حلف ليفعلن كذا <sup>أفعله مرة برهن يمينه</sup> لأنه يعد فاعلا بفعله مرة واحدة ولا يعد تاركه إلا بتركه في العزم <sup>من فأوى الناطق</sup> ويمين انعقد على ثلثة أوجه موقت ومؤبد ومجهول مبهم ١ فاما الموقت فهي ان يقول والله لا فعلن كذا الى شهر <sup>حش</sup> حش في يمينه وعليه الكفارة ٢ واما المؤبد ان يقول والله لا افعل كذا ابد <sup>المتى فعل</sup> في يمينه وعليه الكفارة ٣ واما المجهول المبهم ان يقول والله لا افعل كذا او يقول والله لا فعلن كذا فاما قوله لا افعل فحكمه حكم المؤبد متى فعل حش في يمينه وعليه الكفارة واما قوله لا فعلن فله في ذلك الى الرق فاذا مات ولم يفعل فانه يحش مع الموت ولزمته الكفارة والطلاق والصاق في ذلك سواء <sup>من التهذيب ولو</sup> يفعل كذا او ان لم يفعل كذا فامرأته طالق ولم يوقت وقفا مدة عمره مدة فعله ولا يحش حتى مات او فعل ذلك الشيء <sup>وذكر في الجامع انما يحش عند الحيض</sup> ويهلك ذلك الشيء كما في مسئلة الكوز <sup>من الواقعة</sup> الحسامية رجل حلف لا يكلم فلانا وفلاناً فهذا اعلى ثلثة اوجه اما ان نوى ان يحش بكلام كل واحد منهما او نوى ان لا يحش حتى يكلمها او لم ينو شيئا ففي الوجه الاول اذا كلم احد هما يحش <sup>لأنه</sup> لأنه لا يمكنه وفي الوجه الثاني لا يحش ما لم يكلمهما لأنه نوى حقيقة ما تكلم به وفي الوجه الثالث <sup>لأنه</sup> كذا لك من الناصري اذا قال كل من دخل هذه الدار امرأة كذا ولم ينو نفسه فعلى الروايتين والاصح انه لا يدخل الحالف الا اذا دلت الدلالة من البرهانية <sup>رجل قال</sup> لامرأته ان اعطيت من خطي احد افاقت طالق ونوى بذلك امها خاصة صدق <sup>بها</sup> لا قضاء ولو قال ذلك بالفارسية وقال الكرسي رادي لم يصدق لان ارادة الناصري <sup>من</sup> من العام في العربية لا في الفارسية <sup>من الكبرى</sup> قال لها ان اعطيت من خطي احد افا

طاق وبنوئى بذلك انها حاصه صدق ليا مة لا قضاء وتو قال بالعارسية الكرسى  
 وبنو لم يصدق لان اودة الحاص من العام بالعارسية لا بالعارسية من الوافع  
 الحاصه وتو قال ذلك بالعارسية وقال الكرسى رادى لم يصدق لان اودة  
 الحاص من العام الى العرس لا بالعارسية من الحاصى حلف لا يدخل هذه النكاح  
 حمله انسان اذ كان على رامة فاحلته قال ان كان يتهدى له الميع ولم يبع حنت و  
 ان كان مكرها ولا يهدى له الميع لم يحسب وهو على عيبه من المحظ والصحيح انه لا  
 ان كان لا سطح الامساع من التطهير رجل حلف ان لا يدخل دار من دخلها  
 حايا او متعلا او راكبا او مجولا ما مره حنت من الحاسة هو الصحيح من المحيط  
 وحد اذا احتمله انسان وادخله مكرها فاما اذا هدده بالك حول فدخل فدخل  
 بعد احتساب المشايخ ربح فيه الصانعهم قالوا لا يحسب وتعميم قالوا ان امكسه  
 الاسلام عن الدحول ومع ذلك اذ يحسب وان لم يكسه الا متاع عنه لا يحسب  
 وتوا حمله اسباب وادخله وهو وامر بعنه الا انه لم يأمره بذلك فقد اختلف  
 المشايخ فيه ربح وحدك في المتيق عن ابي حنيفة وابي يوسف ربح انما لا يحسب  
 وفي الجامع الصغير انما في هو الصحيح من المحيط اذا حلف ليقتصر حتى فلان يوم الجمعة  
 او قال ان لم ادع اليك خلقت يوم الجمعة فكذا اجماع فلان قبل يوم الجمعة لطيت اليهم عند  
 الجاهلية ومحمد ربح من الخلاصة اذا حلف ليوفى حق يوم كذا فعاب رب الدين لم  
 ليوفيه حق لا يحسب في العنا وتوفي ما بال السي وفي ما بال الدول يرفع الامر الى القاضي  
 ويدفع اليه فالدفع اليه كالدفع الى المحلوف عليه قال القاضي الامام هو  
 الصحيح ولو كان رب الدين حاضرا لكان لم يقبل ان وضعه بين يديه بحيث لو اراد

ان يقبض بقل يده اليه لا يحنت ويري به ومنه وفي فوائد تسمى الاسلام ان  
 اقتصر حلفت يوم العيد فكذا لم يجعلوا هذا اليوم يوم العيد في مصر وفي مصر آخر  
 عيد اقال يعتبر هذا في حق مصر الخالف وفي جميع البلدان اذا لم يختلف من  
 الايضاح اذا حلف ليقضين من فلان حقه اولياً خذت او ليقضين فخذت  
 بنفسه او وكيله او اخذها من ضامن عنه او محال عليه بامر المطلوب بركا  
 قبض وكيله مضاف اليه فيكون قابضاً معنى وكذا اذا اخذها من وكيل  
 المطلوب او وكيله يافره لانه قبض من المطلوب معنى وكذا لك لو حلف <sup>ليعطيه</sup>  
 فلانا حقه فامر غيره بالاداء او احاله فقبض برؤا كان ذلك بغير امره <sup>حنت</sup>  
 ولو كان المطلوب حلف ان لا يعطيه فاعطاه على انجد هذه الوجوه حنت  
 من الخلاصة المديون اذا حلف ليوفيت حقه يوم كذا فغاب رب الدين  
 فلم يجده ليوفيه حقه لا يحنت في الفتاوى في باب السين من العتابة  
 حلف لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبضه من وكيله حنت لان وكيله  
 نائب شخص عنه ولو قبضه من منطوق لم يحنت وكذا لو قبض من وكيل او من المحتال  
 عليه وان كان الطالب احال عليه رجلاً ليس له على الطالب شيء فقبض <sup>ل</sup>  
 الرجل حنت لانه وكيل الطالب في القبض وقبض وكيله كقبضه هذا اذا كانت الجوا <sup>ل</sup>  
 بعد اليمين فان كانت قبلها لا يحنت من المضمرات قال محمد ربح في الاصل لو قال  
 والقرآن لا يكون يمينا ذكره مطلقاً والمعنى فيه وهو ان الحلف ليس بمعترف فصار كقول  
 وعلم الله وقد قيل هذا لغتها لهم اما في زماننا يكون يمينا وبه ما خذ ونا من ربحتم  
 وقال محمد بن مقاتل الرازي ربح لو حلف بالقرآن يكون يمينا وبه اخذ جمهور الشافعية



وقيل انما لا تغتد الميت بالقرآن لان في القرآن ما لا يصلح للحلف به من الحادي  
 حلف بالقرآن يكون يمينا من القية قال والله العزيز الحكيم لا تفعل كذا تفهذي امير واحد والله العزيز  
 والحكيم نشأ ايماناً قال في الجامع الصغير والله والرحيم لا تفعل كذا تفهذي امير واحد وهكذا روي في نسخة  
 ربح وهو المختار لان هذا واو القسم فكانه قال والله وسكت ثم ابتداء والرحمن  
 لا افعل كذا فممنه ان يكون يمينا واحدة فكذا هذا من القية الايمان بالله اذا  
 كثرت تدخلت ويخرج بالكفارة الواحدة من هذه الجميع قال شهاب الأئمة  
 ربح هذا قول محمد ربح وهو المختار عندي وعن أبي يوسف ربح يتدأخل ولا يفتأ  
 يده اذا حث في ايمان كثيرة لزمته بكلامي ككارة من الاسرار في كتاب الصلوة في  
 بيان مسائل السفران الشرط الاول في اللغة لبيان حال القصر والتأني للتعليق به  
 الأيرى املت اذا قلت لامرأتك اذا دخلت الدار فانت طالق ان قلت زيدا  
 فتعلق الطلاق بالكلام لا بالدخول وانما الدخول لبيان حال الطلاق المعلق بالكلام  
 حتى ان الطلاق قط لا يقع في هذه بالدخول وانما يتعلق بالكلام لكن بعد الدخول  
 من القية نوح، وقول الجاهل بالله ونجدا ويغابره هذا الكلام فيه خطر عظيم لا  
 يسوي بين الله تعالى وبين النبي صلى الله عليه وسلم قال واعلم ان الحلف بغبر الله لا يجوز ثم  
 ترى الجاهل يحلف بروح الامير وبعيوته وبراسه والذئب يقول هذا كانه لم يتحقق  
 اسلامه بعد فان ما دالا سلام تعظيم الله تعالى وتعظيم امره وكذا من يقوم في الصف  
 فيقول اعطني كذا انجى ابي بكر وعمر وعثمان وعلي بن ابي بكر اعظم من ان يبايع  
 بخمسة اماء وهذا اكله استخفاف بالدين واستهانة بجريمة الاسلام من التنا  
 ولو قال نجداي ونجاك باي تو يكفر وفي السراجية ويوافقي طهير الدين المرغيناني

ولو قال بخاري وبيان وسر تو فيه اختلاف المشايخ راجع في التحير قال لا خربا  
وسر تو يكفر لانه شرك والله اعلم كتاب نسب الحدود <sup>السنة</sup>

من القياسية تزوج بخارمه ودخل بها يجب الحد عند ابي يوسف ومحمد  
قال الفقيه ابو النكيت راجع وبه نأخذ قال الصدر الشهيد حسام الدين راجع

ونحن نأخذ بهذا القول اتباعا لقوله والولد غير ثابت النسب ولا يرتب منه  
في المساواة زنا بخارمة ابيه او امه او جدّه او جدته وقال كنت انها محل  
لي وقالت علمت انه حرام ودرى الحد عنهما بلا خلاف لانه بطنه تمكنت الشبهة

في تمكينها لكونه تبعا لفعله وكذا في عكس هذا عندهما اما عند ابي حنيفة راجع  
الحد عليه ودرى عنهما لان فعله ليس يتبع لتمكينها فلا يتكفل الشبهة في فعله بظنهما

الموجب للشبهة في حقهما الاقرار بالموجب للحد اربع مرات في اربع مجالس المقررا  
القاضي هو الصحيح : لو اقر عند القاضي في مقام واحد اربع مرات لا يجحد حتى يردّه

ويقر اربع مرات مع الرد في كل مرة فان والى ذلك في مكان واحد بعد رده اربع  
مرات وان كان في ساعة واحدة فعليه الحد كذا رواه هشام عن ابي يوسف راجع

وعن ابي حنيفة راجع ان المجالس المختلفة ان يذهب المقر حتى يتوارى عن بصر القاضي  
ثم يرجع فيقرأ قرارا مستقبلا في الواقعات الناطق اقرارا او بشي من الحد ودرى <sup>محمل</sup> سكر

لا يجحد بخلاف ما اذا انشاء لان الانشاء فيحتمل الاقرار محتمل في نوادر ابن رستم <sup>محمل</sup> راجع  
راج اذا اقر في مسكره انه قد فجد والاول هو المختار ولا يسأله متى زنت ويسأل

ذلك عن الشهود في الشرع والاصح انه يسأله في الاقرار ايضا متى زنى فربما فعل  
في صغره واقاره عند غير القاضي ليس بشي والمجبوب لا يجحد بالاقرار وبالشهادة <sup>المحملي</sup>

يحد والشرط التي تعنى بها احصان الرجم مستند في اربع منها اجماع وهي البلوغ  
والحرية والاصابة بحكم نكاح صحيح والعقد وفيما اختلفوا فيها احدها ان يكون كل واحد  
منهما مثل صاحبه وقت الاصابة والثاني الاسلام وكلاهما شرط عندنا خلافا للشافعية  
رج اذا قال شهود الاحصان تزوج امرأة حرة ودخل بها اکتى بقولهم عندنا <sup>خفيف</sup>  
والبي يوسف سرح وعند محمد سرح لا. واجمعوا انهم لو قالوا تزوج امرأة حرة <sup>مع</sup>  
او باضعها اکتى به ويثبت الاحصان بقول محمد رج. الدخول اسمه مشترك  
براد به الوطء والملاقات فعلى القاضي ان يسألهم ليكون اقدامه على الامر  
بصحة وهما بقولان الدخول المضاف الى النساء بحرف الباء يراد به الجماع لقول  
من سائلكم اللاتي دخلتم بهن. ط. لو كانت المرأة امه ودخل بها زوجها لم  
المولى فمالم يدخل بها بعد النكاح لا يكمل الاحصان بالاتفاق ط. واذا شهد الشاهد  
عليه بالزنا وهو منكر ثم اقبلت الشهادة فيؤخذ بحكم الاقرار لانها تقبل على  
فاذا اقرت عدم شرط القبول به وقال محمد سرح مالم يقر اربع مرات لا يثبت الشهاد  
فاذا اقر اربع مرات بطلت الشهادة يؤخذ بحكم الاقرار حتى لو رجع في رجب  
وبه اخذ الطحاوي رج. ط. رجل زنى بامرأة وافضاها ان كانت المرأة صغيرة  
لا تجماع مثلها فان كان الافضاء افضاء يسمت مع البول لا حد عليه لكنه  
عليه ثلث الدية والعقر بالاجماع. وان كان افضاء لا يسمت مع البول  
عليه وعليه دية كاملة بالاجماع والذي اذا زنى بحرية مستأمنة يجب الدية  
الذي بالجماع. المكر اذا زنى مطاوعة لا يجب الحد على المكر بالاجماع. <sup>ط</sup>  
العامل اذا زنى بتبعية او مجنونة فيجب الحد على الرجل بالاجماع. من الغواصة

تساوي الزوجين عقلا وبلوغا وحرية واسلاما عند الوقاع بنكاح صحيح <sup>بشرط</sup> نكاح  
الرجم عندنا وعند المشافعي <sup>بشرط</sup> الشرط هو الاصابة بنكاح صحيح لا غير <sup>من سرقة</sup> سرقة  
واحسان احد الزانين <sup>بشرط</sup> بشرط في احسان صاحبه بذكر واحد منكما <sup>بشرط</sup> بحد  
نفسه ان كان محصنا يرجم وان كان غير محصن <sup>بشرط</sup> يجلد من الهدية وفي المهر <sup>بشرط</sup> بالمهر  
لا يعتبر الا حراز بالمحافظة هو الصحيح لانه مهر بده وهو البيت وان لم يكن له باب  
او كان وهو مفتوح حتى يقطع السارق منه لان البناء لقصد الاحراز لا انه لا يجب  
القطع الا بالاخراج لقيام يده قبله بخلاف المهر بالمحافظة حيث يجب القطع فيه  
كما اخذ لزوال يد المالك بمجرد الاخذ فتتم السرقة ولا فرق بين ان يكون المحافظة  
سقيطا او تاما والمتاع تحته او عنده هو الصحيح لانه يعد النائم عند متاعه حافظا <sup>له</sup>  
في العادة وكذا في الكافي من الكافي اذا قذف الحي فقد الحق العار بالمقذوف  
قصد او بالولد تبعافا ذامات المقذوف بطل حقه القصدي فبطل الضمني ضرورة  
بقاء المتابع ببقاء المتبوع من الجواهر رجل قال لآخر اي سك حرام زاده فقال حرام  
زاده قذف بود ما در را اگر درست كنند هشتاد و نيزان <sup>من الكفر</sup> من الكفر يا حرام زاده عمر  
من حاشية الكفر اي اذا كان بريما مقذوف به وان كان معروفا بما قذف به  
فلا حد ولا تعزير كذا في الكشف <sup>من الحاد</sup> من الحادي يا ولد الحرام لا يعزرها من الفقيه ولو  
لاخرى حرام زاده لا يجب حد القذف قال رضي الله عنه وقد كتبت انه لو قال ذاك  
الوالد لولده يجب التعزير من شرح الطحاوي ثم حد القذف انما يجب على القاذف  
اذا كان القذف مصرا لا كناية كما اذا قال يا زاني او يقول انت زاني <sup>من التبا</sup> من التبا  
وانما يجب الحد على القاذف بالقذف اذا كان المقذوف محصنا وشرا هذا

الْأَحْصَانُ خَمْسَةٌ: الْحَرَمَةُ وَالْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْدُ عَنِ الزَّانِحَةِ أَنْ  
 مِنْ زَيْنٍ ثُمَّ قَدْ هُنَا نِسَاءٌ بِالزَّانِحَةِ عَلَى قَافِئَةٍ فَإِذَا طَلَبَ الْمُقْدُوفُ بِالْحَدِّ  
 أَمْرَ الْحَاكِمِ بِضَرْبِهِ فَأَمَّا وَعَلَيْهِ تَيَابِرٌ وَلَا يَصِحُّ عَقْوُ الْإِمَامِ وَلَا عَقْوُ الْمُقْدُوفِ وَعِنْدَ  
 ابْنِ حَبِيبٍ وَمُحَمَّدِ رَجَحٍ وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ بَانَ بَصَحُّ عَقْوِ الْمُقْدُوفِ عَنِ الْحَدِّ وَأَنْ صَحَّ  
 عَلَى مَالٍ فَالْمَالُ مُرَدُّودٌ - وَلَهُ أَنْ يُطَالَبَ بِالْحَدِّ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ وَإِذَا  
 يَسْتَحْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَا يَحْلِفُ عِنْدَ عُلَمَاءِ رَجَحٍ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَجَحٌ - وَإِنْ  
 ادَّعَى الْقَاذِفُ أَنْ شَهَدَهُ غَيْبٌ وَيُطْلَبُ التَّاحِيلُ مِنَ الْحَاكِمِ يُؤْجَلُهُ - وَإِنْ  
 ادَّعَى أَنَّهُ حُضِرَ فِي الْمَصْرِاجِلَةِ الْحَاكِمُ إِلَى قِيَامِهِ مِنَ الْمَجْلِسِ وَيُزَمُّ أَنْ يَبْعَثَ إِلَى  
 شَهَدِهِ فَحُضْرُهُمُ الْيَدُ وَحَقُّ الْمُصَوِّدِ لِلْمُقْدُوفِ حَاضِرًا كَانَ أَوْ غَائِبًا - وَإِنْ كَانَ  
 الْمُقْدُوفُ مَيِّتًا فَالْحُضُومَةُ لِمَنْ رَجَحَ الدَّعَى فِي نِسْبِهِ وَيُقِيمُ الْقَاضِي حُدُودَ الْقَذْفِ  
 بِعِلْمٍ نَفْسِهِ - وَلَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ بَعْدَ الْأَوَارِ - وَيُسَوِّدُ الْإِمَامُ دُونَ الْمُقْدُوفِ  
 مِنَ الْكَافِي وَيُفَرِّقُ عَلَى الْعَصَاةِ لَهَا مَرِي حُدُودَ الزَّانِحَةِ وَلَا يَجُوزُ عَنْ تَيَابِرٍ لَا نِسْبَةٍ وَهُوَ  
 الْقَذْفُ غَيْرُ مُقْطُوعٍ بِرَأْسِهِ أَنْ يَكُونَ صَادِقًا فَلَا يُقَامُ عَلَى الشَّدَةِ - مِنَ الْمُخْتَصَرِّ  
 وَإِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ رَجُلًا مُحْصَنًا أَوْ امْرَأَةً مُحْصَنَةً بِصَرِيحٍ الزَّانِحَةِ وَالْمُقْدُوفِ يَحَالُ وَإِذَا  
 الْقَاذِفُ بَيِّنَةٌ عَلَى مَا قَذَفَهُ أَوْ أَقْرَبَهُ الْمُقْدُوفُ يَجِبُ عَلَيْهِ حُدُودُ الزَّانِحَةِ فَتُجْرَى الْقَاذِفُ  
 عَنْ أَمَامَةِ الْبَيْتِ حُدُودَ تَمَانُونَ سَوْطًا مِنَ الْخَنَاقِي وَلَا يُقَامُ حُدُودُ الْقَذْفِ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُقْدُوفِ  
 وَلَا يَمُتُّ الْبَيْتُ عَلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الدَّعْوَى - وَمِنْهُ أَيْضًا وَإِذَا دَخَلَ الْحَرَجُ جَمَاعَةً فَوَلَّى بَعْضُهُ  
 الْآخِذَ قَطَعُوا جَمِيعًا قَالَ رَجَحٌ هَذَا اسْتِحْسَانٌ - وَالنِّسَاءُ أَنْ يَقْطَعَ الْحَاكِمُ وَحْدًا  
 وَهُوَ قَوْلُ نَافِرٍ - مِنَ الْكَافِي وَإِنْ سَرَقَ شَيْئًا وَغَابَ أَحَدُهُمَا وَشَهِدَ شَاهِدَانِ

على الحاضر بسر قهتما قطع الحاضر في قول البخينة روح الآخر وقولها وكان يقول أولا  
لا يقطع الحاضر لان الغائب لوحضر بما يدعي ان المال له وح يسقط الفسخ عنهما  
فلما سرقة الحاضر تثبت بالحجة وما ذكر اعتبار شبهة الشبهة وهي منقطعة عن حيز <sup>عنا</sup> الا  
ولو قال سرقت انا وفلان كذا وفلان ينكر يقطع المقر خلا فلا يبي يوسف روح  
من المبسوط فان قال سرقت انا وفلان ابن فلان من فلان ابن فلان كذا  
وكذا فاقرب ذلك عند الامام ووصف السرقة واثبتها والمسروق منه  
حاضر معه عند الامام والذي اقوانه سرقة معه غائب كان ابو حنيفة روح  
يقول أولا لا يقطع ما لم يحضر الآخر ثم راجع وقال يقطع المقر ولا يقطع الى غيبة  
الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد روح فوجه قوله الاول انه تمكنت في هذا <sup>القطع</sup>  
شبهة لان الغائب لو كان حاضرا عسى يدعي معنى يسقط الحد عن نفسه وعن  
صاحبه <sup>١</sup> ووجه قوله الاخر ان هذا اقوار على نفسه ولا تهمه فيه فيقام  
عليه الحد <sup>٢</sup> وسنه ايضا قلت ارايت الرجل يقول قد سرقت من فلان وفلان  
ثوبا واحدا الرجلين غائبا والاخر شاهد يدعي ذلك الثوب ويجاحم هل  
يقطع السارق قال لا لان الغائب لو كان حاضرا ربما يدلي بحجة يسقط عنه  
الحد اى عن السارق فاذا كان غائبا ورث ذلك شبهة فلا يقطع <sup>٣</sup> فرق  
بين هذا وبين ما اذا قال سرقت انا وفلان وفلان غائب فانه يقطع في قول <sup>البخينة</sup>  
روح الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد روح لان هناك فعل الحاضر ثم سرقة  
وهنا لم يصير سرقة في حق الغائب والفعل فعل واحد فاذا لم يصير بعضه سرقة  
سقط القطع <sup>٤</sup> ومنه ايضا وان علم ان قصد ه كان سرقة الخلى يقطع <sup>٥</sup> م <sup>٦</sup> وذ

في الكتاب من جملة ما يقطع بحصومه عندنا صاحب الربوا ويحتمل انه اراد به سربلا  
 مع عشرة دراهم بعشرين درهما وقبض العتبت فجاء ساري وسرق العشرين  
 منه ينزع السارق بحصومه عند علمائنا الثلثة ربح من الكافي والمستورع و  
 العاصب وصاحب الربوا والمستعبر والمساجر والمضارب والمستبضع والقاتل  
 على سوم التراء والمرقن وكل من له يد حافظة سوى المالك كالأب و  
 الوصي ان يقطع السارق منهم ويقطع حصومه المالك في السرقة من هؤلاء  
 وكذا في الهداية ايضا ومنه ايضا ومن سرق شيئا من حمام او بيت اذن له من  
 في دخوله لا يقطع لاحتلال الحرر بالاذن في الدخول ويدخل في ذلك حوايب  
 التجار والحامات الا اذا سرق منها ليلا لانها بُنيت لاحتلال اموال واحتلال الحرر  
 بدسورة وهو مختص بالنهار ومن الكافي ولو طيح امرأة في دبرها او لاط  
 بفلام لا يحد عند ابي خزيمة سراح ويعزرها ويودع في السجن حتى يتوب وعندها  
 وهو احد قول الساجي سراح يحد حد الزنا فيجلد ان لم يكن محصنا ويرجم ان كان محصنا  
 واقفقت الصحابة مرض على انها ليست بزمانا اختلفوا في موجبها فعن الصدوق  
 يحدان بالذرة وعن علي رضي يجلدان او يرجمان وعن ابن عباس رضي  
 يكسان من اعلى المواضع ويتبعان بالحجارة وعن زبير رضي يكسان في  
 اثنتي المواضع حتى يموتا قتلاء وعن يعقوب بن يزيد م عليهما جدار من الحديد  
 وما رواه محمود عن السياسة والوحيفة سراح يوجب التعزير ويفوض السياسة  
 الى الامام وكان للامام ان يقتلها اذا اعتاد اذلت واخلاف الصحابة يقول  
 على طريق السياسة لا على الحكم وقال ان اختلفا فهم اتفاق على اصل الاهلاك

يجب علينا الاتباع فيما اتفقوا فيه وهو الاهلاك من الحصر ولان الصحابة  
 بن اجمعوا على حده واختلفوا في وجوبه من الكافي وما رواه الشافعي رحمه  
 الله قال في فاعل ومفعول اعتاد ذلك وعندنا من مذهبنا ذلك يقتل سياسة  
 من المفترقات وعن علي رضي الله اذا شرب سكر واذا سكر هذى فاذا هذى افترى  
 حد المفترى ثمانون جلدة وكان ذلك بحضور من الصحابة مرض فحولوا الاجماع  
 بام من الذخيرة في الحياوي اذا اتخذ من حجر او شوك حظيرة وجمع فيها  
 اغنام وهو نائم عند ها يقطع سارقها وذكر غنم ايضا قال محمد رحمه واذا جمع في  
 ليرة او في غير حظيرة وعليها حافظ <sup>قطر</sup> وليس لها بعد ان جمعها قطع سارقها والصحيح انه  
 بها في مكان اعد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان منها حافظا ولا  
 الذخيرة واذا سارق السرقة على المالك هذا الفصل على ثلثة اوجه  
 اول ان يرد السارق السرقة على المالك قبل المرافعة الى الامام وفي هذا الوجه  
 قطع على السارق شهيدان يشهد عليه بالمسقة او لم يشهدوا. <sup>شاهد</sup> واما اذا لم  
 تظاهر واما اذا شهدوا فلا تنهية على السرقة لا تقبل بدون المدعى  
 ان الشهادة بالسرقة تنهية بالمال المسروق منه والشهادة بالمال لا تسمع بدو  
 لدعوى المدعى السرقة من المالك بعد ما وصل اليه المال لا يسمع لانه لا يدعى  
 نفسه ما لا يملكه المدعى وانما يدعى القطع والمسروق منه اجنبى عن القطع فصا  
 عواه السرقة في حق الضلع ودعوى اجنبى آخر سواء ثم لا يقطع بدعوى اجنبى  
 خوكد لك بدعوى المالك وروي عن ابي يوسف راجح في النوادر انه يجب  
 لقطع على السارق في هذه الصورة وما قاله ابي يوسف راجح قياس وما ذكره استحسن



وجه القياس في ذلك ان القطع حق لله تعالى على الخصوص فيستوفى من غير دعوى العبد <sup>كذلك</sup>  
 الزمان وحده شرب الخمر وجه الاستحسان ان القطع وان كان حق لله تعالى على الخصوص  
 الا ان ثبوته في ضمن حق العبد في المروق ولهذا اذا شهد شاهدان على رجل بالسرقة  
 من شخص بعينه والمسهود له ينكر السرقة لا قطع على السارق لهذا لان القطع في ضمن حق  
 العبد في المروق وحق المروق منه في المروق لم يثبت لما انكر السرقة فلا يثبت  
 القطع الذي في ضمنه . وانما قلنا ان حق المروق منه في المروق هنا لم يثبت  
 لان ثبوته بالبيينة بناء على خصوصية صحة وخصوصية المروق منه بعد وصول  
 المروق اليه لا تصح فلم يثبت كون المروق ملكا للمروق منه بهذا البيينة  
 فلا يثبت ما في ضمنه من الهداية ومن سرق سرقة فردها على المالك قبل  
 الارتفاع الى الحاكم لم يقطع . وعن ابي يوسف ررح انه يقطع اعتبارا بما اذا رده  
 بعد المرافعة . وجه الظاهر ان الخصوصية شرط لظهور السرقة لان البيينة انما  
 جعلت حجة ضرورية قطع المنازعة وقد انقطعت الخصوصية بخلاف ما بعد المرافعة  
 لانتهاء الخصومة لحصول مقصودها فتبقى تعديرا . من كشف العوامض الاصل ان <sup>السرقة</sup> سرقة  
 على صاحبها قبل الخصومة يمنع الحد استحسانا ومثبته بعمل عمله ببيان هذا الاصل <sup>من</sup>  
 المسائل رجل سرق من آخر الف درهم فلم يرفعه الى القاضي حتى ردهما عليه <sup>فيه</sup> ثم  
 الى القاضي واقام البيينة على السرقة فانه لا يقطع به استحسانا لارائه لقطع وان كان <sup>الله</sup> الله  
 الا ان وجوب القطع لله تعالى في ضمن ثبوت الحق للعبد في المروق . ولهذا اذا  
 شهد شاهدان على رجل انه سرق من فلان كذا اقرار السارق بذلك وانكر  
 المروق منه السرقة لا يقطع لان المروق منه لما انكر السرقة لم يثبت حق العبد في المروق

فلا يثبت في ضمنه من حق الله تعالى فيثبت إن حق الله تعالى في السرقة متضمن حق  
 العباد ولم يثبت هنا حق العبد في المسرورق لأن كون المسرورق ملكا <sup>للمسروق</sup>  
 منه إنما يثبت بالبيينة بعد صحة الخصومة ولا صحة للخصومة بعد وصول المسرورق  
 إلى المسرورق منه فلم يثبت حق العبد في المسرورق فلا يثبت ما في ضمنه من  
 حق الله تعالى من الكافي ومن سرق سرقة وردها على المالك قبل الإقرار <sup>ع</sup>  
 إلى الحاكم لم يقطع <sup>١٠</sup> وعن أبي يوسف ربح يقطع كما إذا ردها بعد المرافعة <sup>لها</sup>  
 أنه لا قضاء إلا بعد ثبوت السرقة ولا ثبوت إلا بالشهادة لعدم الإقرار ولا  
 شهادة بلا دعوى ولا دعوى بعد ما وصل المسرورق إلى المسرورق منه وأما إذا  
 القطع وهو اجنبى عنه ولا قطع بدعوى الاجنبى كذلك <sup>ع</sup> عواء <sup>١١</sup> من مختصر <sup>الحج</sup>  
 الكبير إلا أصل أن الخصومة شرط في السرقة ومتى سقطت الخصومة سقط <sup>القطع</sup>  
 إذا رد السارق المسرورق قبل المرافعة إلى القاضي سقط استحقاقه لأنه لم يبق له  
 قبله دعوى <sup>١٢</sup> من شرح الوقاية وإذا رد المسرورق إلى مالكه قبل الخصومة  
 لا يمكن للدعوى فلا تظهر السرقة <sup>١٣</sup> وعند أبي يوسف ربح يقطع منه <sup>١٤</sup> أعلم  
 أن الدعوى شرط لظهور السرقة وتقطع اليد وإن كان من حقوق الله تعالى  
 من الذخيرة ولو رمى السرقة إلى خارج الدار فأخذها صاحبها لا قطع على  
 واحد منهما <sup>١٥</sup> وكذلك لو أن الداخل تناول صاحبها خارج الدار ثم خرج و  
 ذهب لم يقطع واحد منهما <sup>١٦</sup> وعن أبي يوسف ربح أن الخراج إذا دخل فيه في  
 الدار وناول الداخل لا قطع على واحد منهما أما الداخل فلا أنه لم يوجد منه  
 الإخراج من الحر <sup>١٧</sup> وأما الخارج فلا أنه وإن أخرج المال من الحر إلا أنه لم يبد <sup>خل</sup>

في الحرز فاما اذا كان الداخل اخبر يده من الدار مع السرقة فاما ولها صاحب يجب  
 القطع على الداخل لانه وجد منه الدخول في الحرز والاخراج عن الحرز فتمت السرقة  
 في حقه ولا قطع على الخارج لانه لم يوجد منه الدخول ولا الخروج. وكثير من مشايخنا  
 شرح اخذوا بقول ابي يوسف راج وقالوا ما ذكره محمد راج في الكتاب يجوز على ما اذا  
 يخرج الداخل يده مع السرقة من الدار فاما اذا اخبر يده يجب القطع على  
 الداخل كما هو قول ابي يوسف راج وفي القدر راج عن محمد راج ايضا ان الداخل  
 اذا اخبر يده من البيت مع السرقة وناولها صاحب ان عليه القطع. وعن  
 ابي يوسف راج رواية اخرى ان الخارج اذا ادخل يده واخرج المتاع كان  
 عليه القطع لان الدخول ليس بمقصود بعينه بل المقصود هو الاخراج وقد  
 وجد من الحميدي لانه اخبر المالك من الحرز وهو المقصود دون هتك الحرز  
 فلا يشترط الدخول لان الدخول انما شرط لاجل الغير وهو اخذ المال فاذا  
 وجد ما هو المقصود لم تعتبر الوسيلة. من الذخيرة قال الا يرى انه لو ادخل  
 يده في جوفه واخذ المتاع او ادخل يده في صندوق الصير فيجب القطع وان  
 يوجد الدخول لما وجد الاخراج. من شرح المجيع قال ابو يوسف راج اذا  
 نقب اللص البيت ودخل واخذ المتاع ومعدا خراج الدار فادخل يده اليه  
 وتناول المتاع منه قطع الداخل والخارج. وقال ابو حنيفة ومحمد راج لا يقطعان  
 كما لو تناول الداخل الخارج ولم يدخ الخراج يده ولا الداخل اخبر يده. وعن  
 ابي يوسف راج فيما اذا اخبر الداخل يده فناول الخراج انه يقطع الداخل وحده  
 من التهمة ويب ولو دخل الدار واخذ المتاع ورماه الى صاحب له خارج الدار

واستند الخاسر لا يقطنان لأنه لم يربط صدق المرء من الخارج والداخل  
 من الداخل ولولا ذلك الخارج من وراء الدار يبيع الداخل عند أبي يوسف  
 ويحبس سراحه ولو أدخل الخارج يده وأخذ من الداخل يقطع الخارج أيضا عند  
 أبي يوسف مع ما عرفت من شرح الطحاوي لو دخل واحد منهم وجمع المتاع <sup>من</sup>  
 إلى صاحبه وانفق صاحبه لا يجب البيع على واحد منهما لأنه لم يخرجها <sup>من</sup> والا  
 لم يدها لغيره ولو كان من وحده فرماه إلى الخارج ثم خرج وأخذ يجب القطع لأن  
 هذه <sup>هي</sup> العمل الذي رآه ولولا ذلك صاحبه لا يجب القطع على واحد منهما لأنه لم يخرجها  
 وصاحبه لم يدها لغيره <sup>وي</sup> عن أبي يوسف سرح أنه قال إذا أدخل الخارج يده  
 وأخذ المتاع من الداخل يجب القطع عليهما وإذا أخرج الداخل يده وأخذ  
 المتاع من الداخل يجب البيع عليهما وإذا أخرج الداخل يده وأخذ صاحبه  
 يجب على الداخل دون الخارج من تحفة الفقهاء ولو أخذ المتاع من  
 الحرز ونال صاحبه خاسر الحرز فلا قطع عليهما عند أبي حنيفة مع  
 كيف ما كانت <sup>هنا</sup> وقال محمد سرح إن أخرج الداخل يده من الحرز ونال الخاسر  
 يقطع الداخل دون الخارج وإن أدخل الخارج يده من الحرز فأخذ فلا قطع  
 عليهما وعند أبي يوسف سرح إذا أخرج الداخل يده لا قطع عليه فاما الخارج  
 إذا أدخل يده وأخذ منه يجب القطع عليهما لأن عنده ودخل الحرز ليس <sup>بمحرز</sup> إذا  
 السارق أخذ المال من الحرز من الكافي وإن ناله آخر خارج البيت لم يقطع وأخذ  
 وعن أبي يوسف سرح أن كاف الخارج أدخل يده حتى ناله الآخر المتاع فلا قطع  
 عليه ما إن كان الداخل أخرج يده مع المتاع حتى أخذ منه الخارج يقطع الداخل

لا الخارج من الجيدي الياني واذا اقتب اللقيت بيت مدخل واخذ المال وما ولد آخر  
 خارج الست فلا تلحق به ما لان الاول لم يوجد منه احد المالى من الخنز لا عدا من يدع  
 على المال قبل حرو حربية ان لم يوجد منه هلك الخنز لعدم دخوله فيه فلم تتم السرقة  
 من كل واحد لان السرقة عباد عن هلك الخنز واخراج المال لان الاول ان وجد  
 اهلك لم يوجد منه الاخراج والتالي لم يوجد منه هلك الخنز وروى عن  
 ابي يوسف رج انه سرق وقال ان اخرج الداهل يده وناولها الخارج فامطع  
 على الداهل لا الخارج لان الداهل تم منه هلك الخنز وصار المال مخروجا عنه  
 فيقطع ولما جرح احد متاعا عن محرم فلا يعطى - وان ادخل الخارج يده فصار  
 من يد الداهل يجب المظع عليهما اما الخارج فلامه وجد منه اخراج المال من  
 الخنز فيقطع واما الداهل فلامه وجد منه هلك الخنز وصار المال مخروجا  
 والاعانة على السرقة تخري مشرى السرقة فيقطع من المحيط واذا اقر بالسرقة  
 مكرها فقراره باطلا ومن المأسرين من اعني بصره من التناوخانية رجلا  
 فقبائلا مدخل واحد منهما واخرج سرقة تم حملها ان عرف الداهل قطعت  
 والا لا قطع عليهما وعثر ارجس الكبرياء ادعى على آخر سرقة كان على المدعى السنة  
 وعلى المدعى عليه اليه يستحب المدعى ان يذبح بلفظ الاخذ دون السرقة وكذا  
 يستحب للشهود ان يشهدوا بلفظ الاخذ ويقولوا هذا المال للطالب ذرا المدعى  
 ادعى انه سرق فقال كرهتم من المال ولا يعطى ولو اقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع  
 ايضا من المهديب ولو سرق المادون في الدخول من البيت المقطع او صدق  
 لا يقطع ولو سرق جماعة وفيه جيب او ذرحم محرم من السرقة منه لا يقطع الكل من

التماس خائبة في الجامع المحامي رجلان سرقا ثياب احدهما وشهد شاهدان  
 على سرقتهما يقطع الآخر في قوله الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما عن المحدثين ان  
 اقر بالسرقه عند القاضي فيقول سرفت انا وفلان من فلان ووصف السرقة و  
 فلان غائب قطع استحسانا ولا ينتظر حضور الغائب ونقص يده المقر له واذا اقر<sup>بالسرقة</sup>  
 ثم رجع صح رجوعه ولا يقطع من الهداية ولا يقطع السارق الا ان يحضر المسروق<sup>عند</sup>  
 فيطالب بالسرقه لان الخصومة شرط لظهورها ولا فرق بين الشهادة والاقرار  
 لان الحيثية على مال الغير لا تظهر الا بخصومته وكذا اذا غاب عند القطع<sup>عند</sup>  
 لان الاستيفاء من القضاء في باب الحد ودره من التزويج واذا غيب البتة<sup>فان</sup>  
 آخر واخذ المتاع من يده من غير ان يدخل الدار فانه لا يقطع اتفاقا<sup>من الصلابة</sup>  
 وفي المجرى من سرق من بيت المال او الغنمة او المحرم لم يقطع ويقطع بالاقرار<sup>مرة</sup>  
 عند ابي يوسف رحمهما ولو اقر ثم سرجح لم يجب السطع ويضمن<sup>رحم</sup> وعن ابي يوسف  
 اذا قال اخذت ثم سرفت لم يقطع من قتاوى التجريد ولو كان في السرقة<sup>صبي</sup>  
 او مجنون او ذر رحم محرم من المالك او شريك في المسروق يدرك القطع عن الكل  
 وعند ابي يوسف رحمهما ان لم يخرج الصبي والمجنون لا يدركان الباقيين وما يستقل  
 به القطع في السرقة يسقط الحد هنا وان كان فيهم صبي او مجنون او ذر رحم من<sup>القطوع</sup>  
 عليه من الكافي واذا اقر بعبد بسرقة عشرة دراهم تقطع يده ويرد المال على المسروق<sup>ق</sup>  
 منه والمستثناة على وجوه لانه لا يخلو اما ان كان ماذونا او مجبورا والمال قائم في يده  
 او هالك فان كان ماذونا يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع ويرد<sup>المال</sup>  
 على المسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا لا ضمان عليه صدقة مولا

او كذب لا ان القطع والتمسك لا يمتنعان وان كان مجبوراً والمال حالك يقطع <sup>في</sup>  
نصب كذبه مولا او صدقه وان كان فائماً وصدقه مولا يعطى عند دم ويرد  
المال على السروق منه ان كذبه وقال المال مالي قال ابو حنيفة سرح يعطى <sup>في</sup>  
والمال للسروق منه وقال ابو يوسف سرح والتساعي سرح يعطى مده والمال  
للمولى وقال محمد سرح لا يقطع والمال للمولى وقال سفيان سرح يصح امراره  
بالمال ان كان مادواً لان الاقرار من التجاره وهو ما ذون فيها وان كان  
مجبوراً لا يصح امراره بالمال ايضاً لانه امره مختصر به المولى ولم يصر به نصاً  
او دلالة ولا يصح امراره في حق القطع مادواً كان او مجبوراً لان عنده  
لا يصح امراره الجحد على نفسه بالجحد والقود لانه يستحق به نفسه وطرده <sup>مال</sup> وذا  
المولى واقراره الاساس على غيره باطل من السعي في ما مال العبد فاقراره بايدي <sup>حق</sup>  
نفسه ولهذا يؤاخذ به بعد الحرية غير نالدي حتى مولا حتى لا يؤاخذ به <sup>ل</sup> في حال  
سفيه لعام المانع وهو حق المولى لان موجب اقراره <sup>ح</sup> يقع في مال المولى دفعا  
او داء ذلك لث لم يصح اقراره في حقه بخلاف اقراره بالجحد او بالتقصا من فانه  
يؤاخذ به وان كان موجب اقراره يقع في مال المولى ايضاً من الصياني وان  
قامت على المحجور ما لعصب لا تقضى حتى يحصر وان قامت باستهلاك وديعة <sup>شئ</sup>  
اصله امامه فكذلك عند ابي يوسف سرح وعندهما لا يقضى حتى يعتق ولا يظا <sup>لب</sup>  
بالمال الا بعد الصوابا قاً وان قامت على اقرار المحجور ما لعصب لم تقبل وان  
المولى وان قامت على المادون بالسرقه فان كان المولى حاصراً قطع ولم يصح <sup>ب</sup>  
وان كان غائباً لم تقطع وتقبل على سرقة مادون النصاب حملاً للمولى او <sup>ب</sup>

وكذا على اقراره بانه قد بلغ الثياب ام لا اما على المجبور فلا تقبل حتى يحضر المولى ولا  
 تسمع على اقراره بهذا اصلا من التعاقبية وعن ابي يوسف مرح اذا قال اخذت ثم قال  
 سرقت لم يقطع من السراجية التبد اذا سرق لم يقطع الا بحضرة المولى المولى اذا اقر  
 بالسرقة على عينه لم يقطع وانما لو اقر عن نفسه قطع ويرد المال الى المسرقة  
 منه من الثمن يجب تعبد مجبور عليه اقراره بالثبوت والمولى منكر ان لم يكن الا لثبوت  
 يقطع اجماعا وان كانت في يده يقطع والمال للمقر وعنده ابي يوسف مرح يقطع  
 والمال للمولى وعنده محمد مرح لا يقطع والمال للمولى وان كان ما ذونا في التجارة <sup>يقطع</sup>  
 والمال للمقر بالاجماع من التاجر خانية اقر بتقليد يقطع ادعى انه سرقة قال كرامة  
 ضمن المال ولا يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع ايضا كذا في الحديث من الهداية وانا  
 خرج جماعة متهمين او واحد يقدر على الامتناع فقصدا قطع الطريق ومنه شرط القدر على الامتناع  
 لان المحاربة لا تتحقق الا بالمنعة من الذخيرة قال محمد مرح في الاصل القوم من  
 المسلمين وانا اهل الذمة قطعوا على قوم من المسلمين او من اهل الذمة الطريق  
 فقد شرط محمد مرح ان يكونوا قوما لان السبب قطع الطريق ولا يقطع الطريق عادة  
 الا بقوم لهم منعة من الكافي وشرط ان تكون الجماعة ذات منعة لان قطع الطريق  
 محاربون بالنفس والمحاربة انما تتحقق ممن له منعة وشوكة من النهاية ثم اعلم  
 ان قطع الطريق الذين لهم احكام مخصوصة شرائط احدها ان يكون لهم  
 شوكة ومنعة بحيث لا يمكن للمارة المتجاوزة منهم وقطعوا عليهم سواء كان بالادب  
 او بالعصا الكبير والجر وغيرها والثانية ان يكون ذلك خارج الامصار <sup>سبب</sup>  
 عنها فاما في المصر او بقرب منه او بين قريتين لا يكون قطع الطريق فلانا لا يفي



والثالثة ان يكون ذلك في دار الاسلام <sup>ب</sup> والرابعة ان يوجد جميع ما شرط في السرقة <sup>ب</sup>  
الصغيرة حتى ان ما اخذ <sup>ب</sup> وما لو قسم على القطاع اصاب كل واحد عشرة دراهم <sup>ب</sup> يجب  
القطع <sup>ب</sup> والا فلا ويشترط ان يكون القطاع كلهم اجانب في حق اصحاب الاموال من <sup>ب</sup>  
وجوب القطع حتى اذا كان احد هم <sup>ب</sup> درهم محرم منه اوصيا او ثبونا لا يجب عليهم  
القطع خلافا لابي يوسف مرح واذا كانت امرأة معهم فليس رد ايمان والا صلح انهما  
لا يقطع <sup>ب</sup> والخامسة ان يظهر بهما الامام قبل التوبة وردد الاموال الى اربابها من  
التخفة واما قطع الطريق <sup>ب</sup> والبقاة فنقول ان قطاع الطريق الذين لهم احكام مخصوصة  
ولهم شرائط ان يكون لهم منعة وشوكة بحيث لا يمكن للمارة المخالفة معهم <sup>ب</sup> قطعوا  
عليهم الطريق <sup>ب</sup> واذا كان بالسلاح او بالعصا الكبر والجر وغيرهما <sup>ب</sup> والثاني ان يكون  
ذلك خارج الامصار بعيد عنها فاما في المصر او قريبا منه او بين مصرين فلا يكون  
قطع الطريق <sup>ب</sup> وهو قول ابي حنيفة مرح ومحمد راجع معه خلافا لابي يوسف مرح <sup>ب</sup> والثالث  
ان يكون ذلك في دار الاسلام على احد دار الاسلام <sup>ب</sup> والرابع ان يوجد جميع ما  
في السرقة الصغيرة حتى ان ما اخذ <sup>ب</sup> اذا قسم على قطاع الطريق اصاب كل واحد عشرة  
دراهم <sup>ب</sup> يجب القطع <sup>ب</sup> والا فلا ويشترط ان يكون القطاع كلهم اجانب في حق اصحاب  
الاموال من اهل وحبب القطع حتى اذا كان احد هم <sup>ب</sup> درهم محرم من المقطوع عليه  
اوصيا او مجنونا لا يجب عليهم القطع عند ابي حنيفة ومحمد مرح خلافا لابي يوسف <sup>ب</sup>  
الى آخره كما كتب من النهاية <sup>ب</sup> ومنه ايضا فاما اذا كانت شي من شرائط حتى لا يقام  
عليهم الحد فانه يحكم بما هو حكم ذلك الفعل بدون قطع الطريق حتى اذا اخذ والمال  
لا غير يجب الرد والضيان <sup>ب</sup> وان قتلوا لا يجب القصاص ولا حد حتى اذا قتلوا بالسلاح

يتكون والآ فلا يقتل الردء والمعيث وأن جريه والمكن اسيفاد القصاص  
 يقتل منه والآ فيجب الضمان من شرح المجمع اذا قطع الطريق ليلا او نهارا  
 في المصر او بين القرى المتقاربة لا يكون قاطعا للطريق استخفايا وفي الثاني  
 وهو قول الشافعي يجب ان يكون قاطعا لوجود حقيقته وعن ابي يوسف راج  
 انه يجب اذا كان خارج المصر وان كان بقربه لانه لا يلحقه الغرث وعنه  
 ان قاتلوا نهارا باسلاح او ليلا بدار وبالحشب فهم نالغ من السارقات  
 في فصل قطاع الطريق وذكر هشام في زاد رده عن ابي يوسف راج  
 اذا قطع قوم من الرجال الطريق وفيهم امرأة وبأشرت المرأة القتل و  
 واخذت المال دون الرجال اقيم الحد على الرجال دون المرأة وفي السجية  
 هو المختار بهم وقال محمد راج يقام عليه الحد ولا يقام عليهم وقال هشام  
 سألت محمد راج عن نسوة قطعن الطريق وقتلن واخذن المال قال  
 لا تكونن صاربات الا اني اقولن بالقتل واقتلن من اليتامى واذا  
 جماعة ممتنعين او واحد يقدر على الامتناع فقصدها على قطع الطريق الى  
 ما ذكرنا فلا بد من معرفة شرائط قطع الطريق ليمتص التمييز بينه وبين  
 السارق فمن شرائطه ان يكون لهم من القوة والخلبة ما يقطع المالك  
 من الطريق في ذلك المكان ولا يقتضون بين القرى وبين المصر  
 ولا بين المدينتين ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلاثة ايام و  
 باليهما فاذا وجدت هذه الشرائط ثبت عليهم حكم قطاع الطريق هكذا  
 ذكره في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف راج اذا كان بينهم وبين المصر مسيرة

سفرًا وقطعوا الطريق ليلا في مصر ليجري عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الضمان  
من السراجية فاطع الطريقين الذئبي قطع يده ورجله من خلاف ان يكون  
واحد انصاعدا بشرط ان يكون له مشوكه فيقطع بها الطريق وان يكون بينه  
وبين مصر مسيره وسره وقال ابو يوسف ررح اذا قطع في مصر ليلا او خارج مصر  
اقل من مسيره سفر يجري عليه حكم قطاع الطريق قال القاضي الامام المنسب الي  
الاستيحاب عليه الصريح من الكافي وان قطع الطريق ليلا او نهارا في مصر او  
الكوفة والحيرة او سب القدرين لم يلزمهم حد قطاع الطريق ابتصاصا واخذوا برونه  
المال الصالح للفق الى المسحق وأدبوا وجسوا الاركانا بهم للجريرة والامر في قتل  
من قتل مسهما وجرح الى الاولياء وعن ابي يوسف ررح وهو قول الشافعي ررح  
بلزمهم حد قطاع الطريق قياسا لتقرر السبب وهو اخذ المال والقتل علق  
المخاربه وبشرتهم ذلك في مصر اغتبط في الجريرة من المغارة ولذا ان  
خزاه قطع الطريق انما يكون بقطع الطريق الى اخره من الكثر وان  
جرح فقط او قتل قاتبا او كان بعض القطع غير مكلف او دارم محرم  
من الممطرع عليه او قطع بعض القافلة الطريق على البعض او قطع الطريق  
ليلا او نهارا محصرا وبين مصرين لم يجد فاذا الولي وعفا عن السراجية انما  
بعض القافلة الطرود على البعض لم يجب الحد ويقتل من ولي منهم القتل ان كان  
القتل موجبا للقصاص ولو كان في قطاع الطريق صبي او مجنون سقط الحد عن القاتل  
من اليايع وان كان بهم صبي او مجنون يريد به في قطاع الطريق وان كانت  
فيهم امرأة فلك ذلك عند محمدا خلا لا يبي يوسف ررح وقال ابو يوسف ررح

ان تغزو المصبي والمجنون باخذ المال فلا قطع على الباقي ولو تغزو بها الباقي  
 اجري عليهم احكام قطاع الطريق وكذلك اذا دخلوا الحرز وسرقوا المتاع وقا  
 ابو حنيفة ومحمد سرح لا قطع على واحد منهم في الوجهين جميعا من التفريد وكل  
 تعتبر في السرقة من القراية ونحوها تعتبر هنا وقطاع الطريق اذا كان فيهم صبي  
 او مجنون او امرأة لا يقام الحد على الكل عندهما وعند ابي يوسف سرح يقام على  
 الباقي من الهداية واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد  
 لان الحرز واحد فصارت القافلة كدار واحدة من المضمرات في التمسك  
 بما يسقط حد السارق يسقط حد القاطع من شبهة الملك والاهلية دون  
 شبهة الحرز والخفية لانها ليسا بشرط من الهداية وان كان من القطاع  
 صبي او مجنون او ذورحم محرم من المقتول عليه سقط الحد عن الباقي فالملك  
 في المصبي والمجنون قول ابي حنيفة سرح وزفر سرح وعن ابي يوسف سرح انه  
 لو باشر العقلاء يحد الباقيون واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض  
 لم يجب الحد لان الحرز واحد فصارت القافلة كدار واحدة من المضمرات  
 قوله واذا اخرج جماعة ممتنعين او واحد يقدر على الامتناع وقصدوا قطع  
 الطريق الى آخر ما ذكره فلا بد من معرفة شرائط قطع الطريق ليقع التمييز  
 بينه وبين السارق ومن شرائطه ان يكون لهم من القوة والغلبة ما يقطع  
 المار به من الطريق في ذلك المكان ولا يكون بين القرينين ولا بين  
 المصريت ولا بين المدينتين وتكون بينهما وبين المصيرة ثلاثة ايام و  
 ليا لهما فاذا وجدت هذه الشرائط تثبت عليهم حكم قطاع الطريق هكذا ذكر في ظاهر

الرواية: وعن أبي يوسف سرح اذا كان بيته وميت المصرا قبل من مسيرة سفرا  
 الطريق يند في المصرا جري عليهم حكم قطاع الطريق وعليه العقوبة ومن باشر القتل  
 واخذ المال ومن لم يباشر سوا ذلك من الذخيرة وعن أبي يوسف سرح انه قال ان  
 قصد في جوف المصرا وبين القرى بالسلاح يقام عليه حد قطاع الطريق  
 وان قصد بالخشب والجران كان بالليل يقام عليه حد قطاع الطريق وان كان  
 بالنهار لا يقام وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف سرح في المكابرة  
 بالليل اذا لم يقتل اهل الدار على الامتناع منهم فهم محاربون وانما بالنهار  
 فهم مختلسون حتى تكون جميعا لا يقتل غير السلطات على منعهم قال مالك  
 في القرى اذا كان اهل القرية لا يقتلون على الامتناع فهم محاربون  
 من النهاية انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله والمراد بالمحاربين  
 قطاع الطريق والآية نزلت فيهم من التجريد وكل من خرج للقطع في غير المصرا  
 او خشب ولا منعة يقتل ان يدفع عن نفسه فهو محارب اما في المصرا فلا  
 لا ييوسف سرح وروي عنه ان ما يكون فيه بالسلاح كان حرا بابا بالليل  
 بأي شيء كان من المبسوط ولو ان قوما من المسافرين نزلوا في مفازة فجاءهم  
 وكابروهم واخذوا اموالهم يجب فيهم حد قطاع الطريق لانهم كانوا في مفازة  
 قدما يلحقهم الغوث اذا استغاثوا فيكون اخذ اموالهم في هذه الحالة  
 وهم يسيرون سواء ولو فعلوا وهم يسيرون يجب فيهم حد قطاع الطريق  
 كذلك في هذا من القمار خانية وعن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة  
 لو ان رجلين او ثلثة عرضوا الرجل في سفر واخافوه وشهروا عليه السلاح

وقتلوه واخذوا ماله ثم اخذوا فاعلهم حد القطاع <sup>من العنابية</sup> وعن الجير <sup>سبح</sup>  
 اذا عرض له في المفازة سرجان او ثلثة فشهر واعليه السلاح قتلوه واخذوا  
 ماله ثبت فيهم حكم القطع <sup>من الكافي</sup> وعن ابي يوسف سرح في المصر وفيما بين القرى  
 اذا قطعوا بالسلاح حد وان قطعوا بحجر او خشب بها والا وان كان ليلاحد  
 لان السلاح لا يلبث فلا يلحقه الغوث <sup>واما الحجر والخشب فيلبث فيدرك الغوث</sup>  
 ويقتل الغوث بالليالي قالوا مران فيها على التساوي <sup>من النهاية</sup> ومن قطع الطريق  
 ليلا او نهارا بالامصار الى آخره <sup>وبعض المتأخرين</sup> قالوا ان ابا حنيفة سرح ابا  
 ذلك بناء على عادة اهل زمانه فان الناس في زمنه في المصر والقرى كانوا يحملون  
 السلاح مع انفسهم فيندسرو مع ذلك تمكن القاصد معه قطع الطريق واخذوا  
 والحكم لا يثبت على النادر <sup>واما في زماننا</sup> ترك الناس هذه العادة وهي حمل السلاح  
 في الامصار فيحقق قطع الطريق في الامصار والقرى <sup>وعن ابي يوسف سرح</sup>  
 ان قصده في المصر وبين القرى بالسلاح يقام عليه حد قطع الطريق وان قصد  
 بالحجر او بالخشب فان كان في الليل يقام عليه حد قطع الطريق وان كان في النهار  
 فلا وجه له ان من دخل على انسان في بيته ليلا فكا بره واخذ ماله فهو سرقة <sup>فان كان</sup>  
 في طريق المفازة يقطع وان كان في طريق الامصار والقرى ان كان ليلا فكن <sup>لت</sup>  
 وان كان نهارا فلا يقطع <sup>وعن ابي يوسف سرح</sup> يقطع كذا ذكره الامام <sup>شعب</sup> الترمذي  
 وعن ابي يوسف سرح والغوث يطع بالليالي <sup>من النوازل</sup> سئل محمد بن <sup>مقاتل</sup>  
 عن عشرة قطعوا الطريق تسعة منهم قيام واحد منهم يقتل <sup>ويأخذ المالك</sup>  
 قال يقتلون كلهم وان تابوا يقتل ذلك الواحد منهم <sup>من الامترو شي</sup> وكل من خرج

للقطع في غير المصرب سلاح او بمخشب وله منعة يقدر بان يدفع عن نفسه  
 فهو محارب أما في المصرب فلا خلاف لابي يوسف سرح : وروى عنه ان ما يك  
 فيه بالسلاح كان حرايا وبالليل باي شيء كان ولم يرا بوحيفة سرح الخروج من  
 الحيرة والكوفة قطعا لاقبال العيران في زمانه أما الآن فهو كالبرية ونما  
 عليهم من قطع او قتل فذلك الى الامام دون الاولياء لا يصح عفوهم ولا صلحهم  
 ولا يشترط ظلمهم من المبسوط وصنف منهم يأخذون المال ويقبلون وحكامهم  
 ان على قول ابي حنيفة سرح يقطع الامام او لا ايديهم وارجلهم ثم هو بالخيار ان  
 قتلهم بالسيف وان ساء صلحهم وان شاء قطع اليد والرجل ويترك حتى يسيل  
 فيموتوا وقال ابو يوسف ومحمد سرح ليس للامام ان يقطع ايديهم وارجلهم ولا  
 صلحهم من الجواهر القاصي اذا رأى اذاعة ماسوعا الخمر كالتمري والنب  
 للمصلحة في رقت لا يوافق للفساد الا ذلك فله ذلك لان مثل هذا لا يتج  
 في هذه الديار الا للتخبي به وهو حرام وللمحكم ابطالها واراقتها وله ان  
 يجلها ان امكن فان امر باراقة ذلك فادين بامرهم لا ضمان على متلفه ولا  
 ملامة بل يستحق الثواب والكرامة فان اعترض عليه احد فليس له ولاية  
 الاعتراض مع العمل بقول اهل العلم من اصحاب ابي حنيفة سرح وغيرهم وفيه  
 قطع مادة الفساد والفجور والفسوق والملازمة على من لطخ لسانه بالاعتراض  
 على القانتين لله تعالى هلك اذ كره وهو الصحيح وان كان خلاف المذكور  
 في الباب الثاني اذ اكثر من اهل الفساد اللعب بالحيوان كتحريش القبيح بالحيوان  
 والمناقرة بالديوك واللعب بالحمامة فللقاضي ان يأمر المجتنب بمجنس اصحابه

الصفة ويقدم الى المحتسب بان يذبحهم ويسلمها وقيمتها الى اربابها وقد امر  
 الشارع بكسر الدنان قطعاً للفساد ولا ضمان عليه بعد تسليم المذبح الى صاحبه  
 فان اختار البقيين فانه يضمنه ويمتد غير معلم ومنه وذكر في كتاب العيون ان من  
 اراق خموراً للمسلمين وكسر دنانيرهم وشق رقاقهم اتقى فيها الخمر حسنة لا ضمان  
 عليه وكذا من اراق خموراً لاهل الذمة وكسر دنانيرهم وشق رقاقهم اذا  
 ظهر وابين المسلمين بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا ضمان عليه  
 ومنه قال القاضى الامام ابو العلاء الناصب لما سئل عن مفسد يسعى في الاضرار  
 بالفساد ريب بين الناس الشرافعا الى السلطان ماذا يجب عليه القتل  
 مشروح عليه واجب لفساده والقتل فيه مستفح من جامع الشرع في باب  
 ابي يوسف شرح على خلاف ابي حنيفة ومحمد شرح في كتاب الحد ودفع التهم  
 اذا عرفه هذا فاعرف بان اتعن بكون بالقتل والضرب والجسر والازعاج  
 من الدار واخذ الماله وغيرها والقتل يكون سياحة ومرخصة واباحة ودجواً  
 بسبب الدعوة الى البدعة والسيور والزندقه والخنق وقصد قطيع الطير و  
 متاعبة الضرائب والسعي بالفساد والزنا واللواطه فامر دنيهاً منها و  
 بالله التوفيق ومنه التسديد وفي التمهيد في القول في تكفير اهل الاوهام  
 انه القتال مع اهل الاوهام اذا ظهرت بدعتهم بحيث يوجب الكفر فانه يباح  
 قتالهم جميعاً اذا لم يرجعوا ولم يتوبوا واذا تابوا واسلموا فانه تقبل توبتهم جميعاً  
 وقال بعضهم بانه تقبل توبتهم جميعاً الا الاباحية والغالية والشيعة من  
 الروافض وكذلك القرامطة والزنادقة من الغلاة سفة لا تقبل توبتهم



بحال من الاحوال وتقتل بعد التوبة كما هو قبل التوبة لا ثم بعد انعقد وانما  
حتى يتوبوا ويرجعوا اليه وقال بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاخذ انما  
تقبل توبته وان تاب بعد الاخذ والاخذ انما لا تقبل توبته وهو باسرقا  
الي حنيفة سرح ولا يصرب الحزمية على المبتدع وان كان كافرا بحال من الامم  
ولا يسترق فاما اراكا مت مدعة لا توجب الكفر فانه يوجب الزجر والامد  
ويوجب التعزير باي واحد يمكن فانه يمنع عن ذلك فان كان لا يمكن منع  
وسرحه بدون الحس والسوط فانه يجوز حبسه وصره وكذا لك لو لم يكن  
المنع بدون السيف ان كان رئيسهم ومقدمهم فانه يجوز قتله سياح  
وامتناعا وكذلك اهل بلدة من بلاد المسلمين في دار الاسلام اذا تركوا الجهاد  
والجاعة والعبيد ان اتركوا الاذان والاقامة او تركوا الحكم والقضاء او تركوا  
القرأة اصلا فانه يوجب التكليف ولو لم يقبلوا انا تهديد والسوط فانه يوجب  
التكليف بالسيف فاقبلوا فلا ماس ولا اثم وكذلك الشخص الواحد لو ترك  
شيئا مما ذكرنا ولم يأت به هذه الاحكام او واحد منهما فانه يكلف ولو قتل في  
يكون هذا قال المحدث ابو شكور السالمى سرح سمعت عن الشيخ الامام  
الزاهد الي مكرم محمد بن حمزة الخطيب بسمرقند سرح في سنة ثيف وستين  
مائة كس متفقهما عنده وتلقفت منه كتاب السرقة وغيره فلما بنى مسا

عذاب عظيم. قال من حد قطاع الطريق ان ينقطع الطريق بخروج  
فقال سمعت عن الشيخ الامام مكن الاسلام شمس الائمة ابي محمد عبد الله  
احمد الحلواني البخاري سرح ذكر في اماليه بان قاطع الطريق اذا قطع الطر  
واخذ المال ولم يقتل ولم ينقطع الطريق بخر وجره فانه يجوز للسلطان ان يقتله  
سياسة وتراجرا ولهذا المعنى قلنا المبتدع اذا كان منه دعوة ودلائل لنا  
في البدعة ويتوهم ان يشتتر منه البدعة وان لم يحكم بكفره فانه يجوز للسلطان  
ان يقتله سياسة وتراجرا لان فساد اعلی واعم حيث يؤثر في الدين والبدعة  
اذا كانت كفرا فانه يباح قتلهم عاما واذا كانت فسقا لا يباح قتلهم عاما ولكن يقتل  
من كان معلما ورئيسا واما ما لا هم زجرا وامتناعا ثم دماء اهل القبلة لا يباح عند  
اهل السنة والجماعة الا باحدى معاني ثلثة برودة بعد الايمان وبرنا بعد الا  
وبقتل امرأ مسلم بغير حق. وقالت المعتزلة يباح باحدى معاني اربعة اذا ارتكب  
كبيرة واحدة بدعة او سل سيف على السلطان او عطل فريضة فرائض الله تعالى  
من الكبرى المسخرة تقتل بريد بماذا كانت تعتقد ذلك لتصير مرتدة وان كانت  
المرتدة لا تقتل لانه جاء فيها الاثر وهو ما روي عن عمر رضي الله عنه انكسب الى عماله  
ان اقتلوا الساحر والساحرة التي تتخذ لعبة للناس ويفرق بين المرأة وزوجها بذلك اللعبة  
فهو ساحر فيحكم بامرتداده ويقتله هكذا اذ كانوا مطلقا وهذا المحمول على ما اذا كان  
يعتقد له اثر وهو الفاعل في الجنایات الخناق والساحر يقتل لانها يسعيان في  
الارض بالفساد وان تابا لا يقبل ذلك منهما لان توبتهما لا تقبل قال الفقيه  
ابو الليث رج ان تابا قبل ان يواخذ اقبلت توبتهما وان اخذا ثم تابا لا يقبل ذلك

منهما ويقتلان وكذلك الزنديق المعروف الداعي ويهيفتح الزنديق  
 هل يستتاب ان كان مشركا في الاصل يترك على شرك يعني اذا كان من العجم  
 لانه كافر اصلي وان كان مسلما فترندق يعرض عليه الاسلام فان اسلم والا  
 قتل لانه مرتد وان كان ذميا فترندق يترك على حاله لان الكفر كله ملة  
 واحدة من المغرب قال ابو الليث سرح الزنديق معروف وترندق قته  
 انه لا يؤمن بالآخرة ووحداية الخلق وعن ثعلب ليس زنديق ولا فر  
 من كلام العرب قال ومعناه على ما يقوله العامة ملحد ودهري وعن ابن  
 دريد انه فارسي محرب اصله ترنده اي يقول بد وام بقاء الدهر من مفاتيح  
 العلوم الزنادقة اهل المانوية وكان المزدكية يسمعون بذلك ومزدك هو الله  
 طهر في ايام قبادوزنم ان الاموال والحرم مشتركة والظهر كتابا سماه ترند او هو  
 كتاب الجوس الذي جاد به زرادشت الذي يزعمون انه نبيا فينسب اصحاب مزدك  
 الى ترند او اعربت الكلمة فقول زنديق من كفاية الشعبي المرتدة لا تصل عندنا  
 لكنها تجس في السجن وتخرج في كل اسبوع وتضرب تسعة وثلاثين موطا وتطعم في  
 يوم لقمة من طعام وشربة من ماء ويمنع عنها جميع منافع الدنيا حتى تتوب وتقوم  
 من النسفية وسئل عن قتل الاعونة والسعاة والطلقة في الفترة فقال يباح لانهم  
 ساعدون في الارض بالفساد قيل انهم يمتنعون عن السيي بانفساد في ايام الفترة  
 ويحتقون فقال ذلك امتناع ضروري ولوردوا لعدوا كما تشاهد قال لقد  
 سألت السيد الامام ابا شعاع سرح عن ذلك فقال يباح قتلهم ويثاب قاتلهم  
 في الصيرفية سئل عن قتل الاعونة هل يحل قال السيد الامام الزاهد الصغير سرح

نقال ذكر الخصاص سراح في مختصر ومن ضرب الضرائب حل قتله وهو اختيار  
بعض المشايخ سراح <sup>من</sup> عن تفسير البستي ولهذا قلنا في اصحاب الضرائب <sup>المكس</sup>  
التي ياخذونها من امتعة الناس ان دعائهم مباحة واجب على المسلمين قبلهم  
لكل واحد من الناس ان يقتل من قد سراح عليهم من غير انذار ولا يقدم اليه  
بالقول لانه معلوم من حالهم انهم غير قاتلين اذا كانوا مقيمين على ذلك مع  
العلم بخطره في المغرب ضربت عليهم ضربة وضرائب من الجزية وغيرها  
ايما اوجبت في الكبرى سراح اخذ سوق النخاسين مقاطعة من السلطان  
كل شهر بدراهم معلومة وكتب بذلك صكاً واشهد شهوداً قال ابو القاسم  
الصغار سراح ضد المقاطع والمقاطع عن سبيل الرشادة ولو شهد الشهود <sup>بهم</sup>  
اللعن لان شهادتهم على باطل ولو شهدوا على اقرار ذلك وهم عرفوا السبب <sup>فهم</sup>  
ملعونون فيجب ان لا يكونوا شهوداً في مثل ذلك وكذا في كل اقرار وهو بناء على <sup>الحرام</sup>  
وهذا ايقراً ما ذكرناه في الكبرى ولو اظهر الرجل الفسوق داره فينبغي ان يتقدم اليه  
ابداً للعدس فان كف لم يتعرض له لانه ترك وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء  
حبسه وان شاء اذبه سياحاً وان شاء امر بحججه عن داره لان الكل <sup>بصل</sup>  
للتعزير في الظهيرية ولم يدين كرمحمد سراح التعزير باخذ المال وقد قيل  
روي عن ابي يوسف سراح التعزير باخذ المال يجوز للسلطان في كفاية  
البيهقي ولو اشترى الذي جارية مسلمة واستولدها تسع في قيمتها  
لانه لا يمكن الابقاء والازالة تجاناً فتسعى ويوجب الذم بالضرب لو طس  
المسلمة وللممنوع عن ماء البئر والنهران يقاتلهم بالسلاح اذا احتاج <sup>الماء</sup> الى

لان الشرع اثبت له الشركة فيه في التهذيب عن محمد بن سرج في رجل رأى <sup>حدا</sup> رجل  
 قتل اياه عمدا واقربه عنده وقال القاتل فقلت بقتله بقصاص على نفسه او ارسلت ولم  
 يعلم الابن وسعدان يقتله ووسع من رآه وسمع اقراره ان يعين الابن عليه  
 وان احبب العدا لان الامن بما قال القاتل لم يجعل بقتله ولو قتل كان في سعة وكذا  
 لو رآه يغضب ماله او سمع اقراره به له ان ياحد عنه وان شهد عند الابن  
 شاهد ان يقتل ابيه او غصب ماله لا يقتله ولا يأخذ ماله حتى نقض التاميم  
 في السلاح فيه فاذا سرق ماله او سرق ماله لم يقطع بعد ذلك عند ما ولد امام ان يقتله  
 سياسة سعيه في الارض بالفساد اذا سعى رجل عند الوالي او عند شيخ  
 البلد فاحد وامه مالا فان كانت السعاية معبر حق من كل وجه من المساعي عند  
 من سرج وعليه الفتوى من الكثرة ادعى على آخر سرقة كان على المدعي النية  
 وعلى المدعي عليه اليقين والصرب خلاف الشرع ولا يفتى به لان نوى المفتي يجب  
 ان يطابق الشرع ادعى على آخر سرقة فقل الى السلطان وطلب من السلطان ان يضر حتى  
 بالسرقة فضر مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن من غير ان يمدد ثياب  
 الجبوس فصعد السطح خوفا من التعذيب فسقط فمات وقد لحقه من الحسن  
 عرامه والسرقة ظهرت على مدعيه كان لو رثته ان ياحدا واصحاب السرقة  
 مدته ابيهم وباعرامه التي ادعى الى السلطان لان الكل حصل بتسبيبه وهو <sup>معد</sup>  
 في هذا التسبب في المصاب رجل ادعى على واحد السرقة كان على المدعي  
 النية وعلى السارق اليقين والصرب خلاف الشرع فلا يعنى به من الدخلة  
 حكى من الفقه الى نكر الا عشا ان الامام يجعل فيه باكير راء فان كان اكبر

انه سارق وان المال عنده عنده ويجوز له ذلك وعامة المشايخ مخرج على  
 ان للامام ان يعزله لا يجرده في موضع التهمة والافسان يعزله لاجل التهمة  
 كما لو رآه الامام يشرب فيقع السارق وكما رآه جالساً مع الفساق في مجلس الشرب  
 وان كان هو لا يشرب كذا هنا وحكي ان عصام بن يوسف مخرج دخل حياذ  
 قبيلة وكان اميراً ببلخ فأتى بسارق وقد انكر فقال الامير لعصام ايشرب بحجب  
 فقال عصام على المدعي البينة وعلى المدعى عليه اليمين فقال الامير لها  
 بالسوط والعقابين فما ضرب عشرة حتى اقر واخرج السرقة فقال عصام <sup>نافس</sup>  
 ما رأيت جوراً اشبه بالعدل من هذا وعنه فصرح قال اتى بسارق  
 الى امير الكوفة فبعث الامير الى الحسن بن زياد يسأله عن ذلك  
 فقال الحسن سمعت ابن شبرمة مخرج يقول لا يتوصل الى العظم الا بقطع  
 اللحم فراجع الرسول واخبر فامر الامير بضرب السارق فاغترف واتى  
 بالسرقة فسلم الحسن مخرج على ما قال فركب واتى الامير فوجد السارق  
 وقد اقر واتى بالسرقة من الكبريت <sup>لص</sup> معرف بالسرقة وجده رجل  
 يذهب في حاجته غير مشغول بالسرقة ليسر له ان يقتله وله ان يأخذ  
 ويأتي به الى الامام ليحسمه حتى يتوب لان الحبس للزجر الى ان يتوب  
<sup>اخرجه</sup> مشروع <sup>اللعن</sup> اذا دخل دار رجل يريد اخذ متاعه واخذ المتاع و  
 فله ان يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه السلام قاتل دُونَ مَالِكَ وان  
 رمى به فليس له ان يقتله لان الحد يث لا يتأوله وفي كراهيته رجل اطلق  
 على الرجل وعلى الحائط مائة فخاف صاحب الدار انه لو صاح به ياخذ

الملاءة ويهرب حل له ان يرميه قال يعظماهم له ذلك اذا كانت الملاءة نساً  
 عتسه فضا عد انا ل الفقيه ابو الليث سراج اصحابا لم يقدروا على هذا  
 التقدير بل اطلقوا ان يرميه لقوله عليه السلام قَابِزُ دُونِ مَا لَيْتَ يَدُونِي كِتَابُ  
 الصَّوْرَةِ دُرَاهِمُ الثَّيِّبِ قَطِيعُ صَاوَةِ الْمَسْرُوفِ مِنْهُ وَقَدَرُ نَصَابِهِمَا دَرَاهِمُ  
 مِائَةِ سِتِّينَ حَبِّ خَبْثٍ وَلَمْ تَعُدَّ الْحَقْرَةَ حَتَّى عِلْمُ صَاحِبِ الْمَرْبَلِ وَالْقِيَامَةُ حُجْرًا  
 فَقِيلَ فَعَلَى مَا قِيلَ الْدِيَّةُ وَبَلَدُ الْكُنَاسَةِ لِأَنَّ هَذَا أَقْلُ فِيهِ شَبَهَةٌ إِلَّا مَا حُدِّثَ  
 حَرَجٌ فَأُطْعِمَ لِلطَّرِيقِ عَلَى أَنْ يَسْلُبَ أَمْتَهُ النَّاسُ وَيَقْتُلَهُمْ إِنْ اسْتَقْبَلُوهُ فَاسْتَقْبَلَهُ  
 إِنْ سَقَطُوا لَا يَسِيئُ عَلَيْهِمْ لَا يَهْمُ قَتْلُهُمْ لَا حِلَّ مَا لَهُمْ فَإِنْ فَرَّ مِنْهُمْ إِنْ بَلَغُوا  
 لَوْ تَرَكَوهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَطْعِ الطَّرِيقِ عَلَيْهِمْ فَقَتْلُهُمْ كَانَ عَلَيْهِمْ إِنْ لَمْ يَهْمُ قَتْلُهُمْ إِلَّا  
 مَا لَهُمْ رَجُلٌ اسْتَقْبَلَهُ الْمُسَوِّرُ مَعَ مَا لَا يَسَاوِي عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ حَلَّ لَهُ إِنْ يَقَامُوا لَهُمْ  
 عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَابِزُ دُونِ مَا لَيْتَ وَاسْمُ الْمَالِ يَبْعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ وَلَوْ أَنَّ لَصُورًا  
 عَلَى نَوْمٍ وَاحِدٍ وَامْتَاعَهُمْ فَاسْتَعَاوُوا الْقَوْمَ حِينَ خَرَجُوا فِي طَلَبِهِمْ إِنْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ  
 الْمَتَاعَ مَعَهُمْ أَوْ عَاوُوا الْكَفَّ حَرَجًا يَبْعُ دُونَ مَكَانِهِمْ يَقْدِرُونَ عَلَى سَدِّ الْمَتَاعِ عَلَيْهِمْ  
 يَحْمِلُونَ إِنْ يَقَامُوا إِنْ كَانَ لَوْ لَا يَبْعُونَ وَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى سَدِّ الْمَتَاعِ عَلَيْهِمْ لَا يَحْمِلُونَ  
 يَقَاتِلُونَهُمْ لَا يَهْمُ لَا يَتِمُّونَ مِنَ الرَّدِّ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فَلَا اسْتَعْلَانُ بِأَقْبَالٍ لِلْإِسْتِرَادَةِ  
 لَا الْإِسْتِرَادَةَ لِلدَّسَلِ بِأَمْوَالٍ قَالَ فِي رَجُلٍ يَسْتَمُ النَّاسُ إِنْ كَانَ لَهُ مَرْوَةٌ عِظٌ  
 وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ يَجْسُرُ وَإِنْ كَانَ نَسَاءً مَضْرَبٌ وَجُسْرٌ فِي الْمَحْصَنِ  
 دَمِيمٌ أَطْهَرُ بَيْعِ الْحُمْرِ فِي الْمَصْرِ مَعَ فَإِنْ أَرَادَ النَّاسُ ضَمْنَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
 أَعْمَا مَرَى ذَلِكَ فَلَا يَصْنَعُ كَسْرَ دُنْتَ الْحُمْرِ إِنْ كَانَ بَادِنَ الْأَمَامِ

لا يضمن والآمن به وعن اصحابنا سرح انه يهدم على صاحب البيت الذي فيه  
 الخمر ولم ير وعنه شيء في احراق بيته شق ريق خمر مسلم يضمن الرق الا ان يكون  
 اما ما يرى ذلك فلا يضمن لانه مختلف فيه وامر المعروف والنهي عن المنكر فيما  
 دون المسلمين يحل وان كان يلحقه الضرب وان كان غالب رائد ان يقتل لا يحل  
 ذلك عبد اساء الادب فلم يولى ان يغرسه لكن لا يجازي وربه الحد وكذا  
 امرأته عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر انه يحسن صحبتته يغرس رجلا وجب  
 عليه الحد وهو ضعيف الحلقة خفيف عليه المهالك اذا ضرب يجلد جلد امطار  
 ما يتحمل رجلا حتى يفاخته ثم تاب وانا ب الى الله تعالى ولا ندر عند القاض  
 فانه لا يقام الحد لان السترمند وبه سرح وى ابو يوسف سرح عز الى خيفة سرح  
 اذا نقب علية اللص فادر كنه وهو ينقب فاقته ولا تحدره سرح وقال ابو يوسف  
 سرح حدره فان ذهب والا فارمه وان دخل سارق فخذت ان يكون معه شيء  
 فيريه او يضربك فارمه ولا تحدره وقال لوان لصا دخل دارا او اسلا  
 معه وصاحبها يعلم انه يقوي على اخذه الا انه يخاف ان ياخذ بعض ضاعه ولا يقدر  
 عليه وسعد ضربه وقتله سارق وجب عليه القطع فرفع الى القاضي فلم يقطع  
 يصير انما لتقصيره في حق الله تعالى في العيون ولو ان رجلا راى منكرا فان علم انه  
 امسح لا يسح السكوت عنه ينبغي ان يمنع باله بمكة والدين لا على وجه العداوة والحجة  
 ولو كان بحال لو نهضهم علم انهم لا يمتنعون عن ذلك فهو في سعة عن تركه ولو  
 نهضهم كانت افضل وبنال الثواب ولو كانت بحال لو منعهم  
 شتموه او ضربوه ولا يصبر على ما يصيبه فالافضل ان يترك فان كان



يعلم انه يقدر ان يصبر على ما اصابه فان عمل به فانه يستحق عمله الى عمل الانبياء  
 صلوات الله عليهم اجمعين والى يوحى منك هذا في محبس الملقط وحده  
 قبل ان يدار وقال صاحب الله ان قتلته انا لانه اراد ان يدار على المقول  
 سيما السارق وهو قتلهم في ذلك فعن ابي حنيفة مرح انه لا يفتي على صاحب  
 الدار وفي موضع آخر عليه الدار دون القصاص وكذا لو وجد رجل رجلا  
 سقط من راسه يرميه بحجر فقتله وكذا اذا وجد مع القرام او مع جارية من رجلا  
 يريد ان يربى بها وهي مكروه وان سراه مع امراته او مع محرمة له وهي مطاعة  
 على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا حل واذا انفسكه غلاما او امرأة على الفاحشة  
 فليهما ان يقتله فان قتله في ذلك قدم المكروه ولا يجب بقتله شيء ولكن  
 هذا اذا لم يستطيع الدفع الا ما قلل كذا عن محمد والتمتداد والفقهاء مرح فيهم <sup>في المرح</sup>  
 اذا قتل رجلا وادعى من غير مية انه دخل يسرق ماله وحس القودان لم يكن مية  
 بذلك وقد قال مالك واحمد حلالا في حبيبة مرح في العيرانية وحل عليه <sup>في</sup>  
 واخراج امراته او جاريته بقتله لا يجب القصاص وحل له قتله وقال ابن  
 على طه انه يحل له حرقه وان غلبه يقتلهما قتل وهكذا في قتال الامام <sup>حل</sup>  
 الاستاذ مهران الدس مرح بقلت قال القاضي الامام يدعي اللذين مرح وفي  
 وجوب القصاص عليه قياس واحتساب في كتاب الاشرقة وفي وجوب المدة  
 كذلك في النسيئة وسئل عن امرأة حرمت على زوجها ولم يتخلص عنها الزوج  
 ولو غاب عنها صرقة فقدرته اليها هل له ان يمتثل في قتلها باسمه ونحوه يتخلص  
 عنها قال لا يحل له قتلها ويبعد عنها باي وجه قد روي في المحل سئل الشيخ الامام ع  
 عن

عن حلف، بثلاث تطليقات فظن انه لم يحث فاستفتت المرأة فانيت برقوق  
الثلاث وعلمت انها لو اخبرت الزوج بذلك انكر اليمين فلها ان تحلل بعد ما  
مارتها زوجها بسفر او غيره وبتقضي عدتها ونقصد من الزوج الثاني ثم  
تأمر الا ان بعد الاياب يجتهد في النكاح بشيء ودخل في قلبها بشبهة قال اما  
في القضاء فلا نكاح الزوج وقوع الطلاق الثلث ولا بينة لها واما فيما  
بين الله تعالى فهي في سعة من ذلك وقد وقعت هذه الحادثة في زمن  
سيد الامام الاجل ابي شجاع سرح فسالته عن ذلك الفتوى فكتب انه يجوز  
ثم سألته بعد ذلك بمدة فقال لا يجوز فلا يطلق لها ذلك فلعلة انما اجاب  
بذلك في حق التي لا يوثق بقولها فلا يؤمن من ان تكون بظن في مخالطة  
من يريد سفاها فتصور ذلك كالحايط وسئل الشيخ الامام الفقيه ابو القاسم  
امرأة سمعت من زوجها انه طلقها ثلاثا ولا تقدر على ان تمنع نفسها منه هل  
يسجد ان تقتله قال لها ان تقتله في الوقت الذي يريد ان يقر بها ولا تقدر  
على سهر الآباء لقتل قال الشيخ الامام نجم الدين سرح في فتاواه وهكذا كان  
فتوى شيخ الاسلام ابي الحسن عطاء بن حمزة والسيد الامام ابي شجاع وكان  
القائم الامام الابي سراج يقول ليس لها ان تقتله وكان يستدل بما  
ذكره محمد سرح في كتاب الاكراه ان السلطان اذا كره امرأة على الزنا فقلت  
لا تأثم بخلاف الرجل اذا كان مكرها على الزنا حيث ياتم واذ لم تأثم ان قوطا  
وهي مكرهه لم تكن مضطرة الى قتل الزوج قال الشيخ الامام نجم الدين سرح  
نفي له جواب السيد الامام ابي شجاع سرح يقول لها ان تقتله فقال انه حلال

وانه من متاخذ الكبار ولا يقول القول الا عن صحة فالاعتماد على قوله في  
 فتاوى الشيخ الامام الفقيه محمد بن الوليد السمرقندي راجع في مناقب أبي حنيفة  
 راجع عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة راجع ان من طلق امرأته  
 ثلثاً ثم قصد لها فأنها تردّه عن نفسها ولها ان تقتله في آخر كتاب  
 الا يستحسن اذا شهد عند المرأة شاهداً عدلاً ان زوجها  
 طلقها ثلثاً وهو يحد ذلك ثم ماتا او غابا ان شهدا القاضى <sup>يسعى</sup>  
 ان يقيم معه وان تدعه لقربها فان حلف الزوج على ذلك والشهود  
 قد ماتوا فردها القاضى عليه لا يسعها المقام معه وينبغي لها ان  
 تقتدي بها لها اذ يقرب منه وان لم تقدر على ذلك قتلته متى علمت  
 ان يقربها لكن ينبغي ان تقتله بالدواء وليس لها ان تقتله واذا  
 عريت منه لم يسعها ان تقتله وتتزوج بزوجه اخرى قال الشيخ الامام  
 الاجل تميم الاثمة السرخسي راجع في شرح كتاب الاحتسان هذا جواب الحاكم  
 فاما بينها وبين الله تعالى اذا هرب فلها ان قصد وتتزوج بزوجه اخرى والله اعلم  
 في فتاوى الحجة واذا كان الذي طلقها لم يعرف عنها بالحرمه وينكر عند القاضي  
 فان امرها القاضي بطاقتها فانها تكون معذورة والا ثم على الزوج المطلق  
 قال الحجة ان جد داء عند اصحاب القاضي كان اقرب الى التجاوز والعذر  
 وفي الفتاوى عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة راجع اذا اضطربت  
 المرأة في الحرام وتخاف الله تعالى جاز لها ان تدفع الحرام عن نفسها بان  
 تعانده وتقتله لانه لا حيلة لها عن التخلص عن الحرام الا بهذا ودفع الظلم

والاثر عن نفسها واجب. قال شداد سرح جاز لها ان تقتله لانه مباح الدم  
لان بالزنا بالمرأة الواحدة يجب الحد والرجم فكيف بمئات كثيرة. قال شداد  
سرح يقتله بالسم وان كان بالسكين يكون مباحا ولكن عسى ان لا تصدق  
المرأة فيطلب منها القصاص فاذا قتله بالسم لا تجزم بالقصاص فلما نرى  
سرا وارتكب الحرام سرا يقتل سرا وبناخذ من الخلاصة والد عار يجس  
ابن احدى تعرف توبتهم من التماس خانية ويجس الد عار والذين هم  
مخوفون على المسلمين واهل الفساد حتى تعرف منهم التوبة والد عار من  
يقصد اتلاف اموال الناس او انفسهم او كليهما فاذا كان يخاف على الناس  
منه في النفس والمال حبس في السجن حتى تظهر منه التوبة من الناس  
واما الذي يسقي الناس البئس والشكوان وجور بوا وجور قاتل و  
نحوها ما يذلل الناس ويذهب بالعقل ثم ياخذ ماله فان هو لا يقتلون  
ولكن يعاقبون العقوبة الشديدة ويجسسون حتى تعلم توبتهم ويعززون  
ما اخذوا من الناس من الفتاوى العتابية وعن ابي يوسف سرح اذا  
عرف الامام الخناق او اقرا واصيب معه امرأة الخناقين ومعه المتاع امره  
بضرب عنقه وصلبه وكذا من يطعم البئس او وجد قاهرا واصيب معه الطعام  
الذي فيه البئس ومتاع الناس ان كان الامر فيهم طاهرا فذلت الى الامام  
من الغوامض وان في الديانات والمعاملات والداء يعمل بغالب الرأي  
وهو كالعلم القطعي في حق الاحكام من المحيط الا يرى ان اوراقه الدم بالكبر  
يجوز حتى ان من دخل في بيت سرح رجل مشاهرا سلاها ووقع في قلبه انه اياه

يقتله كان له ان يقتله من الجواهر سئل عن قتل الزنور والمختات المودعة  
كالكتاب وغيره هل يجوز قال يجب قتل الآدمي المودعي فضلا عن غيره اذا  
كان مودعا والله اعلم من المضمرات وكيفيه الصليب ان تعمر حنسة في الآ  
تم يربط عليه حنسة أخرى فيضع قد فيه على تلك الحنسة ويربط من اعلاه  
حنسة أخرى ويربط عليها بديه ثم يطعن بالرمح في ثدييه الايسر و  
يخصم بالرمح حتى يموت به من الغيانه خدع امرأة رجل وابنته  
الصغيرة واخرجهما من منزل زوجها وابيها فانه يحبس حتى ياتي بها ويعلم عن  
حالها ابن السار حاميذ عن ابي يوسف سرح رجل سرق ضياء فسرق من يده  
ولم يستين له موت ولا قتل لم يضمن ولكن يحبس حتى ياتي به او يعلم حاله وفي  
القدوري لو غضب صياحرا من اهله ثم مات في بده فلا ضمان عليه  
من الجيب في كتاب العصب في المصل الرابع عشر في غضب الحر والمدبر و  
المكاتب وام الولد في المتقن ابن سماعه عن محمد سرح في رجل خدع امرأة رجل  
وابنته وهما صغيرة واخرجهما من منزل ابيهما او زوجها قال اجبسه حتى ياتي  
بها او يعلم حالها وفيه ايضا عن ابي يوسف سرح رجل سرق ضياء فسرق من يده  
ولم يستين له موت ولا قتل لم يضمن ولكنه يحبس حتى ياتي به او يعلم حاله وفي  
القدوري لو غضب صياحرا من اهله ثم مات في بده فلا ضمان عليه لان  
الحر ليس بممل العصب حتى يحبس العمان بصورة هذا الفعل ولا يصح بالموت  
لانه امر محصور عليه لا يصح فيه لاحد ولو عصفه سرح في يده او نهشه حييه فمات  
على ما قلناه الغاصب الدبنة وكذلك لو وقع عليه حائط او وقع في بئر كان على قلة

الغاصب الدية من الظهيرة ولو غصب صياحرا وغاب عن يده لا يدري  
 أقتل أم لا يجبس الغاصب حتى يخبر له أو يعلم أنه قد مات لأنه واجب الرد  
 كالدابة من سر الجور إذا غصب حرا ومات في يده لم يضمن وإن كان  
 صغيرا سرجل خدع امرأة رجل حتى وقعت الفرة بينهما من الأكبر في كتاب  
 الحد وفي الفصل الثاني في القذف وإساءة الأدب سرجل خدع امرأة رجل  
 أو ابنته وهي صغيرة فأخرجها أو زوجه من رجل قال محمد سرح أجسه  
 بهذا البد احتي يردّها أو يموت من الحاوي وعن محمد سرح عن خدع  
 امرأة سرجل أو ابنته وهي صغيرة فزوجه من رجل قال أجسه بهذا البد  
 حتى يردّها أو يموت من الظهيرة في كتاب أدب القاضي في الفصل الثاني  
 فيما يوجب الجبس الملازمة إلى آخره يجبس حتى يحدث توبة أو يموت لأنه  
 ساع في الأمر من بالفساد وسبيله ما ذكرناه من السلاجية عن أصحابنا سرح  
 اعتداد الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته من عملة الفتاوى السار  
 بعد الحد يجبس ليتوب والزاني لا يجبس والسارق إذا كان معروفا بها ولم يجر  
 بالسرقة يجبس من التآخضية قال محمد سرح في رجل سرق غير مرة فحدا  
 واحدا فهو لث كلفه بخلاف ما لو أقيم الحد عليه مرة ثم سرق ثانيا من الحاوي  
 ومن يثهم بالقتل والسرقة وضرب الناس فاني أجسه وأخلّده في السجن إلى  
 أن يتوب من الخانية ومن يثهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يجبس  
 في السجن إلى أن تظهر التوبة من النابيع ويظهر فيهم سيما الصالحين من جوار  
 الفتاوى جماعة في دار رجل دخل واحد منهم في بيت صاحب الدار وأخذ قماشه

تم اقراره مستوجب التعزير والجسار <sup>بغير</sup> وعابه <sup>من</sup> الاثمة او قيمتها ان كانت  
هالكة من شرح شيخ المحل الدين ودفع القصر بقدر الامكان واجب ولهذا  
اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على وجوب نصب الامام من شرح وصول الصغار بسئل  
رض عن قتل الظلمة في دار الاسلام هل يجوز ان لا قال اذا اخذ الحرام ويقول  
اعلي ديني واعتقد الناس حيا يحكم بكفره ويباح قتله وسئل الشيخ الامام ابو  
بن محمد راجع من هذه المسئلة فقال سمعت عن بعض مشايخ محال مرجع قال انما يباح قتلهم  
دفعاً لهم لا كفرهم ودفع الشر واجب ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم  
من المودات يصلون في الحق والحرم فامضت يداي بالاذنى غالباً القرب والخلة  
والفارس والعقرب والحيمة <sup>بغير</sup> وانه الكلب العور وهذا الظالم في معنى هذه  
الخمسة <sup>بغير</sup> الا يرى ان ملك البغاة وقطاع الطريق يباح دفعاً عنهم وان لم يحكم بكفرهم  
كذلك هنا خصوصاً على اصل اصحابنا مرجع فان علة القتل انما هو الجواب لا الكفر  
من القصة قال المديون لداثته اذ دفع الي القباله واقر انه لا شئ لك علي و  
الا اقول ان في يديك ذهب شمس الملك فدفع القباله واقر انه لا شئ علي فقلت  
في معنى الاكراه وله ان يدعي دينه عليه وكان جوابه عقيب اخذ شمس الملك و  
مصادره وقتله وكان خباء امواله عند الناس وكل من يجبر عنه الغنائم ان عند  
ماله يؤخذ ويؤذى ويطلب منه ذلك يجبر د اجباره بغير حجة معتبرة وكان  
ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من هذا القول قلت فعلى هذا التجزئتهم  
بالتمرة انه وجد مال العامة عند البقرة وعملهم بعد الفتنه العامة في معنى  
الاكراه ايضا الى ان يسكن هذه الفتنه ويعود الامن في الاموال والازواج

من البرهان أن الساحر هل يقتل أو تقبل ثوبته أنه على ثلاثة أقسام: ساحر يدعي  
 أنه خالق ما يفعل فحق ما ب عن ذلك وقال الله تعالى خالق كل شيء وتبرأ عما كان  
 تقبل ثوبته ولا يقتل لأنه كافر أسلم. وإن لم يقبل قتل لأنه كافر. وأما الساحرة  
 فسياقي في علامة السان: وساحر بالامتحان والتجربة غير معتقد له فهذا ليس  
 بكفر فلا يقتل. وساحر يسحر وهو مجنون لا يدري كيف يفعل ولا يقرب به فهذا لا  
 يقتل إذا أخذ وثبت ذلك منه كذا ذكرهنا. وفي غير هذا الموضع والاستساق  
 أحوط. رجل يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المرأة ورجلها بثلث اللعبة كذا  
 هذا سحر فيكم بارئ داه هكذا ذكرهنا مطلقاً وهذا محمول على ما إذا كان  
 يعتقد أن له اثر وهو الفاعل على ما مر من النصري الساحر الذي يقتل  
 ليس هو المشعوذ الذي يلعب ولا صاحب الطيسم ولا الذي يعتقد إلا  
 وإنما هو الذي يعتقد ما كفر به ثم يضرب الناس في آذانهم وأبدانهم. <sup>سحر</sup>  
 يقتل لردته لدفع ضرره. من الغياثة السانثة ساحر <sup>ب</sup> أن خالق ما يفعل وهذا  
 متى تاب وقال الله تعالى خالق كل شيء فتاب عما كان يقوله تقبل ثوبته ولا  
 كافر أسلم وإن لم يقبل قتل وساحر بالامتحان والتجربة غير معتقد بذلك فهو ليس بكافر  
 ولا يقتل. وساحر يسحر وهو جاحد لا يدري كيف يفعل ولا يقرب به فهذا لا  
 يقتل إذا أخذ وثبت ذلك منه كذا ذكر. والصحيح أنه يستتاب وهو أحوط  
 من النصري من ارتد فإذا أخذ تاب وإذا ترك عاد إليه يقتل كذا <sup>الله</sup> <sup>عبد</sup> <sup>أبو</sup> <sup>يقتل</sup>  
 البلي في نصرايين كانا بعد اد بعنه الصفة من الطهيرية والساحر  
 إذا علم أنه ساحر ولا يستتاب ولا يقبل قوله أني أترك السحر إذا قرأته <sup>حر</sup>



فقد حل دمه وكذا اذا شهد الشهود من اليتامى ويقتل الساحر اذا علم منه السحر  
 في قول ابي حنيفة سرح ولا يستأب وان قال انه يترك السحر ويتوب منه وقد شهد  
 الشهود بان ساحر الان واقف على نفسه بذلك لا تقبل الموبة منه ولو قال كنت <sup>حرا</sup>  
 مرر وقد تركته او شهد الشهود ذلك قبل منهم دخل سبيلهم وذكر في البرامكة  
 انه تقتل بوبه الساحر دو قال ابو يوسف سرح اذا اقر على نفسه بالهيزم <sup>و</sup> ويحصل  
 يفعل لا يعترض له حتى تكلم بالشك ويستأب وذكر الفقيه ابو الليث سرح في نازله  
 قال ابو بكر سرح يقتل الساحر والمخاق فان تابا لا تقبل توبتهما وقال ابو الليث رجع  
 اخذ ابعد التوبة قبل توبتهما وان اخذ اقبل التوبة لا يلتفت الى توبتهما من <sup>الحاكم</sup>  
 وساحر سحر وهو جاحد لا يدري كيف يفعل ولا يقرب منه يقتل ولا يستأب اذا <sup>اخذ</sup>  
 وثبت منه ذلك وساحر لا يجزى به والامتحان غير معتقد به فذلك ليس بكافرا اذا  
 تقدم منه الاسلام من الاحقاق قال الامام ابو منصور ليس كل سحر كفر الا اذا كان  
 ردا مشروطا في الايمان فيكون ردة يقتل به الذكور لا الاناث والذي يهد اهل  
 النفس فحكمه حكم قطاع الطريق يستوي فيه الذكور والانثى ولهذا <sup>الاضافة الى</sup>  
 في السحرة انما يقتل وتقبل توبة السحرة كما قبلت توبة سحرة فرعون <sup>من</sup> <sup>الفسيد</sup>  
 الكبير وقد رأيت بعض الافاضل من اصحاب ابي القاسم الراودي رجع فذا اجتارنا  
 وهو من اسد الناس انكار السحر فولي حكومة بعض بلاد الهند فقام بهامدة  
 ثم رجع اليها وهو يصف الاعاجيب ويحكي عن السحرة الا فاعيل وزعم ان المشاهدة  
 اعتنه عن الشهادة وكان يقول انه انما يستمر ويظهر في بلاد الكفر حيث لا ترفع <sup>صوت</sup>  
 بالاذان ولا تسمع تلاوة القرآن فاذا سمع ذلك بطل سحر السحرة وقد ذكر الجصاص

في كتب احكام القرآن ان ذلك كله منخرق وخديعة وليس لها حقيقة بئى هذه المسئلة  
 على قول الشيخ ابي بكر الرازي ثم قال واذا تعلم السحر معتقدا اهل يكفر قال عندنا يكفر  
 بذلك خلاف قول الشافعي راجح يدل عليه قول الله تعالى ولكن الشياطين  
 كفروا يعلمون اننا من السحر قال وسواء قتل سحره او لم يقتل فانه يقتل الساحر  
 عندنا  
 حد الا قصاصا وعند الشافعي راجح ان قال سحري يقتل وقد قلت به فلا  
 فانه يقتل قصاصا والخلاف يتصور في هذا الفصل اذا تعلمه غير معتقدا  
 لم يقتل ولم يكفر الا ان ينكر منه القتل فانه يقتل للسعي في الارض بالفساد وقال  
 وذكر الشافعي راجح هذه المسئلة على وجه آخر فقال يستعمل السحر عندنا يكفر ولا  
 يقبل ثوبته وعند الشافعي راجح لا يكفر ويقبل ثوبته واما احكام السحر فقد روى الحسن  
 بن زياد عن ابى حنيفة راجح ان الساحر يقتل اذا علم انه ساحر ولا يستتاب وان  
 اقر وقال كنت مرة امسحرا ثم تركت ذلك منذ زمان قبل منه وكنت ان شهدت  
 عليه ان كان مرة ساحرا وانه ترك السحر وكنت لك المسلم والذي والحزب  
 العبد من اقر منهم انه ساحر فقد حل دمه ويقتل ولا يقبل ثوبته وعن  
 علي الرازي راجح قال سألت ابا يوسف عن ابى حنيفة راجح في الساحر يقتل  
 ولا يستتاب لم يكن بمنزلة المرتد فقال الساحر قد جمع مع كفره السعي في الارض  
 بالفساد قال قلت لابي يوسف راجح ما الساحر قال الذي يفيض له من العمل مثل  
 ما عمل اليهود بالنبي عليه السلام وعلى ما جاءت به الآثار ان اصاب به قتلا  
 قتل فان لم يصيب به قتلا لم يقتل لان لبين بن عاصم سحر النبي صلى الله عليه وسلم  
 فلم يقتله اذ لم يصيب به قتلا قال ابو بكر ليس فيها ذكره بيان معنى السحر الذي يستحق

ما علمه الله ولا يجوز ان يطلب يا بني يوسف مراح انه اعتقد في السحر ما يعتقده  
 المشكوية من العامة انهم يقدرون على ايصال الالم من غير مراح  
 ويجوز ان يكون ما فعله لسد بن العاصم يسعي للدوية ونحوها قلت في  
 اخبار الثوري ذكر كذا كنت غير صحيح ونحن نقول ان العين قد تقبض من غير  
 مراح وقد وردت في الاخبار المتواترة وليس ذلك حاسة وكذلك  
 ما فعله الهنود من سرق الوهم وما ينفعلونه من رفع اليد عن بقعة الى  
 بقعة وفي الاخبار الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول الحسن  
 والحسين رضي الله عنهما بالمعوزات واما الساحر اذا كان مساهلا  
 لا يعتنا بقتل وعند المخرج لا يقتل الا ان يضرب المسلمين فيقتل لنفس العهد  
 ثم يرجع بنا نقول الى حكاية قول ابى بكر قال قال السافعي مراح اذا  
 قال الساحر اما اعل علام من السحر فاحطى واصيب يعني القتل وقتلنا  
 هذا الرجل من علمي فقيه الديرة وان قال محوري يقتل وقد تمتد قتل  
 فلان بذلت قتل قودا وقد روى الرواة ان عمر رضي الله عنه كتب الى بعض الرؤساء  
 وامر بقتل كل ساحر وساحرة قلت ولعلنا ان عمل السحر لا يتم الا بتعظيم  
 الشياطين واستحسانهم والتبري من الاسلام والتبريعه والا فخلع  
 من الدين نعوذ بالله منها من الممكن ان يحبب الشياطين على حسب احاسنه  
 ويطيعوه على حسب طاعته فيقر نواله الجيد ويستهلوا له العسير فاما ما كان  
 من معجزات الانبياء عليهم السلام من انتفاق القمر وانقياس الحجر وثلث الر  
 احياء الموتى ومحو ذلك فمعاذ الله ان يكون ذلك في وسع الشياطين ومنه المتجيبين

وبالله التوفيق. وأما الرقي والغرام فما كان منهما من الاستشفاء بكتابه الله تعالى  
 والاخر الذي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حرز الجرجانة  
 وغيره فانه صحيح وجاز ان يكون له تأثير ما كان من كلام لا يعرف معناه لم يكن  
 الاستشفاء به ولهذا كرهه من كره الرقية بالعباسية والسريانية ونحوهما وذكر  
 تعليق التمام وأما السحر من استخراج الشياطين للطاقة جوهر الشياطين ورفقة  
 انهما هم. وقال بن مسعود رضي الله عنه كذا نسمي السحر الجاهلية العضة واصل العضة شدة  
 وتمييز الكذب وحده السحر فعل يخفى سببه ويؤثر في قلب النبي عن حقيقته من الاحياء وهو نوع  
 يستفاد من العلم بخواص الجواهر وبامور حسابية في مطالع النجوم فيتحقق من تلك الجواهر  
 هيكل على صورة الشخص المسحور ويترصده له وقت مخصوص في المطالع  
 ويقرن به كلمات يتلفظ بها من الكفر والفحش المخالف للشريعة وتوسل  
 بسببها الى الاستعانة بالشياطين ويحصل من مجموع ذلك بكم اجراء العادة  
 احوال غريبة في الشخص المسحور من كشف الغوامض الاصلية وجوب  
 التعزير ان كل من ارتكب منكرا كبيرا ليس له حد مقدر في الدنيا او  
 اذئ مسلما بقوله او بفعله فانه يجب التعزير عليه الا اذا كان الكذب  
 مائلا في قوله من الكبرياء وكذا لو قال يا كلب يا خنزير يا حمار يا نسي  
 يا قرد يا ذئب لانه ما قد فيه بمعصيته ولا الحق به شيئا انما الحق الشين  
 لان كل واحد يعلم انه كاذب فيما قال ومنه وكل جناية ليس فيها حد مقدر  
 فالتعزير فيها واجب من شرح الطحاوي ومن جنى جناية ليس فيها حد مقدر  
 وجب التعزير عليه من القينة جعلت كل من ظلم في حال وسعه في الدنيا

والآخره سواء ظنني في نفسي او مالي او عرضي يعزير الظالم بهذا القدر مع الندم  
من الحسامة واقترعوا بما يحب في التثني الذي لو فعله المخذوف به وجب عليه  
العزير فاداسه القارف اليه محب عليه التعزير من شرح الوفا به واعلم  
ان الا لعاطف الدال على الصالح لا بعد ولا يخص ما لو اوجب ان يذكر لها صايط  
عزير بها احكام جميعها ما قول قد عزير ان نسبة المحضن الى الزنا يوجب حد  
الغذف فنسبه عن المحضن كالعبد والكافر الله لا يوجب الحد لا بخطا ولا حثما  
بل يوجب التعزير لا تساعدا الفاحشة ونسبه المحضن الى غير الزنا لا يوجب القذف  
فهو يوجب التعزير ام لا فان نسبه الى فعل اختياري يجرم في الشرع وبعد  
في العرف يجب التعزير والا لا الا ان يكون محيرا للاسراف وانما قلنا الى  
فعل اختياري احترازا عن الامور الحلقية فلا تعزير في باحمار لان معناه المحضق  
غير مراد بل معناه المجازي كالبليد مثلا وهو امر خلقي وكذا الفرد يراد به شيء السوء  
والكلب يراد به سمي الخلق الا ان يقال لا انسان شريف النفس كالعالم او  
او مرحل صالح فانهم اهل الاكرام معروفا بها تتهم بخلاف الامر ذال اذ يتقوه  
بامثال هذه الكلمات كثيرا ولا يبالون من ان يقال لهم وانما قلنا بجرم في الشرع  
عن افعال اختياريه لا تحرم في الشرع مع انه يعد عار في العرف كاللجأ ونحوه يراد  
دنى الهمة وكذلك بالهرسيه يا اكس ان قيل للاسراف عزر وغيرهم لا الاير  
ان السوفيه لا يبالون بافعال فيها الخسة والدناءة وانما قلنا ويعد عار في  
العرف احراز اعين افعال اختياريه بجرم شرعا ولا يعد عار في العرف كلب الشر  
والعماء واعمال الديوان في زماننا كمسة التعزير وكبسته فوضان الى رأي

الامام فيراعي عظم الجناية وصغرها وحال القاتل والمقول فيه من تسارخانة  
 وفي الكافي هو تأديب ووف الحد وفي نصاب الاحتساب الفرق بين الحد والتعزير  
 من وجوه: احدها ان الحد مقدر والتعزير مفوض الى راي الامام الثاني ان  
 الحد يد رابا لشبهات والتعزير يجيب مع الشبهات والثالث ان الحد لا يجب  
 على العبي والتعزير يشرع عليه والرابع الحد يطلق على الذمي ان كان مقدرا  
 والتعزير لا يطلق عليه وانما سمي عقوبة لان التعزير شرع للتطهير والكا  
 ليس من اهل التطهير وانما يسمى في حق اهل الذمة اذا كان غير مقدر عقوبة  
 ومن موجبات كتابة لصكوك والمخطوط بالسن وير فيها الممارسة في احكام الشريعة  
 ومما يوجب التعزير ما اذا رفع انسان بكرا فزال عذرها بالرفع يفر  
 الرابع اتفاقا وحق من المهر على الاختلاف كذا في متفرقات حدود والخيرة  
 ومما يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم من محمد راح فيمن قطع ذنب برذون  
 وحلق شعر بشارية وفي جنايات الذخيرة ومنها ما لو اكره السلطان رجلا  
 على قتل مسلم بغير حق وعده يقتله ان لم يقتله فالتصاص على السلطان والتعزير  
 على القاتل عند ابي حنيفة ومحمد راح ومنها ما اذا اكره الرجل غيره على الزنا  
 يجب على الذي اكرهه التعزير وعلى الزاني الحد على قول محمد وسر فر راح وهو  
 قول ابي حنيفة راح ثم رجع وقال لا يجب للشبهة ولك التعزير ويجب العتق  
 من الكفاية في الاكراه ومن موجبات التعزير الزند البارد وفي البواقي  
 روى ان رجلا قد وجد تمرة ملقاة في سوق المدينة في زمن عمر ابن  
 الخطاب راض فاخذها وقال من فقد هذه التمرة وهو يكر كلامه ويعرفضا

ومراده من هذا الكلام إظهار سر هذه وورعه وديانته على العالم صبح  
 عمر من كلامه وعرف مراده فقال كل يا باسرة فانه وسرع يقضيه الله تعالى  
 وضربه بالذرة فاق سال سائل ان المحاسب اذا اخذ بعض الثغايا وامر بالعرش  
 عليها سر ما يكسفر رؤسهم او ذراعهم او قد مضى فذلك امر اخر  
 الجواب عنه ما روي ان عمر من بلغه عن ما ثمة في حاجة المدسة فاماها  
 حتى يهر عليها وهي في منزلها فضر بها بالذرة حتى سقط حمارها فليل لها  
 المؤمن ان حمارها قد سقط فقال انه لا حرمه لها في الشريعة معناه انها  
 اتسعت بما لا يحل لها في الشرعية وقد استقطت بما صنعت حرمه نفسها و  
 بالاماء هكذا ذكر في شرح ادب القاضي للخصاف في آخر باب التلثين  
 وان رأى المحاسب رجلا مع امرأة في الطريق يتحد فانها ذابض بها  
 الجواب ما روي ان عمر من رأى رجلا مع امرأة يتحد فان في الطريق فغرها  
 بالذرة فقال الرجل هي امرأتى فقال له لو كانت امرأتك فلم لا مدخلها في بيتك  
 ثم لم عمر من على صريحا وتكلم في ذلك فقال الى أي ابن كعب رضى ما نقاه  
 فقال عمر من لم احصر لهذا انما حشك نتج عني عهده في قلبي فقال لا تلهي  
 امير المؤمنين ما في سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من دخل عليه اح  
 مسلم فالتاه وساده له عمر الله لهما جميعا قبل ان يجلس عليهما ثم قال عمر اني  
 رأيت رجلا مع امرأة يتحد فان في الطريق فضر بينهما بالذرة فقال الرجل  
 امرأتى فندمت على ذلك فقال يا امير المؤمنين انت مؤدب المسلمين والوا  
 علت اني تمنع المسلمين في الطريق فلو كانت له امرأة فلم لم يمدحها في  
 الست

فخرج بذلك عمر مرضى ثم جعل أبي يبكى فقال له عمر انما جئت لتخرج <sup>عن</sup> فميت  
تبيكي فقال تذكرت حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
اذا اجتمع الاولون والآخرون يوم القيمة ياتي الاسلام باحسن الصورة  
ليطلبك ويقول انك الله يا عمر كما اخبرني قال فيجد عمر مرضى واعتق سبع  
مقاب شكر له من قسمة الميراث <sup>من</sup> الكفاية وفي الفتاوى التعزير على ان  
مراتب التعزير اشرف الاشراف كالقهاء والعلماء وتغزير الاشراف كالعلماء  
وتغزير اوساط الناس وتغزير الخسائس وتغزير اشرف الاشراف  
الاعلام لا غير وهو ان يقول القاضي بلغني انك تفعل كذا وكذا وتغزير الاشراف  
الاعلام والجر الى باب القاضي وتغزير اوساط الناس الاعلام والجر الى  
باب القاضي والجسب وتغزير الخسائس الاعلام والجر والضرب  
والجسب مع ذلك ثم قد يكون التعزير بالجسب بالصنع وتغزير  
الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وفي الخاتمة  
وعن محمد راجح رجل يشتم الناس وهو محتزم له مروءة يؤتمن ولا يجس  
وان كان دون ذلك يؤدب وان كان شتاً ما يضرب ويجسب  
في الظهيرة وقد يكون التعزير بنظر القاضي اليه بوجع عيوس ولم يذكر  
محمد راجح في شيء من الكتب التعزير باخذ المال وقد قيل روي عن  
ابي يوسف راجح ان الزجر والتعزير من السلطان باخذ المال ولا خلا  
بين العلماء انه لا يبلغ بالتعزير الحد وفي الفتاوى الخلاصة والتعزير  
المال ان رأى القاضي او والي جاسراً ومن جملة ذلك الرجل لا يحضر



الجماعة يجوز تعزيره بأحد المال م ١ بعد هذا الاعتبار أو خيفة سراح حد العبد  
 وذلك أربعون فقال ينقص عنه سوطا ويضرب سعة وتلقون سوطا <sup>سب</sup> واربعة  
 سراح اعتبر حد الاحرار وذلك ثمانون سوطا وقال ينقص عنه سوطا ويضرب  
 تسعة وسبعون وفي الكافي وهو قول سفيان م ١ قال في رواية أخرى ثمانون  
 خمسة ويضرب خمسة وسبعون والاول اصح وقول محمد سراح في الكفاي <sup>م</sup> مضطرب  
 ذكرني بعضها مع أبي حنيفة ر ج وفي بعضها مع أبي يوسف سراح ١ وفي جامع <sup>الاصح</sup>  
 وفي العبد ما بين خمسة وتلين الى ثلثة م ١ وهذا الاختلاف في أقصى التعزير  
 وأما أدناه مفوض الى رأي الامام يقيم بقدر ما يرى من المصلحة فيه وفي الطهارة  
 في التعزير لا يفتقر عن ثلث جلدات م ١ وينبغي ان ينظر القاضي في سببه  
 فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب تعازره يبلغ التعزير اوصى غايته  
 مثاله اذ قال لامة الغبار والام ولد العسا ولد ذبيبة يازانية يجب عليه <sup>اصح</sup>  
 غايات التعزير لان الحد لا يجب هناك عدم احصاء المفذوف وهذا من <sup>جنس</sup>  
 ما يجب به الحد يبلغ التعزير أقصى غايته وان كان من جنس ما لا يجب به الحد  
 نحو ان يقول نعره ما حسنت يا سوي يا شارب الخمر حتى وجب التعزير فان تعزير  
 مفوض الى الامام وفي حد والاصل يبلغ التعزير غايته في موضعين احدهما  
 اذا اصاب من الاجبية كل محرم غير الجماع ١ والثاني اذا اخذ السارق في السرقة  
 بعد ما جمع المذاع فلا اخراج اما فيما عدا هذا من الموضوعات لا يبلغ م ١ وقال  
 ابو يوسف سراح التعزير على قدر عظم الجرم وما يرى الحاكم في احتمال المضروب  
 فيما بينه وبين اهل من ثمانين وفي الكافي وعن أبي يوسف سراح انه يقرب لكل

نوع من باب تغيير اللبس والصلبة حد الزنا والقذف بغير الزنا من حد القذف  
 م. وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف ربح في والٍ عزر مائة فأتى  
 قال لا أخمته. وفي الذخيرة فان زاد على المائة فأتى بنفسه الدية في بيت  
 المال لان هذا خطأ من الوالي فان جاء من ذلك ما يعلم انه تعدد وليس بخطأ  
 فهو على عاقلته. م. في الامالي عن أبي يوسف ربح لو ان قاضيا رأى تغريب  
 مائة فتعد اخذ باثر وان ضرب اكثر من مائة فهو جائز وانما يجب التغريب بان  
 يرتكب منكرا ليس فيه حد مقدس شرعا او يقدف غيره يقدف لم يجب عليه  
 حد مقدس. وفي شرح الطحاوي اوازى مسما بغير حق بفعله او قوله. وفي  
 الظهيرية مسئلة محمد ربح عن رجل يوجد في بليدة الخمر وهو فاسق او يوجد  
 القوم بغيره عليها ولم يؤم احد يشربونها غير انهم جعلوا المجالس من شربها  
 هل يغزر قال نعم وكذلك ان الرجل يوجد مع ساكنة والركوة رقيق وقد كان  
 بعض العلماء يقول في عهد ابي حنيفة ربح يقام عليه الحد كما يقام على الشارب  
 وحكي عن ابي حنيفة ربح انه قال هذا القائل لا يحد. وفي اليتيمة يضرب المسلم  
 ببيع الخمر ضربا وجيعا بثلاثة الذمى. وفي الحاشية وكذا المقيم اذا افطر  
 في رمضان متمدا يغزر ويحبس بعد ذلك اذا كان يحنف منه عوده الى <sup>فيما</sup> الخ  
 ثانيا وكذا المسلم ببيع الخمر وبأكثر الربوا ولا يرجع عنه فانه يغزر ويحبس وكذا  
 المغني والمختار والناخذ يغزر ويحبس حتى يموت ثوبه وكذا المسلم اذا  
 شتم الذي يغزر به وفي الخاوي وعن ابي يوسف ربح في الذي يبيع الخمر  
 ويشربه ويترك الصلاة احبسه واخذ له في السجن واودبه ثم اخرج به ومن يتعمد

بالتقتل والسرقة وضرب الناس فأتى أجسده وأخلده في السجن إلى أن نتو  
وسئل أبو بكر الأسكاف سراج عمرو له عبد فاساء الأرب قال لا ينبغي له أن  
يضربه ولكن يرفعه إلى الحاكم لكونه هو الذي أقدمه لأن التعزير ليس له  
حد مقدس فليس إليه التعزير قال الفقيه هـ اختلاف أصحابنا سراج فان عندكم له أن  
تعرضه وبه تأخذ ولا تلج منه الحد وكذا امرأته لقوله تعالى واضربوهن ما يحسن  
للنساء عند الحاجة إلى ذلك . وفي السعنانى تم العلم بضراب الزوج امرأته إنما يحس  
فيها إذا ضرب بها لنفسه كما إذا ضرب بها لعينه ها إلى متبعه الأيرى أنه ليس له  
أن يضربها حتى تترك الصلوة . وفي النوارى سئل أبو القاسم عن الساحر هل يقتل  
بقبل تربته قال الساحر على ثلاثة أقسام سحر كراوى على المياه حلوما أو غدا فبما تـ  
عن دعواه ذلك لقول الله خالف كل متين وتوأ منه فانه يقبل نومه والآخر  
ساحر يسحر بالامتحان والتمينة غير معتقد به فليس ذلك بكفر . والآخر ساحر  
وهو جاهل لا يدري كيف يعمل ولا نصر مد فهذا الاستتباب وقتل إذا أخذ قال  
وكان بعد ذلك بصرايا من يد ابى اد احد انابا واذا تركا عادا إلى الارثداد  
قال ابو عبد الله يفتلن على الكرى وحل حدع امرأه رجل وحي صغيرة فاحرمها  
ورمها من رجل قال محمد سراج احسد لهذا الحي يرموها ويموت به في كتاب السج  
عند يطلب من مولا السبع وهو مقر أنه يحسن صبيحة يعزى من السراجيه من الرجل  
إلى مدح السافى يعزى وحكى ان ابا حفص بن عبد الله رأى أبا حفص الكبير  
النجارى ارتحل إلى مذهب السافى ربح لكثرة الشفعية فامر بالتعزير والنفي  
عن البلد . وفي النسبية سئل عن شفيعي سار حنقيا تم اراد ان ينتقل إلى

الشافعي عليه السلام ذلك فقال الثابت على مذهب أبي حنيفة ربح خير وأولى به قال  
 هذه الكلمة أقرب إلى الالفه وارفق مما اجاب القاضي الامام ابو الحسن  
 للتزديد ربح عن هذه المسئلة انه يغزر هذا البأس المروءة اشد التعزير  
 حتى يترك المذهب الردي ويجمع إلى المذهب السديد في جواهر الفقه  
 قال حنفي استقل إلى مذهب الشافعي ربح قال فخر الدين محمود بن محمد ربح  
 اكر اين مرد عامي ست ساقط القول والشهادة وثود واز فاسقان بتر باشد  
 واکر از اهل علم ست مبتدع وصال کرد و واجب بود منع و زجر روی و حکم  
 ان رجلا من اصحاب أبي حنيفة ربح خطب إلى رجل من اصحاب الحديث  
 ابنته في عهد الشيخ أبي بكر الجوزجاني فإلى الرجل ان يزوجه إلا ان يترك  
 مذهبه لمذهب اصحاب الحديث فيقر أخلف الامام ويرفع يده عند  
 الاخطا وبنو ذلك فاجابه إلى ذلك فزوجه فقال الشيخ في مجلس العا<sup>مة</sup>  
 بعد ما سئل عن هذه الحادثة وبعد ما اطرق رأسه وسكت النكاح جا<sup>ش</sup>  
 ولكن اخاف على هذا الرجل ان يذهب إيمانه وقت الترخ فقبل له  
 ولم ذلك قال لانه استخف بمذهبه الذي هو حق عنده وتركه لاجل<sup>حيفة</sup>  
 منته فاحذر مذهبها هو عنده ليس بحق أفلا اخاف على إيمانه لا<sup>استخفافه</sup>  
 بدينه قال ولو ان رجلا من اهل الاجتهاد بري من مذهبه في مسئلة  
 او في اكثر منها واجتهاد لما وضح له من دليل الكتاب والسنة او غيرهما من  
 الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان محمودا ماجورا فاما الذي لم يكن  
 من اهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن لما يرغب في ع<sup>رض</sup>

الدنيا وشهوتها فهو المذموم الآثم المستوجب للتأديب والتعزير لارتكابه  
 المك في الدين واستحقاقه بدنه ومذهبه حتى حكى المراسر جلالي عهد الشيخ  
 أبي حفص الكبير ترك مذهبه وكان يقرأ خلف أمانه ويرفع يديه عند  
 الركوع وغو ذلك فاجترأ الشيخ بذلك فعضب الشيخ وعنف وأمر السلطان  
 حتى أمر الجلاد بأن يضربه بالسياط عند الصياقة حتى دخل ما سأل الشيخ  
 ويتفجروا إليه وقاب وادخلوه عليه فعرض عليه ما يجب عرضه من باب  
 الدين ثم خلّى سبيله ثم روى في المتنق وشهادة المرأة مع الرجل في التعزير  
 جائزة وليس على الفاذف حس حتى يسأل عن الشهود وروى الخاتمة و  
 التعزير حق العبد يجوز فيه الأبراء والعمر والشهادة على الشهادة و  
 فيه اليمين ثم روى إذا قال لعمره يا فاجر فعليه التعزير وكذلك إذا قال  
 يا حيّ يا فاسق روى الكافي وهو ليس بها سوى أو قال يا محدث فعليه  
 التعزير وكذلك إذا قال له يا ابن الفحمة الفاجرة روى التقرير يا ابن  
 الخبيثة روى الخاتمة يا ابن القرطبان ثم روى أو قال يا ابن الفاجرة فعليه  
 التعزير فلا يكون قاذفا لأمه وكذلك إذا قال لغيره يا أكل الربوا يا شارب  
 الخمر روى التقرير أو قال يا فاسق أو قال يا حاش فقيها التعزير روى المتنق  
 إذا قال المصراي يا ابن الزاني يا ابن الفاسق فيه التعزير وقال أبو يوسف  
 يحد ولو قال يا حمار يا ثور يا خنزير روى تجنيس خواهر زاده أو قال يا ابن  
 الحمار ثم روى فلا شيء في ذلك ولو قال يا كلب لم يعزرها هكذا ذكر في الأصل <sup>حكى</sup>  
 عن العقيد أبي جعفر الهندي روى سراج أنه كان يقول في عرب ديارنا يعزرها <sup>ل</sup>

شمس الأئمة السرخسي راح الأصح عندي أنه لا يغزى وفي المضمرات روي  
 عن أبي جعفر الهندواني راح أنه قال إنما لا يغزى إذا كانت هذه الواحد  
 من عرض الناس فاما إذا قال ذلك لنفسه أو لرجل ذي خطر فإنه يغزى  
 وفي الكافي وهذه أحسن وهو في الأجناس إذا قال يا كافر يا زنديق  
 يا لص يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي أنت تلعب بالصبيان يا ديوث  
 وفي السراجية يا بني نازهمهم وقال أنك ماوى الزواني أنت ماوى اللصوص  
 فعليه التعزير لم يروى في المضمرات قال بعضهم من قال لآخر يا كافر لا يجب التعزير  
 ما لم يقل يا كافر بالله لأن الله سمي المؤمن كافرًا بالطاغوت قال من يكفر  
 بالطاغوت فيكون محتملاً لهم وهو في الأجناس إذا قال له يا كلب يا قرد يا  
 ياذئب يا بقرا يا حيّة يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك وهو في المحامى إذا قال  
 يا ولد الحرام يا عياضهم وقال ابن الأسود وابوه ليس كذلك أو قال  
 يا حجام يا مستاقي وهو ليس كذلك يا مقعد يا مواجرا يا مقامرا يا ناكس  
 يا منكوس يا سخرة يا ضحكة يا كشخان يا مؤسوس وهو في تجنيس الناس  
 أو قال يا قرطبانهم أنه لا يغزى في تجنيس الناس روي وقال السيد  
 الأمام الأجل راح لو قال يا بعايا مواجرا يا جيفة في عرفنا فيه التعزير وهو في  
 الظهيرية ولو قال يا معقوج فإنه يغزى ولا يجب الحد في قول أبي يوسف  
 ومحمد راح حتى يضيف الفعل إلى السبيل وهو على قول أبي حنيفة راح لا يكون  
 قذفًا بحال وعليه التعزير لأنه الحق الشين والمعقوج المضروب في الذب  
 بهم فهو إذا قال لفاستق يا فاستق وقال للص يا لص فلا شيء عليه وهو في

الآثار عن أبي حنيفة راح اذا قال لغيره يا فعلا نة يحذرك لانه بلغه عمن يازا  
 وفي الاصل اذا قال له يا يهودي يا نصراني يا ابن النصارى وفي الخبر  
 يا ابن اليهودي م ان فيه التعزير ولا سدد وفي الخاتمة وكذا الروا  
 يا عابد الوثن يا مجوسي يا ابن المجوسي لا مد عليه م قال محمد راح  
 التعزير اشد الضرب يريد ان في التعزير يصرب اشد ما يضرب في ساء  
 الحد ودسه وفي شرح الطحاوي الشدة هي الجمع في عضو واحد م ثم  
 صرب الراي اشد من ضرب شارب الخمر ثم ضرب شارب الخمر اشد من  
 صرب القادف وفي حدود الاصل ويفرق التعزير على الاعضاء ولا يضرب  
 العضو الذي من الضرب في حد الزنا وفي كتاب الاشرية ويضرب  
 للتعزير في موضع واحد وليس في المسئلة روايتان وفي الكافي ومن  
 حده الامام او غزاه فمات فدمه هدر وقال الشافعي راح تجب فيه  
 في بيت المال بخلاف الزوج ان غزرا امرأة من الناطق وامام حقة  
 الرجال بالرجال فانه لا يحرم شيئا وفيه التعزير وليس فيه الحد وامام حقة  
 الرجال بالنساء فانه في التحريم كالجماع وفيه التعزير ولا حد فيه في قولهم  
 جميعا وامام حقة النساء بالنساء فانه لا يحرم شيئا وفيه التعزير  
 فيه حد وامام حقة الرجال بالحصى والعنيت والمجبوب والغلام  
 الذي يصلح للاستمتاع فانه في التحريم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه حد  
 ايضا من الجواهر قال لاخرى احمق فعليه التعزير والجيس والملازمة دون  
 الضرب من الخاتمة رجلا ن بينهما خصومة فجاء احدهما بخطوط الفهم

والفقوى فقال خصمه وليس كما اقتصوا وقال لا تقبل هذا وهما من عرض  
 ان سر كان عليه التعزير <sup>من</sup> القنية قال له يا فاسق شر اراء اني ثبت فسقه بالبينه  
 ليدفع التعزير عن نفسه لا تشجع بينته لان الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل  
 ومنه اذا قال ر مشوته بكذا فعليه رده قبل البينة ولو ادعى رجل عند القاضي <sup>قصة</sup>  
 وعجز عن اثباتها لا يغزر عجزا فدعوى الزبالة المقصود من دعوى المسقة  
 اثبات المال لا نسبة الى السرقة قال له يا فاسق يا منافق اوانت منافق يغزر  
 من كتمان البزور عجزا بنجاسة الخمر غليظة ونجاسة سائر الاشربة خفيفة ويكفر <sup>ميسر</sup>  
 الخمر دون سائر الاشربة من التزجج ومشائخنا راح قدسوه بما يراه الامام  
 انه ينزجر به وذلك بسنة اشياء الكلام الضيف والجبس والصفع وتغريات  
 الاذن والضرب واخذ المال في رواية عن ابي يوسف راح من الخلاصة  
 فانه ان تشاتم بين يدي القاضي في مجلسه فنهاها فلم ينتهيا والراي في ذلك  
 الى القاضي ان يجسهما او يغزرهما وان عفا لحسن وان فعل احدهما لصاحبه  
 فليس للقاضي ان يغزره ما لم يطلب خصمه <sup>من</sup> البوهانية رجل له غريم ثم  
 باء انسان وانتزعه من يده يغزر لكن لا ضمان عليه اما التعزير فلا نهجني واما  
 عدم الضمان فلا نه لم يتلف المال <sup>من</sup> الخائفة وكذا المسلم بيع الخمر ويأكل الربوا  
 ولا يبرج عنه فانه يغزر ويجبس <sup>من</sup> الكافي ثم تغزير الاشرف كالدهاقنة  
 والقواد وغيرهم الاعلام والجر الى باب القاضي وتغزير اشرف الاشرف  
 كالفقهاء والعلماء الاعلام فقط بان يقول بلغني انك فعلت كذا فلا <sup>تفعل</sup>  
 وتغزير اوساط الناس كالمسوقه الاعلام والجر والجبس وتغزير الاخشاء



الاعلام والجرم والصرع والجس من البرهانية رجل اظهر الفسوق في دأه  
 ينبغي ان ينفذ اليه ابداد للعذر فان كف لم يعرض له لانه ترك وان لم يكف  
 فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء اذبحه سياطا وان شاء اترعه من داره  
 لان الكل يصلح للتغريم من التهذيب ثم التعزير الى رأي الامام بقدر عظم  
 الجرم وصغره على قدر احتمال المضروب فلا يبلغ اذ في حد العبد وهو  
 اربعون فينقص منه بوقال ابو يوسف سرح اذ في حد الاحرار فينقص منه  
 وهو تسعة وسبعون وهو عن ابي يوسف سرح انه يجوز ان يبلغ الى المائة  
 في القبلة واللمس الحرام من النافع وان حبسه بعد التعزير فانه يجوز  
 رأي الامام الصلاح فيه من الذخيرة قال ابو حنيفة سرح لا يبلغ بالتعزير  
 اربعين سوطا وقال ابو يوسف سرح ثمانين سوطا واختلفت الرايات عن  
 ابي يوسف سرح بعد ذلك قال في رواية يشر به الى تسعة وسبعين وقال  
 في رواية الى خمسة وسبعين والاول اصح وقول محمد سرح في الكتاب منظر  
 ولا خلاف بين العلماء انه لا يبلغ به الحد يقال عليه السلام من بلغ حد ابي غير  
 فهو من المعتدين بعد هذا اعنى ابو حنيفة سرح العبد وذلك اربعون نقلا  
 ينقص عنه سوطا وضرب تسعة وثلاثين وابو يوسف سرح اعتبر حد الاحرار  
 وذلك ثمانون وقال بنقص عنه سوطا وضرب تسعة وسبعين على اصح الروايتين  
 وهذا الاختلاف في اقصى التعزير فاما ادناه مقوض الى رأي الامام بغير تقدير  
 المصلحة فيه في حد والاصل يبلغ التعزير غاية في موضعين احدهما اذا  
 اصاب من الاجنبية كل محرم غير الجماع والثاني السارق اذا اخذ بعد جمع المأنة

قبله الاخراج فاما فيما عدا هذين الموضعين لا يبلغ لان في هذين الموضعين  
 ارتكب جريمة ليس وراءها الا ما هو سبب وجوب الحد فيعزرها بتعزير وانه <sup>الحد</sup>  
 بخلاف سائر الجرائم - وفي نوادر ابن سماعنة عن ابي يوسف سرح في وال عزير مائة  
 فمات الرجل قال لا اضمنه لانه قد جاء ان اكثر ما عزير به مائة فان مراد على المائة فمات  
 فنصف الدية في بيت المال لان هذا خطأ من الوالي - وفي الامالي عن ابي يوسف  
 سرح لو ان قاضيا رأى تعزير مائة فقد اخذ باثر وان ضرب اكثر من مائة فهو جاز  
 من التفسير الكبير لا يقتل المولى يقتل عبده ولكن يعزير ويمنع - وقال بعضهم يقتل به  
 ولبس قاتله ممن يعتد به - انما ماسر وي ان رجلا قتل عبده على عهد عمر بن  
 فقال عمر رض لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل سيد بعبده  
 لقتلتك به ثم جلده ثم نفاه سنة وهذا الخبر تلقته الامم بالقبول فجاء تخصيص  
 الآية به - من الناطقي والخامس اذا قتل السيد عبده فانه لا يقتل به الا انه يعزير  
 على ذلك - من الفصول الحياتية لا يجب به القصاص بالاجماع - من الحايي قال  
 ابو نصر الدبوسي فمن قطع يد عبده او قتله فعليه التعزير - ومنه وعن ابي يوسف  
 سرح في الذي يبيع الخمر ويشربه ويتولى الصلوة احبسه واؤدبه ثم اخرج  
 ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس فاقب احبسه واخذه في السجن  
 الى ان يتوب ولا يستحق التعزير ويضرب والمضرب قائم - من المبسوط ولو خنق حبل  
 حتى مات او طرحه في بئر والقاءه من ظهر جبال ومن سطع فمات فلا قصاص  
 عليه في هذا كله لان الله القتل لم توجد الا ان يكون معروفا بذلك فيفعله  
 غير مرة فمحيط عليه القتل بمنزلة الحد لا القصاص - من المضمرات والتعزير على ما

مراتب تعبير الاشتراك كالرهاد والعماد ، وتعزير الاشتراك كالعماد  
والعلوة ، وتعزير اوساط الناس ، وتعزير الاسرار <sup>باب</sup> في تعزير الاشتراك  
اذا اعلو اعلوا موحا للتعزير وهو الاعلام لا عبر وهو ان يقول له القامي <sup>عليه</sup> بلغي  
امتك تفعل كذا ، وتعزير الاشتراك الاعلام والحق الى باب القامي ، وتعزير الاشتراك  
الاعلام والحق والحس ، وتعزير الاسرار الى الاعلام والحق والصبر والحس  
من الصية وحد سكران وتوحد منه الراحم لا يحد ولكن تعزير ما قبل من  
اربعين سو طاعت ولو وحد منه راحة الحج ودون السكر يعزير <sup>عليه</sup>  
ولا يؤخر التعزير حتى يروى السكر ولو وجد يحمي آفة فيها حمير يعزير <sup>عليه</sup> والحق  
ان باب التعزير مبني على العال والعالب في مثل هؤلاء الجاهل والعتق  
يعزرون ساء على الطاهر ، ومنه حكم العورة في الركعة احب من العبد  
حتى لو رآه مكتوف الركعة عليه وقف ولا سارعه ان لم يركع وان رآه مكسوف  
المجد اكره عليه بعف ولا يضره ان لم يركع وان رآه مكسوف السرة امره  
بستره واذا نه على ذلك ان لم يركع ومنه ضرب غيره يعزير <sup>عليه</sup> وصبره <sup>عليه</sup>  
ايضا انهما يعزرا ويبدأ فامة التعزير ما ليادي مهملا لا اظلم و  
الوجوب عليه اسبق وفي مشكل الآثار فامة التعزير للامام عند  
في حيفه والي يوسف ومحمد والساقى راج والعمو اليه ايضا <sup>الطحاوي</sup> قال الطحاوي  
وعندي ان العمومات للذي حي عليه لا الى الامام قال <sup>عليه</sup> ومن ولعل ما <sup>قالوا</sup>  
ان العمو الى الامام عدل في التعزير الواحد حقا فقه تعالى ما ان <sup>نك</sup>  
سكرا ليس فيه حد مستمر وع من غير ان يحسب على اسلاف وما قاله الطحاوي

فيما اذا اجتمع على انسان من صنوان القضاء من اجل يوجد في بيتهم الخمر  
 فهو فاسق او رجل يوجد معه ركوة من خمر او قوم يجتمعون على الشراب  
 ولم يوهم احد يشرب يوهها غير انه قد جلسوا مجلس من يشرب بها فانه يضره لانه  
 ظهر منهم اما وات الغرم على الفساد وانه معصية لاحد فيها فيعز به من  
 خزانة الفقه العلياء لو قال يا لصق وهو لا يعرف بالوصفية يعزروه ولو قال  
 يا حيفة فعليه التعزير من البرهانية ولو قال يا بليد او يا قذر يجب  
 فيه التعزير لانه قد فعل معصية ولانه الحق الشين به عييد يطلب البيع  
 من مولاه وهو مقرا انه يحسن محبته يعزره لانه متعنت في طلب البيع  
 من التفسير الزاهدي ابن وعيدت كسي ركه دوستي دار داهل كتاب بحكم سند  
 عقيدت وديانت ايشان ونهضت كند دين ايشان را ونهضت خواهد از ايشان تا  
 دوستي چون بسند معاملة بود كه بخدمت نيكوتر بود يا بحرقت لغزها برتر بود آن دوستي  
 روا بود چنانكه سكي را دوست دارند از بهر صديقه من جامع الشرح وفي المفاتيح  
 في باب حقبة اللسان اي اللذان يشتم كل واحد منهما صاحبه فعلى الباوي انهما  
 يحصل للباوي اكثر مما يحصل للمظلوم لانه كان سببا لثلاث الخصال لم يقصد المظلوم  
 حده فان تجاوز بان اكثر المظلوم شتم الباوي وايداعه صادقة المظلوم اكثر من  
 الباوي كذا  
 من الكثرة الجهاد فرض كفاية ابتداء ان قام به قوم سقطت الكل والاشوا  
 بتركه من شرح الوقاية هو فرض كفاية يداء اي ابتداء وهو ان يبذل  
 المسلمون بمحاربة الكفار ان قام به بعض سقطت عن الباقيين فان تركوا اشوا على

صبي وعبد وامرأة واعلم ومقعد واقطع: وفرض عين ان هجوموا فتخرج المرأة و  
 العبد بلا اذن فانه اذا هجم الكفار على ثغر من الثغور يصير فرض عين علي من كان  
 بقرب منه وهم بقدر ون على الجهاد: واما على من وراءهم فاذا بلغ المخبر  
 اليهم يصير فرض عين عليهم اذا احتج اليهم بان خيف على من كان قرب منه  
 ما يفسد عاجزون عن المقاومة او بان لم يعجزوا ولكن تكاسلوا ثم و تم الى ان  
 يصرف فرض عين على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا وهذا نظير صلوة الجنائز  
 تصير فرضا على جيرانه دون من هو بعيد عن الميت فان قام بها الاقربون  
 او بعضهم سقط عن الكل وان بلغ الى الابد ان الاقرب من ضيعوا حقه فعلى  
 الابد ان يقوم بها فان نزل الكل فكل من بلغ اليه خبر موته يصير انما  
 من تحفة الفقهاء ولا ينبغي للفرقة ان يفرض الواحد من الاثنين منهم والحاصل ان  
 الامر مبني على غالب الطن فان غلب على طرف المقابل ان يغلب ويقرب فلا بد  
 بان يفرض منهم ولا عبرة بالعدد حتى ان الواحد اذا لم يكن معه سلاح فلا بأس  
 بان يفرض اثنين معهما السلاح او من الواحد الذي يجمع السلاح من الذخيرة  
 اذا دخل المشركون ارض المسلمين فاخذوا الاموال وسبوا الزراري والنساء  
 فعلم المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم ان يتبعوهم حتى يستنقذوا  
 ذلك من ابدانهم ما داموا في دار الاسلام لا يسعهم غير ذلك فاذا دخلوا ارض  
 دار الحرب فكذلك في حق النساء والزراري ما لم يبلغوا بذلك حصونهم وذراريهم  
 اهل الذمة واموالهم في ذلك بمنزلة زراري المسلمين واموالهم: ثم انما يفرض  
 ذلك على كل من قدر عليه من المسلمين ولا يفرض على كل من عجز وانما يفرض على كل

من قدر من المسلمين اتباعهم اذا طلعتوا ادراكهم قبل ان يباغوا حصونهم وجزائرهم  
وما منهم فاذا كان اكثر رايهم انفسهم لا يدركونهم كانوا في سعد من ان يقبضوا  
ولا يتبعوهم من السراجية مسلم دخل داء الحرب بغير امان فقال انا رجل منك  
او جئت اريد ان اقاتل معكم فتروكه لا بأس بان يقتل من احب متهمة ومنه  
اذا قال واحد من المسلمين لكما فلا تحف وانت آمن او قال بالعارسية  
مترس او قال باي لسان كان فهو امان فهم الكافر ولم يفهم منه الكفار اذا  
قالوا امنوا على ابا ثا فانهم يثبت الامان في امهاتهم ايضا مذكورة في السير  
البكين ومنه ولا بأس للبحار ان ينخدع قريبه من القمار خافية فالاول  
ما يجب عليه الجهاد في سبيل الله وفتح الكفرة والمجدين والبغاة والمرتدين  
الانصاف والانصاف بين جميع المسلمين بان قتل احد احد اعداء او خطأ  
او قطع عضوا من اعضائه او نرني بجميلة جاره وهو محصن او لا او قذفه او اخذ  
ماله سرقة او غصبا او قطع الطريق حقيقة او حكما او شرب الخمر او ارتكب سائر  
المحظورات فانه يقيم عليهم ما امر الله تعالى من الحدود ويغزر بعض ما رأى  
المصلحة لكل واحد احسن شرح الطوائف اما الاول فلان نصب الامام لدفع ضرر  
لا يندفع الا به واجب لان البلد اذا شغل عن رئيس فاهربا عن طاعات وينهي  
عن المعاصي ويدبرها باسم الظلمة عن المستضعفين استحوذ عليهم الشيطان وفساد فيه  
الفسوق والبغيان وشاع الحرج والمريخ ودفع الضرر عن النفس بقدر الامكان  
واجب باجماع الانبياء واتفاق العقلاء من شرح الطحاوي واما ما روي عن  
انعام فانها تقسم بين الذين غفروها على ما يجب قسمتها عليهم الاصل في هذا

ان نقول القسمة مبادلة بالمعادلة لا فرازا الا نصيبا لتحصيل المنفعة لا للتقويت  
 فان كان على هذا يجوز والآ فلا من المحيط وليس للامام ان يهب هبة مبتدئة  
 من الغنمة فكذلك البسر له ان يعوض منهما من المبسوط لان الامام قبل النصبة  
 بالخيار ان شاء قسم الاعيان فيما بينهم ان رأى المصلحة وان شاء باع وقسمه  
 فيما بينهم ان رأى المصلحة في البيع لمن له دخل الكرخي وكل من باع نصيبه  
 من شريكه او من غير شريكه قبل القسمة فهو جائز الا الغنمة قبل اداء الخمس  
 لا لم يتعين ملكه فيه فلا يجوز وفيما سوى ذلك يجوز من المبسوط ما رأيت  
 الرجل يأخذ العلف والطعام من الغنمة ويفضل معه فضل بعد ما يخرج الى دار  
 الاسلام ما يضع به قال ان كانت الغنمة لم تقسم اعاد فيها وتقسم بين الغانمين  
 لانه لما دخل دار الاسلام فقد تأكد حق الغانمين فيها بدليل انه لا يباح له تناوله  
 الا بشرط الضمان وقيل الا حرا زياح له تناوله من غير شرط الضمان وان كانت  
 قد قسمت فباعها فتصد في بثمنها او يرده الى الامام حتى يضعه في بيت المال  
 وهذا بمنزلة اللقطة لم يولد لغيره ولم يظفر على صاحبه فانه يبيعها وتصدق  
 بثمنها كذا هذا من شرعة الاسلام ولا يغفل ولا يغدر فيما يأخذ من العدو  
 وفي الحديث العلول من حميرهم فقد نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن الصلوة على رجل مات يوم حير وقد خبا في مائة خزائن من مال اليهود  
 وكان بساوي درهمين من الهداية في باب الجزية وهي على ضربين جزية  
 نوضع بالتراضي والصلح فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كما صالح رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بني نجران على الف وما يتي حلة ولان الموجب هو التراضي

فلا يجوز التعدي الى غير ما وقع عليه الاتفاق <sup>من</sup> الكافي فلا يجوز العدول  
 الى غير ما وقع عليه الاتفاق <sup>من</sup> التسخاقي اعلم ان اهل الذمة في حق ما يجب عليهم  
 انواع ثلاثة <sup>من</sup> التغلبي والنجري من النصارى وسائر اهل الذمة <sup>من</sup> فالتغلي يوجب  
 الصدقة مضاعفة اتباعا لعمروض والنجري يوجب منه الحلال اتباعا لرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وسائر اهل الذمة يوجب منه الجزية على المقادير التي ذكرها  
 في الكتاب <sup>من</sup> ومنه وهذا لانه وجب بدلا عن النصرة بالنفس والمال ولهذا  
 صرفت الجزية الى اهل الجهاد دون الفقراء والمساكين <sup>من</sup> فان قلت هذا لا يجوز  
 اقبال فرض كفاية والجزية فرض عين قلت ان اقبال في الاصل واجب على <sup>الانسان</sup>  
 ما لكه وجب الذب عن الدار وكسر شوكة الكفار فاذا حصل ذلك بالعبس <sup>سقط</sup>  
 عن الآخرين وهذا كالتسعي واجب على كل مسلم الحاصلة للجمعة فان حمل <sup>الانسان</sup>  
 كرها الى المسجد سقط عنه ذلك لانه وجب لامكان الجمعة وقد حصل بدونه <sup>فعله</sup>  
 كذلك الجهاد <sup>من</sup> المحيط ولا يملك عليهم اموالهم والاصل ما روي عن علي <sup>رض</sup>  
 انه لما جمع اموال اهل البقي يوم الجمل بعد ما تفرق اصحابهم طلب اصحاب علي <sup>رض</sup>  
 ان يقسم اموالهم كما قسم اموال اهل البيت فقال علي رضي الله عنه ما لكم بينكم <sup>خذ</sup>  
 عايشة رضي وروي عنه ايضا انه اتى ما اصاب من عسكر اهل نهروان فمن عرف  
 شيئا اخذه <sup>من</sup> من شرح الكرخي قال ولا بأس بان يطلب المسلمون موائد <sup>كبير</sup>  
 اذا خافوا على انفسهم فلا بأس بان يعطي المسلمون على ذلك ما لا لان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان يعطي المؤلفة قلوبهم المال ليدفع ضررهم عن المسلمين  
 ولان في ذلك مصلحة لهم فصار كبدل المال في سائر المصالح <sup>من</sup> الكافي واذا لم



الامام ان يصلح اهل الحرب او فريقا منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس  
 بها وان رأى ان يأخذ عليهما ما لا يجوز لانه لما جازت الموادعة بالخذ  
 المال فمعه اولئ وتكون هذا اذا كان للمسلمين حاجة فان لم تكن لم يجوز وان  
 حاصر العدو والمسلمين فطلبوا الموادعة على مال يرفع المسلمون اليهم لا يفعله  
 الامام لما فيه من المذلة بالمسلمين الا اذا خاف المسلمون الهلاك على انفسهم  
 لانه لما كان هذا طريقا لدفع الهلاك عن انفسهم كانت واجبا من النهاية الا  
 اذا خاف الامام الهلاك على نفسه ونفس سائر المؤمنين لا بأس بان <sup>يفعله</sup>  
 من الكفاية من بيت المال والخراج والجزية وصدقات بني تغلب وما اخذ القبا  
 من الكفرة مصر فيها المقاتلة وسد الثغور وبناء الحصون هناك والى الرصد  
 في طريق المسلمين وما يعطى الامام المقاتلة من العطايا واصلاح القناطر والى  
 امر اراق الولاء والقضاء والمفتين والمعلمين والمعلمين ووزراءهم واعوانهم  
 والمحسبة والائمة والمؤذنين والفقير والغني سواء ويعطى لهم قدر ما يستعملونهم  
 وعبادهم وقضاء ديونهم من التوارث لو ان متعلما غاب عن البلد اياما ثم  
 رجع وطلب وطيفته فان خرج الى مسيرة ثلثة ايام له ان يطلب وان خرج  
 الى بعض الولاياتين واقام خمسة عشر يوما فلبس له ان يطلب ذلك وان اقام  
 اقل من ذلك الامر لا يدل له منه يجب ان يستحق وطيفته على حالها من  
 الهداية قال ويقسم الامام النخبة فيخرج خمسين لقوله تعالى فان لله خمسة  
 استثنى الخمس ويقسم اربعة الاخماس بين الناعمين لان النبي عليه السلام  
 قسمها من المحنوف شرح المفق ويقسم اربعة الاخماس بين الناعمين <sup>بالأ</sup>

ولأنه عليه السلام قسمهم من كفاية اليهقي وأربعه أخماس الغنيمة للغنيين  
اجتماعاً من أكثر للرجل سهم ولل فارس سهمان ولولده فرسان ومنه  
والبراذين كالفارق والعبيد للفارس والرجل عند المجاورة من فقه الامام  
شمس الأئمة السرخسي راجح وأمير الجيش في الغنيمة بمنزلة رجل من الجند إن  
كان فارس ساقلاً سهم الفرسان وإن كان راجلاً فله سهم الرجل لأن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يجعل سهمه في الغنيمة كسهم واحد من المسلمين  
كذلك من جاءه بعده من الخلفاء الراشدين رضي الله عنه وقد كان للنبي صلى الله  
عليه وسلم من الغنائم ثلث حظوظ الخمس وصفي يصطفيه لنفسه من  
وسيف أو جارية وسهم كسهم واحد ثم والصفي والخمس كان مختصاً بالولاية  
النبوة فليسب من ذلك شيء لأمراء الجيوش بعده فبقي السهم فهو لأمراء  
الجيوش كما كان يأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن فاقوى الحجة  
ولا يأخذ إلا ما من الغنائم لنفسه شيئاً وهو بمنزلة رجل منهم <sup>من السرا</sup> <sup>جبة</sup>  
للرجل سهم ولل فارس سهمان سواء كان له فارس واحد أو أكثر وأمير  
الجند في هذا بمنزلة رجل من الجند ومن الشامل اليهقي المطروح في الغزو  
وصاحب الديوان في الغنيمة سولو من الثقة ومنها حكم الخمس فنقول إن  
الخمس في زماننا يقسم على ثلثة أسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم  
لابن السبيل ولم يكن ذكر هؤلاء على طريق الاستحقاق حتى لو صرف <sup>صنف</sup> إلى  
واحد جائز كما في الصدقات من الهداية وإذا دخل الواحد أو اثنان <sup>عدا</sup> نصاً  
دار الحرب مغتربين بغير إذن الامام وأخذوا شيئاً بخمس ولو دخل الواحد أو

اثبات يأذن الامام فيه روايات والمشهور انه يجنس فان دخل جماعة لها منعه  
 فاحذر واشياً خمس واب لم يأذن لهم الامام من المعنى المتصور اذا اخذ ما  
 من اموال الكفار فيه الجنس عنده وعند ما لا يجنس من المبسوط مسألة  
 قلت رأيت اموال اهل الذمة من النقر والعجم والاطر والخيول والمال الصامت  
 هل عليهم في شئ من ذلك حراج قال لا لان المال تبع للنفس وقد اخذنا منهم عن  
 المحصر ولا ان الامان في حق العصمة كالايما ن ولو آمن يصيرها لله معصوماً كما  
 هذا والدليل عليه ما روي عن عبيد الله بن عمر بن عثمان انه قال انما اخذوا من  
 تكون اموالهم كالمال وما وُهم كد ما ثاب من الكافي وداره حرأي لا شئ  
 على الديمي في داره لان عمر بن الخطاب ولفظ الحراج سئل عن المساكين فقال لا  
 عبود لان هذا الحق انما وجب باحرض مائة وهذه عن مائة وان كان فيها  
 شجر لا به محتاج الى المرمية من الهداية وان رأى الامام موادعة اهل الحرب ان  
 ماخذ على ذلك ما لا فلا بأس لانه لما جازت الموادعة بغير المال فكذلك بالمال لكن  
 هذا اذا كان للمسلمين حاجة اما اذا لم تكن لا يجوز لما بينا من قبل والماخوذ من المال  
 بصرف مصارف الجزية اذ لم ينزلوا اساحتهم بل امر سلوا رسول الله في معنى  
 الجزية اما اذا احاط الجيش بهم فمأخذ والمال فهو عنده ومنه وادام من حبل  
 او امرأة حرة كافر او جماعة او اهل حصن او مدنة صح امامهم ولم يكن لاحد من المسلمين  
 قتالهم الا ان يكون في ذلك مفسده فينبذ اليهم كما اذا امن الامام بنفسه ثم رأى  
 المصلحة في البند ومنه ولا يجوز امام دم ولا سير ولا ما حرر على عليه  
 من شرح مد حل الكرمي وان شرح من دار الموادعة من حل او رجالات او جماعة

لا منعة لهم فقطعوا الطريق في دار الاسلام فاخذهم المسلمون فليس هذا بقبض  
 منهم العهد لانه لا منعة لهم فاذا انقصوا العهد لم ينقص كذمي اذا انقص العهد في  
 دار الاسلام علائقة بغير امور ملكهم ولا امور اهل مملكته فالملكات واهل مملكته  
 على مواد عهدهم وهو لا دالكين تطعوا الطريق فلا ياسب بقتلهم واسترقاقهم  
 واسترقاق من معهم من النساء والصبيان لانهم لما انقصوا العهد ولمهم منعة  
 انفسهم وابالنبذ فصاروا كاهل الذمة اذا غلبوا على دار وامتنعوا صارا <sup>قضى</sup>  
 العهد فاذا كانوا اخروا باذن ملكهم فقد نقض القوم جميعا العهد وعادوا اهل <sup>الحرب</sup>  
 ودارهم وذلك لانهم لما رزقوا بقسا لهم فقد شاربوا في النقص وهم في انفسهم  
 فيبطل الامان <sup>منه</sup> قال ولو نقض قوم من اهل الذمة العهد وقتلوا في دارهم  
 وجري حكمهم فيها كانهم والشريون سواء لان الذمة لما انقضت عادوا الى <sup>الكفر</sup>  
 الاصل <sup>منه</sup> ان اهل الحرب اذا غلبوا على اموالنا واحترقوها ملكوها وعندنا <sup>فهي</sup>  
 لا يملكونها من الكافي وان يد والخيانة قاتلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان ذلك  
 باقتسامهم لانهم صارا وانا قضيت العهد فلا حاجة الى نقضهم من الكفر وان غلبوا  
 على اموالنا واحترقوها ملكوها من حاشية الهداية اي بد امر الحرب سواء  
 كان بدار من غلب او بدار اهل حرب آخرين حتى ان اهل الترك واهل الهند  
 لو استولوا على مدينة واحترقوا ما فيها بدار الهند يقبض المملكت لاهل الترك كما  
 يقبض لاهل الهند <sup>من التبريد</sup> ولو قطع الطريق علينا طائفة منهم لهم منعة  
 باذن ملكهم كاب نقضنا من الفتاوى السراجية مسلم دخل دار الحرب بغير امان  
 فقال انا رجل منكم او حبست اريمان انا <sup>من</sup> حكم فتركوه لا ياسب ان يقبض من <sup>احب</sup>

منهم ومنه اذا قال واحد من المسلمين للكافر لا تخف وانت آمن اوقال بالفارسية  
 مترس اوقال باي لسان كان فهو امان فهم الكافر ولم يفهموا من الذي خيرة في  
 الفصل الثاني عشر في نبذ الامان ثم اذا نبذ والامان وصح النبذ لهم ان يقابلوه  
 وبدون النبذ لا يحل قتالهم وكذلك اذا وجد النبذ ولم يصح شرعا لانعدام شرط  
 لا يحل قتالهم بشرط صحة النبذ ان يعلمهم بالنبذ وان يكون النبذ على الوجه  
 الذي كان الامان منقشا يجب ان يكون النبذ كذلك وان كان غير منشرا بان  
 امنهم واحد من المسلمين سريكتي بنيد ذلك الواحد ومن شرط صحة النبذ ان  
 يكونوا آمنين وقت النبذ كما كانوا قبل الامان حتى انفسهم لو نزولوا عن حصنهم  
 وطاروا في عسكر المسلمين فنبت اليهم لا يصح النبذ وان علموا بالنبذ ولا يحل قتالهم  
 حتى يصلوا الى حصنهم وهذا الاثم انما يتزولون عن الحصن ويلتحقون بعسكر المسلمين  
 لاجل الامان ففي تفتيح النبذ قبل تبليغهم ما منهم عذر بهم وهو حرام وكذلك انما  
 نزولوا عن حصنهم وهدموا بعض حصنهم او كله ثم نبذ اليهم فانه لا يصح النبذ حتى  
 يعبروا حصنهم يجمعوا فيه في يصح النبذ ويحل القتال وكذلك اذا تقروا وخرج  
 الى دار الاسلام فنبت اليهم لا يصح النبذ حتى يدخلوا في بلادهم ويحصنوا او يهبطوا  
 لهم شوكة تخشعوا عن الغدر والخيانة واذا كان الامان من الامير او من جماعة  
 من المسلمين ثم ان واحد من المسلمين اراد ان ينقضه لا يصح نقضه الا اذا كان  
 باذن الامير او باذن الجماعة لان عقد الامان انما تم لبشارة الجماعة او بمباشرة  
 من قام مقامهم وهو الامير وتعلق به حق الجماعة فهذا الواجب يريد ابطاله  
 ولا يبدل عليه من الهداية واذا غلبوا على اموالنا احدنا وهانذا امرهم

ملكوها وقال الشافعي راجح لا يملكونها <sup>من المنزلة</sup> في باب الشافعي راجح ولا  
 يصير مال بالقتل والاحتلال والنقل لاهل الكفر <sup>من التزويج</sup> بقتلهم وبيده احسن  
 عن العقد والسرقة فانه اذا اشتري الحر مني مائتا مالا او حصيا فانه يملكه اجماعا  
 واذا اسرق لا يملكه <sup>من المييط</sup> وان دخل حربي بامان فسرقت من رجل شيئا <sup>نقله</sup> راد  
 دار الحرب لم يملكه لان الحربي كان ضاحضا له قبل ان يخرج به الى دار الحرب ولا يكون له  
 با دخاله فيها <sup>من الحاشية</sup> قوله والاحتلال فيه احتراز عن القهر بدول الاحتلال  
 من الحميد بما الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين قبل الاحتراز بدارهم <sup>ملكها</sup> ملكوها  
 بالاجماع <sup>من شرح الطحاوي</sup> هذه اذا غلبوا على اموال المسلمين واحترازوا بالدار  
 فلو انهم لم يجزئوا بالدار حتى غلب عليهم المسلمون واخذوا ما في ايديهم ثم جاء <sup>حيث</sup>  
 فانه يأخذ به بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاحتراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام  
 فان قسمتهم لا تجوز واذا غلب عليهم المسلمون كان ذلك المال لصاحب <sup>بشيء</sup> بغير  
 من المستحق حربي ودخل دار الاسلام بامان فسرقت من رجل منهم طعاما او مائتا و دخل  
 به ارض الحرب فاشتراه منه مسلم واخرجه الى دار الاسلام اخذه صاحب <sup>بشيء</sup> بغير  
 من المييط واذا انقضت هذه العهود وغلبوا على دارهم او غلبوا على دار من ديار  
 المسلمين وصارت الدار دار الحرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون يثبت الخيار  
 فيهم للامام فان شاء من عليهم بوقايهم وارضيتهم ونسألتهم ونزاعهم و  
 اموالهم ووضع على ارضيتهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا التسمية وفي  
 الحقيقة خراج فان الكافر ليس من اهل العشر ولهذا لا يصرف هذا العشر مصرف  
 الخراج وان شاء جعل العشر مضاعفا كما فعل عمر بن الخطاب وان قتل الرجال

وقسم النساء والزراعي والاموال وقبضت الاراضي بلا ملاك ففعل اليها قديم من المسلمين  
 يكون رداً للمسلمين وجعل لهم الارض ليردون المونة عنها جاز ولكن بفعل ذلك  
 برضاء اولئك الذين يريد الامام نقلهم اليها الاراضي واذا نقل اليها قوم من  
 المسلمين وصارت الاراضي مملوكة لهم جعل عليها العشر وان شاء جعل عليها الخراج  
 ولو ان قوم من المسلمين اسكنوا وغلبوا على دار من ديار المسلمين وصارت  
 دارهم دار الحرب بالاتفاق لوجود الشرائط ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يميل  
 من رجالهم الا السيف والاسلام فان ابوا قتلوا وقسمت نساؤهم <sup>بعض</sup> وزرايعهم  
 ويجبرون على الاسلام بخلاف نساء مشركي العرب وزرايعهم لا يجبرون  
 على الاسلام وقسمت الاموال والاراضي بين الغنائين ايضا فيوضع على الاراضي  
 العشر وان رضي الامام ان يقتل الرجال وليقسم النساء والزرايع بين الغنائين  
 دون الاراضي ورأى ذلك خيرا للمسلمين فعل ذلك فان رأى بعد ذلك ان  
 يفعل الى الاراضي قوم من اهل الذمة برضاهم ليؤدوا الخراج عن انفسهم وعن  
 الاراضي فعل ذلك لتكون منفعة دارة للمسلمين الى يوم القيمة فاذا فعل ذلك  
 صار نص الاراضي مملوكة لهم يتوارثونها ويؤدون الخراج عنها السلطان اذا <sup>جعل</sup>  
 خراج الارض لصاحب الارض وترك عليه يجوز عند ابي يوسف سراج <sup>من</sup>  
 من الخانية ويكون ذلك حلة له من السلطان وللسلطان حق في الخراج <sup>من</sup>  
 محمد سراج لا يجوز له ومنه والفتوى على قول ابي يوسف سراج اذا كان صاحب الارض  
 من اهل الخراج <sup>من</sup> من نوادر هشام واذا جعل السلطان خراج الارض لصاحب  
 الارض يجوز من غير ذكر وعن ابي يوسف سراج السلطان اذا ترك خراج الارض <sup>من</sup>

لمن يعلم انه ليس بمجمل يصرف الخراج اليه ينبغي ان يجهز غاريا او يتصدق  
 به على المساكين من السراجية وفي الجملة اذا كان الرجل ممن له حق في الخراج  
 كطالب العلم والقاضي والمفتي والمعلم بلا اجر والغاري ونحو ذلك يجوز  
 جعله له من الكنز ولا يفتقر معه بالاباء عن الجزية والزنا ومبجلة  
 وقتل مسلم وسب النبي صلى الله عليه وسلم بل بالحق ثمة او بخلبتد  
 على موضع الخراب وصاروا كالموتدين ممن قتاوى الكبرياء واذا امتنع اهل  
 الذمة عن اداء الجزية يقاتلون لان في الابداء يقاتلون اذا امتنعوا  
 القبول وكذا في الانتهاء من قتاوى ابي الليث المسمى بالنوازل وسئل  
 ابو القاسم عن اهل الذمة اذا امتنعوا عن اداء الجزية قال يقاتل كما يقاتل  
 في الابداء وكذا في الواقعات الحسامية من الوجيز في مذهب الامام  
 الشافعي راج وان قبل من هؤلاء وال من ولاية المسلمين الجزية كان نوعا  
 منه من درر البحور في مذهبهم ويصح من الامام الاعظم ان يسقط لاهل الشر  
 باسهم في جميع الاقاليم ولا كذلك لخلفائه ولا حاد المسلمين الا في احاد الكفار  
 او عند محصورين ويصح من كل مسلم مكلف حتى المرأة والشيخ الهرم وفاقا  
 وان لم يكن مازونا في القال ذبه قال مالك واحمد خلافا لابي حنيفة راج  
 ومنه اذا صح العقد وجب على الامام منع من يقصد من اهل الحرب ولا منع منهم  
 من بعض ولا كذلك اهل الذمة وان اتلف عليهم مسلم او ذمي مالا او نفسا  
 وان قد فرغ من وبالعكس يجب الضمان والقصاص والحد من الحادي في  
 مذهبهم هادن الامام وناسه لاهل اقاليم واليه ليلكه المصلحة اربعة



اشهر او ما شاء مسلم عدل ذور أي ويضعف عشرين في الدنيا بيع في مذهب  
وانما ينقض عهده بالقتال وفتح الجزيرة والتمرد عن الأحكام وبالشرط انه في  
مجلسه او احابها بنكاح او قتل موجب قود او قطع الطريق او قذف مسلما او  
دعاه الى دينه او اطاع على عورات المسلمين وانهاها الى دار الكفر لا يتاثر بها  
حرره او ارحم عينا لهم او ذكر الله والرسول بسوء لا يعتقد كالتزام وقد حذر في  
نسب او طعن في الاسلام والقرآن ومنه والسكوت على النقص نقض  
من المحرر في مذهبهم ولو نقض بعضهم دون البعض لم ينكر واعلى الناقضين قولا  
ولا فعلا انتقض الكل ومنه وللإمام ان ينيذ العهد الى من حاد بهما اذا استشعر  
منهم خيانة ومنه ومن انتقض عهده بالقتال جازر دفعه قتاله وان انتقض  
بغيره قتال فله يجب تبليغ المأمن فيه قولان اصحهما لا بل يتخير الإمام بين  
القتال والاسترقاق والمن والقتل من الانوار في مذهبهم واذا انتقض العهد  
فان انتقض بالقتال جازر قتاله وان انتقض بغيره يتخير الإمام بين القتل والاسترقاق  
والمن والقتل من الدنيا بيع في مذهبهم ومن انتقض عهده بالقتال يقتل بغيره  
خيرا لا امام من قتله واسترقاقه والمن والقتل لان كافر لا امان له فمن الانوار في  
مذهبهم واذا صحت المدية وجب الكف الى انقضاء الملكة وانقضاء العهد بان  
يصروا القتل او يقاتلوا المسلمين او يقتلوا مسلما واخذوا مالا او سبوا سرده  
صلى الله عليه وسلم فيجوز شريعتهم واغارتهم ولا يقتل من دخل دارنا منهم ولو  
نقص بعضهم دون بعض لم ينكر واعلى الناقضين قولا ولا فعلا انتقض الكل وان انكر  
واعتزلوا وبعثوا الى الامام بما مقيمون عليه لم ينتقض لهم بعن المحيط جارية سبها

اهل الحرب فاشترأها من رجل مسلم منهم واخرجها الى دار الاسلام قال محمد سرح هذا  
 عندنا بمنزلة حق الشفعة اذا علم بالشراء فان لم يأخذها مولاها عند العلم بذلك  
 بطل حقه وان علم به فاشهد على المشتري انه يأخذها فله ذلك ما بينه وبين  
 شهرها كاشفعة من الخاني ولوان المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب  
 فلم يطلب شهرها لا يسقط حقه وعن محمد سرح انه يسقط من المحيط عبد اسره اهل  
 الحرب واخره بدهم فاشترأه مسلم واخرجها الى دار الاسلام في مات  
 المولى الاول قبل ان يأخذها فلا سبيل لوارثه عليه لان الخيار لا يورث  
 من الخاني وان مات المولى الماسبور منه بعد اخراج المشتري من العدو كان  
 لورثته ان يأخذوه على قول محمد سرح ليس لبعض الورثة ما ان يأخذوه وعن  
 ابي يوسف سرح ليس للورثة ان يأخذوه لعم النافع وان خرج الى دار الحرب  
 تاجر فاشترأه واخرجها الى دار الاسلام فما لك بالخيار ان شاء اخذها بالثمن الذي  
 اشترأه التاجر وان شاء ترك لان الشراء سبب لوقوع القيد له من الكفر  
 وان تكرس الاصر والشراء اخذ الاول من الثاني بثمنه ثم القديم بالثمنين  
 من الكافي وان ابي المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم لان حق الاخذ  
 انما يثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول واذا لم يثبت للمشتري  
 لا يثبت ما في الضمن من الفتاوى البرهانية رجل حر يباع ولده من مسلم  
 ودخل دار الحرب بامان فابيع باطل لا يباع ما لا يملك مسلم دخل دار الحرب  
 بامان فباعه رجل من اهل الحرب باصه او بأم ولده او بعمته او بخالته قد قهرها  
 ببيعها من المسلم المستامن لا يشتريها منه لان الحربي ان ملكها باقهر فقد صار

حرة فاذا باع بعد باع الحرة فان قهر حر في بعض احوالهم ثم جاءوا بهم الى السلم  
 المسانين يريد بيعهم منه فهذا اعلى وتجهيز اما ان كان الحكم عندهم ان من  
 قهر منهم صاحبه بملكه او لم يملكه ففي الوجه الاول جاز الشراء لانه باع المملوك  
 وفي الوجه الثاني لانه باع الحر مسلم دخل دار الحرب با ما باه فاشترى من  
 احدهم ابنا وابنة بطوع تكلموا فيه قال اكثر المستأخ سرح البيع باطل مطلقا  
 وقال ابو الحسن الكرخي سرح ان كانوا يرون جواز البيع فابيع جائزا وان كانوا  
 لا يرون فابيع باطل لان في الوجه الاول يسيئون بطريق القهر والغلبة وفي الوجه  
 الثاني لا والخمس انه لا يجوز في الوجهين لانه ان ملكت بالهرعتن فاذا باع باع ما  
 لا يملك لكن سرح ويحكم جواز البيع في امر آخر تنبأ فاذا بطل البيع حتى اخرجته الى  
 دار الاسلام تكلموا قال بعضهم بملكه لانه ان كان البيع باطلا فاذا ذهب المشتري  
 مدلت فهو منه فقد ملكه بالقهر وقال اكثرهم يكونه حلالا ان البائع لا يملك المشتري  
 فيه مباعا وطنا فلا يملك المشتري والتصح انه كان يرى جواز البيع ملكه مطلقا لان  
 المشتري اخذ بهما المباح قهر فقد ملكه بالقهر وان كان البائع لا يرى  
 جواز البيع فهو على التفصيل ان اشتراه وذهب به كرها ملكه لانه ابتداء قهر  
 الحر في دار الحرب يملكه وان ذهب به وهو طائع لا يملكه لانه لم يوجد فيه القهر  
 في دار الحرب الحر اذا دخل دارا با ما من مع الولد فباع الولد لا يجوز لان الولد  
 داخل تحت الامانة وفي احارة البيع بعض الامان من القسرة خائفة وفي رواية  
 بن سماعة عن محمد سرح سرح دخل دار الحرب با ما فاشترى ابنا لبعضهم فالشراء  
 جائز ولا يجبر على الرد ولكنا نقتيه بالرد في قول ابى يوسف سرح ويجبره على الرد

اذ اخذهم وقال اليوسف سرح حربى دخل اليها بامان ومعه ابن له وابنتا بعض  
 اهل الحرب فاشترى ابنته سرجل من اهل الاسلام فان شراده باطل وليس له  
 ان يبيع ولد غيره فهو عن ابى يوسف سرح ايضا في سرجل دخل دار الحرب بامان  
 ففرق بينهم انسابا حرا فخرج به فاني اقول له لا يسلط ما صنعت وان باع اجرت  
 بيعته مسلم دخل دارهم بامان ففرق حيا واخرجه اليها فابصى مسلم بخلاف ما لو  
 اشتراه هناك ثم اخرجه فانه على دينه ولم يذكر في الفصل الاول ان العبي عبدوا  
 ينبغي ان يكون عبد من الفقاوى البرهانية ملكت من ملوك اهل الحرب اهدى  
 الى سرجل من المسلمين هديته من احرارهم او من بعض اهله فان كان الذي اهدى  
 ليس بينه وبينهم قرابة كانوا مائلا لمن اهدى لهم اليه وان كان بينهم قرابة  
 بان كانوا ذوى رحم محرم منه او امرأة قلدت منه لم يكونوا مائلا للذي  
 اهدى اليه لان في الوجه الاول لو استولى المهدي عليها ملكها وكذا المهدي اليه  
 وفي الوجه الثاني لا من القسار حانية روى هشام سرح ان الحربى اذا اهدى ابنته  
 الى الامام فهي حرة وكان لها ان ترجع الى دار الحرب ببلدة يدعي اهلها الاسلام <sup>بصلوات</sup>  
 ويصومون ويقرؤن القرآن ومع هذا يعبدون الاوثان فاغار عليهم المسلمون  
 وسبواهم فاذا انسان يشترى من تلت السبايا فان لم يكونوا مقرين بالعبودية <sup>بملكهم</sup>  
 جازى شراى الصغار والنساء دون كبار ذكورهم وان كانوا مقرين بالعبودية والرق  
 بملكهم كانوا اسرا قادم بملكهم ويجوز سبيهم واسترقاقهم واذا ملكهم السبايا جازى بيعهم  
 من القبية كما فرجاء بولده الصغار الى دار الاسلام وباعه فيها لم يجز ولو سرح الى  
 دار الحرب وترك ولده فيها فولده حر مسلم تبعا للدار من التهذيب الامام

وضع الجزية على الفقير المعمل التي عشر درهما وان كان راجيا فقد رولا يعزل وعلى  
 المتوسط اربعة وعشرين وعلى المملكت خماسة واربعين <sup>من المحيط</sup> واما سائر اهل  
 الذمة فالواجب على المعمل منهم الجزية على الترتيب الذي تبين بعد هذا وتكبرا  
 في معنى المعمل فالصحيح من معناه الذي بقدر وعلى العمل وان لم يحسب حرفة واما <sup>حصة</sup>  
 القادر على العمل بايجاب الجزية حتى لا يحسب على المقعد والاعشى والشيخ الكبر الذي  
 لا يستطيع الكسب ثم القادر على العمل ان كان فقيرا فعليه انما عشر درهما وان كان وسط  
 الحال فعليه اربعة وعشرون درهما وان كان غنيا فعليه خماسة واربعون درهما  
 من الحامية ومن لا يقدر على العمل ولا يملك ما لا فهو من اهل المواساة لا يؤخذ  
 منه شيئا من القادى المحجة نصراني يكسب ولا يفضل منه لا يؤخذ منه حراج <sup>سنة</sup>  
 هكذا فعل عمر بن مع الدج ووظف له من بيت المال اطهار الحسن السرة بين ارض  
 من سراج الكرد قال الكرخ سراج الفقير الذي يملك ما يبيع درهم او اقل وللوسط  
 هو الذي يملك فوق المائتين الى عشرة آلاف والمكثر هو الذي يملك فوق عشرة  
 آلاف يقال فاصحاب سراج وعنده الاعتماد من المحيط وقال الشيخ الامام ابو جعفر  
 يعتبر في كل بلدة عرفت فائين عداه الناس في بلد هم فقيرا او وسطا او غنيا فهو كذلك  
 وهو الاصح واما يؤخذ منه اشاعر درهما اذا كان بفضل شيئا من كسبه عن قوته  
 وقوت عياله واما اذا كان لا يفضل شيئا من كسبه عن قوته وقوت عياله لا يؤخذ  
 منه شيئا من التار حاشه وتؤخذ الجزية من قسيسهم ودرهمانيهم هكذا  
 ذكر في كتاب العشر والخراج وفي آخر السرا الكبير ان عبد ابي حنيفة سراج <sup>حل</sup>  
 منهم الجزية وعندها لا تؤخذ ولا تؤخذ من المجنون والمعتوه وفي الجزية اما <sup>ان</sup>

من لا تجب عليه الجزية فثلاثة أصناف الصبيان والنسوان والرهبان <sup>الذين</sup>  
 والمجانين والعبيد والشيخ الطائي والزمني والمقطوعة ايديهم وارجلهم <sup>التي</sup>  
 وفي الهداية وكذا المعلوج وعن ابي يوسف مراح انه يجب على الشيخ الكبير اذا  
 كان له مال ولا يوضع على المكاتب والمذبح وام الولد وفي الكافي ولا يؤخذ  
 عنهم مواليتهم ولا يوضع على الرهبان الذين لا يخاطون الناس وذكر محمد  
 مراح عن ابي حنيفة مراح انه يوضع عليهم اذا كانوا بقدر ون على العمل <sup>قول</sup>  
 ابي يوسف مراح من السخاقي ولومرض الذي السنة كلها فلم يقدر ان يعمل  
 وهو سوسر انه لا يجب على راسه وكذا ان مرض نصف السنة او اكثرها  
 وان صح اكثر السنة فعليه خراج راسه اما لو ترك العمل مع القدرة عليه  
 صار كالمعتمل كن قدر على الزراعة فلم يزراع يجب عليه الخراج <sup>من</sup> من الخا  
 الذي اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا  
 في اكثر السنة يؤخذ منه جزية الاغنياء وان كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو  
 كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يؤخذ منه جزية <sup>من</sup> من تحفة الغراة لا تحل بيعة  
 وكنيسة وبيت ناس في دارنا ويعاد المنهدم <sup>من</sup> من الكافي ولا يجوز احد ان يبيعه  
 وكنيسة وبيت ناس في دار الاسلام <sup>من</sup> من الهداية والصومعة للتحلي بمنزلة البيعة <sup>حتى</sup>  
 ان احد من اليهود والنصارى لو احدث صومعة للتحلي كما هو دأب  
 زهادنا منع بخلاف موضع الضلوة في البيت اذا اتخذ اليهود والنصارى  
 لانه بيع للسكنى وهذا في الامصار دون القرى وقيل يمنعون من ذلك  
 في القرى ايضا لان فيها بعض الشعائر والمرومي عن صاحب المذبح

في قرى الكوفة لان اكثرها اهل الذمة وفي ارض العرب يمنعون من ذلك  
 في امصارها وقرىها لقوله عليه السلام لا يجتمع دينان في جزيرة العرب  
 من شرح الكرخي وقال ابن سماعة عن ابي يوسف سرح في نوادره في البيع  
 والكنائس التي تكون في الامصار بخراسان والشام وما احاط علمي به انه محدث  
 هدمته فان لم اعلم انه محدث تركته حتى تقوم بيعة انها محدثة وذلك لان  
 القديم لا يجوز هدمه والمحدث يجوز هدمه بما لم يعلم سبب الهدم فانظروا  
 انه يبي بحت فلا تعرض له من الخانية اهل الذمة اذا اراد واحد  
 البيعة والكنيسة في امصار المسلمين وفي اقبية مصر منعوا عن ذلك واذا  
 اراد واحدات ذلك في سواد القرى فان كان اكثر سكانها اهل الذمة  
 لا يمنعون وفي القرى التي يسكنها المسلمون واهل الذمة اختلف المشايخ  
 سرح فيه لاختلاف الروايات ذكر في الاجازات انهم لا يمنعون وذكر في  
 السير انهم يمنعون من احداث البيع والكنائس في المواضع كلها هكذا  
 الحسن بن زياد عن ابي حنيفة سرح وبراخذ عامة المشايخ سرح منهم محمد بن  
 سلمة سرح من الذخيرة ولا يهدم عليهم ما كان من كنائسهم القديمة على  
 عامة الروايات وعلى رواية كتاب العشر والخراج يهدم الكنائس القديمة  
 وكذلك اذا كان لهم كنيسة فدمت بدم يضر بمصر من امصار المسلمين فبني المسلمون  
 حولها اقبية حتى اتصلت تلك المواضع بالمصر وصار كحلقة من محال المصرية  
 لا يهدم عليهم الكنيسة على عامة الروايات وعلى رواية كتاب العشر والخراج  
 يهدم ومنه قال محمد سرح اذا دخل عسكر المسلمين دار الحرب للقتال وامرهم

الامام بشيئا كان على العسكر ان يطيعوه الا ان يكون المأمور به معصية  
 بيقين من الغوامض وان الامام لو امر الناس بشيئا فان كان ذلك معصية  
 وفيه مضرة يقينا لا تقتض طاعته والا فتقتض من الهداية ولا يجوز  
 احداث بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام لقوا عليه السلام لاحضاء ولا  
 كنيسة والمراد احداثها من حاشية الهداية عدم احداث الكنيسة ثبت  
 نصا وبيعة دلالة لان عدم مشروعية احداث الكنيسة انما يثبت بكونه اعداء  
 لكلمة الكفر واظهار شعائره وهذا المعنى موجود في احداث البيعة فيكون النص  
 الوارد فيها واردا فيها دلالة وعلى هذا جميع شعائر الكفر من التماس خانية  
 واما اذا فتح بلدة عنوة وقهرها كان للامام ان يلزمهم العلامات وهو الصحيح ولا  
 يتكون حتى يحد ثوا كنيسة او بيعة او بيت ناس في مصر من امصار المسلمين ولا  
 يمنعون من احداث الكنائس في القرى في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي  
 حنيفة راجح انهم يمنعون من احداث الكنائس في القرى كما يمنعون من ذلك  
 في الامصار اما اذا كانت الكنيسة قديمة ففي القرى يترك القديمة بلا خلاف  
 وفي الامصار كذلك يترك القديمة على رواية الاحبار وعامة الكتب  
 وفي الولوالجية وهذا الصحيح ثم هذه الروايات فيما اذا اظهر الامام عليهم من غير  
 صلح فاما اذا وقع الصلح بينهم وبين الامام قبل تلخوس الامام وفي ذلك خيرة عليهم  
 وعلى انفسهم وارضيتهم وعلى ان يقاسمهم الامام ما زالهم في مصرهم وقراهم بهم  
 فان الكنائس تترك على حالها في الروايات كلها المصر والقرى في ذلك على  
 السواء من المحيط ومن مات في نصف السنة فلا شيء من العطايا واهل العطايا



من يجعل لعامة المسلمين كالنحاس والمغني والمدرس والغارمي الذي أُشيت اسمه  
 في الديوان فهو لا يستحقون العطاء في كل سنة من مال بيت المال وإيراد العطاء  
 الرزق والكفاية وإنما استحقوا ذلك لأنهم فرغوا أنفسهم لعمل المسلمين فكان  
 اسمهم في مال بيت مال المسلمين وقد كانت العطية في زمن رسول الله  
 ﷺ عليه وسلم هو لآء ولزله مربة حرمه في الاسلام مثل أزواج النبي عليه  
 السلام وأولاد المهاجرين والأنصار ولمن كان عازرا يحتاج إلى معونة وكان  
 خرج في آخر السنة فاداموا واحدا منهم قبل نصف السنة فإماما ما قبل  
 الأمر فلا بد من نصيبه من ذلك لأن هذا في الحقيقة توسع وصلة والعطاء  
 لا تملك قبل التسليم والأمر لا يجوز في غير الملوك ولقد افلسا لوما في واحد  
 منهم في آخر السنة قبل خروج العطاء لا يورث ذلك مدلا استحقا بطريق  
 الصلة فلا يتم قبل القبض فلا يجوز فيه الأمر والمأجل أن الأمر يتنوع على  
 خروج العطاء من مات منهم بعد خروج العطاء يورث ذلك منه ومن مات  
 منهم قبل خروج العطاء لا يورث ذلك منه سواء مات في نصف السنة أو في  
 آخره من أصول تسمى الأئمة السرخسي مرجح الأمر أن أبابكر رضي الله عنه  
 بين الناس في العطايا وكانوا لا يمنحوا في ذلك ثم فصل علي رضي الله عنه في العطايا في  
 خلافته من ألباس المرق بين العطية والرزق أن العطية ما يبرص للمقاتلة  
 والرزق ما يجعل للعقراء المسلمين إذا لم يكونوا مقاتلة وأهل الدواوين أهل الزمان  
 وهم الجيش الذين كُتبت أسماؤهم في الديوان والعطاء اسم لما يخرج للجندى  
 من بيت المال في السنة مرة أو مرتين من الذخيرة فإن قل ينبغي أن لا يخرج

التماثل لانه في معنى الاستيجار على الجهاد <sup>و</sup> قلنا التماثل ليس استيجاراً على الجهاد <sup>و</sup> العمل  
 ليس باجرة وإنما هو رزق الشخص وكفايته ليكون للشخص ثواب الجهد  
 والجهاد ثواب الحقيقة وهو كرزق القاضي من بيت المال وان ما يأخذ القاضي  
 من بيت المال يأخذه بطريق الرزق والكفاية لا بطريق الاجر كذا اصاف <sup>في</sup> قال القاضي  
 الامام مـ ركن الاسلام علي السفتي مـ رح اذا قال الجاهل للشخص هذا المال  
 لك فاعثر به فهذا ليس باستيجار على الجهاد وأما اذا قال خذ هذا المال <sup>و</sup> فاعثر به  
 يعني فهذا استيجار على الجهاد فلا يجوز منه <sup>من</sup> حاشية الكثر ابانغي هو الذي  
 خرج عن طاعة الإمام الحق ظاناً انه على الحق والامام على الباطل متمسكاً في ذلك  
 بتأويل فاسد وان لم يكن له تأويل فحكمه حكم اللصوص <sup>من</sup> التحقيق البغاة  
 جمع البانغي وهم قوم من المسلمين يخرجون على الامام العدل ويمنعون عن  
 احكام اهل العدل متأولين وان لم يكونوا متأولين فحكمهم حكم قطاع الطريق و  
 اللصوص <sup>من</sup> فرائد الدرر اية في فوائد الهداية قوله عن احكام اهل العدل  
 فيه اشارة الى ان الامام اذا لم يكن حقاً لا يجب اعانته فالامام الحق <sup>استجيب</sup>  
 شرائط صحة الامامة من الاسلام والحرية والعقل والبلوغ والعدل فصار  
 اماماً ببيعة جماعة من المسلمين وهم رضوا بما ماته وهو يريد اعلاء كلمة <sup>سلا</sup>  
 وتقوية المسلمين ويؤمنونه ماء المسلمين واموالهم وفروجهم يأخذ العشر  
 الخراج على الوجه المشروع فيكون عدلاً ما مرونه مشققاً لنا على المسلمين كالأب  
 الرحيم والاخ الشفيق ومن لم يكن كذلك فليس هو الامام الحق فلا يجب اعانته  
 بل يجب القتال معه والخروج عليه حتى يستقيم وهذا تأويل كشف الشبهة

من الهداية اذ اصاب قوم من المسلمين على يلك وخرجوا من طاعة الامام وقاتلهم  
 الى العود الى الجماعة وكتب عليهم تسعة مائة واولها ان يقتلوا حتى يندأوا  
 فان بدؤوا قاتلهم حتى يفرق جمعهم قال سراج هكذا ذكر العبد وسمي سراج في محشره  
 ذكر الامام المعروف بخواجه سراده سراج ان عبداً ما يجوز ان يبدأ قاتلاً لهم او ان يقتلوا  
 واحتموا وقال الشافعي سراج لا يجوز حتى يندأوا لقول حقيقة من المهاجرة في سراج  
 الهداية ولقد ايجوز قاتلهم مكر ما يجوز قتال اهل الحرب كالرجي بالليل والمحقق  
 دار من الماء والناظر عليهم واليات ما ليل لان قتالهم فرض كقتال اهل الحرب و  
 المرتدين كذا في المسوط من المخطوط ان يعلم ان اهل البغي قوم من المسلمين  
 يحرمون على الامام العدل ويمسعون عن احكام اهل العدل والحكم بهم اذ انهم  
 واحتموا فالامام اهل العدل منهم ان يعاقبهم وعلى كل من يقتل على قتال ان  
 يقوم بصره امام اهل العدل من المخطوط مسئلة قلت اكرهت المرأة لا تقتل مع اهل  
 قتالها اهل العدل اسرا هل يقتل قال لا لان المرأة من اهل الحرب اذ احدثت ما  
 كذا قلت هذه واما اذا كانت مقاتلة في الحرب لا من ما يقتلها لا بما لها فقلت  
 فقد اباح دمه فاحس ان يقتل كما مرأه من اهل الحرب قتالاً لا من ما يقتلها  
 كذا قلت هذا وما احد منهم اسرا من الرجال في الحرب يقتل قال نعم اراك  
 شتمهم لم تقرب لا منهم لولم يسلوه يلحقهم فيصارعوا لهم على اهل العدل  
 العبد اذ كان يقتل لا من ما يقتل لانه اباح دمه فاقول لا يقتل فاما اذا كان  
 مقاتلاً لا يقتل لانه لم يوحده منه اباح دمه فلا يقتل ولكن يحبس وكذا قلت المرأة  
 لا يجوز قتلها يجب ان تحبس الى متى تحبس قال حتى يفرق جمعهم لا بد

ما دام لم يتفرق جمعهم فتهم قتالهم فقلنا انه لا يخلون سبيلهم بل يحبسونهم من  
 الكثرة ولولهم فئة اجهر على جريحهم او اتبع موليتهم والا لا من التهذيب  
 ولو اعانهم اهل الذمة فهو عن قتالهم ولا يكون نقضا للذمة من المسوط  
 مسئلة قلت ارايت الرجل من اهل الحرب يؤخذ في دار الاسلام فيقول  
 اما رسول ويخرج كتاب الملك هل يسترق وهل يصير فينا للمسلمين قال  
 ينظرون اقام بيعة اندرسول فانه لا يسترق ولا يستبى ويكون اما لان العر  
 قد جرت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحايوم القيمة ان الر  
 آمنون وان لم يكن له بيعة ينظرون عرف به كتاب الملك او به علامة من الر  
 وسماؤهم كان اما حتى يبلغ رسالته ويرجع ويجوز التحكيم بالعلامة من  
 المحيط وان رأى الامام ان يجعل ما كان من اراضيهم عشريا على حاله عشريا  
 وما كان من اراضيهم خراجيا فله ذلك لان ما كان من الوظيفة قد سقطت  
 حين صارت دار حرب فهذه وظيفة ابتدء وله ان يجعل الاراضي كلها  
 خراجية وله ان يجعل كلها عشرية وكان له ان يجعل البعض عشرية والبعض  
 خراجية اعتبارا للبعض بالكلم فان قيل كيف يجوز للامام ان يجعل كل الار  
 عشرية وفيه ابطال حق الغائبين عن الاراضي بغير عوض فان  
 منصرف العشر الفقراء قلنا كما ثبت في الاراضي حق الغائبين ثبت حق الفقراء  
 ثم جاز له ان يجعل كلها خراجية يصرف الى المقاتلة ويطلق حق الفقراء فكل من جاز  
 ان يجعل كلها عشرية يصرف الى الفقراء ويطلق حق الغائبين والمعنى في ذلك  
 المصلحة فمنه ارمائه الاصله ان رأى الى الاصل

نرحب حتى الفقراء يرجح حكمهم وجعل الا راى العشرية خراجية الا يرى  
له ان يصرف مال الصدقة الى المقابلة من البردوي والاقرار باللسان  
مركب في الايمان ملحق بالتصديق وهو في الاصل دليل على التصديق فانقلب  
ركنا في احكام الدنيا والآخرة وهو اصل في احكام الدنيا ايضا حتى اذا كره  
الكافر على الايمان فآمن صح بناء على وجود احد الركبتين فمن الكشف وهو  
الاقرار في الاصل دليل على التصديق لان اللسان يعتبرهما في الضمير فانقلب  
اي الاقرار منهما الى التصديق ركنا من الايمان في احكام الدنيا والآخرة  
بمنزلة عامة ذات وصفين حتى لو صدق بقبوله ولم يقر بلسانه بعد التمكن  
منه لا يكون مؤمنا في الحكم ولا عند الله تعالى ولو مات على ذلك كان مؤمنا  
انما عند الفقهاء واهل الحديث وعند المتكلمين الاقرار بشرط اجراء الاحكام  
ومركب الايمان هو التصديق لا غير وقد مونت المسئلة في باب حسن المنور  
وهو اصل في احكام الدنيا يعنى التصديق والاقرار وان كانا مركبتين في مطلق  
الايمان بمنزلة الكيل والجنس في باب الربوا لكن الاقرار صار اصالا بنفسه في  
احكام الدنيا بمنزلة التصديق اعلاء للاسلام كما جعل احد وصفي علة الرب  
علة لحرمة الربوا النسبية ولهذا حكمنا بالايمان بوجود الاقرار وان فات التصديق  
حتى لو اكره الحرلي او المبي على الايمان فآمن صح ايمانه بناء على وجود الاقرار  
مع ان قيام السيف على راسه دليل ظاهر على عدم التصديق كما حكمنا ببقاء الايمان  
بناء على بقاء التصديق مع فوات الاقرار بالاكرام اعلاء للاسلام وهذا الان  
احكام الدنيا مبنية على الواهر والاقرار دليل ظاهر على ما في الضمير والضمير

بالبن فبني حكم الاسلام عليه في الدنيا وجعل هو اصله وفي اعتبار مجرد الاقرار  
 اعلاء الاسلام وتكثير سواد المسلمين وتحميل الكافر على الايمان الحقيقي فانما  
 منع عن اظهار الكفر بعد الاقرار بطريق الجبر بما يحمله ذلك على الايمان بطريق  
 الاخلاص كما ان الجزية وضعت عليه ليحملة على الاسلام اذا عاين غرة الاسلام  
 ومذلة الكفر به والدليل على ان مجرد الاقرار يثبت الايمان في احكام الدنيا ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرف المنافقين بالوجوب كما نطق به النص و  
 الخبر ثم كان يعاملهم معاملة المسلمين في احكام الدنيا بناء على الاقرار بالجبر فعرفنا  
 انه هو الاصل في احكام الدنيا بروحه ايضا فاما الكافر اذا اهل بكلمة الاسلام و  
 تبرأ عن دينه هانرا لا يجب ان يحكم بايمانه في احكام الدنيا لان الايمان هو التصدق  
 بالقلب والاقرار باللسان وقد باشر احد الركنتين وهو الاقرار باللسان على  
 سبيل الرضا والاقرار هو الاصل في احكام الدنيا فيجب الحكم بالايمان بناء عليه  
 من كشف المناسر والكافر اذا اهل بكلمة الاسلام وتبرأ عن دينه هانرا لا يحكم بما  
 لا نه راض يا تكلم بكلمة الاسلام فيحكم باسلامه لوجود احد الركنتين كالكافر اذا  
 اكره على الاسلام فاسلم يحكم باسلامه لوجود احد الركنتين مع انه غير راض  
 بهذا الكلمة والعارض راض به فاولى ان يحكم باسلامه وهذا الا نه بمنزلة انشاء  
 لا يحتمل حكم الرد والتراجعي فانه اذا اسلم لا يمتثل ان يكون الاسلام مترافيا عنه  
 من التوضيح واما الاسلام هانرا لا فيصح لانه انشاء لا يحتمل حكم الرد والتراجعي  
 بجانب الايمان كما في الاكراه من الغواصق وان كان الكافر اذا اقر بخلاف  
 معتقده حكم باسلامه لانه دل على تبديل اعتقاده والحكم بني على المسموع منه لتعاقب

الوقوف على حقيقة اعتقاده بمن الذخيرة يجب ان يعلم ان الامر بالتسليم  
 بشيئين بالاسلام على ما قال عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا  
 الا الله محمد رسول الله الحديث ويقول الحق يتدينكم اما بيان الاول قال القدر  
 مرج في كتابه الكفار على نوعين من يجد الباري ومن يقربه الا الله فيكره  
 كعبدة الاوثان وغيرهم فمن انكره اذا اقرب يحكم باسلامه ومن يجد وحده  
 اذا اقرب وحده بينه بان قال لا اله الا الله يحكم باسلامه والاصل فيه  
 عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هاهنا  
 مني رماء هم واموالهم الا بجهنم وحسابهم على الله وكان كفر ذلك القوم  
 انكار الواحد اية فعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم الاقرار منهم بحد  
 ما عرف من اعتقادهم دليل اسلامهم فصار هذا الحديث اصلا لنا ان  
 كافر اقر بخلاف ما كان معلوما من اعتقاده انه يحكم باسلامه وهذا  
 لا طريق لنا الى الوقوف على حقيقة الاعتقاد فلا ينبغي الحكم عليه وانما ينبغي  
 على ما يسمع منه فاذا اقر بخلاف ما هو معلوم من اعتقاده استند لنا به على  
 بدل اعتقاده فيحكم باسلامه ومن اقرب بوجن اية الله تعالى ووجد رساله  
 المصطفى صلى الله عليه وسلم فاذا اقرب رساله يحكم باسلامه لان كفره كان  
 حيث انكار رساله وقد اظهر خلاف ما عرف من اعتقاده استند لنا على  
 بدل اعتقاده وتماهد في الذخيرة والمحيط مع الاطباء فيستظهر عندنا  
 من الخلاصة اذا قال الكافر الذي يجد الباري سبحانه تعالى كعبدة الاوثان  
 لبارئ ويشرك غيره كاشنوية فانهم اذا قالوا لا اله الا الله كادوا ان يثبتوا

اسلامًا ولكن اذا قال اشهد ان محمداً رسول الله لا تضرهم ولا تنفعون عن واحد  
 من الشهادتين واذا شهدوا بانيكهم باسلامهم من التجريد منهم من يقر  
 بالتوحيد ويحج بالرسالة فاذا قال لا اله الا الله لم يكن مسلماً بالمجوسية قال  
 خذ اي يكيست و هم يخبر ان حق الله حكم باسلامه عن نصاب الفتاوى قال  
 سئل القاضي الامام مراح عن مجوسي قال لا اله الا الله ونصراني قال محمد رسول  
 صلى الله عليه وسلم ايها مسلم قال اما النصراني لا يصير به مسلماً ولا بكل الكلمة  
 ما لم توجد منه التبرية عن دينه وكذا اليهودي اما المجوسي يصير مسلماً  
 قال راض قلت لو قال المجوسي محمد رسول الله ولم يقل لا اله الا الله قال يصير  
 مسلماً ايضاً لا نه كما اقر برسالة محمد فقد اقر بالله تعالى مجوسي قال صلى  
 الله على محمد وعلى آله لا يحكم باسلامه لانه لم يشهد على رسالته فهو منه لو قال  
 انا مسلم مثلك يصير مسلماً اذا قل الذي اسلمت فهو اسلام اذا قال انا مسلم  
 وهو ممن لا يقول كلمة الشهادة كعبدة الاوثان فهو عنه فاسلم ولو قال  
 آلت هذه الكلمة و اردت به الذم وحتى لا تقتلني لا يقبل منه وكان دليلاً  
 على اسلامه بمسلم قال لكافر اسلم فقال الكافر الله واحد يصير مسلماً ولو  
 اذبح يجب على الاسلام بيمين شرح الركبة واما ما يقوم مقام الاقرار فكذلك  
 الصلوة بالجماعة فانه يقوم مقام الوصف في الحكم بايمانه بقوله عليه السلام  
 اِذَا دَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعَادُ الْجَمَاعَةَ فَاشْهَدُ وَاللهُ بِالْاِيْمَانِ وقوله عليه السلام  
 من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا واكلم ذبيحتنا فاشهد والله بالايان امر النبي  
 عليه السلام بالشهادة بالايان عند ظهور امرائه فدل ان الفعل



يدل على الاعتقاد كالقول وهذا لان الصلوة بالجماعة مخصوصة بشهر يعتاد  
فعله على قبولها وقبولها يدل على الاسلام من العبادي ويصح الاسلام مع  
الاكراه ولو امرت بعد لا يقتل ويحبس من التمس خاتبة المكره اذا  
بالزيادة على ما اكره عليه جعل طاعة اجبر كافر على الاسلام فمكثت تبينة  
كذلك ثم امرت وصرح انه كان مكرها يقتل وعن ابي يوسف ربح فيمن اجبر  
كافر على الاسلام فهو مسلم ويصح اسلامه ولو امرت قبله من التمس ثم  
الاعمال منها ما يوجب حكم الايمان به كاصلا الايمان وهو ان الكافر اذا صلى بالجمعة  
او حضر الجمعة والعيدين وصلى مع الناس او اذن واقام او حج مع المسلمين فانه  
يحكم باسلامه ولو رجع الى الكفر يحكم بردة قهر ولو صلى وحده لا يكون مسلما  
وكذلك للمسلم لو سجد الاصنام او تابع الكفار بفعل من افعلهم التي يكون دينا  
عندهم فانه يصير كافرا وكذلك لو اظهر من نفسه علامة الكفار كقتلوه  
المجوس والزنا ونحو ذلك يصير كافرا سواء فعل من غير اعتقاد ومغربة  
او اعتقاد ولو فعل لعبة او مكرها فانه لا يصير كافرا وكذلك لو لبس لباس الكفار  
ما لا يكون علامة للكفر او اقتدى بسيرتهم التي لا يكون دينا عندهم وانما  
يكون لهوا واجتماعا فانه لا يحكم بكفره وهذا كله بمعنى وهو ان الاعتقاد على شيء  
شرط لصحة ذلك على الحقيقة فكل عمل يدل على الاعتقاد فانه يعمل على الاعتقاد ولا  
عمل يحتمل الشبهة فانه لا يدل على الاعتقاد من اصول الكفر حتى ما ثبت باليقين  
لا يزول بالشك من المصنف ان اليقين لا يزول بالشك من الغائية الكاف  
اذا اذن في وقت الصلوة صار مسلما وان اذن في غير وقت الصلوة لا يحكم

باسلامه لان يجتمل التحريم هو المختار في ذلك الباب عن دستور القضاة وفي  
 مجموع النوازل مجوسي قال صلى الله على محمد لا يصير مسلماً لانه لم يقرب بماله محمد  
 صلى الله عليه وسلم ومن المقهرات في كفاية السهمي الوثني الذي يجحد ابا ربي  
 يعير مسلماً باحدى الشهادتين وبقوله انا مسلم قد اسلمت على الخنفية انا على دين  
 الاسلام او قال دخلت في الاسلام او دين محمد عليه السلام وان رجع يصير تدا  
 لوجود امارته لانه كان على خلافة ومن الخائفة اذا قال الوثني اشهد ان محمد الله  
 يكون مسلماً كما لو قال اشهد ان لا اله الا الله وكذا لو قال انا مسلم او قال انا على  
 دين محمد او قال انا على الخنفية او على الاسلام يحكم باسلامه لان هذه الالفاظ  
 دليل الاسلام طاهر وبراء الاحكام على طاهر ومن الخائفة ولو شهد رجل وامرأتان  
 من اهل الاسلام انه اسلم وهو يجحد يجب الامام على الاسلام ويجبسه ولا يقتله لان  
 نفساً لا تقتل بشهادة النساء ولو شهد عليه ذميان انه اسلم فشهادتهما باطله  
 لا مرد في نزع عمه او شهادته ومن الخائفة على المرتد باطله ومن انواع انقعه وكذا الذي  
 شهد باسلامه كافر ان عند الجب يوسف راح وكذا الذي شهد عليه  
 رجل وامرأتان ثم جحد يجب ولا يقتل ومن صنوات القضاء ولو شهد  
 على اسلام النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو يجحد يجبر على  
 الاسلام ثبوت ولا يقتل ولو شهد عليه رجلان من اهل دينه وقضى  
 فشهادتهما باطله قال لا بد في نزع عمه انه مرتد ولا شهادة لاهل الذممة  
 على المرتد ومن القنية وعن الشيخ الجليل راجح اذا اتى بكلمة الشهادة وهو يعلم  
 انه الاسلام يحكم باسلامه وان لم يعلم تفسير هذه الكلمات لانه انما يد ليل

ألا سلام من شرح الطحاوي ولوا ان نصراييا ويهوديا قال انما مسلم  
لم يكن بهذا مسلما لانهم كلهم يقولون نحن مسلمون ونحن مؤمنون  
يقولون ان ديننا هو الاسلام والايما ان قليس في هذا دليل على اسلام  
من التمهيد فصار المشركون اربعة اصناف فصف قالوا يا ابن الملائكة  
بنات الله وصف قالوا يا ابن الاصنام بنات الله وصف قالوا يا ابن  
الاصنام شركاء الله وصف قالوا يا ابن الملائكة والاصنام ليست ثمرة  
الله ولا بنات الله ولكن قالوا يا ابن الاصنام على مثال الله السماء و  
شفعاؤنا عند الله فاذا رضي عنا الاصنام فيرضى عنا الله السماء وكانوا  
يعبدونهم من شرح الكرخي قال جملة هذا الباب ان الكافر على ضربين  
منهم من يحسد الباري سبحانه وتعالى كعبدة الاوثان ومنهم من يشبه  
الباري ويشرك بينه وبين غيره كالشوية فهو لا يذوق الا الله  
الله كان ذلك اسلما فكذا ان قالوا ان شهداء ابن محمد اسر سول الله لا  
يتمتعون في دينهم من كل واحد من هذه الشهادتين فاذا انوارهم  
ول على انقلاهم عما كانوا اعليهم وكذا ان قالوا ان الله لا يات  
او نحن مسلمون واتا من قاله من الكفار بالتوحيد وجد الزائدة  
مسما بقوله لا اله الا الله لانهم ينتقل عما كانت عليه فان قال اشها  
محمد اسر سول الله كان مسلما من التجريد والصبي الذي حكم باسلامه  
اذ بلغ كافر يجبر على الاسلام ولا يقتل من اليايع ثم الكفار على ضربين  
من يحسد الباري سبحانه وتعالى كما في الآية ١٧٦ من سورة البقرة

كالشوية فاذا قال واحد من هؤلاء اشهد ان لا اله الا الله كان ذلك اسلا  
 منه وكنت اذا قال اشهد ان محمدا رسول الله ﷺ وذكر محمد رح في السير  
 الكبية اذا حمل رجل على مشرك فقال لا اله الا الله هو ممن لا يقول ذلك  
 فهو مسلم ينبغي ان يكف عنه وكنت اذا شهد بر سالة محمد عليه السلام  
 او قال انا على الاسلام والحنفية ﷺ ومنهم من يقر بالتوحيد ويحمد الله <sup>سالة</sup>  
 واذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما بذلك واذا قال محمد رسول الله  
 فقد صار مسلما من العنابية ولو كان المشرك لا يقول لا اله الا الله وقال صار  
 مسلما به ولا يقبل منه انه قال تعوذ امن القتل ويقرأ اذا رجع وان كان ممن يقول  
 لا اله الا الله اعتبر معه الاقرار بالنبى صلى الله عليه وسلم من الناطقي واسلا  
 المشركين لا اله الا الله ﷺ من المدارك انه من يشرك بالله في عبادته غير الله فقد  
 حرم الله عليه الجنة التي هي دار الموحدين اي حرمة دخولها ومنعه منها من  
 تفسير الزاهد عما انه من يشرك بالله هرأيه هر ك شر ك ارد نجد اي غر وجل وهر ك  
 بمر د بدرستی که حرام کرد خداي تعالى بروي بهشت و با شش گاه وي آتش است و است  
 هر مشرک که از آتش کند که عذاب آتش از ايشان باز دارد و بهشت من المدارك  
 والذين اتخذوا من دونه اولياء اى الهة وهو مبتدأ محمد وف الخبر تقديره  
 والذين عبدوا الاصنام يقولون ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله سر لنف مصلر اى  
 تقريبا ان الله يكم بينكم بين المسلمين والمشرکين فيما هم فيه يختلفون ﷺ قيل  
 المسلمون اذا قالوا لهم من خلق من خلق السموات والارض قالوا الله فاذا قالوا  
 لهم فما لكم تعبدون الاصنام قالوا ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله سر لنف والمعنى ان

يحكم يوم القيمة من المنازعين من الفريقين وإدراك الذين أشركوا  
 شركاءهم وتكليمهم التي عندوها قالوا ربنا هؤلاء شركاءنا أي الهة  
 التي جعلناها شركاء الذين كنا ندعوهم دُونَكَ نعبد فالتقوا إليهم القول  
 إنكم لكاذبون أي اجابوهم بالكذب لأنها كانت جادا لا تعرف من  
 عبدها ويحكمهم كذبهم في سميتهم شركاء وآلهة تنزيها لله <sup>تعالى</sup> من  
 من السارخانة الوثني والذي لا بقر يوجد أنية الله تعالى إذا قال  
 لا إله إلا الله نصر مسلما حتى لو رجع عن ذلك يقتل من النوازل في  
 باب التاويلات وسئل بعض الحكماء عن نفس لا إله إلا الله قال  
 لا إله نفي معبود الكفار إلا الله اثبات معبود المؤمنين وقد قيل لا إله  
 نفي إلا لوهبة عن ما لا يستحق إلا لوهبة إلا الله اثبات إلا لوهبة  
 لمن يستحق إلا لوهبة من الدحية إذا قال اليهودي والنصراني أشهد أن  
 لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لا يحكم بأسلامه ما لم يقل  
 تبارك عن ديني ودخلت في دين الإسلام وهذا لأن اليهود بالعرفان  
 في من محمد راج كانوا فرقا منهم من يحدس رسالة محمد صلى الله عليه وسلم  
 ومنهم من يقر برسالة الله إلا أنه يقول لم يعث بعد أنما يعث في آخر الزمان ومنهم  
 من يقر برسالة الله وبعثه إلا أنه يقول أنه رسول إلى الجمع لا إلى بني إسرائيل ومنهم  
 برسالة إذا قال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول  
 الله لا يكون مسلما حتى تبارك من دسه مع ذلك ونفرا بأنه دخل في الإسلام  
 لأنه يجوز أن يقول أقرا أنه رسول الله لم يعث بعد أو أنه رسول الله

لا إلى بني إسرائيل وأما شرط محمد سرح مع القوي عن دينهم أقروا  
 بدخولهم في الاسلام لان اليهودي قد تبرأ من اليهودية ويدخل في  
 النصرانية لا في الاسلام واليه أشار محمد سرح في السير الكبير حيث قال  
 لا نسمة قد يريدون بذلك الدخول في النصرانية فلا يحكم باسلامهم  
 ما لم يعرفوا بالبدخول في الاسلام من الأنوار في مذهب الشافعي سرح  
 وأما البراءة فان كانت الكافر يعترف برسالة محمد عليه السلام وينكر  
 عمومها كقوم من اليهود يقولون انه مبعوث الى العرب خاصة فلا بد  
 من البراءة وان ينكر اصل الرسالة كالوثني فلا حاجة الى البراءة وتكفيه  
 الشهادة وان لو قال البرهي وهو الموحّد الجاحد للرسول محمد رسول الله  
 صامر مسلماً من التفسير الزاهدي واسم المشرک والشركة يقع على الكفار  
 الا ان حكم الآية صامر منسوخا في حق الكتاب عام حجة الوداع بآية التائدة  
 من الاحقاق في تفسير الآية المذكورة نكاح المشرکة حرام لانها المحقة باليهما  
 بخروجها من حدود الشرائع وبتركها الايمان بالانبياء صلوات الله عليهم  
 وبقيع كفرها وجعلها فانها تعبد الخشب المنجورة والنجور المنجورة وانها مقهورة  
 بالصانع ولا تعبد من خشبة غير المقهور والمقهور ابعد من العبودية كما قال  
 الخليل صلوة الله عليه لم تعبدون ما تشعرون من التفسير البستي ولا يشرك  
 بعبادة رب واحد افيه وجهان احدهما ان لا يشرك بالله شيئا ولا يعبد  
 معه غيره قاله الحسن والثاني ان معناه الرياء اي لا يراي بعمله احدا وهو قول  
 سعيد بن جبير ومجاهد من المحيط قال بعض مشائخنا سرح اذا قال اليهود

او البصر الى رحلت دين الاسلام يحكم ما سلامه وان لم يتبرأ مما كان عليه  
 من عهد العترة اذ قال للكافر اسلم فقال دينك حق لا يصير مسلماً <sup>لك</sup>  
 اذ ارأسهك الله تمامه واراد به امرأة الفرائد من السراية اسلام <sup>السكر</sup>  
 صحيح اسلام الصبي اعقل صحيح <sup>صبي</sup> من دار الحرب وحده حكم ما سلامه  
 تعالى للدار وان كان معه احد النور يكون <sup>تعالى</sup> له من الميسوط قلت  
 الرجل اذا خرج الى دار الاسلام بامان ومعه ام ولده فاسلمت قال ما  
 نصرب عليها السعاية فذلك لانه لا وجه ان فركت محته لانه يكون فيه  
 استدلال ولا وجه ان نصره له عن ملكه الى الحرية محتمل لانه يعقد الامانة  
 عنم دمه وماله ولا وجه الى البيع من غيره لان ام الولد لا يجوز بيعها  
 فلم يبق وجه آخر الا ان نصرب عليها السعاية حتى تخرج الى الفتان <sup>في</sup>  
 من المنسوط في كتاب السير تلك وأما محل المسلمين الى يرمونهم بالسيوف  
 او يطعنونهم بالرماح ولا شهيدون فذلك اطلاق المسلمين قال نعم قلت  
 فما احكام المسلمين في سربهم بالمجيق ومريهم ما لبسوا سائرهم الماء  
 ومحمد بن الناصر من اطفال المسلمين او رجل من المسلمين هل عليهم في ذلك <sup>شيء</sup>  
 ان يلبسوا كلبا قال ليس عليهم في شيء من ذلك دية ولا كفارة عندنا  
 الشافعي راح محب عليهم الدية احتج الشافعي راح وذلك انه قتل مسلم  
 محقق الدم على الناس الا ان الفضايل يسقط ما يشبهه فوجب ان  
 الدية ثيابا على ما اذا رمى صيدا او اصاب آدميا فيجب الدية كذا اطلاقا  
 اما علما وناسرا احتجوا وقالوا وذلك لان هذا رمي مباح فان ولدته

لا يكون مضمونا عليه بخلاف ما اذا ارى صيدا فاصاب او صيأه فالتا انما يجب  
 الدية لانه لا يصدق من الجريد اذا اطلب قوم من اهل الحرب ان يصيروا <sup>دية</sup>  
 يودون الخراج والجزية ويجري عليهم احكام الاسلام يجب اجابتهن الى ذلك  
 ولا يسع للمسلمين ان ياخذوا شيئا من اراضيهم الا بتخليتهم الاموال لم ياخذوها  
 ولا ان يزلوا في ديارهم الا برضاهم ولا يتعرض لكتلتهم القديمة ولا يملكون ان  
 يجدوا اخرى بعد ما صار الموضع من ارضهم المسلمين يقام فيه الجمع والحدود  
 من التارخاني واذا انقضى اهل الدية العهد وغلبوا على دارهم او على دار من ديار  
 المسلمين ثم ظهر عليهم المسلمون فان صارت الدار دار الحرب فلا مام الخياري  
 حتمهم على نحو ما ذكرنا في حق اهل الحرب لانهم كانوا اهل الحرب وانما صاروا <sup>دية</sup>  
 بالعهد فاذا انقضوا العهد عادوا الى ما كانوا بمن نكاته التجريد ولو صلى  
 الكفاي او المشرك في جماعة او اذن في مسجد جماعة حكم باسلامه خلا بالاشيا <sup>فعي</sup>  
 سراج وان صلى وحده او قرأ القرآن او حفظه فلا من النصاب كافر قرأ القرآن  
 بالكلية لا يصير مسلما كذا ذكره في مجموع النوازل وقال في الاجناس هكذا  
 وكذا اذا شهد والله يتعلم القرآن ويقرأه وقال في الروضة يسأل أهل <sup>أهله</sup>  
 بران قال نعم صار مسلما وان قال لم او من يد لا يصير مسلما من السراجية  
 اسلام السكمر ان صحيح اسلام الصبي العاقل صحيح <sup>بمن</sup> الضياي ويصح اسلام  
 الصبي العاقل <sup>بمن</sup> كتاب النجاشي في عقيدة اهل الصلاح واما المراهق <sup>علي</sup>  
 فهل هو مخاطب بالايمان بالله تعالى ومعرفته قبل البلوغ اختلف اصحابنا  
 سراج فيه واختار الشيخ الامام ابو منصور <sup>عليه</sup> انه اذا امكنه الاستدلال



بمقله يكون مخاطبا وعليه كثير من أئمة العراق وما وراء النهر في صحة أسلا  
قول أبي حنيفة راجح وأصحابه ظاهرا منه صحيح والله الهادي <sup>الصبي</sup> من المتحقق فاما  
العقل إذا ارتد فمردته صحيحة عند أبي حنيفة ومحمد راجح كإسلامه وعند  
أبي يوسف راجح إسلامه صحيح وإسراؤه لا يصح <sup>عند الشافعي</sup> راجح كلاما  
لا يصح <sup>والمسئلة</sup> مع وفاء من الأصول العقل مأخوذ من عقل البعير يمنع إذا  
العقل من العدول عن سواء السبيل <sup>وقيل</sup> في حدده وحقيقته أنه بصير القلب  
وقيل أنه نور القلب <sup>وقيل</sup> أنه قوة التحيز <sup>وقيل</sup> أنه نوع من العلوم <sup>الشرعية</sup>  
والصحيح أنه جوهر يدرك الغائيات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة  
ثم العقل حجة من حجج الله تعالى على عباده يدعوا إلى الحق وهو غير موجب  
بل الموجب هو الله تعالى لكنه مستغن عن واسطة السمع في وجوب <sup>عقلا</sup> الاعتقاد  
بالتصانيع وتوحيده وقدمه وشكر المنعم وكون الكفر والنظم قبيحا منقيا  
وفما عدا هذا كالصوم والصلاة وسائر أحكام الشرع فخط العقل فيه  
الوقوف على ورود السمع لأن هذا القسم مستوي الباطنين وجودا  
ونفيا <sup>من التوضيح</sup> والقدرة القاصرة تثبت بالعقل القاصر وهو عقل  
الصبي والمعتوه <sup>والكاملة</sup> بالعقل الكامل وهو عقل البالغ غير المعتوه <sup>ثبت</sup>  
بالتقاصرة أقسام فحقوق الله تعالى كالإيمان وفروعه يصح من الصبي <sup>له</sup>  
عليه السلام مروا ضيأكم بالصلاة إذا بلغوا سبعا وأضر بؤهم إذا بلغوا  
عشرا وإنما الضرب للتأديب جواب إشكال وهو أن يقال كيف يضرب  
والضرب عقوبة <sup>والضرب</sup> ليس من أصل العقوبة <sup>فأجاب</sup> بأن هذا ضرب

للتأديب والصبي اهل للتأديب ولانه اهل للتواب ولان الشيء اذا وجد <sup>بفعله</sup> لا  
 شرعا الا بحجة اى حجة الشرع وقوله ولا يراه اهل للتواب ولان الشيء  
 عطف على قوله عليه السلام وهو باطل فيما هو حسنة وفيه نفع محض ولا  
 ضرر الا في لزوم ادائه وهو عنه موضوع وهو اما حرمان الميراث والفرقة  
 فيضا فان الى كفر الآخر جواب اشكال وهو ان لزوم اداء الاسلام لما كان  
 موضوعا عن الصبي لكونه ضررا يلزم ان لا يثبت باسلامه حرمان الميراث  
 عن موسى الكاظم والفرقة بينه وبين زوجته الوثنية لان كلا منهما ضرر  
 فاجاب بانهما ايضا فان الى كفر الآخر لا الى اسلامه <sup>عن عقيدة</sup> البناح ذكر  
 الحاكم الشهيد في المستقى عن ابن سماعة عن ابي يوسف سرح وعن ابي خنيفة  
 لا عند واحد في الجهل بينا لانه لما يرى من خلق السموات والارض وسائر خلق  
 ربه جل وعز ولولم يبعث الله تعالى رسولا الى الخلق لوجب على الخلق معرفته  
 بعقولهم ومن هذا اورد بعض العلماء في تصانيفهم ان ادنى ما يطلق عليه  
 اسم العقل يكفي لمعرفة الصانع فلا يعسر في الجهل وعليه كثير من العلماء الكبار  
 من بخارا وسمرقند وبالله العصمة من اصول فرائض واما قلنا بان  
 اسلام علي رضي الله عنه كان بالتقليد وذلك لانهم روي عنه انه دخل على رسول  
 صلب الله عليه وسلم وهو يصلي مع خديجة سرا فقال للنبي عليه السلام هذا  
 فقال له النبي عليه السلام هذا امر بيني وبينك فلا تستش هذا دين الله  
 فقال له ابي ليس على هذا الدين فقال النبي عليه السلام استنبط في هذا  
 الدين فقال اسأل ابي فذهب وسأله عن ذلك فاجابه فانه لا يأمرا لا

بما كرم الاخلاق لجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلم بهذا  
اسلام علي رضي الله عنه ومن الصبيان كان اسلم علي رضي الله عنه من كشف  
المنار في فصل بيان الاهلية فالإيمان لا يجب على الصبي قبل ان يعقل لعلم  
اهلية الاداء فاذا عقل واحتمل الاداء قلنا موجب اصل الايمان دون ادائه  
حتى صح الاداء ويقع فرضا ولا يجب عليه تجديد الايمان بعد البلوغ لانه  
ليس في نفس الامر تكليف وخطاب وانما ذلك في وجوب الاداء <sup>للملأ</sup> واداء  
مؤمنين من الصبي حتى يبلغ من البردوي فاما حقوق الله تعالى فيه  
ما هو حسن لا يحتمل غيره ولا عهدة فيه بوجه وهو الايمان فوجب القول  
بصحته من الصبي لما ثبت اهلية ادائه ووجد منه بحقيقته لان الشيء  
انما وجد منه بحقيقته لم يعدم الا بحجر من الشارع ذلك في الايمان <sup>طلب</sup>  
لما قلنا انه حسن لا يحتمل غيره ولا عهدة فيه الا في لزوم الاداء وذلك <sup>يحتمل</sup>  
الوضع فوضع عنه <sup>شيء</sup> من كشف البردوي وكلامنا في الصبي <sup>شيء</sup> بناطرا <sup>حدا</sup>  
الله تعالى وصحة رسالة الرسل عليهم السلام ويلزم الحضم بالحجج على وجه  
تبقى في معرفته شبهة فكان هو البالغ سواء من كشف المنار اعلم ان  
المعقود من اخلط كلامه وكان بعضه كلام العقلاء وبعضه كلام الجاهلين  
وذلك الاخلط لتقصان عقله وهو كالصبي مع العقل في كل الاحكام حتى  
لا يمنع صحة القول والفعل فانه لو اسلم لصح اسلامه ولو اقبل مال الغيرة <sup>بعض</sup>  
من المنتخب اما القاصرة فتثبت بقدره البدن اذا كانت قاصرة وذلك  
انما يكون بالعقل الناقص والبدن الناقص ايضا وذلك ما يكون

للمصلي الميز قبل البلوغ، ايضاً منه واجل العقل يعرف بدلالة العيان وذلك بان  
 يختار المزمع ما يصلح ويترك العواقب المستورة فيما يأتيد ويداره وكذلك تصور  
 يعرف ايضاً بالامتحان من حاشية البردوي وجه التمسك ان الشارح لما  
 امر بضرب العاقل بترك الصلوة دل ذلك على انه جاز منه الاداء ولو لم  
 الاداء منه لما امر بضربه لعدم الفائدة فعلم بهذا ان الاهلية القاصرة <sup>تكني</sup>  
 لجواز اداء الصلوة لانه تحض منفعة فلذلك يجوز ما هو نفع من التصرفات  
 من التفسير الراشد يجرنا الى توبة المؤمن عند اليأس فقول الجواب ان  
 قلنا انه لا تقبل توبته عند اليأس ابطلنا حرمة الايمان وقيمه وسوينا  
 بين المؤمن والكافر وان قلنا انه تقبل منه سوينا بين حالة الاختيار  
 الاضطرار فاثبتنا الايمان لكل فاسق شرير من العذاب فانه ما من فاسق  
 الا يتوب عند المنع فلا يبقى له اسق خوف العذاب فيكون هذا تمسكاً  
 لمذهب المرجية فالاسلم والاوطان يقال بان التوبة في ذلك الوقت  
 مغلق بمشيئة الله تعالى انه شاء قبل بحرمة ايمانه وان شاء رد  
 لتأخيره الى حالة الاضطرار وقال اهل خراسان التوبة في حال اليأس  
 من المؤمن لا تقبل لانه ارتفع الامر عن العبد وقت اليأس فلا تقبل توبته  
 كما بعد الموت فهذا اناب بعد نه والخطاب ولان قبول التوبة ثواب  
 ولا ثواب الا للمختار وعند المعاينة صار مضطراً وذكر في تفسيره يقو  
 بن سفيان رحمه عن ابي عليه السلام انه قال قوله عز وجل ثم يتوبون من  
 قريب فقال ان الله يقبل توبة العبد ما لم يعثر عني ما لم يظهر اليأس

فان ذلك وصف ظهور اليأس من البسقي قوله تعالى وَلَيَسَّاتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ  
يَعْلَمُونَ السِّيَّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْإِنِّ وَلَا الَّذِينَ  
يَمُوتُونَ وَهُمْ كَمَا تُرَاوِلَتِ الْأَعْدَاءُ نَالَهُمْ عَذَابُ الْإِيمَانِ قَالَ عامة المفسرين انها تروى  
في عمارة المسلمين وهو قول الربيع فسوى بين من لم يقبض حق مآت وبين من آرا  
عند حضور الموت. وقيل ان هذه الآية في المنافقين والتي قبلها في المؤمنين  
من الناس حتى اذا حضر احدكم الموت ادى عند المعايين لان التوبة مقبولة  
بعين واذا عاين لم يقبل من كافر ايمانه ولا من عاص توبته من التفسير الوجيز  
ينظرون اهل مكة الا ان يأتهم الملائكة عند الموت فتنادوا واحيمه او اياك  
ربك يوم القيمة بلا كيف او باي بعض آيات ربك يعنى طلوع الشمس من مغربها  
يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفسا كافرة ايمانا فيها لم تكن آمنت من قبل طلوع  
من مغربها او كسبت في ايمانها خيرا ولم يخلص بايمانه او لم يعمل خيرا قبل طلوع الشمس  
من مغربها لانه لا يقبل من كافر ايمان ولا عمل ولا توبة اذا اعلم في حين يرثها  
من كان صغيرا يومئذ او مولودا بعد ذلك فانه ان امرتك بعد ما تطلع الشمس  
من مغربها ثم اسلم قبل منه ومن كان مؤمنا مذنبيا فتاب من الذنوب قبل  
نقول من كان يومئذ مؤمنا مذنبيا فتاب او صغيرا او مولودا بعد ذلك فاب  
ينفع ايمانه وتوبته وعلمه من التفسير المهدى او كسبت في ايمانها  
عطف على آمنت تقديره او آمنت ولم تكن كسبت في ايمانها خيرا واو فى الا  
قبل يعنى الواو. وقيل على اصله لاحد المشيئين قال صاحب الكشاف ان تو  
آمنت صفة لقوله نفسا او كسبت عطف على آمنت فالمعنى ان اشترطت اذ

لم ينفخ الايمان ح نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الايات او مقدمة  
ايمانها غير كاسبية فيه خيرا فلم يفرق بين النفس الكافرة وبين المؤمنة  
غير كاسبية خيرا فيه ليعلم ان قوله الذين آمنوا وعملوا الصالحات جمع بين  
قريبين لا ينبغي ان تفلت احدهما عن الاخرى حتى يفوز صاحبهما او  
يهلك <sup>بها</sup> بقتل لما ثبت بالتواتر عن النبي عليه السلام ان من قال لا اله الا الله  
دخل الجنة وانه لا يخلد في النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الايمان  
وجبتا ويدا الآية فيحمل او على معنى الواو نحو جالس الحسن او ابن سيرين  
وقد سبق نظيره فيكون المعنى لا ينفخ الايمان نفسا غير مؤمنة ونفسا  
مؤمنة غير كاسبية خيرا اي لا ينفخ نفعا منجيا لها من دخول النار بل نفعا <sup>مخلصا</sup>  
من الخلود فيها وهو مذهبنا في عصاة الامة من التفسير لاحقاق قوله تعالى  
فلما ادركه الصقي بفتح الراء اي قرب من الحلات لغمره الماء والغرق بالتسكين  
المحلات بالماء قال امنت الله لا اله الا الذي امنت به بنو اسرائيل وانا من  
المسلمين اي المتقدين الآن وقد تحصيت قبلي قال له جبرئيل عليه السلام  
اي امنت الآن بعد رويته الباس وكنت من المفسدين يا دعاء <sup>هبة</sup> الاله  
وفي الحديث المرفوع لما قال فرعون لا اله الا الله اتاه جبرئيل عليه السلام  
فخسافاه بالتراب خشيعة انك سر كره محمد الله تعالى وقال الامام ابو منصور مرجع لم <sup>يقبل</sup>  
ايمان فرعون لوجهين احدهما انه قال لدفع الحلات والباس والثاني ان الايمان  
تسليم النفس ولم يبق نفسه في يده من عقيدة الجناح والتوبة من اهل الكبار  
عند الباس قال اهل السنة يجوز قبولها من الله عز وجل لكونه المغفرة من الله عز وجل

المكاشفة في هذه الاحوال بدو منها علمهم فتح التوبة اولها من شرح اللامية  
واما توبة اليأس من المؤمن المدني لقبولة وعليه فتوى ائمة بخارا والكثير  
البلاد ومنه هذا الصحيح ومن شرح آخر يقول لا يقبل ايمن شخص عاين شد  
عذاب الآخرة عند الموت فاما من قال لا يقبل ايمن مكانه في النار قبل الموت  
ويرى المسلم مكانه في الجنة كذلك فلم يكن ايمانا صحيحا وامّا التوبة لقبولة  
فتوى ائمة بخارا واكثر البلاد ومن شرح آخر قال اصل السنة والجماعة من  
آمن حال بأمر لم يقبل ايمانه لانه لم يؤمن بالله باقتضاب وكذلك لم تقبل توبة  
اليأس وعليه فتوى ائمة بخارا ومن شرح من الخلاصة توبة اليأس المختار لها  
مقبول لانه من حصن الايمان او كتبت في ايمانها خيرا حسن بصري كويد مرض  
يعني انك ايمان آورده بود وپيش از برآمدن آفتاب از مغرب و روزگار مختار  
کرده بود و پيچ خیر کرده چون آیت معاینه مینه انگاه خیري کسب کند آن خیر پذیرفته  
نیاید چنانچه ايمان از کافر و توبه از مؤمن درین حال در شیت بود چنانکه توبه از کافر  
بمس و ابن آية مشکاکت و تاویل حسن این است که حسن بصري زح کثرت  
من السن اجية اذا اسلمت و نر وجهها کافر عرض الاسلام على الزوج قال  
اسلم والافرق بينهما وكان ذلك طلاقا و اذا اسلم الزوج و تحتة جموعية  
عرض الاسلام عليها فان ابنت فرقة اتفاق بينهما و كان ذلك فسخا  
من المكشف ان امرأة المجنون اذا اسلمت عرض على ابيه الاسلام في المال  
لان الجنون ليس له عاية معلومة فلما اخرناه الى حال عقله يلزم انقال حق  
المرأة المسلمة نصارا لانا خير ضررا محضنا بخلافه لانه كان ضارا فاسلمت امرأة

لا يعرض على أبيه الاسلام بل يوجز الى ان يعقل لان عقل الصبي في اوانه معهود  
 فاذا عقل عرض القاضي عليه الاسلام وليس في ترك التفريق في الحال الا  
 تاخير حق المرأة وهو اولى اعمال الحق المرأة والصبي فان قلت الصبي القائل بخير  
 مخاطب بالاسلام وكذلك المعتوه فكيف يصح العرض عليهما ؟ قلت خطاب  
 الاسلام وضع عنهما في حق الله تعالى مرحمة عليهما والعرض واجب لمخصوصة  
 المرأة وحقوق العباد لا تقطع بعد الصبا والعفة فلان توجه الخطاب  
 من العافية وان كان الزوج معنوها يعرض الاسلام على اب الزوج لانه  
 ليس لزوال العفة غاية معلومة وان كان صياغا فلا يعرض الاسلام عليه  
 لان اسلامه صحيح من كشف القوامض ان وجه التكفير اذا كان متعلدا  
 في المسئلة ووجده واحد فالقبي يميل الى هذا تحسينا للظن بالمسلم  
 الا اذا نواه المسلم في لا ينفعه الفتوى فيؤمر بالتوبة وتجديد الاكحة وان  
 من علم بلفظ الكفر فاتي بمصدق الكفر بالاجماع ؛ ولو اتى به قصد او لم يعلم  
 به او لم يعتقد كفر عند العامة ولا يعتد بالجهل ؛ ولو اتى به بخير قصد بان  
 اراد ان يتكلم شيئا فخرى ذلت على لسانه لا يكفر ديانة وان ما هو لفظ الكفر  
 بلا خلاف فهو يوجب اجاب العمل وما اختلف فيه فهو يوجب التوبة <sup>بالتوبة</sup>  
 الاكحة احتياطا وما كان خطأ فهو يوجب الاستغفار وان الرضا بنفسه  
 كفر وبكفر غيره قيل كذلك وهكذا امر وي عن ابي حنيفة سرح وذكر شيخ  
 الاسلام سرح انه ان رضي به مستحسنا له كفر والا فلا وان من تلفظ بلفظ  
 الكفر ثم ذكر الشهادة بوجه التوبة ارتفع كفره وان ذكرها بوجه العادة



لم يرتفع وأن من وصف الله تعالى بما لا يليق به كفر وأن من اعتقد علم  
 بغير الله تعالى كفر وأن من تشبه بالكفار فيما قد تعظيم دينهم كفر <sup>بحدوث</sup>  
 من تشبه بقوم فهو منهم وأن من استخف بالشرائع أو الرسل أو الشرائع  
 كفر وأن استئصال الحرام كفر وأن من تمتع حل ما حرم فإن كان مما قد حل في غير  
 لم يكفر <sup>والأدعية</sup> من الفصول <sup>التي</sup> يجبي يبكي وبطلب إياه وهو يصلي فقال للصبي  
 من أجل كبري <sup>ك</sup> كرهت أن الله في كنهه فلا ليس بكفر لأن معناه خدمت الله <sup>بما</sup> كرهت  
 كذلك لو قال له حل لأبيه الصبر <sup>والله</sup> روي يكتب روي لا يكفر <sup>بمن</sup> الناصري ثم  
 ما يقب فانه <sup>س</sup> رده يحكم بها وما يشك في انه <sup>س</sup> ردة لا يشك لأن الإسلام انما  
 لا يزول بالثبوت مع ان الإسلام معلوم <sup>بمن</sup> انواع الفقه الاصل فيه ان <sup>س</sup> الا  
 بآيه من كتاب الله تعالى وبشيئ من شرائع الرسل <sup>بمن</sup> اصول المشي  
 اكرهت <sup>بمن</sup> الشرائع فقد نطق قوله لا اله الا الله <sup>بمن</sup> التمهيد ولكن لو استحسن  
 الكفر والعلم او المعصية فانه يصير كافرا <sup>بمن</sup> الدخيرة اذا قال للأمر بالمعروف ونهوا  
 انه ان قال ذلك على وجه الود والامتنان يخاف عليه الكفر <sup>بمن</sup> ومنه اذا قال  
 موسى كارت <sup>بمن</sup> ما زى فهو كفر <sup>بمن</sup> بحقة الخاف <sup>بمن</sup> مسئلة <sup>بمن</sup> الكفر <sup>بمن</sup> كبري  
 حلال <sup>بمن</sup> رسل وكنت حرام <sup>بمن</sup> موسى من دوسترست <sup>بمن</sup> كافر <sup>بمن</sup> من نصاب الفقه <sup>بمن</sup> رجل <sup>بمن</sup> يودي  
 صغيره فقال للرجل <sup>بمن</sup> الى الله تعالى فقال من وكرهه <sup>بمن</sup> ام <sup>بمن</sup> كرهه <sup>بمن</sup> ما يد <sup>بمن</sup> كرهه  
 لا مند لا ترى التوبة من المعصية واجبا قيل لفاستحاطم انك نصيح كل يوم  
 تؤذى الله وتؤذى خلق الله قال موسى في آدم بكفر لا <sup>بمن</sup> مني  
 بايداه الله تعالى وايداه خلقه قال للمعاصي ابن نيز را <sup>بمن</sup> است

ويزي يكره مسلم قال خوش كاري است حرام خوردن يكفر <sup>من العقيدة</sup> لمولا  
عبد العزيز صاحب الكشف والتحقيق راج قال اهلا السنة من ارتكب الكبيرة  
من اهلا الايمان فان ارتكبها مستحلا لها او مستحقا لمن فهم عنها او على قصد  
العصيان فانه يكفر بالله تعالى <sup>من</sup> الفصول العجادي ومن تكلم بكلمة الكفر و  
ضحك به غيره يكفر <sup>من</sup> الضاحك <sup>من</sup> الانصري وحكي ان قاضيا سئل عن رجل  
قتل حائكا فقال عليه اجابة من البيت فاق به المامون فقال ما زعت فقال لو بحت  
انهر اياك <sup>الله</sup> تعالى ثم ضرب حتى مات تحت السياط <sup>قال</sup> الفقيه ابو  
سرح يكفيه ان يغزوه <sup>ولو</sup> نظر الى فتوى وقال جبارنا مه فتوى <sup>أورده</sup> يكفر  
ان اراد الاستخفاف بالشريعة ولو قال فعلوا الشئ هذا انما است وفعل  
كافران <sup>ان</sup> قيل يكفر <sup>ولو</sup> قال ذلك لفقيه واحد معين يكفر <sup>من</sup> النصيب  
مرجى راجع عن مجلس العلم فقالت له امرأة اركنت ادي تكفر <sup>من</sup> التنا  
اذا ارتد احد الزوجين وقعت الفرقة بينهما في ظاهر الرواية في المال  
ولا يتوقف على قضاء القاضي سواء كانت المرأة مدخولا بها او لم تكن <sup>بعض</sup>  
وبعض مشايخ يلحق سرح منهم الفقيه ابو القاسم الصفار والفقيه ابو  
كا نوايفتون بعدم الفرقة برؤية فاما وكذلك الشيخ الامام اسمعيل الزاهد  
من مشايخ بخارا فيقي بعدم الفرقة بينهما برؤية فاما وكذلك بعض مشايخ  
سمرقند حسبا لباب المعصية وعامة مشايخ بخارا وسمرقند وبعض مشايخ  
بلخ افتوا بالفرقة بينهما <sup>قال</sup> الفقيه سرح من لقن انسانا كلمة الكفر لئلا  
يها كفر الملقن وان كان على وجه اللعب والضحك وهكذا روي عن ابو

للماركة سرح والمروى عنه ان من امر المرأة حتى تريد عن الاسلام تسير  
 من زوجها فهو كافر ومن اتقى به فهو كافر وفي المصنوع ومخير المرأة على الاسلام  
 وتصر بحسه وسبعين سوطا ولبس لها اثنتي عشرة الابواب والاول هكذا قال  
 الكرجي سرح والوجع يعني بهذا اذ به مأخذاً ومروى المخي عن ابي مالك  
 عن ابي يوسف سرح عن ابي حنيفة سرح ان من امر المرأة ان يكفر صار لا  
 كافراً كغيرها من الامور ولم يكفر من العياضة ارتدات لتفارق زوجها  
 تخبر على الاسلام وتقر خمسة وسبعين وليس لها ان تزدوج الا بروحها  
 الاول وباحذ الفقهاء سرح اذا اردت ان كان الواقسم والبولصيتان  
 عدم الفرة نرجرها للاحتمال بهذا الحيلة وكذا بعض مشايخ بلخ  
 وسمعت دكرني مكاح وجواب طاهر الرواية انه يقع وهو الصحيح لان الكاح  
 لا يبقى مع المتاني ولكن تخبر على الاسلام والكاح نرجرها وحسما لباب  
 المعصية بالاحتمال بهذا الحيلة للحلص عنه وعليه الفتوى من العية  
 ابو القاسم الصغار واسمعي الزاهد من ائمة بخارا وبعض ائمة سمرقند  
 كانوا يقولون عدم الفرة بردها حسم لباب المعصية وفي الجامع الأصغر  
 كان شاذان وابو نصر الدبوسي سرح ليعتبان بانها لا تبين من النصاب  
 وان اردت المرأة قال مشايخ بلخ سرح يهاجم الفقيه ابو جعفر والواقف  
 الصغار كرها لا يعمل في افساد الكاح ولا تؤمر بحديد الكاح حسم لهذا  
 الباب علمت وانما هي يؤد بها قدر ما يرى المصلحة حتى ترجع وتسلم  
 والسد كان عميل الحاكم السهم والشيخ اسمعيل الزاهد من مشايخ بخارا

ومن مشايخهم قد افترقوا فكل واحد ايضا عامّة علماء بخلاف ما يقولون كفرها  
لا يعمل في افساد النكاح لكنها تجبر على النكاح مع زوجها وهذه فرقة بغير  
طلاق بالاجماع وعليها العدة فمن الكامل من اعتقد ان بيت المال مال السلطان  
فكفر كفرًا من البعيدة النسبي والنصوص على طواجرها والعدول عنها الى معارضة  
يدعيها اهل الباطن الحاد وكفر ورسد النصوص كفر واستحلال المعصية كفر  
وتسديد الكاهن بما يجبر على العيب كفر والاستهزاء على الشريعة كفر وخلف  
الذنوب كفر وآيات من رحمة الله كفر والآمن من الله تعالى كفر من القيمة  
وسئل ابو نصر الصغار عن امرأة واستحلّ ذلت فقال يكفر عند جميع اهل  
من النصاب من قال انت وطئ امرأته المحض حلال يكفر لانكاره قوله تعالى  
ولا تقر بوهن حتى يطهرن ولو استحلّ اتيان المحض يكفر من الذخيرة  
لم يقرب بعض الانبياء او عاب نبياً بشيء ولم يرض بسنة من سنن المرسلين  
نقد كفر وكذلك لو قال انا رسول الله او قال بالغانسية من بغا مبرم يريد  
بغام مي برم يكفر من اصول الصغار سئل عن انكار القراءة في الصلوة  
هل يصير كافراً قال يصير كافراً لانه انكار الاجماع ومن انكار الاجماع فهو كافراً قبل  
اليس ان ابا بكر الاصح لا يرى القراءة فرضاً فكيف الاجماع مع وجود الخلاف  
قال خلافه لا يخل في الاجماع لانه معتبر في فلما كان معتزلياً فخلقه لا يخل في الاجماع  
فانكار القراءة في الصلوة يكون منكراً الاجماع فيصير كافراً من الانوار والقول  
الموجب للكفر لا فرق بين ان يصدر عن اعتقاد او عناد او استهزاء ومن  
اعتقد قدم العالم احدث الصانع او نفي ما ثبت للتقديم بالاجماع لكونه

عالمها أو فادراً أو انتت المسمى به بالإجماع كاللؤن أو اتبب لئلا اتصال أو  
 الانفصال أو محمد جواد بعته الرسل أو الكعبة نبوة بني أو كدسة أو محمد آية مجمعا  
 عليها أو مراد في العرأل كلمة أو اعتقد انها منه أو سبب نبيا أو ملكا أو استخف  
 أو بالمصنف أو بالتورث أو بالانجمل أو بالذ بوير أو بالمصنف أو استحل محرما  
 بالإجماع أو حرم حلالا بالإجماع أو قبي وجوب مجمع على وجوده للمصنف ويعرف  
 الخاص والعام كالصلوة والزكاة أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالإجماع  
 كصلوة سادسة وصوم شوال أو يوم منه أو نسب ما شذ عن رضى إلى الفلانة  
 أو ادعى النبوة في زمان ما أو صدق مدعى لها أو اعتقد نبيا في زمانه أو قبله  
 من لم يكن نبيا أو تقرب إلى الصم بالدخ م اسمه يكفر <sup>سئل</sup> من فتن أوى الهاوي و  
 عن رعم في الجوان سوى بني آدم لا حشر لها لا يكفر لكان الاحتلاب وأن رعم  
 ذلك في بني آدم فهو كافر من النهاية والامتد اجتمعت على تحريمها وكفى راحما  
 الأمة حجة وهذه حرمة قوية يانه يكفر مستحلها ويفسق شاربهما واجتنب الأمة  
 على تكفير مسحل الحمر واجمعوا على ان مسحل غير الخمر لا يكفر فعلم بهذا ان حرمة المسك  
 دون حرمة الخمر من التمهيد في القول في شرائط الايمان قال أهل السنة والجماعة  
 شرائط الايمان ما يجب الايمان به ولا يصح بدونه ولا يكفر بالانكار والرد وهو كل ما  
 بالنسب أو بالخبر المتواتر أو بإجماع الأمة فانه يوجب القبول والاعتقاد به وكل ما  
 بالخبر الواحد ولم يسمق الأمة على قبوله فانه لا يكون شرطا لصحة الايمان وكما ثبت  
 بالخبر الواحد واتفق الفقهاء على صحة ذلك واجتمع على قبوله من غير تأويل فانه  
 يكون من شرائط الايمان كعذاب القبر والمصراط والميزان والمشفاعة والمعراج

الى البسماء ومثل هذا بالخبر الواحد <sup>م</sup> لكن الفقهاء والصياغة مرضت <sup>تفتت</sup>  
 على صحة ذلك وقبولها فحل الاجماع فانه يوجب الايمان به ثم من انكر ذلك <sup>للت</sup>  
 هل يصير كافرا ام لا قال بعضهم يصير كافرا وقال بعضهم لا يصير كافرا لانه  
 تناول في ذلك واحطا فانه يكون مبتدعا يحكم بفسقه <sup>و</sup> وفيه في القول  
 في المعراج قلنا الاحاد على ثلاثة مراتب <sup>ب</sup> منها ما اتفقت الفقهاء على قبوله  
 فيكون في حد الشهرة قريبا الى المتواتر لكثرة الرواة في مجالس مختلفة ولم  
 ينكر احد من الصحابة المتقدمين المعروفين فحل محله الاجماع فانه يوجب العلم  
 والعمل به ومن انكر هذا يكون فاسقا ويكون مبتدعا ويوجب المرجح والتعزير <sup>قال</sup>  
 بعضهم انه يصير كافرا ومن الاحاد ان منكها يفسق ولا يوجب البدعة ومن  
 الاحاد من انكر لا يفسق <sup>ا</sup> من شرح الكرخي في كتاب السير قال بشر ابن  
 الوليد عن ابي يوسف سرح في رجل ارتد عن الاسلام فانه لا يقتل حتى يستأب <sup>ب</sup>  
 ومن قتله قبل ان يستيبه فقد اساء ولا ضمان عليه والاصل في ذلك ان <sup>المرتد</sup>  
<sup>ب</sup> يستحب عرض الاسلام عليه لمساوي ان رجلا قد م على عمر بن قفال <sup>له</sup>  
 هل من مثر به خبر فقال رجل منها ارتد عن الاسلام فقتلناه فقال عمر رضوا  
 وليت عليه ما وليتم اجسه ثلثة ايام واعرض عليه الاسلام كل يوم فان <sup>سلام</sup>  
 اسلم والا قتلته ولان الظاهر انه لا يرتد الا بشبهة دخلت عليه فيستحب عرض <sup>سلام</sup>  
 عليه وليس بواجب لانه ممن بلغته الدعوة <sup>ا</sup> وانكارا اذا بلغته الدعوة <sup>استحب</sup>

ان يجدد عرض الاسلام ولا يجب ذلك على ما قدمناه <sup>ا</sup> او ما وجب قبل  
 المرتد لقوله فعلى سدد عون الى قوم او لي باس شديد فقتلوا ناسا <sup>ا</sup>

قيل في الصغير المراد به اصل الردة ولتقم له صلى الله عليه وسلم من بدل دمه  
 فأقولوا ولحديث عمر الذي قُتِلَ منه وأردت المستور والحلي فقتله على بئر  
 ابي طالب رضى وجعل ماله لورثته من المسلمين وأما من قتل قبل عرفة  
 الاسلام فقد اساء ولا شيء عليه لان القتل قد وجب بالكفر وانما يستحق  
 عر من الاسلام عليه لجواز ان يسلم فاذا قتل قبل القتل لم يلزمه ضمان  
 وأما ما جيل المرتد فقد ذكر بشر عن ابي يوسف راح انه لو قال اجلوني في حجة  
 انظر في امري اجل ثلثة ايام لا يرا د على ذلك فهو قال محمد بن الحسن  
 في السير فان لم يطلب المرتد الاجل لم يؤجله ساعة ويعرض الاسلام فاما  
 اسلم والا فلو قال الحسن بن علي خيفة راح يستتبه الايام فاما  
 تاه والا فقتله مكانه وكذا قال محمد بن الحسن راح في السير الصغار  
 وهذا ليس باختلاف رواية لكن اذا طلب التأجيل فاما طلبه لينة  
 فيجب ان يجهل حتى ينظر في امره وان لم يطلب فهو موقوف على رأي الا  
 فان غلب في ظنه انه ان اجله اسلم اجله وان لم يغلب ذلك في ظنه عجا  
 وانما قد رانا جيل بثلثة ايام لانه اقصى مدة الاسر تباب بدليل الخبر  
 واما كيفية التوبة فيجب ان يقول شهد ان لا اله الا الله وان محمد ارسل  
 وبترأ من كل دين سوى دين الاسلام او يتبرأ من الدين الذي يعتقل اليه  
 وذلك لان كل كافر اخذنا عليه الاسلام فلا بد من ان يتبرأ من الا  
 ومن دينه الذي كان عليه غير دين الاسلام فيقول اليهودي اني قد  
 تركت اليهودية في الله في الله من الفصاحة لا منه من الله ان محمد اصل

عليه وسلم إلى العرب خاصة فلا بد من أن يتبرأ من الأديان لاجل ذلك فاما  
عبدة الأوثان فيكفي في إسلامه الشهادة بأن لا اله الا الله ويختص بالصلوة  
الكتاب والمرتب كما فليس يوشى فلا بد من أن يتبرأ من الدين الذي انتقل اليه  
او من الأديان فان تاب المرتد ثم رجع فارتد كان حكمه في الدفعة الثانية كالاولى  
وكذلك الثالثة والرابعة وحكي عن علي بن ابي طالب وابن عمر رضي الله عنهما ان توبته  
تقبل في الثانية ولا تقبل بعد ذلك وكنت يفتي: لما ساروا في ان اسامه اراد ان  
يقض رجلا فقال لا اله الا الله فقتله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قتلت رجلا يقول لا اله الا الله ومن لك بلا اله الا الله يوم القيمة فقال انما  
قالها تعويذ فقال هلا شققت من قلبه فدل على انه يرجع في الاسلام الى الظاهر  
ولان البخر صلى الله عليه وسلم كان يقبل من المنافقين مظاهر الاسلام وقد اطلعهم  
الله تعالى على انتقادهم ولم يقبلهم فدل على ان الاعتبار ظاهر الاسلام ولا نه انما  
ثبت توبته في الدفعة الاولى والثانية لاظهار الاسلام وهذا المعنى موجود  
في الروايات واما قوله عز وجل ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا  
ولا اله فيها لانه لم يكن التوبة بعد الثالثة وانما ذكرنا هذه الزيادة والكفر ولا  
يقال انه اذا كفر الكفر منه واظهر الاسلام دل على انه مستغفرى وذلك  
لان الاعتبار بالظاهر على ما قدمنا وقال في المرة الرابعة اذا تاب انه يضرب  
ولا يجزى سبيله وذلك لانه اقر منكرا بشكرا والكفر فيؤدب حتى يرتد عن  
المعاودة قال فان اتى به الامام بعد الثالثة استأبهر فان لم يتب  
قتله ولم يؤجله وان تاب ضرب به ضربا وجيعا ولا يبلغ به الحد ثم يجسسه ولا



من السجن حتى يرمي عليه خشوع الدوبه ويوحى حبه وحب سب  
لانه لما عاد بعد اثنتي عشرة سنة فقد علم جرمه فينادى في عقوبته ويحبس استغنيا  
في امره لانه لما ملك الزيادة في عدد الضربات لان التعذيب لا يبلغ الحد  
رضم اليه الحبس قال ابو يوسف سرح واذا فهم المرتد فلم يكلمهم فرددت عليه  
حتى يعلم انك قد افحصته فان لم يكلم قتله لان الدعاء الى الاسلام غير واجب  
وانما يستحب وقد فعلت ذلك فمساكه عن الكلام لا يسقط القتل العاجب واذا  
امرتت المرأة الحرة والامة عرض عليها الاسلام فان اسلمت قبل منها  
وان ابنت حبس وأجبرت على الاسلام وهذا قولهم وكان ابو يوسف  
سرح يقول انها تقتله ثم سرح والدليل على انها لا تقتل ان كفرها الا لا يستحق  
بها القتل لانها ليست من اهل القتال كذلك الكفر الظاهري ولان النبي صلى الله  
عليه وسلم نهي عن قتل النساء وهو عام وانما تجبر على الاسلام لان المسلم لا يبرأ  
الكفر بعد اقراره الاسلام به قال ابو الحسن سرح والجبر الذي يجبر به المرأة على  
الاسلام ان يحبس ثم يخرجها في الايام فيعرض عليها الاسلام فان ابنت ضربها  
اسواط ثم يعرض عليها الاسلام فان ابنت حبسها ثم يخرجها كل ايام فيعرض عليها  
الاسلام فان اسلمت والا ضرب بها ثم يحبسها حتى تسلم وهذا صحيح لانه لما يحبس  
المرء وجب ان تقاب بما يجري مجرى التعذيب والتعذيب الضرب والحبس قال  
ابو حنيفة سرح وان كان مولى الامة المرتدة محتاجا ليسر له من يكفه حذقة  
دفعها اليه تحذمه وامره القاضي ان يجبرها على الاسلام ويؤمر الى الهالك  
كل ايام فينددها ويضربها اسواط يضع بها ايديا ذلت حتى تموت او تسلم

منافع الامتداح ولاها وكفر بها لا يستقيم حق المولى ويمكن الجمع عليها بين التضييق  
وبين الخلد سنة فيقتل ذلك قال محمد بن الحسن سرح في السير الكبير جسد المنة  
ولم يكن كذا اضرب قال ولا يعرفون الوجاه المرتدة ون على الردة بخيرية ولا  
برق ولقوا له شر وبل تقابلوا نفسه او يسلمون لانهم بالغوا في الكفر حين اعتقدوا  
بعبد الاسلام فصاروا كجدة الاوثان من العرب وان لحقت المرتدة بدار  
الحرب ثم سببت ابيهم على الاسلام والاصل فيه ان اجاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم استرقوا نساء اهل الردة من بني حنيفة وكان الله ام محمد  
بن الحنيفة منهت ولائها كقوة لا تقتل كالاصلية فاما المرتدة في دار الاسلام  
فلا تستارق لانها من اهل دارنا والاسترقاق انما يثبت في اهل الحرب خاصة والله

اعلم بالصواب كتاب القبط والقطر

من القطار الحانية وان كان الملقط فقيرا اب اذن له القاضي بان ينفقها  
على نفسه سئل له ان ينفق ولا يحمل بغير امر القاضي عند عامة العلماء وقال بشر  
سرح يملأ من الكافي اللقط هو في اللغة ما يلقط اي يرفع من الارض وفي الشريعة  
اسم لولد طرحة امله خوفا من العيلة او فراد من تهمة الزنا مضيقا ثم  
مجهز به غام وثقته في بيت المال فان اتفق عليه الملقط فهو مشطوع لان  
اتفق عليه بغير امر من هو بسبيل منه فلا يرجع بها على الملقط اذ اكبر ان  
امره القاضي ان ينفق عليه على ان يكون ذلك دينا عليه فهو جائز وصحيح  
دينا عليه لان القاضي ولاية عليه نصار امر القاضي كأمه بنفسه لو كان  
من اهل الارض اذا امره بالانفاق ليرجع عليه فان امره بالانفاق

قيل يرجع والاصح ان لا يرجع لانه ملحق بحمل الحسبة والاستدانة ولا يرجع عليه  
 ما لست من المواريث سئل عن بشر بن عبيد بن ابي ربيعة في قرية على شاطئ البحر فزيت القرية  
 وانقص اهلها وعنده هذه القرية قرية اخرى وفيها حوض يحتاج الى الاجرة يجوز  
 ياخذ الآخر من هذه الشربة ويبع في الحوض قال ان كان يعرف الذي يبيع الشربة  
 رجعته الى مكانه وان لم يعرف صاحبها ففيه كاللقطة فيصدق به عن اهلها ثم قيل  
 هذا المقصد في مرقمة الحوض من الواقعات الحاصية بشربة يبيعها  
 في شربة اخرى الترية واقرب اهلها وعنده هذه القرية قرية اخرى وفيها حوض  
 يحتاج الى اخرى يجوز ان ياخذ الآخر من تلك الشربة وينفق في الحوض هذا  
 وجواب اما لو عرف الباقي ولم يعرف فحق الوجود الاول لا يجوز الا بان له لانه يرجع  
 الى ملكه وفي الوجودات في الطريق في ذلك ان يتصدق على فقير ثم الفقير ينفق في  
 لانه مملوكة اللقطة فلو اوداها لغيره ان ينفق من غير هذه الطريق لا بأس به  
 المحيط ولوان جند اعظمها اصا بواجبها ثم ولخرجوها الى دار الاسلام فلم تقسم حتى  
 الناس وذهبوا الى منازلهم ولا يعرف من انزلهم ويبيع البعض منهم اعطى الاداء  
 ابا بين الضباطهم وتمسكت حصاة العيب لان حصتهم لقطعة فاذا مضى سنة ولم  
 لها طالب تصدق بها كما يتصدق باللقطة من المضرات الملقطة اما ان اذاع  
 الملقط انه ماخذها ليخفيها وبردها على صاحبها فان كانت اقل من عشرة درهما  
 ايا ما كان الملقط فقيرا فلا بأس ان ينفقها لان الممكن من التصديق على الخمار  
 لا اتصال ترابها الى صاحبها وهذا المقصود يحصل بصرها الى نفسه او كان بمناحا  
 راجحة مقدمة على غيرها من الخيرة والحكم الاصيلي في اللقطة يجدها الانسان

أو يجدها القاضى أو الامام ان يمسكها على صاحبها فيضعها الامام أو ان يقضي في بيت  
 المال ويكتب نصبتها ويضعها في موضع الى ان يحيى صاحبها وبعد ما تمت مدة التبر  
 بالتصدق بها رخصة من الهداية واذا حضر رجل فادعى للقطعة لم يدفع حتى يقم  
 البينة <sup>من الغياثي</sup> مسئل بن نرياد عن رجل مات في البادية هل لصاحبه ان يبيع  
 حماره ومناعه ويحمل الدراهم الى اهله قال نعم وبه يأخذ من النافع فان كانت  
 اقل من عشرة دراهم عرفها اياها وان كانت عشرة فصاعد عرفها شهرا وان كا  
 مائة عرفها حولا ثم لم يذكر هذا التفصيل في الاصل بل قال يعرفها حولا لقوله عليه <sup>السلطان</sup>  
 واللقطة يعرفها حولا والروايات في التعريف معروفة <sup>بدر</sup> وروى الحسن في الخبر  
 الصحيح ان التعريف ليس بلامزم والمختار للفتوى انه يعرف الى ان يغلب <sup>ظنه</sup> على  
 ان صاحبها لا يطلبها بعد هذا اكد اذ كره شمس الأئمة السرخسي مراح في شرحه <sup>شك</sup>  
 ان فيما لا ينبغي يعرف الى ان يخشى عليه الفساد من الهداية واذا دفع ذلك الى  
 الحاكم نظر فيه فان كان للبهيمة منفعة اجرها وانفق عليها من اجرتها لان فيه  
 ابقاء العين على ملكه من غير الزام الدين عليه وكذلك يفعل بالتبذير <sup>كم</sup> والابقا  
 يكن لها منفعة وخاف ان تستغرق النفقة قيمتها باعها وامر بحفظ ثمنها ابقاء له <sup>معنى</sup>  
 عند تعذر ابقائه صورة وان كان الاصلح الاتفاق عليها اذن في ذلك وجعل  
 النفقة ديناً على مالكها لانه نصب ماطر او في هذا نظر من الجاهلين قالوا انما يأمر  
 بالاتفاق يومين او ثلثة على قدر ما يرى رجاء ان يظهر مالكها فاذا لم يظهر امر  
 ببيعها لان دائرة النفقة مستأصلة فلا نظر في الاتفاق مدة مديدة <sup>بدر</sup> قال مراح وفي  
 الاصل شرط اقامة البينة وهو صحيح لانه يحتمل ان يكون غصبا في يده ولا يأمر فيه

بالانفاق وانما امره في الوديعة ملائمة من البيينة لكشف الحال وليست تقام <sup>للقضا</sup>  
 وان قال لامية لي يقول القاضي له انفق عليه ان كنت صادقا فيما قلت حتى  
 يرجع على المالك ان كان صادقا ولا يرجع ان كان غاصبا من النفاق <sup>ثمة</sup>  
 ويستترط ان يقول القاضي للملحق انفق على ان يكون دينا عليه هو الاصح  
 من الخذف فان احتاج اللقطة الى النفقة يرفع الملحق الى القاضي فينظر  
 القاضي ان كان شيئا ممكن اجازتها كالعلام والابل ونحوه اجره وانفق  
 عليه من اجرنه والابا امر بالانفاق عليه للملحق او من بيت المال ليكون  
 دينا على مالكها ولو انفق بغير امر القاضي لا يرجع ولو لم يحج صاحبها ومضوا  
 وثلاثة باعها القاضي <sup>رعاية</sup> بجانب المالك قال رضى والان اما انفق  
 شهرا او قريبا من شهر من الكبرى وجد لقطة عرضا ونحوه فقر فيها لم يجد  
 صاحبها وهو محتاج اليها فباعها وانفق على نفسه ثم اصاب ما لا لم يجب <sup>بصل</sup> ان  
 على القراء بمنزلة ما انفق هو المختار لانه وضع موضعه من تحفة الفقهاء ولما  
 احكام الاراضي فهي انواع ارض مملوكة عامرة لا يجوز لاحد التصرف فيها  
 والانتفاع الا برضا صاحبها والثانية ارض خراب انقطع ماؤها وهي ارض  
 ملك صاحبها لا يزول عنه الا بالالتة ويورث عند اذامات هذا اذا <sup>ن</sup>  
 صاحبها وان لم يعرف فتحكمها حكم اللقطة والارض الثالثة المباحة وتسمى <sup>لوا</sup>  
 وهي نوعان احدهما ما يكون تبعا لبعض القرى مرغى لمواشيهم ومخبطا لهم  
 فهي حقهم لا يجوز للمام ان يقطعها من احد لان في ذلك ضرا بملولاه ولكن  
 ينتفع بالخطب والقصب التي فيها هو لاه وغيرهم ليس لهم ان يمنوها من غير

لا نهالست بملك لهم والحمد لله اصل ان يسمع صوت الرجل من ادنى الارض المملوكة  
 اليه فما لم يسمع صوته فيه فهي ليست بملك لغيرهم <sup>١</sup> والنوع الثاني ما لا يكون  
 تبعاً لقريته من القرى فهي على الاباحة من احياها باذن الامام عند ابي حنيفة  
 راجح يصير ملكاً له وقال غير اذن الامام يصير ملكاً له ويكون هو احق بهما من غيره  
 ملكاً من الناس وعن الفقيه ابي جعفر راجح في ما ذكر من يجب الارض ليس لها  
 قيمة له ان يجرها الى ارضه وان كان له قيمة وهو من ما ذكر من الجاهلية فهو  
 بمنزلة الارض الموات وان كان من ما ذكر بعد الاسلام فهو لقطه <sup>٢</sup> من الناس  
 لو التقط ذي فاقم رجل عليه شاهدين تقبلا احتسبنا ولو اقر الملقط باللقطة لرجل  
 رد فحما بغير قضاء ثم اقام آخر البينة انها له ضمن ايها شاء وان كان الدافع  
 بقضاء في رواية لا يضمن قيل هو قول ابي يوسف راجح وعليه الفتوى وفي  
 رواية يضمن قيل هو قول محمد راجح لو ادعى الملقط رجل والى بالعلامات  
 فالملقط ان شاء دفع اليه واخذ كفيلاً وان شاء طلب منه البينة <sup>٣</sup> من التقط  
 فاذا عرفها وجاء صاحبها ان اقام البينة يأخذها وان لم يقم ولكن اتي بعلامات  
 صادقة فالملقط ان شاء دفع واخذ كفيلاً وان شاء لم يرد فح حتى يقيم البينة  
 من الكافي وهو حراً باعتبار الاصل فالناس اولاد آدم وحواء عليهما السلام  
 وكانا حراً من بهذا الاصل ما لم يشب غيره ولان الدار دار الاحرار فمن كان  
 فيها يكون حراً باعتبار الظاهر ولان الغالب فيمن يسكن دار الاسلام  
 والعبرة للغالب ولا يرق الملقط الابنية انه عبده حتى ان من ادعى ان  
 الملقط عبده لم تقبل منه لانه حكم بحريته باعتبار الظاهر فلا يسل ذلك

قوله انما ان يقيم البيعة لانه اثبت دعواه بالبيعة وثبت حريته باعتبار البتة  
 انما حر لا يرضى البيعة فان قيل كيف تقبل هذه البيعة ولا خصم عن اللقيط  
 لان المستقط ليس وليا له فلا يكون خصما عنه فيما يرضى به قلنا المستقط خصم له  
 ما عدا امره لانه يمنع عنه وينعم انه احق بحفظه لانه لقيط ولا يتوصل المدعي الي  
 استغناؤه به عليه الا باقامة البيعة على رقبته فلهذا كان خصما عنه ومن اللقيط  
 وفي ما وى اهل سرقة امرأة رفعت مائة امرأة وترك مائة عوضا ثم جاء  
 المرأة واخذت مائة الاخذة ليس لها ان تنفع بها وطريق ذلك ان تصدق  
 بهذه المائة على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان الثواب لصاحبها ان رضى  
 ثم تهب الابنة المائة منها فيسعيها الانتفاع بها لانه بمنزلة اللقطة ولا يحل لها الا  
 ابتداء ان كانت غنية ويحل ان كانت فقيرة وكذا لك الجواب في المكعب اذا  
 سرق وترك عوضا لمن الخلاصة وانظهيرية والحانية امرأة وضعت مائة  
 وامرأة اخرى وضعت مائة ثم جاءت الاولى واخذت مائة الثانية ودعت  
 لا يسع الثانية ان تنفع بمائة الاولى والحيلة ان تصدق الثانية بهذه  
 المائة على بنتها ان كانت فقيرة على ان يكون الثواب لصاحبها ان رضى  
 ثم تهب ابنة المائة منها فيسعيها الا ستمتع بها لو سرق المكعب وترك  
 عوضا من الينا بيع واذا سرق مكعب رجل وترك مكانه اخر لا يسعد  
 ينتفع به وطريقه ان تصدق به على بعض اقربائه من الفقراء او ولد  
 او غيره ثم يستوهبه منه وكذا لك ما تركت امرأة مائة في موضعها  
 جاءت امرأة اخرى فوضعت مائة عند الاولى ثم جاءت الاولى واخذت

ملاة الثابتة وتركتم ملائمتها في مكانها من العداية قال رضوان جاء صاحبها  
والأصدق بها أيضا للحق إلى المستحق وهو واجب بقدر الأمكان وذلك  
بإيصال عينها عند النظر لصاحبها وإيصال العوض عند عدمه وهو الثواب  
على اعتبار إجازة الصدق بها وإن شاء أمسكها رجاء النظر لصاحبها قال فإن  
جاء صاحبها يعني بعد ما تصدق بها فهو بالخيار إن شاء أمضى الصدقة وله  
ثوابه لأن الصدق أن حصل بأذن الشراح لم يحصل بأذنه فيتوقف على إجازته  
والملك ينبت للفقير قبل الإجازة ولا يتوقف على قيام المحل بخلاف بيع الفضولي  
لثبوته بعد الإجازة فيه من التهديب الغصب على ضربين أحدهما ما يقع  
مع الجهل كمن أثلف ما لا على ظن أنه له أو اشتري من صاحب يد ظنه له أو ملكه  
بوجه آخر وتصرف فيه ثم تبين له مستحق يجب ردّه وموثة المورد عليه ذلك  
فإنما والآفتل أن كان مثليا والآفتلانه وهو قيمة يوم الغصب ولا يائتم  
والثاني ما يقع مع العلم بأن يأخذ على سبيل العداية وإن أو اشتري من أحد هو  
يعلم أنه ليس له حكمه ما ذكرنا لكن يائتم به من شرح الطحاوي وبالجملة صار  
بمن غيره وليس لغيره أن عاجله كالشراء بالأراضي المباهات والرباطات والله أعلم  
كتا

من الذخيرة وإذا جاء رجل فقام البيعة أنه عبيده فأنقضي يسمع ببيئته ولم  
يذكر أن القضي هذا ينصب له خصما وقد اختلف المشايخ شرح قيله قال فيهم  
ينصب خصما ويبيع البيعة عليه قال بعد قيله لا ينصب خصما ويقبل البيعة ويؤ  
القبول هو الخلف في هذا الباب وبعد ما قبل البيعة محله المدعي بالخلف بالله



ما بعته ولا وهبته واذا خلف دفعه اليه وبدا وث الحلف لا يدفعه اليه فمن الله  
 واذا اتى رجل بعبد ابن فاحذره السلطان فحسبه فجاء رجل واقام البيعة امره  
 فانه يستلزمه بالله ما بعته ولا وهبته ثم دفعه اليه فخذ من الخاني فان محمد ابراهيم ذكر  
 في الايات ان القاضي اذا باع الآبق وقبض الثمن ثم ان مولى الآبق رفعه الى  
 القاضي ببلدة ليكتب كتابا حكما الى القاضي الذي باع الآبق وقبض الثمن  
 واقام البيعة على ذلك فان القاضي يحسبه ويقبل بيئته وان كان في هذا  
 استحقاق الدراهم التي هي امانة عند القاضي المكتوب اليه حال غيبته وهذا  
 المسئلة نفس على مسئلة اخرى ان الكتاب الحكمي في المنقول جائز رقيقا كان  
 اولم يكن من الغياض السلطان اذا اخذ العبد الآبق فرده الى مولاه من  
 مسيرة ثلثة ايام فلا جعل له لان هذا عليه واجب <sup>هو</sup> قال الفقهاء وبه نأخذ  
 كالوصي اذا اخذ عبد اليتيم ورده عليه وكذا امره بان وشحه كاره وان اذا اخذ  
 المال من قطاع الطريق رده واعلى المالك وان اخذه في المصر او خارج للمصر  
 من مسيرة سفر يستحب له الجعل على قدر العناء والمكان والصح انه يجب الرضخ  
 ثم بماذا يقدم الرضخ اختلف المشايخ مراح والصح انه مفوض الى رأي القاض  
 واوردني جامع الفتاوى ان عليه الفتوى وفي المخرج عن ابي حنيفة مراح انه  
 اذا اخذه في المصر فلا شيء له والصغير والكبير في الجعل سواء ورضخ في <sup>الكبير</sup>  
 اكثر بما في الصغير لانه اكثرهما عناء ومونة والمراد من الصغير صغير يعقل الاب والاولاد  
 فيضال ولا جعل فيه <sup>كما</sup> في الفتوى  
 من الخاني متى حكم بموت المفقود اختلف فيه الاقاويل واختار الشيخ الى <sup>حله</sup>

والأمام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري شرح بسبعين سنة وعليه اعتماد الأمة  
 الشهيد حسام الدين وعليه الفتوى لأن الاعتبار بموت الأقران حج وأعمال هذه  
 الأمة قصيرة مبتوهد الأحاديث فالغالب عدم البقاء بعد هذه المدّة <sup>لما</sup>  
 الأقارب أن يبيعوا شيئاً من ماله لخاصتهم إلى النفقة فاجمعوا أن ماله <sup>لأن</sup>  
 عقاراً لا يكون حق البيع لخاصتهم إلى النفقة سواء كان القريب أباً أو غيره  
 وإن كان ماله منقولاً ليس من جنس حقهم كالحاد م وغير ذلك واجمعوا أنه  
 ليس لغير الأب من الأقارب بيع ذلك بالنفقة وأختلفوا في الأب قال أبو <sup>حنيفة</sup>  
 ربح له أن يبيع منقولات ابنه الكبير حال الضيق لحاجة النفقة وقال ليس له  
 ذلك واجمعوا أنه ليس للأب ولاية بيع المنقول حال حضرة الابن <sup>من تحفة</sup>  
 الفقهاء في كتاب المفقود وأما حكم المال فهو أن التقاضي هو الحافظ <sup>للمص</sup>  
 فيما يرجع إلى الحفظ فإن كان شيئاً يفسد عليه الفساد فإنه يبيعه ويحفظ  
 ثمنه وكذا إذا كان عروضا وحفظ الثمن ليس فلا بأس ببيعه ولا يبيع العتار <sup>إصلا</sup>  
 من القنية في كتاب المفقود <sup>بذلك</sup> قلت قلت وللتقاضي بيع عبد المفقود وأرضه  
 إذا كان ينقص بمضى الأيام <sup>ط</sup> ما خيف عليه الفساد من مال المفقود  
 فالتقاضي يبيعه لأنه أقرب إلى الحفظ وفي الجامع الكرخي للتقاضي بيع مال  
 المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعتار إذا خيف عليها الفساد <sup>للقا</sup>  
 ليس له أن يبيعهما مكان نفقة عياله <sup>للقا</sup> ومنه أيضاً في كتاب أدب التقاضي  
 ولاية أراض اللقطة من الملتقط رراض مال الغائب وبيع منقوله إذا خاف  
 التلف وهذا إذا لم يعلم مكان الغائب أما إذا علم فلا لأنه يمكنه بعثه إلى الغائ

إذا خاف التلف بين الخفية وإن كانت الورثة كباراً غنياً وليس على الميت  
 دين ولا وصية فلو وصي أن يبيع غير العقار متحسناً لا بغير العقار يخشى عليه  
 الدومى والتلف وكان البيع حفظاً وتخصيصاً ويملك اجارة الكل فإن كان  
 الورثة حضوراً وبعضهم غائباً أو واحد منهم غائباً فإن الوصي يملك بيع نصيب  
 الغائب من العروض والمنقول والرقيق لا جمل الحفظ وإذا ملك بيع نصيب  
 الغائب يملك بيع نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة مراح وعند حنيفة  
 لا يملك وهذه أربع مسائل في أحد لها هذه هي والثانية إذا كان على الميت  
 دين لا يحيط بالتركة فإن الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل <sup>وإذا</sup> يملك  
 بيع الباقي عند أبي حنيفة مراح يملك وعندهما لا يملك <sup>والثالثة</sup> إذا كان  
 في التركة وصيه بمال مرسلاً فإن الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ به الوصية  
 وهذا يملك بيع ما أراد عليه عنده ملك وعندهما لا يملك <sup>والرابعة</sup> إذا  
 كانت الورثة كباراً يملهم صغيراً فإن الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل  
 ويملك بيع نصيب الكبار أيضاً عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي  
 الأب فكذا في وصي وصيه ووصي الجد أب الأب ووصي وصيه ووصي  
 القاضي ووصي وصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الأب الآ في خصلة وهو  
 أن القاضي إذا جعل وصياً في نوع كان وصياً في ذلك النوع خاصة  
 والأب إذا جعل رجلاً وصياً في نوع كان وصياً في الأنواع كلها <sup>من</sup>  
 الخلاصة وإن كانت الورثة غريباً وحده عن محمد مراح تركة أيام فإن  
 لم يكن في التركة دين ولا وصية فإنه يبيع المنقول ولا يبيع العقار ولو <sup>خفف</sup>

فعلا كالعقار اختلج المشايخ رح فيه والاصح انه لا يملك بيدها من البيعة  
 سئل الربري رح عن رجل غاب منذ سنين فلا يعرف احوال الاحياء ام  
 لا ولا آخر على هذا الغائب دين وله عقار هل للحاكم ان يصفى الى دينه من ذره  
 وامواله فقال اذا فعل الحاكم جازم قيل له فلو كان هذا الغائب حيا الا انه غائب  
 لا يرجع منذ سنين فقال الجواب كذا لك من الذخيرة في كتاب المفقود  
 ولو جحد الذي في يديه المال ان يكون المال للميت فقامت الابنة بالبينة  
 ان اباها مات وترك هذا المال ميراثا لهما ولاخيهما المفقود فان كان  
 حيا فهو الوارث معهما وان كان ميتا فلهذه الوراثة معهما ولا وارث له غير  
 هؤلاء فانه يدفع الى اثنين النصف لانهما بهذه البينة تثبتان الملك لهما  
 في هذا المال والاب ميت واحد المورث ينصب خصما عن الميت في اثبات  
 الملك له بالبينة واذا ثبت ذلك يدفع اليه الميراث وهو النصف ويوقف  
 النصف الباقي على يدي عدل قال في الكتاب لان الذي في يديه  
 جحد فهو غير موثق عليه ومعناه ان ظهرت خيانه بجحوده فلا يؤتمن  
 بعد ذلك ومنه اما حكمه فما ذكر محمد رح في الكتاب انه  
 ميت في حق غيره حتى لا يرث احد من اقرابائه اذ مات حيا  
 في حق نفسه حتى لا يقسم ماله ولا يتزوج امرأته من الكافي  
 وله فيما يرجع الى ماله حكم الحيوة وفيما يعود الى مال غيره حكم الميت  
 من الفصول في التصرف في اموال الغائبين والمفقودين والله اعلم ان يسبح  
 الغائب اذا خاف التلف لكن انما يسبح اذا لم يعلم مكان الغائب

أما إذا علم فلا لانه يمكنه ان يبعث الى الغائب اذا خاف التلف فيمكنه حفظ  
 الدين والمالية جميعا وذكر شمس الأئمة الحلواني شرح في باب امرأة المفقود  
 من ادب القاضي ان للقاضي ولا يبيع مال الغائب وفي فرائد صدر  
 الاسلام طاهر بن محمود واحاله الى مجموع النوازل الجارية المفقودة اذا كان  
 مالكها شافا للقاضي لا يبيعهما انما يبيع مال المفقود ايضا فيه اذا فقد الرجل  
 وله جارية او غلام مملكت القاضي بيعهما وان كان المالك غائبا غير معتق  
 لا مملكت بيعهما وفيه ايضا واقعة للفقهاء قاضي قيم نصب كونه ملك غائبا  
 لقاردهم هل يجوز اجاب بعض مشايخنا ما سألنا به يجوز مطلقا وينبغي ان يجوز  
 اذا كانت الغيبة مقطوعة ومنه وذكر شيخ الاسلام خواهر خاده روح  
 في كتاب المفقود واذا فقد الرجل وترك اموالا عقارا او منقولا لا ينبغي  
 للقاضي ان يبيع عقاره ولا مالا يتسارع اليه الفساد لا في نفقته ولا في  
 غير ما يخلف ما اذا كان متيسرا يتسارع اليه الفساد فانه يبيعه ويصرف  
 منه الى نفقه اقارب المفقود

كتاب الشركة  
 من الذخيرة الشركة على نوعين شركة مملكت وشركة عقد وشركة المملكت  
 شركة جبر وشركة اختبار فشركة الجبر ان يختلط مالا بين رجلين بغير اختيار  
 المالكين خلطا لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بان كان الجنس واحدا او يمكن التمييز  
 بضرب كل فئة ومسقة نحو ان تختلط الحنطة بالشعير او ميراثا مالا وشركة اختيار  
 ان يوصي لصا مالا لويعلك لانه مالا لا يستلذ او يختلطان ما لهما في الكفا

ثم الشراكة ضربان شراكة الملائم بان يملك اثنان مينا اربنا او شرعا <sup>وصية</sup>  
 او وصية او وصية او وصية او يخلط ما لا يصح بلا ضح من احدهما او  
 يخلطهما سلطانا يمنع التمييز اصلا كالبر مع البراء يخرج كالبر مع الشرع فلو كان  
 اجتماع النصيب وحكمها وقوع الزيادة على الشراكة بقدر الملت من <sup>من</sup> الغوا  
 بشرط ان الشراكة في البرج <sup>من</sup> النابج فان شرعا ان يخلطها دون <sup>خر</sup>  
 والبرج بينهما على قدر راس المال جاز ويكون المال الذي لا عمل عليه بضاعة  
 يند العاقل ودرجه لصاحب ورضيعة عليه وان شرطا للعاقل اكثر من راسه  
 جاز ايضا على الشرط ويكون المال للدافع عند العمل مضاربة وان شرط  
 للدافع من البرج اكثر من راس مال لا يصح الشرط ويكون المال بضاعة عند  
 التامل والكل واحد منهما سيج ماله والوفية على ما ذكرنا ولو كانت المال بينهما  
 جميعا والعمل عليهما جاز على ما شرطوا سواء قساويا في المال او تقاوتا وان عمل  
 احدهما ولم يعمل الآخر بعد او بغير عذر صا وكلمتهما معا <sup>من</sup> الذخيرة من  
 دفع الى آخر الفأ وقال اخرج من عندك الفأ مثل هذه الالف واشتر بها وبع  
 فما ربحت من شيء فهو بيننا ففعل المامور كذلك جاز وان لم يكن المامور <sup>جوز</sup>  
 وقت العقد واكتفى بوجوده وقت الشراء بما ذكر الفأ وري ولا يقع  
 بمال غائب الغائب وقت العقد والشرا جميعا <sup>من</sup> النافع وركنها في شركة  
 الملائم اختلاط النصيب وفي شركة العقد الايجاب والقبول <sup>من</sup> جامع  
 الفأ وان اذ لم يذكر لفظة الشركة ولكن قال احدهما لاخرها اشتريت اليوم  
 من شيء فهو بيني وبينك ودافقه الاخر هل يكون شركة لم يذكره

محمد راج في الاصل - وروى ابو سليمان عن محمد راج امر يحوسر وينتبت بهذا القدر  
 الا يرى انهما لودكر الشراء من الجانيين يحوسر وان لم يذكر اللفظ التبرك غنبا  
 ذكر حكمها وكذا القدر، وهو الصحيح، وهذا التبركة جائرة في الشراء من القدر  
 وشمس قرر، انه لو كركرك فاب نلال را مرد وجریم قد صبا السد وعتقد احدهم  
 بحضرة الآخر وكاب ساكنا فينبغي ان يكون مشتركا بينهما، قال رضى مني ان  
 يحفظ فان المصوب فيما اذا اصطليا انه اذا اشتراه احدهما يكون على التبرك  
 انه يكون مشتركا بينهما لا هذا، ومدة اب وابن يكسبان في صنعة واحد  
 لهما شئ فالكسب كله للاب اذا كان الابن في عيال الاب لكونه معسلا، الا ان  
 له لو عرس شجرة يكون للاب، فعم ينحى، وكذا الى الزوجين اذا لم تكن المرأة  
 معينه الا اذا كان لهما كسب لوحدة فهو لهما كسب، الكسب بينهما نصان به  
 قال رضى، وهكذا امكن اسمع الجواب من افواه الناس ان بينهما نصان به  
 بم، وما عزال من قطن الروح ويتسجد هو كرايس في الروح عند جميعا  
 من الحاسة اذا تزوج الرجل ابنة الخمسة وهم في دار ابيهم كلهم في عاله فكل  
 السون المتاع متاعا والاب يدعى لنفسه فان المتاع يكون للاب وللشئ  
 التراب التي عليهم لاعى من الظهيرة شربكان مشتركة معا وضد اودع  
 انسان عند احدهما فهو دبعة عندهما جميعا لان الودبعة من تواب  
 التجارة، وفعل احدهما في تواب التجارة كفعلهما وان مات المستودع  
 ببلان يبيع لزمهما جميعا لان موت المستودع من غير بيان استهلاك  
 الودبعة حكما ولو استهلك حقيقة لزمهما الضمان لان ضمان الاستهلاك تحا

وانه بفريق المال في المضمون فان قال الحى ضاعت في يد الميت قبل موته لم يصد  
 يانه الميت انما صار مورثا حكما للمباوضة واذا انفسخت المباوضة بموت احد  
 الطرفين لم يرد ما كان في يده او هو واجب ان يرد سواء ولو قال اجنبي اخرج ما  
 المورث به من ماله لم يسقط الضمان فكذا هنا من اليتيم سئل علي بن احمد  
 عن رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعتها اليه ثم اخرج المقرض  
 مائة دينار وخطا المدين جميعا وقال له المقرض اذهب بهذه المائة <sup>تجرب</sup>  
 على الشركة ففعل ذلك ورجع كيف الحكم فيه فقال هو مختل فاقص لا بد من  
 زيادة شرط جمعت نصيب الشركة من القنية اقرض لصاحب مائة ودفعتها  
 اليه ثم اخرج مائة اخرى وخطا المدين وقال للمستقرض خذها واتجر بها  
 على الشركة وهذا مختل وليس بشركة

كتاب الوقف  
 من اثار صيغ منزل موقوف وفقا صحيحا على مقبرة معلومة فخر هذا المنزل  
 بجمال لا يتفتح به فجاء رجل وجمعه وبنى فيها بناء من ماله بغير اذن واحد  
 فالاصل لو رثة الوقف والبناء لو رثة الباقي ومنه واما اذا وقف البناء  
 على ارض وقف ان وقفه على جهة وقف الارض جاز بالاتفاق وان كانت  
 اخرى اختلف المشايخ فيه في الغلبة والاصح انه لا يجوز من المأوى <sup>كبر</sup>  
 هلال سرح في وقفه ان كان الوقف غير مأمون على الوقف فانه ينبغي للوالي  
 ان يزرعها من يده ويوليها غيره من الاجناس قال في الوقف للمضاف سرح  
 وقف وفقا صحيحا واخرجها من يده ثم ان يجعلها <sup>منه</sup> اليه ويزرعها لنفسه



فإن زرع له فلا يقبل قول أهل الوقف أنه يزرعها لأهل الوقف لكن يقولوا  
أنما يجب أن يخرج الوقف من يده لزراعتها لنفسه فإنه لا يخرجها لكن يقولوا  
أنهم عليها للوقف ولو فعل هذه استولى بالوقف وأخرجها القاهري من يده  
فعلهم من الجواهر القيمة إذا لم يراع شرط الوقف فإنه ينبغي أن لا يصح  
وهذا الإشارة إلى أنه لا ينبغي لمجرد الخلاف بل يستحق الفرض من  
الحادي مسئلة عن استجار أرض الوقف ثلث سنين وثلاث الأجرة  
الأولى كانت اجرا مثلث ثم كثرت سرخية الناس فزاد اجرا مثله هذا للمنفعة  
أن ينقض قال لأن للعقد قد صح ونزاهة ورغبة في الإجراء بغير الزرع  
في السعر في القيمة ثم ذلت غير مقصد للعقد كذا هذا وكذا في الجواهر  
لفظا ومعنى من التمس خانية ولو جعل إليه الولاية في حال حيوته في  
بعد وفاته كانت جائزا وكذا وكيل في حالة الحيوة ووصيا بعد الموت  
ولو قال وليت هذا الوقف فأما له الولاية حال حيوته لا بعد وفاته ولا  
لم يشترط الولاية لنفسه وأخرج من يده ثم قال محمد راجح الولاية للقيم  
وليس للواقف أن يزرعه وكذا الوماث وله وصي فلا ولاية للوصية والولا  
للقيم وقال أبو يوسف راجح الولاية للواقف له أن يزرعه للقيم في حياته  
وإذا مات الواقف بطلت ولاية القيم ومن جامع القاهري قال خلال زرع  
أن جعل أرضه وقفا في صحته ثم قال عند وفاته لو جعل أنت وصيي ولم يتر  
على ذلك تكون ولاية الوقف إليه مادام الواقف حيا ويكون وكيله  
الوقف وأزامات الواقف لا تكون ولاية الوقف إليه إلا أن نقول

ولاية الوقف اليه بعد وفاتي فيكون كالوصي في سائر امواله من السراجية  
 ووصي الوقف اولى بنصب القيم من القاضي وان لم يوص الى احد فالقاضي  
 اولى القاضي لا يجعل القيم من الاجانب بل يجعل من اهلية الوقف بهم وبمحل  
 القيم من الاجانب ما دام يوجد من ولد الوقف واهله بيته من يصلح لذلك وان  
 لم يوجد من ولد الوقف واهله بيته من يصلح لذلك جعل القيم من الاجانب عدم  
 واذا خربت ارض الوقف وامراد القيم ان يبيع بعضها ليرم الباقي بثمن باع  
 ليس ذلك فان هدم المشتري البناء وصرم التحل فيجب للقاضي ان يخرج القيم  
 عن هذا الوقف ولا ينبغي للقاضي ان يامر الخائن بسبيله ان يعزل له ثم القاضي  
 ان شاء ضمن قيمة ذلك البائع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نقل  
 وان ضمن المشتري بطل بيعه ثم - واذا اسأجرا رطب وقف ثلث سنين  
 باجرة معلومة هي اجرا المثل حتى جائت الاجارة فرفضت اجرتها لا تضيق الاجارة  
 واذا امر اداجر مثلها بعد مضي المدة على رواية فتاوى سمرقند لا يضيغ العقد <sup>على</sup>  
 سراية شرح الطحاوي يفسخ ويهدد العقد والى وقت الفسخ يجب المسمى <sup>الى</sup>  
 مضي وفي الخاتمة واذا امر اداجر المثل فالوا ليس للمولى ان ينقص الاجارة  
 بنفسه ان اجرا المثل لان اجرا المثل انما يعتبر وقت العقد كان المسمى اجرا المثل فلا <sup>يضر</sup>  
 التغيير بعد ذلك ثم - واذا اجرا القيم الدواب قل من اجرا المثل قدر ما لا يتقارب  
 الناس فيه حتى لم تجز الاجارة لو سكنه المسأجرو كان عليه اجرا المثل بالغاما <sup>بلغ</sup>  
 على ما اختاره المتأخرون من المشايخ سرح وكذلك اذا اجره اجارة فاسدة  
 اذا اجرا القيم داس الوقف من نفسه لا يجوز وكذلك اذا اجروا من عبده او مكاتبه

لا يجوز له. وقيل ينبغي ان يكون هذا اعلى قياس الوصي اذا باع مال الصبي من  
 نفسه ان كان فيه منفعة للوقف يجوز عند ابي حنيفة مخرج. وفي البطير تخرلا  
 لصالح. ولو آجر من ابنه او ابنته فهو على الاختلاف في الوكيل عند ابي حنيفة  
 مخرج لا يجوز وعندهما يجوز ومن مشاخذنا مخرج من قال هنا وقاسه على المضارب  
 اذا آجر من هؤلاء فانه يجوز بلا خلاف. متولى الوقف اذا سكن رجلا بغير  
 اجر ذكره لال مخرج ان لا شيء على الساكن. وعامة المتأجرين من المشايخ  
 ان عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن صيانة للوقف  
 عن ايدي الظلمة وقطعا للطماع الفاسدة وعليه الفتوى وكذلك قالوا  
 فيمن سكن دارا للوقف بغير مال قيم وبغير امر الواقف كان عليه اجر المثل  
 ما بلغ وكذلك قالوا في اهل الجماعة اذا اسرهنوا للوقف حتى لم يصح لو سكنه الموقوف  
 يجب اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن. من القياس  
 قال الصدر الشهيد حسام الدين مخرج وهو المختار للفتوى وكذا قالوا في مؤ  
 مسجد باع من لا موقوف على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل القاضى هذا المنزل  
 وولاه غيره فادعى هذا الثاني على مشتري المنزل ان البيع باطل وابطل القاضى  
 البيع وسلم المنزل الى المتولى الثاني فعلى المشتري اجر مثل هذا المنزل سواء كانت  
 الدار معدة للاستغلال او لم تكن. ومن التجنيس في الفتاوى فعلى المشتري  
 اجر هذا المنزل وان لم تكن معدة للاستغلال صيانة للوقف هو المختار من  
 الحاروي وسئل عن ارض وقف على قوم معينين فاراد ان يأخذ كل واحد  
 منهم بعضا فيزرعها لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم ورفع المتولى



بِنَا زَامِرًا لَهَا فَنِيَا وَذَاتُ حَقِّ صَلَاحِيَّتِ الْبَلَدَةِ عَلَى مُلْكِهِمْ فَلَمْ يَجِزْ أَمْرُ السُّلْطَانِ فِيهَا وَعَلَا  
 الْفَقِيهُ عَتُوَّةً وَضَعَ لَهَا رُجُلًا عَلَى رَأْسِهَا وَعَلَامَةً الْفَقِيهِ صَلَاحًا وَضَعَ الشَّعْرَ عَلَى رَأْسِهَا وَأَمَّا  
 رَجُلُ وَفْدِ أَرْضِ سُلَيْمَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَمْ يَجْعَلْ آخِرَ الْمَسَاجِدِ كُنْزًا لِلْمَسَاجِدِ مَرَحَ فِيهِ وَالْمَسَاجِدَ بِمَجُورٍ فِي قَوْلِهِمْ  
 جَمِيعًا أَمَّا فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ مَرَحَ فَلَا يَرَى الْمَسْجِدَ مُؤَيَّدًا فَيَكُونُ الْوَقْفُ مُؤَيَّدًا  
 أَمَّا فِي قَوْلِ مَجْنُونِ مَرَحَ فَلَمَّا كَانَ الْعَرَفُ وَالْقِيَاسُ يَتَرَكُ بِالْعَرَفِ كَمَا لَوْ قَفَّ بِالْمَقُولِ فِيهَا  
 تَعَارَفُوا. رَجُلٌ قَالَ جَعَلْتُ جُجُورِي لِدُونِ السَّرَايِ فِي الْمَسْجِدِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ  
 صَارَتْ الْحُجَّةُ وَقَفًا عَلَى الْمَسْجِدِ لِمَا قَالَ حَتَّى لَوْ أَدَانِ يَرْجِعُ لَا يَمْلِكُ يَرِيدُ بِهِ لَعَدَ  
 مَا سَلَّمَ إِلَى الْمُتَوَلَّى عَلَى مَا اخْتَرْنَا مِنَ الْجَوَابِ لِلْفَتَوَى وَلَيْسَ لِلْمُتَوَلَّى أَنْ يُصْرِفَ  
 إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْهَا وَقَفًا عَلَى دَهْنِ الْمَسْجِدِ مِنْ أَلْبَرِهَا شَيْءًا أَيْضًا  
 وَقَفَ ضَيْعَةً عَلَى مَسْجِدٍ عَلَى أَنْ مَا فَضَّلَ مِنَ الْعِمَارَةِ فَهُوَ لِلْفُقَرَاءِ فَاجْتَمَعَتِ الْعُلَّةُ  
 وَالْمَسْجِدُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا يَهْبِئُ الْعِمَارَةَ لِلْحَالِ هُوَ يُصْرِفُ ذَلِكَ أُنْعَلَهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ  
 تَكَلَّمُوا وَالْمَسَاجِدُ لِلْفَتَوَى مَا قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلِيدِ مَرَحَ أَنْ اجْتَمَعَ مِنَ الْعُلَّةِ مَقْلَدًا  
 مَا لَوْ احْتَاجَ الْمَسْجِدُ وَالضَّيْعَةُ إِلَى الْعِمَارَةِ يُمْكِنُ الْعِمَارَةُ مِنْهَا وَزِيَادَةُ صَرْفَتِ الزِّيَادَةِ  
 الْفُقَرَاءَ لِيَكُونَ جَمْعًا بَيْنَ شَرَاهُ الْوَاقِفِ وَمِيَانَةِ الْوَقْفِ مِنَ الْمُنْقَطِ الْمَاصِرِ وَجُجُورِ  
 الشَّهَادَةِ عَلَى الْوَقْفِ بِالشَّهْرَةِ وَأَنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْوَقْفِ مِنَ الْمُنَاقِضِ  
 الصَّغِيرِ وَكَذَلِكَ الْوَادِعِ الْمَدْعَى الْأَمْرَ مِنَ الْأَبِ وَأَقَامَ الْبَيْتَ فَاقًا  
 ذُو الْوَيْدِ عَلَى قَرَارِ الْمَيْتِ أَنَّ الدَّارَ لَيْسَتْ لِي أَوْ مَا كَانَتْ لِي كَانَتْ دُعَايَ مِنْ  
 الْفَضُولِ وَلَوْ أَدْعَى الْوَقْفَ وَلَا تُمْ أَدْعَى خِفَالَهُ لَا تَسْمَعُ كَمَا لَوْ أَدْعَى غَيْرَهُمْ  
 عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْغَوَامِضِ وَإِنْ شَاءَ الْمَاءُ اسْتَأْذَنَ أَوْ مِنْهُ لَهَجَةُ الْقَرْفِ بَلَّانِ لَا

له فيه تبايعا باقيا في الروايات لان طلب التمليك في ملك نفسه مباح ، وكذا  
المراء يقصد صحة عقده حتى لو ادعى ابطاله او سعى فيه لم يعتبر بلسا قسرا  
او اربا بملك البائع ظاهر لا قطعاً برواية الجامع اذا اخلص هو التصرف بالملك  
وان البائعا قسرا لو تضمن ابطال حق احد يمنع صحة الدعوى والا لا يمنع  
الزيادات العتاقية سعي الانسان في نقص ماله مردود باطلا من المحيط  
عبد ادعى على رجل انه ملكه وانه اعتقه فقال المولى حين اعتقته لم يكن ملكي  
لما اتي بعته من فلان ثم اشتريته منه واقام البينة على بيعه قبل الاعتاق  
لا تقبل بينته ولو كان المولى قال اعتقتك قبل ان اشتريتك وقال العبد  
لا براء اعتقتني بعد ما اشتريتني قال قول قول العبد لان العبد يدعي  
عتقا جائزا والمولى يدعي عتقا باسدا من السراجية رجل وقف منزلا على  
والديه وعلى اولادهما ابداما ما بنا سلوا ليس لهما ان يسكن فيه لان حقهما  
في العتقة من المأوى وسئل عن اقرار بوقف صحيح وانه اخرج من يده وانه  
يعلم انه لم يكن اخرج من يده قال اقراره على نفسه جائز فالوقف صحيح من  
كتاب الاجناس قال هلال رجب في وقفه اقرار رجل بارض في يده انها  
موقوفة ولم يزد على ذلك جائز ويكون وقفا قال ولا اجعل هذا المقروفا  
ولا غيره الا بشهادة الشهود ان هذه الارض كانت ملكا له حين ما اقر  
لمن اقر بجزءه عبيد في يده وشهد الشهود ان العبد كان في ملكه وقت  
الاقرار ثبت الولاء له وان لم يشهد والا يكون الولاء له كذا هذا  
وفي وقف الا نصار يحجب يجعله وقف لكونها في يده فيثبت في العبد

ايضاً من العتامة ولو اقر في ارضه في يده انما صدقة موقوفة صح  
 والولاية له ولو قال من ابي لم يصدق في حق الغرماء وكذا في حوائج  
 الورثة ويصدق في حقهم من الدخلة رجل في يده ارض ارضه في  
 صحته انما صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جوارحه وهو وقف يجب  
 ان يعلم بان من كان في يده ارضه اذا قال هذه الارض وقف كان  
 هنا اقرار بالوقف ولا يكون ابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف  
 ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة كان هذا ابتداء وقف حتى يرضى  
 به شرائط الوقف الا ترى ان من قال لعبد في يده عبدى هذا اقرار  
 ابتداء اعاقبه ولو قال هذا العبد حو كان اقرار بالعنف كذلك هذا الوقف  
 الذي يقاوم امرها ومات الشهود الذين شهدوا عليها ما روي فيها قال  
 قوم هي وقف عليها وفيها فلا ت وقال قريب آخر هي وقف عليها  
 فلا يعنى ذلك الا انى العريف الاول من جهة هذه المسئلة  
 على وجه واحد اذا كان للواقف ورثة احاد وفي هذا الوجه يرجع  
 الى الورثة لا يشترط ثبوت مقام الوانف فارجع اليهم سواء كان لها  
 ما سوما في دواوين القضاة معلوف عليها او لم يكن فاعنى فريقت عيشة  
 الورثة فالقاضي يجعل الوقف علفاً من العتامة والحقانية كما ان يعلم  
 ان ذكر الصدقة وحدها لا يلزم ولا يعقد به الوقف وذكر الوقف وحده  
 والجملة الوقف على ما هو المتعارف لو وقف صدقة على مسجد على ما فصل  
 من عمارته فهو للمقراء فاجتمعت العلة والمسند غير محتاج الى العمارات

قال الفقيه سرح عندي انه اذا اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد و  
 الضيعة الى العماره يمكت عمارتها من ذلك ويقدر زيادة نصف الزيادة  
 الى الفقراء الخصال قال الفقيه سرح عندي انه اذا اجتمع من الغلة مقدار ما لو  
 احتاج المسجد والضيعة جميعا بين شرط الواقف وصيانه للوقف <sup>ان</sup> قال الصلح  
 الشهيد حسام الدين رح وهو المختار للفقهاء <sup>من</sup> الملتقط في محل آخر  
 اذا حضر بئر في المسجد وفيه نفع العامة ولا ضرر فيه لاحد له ذلك <sup>من</sup>  
 الملتقط رجل حضر بئر في المسجد وفيه نفع ولا ضرر فيه لاحد له ذلك <sup>من</sup>  
 من العتائية ولو اراد واقف المسجد او اهله ان ينقضوا سقف المسجد <sup>ليبيعوا</sup>  
 بذو عه ويشتروا احسن من ذلك او ارادوا ان يهدوه ليدنوه <sup>احسن منه</sup>  
 لم يجوزوا لم يخرب فان كان طاقا فيه فهدوه ليزيدوا فيه جاز <sup>عن ابن</sup>  
 سلام لا يجوز <sup>من</sup> الجواهر رجل احدث عمارة في الوقف بغية اذن المتولي  
 فلم يتولي ان يأمره بالرفع <sup>منه</sup> ومنه ايضا وان المتولي لا يتعزل بالخيانة <sup>التقصير</sup>  
 بل يستحق العزل <sup>من</sup> التمسار خانية من فتاوى الفضلي سئل عن وقف  
 صحيح وانه اخرج من يده وورثته يعلم انه لم يكن اخرج من يده قال اقرره  
 على نفسه جائزا والوقف صحيح <sup>من</sup> الخانية وليس للورثة ان يأخذوه  
 ولا تسمع دعوتهم في القضاء <sup>هو</sup> في الفصل السادس اذا وقف الرجل  
 ارضه ولم يشترط الولاية لنفسه ولا غيره ان الوقف جائز والولاية <sup>قف</sup>  
 وهكذا اذكر الحضاف سرح في وقفه قال هلال سرح وقد قال قوم اب  
 الواقف لو شرط الولاية لنفسه كانت الولاية له وفي الابانة واذا سلم <sup>بقية</sup>



له ولاية من المايه وقصص على مسند عيسى وانه فيم وثبات العلم <sup>جميع</sup>  
 اهل المسند وجعلوا رجلا متوليا لغير امر القاصي فقام هذا المتولى بجماعة <sup>المسند</sup>  
 من علات وقف المسند احلف المتأخ <sup>رجح</sup> في هذه التولية والاصح انما  
 لا يقع ويكون نصب القيم الى القاصي من الخلاصة <sup>من الخلاصة</sup> ملة الا ان في الخلاصة  
 ذكر الجمار مكان قوله والاصح ومن السراحيه رجل وقف وقفا ولم يذكر  
 الولاية لاحد قبل الولاية للواقف وهذا قول ابي يوسف راجح لان عبده  
 التسليم ليس بشرط انما عند محمد راجح لا يصح هذا الوقف وبه نعتنا <sup>من الجمع</sup>  
 ولا يقتصر ان رادب الاخره لكره الرعيه وفي قوله لكره الرعيه فائدة  
 وهي ان الاخره اذ ارادت في نفسها لا رعيه راجح من قبل متعنت بل  
 لعلو سعرها عند الكل من التهذيب وقيل يجوز وقف المصحف والكتب  
 في المساحد والمدارس وقيل يجوز اصلا وعليه الصواب الواقف  
 جعل للوقف قيمات القيم له ان يصب آخر وبعد موته للقاصي ان يصب  
 والا فكل ان يصب من اولاد الموقوف عليه واقاربهم ما دام يوجد منه  
 احده من المصول ورياده الاخره تعتبر اذ ارادت عند الكل حتى لو اراد  
 واحد نعتا لا تعتبر هذه الريادة منه <sup>وقد</sup> واحتمل القاصي في الدس <sup>ل</sup>  
 رواية الطحاوي في نأواه وقال ما يصح العقد وذكر حديث شيخ الاسلام  
 في التكميل انه لا يصح الاحارة من التأخر خاصة في العبد السادس  
 وان كان الوقف على المعراء وشرط الواقف الولاية لعبد وكان <sup>منها</sup>  
 عمر مأمور على الوقف فللعاصي ان يارعهما من يده وكذا لك لو ترك

العمارة وفي يده من غلته ما يمكنه ان يعمره قال قاضيهم يحبره على العمارة  
 فان لم ير الا اخرجه من يد ماله من التماسانية في الفصل السابع في تصرف القيم  
 رجل وقب ارضه على المساكين وقفا صحيحا ولم يكن كره عمارتها في غلة هذه الارض  
 يبدل القيمة او لا من غلته بعمارتها وما يصليها وفي السراجية شرط الوقف ذلك  
 اوله ثم وان اراد ان يبنى فيها بيوتا يغلبها بالامانة فله التمساة في الحاصل على  
 وجوب ان كانت ارضه الوقف متصلة بيوت المصريين غلب في استجار بيوتها وكان  
 غلته ذلك فوق غلة الارض والنخل كان له ذلك من الغلته من الغلته ومحمد بن طهريه رجل  
 بني مسيحي في سكة فزارعه بعض اهل السكة في عمارته او في نصب الامام والمؤذن  
 ففي العمارة الباني اول لان العمارة من البناء وهو الباني ونصب المؤذن  
 والامام تكلموا فيه المختار ان الباني اولي الا اذا اراد القوم من هواصله من ذلك  
 فهو اولي لان منفعة ذلك يرجع اليهم وضرر ذلك يرجع اليهم من التماسانية  
 قال الصدر الشهيد رح المختار ان الباني اولي من النقاد والهادي سئل ابو نصر  
 محمد بن مسيحي في رفاق فزارعه بعض اهل المحلة في نصب المؤذن والامام او في  
 عمارته قال اما العمارة فالباني اولي واما المؤذن والامام فلقوم ان ينصبوا وقال  
 ابو بكر رح لا بل الباني اولي بالكل قال الفقيه زهير ناخذ الا ان يريد وان تملك  
 مؤذنا واما اصله لذلك فلم ان يفعلوا وفي كتاب الاجناس وفي وقف  
 لا نماري رح الرجل يجعل المسجد لله تعالى فهو احق بالصلاة فيه والامانة  
 الاذان وولده من بعده وعشرته اولي من غيرهم من التماسانية وفي  
 خر كتاب الكراهية املاء ابي يوسف رح في رجل بني مسجد او جعل له مؤذنا

١. أن هو فيه وكرهه اهل المسجد وقالوا يجعل مؤذنا غيرك وليس لمسلم ذلك انما  
 الامر في ذلك الى الذي شاء. قيل وان كاي فاسما وكذا لك ان اقام لهم  
 اما ما ماتهم وكرهه اهل المحلة ليس لهم ذلك الا ان يكون فاسقا ففعلوا اما  
 غيره في الكرخ من اراوان يحضر بيتر في مسجد من المساجد او في محلة فان لم يكن  
 ذلك صار بوجه من الوجود وفيه مع من كل وجه فله ذلك والقوى على ذلك  
 من الفضول وفي قناوى اهل سمرقند عرس متجرا على سطح حوض قرية ثم  
 قطعها بعد ذلك فست من عروقها اشجار فنجب للغارس لانها نبت من ملكه  
 وان كانت الارض مواتا لا مال لها وقد اتخذها اهل القرية مقبرة فالأشجار  
 باصلها على حالها القديم والزم اليها في البستان. واذا نبتت الاشجار بعد  
 انحداد الارض معدة وانه على وجهه ايضا ان علم لها غارس فهي للغارس  
 لانها ملكه وان لم يعلم لها غارس فالحكم في ذلك الى القاضي ان رأى  
 سعيها وصرف سمها الى عمارة المقبرة فله ذلك لانه اذا لم يعلم له غارس كانت  
 في الوقف الا يرى ان الشجرة اذا نبتت في ملك انسان ولا يعرف له  
 كانت الشجرة لصاحب الملك كذا انسان من البرهانية فيقول يسكن في وقف  
 الفقراء ما جرت فترك ما وجب عليه بحساب الفقراء يجوز لان الرواية محمولة  
 عن علماء سمرقند ان من له حق في مال بيت المال فترك عليه خراج ارضه  
 لمكان حقه في بيت المال جاز كذا هذا من الحاوي والجواهر والسفي و  
 غيرها ومن عن متولي وقف يقبل ارض الوقف بنفسه قال لا يجوز لان  
 الراي لا يكون له اذ لمعطيا الا اذا قبلها من القاضى لنفسه اذ لا بد

الى الجمع من التارخاني وفي الظهيرة والموقوف عليهم لو ارادوا ان يواجزوا  
 بانفسهم لا يجوز من البرهاني لا يحمل سراج المسجد الى بيته ولا ياتر بان يحمل  
 من البيت الى المسجد من السراجية رجل وقف منزلا على والديه وعلى اولادها  
 ابداما ثانيا سلوا ليس لهما ان يسكنما فيه لان حقهما في الغلة من التهمة <sup>سئل</sup>  
 ايضا عن يخلط غلة الدهن بغلة البواري فقال هو سارق جائز من الحاشية  
 رجل طلب التولية في الاوقاف قالوا لا يعطى له التولية وهو كمن طلب القضاء  
 لا يتكلم من التوازل قال ان كانت الكورة فتحت عنوة ولا يضرب امر به بالمارة  
 فانه يجوز امره وان صالحه عليها ولم تفتح عنوه لا يجوز امره لانه اذا فتحت  
 عنوة ملكه بخلاف امره من الفصول القاضية اذا اذن الاقوام ان يدخلوا ارضا  
 من ارض الكورة في مسجد هم ويزيد وافيده ويتخذوا حوانيت موقوفة على  
 مسجد هم ان كانت الكورة فتحت عنوة ولا يضرب امر به بالمارة فانه يجوز امره وان  
 فتحت صلحا لم يبيع امره لان ارض الكورة تبقى على ملكهم من الغيا في اللام  
 الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا بطريق الجادة اذا لم يضرب بالمارة من الحميد  
 شرح الهداية والتشديد في الرواية لا على النفي من العاقبة ولو قال هذه  
 صدقة موقوفة في حيوتي وبعد موتي صح بالاجماع ولا يحتاج الى التسليم ومنه  
 ولما وقف البعاعات كانت البناء في اسرغف الوقف يجوز وقفه ويكون  
 سبيله ما يصيب اصله وان كان في ارض مملوكة لله لاجاز بعضهم وان كان  
 في ارض العارية او الاجارة لم يجوز من الحاشية وسئل عن وقف على الفترة  
 في صحته ثم مات فجاء الرجل وادعى ان هذه الضيقة لي فاقربه بعض الورثة

او يخرج عن الميثاق قال لا يصدق الورثة على ابطال الوقف ويضمن قيمة جزء  
 من الضيعة في قول من يرى الضيعة مضمونة بالغصب يعني يضمن من تركه الوقف  
 لهذا المدعي من الكبري وقف ضيعة له على الفقراء في محضه ثم مات فمات  
 انسان وادعى ان الضيعة له واقر الورثة بذلك لم يبطل الوقف لان اقرار  
 لم يصح في حق ابطال الوقف ويضمنون قيمة الضيعة من تركه الميثاق في قول  
 محمد راجح لانه يرى الضيعة مضمونة بالغصب من الكبري وهذا اجواب الكبري  
 لاجواب محمد راجح خاصة لانه لا خلاف في وجوب ضمان الضيعة بالامانة  
 انما الخلاف في الغصب وهذا التلاف من الخانية ولو ان المدعي عليه اقام  
 البينة بعد ذلك ان ابا المدعي كان اقر في حياته وصحته انه لا حق له في  
 هذه الدار جازت شهادتهم وانما دفعت خصومة المدعي من كشف  
 الغوامض الاصل ان الدعوى قبل الاقرار لا يمنع صحة الاقرار والدعوى  
 بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار لا يصح من الظهير المدعي انه  
 وقف داره على قوم باعيا منهم وجعل آخره للفقراء فاجر المولي الدار من المولى  
 عليه جازت الاجارة لانهم لم يملكو اربعة الدار وانه احقهم في الغلة فصا  
 وغيرهم سواء من التماس حانية سئل هو ايضا عن رجل وقف ارضاعا للفقراء  
 او على صوفيات بشرائط هل يصح قال لا من ايتيمه وسئل ايضا عن رجل خطب  
 الدار بخلعة ابواري فقال هو سارق جازم هو سئل عن امام فيه نارا  
 موقوفة بكنى الامام هل له ان يوجرها فقال ليس له ذلك ذكر في محضر التفتيش  
 للامام الرازي وما اذا اشترط الواقف ان غلها له واراد الموقوف عليه ان

يسكنها فلا سر وإية عن المتقدمين في هذا الفصل . وواختلف المشايخ سرح في إيراد  
له بعللة الداهل له ان يسكن ويجوز ان يقاس الوقف عليه ذكر فيه . وإما  
اذا كانت الوقف دارا وارضا فاراد الموقوف عليه ان يواجرها لم ينكر فيه  
سرح وإية عن المتقدمين . وذكر الفقيه ابو جعفر سرح انه قال ان كان في الوقف  
معه شريكت آخر وكان الوقف يحتاج الى العمارة ليس له ان يواجرها وان  
لم يكن في الوقف معه شريكت آخر ولم يكن محتاجا الى العمارة جاز ان يواجرها  
من التماس خاتية اذا وقف ارضه او شيئا آخر وشرط الكل لنفسه او شرط البعض  
لنفسه ما دام حيا وبعد . وللفقهاء لو وقف باطل عند محمد وهلال سرح . وقال  
ابو يوسف سرح الوقف صحيح ومشايخ بلخ سرح اخذوا بقول ابي يوسف سرح عليه  
الفتوى ترغيبا للناس في الوقف . من الفصول ورأيت في فوائد شيخ الاسلام  
نظام الدين سرح وقف ارضا وجعل لها متوليا وشرط ان يكون المتولي من  
اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان يجعل غيره متوليا وهل يصير متوليا لو فعل ذلك  
قال اجاب والدعي لا والله اعلم . من التماس خاتية اذا قال ارضي هذه صلة  
موقوفة علي ولد فلان وليس لفلان ولد صليبة ولد ولد الولد يريد به  
ولد الابن كانت العلة لولد الابن . وفي الفتاوى المحلاة اما ولد البنت  
ففيه روايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى . ثم لو كان  
لفلان ولد صليبة وولد الولد فلا شيء لولد الولد . اذا قال ارضي هذا صلة  
موقوفة علي ولدي انصرف الى البطن الاول يريد به ولد صليبة فلا يشار  
الى البطن الثاني البطن الاول يريد به البطن الثاني ولد الابن فما دام واحد من البطن

الاول فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلت البطن فالغلة للفقراء ولا يصرف  
 الى البطن الثاني وان لم يوجد البطن الاول يورث في الثانية وقت الوقف ثم  
 ولو وجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشارك من هو  
 دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه من البطون  
 ما هو بين الاول والثاني من الذخيرة اذا اوصى لاولاد فلان وليس لغير  
 اولاد صلبية يد تحت الوصية اولاد البنين وهريد خلفه اولاد البنات  
 ففيه روايتان وكذلك اذا اوصى لوى ثم فلان يد تحت الوصية اولاد  
 البنين وهريد خلفه اولاد البنات ففيه روايتان بعض مشائخنا سرح قالوا  
 الروايتان في دخول بنى البنات اما بنات البنات لا يد تحت الوصية روايتان  
 واحدة فاذا وقف على اولاده يد دخل في الوقف بنو البنين وهريد خلفه  
 بنو البنات ففيه روايتان وكذلك اذا وقف على ذرية يد خلفه بنو  
 وهريد خلفه بنو البنات ففيه روايتان وابن البنت وبنت البنت لا يد  
 قبسا لكان تركنا القياس في ابن البنت فانه يد دخل باستعمال الشرع وقوله تعالى  
 ومن ذرية داود وسليمان الى قوله تعالى ذكرى ويحيى وعيسى والياس جعل  
 عيسى من ذرية ابراهيم وعيسى لـ ابراهيم كان ولد البنت وقد صح ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم سمي الحسن والحسين ابنا من الغياثية ولو وقف على  
 اولاده واولاد اولاده ما تاسلوا وله اولاد قسم بينهم على التسوية لا يفضل  
 الذكور على الاناث لانه اوجب لهم على التسوية واولاد البنات يد خلون  
 فيه في رواية الجصاص سرح وفي ظاهر الرواية لا يد خلون وعليه الفتوى

لأنهم ليسوا بأولاد أو لاداة لانهم يمتدون الى الاب لا الى الام فكذلك ذكره الصديق  
 المشهد حسام الدين سراج وفي المسئلة كلام كثير ومناظرات من الحنفية ولو تأمل  
 ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي ولدي ولدي ولم يزد على هذا ايد خل ولد الصديق  
 واولاد بنه يشتركون في العتاة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن لانه سوي <sup>بينهما</sup>  
 في الذكر وهما يد خل فيه ولد البنت قال هلال راج يد خل ولو قال على ولدي و  
 اولادهم كان ذلك اكلام يد خل فيه ولد الابن وولد البنت والصحح ما قال هلال سراج ان  
 ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكره في تثبيت اذا قال  
 اهل الحرب امنونا على اولاد اولادنا يد خل فيه اولاد البنين واولاد البنات  
 من الحادي سراج وقف على ابن له واولاده واولاد اولاده ايد اماننا سلوا  
 كيف يقسم بينهم <sup>يقسم</sup> قال من كان من ولد لابنه ايد اماننا سلوا فامم شركاء تقسم  
 بينهم على عدد الرؤوس الذكور والاناث فيه سواء فصيل ولد اولاد الابنة  
 الى يد خلوت فيه لانهم اولاد اولاده <sup>قال</sup> محل سراج اذا قال صدقة موقوفة  
 على ولدي وولدي ولدي وسلم ان ولد البنات يد خلوت في هذا <sup>قف</sup> القول  
 يكونوا اسوة بولد الذكور <sup>من الجواهر</sup> جل وقف ارضا بغير الطهارة واستد <sup>الاولاد</sup>  
 اولاده الاسر شد منهم فالامر شد فوات وله اولاد البنين واولاد البنات  
 واولاد الابن ولا يستوجبون النظر في هذه الوقفية عند انقطاع الاولاد  
 جرائها على شرط الواقف اذ قد فهم من قوله تعالى يوحىكم الله في اولادكم  
 الكل يد خلوت فيه فيثبت لا اولاد البنات واولاد البنين <sup>جعل</sup> النظر <sup>جعل</sup>  
 اليه والنظر الى الاسر شد الا مثل اولاده ان كانوا بهذه المتابعة وهذا في



الروايات التي وقع الاعتماد عليها وهو رواية الحسن وإن كان يحتمل  
 الروايات الظاهرة عن بعض أصحاب روف البعظ فإنه لو اوصى لولد  
 فإن ولد الابن يخل في الوصية والحسن والحسين مرض ابنا رسول الله  
 عليه السلام ثم اتى وقال لا تترموا ابني والحد يث معروف فان جعل  
 اليهم النظر وفيهم من يصلح لذلك فلا بأس والآ فلا وسياتي على هذه المسئلة  
 في الباب السادس من الهداية لو خرب ما حول المسجد واستغنى عنه في  
 مسجد عند أبي حبيبة وأبي يوسف سرح لأنه استقاط منه فلا يعود الى ملكه  
 وعند محمد رج يعود الى ملك اليا في اولى ورثته بعد موته من الكافي في ذكر  
 ما حول المسجد واستغنى عنه في مسجد عند أبي يوسف رج هو قول أبي حنيفة  
 سرح ولا يعود الى ملك ما تير ان كاف جيا الى ملك ورثته ان كان مينا  
 وعند محمد سرح يعود الى ملك أبي لوجيا والى ملك ورثته لرميتا لأنه عيب  
 لقرية معينة فاذا انقطعت عاد الى ملكه كالحصير اذا بعث الهدى ثم زال الخ  
 وادرك الخ كان له ان يصنع بهد يه ما شاء وكذا الواشترى حصيد المسجد  
 حشيشا فوقع الاستغناء بمسجد عنه كاف له ان يصنع ما شاء لهما ان الق  
 النبي قصد هالم برك مخراب ما حوله اذ الناس في المساجد سواء فيصلي  
 المسافر والمأتم وكذا نقول في الحصيد والحشيش لأنه لا يعود الى ملك  
 ولكن يصرف الى مسجد آخر بالقرب منه وهذا في الاحصاء ثم ينزل عن  
 ملكه قبل الذبح من الاسرار واما ابو يوسف سرح فانه يقول ان الو  
 لما كان يصح على طريق ابطال ملكه عن البقعة لقرية فاذا تم ابطال ان

من كل وجه لم يحتمل انقض كالأبراء اذا تم باقبول والعق والطلاق وجميع  
الاستقاطات والقرينة كانت شرطاً ليصح الاسقاط وما يعتبر شرطاً للصحة التصرف  
لا يشترط لبقائه ويقول أن المسجد يبقى موقع الصلوة وهو موضع يتعلق به صحة  
الاعتكاف وان اعرض الناس عن الصلوة فيه كالعبادة ربما يعرض الناس  
عن الصلوة اليها فعلاً ولكن كونها قبله لا يتبدل ولا يحتمل الفسخ من الشك في  
وفي الحقيقة هذه المسئلة مبنية على ما بينا فان ابا يوسف راح لا يشترط في الصلاة  
اقامة الصلوة فيه ليصير مسجد اقل ذلك في الانتهاء وان ترك الناس الصلوة  
فيه لا يخرج من ان يكون مسجد او محراب يشترط في الابتداء اقامة الصلوة  
فيه بالجماعة ليصير مسجد اقل ذلك في الانتهاء اذا ترك الناس الصلوة فيه جماعة  
يخرج من ان يكون مسجد اقل من المحيط حوض في محلة خرب وصار بحيث  
لا يمكن عمارة واستغنى اهل المحلة منه ان كان يعرف واقفه يكون له ان  
حياء ولو رثته ان كان ميتاً وان كان لا يعرف واقفه فهو كاللقطة في ايديهم  
ومنه ايضا في المستحق في مسجد يريد اهل المحلة ان يحوله الى موضع آخر ان ترك  
هذا حتى لا يصلى فيه فذلك ان ينفعوا به ويجعلوا المسجد في غير هذا الموضع  
وتأويل هذا اذا لم يعرف للمسجد بان على ما بنيته ان شاء الله تعالى فاما ما  
لم يترك كما وصفت لك فانهم لا يبيعونه ولا يتخذونه مسكناً وهذه المسئلة  
على هذا التفصيل انما تنافي على قول محمد رحمه الله من الاجناس اذا خرب المسجد  
ولا يعرف بآينه ونجا اهل المسجد مسجداً اخر ثم اجمعوا على بيعه واستعانوا بشيخه  
في من المسجد الاخر فلا بأس به قال ابو العباس لنا طحى راح في الاجناس

يقاسد في وقف هذا المسجد انه يجوز صرفه الى عمارة المسجد الآخر اذا  
 لم يعرف الواقف ولا ورثته فاما اذا عرف للمسجد بان فليس لاهل المسجد  
 ان يسعوه لانهم خرب ووقع الاستثناء عنه عاد الى ملك باسيد او ورثته  
 ولا يكون لاهله ان يسعوه وما ذكر من الجواب اذا لم يعرف باسيد قول محمد  
 لا قول ابي يوسف راجح لان على قول ابي يوسف راجح مسجد اهل اقله يكون لاهل  
 المسجد ان يسعوه وعن ابن سلق قال عن ابي حنيفة قال وقف في المسجد  
 حرب ولا يعرف ما به حكمه حكم ارض عامرة لا يعرف لها راس فيكون امرها  
 الى الامام من الحاشية والفتوى على قول ابي يوسف راجح انه لا يعود الى  
 مالكه ابد الا من جامع الشرائع والفتوى على قول ابي يوسف راجح انه لا يعود  
 الى ملك مالكه ابد الا ان الوقف اعماق الارض وبيع الحق لا يجوز  
 من المفترات والفتوى على قول ابي يوسف راجح من السراجية ان على قول  
 ابي يوسف راجح هو مسجد ابد اخلا فالجهد راجح وعليه الفتوى من الفتوى  
 الحاشية عن شمس الائمة الخوانساري راجح مسجد حرب او حوض ولا يحتاج فيه  
 لفرقة الى من يجوز للقاضي ان يصره او فاقه الى مسجد او حوض آخر ولو لم يفرق  
 ولكن يستغنى الحوض او المسجد عن العمارة وهناك مسجد او حوض يحتاج  
 الى العمارة لا يجوز الصرف اليه من السراجية مسجد عتيق لا يعرف بان فيه  
 حرب وانجد مسجد اخر ليس لاهل المسجد ان يبيعوا ويستعينوا بتمنه في مسجد  
 اخر لان على قول ابي يوسف راجح هو مسجد ابد اخلا فالجهد راجح وعليه الفتوى  
 استبدل الى الوقف جائز ما لم يكن مسجد الا من يتيمة الدار وعن ابن سلام راجح

لا يجوز ان يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان من اوقافه ايضا فيه  
 وسئل ايضا عن مسجد خرب ومات اهله ومحلته اخرى فيها مسجد هل لاهلها  
 ان يصرفوا وجه المسجد الخراب الى هذا المسجد فقال لا <sup>سب</sup> من السخاقي وابو يوسف  
 راح يقول بلى ازال ملكه بجهته ولكن لم تبطل تلك الجهة لانه ما جعله <sup>لصل</sup> مسجدا  
 اهل المحلة لا غيره وانما جعله مسجدا ليصلي فيه العامة لان للعامة حق اقامة <sup>الصلوة</sup>  
 في المسجد واستدل ابو يوسف راح بالكعبة فان زمان الفترة قد كان حول الكعبة  
 عبادة الاصنام ثم لم يخرج موضع الكعبة <sup>لصا</sup> من يكون موضع الطاعة والقربى  
 لله تعالى فكذلك في سائر المساجد من شأها ان ولو خرب ما حول المسجد الى آخرها  
 فجهد راح يقول انه صرف طائفة من ملكه الى قرية معينة فاذا انقطعت يعود الى ملكه  
 كالحصار اذا بعث المهدي ثم زال الاحصار فادرك الحج كان له ان يضع بهذه  
 ما شاء وابو يوسف راح يقول نزلت عن ملكه هذه العين وصارت لله تعالى  
 خالصة فلا يعود الى ملكه كما لو اعتق عبده وهذا لان حقيقة ملك القرية  
 لم ينقطع بخراب ما حول المسجد وهذا لا يحصر لم يزل عن ملكه قبل الذبح فلا  
 يقاس عليه ما زال ثم قال ابو يوسف راح الا يريد ان الكعبة زمان الفترة حين  
 كانت محفوظة لعبادة الاصنام لم يخرج من كوفها قبله وموضع القرية والطاعة <sup>هنا</sup>  
 مبني على ما سبق وان ابا يوسف راح لا يشترط اقامة الصلوة فيه لصيرورته  
 مسجد افتى البقاء لا يقول بخروجه من كونه مسجدا لو ترك الناس الصلوة فيه  
 بالطريق الا ولى لان امر البقاء اسهل من امر الابتداء ومحمد راح شرط لذلك  
 اقامة الصلوة جماعة في الابتداء <sup>في ذلك</sup> في البقاء من الهداية وقال

[illegible]

ثم يقول محمد بن الحسن راجح ثم يقول نرفين الغزيلي والحسن بن زياد وقيل اذا كان  
ابو حنيفة راجح في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والاول اصح اذا لم يكن.  
المفتي مجتهد من القنية والفتوى فيما يتعلق بالقضاء على قول ابي يوسف راجح  
زياده تجزئ بده من الخلاصة وذكر بعض المشايخ راجح انه محمد راجح لما قلنا القضاة  
راجع الى قول ابي يوسف راجح قال الامام السرخسي راجح في كتاب الاقرار الاحياط  
الاخذ بقول ابي يوسف راجح ومشائخنا راجح اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء  
ومنه ولو كان اثبات فيهما ابو حنيفة راجح يأخذ بقولهما ولا يشك من البرهنة  
اما المسجد لاهل المشقة ان يهدوا المسجد ويحددوا بناءه ويفر شوا الحصير  
يعقلوا القاديل لكن هذا اذا فعلوا من اموال انفسهم اما اذا ارادوا ان يفعلوا  
ذلك من مال المسجد ليس لهم ذلك الا بامر الحاكم لان هذا انصرف في الوقف  
وليس لهم هذه الولاية ونظير هذا المسجد اذا خرب وهو عتيق لا يعرف  
بانيه وبني اهل المسجد مسجد آخر فباع اهل المسجد المسجد الاول واستغاثوا  
بمنه في المسجد الثاني على قوله من يرى جواز هذا البيع وان كنا لانفتي به خارجا  
عن التماس ثمانية وفي الظهيرية ولولم يخرب فليس لهم نقله عن موضع  
في الملتقط وعن محمد راجح في مسجد عتيق لا يعرف من بناه فخر باهل المسجد ان يسعوا  
ليستعينوا بغيره في مسجد آخر فهو عنه راجح في مسجد خرب والذي بناه احق به اذا  
رب ما حوله فان لم يعرف بانيه فاجتمعوا على بيعه ليستعينوا بغيره على مسجد آخر  
بابا سببه ولولم يخرب فليس لهم نقله عن موضع من الظهيرية وعن محمد راجح  
مسجد خرب والذي بناه احق به وان لم يعرف بانيه فاجتمعوا على

يسعون يسعون وابتدعوا على مسجد آخر لا تأس به ولولم يحرك فليس عليه منعه  
 من الخاوي في الفصل الثاني فيما يعود إلى وصف المتقولات من الباب الثاني  
 من كتاب الوصايا سؤال الوكيل سراج عن رجل جاوره ومعتسلا للمحلة  
 أهلها لا يرد إلى الزمان في وجهه إلى مكاب آخر قال القصة سراج ليس  
 كما المسجد إذا حرك ما حوله لأن المسجد ما لا يمتلئ وهذا مما يعجز عن التنازل  
 في ما يراه من المباح الطريف إذا كان واسع حتى قد أهل المحلة مسجد  
 للعامه ولا يرد ذلك بالطريف فلا تأس به من العياضة بهر لاهل قرية  
 فإرادته أن يسوا عليه مسجد فلا تأس به أن لم يسوا للهو ولا تعتبر لهم  
 أصحاب الهوى من الأحاسيس وفي نوادر ضام سراج قال سألت محمد بن الحسن  
 عن بهر لاهل قرية لا يرد لا يحمي عدوهم وهم وهم رقابة أو بهر وادمي لهم  
 حاسه أراد حركه أن نعموا وتعجب هذا الهوى ويسوا عليه مسجد أو لا يصح  
 ذلك بالهوى ولا يعتبر لهم أحد من أهل الهوى قال محمد سراج يسعون أن يسوا  
 ذلك المسجد للعامه أو للمحلة من جامع الفتوى إذا أرادوا أن يأخذوا من  
 الطريف ويسوا مسجد أو لا يصح بالطريف ومعههم سراج لا تأس به ولا تعتبر  
 معه من التنازل خاصة في العاوي سؤال الوكيل سراج عن رجل أراد أن يهمل  
 مسجد أبيه أحكم من شأنه الأول قال ليس له ذلك وفي النوارى الآن  
 يحاب أن يهمل أن لم يهمل ثم هو ما ويل هذه المسئلة إذا لم يكن هذا  
 الرجل من أهل هذه المحلة فقد ذكر في الأوقات عن أبي حبيبة سراج لاهل المسجد  
 أن يهملوا المسجد ويحسدوا ساءد ويصنعوا الخفاف ويعلقوا القناديل ثم

اذا جعل ارضه مسجدا فخرّب ما حول المسجد من المحلة فاستغنى اهل المحلة عن ذلك  
 عاد الى ملك بانيه ان كان حيا والملك وارثه ان كان ميتا عند محمد سرح وهو في القبة  
 الخائية والفتوى على قول ابي يوسف سرح انه لا يعود الى ملك ما ملكه ابد من  
 المنكرات واقضى على قول ابي يوسف سرح انه لا يعود الى ملك ما ملكه من القبة  
 قال واذا خرب المسجد واستغنى اهله وصار يحال لا يصلي فيه عاد ملكه لواقعه  
 اول وارثه عند محمد سرح حتى جائز لهم ان يبيعوا او يبنوه دارا وعند ابي يوسف  
 سرح وهو مسجد ابد ولو بني اهل المحلة مسجد آخر واجتمعوا على بيع الاول ليصرفوا  
 ثمنه الى الثاني فان عرف واقعه او دأسته لم يجز لهم ذلك لانه عاد الى ملكهم  
 وان لم يعرف قال محمد سرح لا بأس به وعنده ان الولاية فيه للقاضي  
 من المحيط وعن ابن سلمة سرح قال محمد سرح في المسجد اذا خرب ولا يعرف بانيه  
 فحكم ارضه عامرة لا يعرف لها رب فيكون امرها الى الامام قال ابو  
 العباس الناطقي سرح في الاجناس اختلفت الروايات في تولية بيع المسجد والادب  
 اذا خرب ذكر في نوادر هشام سرح في باب الوصايا في الوقف اذا صار  
 لا يستغنى به المساكين فللقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه آخر ولا يجوز بيعه  
 الا للقاضي في قول محمد سرح من المحيط اذا خربت القرية التي فيها المسجد و  
 جعلت مزارعا وخرب المسجد فلا يصلي فيه احد فلا بأس بان يأخذه صاحبه  
 ويبيعه ممن يحب له مزرعة او يجعله مزرعة لنفسه وهو قول محمد سرح وقال  
 ابو يوسف سرح لا يعود الى ملك الباني ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا  
 وهو مسجد ابد على حاله من جامع الشروح المسجد اذا استغنى عنه اهله فتركه



لم يعد ملكا للواقف او ورثته عند ابي يوسف مريح وعند محمد مريح ويرد لما  
والفتوى على قول ابي يوسف مريح ابي لا يهود الى ملك ما كلة ابدا لان الوقف  
اعتاق الارض وبيع العتيق لا يجوز من شرح الطحاوي وقال ابو يوسف  
رج لا يصير ميراثا وهو مسجد الى يوم القيمة من التماس جمانة في فناء وبني الليث  
مريح رجل وقف دار له في مرضه على ثلث بنات وليس له ولود غيرة  
قال الثلث من الدار وقف والثلثان يطلق لهن ان يصنعن بهما ما شئتا  
قال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا لم يحرب الوقف فاما اذا خرب صار الكل  
وقعا عليهن قال الصدر الشيعي في واقعة هذا التفريع اما يتأتى على قول  
ابي يوسف مريح على ان وقف المشاع عنده صحيح وعندي ان هذا التفريع على  
قول الكل وفي الحانية وعلى قول محمد مريح لا يجوز والفتوى على قول محمد مريح  
من الحانية ولو ان قيم المسجد اراد ان يبنى حوانيت في حريم المسجد وفناءه قال  
الفقيه ابو الليث مريح لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد مسكنا ومستغلا من  
الفصول واذا عرس الرجل شجرة في المسجد فالشجرة للمسجد لانه بمنزلة البناء <sup>للمسجد</sup>  
وان عرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط فان كان الغارس يولي تعاقبه  
هذه الارض الموقوفة فالشجرة للواقف لان هذا من جهة التعاقد فيكون  
غارسا لها وان لم يكن ولي تعاقدها فالشجرة له واذا عرس شجرة في طرفة  
العامه فالشجرة للغارس لانه ليست له ولاية جعله للعامه واذا عرس على شاة  
فهي العامه وعلى شط حوض للقرية فالشجرة له من الصاوي الغياثية وقف  
... المسجده المبنية على النبعة ... قوة على جهة اذ انما رحل

بناء و وقفها على تلك الجهة يجوز بلا خلاف تبعها فان وقفها على جهة اخرى  
 اختلعا في جوارها والاصح انه لا يجوز <sup>من البرهانية</sup> رجل بنى في ارضه وقف  
 ونصب فيها بابا بهذا على وجهين اما ان نوى عند البناء انه ينوي للوقف ان  
 في الوجه الاول يصير وقفا لا نه جعله وقفا ووقف البناء تبعه لغيره يجوز  
 الوجه الثاني لم يصير وقفا لانه لم يجعله وقفا <sup>ومنه ايضا</sup> المتولي اذا اراد ان  
 يخصص الى غيره عند الموت بالوصية يجوز لانه بمنزلة الوصي وللوصي ان يوصي  
 من النوازل وسئل ابو بكر عن رجل بنى في ارضه وقف بناء ونصب فيه بابا  
 او غلقا قال ان نوى حين ان يوقفه ان يصير وقفا وان لم ينو لم يصير وقفا  
 لان وقف البناء وحده لا يجوز <sup>وقال الفقيه</sup> ويقول ابي بكر نأخذ لان البناء  
 وقفا على وجه البيع المتولي اذا اراد ان يخصص الى غيره عند الموت الولاية بالوصية  
 يجوز لانه بمنزلة الوصي <sup>من التماس</sup> خاصة في الظهيرية المتولي اذا اراد ان يوصي  
 الى غيره عند الموت الولاية بالوصية يجوز وللوصي ان يوصي الى غيره واذا  
 اراد ان يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التقوية  
 اليه على سبيل العموم <sup>ومنه متولى</sup> الوقف اذا مات ان كان الواقف  
 حيا فالراي في نصب القيم للواقف محيط وان مات القيم بعد موت  
 الواقف ان اوصى القيم الى وصي فوصيد او الى من القاصي وان لم يكن  
 اوصى الى رجل فالراي فيه الى القاصي <sup>من التفسير</sup> التهديب في قول  
 ومن اظلم ممن منع مساجد الله واب وقح المنع والتخريب على  
 واحدا اعتبارا العموم الحكم لا مخصوص السبب وان هذا الحكم عام <sup>للجنس</sup>

مساجد الله كما تقول من اظلم ممن اذنى صالحا واحدا ومن اظلم ممن اذنى  
 الصالحين قوله وسعى في خرابها خراب ابسيتها واقطاع الذكر عنها ومن العيون  
 ولا لما نعت باعيا منهم من التفسير الزاهد في قوله وسعى في خرابها اي  
 اجتهد في خرابها من التفسير البستي احتج بعض اصحابنا بهذه الآية في مسئلة  
 عصب الساحة وذلك اذا عصب الرجل ساحة وادخلها في سانه ينقطع عن  
 صاحبها عنها ويضمن قيمة الساحة لصاحبها وعند فراس لا ينقطع وله  
 ان يهدم بابه ويأخذ ساحة ولا فرق بين ان يكون البناء في مسجد  
 او دار فانه لا يخرب المسجد عندنا وعنده يخرب وهو قول الشافعي <sup>في</sup> راجع  
 الكلام فيما لو بني على الساحة مسجد فان الله تعالى ذم من سعى في خراب المسجد فلا  
 يجوز هدمه من السراجية الشهادة على الوقف بالشهرة تجوز وعلى شرائط  
 وعليه الفتوى اذا شهد وان هذا وقف على كذا ولم يبينوا الواقف جازمه  
 من التام حانية وفي الدخيرة قال الشيخ الامام طهير الدين المرعيني في راجع  
 لا بد من بيان الجهة بان يشهد وان هذا وقف على المسجد او على المقبرة و  
 اشبهه حتى لو لم يبينوا ذلك لم تقبل شهادتهم اذا شهدوا على ان هذا وقف  
 على كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي ان تقبل رقال طهير الدين اذا لم يكن الوقف  
 قد يلا بد من بيان الواقف واذا شهدوا على ان هذه المبيعة وقف ولم يبينوا  
 الجهة لا يجوز ولا تقبل بل يشترط ان يقولوا وقف على كذا هو في الاصل صورته  
 ان يشهدوا بالتسامع على انها وقف على المسجد او على المقبرة ولم يذكر رايه  
 نفقتها فيصرف الى كذا او ما فضل منه يصرف الى كذا الا يشهد على هذا بالنسبة

في الذخيرة في فتاوى السفينة فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدو<sup>ن</sup>  
مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح - وانما الصحيح ان كل وقف هو حق

فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو من حق العباد فالشهادة  
عليه لا تقح بدون الدعوى من الفصول وقيل ينبغي ان يكون الجواب على<sup>الفضل</sup>  
ان كان الوقف على قوم بايمانهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكو<sup>ن</sup>

على الفقهاء او على المسجد عند مما تقبل وعنده ابي خيفة راج لا تقبل ذكره شيد<sup>ن</sup>  
راج هذا التفصيل ١٠٢ وقال هكذا الفصل الامام الفضلي راج وهو المختار وهو فتوح  
ابي الفضل الكرماني راج من الفصول والشهادة على الوقف هل تقبل بدون<sup>ن</sup>

اختلف المشايخ راج فيه ١٠٣ قال بعضهم لا تقبل - وقال بعضهم تقبل وهو اختيار الفقيه  
ابي جعفر راج لان الوقف حق الله تعالى وهو الصدق بالغلة فلا تشترط فيه  
الدعوى كالشهادة على الطلاق وعق<sup>ن</sup> الامت<sup>ن</sup> ومنه والشهادة على الوقف

تقبل بالشبهة والتسامح لاسر<sup>ن</sup> واية لفظ ارتد اختلف المشايخ راج فيه بعضهم قال لا  
وبعضهم قال لو لا<sup>ن</sup> لا تقبل<sup>ن</sup> ومن المشايخ من قال لا تجوز الشهادة على اصل الوقف<sup>ن</sup>

اما على شرائط الوقف لا واليه مال شمس<sup>ن</sup> الا<sup>ن</sup> السرخسي راج وهو الاصح لا  
اصله يشهر اما بشرائطه فلا تشهر من القابلية ولو ادعى انسان في الوقف  
لا تسمع الد<sup>ن</sup> دعوى على ارباب الوقف وانما تسمع على القيم او على الواقف

من الفصول وذكره شيد<sup>ن</sup> الدين راج في فتاواه ادعى الموقوف عليه ان<sup>ن</sup>  
وقف عليه ان كانت دعواه باذن القاضي صحت بالاتفاق وبغير اذنه فيه  
روايات والاصح انما لا تقح لان له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما<sup>ن</sup>

آخر ذلوكايت الموت عليهم جماعة من علماء مائة ربيع بنون  
اذن القاضي لا يصح رواية واحدة وذكر ايضا ان مستحق فله الرقة  
لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المولى به من الكثرة ولا يشهد  
بما فيه الا النسب والموت والكاخ والدخول ولا يه القاضي واصلا  
فله ان يشهد بها اذا اخبره بها من يثق به من الكاخي ولو وقف كانه  
ثم استحق بعضها مشاعا بطل في الكل ورجع الباقي اليه ذلوكايت حيا واما  
ورشته لو كان ميتا وان استحق بعضه ميرا معصيا لم يبطل في الباقي لا في  
الاستحقاق لم يظهر الشروع فيما بقي اذا المستحق ميرا مما بقي فهو كذا رين وقد  
ما استحق احد منهما ولهذه اجازة ابتداء فكل او كذا الحكم في الصدقة له  
والهبة اذا كان المستحق ميرا بقيت فيما بقي وكذا في الهداية والفصول والسا  
معنى من الكبرياء قال محمد ررح لا ولاية له ولا ولاية للقيم وكذا الودايت  
وصي ولا ولاية للقيم وقال ابو يوسف ررح الولاية للواقف وله ان يعي  
القيم في حياته واذا مات الواقف بغير ولاية القيم لا يرثه لولاه ان يورث  
وهذا الاختلاف بناء على ان محمد ررح قال لا يصح ان يورث الا بالاسلم الى  
فلا يكون له ولاية وعند ابي يوسف ررح يسجد من التسليم الى القيم اذا  
الى القيم فهو كالوكيل عنه فيعزل بموته الا اذا جعله فيما في حياته بغير وفاته  
يصير وصيا والقوى على قول محمد ررح وميا في نحو في فضل نصب المولى  
ومنه ايضا في في ارض وقف او نصب فيها بابا ان يورثه عند البناء ارض  
للو وقف يصير وقفا لا يرثه وقفا ووقف البناء بغير امره يجوز وان لم يورث

وقفا لا نه لم يجعله وقفا ايضا فيه سرحل وقف داره على قوم باعيا منهم وجعل  
 آخره للمشترى فاجرا المتولي الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة لانهم <sup>ملكوا</sup>  
 رتبة الدار وانما حقهم في الغلة ايضا فيه بسبب بيع داره من رجل بريحا  
 في المس بمحضرة ثمانية وسلمها اليه ثم وقفها في العلانية بمحضرة الشهود فوقفه  
 صحيح في المطاهر ايضا فيه بسبب من طلب التولية في الاوقاف لا يولى وكذا  
 من طلب القضاء لان الخير في غيره من القسبة والمجد اذا استغنى عنه المسلمون  
 ولا يصلي فيه خبثا حوله يعود الى صاحبه كما كان ان كان حيا والى ورثته ان كان  
 ميتا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد سرح وقال ابو يوسف سرح يبقى مسجدا ابدا ولو  
 خرب احد المسجدين في قرية واحدة فللقاضي صرف خشبته الى عمارة الاخر  
 اذا لم يعلم بائيه ولا وارثه وان علم صرفها هو بنفسه قلت ان شاء الله ما مر لا نعاد  
 الى ملكه من المحيط اهل قرية افقرتوا وتباع مسجد القرية الى الخراب وبعض  
 المتغلبة يستولون على خشب المسجد وينقلون الى ديارهم فكل واحد من اهل  
 هذه القرية ان يبيع الخشب بما مر القاضي ويمسك الثمن ليصرفه الى بعض  
 المساجد او الى هذا المسجد قال نعم من القسرة حانية في النوازل قيل له وان كان  
 لم يخرب ولكن اعطاهم سرحل موضع المسجد قال ليس لهم ان يبيعوا هذا المسجد  
 حتى صار رجال لا يصلي فيه من الظهيرية ولو لم يخرب فليس لهم نقله عن موضعه  
 من جامع القضاة مسجد ضاق باهله ولا يمكنهم ان يزيدوا فقال سرحل اعطوني  
 المسجد حتى ادخل في داري واعطي مكانا من داري في الجانب الاخر ليسكنكم وهو خير  
 لا ينبغي ان يعطوه حتى يبنوا مسجدا فيمستغنى عن هذا المسجد فيجلا باسباب



او خلتا من الحسمية ولو اشترى بقره على انما جئني فولدت عنده فشرى  
 من لبنها فانفق عليها في العلف فانه يرد البقرة ومثل ما شرى من اللبن ولا  
 ما انفق عليه الا ان البيع فاسد كما ذكرنا وكانه في ضمانه وكانت النفقة عايدة  
 من شرح المجمع فاذا اشترى ما لم يرد فابيع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء اخذ  
 وان شاء رده وان رده قبل الروية صح وانفج العقد وان اجاز قبل الروية  
 لم يصح وخياره باق وينفج بمجرد قوله سددت سواء كان قبل قبض المشتري <sup>المحل</sup>  
 ولا يشترط رضا البائع ولا قضاء القاضي بعد ان يكون بحضرة البائع عند  
 ابي حنيفة ومحمد رحم وعنده ابي يوسف رحم يصح بحضرة البائع وبغير حضرته  
 وقال الشافعي رحم اذا اشترى ما لم يرد لا يصح العقد اصلا ومن رأى احد  
 الثوبين فاشترى منهما ثم رأى الآخر بازردهما من السر جنة لوقال قبل  
 الروية رخص لم يبطل خياره ولو قال قد فضحت صح الفسخ <sup>منه</sup> من الخائبة من له  
 خيار الروية اذا فسخ العقد قبل الروية صح الفسخ وهو فسخ على كل حال قبل القبض  
 وبعد <sup>منه</sup> الفصول ولو اشترى شيئا لم يره فقبضه بعد ما رآه او نقد ثمنه  
 بطل خياره <sup>منه</sup> من الفصول الا شتر وشي واذا اشترى شيئا لم يره ثم رآه ثم  
 قبضه او نقد ثمنه بطل خياره الروية وكذلك في خيار العيب اذا كان المشتري  
 اشياء فان كان من العدد ديات المتقاربة كالبيض وما اشبهه فان كان في وعاء  
 واحد فروية البعض كروية الكل اذا كان الباقي على تلك الصفة وان كان في  
 وعاءين فقد اختلف المشايخ رحم فيه قال بعضهم روية احد هما كروية الكل وهو  
 قول مشايخ العراق وهو الاصح اذا كان الباقي على تلك الصفة وقال مشايخ بلخ روية



احدهما ليست كروية الخط من القول اذا رجع المشتري على البائع بالثمن  
 بالتسليم وقدره والباقي من القيمة على انه ملك لا يقبل لانه مقضي عليه ولو ادى  
 سبعة على الباقي من المشتري لا يقبل عند ابي حنيفة مخرج وقدره الباقي  
 على المشتري واذا اقام على المشتري ليس له ان يلزم المشتري من السنة اشترى  
 بدارية وباحها من آخره استحققت من يد المشتري الثاني ورجع الثاني على الاول  
 بالتمسك بقضاء واراد الاول ان يرجع على بائعه فقال ان المشتري لها كما زعمها  
 مني ولي بينة من ذلك فليس لك الرجوع علي لا تسمع دعواه ولا بينة على المشتري  
 تنسب له تسمع ابرس به ولو اقام البائع الاول والثاني هذه البينة على المشتري تسمع  
 من السنة اشترى عبد اتوبين وتعا لصائم استحق العبد اورد بعجب وحلت  
 احد التوبين ياخذ الباقي بقيمة البهائم ولو هلك ياخذ قيمتهما القول في القيمة  
 قول الذي كما بي يكره من الفصول ولو سجد قبل الروية صح نسخة للخلل في الزمان  
 لا الخيام وان اجاز العقد وابطل خياره قبل الروية لا يصح ابطاله حتى لو ابرأ بعد  
 ذلك كان له خيار الروية وكذا بعد الروية اذا سكنت او ابطل باللسان لا يخل  
 ما لم يقل ما صحت وهذا ينبغي بحفظه فصول استروشي من الفصول والاحتياط  
 بدل المبيع يوجب الرجوع بقيمة ما يقابل به البذل ان كان هائلا كما يكره يرجع بعينه  
 من الناصري في كتاب الشهادات واما تعريف المثل المشتري او البائع او المقر  
 او المقر له فالمقصود ان يميز من غيره بحيث لا يشار به غيره حتى يعرف هو  
 وانما يحصل ذلك بادن في مؤنة اما بالنسبة الى الولد كقولنا ابو حنيفة او الى الجد  
 كقولنا ابراهيم بن ابي ليلى او بالنسبة الى الحد الاقدم كقولنا الشافعي او يذكر اسمه فقط

كقولنا جيد وسبب ما لم يحصل الا بذكر الجدة واذا لم يحرق فساد جده فلا يتميز من غيره الا  
 بذكر مواليه او بذكر حرفة او وطنه او دكانه او حليته فاذا التميز هو المقصود  
 فيحصل بما قل او كثر ولهذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ما اشترى  
 محمد رسول الله من النلاء بن خالد بن هوزة عرفه بالاب والجدة ولم يذكر لنفسه  
 اباً ولا جد الحصول المعروفة بدونه وكذلك كتب في كتاب الصلح بالحد بينه هذا  
 ما تافق عليه محمد رسول الله فلما نفي رسول الله كتب محمد بن عبد الله ولم يذكر  
 الجد وكذلك المقصود في ذكر المشتري او المديعي تمييزه من غيره بحيث لا يشترك  
 غيره فيسقط الكاتب لهذا ويفحصه بغير ان امكنه والا بكثير من المحيطة اذا  
 اشترى عمداً فوجد بها جرحاً فداها او سرقة بها حاجة فليس له ان يردّها  
 لان المداواة دليل الرضا والامساك وكذلك الركوب لحاجة ولو داها  
 من عيب قد جري اليه فله ان يردّها بعيب آخر لم يبرأ اليه لان لم يرض بذلك  
 العيب والا يستند ام بعد العلم بالعيب مرة لا يكون دليل الرضا هو بغيره  
 صرح قالوا لا يجوز ان يكون للمختار والامتناع ان يعلم ان منع العيب هل  
 يصلح له ام لا ولكن هذا ليس بفتح بدليل مسألة الركوب واللبس التي تأتي  
 بعد هذا ولكن الصحيح ان يقال بان الاستئذان مرة لا يختص بالملك والا  
 في المرة الثانية دليل الرضا وكذلك الاكراه على الاستئذان في المرة الاولى  
 دليل الرضا وقسراً الاستئذان في كتاب الاجارات فقال بان امرها بحمل الماء  
 على السطح او بانزاله عن السطح او بامرها بان تهرس رجله بعد ان لا تكون  
 عن شهوة او بامرها بان تلعن او تحبزه بعد ان تكون يسيراً فان امرها بالحبز

والتي فوق العادة فذلك يكون رضا من الخلاصة وقال الشيخ الامام  
السرخسي راجح الاستحسان بعد العلم مرة ليس بوجها مستحسنا قال الشيخ ان  
في المبرم الثانية دليل الرضا وحده بسط الثوب وانزاله عن السطح ورفع او  
يامره بان تغير رجليه بعد ان لا يكون عن شهوة او بطح يسافرا وخرج  
حد الاستحسان يجعل عنه رضا من المضمومات الاستحسان مرة لا يكون رضا  
بالعيب الا اذا كان على كره من العبد لان الاستحسان يحصر بالملك  
فيكون رضا واذا استحسن مبررين يكون رضا بالعيب وبغيره من الناس  
من المحيط ثم كيف يحلف المشتري اكثر القضاة على انه يخلف بائنه ما سقط حكم  
في الرد بالعيب من الوجه الذي يدعيه البائع لانها لا دلالة وهو الصحيح  
ثم كيف يحلف البائع فالاعتماد على ما روي بشر عن ابي يوسف راجح انه يحلف  
بالله ما لهذا المشتري قبلت حق الرد بالعيب الذي يدعيه وعليه القضاة  
في المحيط واما اذا كان العيب باطنا فان كان يعرف باثباته في القبا  
وكان ذلك في موضع يطلع عليه الرجال فان كان للثاني بصيرة  
بمعرفة الامراض ينظر بنفسه في ذلك وان لم يكن له بصيرة في ذلك  
يسأل عن له بصيرة في ذلك ويعتمد على قول مسلم بن عبد الله وهذا  
والواحد يكفي فاذا اخبره واحد مسلم بذلك ثبت العيب بقوله في حقه  
توجه المحصره فيحلف البائع ولا يرد بقوله هذا الواحد هكذا ذكر بعض  
المشايخ راجح وفي شرح الميسوط انه ما لم يتفق اثنا على ان من الاطبة  
لا يثبت العيب في حق توجه المحصره فبعد ذلك منط ان كان هذا

بما يحمل الحد دمت في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول الواحد والمثنى او  
 اشكل عليهما ذلك واختلفوا فيما بينهم فانه لا يرد على البائع بل يحلف وانما  
 هذا العيب لا يحمل الحد وث في مثل هذه المدة ان عرف وجوده بقول الواحد  
 لا يرد ويحلف البائع وان عرف وجوده بقول المثنى ذكر في الاقضية وفي  
 القدوري انه يرد بقولهما وتؤكد اذكر بعض المشايخ سرح في شرح الجامع <sup>عن</sup>  
 ابي يوسف سرح انه لا يرد بقول المثنى ويحلف البائع لانهم لا يشهدون <sup>عن</sup>  
 حقيقة الامر وانما يشهدون عن ظن وان لا يصلح حجة للرد <sup>وفي ادب القاض</sup>  
 الخفاف ان كان قبل القبض يرد بقول المثنى وبعد القبض يحلف البائع <sup>و</sup>  
 عينا لم تطلع عليه الا النساء كالجمل وما اشبه ذلك فالقاضي يريها النساء  
 الواحدة العدد <sup>لكن</sup> ثلثي والثلاث احوط فاذا قالت واحدة عد لهما <sup>جبل</sup>  
 او قالت ثلثان ذلك يثبت العيب في حق توجه الخصومة فبعد ذلك ان قال  
 او قالت حدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن يحلف البائع فان كل  
 الال يرد عليه وان قالت او قالتا كان عند البائع ان كان ذلك بعد <sup>القبض</sup>  
 لا يرد ولكن يحلف البائع لان شهادة النساء حجة ضعيفة والعقد بعد  
 القبض قوي ولا يجوز فسخ العقد القوي بحجة ضعيفة وان كان ذلك <sup>قبل</sup>  
 القبض فذلك لا يرد بقول الواحدة فهل يرد بقول المثناة ذكر بعض مشايخنا  
 ان على قياس قول ابي حنيفة سرح وعلى قياس قولهما يرد وذكر الخفاف في ادب  
 القاضي انه لا يرد في ظاهره رواية اصحابنا في القد <sup>و</sup> انه لا يرد في المشهود من <sup>قول</sup>  
 ابي يوسف سرح ومحمد سرح لان ثبوت العيب بشهادتهم امر ضروري <sup>ومن</sup>

تيموت العيب توجد المحضومة لما ليس من ضرر ورسالة الرد ويختلف البائع فاذا روى  
فقد تأييدت شهادته وتثبت بكونه قتيب الرد لا روى المحسن من غير ياد عن  
الي حنفية سرح مطلقا انه يثبت الرد بشهادته <sup>بذلك</sup> لان شهادة النساء فيها <sup>بذلك</sup>  
عليه الرجال كشهادة الرجال فيما يطلع عليه الرجال وهو عن محمد سرح في مردائه  
سماعة مطلقا انه يثبت الرد بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال الا في الجبل لان  
معرفة الجبل غير ممكن لان الجبل من جملة ما توالى الله عليه بنفسه <sup>بذلك</sup> امام معرفة ما هو  
الجبل حقيقة ممكن بافتراض اليه فحاز الرد بشهادته <sup>بذلك</sup> وفي انواد وعن ابي سفيان  
ان قبل القبض يثبت الرد بشهادته بخلاف ما بعد القبض والفرق ان شهادة  
النساء وان كانت حجة ضعيفة الا ان العقد قبل القبض ضعيف ايضا ولهذا ملك  
المشتري الرد بالعيب قبل القبض من غير قصده ولا رضاه ويجوز فيه العقد <sup>بالضعف</sup>  
بحجة ضعيفة بخلاف ما بعد القبض وهو في المشتري ابن سماعة عن ابي يوسف سرح  
اد اشترى جارية وقبضها وادعى انها سرقاء او انها النساء فان فلن يبي سرقاء <sup>ها</sup>  
على النكاح وكذلك ادعى ان بها كيسة قائمة في موضع لا تظن اليه الا النساء قال  
قد رد في مثل هذا بقول امرأة واحدة قال ثمة ومكي عن محمد بن الحسن سرح  
مثل ذلك وفي نوادر ابن سماعة عن محمد سرح رجل اشترى جارية وادعى  
ان بها خللا واراد ردّها بعد يوم او يومين او ثلثة قال القاضي بخلاف  
البائع البتة بالله لقد باعها وما بها خلل وان قال المشتري لبقائي خلفه  
ما يعلم ان بها خللا فاقاضي يحلف فان حلف على ذلك لا يحلف البتة حتى  
تشهد نساء اثنا حامل فاذا شهد فان ذلك حلف البتة على نحو ما ذكرنا

وان لم يحلف على العلم حلف البينة لقد باعها وما بها جمل - وفي نوادره شام  
عن محمد سراج اشترى وأدعى ان بها جبلا واحضرت امرأة عدله شهدت بذلك  
قال قبلت شهادتها على ان استحلف البائع بالله لقد باعها وقبضها المشتري  
وما هي يومئذ بجامل فاذا لم تشهد المرأة قلت للبائع أي حامل عندك الساعة  
فان لم يقر قلت أحلف ما هي عندك الساعة حامل - وعن ابن رستم عن  
محمد سراج ان من اشترى من آخر جارية وأدعى انه خنثى يحلف البائع على ذلك  
لان هذا من جملة ما لا يطلع عليه الرجال والنساء فتعذر معرفته ما وقع فيه الدعوى  
من جهة غيرها فيعتبر الدعوى والا ينكره والجواب في دعوى الاستحاضة في حق  
حكم الرجوع الى النساء لتتوجه الخصومة وفي الرد يشهدان قبل القبض وبعد  
كالجواب في دعوى الجبل عين الوجه الذي ذكرناه هكذا - من الفصول العمانية  
والقسم الثاني ما لا يعرف الا الاطباء كالدق والسرو والحج القديمة ونحوها فعلى  
القاضي ان يريهم واحد منهم والاثنان احوط كذا عن بعض المتأخرين وذكر  
بعضهم يريه مسلمين عدلين لانه قول ملزم فلا بد من العدد كما في الشهادة  
فان قال ان هذا العيب موجود فيه وانه لا يحدث مثله في هذه المدة يحكم  
برده وان قال لا يحدث مثله في مثل هذه المدة والبائع منكرون العيب عنده فعلى  
المدعي ان يقيم البينة او يحلف كما مر ذكره وكذا في الفصول الاستروشي لفظا  
ومعنى - من شرح المبيع فان كان العيب خفيا يتوقف معرفته على قول الاطباء  
فالخصومة فيه متوقفة على اتفاق اثنين منهم من اهل الشهادة على انه بذلك  
العيب فان كانت الخصومة قبل القبض انفضح لعقد بقوله ردت وان كانت بعد

القبض سألهما القاضي هل يحدث مثله في مثل تلك المدة فان قالوا لا يحدث  
 سرده وان قال لا يحدث حلف البائع كما من من ادب القاضي للخصم فان قال  
 للقاضي قبل ان يسأل عن الطيب مثل البائع عند فانه يعلم ان به هذا العيب  
 في هذه الحالة فينبغي للقاضي ان يسأل البائع عن ذلك هل هذا العيب  
 الذي ذكر المشتري لهذا العبد في هذه الحالة فان قال لا يسأل المشتري  
 من القاضي ان يجلفه بالله تعالى ما يعلم ان هذا العيب الساعة فيه خلا فاعلم  
 ما بين ان قال نعم ثبت العيب ثم يسأل القاضي هل يعتد بآيه وهذا العيب  
 برأى قال نعم فالقاضي يرد عليه وان قال لا انما هو عيب حدث عند المشتري  
 فالتقول قوله لكن مع يمينه بالله لقد يعتد بسبب اليد وما هذا العيب  
 من تحفة الفقهاء واما اذا كان العيب بالخال لا يعرفه الا الخواص من الناس كالخيل  
 والنخاسين فانه يعرف ذلك محتمل بصارفة في ذلك الباب فان اجتمع على  
 العيب رجلان مسلمان او قال ذلك رجل مسلم عدل فانه يقبل قوله ويثبت  
 العيب في حق اثبات الخصومة ثم ان كان قبل القبض فيضغ بقوله ردا  
 وان كان بعد القبض فان القاضي يسألهما هل يحدث مثله في مثله  
 فان قال لا يحدث فانه يرد عليه وان قال لا يحدث حلف البائع  
 الذي ذكرناه من ايسابيح واذا كان العيب في الجوف يتوصل اليه بقو  
 فان اتفق اثنتان منهم من أهل الشهادة ان العيب بد صحت خصومتها  
 فان كان قبل القبض فيضغ بقوله ردت كما ذكرنا وان كان بعد القبا  
 القاضي يسألهما هل يحدث مثله في مثل تلك المدة او لا يحدث

قال لا يحدث يرد عليه وان قال لا يحدث مثله يحلف البائع بالند لقد باعه  
 سلمه اليه وما به ذلك العيب فان حلف برئ وان نكل رد عليه كذا في  
 الطحاوي والفصول في الجواهر فما دام الاختلاف يجري في العيب لا يجوز المشتري  
 على دفع الثمن حتى تنقطع الخصومة اذ كره وهو الصحيح من فتاوى الامام الجا  
 الفضل الكرماني رحمه الله مبيع راسعالم بود مشتري علاج كرد دفع نشد معلوم  
 كه قديم بوده ست رو كند بچشمه اگر اطلباكو بنده در باطن عيب دارو بايد كه رو كند  
 زيرا چه معلوم نشد عيب ديگر بجز سعال وهو بالمعاجة يكون راضيا بالسعال  
 لا غير من الخلاصة وان كان العيب في الجوف لا يعرف الا بقول الاطباء  
 يدعى سعالان لهما بصارة فان اتفقا ان به العيب وهما من اصل الشهادة  
 صحت خصومة المشتري فان كانت قبل القبض قلد ذكرنا وان كان بعد  
 القبض سألهما القاضي هل يحدث مثله في مثل هذه المدة ان  
 قال لا يحدث يرد عليه وان قال لا يحدث يحلف البائع على الوجه الذي  
 ذكرناه من النصاب فلوان امرأة قالت انها جلي وامرأة اخرى  
 او امرأتان قالت ليست بهما جلي قال القاضي الامام مريح فتوجه الخصومة  
 نحو البائع بقول تلك المرأة ولا يعارضها قول الاخرى ولو قال البائع  
 تلك المرأة جالقة قال القاضي يختار العالمة ولا يثبت العيب بقول الجاهل  
 من الحائنية وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الاطباء ثم في الرد ترد بشهادة  
 الرجلين اذا شهدوا ان قد علم من العيان فية وتجوهر بشهادة المودع باقرار  
 المودع انه عبد فلان ويسأل بالندفع اليه ولا يجوز ان اذا شهد ان المودع



ما عيها من فدان وكذا العارية ولو شهد المودع ان المودع اعقب الودعية  
 او دبره او كاتبه يجوز لانه لا يقيد الملك وكذا استاجر العبد شهد بذكر  
 ذكره في النواذر بمن الحسامية وجد المشتري معيا فوجبه ولم يسلم اليه  
 يطلحق الرد لان هذا ارضاء بالعيب فهذا اولى ومنه ايضا اشترى  
 جارية على انها حامل فان كانت هذا الشرط من البائع حاز وان شرط المشتري  
 يمسك البيع من العصول في الفصل الخامس ولو اشترى عبدا ببيعة  
 من غيره ثم علم منه عيب فصالح البائع الاول لا يجوز لانه لما باعه من غيره  
 فقد اقطعت الخصومة بينهما بينهما لانه صار ممسكا له حيث باعه من غيره  
 فاذا امسك بطل حق الرجوع <sup>بمنه</sup> بطل عيب فلورده عليه الثاني ان  
 يرده على البائع الاول من الذخيرة واذا اشترى الرجل ام ولد لرجل  
 او مدبرة او مكاتبة من اجني غير المولى فواقع عليها فجاءت بولد فان  
 عنى المستولد قيمة الولد والعقر لمولى المدبرة ولولى ام الولد وعليه قيمة  
 الولد والعقر للمكاتبة ومنه <sup>بطل</sup> بطل اشترى جارية مفضوبة وهو يعلم بكونها  
 مفضوبة او تزوج امرأة على انها حرة وهو يعلم بكونها امته واستولدها فاولد  
 رقيق ياخذها صاحب الجارية لان المستولد لم يصبر مع وراحيته علم  
 بحقيقة الحال ولو اشترىها ويعلم انها لغيره فقال البائع ان صاحبها وكلني  
 سعيها او مات فاصلى الي قناعها منه على ذلك فاستولدها ثم حضر المالك  
 وانكر الوكالة فله ان ياخذها وقيمة الولد لان المشتري صار مغرورا بها  
 لانه وطئها على تقدير انها ملكه لان قول الواحد حجة في المعاملات وما <sup>اخر</sup>

لو كانت حقا كاس الجارية مملوكة للمشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن  
 ومبايعته من قبضة الولد لان البائع حارسه ملزم بسلامتها وسلامة اولادها بالطريق  
 وقد ذكره من البرهانيق سراج المشتري بحارسه على امتيازات ابن اخلاف  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن المفضل والشيخ الفقيه ابو جعفر سراج والشيخ الامام  
 القراء واسد وقال الشيخ الفقيه الشافعي جاز لان هذا بمنزلة الصناعة يقابلها  
 مردانها كما اذا اشترى عبد اعلى انه كاتب او على انه خباز وعليه الضمان  
 من البرهانية سراج المشتري بغيره يعني انه خراسي له ان يردده لان هذه صنعة  
 فصار كما لو اشترى عبد اعلى انه كاتب فوجد غير كاتب من الخلاصة و  
 في الفتاوى اذا باعها من انسان والمشتري الثاني وهبها من آخر فاستوفت من بائع  
 سراج على البائع بالثمن ولو كان مكان الهبة بيعا ما لم يأخذ الثمن منه لا يرجع  
 المشتري على البائع من الذخيرة والنفقات والفصول ولو ابرأ البائع للمشتري  
 عن الثمن او وهبه منه ثم استوفى المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه  
 بشيء لانه لا شيء له على بائعه وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على البعض  
 من باقي الا باق تمرد في الانطلاق وهو من سوء الاخلاق وسرادة الا  
 من الحسامية والاباق عيب وان كان مادم وانما هو هل يشترط الخروج  
 من البلدة والاطهر انه يشترط من الفصول وذكر القاضي طهيري الذي  
 سراج في فداؤه الا باق فيمدون السفر عيب واختلف المشايخ في ان  
 هل يشترط الخروج من البلدة لكونه عيبا تمت شرح الكثر اشترى عبد  
 وقبضه ثم اطلع على عيب كان عند البائع فماتت البعثة يرجع بخصمان العيب

من الهداية او كانت دائمة في كيهامي حاجته فهو رضالا ان ذلك دليل  
 قصد الاستيلاء وان ركها لم يردوها على بائعها وليس قبضها وليست تسمى بها  
 بعلقها عيسى موصيا اما الركوب للرد قلانه سبب الرد والحواب في السقي  
 تسمى العلف محمول على ما اذا كان لا يجد بداً آمنه اما بصعوبتها ونجس  
 او لكون العلف في عدل واحد اما اذا كان يجلد يجلد آمنه لا بعدا <sup>دركها</sup> ما  
 يكون رضاء <sup>من</sup> الحسامه والصحيح انه يجلد ما سقط حقت في الرد  
 من الوجه الذي تدعيه لا نصا ولا دلالة والصحيح انه يجلد على الحاصل بالله  
 ما له قتل حق الرد بسبب يد عيه المشتري وعليه الفتوى <sup>من</sup> من الحصر  
 قال كافر اشترى من المسلم امته او صار له من جهته بهمة او صدق ثم  
 بقاء مسلم او ذمي وادام شاهدان ذميان اليها له قتل في حق الاستحقاق  
 على الكافر وثالث الرجوع على المسلم بالتمس وهو قوله الآخر وهو قول  
 ابن ابي ليلى وقال لا تصل اصلا وهو قوله الاول له انها قامت على كافر  
 بالاستحقاق وعلى المسلم ما الرجوع فقتل على الكافر دون المسلم كشهادة <sup>في</sup>  
 بل يمتنع تركه كافر ترك ابنيته كافرين فاسلم احدهما قتل في حق الكافر  
 دون المسلم لانها قامت على المورث او لا وهو كافر الا انه لا يظهر في  
 حق المسلم لانها ليست محبة في حصه بمنزلة اقوار احدها على الآخر <sup>من</sup>  
 الكافي ولومات في مجاز عن ابن عمر وقيل ما بيني وبينهم فاسلم احدهما واقام  
 مسلم شاهدين ذميين مما يحد الكل من نصيب الذي لا يثبت حجة  
 في حقه دون المسلم <sup>من</sup> من الغوامض وان الشرط لو كان يقتضيه العقد

او بلاية او ورد الشرح بجوازه او من حارف لا يفسد العقد وان شرط  
 على غير العاقد ولو عري عنه وفيه نفع احد العاقدين او المعقود عليه وهو  
 من اصل الاستحقاق يفسده وان شرط على غير العاقد ولو كان فيه مضرة  
 احدهما فلكل الم عند ابي يوسف راج وعندهما لا يفسد <sup>من</sup> من كشف الغوا  
 قال محمد راج كلى شرط يشترط المشتري على البائع يفسد به البيع فاذا  
 شرط على الاجنبي فهو باطل وكل شيء يشترط على البائع ولا يفسد به البيع فاذا  
 شرطه على اجنبي فهو جائز وهو بالخيار <sup>من</sup> من الصغرى اذا باع ربة الطريق  
 على ان يكون للبائع حق المرور <sup>من</sup> من التجريد اذا باع على انه بالخيار  
 فهلك المبيع عند المشتري في الثلثة تجب القيمة ولو هلك بعد ها يجب الثمن  
 ولو كان الخيار للمشتري يجب الثمن في الوجهين <sup>من</sup> من التصریح وشرطه في  
 تركه نقد الثمن <sup>من</sup> من شرطه فوق الثلث مقصد فليعلم <sup>من</sup> واضطرب الا وشرط  
 فيه فاعقبت اذا اشترى شيئا بثمن معلوم على ان ان لم ينقد ثمنه الى الباع  
 ايام فلا بيع بينهما فهو فاسد وعند محمد راج يجوز ولم يذكروا قول ابي يوسف  
 راج <sup>من</sup> من الحسن بن ابي مالك راج ان قوله مثل قول محمد راج وروى  
 ثم ان قول ابي يوسف راج مثل قول ابي حنيفة راج وفي البيت اضمار في  
 آمد هما فوق الثلث وان كان معلوما والثاني فلم ينقد في الثلث فنقول اذا  
 شرط اكثر من ثلاثة ايام فهو على وجهين قدسره بمعلوم او بغيره <sup>من</sup> من المعلوم  
 فان قدسره بغيره معلوم يفسد اتفاقا لان الجهالة فيه مقضية الى المان <sup>من</sup> من المان  
 كما في مدة الخيار فان قدسره بمعلوم فهو على وجهين فقد في الثلاث دان

يجوز في قولهم جميعاً من الهداية ولم ينقد فقيهاً للثالث والوضع في  
توله فوق الثلث للاحتراز عن الثلب وما دونه فانه يجوز من الهدايا  
والمختلف وغيرهما من النصاب ولو قال المشتري للبائع ان لم انقد الثمن  
المبشورة ايام فبعة من آخر وخذ ثمنه قبالة قبلي مضي العشرة لم يفت  
القاضي الامام سرح ان البيع الاول جائز والثاني فاسد اما جواز الاول  
لان ما قال ان لم انقد الثمن الى عشرة ايام لا بيع بيننا وانما قال بعه فيكون  
الوكالة بمضي المدة وانما فساد الثاني لانما يبيع قبل مضي المدة من قبل  
اشترى عيده اقبل ثم وجد ولم يبق عند باعه بل ابقى عند بائع فله  
من المسامية باع ما اشتراه فوجد المشتري الثاني به عيباً يحدث مثلها  
الاول حدث عندك وقال الثاني كان عند بائعت واقام البينة على  
الاول ورسده على المشتري الاول بقضاء ثم هل للاول ان يرد على باعه  
عند ابي يوسف سرح له ذلك وعند محمد سرح لا ذكره في الجامع من  
صورة بيع الوفا في الباب الاول ان يقول بعث منت على ان تبعه  
متى جئت بالثمن وحكم حكم الرهن والمذكور هنا ان صورته ان يقهر  
بعث بكذا ويقول الاخر اشتريت ولم يذكر في العقد سوى الايجاب وال  
شيء الا انهما ذكرا قبل العقد انه يريد المبيع اذ ارد عليه الثمن او كان  
ذلك وحكم ذلك ان يكون بيعاً لازماً فاذا اختلف المذكور هنا المذكور  
ثم من الخلاصة ولو تبايعا ثم قال احدهما لصاحبه سيم برتوبار لم يبيع  
بازده وقال الآخر نعم لا يفسد العقد المضاه من الخواهر رجل اشترى

فوجد بلسا منها سواداً فادان يودها قال ان نخاصيان ان راعيب رانذتوا  
 رد کردن بهو منه اشتري بقره وقبضها ثم بعثها الى البائع وقبض البائع البقره  
 وهلك في يده قاله اكر باز فرستادن وقبض کردن بر سبيل اقامت بوده است  
 بملك بائع هلاك شود لان التعاطي يعمل عمل الملقوط في الفسخ كما في البيع  
 من الكافي اشترى امه وقبضها وباعها من آخر وقبضها المشتري الثاني ثم  
 باع من آخر فسلم فاستحققت قبضاً فهو قضاء على الكل ورجع كل لورج عليه  
 بالثمن لا قبل الرجوع به من الجواهر فجل اشترى شيئاً فجاء مستحق واستحقه فقضى  
 القاضي بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع اليه الثمن من غير  
 الزام القاضي اياه فللبائع ان يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد  
 وعليه الفتوى وعند ابي يوسف رجح لا يرجع الا بالزام القاضي من المنطوق  
 ولا احتكار في الذي قد اشترى عليه ثم اتى المصربه من القرى ويلزم الواجب  
 ان يسعرا به على الذي عام الغلاء واحتكوا بصوره المسئلة السعير لانهم  
 على الواجب عام الغلاء على المحتكرين وعند ما لا يفعل ذلك الا اذا كان امر باب  
 الطعام يتعدون القيمة تعدوا فاحشاً وعجز القاعن صيانة حقوق المسلمين  
 الا بالسعير فلا بأس بمشورة اهل الرأي والتميين من التقييد فالجاصل  
 ان التجارة في الطعام غير ممدوح ولا يسعرا اجماعاً الا اذا كان امر باب  
 يتكفون من ذلك ويتعدون عن القيمة تعدوا فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة  
 حقوق المستعيرين الا بالسعير فلا بأس بمشورة من اهل الرأي والبصيرة به  
 من التماس خانية ثم يقع التفات في الاحتكار بين ان يتربص للعشرة وبين

ان يترجع للقط فوبال ان في اعظم من وبال الاول وفي الجملة التجاره في الطعام  
 غير محموده ويجوز المحكر على البيع في الثانية اذا خاف الهلاك على اهل المص  
 لقول الامام للمحكر باي بيع وبزيادة بقاين الناس وفي جامع الجوامع  
 عن محمد سرح اجبر المحكر على بيعه وانعزله ولا اسعره وفي المضارب وهل  
 ينبغي للقا في ان يبيع على المحكر طعامه من غير رضاه قيل هو على الاختلاف  
 وقيل يبيع بالاتفاق وفي الملتقط ولو خيف الهلاك على الناس امر الجالب  
 ان يبيع مثل ما امر المحكر به ذكر القدر سري في سرحه اذا خاف الامام  
 الهلاك على اهل المصراخذ الطعام من المحكرين و فرق فاذا وجدوا برؤا<sup>عليهم</sup>  
 صلة من التجريد وقال بعضهم يأخذ الامام الطعام من المحكرين ويفرقه على  
 الناس عند الخوف عليهم فاذا وجدوا برؤا<sup>عليهم</sup> من الفصول في فصل الشيوخ  
 ولو كانت الدارين سرجين فباع احد هما قطعة بعيها من سرجين بل القسمة  
 لا يجوز في نصف واحد منهما من اسراجية دار وارضين سرجين فباع  
 احد هما كله جاز في نصيبه اذا استوى عشرة اذراع من مائة ذراع من  
 حمام او دار فهو فاسد عند ابي حنيفة سرح بخلاف ما اذا استوى عشرة<sup>اسهم</sup>  
 من مائة سهم من داره من الخلاصة دارين اثنين فباع احد هما نصفه  
 ينصرف الى نصيبه اما لو عين نصفين فباع احد من النصف لا يجوز  
 في دوائد خمس الاثمة من الفصول الاب اد ابا العفار والمنقول  
 على الصغير جاز يكمل الولاية ثم له ان يأخذ منه لتفقه لا تجس حقه  
 ومنه واجمعوا على انه لا يبيع العفار في حاجته الا اذا كان الولد صغيرا من الفصول

استرد عيدا وبرجيب ثم اطلع على عيب آخر فعاالج العيب الاول مع العلم  
بالعيب الثاني ليس له الرد وان عالج ثم علم بعيب آخر له الرد <sup>فمن</sup> الكافي في باب  
التخالف اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والبيع بان ادعى المشتري ثمننا  
وادعى البائع اكثر منه واعترف البائع بقدر من البيع وادعى المشتري اكثر منه  
فانها اقام البينة <sup>منه</sup> قضي له لا رد نور دعواه بالحجة فبقي في الجانب الآخر مجرد <sup>على</sup> الرد  
والبينة اقوى منها لانها تلزم على القاضي الحكم والدعوى لا تلزم وان اقام البينة  
فالبينة المثبتة للزيادة اولى لان البينات شرعت للاثبات وفي الزيادة لا  
معارضة <sup>من</sup> الخانية كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب <sup>او</sup> ومنه رجل  
اشترى جارية تركية وهي لا تحسن التركية والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم  
او كان المشتري يعلم بذلك انه يعد عيبا عند التجار وان الحق التجار على انه  
يعد عيبا كان له ان يرد وان اختلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وقال  
بعضهم هو ليس بعيب لم يكن له ان يرد رجلا اراد ان يشتري جارية فرائى بها قرحة  
لم يعلم انها عيب قال محمد بن سلمة سرح له ان يرد هذا لان هذا مما يشبه على الناس  
فان ان يشبه عليه فلا يثبت الرضاء بالعيب <sup>من</sup> الخلاصة رجل اشترى جارية  
وبها قرحة فظفر اليها ولم يعلم ان ذلك عيب وقبضها على ذلك ثم ظهر ان ذلك <sup>عيب</sup> له  
ان يرد هذا بذلت <sup>من</sup> المحيط والصحيح من الجواب ان كان هذا  
ليسا بيننا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد وان لم يكن هذا عيبا  
بنا ذلك الرد <sup>من</sup> الخلاصة وراى المشتري عيبا على عقه كى قال البائع ليس هذا  
شراي فزيرنا اشتراه فمات الغلام فظهر انه كان لاجل المختار



صارت واقعة ينبغي ان يرجح على البائع بالتقصان على قياس مسألة القرحة  
 وكذا لو رأى على رجل الغرس ورمقه البائع فخره سب فاشتره فاذ  
 هو ختام يرد به من الغراب ولو اشترى عبدا او به مرض فان اراد المرض في  
 يد المشتري ليس له ان يرد على البائع وقال القاضى الامام سراج لا يمنع الرد  
 كذا اذا اراد وجع السرة الا اذا كان زيادة المرفع بما لا يصير صاحب <sup>الشيء</sup> <sup>الغراب</sup>  
 لا يمنع الرد <sup>فقال</sup> سراج رأيت في المنقذ هكذا <sup>من</sup> المنقذ اشترى محمدا فاشترى محمدا فاشترى  
 الحمي كل يومين او ثلثة فطبقت عليه عند له الرد وان صار عنده صاحب  
 فاشترى <sup>من</sup> السراجية لو اراد المرض في يد المشتري وقد كان اصل المرض  
 في يد البائع ولم يعلم المشتري بذلك له الرد <sup>من</sup> الحامية سراج له دار كان  
 في القديم طريق فسدت تلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقها  
 كان للمشتري الطريق الثاني دون الاول لانه ذكر الحقوق في البيع فيدخر فيه  
 ما كان له طريقا وقت البيع <sup>من</sup> البهر هانية سراج باع دارا وكان لها طريق  
 قد سد حاجتها قبل ذلك وجعل لها طريقا غير ذلك ثم باعها بحقوقها لا يكون  
 له الطريق الاول ويكون له الطريق الثاني لان الدار اخل بن كبر الحقوق ما كان  
 من حقوق الدار وقت البيع ومن حقوق الدار الطريق الثاني دون الاول <sup>من</sup> البهر  
 فاعبره بسبب الحيب عند البائع وان اراد عند المشتري <sup>من</sup> الهداية قال ومن غصب  
 ارضا فخرس فيها او بئى قيل له اقلع البناء والغرس وروىها لقوله عليه <sup>السلام</sup>  
 بسبب لعرق ظالم حق ولان ملك صاحب الارض باق فان الارض <sup>تضم</sup>  
 مستهلكة والغصب لا يتحقق فيها ولا يد للمالك من سبب فغير الشاغل <sup>لاشغل</sup>

عرف غيره بطعامه همت السخا في اعلم انه هذا الذي ذكر من الحكمه اذا  
 كانت قيمة البناء اقل من قيمة الارض بما اذا كانت قيمة البناء لمكة يمين  
 قيمة الارض ضيق فلا يبيعها للخاص اقلع البناء وورد الارض بل يضمن <sup>الخاص</sup>  
 قيمة الارض من المتفق به شرع عاصب ارض لو بناها او عرسه بكلف  
 قلعها ووردها احتسب ولا يرضى وب الارض شيئا ضمنا بل ينقص الغرس  
 بذال البناء <sup>من</sup> المختصات ولو غصب ارضا وبني فيها وقيمة البناء اكثر  
 من قيمة الارض لا سبيل للمغصوب منه على الارض ويضمن الخاص  
 قيمة ارضه وبذلك امر ويمنع الجاني ما هو الد باسب <sup>من</sup> الفصول العبادي  
 وذكر في مختصر المتدري ومن غصب مساحة فغرس فيها او بنى <sup>في</sup> قتل له  
 اقلع البناء او الغرس ووردها وان كانت الارض تنقص بقلع ذلك  
 فلما لالت ان يضمنه قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكون له <sup>في</sup> وفي فتاوى  
 طهيرا الدين عب الكرخي سراج غصب ارضا وبني فيها ان كانت قيمة البناء  
 اكثر يصير متهلكا للارض بقيمتها وذكر في الذخيرة ومن غصب مساحة  
 وبنى عليها لا ينقطع حق المالك وكان له ان يأخذها <sup>من</sup> وكان له ان يبنى <sup>عليها</sup>  
 المنسني يحكي عن الكرخي سراج انه ذكر في بعض كتبه تفصيلا فقال ان كانت  
 قيمة المساحة اكثر من قيمة البناء فلان يأخذها <sup>من</sup> اذا كانت قيمتها اقل من قيمة  
 البناء لا يأخذ المساحة <sup>من</sup> قال هو المراد مما ذكر في الكتاب ونعم ان هذا هو  
 المذهب وذكر في العدة ان بعض المتأخرين افوا بقوله الكرخي وان  
 احسن ونحن نقضي بجواب الكتاب اتباعا لما نحن سراج فافهمه كما لا يترك

جواب الكتاب من الخلاصة اذا عملت بالبدل يرجع على بائع بقيمة البناء وبما  
 كما اذا اشترى ارضا فخرس فيها انجراسا او دارا فبني فيها بناء ثم جاء مستحق  
 محتقها فانه يأخذها وبمقص ويطلع الاستحسان والمشتري يرجع على بائع البناء  
 وهو بالجبا وان شاء سلم البقي الى البائع ويرجع بقيمة مبنيا غير منقوص  
 ومغروسا غير مقروع وان شاء حبس لنفسه ولا يرجع بالانقصان في ظاهر  
 الرواية الا اذا كان بائعا فقهما من الميما اشترى دارا وبني فيها بناء ثم  
 استحق رجل الدار بالبيعة ونقص بناء المشتري فالذي كور في عامية الكتب  
 ان المشتري يرجع بقيمة البناء على البائع ومن الحانية رجل اشترى دارا  
 وقبصها وبني فيها ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع  
 بالثمن ويسلم البناء الى البائع ويرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء  
 مبنيا يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري بني بالجفت والاجر  
 والساج والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم الى البائع  
 فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكت فيهما رمانا  
 حتى خلق البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري ان  
 يرجع على البائع الا بقيمة يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري  
 انفق في البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الحصن والاجر والساج ثم  
 استحق الدار ومثل ذلك اليوم الاستحقاق لا يومئذ الا بعشرين ألفا  
 او اكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم فلا ينظر الى ما كان انفق  
 فيه وان استحق الدار بعد البناء والبائع غائب والمستحق اخذ المشتري

بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غرني وهو غائب قال ابو حنيفة سرح لا يلتفت  
الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء وقد فتح الدار الى المتيقن فان حضر البائع قبل  
لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء وانما يرجع عليه اذا كان البناء قائما وسلم  
المشتري البناء الى البائع فيهدم البائع ويأخذ النقص سواء اذا هدم مدلا  
له على البائع وان حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض  
كان للمشتري ان يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قائما ويسلمه اليه فيهدم  
البائع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري لنقص كله ويكون النقص  
ولا يسلم البناء وهذا كله قول ابي حنيفة سرح والي يوسف سرح في ظاهر الرواية  
وروي محمد سرح عن ابي حنيفة سرح وهو قول الحسن سرح ان القاضي يبيع من  
يقوم البناء ثم يقول للمشتري النقص واحفظ النقص فاذا ظفرت بالبائع تسلم  
النقص اليه ويقضي للب عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي رجع ان المشتري اذا  
نقص عليه البناء وسلم النقص الى البائع فله ان يرجع على البائع بالثمن بقيمة  
البناء متبئا وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع الا بالثمن الاول وهذا اقر  
الى الفلأ - من الفصول من شرح المجمع ومنعوا بيع ما اصله غائب وبعضه  
معدوم متبعالا للاحكام والموجود اما ما اصله غائب فكا مسلما ويجوز واما ما بعضه  
معدوم فكا يجوز ذوا ليا مسميات فحذفنا لا يجوز بيع المعدوم منه متبعالا للموجود  
ولا يبيع ما لم يظهر متبعالا لظاهر - وقال مالك سرح يجوز قال بعض اصحابنا  
هذا اذا باع ثمر فلو باع الاصل بعد ما ثبت الزهر جاز - من المصنف وقال  
شعبان يفتي بجواز هذه البيع في الثمار والباقر نخان والبطيخ وغير ذلك وهكذا

حكى عن الشيخ الامام الحلي في المحقق قال ان الحسن فيه لتعامل الناس ذكر في  
 سوع دناوى الدنيا وري اذا اشتري مدرا او رعد فلم يثبت ان معلوم تور كبر  
 ما من اربعين ثم لودت ثمان مائة وذكروا عدة الفتاوى التي اشتري مدرا  
 الفصل ويدر فلم يثبت ان ثبت كونه لودت ثمان مائة يوجب ما ثبت قال هكذا ذكر  
 في فوائده شمس الاسلام الا ودر حدي سراج وفي فوائده طهر الدس المرعي  
 اذا اشتري حبة الفطن ودره في ارضه فلم يثبت قال بعض المتأخرين سراج  
 ان سراج سقطان العيب قال طهر الدس لا يوجب لانه استهلك المبيع واعد  
 استهلاك المبيع لا يوجب سقطان العيب الا اشتري سراج ودره لا يستحق  
 سراجا اشتري مدرا الجيار ودره فلم يثبت احاط بالذي سراج ان معلوم  
 كرماد سراج ودره سراج كرماد كرماد كرماد كرماد كرماد كرماد كرماد  
 قلت لو ان الذي ما يثبت فساد قال ما قامه اليه انه كرماد فساد  
 او يثبت المانع من الكرماد في الباب الاول رجل اشترى مدرا ودره  
 ولم يثبت لا يوجب عليه مؤناب المبيع من ملحق المانع من المبيع المسئلة  
 قال ابو حنيفة سراج اذا باع رجلا رجلا حط من هذه الدار ملك الا يحور ان لم يعلم  
 في رواية يحور وان لم يعلم وهو قول ابو يوسف سراج وفي رواية يحور اذا  
 علم به المشتري وان لم يعلم المانع به وهو قول محمد بن سراج من المبيع وهذه  
 المسئلة على ثلاثة اوجه في وجه يحور وهو ما اذا اوجد علمه ما يصيد وفي وجه  
 لا يحور وهو ما اذا قال بعتك بصي من دار ولم يعلم من هذه الدار فادى  
 من الدخلة وفي الثالث خلاف وهو ما اذا قال بعتك بصي من هذه الدار

من الغائية اذا باع نصيبه من هذه الدار ولم يبينه اختلفت الروايات فيه  
 جدا والمختار ما ذكر محمد سرح في آخر شفعة الاصل ان على قوله بيع يجوز ان كان  
 البائع والمشتري يعلمان نصيب البائع كم هو وان كانا لا يعلمان لا يجوز <sup>عند</sup>  
 أبي يوسف رحمه الله وان كانا لا يعلمان نصيب البائع كذا ذكره الشيخ الامام احمد  
 لطاويسى في شرحه وكذا التوفيق كالحق هو في هذه الدار ولم يعرف  
 كم هو فالجواب المختار فيه ايضا ما ذكر عن أبي يوسف رحمه الله من ان البائع <sup>حل</sup>  
 بالآخر بعث نصيب من هذه الدار بمكة او علم المشتري نصيبه ولم يعلم البائع  
 بالآخر ان يقر البائع انه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري قال ابو حنيفة ومحمد  
 باع لا يجوز علم البائع او لا غير انه لو باع المشتري من آخر بعد ما قبض صح كما في  
 سائر المسائل الفاسدة <sup>في</sup> ان كان البائع باع لؤلؤة على ان وزنها مثقاله  
 فذا وزنها مثقالا فسلمت الزيادة للمشتري بغير شيء لان ذكر الوزن فيما يشترط  
 للتعيين عبارة عن الوصف في صرف الكافي <sup>في</sup> من الفصول ذكر في بيع قناري  
 لذي ياربي مردى نيمه درخت مشاع خريد كرد از بهر ميزم راروا باشد يا في اجاب  
 في والله اعلم <sup>في</sup> قيل اكر بشرط قرار خريد بموضع همچين مشاع رد او بود يا في اجاب بود  
 والله اعلم <sup>في</sup> وفيه ايضا بيع غارت مشاع وبيع درختان مشاع في تلك روايات  
 والله اعلم وذكر في الوقعات نخلة بين شريكين وعليها تمر او صن <sup>في</sup> اثنين  
 فيها نزاع فباع احدهما شريكين نصيبه من التمر ومن الارض والزراع  
 لم يذكر هذا في الكتاب ويشي ان لا يجوز لان المشتري لا يجزى على القطع  
 انما مقام البائع في النخل والتمر والارض والزراع جميعا وذكر في باب الصلح

عن الارضين من صلح الارض لو كانت دار بيت رجلين باع احدهما ما جاز  
من رجل آخر لم يجز بيعه لانه لا يخلوا ما باعه بشرط الترتك او بشرط القطع والحد  
اما الاول فلا يجوز لان فيه شرط مسقط للمشتري سوى البيع فصار بمنزلة  
اعارة في البيع ولا يجوز بشرط الخدم والقطع لانه فيه ضرر بالتسريبات الذي  
لم يبيع وكذا لو ادعى رجل على احد هما شيئا فصالحه على نصف هذا البناء وعلى  
نصف هذا المزرع المشترك لا يجوز وفي اجناس الناطق اذا اشترى <sup>نصيب</sup>  
احد الشريكين من البناء دون الارض لم يجز وذكر في المصغري بناء بيت  
رجلين باع احدهما نصيبه من احسنه بغير اذن شريكه لم يجز وفي فتاوى <sup>الشيخ</sup> قاضي  
اذا كانت الشجرة بين اثنين باع احدهما نصيبه من الاجنب لا يجوز ولو باع  
من الشريكين جاز ولو كان من ثلثة باع احدهما نصيبه من شريكه لا يجوز  
وان باع منهما جاز من الفصول والاصول ان الشجرة انما تستحق بالنفس والملكية  
الثالث او بالارض وسئل عن اشجار على صفة النهر لا قوام يجري ذلك النهر  
في سكة غير نافذة وبعض الاصحاب في ساحة بهذه السكة فادعى واحد  
من اهل السكة ان عارسها لانه ملانا واي واشترى قال عليه البيهقي فان لم يكن  
له بيعة فما كان على حريم النهر فهو على جميع اهل السكة والاصل ان الشجرة  
اذ لم تعرف له عارس ولا مالكة الثالثة يحكم بالارض <sup>من</sup> من انتهى  
باعت نصيبه من الاشجار بلا اذن شريكه بغير ارض في غير اوان القطع فسدد  
الا جاز وفيه ايضا شجرة بين قوم فباع احدهم نصيبه مشاعا والاثمار <sup>التي</sup>  
حتى لا يصرفها القطع هاز الشراء والمشتري ان يقطع لانه ليس في القسم ضرر <sup>من</sup>

الطهيريّة رجل باع نصيبا له من التجرّة بغير اذن شركه بغير ارض فهذا على وجهين ان كانت الاشجار قد بلغت او ان قطعها فابيع جائز لان المشتري لا يتضرر بالقسمه وان كانت لم تبلغ او ان قطعها فابيع فاسد لان المشتري يتضرر بالقسمه وفيه ايضا كرم لرجل باع نزره وهو حصصم جاز لا مذبايع مالا مقدور التسليم ولو كان الكرم بين رجلين باع احدهما نصيبه لم يجوز للمكرمتهين رجلين باع احدهما نصيبه من نزره وهو حصصم لا يجوز لانه لو جاز كان له ان يطالب لشركه بالقسمه وفيه ضرر بالمشتري من الدخيره اذا اشترط الاجل في بيع العين فسد العقد ان شرط الاجل في الثمن بالدين فان كان الاصل معلوما فابيع جائزا وان كان مجهولا البيع فاسد وهذا اذا شرط هذه الاجال في البيع اما اذا باع بشر البيع مطلقا ان البائع اجل المشتري في الثمن الحاقه الاجال صحيح التاجيل مرواه ابن سماعه بن محمد راجح فصله وهذا لان الاجل اذا لم يكن مشروطا في البيع لا يكون من فضله

بيع وكان تأثرا لاجل في تأخير المطالبة الى هذا الاجل وتأخير المطالبة الى هذه الاجال صحيح كما في الكفايه واذا قال بعنت باللف درهم الى شهر فابيع جائزا ولو الى شهر باللف درهم ذكر في النوادر انه لا يجوز لانه تأجيل في البيع لا في الثمن حكى

ن شمس الاثمه الحلواني راجح انه يجوز لان قصد المتعاقدين تأجيل الثمن من ناسية باع عبدا على ان يسلمه البائع الى المشتري قبل الثمن كان فاسدا <sup>الخلق</sup>

العلة قال ابو يوسف راجح لان العقد يوجب تسليم البيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن من موجلا فاذا شرط ما لا يقضيه البيع فسد البيع وقال محمد راجح انما لا يجوز بيع لانه يضمن اجلا مجهولا حتى لو سمي الوقت الذي يسلم فيه البيع كان بمن



العامة ولو شرط احلا مجهولا فقال المشتري ابطلت الاجل وعجز الثمن حازوكم  
 البائع على القول بمن الينا بيع والجملة من هذا باب البيع اذا حلت ثلث القبر <sup>على</sup>  
 اما ان يكون الهلاك بفعل البائع او بفعل المشتري او بفعل الاجبي او مان  
 سماوية او بفعل المبيع بان كانت جارية فقلبت نفسها فان كان الهلاك <sup>بفعل</sup>  
 البائع او بفعل المبيع او بافة سماوية بطل البيع في هذه المواضع كلها سواء كان  
 البيع بائنا او كات فيه خيار شرط وان كان بفعل المشتري فعليه تمه وان  
 كان البيع مانا او كان فيه خيار للمشتري وان كان الخيار للبائع او كان البيع  
 فاسدا ففعل المشتري ضمان مثله ان كان متليا وضمان قيمته ان كان غير متليا  
 وان كان بفعل الاجبي فالمشتري بالخيار من قضاء فسخ البيع وعاد البيع الى  
 ملك البائع وللبيع ان يرجع على الحاي فيضمنه قيمه ان كان غير متليا <sup>مثله</sup>  
 ان كان متليا <sup>من</sup> التماس حاسة والاحل المجهول ان يبيع الى الحصاد والديا <sup>من</sup>  
 وكذا لك اذا باع الى وقت فذوم الجاح وكذا لك اذا باع الى وقت خروج  
 العطاء وكذا لك اذا باع الى صوم الصا ومثلها وفي التجريد او فطره <sup>من</sup>  
 العناوي المسهق وللبيع حبس المبيع للثمن ان كان غنيا بد بين المشتري اذا  
 لا يسلم الثمن حتى لو بقي دانق له حبس كله <sup>من</sup> الما نية مر جلا استوى عبدا  
 ولم يقبضه فامرا بالبائع ان يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى  
 الموهوب له جازت الهبة ويصير المشتري قايضا وكذا لك لو امر بالبائع  
 ان يواخره من فلان فغير او لم يعين ففعل جاز وصار المستاجر قايضا <sup>للمستاجر</sup>  
 او لا تم يصير قايضا لنفسه <sup>ب</sup> والاجرا الذي يأخذه البائع من المستاجر بحسب <sup>من</sup>

الثمن ان كان من جنسه من البرهانية رجل اشترى عبدًا بثمن معلوم  
 فلم يقبضه حتى امر البائع بان يولجحه من انسان معين او غير معين بازو  
 المشتري قابضًا والخلة التي يأخذها البائع تحتسب من الثمن لان الامر قد صح لانه  
 صادق بملكه والمساخرية تنصب ناشئة عن المشتري في القبض ثم يصير قابضًا  
 العقد بمن الغلول جاء بامة وجهها اصبع رائدة ليردها على رجل فاعلم الرجل بها  
 منه ثم اقام المدعى البينة على شراء منه ثم قال البائع اشتريت مع براءة من كل  
 عيب و اقام البينة عليه لا تقبل و لو اقام البينة على قضاء الدين بعد جموده  
 تقبل و لو قال لم يكن بيني وبينك اخذ و لا اعطاه ثم اقام البينة على القضاء  
 لا تقبل من الجواهر و لو اشترى فرسًا بعد ما رآه و جربه و رضي به ثم اطلع  
 على عيب قديم فاراد رده فان صح انه كان في يد البائع فله ان يردّه و منه  
 رجل اشترى بقرة ثم ظهر ان بها عيبًا فماتت في يد المشتري فله ان يرجع  
 بنقصان العيب من الثمن من النصاب عشر اشياء اذا دخلت بالبيع في يد المشتري  
 منع الرد بالعيب و يرجع بالنقصان اولها اشترى جارية فوطئها المشتري  
 او زوجها يرجع بالنقصان من الامة ابق العبد ثم علم المشتري به عيبا  
 لا يرجع بنقصان العيب من المميت او يورث من الابق لا في البائع ان  
 يقول اما قبل هكذا و هذا اقول الجحيفة رح وكذا في الفهريد الا انه  
 وضع المسئلة في الجارية من الفأوى الجواهر رجل اشترى غلاما  
 وقد سرق عند البائع فطوى الماله السر و في يد المشتري لم يكن له ان يردّه  
 لانه ليس بعيب حال بل عيب السرقة فيما مضى والسرقة لم توجد في يده

المشتري فلا يكون عيبا ألا يردده لو سرق في يد المشتري ولم يكن سارقا  
 في يد البائع لم يكن له ان يردده فقد ظهر انه السارق في يد البائع والمشتري  
 شرط حتى يمكن رده <sup>بمن الغياشقة</sup> باع حارية نظرا على انها ذات لبن ذكرنا في  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان البع فاسد وذكر عن الفقيه ابو جعفر سرج ان جاز  
 ان هذا بمنزلة الصاعقة يقال بالعارسية واكثر انصارها لو اشترى عبد  
 على انه كاتب او جبار ونحوه يجوز كذا هنا وهو الصحيح وعليه الفتوى <sup>من الجواز</sup>  
 ولو اشترى حارية لترضع ولده فوجد في لبنها نقصا ليس له ان يردّها اذا  
 لم يكن في العقد شرط اللبن ولو اشترى حمارا بشرط انها غريزة اللبن فابيع <sup>بذل</sup>  
 ومنه سرج باع نظرا على انها ذات لبن قال البع فاسد في المشهور هكذا ذكر  
 وهو الصحيح والى هذا اشرنا في الفصل الاول وذكر في النوازل اختلافا للشافعي  
 سرج وكان فتوى الفقيه ابو جعفر المصنف والى سرج على الجواز وكان فتوى الشيخ  
 الامام محمد بن الفضل البخاري على الفساد واختار الامام الشافعي حسان الله  
 البخاري في ابعائه قول المصنف والى <sup>بمن الغياشقة</sup> الباع فالحمله في نقد ان يبيع <sup>المكيل</sup>  
 بالمكيل من حبسه على ثلثة اوجه في وجه يجوز البع ويشترط تساويها في الكيل  
 وفي وجه لا يجوز تساوي الكيل ولم يتساويا وفي وجه اختلفوا فيه <sup>بما اورد</sup>  
 الاول مثل بيع الخططة بالخططة والتعير بالتعير سواء كانتا عتيقتين او جديتين  
 او احدهما عتيق والاخر جديد <sup>من التجريد</sup> بكرة كمل قرص جرن نفا نحو  
 بقرصة ليحل له كذا او يبيع منه كذا او دراهم او غلة او عكسة لبرجيات  
 صحيحا وكذا يكره المستحقة فانزل الجيا ومث غير شرط او قرص مطلقا <sup>لم تكن</sup>

المسقية فلا بأس <sup>من المحيط</sup> قال محمد راجح في كتاب الصرف ان ابا حنيفة راجح  
 كان يكره كل قرض جرمقة <sup>قال الكرخي</sup> راجح هذا اذا كانت المنفعة مشروطة  
 في العقد بان اقترض عليه لبرده عليه صحاحا او ما اشبه ذلك وان لم يكن  
 المنفعة مشروطة في العقد فاعطاه المستقرض اجود مما عليه فلا بأس به  
 من المتأخر خانية واذا راجح في بدل القرض ولم يكن الرجحان مشروطا في القرض فلا  
 بأس به <sup>وزعم</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استقرض من رجل دراهم  
 وديناره وارجح <sup>من الجواهر</sup> راجح الله ان يقرضا بشرط ان يأكل كل يوم خمسة  
 اسياء ان الشحير فلم يأكل واراد رده فلم يجد البائع ومات الفرس لا يجب له على  
 البايع شيئا <sup>من المحيط</sup> في معرفة عيوب الدواب سئل منسلا بسلام الاول  
 راجح عن اشترى بقره ووجده اقليل الاكل يقال بالفارسية فخوران قال له الرد  
 ومنه ولو وجدها بطيئ <sup>الذي</sup> قال بالفارسية كابل فليس له الرد الا اذا  
 اشترى بها بشرط انها عيوب <sup>من مد</sup> خلا الكرخي قال وبيع ثلث ببيع صحيح  
 ببيع فاسد وبيع باطلا ببيع الباطل يبيع فيما لا يجوز ملكه البتة مثل الميتة و  
 الدماء ونحوها لان هذا البيع انما لا يجوز بمعنى فيه فوجب ان يكون  
 باطلا كالصلوة بنسب طهرامة <sup>ولان</sup> هذا مما لا يملك بمحال فلا بد <sup>اليعقل</sup> من  
 كمال باطلا كبيع الحر والبيع الفاسد يقع فيما يجوز ملكه <sup>لوضح</sup> الباع فيه لانه انما لا يجوز بيعه  
 في غير فوجبه ان يكون فاسدا كالصلوة في حال طلوع الشمس وحال غروبها وبيع صحيح  
 من الترهيب كاشيئ يؤدي الى المنفعة يفسد البيع كهيالة المسح او المنزلة  
 ثم الله فشرعا فاسدا يكون مضمونا بالمال ان كان مثليها <sup>الا</sup> بالقيمة ولا يكون مضمونا

بالنسبة من التحفة البيوع الفاسدة النوع منها ان يكون ابيع مجهولا او  
 التمس مجهولا جهالة فوجبت الممانعة لعمري التجريد تم بيع الفاسد منعقد سدا  
 خلافا للتشافعي مراح والمالك موقوف على البعوض وعند الشافعي مراح لا ينعقد  
 من القاي الخمانية المفسد للبيع انواع وهذا الباب مشتمل على فصول العسل  
 الاول في فساد البيع بجهالة احد البك لئلا وفيما يجمع بين الموحود والمعدوم  
 والجمع بين المال وغير المال رجل قال لغيره بعث منك جميع مالي في هذه الدار  
 من الرقيق والدواب والياب والمستري لا يعلم بما فيها كان فاسدا لان  
 المسيح محمول ولو جاز هذا الجار اذ ابيع مالي هذه المدينة او في هذه القرية  
 ولو جاز ذلك الجار اذ ابيع مالي الدنيا ولو قالت بعث منك جميع مالي في  
 البيت هكذا وان لم يعلم به المستري لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما  
 تقدم من ابدار وغيرها كثيرة واذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والموثق  
 من الفضة باب في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقد وبين ما لا يصح استري  
 بضات فوجد احد منها مدرسة لا قيمة لها او عشر بطيخات واحد منها فاسدة  
 لا قيمة لها فسد البيع في الكل لانه استري ما لا وغيره ما لا مراح المحج قال لو  
 مراح اراهم عشرة دراهم عينا وعشرة دراهم دينا في ذمة المسلم اليه في كره  
 ولم يبيع فسط كل واحد منهما من المسلم فيه فسد المسلم في الكل وقال لا يصح في  
 الغيب بخصته مراح الطحاوي والمقبوض بالبيع الفاسد ما مر بالتعجيل  
 مضمون عليه بالقيمة او بالمثل عمدا وعند الشافعي مراح غير مملوك وعند  
 البيع على صريين بيع حائر وبيع باطلا وقال متاع مراح من هذا العراق

مملوك الصراف غير مملوك العيب وهذا غير صحيح لان محمد ارجح نص في كتاب  
 الشها رأت وقال اذا ادعى عليه هذا فهو خصم فيه لانه يملك الرقبة ويدل  
 عليه شواهد الاصول وهو ان المشتري اذا اعتق ثبت الولاية منه دون البائع  
 عليه قيمته للبائع ولو لم يكن مالكا للرقبة لما ثبت الولاية منه ولو باع المشتري  
 فالتمس له وعليه القيمة لبايعه ولو كان نصر فببسيط البائع كان يرتفع عنه  
 الضمان والضمان بالتمس للبائع ولو كانت المشتري دارا فبيعت دار بجنبها  
 ثبت الشفعة للمشتري دون البائع من الخلاصة رجل اشترى عبد <sup>صفقة</sup> عبد  
 واحدة فاذا احدهما حرا البيع في العبد فاسد سمي ثمن كل واحد منهما اولاد  
 عندهما ان لم يسم فاسد وان سمي جاز في القن من السراجية باع جارية  
 ولدت لاقدم من ستة اشهر من يوم باع فهو ابن للبائع وامه ام ولد له <sup>يضم</sup>  
 لبيع وان جاء متبرا اكثر من ستة اشهر لم يكن ابنا له الا بقصد يق المشتري  
 ربي دخل دارا با ما ن فباع الولد لا يجوز ولو اشترى عبدا مسلما او مصفيا  
 عبر على البيع من العتابية وعن ابن سلمة اذا ادعى خسيس على ملك يبع  
 او على ملكه نكاحا ومثله لا يساوم مثله لم يسمع لانه يدعي محالا من حيث العادة  
 حال من الوقاية وعداواة المعيب وسركوبه في حاجته رضا او سر كسبه  
 وسقيده او شراء علفه ولا يد منه فلا <sup>من</sup> حاشية الكثر اما اذا كان <sup>منه</sup> مجديدا  
 بون رضا من الكافي وعرضه على البيع ولبسه وسركوبه لحاجته وسكناه ومداواة  
 ضامنه بالعيب والاصل ان المشتري اذا تصرف في المبيع بعد ما علم بالعيب <sup>تصرف</sup>  
 ملك بطل حقه في الرد لانه دليل الرضا بالعيب <sup>من</sup> المحيط ان غير المشتري <sup>البائع</sup>

فله ان يشتريه وكذا ان عثر البائع المشتري له ان يردّه قال البائع للمشتري قمه  
 كذا ما اشتراه ثم ظهر انها أقلّ فله الرد وان لم يقبل ذلك فلا وجه لاعتقاده ان صدر الاسلام  
 والد رنجوي والد سفل فولي ولو لم يعرفه البائع لكان عثره الدلالة فله الرد ولو  
 الد رنجوي والقاضي الجلال البخاري اشترى قيقق الابريسم خارج البلد من كنان  
 عالما بسعر البلد بعث فاحش فللبائع ان يرجع على المشتري بالقيقق ثم لم  
 مثله في حق المشتري من الجواهر ولو اشترى بقره بشرط انها حامل فاذا لم يكن  
 فانه يردّها لنفسه والسبع ولو لم يشترط فوجدها حامل لا يردّها بخلاف الجارية لا  
 الحمل في البهائم زيادة وفي الجارية عيب من الكافي لو اشترى رجل من آخر  
 امه وطعن المشتري فيها بعيب فوكل المشتري رجلا بالخصوص مع البائع وغاب  
 فقال البائع ان المشتري رضى بالعيب فالقاضي لا يقضي بالرد حتى يحضر المشتري  
 فيختلف من الخانية رجل باع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو وقف اختلف المشايخ  
 راجح فيه والصحيح انه لا يسمع بخلاف ما لو اشترى عبدا ثم ادعى انه حر حيث تسمع  
 دعوى المشتري لان الوقف لا يزيل المالك فلا يخرج من ان يكون محلا للبيع  
 اما الحر ليس بمحل للبيع ونحوه لا يملك وكالات المشتري مدعيه دينا على البائع  
 من الجواهر رجل باع عقارا وكتب الصلوات وذكر فيه انه باع بكذا وسلم الثمن  
 وسلم البيع ثم انكر قبض الثمن لا يستحق القاضي المشتري كنه ثمن برتوبان قومت  
 ودرزمتونانده سب عند ابي حنيفة ومحمد راجح وعند ابي يوسف راجح في غير  
 رواية المشهور ان الحاكم ان يستخلفه فقد حكاه القاضي صدر الاسلام في  
 الكافي من التارخانية قال القدر ومري في كتابه كل ما يوجب نقصا في الثمن

وفي السعنا في اداء القبة في عادة التجار فهو عيب - وذكر شيخ الاسلام خواهر  
سرح ان ما يوجب نقصانا في الثمن من حيث المشاهدة والعيان فهو عيب  
وما لا يوجب نقصانا في الثمن من حيث المشاهدة والعيان ولكن يوجب  
نقصانا في منافع العين فهو عيب وما لا يوجب نقصانا في العين ولا في منافع  
العين الا ان يعتبر فيه عرف الناس ان عدوه عيبا كالعيب وما لا فلا من <sup>النسبة</sup>  
اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال ارد على فلان ولا ارد على  
فلان فلما لمت له في قوله ابني خيفة وابي يوسف سرح وكذا في النصاب <sup>بمن</sup>  
التاسعة والثانية اذا باع المشتري من آخر وقبضه او لم يقبضه ثم تقابلا  
او اطلع على عيب كان عند البائع الاول فان اراد ان يرده عليه بالعيب ليس له  
ذلك لان بيعه في حق الثالث هو منه رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم باعها  
من غيره وقبضها الثاني ثم ان المشتري الاول اشتراها من الثاني وقبضها  
ثم وجد بها عيبا كان عند البائع الاول فان المشتري الاول لا يرد على البائع  
ولا على المشتري <sup>بمن</sup> المحيط وان كان الكفيل حاضرا في مجلس العقد واني  
ان يقبل الكفالة ولم ياب ولكن لم يقبل حتى افترقا واخذوا في عمل اخر فليس  
فاسد استحسانا قبل بعد ذلك او لم يقبل بشرط الحوالة في هذا الباب نظير شرط الكفالة  
يريد اذا وقع البيع بشرط ان يحل المشتري على غريم البائع فالعقد فاسد قياسا واستحسانا  
من المتشبه بشرط ان يعطيه رهنا معينا بالثمن او كفيلة او احوالا وهو حاضر وحضر وقيل  
قياسا وبر قال سرح استحسانا لا وان لم يعين او لا يقبل ففسد <sup>فسد</sup> من الثانية  
ولو باع على ان يعطيه بالثمن كفيلة فان كان الكفيل عائبا عن المجلس وكفله حين علم



اذ لم يكمل كانت فاسدا وان كان الكفيل حاضرا في المجلس او كاتب عابثا عن المجلس  
 وحضر قبل الافتراق وكل واحدنا مستحبا <sup>٢٤</sup> من الذخيرة وشرط الحوالة في هذا  
 الباب مطير شرط الكفالة يريد اذ وقع البيع بشرط ان يحيل المستري على عزم  
 من غرمائه المائع فالعقد فاسد فيما ساد واستنساها من الغياقة باع عبد الله  
 مدين للمستري على فلان وهو الفاضل ورخصي به فلان فهو جائز والمال للبايع  
 على الذي عليه المدين للمستري من تحفة العقباء ولو شرط المشتري في  
 البيع على ان يحيل البايع على عريم من غرمائه بالتمن فابيع فاسد لان شرط  
 الصمان والحوالة تمه بمنزلة اشتراط الحوالة في الثمن لكونه توكيلا في التمن  
 وقوتها اياه وشرط الصمان ما ليس بصفة التمن بل هو شرط فيه منفعة العاقل  
 والعقد لا يقتضيه ولا يلزمه ولا يلازمه فانه لا يفيده منفعة من النافع وكل واحد من  
 المتعاقدين فسخه ونقضه لسبب الفساد من ان هذا يبطل عندنا لكل واحد من  
 المتعاقدين فسخه قبل القبض وبعد به ولو رضا الآخر لكانت يحصره ثم ورد  
 عن محمد راج اذا كان الشرط فيه نفع احد هما كالاجل المجهول ونحوه <sup>بفسخه</sup> يفسخ  
 ولا يفسخ بفسخ صاحبه من تحفة العقباء ثم ان كان الكفيل والمحال عليه <sup>شأن</sup> غائبا  
 عن المجلس فلم يحضر حتى افتراقا العاقدان فلا يصح البيع الا بايجاب مبتدأ  
 تمام العقد يقف على قول الكفيل والمحال عليه فجعل كان القبول لم يوجد من  
 المستري ولو حضرا في المجلس وقبلا جاز كما قلنا عند العقد لان المجلس له  
 حكم ساعة واحدة من الفتاوى المسامية اشترى عبد الله على ان يعطيه البايع  
 كسلا مما ادركه من ذلك فان كان الكفيل معينا حاضرا في المجلس وكان غائبا

فقبل ان يتفرقا وقبل جاز استحسانا من الذخيرة قال محمد راج وكل شيء  
 الا اويوزن نحو الخطه والشعير والسهم والتمر والزبيب جاز استقراره  
 لا يجوز الاجل في القرض ولو فعل كان حلالا سواء اجل بعد القرض او اقرض  
 رجلا وهذا قول علمائنا راج وقال مالك وابن ابي ليلى يصح التأجيل  
 من الهدايا ولو اجله في القرض فالاجل باطل من الفصول العمدية ثم  
 لفصولي اذا باع ماله الغير لا يخلوا ما ان باع بثمن عين او دين فان باعه بثمن  
 عين كالدرهم والدنانير والفلوس والكيل والونر في موصوف بغير عينه  
 بشرط لصحة الاجارة قيام اربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط  
 قيام الثمن في يد البائع فان هلك واحد من الاربعة لا تصح الاجارة فان اجاز  
 ماله قيام الاربعة جاز فتكون الاجارة الاحدية بمنزلة الوكالة السابقة ويكون  
 البائع كالوكيل للجير ومنه الفصولي اذا باع ماله غيره وصاحب المال حاضر ولم يقد  
 شيئا لم يكن سكوتة اجارة من البرهانية رجل اشترى جارية هندية فاذا هي لانقر  
 الهندية ولا تكلم بها ينظر ان عداه اهل البصر عيبا فله الرد لوجود العيب وان  
 لم يعد له لا لانعدام حد العيب بخلاف ما اذا اشترى جارية تركية وهي لا تعرف  
 التركية حيث له الرد لان ذلك عيب عند اهل البصرة لا محالة من النقص  
 من رجل اشترى جارية تركية وهي لا تحسن التركية فهو عيب وكذلك الهندية  
 اذا لم تعرف الهندي الا انه قال في الهندية ان عداه التبا عيبا فهو عيب قال  
 القاضى الامام راج الجواب مستقيم في الحليب ابا في المولد لا يكون عيبا في  
 المأكول من لبنه

اشتريته فباع في يده لم يلزمه شيء وان قال انه رضى به اشتريته بعشرة  
 دراهم كانت ضامنا لاف المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا بالقيمة  
 اذا ابيع الثمن في الوجه الاول لم يبيته وفي الوجه الثاني في بيت ويد اخذ  
 المقبض ابوالليث راجح من الصغرى المقبوض على سوم الشراء انما يكون  
 مضمونا اذا كانت الثمن مستحقا عليه العقيد ابوالليث راجح في سبيع الهون  
 فانه ذكر وقال اذا قال اذهب بهذا التوب فان رضى به اشتريته فله ان  
 لا يضمن لو قال ان رضى به اشتريته بعشرة فذهب به فله ان يضمن قيمته  
 وعليه الصغرى من الحاي وفي قنا ومعاين الفضل راجح وسئل عن الوكيل  
 بالشراء ان اخذ السلعة على سوم الشراء واداهها الموكل فلم يرض به فله ان  
 عند الوكيل قال يضمن الوكيل قيمتها ولا يرجع على الموكل الا اذا امره بالخذ  
 على وجه السوم فيقول له الامر بالشئ لا يقض الاخذ على وجه الشراء قال لا  
 ومنه في الجامع الاصغر قال ابولصا كانت محل ين سلعة راجح يقول اذا اساء  
 الرجل شيئا مع واحد وانفعا على نفسه ثم قال البائع هو ذلك واخذه او اذهب  
 يوجب البيع من القنية ويسترد الجواز بيع العامة في الحانوت والاشجار  
 في الارض ان لم يلحقها ضرب القطع في املاك الباعه من الايضاح قال وذكر  
 محمد راجح في الشفعة في بناء رجلين والارض لغيرهما قبايع احد هما نصيبه  
 من البناء من غير شركه لم يجز من الجواهر البائع والمشتري اذا اتسا وما سلعة  
 وانفعا على ثلث الثمن ودفع البائع السلعة الى المشتري وتفرقا ولم يبين بينهما بيع  
 معا هكذا ذكر وهو الصحيح ومنه لو قضى شيئا على وجه السوم فقام البائع ان هلك

فلا ضمان عليك بغيره من التآرخانية وان كان الشرط شرطاً لم يعرف  
 وهو والمشرع لجواز صورة وهو ليس بمتعرف ان كان لاحد المتعاقدين  
 فيه منفعة او كان للمعقود عليه منفعة والمعقود عليه ان يستحق حقا على الغيب  
 فالعقد فاسد من التآرخانية ببيع مسيل الماء وحق المرور باطل ابتداء و  
 وجاؤه تبعاً للمقبوض شراء فاسد الا يكون مضموناً بالمثل ان كان مثلياً  
 والا بالقيمة ولا يكون مضموناً بالثمن من التآرخانية ولو قال ان برضيته  
 اخذته بعشرة نصاب فهو صانع من قيمته وفي النصاب وعليه الفتوى كما قدم  
 وهذا ابتداء على ان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضموناً بقيمته اذا كان  
 الثمن المسمى من ادب القاضي للخصاف وان كان العيب غير ظاهر وانما  
 يعرفه الاطباء بخروج الكبد والطحال فالقاضي يرى الاطباء والواحد في هذا  
 الباب يكفي فيقبل قوله في حق توجه الخصومة واليمين على البائع لا في حق الرد  
 لان قول الواحد لا يكفي للرد اما اذا كانت اثنتين عدلين سيما في هذا في انما  
 الباب فان قال المشتري للقاضي قبل ان يسأل عن الطبيب سأل البائع عند  
 فانه يعلم ان به هذا العيب في هذه الحالة فيسبحي للقاضي ان يسأل البائع عن  
 ذلك هل هذا العيب الذي ذكره المشتري لهذا العيب في هذه الحالة فان قال  
 لا يسأل المشتري من القاضي ان يحلف بالله ما تعلم ان به هذا العيب لسانه  
 فيه خلاف على ما تبين فان قال نعم ثبت العيب ثم يسأل القاضي هل بعته  
 اياه وهذا العيب به ان قال نعم فالقاضي يرد عليه وان قال لا انما هو عيب  
 عند المشتري فالقول قوله لكن مع يمينه بالله لقد بعته وسلمته اليه وما هذا

العيب به من القية لو كانت وحدها لغيره شدة فهو عيب وعن محمد مخرج ذلك  
 في الجرد يـ اللاتي يتخذن أمهات الأولاد وفي غيرهن يعتبر عادة النحاسين  
 من الفصول والآقاله تقع بالتعاطي كذا ذكر شيخ الإسلام علاء الدين مخرج في زيارته  
 وفي فتاوى أهل سمرقند إذا قال المشتري للبائع انه قام علي بتمن علي فرد البائع الثمن  
 عليه وقبضه المشتري لا يستحق البائع لان الآقاله بمنزلة البيع والبيع لا يستحق إلا  
 بالاجاب والقول اذا كان بالقول وان كان بالفعل وهو التعاطي لا بد من التسليم  
 والقبض من جانبين وكذا الآقاله وهذه المسئلة دليل علي ان البيع بالتعاطي لا  
 يقبض الثمن كذا ذكر صاحب المحيط من الغاشية في الشهاب الاعتبار في الكيل  
 والوزن في المصوصات بالنسب وان ترك الناس المعاملة حتى لو باع مائة حبة  
 بمائة من قبل لا يجوز لانه مجازفة وقيل يجوز وعليه الفتوى لعموم البلوى به  
 من الايضاح قال ابو حنيفة مخرج اذا باع مائة درهم ودينار بالف درهم فهو جائز  
 لما بينا انه امكن تصحيحه بمائة بالمائة والباقي بانراء الدينار اوسر وي عن محمد مخرج  
 انه اذا باع الدراهم بالدراهم وفي احدهما فضلا من حيث الوزن وفي الجانب الذي  
 لا فضل فيه فلس قال ما زل في الحكم ولكن اكده وقال ابو حنيفة مخرج لا بأس به لانه  
 امكن التصحيح بان يجعل الخس والزيادة يزاء الفلوس وانما كره محمد مخرج ذلك  
 لانه اذا جاز على هذا الوجه الف الناسب الفاصل فاستعملوه فيما لا يجوز به من القية  
 اكره ذلك ولا يكره وتم البيع وتفاصيله استحق المبيع من يد المشتري ان كان الدال  
 هو الذي ما شر البيع وتعلق بالعطه فالرجوع عليه والآفعلى البائع بائنه الجواهر مع  
 العكس ان كان مية لا يجوز وان كان مائة او مائة يوزن لا يجوز من

وكانت الدارين اثنتين فباع احدهما بيتا معينا من رجل لا يجوز وذكري  
 راح الاصل قال الفقيه ابو جعفر راح رأيت في الامالي دار بين رجلين باع  
 احدهما منها بيتا معا وما جاز في نصقه عند ابي يوسف راح من التهنيت  
 وقال ان اتي عندك فانما من فهو باطل من الفقيه قال الدائن للمديون  
 بعد المطالبة اذهب واعطني كل شهر عشرة فليس بتاجيل لان امر بالاعطاء  
 من الحانية راح عليه الف درهم من ثمن بيع طالبه الطالب فقال ليس  
 عندي شيء فقال الطالب اذهب واعطني كل شهر عشرة لم يكن ذلك <sup>جلا</sup>  
 وكانت له ان يأخذه بجميع المال في الحال من الكبرياء راح له على اخوين  
 من ثمن بيع طالبه فقال ليس عندي فتنازعا فقال الطالب اذهب و<sup>اعطني</sup>  
 كل شهر عشرة فله ان يأخذه بجميع الدين في الحال لان هذا ليس بتاجيل  
 من الفقيه الجيلة في لزوم الاجل في القرض ان يحل المستقرض صاحب <sup>المال</sup>  
 على راح الى سنة او سنتين فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى ذلك <sup>وقت</sup>  
 ولا سبل للمقرض ولا اورثته عليه فان مات المحتال عليه يحل ويؤخذ من  
 تركته من المحيط وفي المشتق ابراهيم عن محمد راح راح قال لا خرافة في القرض  
 على ان اعينك ارضي ترضعها ما دامت الدارهم في يدي فترفع المقرض  
 لا يتصدق بشيء واكره له هذا <sup>من</sup> القدر ورضي ومن اشترى مكبلا مكابله  
 او موزونا موازنة فاكذبه واتوزن ثم باعه مكابله او موازنة لم يحجر لهذا <sup>المشتري</sup>  
 ان يبعه ولا ان يأكله حتى يعيد الكيل والوزن من حاشية القدر ورجح  
 ولا يعتبر بكيل البائع قبل البيع وان كان بحضرة المشتري ولا يكبله بعد البيع

لعبد المستعري ولو كاله النائح بعد البيع محضه المستعري فقد حل لا يكتفى  
والصحيح انه يكتفى به من كسب الغواصق فان المولى اذا ابنى الاتفاق  
على الرقب محض على البيع دفعاً للنظم عن المملوك وكذا في الذخيرة  
من الحاوي وسئل ابو بكر راج عن يمين بيع عبده من باسقى قال اكره  
ان يبيعه ممن يعلم يعصى الاله به من الدرهانه رجل له عبدا مرؤ  
يريد ان يبيعه من فاسق يعلم انه يعصى الله تعالى به غالياً يكره هذا البيع  
لا بداعاة على المعصية به من الخدامة لو كان الرجل يسبي في حق  
عبده فربعه الى القاصي وشهد حيراته قال محمد راج لا يجبر على بيعه لكن  
ينهى المولى عن ذلك فان عاد اذنب بالضرب والجس من الظهيرة  
عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر بانته يحسن صحته عزراً لانه متطعت  
من نصاب العقه عند طلب البيع من مولاه وهو مقر انه يحسن صحته  
يعزراً لانه متطعت ولو كان على قلبه هذا بان كان الرجل يسبي في حق  
عبده فربعه الى القاصي وشهد حيراته قال محمد راج لا يجبر على بيعه لكن  
ينهى المولى عن ذلك فان عاد اذنب بالضرب والجس والله اعلم  
**كتاب الكفالة**  
من المصولد اكله رجل عن رجل ثمن بيع تم ان الكفيل اقام البينة على نساء  
البيع لا تقبل وكذا الوصم المهر تم اقام البينة على فساد النكاح ولو اقام البينة  
على ابقاء الاصيل او على ابرائه تقبل لان اقدامه على الترام المالا اقرار منه لصحة  
وجوب المالا فلا نسمع منه دعوى الفساد بعد ذلك وتقبل البينة على الابقاء

والإبراء لانه تقرير لوجود السابق - إذا ادعى المال بسبب الكفالة لابد من بيان  
المال انه بائني سبب لينظر انه هل يصح الكفالة به ام لا فان الكفالة بنفقة المرأة  
اذا لم يذكر مدة معلومة لا تصح الا ان يقول ما عشت او ما دمت في تكاثره -  
من التبرأ خاتمة اذا كان عليه الف وقد كفل لطلبه بانفس انسان فصالحه على  
دينار اعل ان أبرأه من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس من  
الميت قال محمد سرح في الاصل الكفيل بالنفس اذا قضى الدين الذي على المكفول منه <sup>على</sup>  
ان يبرأه عن الكفالة بالنفس ففعل جاز القضاء وجازت البرائة - <sup>من الدراية</sup> <sup>الكفيل</sup>  
بالنفس ان صالح لم يصح في رواية أبي سليمان وفي رواية أبي حفص يصح وعليه  
المفتون وهو لو قال حب له عتي ولم يقل على أي ضامن لا يرجع المأمور عليه <sup>في</sup> بشي  
قوله اقضه عتي او اعطه عتي حيث يرجع وان لم يقل على أي ضامن فهو من ضامن  
القضاء وفي فوائدهم فقد ان من قال لغيره الدين الذي لك على فلان اما ان  
ايلت او انا سلمه ايلت او انا اقضيه لا يصير كفيلة ما لم يتكلم بلفظ يدل على الالتزام  
نحو قوله علي أي كفلت او ضمننت وكان المصدر الامام امستاذ الائمة  
ظهير الدين سرح يقول اذا اتي بهذه الالفاظ فمجرد لا يكون كفالة واذا اتي  
بها معلقا بان قال ان لم يوجد فلان مالك عليه فانا او دعي يصير كفيلة  
والاصل في الكفالة انه يجوز تعليقها بشروط متعارف ولا يجوز تعليقها  
بشروط غير متعارف لان الكفالة تشبه النذر من حيث انه التزام <sup>بشيء</sup>  
المعاوضة من حيث ان الكفيل يملك ما في ذمة الاصيل عوضا  
عما يؤدع اذا كفل بما مر الاصيل من حيث انه يشبه النذر <sup>بشيء</sup> سرح تعليقها



بشرط معارف ومن حيث انه يشبه المعاصره لم يعج تعليقها بشرط شرط من شرط  
من التاخر خاتمة وفي فتاوى النسخة ان من قال لغيره الدين الذي لك فلان  
فلان انا ادفعة لك انا اسلمك اليك انا اقضيه لا بصير كفيلا ما لم يكمل بلفظ  
يدل على الالتزام نحو قولك كلفت ضمنت علي اي وكات الشيخ الامام فخير  
الحسن بن علي المرعبي في راج يقول اذا اتى بهذه الالفاظ مجزاً تكون كفاً  
وان اتى بها معلقاً فان قال ادم يود فلان مال لك عليه فانا اودى وانا ادفعة  
بصير كفيلا وقال هو نظير ما ذكر في مناسك الفتاوى ان من قال انا ادفعة  
لا يلزمه شيء واذا قال ان دخل الدار فانا اخرج بلزمه الخ اذا دخل الدار  
ولو شرط على الكفيل ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في غير مجلس القاضي  
ذكر في الاصل انه يبرأ قالوا هذا اذا سلمه في مكان لا يمكن للمطلوب عن  
الامتناع والتأني عن الحضور مجلس الحكم اما اذا حصل التسليم في مكان يمكن  
للمطلوب الامتناع والتأني عن الحضور مجلس الحكم لا يبرأ وكات الفقيه ابو  
البلخي راج يقول ان كان هذا الشرط في موضع عادة اهل ذلك الموضع  
انهم يخلصون المطلوب من يد الطالب يجب مراعاة هذا الشرط اذا  
في موضع عادة اهل ذلك الموضع لا يخلصون المطلوب من يد الطالب  
بل يعينون الطالب على جره الى باب القاضي لا يجب مراعاة هذا اذا  
اذا سلمه في المصر في مكان آخر وفي الثانية قال مشائخنا في مصر  
اذا شرط عليه التسليم في مجلس القاضي فسلم اليه في غير مجلس القاضي  
وفي الكبرى وبديهي من الفصول الاستدشني ولو قال انجبر ابراراً

ان يدعى فلهذا وعد لا كفالة وبعض مشايخنا ج قالوا في قوله ان يجزى تراب فلان  
 من جواب كويم انه كفالة بحكم العرف وكانت ظهير الدين يفتي انه لا يكون  
 كفالة له وكانت ركن الاسلام علي السطحي راح يقول اذا قال ان اكرم فلان  
 حاضر نتوانم كرد جواب اين مال بر من ان هذا لا يكون كفالة له من ان ذلك  
 ولو قال ان يجزى تراب فلان سب من جواب كويم ان هذا كفالة وبعض مشايخنا  
 راج قالوا في قوله ان يجزى تراب فلان سب من جواب كويم ان هذا كفالة بحكم  
 العرف وكانت ظهير الدين راح يفتي انه لا يكون كفالة وكذلك كان يفتي  
 في قوله جواب مال تو بكويم انه لا يكون كفالة وكانت ركن الاسلام علي السطحي  
 راح يقول اذا قال ان اكرم فلان را حاضر نتوانم كرد جواب ان مال بر من ان هذا لا يكون  
 كفالة له من الكافي واخذ الكفيل بعد اقامة البيعة فيايب واستحسان وقبل اقامتها  
 يبرء الموعود استحسان عندنا ومنه ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروف  
 الدار حتى حصل فائدة الكفيل وهو الاستيثاق به من الكفر وطالب الكفيل  
 المديون ولو طالب احدهما له ان يطالب الاخر من التبريد والمكفول له  
 ان يبايعها او ايها شاء وايضا ادى بريال من جامع الفتاوى هل للقاضي ان  
 يجبر الاصيل والكفيل اذا طالب المالك قال نعم من المنافع المكفول له بالخيار ان  
 طالب الاصيل وان شاء طالب كفيله لان الكفالة ضم احدي الذمتين الى  
 الاخرى في حق توجه المطالبة نحوه فلا يوجب براءة الاصيل فاذا كان الدين  
 تابعا في ذمة كل واحد منهما كان له ولاية مطلبة كل واحد منهما فاذا  
 ساطبة احدهما لا تبطل ولاية مطلبة الاخرى ومنه وان تكفل بنفسه على

لم يوافق به في وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الف فلم يخبره في الوقت  
لزمه ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس لأنه كثر بالنفس وضمن المال  
بشرط عدم الموافقة به وهو الضمان لقوله تعالى ولئن جاء به حبل بغيض وأما به  
نزعهم فإذا لم يوافق به فقد تحقق شرط ضمان المال فلم يدر المال فإذا أدى المال  
برئ من أحد الضمانين ولم يبرأ من الآخر لجواز أن يدعى عليه ربا آخر فلم  
احضاره به من صنوان القضاء إذا قال أشناسك فلان برئ قال الفقيه أبو جعفر  
مرح يصير كفيلا وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه وقال الفقيه أبو الليث مرح  
لا يصير كفيلا وبه أخذ الصدر الشهيد مرح ولو قال فلان أشناسك لا يكون  
كفيلا ذكره صدر الإسلام في شرحه وقال القاضي فخر الدين مرح قوله  
أشناسك وأشناسك من سب كفالته بالنفس عرفنا ويهتدي به من التهذيب  
وفي بلدنا لو قال في البيعات أشناده فقال الآخر أشناسك فهو ضامن  
لنفسه من صنوان القضاء إن الرهت والكفالة جائزان في الخارج لأن  
دين يطالب به كسائر الديون من المحيط ولو قال ما أقرت لك فلان من سبي  
فهو لك علي فاقتر له فلان شيئا ومكروا الكفيل بذلك لزمه له ولو قال ما أقرت  
به سبي فهو علي فقامت عليه يمينه أنه قد كان اقتر له قبل الكفالة بالف  
وسم فانه لا يلزم الكفيل من السراحه ولو قال أجب ترابر فلان في بادي من جز  
كريم صار كفيلا لك الموقال جواب أن من سب من صنوان القضاء ولو قال  
أجب ترابر فلان سب من جواب كويم هذا كفالته بالعرف عند بعض مشايخنا  
وكان الصدر الامام استاذ الأئمة طهرا الدين مرح يعني بأنه لا يكون كفالته

الله اکبر

## جلد دوم

نسخہ فتاویٰ حمادیہ در علم فقہ

من مؤلفات مولانا ابوالفتح رکن ابن جسام الناکوری

سقى الله ثراها وجعل الجنة مثواها

از کتاب الکفالة تا آخر کتاب

در شهر شوال سنہ ۱۲۴۱ ہجری قدسی مطابق ماہ محب

سنہ ۱۸۲۹ عیسوی بمقالہ کتب متعددہ تصبیح<sup>۲</sup> فقہ

با تمام مولوی غلام محمد وم بمطبع اسیٹک

لیتھوگرافٹ کپنی بقالب طبع در آمد

فقط

فهرست جلد دوم فتاوه حمادید در علم فقه انزکات و الحواله کتاب فیض

کتاب الحواله ۴۱۳

کتاب القضاء ۴۱۸

کتاب الشهادات ۴۵۸

کتاب الوكالة ۵۱۷

کتاب المدعى ۵۴۳

کتاب الاقرار ۶۶۲

کتاب الصلح ۶۷۵

کتاب المضاربة ۶۸۸

کتاب الوديعة ۶۹۲

کتاب العارية ۷۰۱

کتاب الهبة ۷۰۲

کتاب الاجارة ۷۱۷

کتاب الاكراه ۷۳۸

کتاب الحجر والمأزون ۷۴۳

کتاب الغصب ۷۴۸

کتاب الشفعة ۷۵۷

کتاب القسمة ۷۶۱

کتاب المزارعة ۷۷۱

کتاب الصيد والذبايح ۷۷۳

- کتاب ..... الاصله ۸۰ ۷
- کتاب ..... الانشاء<sup>ن</sup> ۹۲ ۷
- کتاب ..... اجزاء<sup>والشر</sup> الموات ۹۲ ۷
- کتاب ..... الرضی ۹۲ ۷
- کتاب ..... الجباب ۹۲ ۷
- کتاب ..... الوصایا ۹۱ ۷
- کتاب ..... الفرائض ۹۰ ۷

من الصبر ولوقا قال انما ترا بر فلان من جوارب كويم فهو كذا لانه منكم العرف  
من التارخانية ولوقا صاعا الرجل فقال الرجل اذ فحها اليه فقال نعم فله ان  
لا يودي الا ان يكون عنده ودبعة للامرا وعليه دين فليس له ان ينتج  
كل ان ابي يوسف سرح من شرح المجمع سرحا قال الرجل اخرجني من الحانة  
ولا هو في عياله اقض فلانا الف درهم ولم يقل اقض عني فادى المامور فلانا  
ابو يوسف سرح يرجع بها على الامر وقال لا يرجع من الا سراحا قال لا  
ضمن فلان الف درهم او قال اقضه الف درهم والامر مقر بان الف عليه  
بقتل المامور لم يرجع عليه عند ابي حنيفة ومحمد سرح الا ان يكون المامور  
مطيطا للامرا او شريكا او من يدخل في عياله فيرجع المال على الامر استسما  
والخليفة الذي يكون بينهما اخذ واعطاء وقال ابو يوسف سرح اخر اخرج  
كل لوقا له اقضه عني او اضف عني وكذلك ان لم يكن مقرا بالمال والمسئلة  
بما لم يرجع على الامر بشيء وعند ابي يوسف سرح يرجع لان الامر  
امر بضمه من جهته وكذلك للقضاء ولا يصح من جهته الا ان يكون  
الا دأعه والمامور نائب عنه فصا كما قال اقض عني ودليله اذا كان  
المامور مطيطا له او شريكا او من يدخل في عياله ولهما ان الامر يحقق  
امرا بالقضاء من غير استعراض فان قضاء الدين كما يصح بما له من عليه الدين  
فيصح بما له غيره فلا يتحقق الامر بالقضاء ان يصير المال للامر والمامور نائب  
عنه فبقي حكمه على ما قال محمد عني بقضاء الدين فيصير سوا كقول الرجل  
الامر انما هو كونه في الاما اعطاه تشا على من امره من الخبز ان الامر

يتم أمر إلى الحقيقة من صاحب الولاية الأبرى أن يجعلناه بالتصان عندكم كانت  
سواء أحيى أو اجاءير صح والافلا واذا كانت لا تصح في الحالين الأسوأ <sup>عند</sup>  
كان أبداؤه سواء لا توكبلا وصعافلا بريد على المنصوص عليه سواء <sup>استقر</sup>  
الأبد لا لثرائده الآن يكون المأمور بمن تعين الاستقراض منه بمعنى <sup>لحق</sup>  
على الأمر من خلطه أو شريكه أو سكنى معه في عباله فإنه بتلك الدلالة  
معنى الاستقراض <sup>من</sup> من الأصول وصي قال لرجل اخمن عن فلان الميت <sup>في</sup>  
فضمن الرجل ذلك بأمر الوصي فإذا رجع الصامن بما أدى في مال الميت <sup>وإذا</sup>  
الوصي بحيث يوديه من مال الميت <sup>منه</sup> ومنه والاسبغ لو قال لغیره خلصني أو الرجل  
الذي احذه السلطان لصادره قال يا رجل خلصني فدفع المأمور ما لا وخلص  
الأمر اختلفوا فيه قال شمس الأئمة الشريفي راجح يرجع في المسلمين وقال  
صاحب المحيط لا يرجع وعليه الفتوى وهو الأصح <sup>من</sup> الكافي ولا تصح  
الكفالة بالنفس وبالمال لا بقبول الطالب في مجلس العقد عند الجب خيفة  
ومحمد راجح خلا قال في يوسف راجح فيهما <sup>من</sup> واختلفوا على قوله قيل عنده  
يجوز بوصف النوقف حتى لو رضي به الطالب ينقد ولا يبطل <sup>من</sup> وقيل جائز  
عنده بوصف النفاذ ورضا الطالب ليس بشرط عنده وهو الأصح لأنه تصرف  
التزام من الكفيل ولا الزام فيه على الغير فيتم بالتزام وحده كالإقرار ولهذا يصح <sup>للمالك</sup>  
من الذخيرة إذا قال لفلان على ألف درهم فهذا إقرار بالدين لأن كلمة على تستعمل في  
الإيجاب ومحل الإيجاب الدية وفي الدية انما يثبت الدين دون  
العين فنصار مقرا بالدين بمقتضى قوله على <sup>منه</sup> ومنه سئل أبو القاسم راجح



عن رجل قال لغيره اين كما ومن ترا فقال هذا هبة له ولو قال تراست فهذا  
اقرار قالوا والصحيح انه هبة في صورتين جميعا لانه قد راعى اعتباره اقرارا لا  
ملك الانسان لا يصير لغيره الا بملك من جهة حتى لو لم يقل لغيره اين كما ومن  
واما قال اين كما وتراست يكون اقرارا به وعن الفقيه ابي جعفر سرح ان من  
لغيره اين بستر فله هبة ولو قال اين بستر تراست فهذا اقرار به  
وسئل الفقيه ابو الليث سرح عن قال جميع ما يعرف بي اوتيت الي فهو  
لعلان فهذا اقرار ولو قال جميع مالي ارفا جميع ما املكه لعلان فهذا هبة  
لان في الوجه الاول امكن جعله اقرارا وفي الفصل الثاني لا يمكن جعله اقرارا  
لان ملك الانسان وماله لا يصير لغيره الا بملك من جهة <sup>المنسوب</sup> اما  
الى الانسان والمعروف به قد يكون لغيره الا من جهته به وعن الفقيه  
ابي نصر سرح انه سئل عن امرأة قالت لابيها نصف هذه الدار لك اوقا  
بالفارسية نبي سرى تراست قال هذه النقرة صلحة للاقرار والهبة فرج  
الى ما جرى بينهما قال والظاهر في قوله تراست انه اقرار به من الفصول  
لو قال به يرفتم هذا ضمان صحيح ولو قال يقول كدم قد اختلف المشايخ المناوون  
سرح فيه قيل لا يكون كفالة وقيل ان اراد به الكفالة يكون كفالة وان لم يرد  
يكون وعد الاضمان به من الكافي ويصح تعليق الكفالة بالشروط كما لو قال انا <sup>بست</sup>  
فلانا فعلي وما ذاب لك عليه فعلي وما لو عصبت فلانا فعلي بخلاف ما لو  
عصبت اسط شيئا من الجواهر اهل قرية اراد واخراج رجل من قرية فتا  
شرا فقال رجل هر چه شما را برسد از غرامت و ضرر آن بر من ثم ان هذا الرجل خرج



من المصنوع العادي وذكر في الصغرى ايضا رجل قال لا خراج ضمن لفلان عني ما قضى  
 له علي او ما ذاب له علي او ما لم يني له فضمن المأمور ذلك ثم غاب الأمر فأقام  
 المكفول له بينة ان له على الغائب الفاقول للقاضي اقض بها علي الغائب حتى  
 يلزم الكفيل لا يجنبه القاضي اليه حتى يحضر الغائب فيلزم بخلاف ما لو كفيل  
 ما له عليه فأقام عليه الطالب بينة ان له على المكفول عنه الغائب حيث يقبل  
 وان كان المكفول عنه غائبا ثم الفصل الاول وهو ما اذا ضمن له ما قضى له  
 او ما ذاب له عليه او ما لم يني له اذا اقر الكفيل بدين على المكفول عنه والى ان  
 يدفع ثمنه ان يجحد الغائب لم يجبر على الدفع وهكذا اذكر في فصل القضاء على  
 الغائب من الصغرى ذكر في هذا الفصل من الذخيرة في اثبات مسألة  
 عوى الكفا له رجل قال لغيره لك على فلان الف درهم وقد كتبت بها لا  
 المال له على الكفيل ولم يثبت على المكفول عنه شيء من السراجية الكفا له ما  
 جائزة معلوما كان المكفول به او مجهولا بما من المكفول عنه به غير اذ من  
 لصير في سئل قاضي جلال الدين قال لامرأة ابنة توتر زنده وبسر من  
 زنده ست نفقة توبر من قال يصح وهكذا اجاب قاضي بديع الدين وقال  
 البرهان ما لم يقل نفقة توكر برسر من بود برسر من المستحق وعليه صنفته  
 الزام والى في معنى علي قال عليه السلام من ترك كلاً وعيلاً لا في اي شيء به  
 من التهمز يب ونصح الكفا له بقوله اما ضامن ما عليه او كفيل او نهر عيم او  
 الي والى او بولت عندي من القنية ما لم يكتف يد له على الا ازام نحو  
 قلت ضمننت على الى من الفاقم قوله ما مالت فاذنا فعلى اي نانا ضامن

بالثمن وكفله وجده الا لافدا وان كانت مبنية عن الماضي والمراد به الا <sup>سابقا</sup>  
 من الصيرفية ادعى فانكر المدعى عليه فقال رجل ما ادعيت على فلان فهو على  
 فصا من بهن التآمر حاشية لو قال الرب المال انا ضامن ما عليه فهذا ضمان صحيح و  
 بالافدسية يدرهم ضمان صحيح <sup>من المنقح</sup> <sup>تعد</sup> <sup>بها</sup> <sup>للقطع</sup> <sup>او كلف</sup>  
 او ضامن بذلك او قبلت <sup>بها</sup> ما رعى او قيل هكذا وهو على او ابي ايضل <sup>من</sup> <sup>بجدة</sup>  
 الفقهاء اما العاط الكمال فان يقول للطالب رعا انا ضامن عنه او قبلت <sup>للك</sup>  
 او قيل او رعى او علي او ابي او هو عندي او هو لك قبلي وقد ذكرنا في كتاب  
 الاقرار انه اذا قال لفلان عندي كذا يكون اقرا بالوديعة وهذا يكون <sup>ضما</sup>  
 لان قوله عندي محتمل هو في يدي او في زميتي فيقع على الادنى وهو الوديعة  
 فاما الذي لا يكون الا في الذمة ولا يكون في اليد فجعل على الواجب هنا  
 من حواهر الفأوى رجل كفلا بنفسه رجل وقال اگر مطالبه کن تسليم او مرا ومن  
 عاجز آيم او تسليم او آن مال که بر اوست نذر فتم که بدو فمات الاصل وجب  
 المال على الكفل والطلب ليس بمتوسط <sup>ومنه</sup> <sup>رجله</sup> <sup>على</sup> <sup>آخر</sup> <sup>ديب</sup> <sup>فقال</sup> <sup>له</sup> <sup>حل</sup>  
 اما اؤدبه الى اسبوع او لا ثم عريمه وقاله دعه حتى يذهب فاني اسلم اليك  
 او قال ارفع اليك فانه لم يمه تسليم نفسه في قوله دعه حتى يذهب فاني <sup>اسلمه</sup>  
 اليك اذ هو معنى الصمان بالنفس وفي قوله انا اؤدبه الى اسبوع بزمه  
 وان قال انا اؤدعه الى اسبوع ينبغي ان لا يلزمه لان ذلك عدة فله ان  
 لا يفنى به بخلاف قوله اؤدبه لان الاداء يستدعي سابقة الوجوب فكان <sup>بها</sup>  
 التزمه ثم استعمله الى اسبوع <sup>من</sup> <sup>اليناسخ</sup> فان تكلف بالنفس فعليه <sup>مها</sup> <sup>احصا</sup>

من شرح المتن ولا يشترط قبول الطالب التسليم يعني يبرأ بحج والخلية بينه وبين  
المكفول عنه من التبريد ويؤخذ احضار المكفول به ولو كفل ثلثة بالنفس كفا  
واجدة يحضره احد من برئ الباقون والخلية فيه تسليم كما في المال من  
المانع فالكفا لثمة بالنفس بجائزة والمضمون بها احضار المكفول به من  
السارخانية رجل كفل بماز عن رجل بامر فاحال الطالب غريمه على الكفيل  
ليؤديه دين كفا لثمة صح من السارخانية واذا سلم الكفيل بنفسه الى الطالب ولم  
سئلت ايت بحجة الكفا لثمة فهذا على وجهين الا وان سلم بعد طلب  
الطالب التسليم من الكفيل ففي هذا الوجه يبرأ وفي الوجه الثاني ان يسلمه  
ابداً من غير طلب المدعي وفي هذا الوجه لا يبرأ الكفيل من الذخيرة  
اذ كفل بنفسه انسان ثم ان المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له وقال هذا  
يسلم عن الكفيل يبرأ الكفيل وفي النوازل وسئل ابو جعفر ر ح عن رجل كفل  
بنفس رجل الى ثلثة ايام فهل يبرأ من الكفا لثمة قال لا يبرأ وانما الثلثة الايام  
لما حار المطالبة وفي جامع الفتاوى وعن ابي بكر الاسكاف لا يلزم المطالبة  
الا بعد ثلثة ايام وبعد الثلث تصح المطالبة ابد اما لم يسلم اليه وفي  
العيون قال الحقبة وبها أخذ ذكرني جميع التعاريف لو قال انا كفل الى شهر  
يصير كفيلاً بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر برئ عن الكفا لثمة لا  
سلم بعد السبب ولو قال كفلت بنفس فلان شهراً يصير كفيلاً ابد قبل  
الشهر وبعده واعتمادنا على انه لو قال بالعريضة يكون كفيلاً  
في الحال فاذا مضى الشهر لا تبقى الكفا لثمة ولو قال الى شهر يخرجني القاضي عن

الكفالة بعد الشجر بأشجار الجبال أو أشجار الغاب ثم يذهب إلى الغاب أو إلى  
وفي الخانية أو استقر ضالهم ثم على أن كانوا واحد فبعضها كقولهم عن صاحب  
الحال فهو جائز ولطالب أن يطالب أيامها شاء بجميع المال النصف بحكم الإصا  
والنصف بحكم الكفالة فإن أرى أحدهما شيئا وقال هذا مما كلفت به من ضالتي  
لم يقل قوله ما لم يبا ومن المؤدى حصته حتى لا يرجع على صاحبه بشي فإنما  
المؤدى حصته كانت المؤدى عن صاحبها من التمسك كل بنفسه وقال أن  
عجزت عن تسليمه الحصة ثلثة أيام فعلى المال ثم حسمت عن أو غير حق أو من  
مرضا يتعدى أحضاره بل مد يعني بعد الثلثة كانت المكفول له جالس  
قوم في مدرسته لقاء الكفيل بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه لم  
بذره وخرج إلى باب آخر فهدى القدر تسليمه منه من الطبع ويجوز بالمال  
معلوما كانت أو مجهولا إذا كانت دينيا صحيحا والعرض بهذا الدين الصحيح  
الاحتراز عن بدل الكتابين من التمسك كل عن مبيت مفلس ثم قل  
له ما لا ينبغي لبعض الدين صحت الكفالة بقدره من العارية  
وكفالة الوارث عن المريض بأمرة وبغير أمر المريض وبعد موته جاز  
بقدر تركه من السائر حامية وإذا ماتت الرجة وعليه ديون لم ير  
شيئا فكل من جاعته للفرء لم تصح الكفالة عنه إلى حيفه روح وقال لا يصح  
وبه قال الشافعي روح والصحيح قول أبي حنيفة روح من حاشية المظنوم إذا  
مات المديون مفلسا وكل من عده أو غيره للفرء بما لهم لا يصح وقال  
والصحيح قول أبي حنيفة روح من حاشية وإن كانت العدة مضمة فأعلى صاحب اليد

لا لغصب والمبيع يبيع فانسد والمقبوض على سوم الشراء ونحو ذلك تصح به  
 الكفالة ويجب على الكفيل تسليمه مادام قائما واذ اهلكت كان عليه قيمته <sup>كفلا</sup>  
 لو ادعى رجل عبدا في يده رجل فكفل رجل بالعبد فمات العبد واقام المدي  
 بية ان العبد له وقضى القاضي له بذلك كان له ان يأخذ الكفيل بقيمة  
 العبد <sup>في</sup> رجل كفل بنفس رجل خاصة فبشرط الطالب على الكفيل ان يدفع  
 اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فان لم يكن باطلا <sup>من</sup> الجواهر <sup>له</sup>  
 له على آخر دين مؤجل الى اربعة اشهر قضى ثلثة اشهر واداد الغريم <sup>الستر</sup> <sup>لب</sup>  
 صاحب المال كفلا منه او المقام معه حتى تنقضي المدة ليس له ذلك وهو الصحيح  
 وذكر في شرح الطحاوي في باب المداينات هكذا قال ليس له مطالبة  
 الكفيل ولكن يقال له ان شئت فاذهب معه فاذا حل الاجل فامنع من السف  
 حتى يعرض <sup>من</sup> حقت <sup>من</sup> الصيرفي قال بدع الدين ينظر عند اخذ الكفيل <sup>من</sup>  
 المؤجل ان كان المديون معروفا بالامانة لا يأخذ منه والا فليأخذ منه  
 واستفتيته فافتي انه يؤخذ منه على قول ابي يوسف راج واستفتيته عن قاضيان <sup>من</sup>  
 فافتي لا يطالب <sup>من</sup> قلت في الرشيد في غريم يخاف الهرب انه يؤخذ منه كسلف <sup>من</sup>  
 المؤجل واستفتيته عن نزهان الدين فافتي له لا يطالب <sup>من</sup> من الغنية الدائن  
 يطالب المديون بالكفيل قبل حلول الاجل ليس له ذلك قال ابن وهب <sup>من</sup>  
 وفي رواية <sup>من</sup> لم <sup>من</sup> له ذلك <sup>من</sup> وقع عن <sup>من</sup> له دين مؤجل الى شهر وثبت عند القا  
 ان المديون يذهب سنة الى بعيد ويطالب الدائن كفلا بالدين يقضيه  
 اذا حل الاجل فان عرف المديون بالمطل والتسوية <sup>من</sup> يأخذ منه كفلا <sup>من</sup> لا

فلا وهكذا <sup>في</sup> <sup>ما</sup> <sup>يجب</sup> <sup>عليه</sup> <sup>ليس</sup> <sup>له</sup> <sup>احد</sup> <sup>الكفيل</sup> <sup>مطلقا</sup> <sup>من</sup> <sup>التسارحانية</sup> <sup>حل</sup>  
 رجع الى صبي مجبور عشرة دراهم وقال انفقتهما على نفسك فحساء انسان وصبي  
 للدافع عن الصبي بهذه العشرة لا يجوز وتلكه لو ضمن قبل الدفع بان  
 قال ارفع اليد عشرة على اني صام لك عنه بهذه العشرة يجوز وكذا  
 ان صبي المجبور اذا باع شيئا فحساء انسان وكفيل بالدراتك المستري ان كفيل  
 بعد ما نص الصبي الثمن لا يجوز وان كان قبل ذلك حاز وفي الاقصيه  
 اجمعوا ان في الديب المؤجل اذا قرب حلول الاجل و اراد المديون <sup>بمجر</sup> <sup>السفر</sup>  
 على اعطاء الكفيل وكذا في الغيانية <sup>من</sup> <sup>العجائ</sup> <sup>رب</sup> <sup>الدين</sup> <sup>لوقال</sup> <sup>للعا</sup>  
 ان مديون <sup>الاربي</sup> <sup>ان</sup> <sup>يعيب</sup> <sup>عني</sup> <sup>فانه</sup> <sup>يطالبه</sup> <sup>بالكفيل</sup> <sup>وكذا</sup> <sup>الدين</sup> <sup>مؤجلا</sup>  
 من التسارحانية جماعة معهم اموال استهوا الى ملذة فيها والى طبع ان يأخذ  
 سنا يعبر حق فاحد بعضهم واحتوا بعضهم فقالوا لي للذنب احدهم ولا  
 لي كذا على ان يرجعوا على الباقي بالخصص واذا ما لك لا يكون لهم  
 يرجعوا على الباقي لشيئ فلو انهم لم يؤدوا الى السلطات شيئا حتى لقوا  
 اليهم المحضوب وقالوا لا نطلبوهم وما اصابكم فهو علينا بالخصص فله  
 بعد ذلك ما وافقهم الرجوع عليهم بالخصص وفي فتاوى في رجلين في  
 سبية ومعهما متاع كثير فلما استهوا الى مكان قليل الماء قال احدهما لصاحبه  
 التمتع فان متي سبتك وسيء مصمان هذا فاسد ويضم الامر للملحق نصف  
 قيمة متاع نفسه وطريقه اده نصيه ومستويا متاع الملحق نصف متاعه وفي الفتاوى  
 ولو قال من رمى من السفينة شيئا فهو علينا بالخصص فهو باطل ومن رمى متاع



صاحبه الخوف الخرق ضمن قضي نأثبه غيره باذنه يرجع به عليه من غير شرط  
الرجوع بمنزلة ثمن المبيع من المحيط وعند ايضا في سلطات صادرة رجلا  
والزومه ما لا تضمن رجلا هذا المال وبذل الخط صح ضمانه واذا ادى الضامن  
اما ان كان له الرجوع على المضمون عليه وهكذا احكي فتوى شمس الامم السرخسي  
سراج وفي الحاشية فان لزمه غيره بذلك ان قال على ان ترجع علي بذلك  
كان له ان يرجع عليه وان لم يقل علي ان ترجع بذلك اختلفوا فيه والصح  
انه يرجع من الغياثية قوم وثقت لهم مصادرة فامروا رجلا بان يستقرض  
لهم مالا وينفق في هذه المؤنات ففعل فالحرف يرجع على المستقرض و  
المستقرض يرجع على الامر ان شرط الرجوع يرجع وبذون الشرط اختلف  
المشايع سراج والمختار انه يرجع من القضية اما النوائب فهو ما ينوب من <sup>جنة</sup>  
السلطان حق او باطل او غيره وصحت الكفالة بهما لا مفاد يوت في حكم <sup>وجه</sup>  
المطالبة ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع هذه النوائب على المسلمين بالقسط  
والمعادلة كان واجورا وان كان اصله من جهة الذي يأخذه باطلا ولهذا  
قلنا من قضى نأثبه غيره باذنه يرجع عليه من غير شرط الرجوع استحسانا بمنزلة  
ثمن المبيع بخلاف الزكوة والخراج وغيرها <sup>بجس</sup> ضمن عليه نأثبه خراج  
وقسمه جاز <sup>بجس</sup> النأثبة يضرب السلطان على الوعية من <sup>بجس</sup> الفصول وفي  
فوائد جدي سراج ادعى على آخره غلام توكر بمن بضاعت رادي وكفتي اكردي خياشي  
كسره ورمال ترضمان آيم وعبد به بر من <sup>بجس</sup> ووي جدي من ازال من خياش <sup>بجس</sup> كراه  
واجبت بر توكر بدري صح وعواه <sup>بجس</sup> من شراح الطبري واما الكفالة بالمضمون

في الحال كالديون والاحيان المضمونة عند رجل لرجل ضمن لصاحبه فالقمان  
 صحيح في المدينه يأخذ ايها شاء وفي العين يطالب ايها شاء ولو ضلت  
 العين قبل الاخذ يجب عليه ضمانه و يأخذ بذلك ايها شاء ولو كانت  
 امانة او مضمونة لغيره في يد البائع فان القمان صحيح بتسليم العين اليه  
 فاذا ضلت العين بطلت الكفالة لانه غير مضمون على المكفول عنه <sup>من الجواهر</sup>  
 رجل كعل بنفسه رجل كره كراهه خوارب بازسپارد ثم ان المكفول له احضر الكفيل مع  
 المكفول عنه فقال بازسپردم ولم يقبل فقد برئ من الكفالة اذا كانت سلمه  
 في موضع امكن حضور مجلس القضاء وحده التسليم في الكفالة ان يقول له احضر  
 خصمك على وجه تقدر على محاصره ولا يكون التعلية تحسب ومنه ولو اجمع الكفيل  
 والمكفول له والمكفول عنه في مجلس ولم يعبر بينهما ذكر المطالبة والتسليم  
 لا يبرأ من الكفالة الا ان يسلم المكفول عنه نفسه من جهة الكفالة رجل  
 كعل بنفسه رجل فغاب المكفول عنه غيبة لا يدري ما اين هو ولا يجسه القاض  
 في مثل هذه الصورة نصر في المستحق الكفيل بالنفس اذا جبر بغيبة الكفيل  
 عنه فشهد شاهدان ان المكفول عنه غاب عن البلد ونواحيها  
 فللقاضي ان يطلق الكفيل عن الحبس الكفيل اذا سلم المكفول عنه في السرا  
 برئ المكفول عنه اذا غاب ان عرف غيبته بمهله الى ان يدعى بمهله  
 وان لم يقبل بحبس رجل باع من رجل شيئا بتعريف رجل وسلم العير  
 وغاب المشتري لا يجب على المعرف شيئا فكذا ذكره وهو الصحيح  
 وذكر في تناوي مشايخ سمرقند ان الضمان على المعرف والصحيح ظاهر الرواية

تهام المسئلة في فتاوى الصغر عنهم من الخلاصة وان كان المكفول يدعى

بذلك آخر قد علم القاضي او قامت به البينة اجل الكفيل قد سألنا

لم يجبه فان جاء والآجيسه من الفنية ولو قال فرداين مال ويتردع  
ببكفيل ولو قال فرداين مال بتوسيم كمن فهو كفيل من التهذيب ولو قال  
ان ابوتك بك فانما ضامن فهو باطل

ثاني الحوالة

من التحفة ثم الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة أما المطلقة ان يحيل صاحب

المال على غيره ما لم يكن وقبل ذلك الرجل ان لم يكن عليه ما يجب

عليه ان يؤدى وان كان عليه حال ولم يقيد الحوالة به بان لم يقل احلته

عليك بما لي عليك او على ان تعطيه مما عليك وقبل المحتال عليه فسيه اداء

الالفين الفاً الى الجيد والفا الى المحتال له وللحيل ان يطالبه بذلك الالف

لانه لم يقيد الحوالة به كما اذا كان عند رجل الف درهم وديعة فاحاله على

عليه بالف ولم يقيد بالالف الوديعه فقبل له ان يأخذ الوديعه وعلى المحتال

اداء الالف بالحوالة فاما اذا قيد بالمال الذي عليه ليس للحيل ان يطالبه

بالاداء اليه لانه تعلق به حق المحتال له فاذا أدى تقع المقاصة بينهما من

المحيط اما بيان شرائطها فنشرنا في كتابنا من ضا المحتال عليه وقبول الحوالة

سواء كان على المحتال عليه دين الجيد او لم يكن عند علمائنا الثلاثة شرح من

شرح المجمع ونصح الحوالة بالدين دون العين من النبايع الحوالة جائز

بالدين اشتراز عن الاعيان فان الحوالة بينهما لا تصح من الكافي الاصل ان الحوالة لا تنفع في عقيل

بدين علم الحمال عليه او يعين في يده بعصب او ودية او غير ذلك <sup>مطلقة</sup>  
بان يزول الحوالة ارسالا ولا يقيد ها بدين او عيب او يحمله على رجل غيره  
عليه دين ولا في يده عيب له والحوالة المقيدة كما تبطل بموت المحال عليه  
مفسا تبطل لغوات ما قيد به الحوالة اذا كانت الغوات لا الى خلف اما  
كانت الغوات الى خلف فلا تبطل الحوالة لان الغوات الى خلف كذا لو  
رجل احال طالبه على مديونه ليعطيه من دينه او وديعته او عصبه صحت  
الحوالة المقيدة يتضمن امرين جائزتين عند الانفراد وهو تركيز المحال في يده  
الدين او العين من المحال عليه وامر المحال عليه بتسليم ما عنده او حيا  
الى المحال ولو هلك الوديعه او استحق المعصوب او الوديعه بطلت الحوالة  
اما اذا هلك الوديعه فلا ان المحال عليه التزم الاداء من محل بعينه فلا يلزم  
الاداء من محل آخر فيبرأ بهلاكها وكذا لو استحق الوديعه واما اذا استحق  
المعصوب فلا نه وصل الى مالكه ووصول المعصوب الى مالكه يوجب براءة  
الغاصب عن الضمان فقات ما قيد به الحوالة لا الى خلف فتبطل الحوالة وان  
هلك المعصوب لا تبطل الحوالة لانه فاق الى خلف وهو الضمان والخلف يقوم  
مقام الاصل فكان المعصوب قائما معنى فلا تبطل الحوالة بخلاف الوديعه لانها  
هلكت لا الى خلف لان الوديعه امانة وبالحوالة لا يخرج من ان يكون امانة  
وهلاك الامانة لا يوجب ضمانا على الامين في قيد به الحوالة فاق ضرورة  
ومعنى فتبطل الحوالة من الجواهر رجل باع من آخر شيئا واحال بالثمن على آخر  
ثم تقا لا البيع او راء البيع بعيب فانه لا تبطل الحوالة ولو استحق المبيع تبطل الحوالة

عند علمائنا الثلاثة راجع وعند من سراج تبطل الحوالة في جميع الوجوه من حيث  
لصدر السعيد ركت الدين ايا الفضل راجع لما دخل بخاروا سئل عنه فيما اذا  
راد المبيع فقال تبطل الحوالة وكتب الفتوى على ذلك ثم راجع المستفتي فقيل  
ان يكلم المستفتي بشئ عرف انه راجع ليحكم في شئ قال انا مجتهد واختيارى  
في هذه المسئلة قول من راجع من القمار خانية اذا باع عبد آمن رجل  
بالقبض منهم ثم ان البائع احال غريبا بماله على المشتري حوالة مقيدة بالثمن فما  
العبد قبل القبض حتى سقط الثمن او رد العبد بخيار ردية او خيار شرط  
او خيار عيب قبل القبض او بعد القبض لا تبطل الحوالة عند علمائنا الثلاثة  
استسأنا وقال من راجع تبطل الحوالة من رجل احال من رجل على رجل بالقبض  
نقبض المحتال له الالف من المحتال عليه فقال المحيل للمحتال له هو مالي فلم يكن لك  
على شئ فكنيت وكيلي في قبض الالف من غريمي وقال المحتال له هو مالي وانه  
كان لي عليك الف وهم اخلتي بها على غريمك فليس علي شئ ان ابرر عليك  
بالقول قول المحيل ويؤمر المحتال له برد الالف الى المحيل اذا قام المطلوب البينة  
ان الطالب احال على فلان الغائب بماله او ابواه الطالب فان البينة تقبل  
واحضر الطالب يرجع عليه ولا يحتاج الى البينة وان كان منكرا من  
الباي في وامارضا المحيل وهو المديون فليس بشرط ذكره في الزيادة  
لان لا ضرر له في التزام المحتال عليه الدين بل فيه نفع لان دينه  
يسقط لانه يتصرف في حق نفسه والضرر بالرجوع عليه ولا يرجع  
عليه اذا لم يكن باعده وهذا لان المحيل كالمكفول عنه ونصح

الكفاية بلا رضا المكفول عنه فكذلك تصح الحوالة بلا رضا المحيل <sup>من الم</sup>  
اذا تبرع انساني بقضاء الدين من غير رضا من عليه الدين صح  
ولو قبل انساني الحوالة من غير امر المحيل برضا المحال له صح <sup>من الم</sup>  
ولو كانت الحوالة بشرط ان يعطي المحال عليه مال الحوالة من ثمن دار المحيل  
او من ثمن عبده كانت الحوالة باطلة لان هذه حوالة بما لا يقدر على الر  
بها وهو بيع الدار والعبد فان الحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيد  
بيع دار المحيل <sup>منه</sup> ومنه الحوالة المقيدة صورتهات يكون للمحيل مال <sup>منه</sup>  
المحال عليه من دريقة او غصب او عليه دين فقال احلت الطالبة <sup>عليه</sup>  
بالالف التي على ان تؤديها من المال الذي لي عليك <sup>من</sup> من الكبرياء <sup>منه</sup>  
الثالث في السفينة والكفاية بما ليس على الاصيل واقرضه على ان يكتب  
له الى بلد كذا الا يجوز وان اقرضه بغير شرط وكتب له سفينة الى بلد  
اخر جاز وكذا لو قال له اكتب لي سفينة الى موضع كذا اعلى ان اعطيتك  
انا هذا الى ايام فلا خير فيه لان القرض وان كان في معنى العارية  
في حق بعض الاحكام الا انه مفاوضة في الحقيقة فيفسده الشرط كما في  
البيع ولو جاء بكتاب سفينة الى رجل من شريكه او خليطه ودفع اليه  
فقرأه ثم قال كتبها لك عندي او قال له الدافع اضمنها لي فقال قد اشبهها  
لك عندي او قال كتبها عندي لك فهو باطل ولهذا لا يدفع وان قال  
كتبها لك علي او قال اشبهها لك علي فهذا اضمن ان يأخذه به صاحب <sup>السفينة</sup>  
لان علي كلمة ايجاب بخلاف كلمة عندي ولو فتح ثم اني ان يضمن <sup>لك</sup>

وذكر الطحاوي في شرحه اذا قبل كتاب السفينة وقرأ ما فيه وجب المال  
 والقوى على ما تقدم وسيأتي تمامه في دعوى هيب <sup>او</sup> رد سفينة  
 من آخر على بعض التجار فوفى عليه من جملة المال بعضه وبقيت منه  
 قيمة فان كان للذي كتب مال قبل المكتوب اليه فكتب المال اليه  
 ان يده نعم الى صاحب الكتاب واقرأ المكتوب اليه بالكتاب وان المال  
 بين عليه اجبر على دفعه وان لم يقربه لا يجبر وان لم يكن الذي كتب قبل  
 المكتوب اليه مال لا يجبر على دفعه الا ان يكون ضمن المال لصاحب الكتاب  
 وفي اجازات هيب <sup>او</sup> ما جران نقد اجير له الى التمن <sup>او</sup> نقد اليه بعد خروجه  
 من مد يته شيئا من السوداء ان ثم كتب لرجل الى اجيره هذه سفينة فلما وصل  
 الكتاب الى الاجير قبله وادى بعض الاموال وبذل خطه بالباقي ثم ورد كتاب  
 من عند استاذة ان لا تقبل السفينة التي كتبها باسم فلان وان كنت قبضتها  
 فلا تؤقره المال واد عليه كتاب السفينة فانه تغير الامر فان كان الاجير ضمن  
 المال لصاحب السفينة وكان صاحب السفينة دفع المال الى الاستاذ الذي كتب  
 له السفينة فصار ذلك دينا له عليه صح ضمانه ولم يكن له ان يمنع من دفع  
 المال الى صاحب السفينة وان كان صاحب السفينة لم يدفع المال الى الاستاذ  
 لم يصح ضمان الاجير وله ان يمنع من دفع المال اليه ولم يكن له ان يسترد  
 ما دفع اليه وان كان الاجير لم يضمن له المال كان له ان يمنع من دفع  
 المال اليه في الوجهين جميعا وبذل الخط لا يكون ضمانا الا ان يقرب بالمساقاة  
 يكتب لفلان على من المال كيت وكيت ويشهد على ذلك مشهود <sup>او</sup> من المصة

دي واقعات المتأقفي إذا حال انطالق على رجزها بعد أو جميع حقه وقبله  
 حاله أيضا جميع حقه على آخره وقلوصا من الثاني نقصا لا ولا والله أعلم من  
 السراجية أو اثبتت الحوالة برئ المحيل من الدين ولم يرجع المحيل على المحيل إلا  
 أن يحدد المحيل عليه الحوالة ويخالف ولا يثبت عليها أو يموت المحيل عليه  
 وليس له كسلا ولو قلنس الحاكم المحيل عليه لا يعود الدين على المحيل حلالا لها  
 إذا طالب المحيل عليه من المحيل بمثل مال الحوالة فقال احطب بددين كان <sup>عليه</sup> <sup>الدين</sup>  
 ما لقول للدافع إذا طالب المحيل المحال له بما حال به وقال إنما احتلت بقبضه  
 فيقال المحال له لا يلزم احتل بددين كان <sup>عليه</sup> <sup>الدين</sup> <sup>فالقول المحيل</sup>

### كتاب القضاة

من الأصول ذكر في النوازل مروي محمد بن الحسن راجع أن كل شيء اختلف  
 به الفقهاء بقضى القاضي كان قضاؤه جائزا ولم يكن لناظر آخر أن يبطله  
 ولم يذكر فيه الخلاف قال الفقيه وبه تأخذ من الحاشية حكى عن الشيخ  
 الإمام عبد الواحد الشيباني راجع أنه قال ما يفعله القضاة من التقوية  
 إلى شعوي المذهب في صنع اليمين المضادة ويبيع المدبر وغير ذلك إنما  
 يجوز إذا كانت الموضع يرضى ذلك بات قال لا يحل اجتهاد محي إلى  
 ذلك أما إذا كان لا يرى ذلك لا يصح وقال غيره هذا احتياط  
 ويصح التقوية وإن كان لا يرى ذلك لأن على قول أبي حنيفة  
 راجع لو قضى بخلاف ما ينفذ قضاؤه في أصح الروايات فلا يصح  
 نقضه كان أولى وإن فوض إلى المتفوي ليقضي برأيه أو ليقضي بما هو



الشرع بعد ذلك التوقيف عند الكل <sup>١</sup> ومنه ايضا ولوات رجلا قال  
 ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فقامت الى قاضي لا يرى الطلاق  
 واقعا فاجاز النكاح وابطل الطلاق ثم رفع الى القاضي يرى الطلاق واقعا  
 فان الثاني ينقد قضاء الاول وان كان الحالف قال كل امرأة تزوجها  
 فهي طالق ففسخ القاضي اليمين على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة أخرى  
 قال ابو يوسف راج لا بد من فسخ اليمين على كل امرأة وهكذا روي عن  
 ابي حنيفة راج قال محمد راج اذا فسخ على امرأة بخصوصيتها يكون فسحا على <sup>النساء</sup>  
 كلهن <sup>٢</sup> وبعض المشايخ راج اخذوا بقول ابي يوسف راج وبعضهم اخذوا  
 بقول محمد راج والفتوى على قوله <sup>٣</sup> ولو عقد على امرأة واحدة ايمانان قال  
 مرارا ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي يميننا واحد <sup>٤</sup> لا ينسخ  
 بكل ويحتاج الى كل يمين الى فسخ على حدة الا ان تدعي المرأة انه حلف  
 بطلاقها ثلث مرات ان لا يتزوجها ثم تزوجها فقال القاضي فسخت جميع  
 ايمانهم بهذا اللفظ فان ذلك يكون فسحا للأيمان كلها <sup>٥</sup> ومنه ايضا  
 وذكر شمس الأئمة الحلواني راج في صحيح الاصل ان الحاكم في المجتهدين <sup>٦</sup>  
 لكنائيات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن اصحابنا راج  
 قال الا ان هذا مما يعلم ولا يفتى به كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا قال  
 وكان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النسفي راج يقول هذا ايكم ولا يفتى به  
 وقد روي عن اصحابنا راج ما هو اوسع من هذا وذلك روي عنهم انه لو  
 صاحب الحاد فمعه هذا ففتوا على الامور الفتوى فاقوا به بطلان اليمين

وسعدان يأخذ مَعْتَوَاهُ وَيُسَكِّتُ الْمَرْأَةَ وَمَعْنَاهُ أَنَّ صَاحِبَ الْحَادِثَةِ لَوْ سَقَى  
فَقِيهَا فَأَقْبَاهُ بِطَلَابِ الْيَمِينِ وَسَعْدَانُ يَسْكُنُهَا فَإِنْ تَزَوَّجَ أُخْرَى بَعْدَهَا  
وَقَدْ كَانَتْ حَلْفَ طَلَاكِ كُلِّ امْرَأَةٍ بَيْنَ وَجْهَيْهَا فَاسْتَقَى فَقِيهَا أُخْرَى مِثْلَ الْأَوَّلِ  
بِصَحَّةِ الْيَمِينِ وَوُقُوعِ الطَّلَاكِ الْمُحَافِ فَإِنَّهُ يَفَارِقُ الثَّانِيَةَ وَمَسَكَتِ الْأُولَى  
لَا تَتَوَيَّ الْعَقِيَّةُ لِلْمَاجِلِ عَمَلُهُ حُكْمُ الْعَاصِي الْمَوْلَى أَوْ حُكْمُ الْحَاكِمِ مِنَ الْعَوَامِ  
وَأَنَّ الْقَضَاءُ يَصْدُقُ فِي مَحَلِّ الْإِحْتِمَادِ وَهُوَ مَا لَا يَحْتَاطُ بِهِ النَّصُّ وَالْإِجْلَاعُ حَتَّى  
لَوْ أَبْطَلَهُ قَاضٍ بَرِيءٌ حَلَّاهُ فَبَطَالُهُ بِأُظْلَمَ مِنَ الْعَصُولِ وَحَلَّاهُ لِامْرَأَتِهِ  
أَبْطَلَتْ فَلَا بَأْسَ بِامْرَأَتِهِ فَإِنَّهَا طَالَتْ ثُمَّ امْرَأَةُ الْخَالِفِ أَدَّعَتْ أَنَّهَا طَالَتْ  
امْرَأَتُهُ فَلَا بَأْسَ بِهَا وَمَرْجُوحُ الْمَدْعِيَةِ حَاصِرٌ أَقَامَتْ بِالْبَيْتَةِ لَا تَقْبَلُ وَلَا تُحْكَمُ  
بِوُقُوعِ الطَّلَاكِ عَلَيْهَا لَا يَبْتَنِيهَا عَلَى فَلَا بَأْسَ بِهَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَشَابُهًا  
الْقَضَاءُ عَلَى الْعَائِثِ وَقَدْ أَقْبَى لِعُضِّ الْمَأْخُورِينَ تَقْبُولُ هَذِهِ السَّيِّئَةَ وَلَوْ قُبِلَ  
الطَّلَاكِ إِلَّا أَنْ الْأَوَّلَ أَصَحُّ مِنَ الْعَوَامِّ وَمَسَائِلُ هَذَا الْفَصْلِ بَنِيَّةٌ عَلَى  
أَصُولٍ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِي حُقُوقِ مَا يَبْتَغِيهِ الْمُحْصِنِينَ كَالْقَاضِي فِي حَقِّ كَاتِمَةِ النَّاسِ  
وَفِي حَقِّ عِيَرِهَا حُكْمُهُ عَمَلُهُ صُلِحَ أَوْ عَمِدَ حَصَلَ مِنْ عَرَصٍ لَا تَدْرِي مَا صَارَ حُكْمُهَا  
مَتَرَأَصِيهِنَّ الْمُحْصِنِينَ وَتَرَأَصِيهِنَّ أَمْرٌ فِي حَقِّهِمَا لِمَا لِحُمَا مِنَ الْوِلَايَةِ كَانَتْ لِحُمَا  
وَلَمْ يَعْرِ فِي حَقِّ عَرِيسَتِهِمَا لَا وَِلَايَةَ لِحُمَا عَلَى غَيْرِهِمَا نَحْوُ حُقُوقِ عِيَرِهَا حُكْمُ الْمَرْأَةِ  
أَوْ صُلِحَ مِنْ عَرِيسَتِهَا مِنَ الْعَصُولِ وَلَوْ أَدَّعَى عَلَى عَائِثٍ شَيْئًا لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَهُ  
وَكَلَّاهُ لَوَاقِعَ قَاضِيًا مِمَّنْ عَلَى الْعَائِثِ فِي نَفَادِ قَضَائِهِ عَلَى الْعَائِثِ رَوَانًا  
دَكَرَ شَمْسُ الْأُمَّةِ السَّرْحِي سَرَحَ وَتَنَجَّى الْأَمْلَامُ أَبُو مَكْرَمٍ أَنَّهُ مَعْدُ قَضَائِهِ

غيرها من المشايخ سرح قالوا لا ينفذ وفي مفقود خواهر زاده لا ينبغي للقاضي  
 ان يقضي للعائث من غير خضم كما لا يقضي على العائث الا ان مع هذا ولو كل  
 كيدا وانفذ الضمومة بينهم فهو جائز وعليه الفتوى من الفصول وذكر  
 من الائمة الخلو في سرح في باب نفقة المرأة اذا كانت المديون عائثا لا  
 يقضي عروسته بالدين عند الج حنفية سرح وقا لا يبيعهما واما العقار  
 عند الج حنفية سرح لا يبيع ايضا وكذا عندهما في طاهر الرواية وروى عنهما  
 بها لا يبيع العقار كما يبيع العروض ومنه وللقاضي ان يبيع منقولها <sup>ت</sup>ا  
 واذا كان المثلث لكن انما يبيع اذا لم يعلم مكان العائث اما اذا علم فلا <sup>من</sup>  
 لفصول الاشر وشي وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده سرح في شرح الاصل الو<sup>ث</sup>  
 اذا كانت كيارا عينا فكما يجوز للوصي بيع منقولاتهم تجوز ايضا اجازتها  
 تجوز ايضا اجارة الوصي عقارا للوارث الكبير للعائث ولا يجوز بيع عقاره  
 من الفصول وفي ادب القاضي من غريب الرواية اذ اقامت ولم يعلم له وارث فباع  
 لقاضي زاده يجوز ولو علم بموضع الوارث يجوز ويكون خطأ وذكر فيه ايضا  
 لقاضي يبيع عبد المفقود ومنقوله ولا ينبغي ان يبيع عقاره ولو باع جاز <sup>من</sup>  
 لبارحاني في المسقى وانما كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم عائث او واحد منهم  
 الباقى حضور فان القاضي علق ببيع نصيب العائث مما سوى العقار <sup>الحفظ</sup> لاجل  
 عند الكل واذا جاز بيع نصيب العائث عند الكل جاز بيعه في نصيب  
 الخاص ايضا عند الج حنفية سرح وعند صاحبيه لا يجوز بيعه  
 في نصيب الخاص هذا اذا لم يكن في المركة دين من الخمانية

والرجل الذي توجه عليه الحكم بالبيعة اذا احتق لا يتعق القاصي عليه في قول  
الى حية سرح وقال محمد سرح بعد رثلة ايام ما دى على بام رثلة ايام على ما  
فان حرج والآ يقضي عليه وان لم يحق فكذلك عام لا يقضي عليه وذكر الحسن  
سرح اذ عاب المدعى عليه بعد ما سمع القاصي عليه البيعة او عاب الوكيل  
بالخصومة بعد قول البيعة قتل النخل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة  
لا يقضي تلك البيعة وقال ابو يوسف سرح يقضي به قال شمس الأئمة الحلواني  
سرح وهذا اوقف الناس ولو اقر المدعى عليه ثم عاب فانه يقضي عليه <sup>فان</sup>  
في قولهم وان عاب الوكيل او مات بعد ما اقيمت عليه البيعة ثم حضر الوكيل  
يقضي تلك البيعة كذا ذكره في الرائدات وكذا الوهاب الموكل ثم حضر الوكيل  
فانه يقضي عليه بتلك البيعة وكذا الوهاب المدعى عليه بعد ما اقيمت عليه  
البيعة يقضي تلك البيعة على الوارث وكذا الوارث اقيمت البيعة على احد الورثة  
ثم عاب فانه يقضي تلك البيعة على الوارث الآخر وكذا الوارث اقيمت البيعة  
على ما ثبت الصغير ثم بلغ الصغير يقضي عليه بتلك البيعة فلا تكاف اعادة البيعة  
من الناصرية اذ اوكلت المرأة بالخصومة وآل الاموال الاستحلاف ولم تفر  
بالخروج وبخاطبة الرجال في الخواج <sup>ومع</sup> الحاكم رثلة من العدول سخطها وآ  
سهم وآخر يستهدا <sup>ان</sup> على عيبتها او نكولها من الذخيرة وادعت  
القاصي اميا او امينين الى اموة لا تخرج يمين فقال الامير خلصها  
لا يقل قوله الا يتأهدين من الصيرفة ولو عجز عن الملازمة <sup>مدا</sup>  
بعض القضاء المحبس لانه لا يمكن اثبات حقه مع الملازمة لانه لو اراد <sup>السا</sup> طلب

ويعمل لا يذهب مع قاضي عنه فيفوت حقه قلت وهو اختيار القاضيين <sup>اللذين</sup>  
من الجواهر وان قالوا فيمنع في كذا اوبلك كذا والمدعي يطلب منه الضمان  
ولم يكن له ضمان فان القاضي يأمره بالملائمة حتى يحضر الشهود وان  
حبسه للتمرد يجوز له من شرح المجمع راجل قال لي بينة حاضرة ثم طلب من القاضي  
ان يستغلف خصمه فان كانت حاضرة في مجلس القاضي لم يستغلف اجماعا فان  
كانت غائبة عن المصر مسافة السفر استغلف اجماعا فان كانت في المصر فهي  
المسئلة الخلافية قال لا يستغلف وقال ابو حنيفة راجل لا يستغلف <sup>من التنازلة</sup>  
اذا شئت الرجل فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه بشيء ويصالحه ولا يعجل  
اليامين احترازا عن الوقوع في المحرام فان ابى الخصم الا ان يحلف ان كان  
اكبر من الله ان المدعي يحق لا يحلف وان كان اكبر من الله انه مبطل وسعه ان  
يحلف وفي القاتل والعتابية ولا يستغلف بدون طلب الخصم واذا طلب  
لا يجب عند ابي حنيفة راجل خلا فالجيب يوسف راجل واذا ادعى عند القاضي  
دعوى فعلى القاضي ان ينظر فيها فان كانت فاسدة لا يلتفت اليها  
وامر المدعي بالكف <sup>من</sup> من القنية طلب المدعي عليه بطلب المدعي <sup>بهم</sup>  
بين يدي القاضي قبل اختلاف القاضي فهذا ليس بتعريف لان التعريف  
حق القاضي <sup>بهم</sup> والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط وقوله  
ثبت عندى يكفي <sup>بهم</sup> وكذا اذا قال ظهر عندي او صح عندي فهذا كله  
حكم هو المختار <sup>بهم</sup> من الجواهر راجل ادعى على آخر ما لا وادعى الاداء وقال  
ي شهود في موضع كذا فلم يدعي ان يأخذ كفيلا منه وان لم يكن

له كليل فليس للقاضي ان يجبره بسؤال المدعي الا كرسكند وهر وجسد  
 من التهذيب القضاة يمهلون المدعي اسبوع ولا يمهّل الاكثر من ذلك الا  
 برضاء المدعي من الصغر حتى فان اعطاه كفيلا فقال المدعي هذا الكليل  
 غير ثقة فالقاضي يجبره على اعطاء كليل ثقة به وتفصيل الثقة ان لا يخفى  
 نفسه ولا يهرّب من اليك بان تكون له دار معروفة من الثا ومما  
 واد اتب ان القاضي يأخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه بطلب المدعي  
 ينبغي ان لا يجبره على اعطاء الكليل لو امتنع فان اعطاه كفيلا ينبغي ان يكون  
 الكليل معروفاً للدار ومعروف التجارة وبعضهم شرطوا ان لا يكون له دار  
 معروفاً بالمخضومة وان لا يكون من اهل المصر ولا يكون عريباً من الكبرياء  
 والقوى على ان لو رب الدين ان يلائمه بنفسه او بغيره كيف ما يشتر له  
 ولا عبرة باباء المديون لانه عسى يتعذر على رب الدين الملازمة  
 فيصطرا الى تخليته فيضع حقه من الكافي ولقب المسئلة ان قضا والقاضي  
 في العقود كالبيع والشراء والاجارة والفسوح كالا قالة والقرعة بطلاء ونحو  
 بينهما الزور ينفذ ظاهره وباطنه عند الي خيفة مراح وعند الباقي ينفذ  
 ظاهره وباطنه ونفي بالنفاذ ظاهره ان يسلم المرأة الى الرجل ويقول سلمي نفسك  
 اليه فانه روجب وباتخاذ باطنه انه يحل له وطئها ويحل لها التمكن فيما به  
 وبين الله تعالى من المصطفى وذكر في الطريقة البرهانية تفسير النفاذ  
 ظاهره ان يسلم المرأة الى الرجل فيقول سلمي نفسك اليه وتفسير النفاذ باطنه  
 انه يحل له وطئها ويحل لها التمكن باطنه من الفصول فاذا قامت البينة

على افلاس المجوس لا يشترط لسماعها حصة رب الدين ولكن ان كان  
رب الدين او وكيله حاضرا يطلقه القاضي بحضرة وان لم يكن احدا  
حاضرا يطلقه بكفيل من القصة اذا لم يجد المجوس كفيلة هو على القاضي  
سبيله فقال لا بد من الكفيل ومنه عن ابي بكر بن حامد اقام المجوس بيعة  
على عساره ورب الدين بيعة على انه موسى ولم يبينوا مقدار ما علك قبلت شهادتهم  
لان المقصود منها اثبات دوام الحبس عليه ط اقام المجوس بيعة باعساره  
والدائن بيعة على انه موسى يقبل القاضي بيعة الدائن وان لم يبينوا مقدار  
ملكه حتى يخلده في الحبس من الكبرى والشهادة على الافلاس ان يقولوا <sup>شهادتهم</sup>  
انه مفلس فعلم لا نعلم ما لا سوى كسوته التي عليه وثياب ليلة واخبرنا عن امره  
في السر والعلانية من الكافي ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعي والمُدعى  
عليه انها في يده بل تثبت بالبيعة او علم القاضي في الصحيح فربما يكون العقار  
في يد غيره وقد تواضعا على ذلك بخلاف المنقول لان اليد فيه معانين من  
السلابة اذا ادعى العقار وافر المدعى عليه انها في يده فانه لا يكتفي بذلك  
في كونه ذا اليد حتى يقيم المدعى البيعة على ذلك من يتيمة الدهر وسئل  
ايضا عن القاضي المملك اذا قضى على خلاف مذهبه هل ينفذ قضاؤه فقال  
لا ينفذ قضاؤه فقال لا ينفذ قضاؤه وسألت عبد الرحيم الحسيني عن القاضي  
هل له ان يقضي بخلاف مذهبه فقال لا لان محمد ارجح نص في الجامع ان  
القاضي اذا اخطأ نقض بخلاف مذهبه واصافة الخطأ اليه دليل على انه  
لست ان ذلك ذكره في المتن في المتن وان نقض القضاء ليس بمسئلة

انما المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البيعة بل يكون حجة من غير ختم  
 حاضر للتصام ام لا فاذا رآها القاضي حجة وقضى به فمقتضى القضاء وهو  
 وسئل الوروي راجع عن عدلين شهدا عند القاضي بان فلانا اوتعت  
 تطبيقات على سماعه وسمع القاضي شيئا ربهما وكتب بذلك ذكر اسلي<sup>س</sup> الر  
 واخذ لروح بعد ذلك ان سوجنه حرمت عليه لما جرى مع انه نصب  
 من الغائب نائباً فان هي اعتدت لذلك هل لها ان تتزوج فقال لا<sup>نقد</sup>  
 القضاء على الغائب حتى يعيد والتمهاده وتجد والقضاء وهو حاضر<sup>من</sup>  
 الحاموي في الفصل الاول من كتاب القضاء ولو قفوت بخلاف مذهبه مع العلم<sup>العلم</sup>  
 بجادته لا يجوز قضاؤه في قولهم لم<sup>منه</sup> وكذا الوفاة رجل لا بني الغائب  
 سلى هذا كذا من المال واخاف ان يتواري بهذا اقراي القاضي ان يجعله<sup>كلا</sup>  
 وقبل ينسده على المال وحكم بذلك ثم يرفع الى قاضي آخر قال الحسن راجع<sup>استحسن</sup>  
 ان اجيز هذا في العقود خاصة من الحامية فاذا صحت الدعوى وطلب<sup>طلب</sup>  
 المدعي قبل ان يقيم البيعة ان يأخذ القاضي من المدعي عليه كفلاً بنفسه  
 فان القاضي يقول للمدعي ائت بيعة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال  
 نعم لكن غائبة فكذلك وان قال لي بيعة حاضرة في المصر كفله القاضي  
 بطلب الخصم وعن محمد راجع ان طلب المدعي ليس بطلب وقيل ان كان  
 المدعي عليه رجلاً مجتهداً لا يتواري قبله غائباً كفله القاضي من غير طلب  
 وان كان رجلاً شرباً لا يكفله وقال بعضهم ان كان المدعي مهتلاً<sup>ب</sup>  
 الى الخصومات لا كفله من غير طلب المدعي وان كان برعاً لا بأس ان يسد<sup>س</sup>



ولما خفي على طلب الكفيل فيكفر خصمه <sup>رح</sup> من الذخيرة <sup>رح</sup> رجل قال لامرأته ان <sup>طلق</sup>  
 فلان امرأته فانت طالق ثم ان امرأة الخائف ادعت على الخائف ان فلانا  
 طلق امرأته وفلان غائب واقامت البينة لا تقبل منها هذه البينة ولا يحكم  
 بوقوع الطلاق عليها وقد افق بعض المتأخرين بقبول هذه البينة وبقوع  
 الطلاق - <sup>رح</sup> فان قيل ليس انه لو قال لامرأته ان دخل فلان الدار فانت <sup>طلق</sup>  
 ثم ان المرأة اقامت البينة ان فلانا دخل الدار وفلان غائب تقبل هذه  
 البينة ويحكم بوقوع الطلاق عليها فلنا ذلك ليس بقضاء على الغائب  
 اذ ليس فيه ابطال نكاح الغائب والحاصل ان الالفاظ اذا اقام البينة  
 على شرط حقه بانبات فعل الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب  
 تقبل هذه البينة وينصب خصما عن الغائب وان كان فيه ابطال حق  
 على الغائب افق بعض المتأخرين انه تقبل البينة ويقضي على الحاضر والغا  
 ب جميعا والاصح انه لا تقبل هذه البينة ولا ينصب الحاضر خصما عن الغا  
 ب وبه كان يفتي ظهير الدين <sup>رح</sup> من الصغرى وقد افق بعض المتأخرين  
 انه يقبل ويقضي على الحاضر والغائب جميعا به افق القاضي الامام محمود  
 الا ورنجد <sup>رح</sup> من الخلاصة اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى  
 ذلك بل يرى خلاف ذلك <sup>رح</sup> ينفذ عند ابي حنيفة <sup>رح</sup> وعليه الفتوى وقول  
 ابي يوسف <sup>رح</sup> معه <sup>رح</sup> من العزيز في مذهب الشافعي <sup>رح</sup> واذا استقضى  
 مقلد للضرورة فحكم بمذهب غير مقلده ينقض شافعيًا كان او حنفيًا <sup>رح</sup>  
 وفي المختار من كتب اصحاب ابي حنيفة <sup>رح</sup> انه اذا رفع الى قاض آخر امضا

الآن يخالف الكتاب أو السنة أو الإجماع ثم المثاني فان شهد وأبغض  
حكم بالشهادة لوجود الحجّة وكتب بحكمه وهو المدعو سبعا فان شهد وأبغض  
لم يحكم إذ لا يقع القضاء على الغائب وكتب الشهادة لحكم بها المكتوب اليده  
المدعو بالكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة حقيقة فالخاضع ان سجد القاضي الى  
القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضي الى القاضي لا يكون الا قبل  
الحكم ومنه فان شهد وان كان كتاب فلان القاضي سلمه اثينا في مجلس حكمه  
وقراء علينا وختمه فحده وقراءه على الخصم والزعم ما فيه ثبوت ما في الكتاب  
عنده من الحانية وان كان الخصم قد هرب قبل ان يوصل المدعى  
الكتاب الى القاضي المكتوب اليده فقال المدعى للقاضي هذا كتاب قاضي  
بلد كذا اليك وهو لاء شهودي على الكتاب فاسمع شهادتهم واكتب لي  
الى قاضي بلد كذا فان القاضي يكتب في قولهم وله الخيار ان شاء نسخ كتاب  
القاضي الاول في كتابه لان الحجّة على الحق كتاب القاضي الاول وان شاء  
لم ينسخ ويحكي في كتابه ثم ان القاضي الثاني اذا اقرن الكتاب اليه يجمع  
بين المدعي وخصمه ويفعل ما كان يفعل القاضي المكتوب اليه الاول  
ولو كان الخصم في بلده وكذا القاضي الرابع والخامس والعاشر لان كتاب  
القاضي بمنزلة الشهادة فلما تجوز الشهادة على الشهادتين ان كثر جاز كتاب  
القاضي من السراجية كتاب القاضي الى القاضي فيما دون مسيرة  
مسفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف راجح انه لو كان كتابا لكان  
الحباب القاضي لا يمكنه الرجوع الى منزله في يومه ذلك يقل وعليه الشك

من الكافي وعند ان الختم ليس بشرط ايضا فسنقل في ذلك من يلى بالقضاء  
وليس المنبر كالمعاينة واختار شمس الاثمة السرخسي راج قول ابي يوسف  
من الخلاصة ولو كتب اسم القاضى الكاتب ونسبه ولم يكتب اسم المكتوب  
اليه ولكنه كتب الى من بلغه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم  
لا يجوزوا ابو يوسف راج وسمع وابانوا وعليه عمل الناس اليوم <sup>في</sup> <sup>في</sup>  
وذكر بعض المشايخ ان محمد ارجح لما قلنا القضاء راجع الى قول ابي يوسف  
راج قال الامام السرخسي راج في كتاب الاقرار الاحتياط الاخذ بقول  
ابي يوسف راج وشأننا راج اخذوا بطله فيما يتعلق بالقضاء <sup>من</sup>  
الفصول اعلم ان القضاء في المجتهدات نافذة عندنا وعند المشافعي وعند  
ابن ابي ليلى وعند جميع العلماء راج لك ينبغي ان يكون عالما بمواضع الخلا  
ويترك قول المخالف ويقضي براءته حتى يصح على قول جميع العلماء باتفاق  
الروايات فانه اذا كانت لا يعرف موضع الاجتهاد والاختلاف ففي نفاذ  
قضائه روايات عن اصحابنا راج فعلى رواية الجامع والسير الكبير لا ينفذ  
والى الروايات الاخرى ينفذ فلا يقع الاحتراز عن الفساد <sup>من</sup> <sup>من</sup> القنية  
مع <sup>مع</sup> القاضى المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ <sup>من</sup> <sup>من</sup>  
اختلاف الروايات في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف رايه <sup>من</sup> <sup>من</sup> القضاة  
ولرقتى يجوز بيع المدبر ينفذ قضاؤه <sup>من</sup> وفي القضاء يجوز بيع ام الولد  
رواياتنا واظهرها انه لا ينفذ <sup>من</sup> وفي قضاء الجامع انه يوقف على امضاء  
قاض آخر ان امضى ذلك القضاء نفذ وان ابطله بطل وهذا الوجه

الاقارب لهم للمائة ولو كانت الورثة كالأبنة وله وارث صغير في الميراث  
 القاص يجعل للصغير وكذا يقيم المدعي البيعة على الوكيل بقضى القاضي له به  
 ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة من الخواص قاض قضي في حادثة ادية  
 عمار محمد ودة محصوره حكم بصحتها على الامرض المحدث ودة ثم قال غلطت اور  
 الحكم ا ولم يكن محد ودا لا يسمع ذلك منه ويكون الحكم ماضيا على المحتلم من  
 العصور ادا ادعى ربا على ميت والورثة الكبار غيب والصغار حاض فلهما  
 ان يصا عن هذا الصغير وكذا لا يدعى عليه فاذا قضى على الوكيل كارقضاء  
 على جميع الورثة وفيه الواو ادا قضى الدنس من التركة ما قراره ولو  
 عريم آخر يصح له ولو ادى بالقضاء لا يصح وينتارت هذا العريم الاول  
 من الحادي وسئل عن مات وعليه دين محيط بجح ماله او اكراه دعي  
 مدعي على الميت ربا ونجر عن اقامة البيعة هل له ان يستخلف اصحاب الديون  
 او الورثة ومن المحصم في اقامة البيعة قال ابو نصر لا يصح على الغرماء ولا لم  
 الورثة وان كان له بيعة فالوصي هو المحصم وان لم يكن له وصي جعل القا  
 وصيا فان كان في المال فضل على الديون يخلف الورثة من البيعة  
 في كتاب المدائيات مات وعليه ديون لا يفي التركة بها وادعت امرأة  
 مهرها فاقول قولها الى مقدار مهر قتلها من غيرية فخاصم الغرماء  
 من شرح ارب القاضي للخصاف شرح في الباب الثالث والتسعين في  
 اثبات الدنس على الميت قال وكذا لت ان مات رجل ولم يوص الى احد  
 ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم اموالا او حقوقا فان القاضي يجعل له

ثم يدعى الميراث ما يدعى عوت ينحصر من الوصي لان الميت لما لم يترك  
 وارثا كان ماله لبيت المال فيكون للمسلمين وكان للقاضي ان ينصب  
 فيما حقه سبع خصوصية المدعي في حق المسلمين فثبت الحق في البلد  
 على الوجه الذي هو في المسئلة الاولى من الذخيرة في الفصل التاسع  
 عشر من كتاب ادب القاضي ثم انما يكون للقاضي ولاية نصب الاوصياء  
 في التركات وولاية نصب القوام في الادقاف اذ كتب في منشوره ذلك  
 من ادب القاضي للخصاف وقال وكل حق يدعيه رجل من دين او فرض  
 او نصب او ذيقه او مضاربة يعنى وديعة مجبورة ومضاربة مجبورة  
 اوضيعة او دار او عقار في يدي رجل فان للقاضي اذ ثبت ذلك عند  
 تب لصاحبه لان دعوى الوديعة المجبورة والمضاربة المجبورة دعوى  
 لدين والدين والعقار مما لا ينفق <sup>قضى</sup> الى القاضي فيما لا ينفق جاز بالاجماع  
 لعدم الحاجة الى الاشارة منه ايضا في باب اثبات الدين والحقوق  
 بالميت قال وان كان للميت ورثة الى بلد آخر وماله وتركته هناك  
 في فادعى عليه قوم حقوقا واموالا فان كان البلد الذي فيه ورثة  
 بلدا منقطعا عن هذا البلد جعل له القاضي وصيا مرهم بالثبوت  
 لان الغيبة المنقطعة جعلت بمنزلة الموت ولو كانت الوارث ميتا  
 القاضي يجعل للميت وصيا فكذا هنا فان لم يكن البلد منقطعا عن ذلك  
 لداراد وان يتبعوا حقوقهم عند هذا القاضي ليسكم لهم بذلك لم يقبل  
 لان الغيبة اذا لم يكن منقطعة لا تكون بمنزلة الموت فلا يكون للقاضي

نصب الوقي عن الميت قال فان سألوا ان يسمع من شهودهم ويكتب لهم بالبيع  
عنده من امرهم الى قلت القاضي سيع فكان الجواب كالجواب في العقار فان  
العقار اذا كان في هذه البلدة والمطلوب في بلدة اخرى فان قاضي هذه  
البلدة يكتب الى قاضي تلك البلدة ليقضي قاضي تلك البلدة ثم يكتب الى  
القاضي الكاتب ليسلم العقار اليه كذا هنا هذا القاضي الذي مات الوارث  
في بلدة والتركه في بلدة فان قاضي هذه البلدة يكتب الى قاضي بلدة فيها  
الوارث ليقضي ثم يكتب الى هذا القاضي الكاتب ليسلم التركه اليه من القاض  
الموحي وسأل عن قاض له خصومة على انسان واستخلف خليفة فقص له  
على خصمه فقال لا ينفذ لان قضاء ما يثبه كقضاءه بنفسه لنفسه وذلك غير  
جائز قال ويجب ان يطلب من السلطات ان يولي آخر حتى يختصما اليه  
او يتحاكما الى حاكم يحكم وتراضيا بقضائه فيقضي بينهما فينفذ منه في  
كتاب البيوع في الباب الثاني وسئل ابو بكر عن مديون ليس له الا  
يسكنها قال يبيعها القاضي فيقضي دينه من كشف المنار وقد يكون  
بان يتبع المديون عن بيع ماله لقضاء الدين فان القاضي يبيع على  
امواله والعروض والعقار في ذلك سواء وذلك نوع حجر لنفاذ  
الغير عليه من الفصول في الفصل التاسع عشر اذا اراد الرجل ان  
يثبت نسبته من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهود  
الا على خصمه لان البينة انما تقام على خصم ثم الخصم في ذلك وار  
الميت او عزم له عليه حق او سجد له على الميت حق او موصى له و

رجلا ادعى عليه حق لابيهِ والمدعى عليه يدعى لك الحق مقربا ووجبا  
 فله ان يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحضرة ذلك الرجل  
 من الفضول الخيلة في اثبات الدين على الغائب ان تكفل المدعى  
 الغائب رجل بالمدعى على الغائب ويحيز المدعى كفا لته في المجلس فيدعى  
 المدعى على الكفيل ما لا مقد راسبب الكفالة المطلقة فيقر الكفيل بالكفا  
 وينكر المال المدعى على الغائب فيقيم المدعى البينة بالمال على الغائب  
 فيقضى القاضي على الكفيل بالمال الذي ادعى عليه المال باقراره بالكفا  
 ثم يبرأ المدعى الكفيل عن المال فيثبت المال على الغائب لا انتصاب  
 الكفيل خصما عنه لان ما يدعى المدعى على الحاضر لا يثبت الا بعد ثبوت  
 المال على الغائب وفي مثل هذه الصورة ينصب الحاضر خصما عن الغائب  
 من الجواهر جرمات وانهدم بعد موته جدار داره فظهرت تقو  
 علم القاضي بذلك وقال احضروها حتى اقسمت بين الورثة فجاؤا  
 بها اليه وكان عنده اياها حتى بعث الامير اليه فقالا بعثها الي  
 انا قسمها بين الورثة فبعث اليه فلم يدفها اليهم فلم ان يضمنوا  
 لقاضي لانه بعثها الى الامير من غير اكرام فصار متلفا اختيارا من  
 لصغري ادعى دينا في التركة واقام البينة فان القاضي يحلف بالله  
 استوفيته ولا شيئا منه وان لم يطلب الورثة يمينه وان ابوا و  
 ام هذا الا يستلذه من مذكور في الباب الثالث والسبعين والاباء  
 ام مذكور في الباب الثالث والستين من شرح ادب القاضي

من التهاديب تم يكتب اسم الساجد وابيه وجده وفيلته ونسبته  
الى اصل النقة مع نقة في السر وعند ابي يوسف شرح مع الاثنين احوط  
وقال محمد شرح لا يجوز الا مع الاثنين فان تركا حكم به واظهر تركه  
جرح لم يقض به ولم يشهره وان تركاه واحد وجرحه واحد يسأل عن  
غيرهما فان تركاه جماعة وجرحه اثبات لم يحكم به وله ان يقضي قبل التزكية  
بظاهر العدالة الا ان يطعن الخصم فيهم وقالا والتا في شرح لا يقضي ما  
يسأل به قال رضوي في زماننا تعدت التزكية لغلبة الفسق اختار  
القضاة استخلاص الشهود كما اختار ابن ابي ليلى لحصول غلبة الظن وهو  
الصغرى تعدل العبد لمولاه والابن لابي له ان عدله في السر يصح عند ابي  
رجح وابي يوسف رجح واهلية الشهادة ليست بشرط وفي تعدل العبد  
شرط وذكر الخفاف شرح في هذا الباب مطلقا ان تعدل الابن للاب والآب  
لابيه والعبد لمولاه يصح لكنه شمول على التعديل سرا واليوم لم يبق الا النقة  
سرا فلا تشترط اهلية الشهادة في المعدل من خزانة الفقه العليا خمسة  
نفر يجوز للقاضي تخليفهم من غير ان يسأل المدعي تخليفهم منها المشيع اذا  
طلب الشفعة يخلفه القاضي بالله ما سلمت الشفعة ثم يقضي له بها والمشتري  
اذا اراد المبيع يخلفه القاضي بالله ما رضيت بالعيب وهو رجل ادعى ديناً في الله  
يخلفه القاضي ما قبضه وهو دعيه الغائب فطلب امرأته النفقة منه يخلفه  
القاضي بالله ما قبضت النفقة منه وهو رجل اشترى جارية وثبت عند الله  
ان لها زوجا يخلفه القاضي بالله ما علمت ان تزوجها قد مات او ظلمها ثم



بالرد من الكافي ولو كانت الحاضر كيدا او نقيضا لصب القاضي عن الصغير  
 وميا وقسم اذا اقيمت البينة لان للقاضي ولاية نصيب الوصي عن المصبي ثم  
 وصي الصغير قائم مقامه وكذا ما بالغ حاضر من الجواهر قال في كتيب في سبيل  
 ثبتت عندي بما يمكن في الحوادث الحكيمة فان لا تفتي بالصحة ما لم يبين لما ذهب  
 الصحة فان القاضي بما يظن انه ثابت وهو غير ثابت فلكذا الجواب فيما  
 يكتب القاضي ان فلانا شهيد على موافقة المدعى ما لم يبين لهذا الشهادة  
 والمدعى لا تفتي بالصحة ومنه قال في سبيل ذكر انه كتيب قاضي فلان والقاضي  
 ولاه قاض القضاة وقاض القضاة اقامه السلطان وعلان نائب فلان  
 لا تفتي بالصحة ما لم يبين ان كل واحد منهم ما ذون بالا مبتلا من  
 التماس حافية في نوادر ابن رستم انه اذا وصل الى قاضي ينبغي للمكاتب اليه  
 ان يسهل الشهود عن القاضي الكاتب فهو عهد له فان عد له قبله ولهذا  
 لسوال الارم على الرواية التي تشترط الحد الى لصيرورة القاضي قاضيا  
 هو اختيار بعض المتأخرين مخرج اما على الرواية التي لا تشترط الحد الى لصيرورة  
 القاضي قاضيا وعليه الفتوى في هذا السؤال بطريق الاختيار فان القاضي اذا  
 لم الكتاب بماذا يصنع قال على قول في حنيقة ومخرج يفهمه ولا اول ان يكون  
 في محضرة الخصم وان فتح بخير حضر منه جازم من التولية يب ولا لا تفتي

عن مشير او غيره ولا يامر ان يكون منكيا او يبلس حيث شاء في منزله او  
 يبعثه الى الشاخي مخرج لا يجلس في المسجد والاصح ان يبلس حيث شاء  
 ان يبعثه الى الشاخي مخرج لا يجلس في المسجد والاصح ان يبلس حيث شاء

هذا الوقت واذا قيد بالمكان يجوز ويتقيد بذلك المكان ايضا ذكر شمس الامه  
لرخسي راج في شرح كتاب الصلح في باب الحكمين وفي الذخيرة والمقلد  
في هذا التعليق فائدة لان المقلد بما يكون وقد راعى مراقبة القاضين على  
نقطه في ذلك المكان الذي عينه فعلى هذا الوعيد القاضي فانه بائنه مسجد  
بحيث لا يكون له ان يقف في مسجد آخر من الظهيرية المرجعية فانه  
قلد السلطات بخلاف قضاء بلدة لا يدخل فيه السواد والقرى ما لم يكتب في  
منشوره البلاد والسواد وكذا في الفتاوى السراجية والخلاصة من الخلاصة  
المدعي اذا طلب السجل من القاضي ليعرضه عن المفتي فانه يحجبه القاضي وكذا  
اذا طلب المدعى عليه كذا في الفتاوى النسفي من التناحر خفية وسئل عن  
القاضي اذا امر بكتابة سجل حجة المدعي المقضي له وطلب المقضي عليه من المقض  
السجل ليعرض على المفتي اهو صحيح ام لا فامتنع عن ذلك هل يحجب على ذلك  
للقاضي ان يلزمه ذلك اذا اشتبه الامواله ام لا فقال نعم في كتاب الاقضية  
ان القاضي لا يبيع مال المديون المحبوس لا العروض ولا العقار عما  
الي حنيفة راج لكن يحبسه ويأمره بالبيع ويستديم الحبس لبيع بنفسه  
وعندها يبيع العروض في رواية واحدة وفي العقار ما واثان فهو  
عن التمس من القاضي تفريق الشهود قال يحجب الى ذلك من القضاة  
تعليق القضاء والامارة بالنسب لا يجوز وكذا يجوز اضاقتها الى وقت في  
وكذا يجوز ما قيل القضاء بزمان بان قال انت قاضي هذه البلدة لهذا

يثبت بقدر ما أتى في هذه المواضع من التسخيرية إذا قال القاضى لرجل  
 جعلت نأبى في القضاء بشرط أن لا توشى ولا تشرب الخمر ولا تمسك امر  
 احد على مخالفة الشرع فالقيد صحيح والشرط صحيح وإذا فعل شيئاً من ذلك  
 لا يبقى قاضياً من الذخيرة لأن تقدير هذا الكلام أنت نأبى ما دمت  
 لا تفعل هذه الاشياء فهذا القيد موقت ومعنى مثل هذا القيد صحيح  
 وإذا وجد الوصف ينتهي القيد من الخلاصة وقاد شمس الأئمة المحلوا  
 شرح القاضى بنصب الوصية في ثلث مواضع إذا كانت في التركة دين أو فيها  
 وصية أو كانت الورثة صغاراً من التسخيرية ويكره تنفيذ الحكم في عشرة  
 احوال في حال الغضب والجوع والعطش والمحاصر والحقن والراكب و  
 الماشى والماعس والمريض والوجع ويقضى في حال يكون اجمع وان  
 وعقله وفهمه يحضر وفي السخا في ويخرج للقضاء في احسن ثياب واعل  
 احرامه ولا ينبغي له ان يشعب نفسه في طول المجلس ولكن يجلس في  
 طوفى النهار وما طاب له وكذلك الفقهاء والمفتي ولا يمارج الخصوم ولا  
 احدهم ولا يضحك في وجه احدهما وكذلك لا يؤمى الى احدهما ايماءً  
 ولا يعسى وجهه عليهما ولا على احدهما ولا يجعل الخصوم لآتيان حجهم  
 ولا يخوف الخصوم ومعناه انه يتكلف بتخفيف الخصوم في شرح الطحا  
 ولا يخوفهم يعني لا يتولا قم جحمت والا قضي عليك او ابطال دعوات بركو  
 الى المجلس الثاني والثالث وصاحب المجلس يقيم الخصوم بين يديه عن  
 البعد والشهود يقرب من القاضى من العيون وينبغي للقاضى ان اخضم

إلى الأبد أو بنو النعم ان لا يجزى بمصل القضاء بينهم وبينهم سيد سمي  
 ان يسلموا من الكبرى وهذا لا يختص بالاقارب بل ينبغي ان يفعل ذلك  
 اذا وقعت الخصومة بين الجانبين من الغواقة وان يقيم القضاء  
 ما امكن لان كلام احد الناس واجب التصحيح وكلام الحاكم وهو امر مهم  
 من انصار خانية واذا جلس القاضي لفصل الخصومات ينبغي ان يقول  
 بين يديهم رجل يمنع الناس عن التقدم بين يديهم في غير وقتهم ويمنع  
 امساء الادب ويقال له صاحب المجلس وله اسامي الشرطي والعريضة  
 الخوازم ينبغي ان يكون به سوء الادب لانه يحتاج الى تأديب الستماء  
 منهمهم والشر بالشريذ فخرج من القنية وينبغي ان ينصب السامان  
 يتبعد الناس بين يدي القاضي وليقيمهم ويخرج من يسير الادب  
 من التمار خانية وان رأى القاضي ان يعطى المدعي طينة او خا  
 او قطعة قوطاس لاحتضار الخصم جائز والقضاة في هذه المختلفون  
 بعضهم اختاروا دفع طينة وبعضهم اختاروا برقع قوطاس  
 اختاروا دفع الخاتم والمخاض اختاروا العلامة في المص والاش  
 خارج المص والقضاة في زماننا اختاروا الاشخاص في المص  
 العلامة خارج المص ولوا عطاء القاضي طينة او خاتما وذهب  
 الخصم واره ينبغي له ان يقول لخصم فخذ احكام القاضى ثلاث يدي  
 اعرفه فان قال نعم اعرفه ولكن لا احضر اشهد المدعي ينبغي ان لا  
 حجة. شهد احمد القاضي مقره فاذا شهد واره لا

القاضى من يحضره او يستعين في ذلك بالوالي <sup>١</sup> وذكر الحضانة في ادب  
 القاضى يكتب دعوى المدعى في صحيفة وينظر فيه <sup>٢</sup> صحيح هو ام فاسد  
 فان كان فاسدا لا يقبل ولكن يقول للمدعى ثم فصيح دعوات في موضع  
 من ادب القاضى وفي موضع آخر ان القاضى لا يقول له ذلك دبه  
 خذ مشائخا <sup>٣</sup> ولكن يقول دعوات هذه فاسدة ولا يلزم من سماعها  
 هذا اليس تلقيت به هو فتوى بالفساد <sup>٤</sup> وفي فتاوى جامع الصغير  
 عن محمد سراج ان القاضى يسأل المدعى عليه شهد واعليك بحق ام  
 غير حق فان قال بحق فهو اقرار وانما قال بغير حق لا يقضي بشئ ثم اذا  
 نضر المدعى عليه مجلس القضاء فالقاضى يأمر المدعى اعادة البينة  
 على تمرده فاذا اعاد البينة عاقبه على ما صنع من التردد واساءة الادب  
 كذلك لو كان المدعى عليه في الا ابتداء قال احضر ثم لم يحضر لانه  
 ظهر تمرده ليعقله الا انه يعاقبه في هذه الصورة دون ما يعاقبه  
 في الصورة الاولى <sup>٥</sup> وفي الثانية فاذا احضر يجلسه القاضى عقوبة وكذا  
 اذا سكت المدعى عليه بعد ما رأى الختم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر  
 له اذا وعد ثم خالف الا ان هذا دون الاول في العقوبة <sup>٦</sup> وفي القاضى  
 ثانية وتمرده ان يقول لا احضر او سكت او قال احضر في وقت كذا ولم يحضر <sup>٧</sup>  
 برؤية مستورات يعث اليه من يحضره او كتب الى الوالى فبعث اليه من  
 يراه واذا احضر غزاه بضرب او يجلس على حسب حاله على ما يراه <sup>٨</sup> من  
 له يبره حضرات يتشاعت بين يدي القاضى في مجلسه فله ان ينهاه <sup>٩</sup>

والرأى في ذلك القاضي ان يحبسهما او يعزها عقوبة فهو جسد لا  
 يترك ذلك فربما يجتزئ بذلك غيرهما وانفردا بهما فيذهب بهما  
 ماء وجه القاضي وصيانة ذلك واجب له ومنه وأما ما يوجب اطلاق  
 المجرور اذا مرض في السجن وليس له خادم يعاينه فانه يخرج من  
 السجن لكفيل لانه لو ترك كذلك يخاف عليه التلف والمحق عليه الحبس  
 التلف وان كان له خادم يعاينه لا يخرج من السجن لانه بمنزلة المجرور  
 اذا احتال للهرب او يسأل العمال ان يخرجوه يؤدب بالسياط لئلا يهين  
 ذلك من المادي امرأة وسجل قال الرجل ابن زن من سب وقال  
 المرأة ابن شوي من سب وكانت ذلك بين جماعة ولم يكن بينهما كذا  
 اختلف المتأخر قيل بانه منعقد وقيل بانه لا منعقد ولو قضى القاضي بانه  
 صحيح وصار متفقاً عليه من التهذيب واذا اتى بالكتاب الحال القابل  
 المكتوب اليداً مر باحضار خصمه واذا شهد الشاهد ان على  
 والختم من جهة القاضي الكاتب فانه قراء عليهم وقال ابو يوسف  
 اذا لم يشهد واما فيه جاز ويقتضه بعض الخصمين فان كان فيه ثبوت  
 امضاه الا فيما ذكرنا وان كان فيه نقول الشهادة انما يحكم به اذا كان  
 ذلك لان الاول لم يحكم به من صنوان القضاة اما الاول فلا يتخلوا  
 كان علمه محيطاً بحق من حقوق العباد او يحق من حقوق الله تعالى  
 كان من حقوق العباد نحو ان يردى الرجل يعصب ثوباً او يطلق  
 او يزوج امرأة او يقتل رجلاً او يقتل ذماً فمما رقت اليه وانكر المحل

يقضي بعلمه لان هذا العلم حصل بمعاينة السبب وانه فوق العلم بشهادة الشهود  
 من السخا في العلوم الخمسة شرط جوازه وهو ان يكون الكاتب معلوما  
 يعني ان القاضي الكاتب الى معلوم يعني المكتوب اليه في معلوم يعني المدعى به  
 لمعلوم يعني المدعي على معلوم يعني المدعى عليه ومنه ولا يفتح الكتاب الا  
 بحضور الخصم لان ذلك في معنى الشهادة على الشهادة فان الكاتب ينقل الفاظ  
 الشهود يكتبها الى القاضي المكتوب اليه كما ان شاهد القراء ينقل شهادة الاصل  
 بعينه ثم لا تسمع الشهادة على الشهادة الا بحضور من الخصم فذلك لا يفتح الكتاب  
 الا بحضور من الخصم من التهذيب ولو كتب الى منوبه يعرف خطره جدا وهما في مصر  
 لا يحتاج الى ذكر اسمه واسم منوبه ولا شهادة عليه ولو كانا في مصرين يحتاج من  
 الهداية فاذا وصل الى القاضي لم يقبله الا بحضور الخصم من الكثر فان وصل الى  
 المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبله بلا خصم وشهود من شرح ادب القاضي  
 للخصم فان القاضي اذا علم بموجب حق انسان على انسان فهذا على ثلثة اوجه  
 اما ان علم قبل تعلق القضاء او علم بعد تعلق القضاء في غير المصر الذي هو قاض  
 فيه فنن الوجد الا ول عند الي حيفه راج لا يقضي بذلك العلم وعندها يقضي  
 في الوجد انما يقضي في حقوق العباد وما يثبت مع الشبهات وما يستقط ك  
 حد القذف ولا يقضي في الحد والخالصة لله تعالى نحو حد الزنا وحد شرب الخمر  
 حد السرقة من السراجية اذا ذكر في السجل ان الشهود وشهدوا على موافقة  
 للمعوى ولم يفسر الشهادة لا يصح الا اذا كانت القاضي عالما كما نأب القاضي  
 زاسع السنة او الاقرار ومكتب ذلك الى القاضي فانه لا يقض بذلك ولا يكتف

المدعي اعادة المئتمنة من الخاتمة والتقاضى ان يقضى عامه في قصائه في المعسر لم  
 في مجلس القضاء او في غيره وان علم بالحادثة قبل التقيد تم قبل القضاء ليس له  
 ان يقضى به في ذلك العلم في قوله الي خيمه مرج وقال صاحبه مرج له ان يقضى بذلك  
 العلم وعلى هذا الخلاف اذا علم بالحادثة في قصائه ثم عرل ثم تلك ثانيا ليس له ان يقضى  
 بذلك العلم عند مرج من شرح الشحاوي والقاضي اذا كانت عالما بالحادثة يطرأ  
 كانت علم بعينه القضاء وما أرى ذلك في مصره الذي هو قاضي عليه له ان يقضى  
 يعلمه من غير بيعة بالاجماع بان علم قبل ان يستفتى او رأى ذلك في مصره  
 فذلك الجواب عند ابي يوسف ومحمد مرج وقال ابو حنيفة مرج لا يقضى  
 بذلك العلم هذه اذا كانت حقا لو اقر ثم مرج لا يصح رجوعه بعد الاقرار  
 كالاموال وحد القذف ونحوه وانما اذا كانت ذلك مما يصح رجوعه بعد الاقرار  
 كالحذف والسرقة والشراب ونحوه فلا يقضى بعلمه الا في السرقة فانه يقضى  
 بالمال دون القطع مرج من شرح ارب القاضي للخصاف فان احضر رجلا  
 فادعى عليه حقا للموكل والمدعى عليه به لك مقرا واجاد له فان القاضي  
 يسمح من شهود الوكيل على الوكالة ويفقد له الوكالة لان البينة قامت على خصم  
 حاضر فنقل له من الخاوي وسئل ابو بكر مرج عن مديون ليس له الا ارضى  
 فادى سعيها القاضي فيقضى منه من القينة الاب اذا كانت مسرقة فامدرا  
 للمال فلما قضى ان يأخذ ماله اليتم من يده ويضعه على مدي عدله الى وقت  
 حاجة الصغير وبلوغه وهذا التوكيل بالاقرار يصح عند ابي حنيفة ومحمد مرج  
 حتى يواخذ الموكل باقرا والوكيل مرج وعند ابي يوسف ورجل مرج لا يصح لم من صرا



اقتضاء واما بيع مال المديون للمجوس قال صاحب الاقضية المجوس في الدنيا  
 اذا امتنع من قضاء الدين وله اموال لا يبيع القاضي ماله في الدين ولكن  
 يستدعيه حبسه الى ان يبيعه بنفسه ويقضي دينه - وذكروا ابن ماجة عن محمد  
 عن يعقوب عن ابي خيفة مريح في رجل حبسه القاضي في دينه لرجل عليه  
 درهمان وله دنانير قال يبيعها القاضي ويوفي صاحب الدين حقه ولو كان له  
 عرض لا يجوز بيعها قال ابو يوسف ومجن مريح يبيع العرض والعقار  
 والاصل عندنا ان كل من وجب عليه حق وامتنع عن ايفاء ما كان  
 مستحقا عليه وذلك مما يجري فيه النيابة فالقاضي يقوم مقامه في ايفاء  
 ذلك الحق المستحق عليه كالذي اذا اسلم عبده فالقاضي يبيعه على البيع فان  
 امتنع عن ذلك فان القاضي يبيعه عليه وكذا في الذخيرة وغيره - من  
 صنوان القضاء فان قال الطالب بعد ختم الباب وحضي ايام انه جلس في دار  
 ولم يحضر فادب له وكيله حتى اقيم البينة عليه - قال ابو يوسف ربح يبعث  
 القاضي رسولا مع المشاهدين يشهد بانما جرى عند القاضي فينادي  
 الرسول على يديه ثلثة ايام كل يوم ثلث مرات وقت جلوس القاضي او قربا  
 منه يا فلان بن فلان ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان بن فلان  
 مجلس الحكم والا قضينا لك وكيلنا وقبيلنا البينة عليك فان لم يحضر نصب له <sup>كبلا</sup>  
 لانه حينئذ يكون انما للقاضي بالتوكيد دلالة - من البردوي والنوع الثاني  
 اذا امتنع المديون عن بيع ماله بقضاء الدين باع القاضي عليه امواله  
 والعرض والعقار في ذلك سواء - من المتأخر خانية في الفصل الثالث

والستين من كتاب ادب القاضى المديون اذا كانت له عقار فاصل عن حاجته يجبره القاضى لبيعه ويقضى الدين وان كانت لا يشتري الا بتمن قليل كذا ذكره الخفاف راجع في باب الحبس وان امتنع المديون عن البيع بنفسه فالقاضي هل يبيعه ذكر في الجامع الصغير وفي كتاب الاقضية ان القاضي لا يبيع مال المديون المحبوس لا العروض ولا العتق عند ابي حنيفة راجع لكرهه وباعه ويا مره بالبيع ويستدعى الحبس لبيع نفسه وعندهما يبيع العروض رواية واحدة وفي بيع العقار روايتان ينبغي ان يكون للنساء محبس على حدّة تترنّاهن القسنة وعند ابي حنيفة راجع ان المرأة محبوسة في محبس النساء ولكن يحفظها الرجال - من الحائض ولا يبيع مال المديون في قول ابي حنيفة راجع - وفي قول صاحب راجع يبيع من قوله ولا يبيع عماره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح - من ادب القاضى للخفاف راجع والاطهر انه يبيع - من القاضى الطهراني والاطهر انه يبيع - من القاضى والعتابية وعندهما يبيع العروض اولافان فضل الدين يبيع العقار - وعن شرح راجع انه يبيع ما فوق الامر وقيل يترك يترك جامد وقيل دستين وهو اختيار الشيخ الامام الخميني من الهداية في باب اليمين قال واذا قال المدعي لي بينة حاضرة فيلخصه اعطه كفيلا بنفسك ثلاثة ايام كيلا يخيب نفسه فيضيع حقه - والكفالة بائنه جائرة عندنا وقد مر من قبل واخذ الكفيل بحجر والدعوى استجاء عندنا لان فيه نكرا للمدعي وليس فيه كثير ضرر بالمدين عليه وهذا لان الخصم

مستحق عليه بمجرد الدعوى حتى يعدي عليه ويجال بينه وبين اشتغال الدنيا  
 الكفيل باحضار دوائقه بثلاثة ايام مروي عن ابي خنيفة راجع وهو الصحيح  
 ولا فرق في الظاهر بين المملوك والرجيد والحقير من المال والخطير من المملوك  
 قوله في بيئته حاضرة للكفيل ومعناه في المصريح لو قال المالك عيب لا بيئته في ارضه  
 عيب لا يكفل لعدم الفائدة من التاخر خافية بهم. واذا كفله مدة موقته  
 اختلف الروايات في تلك المدة. والصحيح انه يكفله القاضى الى المجلس الثاني  
 ان كان القاضى يجلس ثلثة ايام او اكثر يكفل بتلك المدة. وقال شمس  
 الائمة الحلواني راجع ذلك مفوض الى رأي القاضى من السعيا في  
 وعن ابي يوسف راجع يأخذ كفيلا الى جلوس القاضى مجلسا آخر حتى اذا  
 كان يجلس في كل اسبوع مرة يأخذ الكفيل الى سبعة ايام واذا كان يجلس  
 في كل خمسة عشر يوما يأخذ منه كفيلا الى خمسة عشر يوما وهذا القول  
 احسن وهو ارفق بالناظر في الزمان الاول وما قلنا ارفق بهما في زماننا  
 حيث يجلس القاضى في كل يوم. عن المحيط ثم تفسير الملازمة ان يدور معه  
 حيث دار ويكون معه لا يفارقه وليس له ان يجلسه في موضع لان ذلك  
 حبس. وليس له حق الحبس هكذا ذكر في الاصل. وذكر ابن سميعة في نوادره  
 عن محمد راجع انه قال للمدعي ان يجلسه في مسجد حية وان شاء في بيته لا  
 سيما يطوف به في الاسواق والسلك من غير حاجة وفي ذلك ضرر للمدعي  
 وعن عمر وابن عمر وعن محمد راجع قال قالوا في المعسر لصاحب الحق ان  
 يلزمه بحيث احب من المصير. قال هشام راجع سألت عن محمد راجع عن رجل

أخيراً من ليس على تفسير في أي محمد صرح الملائمة مع التفسير وإشارته إلى  
 وقال لعائده شيء لا علم لنا به ذكر الملائمة وأراد بها الحبس في موضع يدل  
 فقرعات المسئلة من الذخيرة أن المطلوب إذا أراد أن يدخل بيتاً  
 فاما أن يأتى المدعى في الدخول معه أو يجلس معه على باب الدار لانه لو ترك  
 حتى يدخل الدار وحده ربما يهرب من جانب آخر فغوت ما هو المقصود  
 من الملائمة من الكبرى لا يجلس الرجل في بيته ما لم يشهد شاهدان  
 على غناه لان الناس كانوا قراء ما لم يظهر الغنا كذا ذكر هذا وهو خلافاً  
 الرواية انه يجسه اذا طالب الطالب حبسه ثم يسأله على ما بينت اذا قامت البينة  
 على الافلاس من قبل الحبس في قولهم وإيان واليحيى انه لا يقبل اما بعد الحبس  
 فقبل اجا ما تم عند أبي خيفة صرح يقضيه بالافلاس ولا يج عليه وسلكوا بحج عليه الغنا  
 اذا حبسه فانما تقبل البينة على الافلاس بعد مضي المدة واختلف الرواية  
 في مقدارها روي عن محمد صرح عن أبي خيفة صرح شهران او ثلثة وروى  
 الحسن عند ما بين اربعة اشهر الى ستة اشهر وذكر الطحاوي شهران وروى  
 ارفق الاقارب بل كلف الصحيح ان هذا ليس بلازم بل ذلك معوض الى رأي القاض  
 حتى لو وقع عند القاضي بعد ستة اشهر انه منعبت يدوم الحبس وان وقع عند  
 القاضي قبل تمام الشهر انه عاجز اطلقه وهذا كله اذا كان امره مسكناً بما اذا  
 ظاهر لغيره سأل عنه عاجلاً وقبل البينة على الافلاس وحلى سبيله من  
 التهنيت ولو بقي في الحبس شهرين او ثلثة سأل عنه فان لم يظهر له مال  
 حلى سبيله ولا يحول بينه وبين غنى مائة من الكاف وانما حبسه مدة

ليظهر ما له لو كان له مال فلا بد ان تكون المدة مديدة لتحصيل هذه الفائدة  
فقد راى شهرين او ثلثة لهذا <sup>من</sup> النافع ان هذا اليسر يتقدير لانهم يرد<sup>للك</sup>  
مفوض الى رأي القاضي لان المقصود من الحبس ان يعجز فيظهر ان كان له  
مال وهذا امر يختلف باختلاف الناس فيفوض الى اجتهاد القاضي <sup>من</sup>  
الغاية ثم مدة الحبس ثلثة اشهر وقيل ستة اشهر والصحيح انه مفوض  
الى رأي القاضي وان مضى ستة اشهر وعلم تعنته يديم الحبس وان مضى  
شهر وظهر عجزه وعسرتة بان شهدوا بافلاسه بخلافه <sup>من</sup> الحائنة وان  
وقع عنده قبل تمام شهر واحدا انه عاجز اطلقه وهذا اذا كان امره مشكلا  
اما اذا كان امره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البينة على الاذلا<sup>س</sup>  
ويحلي سبيله بحضرة خصمه <sup>من</sup> الغاية واذا مضت مدة الحبس وحال<sup>له</sup>  
مشكلا يسأل عن الثقة من جيرانه في السوق والمحلة فان قالوا لا نعلم ما لا  
سلمه الى خصمه فيلانر مه ان شاء هو المختار <sup>من</sup> الحائنة فان قال الطالب  
هو موسى قادر على القضاء وقال المديون انه معسر تكلموا فيه قال بعضهم  
القول قول المديون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا  
عما هو مال كالتقراض وضمن المبيع القول قول مدعي اليسار روي ذلك عن  
ابي حنيفة سرح وعبيد الفتوى وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال والمديون  
اذا قام البينة على الافلاس فيه روايان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
سرح الصحيح انها تقبل قال سرح ينبغي ان يكون ذلك مفوضا الى القاضي ان  
علم القاضي انه وقع لا تقبل بينة قبل الحبس وان علم القاضي انه ليس قبل

البينة من المذخيرة تم احلقت الروايات في بقدر مئلت المدة فخر  
انه قدسها بشهرين الى ثلثة اشهر وعنه ايضا قدسها بامر بقره اشهرين  
الى خيفة سراج برواية الحسن انه قدسها بستة اشهر وعنه برواية الطحا  
انه قدسها بشهر وكثير من مشائخنا سراج اخذوا برواية الطحا وعنه وبعض  
مشائخنا سراج قالوا ينظر الى الجوس ان رأى عليه ثيابي الفقراء وهو صاحب  
يشكو عياله الى القاضي البوس وضيق النفقة وكاف ليئا عند جواب خفيه  
حبه شهر ثم يسأل وان كان وقحا عند جواب خصمه وعرف ثم دونه  
عليه علامة اليسار حبه اربعة اشهر الى ستة اشهر ثم يسأل وان كان في  
بيت ذلك حبه شهرين الى ثلثة اشهر ثم يسأل وبه كان يفتي الشيخ الإمام  
طهير الدين المروغيني وهو يحكي عن عمه شمس الامه الا انه جذب يروح  
من المشائخ سراج قالوا ليس في هذا اتقوا بولام من التهذيب واذاب  
الحق باقراره او يحكم بكونه او بينة ومطل المطلوب عن تسليمه وطلب الطاهر  
حبه يأمره بحبه في كل عين يقدر على تسليمه وفي كل دين بد لا غنى  
كتمن المبيع وبدل القرض والمغصوب ونحوه او بالتزامه بعقد كالمهر  
الكفالة وما سوى ذلك لا يحبس به من القدر وري فان امتنع حبه  
في كل دين لم يمد بد لا عن ما حصل في يده كتمن المبيع او التزامه بعقد كالمهر  
والكفالة ولا يحبس فيما سوى ذلك اذا قال ابي فقير لا يحبس الا ان  
ثبت غريمه ان له مالا من حاشية القدر وري اما قوله يحبس ثم  
يسأل عنه فهذا اقوال الى خيفة سراج لان السنة على الافلاس لا تقبل قبل

الحبس وهو المختار من الخلاصة وفي الحشاف في باب الحبس اذا قامت  
 افلاسه بينة قبل الحبس على تقبل فيه روايات في رواية لا تقبل وبه كانت يفتي  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وفي رواية لا تقبل نص عليه صاحب الكفا  
 في آخر الباب وبه كانت يفتي الشيخ وهو الصحيح من اثباته في المديون  
 اذا اقام البينة على الافلاس قبل الحبس والصحيح انها تقبل وفي الاقضية  
 اجمعوا انه لا يظهر الجح في النكاح والطلاق والعاق والمذموم وفي ادب  
 القاضى الحشاف البينة على الافلاس قبل الحبس طه مقبولة وبه كان  
 يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البيناري سرح وفي رواية لا تقبل وبه  
 كانت يفتي عامة المشايخ سرح وهو الصحيح من القاضى الطاهرية المحبوس  
 اذا اقام البينة بعد مدة تقبل على الافلاس بالاجماع واختلفوا في تقدير  
 المدة في قول ثلثة اشهر وفي قول ما بين اربعة اشهر الى ستة اشهر وذكر  
 الطحاوي شهر وهذا ارفق بالناس والصحيح ان هذا ليس بتقدير لازم  
 بل ذلك مذهب الى رأي القاضى وان قامت البينة على الافلاس قبل الحبس  
 روايات والصحيح انه لا تقبل وان اقام المدعى عليه البينة على الافلاس  
 قبل الوقت الذي ذكرنا اختلفوا فيه قال بعضهم تقبل من الذخيرة اذا  
 حبست زوجها معها او بدلين آخر فقال الزوج للقاضى اجسها معي  
 فان لي موصفا في السجن لتكون معي ذكر الحشاف في ادب القاضى في باب  
 المطالبة بالمهر انه لا يجسها ولا وبعض قصاة نهما ما اختار والحبس  
 لفساد الزمان سد الباب المعصية عليها فانها اذا لم تجس وقد حبست

من وجهات ذهب الى ما تريد وقيل القاضي يقول لها اذا اردت حبس الزوج  
بحقك اجبست معه والا لا حبس الزوج وعلى هذين التقديرين جميعا يقع الا  
عنه ذهابها الى ما تريد للمن الخلاصة المرأة اذا حبست زوجها لا تعين  
من شراح ادب القاضي للخصائص المطلوب اذا مرض في الحبس مرضا اضاه  
ان كان له من يتخذه لم يخرج به وان لم يكن له من يتخذه فلا لا في الحبس انما شرع ليخرج  
المجوس فيسارع الى قضاء الدين وهو في حالة المرض اشلاء مائة فقه كان امر  
الى المقتود والمجيب ليس سببا لهلاك في هذه الحالة لانه اذا كان له من يتخذه  
ويعالجه نذرت في الحبس وغيره سواء اما اذا لم يكن له من يعالجه يخرج به لانه يخرج  
عليه ابتلا في هذه الحالة والمتحقق هو الزوج لا الاهلاك للمن من التمس  
ثم اذا حبس واصر على المطالبة للقاضي ان يدفع دينه من ماله فان لم يكن في ماله  
جنس دينه يبيع احدا لتقديرت بالآخر ولا يبيع العروص وعندهما يبيع لكن لا  
العتاس اجماعا على من الحاشية ولا يبيع ماله المديون في قوله اي حقيقة مخرج وفي  
صاحبه يبيع فتولاه ولا يبيع عتاسه عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع  
وهو الصحيح منه وقيل يحبس المدعي في بيته ويكفيه مؤنته من الطعام واذا  
وان لم يكن مؤنته تركه يقضي حاجته للمن العاقبة اي القاضي اذا اتفق في معنى  
اجتهاد وهو لا يرى ذلك بديهي خلاف ذلك يتقدم عند اي حقيقة مخرج وعند  
الفتوى للمن العاقبة يبيع الامة طلاقا على مذهب اي اثنى عشر فقه لا يحكم  
بيع الامة طلاقا لا يبطله قاضي بخلافه مذهب عبيد الله واي من مذهب  
من الحاموي ولو قضى بخلاف مذهب مع العلم بجاديه لا يجوز ايضا وي



بيعاً من النوازل قال الفقيه سرح وقد قال في رواية محمد سرح ان كل شيء  
 قد اختلف فيه الفقهاء تقضى القاضى بذلك يجوز قضاؤه ولم يكن لقاض آخر ان  
 يبطله ولم يذكر فيه الاختلاف وبه تأخذ من الفصول القاضى اذا لم يكن  
 مجتهداً ولكنه قضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف مذهبه ينفذ وليس  
 لغيره نقض وله ان ينقضه هكذا روى محمد سرح وقال ابو يوسف  
 ما ليس لغيره ان ينقضه ليس له ان ينقضه - ومنه ولو قضى بها  
 المحذور في القذف ينفذ قضاؤه - من الغوامض وان القضاء  
 ينفذ في محل الاجتهاد وهو ما لا يخالف النص والاجماع حتى لو ابطاله  
 قاض يرى خلافاً فبطلاله باطل - من شرح البطحاوي اذا قضى بطلان انه قد  
 نفسه فاذا هو مذهب غيره له ان يبطله ليس للآخر ان يبطله لانه حصل  
 قضاؤه في مختلف فيه واقضى مذهب خيمه وهو يعلم بذلك نفذ قضاؤه  
 لانه قضى في مختلف فيه فليس له ان ينقضه ولا لاحد غيره - ومنه اذا  
 اقرانه متى قضى في صفوة على بطلانه لا ينفذ قضاؤه ومتى قضى في مختلف فيه  
 قضاؤه ومتى قضى بالاجتهاد اذ خالف النص لا يجوز فان خالف اجتهاد غيره  
 جاز والنص هو الكتاب والخبر المتواتر من الجواهر وكتب في ذكر  
 الوقفية والاجارة وقضى بصحة وجوازه قاض من قضاة المسلمين  
 ولم يسم القاضى والكاتب كاذب فقد ذكر في آخر كتاب الوقف ما يدل  
 على انه لا بأس بذلك فانه قال اذا خاف الواقف ان يبطله  
 قاض فانه يكتب في كتاب الوقف انه قضى به قاض كذا و -

الحقيقة تصرف وقع صحيحا وانما يبطل ما بطله القاضى وبكاتبه هذا الكاتب  
يمنع قاض آخر عن ابطاله فبقي على الصحة اما هذا الا يكون كذا باطلا  
حقا وصححا غير صحيح ولكنه منع المبطّل عن الابطال فلا يكون به بأس  
من الصغرى المدعى اذا اطلب من القاضى احضار الخصم وهو خارج  
المصر هل يختلف القاضى المدعى ام لا ذكره في باب العداوى من ادب  
القاضى انه لا يعدي به مجرد الدعوى قالوا وهذا اذا كانت الموضع بعيدا  
عن المصر اما اذا كانت قريبا يعدي به مجرد الدعوى كما لو كانت في المصر  
والفاصل بينهما اذا كانت بحال لو آتت من اهله امكنه ان يحضر مجلس  
القاضى ويحجب خصمه ويبقى في منزله فهو قريب والا فهو بعيد  
ثم اذا كانت بعيدا ماذا يصنع القاضى قال بعضهم يأمر المدعى باقامة البينة  
على موافقة دعواه لا لاجل القضاء بل لاحضار خصمه والمستور في هذا  
يكفي فاذا اقام يأمر انسانا لحضر خصمه منهم من قال يختلف القاضى فاذا  
نكرا قامه عن مجلس وان حلف يأمر انسانا لحضر خصمه من كثر الجا  
اذا اخذ القاضى كفلا من المطلوب والطالب لم يش به فللقاضى  
ان يطلب الكفل من الكفل قال ابى فيأمر الطالب ان يلائمه اذا  
قال المديون ابيع عبدي هذا واقضى حقه ذكر عصام راج في اول  
مكاتبه انه يؤجله القاضى يومين او ثلثة ولا يجبه من الظنينة  
والولوية قاض يقضى وبأخذ من بيت المال لا يكون عاملا باجر  
لاب القاضى عامل لله تعالى فيبت حقه من مد الله تعالى وكذا العلماء

والفقهاء والمعلّون الذين يعلمون الناس القرآن ولا ندرهم  
عن أبي بكر رضي الله عنه لما استخلف كان يأخذ من رقة من بيت المال و  
كذا غيره رضي الله عنه كان يأخذ وكان عثمان رضي الله عنه صاحب ثروة ولسان  
وكان يحسب ولا يأخذ وعلي رضي الله عنه كان يأخذ ولا ندرهم من بيت المال  
وكان عابزاً عن الكسب ولولم يأخذ كفايته لنفسه وعياله ومن يمتد  
من أهله وأعوانه احتاج إلى أن يأخذ أموال الناس ويأخذ الرشوة ولا  
يحل ذلك من الكامل بيت المال الخراج والجزية وصدقات بني تغلب وما  
أخذ العاشر من الكفرة مصرفها المقاتلة وسد الثغور وبناء الحصون  
هاتك إلى الرصدة في طريق المسلمين وما يملكه الإمام المقاتلة من العطايا  
وإصلاح القضاة وإلى إرفاق الولاة والقضاة والمفتين والمعلّين والمتعلمين  
وذراريهم وأعوانهم والمحتسبة والأئمة والمؤذنين والفقير والغني سواء يعطى  
لهم قدر ما يسعهم وعيالهم وقضاء ديونهم من الفصول العبادية سئل  
الشيخ أبو الحسن عطاء بن حمزة السفدي راجع عن القاضي يأخذ الأجرة  
على كتابة السجلات والمحاضر وغيرها من الوثائق هل يحل له ذلك قال نعم لأن  
ذلك غير واجب عليه بل الواجب عليه القضاء وإيصال الحق إلى المستحق فحسب  
وقال ولكن بما يطيب له إذا أخذ قدر ما يجوز أخذه لغيره ولتقدير في  
ذلك أن الوثيقة إذا كانت بما يبلغ ألفاً فقيده خمسة دراهم وفي ألفين  
عشرة دراهم وفي ثلثة آلاف خمسة عشر كذلك إلى عشرة آلاف حتى  
يصير خمسين في عشرة آلاف ثم ما زاد ففي كل ألف درهم يقيم إلى خمسين

الربعية في عشرة آلاف وإن كانت ألف من ألف يطرحان الحقة من المئنة  
 قدر ما لحقه في وثيقة ألف درهم فغنية خمسة دراهم وإن كان قدره  
 فغنى وإن كان نصفه قدره هان ونصفه وفي الزيادة والنقصان بشئ  
 ذلك وقال كذا ذكرنا السيد الامام ابو ستاخ سرح وقال كذا مروي عن  
 الجب خيفة سرح وجعلنا ما اختلفه سرح وذكر في المقتطع ويعبر عن النقص  
 ان يأخذ الاجر على كسب السجلات والمخاض والوثائق ويأخذ قدر ما يجرى  
 اخذه لغيره وما قيل في كل ارب خمسة دراهم لا يليق به ولا يليق ذلك بشئ  
 احبنا بنا واني مشقة للكاتب في كثره الثمن وانما اجر مثله بقدر عمله فيه  
 انما كما يستاجر المسالك والنقاد يا جر كثير في مشقة قليله من الشية تله  
 وكل هذه التقديرات غير مفهوم المراد لان مشقة الكتابة لا تختلف بقلة الما  
 وكثرة ولا تستبان مشقة كتابة ألف درهم دون مشقة كتابة ثمانية وعشرين  
 الا ان يريد كتابه الاجناس والعروض المختلفة بصغارتها وقيمتهما من نصيب  
 ولا ينبغي للقاضي ان يأخذ الاجر على الكتابة او على السجل الا قدر ما يأخذ غيره وما  
 القضاة في بلاد الاسلام ظلماء صريحا وهو ان يأخذ وامر الامانة شيئا ثم يجيز  
 اولى الزوج والمساكنة فانما ما لم يرضوا بشئ من اولى ثمة لم يجز  
 بذلك فانه حرام للقاضي وللمساكنة وما الدافع فان كان له حيلة له  
 الدفع فانه لا بأس به وان كان له حيلة اخرى فهو ايضا آثم وحكمه حكم  
 الرسوة فان اخذ بها آثم والدافع ان كان له دفع الظلم فلا بأس  
 عليه ولا يقضوا ايضا آثم ومن ذلك ما عيبوا ساجلا واحدا

قسما ما بين الناس باجروا انه غير مشروع ذكر في الهداية وغيرها ولا  
 القاضى الناس على قاسم واحد وللمتسبب ان يحتسب على القاضى اذا فعل  
 ذلك فجزا له عما لا يحل له من القضاوى الخائفة في كتاب الدعوى في الفصل الاول  
 من الباب الاول في ادب القاضى وكما لا يحل للقاضى اخذ الرشوة لا يحل  
 له قبول الهدية من الاجنبى الذى لم يكن يهدي اليه قبل القضاء وكذا  
 الاستقراض والاستعارة من شرح ادب القاضى للخصاف ثم الرشوة  
 لا يخلو من اربعة اوجه اما ان يرشوه لانه قد خوف فيعطيه الرشوة لانه  
 الخوف من نفسه او يرشوه ليسوى امره بين يدي السلطان ويسعى  
 في ذلك او يرشوه لانسان ليسعى بينهما ليتفكك بينهما القضاء من السلطان  
 او يرشوه للقاضى ليقتضيه ففي الوجه الاول لا يحل للاخذ لان المكف عن  
 الخوف كف على الظلم وانه واجب بدين الاسلام فلا يحل اخذ المال لذلك  
 يحل للمعطى الاعطاء لانه جعل المال وقاية لنفسه وهذا اجازة موافقة للشريعة  
 كذلك لو طمح في ماله ورساه بيعه ماله لا يحل للاخذ وحل الاعطاء لانه  
 حل بعض ماله وقاية لساكنه الاموال من الخباثة وعلى هذا بايكارويه  
 لم يكت اذا اخذ شيئا وهو طامع فيه ضمنه فان دفع ورسه عند آخر  
 المرتفع طامع فالجواب كما ذكرنا ان المالك بالخيار بينه ومنه اعلم بان المكف  
 على ثلثة اوجه ان يكون حلالا من جانب المهدى والقابض او يكون  
 حلالا من جانب المهدى حراما من جانب القابض اما الاول فالاهداء  
 لا ابتغاء التودد والتسبب فانه مندوب والثاني ان يهدي اليه ان يكف عنه

عليه وهذا الأمان من جانب المهدي والثالث ان يهدي الى غيره ليعينه  
 عند السلطات على حاحه فان كانت مقصوده حراما لاشتت بانه حرام ولا يجوز  
 من الجاسين لان الاعطاء بصيغ وسيل الى الحرام والامتناع عنه على انظم وان  
 كانت المقصود حلالا لا يحل للحدث ايضا لان الصيام بمصالح المؤمنين وقد عليه  
 واجب فاما انخذ على هذا اما لا فقد اكل بديده وانه حرام من المستحب معه صغير  
 نصب القاضي امينا وتسلم من الدخيره ثم الما يكون للقاضي ولاية نص  
 الاوصاء في التركات وولايته نصب القوام في الاوقاف اذ اكتب في مشور  
 ذلك اما بدو الكتابه فلس له ذلك وكذلك لا يكون له ولا يترجم  
 النصار والصغار الا اذا اكتب في مشورته ذلك وكذا ليس للقاضي ان يسل  
 مال من الجمعة الا اذا اكتب في مشورته واه ابن الجي مالكت عن ابي يوسف  
 عن ابي حنيفة راج وما ذكر محمد راج في باب الجمعة ان القاضي يصلي بالناس  
 الجعة فيوجاز في محمول على ما اذا اكتب ذلك في مشورته من المستحب  
 نص في عمالي التجارة بنوح الامه كالأب والوصي والجد والمكاتب  
 والمهاوص واميه من الجواهر القضاء يحلفون الحسم في دعوى اداء  
 الدس اسم ما قبض وما حال وما ابرأ وان ساعب بما يكره يكون  
 هذا اختلفا على الاتاب واليمين للنفى لا للاثبات قال هذا شيء فعله بعض  
 النصاة ومروا به احتياط فان اتهمه القاضي ومريد بر اثبات الربا  
 في الاحتياط اس حوان لا يأتى من الخائفة واذا جاء رجل الى القاضي وذكر  
 ان له على فلان بن فلان دعوى فان كان المدعى عليه غائبا يدق

القاضي اليه طينة عليها ختم القاضي مكتوب فيها احب خصصت الى مجلس الحكم  
 من يمينه الفقهاء واجتمعوا ان الوكيل باللائمة لا يملك القبض <sup>منه</sup> <sup>شبهة</sup>  
 المنظومة اذا قرأه اليهود انهم شهدوا يزور يكفون يا تشهير لا بالضر  
 والتعزير وقالوا يضرب ويطلق به ويحبس الى ان يتخذ مث قوته <sup>منه</sup> <sup>شبهة</sup>  
 وتفسيره ما نقلت عن شريح انه كان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا والى  
 قومه ان كان غير سوقى بعد العصر اجمع ما كانوا <sup>منه</sup> <sup>شبهة</sup> من التماس خافية  
 في شاهد الزور اتفق العلماء على ان شاهد الزور يعزله <sup>منه</sup> <sup>شبهة</sup> وفي الكفا  
 اقل القضاء به <sup>منه</sup> لم يقبل <sup>منه</sup> غير ان احبا بنا سرح اختلفوا في تعزيره <sup>منه</sup>  
 قال ابو حنيفة سرح في المشهور يطاف به ويستهر ولا يضرب <sup>منه</sup> <sup>شبهة</sup> وفي السرا  
 وعليه الفتوى <sup>منه</sup> فان كان سوقيا يبعث به القاضي الى اهل سقلند  
 يقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروه المناسب <sup>منه</sup>  
 من النوازل قال ابن الاثر هر سمعت ابا سليمان يقول شاهد الزور يضرب  
 ويحبس بعد ما يتوب سنة <sup>منه</sup> وفي الجامع الصغير الصابي والشهيد ان  
 يطاف في البلد وينادي في كل محلة ان هذا شهيد بالزور فلا تشهد به <sup>منه</sup>  
<sup>منه</sup> وذكر المختصاف سرح في كتابه انه يشهر على قولهما بغير الضرب ايضا <sup>منه</sup> <sup>شبهة</sup>  
 في مقدم الضرب في التعزير عرف في كتاب الحد ود ولا يستثم <sup>منه</sup> <sup>شبهة</sup> وجهه اى لا  
 قال هذا اللفظ بالحاء والهاء جميعا والذحى روى عن عمر بن الخطاب  
 الزور انه يستثم وجهه وما يملك عند شمس الائمة السرخسي سرح انه قال ذلك  
 في طريق السياسة اذا رأى المصلحة فيه وما يملك عند الشيخ الامام انه لم يرد <sup>منه</sup> <sup>شبهة</sup>

التسوية انما المراد به التحجيل بالفضح والتشهير فان التحجيل يسمى مسودا لم  
 قال صاحب الكتاب وشاهد الزور عند ما المقر على نفسه فيقول كذبت  
 فيما شهدت متعمدا او شهيدا بقتل رجل او بموتة فيجب المشهود بتكليف او بموتة  
 حيا فاما من ردت شهادته لثمة او دفع مضرته عن نفسه او بجر منفعته  
 الى نفسه او الخيانة وقعت بين الدعوى والشهادة او الخيانة وقعت من  
 الشاهد فيليب شاهد زور والله اعلم به

كما سبب الشهادته  
 حذره الكافي اذا اختلف الشاهدان في الزمان او المكان في البيع والشراء  
 والطلاق والعاق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرب  
 والبراءة والكمالة والحوالة والقذف تقبل - واذا اختلفا في الجارية  
 والغصب والفصل والنكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به ان كان قولاً  
 ونحوه فاختلاف الشاهدين فيه في المكان او الزمان لا يمنع قبول  
 الشهادة لان القول مما يعاد ويكرر وان كان المشهود به فعلا كالغصب  
 ونحوه او قولاً كلف الفعل شرط صحته كالنكاح فانه قول وحضور الشاهد  
 فعل وهو شرط فاحلأ فلهما في الزمان او المكان يمنع القبول لان الفعل  
 في زمان او مكان غير الفصل في زمان او مكان آخر فاختلاف المتهود به  
 من الفأوى الحامية وان اختلفوا في عقد لا يشبه حكمه الا بفعل القبض  
 كالحبة والصدقة والرهن فان شهد واعلى معاينة القبض واختلفا في  
 الايام والبلدان جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف



والياس ان لا تقبل وهو قول محمد وروى قروح <sup>١</sup> من الذخيرة ابراهيم عن  
محمد راج في شاهد بين شهد الرجل ان له على هذا درهما او درهماين  
فالشهادة جائزة على درهم <sup>٢</sup> وفي نوادر بشر عن ابي يوسف راج في رجل  
في يديه درهماان صغير وكبير فاقر به درهم لرجل ثم جحد فشهد عليه بذلك  
شاهد ان اجزت الشهادة على الصغير منهما استحسانا <sup>٣</sup> ايضا منه قال وكل  
يضمن فيه بالقيمة وقد صارت دينا جعلته عليه او كس القيمتين نحو ان يشهد  
انه غصب منه ثوبان او مرويا واخرقه <sup>٤</sup> من الحانية وكذا لو شهد وا  
انها كانت في يد المدعي وان المدعى عليه هذا اخذها منه او غصبها منه  
او انزعجها من يده او ابقى العبد من يدي المدعي فاخذه المدعى عليه  
او ارسله المدعي في حاجته فاخذه المدعى عليه او اودعه عند المدعى عليه  
او اعاسه اياه تقبل وان لم يشهد واعلى ملك المدعي <sup>٥</sup> ايضا منه ولو  
اتفق الشاهدان على انه اقر باللف واختلفا في المكاف او في الزمان  
جازت شهادتهما لان القول مما يعاد ويكره <sup>٦</sup> ولو ادعى دارا في يده <sup>٧</sup>  
انها له منذ سنة وشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة ذكرنا <sup>٨</sup> في  
راج انها لا تقبل ولو ادعى المدعي انها له منذ عشرين سنة وذكر الشهود  
انها له منذ سنة جازت شهادتهما لانه كذب الشهود في الصورة <sup>٩</sup> الا  
روى الثانية <sup>١٠</sup> من الفصول واجمعوا انهم لو شهد واعلى اقرار المدعى  
عليه انه كان في يد المدعي امس يا مره القاضي بالرد عليه وكذا لو <sup>١١</sup>  
ان المدعى عليه اخذه من المدعي <sup>١٢</sup> من الذخيرة وان كان الشاهد <sup>١٣</sup>

على عتق الامة والعقد فاستقرت فلا ملكت ان في الامة يحال سبهما وليس  
المولى لان في الامة يحال شهادة الواحد ادا كان بعد الامع انها ليست بحجة  
في حقوق العاد فلا يحال شهادة ابا سقبر وشهادتهما جميعه في حق  
العاد حتى لو قضي القاضي بشهادة القاسقين على تحريم انه صادق فيقد  
قصاؤه اولى واما في العقد ففيه اختلاف الروايات ذكرني بعض الروايات  
انه يحال لانها حجة القضاء في الجملة فكما عتزل المستورين يحال في العقد  
اذا كان المدعي عليه مرب يحال على العبد وان كان ممن لا يحال عليه  
ملكى باحد الكليل - من العاوي الا بانه اذا شهد انه ملك المدعي ولم <sup>يسد</sup>  
انه في يده هذا بغير حق الاصح انه لا يقبل لانه ما ملكت في يده بغير حق لا يملكه  
المطالبة بالتسليم ومه يفتي - من الخلاصة لو شهدوا انه ملكه ولم يشهدوا  
انه في يده بغير حق لا تقبل قال الصدر الشهيد اما فتي انه تقبل قال <sup>من</sup>  
هو المختار ومه كان يفتي الشيخ الامام الاحل الاستاذ <sup>شيد</sup> من الحائض اذا  
ستى بقل ان هذا الشئ ملك المدعي تخور شهادتهما وان لم يشهدوا  
انه في يده المدعي عليه بغير حق لا يملك ما شهدوا له فاملكت وملك الاسان  
لا يكون في يده بغيره الاعراض والبيضة تكون على مدعي العام  
ولا يكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا انه في يده المدعي  
عليه بغير حق لا تقطع يد المدعي عليه والا ولاصح <sup>م</sup> فيما سوى العقار لايت  
ان يشهدوا انه في يده المدعي عليه بغير حق لان القاصح يراه في يده  
حاجه الى ابياب بخلاف العقار <sup>م</sup> من العصور ولو ادعى حمارا قالوا

دعواه عند الاستماع عني سند تبصر فقال المدعى عليه انا اقيم البينة على  
 ان هذا الحمار ملكي وفي يدي منذ سنة وما اشبه ذلك يقضى للمدعى لا للبينة  
 الى بينة المدعى عليه لان ما ذكر المدعى من التماسيح قاضي عيبة الحمار عن  
 يده لا تاسيح فملكه فكانت دعواه في الملك المطلق خالية عن التماسيح وصاحب  
 اليد ذكر التماسيح الا ان التماسيح حالة الانفراد وذا لا يعتبر عند البينة  
 كان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى التماسيح فتدققت بينة  
 التماسيح ومنه لو ادعى الرهن وشهد احدتهما على معاينة القبض والاخر  
 الى اقرار الرهن بقبض المرتب لا تقبل قال والرهن في هذا كالعصبية  
 الناصية وقال ليسير كسب الى ابن مقاتل فمن نسي شهادته ووجد خطه وعرفه  
 لا يسعه ان يشهد اذا كان الخط في حوزته وكسب الحارث بن ابي ليلى قال وقد يكون  
 الخط خط يعني لا يسعه ان يشهد وابنه قال ابو حنيفة مراح وبالا وله قال ابو يوسف  
 مراح وبه نأخذ من الخط نوع اخر في دعوى الانسان بسبب غيره و  
 شهادته عليه ما يجب اعتباره في هذا النوع شيان اثنان احدهما ان البينة  
 قائمة على خصم حاضر قبلت واذا قامت على خصم غائب لا تقبل الا اذا  
 كان خصم حاضر اما قصدى وهو ظاهر وشكوى ذلت بطريق استدعاء ان يكون المدعى  
 الى الغائب سببا لنزول المدعى على الحاضر لاصاله وقد ذكرنا ذلك غير مرة والثاني  
 ان يكون المدعى قائم عليه البينة وارثا ويكون المدعى واثما على الميت فان  
 لم يكن الارث اذا كانت الدعوى في المال لان الارث يورث مسمما الورث في المال وفي  
 من اثار المال وفي الحقوق المتصلة بالمال فيقوم مقامه في الخصومة

يهدى من الصخرى وقال ابو حنيفة سرح اذا رايت رجلا فقال اما فلان ابن فلان  
لا يسعدك ان تشهد على ذلك حتى تسبح ذلك من العامة وقال ابو يوسف  
اذا شهد عندك يد للمثعد فلا تقبل وسعدك ان تشهد في المحرمات لم يشهد بذلك  
عندك احد وكاتب مقامه معك فخذ ان يقع المعركة في حلتك ان يقيم معك  
سنة هذا اذ لا ما يكون وان وقعت قبل السنة لم يشهد وذكر قولك  
ورقاب واذا شهد شاهدان على النسب انه فلان ابن فلان ولم يدركا الا  
وعلى ان اما هي مولاك هذه الدار ميراثا ولم يدرك الا بقالا احير في السا  
واظن في المرات وهو قول يعقوب سرح وقلنا اذا شهد عدلان هذا  
فلان ابن فلان قال ابو يوسف سرح وسعدك ان تشهد انه فلان من فلان  
وقال ابو حنيفة سرح لا يسعدك ان تشهد حتى يقع في الغلب انه كذلك لك من  
الكنرى قوم حرجوا من املاك سرجل وكاف في الخارج قوم فاجبروهم  
ان فلا تروج فلامه على مكر كذا حل للسا مع ان يشهدوا بالنكاح وهل لهم  
ان يشهدوا على المهر ايضا واما من محمد سرح قال في المتفق عليه  
ويشهدون بالمهر ويتبوت الشهادة المهر كذا لان المهر تابع في باب  
النكاح فاذا حاسر المهر الشهادة بالاصل فكذا بالبع لك قالوا سمعنا القديس  
الاملاك يقولون المهر كذا لم تقل شيئا دأبم ذكرنا ان طلق في اجاسد عن  
محمد سرح انهم لا يشهدون على المهر لانه مال لا يجوز بالتامع قال القاضي  
محمد بن سرح والصوى على الاول لما مر من الفصول وفي ما روي قاضي طبر  
الديب سرح اذا اخبر شاهدان عن هذه المهر فلا بد من ان يكون



ان فلان بن فلان لم يسمع ان يشهد واعلى نفسه حتى يفتح معرفته ما قال  
 في قلوبهم - ثم قال في الكتاب وحد ذلك عندي ان يقيم معهم سنة وان رجع  
 ذلك في قلوبهم قبل السنة لم يسمع ان يشهد واعلى نفسه - قال ولو ان رجلا  
 لم يعرف نسبه الا انه سمع ان جيرانه ذلك الرجل يقولون هذا فلان  
 بن فلان ولشهر ذلك عنده وسعه ان يشهد انه فلان بن فلان و  
 كذا لك ان سمع من ابي قال والسقاء والخادم ومن العوام وكان  
 اخبار على غير تواريخ جاز ان يشهد لان ما كنت بالسهرة الحقيقة  
 لا تشترط فيه العدة - ثم من الكافي ويغني ان يطلق اداء الشهادة  
 ولا يفسر حتى لو فسرها النجيب انه يشهد ما نسب مع لم يقبل مسماة  
 وهو الصحيح - من اينما يبيع ايماء يجوز ان يشهد في جميع ما ذكرناه  
 من المسائل اذا لم يظهر الا مرأا اذا اظهر بارأى السيد بين امرأه فلان  
 ولم احضر اصل النكاح او اشهد ان فلانا ما جئ وقد احببني فلان او  
 فلانة يد لك او قال اشهد باق فلانا قاضي بله كذا لا يسمعت من  
 الناس يقولون انه قاضي او قال اشهد بان هذا ابن فلان ولم ادر له  
 اياه لم يقبل شهادته من شرح النجاشي وكذا لك في النسب اذا سمع  
 الناس يقولون ان هذا ابن فلان واخ فلان حله ان يشهد على ذلك  
 وكذا لك لو اخبره يد لك رجلان عدلان من الذخيرة وفي  
 المسئلة ان يشهد شاهداً ان على الاقرار بالماله واختلاف في المكان والا  
 ان على قول الجيب حيفه شرح الشهادة مقبولة قال ابو يوسف ما قال

ابو حنيفة رح قياسي لكنني استحسن وابطل الشهادة بالثبوت لكثرة  
 الشهادة بالثبوت بالثبوت من التواريخ في الفتاوى الخلاصة ومدعى  
 الشراء لو ذكر في تاريخ الشراء شهرين والشهود شهرين واحدا تقبل على  
 الطلب لا تقبل من الخلاصة ولو ادعى بسبب الشراء منذ شهرين  
 شهاده وابنه مات ولم يذكر التاريخ تقبل وعلى التلب لانه من الفضول  
 دارا على ميراثه عن ابيه فاما تقبل شهادة شهوده اذا شهدوا على  
 سبب المات وبذلك يان شهدوا بالملك للمو مات وقت الموت  
 بان يقول الشاهد مات وهو يملكها او باليد له وقت الموت بان يقول  
 مات ابوه وهو ساكن في هذه الدار او بمجرى الميراث بان يقول مات  
 ابوه وتركها ميراثا فان ادعى دارا او شيئا آخر وشهدت شهوده على  
 احد هذه الوجوه تقبل به وذكر في الاقضية ولو شهدوا انها كانت  
 لابيه او كانت في يده ولم يزيد واعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد رح  
 لا تقبل وهو قول الجي يوسف رح او لا ثم راجع ابو يوسف رح وقال  
 تقبل وكذلك لو شهدوا انها كانت لابيه مات فيها فعلى هذا الخلاف  
 لان الموت فيها لا يدل على قيام يده عليها عند الموت ولو شهدوا  
 انها لابيه ولم يزيد واعلى هذا قال بعضهم لا تقبل بالاتفاق وهو الاصح  
 وقيل هو على الخلاف اما لو شهدوا انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا  
 او شهدوا انها كانت في يده يوم الموت ولم يذكر او تركها ميراثا  
 او شهدوا انها كانت في يده يوم الموت ولم يزيد واعليه ففي

هذه الصور قبل ذلك اذ كانا في دارنا في يارب انصبا بالوارثين  
الصغيرين وعوى الميراث لا يقضى للوارث عند الحقيقة ومحمد ربح ما لم يرب  
على الانتقال ايضا على الملك عند الموت او على ما يقوم مقام الملك وهو  
عند الموت من السراجية وارث اقام البينة على دارها كانت لا  
اعارها او ادعها الذي في يده الدار فانه اخذها كما اذا شهد  
مات وهي في يده او كانت في يده يوم مات من الفصول ذكر محمد  
في كتاب الشهادات اذا ادعى دارا له ورثها من ابيه وشهد الشهود  
انها كانت لابيه يوم الموت قبل هذه الشهادة وان لم يشهد واباه  
ميراثا لانهم ان لم يشهد واباه صريحا فقد شهد واباه لانه لا يملك  
للا نساء عند الموت يصير ميراثا لو ارثته وكذلك لو شهد واباه  
في بد ابيه يوم الموت قبل من اكا في الاصل ان ملك الميراث  
ينبت لم يقض لو ارثته بلا جريان يقول المشاهد انه كان لابيه ميراثا  
وتركه ميراثا الا ان يشهد واجملت المورث او يده او يد مودعه او  
وقت الموت لم يمانه اذ مات وجدا قام وارثه بینه على دارها  
لابيه اعارها واجرها او ادعها الذي في يده فانه يأخذها ولا يملك  
البينة على انه مات وتركها ميراثا له وهذا على اجل الى يوسف سراج  
ظاهر لانه لا يشترط الجرح والانتقال لقبول البينة لانه لما ثبت بهذا  
الشهادة كوث الدار ملكا للمورث يوم الموت ثبتت الملك للوارث  
بمروسة ولانه شقة في املاكه قصارت الشهادة فانما كانت ملكا



للمورث بمنزلة الشهادة للحي بانها كانت له، وكذا على قولها لانهما وان  
 كانا يشترطان الجور لان كون الدار ملكا له ثبت باستصحاب الحال لانهم  
 شهدوا انهما كانت لابيه، والثابت باستصحاب الحال يصلح الابقاء على ما كان  
 الا لاثبات ما لم يكن من الثانية لو ادعى انها كانت لابيه اشتراها منه  
 في حياته يالف دسهم وشهد الشهود بذلك فانه تقبل شهادتهم ويقضى  
 بالدار له هذه اربعة الفا اذا شهدوا بها المدعى احدها هذه  
 والثانية اذا شهدوا انها كانت ملكت ابيه، والثالثة اذا شهدوا  
 انها كانت يسكن هذه الدار والرابعة اذا شهدوا ان اباه كان  
 ملك هذه الدار ففي هذه الالفاظ اربعة ان جرو الميراث فها  
 ات تركها ميراثا له قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجز والميراث  
 قالوا كانت لابيه او قالوا كانت ملكت ابيه او قالوا كانت لجدته ابي ابيه  
 لم يقبلوا مات وتركها ميراثا له لا تقبل هذه الشهادة في قول ابي حنيفة  
 محمد سرح وتقبل في قوله ابي يوسف الآخر سرح من الهداية ومن اقام  
 نه على دارها لابيه اعلم بها او ادعها الذي في يده فانه يأخذها  
 تكلف البينة انه مات وتركها ميراثا له هذا ابا لاجتماع على اختلاف  
 ربح فعند ابي يوسف سرح بسبب انه لا يقول في الميراث باشترط الجور  
 فقال من المورث الى الوارث في قبول البينة واما ابو حنيفة سرح  
 سرح وان كانا يشترطان ذكر الجور والانتقال الى الوارث في الشهادة  
 يشترطان ذلك لان يد المودع والمستحير يد المودع والمعيير من

الذخيرة واداب شهود المدعي شهيد وان الله اراد المدعي ثم ما توارثا  
ولم يقدر عليهم فلما اراد القاضي ان يعفي بالمدار بيننا لمدعي  
قال المدعي عليه انا اقيم البيعة ان ابنياء بناؤه لم يقبل ذلك منه  
ويقض بالمدار بيننا لان الشهود حجت شهيد وبالمدار فقد شهد  
بالبناء <sup>من</sup> الفصل ادعى عينا في يدي رجل انه ملكه وان صاحب اليد  
قضى بغير حق منذ شهر وشهد الشهود له بالمقبض مطلقا لا تقبل  
لشهادته لان شهادتهم على القبض مطلقا من غير تاريخ مبنية  
على الحال والمدعي ادعى الفعل في الزمان الماضي والفعل في الزمان  
الماضي غير الفعل في الحال كما لو ادعى على الغير القتل منذ شهر وشهد  
له بالقتل في الحال وكذا اذا ادعى المدعي القبض مطلقا وشهد له  
بالمقبض منذ سنة <sup>من</sup> الذخيرة رجل ادعى قبل رجل دارا قائما  
البيعة فقال المدعي عليه انها ليست في يدي فاقام المدعي بيعة  
ان الدار في يدي المدعي عليه وفي ملكه سأل المدعي فان قال لا <sup>شهد</sup>  
انها في يده وفي ملكه فقد اقرب بالمدار للمدعي عليه فيقض بالمدار له  
قال اصدمهم انما في يده ولا اصدمهم انما في ملكه فله ذلك يجعل المدعي عليه خفيا  
من الحائنة الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر اثر  
التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك بسنة اشهر وبعضهم قد رتبته <sup>من</sup> والصحح ان ذلك  
المرأي القاضي والمعد له ومن التمر بالفسق لا يبطل عدالة له والعدل اذا قال لسا  
هوهم بالفسق لا تثبت عدالة المعروف بالعدالة اذا شهد بغيره عن

إلى يوسف وجرحه لا يقبل شهادته أبدا لا تحرف قوبته <sup>وروى</sup> الفقيه  
 أبو جعفر راجح أنه يقبل شهادته وعليه الاعتماد وغير المعتمد إذا شهد بزوج  
 لم ياب جازت شهادته استعسنا إذا شهد الرجل وهو فاسق فلم يقض <sup>في</sup> القضاة  
 بشهادته حيث ياب فإن القاضي لا يقبل شهادته ومنه في الفضل فيمن لا يقبل  
 شهادته للمصلحة وكل شهادة سدت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا من  
 لفنية ظم <sup>بم</sup> ادعى على آخر دينا بسبب وشهد وأبى الدين مطلقا مقبولا  
 نارا باجمهم اجابا به سن لا يقبل كما في دعوى العين ط في نحو هذا  
 خلاف المنازع من الفصول ادعى دينا ولم يبين السبب فشهد والله بالدين  
 بسبب جازت شهادتهم وأن ادعى دينا بسبب فشهد وأبى المالك المطلق فالصحيح  
 ما يقبل وذكر الامام جلال الدين بعد موقي إذا ادعى الدين على رجل و  
 هذا وعلى التزاور المدعى عليه بالمال يقبل وتكون إقامة البيعة على السبب  
 بسبب ورأيت بخط من اتفق به أن شيخ الاسلام برهات الدين راجح  
 أنه أتى فيما إذا ادعى الدين وأقام البيعة على اقوال المدعى عليه أنه لا يقبل  
 إذا أراد الرجل أن يثبت نسبه من أبه وأبوه ميت فإن القاضي لا يسمع  
 بشهوده إلا على خصمه لأن البيعة إنما تقام على خصم ثم الخصم في ذلك لا بد  
 يت أو غيرهم له عليه حق أو رجل له على الميت حق أو موصي له <sup>من</sup>  
 بية وإذا شهد وأنه كان في يد المدعي لا يقبل ولو شهد وأقر المدعى  
 أنه كان في يد المدعي أو أقر المدعي عليه بذلك يومه بالسلامة <sup>في</sup> المدعي  
 إلى وي وسئل عن يشهد أنه رهن عبده هذا ولم يبين كم رهنه لا يقبل

هذه الشهادة امام القاضي شهودا عند التحلف في الدعوى او في الشهادة  
 واعاد تلك الدعوى في ذلك المجلس فاعاد الشهود الشهادة بدور الحلف  
 وان كان يحتاج الى زياده فزاد واراد للتعاقد لا تقتل وان لم يكن معا  
 في الاول وبنى ادلوكا بهم شهادته فهداه الريادة اشهد والها في  
 الاول ونظيره اعاد كان عن ملقب فلا تقتل من الدعوى والاختلاف  
 لساها في زمان او المكاب او في النساء والاقارب من شهدا  
 على النساء والآخر على الاقارب فان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة  
 وحكما كالحماية والعصب او في قول ملحق بالفعل كالنكاح لتضمنه فعلا وهو  
 احصاء الشهود مع قول الشهادة وان كان الاختلاف في قول ملحق <sup>بمع</sup>  
 والطلاق والعاق او في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يسمع القول  
 وان كان لا يتم القرض الا بفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول القرض <sup>من</sup>  
 وهو قوله امر صلت قصاصا بطلاق والعاق والبيع <sup>من</sup> من الفصول المذكورة  
 عليه اذا ادعى الايلاء وشهدا من السادة <sup>من</sup> من فصيدين وشهد  
 الاحرار من الدواب اقربا لخص لا تقتل لان احدهما شهد على الفعل  
 والآخر على القول وهو الاقرار بالفسق ولو شهدا على امر واحد تقتل  
 ومنه ولو ادعى المدعيون الايلاء وشهد الشهود على اقارب المدعي  
 بالاستيلاء بقتل ولو شهدا على الايلاء والآخر على اقارب المدعي  
 بالاستيلاء لا تقتل من من الفصول ولو ادعى كذا ديارا فادعى المدعي عليه  
 الايلاء وشهد الشهود ان المدعي عليه دفع الى هذا كذا ديارا ولكن

لا تقبل والصحيح انه تقبل وتدفع دعوى المدعي  $\bullet$  ومنه ولو ادعى البيع وشهدا  
 على اقراره بالبيع بالبيع واختلما في الزمان والمكان فقد شهدا دونهما ولو ادعى  
 الشراء وشهد احد هما على الشراء والاخر على الاقرار بالشراء تقبل لان لفظ  
 الشراء يصلح للاقرار ويصلح للاستدعاء وقد اتفقا على امر واحد  $\bullet$  وذكر في  
 آوى الصغير لو لم يكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فساها  
 نقاشين  $\bullet$  الا لا تعلم ذلك تقبل شهدا دونهما لانها حافظت ذلك  $\bullet$  ومن  
 فصول اخرى شأء دار من رجل وجاء بشهود وشهدوا على الشراء من وكيله  
 تقبل وكذا التوهم  $\bullet$  وان فلا يبيع وهذا المدعى عليه اجاز بيعه  $\bullet$  من  
 مع الشارح واجتنبوا في الصلوات ان الاشهاد لا يبيع عالم يعلم الكتاب  $\bullet$  <sup>حفظ</sup>  
 هذه المسئلة فان الناس اعتادوا بخلاف ذلك فانهم يشهدون على  
 البعثات من غير قراءة الحد ودون غير ذلك  $\bullet$  من الناصري مسئلة قال  
 فيه اذا كان للشهود قوة المشي او مال يستكرونها واستأجروا المشهود  
 وابالهم الى ضيقة احتاج الى خروجهم اليها لا تقبل شهداتهم وان لم يكن  
 لامة ولا كراء تقبل ولو اكلوا طعاما ما تقبل  $\bullet$  من القنية اقام البيعة انه كان  
 له لم يقض له لو اقر ذو اليد انه كان في يد المدعي وفقد اليه  $\bullet$  من  
 ولو اذا شهد شاهدان على عبد ما دون بنصيب اعتصبه او يورث  $\bullet$  <sup>بعته</sup>  
 لكنها او شهدوا على اقراره بذلك او شهدوا عليه ببيع او اجارة او  
 العبد ذلك وهو لاه عاتق قبلت شهدا دونهما ولا تشتري حرة المولى

ولو كانت مكات المادون ميجور والباقي بحاله لا تقبل معناه انما لا يقبل  
 على المولى حتى لا يحاطل المولى ببيع العبد والأما يقبل الشهادة على العبد <sup>يقضي</sup>  
 منه حتى يواخذ به بعد العنق من الريادة انت العنا بيه فاما اقام  
 البينة على وكالته فقبل ان يزكي الشهود واما اقام البينة على الحق <sup>المعقبات</sup>  
 ان لا تسمح لانه لم يصروكلا بعد وفي الاستحسان يقبل ان على اعتبار  
 التركة تثبت وكالته من وقت اقامة البينة فبين ان اقامه البينة  
 على الحق كانت من خصم فان تركت البينة يقضى بالوكالة والخو جميعا  
 ويقدم القضاء بالوكالة فان تركت بينة الوكالة لا غير يقضى بالوكالة ولا  
 يقضى بالحق وصار هو حصما بالخصومة فان تركت بينة الحق دون بينة  
 الوكالة لا يقضى بشئ لانه اذا لم يثبت وكالته لا تسمح البينة على الحق وصار  
 خصما بدعوى الوكالة في تركه فلا يصح شهادته من <sup>سقف</sup> المحاميين وعن الخياط  
 صاحب في شهادات عدل لا عند الناس ممن تجوز شهادته فتشهد بزور  
 لا تقبل شهادته ابدا لانه لا يعرف له نوبة وان لم يكن عدلا فتشهد بزور ثم  
 تاب قبل شهادته من كشف الغوامض الاصل ان ارتكاب الكبيره <sup>حب</sup>  
 ثم والعدالة وارثا للصغيرة يوجب زوال العدالة لان ارتكاب  
 الكبيره بدل على شهادته الزور لان حرمة ما ارتكب من الكبيره كحرمة  
 شهادته الزور فادارتك مع اعتقاد حرمتها تبين انه ارتكب شهادته  
 الزور انصافا واسدالا لهما فاما ارتكاب الصغيرة لا بد <sup>شهادة</sup> على  
 الزور لان شهادته الزور كبيرة والافسان قد يجتنب من الكبير ولا <sup>يجتنب</sup>

من الصغار فارتكاب الصغيرة لا يدل على شهادة الزور فلا يوجب الزالة  
 العدد فلا يكون جرحاً إلا أن يصير بدعي ذلك لأن الصغيرة تضير  
 كبيرة بالاصرار ثم اختلفوا في تفسير الكبيرة قال بعضهم هو المسح الذي  
 ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف وهو ألا  
 بالله تعالى والفرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير  
 حق وسب المؤمن والزنا وشرب الخمر وهو قول أهل الحجاز وأهل الحلة  
 ونراد بعضهم على المسح الذي ذكرناه أكل الربوا وأكل مال اليتيم بغير حق  
 وقال بعضهم ما كان حراماً بعينه فهو كبيرة وما كان حراماً لغيره فهو  
 صغيرة وأصح ما قيل في هذا الباب ما نقل عن الشيخ الإمام شمس الأئمة  
 الحائلي سرح قال كل ما كان شنيعاً بين الناس وفيه هتك حرمة الله  
 تعالى فهو من جملة الكبائر وكذلك الإغارة على المعاصي والفجور والحش  
 عليها  
 من جملة الكبائر وإذا كانت هذه الأشياء كانت ما عداها من  
 جملة الصغار من الحاي وفي الجامع الأصغر والفاسق من فسقة الناس  
 بأن يكون معلن الفسق ويعرفونه فاستقام على الإطلاق من العنابية  
 عن أبي يوسف سرح إذا أدى الفرائض بجماعة وسلم عن الكبائر ينظر في  
 العضائر فإن كانت صلاحاً أكثر فهو عدل وهو المختار من الصغار  
 الفسق لا يمنع أهلية الشهادة عندنا فينقضي النكاح بحضوره وإنما يمنع أداء  
 الشهادة لتهمة الكذب وتكلموا في الفسق الذي يمنع الشهادة اتفقوا  
 على أن الإعلان بكبيرة يمنع الشهادة وفي الصغار أن كانت فسقاً تنوع

سوق مستثنى بسمية الناس بذلك فاستقام مطلقا لا تقبل شيئا دونه وان لم يكن  
كذلك ينظر ان كانت صلاحه اكثر من فسادده وهو ايدى غلب من الخطأ  
ويكون سليم القلب يكون حذرا لا تقبل شيئا دونه لان غير المعصوم لا يحل  
عن قليل ديب فيعتبر فيه الغالب وعت الي يوسف سراج ان كان الفاسق  
وجيها ذا امرة جارت شيئا دونه لان مثله لا يكذب - من المخطأ ان  
في ظاهر الرواية لم يفعل بل اطلق الجواب اطلاقا وهو الاصح لان قبول الشهادة  
والعمل بها اكرام للتهود والعاسق مستحق الاهانة ولو قضى قاض بشهادة  
العاسق بعد قضاؤه عدا - من التماس حانية المعروف بالعدالة  
اذا شهد برور عن ابي يوسف سراج انه لا تقبل شهادة ابد او روى الفقيه  
ان رجعه سراج انه تقبل شهادته وعليه الاعتماد - من الحاشية ومن انهم  
ما لم يسل لا تطلب عدالة - من المصنف في باب من شهد في كتاب السرقة  
ان المدعى اذا طالب الشاهد في حقوق العباد لاداء الشهادة فآخر الاداء  
من عذر عند رظاهرهم اذ لم لا تقبل شهادته من المحيط وعن عبد الله بن  
المبارك سراج انه قال من غلب حسنة على سيئاته قبلت شهادته وقال ابراهيم  
النجاشي سراج العدل من المسلمين من لم يطعن عليه في بطن او فرج واراد العدل  
الطعن في البطن ان لا يقال انه اكل مال الربوا او اكل مال المغصوب وما اشبه  
ذلك واراد عدم الطعن في الفرج انه لا يقال انه زنا وما اشبه ذلك  
فوضع الطعن فيهما فاذا سلم عنهما وعن نوايهما كان عدلا مقبولا  
الشهادة وقال الشعبي سراج العدل من لا يعلم فيه جرم في دينه اي فسادا



في دينه . من الكافي وقيل شهادة من المصغيرة ان اجنب الكبار وكنت حسنة  
 اغلب من سياتر هذا هو الصحيح في حد الله المعتبرة والاصح ما كان قسداً  
 بين المسلمين وفيه هتكت حومة الله تعالى والد يت فهو كغيرة والا فهو ضيق  
 من التماس حاتية وكذلك شهادة تاركت الصلوة في اوقاتها لا تقبل . وفي  
 الحائية والذي آخر الفرض بعد وجوبه ان كان له وقت معين كالصوم  
 والصلوة بطلت عند الله . من الهداية لا ينبغي ان يقبل القاضي بشهادته  
 لو قبل جاز عندنا . من الكافي الا والى ان لا يقضي القاضي بشهادة الفاسق  
 ولو قضى نفذ قضاؤه . من الحاتية ولا تسقط عند الله بشرب ما اختلف  
 في حله . من المحيط واذا شهد بمنزل ما شهد به الاول تقبل وعليه الفتوى . وفي  
 كتاب الاقضية اذا اسلم الرجل وهو لا يقرأ القرآن فشهادته جائزة يريد به  
 ان لا يتعلم القرآن لئلا لا يذعله مسلم وبان لا يتعلم القرآن لئلا لا يصير <sup>سقا</sup>  
 من ادب القاضي من ترك الجمعة غيبة عنها على غير ما ويل فشهادته غير جائزة  
 ولم يقبل بالثلث اما اذا تركها بعد المرض وبعد من المصراوتين وبان  
 كان يفسق الا ما لا ترد شهادته لان في الوجه الاول معدور وفي الوجه الثاني  
 يصير صاحب هوى وشهادة صاحب الهوى تقبل اذا كانت عدل لا في التعاطي  
 من الائمة وسئل عن احمد عن ادعي على نصراني ان اسلم واقام شاهدة <sup>بين</sup>  
 وقضى القاضي باسلامه ثم انهما رجعا عن شهادتهما وهو يالج  
 ٧١ سلام هل يسقط عنه القتل فقال الرجوع في خبر مجلس القضاء ليس  
 برجوع وسألت عنهما ابا خالص فقال يسقط عن القتل . من النافع

وتقبل شهادته احدى الاهداء والبدع الا الخطابية فانهم يجوزون الشهادة  
 ما روى على ما نعلم فاما غيرهم فهم في حكم المسلمين من سراج ادب القاضي  
 للخصان سراج والعدالة لا تستدعي بترك الخصان لان اكثر ما في الباب ان تترك  
 السنة وتترك السنة لا يوجب الفسوق اذ لم يكن الترتيب مرغبة عن السنة  
 من الخاوي والعبارة للمقاصد لا للصور كما لو شهد انه اسلم ولم يستثن في <sup>اسلامه</sup>  
 وشهد آخر ان اسلم واستثنى قال قبل على اثبات الاسلام وكان نفياً لكن  
 مقصودها اثبات الاسلام فقبل من جواهر الفتاوى الشهادة على الطائفت  
 الثلث بعد تقادم العهد من غير هذا من الادعاء صريح سواء كان قبل الدخول او  
 بعد الدخول وليس في ذلك كاشفاده في الحدود وان هناك يحتاج للدراة  
 وهنا يحتاج للاثبات نفسها في الحرفي انقص من الخبره وعن ادور  
 من شيد سراج لو شهد شاهدان فقال مراأته صلى في المسجد الاعظم وشهد  
 آخر فقال رأيتني بصلي في مسجد كذا لم تعد ويجوز على الاسلام لان الاتفاق في  
 فعل الصلوة وقد وجد وهذا اتفاق على كونه مسلماً الا انهما لم يجتمعا على فعل  
 واحد من حيث الصلوة فاعتبرناه شبهة في اسقاط القتل من التمسك  
 والدي سراج عمن ادعى على آخر شيئاً فامكره واليد فاحضر المدعي  
 شيخاً كبيراً من اهل الجبال ليشهد له بذلك فقال المدعي عليه هو كذا  
 يا لله لا يعلم الله تعالى ولا رسوله فهل للحاكم ان يسأل الشاهد عن <sup>سما</sup>  
 لبطنهم حاله حتى يسمع شهادته فقال للحاكم ان يسأل عند ذلك اذا اتاكم  
 وسئل عنهما علي بن احمد فقال اذا كان شاهد يوحده ايته تعالى وبزوه

محمد صلى الله عليه وسلم فإنه تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم ولست بكافراً  
 تقبل شهادته من الصغرى شهادة الحصى مقبولة إذا كان عالماً بالركا  
 الآتية لأن ترك السنة لا يوجب الفسق إذا لم يكن الترتك على وجه الرغبة  
 عن السنة من المصارف عن البهيرة مرض جزء والشوارب الخ  
 النبي من مخرج لمولانا علم الدين الجز الفطح اعفاء اللحية ترك تطها  
 فإن قلت أليس إن السنة أن يتركها بقدر قبضة ولا يدونها لتطول  
 ولو كانت الاعفاء مطلوباً شرعاً لما كره ومنها قلت هو محمود على الاعفاء  
 المستنون من المصالح عن النبي عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان يأخذ من لحية من عرضها وطولها من شرح لمولانا  
 علم الدين يعني تسوية شعر اللحية وتزيينها سنة وهو أن يقصر كل شعرة  
 أطوال من غير ما يسوي جميعاً من الشراعة ومن السنن الواثبة فمن  
 الثمار وب وحلق العانة وثقف الأبط لا يترك فوق أربعين وكذا الحناء  
 لشارب واعفاء اللحية من النوازل وسئل أبو بكر عن امرأة قطعت شعرها  
 إلى عليها أن تستغفر الله وتؤوب فلا ترجع إلى مثله قبل أن فعلت بأذن  
 وجهها قال لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق قيل له لم لا يجوز لها  
 أن تقطع شعرها قال لأنها شبهت نفسها بالرجال وقد قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لعن الله المشبهات من النساء بالرجال المشبهين بالرجال  
 نساء ولأن الشعر للنساء بمنزلة اللحية للرجال فكما لا يجوز للرجال أن يقطع  
 بهته فكذلك المرأة لا تقطع شعرها من تجنس الملقط لا بمنزلة المرأة

تقطع شعنها كما لا يجوز للزوج قطع لحية المرأة فوازله الكبرى برؤي عن  
حقيقة سرح يجوز قص الاشعار التي كانت في الحجاب اذا اراجحت في  
العين او في الفم والاشعار التي كانت في الاكف والكفين والمطراوين اذا  
اراجحت في الضمطة او في الاكلا او في الشرب وكل شعر مانع لزينة النجس  
من المشكوة في شرح المصاحح في باب الرجل قوله اوفر والنجس قعر  
اتركوا اللحية كبريائها ولا تعرضوا لها واتركوها لتكثروا في معناه واما  
الشجب واحفوا الشوارب فقصوها قبل اصل الاخفاء الاستقصاء في الكلام  
ثم استعير للاستقصاء في اخذ المشاء به وفي معناه انه كذا الشوارب  
الرواية الاخرى والافاضات المبالغة في الشيب وقد يستعمل في الطعام  
القتال والعقوبة والشتم قال ابو حامد سرح في الاحياء في اللحية عثة  
خصال مكرهية وبعضها اشد من بعض وهي خضابها بالسواد وشيب  
بالكبريت وغيره ونقها ونق الشيب والتقصار عنها والزيادة فيها وشيب  
تقصها لاجل الرياء وتركها شعثة اطهار للزهد والنظر الى سوادها عجايبا للشباب  
والى بياضها كبريا بلعوا البين وخضابها بالحمر والصفرة تشبها بالصالحين لا اتباع  
ومراد الشيخ من السنة وعقدها وتصفيفها طاعة تقرب طاعة وحلقها الا اذا ثبتت  
لها حجة فيستحب لها حلقها من الغوامض وان من ارتكب كبيرة تؤد شهادته لان  
يتهم بالزور ومخلاف الصغيرة لان في اعتبارها اسناد ادب الشهادته الا  
امر عليها لانها لا امراد تصير كبيرة ثم الكبيرة هي السبع المذكورة في الخبر  
الاشارة بالشامخ والفرار من الزحف وعقوف الوالدات وقد

لعن بغير حق ونهيب ماله المؤمن والزنا وشرب الخمر ونزاد بعضهم أظلم  
 اليتيم بغير حق والربوا وقيل الحرام بحيد وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه  
 الله إن الكبيرة ما كانت شنيعة بين المسلمين وفيه هتات حرمة الشارح  
 والدين وكذا الإغارة على المخاض والحث عليها وما عداها صغيرة <sup>لها</sup>  
 الهداية قال وإن كانت الحسنات أغلب من السيئات والرجل يجتنب الكبائر  
 قبلت شهادته وإن لم بمعصيته فهذا هو الصحيح في حد العدالة المعبرة إذ  
 لا بد له من توفى الكبائر كلها وبعد ذلك يعتبر الغالب كما ذكرنا في ما ألتما  
 بمعصيته فلا ينقدح به بعد الدامس وطه ولا ترد به الشهادة المشروطة  
 لأن في اعتبار اجتناب الكل سداً بابه وهو مقترح أحياء للحقوق <sup>من</sup>  
 الكافي ولقب شهادته من المبتدئة وإن اجتنب الكبائر وكانت حسنة  
 أغلب من سيئاته فهذا هو الصحيح في حد العدالة المعبرة <sup>من</sup> المستصفي  
 ولا بد من الشرب على الله وإنما اشترط الأدهان وهو الملازمة  
 ليكون ذلك ظاهراً منه فإن من يئتم بالشرب ولكن لا يظهر ذلك لا <sup>يخرج</sup>  
 من أن يكون عدلاً وإنما سقط عدله إذا كان يظهر ذلك أو يخرج <sup>سكران</sup>  
 ويشتر به الصبيان ويشترط الأدهان في شرب الخمر أيضاً قوله أو يأكل الربوا  
 شرط في الأصل أن يكون الكل الربوا مشهوراً به مقيماً عليه لأن الإنسان  
 لا يمكنه التمرن عن الأسباب المفسدة فهذا لا تسقط عدله إذا لم <sup>يكن</sup>  
 مشهوراً بالكل الربوا مصرّاً عليهم من الذخيرة إذا حلفت المرأة شعر  
 رأسها فإن حلفت لوجع أصابها لا بأس به وإن حلفت تشبهها بالرجال

فيه مكره وهو حي منعونه على لسان صاحب الشرح <sup>عن</sup> السابع وقال ابو جعفر <sup>عليه السلام</sup>  
 سرح ان اللحية على ثلثة اوجه ان كانت وافرة ففيه دية كاملة وان كانت على  
 لا يتحمل بها فلا شيء فيه وكذلك في لحية المرأة وان كانت لحية يرفع بها الجبال  
 في الجحيم ففيه حكومة عدل <sup>من</sup> تحفة الفقهاء وان كانت طاقات لا يتحمل  
 بها لا يجب شيء وكذلك في لحية المرأة لانها يشين ولا يزين <sup>من</sup> الكافي  
 والاصح ما كان شيعيين المسلمين وفيه هلك حرمة الله تعالى والله  
 فهو كسرة والا فهو صغيرة <sup>من</sup> شرح الطحاوي وحكى عن الشيخ ابي  
 جعفر الحمدي وابي سرح انه قال الحج ثلثة اوجه ان كانت اللحية وافرة تجب  
 الدية كاملة وان كانت التسط تجب فيه حكومة عدل ولو كانت على دقة  
 شعرات يشين صاحبه فلا شيء لانها ازال التشين <sup>من</sup> الكافي وكذلك  
 يؤدب على ذلك <sup>من</sup> ومنه وكتلوا في لحد الكوسج والاصح انه ان كان على  
 زينة شعرات معدودة فليس في حلقها شيء لان وجودها يشينه  
 ولا يزينه <sup>من</sup> من الكنز ومد من الشرب على اللهاوي شرب الخمر  
 في غيرها فان شربا ادمان السكر فيه كذا في الذخيرة <sup>من</sup> وفي التهذيب  
 مد من شرب الخمر وسائر المتسكرات <sup>من</sup> وفي الاجناس ولا مد من  
 الخمر ولا مد من السكر حاشية مولانا معين الدين سرح <sup>من</sup> المحيط ثم ان  
 محمد اراح اطلت الجواب في اللحية اطلاقا انه اذا لم ينبت يجب كمال الدية  
 ولم يفصل الجواب تفصيلا وقد فصل مشايخنا في الجواب في ذلك تفصيلا  
 فقالوا انما يجب كمال الدية اذا كانت اللحية وافرة لانها ازال جمالا ظاهرا

على الكمال والتأيد وأما إذا لم تكن وافرة بأن لم تكن متصلة بحكومة  
عدل وأنك أنت شعرات يسيرة على ذقنه فانه لا يجب شيئا لانه انزال <sup>عنه</sup>  
الشين وان لم يزل عنه الزيتة والجمال ففصلوا الجواب فيه على هذا <sup>التفصيل</sup>

ويجب ان يكون الجواب على هذا التفصيل لان صحيح ارجح ذكر اليقظة معلما  
ومطلق الاسم ينصرف على الكامل لا الى انا قص <sup>من الظاهر</sup> يتا لولو الجب  
وكذا الادمان في شرب الخمر حتى لو شرب الخمر في السر لا تسقط عنه الشهادة  
لان هذا لا يصير تاسرا كالمروءة وكذا المسكر بالخبث اذا اعتاد ذلك فنهى <sup>لنا</sup>  
ويستحق الصبيان معه ويلعبون به وكذا ان يجلس بينا <sup>المرء</sup> وان لم يسكر لا  
لما جالسهم لم يجتز من ان يظهر عليه ما يظهر عليهم فلا يجتز عن ارتكاب  
لا يحمل في الدائنة وهو شاهد الزور <sup>من التماس</sup> خانية وفي البيه <sup>من</sup>  
شهادة العدو على العدو والصديق على الصديق <sup>في</sup> وفي اليقظة  
سئل عن رجل خاصم رجلا فصر به ثم شهد هذا الضارب في حادثة على  
المضروب بعد ما اذا هو على يكون متحدا في الشهادة ام تقبل شهادته  
وقال لا حتى يظهر منه امر يبيح به متحدا في الشريعة <sup>في</sup> وفي الفساق <sup>الحلال</sup>  
ولا يجوز شهادة الرجل على الرجل اذا كانت بينهما عداوة يعني العداوة  
من امور الدنيا اما اذا كانت في شيء من امور الدين <sup>من</sup> تقبل <sup>من</sup>  
رجل خاصم رجلا فصر به ثم شهد الضارب على المضروب لا يتكلم في شهادته  
ما يظهر منه بما يصير به متحدا <sup>ط</sup> لا يجوز شهادة حليفين بينهما  
عداوة <sup>في</sup> شيء من امور الدنيا واذا كانت بسبب شيء من

امور الدين تقبل قال استاذنا سرح وجواب عنك يشير الى ان  
العداوة بسبب الدنيا لا يمنع قبول الشهادة ما لم يفسد بسببها او  
يجلب بثلث منفعة او يدفع عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعمال  
وما في ذلك والواقعات اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوصة  
فبمخلافها وفي كتب الرؤس شهادة العِدِّ وعلى العِدِّ وتقبل وقا  
الشافعي سرح لا تقبل لان العداوة اذا كانت قاذرة في الشهاد  
وجب ان يكون قاذرة في حق الكل كالفسق والا فتقبل وهكذا  
في خزائن الفقه وذكر في شرح السنَّة ومَعَالِم السنن على مذ  
الشافعي سرح لا تقبل شهادة العِدِّ وعلى عِدِّه لانه متهم في  
ابو حنيفة سرح تقبل اذا كانت عدا لا قال استاذنا سرح وهو الصحيح وعليه  
الاعتماد انه اذا كانت عدا لا تقبل شهادته وان كان بينهما عدا  
بسبب امور الدنيا من القنية ولو اقام البائع بيته التي بعثها  
في صغري واقام المشتري بيته املت بعثها بعد البلوغ فيبيته المشتري  
اولى لانه يثبت ايعارضهم المادعي الفاشه ان المدعي عليه اقرا  
عنده بالف وماية تقبل اذا اوقف وهو ان يقول كان عليه انشا  
انه اقرا بالكثر ولو ادعى انه دفع اليه ثلثة من الفل بضاعه ولكن  
قالوا لا ندري قيمتها فان كانا على لينة تقبل شهادتهما ويجوز المدعي على  
على بيان قيمتها وان جاء بعد بها فقالوا قيمتها كذا السمع يجوز ظهورها  
في القتاوي الجمارية من القمار خائفة ولو شهد احداهما اقرا رب الدين



بقبضه وشهده الآخر بالقرار بقبضه وكيله وقال المطلوب اشهد وانك  
 ولكنه قبض بنفسه جاز ولو قال قبض وكيله لم يجوز لانهم لم يشهدوا بالوكالة  
 الا واحداً من المحيط واذا كان الرجل مع وفاء بالكذب لم تقبل شهادته <sup>بدي</sup>  
 به اذا اعتاد الكذب فاما اذا كان يقع فيه احياناً قبلت شهادته والذبح  
 اعتاد الكذب اذا تاب لا تقبل شهادته ذكر في الاقضية لان من اعتاد الكذب  
 قلما يصير عنها من النهاية وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال لا تجوز شهادة اصحاب  
 الخمر اراد به الخاسين وانما قال ذلك لكثرة ما يكذبون ولايمانهم الفاجرة  
 فان علم من واحد منهم انه لا يجري منه الكذب واليمين الفاجرة كانه لا  
 تقبل شهادته من خزانة الفقه وشهادة ولد الزنا مقبولة لان فسق الابوين  
 لا يوجب فسق الولد ككفرهما خلافا لما كنت راجحاً من الخلاصة اما شهادة  
 الوكيل فنقول الوكالة خاصة وعامة اما الخاص وهو ما اذا وكله بطلب الفدية  
 قبل رجليه معين والخصومة فيها اذا خاصمه عند غير القاضي ثم عزل  
 الموكل قبل التسوية عند القاضي ثم شهد به هذه الالف لموكله جازت  
 شهادته وعند ابي يوسف راجح لا تجوز بناء على ان عنده بنفس الوكالة  
 قام مقام الموكل من كشف الغوامض وهذا بناء على ان عند ابي  
 يوسف راجح بمجرد قبول الوكالة يصير خصماً خاصاً ولم يخاصم من  
 الغوامض وان من صار خصماً في حادثة لا تقبل شهادته فيها لانه  
 لكونه خصماً وقال صلى الله عليه وسلم لا شهادة لمنهم من الكاذب  
 وتقبل شهادته اعمال والمراد عمال الذين يأخذون الحقوق الواجبة

كالخراج ونحوه عند الجمهور لان نفسها العمل ليس بنفسه فبعض اصحاب  
 الله صلى الله عليه وسلم كانوا عما لا قالوا عند اكات في عصرهم لان الغالب عليهم  
 الصلاح فاما الذنب في زماننا فلا يقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم وقيل المراد  
 بالعمال الامراء وقيل الذين يعملون بايديهم ويوجرون انفسهم من  
 الخافى ولا الاجيرين استاجره والمراد بالاجير الميذ الخاص الذي يعد  
 صررا ساذه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه السلام  
 لا شهادة للقانع بانه لا يستقل هو الاجير مسافعة او مشاهرة لا يريستوي<sup>حسب</sup>  
 الاجير بمنافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة فكان استاجره عليها ولان المنا<sup>فع</sup>  
 بين هؤلاء متصلة فيصير شهادة لنفسه من وجه من انما به في شرح  
 المهداية لا شهادة للقانع قيل ارايه من يكون مع القوم كالخادم والنا<sup>بع</sup>  
 والاجير ونحوه لانه بمنزلة المسائل يطلب معاشه منهم من التارخنة<sup>ف</sup>  
 وفي الخاتمة فاما تعيين المطلق وتعيين المحتمل بصر من الشهود وان كان  
 ذلك بعد الافتراق وفي التهمة وسئل علي ابن احمد عن شهود شهدا  
 عند القاضي في حادثة ثم تذكر وانهم تركوا الغطاء في اداء الشهادة و  
 ذكروا ذلك اللفظ هل تقبل هذه الشهادة فقال نعم تقبل اذ لم يكن فيه  
 مناقضة ومنه ابراهيم عن محمد شرح في شهادتين شهد الرجل ان له  
 علي هذا درهم ودرهما فالشهادة جائزة على درهم من المحيط ولا يجوز  
 شهادة المتهم به وسرد الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 الصغر عما قال ابو حنيفة شرح في رجلين شهد الرجل بشهادة ثم مراد فيها

قبل ان يقضي القاضي بها او بعد ما قضى وقالوا ههنا وههنا غير متضمنين قبل  
 ذلك منهما وهكذا ذكر في آخر شهادات المستقي وهو اختيار طهيري الدين  
 المرعشي في شرح من الجواهر قال القاضي شيخ الاسلام فخر الدين ابو القاسم  
 صاحب المناقب في شرح لما سئل عن شاهدين شهدا بشهادة تقية الرد  
 ثم شهد هذا ان الشاهد ان تلك الشهادة على وجه صحيح ان كانا عدلين  
 ثبتت الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها حتى لو ادعى على رجل ماليت به ثم  
 ومجهول فشهد شاهد ان لا تقبل على المجهول ولا على المعلوم ايقله من  
 المحيط ادعى ما بين احدهما معلوم والاخر مجهول وشهد الشهود بالمال  
 جميعا لا شئت ان لا تقبل هذه الشهادة على المجهول وهل تقبل على المال السلوك  
 اختلف المشايخ شرح فيه من الفصول وفي دعوى قاضيان شرح ارجح  
 دينا ولم يبين السبب فشهد والله بالدين بسبب جازت شهادتهما  
 ومنه وذكر القاضي الامام جلال الدين في سبب الامة اذا ادعى الدين  
 على رجل وشهد الشهود على اقرار المدعى عليه بالمال تقبل شهادتهما  
 وتكون اقامة البينة على الاقرار كاقامة البينة على السبب الموجب  
 ورأيت في فوائد والدي وافق شيخ الاسلام بوهان الدين بعدم  
 قبول البينة فيما اذا ادعى الدين واقام البينة على اقرار المدعى عليه  
 من المحيط في الفصل العشرين من كتاب الشهادة ولو شهد احدهما  
 ان اقر ان اخذ منه وشهد الاخر ان اقر ان ادعه اياه جازت شهادتهما  
 لا يلزم اجتماعهما على اقراره ان اخذ منه كان. ولو شهد احدهما على اقراره

منوط وشهد الآخر على اقراره بالاخذ على الوديعة فوجب القضاء بما اتفقا عليه وهو الاخذ من المدعي من الفصول اذ ادعى الدين على رجل وشهد واعلى اقرار المدعي عليه بالمال تقبل وتكون اقامة البينة على الاقرار كاقامة البينة على السبب الموجب ورأيت بخط من اتفق ان الشيخ الاسلام برهان الدين سرح كان اتفق فيما ادعى الدين واقام البينة على اقرار المدعي عليه لا تقبل وذكر في المحيط ولو ادعى الدين وشهد احد الشاهدين ان المدعي على هذا المدعي عليه هذا المال وشهد الآخر على اقرار المدعي عليه بهذا المال تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر في العدة ايضا انها لا تقبل - وفي شهادات فتاوى قاضيان سرح لو ادعى الف الف واقام الشاهدين فشهد احدهما ان له عليه الف درهم وشهد الآخر على اقراره بالف فلو اجازت شهادتهما عند أبي يوسف سرح وذكر في فتاوى شيد الدين سرح لو ادعى القرض وشهد واعلى اقراره بالمال تقبل من غير بيان السبب وذكر في شهادات المبسوط ولو شهد احدهما على القرض والآخر على اقرار المستقرض جازت شهادتهما من المحيط وكذلك لو شهد احدهما ان صاحب اليد اقر انه اغتصبه من هذا المدعي وشهد الآخر ان قرآن فلانا ورعابة او شهد الآخر انه اخذه من هذا المدعي قبلت شهادتهما وامر المدعي عليه بالرد على المدعي لانهما اتفقا على رد المدعي فيما مضى من العين وعلى وصوله الى المدعي عليه من جهة المدعي فيقتضي ما اتفقا عليه وهو وصول العين

الى المدعى عليه من جهة المدعي وعند ذلك يؤمر بالرد عليه ولكن لا يقضى  
 بالملك للمدعي لان الشهود لم يشهدوا له بالملك وبقي المدعى عليه على حجة  
 في الملك حتى لو اقام المدعى عليه بعد ذلك بينة ان العينة له قضى القاضى  
 له بالعينة لان المدعى عليه لم يصبر مقضيا عليه بالملك انما صبر مقضيا عليه  
 بالاخذ من المدعي وليس من ضرورة الاخذ منه ان يكون الماخوذ ملكا  
 للماخوذ منه من الفصول الاستدلال بالودعة وشهادة اهل القرب  
 المورد بالايدي اذ تقبل كما في العصب وكذا العارضة من القاضى الثانية  
 في باب من الشهادة التي يكذب المدعي شاهدها اما الشهادة اذا  
 حلفت الدعوى فهو على وجه امانات كاث المدعى به دين او ملكا  
 او عقدا فان كاث دين او شاهد واثبت مما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى  
 الفا وخمسة مائة فشهد وايجنس مائة يقضى بخمسة مائة من غير دعوى  
 التوفيق وكذا لو ادعى الفا وشهد وايجنس مائة يقضى بخمسة مائة ولو  
 ادعى الفا فشهد احد هما باللف والاخر بخمسة مائة لا يقضى بشيء في قول ابي حنيفة  
 راجح لان عند اتفاق الشاهدين على المشهود به شرط ولم يوجد بخلاف  
 ما تقدم لان ثمة اتفاق الشاهدين على خمسة مائة والموافقة بين الدعوى  
 والشهادة لفظا ليس بشرط عند فقهاء فقهائهم على خمسة مائة  
 بخير توفيق ومنه في محل آخر جل ادعى على رجل الفا وخمسة مائة  
 فشهد الشهود باللف جازت الشهادة من غير توفيق وكذا  
 لو ادعى الفا فشهد وايجنس مائة له ادعى الفا فشهد احد

مائة وأربع مائة لا يصدق شئ في قول الخ حجة مخرج له وكما  
 أراد في خمسة عشر مائة احدى مائة مائة عشر وأخر عشرة له ولزاد  
 الف وخمس مائة مائة احدى مائة وأخر مائة وخمس مائة جاز  
 شهادتهما على الالف له وان أراد في الف مائة احدى مائة وخمس مائة  
 او مائة وخمس لا يقبل من غير توفيق لان كذب الشهود ظهرياً لزيادة  
 على الالف فلا يقبل بخلاف ما لو شهدوا بأكثر مما أذعاه المدعي فان  
 وقت المدعي فقال كان لي عشرة الالف وخمس مائة كما شهد بـ الالف  
 الى ابرأته عن خمسين او استوفيت خمسين ولم يعلم به الشهود فادان  
 على هذا الوجه قبلت لان ما اتى من التوفيق تحمله الدعوى والشهادة  
 معتلة ولا يحتاج الى إقامة البينة على الوصف وقال بعضهم تستقر البينة  
 على التوفيق والصحيح هو الاول من العوامض وان تكذيب المستشهد  
 بالشهود وتقصيرها الماتى من التكذيب قبل القضاء وبطلان ما  
 المطومة وشاهد مائة وشاهد مائة لا يصح واحد من العوامض  
 فيما اذا اتحد جس المال والمدعي يدعي الاكثر والريادة في حرف  
 العطف اما اذا اتحد جس المال كالدرهم والدينار واتحد جسهما  
 وكنت المدعي مدعي الالف ونفي الاكثر او سكنت عن نفي الاكثر ولم يبين  
 الموافقة فانه لا تقبل اتفاقاً واذا كانت الزيادة بحرف العطف كما اذا  
 شهد احد هما بالالف والاخر بالالف وخمس مائة والمسلم مدعي  
 الف وخمس مائة فانه لا يقبل اتفاقاً من غير توفيق المدعي

ولو ادعى رجل على رجل انني درهم وهو منك فاقام شاهدين فشهد احدهما  
على الف والاخر على الفيت لا تقبل عندهما حنيفة ربح وعندهما تقبل على الف  
ولو كان المدعي يدعي اقل المائتين وهو الف درهم والمسئلة بمجالها لا تقبل  
بالاجماع ولو كان يدعي الف وخمسمائة فشهد احدهما على الف والاخر على  
الف وخمسمائة تقبل على الف بالاجماع ولو كان المدعي اقل المائتين وهو  
الا الف والمسئلة بمجالها لا تقبل بالاجماع الا اذا قال كان لي عليه الف وخمسمائة  
درهم الا انه قضى في خمسمائة او ابرأته عن خمسمائة والشاهد لا يعلم  
بذلك قضى له عليه بالف درهم من الفصول ولو ادعت الورثة على غلام  
انك كنت مملكتا ابينا الى يوم الموت ونحن الوارثون واقام العبد بينة  
انني كنت مملكتا فلان واعتقني تقبل بنية العبد وينصب خصما عن الغائب  
في اثبات المالك والاعتاق فاذا ادعى اني كنت عبد فلان واعتقني وقضى  
القاضي به ثم اقام آخر البينة انك عبي لا تقبل لان ذلك القضاء قضاء  
على الناس كانه لان فيه سيورته اهل الشهادة والقضاء وان ثبت في  
حق الناس فينصب هذا المدعي خصما عن الناس كافة فصار كان كانه  
الناس خصوا وادعى العتق واقام البينة عليهم وانه تقبل كذا انما من  
الكافي ولا تقبل الشهادة على الجرح المبرر راي على ما يتضمن تفسيق الشهود  
من غير ان يتضمن ايجاب حق من حقوق الشرع او حق من حقوق العباد  
ضدان يشهد وانما تفسيق المدعي فسقة او مائة او اكلة سبوا او شربة  
الخمر او على اقراره انهم شهدوا بالزور او على اتزانهم انهم اجراء في اراء

هذه الشهادة او على اقرارهم ان المدعى مظلوم في هذه الدعوى او على اقرار  
ابنهم لا تشهد له لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة الا اذا شهدوا  
على اقرار المدعى انهم قسدا او سهوا وبزور او نحوه اذا اقام  
المدعى عليه سدا ان المدعى اسباخر الشهود بعشرة الدراهم لاداء  
الشهادة من مالى الذى كان في يده او اقام الملك على عتبة البيعة  
ما يهدر بواو وصعوا الرماوس وبوا الحجر او سرقوا عنى كذا ولم تقاوم  
العهد او انهم عبيد او احد منهم عبدا ومحمد ودوب في القذف او اقر  
المدعى انه اسباخرهم على هذه الشهادة تقبل من الخالي وذكر الخصا  
سرح انهما تقبل وهو بولد ابن ابي لثلى والتمس فى سرح والصح من ههنا -  
من الخا سدا ادعى رجل على رجل دين ولم يبين السب فشهد الشهود  
السب جارب شهادهتهم واذا ادعى دينا بسبب فشهد الشهود <sup>لدين</sup> <sup>لدين</sup>  
المطلق قبل لا يقبل شهادهتهم كما لو ادعى ملكا بسبب فشهد الشهود <sup>لملك</sup> <sup>لملك</sup>  
المطلق والصح انهما تقبل من الفصول الاستدشيب وفي آخره من  
الجامع في المأوى اذا شهدوا بالرهن ولم يعلموا قدر الدين لا يجوز  
من الزبيع اذا ادعى الرهن والقيض فاقام شاهدا من على الرهن  
واقرا بالرهن بالقيض حازنا فاقام من الفصول الشهادة القائمة  
على عنق الامة وطلاق المرأة تقبل من غير الدعوى حسية وانه معروف  
ولا يشترط حضور المرأة والامة ولكن يشترط حضور الزوج والمولى  
من السراجة ادعى عينا بطريق الميراث عن ابيه وشهد الشهود انه



كانت في يد موسى ثم لم يبقا اذا كانت شهدا بالميراث فإلم يحرم الميراث  
 بان قالوا ما سد وتركه ميراثا له لم تقبل وأرث اقام البيعة على دارها  
 كانت لابيها اعادها واودعها الذي في يد يه الدار فانه يأخذها كما  
 اذا شهد انه مات وهو في يد يه او كانت في يد يه يوم مات ولو <sup>شهد</sup>  
 انهما كانت في ملك ابيه او انه يسكنها يشترط جرم الميراث ومحتاج في نقل  
 المورث الى ذكر ابيه وجده ادعى ملكا بسبب الاسر وشهد وائلى  
 المملك المطلق لا تقبل <sup>من</sup> من الصغرى اذا تحمل المملوك شهادة لمولاه ولم <sup>يشهد</sup>  
 بها حتى عتق ثم شهد بعد العتق قبلت لانه من اهل العلم وعلم بما ادعى  
 وهو من اهل الاداء <sup>من</sup> من الفصول ذكر في الباب السادس عشر في فتاوى  
 رشيد الدين رحمه الاستسراء والاستيهاب يكون اقوارا بالملك <sup>للبيع</sup>  
 على رواية الجامع <sup>من</sup> من التهذيب اذا شهد احدهما على الفعل والاخر  
 على الاقترابه كالتقبل والعصب لا تقبل ولو كانت التصرف قوليا كالبيع  
 والهبة تقبل <sup>من</sup> من الفصول ذكر في متن فاق شهادات المحيط اذا قال  
 الشاهد كل شهادة اشهد بها فلان في حادثة كذا فهي نروى ثم شهد  
 فلان في تلك الحادثة تقبل شهادته وكذا اذا قال ليس لفلان  
 عندى شهادة في امر ثم شهد له في حادثة تقبل <sup>من</sup> منه في الباب  
 الاول من فتاوى رشيد الدين رحمه اذا قال مرادى حادثة كذا  
 ثم شأه دادن او قال مرادى حادثة علمت جازلاد ان يشهد <sup>من</sup>  
 بضم القاضيه يشهد <sup>من</sup> من البنايع ومن يسمع انفا ببيت <sup>من</sup>

خرج ولا يحكم به تلك صورة رجل ادعى على رجل حقاً وادعى حصة من التهود  
 مسقة او مساحرون فاقام على ذلك يند كالب القاضي لا يسمع منه  
 ولا ينتقب الى قولهم ولكن يسأل عن الشهود والمدة في السر والعلا  
 فاذا اتى عدو الهام قبل شهادتهم وحله بما قوله ولا يحكم به تلك  
 لا يحكم بنفسهم لشهادته هؤلاء قوله ولا يسمع القاضي البينة يعني  
 المشهود عليه اذ احياناً يشهده على الجرح عند القاضي لا يثبت للقيمة  
 فان اسقطه لا تقرب شهادته ولا يعلق في استنظامهم مع عدم قبول  
 شهادتهم احياء حب المحي والظال وتوى المظلم ان يعرف قواعد  
 الاستطاق حياء منهم ورجعون على شهادتهم من قنفذها  
 من الدخلة امرأة ادعت على رجل انها تزوجها وهو بكر ثم ادعى  
 تزويجها بعد ذلك واقام البينة قبل بينته وبسبب النكاح قال  
 الكاح في هذا الا يشهد السبع الا يرى ان رجلاً لو ادعى انه تزوج هذه  
 المرأة على الحب درهم ومحدثات المرأة ذلك ثم اقام بيعة على انه تزوجها  
 على الفس قبلت البيعة وحل المهر الفيت وكذلك لو اقام ما يشهد  
 انه تزوجها على هذا العبد ولو كان هذا في البيع لا تقبل بينته لانه  
 قد اكد بهم من الجواهر في ابواب الخمس من كتاب الشهادة  
 شهادة عماله الوقت لا تقبل لاهم تأخذون الاموال بغبر حق ويعرفون  
 بالفسق هكذا ذكر وهو الصحيح وما ذكر في الجامع الصغير وشهادة العبد  
 جائزة اراد برأعوال السلطات وهكذا كان في العصر الاول الذي

يُجْلُونَ الصَّدَقَاتِ وَحَيَاةُ الْحَقِّ وَالْوَجْهَةُ فَمَا هُوَ لَا الَّذِينَ فِي  
مِنْ مَا نَأْتِي فَلَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ غَالِبٌ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا رَجَّحَ جَمَالَ  
الَّذِينَ فِي شَرْحِهِ مِنَ التَّامَّةِ خَافِيَةٍ وَأَمَّا شَهَادَةُ عَمَلِ السُّلْطَانِ فِيهِ مُسْتَلْزِمَةٌ  
إِلَى مَا فِي الصَّغِيرِ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهَا جَائِزَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ قَارِئِ إِرَادَةِ إِسْرَافِ  
وَنَهْضَةٍ قَالَ أَرَادَ عَامِلُ الصَّدَقَةِ وَقَبِلَ شَهَادَتَهُ إِذَا كَانَتْ عَدْلًا وَسَرَّوِي  
الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَجَّحَ أَنَّهُ قَالَ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ الْعَاشِرِ وَالْمُتَصِلِ الْعَمَلِ  
إِذَا كَانَ ذَا عَدْلٍ وَلَا يَأْخُذُ بِهِ مِنَ النَّاسِ بَعْضُ حَقِّ يَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ وَإِنْ  
أَخَذَ وَابْعِثَ حَقِّ مِنَ النَّاسِ لَمْ يَكُنْ نَوَاعِدُ وَلَا فَالْتَمَحُّ مِنَ الْجَوَابِ أَنَّهُ  
لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ قَبِلَهَا بَعْضُ الْمَشَائِخِ سَرَّحَ وَذَكَرَ الصَّدْرُ  
الشَّهِيدَ حَسَامُ الدِّينِ سَرَّحَ فِي وَدِيقَةِ الرَّاغِبَاتِ أَنَّ شَهَادَةَ الرَّسُولِ وَالْجِبَالِ  
فِي السُّكَّةِ أَوْ فِي الْبَلَدَةِ الَّتِي يَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ فِي الْجِبَالِيَّاتِ وَالضَّرَائِبِ  
الَّذِينَ يَجْمَعُونَ الدَّرَاهِمَ إِلَيْهِ وَيَأْخُذُ طَرَعًا لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ مِنَ  
الْخَافَةِ رَجَزُ رُوحِ ابْنِهِ الْبَالِغَةِ فِي مَوْتِ الزَّوْجِ تَطْلُبُ الْمِيرَاثَ  
إِنْ قَالَتْ مَرَّ وَجَنِي وَالَّذِي يَأْمُرُ بِكَ لَهَا الْمِيرَاثَ وَإِنْ قَالَتْ لَمْ أَكُنْ أَمْرًا  
بِالسُّوَيْحِ وَلَكِنْ حِينَ بَلَغَنِي أَنَّهُ مَرَّ وَجَنِي مِنْهُ اجْزَتْ أَنْ أَقَامَتِ الْبَيْتَةَ عَلَى  
مَا قَالَتْ كَانَتْ لَهَا الْمِيرَاثَ وَإِنْ لَمْ تَقَمْ الْبَيْتَةَ لَا يَنْبَغِي النِّكَاحُ وَلَا مِيرَاثُ لَهَا ذَكَرَ  
أَقْرَبَتْ أَنَّ نِكَاحَ الْآبِ انْعَقَدَ مَوْقُوفًا فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهَا فِي التَّنْفِيزِ الْآبِيَّةُ  
وَمِنْهُ أَيْضًا ارْعَيْتِ امْرَأَةً عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا فَكُنْ الرَّجُلُ ثُمَّ ارْعَيْ الرَّجُلَ النِّكَاحُ  
بَعْدَ ذَلِكَ وَأَقَامَ الْبَيْتَةَ قَبْلَ الْبَيْتَةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِمَحْذُومٍ

ومنه اصل قيدان الشهادة على حق العبد اذا خالف الدعوى بطالت  
 لان الدعوى شرط لهذه الشهادة وفيما خالفت لم توجد الدعوى فتبطل  
 ضرورة ذلك كذب الشهادة في بعض ما شهد له بمنع قبول الشهادة لما  
 قلنا والاصل في تعارض البينبت ان الفاتحي اذا ثبتت بكذب احد  
 الفريقين لا يقبى وعند التعارض ليس احد الفريقين في تينة الكذب  
 اولى من الآخر فلا يقتضى شهادة قسم من الحقة اما شهادة الفاسق ان  
 يخرج القاضي المصدق في شهادته قبل والا فلا من العتابة فالجواب  
 اما اذا امكن حمل الدعوى على ما شهد به التهود يستقر المدعى فان قسما  
 يوافق الشهادة جاز وفي الشاهد من نصير ان يتفقا في المعنى من الجواب  
 شهد احد الشاهد من في باب النكاح انهما زوجت نفسها منه والا  
 ان وليها تزوجها برضاها منه لا تقبل لاختلافهما لفظا ومعنى لان ادعى  
 ان وليها تزوجها منه ولو ادعى المدعى بعد هذه الدعوى انها زوجت  
 نفسها منه ثم شهد شاهدان لا تقبل ولا يكون تناقضا لان يقول تزوجها  
 مرة بتزوج الولي اباها مني وتزوجها مرة اخرى بتزويجها فصير ذلك  
 لما من الخلاصة رجل ادعى نكاح امرأة فشهد احد هما انها زوجت  
 نفسها منه وشهد آخران وليها تزوجها منه لا تقبل ولو ادعى هو عليها  
 تأييد انها زوجت نفسها منه فشهد هذا الشاهدان على ذلك تقبل  
 ولو ادعى انها زوجت نفسها منه وشهدوا ان وليها تزوجها منه تقبل  
 لان الدليل في النكاح سفيما وهو مضاف اليها من العتابة ولو شهد

احدهما باقراره بالقرض والآخر بالتمنن فقال المدعى هو قرض لكن  
 اشهدهما هكته اجازة ومنه ولو شهد احدهما باقراره ان عليه الف  
 قرض وشهد الآخر باقراره بودية الف لا تقبل لانه صار ديناً بالجرور  
 من المحيط فان قيل ليس ان القرض فعل لانه انما يتم الاقراض <sup>بموجب</sup>  
 عليه ضمانه بالقبض فصار كما لو شهد احدهما على الفعل والآخر على  
 الاقرار به وتمنه لا تقبل فلنا ليس كذلك بل القرض قول لان <sup>المستقرض</sup>  
 انما يصير مملوكاً للمستقرض ويباح له التصرف بالقول وهو قوله  
 اقترضت فان المقرض وان سلم اليه الدراهم وقبض لا يصير  
 مضموناً عليه ولا يملك التصرف فيه مالم يقل اقترضت فمرافا ان  
 الاقراض قول وصيغة الانشاء والاقرار فيه سواء لانه قال في الا<sup>قرار</sup>  
 استقرضت كما يقول في الانشاء ولم يكن المستهود به متخلفاً ولا يمنع  
 قبول الشهادة <sup>من</sup> الظهيري الاصل ان الشهادة على القول لا <sup>يضر</sup>  
 الاختلاف في الزمان والمكان <sup>من</sup> الخافية اذا ادعى ملكاً نجاء بشا<sup>هين</sup>  
 فشهد احدهما انه ملكه وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه انه ملك  
 المدعى لا تقبل ولو كان المشهود به قولاً لا يتم الا بفعل كالنكاح <sup>و</sup> اختلاف  
 الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا <sup>يثبت</sup>  
 حكمه الا بفعل القبض كالهبة والصدقة والرهن فان شهد ا على  
 معاينة القبض واختلفا في الايام والبلدان جازت شهادتهما  
 في قوله الجب جنيصة رح والجب يوسف رح <sup>من</sup> والقياس ان لا تقبل <sup>وهو</sup>

قول محمد بن فرج بن ولوشهد واعلى اقرا والرهن والواهب <sup>والمصدق</sup>  
 بالقبض جازت الشهادة في قولهم بن ولوشهد واعلى الرهن فشهد  
 احدهما على معاينة القبض والاخر على اقرا والرهن بالقبض لا قبل  
 هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة القبض وان اختلف  
 شهود الرهن في جنس الدين او في مقداره لا يغير كما لو اختلفت  
 شهود ابيع في منس الثمن او في مقداره وآله اختلفا في فعل ملحق بالقول  
 كالقرض واختلفا في المكاتب او في الزمان لا يبطل الشهادة وان كان  
 القرض لا يتم الا بالتسليم ويكون القرض في هذا بمنزلة المطلق  
 والعتاق من الخلاصة اذا اختلف الشاهدان لا ينجو من ثلثة  
 اوجه اما ان اختلفا في المكاتب او الزمان او الانشاء او الاقرار لا ينجو  
 من اربعة اما اذا كانت هذه الاختلاف في الفعل حقيقة كالجناية والغصب  
 وان يبيع قبول الشهادة في الوجوه الثلث والمكاح ملحق بالغصب <sup>والجناية</sup>  
 والى كات فولا لكنه ملحق بالفعل وهو احضار اليمين وان كانت الاختلاف  
 في قول محض كالطلاق والبيع والشراء والوكالة والوصاية <sup>والرهن</sup> <sup>العتاق</sup>  
 والدين والبراءة والكمالة والحوالة لا يمنع قبول الشهادة في الوجوه  
 وان كانت الاختلاف في فعل ملحق بالقول وهو القرض فهو كالطلاق  
 ونحوه من اتي ابيع ادعى انه رهن عند هذا اقربا او غصبه منه فشهد  
 المشهود بذلك وقا لوايا فالانعرف ان شوب قبلت شهادتهم <sup>التوب</sup> <sup>وبيان</sup>  
 الى العاصب والمرمق وعن محمد بن فرج ولوشهد وابكر حنطة ولم يصنفوا

قبلت شهادتهم من الجواهر رجل وكلّ سراجا في خصومة ثم عزله فشهد  
في تلك الحادثة لا تقبل لانه صار خصما هكذا ذكر وهذا على وجهين اما اذا  
وكلبا لخصومة في دار ثم عزله ثم شهد في تلك الحادثة فان كان خاصمه  
لا تقبل شهادته لانه خصم وان لم يكن خاصم فكذلك عند ابي يوسف راجح  
لانه صار خصما بنفس التوكيل وصح اقراره في كل موضع وعندهما لا تقبل  
لم يصير خصما لم يتجاسمه من كشف الغوامض وهذا بناء على ان عند  
ابي يوسف راجح بمجرد قبول الوكالة يصير خصما خاصم او لم يتجاسم وعند  
يقول الوكالة لا يصير خصما من الزيارات وصار خصما بدعوى  
الوكالة في رعيته فلا يصح شهادته من التمس خافي في الفتاوى  
العباسية ولو اقام الوكيل بينة على الوكالة تقبل ان يزكي الشهود اقام  
البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به اذا زكيت بينة الوكالة  
وتثبت الوكالة سنا بقا عليه ويصير وكيل في جميع اهل البلدة اذا كانت  
الوكالة عامة وكذا الوصي او الوارث اقام بينة على الوصاية او الو<sup>ارثة</sup>  
فقبل ان يزكي اقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم يزك بينة  
الوكالة او الوصاية بطلت بينة الحق من الذخيرة يجب ان يعلم  
بان قول الواحد حجة في المعاملات استحسانا اذا كان عدلا ولا منا<sup>زع</sup>  
فيما قال ثم ان محمد ارجح شرط في هذه المسئلة ان يكون صاحب اليد  
مسلم عدلا والعدالة شرط اما الا سلام ليس بشرط فان قول الذ<sup>مي</sup>  
اذا كان عدلا حجة في المعاملات والحاكم الشهيد ذكر في المختصر العدة

ولم يدكر الاسلام وتبيين بما دكر الحاكم ان دكر الاسلام من محمد ربح  
 اتقاني لان يكون شرطا وان كان الذي في بلديه الجارية فاسبقا  
 لا تثبت اياها المعاملات معه ينقض الخبر بل يجري في ذلك فان وقع  
 تخريبه على انه صادف حله الشراعي منه وان وقع تخريبه على انه كان  
 لا يعمل له ان يشتريها منه وان لم يكن له رأي يبقى ما كان على ما كان  
 في البيانات فان كان الذي يخبر بنجاسة الماء ذميا لا تثبت به  
 الماء بقوله -1- فوقي بين الذمي وبين العاصي من وجهين احدهما ان  
 في العاصي اوجب التحريم وفي الذمي لم يوجب التحريم من البر  
 واما الاسلام فليس بشرط لتثبت الصدق لان الكفر لا ينافي الصدق  
 لكن الكفر في هذا الباب يوجب شبهة محبة بهما والخبر لان الباب  
 باس الدين والكا فرساع لما يهدم الدين فيصير هتمة في باب الدين  
 فتثبت ما لكفر فتمه زائدة لانقصان حال بمنزلة الاب فيما يشهد  
 لولده -2- من المحيط ولو ادعى الدين وشهد احد الشاهدين  
 ان المدعي على هذا المدعى عليه هذا المال وشهد الآخر على ان  
 المدعى عليه بهذا المال قبل هذه الشهادة -3- ومنه في الفصل  
 الحادي والعشرين من الشهادات وفي نوادر ابن سماعة عن  
 محمد ربح اذا شهد شاهدان على رجل انه اقرا لهذا المدعى عليه  
 الف درهم وشهد الآخر انه اقرا هذا المدعى او دعاه الف درهم  
 قال هذا جائز ومعنى المسئلة ان المدعى مدعى عليه الف درهم



مطلقاً من غير أن يتعرض بسبب فاما اذا ادعى احد السببين فقد كذب  
 احد شاهديه فلا تقبل شهادتهما . من الفصول الا سائر شيء وذكر  
 القاضى الامام جلال الدين سرح في سيجلته اذا ادعى الدين على رجل  
 وشهد الشهود على اقرار المدعى عليه بالمال تقبل شهادتهم وتكون  
 اقامة البينة على الاقرار كاقامة البينة على السبب المرجب وراى  
 في فوائد والدي وافق شيخ الاسلام برهان الدين بعدم قبول البينة  
 فيما ادعى الدين واقام البينة على اقرار المدعى عليه من شرح  
 ادب القاضى للخصاف وذكر في شهادات العدة ولو شهد عند القاضى  
 وقالاشهد ان فلان مات اجزنا بذلك من يشق به جازت شهادتهما  
 وهو الاصح والخصاف جاوز ذلك ايضا . من الغياثية اذا شهد الرجل  
 على نسب لم يدر كنهه فالشهادة جائزة قال اصحابنا جميعا سرح خمس مسائل  
 في اربع يصح تحمل الشهادة فيها بالسمع بالاجماع احدتها النسب والثاني الموت  
 والثالث الكناز والرابع القضاء . وفي الناموس اختلافوا وهو الولادة اذا  
 اخبر عدلان انها فلانة فن ذلك يكفي عند ابن يوسف ومحمد سرح . الا يرى  
 انهما لو شهدا عند القاضى كان للقاضى ان يقضي بشهادتهما والاشياء  
 فوق الشهادة فلان تجوز الشهادة باخبارها اولى وعلى قول ابن حنبل  
 سرح لا تحمل الشهادة على الولادة ما لم يسمح من جماعة لا يتصور موافقهم  
 على الكذب . واقفيه ابو بكر الاسكاف سرح يشق بقولهما واحد بار  
 نجم الدين النسفى سرح . سنة قال محمد سرح لا يشهد ان شهد على سبب  
 حتى

ملقي من أهل بيته راجع عن عدلين وشهد أن عدداً من نسبه قالوا له  
 راجع في شرح هذا الكتاب وهو الصحيح من السراية لو شهد أن لا هذا  
 ملكاً أحد المدعي لا نأمر أينا يتصرف تصرف الملائكة تقبل بخلاف ما لو  
 فيما سجد لساو به بالشهادة لم يعاين لكنه استشهد بما تقبل به من الثانية في  
 فممن لا تقبل شهادته للجملة راجعاً على ورثة ميت مالا واحداً شاهد  
 وشهد أن المتوفى أحد من هذا المدعي من يلا فيه دراهم ولم يعلمكم  
 وبن الدراهم قالوا أن علم الشاهد أن أنه كان في الصورة دراهم خريف  
 ثم يشهد أن مقدار ما يتفق عندكم فيهما من الدراهم قالوا ويشي أن  
 يعلموا بحدونها لا احتمال أنها يكون موهبة فإذا علموا بآثار شهادتهم  
 من الظهيرة من القيد تزويجها كيلاً تسمع الشهود صوتها ولم يروا شخصها  
 أن كانت في البيت وحدها تقبل والا فلا وكذا في الوكيل - وعن محمد  
 ابن مقاتل إذا سمع الرجل صوت امرأة من وراء الحجاب وشهد عند  
 اثبات أنها فلانة بنت فلان لا يجوز أن يشهد عليها أطلق الجواب إطلاقاً  
 وكانت الفقيه الواليت راجع يقول إذا قرأت المرأة من وراء الحجاب  
 ، سجد عند اثبات أنها فلانة لا يجوز لمن سمع أقوالها أن يشهد على  
 أقوالها ما لم يرتخصها سوية شخصها شرطاً لا سوية وجهها من الظهيرة  
 النسوة إلى إذا أسلم وقبلت كانت فاسقة تشهد في حادثة لا تقبل بزيادة  
 احتسناً حتى يتبين حاله بعد الإسلام ولو كان هذا النص في عدل  
 فأسلم ثم شهد تقبل شهادته من غير أن يسأل عنه من الثانية

الفقيه ابو الميث رح اذا سمعوا صوت امرأة من وراء الحجاب وقرأ  
 شهادتها وشهد عندهم رجلان عدلان انها فلانة جاز لهم ان يشهدوا  
 على اقرارها وان لم يروا وجهها واما اذا لم يروا شخصها لا يحل لهم ان  
 يشهدوا على اقرارها وهو اختيار الفقيه الى الميث رح وذكره في  
 الفتاوى عن نصر بن يحيى ان ابنا لمحمد بن الحسن رح وجل على ابني سليمان  
 المجر جاتي فسأله ابو سليمان عن هذه المسئلة قال كانت ابو حنيفة  
 يقول لا يجوز له ان يشهد عليها حتى يشهد عنده جماعة انها فلانة وكان  
 ابو يوسف وابو بكر الاسكاف رح يقولان يجوز اذا شهد عنده بعد  
 انها فلانة وعليه الفتوى من الخلاصة وهل يشترط رؤية وجهها  
 واختلاف المشايخ رح فيه منهم من لم يشترط واليه مال الامام خواهر<sup>زاده</sup>  
 رح وذهب من شرط ذلك ويشترط ان يشهد عنده عدلان انها  
 فلانة واليه مال الشيخ الامام الاجل الاستاذ وفي النوازل يشترط<sup>في</sup>  
 وجهها من الخاوي واذا لم ير شخصها لا يجوز له ان يشهد عليها  
 من الكبرى سمع صوت امرأة من وراء الحجاب ورأى شخصها واقرت  
 وشهد عنده اثنان انها فلانة جاز ان يشهد على اقرارها واذا لم ير  
 شخصها لا يجوز له ان يشهد عليها هذا اختيار الفقيه الى الميث رح  
 من الفصول اذا شهد واعلى تزويج الاب ولم يشهد واعلى قبول  
 من يكون القبول اليه تقبل لان النكاح معاوضة تكون الشهادة  
 على الايجاب شهادة على القبول وكذا لو شهد احد بها كزوج امرأة

این مرد مرا برین روز و سبب و جریبه یی بر سر من میبرد و در  
 قبضه و پشت انگار و کذا فی النسخ اذا شهد احد هما ان باع منه هذا  
 العبد و شهد الآخران هذا اشترى منه هذا العبد و تكون  
 الشهادة على الشراء و شهادة على البيع من الخائفة و عن ابی الله  
 راج اذا ادّعى امرأة على وراثته الزوج مهرها فانكرت النور تركها  
 و لان الشاهد يولى تزويجها قال يشهد على الكاح ولا يذكر العقد عن  
 نفسه و منه و من الشهادة ايا طلبة شهادة الا انسان على نفسه  
 من السراجيد بوسد و ثلث او كثر او صغر و شهد بعد من و الله  
 العوارض قبل من الخائفة و وان كان قريش شهد ا على كافر بعد  
 فلما توجه القضاء اسلم المشهود عليه ثم اسلم الشاهدان مكانهما فان اتفقا  
 بأمرها باعادة الشهادة ولا يعد لها بعد الاسلام و يكفي بالبعد القربة  
 السابقة من القنية ولو عرف امرأة بعينها و نعمة كلامها فافترت عند  
 بأمر من وراء الحجاب فعرضها بصورتها و اخبرت نساء كن عندها  
 انها فلانة و وثقت بذلك لكنه لم يرها قلنا ان يشهد بذلك هو المحدث  
 لو لم يعرف بصورتها و وثقت به ليس له ان يشهد به من عده  
 راجد اشترى عبيد من ثم اعتقهما و شهد ا على البائع باشتيائه ثم  
 قبل من القنية امير كبير ادعى فشهد له بلخ حواججه او راى  
 لغناه او راى نساء و راى عجمه لا تقبل شهادتهم من القنية  
 لبنينة على النساء بقوله او فعل في مكان في زمان في مكان فاقام

عليه بينه انه لم يلف في ذلك الزمان فهي من التها تر فلا تقبل <sup>من المحيد</sup>  
من كتاب الشهادات في الفصل السابع عشر في التها تر كل بينة لا تكون  
حجة شرعا فهي من التها تر فمن جملة ذلك ما ذكر ابن سماعه عن ابى  
وسيف راج في شاهد بن شاهد اعلى راجل بقوله او فعل يلزمه ذلك  
جارية او كتابة او بيع او قرض او قصاص او مال او طلاق او عتاق  
في موضع وصفاة او في يوم سميها فاقام المشهود عليه بينة انه لم يكن  
في ذلك الموضع ولا في ذلك اليوم في موضع الذي وصفاه لم تقبل منه  
بينة على ذلك لان هذه البينة في غير موضعها وكانت ساقطة <sup>ببيان</sup>  
لشرع شرع البينة للإثبات لا للنفي لانه شرعا في جانب المدعي والمدعي  
بحاج الى اثبات الحق ولا تكون حجة في موضع النفي مسئلتا هذه موضع  
النفي ولا تكون حجة فيها لا يلزم على ما قلنا اذا شهد وان هذا وارثه  
اوارث له غيره حيث تقبل شهادته وهذه شهادة على نفي وارث  
شركانا نقول المقصود من هذا النفي اثبات جميع المال له وكانت هذه  
بشهادة على اثبات المقصود وكذلك لكل بينة قامت على ان فلانا لم يقبل  
بشهادة لم يقبل به فهذا اكله من التها تر لانها قامت على النفي <sup>من الفصول</sup>  
ارادعت الطلاق وشهد واعلى اقراره بالطلاق او شهد احد هما  
بطلاق والاخر على اقراره بالطلاق <sup>من التها تر</sup> من التها تر خاتمة ولو  
شهدا انه قال لها امنت طلاق وشهد الاخر انه اقرانه طلقها واختلعا  
المكان او في الزمان حادثا وشهد قسما <sup>من التها تر</sup> التها تر خاتمة اذا

شهيد احد الشاهد من انه طلقها يوم الخميس واحدة والآخر اثنان  
 يوم الجمعة واحدة او شهيد احدهما انه طلقها واحدة في مضاف  
 شهيد الآخر انه طلقها في شوال فقتل هذه الشهادة لم <sup>من</sup> الذم <sup>من</sup> حره ولا  
 شهيد شاهد ان علي سرجل بالغ درهم <sup>هم</sup> الا انه احد هما قال انه السوروة  
 الآخر انه السور يقتل شهادهما على السور وان كانت المدعي يدعي السور  
 لا يقتل شهادهما اصلا لانه ادعى اقل المالك فصار مكذبا احد الشاهدين  
 الذي شهده بالبيع فلا يقتل شهادهما الا ان يوفق المدعي بقول  
 فان في علمه سب كما شهد به هذا الشاهد الا انه اثنان عن صفة <sup>المرء</sup>  
 وسلم به ذلك الشاهد ولم يعلم به هذا الشاهد فاداه وفق على هذا  
 الوجه يقتل شهادهما على السور لانه مر الى المكديس وادانها كان يدعي  
 البيع يقتل شهادهما <sup>على</sup> السور <sup>لا</sup> ليسا <sup>ا</sup>تفقا على الا <sup>ا</sup>قل اعطاه <sup>و</sup>عنه <sup>ي</sup>لم  
 المدعي مكذبا احد هما فلا بد من سؤالي الشهادة على ما اتفقا عليه وكذلك  
 الحكم في جميع المواضع في الحسن الواحد اتفقا على قدر ار وصف <sup>الحكما</sup>  
 فيما اراد على ذلك يقتل شهادهما فيما اتفقا عليه ان ادعى المدعي اقلهما  
 لا يقتل سبادهما اصلا كما ذكرنا فاما اذا اختلف الحسن لا يقتل شهادهما  
 ان اختلفا كيف واختلف ما شهد احدهما مثلا على كرحطة والآخر على كرسية  
 لان الشعر غير الخطه فلم يتفق على شئ واحد انها كانت على الخطه شأ  
 واحد وعلى التعير كذلك ولا يقتل لشاهد المرء في موضع مذكور من القصد <sup>ع</sup>  
 ما به درهم وقال ما لعاصم <sup>ي</sup> بعض سيم وادم وبعض عظمي وكوانان

برصد غطري في كواشي دادند اجاب اگر برقرار كواشي دهن بر غطري بنشوند و  
ادعي انه دفع اليه ثلثا من الفلك بضاعة قيمتها كذا فشهد اثنان من الفلك  
ببضاعة وكتب قالوا لا ندري قيمتها فان كانا عدلين تقبل شهادتهما ويجب  
المدعى عليه على بيان قيمتها وان جاؤا بعد ها و قالوا قيمتها كذا استمع لحوار  
ظهورها لهم بالعلم من الناس حانية وفي فناء شمس الاسلام الاور<sup>خدا</sup>  
امراة ادعت ان مهرها الف غطرية وشهد الشهود لها بالف عدلية  
مهرها ان القاضي يقضي بشهادة الشهود يعني بالعدليات ولو ادعى  
على آخر انه قبض مائة البعض غطري في البعض عدلي والشهود<sup>شهد</sup>  
قبض مائة غطرية قال الشيخ الاسلام ان شهدا بالبعض لا يقبل  
شهادتهما وان شهدا واعلى اقراره بالبعض تقبل اذا ادعى على آخر نقرة  
جيدة موثقة بوتران معلوم وشهد الشهود بالنقرة بذلت الورن<sup>ن</sup>  
ولم يذكر واصفة الجودة في شهادتهما ولا صفة الرداءة فالقاضي يقبل  
بشهادتهما ويقضي بالنقرة الردية بذلت الورن هكذا ينبغي بعض  
مشايخنا سرح<sup>سرح</sup> من المحيط وحكي عن الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني  
سرح انه قال الناس لا يخلون عن ارتكاب الصغائر ولا يخلون عن اتيان<sup>ن</sup>  
ما هو ماذون به في الشرع فيعتبر في ذلك الغالب يريد به في حق  
الصغائر فان كان غالب حاله انه يأتي بما هو ماذون به في الشرع و  
يحتسرها لا يخل في الشرع من الصغائر كان جائزا للشهادة بعد ان<sup>كان</sup>  
يحتسرها عن كل الكبائر وان كان غالب حاله انه لا يحتسرها عن الصغائر

لا يكون حائز الشهادة وان كان بائي بالماذون به شرعاً من التوارث  
 وسئل ابو بكر عن العدل قال من لا يظعن عليه في بطن ولا فوج ولا عقل  
 كيف يشهد من الطهيرة ومن اتهم بشرب الخمر في بيته لا ينظر عدل  
 وان كان شرب الخمر كبيرة وانما ينظر ذلك بان يحتاج سكراناً يسخر به النصارى  
 لان مثله لا يحترق عن الكذب من النار خائبة فاذا كان الصلاح  
 ويحبب الكبار ولا يؤذي مسلماً ولا معاهداً ولا يكون كسيه من حرام  
 فهو عدل فاذا كان كذلك في زمانهم فما ظنك في زماننا هذا ومنه قال  
 القاضي اذا سأل من المشاهد فوقف على ان فيه كبيرة من الكبار  
 او عدل الله تعالى فيها النار ردت شهادته وان لم يقف على ذلك  
 ولكن فف على مساوئه ومحاسنه فالعبرة بالعلية ان كانت مساوئ  
 اكثر لا تقبل شهادته وان كانت محاسنه اكثر قبلت شهادته شاهدان  
 شهدا عند القاضي والمحكم يعرف احدهما بالعدل الله ولا يعرف الاخر  
 فزكاه المعروف بالعدل الله قال نصير لا تقبل تعديله وعن ابي بكر بن الحنفية  
 ثلثة شهد واعند الحاكم وهو يعرف اثنين ولم يعرف الثالث فعاد  
 الاثنان قالوا يجوز فقد يلتمسا آياه في متهادة اخرى ولا يجوز فقد  
 في هذه الشهادة وانما يوافق بقول نصير مخرج وبه يفتح من المدا  
 قال ولا يسمع القاضي لشهادة على جرح ولا يحكم به ذلك لان الفسوق  
 لا يدخل تحت الحكم لان له الدفع بالتوبة فلا يثبت الالتزام لان فيه  
 صلت المستر والمستر واجب والاشاعة حرام من اليمين وسئل ان



الإمام علي السفدي سرح عن الشهود إذا شهدوا على الدسrahم ولم  
 يبينوا أنها عدلية أم غطاس فية هل تقبل شهادتهم فقال لا - قيل له  
 لو كانت في البلد نقد معروف هل ينصرف شهادتهم الى ذلك  
 لنقد فقال نعم - قيل له لو شهدوا على الدسrahم المحروقة في البلد  
 ولم يبينوا أنها ردية أم جيد هل تقبل شهادتهم فقال نعم ويجب الاقل -  
 بن القسيه شهدوا على الدسrahم ولم يبينوا أنها عدلية أم غطاس فية  
 لا تقبل ولو كانت في البلد نقد معروف ينصرف شهادتهم اليه وتقبل  
 وان لم يبينوا أنها ردية أم جيد ويجب الاقل - من الطهريه سرح  
 غصب جارية فجاء المصوب منه بالشهود فشهدوا ان المدعى عليه  
 غصب منه جارية - قال في الاصل تقبل الشهادة ويجس المدعى عليه  
 حتى يجيء بها وان جاء المشهود عليه بجارية ان اتفق الغاصب والمصوب  
 منه انها جارية المصوب منه يقضي بها للمصوب منه فان انكر الغاصب  
 ان تكون هذه الجارية جارية المدعي لا يقضي بها للمصوب منه ما  
 لم يعد البينة الا ولانما قبلت من غير بيان الصفة في حق الجسول في  
 حق القضاء وقال الفقيه ابو بكر الاعمش سرح تأويل هذه اذا شهد  
 الشهود على اقرار الغاصب اما اذا شهدوا على فعل الغاصب لا تقبل  
 شهادتهم قال عامة المشايخ سرح تقبل الشهادة على فعل الغاصب وان  
 لم يصفوا الجارية ولم يذكر واقعتها في حق الجسول في حق القضاء  
 فان قال الغاصب ماتت تلك الجارية او قال بعثها ولا اقدر على رد<sup>ها</sup>

ان ضد قد المعصوب منه يب ذلك وطلب منه القيمة يقضي  
له بالقيمة وان كذبه المعصوب منه يحبس الغاصب حتى  
يقضي زمان يقع عند القاضي انه يحجز عن ردها وكذا في  
رعيوب الوديعة والشهادة عليها وبعض مشايخنا يرون  
لا تقبل هذه البيعة في فصل الوديعة أصلا بل وتبار  
الصفة والقيمة والجنس وتقبل في فصل العصب منه  
الجامع الكبير اصل الباب ان الشهود اذا شهدوا على شيء  
وانتفى الشاهد ان فيها هو المقصود تقبلا وان اختلفا فيه  
وساء ذلك وان اختلفا فيما هو المقصود لا تقبل وان اختلفا  
فيها وراء ذلك والمقصود في الشهادة ما هو المدعى والمقا  
به من كشف الغوامض واذا ثبت ان الموافقة بشرط  
المخالفة ما نفع القول فبعد ذلك نقول ان كانت المخا  
لتهما في اللفظ دون المعنى تقبل الشهادة وذلك بخلاف  
شهاد احدهما على الهبة والاخر على العقيلة وهذا لا يقبل  
اللفظ غير مقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو  
اللفظ علما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تبطل المخالفة  
فيما سواه من شرح المجمع والاصل ان من كان خالصا  
من الخلد وديطلا بالتقادم منه ايضا واختلف في احد البقا  
في الجامع اشار الى ستة اشهر لقوله بعدا حيث وكذا اشار الى

و ابو حنيفة سرح فوض ذلك الى سرائي الامام في كل عصر وعن  
 محمد سرح التقدير بشهر لان ما دونه عاجل وهو سراية عن ابي  
 حنيفة سرح والي يوسف سرح وهو الاصح <sup>من</sup> الكافي وعن  
 محمد سرح انه قد سراه بشهر لان ما دونه عاجل كما في اليمين وهو رواية  
 عن ابي حنيفة سرح والي يوسف سرح وهو الاصح <sup>من</sup> الكافي والمرد  
 باتفاقهما لفظا ان يطابق لفظيهما على افادة المعنى بطريق البوض  
 لا بطريق التضمن <sup>من</sup> السراجية التقادم مفوض الى سرائي الامام  
 من الكافي ولم يقدر في ذلك ابو حنيفة سرح وفوضه الى سرائي القاض  
 في كل عصر <sup>من</sup> الطحاوي في كل موضع يستقط الحد بالشبهة لا تقبل فيه  
 الا شهادة الرجال العدد ول <sup>من</sup> ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال  
 ولا الشهادة على الشهادة ولا يكتب القاضي الى القضاة والذي  
 يستقط بشبهة الحد والقصاص في النفس وفيما دون  
 النفس الا في السرقة فانه يقبل ذلك كله في حق المال ولا يقبل في  
 القطع <sup>من</sup> الكافي والاصل ان الشهادة على الحد والمخالصة لله تعالى  
 تبطل بتقادم الحمد عندنا وعند الشافعي سرح لا تبطل <sup>من</sup> المفردات  
 والتقادم لا يتوقف عند ابي حنيفة سرح بل يفوض ذلك الى سرائي الامام وسر  
 الحسن عنه سنة وقال ابو يوسف ومحمد سرح شهر <sup>من</sup> التهذيب ولو  
 شهد بزمان تقادم او سرقة لا يقبل وا ابو حنيفة سرح لم يوقت في التقادم  
 يقدر سنة وقيل بسنة اشهر وقيل بشهر وهو قولهما <sup>من</sup> الجواهر في الباب الثاني

الشهادة على الطلقات الثلث بعد تقادم العهد من شهر عند سوابق  
 الادلة فتسمع سواء كان قبل الدخول او بعد الدخول ولابد من ذلك  
 كالشهادة في الحد ودلائل هناك يحتمل للدراسة وهذا بناء على  
 فهمنا في طرق التحقيق وسيأتي في الباب السادس من سوابق ومنه في  
 الباب السادس اما الشهادة على الطلقات الثلث بعد تقادم العهد  
 فقد حكينا في الباب الثاني عن شيخنا جمال الدين البزدوي رحمه  
 الله تعالى ووافق في ذلك الامام فخر الدين محمد بن محمود البغدادي  
 وسألت قاضي القضاة السعيد شيخ الاسلام القاضي محمد بن فضل  
 المسئلة فقال لا تسمع لتصور رخص فسقة وامكان الحق على الحق  
 والضعف ثم سألته ان المسئلة هل هي مروية قال اخلافت المشايخ  
 راجح فيه بناء على مسائل الاصل موجود وذلك في النوازل مسئلة  
 يؤيد قول القاضي وهو ان شاهدين شهدا على رجل انه طلق  
 امرأته ثلثا وهو صاحب فراش وقال انه اشهدنا عليه بثلث المرض  
 الا انه قال انما فكتمنا لا تقبل شهادتهما لانهما اقررا على انفسهما بالفسق  
 لان الكتمان فسق والفسق لا قول له والشيخ الامام فخر الدين  
 محمد بن محمود لما افقح انه تقبل ذكرت له هذه المسئلة وادرس  
 عليه فقال انما لا تقبل في هذه المسئلة بسبب الكتمان لا لاجل الخبر  
 فلا يرد علي الزمان من الطهيرة الامام فخر الدين انما هلال شوال  
 وحده ليس له ان يخرج الى المصلى ولا ان يأمر الناس بالخروج

لأنه تمكن الشبهة من الصحة وأما شهادة العاسق ان تحرم القاضي  
لصدق في شهادة لا تقبل والأفلاح من الحاوي وفي الجامع الأصغر  
شهادتان على طلاق امرأة أو عتاق أمة وقال كان ذلك عا  
يل قال أبو القاسم ان كانا عدلين جازت شهادتهما ولا يهين  
أخبرهما عن أداء شهادتهما من الصفة لا تسقط عدالة الشا  
في تأخير شهادة الاعتاق اذا كان وحده ويعلم انه لا يلتفت الى  
ولد وحده وإن علم انه ان أخبر القاصي وحده يحول بينهما يفسق  
لتأخير من المحيط ادعى المديون ايصال الدين وشهد والده  
الابراء تقبل لاحتمال حصول الابراء بالاستيلاء من ان خيرة في  
باب الشهادات في الفصل الثاني من في شهادة الانسان على  
عنه اوصفة من صفاته الوكيل بالنكاح اذا شهد اثبات النكاح  
لدي باسره لا تقبل شهادته لانه شهد على فعل نفسه او شهد على  
بها من كونه ولا تقبل وكذلك الوكيل بالخلع اذا شهد اثبات الخلع  
لدي باسره لا تقبل وكذلك الوكيل بالبيع والذلا لان اذا شهد  
قال لا يخفى بجاهد الشئ من فلان لا تقبل شهادتهما من الخلا  
شهادته الوكيلين بالبيع والذلا لئلا يفتن لوقالا نحن بجاهد الشئ  
تقبل وكذلك الوكيلان بالنكاح والخلع اذا شهدا اثبات ذلك النكاح  
بذلك الخلع لا تقبل اما اذا شهدا انه ملكت المشرك او منكوحه  
بذلك من لا يطق وان اقام المدعى عليه البينة على ابتداء

الملك اوعلى وقت اقدم من وقت المدعي فيكون اولى سق في  
 موطنه جميعا من الصغرى شهد احدهما مفسرا او شهيدا الاخر على  
 شهادته او مثل شهادته لا يقبل بالايجاب اما اذا شهد بمثل شهادته  
 فكذلك عند المضاف روح وعند عامه مشاخصا روح تقبل ثم اختار  
 الخواص روح ان الشاهد اذا كان فصيحا لا يقبل منه الاجمال وان  
 كان اجمعا يقبل بشرط ان يكون بحال لو استفسر بمكنه البيان  
 لولا حشيه مجلس القاضي واختار السرخسي روح ان القاضي اذا  
 احس بشبهة لا يقبل الاجمال وان لم يحس يقبل وبه يفتي <sup>بأن</sup> من العباد  
 لو قال اشهد مثل شهادة صاحبي لا يقبل ما لم يفسر قال شمس الاسلام  
 الا ورجدي روح يقبل اذا قال لهذا المدعي على هذا المدعي عليه  
 وبه نفي من التارخانية شهادة اهل الذمة بعضهم على البعض <sup>مقتولا</sup>  
 وفي التجريد اذا كان اعدولا في دينهم من السراجيد الذي  
 اذا سكر لا يقبل شهادته من الكبرى نصرا في شهد في حارثة  
 فتزكينه الى ان يركب بالامانة في دمه ولسانه ويده ويكون مع ذلك  
 صاحب يقطه من الصيرفية شهادة الجند للامر لا يقبل قال وهذا  
 اذا كانوا يمحسون وان كانوا لا يمحسون تقبل وحده الاحصاء مائة  
 وما دونه وما زاد عليه فهو لا يمحسون من التارخانية واهل  
 القرية اذا شهدوا على خوف لهذه القرية ان كانوا لا يمحسون تقبل  
 والآلاف وابضا منه ولو ان المولى اقام بينة انه عبده واعتقه وانما

رجل بينة انه عبده قضى بينة العتق وكذلك لو اقام بينة ان فلانا  
 ذرؤه وحصيله واقام رجل بينة انه عبده قضى بينة العتق ببركها لو اقام  
 المولى بنفسه بينة انه عبده وذرؤه واقام الآخر بينة انه عبده يقضى  
 بينة المولى من ملق البجار قال ابو حنيفة وابو يوسف راح اذا قال  
 القاضي قد قضيت على هذا بالرجم فارجمه او بالضرب فاضربوه وسعهم  
 ان يفعلوا وان لم يعاينوا الشهادة ولا سبب وجوب الرجم وعند محمد  
 راح انه لا يسعهم ذلك الا ان يعاينوا اداء الشهادة او سبب الوجوب  
 ومشايخ ما وراء النهر اخذوا بهذه الرواية قالوا ما احسن هذا الا ان  
 القضاة قد فسدوا في زماننا فلا يؤتمنون من المصنف واستحسن مشايخنا  
 راح رواية محمد راح واخذوا به لفساد في القضاة والاصل ان خبر الواحد  
 يحتمل الصدق والكذب فلا تقبل من الظهيرية روى ابن سماعة عن  
 محمد راح انه قال هذا اذا كانت القاضية فقيها عدلا اما اذا كانت فقيها  
 غير عدل او كانت عدلا غير فقيه لا يسعهم ان يرجوه حتى يعاينوا اداء  
 الشهادة من الذخيرة استحق حمار من يدي رجل بينا وقبض  
 المستحق عليه الجبل وجد بالثعبين قد وقدمه الى قاضي حضرته سمرقند واراد الرجوع  
 عليه بالثمن واظهر سجل قاضي بخارا فقرأ البائع بالبيع ولكن انك الاستحقاق وكون  
 الجبل قاضي بخارا فاقام المستحق عليه البينة انه هذا سجل قاضي بخارا لا يجوز ثمنه  
 سمرقند ان يعمل به ويقضي للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي  
 بخارا قضى على المستحق عليه بالحمار والذئب اشتراه من هذا البائع واخرجه

المستعرة عليه وهذا لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد عليه من  
مختص الجامع الكبير ولو سمع رجل ان قاضيا يقول لرجل قضيت لك بكذا  
على هذا الرجل جاز لهما اداء الشهادة وان لم يشهد القاضى لان القضاة  
حجة ملزمة كالاقراء فإذ سمع الحجة اطلقت لهما الشهادة ولو سمعا من  
القاضي في غير البلدة الذي هو قاض فيهما لم تقبل وان اشهد بها  
على ذلك لان قوله حجة في مجلس القضاء خاصة دون غيره ففي غير ذلك  
الموضع يكون شهادة على قول نفسه <sup>بها</sup> من القيمة وسئل ايضا عن القاضي  
اذا شهد شهودا اثنى قد حكمت اعلان على فلان بكذا ولم يحضر والمجلس  
حين حكم ولا يعلمون حكمه لكن اشهد هم باثني قد حكمت اعلان <sup>لكذا</sup> على فلان  
فلو شهد واعند قاضي آخر هل تقبل شهادتهم فقال علي ابن احمد ررح  
هذا اشهاد باطل فلا عبارة به فقال ابو حامد ررح الجواب كذا لك <sup>والخضوة</sup>  
شرط القضاء <sup>بها</sup> فالمرض وان شرط الا شهادة من الذخيرة ولو  
سمعا قاضيا يقول لرجل قضيت عليك لهذا الرجل بكذا وسمع لهما ان  
يشهدا على فضاء بذلك وان لم يقل لهما القاضي اشهدا على فضاء  
بذلك <sup>بها</sup> سئل القضاة شهد الشاهد ان هذا المحدث وكان ملك  
اب المحدث مات وبركه ميراثا له فسأله القاضي انه الان في يده  
محق ام بغير حق فقال لا ادري تقبل شهادته لانه انما قال لا اعلم اليه  
تورثنا واني اظن لا حقيقة وكذا لو قال الشاهد يا فارسية انجز مر <sup>بها</sup>  
بور كفتهم <sup>بها</sup> سمع <sup>بها</sup> حرج الحاكم عن المحكمة ثم اشهد على حكمه بفتح اشهاد



فنعى بك حملاً شهد القاضي شهوداً التي قد حكمت فلان على فلان بكذا فنهرو  
 الشهاد باطل لا عبرة به والحضور شرط لم يكتب شهادته في قبله بقا قرار المقر  
 ثم اخبره جماعة ان هذا المال المقربه مال القمار فالتشهد بالخيار ان شاء  
 تشهد وان شاء لم يشهد اقران ضيقه كذا املك فلان وامتنع الشهود  
 بين الشهادة لعدم علمهم بمجد ودها فعر فهم المدعي حد ودها فاعلم  
 ان يشهد واذا كانت الضيعة معروفة مشهورة <sup>م</sup> ومنذ وعن  
 شرف الائمة الا سنفد سري سرح لا تقبل شهادة اهل الرعية لو كمل  
 الرعية وللشحنة وللرئيس وللمعامل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذا  
 شهادة المزارع <sup>م</sup> من القنية شارب خمر يستحي ويرتدع اذا  
 سرح فللقاضي ان يقبل شهادته اذا كانت زامروية وتجرع في مقالة  
 فوجهه صار قانكاح حضره رجلا ثم اخبر احد هما جماعة ان فلانا  
 تزوج فلانة باذن وليها ثم الآن يجحد هذا الشاهد يجوز للسامع <sup>معين</sup>  
 ان يشهد واعلى ذلك امتدت الخصومة سنين ومع المدعي <sup>اخ</sup>  
 وابن عم يتحاصمان له مع المدعي عليه ثم شهد الله في هذه الحادثة  
 بعد هذه الخصومة لا تقبل شهادتهما من ان تشهد با امرأة سرح حتى  
 اخذ منه الشحنة ما لا بهذا السبب ثم شهد سرح المرأة مع اخيه  
 على ذلك الرجل لا يقبل اقام شاهد بين بلفظ مختلف ولم يسمع القا <sup>صحي</sup>  
 ثم اعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل اخ وخت اربعا  
 ارضا وشهد سرح وجها وسرحا آخر تردد شهادتهما في حق الاخت <sup>الاخ</sup>

فان الشهادة متى ردت بغيرها يرد كلها وفي رواية اخرى ان  
من لا يجوز له الشهادة ولا غيره لا يجوز له ان يتجوز له الشهادة با  
واختلف في حق الآخر فقبل يظل وقيل لا يظل ركوب البحر لا يمنع قبول  
الشهادة في شرح ادب القاضي للشهيد حسام الائمة اسباب الجور  
كثيرة منها ركوب بحر الهند لانه يحاطر بنفسه ودينه في سبيل راي  
ويكثر سوادهم وعدوهم لاجل المال ومثله لا يباي بشهادة الزور  
خطه في القباله ولا يتذكر اقرار المقر ولا الحادثة لا يشهد اذا لم يجد  
غيره ويتقن ان هذا خطه يشهد على اقرار المقر بما فيه من الحما  
شهد احدهما انها جارية وشهد الاخر انها كانت جارية يتقبل  
من الصغرى ادعى ملكت دار فشهد له احد الشاهدين انها لاد  
ملكه وشهد الاخر انه كان له او كانت ملكه تقبل هذه الشهادة  
من شرح الطحاوي وينبغي ان يكون الكاتب من اهل الشهادة لا  
سما يحتاج الى شهادة من الذخيرة وقد قال بعض مشايخنا  
ان شهادة الصكاكين لا تقبل والصحيح انه تقبل شهادتهم اذا كانت  
حالمهم الصلاح من المحيط وشهادة الاجير المشتركة لصاحبه بقبول  
وشهادة اجير الواحد لصاحبه لا تقبل استحسننا سواء كان اجير متنا  
ومشاهدة او مساهنة وفي كفاية الاصل لا يجوز شهادة الاجير  
استاذ به وفي كتاب الديات يجوز شهادة الاجير لاستيادته والم  
من المذكور في الديات الاجير المشترك والقياس ان تقبل شهادته

ابيرا الواحد ايضا لانه عند شتم من غيره من كل وجه تقبل قبلا  
على الاجير المشتري وقياسا على شهادة الاستاذ لاجيره فان قيل  
وان كان اجير خاص لا يملك ولا يملك لغيره من كل وجه  
لانه ليس فيما شهد لا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك  
لسبب اتصال المانع من الكبر في ذكر الصدور الشهود  
ان شهادة الاجير الواحد لا ستأذنه لا تقبل سواء كانت في تباركه  
او في شئ اخر فهو الصحيح من العتبية وتجوز شهادة المودع  
المودع انه عبد ناد ويبرأ بالدفع اليه ولا تجوز ان يشهد ان  
المودع باعها من فلان وكذا الحامية ولو شهد المودع ان المودع  
اعتق المودعة او ربه او كاتبه تجوز لانه لا يقبل الملك وكذا  
مستاجرا اجير شهد بذلك ذكره في النوادر من عدة المفتي  
رجل قال لا شهد والي تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت  
والمرأة قبلت والشهود سمعوا ولم يروا شخصها ان كانت في  
وجد هافيه جازن لزوالة الجهالة وان كانت معها اخرى لم يجز لتمكن  
الجهالة وكذا لك في توكيلها اذا سمعوا صوتها ولم يروا شخصها

كذلك الوكالة  
من الصري اذا قال هذا او كيلي في كل شئ فهو وكيل بالحفظ  
والتي سب ان لا يصير وكلا اصلا لان هذا توكيل بمجهول وجه  
الا ستحسان ان الوكالة تنبئ عن الحفظ كما قال الله تعالى ولعلكم

تَبَيَّنَ وَكَيْلُ أَيُّهَا صَاحِبُ الْوَسْطَى وَقَالَ هَذَا وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ جَائِزٌ مِنْ بَيْتِي  
وَكَيْلِي فِي الْخَمَطِ وَالسَّيِّئِ وَالشَّرِّاءِ وَتَقَاسُمِ دِيُونِهِ وَحَقَّقِهِ وَالصَّدَقِ  
وَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فَوَّضَ الشَّرْفَ إِلَيْهِ عَامًا فَصَارَ كَمَا  
يَقُولُ مَا فَضَّلْتَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ فَمَلَّتْ جَمِيعُ أَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ  
مِنْ الْخَاسَةِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ يَكُونُ وَكَيْلًا بِحَقِّ الْمَالِ  
لَا غَيْرَ هُوَ الصَّحِيحُ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَنْتَ وَكَيْلِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ  
وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ حَاضِرٌ أَمَرْتُ بِصِيرِ وَكَيْلِي فِي جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ الْمَالِيَةِ كَالسَّيِّئِ  
وَالشَّرِّاءِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَاحْتَلَفُوا فِي الْأَعْتَاقِ وَالْطَّلَافِ وَالْمَوْثِقَةِ  
قَالَ بَعْضُهُمْ مَلَّتْ ذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَ التَّعْيِينِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ  
إِلَّا أَدْلُ دَلِيلٍ سَابِقُهُ الْكَلَامُ وَمَحْوُهُ وَنَدَّ أَحَدُ الْعُقَمَاءِ الرَّائِلَتِ سَاحِبَ  
وَفِيهِ وَفِي قَوْلِهِ أَلِي حَقٌّ سَاحِبُ حُلٍّ قَالَ لِعَبِيدِهِ وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ أُمُورِي <sup>الْمَالِيَةِ</sup>  
مَقَامُ بَعْضِي لَا يَكُونُ الْوَكَالَةُ عَامَةً وَلَوْ قَالَ وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ الَّتِي يَخُوضُ  
بِهَا الْوَكِيلُ كَانَتْ الْوَكَالَةُ عَامَةً يَتَأَوَّلُ الْبَيَاعَاتِ وَالْأَيْكَةِ وَفِي الْوَحْدَةِ الْأُولَى  
إِذَا لَمْ يَكُنْ عَامَةً يَطْرُقُ كَأَنَّ أَمْرَ الرَّجُلِ مَحْتَمَلًا لَيْسَتْ لَهُ صَاعِقَةٌ مَعَهُ وَقَدْ كَانَتْ  
مَاطِلَةً وَأَنَّ كَأَنَّ الرَّجُلَ تَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ تَقَرُّفِ الْوَكَالَةِ الْبَيْدِ  
الْخَلَّاصَةِ وَفِي الرُّوصَةِ رَجُلٌ قَالَ لِأَخِي مَوْضِعُ أَمْرِي أَلَيْسَ بِصِيرٍ  
فِي حَقِّ مَالِهِ وَلَوْ قَالَ مَوْضِعُ أَمْرِي أَلَيْسَ قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا مَاطِلٌ وَقَالَ  
بَعْضُهُمْ هَذَا أَوَّلُ سَوَاءٍ وَصِيرٍ وَكَيْلًا بِالْخَمَطِ مِنَ الْقَبِيحَةِ لَمْ يَجِبْ  
وَكُلُّهُ سَيِّئٌ مَتَاعُهُ فَقَالَ لَكُمْ أَبْيَعُهُ فَقَالَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ وَبَتَمَدُّ مَتَاعُهُ



مطلقاً بأن يبيعها فيا عها من رجل وانخذ فيها المشتري عها رة ثم مات المشتري  
 فباع الوفي ثلث الارض والعارة باضعاف الثمن الاول ثم ان المرأة  
 الموكلة ادعت فساد العقد الاول وقالت فيه غبن فاحش هل سميح <sup>ها</sup>  
 فقال البيع لا يقر لوجود الغبن الفاحش ولا تسمع الدعوى <sup>س</sup> وسئل عنها  
 ابو حامد فقال لا يسمع قولها قال وهذا الجواب على قول ابي حنيفة <sup>رح</sup>  
 يستقيم فاما عندهما فانه يتقيد الجواز بثمن المتل فاذا باعها الوكيل بغبن  
 لم يصح فصيح دعواها <sup>رح</sup> من المحيط ولو كان بالدين كقبل قال ابو يوسف  
 للوكيل ان يقضى من الكفل ومن الذي يتبرع بقضاء الدين من الكفل  
 والاصيل حلاً فالمحمد <sup>رح</sup> من الثانية رجل وكثر رجلاً لخصومة كل واحد  
 فاحضر الوكيل رجلاً يدعى عليه مالا لموكله فاقرا المدعى عليه بوكالة المدعى  
 فقال الوكيل انا اتم البيعة على الوكالة لكوني حجه في على غيره فان القاضي  
 يقبل بيته ويجعله وكلاً مع المقر ومع غيره رجل وكثر رجلاً بقضى ديونه  
 من بلان والخصومة فيها فاحضر الوكيل المديون فاقرا المديون بالوكالة  
 وانكر الدين فاقام الوكيل البيعة على الدين لا تقبل بيته لان البيعة على الدين  
 لا تقبل الا من خصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصماً الا <sup>س</sup>  
 المديون لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انا اثبت الوكالة بالبيعة <sup>س</sup>  
 ان يحضر الطالب وينكر الوكالة قبلت بيته وان كانت البيعة فائمة  
 على المقر <sup>س</sup> من الصغرى الوكيل بالمديون اذا حضر خصماً فاقرا بالوكيل <sup>س</sup>  
 الدلت لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الدين لا تقبل

من المحيط الرابع ان يوكله بالخصومة جائز الاقرار عليه وفي هذا الوجه  
يعبر وكلا بالخصومة والاقرار جميعا حتى لو اقر صرح اقراره على الموكل عندنا  
خلافا للشافعي سرح ويجب ان يعلم بان التوكيل بالاقرار صحيح عندنا زكرو محمد  
المسئلة في باب الوكالة في الصلح <sup>لـ</sup> وجوه ما ذكرتم ان المشتري اذا وكل  
سرجلا ليصلح عن العيب فاقرا الوكيل ان الموكل ابطال العيب لم يجز اقراره  
ولو وكله بالاقرار فاقرا جاز فلم يجعل نفسه التوكيل بالاقرار اقرارا حتى شرط  
اقرار الوكيل للزوم حيث قال فاقرا جاز <sup>عليه</sup> قالوا لا يوجد لهذه المسئلة  
سرواية الا في ذلك الباب <sup>بـ</sup> يحكي عن الشيخ الامام الزاهد احمد الطواويسي  
سرح ان كان يقول معنى التوكيل بالاقرار ان يقول للوكيل وكلت ان <sup>بـ</sup> تحاكم  
وبذلك عني فاذا رأيت مذمة لتحقيق بالانكار واستصوبت الاقرار  
فاقرا علي فاني قد اجزيت ذلك <sup>بـ</sup> من الصغرى اذا وكله وكالة معلقة  
بالشرط ثم عزل قبل وجود الشرط عند محمد سرح يصح وبه اخذ نصير وعندنا  
بوصف سرح لا يصح وبه اخذ ابن سلمة وبقوله محمد ونصير سرح نفقي <sup>بـ</sup> وفي  
وكالة شرح الطحاوي اذا وكله وكالة غير جائزة الرجوع عنه ثم اراد ان  
يعزل له ان كان ذلك في الطلاق والعاق لا يملك عزله وان كان  
ذلك في البيع والشراء والاجارة يصح العزل وقال بعض مشايخنا سرح  
كما نقول له ان يعزل في الفصول كلها وليس فيها رواية مسطورة <sup>بـ</sup>  
ولو قال وقت التوكيل كلما عزلتك فانت وكيل وكالات مستقبلة ثم عزله  
سرح ان لكنه يكون وكلا بوكالات مستقبلة فلو قال له كنت وكلت

وقلت لك كلما عرفت فاست وكلني فقد عرفتك عن ذلك كله من  
 الوكالة المطلعة والوكالة المتعلقة بالشرط فانما يغفل عن ذلك ولا<sup>يكفي</sup>  
 ويكفي بعد ذلك الا توكل جدي به - وذكر القاضي الامام تميم الاية  
 محمود ابن عبد العزيز الا ورجبدي سرح وقال وكان والدي سرح  
 يقول ينبغي ان يقول عرفتك عن الوكالة المنقذة ورجعت عن الوكالة<sup>لله</sup>  
 المتعلقة - قال اسأذنا سرح اذا اراد ان يقول ذلك ينبغي ان يقدم  
 قوله عرفتك عن الوكالة المتعلقة ثم يقول وعرفتك عن الوكالة المنقذة  
 هكذا اذكر الفقيه ابو جعفر سرح - من السراحيمة الوكيل بالخصومة اذا  
 عرل قبل ان يخاصم وشهد للموكل جائز به - من سرح الطحاوي وان لم<sup>يكفي</sup>  
 يخاصم حتى عرل ثم شهد قبل سماعه من الصغرى فالأخذ بجدي  
 معه وبعه بالنقد فله ان يبيعه نسيئة وكذا لو قال له بعه وبع من  
 فلاب فله ان يبيعه من غيره ويكون ذلك الكاشور به - اذا  
 وكله ان يبيع عنه من فلاب بباعه من غيره لم يجوز - من الحماية  
 وكذا لو قال بعه وبع من فلاب كان له ان يبيعه من غيره ولو قال  
 بعه من فلاب بباعه من غيره لا يجوز - ومنه اذا وكله وكاله غيره  
 جائزة الرجوع عنه ثم اراد ان يغفل ان كان ذلك في الطلاق  
 والعنف لا يملك عزله الا بولي انه لو جعل امر عبده في العتق  
 الى رجل بعينه ليعتق عبده متى شاء او جعل امر امرأة الى رجل  
 ليطلقها متى شاء او قال اعتق عبدي اذا سئت او طلق امرأتي اذا



ثبت لا يثبت العزل كذا هو هنا لما قال وكلتك غير جائزة الرجوع  
 لحق حكم بهذا الحكم الامر وان كان ذلك في البيع والشراء والاجارة  
 صح العزل <sup>له</sup> وقال بعض مشايخنا <sup>شرح</sup> كذا نقول له في الفصول كلها  
 وليس فيها <sup>س</sup> وايتة فسطورة كذا في شرح الطحاوي والابانة <sup>له</sup>  
 من الفصول والوكيل بالخصومة في الرد <sup>بالعيب</sup> من جهة المالك <sup>يستحلف</sup>  
 لان اليمين لرجاء النكول فاما الوكيل فثبت عن الموكل والموكل  
 لواقع يصح وكذا من قام مقامه <sup>من</sup> القنية باع الوصي عبدا  
 فاذني المشتري عينا ولا يثبت له يحلف الوصي على اليات والوكيل <sup>عليه</sup>  
 العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب ظاهر بخلاف الوكيل <sup>من</sup>  
 التمدد يب ثم في كل عقد بمبادله يمكن نقل ما ثبت به الى الغير كالبيع و  
 الاجارة ونحوهما فحقوقه تتعلق بالوكيل لا بالموكل كالسليم والتسليم <sup>والز</sup>  
 عند الاتصاف والرد بالعيب ونحوها وما لم يكن بمبادله كالهبة والود <sup>يعت</sup>  
 والعارية والرهن والامانة والاقرار والشركة والمضاربة <sup>فقد</sup>  
 تتعلق بالموكل بالوكيل كالرجوع في الهبة واسترداد الوديعة وغيره <sup>ما</sup>  
 كان اتماما للعقد كالقبض والتسليم في الهبة والرهن والاقرار فانه  
 يجوز من الوكيل ايضا <sup>من</sup> الحصر وصحة التوكيل بالخصومة بلا رضا الخصم  
 مع عدم التوكيل بغير رضا الخصم لا يصح وقالوا وهو قول ابن ابي ليلى <sup>يصح</sup>  
 من الترخيص وعليه الفتوى وقال بعض المتأخرين ان احسن اقصي  
 ثبتت الخصم في اقامة التوكيل لا يمكنه من ذلك <sup>وان</sup> وليه عليه <sup>احسن</sup>

القاضى من الموكل الاضرار لصاحبه بالتوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضا  
 صاحبه واليه ما استمسك الائمة السرخسي والحلواني والا ورنجدى شرح  
 ثم ما ذكر من عدم الصحة عند رواية كتاب الشفعة والصحح ان التوكيل  
 بغير رضا الخصم صحيح عنده ايضا الا انه غير لازم ثم نقول هذه المسئلة  
 على ثلاثة اوجه في وجه يلزم التوكيل بغير رضا الخصم عند جميعا وهو في  
 مسائل عشرة <sup>١</sup> - احدها اذا كانت الموكل عابثا مسيرة ثلاثة ايام <sup>٢</sup> والثاني  
 اذا كانت الموكل مريضا واصح ما قيل في المرض ما لا يمكنه الحضور بالمشي على  
 قدميه بنفسه <sup>٣</sup> - والثالث اذا كانت حاضرا ولكنه يريد السفر طالبا كان  
 او مطلوما <sup>٤</sup> - والرابعة الحيض <sup>٥</sup> - والخامسة القاص اذا كان القاضى يقضي  
 في المسجد وكانت طالبة او مطلوبة ولم يؤخر الطالب الى ان يخرج القاضى  
 من المسجد <sup>٦</sup> - والسادسة اذا كانت الموكل مجبوسا في سجن الرالى ولا يمكن  
 للقاضى ان يخرجها من السجن حتى يخاصم يقبل التوكيل عندهم <sup>٧</sup> - والسابعة  
 اذا كانت الموكل امرأة مخدرة وهي التي لم تحاط الرجال بكرا كانت او  
 يلزم توكيلها عندهم على ما عليه الفتوة <sup>٨</sup> - والثامنة اذا علم القاضى ان  
 الموكل عاجز عن بيان الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل <sup>٩</sup> - والتاسعة اذا  
 كان الموكل حاضرا في مجلس القضاء مع الوكيل <sup>١٠</sup> - والعاشر اذا كانت التوكيل  
 صميا لا قصد ما سئل وهو من عبد فيك خراجا لم يمل واقام بينة انه عبده اشتاء  
 من ذي اليد ما لفت درهم وقدرة التمن واقام صاحب البد بينة <sup>١١</sup> انه  
 ودعته عنده من جهة فلان القاضى فخص المقر له قبل ان يقضي شيئا

وصدق ذاليد فيما اقر له يأمر القاضى ذاليد بدفع العبد الى المقر له  
 ثم يقضى بالعبد لمضى الشراء على المقر له وصار الغائب عند حضرته  
 بمنزلة الوكيل بالخصومة من ذى اليد وكذا التوكيل بالتقاضي جائز  
 اذا كان ضمنيا من غير رضا الخصم <sup>١</sup> وفي وجه لا ينم التوكيل عند صد  
 وهو ما اذا وكل بالخصومة واستثنى الاقرار كما هو الرسم في زماننا ان  
 يوكل على وجه لا يجوز اقراره على الموكل ولا صلحه ولا تعديل شهوده شهدا  
 عليه صح هذا التوكيل وللخصم ان لا يرضى بهذا التوكيل عند هم اذا كان  
 لا يجوز اقراره على الموكل <sup>٢</sup> وفي الثالث خلاف وهو ما عدا هذه الصورة  
 والوضع والشريف والطالب والمطلوب والرجل والمرأة سواء <sup>٣</sup>  
 تقسيم آخر عرف من قبل الخصومة وفيه احتراز عن المقاصد والقبض  
 والتقاضي فتقول الوكيل بغير رضا الخصم على ثلثة اوجه غير جائز اتفاقا  
 وهو استيفاء القصاص عند غيبة الموكل وجائز اتفاقا وهو في القبض و  
 التقاضي <sup>٤</sup> وفي الثالث خلاف وهو في الخصومة والمراد من الخصومة  
 فيما سوى المقاصد اذا الخصومة في المقاصد بغير رضا الخصم لا يجوز  
 اتفاقا <sup>٥</sup> من المتفق للمرأة المستورة التوكيل <sup>٦</sup> بلا رضا الخصم وذاليد  
 من الجواهر الوكيل اذا باع والموكل حاضر تكون العهدة على الوكيل او على  
 الموكل <sup>٧</sup> قال العهدة من اخذ منه الثمن لا على من ياش التحقق هكذا  
 افاد وهو الصحيح من الاقوال <sup>٨</sup> من الصغرى الوكيل مادام حيا وان كان  
 غائبا لا تنتقل الحقوق الى الموكل في آخر ودية خواهره <sup>٩</sup> ذكره في  
 بكتة

محتالاً للتعويض وذكر العضي سرح ان الوكيل مالىح اذ امارات عن الموكل  
 بالحقوق تستقل الى وصيه دون الموكل ولومات ولم يوص بهن الا  
 الى القاصي ليعتب وصيا وهو قول بعض متاخر سرح وقال بعضهم  
 تستقل الى موكله ومنه الوكيل ما دام حياً وان كان غائباً لا تستقل  
 الى الموكل من السعاتي فاما الحقوق في الصنفات التي تقبل الحكم  
 والفصل عن العقد فصح للوكيل فيكون الوكيل اصيلاً في حق الحقوق دون  
 الحكم من المدايم وادراك الراهب المرتهن والعدل او غيرها  
 بيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائرة لانه توكيل بيع ماله  
 شرطت في عقد الرهن ليس للراهب ان يعزل الوكيل وان عزم  
 ليهما شرطت في عقد الرهن ما سرح وصفه من اوصافه وحما  
 من حقوقه من الكثر فان وكل المرتهن او العدل او غيرها ببيع  
 حلوله الا حل صح فان شرطت في عقد الرهن لم يعزل بعزله وموت الراهب  
 والمرتهن والوكيل ان يبيع بفضة وسنة ومن سرح ارب القاصي  
 للحصاف فان احصر محلاً فادعى عليه حقا للموكل والمدعى عليه بدلت  
 مقراً وجاهد له فاد المعاصي لاسمح من شهود الوكيل على الوكالة  
 له الوكالة لان البينة قامت على حصر قتل من الصعي والوكيل  
 انه وكيل فلا في نفس هذه العت فاقر الدي في هذه العين بالوكالة  
 فله ان يمتنع عن الدفع بخلاف ما لو كانت ديناً فانه اذا قر ما لو كان  
 والدبر ليس له ان يمتنع عن الدفع ثم في العين اذا اقر وامتنع

الدفن فاقام المدعي البينة على الوكالة صح وان كانت يقيمها على القبر  
من الفصول الاستروشيي ر جل وكلا ر جلا ببيع عين من اعيان ماله  
فاراد الوكيل ان يثبت الوكالة بالبيع عند القاضي بحيث لو جاء الموكل و  
انكر لا يلتفت الى انكاره فله وجهان احدهما ان يسلم الوكيل العين الى  
ثم يدعي انه وكيل من مالكة بالقبض والبيع فسلم اي فيقول ذو اليد  
لا علم لي بالوكالة فيقيم البينة على انه وكيله بالقبض والبيع فيسمع القاضي  
ذلك منه ويأمره بالتسليم اليه فيبيعه لهم من الكثر ومن عقد منهم  
وهو يحفظه بحيزه الولي او يفضله وان انقرا شيئا ضمنوا من الزيادة  
العقابية اما الوكيل بالخصومة لا يصير خصما مالم يخاصم لان التوكيل اقا  
على غيره مقام فعل نفسه بطريق الاستعانة فمالم يخاصم لا يقوم مقام  
لا يصير خصما اذا عرفنا هذا فنقول وان خاصم فلانا في الف درهم  
لموكل وقد وكله بالخصومة مع فلان بكل حق له قبله بحضرة القاضي ثم سئل  
ان شهد بذلك الالف لا تقبل لانه صار خصما فيه حيث خاصمه فيه  
ان شهد بماله آخر تقبل لانه لم يخاصم في مال آخر فلم يكن خصما فيه  
من كشف الغوامض في كتاب الوكالة الاصل ان الامين متى اقر بما كان  
سلطان جرمه غيره يصدق في ذلك ويصير الثابت ما قراره  
كالثابت بالبينة ومتى اقر بما لم يكن مسلطا عليه لا يصدق ق من  
الغاية ر جل قد ر جلا الى القاضي فقال ان فلان بن فلان  
على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له  
يقضه

واقام البيّنة على ذلك جملة قال ابو حنيفة سرح لا اقبل البيّنة على  
 المال حتى يقيم البيّنة على الوكالة وان اقام البيّنة على الوكالة و  
 الدين جملة يقضي بالوكالة ويعيد البيّنة على المدّين وقال محمد  
 سرح اذا اقام البيّنة على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البيّنة  
 على الدين وقول ابى يوسف سرح مضطرب ظاهر قوله انه تقبل  
 البيّنة على الكل لان القاضي يقضي بالوكالة او لا تم يقضي بالمال ولا يما  
 الى اعادة البيّنة على المال ويراعى القاضي الترتيب في القضاء لا في  
 البيّنة وهذا استحسان وعن ابى حنيفة سرح انه قال اخذ في هذا بالقياس  
 لظهور وجه القياس فان البيّنة على المال لا تقبل الا من خصم وهو كما  
 اشترى شيئا فوجد به عيبا فاراد ان يردّه لا تقبل البيّنة على المشتري  
 ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد سرح اخذ بالاستحسان لحاجة الناس  
 والقوّة على قوله وعنى هذا الخلاف الموصي اذا اقام البيّنة على الدين  
 والوصاية جملة والوارث اذا اقام البيّنة على السب وميراث الميراث  
 والدين عند ابى حنيفة سرح يستلزم اثبات الخصومة او لا تم تقبل البيّنة  
 على الحق من المحيط ولو وكله بالخصومة مع فلان في هذه الدار  
 فوكّل فلان رجلا بالخصومة كان لوكل المدعي ان يخاصم وكيل فلان كما  
 كان له ان يخاصم فلان من النصول القاضي اذا قضى على وكيل الغائب  
 او على وصي الميت يقضي على الغائب وعلى الميت ولا يقضي على الوكيل  
 والوصي ويكتب السجل ان قضى على الميت او على الغائب محض وكلا

او وصيه من المنتهى اقام شاهداً على الوكيل وانما في على الموكل او  
 الوارث والمورث او الوكيلين جازي من المحيط واذا وكل رجلاً بقضاء  
 دين له على رجل ثم ان المطلوب مات فان الوكيل على وكالته يتقاضي  
 ذلك من مال الميت ولا ينزل حكم الموت المطلوب لان الوكيل انما  
 ينزل حكمه بزوال ولاية الموكل بسبب من الاسباب او يقول للمامور  
 هنا ولاية الموكل وهي لم ينزل والمأمور به لم يتعب لان المأمور به ما في ذمة  
 المديون مما يقبضه الوكيل وبعد ما مات المديون فالوكيل يملك ما في  
 ماله مما يقبضه فبقيت الوكالة كما كانت وان مات الموكل خرج الوكيل  
 من الوكالة علم به او لم يعلم بزوال ولاية الموكل قبل حصول المقصود من  
 الخاتمة الوكيل بالتزويج ليس له ان يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني  
 تضاع الاول جازي من الصغير ولو قال ادفع الى ابني او ابنتك او غلاماً  
 و غلامك يا تينى فهذا وكيل فان ضاع فمن مال الطالب من الخلال  
 والوكيل بقبض الدين ليس له ان يقبل الحوالة من غيره ومنه ايضا ويجوز  
 التوكيل بقاضي الدين وقبضه من غير رضا الخصم ولا ينزل هذا التوكيل  
 بموت المطلوب اما ينزل بموت الطالب من تحققة انقضاء منها  
 الوكالة بقبض الدين يكون صحيحاً للحاجة صاحبه الى قبض الوكيل لغيره  
 عن قبض ديونه بنفسه كلها واذا قبض الوكيل برئ المديون وصاحب  
 المقبوض ملكا لصاحب الدين فيكون امانة في يد الوكيل ويكون حكمه  
 حكم المودع من النجاسة لو قال ما صنعت من شيء فهو جائز لم يملك

الجارية بالامانة من العدة في كتاب البيوع اذا وكل وكيله ببيع عبد غدا  
 صاير وكلا غدا وفيما بعده لانه لما صار وكلا لا يتعزل بمضي العدة والاصل  
 ان تعليق الوكالة بالخطر يجوز والعزل بالخطر لا يجوز لان التوكيل اطلاق  
 فانه اطلاق والعاقبة من الفصول والوكيل لا يطالب بتسليم الثمن  
 قبل القبض من المشتري من كثر العجائب الوكيل يقبض الدين اذا حضر  
 خصما فاقتر بالتوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة  
 الدببة على الدين لا تقبل مسئلة اذا اقر المطلوب بالدين وانكر الوكالة  
 فقال الوكيل للقاضي حلفه بالله ما تعلم ان الطالب وكلني ذلك فقال ابو حنيفة  
 سرح لا يمين عليه وقالوا الحسن سرح يحلف من الخافي سرح وكل سرح لا  
 يتحب كل حق له والمقصود فيه جائز امره فانه يدخل فيه الديون والودا  
 والعوامر وما وكل حق يملكه الموطر سوى النفقة من الخافية ذكر شمس  
المرحبي سرح ان الوكيل بالشراء لا يملك الا قاله في قولهم فلا تنبي ظنا  
 الا قاله - وفيه الصواب اما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الامام شمس الزمعة  
المرحبي والشيخ الامام المعروف بخواجه مراده سرح انه لا يملك الا  
من الساجية الوكيل بالشراء يملك الا قاله خلافا لابي يوسف سرح  
من الواعان الحسامية الوكيل بالشراء يملك الا قاله عند ابي حنيفة  
 ومحمد سرح وكذا في البرهانية والطهيريّة والنسفية من الكافي لا يملك  
 الوكيل بالحصومة المبيعة والبيع والابراء والصلح - من الخافي سرح لا  
 سرح ربح فوكل المديون بقبض الدين من نفسه او من عنده لا



توكيله ولو وكل المديون ببراءة نفسه عن الدين صح توكيله ولا يقصر  
على المجلس <sup>من</sup> من الخاتمة ولو اقال الوكيل بالبيع صح اقالته عندهما ولو  
ضامنا للثمن وعلى قول ابي يوسف ربح بالاقالة يصير الوكيل مشتريا  
لنفسه <sup>من</sup> من القنية وان باقالة الوكيل بالبيع يسقط الثمن من المشتري  
عندهما ويلزم المبيع للوكيل وعند ابي يوسف ربح لا يسقط الثمن من  
المشتري اصلا <sup>قال</sup> في العصامي ولو باع الوكيل ثم اقال قبل القبض وبعد  
بعيب او بغير عيب لزمت دون الامر <sup>من</sup> من السراجي اذا تقدم رجل الى  
القاضي فادعى ان فلان ابن فلان وكله بقبض دينه الذي على فلان هذا  
واحضره الى القاضي معه فان صدقه التزم في الدين والوكالة فالقاضي  
يجبره على الدفع اليه <sup>من</sup> من القنية التوكيل بالاقراء يبيع عند ابي حنيفة  
راجح ومحمد ربح حتى يراخذ الموكل باقرار الوكيل وعند ابي يوسف وزفر ربح  
لا يبيع ويخرج بالاقراء عن الوكالة <sup>من</sup> من ابي حنيفة وسئل ايضا عن رجل  
وكله وكيله باحياء الموات له فاحيا الوكيل اهو للوكيل كما في التوكيل في الا  
والاجتناسا ثم ام يقع للموكل كما في سائر التصرفات من البيع والاجارة  
اقال ان اذن الامام الموكل بالاحياء يقع له والا فلا <sup>من</sup> من ابي حنيفة في كتاب  
الاستئناسا <sup>من</sup> من القنية وكل من جلا باحياء الموات له فاحياه فهو له  
ان ابن الامام في الاحياء <sup>من</sup> من الكافي وان وكله وكيله بالاحياء فاحياه  
على موكله عند القاضي صح اقراره عليه ولا يبيع اقراره عند غيره القاضي  
عنده ابي حنيفة ومحمد ربح استئناسا الا انه يخرج من الوكالة وقال ابن حنيفة

شرح الشيخ رحمه الله في شرحه في بيان ما في  
الجميع ولذا قرئ على موكله في مجلس الحاكم اعتبرناه قال علماؤنا شرح اذا  
امر الوكيل بالخصوصة على موكله في مجلس القاضى يتقد على موكله وقال  
في شرح لا ينفذ وهو قول الشافعي شرح من حاشية الكثر اذا وكر  
مشتى ثم تصرف بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة من شرح الطحاوي  
الاصل في كتاب الوكالة ان كل ما كات ان يفعل بنفسه من العقود  
بولاية نفسه كان له ان يوكل فيه غيره من الجاوي وفي نوادر  
ابن سماعه فان كان دين المشتري على الموكل لا يصير فصا ان  
للموكل مطالبة المشتري بالتمن من التار حاشية الوجدات في اذا  
اخرج الرسول الكلام بخرج الوكالة بان اضاف المقرض والرهني  
الى نفسه فقال لذلك الرجل اقرضني عشرة دراهم وارهن هذا  
الثوب ففعل الرجل فان الرسول يصير مستقر صا لنفسه حتى لم يكن  
للامران ياخذ الدرهم من يده ويصير جارا للثوب الذي  
الى المقرض فان هلك الثوب في يد المقرض فصاحب الثوب  
بالخيار ان شاء ضمن الرسول وان شاء ضمن القاضى وفي الحديث  
ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن المقرض قيمة ثوبه بالعه  
بلغت لهم فان ضمن الرسول جاز الرهن وسقط دين المقرض  
وان ضمن المقرض يرجع المقرض على الرسول بدنه وقيمة الثوب  
من الحاشية الوكيل يضمن الدين اذا قال قبضت ودفع الى الموكل

لقول قوله لأنه أمين يدعي إيصال الأمانة إلى صاحبها فيقبل قوله  
 من المصور في فصل الأمانات وكل من جلا بقبضه <sup>قبضه</sup> وبين له على رجله  
 وهو وديعة عند الوكيل ولو وكله بقبض وديعة فقال الذي كانت في  
 له قد دفعها إلى الموكل أو إلى وكيله فالقول قوله وهو مصدق في  
 رادة نفسه ولو وكله بقبض وديعة أو غارية فمات الموكل فقد خرج  
 الوكيل من الوكالة قال الوكيل قد كنت قبضتها في حيوة <sup>قبضتها</sup> وقد دفعتها إلى  
 الموكل لم يصدق على ذلك وتأتي المسئلة من بعد أن شاء الله تعالى  
 إن مات المطلوب فالوكيل على وكالته في تعاضي ذلك من مال الميت  
 لو كان الموكل هو الميت بطلت الوكالة فأن قال قد كنت قبضت في حيوة  
 الموكل ودفعتها إليه لم يصدق على ذلك لأنه أخبر عما لا يملك إنشاء <sup>فكأن</sup>  
 بينهما في إقراره وقد انفرد بموت الموكل من الحائبة الوكالة في إثبات  
 عدم من جانب المدعي والمدعى عليه مقبولة في قول أبي حنيفة <sup>سقط</sup> راجح وقال أبو يوسف

راجح لا تقبل وقول محمد راجح مفضل

كما أن الدعوى

من الخداية وإذا كانت الصبي في يد رجل وهو يعبر عن نفسه فعلا لانا  
 حر فالقول قوله لأنه في يده نفسه ولو قال أنا عبد للذي في يده لأنه إقراره  
 لا يملك حيث أقر بالرق وأن كان لا يعبر عن نفسه فهو عبد للذي  
 في يده لأنه لا يملك على نفسه لما كان لا يعبر عنها وهو بمنزلة متاع  
 بخلاف ما إذا كان يعبر ولو كبر فادعى الحرية لا يكون القول قوله لا

ظهر الرق عليه في حال صغره من انكا في فلو كبر وادعى الحرية لا يعزل قوله  
لا انه ظهر الرق عليه في حال صباه فلا يستغنى الاخران باب ظاهر بلا حجة  
من انكا في وشرح العهد اية لا تملك على نفسه فيظهر عليه يد ذي اليد  
فان قلت الرق ضرر فلا يقبل اقرار النسي برده قلنا شوته بدعوى ذي اليد  
لا باقراره وباقراره اندفع المعارض من يد من اليد خيرة عبد ادعى انه حر  
الاصل في موضع لم يسبق منه الاقرار بالرق وقضى القاضي بحريته لما ان اذ  
في ذلك قوله ما المشتري لا يرجع على بائع بالتمن عند بعض المشايخ  
وعند بعضهم يرجع والخلاف في هذه المسئلة نظير الخلاف في المسئلة  
المتقدمة والبينة للمشتري في ذلك حتى يرجع على البائع بالتمن ان كان  
يدعى المشتري على العبد الرق ويقول اقر لي بالرق ويقسم البينة ثم يقسم  
البينة على انه حر الاصل فيرجع المشتري ح بالتمن على انه حر الاصل  
من الحائنة والصحح انه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان الرق  
قوله في دعوى الحرية وللمشتري ان يرجع على البائع بالتمن يقول  
منه الد خيرة قال محمد يرجع في دعوى الاصل واذا اقصم رجلان في  
واحد منهما يقول هو عبيد وهو في يدها فان كانت العبد صغيرا  
عن نفسه فاقضي لا يقضي لواحد منهما بالملك ما لم يقسم البينة وبها  
يجوز في ايديهما وهذا لان العنصر الذي لا يعبر عن نفسه والتمن  
سواء ولو كانت في ايديهما بهيمة وكل واحد منهما يدعي انها له فاما  
لا يقضي لواحد منهما بالملك لانه لم تعرف المنة فيها ولو اخذ مؤمرا

القاضى لا يقضى به الا بالبيّنة ولكى يجعله في ايديهما لانه عرف يدعي  
 عليه كذا هذا وان كان الغلام كبيراً يتكلم وصغيراً يعبر عن نفسه فقال انا  
 حرّاً لقول قوله ولا يقضى القاضى لهما بشيء لا بالملك ولا باليد عالم بقيما  
 البيّنة على ذلك ولو قال انا عبد احد هما لم يصدق وهو عبد عما لانه  
 لما اقر بالرق فقد ثبتت يد هما عليه حقيقة وحكما لان يد الحر ثبتت على  
 الرقيق فهو بقوله انا عبد احد هما يريد ابطال اليد الثانية عليه لاحدا  
 حقيقة وحكما فلا يقدر عليه بخلاف ما اذا قال انا حر الاصل لانه انكر ثبت  
 اليد على نفسه فاليد لا تثبت للحر على الحر فكان القول قوله اما هنا بخلافه  
 وكذلك اذا كان العبد في يد ساجل فاقترانه للأخولم يصدق وانقول  
 قول صاحب اليد ثم شرط في الكتاب ان يكون الغلام كبيراً يتكلم وساجلا  
 يقول في بعض النسخ اذا كان يعبر عن نفسه فانما له ان يتكلم ويعقل  
 ما يقول فاذا كان بهذه النصفة يرجع الى قوله وادانات العبد في  
 يد ساجل وهو لا يعبر عن نفسه قال صاحب اليد انه عبيدي فالقوله  
 قوله يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة  
 لانه ابطال ملك جرم القضاء به والله اعلم وكذلك لو قال انا نقيض  
 كقوله انا حر فان اقام ذوا اليد بيّنة انه عبده واقام العبد بيّنة انه  
 حر الاصل فبيّنة العبد اولى به من الجواهر ساجل قال لعبد من تراب فرزة  
 قبول كرم يعتق عليه من المحيط جارية في يد ساجل ادعت بها حرة  
 الاصل وانكرت انها اقربت بالرق وادعى ذوا اليد انها اقربت بالرق

كان القول قول الجارية ويقضى بحرية تهلل من الابانة امته في يد رجل  
 عدل ادعت انها حرة فاقامت البينة على ذلك فالتاخير بغيرها على  
 يد يد عدل حتى يسأل عن الشهود ولم ومنه ايضا فان القاضي يأمره بالا  
 عليها - من الذخيرة قالوا قد ذكر محمد سراج في كتاب البلاء اذا شهد  
 الشهود ان هذا اخر الاصل الكافي به - من الخلاصة عبد في يد سراج اقام  
 ذواليد البينة انه عبده واقام الاعلام البينة انه حر الاصل فبينة الغلام  
 اولى - من الفصول ثم اعلم بان الاصل في دارة الاسلام هو الحرية فمن  
 ادعى انه حر الاصل فالقول قوله لانه متمسك بالاصل وعن هذا قلنا ان  
 سراج لو ادعى انه حر الاصل فاقام شاهدين لا تقبل بينته لان القول  
 قوله فلا حاجة الى البينة لكن اذا ادعى انسان الرق عليه واقام البينة  
 فالان تقبل بينته على حرية الاصل دفعا لبينة الرق - من الذخيرة ومن  
 محض من بعض البلدان في دعوى حرية الاصل وكان المكتوب فيه ادعى  
 رجل محصر حل انه حر الاصل وان هذا الرجل يستعبده بغير حق واقام  
 البينة على حريته فقد قيل هذه البينة لا تكفي لسماع البينة لانه اذا لم يسو  
 منه اقرارا بالرق لانسا ولا لاله كانت القول قوله في حرية الاصل فكيف  
 تسمع البينة على الحرية والحرية ثابتة بقوله وقيل تسمع هذه البينة ولكن لانه  
 الحرية بلا استعانة باليمين عن العبد واهل خراسان يكتبون دعوى المولى الرق  
 على مملوكه واقام البينة على ذلك ثم يكتبون دعوى المملوك الحرية واقام  
 عليه وهو اشبه واقرب الى العتوان به - ومنه ايضا فان قيل في قوله انما

ينبغي ان يكون القول قول ذي اليد لان العبد في يد ذي اليد من حيث  
 الحقيقة وقول الانسان مما في يده مقبول الا يرى انه لو كان في يده ثوب  
 او راية انه يقبل قوله في انه لفلان وطريقه ما ذكرنا قلنا نعم العبد في يد ذي  
 اليد حقيقة الا اننا نعلم يقين ان يده على العبد حادثة لان يد الملت على  
 الايدي تكون حادثة لامحالة لان الاصل في الايدي الحرية وانها تنفي يد الغير  
 فيكون القول قول من كان ايده في الاصل لا قول من كان في يده <sup>ب</sup> للحال كقول  
 عرفاه في يد رجل ثم رأيناه في يدي رجل آخر وتنازعنا فيه كان القول  
 لمن كان ايده في الاصل لا قول من له اليد في الحال لاننا نتيقنا بحادث يده  
 كذا هنا <sup>ب</sup> من اعتبارية في كتاب الدعوى ولو لم يكن العبد معروفا بالرق  
 لا لقول قوله في دعوى حرية الاصل الا اذا قام ذواليد بسنة <sup>ب</sup> من النص  
 ذكر الامام رشيد الدين سرح في فتاواه في الباب التاسع العبد اذا انقاد  
 للبيع لا يقبل قوله اني حر الاصل بدون البينة وتفسير الانقياد للبيع ان يتقاضي  
 للتسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري لا يابى وسكت اما السكوت  
 عند البيع لا يكون انقيادا لان البيع لا يقوم به بل يوجد بالعقد وقد ذكرنا  
 في احكام السكوت ان العبد اذا بيع وهو حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع  
 انا حر لا يقبل يدون البينة <sup>ب</sup> من الظهيرية رجل اشترى جارية ثم باعها  
 وقد اوثقها الايدي الا سبعة ثم ادعت الجارية انها حرة الاصل فرد <sup>ب</sup> صاحبها  
 على بائعها بقولها وقبل البائع منه ثم قبل الثالث وابى الاول ان يقبلها من  
 الثاني <sup>ب</sup> لهذا على وبهين ان كانت تدعي العتق له انه لا يقبل لان <sup>ب</sup> الحق

قولها وان كانت تدعي حرية الاصل فالمسئلة على قسمين ان اتفادت  
 البيع بان بيعت وسلمت الى المشتري وهي ساكنة غير مضطرة ولا مكرهه  
 لا يقبل قولها لانها اذا اتفادت البيع فقد اقرت بالرق فلا تثبت حرية  
 الاصل بقولها وان كانت غير منقادة للبيع ليس ذلك ان لا يقبل لان القول  
 قولها في دعوى حرية الاصل لانها لا تقر بالرق اصلا <sup>من</sup> <sup>الفصول</sup> <sup>العماد</sup>  
 في الفصل الثالث والثلثين في احكام السكوت ومنها اذ بيع العبد وهو  
 حاضر فسكت بعد العلم بالبيع ثم قال انا حر وفي بعض الروايات فانقاذ <sup>البيع</sup>  
 والتسليم ثم قال انا حر لا يقبل قوله <sup>وفي</sup> اقراره <sup>وي</sup> انصا لي اذ اباعه <sup>وسله</sup>  
 فنذهب به المشتري وهو يعقل وسكت فهو اقرار بالرق وكذا اذا ارهنه  
 او دفعه بجنانية وهو ساكت بخلاف ما اذا اجره او عرضه على البيع او  
 روجه او ساومه فالسكوت هنا لا يكون اقرارا بالرق <sup>من</sup> <sup>الذخيرة</sup>  
 في فصل الثامن من كتاب الدعوى سر جل قدم بلدة ومعدس جال ونساء  
 وصبيان يخدمونه وادعى انهم اسرقاء وادعوا انهم احرار فالقول قولهم  
 ما لم يقر والله بالملكت بكلام او بيع او تقوم بينة عليهم وان كانوا من <sup>المعدس</sup>  
 او السيد او المثلث او الزوم لانهم في دار الاسلام وقت الحضور ودار  
 الاسلام دار الحرية فيه فقد تمسكت بالاصل فكان القول قوله فلهذا  
 قال القول قولهم قال الا اذا باعهم الرجل وقد اتفاد والبيع والتسليم لان  
 ذلك منهم بمنزلة الاقرار بالرق او تقوم البينة عليهم بالرق فيجوز لا تقبل  
 دعوى الحرية هكذا ذكرنا وقلنا اذ اعاءهم غير مقهورين من جهة <sup>اذا</sup>



جاءهم مقهورين من جهة لا يقبل قولهم في الحرية بل من الذخيرة قالوا  
 سرح سألت محمد اسرح عن غلام لم يبلغ الحلم باعه انسان واقراة مملوك له  
 وهو يعبر عن نفسه ثم استحق بالحرية وغاب البائع ولا يدري اين هو  
 يرجع المستري على الغلام بالغورس قال لآله من الخافي فان محمد اسرح ذكر  
 في الزيارات لو ان سرية رجعت الى دار الاسلام باسارى فقالت  
 الاسارى نحن من اهل الاسلام او من اهل الذمة اخذنا هؤلاء في دار الاسلام  
 وقالت السريه هم من اهل الحرب اخذنا هم في دار الحرب كان القول قول الاسلام  
 لان ثبوت اليد عليهم لم يعرف الا في دار الاسلام ودار الاسلام داعصمه  
 وكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان اقامت السرية بيته على دعواه  
 ان كانت الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا من السرية  
 لا تقبلهم من القيمة سئل الوحامد عن رجل في يده ضيعة جاء رجل  
 وادعى ان هذه الضيعة ملكه اشترها من فلان منذ خمسين سنين فقام  
 بيته على ذلك وهدلت البيته فطوب المدعى عليه بالجواب فقال ان  
 ذلك الفلان الذي اشتريتهما منه اقر قبل شراكتك انه لاحق لي في هذه  
 الضيعة وله بيته على اقراره هل يكون هذا دفعا لدعواه فقال نعم يكون  
 دفعا وسئل عنها حميد الوبري فقال ان كانوا يقولون هو دفع وانا اقول  
 في زمانى ليس بدفع لظهور المصلحة في باب القضاة وسئل عنها يوسف  
 ابن محمد فقال ان كان في بيته المدعى اشتراه من فلان وكان ملكه او كان  
 في يده يقبل القاصي تلك البيته ولا يلتفت الى هذا الدفع بل وقال رضي

هكذا ذكره في كتاب الدعوى في باب دعوى العتاق ووضع المسئلة  
 في دعوى العبد العتق ان فلانا اعتقه واقام البينة على ذلك واقام  
 آخر البينة انه عبده فانه قال قد قضيت ببينة العبد اى بينة من يدعي  
 انه عبده لان شهود العبد شهد واعلى لفظ العتق وانه قد يكون  
 غير المالك ومن المالك حتى لو شهد وانه اعتقه وهو ملكه قضيت  
 ببينه وكذا لست هنا بمجرد الشراء يكون من المالك ومن غير المالك  
 من الجامع الصغير العتابي رجل اشترى دارا فشهد بذلت رجل على <sup>الصك</sup>  
 وختم ثم ادعى الدار فتج دعواه ولا يكون الشهادة على الصك اقرارا <sup>منه</sup>  
 بانها ملك المدعي لان الانسان قد يبيع ماله غيره فان كتب في <sup>الصك</sup>  
 باعه وهو يملك يومئذ فشهد بذلت على الصك لم تسمح دعواه  
 من العتابة ولو كتب الشهادة بالشراء لم يكن اقرارا بانه ملك البائع  
 والمشتري <sup>من</sup> الكافي والتا قض يمنع دعوى المالك دون الحرية  
 الطلاق والنسب والقضاء بالملك المطلق على ذى اليد قضاء عليه  
 على من تلقى الملك من جهته دون غيره والقضاء بالحرية وفروعا  
 ضاء على الناس كلامهم لان الحرية حق الله تعالى حتى لا يجوز استرقاق  
 الحر برضاه والناس كلامهم خصوم في اثبات حقوق الله تعالى نيابة عنه  
 مع كونهم عبيده فكان حضور الواحد كحضور الكل والقضاء على الوا <sup>حد</sup>  
 ضاء على الكل كالورثة لما قاموا مقام المورث في اثبات حقوقه و  
 بالدفع عنه قام البعض مقام الكل <sup>من</sup> الكافي ولو ادعى العبد انه

حر الأصل فاقول للعبد لانه انكر اليد اصلا والاصل فيه عدم اليد فان  
 اقام ذوا اليد البينة على المثلث وايداعه تقبل لان الاصل يقبل التبديل  
 وقد ثبت انه تبدل وان اقام على ايداعه فحسب لا يقبل بخلاف الداء  
 لان الايداع في الآدمي لا يقتصر الى المثلث اذ الحر الصغير يودع اما ان  
 فملوكة لا محالة والانساف يودع ملكه وان برهن على المثلث واليد  
 وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما ما يكتسب من الذخيرة لانه  
 في داء الاسلام وقت الخصومة وداء الاسلام داء الحرية فيه فقد  
 تمسك بالاصل فاقول قولك من المحيط ولو قال العبد انا حر الاصل  
 واقام الذي في يديه بينة انه عبده فلان اودع عنده قضيت برهنا  
 فلان ودفعته الى الذي هو في يديه ولو اقام ذوا اليد بينة ان  
 فلانا اودعنا اياه ولم يشهد والله لا يلتفت الى هذه الشهادة حتى  
 لا يعاد العبد الى يده لانه ثبت بهذه البينة هجر ذوا اليد اع والاذ  
 ما بما يودع وله عند صديقه وقد يطلب منه ان يحفظه فلم يثبت الر  
 بهذه الشهادة فبقيت الحرية الثابتة بالظاهر ولو اقام ذوا اليد بينة انه  
 فلان اودعنا اياه او اجراورهنه منه واقام العبد بينة انه حر الاصل  
 فقط فاذا حضر المقر له فان اعاد العبد البينة عليه انه حر الاصل يقضى بانه  
 حر الاصل وان لم يعد بقي رقيقا ولا يكلف المقر له اعادة البينة انه عبده  
 من الفتاوى الخلاصة ولو اقام ذوا اليد البينة ان فلانا اودعنا ولم  
 يملك لا تقبل السنة من التارخاني في كتاب القضاء في الفصل اعاد

فأوى السبي ربح عبد ادعى حريم نفسه ونهى التناخي بها بيعة اقامها العبد  
 فقال كذب انت انا عبد هذا الرجل هل يبطل القضاء بالحرية فلا روايته لهذا  
 المسئلة في شي من الكتب قالوا وينبغي ان لا يبطل القضاء من المواضع  
 الاصل ان القضاء بالملك المطلق للمستحق على ذي اليد قضاء عليه وعلى من  
 تلقى الملك من جهته والقضاء بالحرية وفرعها قضاء على الكافة من الكافة  
 عني في يد رجل وهو يعبر عن نفسه اى يعقل فحوى ما يجري على لسانه فقال  
 اما حر فالقول قوله لانه في يد نفسه فكان هو صاحب اليد وكان المذمي  
 فارجاه والقول قول صاحب اليد وهذا لان الاصل ان يكون لكل انسان  
 يد على نفسه اما بمعنى الكرامة اذ كونه في يد غيره دليل الاهانة ومع قيام  
 يده على نفسه لا تثبت يد الغير عليه للناس في بيث اليمين الا اذا سقط اعتبار  
 يده شرعا فيعتبر يد الغير عليه وسقوط اعتبار يده قد يكون لعدم  
 اهليته بان كان صغيرا لا يعبر عن نفسه اى لا يستقل ما بقوله وقد يكون  
 نبوت الرق عليه لان الرق عبارة عن عجز حكمي واليد عبارة عن  
 القدرة فبينهما تافا فاذا ثبت الضعف انتفت القدرة من اليد  
 الجارية اذا ابتد اولتها الايدي فادعت انها حرة الاصل او ادعت عتقا  
 طارضا قبل تاسيخ هذه البياعات ورجح المشتري الآخر على بالعدو  
 بالعدو على بالعدو والى البايع الاول الوجوع اليه ففيما اذا ادعت حرية  
 الاصل ان لم يسبق منها اقرار بالرق لانها لا دلالة من القياد البيع  
 وما اشبه ذلك على ما عرف في كتاب الاقرار وليس له ان ياتي لا

حرية الاصل تثبت بمجرد قولها في حق الناس كافة اذ لم يسبق منها اقرار بالرق  
هكذا اختاره بعض مشايخنا راجع وبعض مشايخنا راجع على ان ثبت له ان  
يأبى وكانت هذا القائل يقول ان حرية الاصل لا تثبت بمجرد قولها في  
الناس كافة وان لم يسبق منها اقرار بالرق لانصا ولا دلاله وعلى هذا الاختلاف  
مسئلة اخرى في صور اخرها تأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى هذا اذا لم يسبق  
منها اقرار بالرق فان سبق منها اقرار بقضا او دلاله كان للبائع الاول  
يا بى الرجوع عليه بلا خلاف لان حرية الاصل لا تثبت بمجرد قولها ان  
منها اقرار بالرق وفيما اذا ادعت اقرارا عارضا كانت للبائع الاول  
يا بى الرجوع عليه بلا خلاف لان العتق العارض لا يثبت بمجرد قولها  
عبد ادعى انه حر الاصل في موضع لم يسبق منه الاقرار بالرق وقضى انه  
محرره لما ان القول في ذلك قوله فالمشتري لا يرجع على بائعه بالثمن  
بعض المشايخ راجع وعند بعضهم يرجع من الكافي ادعى رجل عبد  
رجل انه له فقال ذواليد هو فلان الغائب وديعة عبد عيا او عمار  
اجارة او سها او عصبا واقام على ذلك بيته واقام ذواليد بيته  
المدي اقراره فلان انه فعت خصومة المدي عنه لا يثبت به  
انه وصل اليه من جهة فلان وان يده ليست يد خصومة منه واد  
العبد الاعاق عليه يقضى بالعتق كدعوى الفعل فلو قضى عليه  
الغائب وادعى لا يثبت اليه نفاذ العضاء عليهما ولو ادعى العبد  
فلان الغائب وان اعمقه لا تقبل شتمه علنه لاقرار العبد بانه ليس بـ

بينهما بكفيل استحقاقا لان الاصل فيه عدم المثلت فقبلت البينة في حق الزالة  
 اليك احتياطا لالامر المحميتم من الذخيرة في كتاب الدعوى وسر سبيل في  
 دعوى حرية الاصل وكانت المدكوس في الدعوى انه حر علق حرارا وذلك  
 على فراش الحرية وام المدي هذه معتقة سجل فشهد الشهود انه حر <sup>صل</sup>  
 ولد على فراش الحرية ولم يشهد وان علق حر ولم يترك واعلى هذا <sup>قضى</sup>  
 كثير من مشايخنا مانا سرح بضمه قالوا قد ذكر محمد سرح في كتاب الولاد  
 اذا شهد الشهود ان هذا احرا الاصل الكافي به <sup>منه</sup> وفي الفصل السادس  
 ولو ان صبيا في يده لا يعبر الصبي عن نفسه ونرم الرجل الذي في يده  
 انه المتقط فقامت امرأة حرة الاصل بينة انه اخوها لا بيها وامها  
 جعلته اخاها وقضيت بينتها ورفعته اليها لان هذه بينة قامت على  
 خصم لا يثبت على الحاضر وهو المتقط حقا لنفسها وهو حق ثقل الصبي الى  
 بجرها للمحصنة والتربية فانه ذا الرحم المحرم وذوات المحرم احتياطي  
 من الذخيرة ولا يتوصل الى اثبات هذا الحق الا بعد اثبات نسبها من  
 ابيه وامه فينصب المتقط خصما عن ابيه وامه وكذلك لو كان <sup>لها</sup>  
 في يده يدعي انه عبده وباقي المسئلة بحالها قضيت بانه اخوها <sup>قضيت</sup>  
 بحقه لانه لا يملكها الا بتزاع من يده المتقط الا بعد اثبات نسبها من  
 ابيه وامه واثبات هويته فكان لها اثبات ذلك <sup>من المد اية</sup>  
 لا تقبل المد عوى حتى يترك شيئا معلوما في جنسه وقدمه لان فائدة  
 الدعوى الالتزام بواسطة اقامة الحجج والالتزام في المبرهول لا يتحقق <sup>لأن</sup>

ولا تقبل الدعوى حتى يذکر شيئا معلوما في جنسه وقد ساء لان فائدة  
الدعوى الا لزام بواسطة امامه للجهة والا لزام لا يتحقق في المجهول لان  
التعاضد لا يمكن من القضاء بالمجهول بينه المدعي ولا يكون المدعي عليه  
من تمام المجمع ويشترط بقبولها معرفة المدعى به في جنسه وقد ساء لان  
الغرض من الدعوى هو الزام المدعى عليه عند قيام البينة ولا ازام فيما  
لا يعلم جنسه وقد ساء من الله خيرة اذا ذكر احمر خالص ولم يذكر الجيد  
كناه ولا بد من ذكر انه من ضرب ابي والى عند بعض المشائخ سرح لان  
في مضروب الولاية تفاوتاً وبعض مشائخ سرح لم يشترطوا ذلك لانه  
اوسع والاولى احوط واذا ذكر كذا دينا رانيا بوسرية منقذة وفارسه  
سره كرهه ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشائخ سرح فيه بعضهم قالوا لا  
من ذكر الجيد مع ذلك لان المنقذة قد تكون جيدة وقد تكون رديئة  
وقال بعضهم لا حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح من الخلاصة في  
الدان ولو ذكر حمراء وفي البلد نقود حمراء والواحد من الجملة اسروح  
لا يصح وفل يصح ويصرف الى الادنى من الوفاية وهي انما تصح بذكر شيئا  
علم جنسه وقد ساء وهذا في دعوى الدين لا في دعوى العيى فان العين  
ان كانت حاضرة تكفى الاشارة بان هذا ملكت لي وان كانت غائبة يجب  
ان يصحها ويذكر قيمتها وان لم يذكر المدعى عليه منه اما في دعوى  
الدين فلا بد من ذكر الجنس والقدس لما هو و ذكر في الذخيرة انه اذا كان  
ونريا كان له ذهب والفضة لا بد ان يذكر الصفة بان جيد او رديج





وكانت الفقيه أبو بكر الاحتشاب يفتي له تأويل ما ذكر في الكتاب أن الشهود  
 شهدوا على إقرار المدعى عليه بالعصب فيثبت عصب الجارية بإقراره في حق  
 الجبس والقضاء جميعاً وصامة المشايخ سراج على أن هذه الدعوى صحيحة والنية  
 مقبولة ولكن في حق الجبس وإطلاق محمد سراج في الكتاب يدل عليه <sup>الشيخ</sup> قال  
 الإمام الزاهد فخر الإسلام عليّ البرزوي سراج إذا كانت المسئلة مختصة بنسبة  
 للقاضي أن يكلف المدعي بيان القيمة فإذا كلف ولم يبينت تسمع دعواه وهذا  
 لأن الإنسان قد لا يعرف قيمة ماله فلو كلفه بيان القيمة فقد اضربه أدباً  
 عليه الوصول إلى حقه وأما سقط بيان القيمة من المدعي سقط من الشهود  
 بالطريق الأولى من الثانية قال أبو بكر الخبي سراج تأويل المسئلة أن الشهود  
 شهدوا على إقرار العاصب بذلك لأن الإقرار الثابت بالنية كالإقرار  
 معانية أما الشهادة على فعل العاصب لا تقبل مع جهالة المعضوب لأن  
 المقصود اثبات المصلحة المدعى في المعضوب فلا وجه للقضاء في الجهور  
 لا بد من الإشارة إلى ما هو المقصود بالدعوى والشهادة وقال الشيخ الإمام  
 الزاهد شمس الأئمة البرخبي سراج الأصح أن هذه الدعوى والشهادة <sup>صحيحة</sup>  
 لمكان الضرورة فإن العاصب يكون متمتعاً بمصار المعضوب عادة  
 والشهود على العصب لما يقفون على أوصاف المعضوب وانما يتألف منهم  
 معانية فعل العصب فسقط اعتبار علمهم بأوصاف المعضوب لمكان الضرورة  
 فيثبت شهادة تهم على فعل العصب في محل ما لا تقوم ويضرب ثبوت ذلك  
 بالنية كالشود بإقراره فيجس حتى يثبت بها ويردّها على صاحبها <sup>القضاء</sup> من

الظهيرية سراج ادعى اعيانا مختلفة الجنس وال النوع والصفة وذكر قيمة الرجل  
 ولم يذكر قيمة كل عين على حدة اختلف المشايخ سرح فيه بعضهم اكفى الاجال  
 وهو الصحيح لان المدعي لو ادعى غضب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى  
 بيان القيمة فان ادعى ان الاعيان قائمة في يده واستهلكها وبين قيمة  
 جملته سمح دعواه وقبيل بينه وذكر في الجامع اذا ادعى انه غضب منه جائز  
 ولم يذكر قيمتها سمح دعواه ويؤمر برد الجارية فان عجز عن ردّها كان القول  
 في مقداره القيمة قول الغاصب فلما صح دعوى الغضب من غير بيان القيمة  
 فلان يصح اذا بين قيمة الكل جملته كان اولى وان لم يدّع الغضب لكن يدعي  
 انه لي في يد هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يبين القيمة سمح دعواه  
 في حكم الاختصاص وبعد ما احضر مجلس القضاء كانت الدعوى بالاشارة الى  
 الاعيان ولا يحتاج الى ذكر القيمة وقيل انما يشترط ذكر القيمة اذا كانت  
 دعوى السرقة ليعلم ان السرقة كانت نصابا او لم يكن فاما في سوا ذلك فلا  
 يشترط ذكر القيمة من الفصول وذكر في المنتقى سراج ادعى عبد في يده  
 سراج انه له منذ شهر واقام على ذلك بينة واقام صاحب اليد بينة  
 انه له منذ سنة وذكر ان صاحب اليد اولى عند ابي يوسف سرح وقال  
 محمد سرح المدعي اولى به وفي الذخيرة وعند محمد سرح المدعي اولى وما زاد  
 من قول ابي يوسف سرح قول الاخر ايضا وفي الجامع انما وفي الاصل  
 انه يقضي للمدعي ولم يحك خلافا لهذا اذا اراد ان يبيع احدهما اسبق  
 من الثانية وان ادعى الشراء كل واحد منهما من سراج اخر انه اشتراها

من فلاح وهو يملكها واقام آخر البيعة ان اشتراها من فلاح آخر وهو  
يملكها فان القاضي يقضى بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الاول في  
ظاهر الرواية وعن محمد سراج انه لا يعتبر التماس في وان اسرخ احدهما  
دون الآخر يقضى بينهما اتفاقا وان كان لاحدهما قبض فالآخر اولى  
كما ان الماشيئة ادعى واحدا في يد فانه يقضى للمماسح منه في يد  
المجموع او المماسح على ملته مؤسرخ وروايد على ملته اقدم كان اولى  
من السابق وان اقام المماسح البيعة على ملته مؤسرخ وصاحب اليد بيعة  
على ملته اقدم تاسرا كان اولى لانه اسبق في التماسح وان كانت  
العبث في يد احدهما فهي للمماسح الى ذكرنا تاسرا وتامر في صاحب  
اليده اسبق فيكون اولى من التماسح حامية والملك المطلق اذ يدعي  
بان هذا ملكه ولا يزيد عليه فان قال استعرضه او درسته لا يكون  
مطلقا من انه يدعى ادعى على آخر عنا في يده واقام البيعة بيعة  
المماسح اولى وعند الشافعي سراج بيعة صاحب اليد اولى وان وقت  
السيان فصاحب الوقت الاول اولى ببيعا كان او اسرا او ملكا  
فان تساوى الوقتان فالمماسح اولى من الكافي وسراج السابق ان  
وقتا في ملته او شراء او اسرته وان اسرا وتامر في احدهما اسبق فهو  
لا مستقهما تاسرا يملك وعن محمد سراج انه يرجع عن هذا القول وقال لا  
بيعة ذي اليد لا على الوقت ولا على غيره لا البيعتين قامة على  
الملك ولم يتعرضا لجملة الملك فامسوى التقدم وانما خريف في المماسح

ولما ان ابيته مع التاريج يقتضيه معنى الدفع فان الملك اذا ثبت  
 في وقت فثبوته ليس به بعده لا يكون الا بالتلقي منه فصارت بيته ذي  
 اليد بذكر التاريج مضممة <sup>دفع</sup> بيته التاريج على معنى انها لا يصح الا بعد  
 التلقي من قبله وبيته على الدفع مقبولة من الذخيرة اذا ادعى الخارج الملك  
 المطلق مؤرخا وادعى صاحب اليد الملك بسبب الشراء مؤرخا <sup>بصورة</sup>  
 دار في يد رجل وادعى رجل انها داره ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد  
 بيته انما اشتراها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها منه قضى بها  
 للدعي الخارج لان صاحب اليد خصم عن بالعه في اثبات الملك له يمكنه  
 اثبات الانتقال الى نفسه وكان بالعه حضر واقام ابيته على الملك المطلق  
 لنفسه والدار في يده لان يد المشتري يد البائع <sup>من حيث</sup> التقدير ولو كان  
 كذلك كان يقضى ببيته التاريج كذا اهذ الجرد من الحاشية وان كانت العين  
 في يد احد هما ان لم يؤرخا او ارخا وتاريخهما سواء فالخارج اولى  
 وان ارخا واحدا اسبق يقضى لاسبقهما كان خارجا او صاحب يد  
 وهو قول الجي يوسف سراج الاخر وفي قول محمد سراج الاخر التاريج اولى <sup>من</sup>  
 وان ادعى رجل ان روضي فلان الميت وادعى دينا للميت على رجل وجهد الخصم  
 الوصاية والدبر. فان القاضي لا يأخذ من المدعى عليه كفلا حتى تثبت الوصاية  
 وكذا لو ادعى ان ذكيرا فلان القاسم او وارث فلان الميت وجهد الخصم الوصاية  
 والوكالة والموت فاقام المدعي بيته على ذلك ثم ان المدعي احضر رجلا <sup>س قبل</sup>  
 تركته الشهود وادعى على الثاني حقا للميت فان القاضي لا يكلف الثاني حتى يخلص

عدالة بينة الوكالة والوصاية فان شهدوا على الامور حيث جميعا معا على الوصاية  
 والدين او الوكالة والدين على القياس ان لا يقبل البينة على الدين حتى  
 يقتضى بالوصاية والوكالة يثبت خصوصته اولا ثم تسبح البينة على الحق بعد ذلك  
 وهو قول ابي حنيفة سراج وفي الاستحسان يقبل فاذا ظهرت عند ان الشهود  
 يقتضى بهما كانت يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والوصية على القضاء بالوكالة  
 وان عدلت بينة الوصاية والوكالة خاصة يقتضى بهما وان عدلت بينة  
 الدين خاصة لا يقتضى يرد به ولو ادعى سراج على سراج انه وصي فلان الميت  
 وان لي على الميت هذا الكذا سمع دعواه وكذا لو ادعى الوكالة من غائب  
 اذا عرف الميت او الغائب باسمه واسم ابويه وجده ولقبه ان كان لا  
 المعروفة الا باللقب من تحفة الفقهاء واما اذا كانا خارجين في دعوى  
 الميراث على ثلث ووقت احدهما سبق فهو له في قول ابي حنيفة اني  
 يوسف سراج وعلى قول محمد سراج وايتان في ظاهر الرواية قال في الميراث  
 ذلك كله سواء وهو بينهما نصفان وفي نوادر هشام ان لم يؤرخا  
 ملك الميتين فهو بينهما نصفان وان ارخا ملكت الميتين فهو لصاحب المال  
 اء ك وكات ابوبكر الدائري سراج يفرق لخم سراج بين الميراث فقتل اثنين  
 وبين الشراء من اثنين قال في الميراث بينهما نصفان وفي شراء الخ جني  
 من رجلين انه لصاحب الوقت لان المشتري يثبت الملك لنفسه ولو  
 يثبت لميت يكتب سراج عن محمد سراج في الاملاء ان الخاسر جني اذا اتانا  
 البينة على الشراء من آخر وارخا التاسر لا تقبل الا انه مؤرخا ملك

بها بغير وسوء بينة الشراء والبيارات :- من السعيا في تمام ان الرضا  
 اذا صار مقنيا عليه لا تسمع بينة وان اعاد بينة في الساج - من القينة  
 اقر على ترك المدعى على فلان تسمع دعواه ولو قال لا دعوى لي عليه  
 لا يسمع - ف ح - لا يسمع في الفعلين - من الثانية انقص الروايات  
 على ان المدعي لو قال لا دعوى لي قيل فلان او لا خصومة لي قيل فلان يصح  
 حتى لا تسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال براءت من دعوا  
 في هذه الدار يصح ولا يبقى له حق في الدار - من القينة مات عن زوجة  
 وراخ وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابنه وقالت الزوجة  
 براءات اخولت قبل ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا الجنس ان الورثة تسمى  
 اخلفت في ما يرجع موت الاقارب او اصله فالبينة بينة من يدعي زيادة  
 الارث والقول من ينكره من الخلاصة سرجل ادعى على اخر ضيعة كانت لفلان  
 مات وتركها هي انا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وهو وارثها وبين الشك  
 فادعى المدعى عليه بشيء في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان صح الدفع -  
 من الجواهر وان ادعى ما لا على آخر ان اقر له طوعا واقام البينة ثم ان المقر قام  
 البينة ان اقر له كرها فبينة الاقرار له بالطوع اولى وانها مشبهة للمال ذو  
 الاكراه ما فيه سرجل اثبت بالبينة على سرجل انه اقر بكذا طائفا فقام المدعى  
 عليه البينة في دفع دعواه ان اقراره كان باكراهه فالحقول بينة المدعى عليه  
 فانه يشك خلاف الظاهر وهو الاقرار عن طوع والبينة تثبت خلاف الظاهر  
 من المويط مسئلة شيخ الاسلام عطاء ابن حمزة السفلي عن سرجل اثبت على

بالبينة انه اقربك الى طاعنا فاقام المدعى عليه في دفع ذلك بينة ان اقربك  
ذلك كانت باكراه هل يكون ذلك دفعا لبينة المدعي قال نعم وبينة الاكراه  
اولى بالقبول لان بينة الاكراه تثبت خلافاً لظاهر من الخلاصة ادعى  
الدين على سراج ثم قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار  
صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبته سراج ادعى على المدعى عليه  
البينة انه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يبيح الدفع من الناصر ويؤيد  
ادعى الاقرار طاعنا فاقام المدعى عليه انه كان ذلك الاقرار يقيد الناظر  
عن اكراه فالبينة بينة المدعى عليه وان لم يؤرخا او ارضا على الثبوت  
فالبينة للمدعي من الفصول ولو اثبت اقرار انسان بشيء طاعنا فاقام  
المدعى عليه بينة اني كنت مكرها في ذلك الاقرار فبينة الاكراه اولى  
بالقبول لانها تثبت خلافاً لظاهر من الخلاصة ادعى الف درهم  
واقام البينة فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعي اقر باستيفاء هذا  
المال مني واقام البينة لا تسمع لان هذا بطريق الابتداء للمعرف ان  
الدين يقتضي باثباته من السراجية اذا ادعى على سراج انه اقر هذا  
الشئ لي فمراه بالتسليم الي ولم يدع انه ملكي فانه تسمع دعواه في اصل القرض  
من الجواهر سراج ادعى على سراج دعوى لم تكن صحيحة على الاطلاق وكان  
فيها انواع خال وادعى المدعى عليه الدفع في ذلك هل يطالب باثبات  
ما ادعى من الدفع او يطالب المدعي بتسليم الدعوى فيه اختلاف المشا  
رحه وفي كتاب الرجوع عن الشهادة ما يدل على ان مدعى الدد

يطلب بذلك وصحة الدعوى من المدعي وعليه الاعتماد وبرهانه  
 من القينة ادعى واقام عليه شهودا وكان في الدعوى والشهادة  
 او فيهما خلل فاعاد تلك الدعوى في مجلس آخر والشهود بدون  
 الخلل والزيادة في الشهادة لا تقبل وان لم يكن بين الثاني والاول  
 تناقض لان الظاهر انهم مرادوا بالتلقيت انسانا ياتهم تزويرا  
 واحتياالا واليه اشار محمد راجح بقوله في الجامع الصغير فلا يبرح  
 حتى يقول او همت جاريت مشاهدته قال استاذنا راجح يعنى بهذا  
 انه كما لا تقبل الشهادة من الشاهد وحده بعد ما يبرح كذا لا تقبل  
 منه وان مراد المدعي في دعواه ما مراده وسواء كانت الدعوى  
 الاولى صحيحة او فاسدة لا تقبل زيادة الشاهد من شرح الواقعة  
 ولو شهد عدله ولم يبرح حتى قال او همت بعد بشهادتي قبل اع  
 بالخطأ بتبني يانه ما يجب ذكره كما اذا ادعى المدعي عشرة دراهم  
 فشهد على الخمسة ثم انه نسيت البسبيل الواجب عشرة او قال  
 خطأت بزيادة باطله كما اذا ادعى المدعي خمسة دراهم فشهد على  
 عشرة ثم قال اخطأت وقلت العشرة متام الخمسة فان كان في  
 المجلس قبلت الشهادة بـ قوله اخطأت في المجلس من العدل و  
 ان كان الموضع موضع شبهة لان المدعي اذا ادعى الخمسة لا تقبل  
 لشهادة على العشرة لان المدعي يصير مكذبا للشاهد وفي غير هذا  
 الجاس ان كان موضع شبهة لا تقبل لانه يؤهم البسبيل من المدعي وان



لم يكن الموضح موضع شبهة كما اذا لم يذكر لفظة الشهادة ثم يزيد في  
 مجلس آخر لفظة الشهادة قبل من العدل مع ان المجلس مختلف  
 من شرح الطحاوي والاصل ان المستحق عليه بالبينة لا يستحق على  
 المستحق الا اذا ادعى الاستحقاق من جهة او يدعى النسخ والاصل  
 ان القضاء على المستحق عليه قضاء عليه وعلى كل بائع قبله في حق  
 بطلان دعواه ولا يكون قضاء في حق الرجوع بالثمن والقضاء بالحق  
 قضاء على كاذب الناس من الذخيرة وفي شرح شهادات الجامع  
 ان من عاين دابة تسج دابة وترتفع منها حل ان يشهد بالاداة المقتضى  
 لصاحب الدابة الاخرى وبالنساج هكذا ذكر شمس الائمة السرخسي  
 في شرح دعوى الاصل من اينابيع الشهادة بالنساج ان  
 بان هذا كان يتبع هذه الناقرة ولا يشترط اداء الشهادة على الاول  
 من المكاني ولو تنازعا في دابة واقام كل واحد منهما البينة انها نجيبت عند  
 قضي له وانقضى وقتها لشهادة الظاهر له وان اشكل ذلك فهي لها  
 لما سقط التوقيت مما بين كذا ما يحقق في بيتهما لا يتوابعها واذ  
 خالف سن الدابة الوقتين بطلت البيئات لظهور كذب الناقرة  
 فيزلت من كانت في يده من شرح الطحاوي ولو ادعى  
 صاحب اليد النسخ واقام البينة فصاحب اليد اولى بالاتفاق  
 ثم النسخ هو الولادة في الملك وكل سبب لا يتكرر يستحق به بطلان الا  
 فيموت في معنى النسخ كالقول يستحق به ملك المقطع الا اشارة

عنه ويقال كل سبب لا يتكرر يستحق ملك الاصل لان من استحق الجائز  
 يستحق الاولاد ولو استحق المبيع وجع المشتري بالتمن على الوكيل ان نقد الثمن  
 اليه وان نقد الثمن الى الموكل مخرج عليه بالتمن ولو لم يستحق المبيع ولكن  
 المشتري وجد به عيبا فله ان ينحصر الوكيل فاذا ثبت عليه التيب فله  
 عليه بقضاء القاضي اخذ الثمن من الوكيل اذا نقده اليه واذا نقله  
 الى الموكل اخذ منه من الفصول وذكر في الذخيرة ايضا برهله باء  
 حيث آخر شيئا فادعى ثالث ان البائع اجرم منه المبيع او منعه منه  
 قبل ان يبيعه من فلان لاختصاصه بين المدعي وبين المشتري حتى  
 يخص البائع فاذا حضر واقام المدعي البيينة عليه الا ان تقبل بيئته كذا  
 ذكر في بيع الجوامع نحو اهر نراد مخرج من الفأوى والصرفى ربه  
 باع من آخر شيئا فادعى ثالث ان البائع اجرم منه المبيع او منعه منه  
 قبل ان يبيع من فلان لاختصاصه بين المدعي وبين المشتري حتى  
 البائع فاذا حضر واقام عليه البيينة الا ان تقبل بيئته من السراجية  
 اذا ادعى على منكوحة الغير نكاحا فاندرست له حضرة الزوج وكذا اجتهد  
 اقامة البيينة من الفصول في فصل النكاح وذكر في نكاح كذا  
 الاحكام وانما هذا الى فأوى نجم الدين مخرج ادعى على امرأة نكاحا فان  
 ردتا له انا ادراة فلان الثائب وهو نكاحا فان اقام المدعي البيينة  
 على منكوحة الغير نكاحا فاندرست له حضرة الزوج وكذا اجتهد

الظاهر لسماع الدعوى والبيّنة به ومنه ايضا في دعوى العين المارة  
 تشترط حضرة الراهن والمرتهن بالاتفاق من القضية اذ في كذا  
 من من الحياء ولم يبين نوعه وصفه وكذا وكذا اوسها وبين نوعه  
 وصفه واقام عليها البيّنة فللقاضي ان يقتضي بالذي بينه وان  
 بالآخر لان فساد الدعوى في الحياء بسبب الجحود فلا يتعدى الجحود  
 الدرامم المعلومه من الفصول عقار او متاع في يد سرجل جاء  
 آخر وغلب عليه واحداث يده عليها لا يصير بهذا اذا اليد في  
 علم القاضي به يأمره بالتسليم اليه فلو ادى ذواليد على هذا المقعد  
 ان هذا العقار في يدي وانك احدثت اليد فانك تحلف كذا  
 ذكر في فوائد شمس الاسلام الا ونرجندي سراج ولواقام البيّنة  
 هذا المحذور وفي يده منذ عشر سنين وان هذا احدث يده  
 يقتضي لمن اقام البيّنة باليد ويأمر المقلب بالتسليم لكن لا يصير  
 المدعى عليه مقضيا عليه بهذا حتى لو اقام انه ملكه تقبل بيّنته  
 من الكافي والمستبوع والغاصب وحاجب الربوا والمستعير  
 والمضارب والمستيج والفا بقت على سوم السماء والمرتهن وكل  
 من له يد حافطة سوى المالك كالا ب والوصي ان يقطعوا اليه  
 منهم بناء على ان لهؤلاء الحق المحصومة في الاسترداد عند نال  
 من شرح الجمع لان لهؤلاء حق اليد الصحيحة وكانت لهم المحصومة  
 في استردادها لكونها المقتضوية كالمالك في هذه الملاحظة

ولو ادعى الميراث كل واحد منهما يقول هذا ابي وراثته من ابي  
ان كانت العين في يد ثالث ان لم يؤرخا او ارخا تاسريخا واحدا  
فهو بينهما نصفان وان كان احدهما اسبق تاسريخا يقضي بذلك عند  
ابي حنيفة سرح وابي يوسف سرح وان ارخا ملكت المورثين يقضي  
لاسبقيهما نصفين بالاجماع ولو كان في يد احدهما فهو للخارج الا اذا  
كان تاسريخا ذي اليد اسبق فهو ولي عند ابي حنيفة وابي يوسف سرح  
وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للخارج بالاجماع ايضا <sup>منه</sup>  
وفي الاقضية دار في يد سرجل اقام سرجل ابينة انها كانت لابيه  
مات وتركها ميراثا له واقام ذواليد ابينة كذلك قضى بالدار  
للخارج عند الثلاثة بخلاف الناج وذكروا امام خواهر زاده سرح  
في كتاب الولاء في باب الشهادة في الولاء ان ذواليد لو ادعى  
الناج وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه ذواليد او او رعه منه  
او اعارسه منه كانت بينة الخارج او لى وانما ترج بينة ذي اليد  
على الناج اذا لم يدع الخارج فعلا على ذي اليد اما اذا ادعى <sup>بينته</sup>  
اولى <sup>من</sup> من الخلاصة وان كان في يد احدهما فهو ولي وقبض العيان  
اولى من قبض الخبر والتاريخ بخلاف ما اذا ادعى تلقى الملك من  
سرجلين والدار في يد احدهما فانه يقضي للخارج سواء ارخا او  
لم يؤرخا او ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر الا اذا كان تاسريخا <sup>حب</sup>  
اليد اسبق <sup>من</sup> الكافي وان كان في يد احدهما فهو لذى اليد <sup>سواء</sup>

ائرج او لم يؤئرج الا اذا ارخا وتاريخ احدهما سبق فيقضى به لثبوت  
 من الكثر قال المدعي عليه هذا الشيء اودعني اوجرني اواعارني  
 فلان الغائب او راضه او غصبه منه وبرهنت عليه رفعت خصومة  
 المدعي من الكافي وقال ابو يوسف راج ان كان ذ واليد صالما  
 تندفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان معروفا بالجيل لم تندفع  
 الخصومة عنه باقامة البينة راجع اليه حيث ابتلي بالقضاء وعرف  
 احوال الناس فقال المحال من الناس قد يأخذ ماله انسان غصبا  
 ثم يدفع سرا الى من يريد ان يغيب عن البلية حتى يودعه بشهر  
 الشهر وحتى اذا جاء المالك وادان ان يثبت ملكه يقيم ذ واليد  
 البينة على ان فلانا اودعه فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك من  
 الهداية وقال ابو يوسف راج ان كان الرجل صالحا فالجواب كـ  
 قلنا وان كان معروفا بالجيل لا تندفع عنه الخصومة لان المحال من  
 الناس قد يدفع ماله الى مسافر يودعه اياه ويشهد عليه الشهر  
 فيبطل لابطال حق غيره فاذا اتهمه القاضي بدلا يقبل من السنن  
 ومقصود من ذلك الاضرار بالمدعي ليتعذر سر عليه اثبات حـ  
 بالبينة فلا تندفع عنه الخصومة ان كان متهمها بمثل هذه الجـ  
 من الهداية فان قال المدعي سرق متي وقال صاحب اليد اودعـ  
 فلان واقام البينة لم تندفع الخصومة وهذا قول البي حنيفة و  
 يوسف راج وهذا استحسان وقال محمد راج تندفع من الكافي وان

قال المديعي غصبته مئتي أو سرقته مئتي لا تدفع الخصومة وإن أقام رد  
اليدين البيضة على الوديعة لأنه إنما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا بيده  
فلا تدفع دعواه بأجل المثلث إلى غيره لأنه لم يدع المثلث وإنما ادعى  
عليه الفعل بخلاف دعوى المثلث المطلق لأنه صار خصما فيه بيده  
حتى لا يصح دعوى المثلث على غير ذي اليد ونصح دعوى الفعل لهذه  
المسئلة كلها موصوفة فيها إذا ادعى ملكا مطلقا ولم يدع فعلا على صاحب  
اليدين أما إذا ادعى فعلا على ذي اليد بأن ادعى أنها داره أو دعها من  
صاحب اليد أو أجودها منه أو سرقها منه أو غصبها منه وأقام على ذلك  
بيضة وقال رد واليد أنها لقلاذ الغائب أو دعنيها أو أجورنيها أو قال  
البيضة منه أو غصبها وأقام بيضة على ذلك لا تدفع الخصومة  
منه وأدالم تدفع الخصومة عن ذك اليد في هذه الصورة  
وقضي بالدار للمدعي فلو حضر الغائب وقام البيضة أنها داره كان  
دفعها إلى صاحب اليد وديعة يمتنع القاضي للذبح حضره من  
المصواة وإنما الذخيرة من انصبب خصما لأنسان بدعوى الفعل  
دالية لو أقام البيضة على الأيداع من جهة الغائب لا تسع من المصواة  
ولو قال سرق مئتي فلكل عند محذرح وهو انقياس وفي الأيداع  
وهو قولهما لا تدفع عنه الخصومة من التبريد ولو قال البيضة  
مئتي فقال المديعي عليه أو دعنيها فلا تدفع اليد نصح الدعوى وإن أقام  
من الخصومة أي لهما أن ذكر الفعل يستند على الفاعل لا بحاله والمطهر أنه هو

في ذلك إلا أنه لم يجيبه درا الخلد تنقده عليه وإقامة الحسنة الشريفة  
كما إذا قال سرقته من الفصول ولو أقام المدعي بيته أن صاحب اليد  
أدعاه لنفسه لم يعمل من صاحب اليد بعد ذلك تنقده على الأيداع أصلاً  
وسه ولا ادعى دواً ودعه ولم يمكنه اتباعها حتى قضى القاضى بعد  
قضاؤه ولو أراد بعد ذلك أن يقيم اليد على الأيداع لا تقبل ولو قدم  
العائث فهو على محمد وإذا أقام بيته أمه كان وديعة في يد محمد اليد  
تقبل ويطلب القضاء من النافع وإن قال المدعي سرق مني وقال صاحب  
اليده ودعه فلا يوافق منة لم تدع الخصومة لأنه متهم وعلى هذا  
لو قال المدعي عصى أو أذنت من الفصول ادعى المثلث العصب  
عليه وقال دواً يدعي مودع فلا يوافق اليد ثم إن مدعى العصب  
أقام البيعة أمه ملكه مطلقاً بقتل وإن لم يقيم اليد على العصب وأقام اليد  
على المثلث ولا يخرج دواً من أن يكون حصماً محموراً دعوى العمل  
ببذنه من العصب وإن قال المدعي سرق مني فقال المدعي عليه أو د  
فلا لا تدع الدعوى وإن أقام البيعة من التماس حاسة وإن  
شاهد أن بالقرص وشاهد أن بالمصاربة ولم يربك وأعلى وثقت فاد  
بمضى بالقرص ويكون هذا من باب العمل بالتيب من كشف السر  
بإخلاف ما إذا وجهه حل على هذا الشرط أي بشرط أنها حرة ماد  
قاله وحكمها على أمها حرة حيث يرجع المستبدك نصاً الولد على المرء  
لأنه صار صاحب علة إذا استيلا دهي على الترويح وبشرط المنة

منزلة الوصف اللازم لهذا التزويج فيكون الاستيلاد بناء على التزويج  
 شرط الحرية وكانت شرط الحرية بمنزلة العلة كالشروط وكان الشرط  
 لما صاحب علة وصار كما قال أبا كفيلا بما يلحقك بسبب هذا العقد  
 بن السرخسي وعلى هذا قلنا لو قال لرجل هذه المرأة حرة فتزوجها فذهب  
 تزويجها واستولى هاتم ظهر أنها كانت أمة فانه لا يرجع بضمان قيمة <sup>الاولاد</sup>  
 على المختار بخلاف ما اذا تزوجها على أنها حرة ان احتبازه سبب للوصول  
 الى المقصود لكن تختلف بينه وبين المقصود وهو الاستيلاد ما هو علة  
 به غير مضاف الى السبب الاول وذلك عقد النكاح الذي باقصرته  
 المرأة على نفسها من البردوي في باب تقسيم السبب ومثله رجل قال  
 لرجل تزوج هذه المرأة فانها حرة فتزوجها ثم ظهر أنها أمة وقد استولى <sup>ها</sup>  
 لم يرجع على الدالة بقيمة الولد لما بينا بخلاف ما اذا تزوجها على هذا <sup>الشرط</sup>  
 لانه صار صاحب علة من المبسوط واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة  
 فاحبزه رجل انها حرة ولم يزوجها اياه ولكن الرجل تزوجها من نفسه على  
 انها حرة فاذا هي أمة وقد ولدت اولادا فان الزوج يضمن قيمة الاولاد  
 والاولاد احراما بالقيمة ولا يرجع على الذي احبزه بالحرية <sup>من</sup> من الفصول ولو  
 قال اسكنني هذه الدار واخر في هذه الدابة او هذه الثوب ثم ادعاه السائل  
 لنفسه لا يسمع فقد جعل الاستعارة اقرا بالملك للمستعار منه <sup>وسرى</sup>  
 بشر عن ابي يوسف سرح فيمن استعار من آخر ثوبا ثم اقام بيعة انه لا يبره  
 لصاحبه قبلت منه ولم يجعل الاستعارة اقرا بالملك للمستعار منه





على عمر وثم يرجع عمر وعلى بكر لثبوت تلقي ذر المالك من عمر وبقيادتهما  
في حال يملكان الشاء البيع فانفتت التهمة عن تصادقهما وصار كالبيئة  
ولر تصادقا بعد الا متيقنا ف يعتبر تصادقهما في حقهما فيرجع ذر على  
بالثمن ولا يرجع عمر وعلى بكر اذا لا يعتبر تصادقهما في حق بكر ولو بغير  
عمر وعلى بكر ان عمر ذابا عنها او ذابها ذر ليرجع على بكر او برهن عمر وعلى  
الذر تصادقا قبل الا متيقنا ف يقبل ويرجع بالثمن على بكر <sup>من الحاتية</sup> حل  
بما من فجاء سر حل واحضر ابنه وادعى انه كان له على ابيه الف درهم وقد  
توفي ورجي عليه الف درهم قال ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل  
ما ت ا بولت ان قال نعم حج يسأله عن دعوى المال فان اقر الوارث  
بالدين على مورثه صح اقراره فان كذب سائر الورثة ذكر في الكتاب  
انه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث <sup>منه</sup> ومنه ايضا وان انكر  
لهذا الوارث الدين على ابيه فاقام المدعى البينة يقضى بالدين <sup>يستوفى</sup>  
من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث لان القضاء على احد الورثة  
البيئة يكون قضاء على الكل <sup>من</sup> ومنه ايضا وان اقر هذا الوارث بالدين  
كذب سائر الورثة ولم يقض القاضي عليه باقراره حتى لو شهد هذا  
الوارث مع رجل اجنبي بالدين على مورثه جازت شهادته ويقضى بالدين  
يكون ذلك قضاء على جميع الورثة <sup>من</sup> ومنه ايضا وان شهد هذا الوارث  
الدين على ابيه بعد ما قضى القاضي عليه باقراره لا تقبل بيئته ولو لم يتم المدعى البينة  
واقربه الوارث في ظاهر الروايات يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث

وقال المقيّم هو الميث ساج عندي لا يستوي كل الدين من نصيب هذا  
 الوارث وإنما يستوي في منه فقد سحسته من الله خيرة سرجله له دار  
 في سكة غير مائة اشترى بجانب داره بيتا طهره في هذه السكة للبشر  
 ذلك ولا ههنا السكة ان سمعوه عن ذلك كتب عليه في كتاب التبريد  
 من المصول وفي فتاوى القاصي الامام فخر الدين سراج لو قال المدعي  
 عليه هذا المجدودي يدي غير انك اخطأت في المجدود ولا يثبت  
 اليه الا اذ اتوا فقا على الخطأ يجب يستأنف الخصومة ولو ادعى بعد القضاء  
 ان المدعي اخطأ في المجد الرابع لا تتبع دعواه وكذا لو ادعى ذلك قبل  
 القضاء بعد ما اجاب المدعي انه ملكي من المصول ولو ادعى الساج  
 فشهد واعلى الملك المطلق وشهد واعلى الساج لا تقبل من المصول  
 لو ادعى دارا في يدي رجل بسبب نحو الشراء او الميراث او ما اسبب ذلك  
 واقام ابينة على الملك المطلق لا تقبل قال هذا اذا ادعى الشراء من حل  
 معروف بان قال اشتريتها من فلان بن فلان الفلاني اما اذا ادعى  
 الشراء بان قال اشتريتها بمجلا واحدا ثم اقام ابينة على الملك المطلق  
 تقبل من الساجية في باب ما يكون دفعا للمدعى ادعى دارا  
 بطريق الميراث عن اميد واقام ابينة واقام ذواليد ابينة على  
 اقرار اب المدعي انه المدا رليست لي او ما كانت لي فهو دفع من  
 المصول عين في يد رجل جاء آخر وادعى ان صاحب البد وهبه وسلمه  
 اليه وجحد صاحب اليد ذلك فجاء المدعي ببينة شهدت على اقرار الوا

القبضة والقبض كانت ابو حنيفة راح يقول او لا تقبل هذه الشهادة  
ثم رجع وقال تقبل وهو قول ابي يوسف ومحمد راح واذا اقر الرجل الي  
وهبت هذا العبد لفلان وقبضه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني واني  
اقررت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الامام المعروف  
بجوابه مراده راح لا يخلف الموهوب له في قول ابي حنيفة ومحمد  
من الفصول سئل عن رجل ادعى محمد ودا في يدي رجل ميرانا عن  
ابيه او اخيه الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى  
ان مورثك فلان اقر في حيوته ان هذا المجد ودملكي فقد قيل هذا  
دفع وقيل ان مورثك فلان اقر ان هذا ملكي وانا صدقته فيه وان لم يقل  
انا صدقته فيه فهذا السب بدفع وفي الذخيرة والاولا صحيح <sup>الفصول</sup>  
اذ قال لاحق لي فيما في يد ولا تسبح بينة على شيء اذا قال لادعوى لي ثم اد  
لا تسبح دعواه من الفصول ادعى ان الدار ملكي لاني اشتريت من ابنت  
واقام ذو اليد البينة انها كانت ملك ابية الى يوم موت ابية وتركها  
ميرانا لا تقبل بينة ذي اليد لان شهوده يشهدون باستحباب <sup>الحال</sup>  
والمدعى اثبت الزوال بوسه ايضا ادعى دارا ميرانا عن ابية فاقام  
بينته واقام المدعى عليه بينة ان ابالت اقر في حال حيوته انها ملكي <sup>سمعت</sup>  
هذا الدفع من شرح الطحاوي ولو كانت في يدي احد هما يقبض  
للخارج الا اذا امرخا وتامخ صاحب اليد اسبق في قبضته له <sup>وسه</sup>  
ايضا في احكام دعوى الشراء بخلاف ما اذا ادعى تلقي المالك من حليلين

والد ار في يد احد هما فانه يقضي للمساخ سواء اذحا او لم يؤسرها او  
 ارخ احد هما ولم يؤسرخ الاخر الا اذا كانت قاسخ بها حسب الد اسبق  
 من الماشية رجل اذعى عينا في يد رجل فقال هو لي اشتريتها من فلان  
 بكذ او في يدك غير حق فواجب علت تسليمها الي ما لو لا سمع هذه الكلمة  
 لاد لم يد كرتفد التمن ومن اشترى شيئا بوجده في يد غيره قد ان  
 يفتد التمن لا يكون له ان يأخذه من صاحب اليد الا ان يد حذوكة  
 ما يقبض من ابحاثه ومنه ايضا عباد في يد رجل اقام سرجا سليمة انه  
 عبده اشتراه من فلان واندولد في ملكت بائعه واقام د واليد  
 انه عبده اشتراه من فلان آخر وانه ولد في ملكت بائعه فلان انه  
 بالعبد لذي اليد لان كل واحد منهما اذعى ناسج بائعه ودعوى ناسج  
 بائعه كدعوى ناسج بعبده فحق بيعة ذك اليد من القنية ماعدا  
 تم تقابلا او ساد عليه بعيب غير قصاص ثم اذعى رجلا آخر عليه ملكه  
 عبده في ملكه وادعى د واليد الناسج لا تنجح منه لاد الا قاله ببيع جلد  
 وتخلل الباع يبطل دعوى الناسج من الفصول اذا ادعى دارا في يده  
 سرجا بسبب نحو الشراء والميراث او ما اشبه ذلك واقام البينة علم  
 الملك المطلق لا تقبل ولو ادعى الملك مطلقا وشهدوا له بالسبب  
 قال هذا اذا ادعى الشراء من رجل معروف فان قال اشتريتها من  
 بن فلان العلاني اما اذا ادعى الشراء فان قال اشتريتها من فلان او احد  
 تم اقام البينة على الملك المطاوع تقبيل من الظهيرة داو في يد يني

فأقر الذي هي في يديه أنه اشتراها من المدعي فالقياس أن يترك  
 الدار من يديه ويدفع إلى المدعي حتى يقيم البينة أنه اشتراها منه  
 لأنه أقر بأنه ملكه إلا أنه يدعي الشراء منه فيحكم بأقراره في الحال  
 متى يثبت الشراء وفي الاستحسان يترك الأمر في يديه ثلاثة أيام و  
 يؤخذ منه كفيلاً حتى يقيم البينة على الشراء لأنه لو أقام البينة ظهر أنه  
 لا فائدة في الانتزاع وليس في الترتك كثير ضرر على المدعي فيستأجر  
 من الصغرى وأخذ منه كفيلاً واجله ثلاثة أيام فإن احضر ببينة والآ  
 قضيت عليه من الفصول ورأيت في موضع فقه أدعي عينا في  
 يد رجل فقال المدعي عليه أني اشتريته من هذا المدعي ينزع من  
 يده حتى يقيم البينة على الشراء وهذا قياس وبه كانت يفتي ظهير اللقا  
 المرعيني سرح في وفي الاستحسان يترك في يده ثلاثة أيام ويؤخذ  
 منه كفيلاً حتى يقيم البينة على الشراء وعلى هذا المدعيون إذا ادعى  
 الإيفاء يؤمر بالقبض ثم يؤمر بإثبات الإيفاء وذكر في دعوى غصب  
 البرائة إذا ثبت الحق على رجل فقال المدعي عليه لي حجة أن لم يقبل  
 لا تقبل منه وإن فسر ذلك وهو مما يقطع به ليس له حق البينة فإن قال  
 نعم يؤجله يومين أو ثلاثة ويؤخذ منه كفيلاً حتى يقيم البينة على الشراء  
 من الفصول ولو ادعى المدعيون الإيفاء وشهد الشهود على أقوال المدعي  
 بالأستيفاء تقبل وحده لو ادعى عينا أنه له ثم ادعى أنه لفلان وكله  
 بالخصومة فيه وأقام البينة على ذلك تقبل بينته ولو ادعى رجل

ثم إنّه وكلّه بالخصومة فيه ثم قال بعد ذلك أتباع من فلان وهو عليه  
 أو وكلني فلان المشتري بالخصومة فيه وجاء بالبيّنة على ذلك <sup>فيقضي</sup> تقبل بيّنته  
 به للموكل الآخر من الفصول الاستدلال ما لا نقول المدعى عليه  
 ما كان لك على شيء قط وليس لك على شيء قط وأقام المدعى بيّنة  
 على المال فادّعى المدعى عليه الأيفاء أو الأبراء <sup>ثبت</sup> تسمع ولو أقام البيّنة  
 لا مكات التوفيق ولو قال ما كان لك على شيء ولا أعرفت والمسئلة  
 بها لها لا تسمع <sup>و</sup> وروى القدرسي عن أصحابنا سراج أنّه يسمع ولو ادّعى  
 الوديعة فانكر فاقام المدعى بيّنة على الأيداع ثم ادّعى عليه الهلاك أو ال  
 أو قال في الجواب والانكار ليس لك على شيء يسمع هذا الدفع بما كان  
 التوفيق ولو قال ما اودعني أصلاً لا يسمع لعدم الامكان <sup>منه</sup> من ضو  
 القضاء قال أمّة في يد كافراً اشتراها من مسلم ثم جاء كافراً وادّعى لنفسه <sup>بها</sup>  
 مطلقاً وأقام على ذلك شاهدين كافرين فشهد الله بالملك المطلقاً  
 أبو حنيفة سراج ومحمد سراج وهو قول أبي يوسف سراج الأول لا تقبل هذا  
 الشهادة أصلاً وقال أبو يوسف سراج آخراً تقبل هذه الشهادة ويقضي  
 بها على المشتري خاصة ولا يقضي بها على غيره حتى لا يكون للمشتري  
 أن يرجع بالثمن على البائع وجه قول أبي يوسف سراج آخر أن تقبل  
 شهادة الكافر قامت على كافراً وهو المشتري بالثمن المثلث عليه  
 على مسلم وهو البائع بالرجوع عليه بالثمن وأمكن القضاء بها في  
 الكافر فيقضي بها على الكافر قياً ساعياً ما لو شهد كافراً أن على كافراً

بدلين فانه تقبل شهادتهما على الكافر ولا تقبل شهادتهما على المسلم  
 ولهما ان هذه شهادة كافر قامت على كافر وصلى وتعدر القضاء بها في حق  
 الكافر فلا تقبل اصلا قياسا على ما لو شهد كافر على كافر على كافر ان القاضي  
 قد نفي هذا على هذا بكذا فان لا تقبل هذه الشهادة اصلا وكذا في البنية  
 ايضا من كشف الغوامض والجواب لا في حيفة راج ومحمد راج وهو  
 الفرق بين المسئلتين ان في مسألة الشهادة ما اقام المدعي الحجج ليس  
 بحجة في حق من هو الاصل في التملك وهو البائع لان البائع اصل  
 في التملك والمشتري كالبائع للبائع لان المشتري متلقى الملك من جهة  
 البائع والبائع لا يعطى له حكم نفسه وانما يعطى له حكم الاصل واذا لم تكن  
 شهادة شهود المدعي حجة في حق البائع لم يجعلها حجة في حق المشتري  
 تحقيقا للبيعة من شرح المجمع ولهم ان البينة قامت على المسلم لانها اظهرت المسلم  
 ما لا يملكه والمشتري هنا كالموكل عنه في الخصومة وشهادة الذي لا يقبل  
 على المسلم من الذخيرة وكذلك اذا شهد على قضاء قاض من قضاة  
 المسلمين الكافر على كافر لا تقبل شهادتهما لانها قامت على اثبات امر على  
 المسلم لانها قامت على القاضي باثبات قضاء ثم من الغوامض وان  
 شهادة الكافر حجة على الكافر لا المسلم ولا فيما يتضرر به المسلم من  
 الجسود اذا ادعى على انسان سرقة فقال السارق هذا المتاع مما  
 استودعني المسروق وقد سددتني ثم جئت وسرقت او قال اشترت  
 منه ن شيئا يتطوع لانه ادعى معنى معتبرا لا ذرا لانه لم يملك البينة يقضي له في ذلك



والأصل في جنس هذه المسألة إذا ادعى المدعي أن عليه أمانة يقضي له بذلك  
فإذا ادعى نفس الدعوى نصير شبهة في سقوط الحد كما ذكرنا في الزنا إذا  
ادعى النكاح أو الشراء سقط الحد لهذا المعنى من شرح الطحاوي قال  
إذا سرق رجلان سرقة فقال أحدهما هي لي ورأى القطع الأصل في هذا  
كل موضع لو أقام البينة على ما ادعى يقضي له بذلك فإذا ادعى سقط القطع  
بمجرد الدعوى لأنه أورث الشبهة والحد يسقط بالشبهة فإذا سقط  
الحد عن أحدهما للشبهة سقط من الآخر لشركته من الفصول والآثار  
على الاستيهاب والاستشراء يكون إقرارا بملكت البايع على ما رواه الجاهل  
وعلى ما رواه الزيادات وهو الصحيح كذا ذكر في الفتاوى الصغرى وكذا  
القاضى الإمام علاء الدين في زياداته أن الصحيح رواية الجاهل  
الآقدام على الاستيهاب والاستشراء والاستيداع والاستيجار إقرارا  
بأنه لا ملك له فيه باتفاق الرواية حتى لو أقام المدعى عليه بينة أن  
المدعى استوهب مئتي أو استاجر مئتي أو استأمن مئتي أو قاله بالفسرية  
خريره خواست أن من أين عين يكون دفعا لدعوى المدعى ولو ادعى  
التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مئتي ولم يردني فاشتريته من  
لا يسمع هذا من المدعى لأن المناقضة ثابتة بين قوله ملكي وبين قوله ليس ملكي  
الاستشراء من عين المدعى عليه في كونه إقرارا أنه لا ملك للمدعى نظير الاستيهاب  
من المدعى عليه حتى لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى اشتري هذه  
من فلان وأقام البينة يكون دفعا له من القضية في باب ما يملك

أقراراً بالطلاق فلو قال لها تراجني نفست فاقرار بالحرمة كالمساومة  
 إلا إذا كانت النكاح بينهما طاهراً من الذخيرة إذا وضعت الجارية  
 على يدي العدل وطلبت من القاضي النفقة فالقاضي يأمر المولى بالانفاق

عليها لأن نفقتها كانت واجبة على المولى وقع الشك في سقوطها  
 إن كانت البينة صدقة تسقط نفقتها وإن كانت كذباً لا تسقط نفقتها

نساء ممنوعة عن المولى لأن نفقة المملوك لا تسقط عن المولى وإن  
 كان ممنوعاً عنه مدة فلا تسقط نفقتها بالشك من الفصول المذكورة

إذا ادعى الأيلاء لا يأمره بإداء المال ويأمره بإحضار الشهود وإن قال  
 شهودي في البلدة لا يمهله إلى المجلس الثاني وذكر فيها أيضاً المديون

إذا ادعى الأيلاء لا يأمر بإداء المال ويأمره بإحضار الشهود وإن قال  
 شهودي في البلدة يمهله إلى مجلس آخر وهو اليوم الثاني وإن لم يجئ

بالشهود يقضي بالدين عليه من التهذيب ادعى على آخر عينا في يده  
 وأقام البينة فبينة الخارج أولى وعند الشافعي مرجع بينة صاحب اليد

أولاً إن وقت البينتين فصاحب الوقت الأول أولى ببيعها وإن  
 أرملا مطلقاً ولو تساوى الوقتان فالخارج أولى من الذخيرة إذا

ادعى أحدهما المصة مع العقب وادعى الآخر الشراء وأنه على وجهين إن  
 ادعى ذلك من جهة اثنين والعين في يد ثالث أو في يديهما أو في

أحدهما والجواب فيه كالجواب فيما إذا ادعى ملكاً مطلقاً ببوله من الذخيرة  
 إن من ادعى عند انسان شيئاً أن المودع وكل المودع بالخصوصة في ذلك

الشَّيْخُ ثُمَّ قَامَتِ الْبَيْتَةُ عَلَى الْوَكِيلِ الَّذِي هُوَ مَوْدِعُ قِيَلَتْ بَيْنَهُمَا  
 مِنْ التَّهْدِيْبِ فِي الْفَقَاوِي الظَّاهِرَةِ الْمَرْغِيَّةِ ذَا فِي يَدِ رَجُلٍ  
 رَجُلٍ انْهَارَهُ مَلِكُهَا وَقَبْضُهَا مِنْ سَنَةٍ وَأَقَامَ صَاحِبُ الْيَدِ بَيْنَهُ  
 أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ فَلَانٍ مِنْهُ سَنَتَيْنِ وَهُوَ مَمْلُوكُهَا وَقَبْضُهَا قَضَى بِهَا  
 الْمَدْعَى الْحَاسِرُ مِنْ الذَّخِيرَةِ وَلَوْ شَهِدَ شَهِودُ صَاحِبِ الْيَدِ أَنَّ  
 فَلَانًا دَفَعَهَا إِلَيْهِ وَلَمْ يَقُولُوا أَنَّهُمَا مَلَكَ فَلَانٌ أَوْ قَالَ لَا أَلَا نَدْرِي لِمَنْ هِيَ  
 أَنْدَرْتُ الْخُصُومَةَ عَنْ ذِي الْيَدِ لَا نَرْتَبِتُ بِهِ هَذِهِ الشَّهَادَةُ أَنْ وَصَلَ  
 إِلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ فَلَانٌ وَأَنَّ يَدَهُ يَدُ نِيَابَةٍ وَيَدُ نِيَابَةٍ لَيْسَتْ بِمَخْصُومَةٍ  
 مِنْ كَشْفِ الْعَوَامِضِ فَإِنْ شَهِدَ وَأَنَّ فَلَانًا دَفَعَهَا إِلَيْهِ وَلَمْ يَقُولُوا  
 أَنَّهُمَا مَلَكَ فَلَانٌ فَلَا خُصُومَةَ بَيْنَهُمَا لَا نَهْمُ بِشَيْءٍ وَتَقَرَّرَ بَيْنَهُمَا أَنْ  
 بَدَلَهُ يَدٌ غَيْرُهُ وَهَذَا كَافٍ لَدُنْهِ الْخُصُومَةَ مِنْ الذَّخِيرَةِ وَلَا  
 فِي يَدِ رَجُلٍ أَوْ عَاهَا رَجُلٍ انْهَارَهُ وَأَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ  
 ذُو الْيَدِ انْهَارَ فَلَانًا وَأَنَّهُ اسْكَنَهَا وَجَاءَ شَاحِدُهَا شَهِدَ أَنَّ فَلَانًا  
 أَتَى الدَّارَ الَّتِي فِي يَدِهَا وَأَنَّهُ اسْكَنَهَا هَذَا الَّذِي فِي يَدِ يَدِهَا  
 إِلَيْهِ فَلَا خُصُومَةَ بَيْنَهُمَا لَا نَرْتَبِتُ وَصُولَ الدَّارِ إِلَى يَدِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ مَرْجِعُهُ  
 عَائِبٌ عَلَى وَجْهِ لَا يَقْبَلُ الْمَلِكُ فِي الرُّقْبَةِ لَا الْأَسْكَانُ وَالْأَعْمَارُ سَوَاءٌ  
 لَا يَقْبَلُ الْمَلِكُ فِي الرُّقْبَةِ مِنْ الْفُصُولِ الْعَادِيَةِ جُلُوعُهَا وَادْعَى  
 رَجُلًا فَاجْتَمَعَ صَاحِبُ الْحَاسِرَةِ وَالْمُسْتَوْدِعُ عِنْدَ الْعَاضِي فَيَقَامُ الْمَوْدِعُ  
 بَيْنَهُمَا وَدِيْعَةُ فَلَا خُصُومَةَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْصُومٍ وَأَنَّ الْمَدْعَى

الى الوديعة فهو خصم <sup>١</sup> ومنه ادعى عينا فادعى ذواليد الايداع من فلان  
 ادعى المدعي بعد ذلك عليه انه غصبه متى تنفع دعوى الايداع <sup>هذه</sup>  
 تنفع الايداع من المدعى عليه <sup>٢</sup> ومنه ولو ادعى الشراء والقبض من ذ  
 ليد او ادعى ملكا مطلقا وصداقه صاحب اليد ثم ادعى انه وديعة فلان واقام  
 بينة اندفعت عنه الخصومة ولو لم يقر بنية يؤمر بالتسليم الى المدعي <sup>٣</sup> ومنه  
 كذلك انه بدأ بالاقرار بالوديعة بان قال هذه الدار او عنيها فلا  
 هي لهذه المدعي ان اقام البينة على الايداع تنفع عنه الخصومة والا  
 لا يؤمر بالتسليم الى المدعي <sup>٤</sup> من الذخيرة ولو اقر المدعي انها كانت  
 بيد فلان وكلني لكني لا ادري اذ فحقها الى هذه الام لا وذواليد يقول <sup>فحقها</sup>  
 لي فلان فلا خصومة بينهما لانهما اتفقا على انها كانت في يدي فلان  
 الا ان نزلها في يد صاحب اليد <sup>٥</sup> من الخمانية عبد في يد سرجل ادعاه  
 سرجل واقام البينة فادعى المدعى عليه انه تغير المدعي لا يصح اقراره <sup>٦</sup> من  
 الخاني دار في يد رجل جاء اخوه وادعى ان الدار كانت لبيهما فلان  
 وتركها ميراثا لعمما ويطلب الشركة فقال ذواليد لم يكن لابي فلما اقام <sup>٧</sup>  
 البينة على ما قاله اقام ذواليد البينة انه كان اشتراها من ابيه في  
 صحته او ادعى ان اياه اقر له بها في صحته قبلت بينته وبطلت بينة  
 المدعي <sup>٨</sup> من الفصول في الفصل السابع ادعى عينا فقال ذواليد انك  
 بعت بهذه الدين من فلان وانا اشتريته منك واقام البينة ينفع  
 دعوى المدعي وان لم تكن له بينة فله ان يختلف المدعي <sup>٩</sup> من الفصول

محصر في دعوى الرجل ملكية ارضه على رجل ظهر بعد القضاء انها في  
 يده المدعى عليه وفي يده رجل آخر وقبل المسئلة على وجهين ان ظهر  
 باقر او المدعى ظهر بطلان القضاء ولا فائدة الكذب شهوده في بعض ما شهد  
 به بعد القضاء على ما عليه اشارت الاصل فاما اذا اراد المدعى عليه ان  
 يقيم البينة على ان الارض المدعىة كانت في يده وفي يد فلان ثبت  
 له دعوى لا تقبل من التمس خالي في الفصل العشرين فيما تبطل دعوى المدعى  
 وفي وكالته الاصل الوكيل بالخصومة في الدار اذا اقام ذو اليد البينة على  
 اقرار الوكيل انها ليست لموكله بطلت بينة الوكيل من كشف الغوامض  
 الاصل ان ثبتنا قضاءنا يمنع صحة الدعوى اذا تضمن البطلان حق يستحق على  
 احد اما اذا لم يتضمن البطلان حق يستحق على احد فلا اذا ثبت هذا بقوله  
 اذا قال صاحب اليد هذه العين الذي في يده ليس لي او قال  
 ليس بملكي ثم قال هو ملكي ولم يكن له مناسخ وقت هذه المقالة  
 يدعي المثل لنفسه ثم جاء مناسخ وادعى المثل لنفسه في ذلك العين  
 فقال صاحب اليد هذه العين ملكي قبل قوله وتركت العين في يده  
 وان صار متناقضا لم يتضمن البطلان حق يستحق على احد لان صاحب  
 اليد بقوله هذه العين ليس لي او ليس بملكي لم يقر لرجل معروفا  
 يصير باقر ارد متبعا للحق لان اثبات الحق للجهول لا يكون له من  
 الخاتمة رجل ادعى اداسا في يده رجل فقال المدعى عليه ان المدعى قد  
 اقر هذا ان لا حق له في هذه الدار لا تقبل بينته ولا يكون ذلك

دفعاً له عوى المدعي لان قول الانسان لاحق بي في هذه الدار وليست هذه الدار بي ولم يكن هناك احد يدعي لا يمنع من الدعوى بعد ذلك <sup>من الخ</sup> <sup>بينة</sup> سرجل ادعى دأرا في يد سرجل انها له فقام المدعي عليه البينة ان المدعي با. هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت بينته وبطلت بينة المدعي ولا يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يشهد الشهود ان المدعي باعها من فلان الغائب وقبضها الغائب منه كذا ذكر ان طقي برحمة من منية المفتي ادعى فقال هذه العين لفلان اشتريتها منه وشهد الشاهدان كذا لك <sup>بينة</sup> باخما كان اي كالم له فاشترىتها منه <sup>من الخ</sup> بينة سرجل ادعى دأرا في يد سرجل انها له انقصها منه الذي في يديه وقال المدعي عليه هي ملك والدي <sup>بينة</sup> في يدي لا تسبق عنه الخصومة وان اقام المدعي البينة على ما ادعى ثم اقام المدعي عليه البينة انها ملك والداه اشتراها من المدعي قالوا لا تقبل بينة المدعي عليه لانه ليس بوكيل عن والداه في اثبات الملك لوالده لو سمعت منه هذه البينة انما سمع لك دفع دعوى المدعي واذا انتصب خصما للمدعي <sup>بينة</sup> ادعى عليه وهو الغائب فلا تسمع منه ودعوى الامانة <sup>من الخ</sup> الفصل في <sup>الصلح</sup> اللوامث ان يخاصم غرما الميت للميت عليه دين سواء كان على الميت دين او لم يكن فان كان عليه دين يخاصم ولا يقبض وانما يقبض الوصي <sup>من الخ</sup> من الفصول اذا كتب في دعوى الوقف وقمها فلان وسلمها الى المتولي ولم يذكر حال <sup>بينة</sup> هذه الدار فاسرعة يوجب خلافا لم يذكر محمل سرج في اصل الوقف ولت والطماوي والخصاص يكتبانه لان شغل الدار يمنع جوائز الصدقة الموقوفة

على من يجعل التسليم الى العدو سراً من غير ما يشرع به من غير قصد  
وذكر ايضا في موضع آخر من شرطه ولو ذكر في الحاجة والصكوك وقبض  
فلا بد من هذه الدار ولم يقل فامرعة مما يمنع القبض والتسليم يجوز لان الحق  
ينصرف الى الكمال ولا يكون القبض كاملاً مع ما يمنع والا وقت ان يذكر  
والخاص سراج يكتب كذلك قال سراج ويذكر للقبض تأريخاً في الاجارة  
لان الاجارة يجب في الاجارة بالقبض وفي موضع آخر في دعوى الاجارة  
والقبض لابد ان يذكر حال قبضه كون الدار فامرعة عن قبض الرأب  
وغيره حتى يقع القبض كما في الهبة وراغها عند القبض بشرط علم من  
الحيط ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرط صحة السلم كان المقام  
لامام شمس السلام محمود الا وشرجه في سراج يعني بغير الدعوى وغير  
حق المشايخ كانوا لا يقولون بصحة لان السلم شرطه كثيرة لا يقف عليه  
لا الخواص من الناس فمنما يظن المدعي صحة ولا يكون صحيحاً في نفسه  
في دعوى البيع اذا قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما في جارية قد ساء  
له بيع الدعوى لا خلاف اذ ليس للبيع شرط كثيرة بخلاف على العامة  
على هذا في كل سبب له شرائط كثيرة يشترط بيانها في الشرائط لصحة البيع  
من عامة المشايخ سراج ولا يكفي بقوله بسبب كذا صحيح وان لم يكن له  
بوزن يكفي بسبب كذا صحيح ويذكر في القرض القبض وصرف التسليم  
لمت الى حاجة نفسه ليصير ذلك دينا عليه بالاجازع لانه عند ان يورث  
قرض لا يشترط دينا في ذمة المستقرض الا ان يقرضه لخاصة نفسه وكذا

يذكرك في دعواه، القرض انه اقترضه كذا من سائر نفسه لجرا اذ يكون  
 وكيل في الاقراض والوكيل في الاقراض سفير ومشاور فلا يصير دينا له  
 في ذمة المستقرض ولا يثبت له حق المطالبة بالاداء لجرا من الخصم  
 ان الرجل اذ اتى المثلت فقال هذا اليس لي فان كان ثم خصم معين يدين  
 الله له صحيح فيه ويكون لذات حتى لو ادعاه انا في بعد ذات لا يصح وان  
لم يكن ثم خصم يدعيه لغا نفيه حتى لو ادعاه بعد ذلك انه له صح دعواه  
 من التماس خاتبة واذا ادعى داسرا في يد رجل اسرا عن ابيه ثم  
 اصطفا على شيء ثم ان المدعي عليه اقام بيعة انه كان اشترى الدار  
اب هذا المدعي حاجو ته واقام بيعة انه كان اشترى ها من فلان وفلان  
كان اشترى ها من اب هذا المدعي لا تقبل بيئته على هذا افتوى بعض مشائخ  
في سما نما رو في الذ خيرة وقد كتبنا قبل هذا عن ابي يوسف سراج فيما اذا  
وقع الدعوى مطلقا ثم اقام المدعي عليه بيعة على انه كان اشترى ها من هذا  
المدعي قبل المصلحة قبلت بيئته ويبطل المصلحة من الفصول ولو ادعى نصف  
داسرا في يدي رجل ثم ادعى بعد ذلك كل الداسرا افتى شمس الاسلام محمود  
الاورشليمي سراج انه لا تسمع دعواه ولو كان على العكس تسمع والصواب  
ان تسمع في الوجهين جميعهما من شراح الطحاوي ولو ادعى الميراث كل  
واحد منهما يقول هذا الي وسه نقته من الي فان كانت العين في يد تأ  
فان لم يؤسر خا او اسرا خا تا ب يخا واحد انهم يرثهما نصفان وان كان اشترى  
اسبق تاسرا يخا يقضين به له عند ابي حنيفة سراج والابي يوسف سراج وقال



تقتضى بينهما نصفان لان الموت لا يكون تاما بخلاف الملك لانهما قاما مقام  
المورثين فكان المورثين حضرا وادعيا من غير تاسيخ الا اذا استأخرا  
بملك المورثين فحين يقضى لاسبقتهما بالاجماع ولو استأخرا احدهما ولم يؤرخ  
الاخر يقضى بينهما نصفان بالاجماع لانهما ادعيا تلقي الملك من مرحلين  
فلا عبرة للتاسيخ وان كان في يد احدهما فهو للتاسيخ الا اذا كانت تاسيخ  
باسباب اليد اسبق فهو اولى عندها وعند محمد ساج يقضى للتاسيخ  
لان لا عبرة للوقت في الميراث عنده وان استأخرا احدهما ولم يؤرخ  
الاخر فهو للتاسيخ بالاجماع لان لا عبرة للتاسيخ هنا ولو كانت في ايدها  
فهو بينهما نصفان الا اذا كانت تاسيخ احدهما اسبق فهو اولى من  
الحاجة اذا ادعى اربعة واراضي بذكر رجل ان فله الدار كانت لاسم  
لذان مات وتركهما ميراثا وهم بنوه لا وارثا له سواهم واقاموا البيعة  
على هذا الوجه ثم طهرات واحدا منهم ما كانت ابنا للميت وانما كان  
اسما بيه الثلث بعد ذلك اقاموا شهودا آخرين غير الاولين وادعوا  
ان الدار كانت لاسمهم مات وتركهما ميراثا بهم وهم بنوه الثلث لا وارثا  
له سواهم صح دعواهم وقبلت بيئتهم له وجهه في فصل آخر في دعوى المسئلة  
اذا ادعى على آخر انه غصب منه عبدا او ادعى انه غصب منه جارية  
وغيبها واقام البيعة على ذلك تقرب بيئته ويجبس حتى يحثي بها ويرد  
على صاحبها وان لم يبيث قيمتها قال قال القاضي بعد ذلك مات  
الحائز له آو بعثتها ولا اقلدس عليها قال تلوم القاضي في ذلك ثم ماتا

مقدار ذلك الزمان مفوض الى القاضي فان لم يقدر عليها يقضي  
 عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب من الأصول  
 لا يستروشي وإثبات الدين على من في يده مال الميت هل يصح ذكر  
 في كتاب أخرا لدعوى والشهادة من واقعات السير الكبير اختلاف  
 فيه وصورة ما ذكرتم رجل وهب جميع ماله في مرض موته وأوصى  
 به ثم جاء قوم بعد موته وأدعوا دينا على الميت فالقاضي على من ليس  
 بينهم قال سرك الاسلام علي السفي سرح يجعل القاضي خصما يخاصم  
 به في ذلك ويسمح عليه ابينة وقال شمس الأئمة السرخسي سرح  
 مئة على من في يده المال من ادب القاضي لخصاف سرح في  
 بات الدين والمحقق على الميت قال فان ادعى قوم على الميت دينا  
 زادوا ان يشبوا ذلك فليس لهم ان يشبوا ذلك الا بمحض من واه  
 وصي وليس لهم ان يشبوا على عريم للميت عليه دين ولا موصي  
 لا عريم له على الميت دين قال وان لم يكن الميت وصي الى رجل وكان  
 يرثه صفاء ليس فيهم من يقوم بجثة ينبغي للقاضي ان يجعل له  
 وصيا يقوم بامرهم لان فيه نظرا للضراء وللورثة أما الغرماء فلا  
 يحتاجون الى اثبات حقوقهم ولا يتمكنون من الاثبات الا على  
 وأما الورثة فانهم يحتاجون الى من يحفظ حقوقهم عليهم فان اثبت  
 الغرماء حقوقهم بمحض من فله الوصي للقاضي ان يأمره بدفعها  
 من مال الميت من الثانية ادعى الفاق قال المدعي عليه ما كان

القضاء او الابرأ قبلت وكذا لو ادعى العاقل المدعى عليه ليس له  
على شيء ولا اعرفت فاقام المدعى بيته على المال ثم اقام المدعى عليه  
على القضاء او الابرأ ذكر في الجامع الصغير انها لا تقبل وذكر القندوزي  
عن اصحابنا شرح انها تقبل من شرح الطحاوي لو ادعى سرجل على رجل  
الف درهم او دينا آخر فقال المدعى عليه لم يكن لك على شيء قط فاقام  
المدعى البيته وقضى القاضي بذلك ثم ان المدعى عليه اقام البيته  
لان قضاء المال فانه تقبل لان من حجه ان يقول لم يكن له على شيء  
مع هذا قضيه دفعا باطل ودعواه ومثله لو قال لم يكن لك على شيء في  
ولا اعرفت والمسئلة بحالها فانه لا تسمع بيته المدعى عليه لانه كيف  
سرجلا لم يعرفه من الخلاصة ورجل ادعى انه اشترى هذه الدار  
ذى اليد فانكر فلما اقام البيته اقام ذواليد البيته على ان المدعى  
الدار عليه قبلت بيته ولا يكون تناقضا ورجل ادعى ثمن فبيع من ثمنه  
فاكر فلما قامت البيته قال او فئت الثمن سمع على قياس هذا الم  
الذي خيرة في الفصل الثالث والعشرين من كتاب الدعوى ورجل اد  
على اخيه شركة فيما في يده بحق الورثة عن ابيه فانكر المدعى عليه  
لم يكن لابي فيه حق ثم ادعى المدعى عليه انه كان اشترى من ابيه  
ادعى ان اياه اقر له بها فدعواه صحيحة وبيته مسموعة لانه يمكنه  
بين هذا وبين ما سبق منه بان يقول لم يكن لابي بعد ما اشترى

وان كانت قال لم يكن لابي قتل ادم يكن لابي قتل فيها حتى يسمع وشراء  
 الشراء حتى ابيد لان فيه تناقضا وتسمع دعوى اقرار ابيه له بمرارة  
 لانا قتل فيه موت الفصول وذكر ايضا ادعى على رجل مالا وعينا  
 فقال المدعى عليه انك اقررت في حال جواز اقرارك ان لا دعوى  
 ولا خصومة له عليك وان ثبت ذلك بالبيضة تسمع وتنفذ دعواه وان  
 كان يحتمل انه يدعي عليه بسبب بعد الاقرار لكن الاصل ان الموجب  
 والمسقط اذا تمارسا يجعل المسقط آخر لان السقوط يكون بعد الوجوب  
 سواء الفصل القضاء بالاول ولم يتصل برجل ادعى على آخر عينا او دينا  
 فاصطلى على ذلك وكتب المصل وفي آخره ذكر انه لم يبق لهذا المدعى  
 على فلان دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ان اقر بهذا الا تسمع  
 عليه الدعوى اصلا من الخلاصة في كتاب الصلح في الفصل الثالث  
 اذا اقر بالاستيلاء او بالابراء فان اقر بذلك وشهد الشاهد ان  
 على ذلك لم تسمع دعواه موت ومنه ولو اقر انه لا حق لي في يد فلان ثم اقام  
 البيضة على عبدي في يده انه غصبه منه لم تقبل حتى شهد على غصب بعد  
 الاقرار موت من الذخيرة ومنها ان يكون الممانعة بينهما بعد ما  
 شهد كل واحد منهما على القبض واستيلاء الحق بصفة التمام ثم يقول  
 احدهما حتى الذي في يديك او يقول قد قسمنا ولكن اخذت بعض  
 حتى دون بعض لا تسمع دعواه ولا خصومة منه بعد ما شهد على  
 القبض والاستيلاء موت من الممانعة في فصل القبض والاستيلاء موت

أمن السارحاني في الفصل الثاني من من العاقبة ولو كتب له باللف وشرح  
صكا من بز ثم قال من جرم يصدق وكنت له ان يحلف الطالب ولا يستمع  
تذكره أبو يوسف راج ولو ادعى عليه العاقبة بن فقال تمت جرم لا شيء عليه  
من الفصول وفي الذخيرة ادعى بالافاق كنت المدعى عليه بن بسبا  
لا يصلح الجواب كالقمار او شري الميتة وكذا في المدعي في السب بانك  
للمدعى عليه بيعة على ذلك تدفع دعوى المدعي فان لم يكن له بيعة  
يخلف المدعي عليه فيكون القول قوله مع اليمين قال شمس الأئمة المحمد  
راج هذا قولهما اما عند أبي حنيفة راج فالمال لازم عليه ولا يصدر  
في قوله انه تمت ميتة او دين في راج ومنه وذكر في الخصايل في راج  
اذا ادعى الشراء من راجل والساج على ملكت بائعه والخارج يدعي  
من راجل والساج على ملكت بائعه واقاما البيعة قضى لذي اليد لان  
واحد خصم عن بائعه كان بائعهما خصما وادعيا ملكا بالساج وان يقضي  
لذي اليد كذا خصما وذكر في الذخيرة ولو ادعى شاء انها ولدت في ملك  
واقام ذواليد بيعة انها شاة مملكتها من فلان بائعا ولدت في ملك  
فلان قضى بها لصاحب اليد لان صاحب اليد خصم عن تلقى لذي اليد  
من جهته ويده يد المتلقى منه وكانت حص واقام البيعة على الساج  
في يده يقضي له بالشاة كذا خصما من الصغرى اخرج صكا باقراره  
فاذع المقران المقر له براد اقراره واذا تحليفه على ذلك فله تحليفه  
من قبل لاخر بعث عبد الله مني فقال لاخر نعم كنت اقلتي البيع فراج

وله تخفيفه كذا في هذا الخبر في النوازل اقر ثم مات فادعت الورثة على المقر له انه  
 اقر لك تلجئة يحلف المقر له بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا وهو جواب  
 الزعفراني قال لانهم ادعوا عليه امرالواقر به صح فاذا انكر يستخلف  
 من السغاقي اذا قال لقلان علي الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه  
 ولم اقبض ان قال ذلك موصولا باقراره لم يصدق في قوله ابي حنيفة  
 وقالا يصدق اذا كان موصولا ولا يصدق اذا كان مفصولا ثم  
 سرح ابو يوسف سرح عن حرف منه فقال اذا كان مفصولا يسأل  
 المقر له عن المال أهو من ثمن البيع ام لا فان قال من ثمن البيع فالقول  
 قول المقر اني لم اقبضه وان قال من جهة أخرى سوى البيع فالقول  
 قوله المقر وهذا في الحقيقة ليس برجوع ولكنه تفصيل لما اجمله في الآية  
 وهو قول محمد سرح من الخاوي اقر لأخريدين ومات فقال ورثته  
 كان تلجئة قال يحلف المقر له لقد اقر لك بهذا المال اقرارا صحيحا من  
 الفصول وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا تقبل من الذخيرة في النصل  
 الثاني والعشرين من النوع الثاني من هذا الفصل ان يدعي المدعي  
 مع دعوى المثل فعلا ثم اذا لم تندفع الخصومة عن صاحب اليد في هذا  
 الفصل وقضى القاضي بالدار للمدعي ثم حضر الخائب واقام بينة انها  
 داره كان رفعها الى صاحب اليد ودية فالقاضي يقضي للذي حضر  
 بالدار لان المدعي حضر لم يصرف مقضيا عليه بالقضاء على صاحب اليد لا  
 القضاء بالمثل المطلق على ذي اليد انما يتعدى عن ذي اليد الى من يملك

تلقى الملك من جهة ذي اليد او الم من كانت وواليد خصما عنه في المحصورة في  
الملك والدي خصم لا يدعي تلقي الملك من جهة ذي اليد وكذلك ذواليد لم يكن  
خصما عن الذي حضر فلا سعدى القضاء الى الذي حضر وكذلك  
لو ان صاحب اليد لم يقيم بيعة على ما ادعى لان ما لا يفعل وجوده مثل  
عنده لم من المحيط ادعى على غيره ما لا فاقر المدعى عليه بذلك  
الا انه يثبت سببا لا يصلح سبب الرجوع بان قال له علي الف درهم  
سبب القمار او قال لا في اشتريت منه الميتة وكذلك المدعي في ذلك  
السبب فان اقام المدعى عليه على ذلك بيعة تنكح عنه دعوى  
المدعي وان لم تكن المدعى عليه بيعة على ذلك ذكر الخصاص مرجح في  
ادب القاضي انه يحلف المدعى عليه ويكون القول قوله مع يمينه  
لان قوله علي الف درهم لا في اشتريت منه الميتة او لا في قاربت عليه  
مخود المال اصلا فيكون القول قوله مع يمينه قال الشيخ الامام نعم  
الحلو اني سرح ما ذكر الخصاص سرح ان القول قوله المدعى عليه مع اليمين  
قولهما اما على قول ابي حنيفة سرح المال لا سرح عليه باقراره ولا يصح في  
في قوله تمت ميتة او قاربت عليه قال سرح او رد محمد سرح هذه  
في كتاب الاقرار على سبيل الاستتهاد وذكر فيها الخلاف على ما بينا  
فكانه ذهب الخصاص سرح بان يكون عن ابي حنيفة سرح في المسئلة  
سوايات وان قال المدعى عليه له علي الف درهم من ثمن جمر واقام  
على ذلك بيعة لا تنكح عنه دعوى المدعي عند ابي حنيفة سرح لان

المسلم قد يجب عليه ثمن خمر عنده بات وكل ذميا بشرائها وعندها  
تدفع عنه دعوى المدعى لان عندها لا يجب ثمن الخمر على المسلم بها  
وان لم تكن للمدعى عليه بينة على ذلك فعلى قوله الجحيفة سراح<sup>المال</sup>  
لانهم على المدعى عليه وعندها القول قوله مع يمينه ولا يلزمه المال<sup>المال</sup>  
من القينة سئل شمس الاسلام الا وزجندى سراح عن خياط عنده  
ثياب الناس وغاب عن اليك فهل لا صحاب الثياب ان يطلبوا  
الزوجة فقال ان كانت عيت ثيابهم عندها فلم يطلب والاختفا<sup>ل</sup>  
استاذنا سراح وفيه نظر فالمسئلة الخمسة معروفة ان الغاصب والمودع  
والمستاجر والمرتهن والمستخير من غير المالك لا يكون خصما للمدعى  
المالك المطلق ولكن الصواب ما اجاب به شمس الاسلام وبركان يفتي  
بحج<sup>ل</sup> يمين من من متاع غيره بغير اذنه فوجده المالك في يد المرتهن له  
ان يأخذه منه وجهه ان للمالك ان يأخذ ملكه ايما وجده وله ان<sup>يحتال</sup>  
بما قدر عليه من الحيلة حتى يصل الى حقه فله ان يطلب ملكه من مودع او  
غاصب او مرتهن وغيرهم الا اذا اثبت ذواليد بان مودع فح<sup>ل</sup> تدفع عنه  
الخصومة فاما قبل دعواه فجواب المفتي ان للمالك طلب ملكه منه<sup>ل</sup> من  
لفصول العمدى ادعى عينا في يد انسان انه له لما ان صاحب اليد اقرب  
لي او ادعى عليه درهم وقال في دعواه لي عليه الف درهم لما انه اقربها  
لي او قال ابتداء ان هذا الرجل اقرب ان هذه العينة لي او اقربا<sup>ل</sup> لي<sup>عليه</sup>  
ان من الدعاوى هل تصح هذه الدعوى بعض مشائخنا سراح قالوا يصح



وبعضهم قالوا لا يصلح وهو قول عامة المشايخ <sup>بما</sup> لا نقسب الا قرار <sup>بما</sup> لا  
سببا للاستحقاق فان الاقرار كما ذيل لا يثبت الاستحقاق للمنفرد <sup>بما</sup> اضا  
الاستحقاق الى ما لا يصلح سببا له <sup>بما</sup> ومنه ايضا محض اقرار رجل لمال غير  
بيان السبب فان يرد هذا المحض عند عامة العلماء لان المال لو كان <sup>بما</sup> حبا  
ليث السبب فلما اعرضت عن ذلك وما الى دعوى الاقرار علم انه  
كاذب في دعواه كذا ذكرتمس الأئمة السرخسي <sup>بما</sup> راجح <sup>بما</sup> من التام <sup>بما</sup>  
ادعى ما لا معلوما على غيره وقال في دعواه مرا از فلان چندین مال می باید  
بسبب <sup>بما</sup> که می رسد و او برود فهذه المدعى بهذا السبب لا يصلح <sup>بما</sup>  
الفاضى الامام تمس الاسلام الا وترجى راجح <sup>بما</sup> عن ادعى على آخر عينا  
في يده وقال كاذب هذا ملكت ابى مات وترك ميراثا لى ولفلان وصى  
عدد الورثة الا انه لم يبين حصة نفسه فهذه المدعى صحيحة واذا انا  
ابينة على دعواه سمعت بينته ولكن اذا آل الاموال المطالبة بالتسليم  
لا بد وان يبين حصته ولو كاذب يبين حصته ولكن لم يبين عدد الورثة  
بان قال مات ابى وترك هذه العين ميراثا لى ولجماعة سواي وحصتي  
منه كذا وطالبه بالتسليم ذلك لا يقع منه المدعى ولا بد من بيان عدد  
الورثة <sup>بما</sup> ومنه ايضا وادعى دارا في يد رجل ملكا بسبب الشراء <sup>بما</sup> ولفلان  
الدار المدعى بها يوم المدعى لم تكن في يد المدعى عليه بل كانت في يد  
غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس آخر على صاحب اليد  
ملكاً مطلقاً فقد قيل تسمع دعواه <sup>بما</sup> وفي الظهيرية وقيل لا تسمع دعواه

وهو الأصح من الفصول في الفصل السادس عشر عشر في الاستئناف  
ولو ادعى الكفالة بجماله أو بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلف  
إذا ادعى كفالته صحيحة مبنية أو معلقة بشروط متعارف ويدكر أن الكفالة  
كانت باذنه أو ذكر اجازته ثلث الكفالة في مجلس ثلث الكفالة اما  
بدون ذلك فلا يكون مدعيا كفالته صحيحة ولا يترتب عليه التحليف  
من الفصول الاستبروشي في الفصل الثالث وإذا ادعى الكفالة بجماله أو  
بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلف إذا ادعى كفالته صحيحة  
مبنية أو معلقة بشروط متعارف ويدكر أن الكفالة كانت باذنه أو  
يدكر اجازته ثلث الكفالة في مجلس الكفالة اما بدون ذلك فلا يكون  
مدعيا كفالته صحيحة فلا يترتب عليه التحليف من الذخيرة لو ادعى  
الإنسان حقا في رقبته العبد كانت الحضمة هو المولى دون العبد فقط  
حضرة المولى أو حضرة نائبه ليسج العبد من الضمى عين في يد  
مرجل ادعى آخر أنه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدق بذلك  
ذو اليد فالقاضي لا يأمر ذو اليد بالتسليم إلى المدعي حتى لا يكون قضاء  
على الغائب بالشراء باقراره من الفصول وذكر في الباب الأول فهما  
الجامع الكبير عبد في يد مرجل مقر أنه ليس له وأنه لفلان الغائب وأقام  
مرجل بينة أنه اشتراه من فلان ونقده الثمن فانه لا يلتفت إليه حتى  
الغائب لا ينهما اتفاقا أن اليد للغائب فلا ينصب خصما ولو أنكر صاحب  
اليد أن يكون حلكا للغائب قضى عليه وعلى ذلك الغائب ولو أن صاحب  
اليد

انه فلان الغائب فادعى سراج انه اشتراه من المقر له ونقده النمر <sup>صد</sup>  
 ذواليد لا يؤمر بالتسليم الى المدعى <sup>من</sup> الفصول ادعى على امرأة انها  
 امراته وحلاله وهي تدعى انها كانت امرأة ولكنه طلقها وانقضت  
 عدتها و تزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني انه  
 تزوجها ويذكر نكاح الاول و طلاقه تكلف المرأة إقامة البينة على الطلاق  
 فان عجزت عن إقامة البينة حلف الزوج الاول على الطلاق و فرقت <sup>بينها</sup>  
 وبين الزوج <sup>منه</sup> سراج قال لا مرأته كانت فلان تزوجت قبلي و <sup>طلقت</sup>  
 وانقضت عدتها ثم تزوجت وانكرت المرأة الطلاق لم يفرق بينهما  
 فان حضر الغائب قضى له بها اذا ادعى النكاح ولو كانت المرأة <sup>ت</sup> الكرا  
 نكاح الاول لم يصد فاعليها وهي امرأة الثاني ولو صدق الاول الثاني  
 النكاح والطلاق وانكرت المرأة الطلاق يقع عليها الطلاق <sup>منه</sup>  
 ايضا سراج تزوج امرأة فادعى آخر انها امرأتى فقال المدعى عليه كانت  
 امرأتك لكن طلقها سدس سنين وانقضت عدتها ثم تزوجها وانكر <sup>المدعى</sup>  
 الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعى لتصادقهما على النكاح وانكار الزوج  
 الطلاق <sup>من</sup> الصغرى وفي دعوى المنقح ساكن دلمرا قرأه <sup>في</sup> كتاب  
 الى فلان الا حرثتم قال الدار داسري فاقول قوله ولا يكون ذلك اقرا  
 انه فلان لانه له ان يقول كانت وكلا في قبض غلتها ولو قال أجرنيها  
 فلان او قال استأجرتها منه فهو اقرا بعلمك وله ان يجوبه منها <sup>في</sup>  
 واقعات الناطقي روى هشام عن محمد سراج ان في الوجه الاول هو <sup>يقر</sup>

بمن كان يدفع الاجارة اليه. وروى ابن سماعة عنه انه لا يكون  
 اقرارا من الخياط وسئل ايضا ادعى على رجل انك غصبت  
 حماري وهلك في يديك فانكر واقام بينة على وفق ودعواه فقال  
 المدعى عليه اوردتم باجازت تو واقام على ذلك بينة قال تسمع  
 لان التوفيق ممكن ولو قال خرتر انبردم اصلا ثم ادعى ذلك لا تسمع  
 ومنه سئل البرهان ادعى ثمننا فانكر واقام بينة على وفق ودعواه  
 عليه يقول ادببت الثمن ايت قال لا تسمع لانه انكر ثم اقر بابيع ثم رجع  
 وقال تسمع لان الايجاب قائم. قال القاضي يدعي الدين راجح لا تسمع  
 من التماس خاني رجل ادعى نكاح امرأة تشترط حضرة زوجها  
 الذي طلقها سواء كان الطلاق بائنا او برجعي. ومنه ادعى على  
 منكوبة الغير نكاحا فانه تشترط حضرة الزوج وكذا عند اقامة البينة  
 من القنية امة جاءت بولد قال مولاه هو من عبدي هذا <sup>قد</sup> اصل  
 الامة فلما مات المولى ادعت ان هذا الولد من المولى وانها صارت  
 حرة تسمع لان المدعى فيما فيه حرمة الفرج ليس بشرط فلا يكون  
 التناقص مانعا. من المحيط في الفصل السابع والعشرين من كتاب  
 الدعوى ادعى علما في يدي رجل انه ملكه اعتقه منذ سنة فالتقا  
 يسأل المدعى البينة على الملك لا على العتق لانه اذا اقام البينة على  
 الملك وينتبت له الملك بالبينة يثبت العتق باقراره فلا حاجة الى  
 اقامة البينة على العتق وان لم تكن له بينة يحلف المدعى عليه على

الملتزم من الفصول ولو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في يد أحد  
 فاقرت لأحدهما فهي للمقر له ادعى نكاح امرأة وهي في يد أحد  
 فاقرت المرأة للمدعي ثم أقام البينة بدون التاريخ قال بعض مشايخنا  
 راج يقضي للنكاح بحكم الاقرار وقال بعضهم لدى اليد ولو ادعى نكاح  
 امرأة فانكرت ولكن لم تقبل لرجل آخر ثم اقرت بين يدي القاضي  
 في مجلس آخر لهذا المدعي يصح اقرارها ويسمح ولو اقرت لرجل آخر  
 ثم لهذا المدعي لا يسمح اقرارها لهذا المدعي ولو ادعى نكاح امرأة  
 وهي تتحد وليست في يد أحدهما فاقام أحدهما البينة على النكاح واقام  
 الآخر بينة على النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا يترج بينة مزبنة  
 اقرارها بالنكاح لان الآخر اثبت بالبينة نكاحها وبه ثبت اقرارها  
 بالنكاح لان الآخر اثبت بالبينة نكاحها وبه ثبت اقرارها بالنكاح  
 له فاستوت البينتان في اثبات الاقرار وقيل يترج بينة مزبنة  
 اقرارها لان الثابت بالبينة كالنائب عيانا ولو عاها اقرارها لا  
 بعد ما اقام البينة كان المقر له اولى وما يقول بان الآخر اثبت اقرارها  
 بالنكاح قلنا نعم لكن في ضمن اثبات النكاح وهذا ثبت اقرارها  
 هذه الحيلة في المحيط من الفصول الاستدش في العدة المودع  
 بضمن اذامات مجهلا يعني اذامات ولم يعلم حال الودعة اما اذا علم  
 الولد بالودعة والمودع يعلم انه يعرف فمات فانه لا يضمن في  
 المختصر اذامات المستودع ولا يدري الودعة بعينها صارت دينا

في ماله وكذا اكل شيء اصله امانة وكذا المستاجر يضمن بالموت عن  
 التجهيل <sup>من</sup> من الصغرى الامانات تنقلب مضمونة بالموت اذا  
 لم يبين <sup>من</sup> من الفصول ولو ادعى الشراء من رجل وقال ذواليد  
 اني ابتعته من ذلك الرجل انها فهو خصم لانه لما نزع ان يده يد  
 ملك اعترف بكونه خصما <sup>من</sup> من الفصول الاستروشي اذا <sup>خلف</sup>  
 الطالب وورثة المودع وقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع  
 كانت قائمة يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته  
 فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة صادرة دينا في ظاهر  
 الرواية في التركة فلا يقبل قول الورثة ولو قالت ورثته قد سدد  
 الوديعة في حياته لا يقبل منهم الا بالينة والضمان واجب في ماله  
 لانه مات مجهلا <sup>من</sup> من الفصول فالخامس ان احدى الورثة ينصب  
 خصما عن الميت في عين هو في يد ذلك الوارث لا في عين ليس  
 في يده حتى ان من ادعى عينا من التركة واحض وارثا ليس ذلك  
 العين في يده لا تسمع دعواه عليه وفي دعوى الدين احد الورثة  
 ينصب خصما عن الميت وان لم يكن في يده شيء من التركة <sup>من</sup>  
 المبسوط في باب الدعوى في الميراث واذا كانت دارا وارضا <sup>عبد</sup>  
 في يد رجل فجاء رجل وادعى انها كانت لابيه فشهد شاهد ان انها  
 كانت لابيه مات ابوه وتركها ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره  
 فانه يقضى بينهما نصفين اما الذي ادعى انها كانت لابيه لاشك

وأما الذي ادعى انه في يد المملكت لمورثة لاث المملكت عند الموت  
 فنقلب يد المملكت التي في يد كانت اما يد المملكت فلا تسكال ويد الخاضع ويد المورث  
 ويد الاجارة ايضا فان المورث اذا مات مجهلا قصير العين مستهلكا وجب  
 الضمان قصير العين ملكا له وكل واحد منهما اثبت المملكت للمورث  
 وادعى الا تنقل الى نفسه قصاصا كانها حاضر جميعا وادعى المملكت ما لا يقضي  
 بالدار بينهما نصيب كل لث هنا <sup>هنا</sup> من الكافي لان الايدي المجهولة  
 تنقلب يد مملكت عند الموت لانها لا تخلو من ان تكون يد مملكت  
 او خصب او امانة فان كانت يد مملكت فظاهر وكذا اذا كانت يد خصب  
 لانها قصير يد مملكت لان بالموت قصير عليه الضمان ويصير المضمون  
 ملكا له وان كانت يد امانة فتصير يد خصب ما تجهيل قصاصت يد  
 مملكت ايضا بصارت الشهادة بيد مطلقة عند الموت شهادة بالملك  
 عند الموت والمملكت الثابت عند الموت ينتقل الى الوارث ضرورة  
 من كشف الغوامض بوضوح ان التجهيل استهلاكات للورث حكما  
 فيعتبر استهلاكها حقيقة من الذخيرة وفي الاجناس ان الامانة  
 نقلب مضمونه بالموت بحكم التجهيل الا في ثلث مواضع احدها متولي  
 الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال العلات التي اخذها من الوقف  
 حال حيوته ولم يبينها فلا ضمان على ورثته والثاني الامام اذا اورد  
 بعض الغنمة عند غار ولم يبين عند من اورد والثالث احد المتقاضين  
 اذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين حال المال الذي كان

في يده لم يضمن نصيب شريكه من القنية الشريكت مات وما  
 الشريكة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن  
 فيها لو مات مجهلا للعين من الخانية وامانة تصير مضمونة <sup>للمجهل</sup>  
 بان يموت المودع من غير بيان الوديعة بانها وديعة فلابد <sup>للت</sup>  
 لانه لما مات بدون البينات فقد ترك الحفظ والمودع اذا ترك  
 حفظ الوديعة كان متعديا والتعدي موجب للضمان ثم لما صار  
 المودع ضامنا صار المضمون ملكا فنبت ان الشهادة على اليد عند الموت  
 شهادة على الملك والارث والملكت الثابت عند الموت ينتقل الى  
 الوارث ضرورة فلذلك استغنى عن ذكر الجرف في الشهادة <sup>من</sup>  
 الفصل لو ادعى العين بالورثة فقال ذواليد اودع عنده الذي  
 يدعى الميراث لا تدفع عنه الخصومة والفرق في الذخير <sup>من</sup>  
 من كشف الغوامض اما في دعوى الدين احدا الورثة ينتصب  
 خصما عن الميت للمدعي وان لم يصل اليه شيء من التركة حتى لو <sup>حضر</sup>  
 المدعي وارثا انكر ان يكون في يده شيء من التركة تقبل البيعة  
 عليه بخلاف على العلم من النسيب <sup>فطلب</sup> سئل عن مات وله مال في يده اجبى  
 منه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت ديون والمدعي عليه يعلم بذلك  
 انهم ورثة فصالح الورثة عما عليه وفي يده على مال ثم دفعه من مال  
 اليهم هل يجرم لغرام الميت فقال نعم ولا يبرأ بهذا الصلح لان المستغرق <sup>نفس</sup> ينجب  
 الملك للوارث فلا يمنع صلحهم <sup>عين</sup> وسئل عن مات وله في يد رجل اجبى



وله ورثة ولا تركة في اليد يصره وعلى الممت ديون على من يدي  
 صاحب ماله الدين وعلى من يقيم البيعة على دمج اليد بحضره <sup>ثمة</sup>  
 من المحيط اذا ادعى الخارج المطلب المطلق مؤرخا وادعى صاحب  
 اليد الملتك نسب استرعى مؤرخا بغير صورته دار في يدي راجل <sup>رجل</sup>  
 اياداره ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بيعة انه اشتراها  
 من ولاد بعد سنين وهو يملكها وبصها عنه قضى بها للمدعى  
 الخارج لان صاحب اليد ختم عن بائعه في اتات الملك انه للملك  
 اثبات الانتقال الى نفسه وكانت مانعة حضر واقام البيعة على الملك  
 المطلب بفسد والدار في يده لان يد المسترعى يد البائع من حيث  
 التقدير ولو كانت كذلك يقتضى بيعة الخارج كد اهتمام من  
 الطهيرية اذا اختلف الطالب وورثة المودع في الوديعة فقال الطالب  
 قد مات ولم يبين فصار دينا في ماله وقالت الورثة كانت قامة  
 بغيرها يوم مات المودع وكانت مرفقة ثم هلك بعد موته فالقول  
 قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة صارت في البركة ظاهرة <sup>يقبل</sup>  
 قول الورثة اسودع <sup>بغير</sup> افعال لرب الوديعة قد سددت بعض الوديعة  
 وبسبب القول قول رب الوديعة فيما اخذه مع يمينه لان الوديعة  
 ساربت دين طهر لا يقدر ما سدد الى رب الوديعة فالقول قوله  
 في عهد ادا المودع من الطهيرية المودع اذا مات فقالت ورثته  
 انه سدد الوديعة في سيوته لم يقبل قولهم والضمان واجيب عليهم في ماله

الميت لانه مات مجهولا وان انا مت الورثة البينة انه قال في حياته  
سددت الوديعة يقبل لان الثابت بالبينة كالثابت مما ينه <sup>الدين</sup>  
اذ اقبض اموال اليتامى ومات ولم يبين اين وضع في بيته ولا يدعى  
اين المال ضمن لانه هو المودع وقبل مات مجهولا وان دفع الى قوم  
ولا يدعى الى من دفع لا يضمن لان المودع غيره وهو لم يمت <sup>معه</sup> اذ  
من التضييد المودع اذا مات ولم يعرف الوديعة فهي دين في تركته  
وتساوي دين الصحة <sup>من</sup> التهديب ولو مات المودع ولم يبر  
الوديعة فهو دين في تركته يساوي دين الصحة <sup>من</sup> وقال في نوادر  
ابن ستم عن محمد ربح لو دفع اليه الف درهم يشتري <sup>بها</sup>  
لرب المال باجوة في كل شهر بعشرة دراهم فمات ولم يدس ما فعله  
وقد ترك سقيقا وثيابا صار كله دين في مال الميت وكذا امره <sup>فهي</sup>  
مزارعة والبذر بينهما او من احدى فمات المزارع والزرايع قد  
اخضر او حصد فلم يدس ربحه موثر قال محمد ربح قيمة الزرع يوم <sup>مات</sup>  
او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار دين في مال الميت  
ومنه ولو مات المودع ولم يبين مال الوديعة فهي دين في تركته ولو  
لم يمت المودع ولكن جث جنونا مطبقا وقد وقع الياس من رجوع <sup>عقله</sup>  
اليه فهي دين في ذمته <sup>من</sup> الخلاصة المودع يضمن بالتجريد اذ لم يبر  
الزارع الوديعة اما اذا عرف والمودع يعلم انه يعرف فلم يبين وما  
لم يضمن <sup>من</sup> الفصول ان استغرق التركة بد ين الوارث اذا كان

هو الوارث لا غير لا يمنع الا امرت به <sup>و</sup> ومنه المذهب <sup>ع</sup> اذا ادعى المالك في  
 الحال وشهد الشهود ان هذه العين كان ملكه تقبل لان شهادتهم  
 تثبت الملك في الزمان الماضي وما ثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يورث  
 الميراث وكذلك لو شهد احد هما ان هذه العين ملكه وشهد الآخر  
 انه كان ملكه تقبل ويقضى به لانهما اتفقا على الملك في الحال لان احدهما  
 شهد انه له وهذا اللفظ للحال وشهد الآخر انه كان له وما ثبت  
 للمشهود من الملك يبقى الى ان يوجد الميراث ولم يوجد فقد اتفقا على  
 الحال من هذا الوجه <sup>ل</sup> من التحفة ولومات المودع ولم يبين ان كان  
 معروفة وهي قائمة <sup>ب</sup> يرد الى صاحبها <sup>و</sup> العلم يعرف بضم <sup>ح</sup> ويكون صاحبها  
 شريك الغرماء <sup>ل</sup> من الدخيرة الوارث لا يملك بيع التركة المشعولة  
 بالدم المحيط الا برضا الغرماء حتى لو باع لا ينفذ <sup>ل</sup> من الخاتمة رجل  
 ادعى دينا على ميب فخصمه في ذلك وارث الميت او وصي الميت لا تسمع  
 دعواه في عزم للميت عليه دين ولا على الذمي له على الميت <sup>و</sup> يزول <sup>ع</sup>  
 الموصل له وذكر في المستق ان الموصل له بجميع المال عند عدم الوارث  
 والوصي يكون خصما لمن يدعي دينا على الميت ولو ادعى رجل ان للميت  
 اوصى الله واحضر غريبا للميت عليه دين تسمع دعواه كما تسمع دعوى  
 الوكيل في حيوة الموكل على عزم الموكل ولو ادعى رجل انه وصي فلان <sup>الميت</sup>  
 لا تسمع دعواه الا على خصم جاهد وخصمه وارث الميت او رجل <sup>عليه</sup>  
 للميت دين او رجل اوصى له الميت بوصية لان الموصل له حقا في الميراث

وكان بمنزلة الموارث وان حضر مرجلا له على الميت ومن اختلفوا

قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما لمن يدعي انه وصي الميت

لان الوصي لا يدعي قبله حقا ومنهم من قال يكون خصما ويترى

الصحيح من التقاوى اليتيمة وسئل الحسن بن علي عن ادعى

على اخرد اسرا في يديه وانكر ذوال اليد واقام دعوى بينة انه صالحه

منذ سنة ودفع له بدل الصلح واقام المدعى بينة انت اقررت

منذ ثلثة اشهر ان هذه الدار داري اي البستين اولى فقال <sup>بينه</sup>

الاقرار من الكافي ولو اختلفا في الوطى فان كانت ثيبا

فالقول له مع يمينه لانه ينكر حق الفرقة والاصل سلامة الاله فان

حلف بطلان حقها وان نكل يؤجل سنة وان كانت بكرانظرت اليها النساء

فان قلن هي بكر اجل سنة لظهور كذب وان قلن هي ثيب حلف الزوج

فان حلف لاحق لها وان نكل يؤجل سنة من الذخيرة المعلنة

ابي يوسف مر جرجا قام بينة على ميت انه اخوه لابييه وامه لا يعلمون

له وارثا غيره واقامت امرأة بينة انها ابنة الميت جعت الميراث <sup>بينها</sup>

نصفين ولا اسألهما بينة انهم لا يعلمون له وارثا غيرهما فقال لا ترى لوان

مرجلا مات وترك ابنا فشهد الشهود انهم لا يعلمون له وارثا غير

وكل واحد اقام بينة على نفسه اشركته في الميراث ولا اسأل البينة <sup>على</sup>

عدد الوارثة من المحيط فاما في المنقول ينافي هذه اليتيمة فيه لان المنقول

ان كانت مستهلكا واقر المدعى عليه بالاستهلاك او بالهلاك كانت الدعوى راقية

في الدين وقد اقر المدعى عليه بذلك واقرار الا انسان على نفسه <sup>بعضاً</sup> يا  
 صحيح ولا حاجة للشهادة انها في يد <sup>من</sup> من الفصول لا يملك الدائن اثبات  
 الدين على العزيم الذي للميت عليه دين ولا على الوصي له ولكن اذا  
 اثبت على من يصح الاثبات عليه كالوصي والوارث يثبت له <sup>سبباً</sup> ولا بد الا  
 باعتبار انه تركه <sup>لهم</sup> من الحايي سئل عن مات وشهد امرأته الف درهم  
 نقد فاحذته بمهرها بغير مهر صاء سائر الورثة قال يجوز فان اختلف  
 بالله ما في يد ها من تركته من الدراهم التي يجب عليها اخاوجة يقسم  
 بين الورثة فحلفت قال لا يا نعم وان لم تأخذ هذه الدراهم وطلب من  
 هذا الوصي ايفاء المهر من هذه التركة فانكر الوصي ذلك فقامت  
 البينة على دعواها من المهر على هذا الوصي هل تقبل قال نعم <sup>لهم</sup> من  
 القايي الحايي وفي شهادات قايي ابن الفضل مات رجل وترك  
 امرأة وورثة صغاراً ولم يخلف شيئاً فدعى رجل ما لا على الميت كانت  
 هذه المرأة خصماً له فمضى اثبت المال على الميت ولم يكن في يد ها شيء  
 من تركته لا تؤخذ بشيء <sup>لهم</sup> من الخلاصة اذا قسم الورثة الدارين بينهم  
 واشهدوا عليه ثم ادعت امرأة الميت مهرها او ديناً آخر او غير المرأة  
 ادعى ديناً واقام البينة تقبل ويثبت ولا يكون قسمتها ابطالا للدين  
 من الذخيرة رجل اشترى جارية وقبضها فادعت انها حرة <sup>اصل</sup>  
 واقرا المشتري بذلك او ابى اليه وقضى القاضي بحريتها لا يرجع  
 المشتري بالتمن على البائع اما اذا اقر فلانه حجة قاصرة واما اذا نكل

عن اليمين فلا تالكولي بمنزلة الاقرار فان حضر البائع وانكر حريتها فقال <sup>المشتري</sup>  
انا اقيم البينة على انها حرة الاصل يريد الرجوع بالنعم على البائع قبلت بينته  
وان سائر المشتري متناقض لان التناقض لا يمنع قبول البينة على الحرية  
والعق وفي نوادر ابن سماعه الح من المحيط في الفصل الحادي والعشرين  
فيما يكون جوابا من المدعي عليه ولو قال لا ادري اهو ملك هذا المدعي  
فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب فان لم يجب ينزله منزلة  
منكر وتسمع البينة عليه و منه في الفصل الثاني والعشرين في بيان ما يصلح  
خصما لغيره واذا ادعى رجل دارا في يد سراجا انها في اجاريها فلان وادعى  
ذوا اليد انها في اجاريها فلان آخر تسمع دعوى المدعي وتنصب صاحب  
اليده خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعي الملك المطلق وصاحب اليد ادعى  
الاجارة و منه في هذا الفصل فان اقام هذا المدعي بينة ان فلانا مات  
ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل القاضي بينته وكان ينبغي ان لا تقبل هذه البينة  
لانها قامت على غير الخصم والجواب لا بد قامت على الخصم وهو القاضي لان <sup>المشتري</sup>  
لما شهدوا انهم يتزلفوا وارثا فقد شهدوا ان تركه الميت لجماعة المسلمين فالمدعي  
يدعي حقا في مال جماعة المسلمين لكونه نائب المسلمين الح من التماس خاني وان <sup>اختلفوا</sup>  
في الطريق فقال بعضهم يرفع طريقا بينا وقال بعضهم لا يرفع نظرويه  
الحاكم فان كان يستقيم لكل واحد منهم طريق يفتح في نصيبه قسمه <sup>بينهم</sup>  
بغير طريق يرفع لجماعتهم وان كان لا يستقيم ذلك سرفع طريقا بين <sup>عندهم</sup>  
وفي الذخيرة قال مشائخنا سرح يريد بقوله يفتح نصيبه و لا يرفع فيه الجملة

وان كان لا يبرأ منه وجب فهذا ليس بطريق اصلاح من الخلاصة ولو  
 كان طريق في دار رجل اراد اهل الدار ان ينشوا في ساحة الدار ما يقطع  
 طريقه لم يكن لهم ذلك ويستغنى ان يتذكروا من ساحة الدار عرض باب  
 الدار هذا الح في التجريد وفي الفتاوى النسفي دار ال لج رب و سطح  
 احدهما اعلى ومسيل ماء العليا على الأخرى و اراد صاحب السفلى ان  
 يبيع سطحه او بنى على سفله له ذلك وليس للجار منعه لكن له  
 يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طريق لج من ترح الطحاوي ولو ادعى رجل  
 عند القاضي ان الدار داري كان لا يبرأ مات وتركها مرا له ولا خه  
 الغائب وشهد شاهدان على ذلك فانه تقبل ويقضى بنصف الدار  
 للحاضر واما النصف الآخر ان كان صاحب اليد مقرا انه للميت ولكنه  
 اكر ان هذا ابنه فانه لا ينزع من يده نصيب الغائب بالاجماع وان كان  
 منكرا فكذا عند ابي حنيفة راج لا ينزع وعندهما ينزع ويوضع في يد ابن  
 قبعد ذلك اذا حصر الغائب ان اقر انه ورثها من ابيه قضى الامر  
 على وجهه ولا يحتاج الى اعادة البينة لان اخاه كان خصما عن الميت  
 فيما يدعى للميت فادلت الملت للميت كان له ان يأخذه ولا يحتاج الى  
 اعادة البينة لج من جامع الشروح ويسلم النصف اليه بذلك القضاء  
 لان احد الورثة يتقصب خصما عن الباقيين فيما يستحق للميت وعليه لج  
 ومنه در روى الخصم عن اصحابنا انه لا يحتاج الى اعادة البينة فان الصح  
 ما ذكر في ظاهر الرواية لان القضاء بالمرات قضاء بملك الميت معنى لج

من الخلاصة ومنهم من قال لا يكلف إعادة البيعة بالاجماع <sup>من نفسه</sup> من نفسه  
 ادعى عليه اتي دفعت الى فلان دراهم وقبضتها منه ثم ادعى انك قبضتها  
 مني لا يصير متاقضان يد المورد يد المورد <sup>منه</sup> ومنه ادعى عليه <sup>شيئا</sup>  
 انه اشتراه من ابيه منذ عشر سنين والاب ميت للحال فاقام <sup>اليد</sup> دعو  
 بيعة انه مات منذ عشرين سنة تسمع وقال عمر والمخاف لا تسمع وقال  
 استاذنا رضى والصواب جواب المخاف فينبغي ان يحفظ ان زمان  
 الموت لا يدخل تحت القضاء وهي في <sup>ط</sup> في <sup>ط</sup> في الشهادات والدعوى  
 من المحيط اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل انها دراهم ورثها من ابيه  
 ثم ادعى انها اشترها من ابيه في حيوته وصحته واقام على ذلك بيعة  
 لا تقبل بيعة وبمثله لو ادعى الشراء او لامن ابيه في حيوته وصحته ثم  
 ادعى الامت واقام على ذلك بيعة تقبل بيعة لان في الفصل الاول التوفيق بين  
 الكلامين غير ممكن فيثبت التناقض وفي الفصل الثاني التوفيق بين الكلامين  
 ممكن فلا يثبت التناقض وسيأتي جنس هذا <sup>من</sup> من الخلاصة في الفصل  
 من كتاب الدعوى وفي الفتاوى ارسى في يد رجل ادعاهما رجلان واقام كل واحد <sup>منهما</sup>  
 البيعة ان الدار داهم اجروها من ذى اليد بكذا فالدار بينهما والاجرة بينهما <sup>استسا</sup>  
 من الخاتمة رجل ادعى دابة او دارا هو في اجارة الغير لا تقبل بيعة الملبى <sup>بخصه</sup>  
 الاجور والمستاجر وكذا الرهن ولو كانت مزادة في يد رجل فان كان  
 البذر من قبيل المزراع فهو بمنزلة الاجارة وان كانت البذر من  
 صاحب الارض اختلفوا فيه فالصحيح انه لا تشتط حضرة العامل



ولو باع شيئاً ولم يسلم الى المستري حتى لو ادعاه رجل فانه تشتط حضرة  
 ابا نوح والمستري يملك من الهداية ومن اشتريها حاسية فلو لد عند  
 واستحقها رجل بيينة فانه يأخذ بها او ولد لها وادعى بها الرجل لم يستحقها  
 ولد لها من الكافي ثم في فصل البيينة يتمقي بالبرهان والامانة عند العدل  
 لانه تابع لها فيدخل في الحكم تبعاً لذلك يستقطب له سواء بالولد واليه  
 اشار محمد سرح فقال اذا قضي بالاصل للمستحق ولم يعلم بالزواج لم يملك  
 الروايات تحت القصاص من السعيا وقيل يشترط ان تضاد بالولد  
 وهو الاصح من الفتاوى الصغرى ولو قال ما لي بي يدي فلا فادعى  
 ولاحق ولم ينسبه الى رفاق ولا قرينة ثم ادعى انه له قبله حقاً مالري  
 في سائر اوقرية تقبل بيئته وان قال مالي مالري حق في دار والار  
 ثم ادعى ذلك واقام بيينة تقبل ما لم يقصد قرينة بعينها او ارضاء بعينها  
 اما اذا قصد ارضاء بعينها فلا تقبل بيئته ومنه ايضا ادعى داراً بالار  
 ثم قال جحدني ذواليد الميراث فاشتريتها منه وجاء بشاهدين على  
 الشراء اجزئاً من جواهر الفتاوى رجل ادعى على آخر شيئاً وقال ان  
 لي في هذه الحادثة شهود وقال قد نسيت فانه تقبل شهوده لان النسبة  
 مركب في الانسان رجل ادعى على اخر مائة دينار فقال المدعى عليه  
 ده قرض سبب ونود شركت فتكلم المتوسط بينهما فجري لسانه في انشاء الكا  
 ده شركت سبب نود قرض ثم استدبرك في الساعة فقال غلط رمت  
 فانه لا يجوز للشاهد ان يشهد على ما جرى على لسانه اذا علم انه قال

غلطا وسرموا به من الله خيرة مرسيل ادعى على رجل انه باع عبدا مشتركا  
 بينه وبينه من فلان بكذا وسلم العبد وطالبه باداء نصف الثمن فالقاضي  
 يسأل المدعي ان العبد كان مشتركا بينهما شركة ملكت او شركة عقد  
 او معاوضة او عنان ان قال شركة ملكت لا بد لصحة الدعوى من ان يكون  
 في الدعوى ان العبد قائم في يد المشتري وقت طلب الثمن الذي هو  
 دليل الاجارة لان العقد في نصيبه انما ينقذ وقت الاجارة فانما ينقذ  
 اذا كانت محلة قائما في هذه الحالة ولا بد من ذكر قبض البائع الثمن ليصح  
 مطالبته اياها باداء نصف الثمن وان قال شركة عقد لا حاجة الى ذكر  
 قيام العقد وقت طلب الثمن لان العقد قد نفذ في النصيب حال وجوده  
 وكل يشترط قبض الثمن ليصح مطالبته باداء نصف الثمن من الفصل  
 في الفصل السابع في التناقص وفي فتاوى مشيد الليانرج ادعت امرأة  
 ان فلانا تزوجني في رجب كذا وتدعي المهر والميراث واقامت الورثة  
 بينة ان مورثا مات في جمادى تلك السنة لا قبل هذه البينة لانهم  
 يثبتون الموت والموت لا يدخل تحت القضاء ويثبت النكاح والمهر  
 في تركته وفي فتاواه ايضا ادعى انه قتل مورثي يوم كذا فقام المدعي  
 عليه بينة ان مورثه كان ميّتا في ذلك اليوم لا قبل البينة على الموت  
 من المحيط في الفصل الثالث والعشرين لان زمان الموت لا يدخل  
 تحت القضاء فلا يثبت بينة المدعي عليه وفيه ايضا في الفصل التاسع  
 عشر ولو ادعى انه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم ادعى انه لفلان

آخر وكذا بالخصومة فيه لا تقبل بينته وبصير متناقضا إلا ان توتق  
من الفأوى الظهيرية ولوان رجل ادعى شيئا لا يبلد واقام البينة ان  
هذه الشئ لا يبلد وتركها ميراثا وان اباه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة  
كذا واقامت المرأة البينة ان اباه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة  
كذا وان مات بعد ذلك اليوم يوم بعد اليوم الذي وقت الابن يحكم  
بالميراث بشهادة شهود الابن ويحكم بشهادة شهود المرأة على التزويج  
ويجعل لها صداقها والميراث مع الابن لان يوم الموت مما لا يدخل تحت  
القضاء لانه لا يتعلق به الحكم لان الميراث ليس يستحق بالموت بل بسبب  
سابق على الموت واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضاء جعل وجود  
ملك التام يخبر وعده بمنزله ولو عدم تقبل البينات جميعا ويقض حق  
كل واحد منهما لان العمل بينهما ممكن فكذا ههنا من الجيد في البينات  
واحجة محمد بن الحسن راج وقاله لو لم يقطع بالمرة الاولى لم يقطع بالثانية  
لان المال يصير للمقر له بالمرة الاولى فلا تبقى خصومة المرافعة الى القاضي في  
الثاني ولا خصم معه فلا يصح كما لو ترك المسروق منه الخصومة ثم جاء بالسارق  
وحده واقربا لسرقته فانه لا يقطع وكما اذا ادعى السرقة وشهد رجله  
امراتان يذلت فقضى القاضي له بالمال ثم جاء بشاهدين رجلين  
فانه لا تسمح لانه لم يبق له خصومة بعد القضاء فكذا ههنا بنفسه الاقرار  
يجب المال للمقر له كما بعد القضاء بالشهادة واورد القاضي الامام  
الذي سنجري هذه السكتة بطريق آخر وقال الاقرار بالمرة الاولى ان

وجب القطع صح المدعى وان لم يوجب القطع يجب الضمان فلو وجب  
 القطع باقراره الثاني سقط الضمان والانسان لا يستقر باسقاط الضمان  
 الواجب عليه وكانت الشيخ الجليل ابو بكر محمد بن الفضل يقول العجب  
 من ابي يوسف سرح وان شانه اعلى واسرفع بهذه المسئلة حين كان  
 حامل الذكر وهو يقول بخلافه فانه حكى انه كان في مجلس هارون  
 الرشيد فأتى بسارق فقال لو ان السارق انت سرقت هذا المال فقال  
 السارق انا اخذت هذا المال فاتفق الفقهاء من اهل المطالم انه  
 يقطع فقال ابو يوسف سرح انه لا يقطع لانه ما اقر بالسرقه وانما اقر  
 بالاخت والاخت يوجب الضمان لا القطع فخار واوخلوا وقالوا ان  
 ما قاله حتى لكن قالوا انما نيا سلوه هل سرقت فقال نعم فقال لو ان الله اكبر  
 الآن يقطع فقال ابو يوسف سرح لا يقطع لان الضمان وجب عليه بالاقرار  
 فاراد ان يسقط الضمان عن نفسه فاقر اهل المطالم من الشيب والشاب  
 ان الحق ما قاله من الفتاوى الغياثية حكى عن بعض مشائخنا سرح انه  
 لو بنى تنورا للجن الدائم او سرحا للطحن او مدقا للقصارين لم يجره ان  
 اتخذ تنورا صغيرا جارا ولا يمنع وكان ابو عبد الله الضميري قاسره  
 يفتي بانه لو بنى في ملكه في وسطه البراذين تنورا لله ذلك وقاسره  
 يفتي بانه ليس له ذلك والقياس في جنس هذه المسائل ما هو  
 جواب ظاهر الرواية لانه تصرف في ملكه فلا يمنع عنه وان شهد  
 ضرره وقيل بالمنع مطلقا وبما اخذ كثير من مشائخنا سرح قال المتأخرون

وعليه الفتوى <sup>من</sup> القنية أدعى على سريده أنه دفع إليه كذا ديناراً  
 ليدها إلى عريمه فلأنه فجده سريده وحلف ثم ادعى هذا المدعي ذلك  
 على عمر وقال إنما دفعته لك فقد فيها إلى عريمي وسأعزم أن دعواه على زيد  
 لأن خطأ ولهذا لا تسمع دعواه على عمر ولتناقض <sup>لـ</sup> من الفصل <sup>ادعى</sup>  
 ما لا فائدة بآقام المدعي بينة أنت استمهلتك منذ عشرة أيام وقال  
 المدعي عليه أنت أبرأتني منذ عشرين يوماً لا تصح دعوى الأبرار  
 لتأخر تأريخ الاستمهال عن تأريخ الأبراء <sup>لـ</sup> من الذخيرة منه ادعى  
 على آخر وقال اني دفعت اليك عشرة دراهم قرضاً وقال نعم دفعت  
 اليك ولكم امرتني ادفعتها الي فلان وقد دفعت إليه واقام ابينه <sup>بذلك</sup>  
 دفع صحيح <sup>لـ</sup> ادعى على غيره ديناراً فأنكر المدعي عليه ذلك واقام المدعي  
 ابينه على أنت استمهلتك هذا المال منذ عشرة أيام وذلك اقرار  
 ملت بهذا المال عليك وقال المدعي عليه في دفع دعواه أنت أبرأتني  
 عن هذا المال منذ عشرين يوماً واقام على ذلك بينة فهذا لا يكون  
 دفعا لأن بينة المدعي تثبت اقرار المدعي عليه بالمال منذ عشرة أيام  
 فهذا يمنع دعواه الأبرار قبل ذلك الاستمهال من المدعي عليه قبل  
 قضاء القاضي عليه بالمال اقراره بالمال والاستمهال بعد قضاء القاضي  
 عليه بالمال كذا لك عند بعض المشايخ سرح وعند بعضهم لا يكون  
 اقراراً حتى ان يعد ما قضى القاضي على المدعي عليه بالمال <sup>استمهال</sup>  
 من المدعي ثم ادعى بعد ذلك دفعاً تسمع دعواه عند بعض المشايخ <sup>لـ</sup> رجل ادعى

آخر عشرة دراهم دينا او عشرة دنانير دينا فقال المدعى عليه في دفع دعواه  
 توأرا كرده كه مرا خبر دو دينار خواستني نيست فلهذا اليسر بدفع لان المطالبة  
 يست من لو انهم الدين حتى يكون من ضررته اني لا مطالبة له بما سوى  
 الدرهمين او الدينارين اقرار ان لا دين عليه سوى الدرهمين والدينارين  
 الا ترى ان الدين الموقوف دين على الحقيقة ولا مطالبة به في الحال بل من  
 الجواهر ما جعل ادعى على آخر دينا فقال المدعى عليه قد ادعيت ثم ادعى انه ابره  
 يكون صميوعا ولا يكون متناقضا لانه لا تناقض فيه يقال براءة قبض و  
 استيفاء من الذخيرة في الفصل الثاني والعشرين من كتاب الدعوى  
 ادعت المرأة على ورسدتها وجهها المهر والميراث وقالت الورسدته في دفع  
 دعواها الميراث ان ابانا حرهما على نفسه قبل موته بسنين فقالت  
 هي في دفع دعواهم ان الزوج اقر في مرض الموت اني حلال عليه فلهذا  
 دفع صحيح من المحيط في الفصل التاسع عشر من كتاب الدعوى في بيان  
 ما يقع به التناقص في الدعوى وما لا يقع رجل اشترى من رجل عبدا  
 ثم ان البائع ادعى انه كان فضوليا في هذا البيع و اراد استرداد العبد  
 من يد المشتري وانكر المشتري ذلك او ادعى المشتري ان البائع كان  
 فضوليا في هذا البيع و اراد استرداد العبد واسترداد الثمن لا تصح دعواه  
 لان اقدامه على هذا العقد اقرار منه لصحة هذا العقد ونفاذه و  
 ذلك بالملك له او بالامر من المالك والذي يدعي كونه فضوليا في  
 البيع لا تمنع بينته وكذلك لو لم يكن له بينة و اراد ان يخلف صاحبه

على ما ادعى من كونه فعولياً في البيع ليس له ذلك لان سماع البينة  
والتحليف يتربتان على صحة الدعوى وهذا المدعى لم تقع هناك  
التأنيب واذا كانت الدعوى بين شركيين شركة ميترات او غير  
ذلك وغاب احد هما جاء رجل وادعى على الحاضر انه اشتراها من  
الغائب نصيبه فانه لا تقبل بينته لانه يقيم بينته على الغائب وليس عليه  
خضم حاضر واما اذا كانت الشركة لا بجهة الارش خطاها واما اذا  
كانت الشركة بجهة الارش لان احد الورثة ينصيب خصما عن باقي  
الورثة فيما يدعي على الميت من هذا دعوى الشراء يوجد على الغائب  
لا على الميت فلم ينصب الحاضر خصما عن الغائب فهذه بينة فامتن  
لا على خصم فلا تقبل من الموصول العبد الماذون اذا ادعى على انسان  
مالا لا تشترط حضرة المولى لا يد العبد معتبرة فتسمع دعواه على الغير  
من التجريد المادون كالحرف في اليد حيث يقع التنازع بينه وبين <sup>الخصم</sup>  
سواء عليه دين ام لا من القتاوى الخاني العبد الماذون خصم فيما كان  
من التجارة تقبل الشهادة عليه ولا تعتبر حضرة المولى من القتاوى الخانية  
في كتاب الدعوى مرجل ادعى على رجل مالا فانكر المدعى عليه فاخرج الملك  
خطا ما قرا المدعى عليه بذلك الما وقال هذا خط المدعى عليه فانكر <sup>على</sup>  
عليه ان يكون خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة  
ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يفتى القاضي على المدعى عليه بذلك  
وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح ولو قال المدعى عليه هذا خطي لكن ليس <sup>هذا</sup> على

المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدراً معتوناً لا يصدق ويقضى  
 عليه بالمال وصحيفة الصراف والسمسار حجة عرفاً وان لم يكن الخط على وجه  
 الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصك والاقراء فان اشهد على نفسه  
 بما فيه يكون اقراً ويلزمه وان كتب الخط بين يدي الشهود وقراءتهم كما  
 اقرا احد لهم ان يشهد واعليه سواء قال اشهد واعلي او لم يقل وان كتب  
 بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم ان يشهدوا وان لم يعلموا  
 لا يحل لهم ان يشهدوا بما فيه من الحاوي ادعى على آخر ما لا فخرج  
 بذلك خطأ بخط يده على اقراره له هذا المال وانك المدعى عليه انه  
 فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انهما خط  
 كاتب واحد قال كان جواب ائمة بخاراً انه حجة يقضى عليه بهذا الحكم  
 بالخط قال الشيخ وعندى لا يكون حجة وانه لا يكون اعلى حالاً مما لو قال  
 هذا خطي كسبته غير انه ليس له علي هذا المال وكانت القوله فلا شيء  
 عليه في كتاب الاقرار من الاصل فهذا الاول من الفصول ولو قال  
 بعل المكتبة اني ما اجرت البيع ولم اعرف ان كتابتي هذا اللفظ اقراراً به  
 ملكت البائع اختلف فيه المشائخ مراح كاختلافهم فيما اذا اعتق بالعربية  
 او طلق او ابرأتها وهو لم يعرف لسان العرب بانه يكون صحيحاً ام  
 لا قال بعضهم في جميع المواضع وقال بعضهم لا يصح في جميع المواضع وبعضهم  
 فصلوا فقالوا ان كان في تصرف لا يكون جده وهو له سواء كما  
 في البيع يجعل قوله ولا يصح البيع فان بيع الهازل لا يصح والهازل من يلفظ



بعقد ولا يكون قاصد الحكمه او بلفظه بكلمة ولا يعرف ما هو معناها فإذا  
 قال بعث ويقول لم أقصد به المثلت قصدت المشتري لا تبنت المثلت <sup>لها</sup> لا  
 على عدم وجود التملكت لان التملكت إنما يوجد بالتماضي ولم يوجد  
 من الكذب اقر بينه وغيره ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت <sup>لها</sup> حلف المقر له  
 على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقر ولست بمسطل فيما ندعيه عليه <sup>لها</sup> من  
 القينة ادعى عليه دينا فقال كنت وقت الاقرار مصر وعلاوان تاريخ مجاز  
 ويظهر بوجهه يستلزم هذا الدفع <sup>لها</sup> من الزيارات العتاجي اصل الباب  
 ان التناقض يمنع صحة الدعوى وسعي الانسان في نقص ما اوجبه  
 مردود <sup>لها</sup> من العتاجي والحلاصة ما جلا ادعى على آخر عبد البعنة واقام  
 البينة فزكوا ولم يزكوا حتى اقر ذواليد انه حر وباعد من غيره <sup>لها</sup> ادعى  
 لا يصح يعني في حق المدعي اما التصرفات في حق المقر له صحيح حتى <sup>لها</sup> لو لم  
 عد المثلث الشهود يعمل اقراره وكذا لو اقام شاهداً واحداً لم يجز اقراره  
 وان لم يقيم شاهداً أصلاً جاز اقراره والختم هو المقر <sup>لها</sup> من الثانية  
 ولو ادعى محمداً في يده فذكر المدعى عليه ان يكون ذلك في يده <sup>لها</sup> فطلب  
 المدعى من القاضي ان يحمله على ذلك كان له ذلك حتى يقر فادعى  
 اقراره حلف على ذلك المدعى فادعى اقراره لك يا مروه القاضي يترك  
 النعوص فان اراد المدعى ان يقيم البينة بعد اقراره باليد انها له قال <sup>لها</sup> النسخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل سرح لا يصح البينة المدعى على المثلت ما لم يقيم البينة  
 انها في يد المدعى عليه فان لم يقيم البينة انها في يد المدعى عليه واقام البينة

على المثلث بعد اقرار المدعى عليه باليد فيقضى التقاضي بذلك وذكر في  
الجامع انه لا ينفذ قضاؤه ما لم يعرف التقاضي انها في يده او يقيم البينة انها  
في يده وهكذا ذكر الخصاصح <sup>في</sup> من المحيط في الفصل العشرين <sup>بطلان</sup> داري  
سرجل ادعاهما رجل وذهب لياقي بالشهود فباعها المدعى عليه من سرجل  
او وهبها منه وسلمها اليه ثم ان المشتري او الموهوب له او دعهما منه ثم  
تقدم ما الى القاضي فان كان القاضي يعلم بما صنع صاحب اليد او اقر المدعى  
بذلك او اقام صاحب اليد بينة على اقرار المدعى بذلك سند دفع الخصومة  
عن ذي اليد وقد مر هذا غير مرة وان لم يكن شيء من ذلك ولكن  
اقام صاحب اليد بينة على ما صنع لا سند دفع خصومته عن صاحب <sup>اليده</sup>  
فلوان القاضي لم يقض للمدعى بالدار بشهادة شهوده حتى حضر القاضي  
وصدق صاحب اليد فيما قال يدفع الدار الى الغائب لاقرار صاحب اليد  
بالدار له ويجعل القاضي الغائب خصما للمدعى ولا يكلف المدعى اعادة  
البينة لان اقامتها على صاحب اليد صح ظاهر فلا يبطل باقرار ذي اليد  
ويجعل المقر له وهو المشتري كالوكيل عن ذي اليد وقد مر من جنس هذا  
فيما تقدم <sup>من</sup> من الذخيرة والعبد المجبور يؤخذ بافعاله دون اقواله  
الا فيما يرجع على نفسه كالقصاص وحد الزنا وحد الشرب وحد القذف  
فانه يصح اقراره فيها وحضرة المولى ليس بشرط فان لم يقر ولكن اقيمت  
عليه البينة فحضرة المولى شرط عندهما وعند ابي يوسف سرح ليس بشرط  
من السارس خانية وفي الخانية الوجع الثالث اذا ادعى صاحب المال

عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد أو المهلاكات ثم صالحه على شيء  
جانبا الصلح في قول محمد سرح وابي يوسف سرح الآخر واختلفوا في قول  
ابي حنيفة سرح فالصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف  
سرح الاول وعليه الفتوى من الفصول وذكر في التجريد ولو ادعى  
الشراء من اثنين وانما ملك ابائعين يعتبر سبق التاريخ  
بالاجماع من تحفة الفقهاء وهكذا الجواب في كل ما لا يتكر فيه  
سبب الملك ولا يعاد ولا يضح مرتين فهو كالساج وما تكرر فيه  
سبب الملك ويضح مرتين فهو على التفصيل الذي ذكرنا من دعوى  
الملكت المطلق وبالسبب من التمسار خانية في كتاب ادب الفاضل  
وفيه ايضا اذا وقع الدعوى على الصبي التاجر فيما ورثته عن ابيه <sup>يستلزم</sup>  
في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة سرح لا يستلزم <sup>من</sup>  
الخانية رجل ادعى على صبي ما ذون مالا وانكر اختلفوا فيه قال بعضهم  
لا يحلف وانما يلزم المالى اما ما بينة او مالا قرار وذكر الفقيه ابو الليث  
انه يحلف في قول علما سرح وبدنا حذف وفي الكبرى وبدى فتاها وفي  
عصر الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز ان يكون المسئلة على  
الاختلاف على قول ابي حنيفة سرح لا يحلف وعند صاحبه يحلف <sup>ذكر</sup>  
شمس الأئمة السرخسى سرح انه يحلف عند الكل من الفصول  
وان ربح الدعوى في العيب بعد هلاكه واقام المدعى عليه بينة  
انه كان عدي ودعيه او مراهنا او مضاربة او شركة على ما ذكرنا

من الوجوه لا تقبل بينة المدعى عليه لان الدعوى تقع في الدين <sup>محل</sup>  
 الدية بخلاف العين <sup>منه</sup> ومنه وذكر في الجامع واذا ادعى على آخر  
 قيمة دابة او عين هلك في يده لا تندفع الخصومة عن المدعى  
 عليه باقامة البينة على الايداع من جهة الغير وانما تندفع بانبات  
 الايداع من غيره واذا ابق العبد فادعاه على الذي ابق من يده  
 واقام المدعى عليه بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب  
 الموت <sup>من</sup> الفقاوى الصغرى ادعى عينا في يد انسان الله اشراها  
 ث فلان الغائب واقام البينة على الشراء ولم يقيم البينة على ملك  
 بائع فانكر المشهود عليه انه كان ملك البائع يحتاج المدعى الى اقامة  
 بينة ان الملك كان للبائع فاذا اقام فشهد الشهود انه كان للبائع  
 يقضى به للمشتري وان لم يشهد واعلى كونه ملك البائع يوم البيع  
 ن الذخيرة ادعى عينا في يد انسان الله اشترىته من فلان الغائب  
 قام البينة على الشراء ولم يقيم البينة على ملك البائع فانكر المشهود عليه  
 كان ملك البائع يحتاج المدعى الى اقامة البينة ان الملك كان للبائع  
 فاذا اقام فشهد الشهود انه كان للبائع يقضى به للمشتري وان لم يشهد  
 ان كونه ملكا للبائع يوم البيع في اول الدعوى شيخ الاسلام سرح ادعى عينا  
 يدي انسان انه ملكه اشتراه من زيد مثلافصدا فريد ذلك في ذلك  
 له به صاحب اليد وقال الدارداري ورثتها من ابي فاقام المدعى بينة  
 هذه الدارداري كانت لزيد فاقضى يقبل بينته لان المدعى ادعى

الملك لنفسه شراء من تريد ولا يوصل اليه الا باثبات الملك لزيد  
 نصب خصما في اثبات الملك لزيد فقبلت بينة على ذلك وثبت الملك  
 لزيد بينة المدعي وصارت بينة المدعي بينة تريد وقد اقر زيد  
 ببيع الدار من المدعي واقراره في ملك نفسه صحيح فكان للمدعي  
 ان يأخذ الدار من ذي اليد <sup>١</sup> من الغياثية المدعي عليه اذا وكل  
 بطلب المدعي لا يملك عزله لما ذكرنا وهذا اذا عزله بغيبة الخصم اما  
 اذا كان بحضوره صحيح <sup>٢</sup> من الخلاصة سرجله دار وعليها باب  
 واراد ان يفتح بابا آخر اسفل من ذلك والسكة غير نافذة له ذلك  
 من الينابيع وان كان لرجل دار في رفاق غير نافذة ولها باب له  
 ان يفتح الى الرقاق عشرة ابواب بالاجماع لان له ان يهدمها <sup>نظرا</sup>  
 ويدخل في العرصه عن اي نواحي شاء <sup>٣</sup> من الخانية سرجله دار في سكة  
 غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر اسفل من بابها احكفوا فيه  
 والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابه كان  
 له ذلك <sup>٤</sup> من الذخيرة سرجله دار في سكة غير نافذة اراد ان يفتح  
 بابا على الجدار اسفل من ذلك الباب له ذلك لان له ان يرفع جداره  
 كله ويدخل داره ان شاء من اولها او من آخرها وما قالوا بان له ليس له  
 حق المرور وراء باب داره فليس بصحيح الا يرى انه لو اراد ان يطين  
 جداره الذي وراء بابيه كان له ذلك ولا يكون ذلك بدو <sup>القول</sup>  
 فالخلاصة ان في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختلاف

بين في الاسلام مسح ان له ان يفتح بابا على الجبل من سفوف من اجاب الاول او اعلى منه  
 ويبريق الله اعلم ومنه ايضا في الفصل الخامس في مسائل الطرق والزقاة واذا  
 باع الرجل دارا بابها في سكة فائدة وقد كان باب تلك الدار من القديم  
 في سكة غير فائدة فاراد المشتري ان يفتح بابا الى تلك السكة ومنعه الجاني  
 عن ذلك ينظر ان اقرا أهل تلك السكة بذلك انما فائدة ان يفتح ويمنع لانه  
 قائم مقام البائع وكان للبائع ان يفتح ذلك الباب فكل من قام مقامه وان جحد أهل  
 السكة فالقول لهم مع ايمانهم اذ لم يكن للمشتري بينة واذا حلفهم وحبس  
 واحد ان حلف الا ولا يسقط الايمان عن الباقي لان فائدة اليمين  
 الشكول ولو نكلوا ليس له ان يفتح ويمر لان الاول ان يمنع لما حلف انه  
 لا طريق له وان نكل الاول فله ان يحلف غيره ثم وثم حتى ينكل الكل فاذا  
 نكلوا اجملة الا ان له ان يفتح لانهم اقر وايم من الصغيرى دار في سكة  
 غير فائدة بين جماعة اقتسموها واراد كل شريك ان يفتح بابا في حيزه  
 كان له ذلك وليس لأهل السكة ان يمنعه من ذلك ومنه أهل  
 السكة ارادوا ان ينصبوا على راس سكتهم دربا او يسدوا راس السكة  
 ليس لهم ذلك لان مثل هذه السكة وان كانت ملكا لأهلها طاهرا  
 لكن للعامة فيها نوع حق ايضا وهو انه اذا ارادهم الناس في الطريق  
 كان لهم ان يدخلوها حتى يخفف الزحام ذكره في نوادر ابن ستم  
 وقال ابو شيفه مسح في سكة غير فائدة ليس لأصحابها ان يسجوها وان  
 ايمتوا على ذلك ولا يقتسمونها فيما بينهم ولا ان الطريق الاعظم اذ اكثر

المناسب كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام قال لنا طيحي  
 في بيوع واقعاته هذا كله لفظ ابن ستم وقال شمس اد في دار بين  
 خمسة لباع احدهم نصيبه من الطريق فابيع جائز وليس للمشترى  
 ان يمر في هذا الطريق الا ان يشتري دارا البائع الذي كان له النظر  
 من الفتاوى المنتهى طريق ثالث في دار بين رجلين لا يمنعها من  
 القسمة ويترك طريقه على عرض باب باعوا الطريق برضاء فله حصته  
 الطريق وقال الكرخي راج لا شيء له وما ذكره يحتمل انه كان له حق  
 في البقعة من الطهيري البديعي وان كانت الدار في سكة غير  
 نافذة فيه باب وفسمها اهلها على ان يفتح كل واحد منهم بابا في ذلك  
 الزقاق في نفسه فهو جائز لان كل واحد منهم بما صبح اراد ان يمر الى  
 الطريق وهي لهذه الدار بالتصرف في خالص ملكه وهو رفع الجدار  
 فكان لهم ذلك من الكبرياء اتخذ على باب داره في سكة غير  
 نافذة امرًا بمسك دابته هناك وكل واحد من اهل السكة ان يأخذ  
 بتقص الامري ولا يمنعوه عن امساك الدواب على باب داره لان  
 السكة اذا كانت غير نافذة كدار بين شريكين لكل واحد منهما ان  
 يسكن في نصفها وليس له ان يحضر بقرا او يبنى فيها واتخاذ الامري  
 من البناء وامساك الدواب من السكنى في بلادنا لان الرسم عندنا  
 امساك الدواب على ابواب دورهم من الفتاوى الى ثمة رجل  
 له دار في سكة غير نافذة اراد ان يجعل باب الدار في اعلى السكة كان

له ذلك لانه بمنزلة حق المورس والدخول في السكة وذلك لا يزداد احد  
سواء كانت بابه في اعلى السكة او في اسفلها اما حق في الماوي فتح الكوة في  
اعلى النهر ولو ان من له طريق في سكة غير نافذة اراد ان يجعل بابه  
في اسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يزداد طريقه  
ومروره في السكة وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين النصين  
وبما اخذ ثمن الائمة السرخسي ربح من الفتاوى الصغرى رجل له  
دار وعليه باب فاراد ان يفتح بابا آخر على الجدار اسفل من ذلك  
الباب والباب في سكة غير نافذة له ذلك وان الجاهل السكة  
لان له ان يرفع جداره كله ويدخل وامره من اولها او من آخرها  
من الثانية وحد القديم ان لا يحفظ اقرانهم غير ذلك من <sup>القبض</sup>  
وحده القديم ان لا يحفظ اقرانه وراء هذا الوقت كيف كان يحفظ  
اقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم ويبنى عليه الامر  
من المحيط في الفصل الثامن من كتاب الوديعه رجل ادعى على رجل  
ان له على فلان الف درهم وان فلانا امره ان يدها اليه  
من هذه الالف الوديعه التي عنده له وحده الموديع الامر بذلك  
فاقام المدعي بينة على الالف الوديعه الامر بالدفع وقضى اليها  
عليه فانه يكون ذلك قضاء على الغائب وينتصب الحاضر خصما  
عن الغائب من الفصول في الفصل الثالث وكذلك دأب بين قوم ميراث  
ادعى رجل انه اشترى من بعضهم نصيبه الذي ورث من ابيه



وهو غائب واقرا الورقة تصيب الغائب فيها ثناء بشهود يشهدون  
 له على الشراء لا يقبل بيته ولو قالوا هذه الدار لنا لا حق لفلان فيها  
 قبلت بيته المدعي <sup>من</sup> من اليا سابع واذا اقر الوكيل بالخصومة على  
 موكله عند القاضي جازا اقراره فكذا امثله ما اذا وكل بان يدعي على  
 رجل شيئا فاقر عند القاضي ببطلان دعواه او كان وكيل المدعي  
 عليه فاقر موكله بلزوم ذلك الشيء وكان ابو يوسف راجح او لا  
 يقول لا يصح اقراره في مجلس القاضي ولا غير مجلسه وهو قول من  
 راجح ثم رجع وقال يصح في مجلسه وفي غير مجلسه <sup>لم</sup> من شرح الطحاوي  
 وعند ابى حنيفة ومحمد راجح يصح في مجلس القاضي ولا يصح في غير  
 مجلسه <sup>من</sup> من حاشية القدرسي اعلم ان اقرار الوكيل بالخصومة <sup>يقين</sup> بطلان  
 احدهما ان يقر وكيل المدعي عليه بما يدعي والثاني ان يقر وكيل المدعي  
 ببطلان دعواه مثلا اذا وكل رجلا بان يدعي على رجل شيئا فاقر عند  
 القاضي ببطلان دعواه او كان وكيل المدعي عليه فاقر على موكله بلزوم  
 ذلك الشيء <sup>من</sup> من الغوامض وان المدعي عليه متى اقر بما يجعله  
 خصما ثم ادعى الخروج عن كونه خصما ببيع المدعي به ونحو ذلك لم <sup>تدعي</sup>  
 الخصومة وان يبرهن <sup>من</sup> من الفصول واذا مات المودع مجهلا او  
 ادعى الوارث المضاع حال حيوته لا يقبل قوله الوارث المودع  
 اذا مات مجهلا يضمن يعني اذا مات ولم يعلم حال الوديعة اما اذا  
 الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يقر فمات لا يضمن <sup>من</sup> من الذخير

ان دفع الوديعه بينة البيع سبب الضمان <sup>١</sup> من الغيانية ولو كانت  
 الوديعه صوفى او نحو مما يخاف عليه الفساد وصاحبها غائب فالأولى  
 ان يرفع الى القاضى لبيعده فان لم يرفع وتولت حتى فسد فلا ضمان  
 عليه <sup>٢</sup> من الفتاوى الخمانية ولولم يقيم المدعى البينة بالدين واقر  
 الوارث في ظاهر الرواية يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث  
 وقال الفقيه ابو الليث راجع عندي لا يستوفى كل الدين من نصيب  
 هذا الوارث وانما يستوفى منه قدر حصته ولو ان الوارث  
 لم يقر بالدين على مورثه وعجز المدعى عن اقامة البينة واراد  
 تخليف الوارث فانه يحلف على العلم فان حلف اندفعت عنه  
 الخصومة وان نكل يستوفى الدين من نصيبه في ظاهر الرواية  
 فان اقر هذا الوارث بالدين وانكر وصول التركة اليه فان  
 صدقه المدعى لاحضومة بينهما وان كذبه المدعى يحلف الوارث  
 على البينات بالله ما وصل اليك المال من جهة مورثك فان حلف  
 لا شئ عليه وان نكل يؤمر بقضاء الدين <sup>٣</sup> من الفصول ولو  
 ادعى على ميت مالا وله ورثة فله ان يحلف الورثة كلهم على  
 علمهم ولا يكتفى بيمين احدهم لان النية لا تجري في الحلف وتجري  
 في الاستحلاف <sup>٤</sup> من الذخيرة واذا ادعى على آخر ان باع منك  
 مائة من من الشمع الابيض بكذا وسلم الشمع اليه ومضى الثمن شيئا  
 وان الشمع المبيع كان مشتركا بيني وبين البائع هذا وانى قلنا جرت

البيع حين وصل الي حوالى فواجب عليه تسليم نصف الثمن الي  
 هذا المدعى لا يصح لانه لم يذ كر في المدعى ان الشيء كان فائدا  
 في بد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر ذلك لان بدون  
 قيامه لا يجعل الاجازة من المشترى من جواهر الفاء وحمل  
 ادعى على آخر شيئا فقال المدعى عليه برجسدين فيصل كرويم فقال كرو  
 يكون صلحا على ذلك المبلغ من التهذيب اقام المدعى وصاحب  
 اليد البيعة ان الدابة المتنازع فيها نجحت في ملكه فصاحب اليد اولى  
 ولو دقنا فهو لمن وافقه ستت الدابة فان اشكل بطل التوقيت ولو خالف  
 التوقيت بطلت البيعة وكذا لو اقام كل واحد البيعة انها نجحت في ملك  
 مالكه وكذا كل شيء لا يصنع مرتين فهو كالنجاح من التفريد ولو ارجع  
 دابة انها نجحت في ملكه بقبول بيعة ذى اليد اجماعا من النافع وان  
 اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بيعة بالنجاح فصاحب اليد  
 اولى للمسارعة ان النبي صلى الله عليه وسلم قصص في مثل هذا الحساب  
 اليد من المستهل الخارج وذو اليد اقام ان الدابة ملكه نجحت  
 في ملكه او جزا الصوف او غزل القطن وكل سبب لا يتكرر يفصل لدى  
 اليد وان سبق تاريخ الخارج من تحفة الفقهاء وان ارجع فانه  
 يظن ان كان ستت النجاح يوافق احد التاريخين فهو له وان اشكل  
 الامر سقط حكم التاريخ وجعل كانهما لم يذكر التاريخ وان خالف الوقت  
 ذكر في ظاهر الرواية انه لا عبرة لتاريخ وجعل كانهما لم يذكر التاريخ

والحكم فيه ما ذكرنا من غير تأويل **وذكر الحكم** ان في رواية <sup>الشيخ</sup> **الشيخ**  
 شرح بها تورت البينات **ويبقى** النتاج في يد صاحب اليد قضاء <sup>ك</sup>  
 فهذا هو الاصح **من** الفصول وان ادعى النتاج فانه يقضى **بينه**  
 ذي اليد وكذا اذا ادعى ذواليد النتاج والخارج ملكا مطلقا وهذا  
 اذا لم يؤمر بها فان اراد قضي لصاحب اليد ايضا الا انه اذا كان سن  
 الدابة مضاعفا لوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فيح يقضى  
 للخارج وان كان سن الدابة مضاعفا للوقتين عامة المشايخ شرح  
 على انها تورت البينات وتورت الدابة في يد صاحب اليد قضاء  
 تورت **وفي** شرح الطحاوي وان كان سن الدابة مضاعفا للوقتين  
 فيه روايتان في رواية يقضى بينهما نصفان وفي رواية تورت  
 البينات وتورت في يد ذي اليد **وذكر** في الهداية واذا اشكل سن  
 الدابة انما يقضى بينهما وان خالف سن الدابة الوقتين بطلت  
 البينات **وذكر** في موضع آخر واذا اشكل سن الدابة انما يقضى بينهما  
 ان كانت الدابة في يد ثالث وان كان في يد احدهما يقضى بها <sup>لذ</sup>  
 ليد كذا اطالعت في موضع ثقة **من** خزنة الفقه في كتاب الدعوى  
 ولا يختلف في الوكالة والوصاية والدين اذا لم يكن الوصي وارثا  
 والبكر البالغة اذا اكرت الوضاء والاذن في النكاح والولي اذا انكر  
 نكاحها او ادعى رجل شفعة في دار فقال المشتري هي لابني <sup>الطفل</sup>  
 من الفصول **وذكر** في شرح الطحاوي لو اراد خا ملكت مورثهما يعتبر

سبق التامر في قولهم جميعه من الحانية وان ادعى مسيل ماء في دار  
 رجل فشهد واما المسيل ذكر في الكتاب انها تقبل في قال فتمس الامم  
 الخلو في راج هذا والطريق سواء اما تقبل اذا عينوا موضع المسيل انه  
 في مقدم الدار او في مؤخرها وان لماء الوصور والماء المطر وذكرنا  
 مقدم المسيل اما به ون ذلك لا تقبل الشهادة ولا نفع الدعوى ولا  
 يختلف الخصم الا اذا شهد واعلى اقرار الخصم بذلك ولو ان ميزابا <sup>حل</sup>  
 في دار رجل فتمعه صاحب الدار عن مسيل الماء فيه كانت له ان ينفعه  
 الا ان يشهد الشهود ان له حق تسيل الماء في هذه الدار من  
 هذا الميزاب <sup>في</sup> وقال بعض المتأخرين ان عرف ان الميزاب قديم  
 وتصويب السطح اليه يترك وان شهد وان كانت يسيل فيه الماء  
 لا تقبل <sup>من</sup> من الدخيرة واذا كانت لرجل ميزاب في دار رجل فدار <sup>س</sup>  
 الدار ان ينفعه من ان يسيل فيه الماء فله منعه حتى يقيم البينة <sup>له</sup>  
 حق تسيل الماء فيه وليس لصاحب الدار ايضا ان يقطع الميزاب <sup>لهذا</sup>  
 لان وضع الميزاب في الاصل محتمل يحتمل ان يكون بحق يان شرط  
 في القسمة لهذا الرجل حق مسيل الماء في دار هذا الرجل ويحتمل ان <sup>يكون</sup>  
 بغير حق فبالثبوت لا يثبت لصاحب الميزاب حق تسيل الماء في دار  
 هذا الرجل ولا يثبت لصاحب الدار حق قطع الميزاب <sup>من</sup>  
 المغرب وصوب راسه خفضه وصوب الا ناء واما الله الى اسفل  
 ليتبري ما فيه ومنه قوله الا نسا لا يجعل تصويب مسيل الى الميزاب <sup>س</sup>

ألا ان يكون له ان يكون له حق السبيل اراد تسفله واختار السبيل  
 الماء من الماوي في كتاب الدعوى وفي نوادر ابن رستم رجل  
 في يده مشرب ادعى اخرا له فيه حقا فشهد مشهود المدعي انه  
 كان يجري في هذه النهر لا يقبل هذه الشهادة حتى شهد ان له فيه  
 مجرى ماء او حق ثابت فان اقر المدعى عليه للمدعي انت كنت تجرى  
 الماء فيه وانت ظالم وليس لك فيه مجرى فوصل الكلام اولم يصل  
 فان قال المدعي قد اقررت انه كان في يده لكن كان غصبا فعليه  
 البينة انه غصبه من الخانية عبد في يده رجل اقام البينة انه عبد  
 منذ عشرين سنة واقام الاخر البينة انه عبد وكان في يده منذ  
 سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو من في يده من الفصول  
 العمدية دابة في يد الناس جاء آخر واخذها وقال اني اخذت  
 الدابة من يده لانها كانت ملكي واقام البينة على ذلك تقبل ان  
 يحكم الحال انها كانت من ذاليد لكن لما اقراني قبضت منه فقد اقر  
 ذاليد في الحقيقة انما هو الخارج من الفصول ادعى على رجل مالا  
 او عينا فقال المدعى عليه انت اقررت في حال جوار اقرارك ان  
 لا دعوى ولا خصومة لي عليك واثبت ذلك بالبينة تسمع وتذبح  
 ودعواه وان كان يحتمل انه يدعى عليه بسبب حادث بعد الاقرار  
 لكن الاصل انه الموجب والمستقط اذا تعارض ما يحتمل المستقط اخر الان  
 السقوط يكون بعد الوجوب سواء انقض القضاء بالاول ولم يتصل

ومنه في الذخيرة ادعى على آخر ما لا قام المدعى عليه بينه انتم ابراهيم  
عن الدعوى كلها في سنة كذا يصح هذا الدفع <sup>في</sup> ومنه ولو ادعى  
او دعيه فانكر فقام المدعى بينه على الابداع ثم ادعى المدعى عليه الهلاك  
او الردان قال في الجواب والا نكار ليس لك على شيء يسمع هذا  
الدفع لا مكان النفي ولو قال ما اودعني اصلا لا يسمع لعدم الامكان  
من الفصول الاستدشني ولو قال مرا از تو چيزي نمي بايد يكون اقربا  
بفراغ ذمته <sup>في</sup> من الفصول العمادي ولو قال لا خصومة لي معك يكون  
ابرا <sup>في</sup> ولو قال تازند كي فلان سب مرا برودي دعوي نيت يكون ابراهيم  
عليه من هذا الماسيح في حيوته وبعد وفاته بسبب قبل هذا التاريخ  
ولو ادعى بسبب حاصل بعد البراءة يصح لانه لا يقع البراءة عنه <sup>في</sup>  
من الذخيرة واذا اقر الرجل انه لاحق له قبل فلان يدخل تحت البراءة  
كل حق هو مال وما ليس بمال كاللحم بالنفس والقصاص وحل القذف  
وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كالثمن والاجرة وما وجب بدلا  
عالمس بماله كالحجر وارش الجنابة وما هو غير مضمون كالغصب  
او امانه كالوديعة والعمارة والاجارة وانما دخل تحت البراءة الحقوق  
كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لاحق لي نكرة في موضع النفي  
والنكرة في موضع النفي تعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات  
لان قبل كما يستعمل في الامانات يستعمل في المغمونات ايضا فلان  
قبيل فلان اي ضميت فلان قالوا وليس في البراءة كلمة اعم واجمع

من هذه الكلمة فانها توجب البراءة عن الامانات والمنصوبات وما  
صرح به وما ليس به ولا وما مدني في آخر اقرار هذا الكتاب <sup>منه</sup> من الخ  
ذكر في صيا المستحق اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد <sup>بن</sup> الا  
على نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركته والده ولم يبق  
له من تركته والده عنده قليل ولا كثيرا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك  
في يد الوصي شيئا قال هو من تركته والذي واقام البينة <sup>بنته</sup> قبلت  
وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى ما ترك والده من الدين <sup>س</sup> على النا  
ثم ادعى على رجل دينا لو والده تسمع دعواه <sup>من</sup> المحيط ولو ان رجلا  
ادعى عبدا في يد عبدا وادعى دينا عليه وادعى شراء شي من فهو  
خضم الا ان يقر المالك في انه محجور عليه فلا اجعل بينهما خصومة <sup>من</sup>  
الصغرى المخصوب اذا استحق من يد الغاصب بالبينة لا يظهر ذلك  
القضاء في حق المخصوب منه حتى لو اقام البينة على المستحق قبل فعل  
هذا ينبغي ان لا يبرأ الغاصب عن الضمان <sup>من</sup> من منية المفتي ولو ادعى  
عينا من التركة بعد القسمة حيث لا تسمع دعواه لان حق الوارث  
متعلق بالصورة مع المعنى فاقد امه على القسمة اقرار منه بعدم  
اختصاصه بالثمن وحق الغريم لم يتعلق بالصورة فافترقا <sup>من</sup>  
النوازل سئل ابو بكر سرح عن رجل له داران مثلا احد فلهما عامرة  
والاخرى خرابه فباع الدار الخراب وكان مهبط ميزاب الدار  
العامرة ومعلقا ثلجها في الدار الخراب فمسخه المشتري عن ذلك <sup>بيت</sup>



ان رضي المشتري بذلك ثم اراد ان يمنعه من ذلك قال للمشتري  
 منعه عن ذلك قيل فان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء وطرح  
 الثلج قال استثناء مسيل الماء جائز وطرح الثلج لا يجوز لان المعاملة  
 حرت في مسيل الماء ولم يجز في القاء الثلج قال الفقهاء راجح ان كان له  
 ميزاب في تلك الدار ومسيل سطحه الى هذا الجانب وعرف ان  
 ذلك قد تم لمسيله على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل  
 سطوحه الى داره رجل وله ميزاب قد تم فليس لصاحب الدار ان  
 يمنعه وهذا استحسان وبجرت العادة واما اصحابنا فقد اخذوا  
 بالقاس وقالوا ليس له ذلك الا ان بقيم البيعة ان له حق المسيل  
 من القصة رجل ادت حارسه في وضع الجذوع على حائطه او حفرة  
 سرداب تحت داره ثم باع داره فلم يشتري رفع الجذوع والسرداب  
 الا اذا شرط في البيع بترك ذلك فيجوز له ذلك وفي جامع  
 الفقهاء العتابي راجح ان كان طريق الخشب والسرداب في الدار التي  
 بيعت لاجنبي بحق لانهم ملكت او اجارة فهو عيب للمشتري ان  
 يمنعه من الجواهر رجل له ميزاب في بستان فباع صاحب البستان  
 بستانه فجعل المشتري البستان دارا فليس له ان يبطل حق الشيا  
 لان حقه لا يبطل بان يجعل البستان دارا من المنهى ميزاب في  
 داره رجل فمنعه ان يسيل الماء له ذلك الا اذا قام ان له مسيل  
 بخلاف ما لو اختلف في النهر والماء لاحدهما وعن بعض المتأخرين

ان عرف ان الميزاب قديم ويصوب السطح اليه يترك للدلالة الخار  
 اقام ان كان يسيل لا تقبل في سيل ماء في قناه فاراد ان يجعلها ميزابا  
 وعكسه لا يقدر الا برضاء صاحبه كما لو طول الميزاب او عرض <sup>يسيل</sup>  
 ماء سطح آخر فيه من الكبرى من اراد ان يحفر بئر في مسجد من  
 المساجد او في محلة فان لم يكن ذلك ضررا بوجه من الوجوه فيه  
 نفع من كل وجه فله ذلك والقوى على هذا من المحيط وفي نوادر  
 ابن رستم راجح للوالي ان يعطي من الطريق الجادة احدا <sup>عليه</sup> <sup>عليه</sup>  
 ان كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر فليس له ذلك من  
 الا ورجندي وليس هذا الا للخيصة من الفصول قال مجاهد  
 في آخر كتاب الشرب راجل بنى حائطا من حجارة على الفرات <sup>وتخذ</sup>  
 عليه راحا او بنى في طريق المسلمين بناء فخاصمه في ذلك واحد  
 من المسلمين او من اهل الذمة سوى العبيد والصبيان فانه <sup>يقضي</sup>  
 عليه بهمه من سواء كان يضر بالعامه او لا يضر لهم فكذا اذ كروا <sup>يسل</sup>  
 محمد بن سلمة البلخي راجح لا يقض عليه بالهدم اذ لم يضر بالعامه  
 لانه اذ لم يضر بهمه فالمخاصم منعته قالوا وللسطان ان يمنع  
 الرجل طريقا عند الحاجة تاثيرا في باب الشرب وفي المستقى  
 قال اذ اراد ان يبنى كنيها او ظلة على طريق العامة فاني امنعه  
 عن ذلك وان بنى ثم اختصموا ونظرت في ذلك فان كان في ذلك  
 ضررا امرته بقلعه وان لم يكن فيه ضرر تركته على حاله <sup>من الخلاصة</sup>

ولو ادعى على آخر حق المراساة في الطريقة في دار انسان التو  
 قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر في هذه الدار  
 لم يستحق بهذا شيئا من جواهر الفتاوى سرجل ادعى على امرأة  
 انها منكوحة وقالت كنت امرأة فطلقني وانقضت عدتي فنفرت  
 بهذا الرجل الثاني ولا بينة للمدعى فتحاصم حتى اختلعت منه بماله  
 فهي امرأة الزوج الثاني ولا حاجة الى اعتداد وتجديد النكاح ولا  
 لهذا الخلع لان نكاح المدعى لم يصح فكيف يصح الخلع واقد امها على الخلع  
 وان جعل كقرار بالنكاح دلالة فلا يصح ذلك في حق الزوج القائم لها  
 لو اقرت بمصرح بعد ما انكرت لم تصدق به من المحيط صبي في يده  
 رجل من اهل الذمة يدعي انه ابنه جاء المسلم واقام بينة من المسلمين  
 او من اهل الذمة انه ابنه واقام الذي في يده بينة من اهل الذمة  
 انه ابنه قضى للخارج لان ما اقام الذي من البينة ليست بجذ في  
 حق المسلم فصار في حق المسلم كان الذي لم يقر فان اقام الذمة  
 من المسلمين وباقي المسئلة بما لحاق قضى للذي يحكم يده عند الاستواء  
 في الحجة ومنه صبي في يده سرجل جاءه جلالت وادعى كل واحد  
 منهما انه ابنه فاقاما على ذلك بينة قضى بينهما وان وقت  
 احدى البنتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سنن الصبي فان كان  
 موافقا لاحد الوقتين محالفا لوقت الاخرى يقضى للذي كان في  
 وقت موافقة سنن الصبي فان كان محالفا لاحد الوقتين

مشكلا للوقت الآخر يقضى للمشكلا انه لم يثبت بكتب الآخر وان كان  
مشكلا للوقتين نحو ان يشهد احد الغريقين انه ابن سمح سنين  
والآخر ابن عشر سنين فعلى قول ابي يوسف ومحمد سرح يستقط اعتبار  
التاريخ ويقضى بينهما با تفاق الروايات واما على قول ابي حنيفة سرح  
ذكر شيخ الاسلام سرح في شرحه انه يقضى بينهما وفي رواية ابي حفص  
ولا يعتبر التاريخ وعلى رواية ابي سليمان سرح يقضى لا سبقهما تاريخا  
فعلى هذه الرواية اعتبار التاريخ وذكر شمس الامم الحلواني سرح في شرحه  
واما على قول ابي حنيفة سرح ذكر في عامة الروايات انه يقضى بينهما وذكر  
في بعض الروايات انه يقضى لا سبقهما تاريخا قال سرح والصحيح ما ذكر  
في عامة الروايات وانما الروايات عن ابي حنيفة سرح انه لا عبرة  
للتاريخ في باب النكاح حتى ان الرجلين اذا ادعيا نكاح رتبة في يد  
آخر واقاما البينة وارتخا وكان ست الدابة مشكلا يقضى بينهما  
وعلى ما ذكر في رواية ابي حفص سرح كما ذكره شيخ الاسلام سرح وعلى  
عامة الرواية كما ذكره شمس الامم سرح لا فرق بين ما ذكر في رواية  
ابي سليمان كما ذكره شيخ الاسلام سرح وعلى بعض الروايات كما  
ذكره شمس الامم سرح وفرق ابو حنيفة سرح بين النكاح وبين النسب  
فاعتبر التاريخ في النسب واسقط التاريخ في النكاح وهما سويا <sup>بين</sup>  
النسب والنكاح واسقط التاريخ فيهما \* ومنه صريح في يد <sup>حد</sup>  
رجل يدعي نسبه خارجا عن احد هاتين الاخرتين واقام كرا

منهما بينة من المسلمين انه ابنه قضي بالنسب من المسلم ويرجع المسلم  
 على الذمي بحكم الاسلام والحاصل ان الترجيح في باب النسب بالاسلام  
 او باليد فلهما امكنت الترجيح باليد لا يصار الى الترجيح بحكم الاسلام  
 وفي هذه المسئلة تعدل الترجيح بحكم اليد لانهما خارجان فرجنا  
 بحكم الاسلام وفيما اذا كان الصبي في يد ذمي يدعي انه ابنه ويفيم  
 بينة من المسلمين وخادم مسلم وادعى نسيه واقام بينة من المسلمين  
 او من اهل الامة يقضى للذمي لان هاتك الترجيح بحكم اليد يمكن  
 فرجنا اليد عند الاستواء في الجحجج في يد رجل ادعاه ذمي انه ابنه  
 ولد في فراشه واقام على ذلك بينة شاهدين مسلمين وادعى عبثانه  
 ابنه ولد على فراشه من هذه الامة قضي للذمي ولم يترجح العبد  
 بحكم اسلامه وان كانا خارجين كما فيما تقدم لان الترجيح بحكم الاسلام  
 انما يكون بعد استواء البينتين في الاثبات وبينة الذمي اكثر اثباتا  
 لانها تثبت بجميع احكامه ومنه صبي في يد رجل جاءت امرأته وادعت  
 انه ابنها فقامت على ذلك شاهدين قضي لها بالولد وان لم تقم المرأة  
 فان كان صاحب اليد يدعي نفسه لا يقضى للمرأة المدعية قيل هذا  
 على قول ابي حنيفة راح فاما على قولهما يقضى للمرأة المدعية بناء على ان  
 شهادة القابلة على الولادة اذ لم تتأكد بموئيد وقضمت ابطال الحق  
 مستحق على الغبر ليست بحجة عند ابي حنيفة راح وهذا قضمت ابطال  
 اليد على ذي اليد فصار وجودها والعدم بمنزلة هي مجرد الدعوى

من جانبها ومن جانب صاحب اليد كذلك فيقضي لصاحب اليد  
وعندما شهدا دة القابلة حجة بمنزلة شهادة الرجلين فيقضي بالولد <sup>ثمة</sup> للملك  
وان كان ذواليد لا يدعيه لنفسه وهو لقيط فليس له على اللقيط <sup>يد</sup>  
مستحقة <sup>في</sup> الا يرى ان للقاضي ان ينزع من يده واذا كان للقاضي  
ولاية ابطال يده من غير شهادة القابلة فمع شهادة القابلة اولى بصبي <sup>يد</sup> في  
امرأة ادعت امرأة أخرى ان ابنها واقامت على ذلك بينة واقامت  
المرأة التي في يدها ان ابنها يقضي للتي في يدها اما على قول ابي حنيفة  
مرج فلان شهادة المرأة الواحدة للخارج عند دعوى ذم <sup>و</sup> اليد <sup>و</sup> مجرد  
دعوى الخارج سواء واما عندهما فلا نهما استويا في الدعوى والخجة <sup>ح</sup> وشتر  
ذواليد بحكم يده ولو شهد لكل واحد منهما رجلان قضى لذى اليد ولو  
شهدا لصاحب اليد امرأة واحدة وشهد للخارج رجلان قضى للخارج  
اما عند ابي حنيفة مرج فلان شهادة امرأة واحدة على الولادة <sup>بعدة</sup> حاله للملك  
ومجرد الدعوى سواء واما عندهما فلا نه لا تعارض بين الجنتين لان شها  
امرأة واحدة حجة على الولادة لا غير وشهادة الرجلين حجة في الولادة و  
غيرها من الاحكام <sup>من</sup> الفصول وذكر في الجامع والصغير عين في يدي  
رجل يقول هو ليس لي وهنات من يدعي يكون اقرارا بالملك للمدعي  
حتى لو ادعاه لنفسه لا تقبل قال القاضي الامام ظهير الدين مرج في قار  
وحاصل هذا ان قول صاحب اليد هذا العين ليس لي عند وجود <sup>مع</sup> دة  
اقرار بالملك للناسخ على رواية الجامع وعلى رواية الاصل ليس باقرار

بالملت له وعند عدم المنازع لا يصح تقيده حتى لو ادعى هذه العين حبل  
 آخر وادعاه ذو اليد ايضا وقال عوي ص د عوي ذ يد اليد لا تغاير الولا  
 من وصول العمادي كلف القاضي يسأل ذا اليد أهو ملكت المدعي ان  
 اقرب امره بالنسليم اليه وان انكر يا امر المدعي باقامة البينة عليه  
 من الهداية فان كان عينا في يد المدعي عليه كلف احضارها <sup>لبيد</sup>  
 اليها بالدعوى وكذا في الشهادة والاختلف لان الاعلام باقصا  
 ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول ويتعلق بالدعوى وجوب  
 الحضور على هذا القضاة من آخرهم في كل عصر وجوب الجواب اذا  
 حضر لبيد حضوره ولزوم احضار العين المدعى لما قلناه من ان  
 اعلم ان الدعوى نوعان صحيحة وفاسدة فالصحيحة ما يتعلق بها احكامها  
 وهو احضار الخصم وجوب الحضور والمطالبة بالجواب وجوب الجواب  
 واليمين اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعي له والفاسدة  
 ما لا يتعلق بها الاحكام التي بينا فان كان المدعى عينا في يد المدعى <sup>عليه</sup>  
 كلف باحضارها يشتر اليها بالدعوى كما في الشهادة والاختلاف  
 من الفصول في فصل الاختلاف يجب ان يعلم ان الاختلاف يجري  
 في الدعوى الصحيحة دون الفاسدة فان انكر المدعى ويقول المدعي  
 لا شهود لي او قال شهودي عيب او مرضي من الفصول وفي دعوى  
 المشتق ايضا المشتق عليه اذا اراد ان يحلف المشتق بالله ما باعد ولا <sup>هذه</sup>  
 ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه حلف كذلك

من الثانية وان كانت المدعى به منقولا عظيم لا يمكن نقله الا بمؤنة وضمان  
 نحو الخشب العظيم وحجر الرخى والغنم الكثير والمكيل والموزون اختلفوا  
 فيه قال بعضهم ينقل الى مجلس القاضي ومؤنة النقل يكون على المدعى عليه  
 والصحيح ان القاضي يبعث رجلا يسمح الشهادة بحضرة المدعى بروشهود  
 معه فيشهد وان عند القاضي ان شهود المدعي شهده والمدعي في قبض  
 القاضي للمدعي واذا بعث القاضي بسماع الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد  
 من القضاء بثلث الشهادة <sup>من</sup> الذخيرة وفي ثلثها اهل سمرقند  
 تنازعوا في شيء فاقام احد هما البينة ان كانت في يده منذ شهر <sup>او</sup>  
 الاخر بينة انه في يده الساعة اقره القاضي في يد المدعى الساعة في  
 يد الآخر منقضية واليد المنقضية لا عبرة لها عند ابي حنيفة ومحمد <sup>رح</sup>  
 فاذا اقام احد هما البينة انه في يده منذ شهر واقام الآخر انه في يده  
 منذ جمعة قضى للمدعى المجمع <sup>رح</sup> ومنه ايضا ادعى رجل ارض في يده <sup>رح</sup>  
 بهذه العبارة ان هذه الارض كانت في يدي وان صاحب اليد <sup>احد</sup>  
 يده عليها واخذها مني فانكر ذواليد احد اث اليد فاقام المدعى <sup>البينة</sup>  
 على احد اث اليد عليها واخذها منه فقضى القاضي وقصر يده عن  
 الارض وسلمها الى هذا المدعى ثم ان الذي كانت الارض في يده  
 ادعى ان هذه الارض ملكه وحقه وفي يد هذا الذي اخذه الان  
 بغير حق واقام على ذلك بينة فاقضى يقضي بالارض ويعيدها  
 الى يده ملكا له بهذه البينة هكذا احكي فتوى بعض مشايخ سمرقند <sup>رح</sup>



من الباطنية صبي في يد رجل ادّعاه حر مسلم انه ابنه من هذه الامه  
 وادّعاه حرك او مكاتب انه ابنه من هذه المرأة قضى للحرك ولو ادّعاه عبد  
 امر ابنه ولد من هذه الامه وادّعاه مكاتب انه ابنه ولد من هذه  
 المكاتبه قضى للمكاتب من الفصول وان اقام المدعي بينه ان العين  
 له منذ شهر وقد اشتراه المشتري قبل ذلك يقضى به للمدعي ولا يرجع  
 المشتري على بائعه بالثمن من القيه أي بدفع صحيح وقضى القامي  
 بطلان دعوى المدعي ثم اعاد الدعوى عند فاضل آخر لا يحتاج المدعي  
 عليه الى اعادة الدفع عنده ولا ينقض الحكم به اذا ثبت ذلك بالبينة  
 من الصري ولو ادعى اول مرة انه لملان وكل خصوصه فيه ثم اقام البينة  
 انه له لا يقبل ولو ادعى الوقف او لا ثم ادعى انها له لا تسمع كما لو ادعى لغیره  
 ثم ادعى لنفسه قال لرحاين قد ذهب فقال اذهب تاخذ ملاك كسر دعوى  
 فادّعاه واقام بينة على وفق دعواه فالمدعي عليه يقول انت قلت هذه  
 المقالة فكيف اقررت ملك ما بها ملكي قال يسمع هذا الدفع من البينة  
 من رجل كتب شهادته على صلت ابيع ثم ادعى المحمد ودان كان كتب شهد  
 بما فيه او شهد على ذلك لا تسمع دعواه وان كان كتب على امر البائع  
 انه باع تسمع دعواه ولا يكون تناقضا قال مشائخنا راج ان كتب في  
 الصلت باع وهو مملكت وهو كتب شهد بذلت لا تسمع دعواه وان  
 كتب في الصلت اقررا البائع انه باع بها وهو كتب شهد بذلت لا تسمع  
 دعواه من الفصول قال اذا كتب في صلت ابيع شهد بذلت اما كان

اقراراً بان لا ملامت له لان معني قوله شهد بك قلت كواد مثله ان يعني بما  
 في الصلح والمكتوب في الصلح باع ما هو ملكه وباع بيما صحيحاً جائزاً  
 وانما يصير شاهداً على ملكك البائع والباع الصحيح ان لو كان جائزاً <sup>صحيحاً</sup>  
 من القيد كتب شهادة في صلح محمد ود ثم صار مولي مستجد فادعاه  
 للمسيح لا تسمع ان كان كتب في الصلح ان البائع باع ملكه قال اسأله  
 مرض فخرجت بهذا ان اقرار الانسان بكونه العين ملكاً للمدعي عليه  
 كما يمنع دعواه لنفسه يمنع دعواه لغيره من الفصول واودعني اولا بسبب  
 الامر ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التساقط من العاقبة ولو ادعى  
 ميراثاً ثم الشراء او الهبة قبله لا تسمع من الذخيرة فاما اذا قال شهود  
 المدعي عليه ان الموارث قال مات ابي والدا وليست له لانه وهبها لابي  
 في حياته وصحته اولا لانه باعها مني في حياته وصحته لم يكن ذلك دفعاً للسنة  
 المدعي لانه الثابت بالبيعة العادلة كالثابت عياناً ولو عاينا اقرار الوارث  
 انه اياه مات وهذه المدعى وليست له لانه وهبها لابي او باعها مني في حياته  
 وصحته ثم ادعى الميراث من الاب بعد ذلك تسمع دعوى الميراث منه  
 لان التوفيق بين الكلامين ممكن لانه يمكنه ان يقول بشي في البيع او  
 الهبة وعجزت عن انبائه بالبيعة فبقي على ملك الاب ظاهراً وصار  
 ميراثاً لي عنه ذاهراً وقد مر جنس هذا في كتاب الشهادات لا يرضى  
 ما ذكرنا ان الكلام يتم بأشوه فاذا وصل بقوله مات ابي والدا وليست  
 له وقوله لانه باعها مني علمنا انه لم يرد باول الكلام فقي ملك الاب من

الاصل فيمكنه دعوى الميراث بعد ذلك بخلاف ما اذا قال ليس لـ <sup>سكت</sup> <sup>لا</sup>  
 لان ظاهر هذا الكلام يوجب نفي ملك الاب فيه من الاصل ولا يمكنه  
 دعوى الميراث بعد ذلك من <sup>من</sup> <sup>الكنز</sup> <sup>بما</sup> <sup>صا</sup> <sup>على</sup> <sup>ما</sup> <sup>في</sup> <sup>يد</sup> <sup>آخر</sup> <sup>تضي</sup>  
 لصما وعلى كساح امرأة سقطا وهي لمن صدقت او سبقت ببنته <sup>من</sup>  
 الفصول وان لم يكن في بيت احدهما ولا دخل بها احدهما فان وقتا فالاول  
 اولى لانه لا معارض له في ذلك الزمان فيقضى له في ذلك الزمان و  
 يلزم من ذلك بطلان كساح الآخر وبطلان شهادته بعد ذلك <sup>من</sup>  
 من شرح المصحح فان وقتا كان العمل بالاسبق منهما ما لم يعلم من  
 القنية ولو ادعى عينا من اعيان التركة انه اشتراه من الميت او من  
 الميت له وسلمه اليه لا تسمع بعد القسمة <sup>من</sup> <sup>المختار</sup> <sup>ادعى</sup> <sup>كساح</sup>  
 واقام البينة فان وقتا فهي الاول والا لمن صدق <sup>من</sup> <sup>القانية</sup> <sup>وان</sup>  
 اسرها واحد <sup>من</sup> <sup>الاسبق</sup> <sup>فالسابق</sup> <sup>اولى</sup> <sup>على</sup> <sup>كل</sup> <sup>حال</sup> <sup>من</sup> <sup>الخلاصة</sup> <sup>وان</sup>  
 اسرها وتاريخ احدهما اسبق فالسابق <sup>اولى</sup> <sup>من</sup> <sup>الاول</sup> <sup>ومنه</sup> <sup>ولو</sup> <sup>ادعى</sup> <sup>ان</sup> <sup>له</sup>  
 ابية الف درهم وان مات وفي يديه ترأته وطالبه بقضاء الدين <sup>يا</sup>  
 حرما مات الوء ان اقر لكن انكر المدين ثبت كونه خصما بعد ذلك ان  
 افام البينة يستوفي جميع الدين ولكن يستحلف المدعي بقبول شيئا من  
 هذا الدين ولا ابرأه وان لم يردع الوارث ذلك <sup>من</sup> <sup>الساخر</sup>  
 من رجل ادعى على ميت حقا تحضمه الورثة او الوصي <sup>فلو</sup> <sup>قضى</sup> <sup>القاضي</sup> <sup>علم</sup>  
 الوصي او حتى الورثة يكون قضاء على الكل <sup>من</sup> <sup>القنية</sup> <sup>ادعى</sup> <sup>على</sup> <sup>واحد</sup>

من ورثة ميت ديناً واشتبه بالتركة في يد اجنبي فلملد على عليه بان يظا  
التركة من الاجنبي من حاشية الزدوي ان ذمة التي يثبت بها <sup>محللة</sup>  
الوجوب ثابتة للميت يدل بقاء الواجبات ولهذا ان المدين  
اذ مات يبقى عليه الدين لان الموت لم يوضح لا سقاط الدين عن  
الذمة من <sup>من</sup> الفصول الدين المستغرق يمنع ملك الوارث <sup>من</sup>  
الذخيرة الوارث لا يملك بيع التركة المشغولة بالدين المحيط بالبر <sup>رضاء</sup>  
الغرماء حتى لو باع لا ينفذ <sup>من</sup> عدة الفتاوى مات وعليه ديون  
مستقرقه فجاء رجل وادعى ديناً على الميت وليس له بينة فان اراد  
ان يحلف الورثة ليس له ذلك لانه لاحق لهم في التركة <sup>من</sup> الحائز  
وسئل ابو بكر عن مات وتروث وارثا وعليه دين محيط بتركته قال  
الوارث لا يكون خصماً للغرماء لانه لا يرث <sup>من</sup> وقال علي ابن احمد  
الوارث يكون خصماً ويقوم مقام الميت في الخصومة قال الفقيه <sup>رح</sup>  
وهناخذ في الكبرى وهو اختيار ابي الليث <sup>رح</sup> وبه يفتي <sup>من</sup> كشف  
القوامض الاصل ان الحق الثابت للحال من كل وجه لا يجوز تاخير  
بحق موهوم عسى يثبت وعسى لا يثبت لان التاخير ابطال <sup>من</sup> الحق  
ولا يجوز ابطال الثابت بيقين لحق موهوم عسى يثبت وعسى لا <sup>يثبت</sup>  
من <sup>من</sup> الفصول في فتاوى ابي الليث <sup>رح</sup> مديون مات واوصى الى  
رجل وغاب الوصي فباع بعض ورثته بعض تركته وقضى دين  
الميت وانفذ وصاياه فابيع فاسد الا ان يكون بامر القاضي وهذا

اذا كانت التركة مستغرقة بالدين وان لم يكن نفقة تصرف الوارث  
 في حصته الا ان يكون البيع شيئا معينا من الدار وما اشبه ذلك  
 من الجواهر احد الوارثة باع شيئا من التركة للدين الميت وبعض الوارثة  
 غائب فانه ينفذ البيع ولو كانت الثمن اكثر من الدين يعيد الزيادة  
 الى التركة يعني البيع في الكل جائز والفاضل من الثمن عن الدين يرد  
 الى التركة من الكبرى وارت كبيع باع شيئا من التركة او من  
 العقار وقد بقي عليه دين ووصا لا يرد البيع من الفصول وذكر  
 الديناري في فتاواه اذا باع الوارث شيئا من التركة وفيها دين مستغر  
 هل يجوز قال في موضع رواه ابو داود ومكره وكره وقال في موضع اذا باع باذ  
 الغريم ثم اجاب ينفذ البيع ان قضى الدين ومنه تركة فيها دين غير  
 مستغرق فقسمت ثم جاء الغريم فانه يأخذ من كل واحد منهم ما يخص  
 نصيبه من الدين حتى لو كانت الدين الف والتركه ثلث الالف قسمت  
 بين ثلثة بنين يأخذ من كل واحد ثلث الالف وهذا اذا اخذهم جملة  
 عند القاضي اما اذا طفر باحدهم يأخذ منه جميع ما في يده من الصغر  
 تركة فيها دين غير مستغرق فقسمت ثم جاء الغريم فانه يأخذ من كل  
 واحد منهم ما يخص نصيبه من الدين حتى لو كانت الف والتركه ثلث  
 الالف فقسمت بين ثلثة بنين يأخذ من كل واحد ثلث الف وهذا  
 اذا اخذهم عند القاضي جملة اما اذا طفر باحدهم يأخذ منه جميع ما في  
 يده غريم الميت اذا افاق دين الميت بغير امر وصيه ان قاله هذه

انما انما التي لفلان المييت علي من الالف التي كانت على المييت جازر وان  
 لم يقم كذا مات ولكن قضى الالف عن المييت فهو تبرع والالف عليه  
 وذلك اني الصخر على رجل اثبت الدين على المييت فقال رجل عند  
 القاضي ان المييت علي كذا او كذا ادسهما فامر القاضي بالدفن الى الدفن  
 اثبت دينه على المييت جازر ذلك لان الامر من القاضي صحيح فان  
 للقاضي ولاية قضاء دين المييت وهذا اذا دفع بالامر القاضي فان  
 بغير امره يجوز ايضا ويسقط الدين عن مديون المييت كذا قال الامام  
 السرسي سراج لان لا فائدة في دفعها الى الورثة لانهم يدفعون الى دائن  
 المييت او يدفع الى القاضي حتى يدفع القاضي الى غرماء المييت فيجوز  
 الدفع قصر المسافة وفي فتاوى رشيد الدين لا يملك الدائن  
 اثبات الدين على الغريم الذي للمييت عليه دين ولا على الموصي له ولكن  
 اذا ثبت على من يصح الاثبات عليه كالموصي والوارث ثبت له ولاية  
 الاستيفاء باعتبار انه تركه المدين اذا ثبت بالشهادة لا بد من القضاء  
 انه اكانت الاموال في منزل المييت فاخذها بعض الورثة ليقضي الدين  
 او اخذها الوالد من منزله ليرد على اصحابها حيث لا يضمن استئناسا  
 من التقصير لو هلكيت التركة في يد احد الورثة ينظر ان كان على  
 المييت دين مستغرق لا يضمن شيئا لان قبضه حصل لغرماء ووصا  
 كالوديع عند رجل من الذخيرة لو قال هذا المثل مني كانت دعوتي  
 صحيحة من الخائفة رجل قال ان كان في بطن جاسيتي سلام فهو مني

وان كانت جارية تليسوني فولدت ولداً لاقل من ستة اشهر فذكر عمام  
انه ثبت نسب منه حلاما كان او جارية ثلاث الانثى لا يعلم ما يبلن  
الحامل <sup>من المختار</sup> ولو باع جارية فولدت لاقل من ستة اشهر  
فاذعاه فهو ابنه وحيام ولده ويفسخ ابيع ويرد الثمن ولا يقبل دعوة <sup>المشترى</sup>  
معه <sup>من</sup> القية باع جارية فولدت لاقل من ستة اشهر من وقت  
الشراء فاذعاه النافع وقال علمت وقت ابيع انها حبلت متى لكن بعثها  
للضرورة او مخافة تعيب دعواتها عبا الحق الولد يلد من الذخير  
واذا ادعى ملكا بسبب الشراء من رجل آخر والارث عن ابنة <sup>اشبه</sup>  
ذلت واقام البينة على الملك المطلق لا تقبل ابينة لوجدين احدهما  
ان الشهود شهدوا باكثر ما ادعاه المدعي لان المدعي ادعى الملك بسبب <sup>جاء</sup>  
والملوك بسبب حادث يكون حادثا ضرورة والشهود شهدوا بالملك  
قديم لانهم شهدوا بالملك المطلق والملك المطلق قديم ولهذا قلنا ان  
في دعوى الملك المطلق يستحق العين بازوائها المتصلة والمنفصلة جميعا  
ويرجع الباعة بعضهم على البعض ولا شك ان الملك القديم اكثر من الملك  
الحادث والشهود اذا شهدوا باكثرهما ادعاه المدعي لا تقبل  
شهادتهم لان المدعي يصير مكد باشهوده في بعض ما شهد وابه  
وهو يمنع قبول الشهادة <sup>بشأن</sup> الفصول العا دي وذكره شني <sup>الدين</sup>  
رجح ادعى عينا فقال ذواليد انت بعث هذه العين من فلان وا  
اشتريت عنده واقام البينة تدفع دعوى المدعي وان لم يكن له بينا

فله ان يملك المدعي  $\text{---}$  من القنية قال سمعت شيخ الاسلام <sup>رضي</sup> عنه  
 عن ابن الدين المروزي راج يقول يقع عندنا كذا وان الرجل يرضى على  
 نفسه بمال في صلح ويشهد عليه ثم يدعي ان يعقب هذا المالك <sup>رضي</sup>  
 وبعضه سربوا ونحن نفق ان اقام على ذلك بينة تقبل وان كان منا  
 قضا لا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار  $\text{---}$  من الخلاصة من الصخر  
 باع دارا وابنه البائع حاضر ساكت ثم ادعى الابن الدار بعد ذلك  
 انه كان ملكه واليوم ملكه ولم يكن ملك الاب وقت البيع قال  
 المتأخرون من ائمة سرقند انه لا يصح دعواه وجعل سكوت عند البيع  
 القبط كاقراءه وافق مشايخنا راج انه يصح الا اذا كان الابن  
 يتقاضيه الثمن  $\text{---}$  من القنية في كتاب الدعوى باع ارضا <sup>بها</sup>  
 الى المشتري ونصرفها مدة نرسها وبناء وجارها ساكت ثم الا  
 يدعي انها ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع <sup>السلام</sup>  
 ساكتا وقت تصرف المشتري قيل له فلو لم يتصرف المشتري ولكن كان  
 ساكتا وقت البيع قال لا تسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما <sup>اختار</sup>  
 المتأخرون فيما اذا باع وسلم ولد له او زوجته حاضرة ساكتة حيث  
 تسقط بهذا القدر دعواها  $\text{---}$  من الغياثية باع عقارا وابنه حاضر  
 وامرأته وبعض اقام به حاضر يعلم به وتقابضا تصرف المشتري  
 بغير ما نأثم ان ذلك الحاضر عند البيع <sup>على</sup> المشتري انه ملكه ولم يكن ملك  
 للبائع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ سرقند راج انه لا يصح عند



ان دعوى يجعل سكوتة عند البيع كالا فصح بالاقرار يكون المبيع ملكا  
 للبائع قطعا للجماع الفاسدة وسد الباب للبليس واقتضى مشائخ  
 بخارج ان يبيع الدعوى ولم يجعلوا السكوت كالا فصح بكونه ملكا  
 للبائع لكونه محملا قال الصدر المنتهيك حسام الدين بن مرج ان كانت  
 المفتي ينظر في المدعي ويفتي بما هو الاحوط كانت الاخس وان لم يكن  
 ذلك يفتي بقول مشائخ خارج من تساخانية ولو شهد على التكت  
 وختم ولم تكلم فقد سلم والظاهر ان له دعوى اذ لم يكن في الصلح به  
 وهو يملكه او شهد باقرار البائع ولو اخبر عن بيعه لا بلفظة الشهادة  
 عند القاضي او عند غيره فهل يمنع دعواه من الحاوي وفي فتاوى  
 النسي عن باع عقار وابنه وامرأته حاضرات يعلمان به ووقع التقا<sup>بض</sup>  
 بينهما وتصرف المشتري ومضى على ذلك مدة ثم ان الابن الحاضر  
 عند البيع والمرأة الحاضرة ادعى على هذا المشتري ان الذي اشتراه ملكي  
 ولم يكن ملكت البائع وقت البيع قال اتفق مشائخنا واستاذنا خارج ان  
 هذه الدعوى ومثلها لا يسمع وهو بليس محض وحضوره عند البيع  
 وتركت منار حقه فيما يضح اقراره منه ملكت البائع وان لا حق له  
 في البيع وجعل سكوتة في هذه الحالة كالا فصح بالاقرار دالة قطعا  
 للجماع الفاسدة لاهل العصر في الاضرار بالناس من  
الظهير رجل باع عقارا وابنه او امرأته او بعض اقاربهم حاضرين  
 فوقع التقا<sup>بض</sup> بينهما وتصرف المشتري ما نأثم ان الحاضر عند البيع

ادعى على المشتري انه ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع التفت  
المشايخ المتأخرون ومن مشايخ سمرقند انه لا يصح هذه الدعوى  
من الفصول رجل باع عقارا وامرأة او ولده او بعض اقرار بها  
فسكت ولم يقل شيئا ثم ادعى المشتري من كان حاضرا وقت البيع  
ان العقار كان له ولم يكن ملك البائع وقت البيع قال اتفق مشايخنا  
واستاذنا سراج ان هذه الدعوى ومثلها لا تسمع وهو تلبيس محض  
وحضوره عند البيع وترك منارته فيما يصنع اقرار منه انه ملك  
البائع وان لاحق له في البيع وجعل سكوته في هذه الحالة كالفصاح  
بالاقرار دلا له قطعا للاطماع الفاسدة لاهل العصر في الاضرار بالناس  
من اليمين وفتوى مشايخ سمرقند على انه لا تسمع دعواه وجعل  
سكوته في هذه الحالة كالفصاح بالاقرار دلا له قطعا للاطماع الفاسدة  
وسد الباب للتلبيس وافتي مشايخنا بانه يصح فان ينظر المفتي في  
المدعي ويفتي بما هو الاخطا كان احسن وان لم يكن يفتي بقول  
مشايخنا سراج **باب من التجنيس** وفتوى مشايخ بخارا انه تسمع دعواه  
ينبغي للمفتي ان ينظر في ذلك ان كان البائع والمدعي معروفا **باب تلبيس**  
والخصومات ينبغي ان يفتي بالقول الاول وان لم يكن كذلك يفتي  
بعقبة الدعوى **باب في فتاوى قاضين** سكوت المالك اذا باع  
رجل ملكه وهو حاضر ليس برضا عند ابي حنيفة سراج وهو قول  
ابي يوسف سراج خلافا لابن ابي ليلى سراج مذكور في بيوع الجامع

الاصغر **١٠** وفي حاشية ما ذون الذخيرة بخط صدر الاسلام طاهر بن  
 محمد ودرج واذا راى ائى اجنبيا يبيع عينا من اعيان ماله فسكت لا يصير  
 ما ذو ماله في البيع **١١** من **الحاشية** اذا باع الرجل شيئا بحضرة امرأته وهي  
 ساكنة ثم ادعت بعد ذلك انه لها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا سمع  
 دعواها والصحيح انها تسمع وان ادعى عقارا فلا بد من ذكر البلية التي  
 فيها الدار المدعاة ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة ثم يكتب حد  
 الدار **١٢** من **القينة** في كتاب الدعوى ادعى عليه انه مملوك فقال  
 انا مملوك فلان الغائب فان اقام بيته سند فاع عنه خصومه ولا  
 يقضى عليه المدعي ثم ان حضر الغائب فلا سبيل له على العبد حتى  
 يقيم البينة **١٣** من **الفصول** ادعى على عبد انه ملكي فقال العبد انا  
 ملكت فلان فان فلانا عاشب ان اقام العبد بيته على ما ادعى المدفع  
 دعوى المدعي **١٤** من **الدخيرة** اما لو ادعى المدعى عليه ان الشاهد  
 قد غلط في الحد وداوى بعضها لا تسمع دعواه ولو اقام البينة على ذلك  
 لا تسمع بيته هكذا احكى فتوى شمس الائمة السرخسي وشمس  
 السلام الا ورنجد يراجع وهذا لان دعوى الغلط من المدعى  
 عليه الشاهد انما يكون بعد دعوى المدعي وجواب المدعى  
 عليه لان الشهادة لا تكون الا بعد دعوى المدعي وجواب المدعى  
 عليه والمدعى عليه حين اجاب المدعي فقد صدق ان المدعى  
 بهله الحد وفيصير يدعوى الخطأ بعد ذلك في الحد ودرجت

من الفتاوى الجارية وقوله لا دعوى لي عليه ينصرف إلى سائر  
 العلاقات إذا ادعى دعاوي معينة ثم صلح و أقر أن لا دعوى له عليه  
 ثم ادعى دعوى أخرى تسمع وينصرف الأقرار إلى ما ادعى أولاً <sup>غير</sup>  
 إلا إذا ائتم فقال آية دعوى كانت في لا تسمع آية دعوى كانت <sup>بإدعاء</sup>  
 الفصول ذكر في دعوى العدة ادعى على امرأة مكافأة فقلت من مكروه  
 وي بوم لكنه غائب فاجبوني بوفاته فتم وجبت بهذا <sup>القبض</sup>  
 مدة العدة فهي للمدعي <sup>بإدعاء</sup> من الجواهر أقرب بين مطلق وآخر ثم أنكر  
 وقال لم يصل مال القبالة إلى <sup>بإدعاء</sup> وإراد أن يحلف المقر له أن مال القبالة  
 قد وقعت إلى فأنه لا يقبل هذه الدعوى ولا يحلف على ظاهر <sup>المت</sup>  
 كنت بعض من قضاة السلف والخلف يحلفون في هذه الصورة  
 ولكن لو سلم المال إلى المقر له ثم يحلفه كما إذا نجح كرتي جنري باز ما يدوان  
 وبما حق كرتي ليكون للنفي أقرب إلى الفقه <sup>بإدعاء</sup> من الصيرفة <sup>جل</sup>  
 ادعى على أخوات هذه الدابة ملكه قد كانت نجت في يده وأقام  
 البينة عليه ثم أن المدعى عليه كان قد اشتراها من فلان فأقال  
 البيع مع البائع قبل أن يمضي للمدعي ثم أن ذلك المدعى <sup>الآن</sup>  
 يدعيها على ذلك البائع وأقام البينة عليه بالتسليم وأقام المدعى  
 عليه البينة على التسليم أيضاً والدابة في يده قال القاضي ببيع  
 الدين بينة الجاسج أولى بمعنى المدعى لأن البائع لما أقال البيع  
 مع المشتري فقد صار بياعاً جدياً في حق الثالث تعادلت إليه

يملك محدث قصار كانه ادعى ملكا محدثا فلا تقبل بيته لهذا <sup>من</sup>  
 المتفق من فتح الكوة في جداره <sup>١</sup> - واكتشف له نساء جاره <sup>٢</sup> - والجاء  
 عاجز عن استناره <sup>٣</sup> - يورده بالسد بلا اختياره <sup>٤</sup> - من شرح المتفق  
 ولو فتح كوة الى جانب الجدار بحيث يكشف له نساء جاره ولا يقدر  
 جاره على الستر يمنع البوم وهذه الاختيار المتأخرين للفتوى في هذا  
 الزمان تعريبا للفساد في اهل الزمان <sup>٥</sup> - اما الرواية من العلماء المتقدمين  
 بل لا يمنع لانه تصرف في ملكه ولا يمنع لما ذكرنا وان اضرب غيرهم <sup>٦</sup> - من  
 التهنيت <sup>٧</sup> - واما صاحب البناء لو فتح كوة في ساحته ونحوها لا يمنع  
 والفتوى على انه ان كانت الكوة للنظر والساحة في موضع النساء يمنع  
 من الملقط خبائه اتخذ حائطا في وسط البرازين يمنع من ذلك  
 وكذا كل ضرر عام وبدا فتى ابو القاسم <sup>٨</sup> - من القنية نسب  
 مثلا لا استخراج الابريس من الفيلق فلجيرو ان المنع اذا قصر <sup>٩</sup> <sup>حان</sup>  
 وراثة المالك <sup>١٠</sup> - من حاشية البردوي والبحراني منع <sup>١١</sup> <sup>ق</sup>  
 الذهب لتضررهم بدقه <sup>١٢</sup> - من الفصول دار بيت <sup>١٣</sup> <sup>ق</sup>  
 هذه الدار وقال احدهما يبنى حائطا حائرا بيننا فليس على الآخر  
 اجابته وان كان احدهما يؤذي جاره ويطلع عليه في حال لا يجوز  
 الاطلاع كان للقاضي ان يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل <sup>١٤</sup> <sup>حدا</sup>  
 منهما من النفقة لخصته يفعلها القاضي على وجه المصلحة <sup>١٥</sup> - من  
 الهداية في كتاب المكاتب في باب موت المكاتب والثالث هي المدة

التي ضربت لابداء والا عذرا كما في الختم للدفع والمديون للقضاء فلا يزداد  
 من الكافي اي اتمها المديون للقضاء فان اذ اقر بدين وسأل ان يمهله  
 ثلثة ايام يحضر المال ويبع عينا في يده اجابه الى ذلك <sup>ب</sup> من شرح الهداية  
 النهاية فان المدعى عليه اذا توجه عليه الحكم فادعى الدفع ببينة حاضرة انه  
 يؤخر يوما او يومين او ثلثة لا يزداد عليه وجعلوا هذا التقدير من باب  
 التخييل دون التأخير فكذا هنا <sup>ب</sup> من الخلاصة سرجل ادعى على آخر عينا او  
 ديننا فاصطالحا على ذلك وكتب الصك وفي آخره ذكره انه لم يبق لهذا الملك  
 فلان دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ان اقر بهذا الا بسمع منه عليه  
 دعوى اصلا وان كانت الدعوى منه الف درهم وقصد هي الصلح على الله <sup>هم</sup>  
 الا اذا حدث له حادثة بعد هذا التأخير <sup>ب</sup> من جامع الفتاوى عن  
 الجامع الا صر سكة غير نافذة لم يكن لواحد من اهلها ان يخرج منها  
 او جناحا اليها او يغرس غرسا على النهر الا باذن جميع اهله وصحبي اذنوا  
 كانت ذلك منهم كالا عاسرة ولهم الرجوع عنه كذا الفتا عبد الكريم بن محمد <sup>ب</sup>  
 من الذخيرة ولكل صاحب الدار الانتفاع بفناء داره ما ليس لغيره من  
 القاء النجس والطين والخطب وربط الدواب والمعقود وبناء الدكاك <sup>ب</sup>  
 السلامة قالوا والجواب في القاء الطين والنجس والخطب وربط الدواب  
 على الاطلاق كما ذكر شيخ الاسلام خوهر زاده شرح اما في بناء الدكاك <sup>ب</sup>  
 يجب ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت نافذة فله ذلك وان كانت  
 غير نافذة فليس له ذلك الا باذن جميع اهل السكة هكذا ذكر في جبايات

الجامع الصغير <sup>١</sup> من القاموس الناصري في أول كتاب البيوع إذا كان  
 سطحه و سطح الجار سواء وفي صعوده السطح يقع بصره في دار جاره  
 والجار أن يمنع من الصعود ما لم يتحقق ستر أو أن كان بصره لا يقع في  
 داره ولكن يقع عليهم إذا كانوا في السطح لا يمنع من ذلك قال السيد <sup>٢</sup>  
 وهذا نوع استحسان ذهب إليه الفقيه أبو الليث سراج والقياس أن لا يمنع  
 عليه <sup>٣</sup> - <sup>٤</sup> من العيا في جدار بين مرحلتين أو من ولاحد منهما عوارض <sup>٥</sup> لا  
 الآخر على بناء الخائط ولا على الاعانة قياما واحتسنت بعضهم أن لا يجوز وهو المختار  
 والمأخوذ به <sup>٦</sup> - <sup>٧</sup> من الجار وي مسئلة أبو القاسم عن جدار العهد أم ولاحد  
 بناء عودة فطلب من الآخرين سبي وإبي الآخر قال لا يجوز فان شاء أحد  
 مني في ملك نفسه قال الفقيه هذا هو القياس وقيل لا بد بينا ويكون ستر  
 بينهما وبه يأخذون ما نأمنه ما من سوء فلا بد من حاجز بينهما بخلاف ما  
 من التجريد وفي البئر المشتركة والد ولا بد لا يجوز كل واحد على العمارة  
 من التهذيب وفي البئر المشتركة والد ولا بد لا يجوز الشريك على  
 العمارة <sup>٨</sup> - <sup>٩</sup> من المنتهي وفي البئر المشتركة والد ولا بد لا يجوز كل واحد <sup>١٠</sup>  
 من الفصول وإن كانت الطاحونة قائمة بينهما أو ادواقيها <sup>١١</sup> لا <sup>١٢</sup>  
 منها يجوز الشريك على أن يعمرها مع الشريك فإن كانت معصرة <sup>١٣</sup> قبل الشريك  
 افتقرت أن تمت ويكون نصف ذلك دينا على شريك <sup>١٤</sup> - <sup>١٥</sup> من  
 التهذيب وإنه أمهدهم السفلى لا يجوز صاحبه على البناء ويقال لصاحب العلو  
 ابن السفلى وابن عليه العلونم <sup>١٦</sup> له أن يبيع صاحب السفلى عن الاتقاء حتى يترك <sup>١٧</sup>

قيمة البناء <sup>بها</sup> وذكر المحصن <sup>رحم</sup> انه مرجع بما اتفق وكذا الحائط المشترك <sup>ل</sup>  
لا يجبر واحد منهما على بناء ولا على قصته لكن لو بنى احدهما يمنع الآخر  
من وضع الجذوع عليه حتى يرد عليه قيمة البناء ولو هدم احدهما او هدم <sup>حسب</sup>  
السفل البناء يجبر على البناء وفي حائط سائر البناء عليه ان كهر بعته يقضى  
بالجبر <sup>بها</sup> من <sup>الكنز</sup> ثلثة مستطيلة ينشعب عنها مثلها غيرنا فذ <sup>لا يفتح</sup>  
اهل الاولى فيه بابا بخلاف المستديرة <sup>بها</sup> من <sup>الكا</sup> في ثلثة مستطيلة <sup>تنشعب</sup>  
عنها ثلثة مستطيلة وهي غيرنا فذ <sup>فليس</sup> لاهل الزلثة الاولى ان يفتحوا  
بابا من حائط داسهم في الزلثة السفلى لان فتحهم <sup>و</sup> وليس لهم حق <sup>المركب</sup>  
في الزلثة السفلى بل هو لاهلها خصوصا لانها بجميع اجزائها ملكت لاهلها <sup>بها</sup>  
وان كانت الزلثة مستديرة قد لوق طرفاها وهو العطف المدور <sup>بها</sup>  
خركاه فله ان يفتح الباب في حائطه في اي جانب شاء لان هذه <sup>حده</sup> سكة دار  
وهي بمنزلة ساحة مشتركة في دار ولكل منهم حق المرور في كلها <sup>بها</sup> من  
اصول الامام الكرخي <sup>رحم</sup> ومنها ان يعتبر في الدعوى مقصود الخصم في  
المنازعة دون الظاهر ويجعل القول قول المنكر منهما والبينة بينة  
المدعى <sup>بها</sup> من شرح الطحاوي ثم معرفة المدعى من المدعى عليه قال  
بعضهم ينظر الى المنكر منهما فايهما ما كان منكرا والاخر مدعى وقال  
بعضهم كل من ادعى باطنا لين يلبط ظاهره فهو المدعى وكل من ادعى ظاهرا <sup>بها</sup>  
واقر الشئ على هيبته فهو منكرا <sup>بها</sup> من اينما بيع اختلف المشايخ <sup>رحم</sup>  
في المدعى والمدعى عليه قال بعضهم المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا



تركها والمدعى عليه من يجبر عليها وهو المذكور في الكتاب وقال بعضهم المدعى كل من ادعى باطنا لينزيل به ظاهرا والمدعى عليه كل من ادعى ظاهرا واقرار الشيء على ما هو عليه وقال بعضهم ابهما المكر والآخر مدعى - باب من الفصول في الفصل السابع في التناقض ادعى نكاح امرأة انه تزوجها في غرة شهر كذا واقام على ذلك بيعة واقامت المرأة بيعة انه اقرب بعد هذا الفريج ثلثة اشهر ابهما حرام عليه وانهما ليستا بآبائه اقرارا صحيحا فهدا ادفع صحيح حتى يحلف ما اردت به الطلاق فان نكل تدفع المحصومة عن المرأة - باب من الحامية في فصل دعوى النكاح من كتاب الدعوى ادعت امرأة على رجل انه تزوجها فانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام البيعة قبلت البيعة بخلاف البيع لان النكاح لا سطر محجودها - باب من الخلاصة في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى وفي المستقضى امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فانكر الزوج ثم ادعى تزوجها بعد ذلك واقام البيعة تقبل - باب من المصول في الفصل السابع وذكر في الذخيرة ايضا ادعى انه اخذ دابته بغير حق وهلك في يده فاقام المدعى عليه بيعة انه اخذها لما انها ملكي كان دفعا صحيحا لا باحاصل ودعوى المدعى في الصلح وبيعة المدعى عليه واقعه لدعواه ولو كانت الدابة قائمة نادى المدعى كاشف يده على نحو ما قلنا واقام الاخذ بيعة انه اخذها بحق لانه ملكه تقبل بيعة الاخذ ايضا لانه ثبت ببصا دقهما

ان الدابة مات في يد المدعي فيكون صاحب اليك في الحقيقة المدعي  
 ويكون الأخذ خاسراً فقبل بيته **باب** من المجدية ولو ادعى داراً  
 فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عين حقه وهو على  
 دعواه في الباب **باب** من السفن في هذا الذي ذكره جواب  
 غير ظاهر الرواية فيما ذكره في النخبة وأما في ظاهر الرواية فانه  
 يصح **باب** من المحيط ادعى على آخر خمسين ديناراً فقال المدعي عليه  
 في الدفع ان المدعي قد اقر انه دفع اليه العدي لكل دينار خمسين  
 ولكن اخذت الخط بالمدانير صحح الدفع وكذا لو قال انك  
 ابرأتني عن الدعاوي كلها سنة كذا يصح الدفع **باب** من  
 الناس خانية في الفصل الثالث والعشرين فيما يندفع بدعوى  
 المدعي وما لا يندفع **باب** من القنية ادعى عليه ضيعة امرئاً من  
 جدته فلا ندر واقام بينة فقال ذواليد كان لجدته ابن غائب  
 ولم يعلم حيوته ولا موته ولم يمض بموته واقام بينة لا تسمع وهو فضولي  
 اثبات ملك الغير **باب** لا تسمع من الفصول اذا ادعى داراً فقال المدعى  
 اني اشتريت هذه الدار من وصيت في صغرت بكذا ولم يسم الوصي او قال  
 فلا باع مني هذه الدار باطلاق القاضي في صغرت ولم يسم القاضي هل  
 يسمع وهل يكون دفعاً فيه اختلاف المشايخ ربح وكوسم القاضي  
 جازراً بالاتفاق **باب** من الاصول الغوامض وان من اقرب شي  
 شر ادعى خلافه وبرهن فان تعدد التوفيق بين الاقرار

والدعوى لم تقبل <sup>بها</sup> من كشف الغوامض الاصل ان المدعى متى اقام  
البينة على ما ادعى وقد سبق منه الاقرار بخلاف ما ادعى ينظر ان تعد  
التوفيق بين الاقرار وبين المدعى بان اقر مثلاً انه هذا العبد لفلان  
ثم ادعى انشاء حق فلان سابقاً على اقراره لا تقبل منه البينة لان التوفيق  
بين الاقرار والدعوى متعدد المكاث التناقض لا مرادعى الملك لفضله  
على الرمان الذي اقر به لفلان كما قال هذا العبد لفلان ولي في الحال  
ولو قال هكذا ليس انه تحقق التناقض والمناقضة ما تعد صحة الدعوى و  
البينة حقوق العباد لا تقبل الا بعد دعوى صحيحة <sup>بها</sup> من القصول لو ادعى  
الدين فاقترى قال رسايده ام ان كانت كذا القولين في مجلس واحد  
لا تقبل لانه متناقض وان تقبل فاعت هذا المجلس ثم قال رسايده ام و  
اقام البينة على الانشاء بعد الاقرار فانه عني قتل لعدم التناقض وان ادعى  
الايفاء قبل الاقرار لا تقبل <sup>بها</sup> من كشف الغوامض الاصل ان الديون  
تستوفى بامثالها لا باعيانها وطريق الاستيعاء ماثل ان يصير مثلاً المستوفى  
مضموناً على رب الدين اذ استوفاه لا على وجه الاقتضاء بدين آخر فم  
تقع المقاصة <sup>بها</sup> اصل اخوان الاقرار باستيفاء المدعى بالدين لما قلنا لا يقبل  
استيعاء الدين بمقتضى الدين وهو سبب لوجوب الدين فكان الا  
قرار ارباب الدين <sup>بها</sup> من الزيادات العنابية اصل الباب ان التناقض  
يمنع صحة الدعوى وسعى الامسات في نقص ما اوجبه مردود واذا  
في صحة العقد ما تقول قول من يدعى الصحة وانها ذ قال محمد روح سراج في يده

عبد لرجل فجا، وسجل وقال ان صاحب العبد امرك ببيع هذا العبد فبعه مني فصدقه  
او سكنت وباعه او صاحب اليد باعه ابعد او من سجل ثم ادعى ان صاحب  
العبد لم يكن امره ببيعه او ادعى ان صاحب العبد غرله او ادعى انه  
حضر وجدد الامر وانكره المشتري او المشتري يدعي ذلك وانكره البائع  
فانقول قول من يدعي الامر والصحة لان مدعي عدم الامر متناقص  
ساع في نقص ما اوجبه فلا يقبل قوله ولا تقبل بيئته ولا يصح استئلانه  
لان ذلك يتربى على دعوى صحيحة ولم توجد وكذا كنت اذا قام احد  
البينة على صاحبه انه اقر ان رب العبد لم يأمره بذلك لا تقبل لما  
قلنا ان الدعوى لم تنجح - باب من كشف الغوامض الاصل ان الدعوى  
قبل الاقرار لا يمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل  
تحت الاقرار لا يصح - باب الاصل ان المدعي متى اقام البينة على ما ادعى  
وقد سبق منه الاقرار بخلاف ما ادعى من ظرات تعذر التوفيق بين  
الاقرار وبين الدعوى بان اقر مثلاً ان هذا العبد لفلان ثم ادعى  
الشراء من فلان سابقاً على اقراره لا تقبل منه البينة لان التوفيق  
بين الاقرار والدعوى منعه، ربما كانت المناقضة لانه ادعى الملك  
لنفسه في الزمان الذي اقر به لفلان كانه قال هذا العبد لفلان  
ولي في الحال ولو قال هكذا ليس انه تحقق الناقض والمناقضة ما  
تصح الدعوى والبينة في حقوق العباد لا تقبل الا بعد دعوى تنجس  
من القنية ادعى رجل ضيعة في يده واقام بينة له فاخذها وحبها

من السان ثم ان المقضي عليه يدعي ان هذه الضيعة كانت لفات  
 فباعها من رجل فاشتريتها من ذلك الرجل وان المقضي له قد كان  
 اقر قلدعواه ان هذه الضيعة ملك البائع الاول واقام بيته على اقراره  
 فهذا الدفع في غاية المحتر وليس للقاضي ان يسأله بعد صحة الدفع عن  
 سبب الوقوع في ملكه لانه واقع ليس بمدفوع عليه - **ثاني** - عكس -  
 لاجابة الى سوال القاضي من سبب الوقوع في ملكه قلت فهذا الجواب  
 وانما له يدعي ان الدفع الصحيح بعد القضاء مسموع شرعا - **ثالث** - من  
 المصيرة وفي دعوى قيمة الاعيان لا بد من بيان الاعيان لان الانسان  
 قد يظن عينا من ذوات القيم ويكون في الحقيقة مثليا - **رابع** - من الاخيرة  
 والمجيد ادعى عينا في يد السان انه ملكي وقد اقر صاحب اليد بذلك  
 لي فاقام المدعي عليه البينة ان المدعي استوهب هذا العين مني <sup>في</sup> يكون  
 دفع الدعوى المدعى لان الاستيهاب اقرار انه ليس ملك المستوهب  
 بانفاق الروايات وهل يكون اقرارا بملك الواهب على رواية الجاهل  
 يكون اقرارا وعلى رواية الزيادة لا يكون اقرارا فصار نقد برهنة  
 المسئلة كانت المدعى عليه اقام بيته على اقرار المدعي انه لا ملك له في  
 هذا العين على الروايات كلها وعلى اقراره ان هذا العين ملك  
 الواهب على رواية الجامع وكذلك على هذا اذا اقام المدعى عليه  
 بيته على ان المدعي استأجر منه او قال له انما سببه خريده خواست ان  
 من راز من فهذا دفع الدعوى والادام على الاستيلاء وعلى الشراء <sup>في</sup> اقرارا

فليس ملك له فيه باتفاق الروايات وهو يكون اقرا بالملك للبايع  
على الروايتين ايضا وكذلك الاقدام على الاجارة او على الجزارة على  
هذا <sup>باب</sup> من الزيادات العنصرية اصل الباب ان اقرا بالانسان <sup>صحيح</sup>  
على نفسه دون غيره وسعيه في نقض ما اوجبه مردود <sup>قوله</sup> على مرد  
رجل عليه دين فقال رجل ان فلانا وكلني بقض مال له بعيتك من الديون  
بعد قد الغريم يؤمر بتسليم المال اليه لانه اقرا به بحقوقه ما له نفسه لانه  
انما يقضى الدين من نفسه فيصح فلو ان الغريم حين دفع المال الى <sup>الوكيل</sup>  
ثم ادعى انك لست بوكيل يريد ان يسترد المال من يده واراد ان يتخلف  
على الوكالة واقام البينة على اقراره ان الطالب ما وكله واقام البينة  
على ان الطالب حض وحج وكالته لا تقبل ذلك لان كل ذلك يثبتني  
على دعوى صحيحة ولم يوجد لكونه ساعيا في نقض ما اوجبه للغائب <sup>قوله</sup>  
ورثا دارا من ابيهم واقسموها برضاهم فادعى بعضهم ان اياه كان  
صدقا بطائفة منها معلومة عليه او ادعى ذلك لابن له صغير وقال  
ما انت ابني فورا شهما منه واقام على ذلك بينة فدعواه باطلة وبينته  
مردودة الاصل في جسد هذه المسألة ان اقدام العاقد على عقد <sup>قوله</sup>  
منه لصحة ذلك العقد لانما اقدام عليه التزام موجب وانما يلزم <sup>قوله</sup>  
لعقد اذا صح هذا العقد فاذا ادعى فسادا وبطلانه بعد ذلك <sup>قوله</sup> يصير  
لناقض لا قول له اذا ثبت هذا فنقول دعوى طائفة منها معلوم <sup>قوله</sup>  
منه الزمته دعوى بطلان القسمة لانه ليس لهم قسمة مال الخيرة <sup>قوله</sup>

أو بصحتها حال ما أقدم عليها فتحقق المناقصة - ١ - من الفضيحة - ٢ - فيجوز  
 نزع محلها ووابعشرة وكتب الصلحة وأشهد على نفسه بقبض الثمن  
 ، ادعى على المشتري أنه أقر أن يقي عليه نصف الثمن وأقام بيده تسمع  
 وقال استاذ ماسح وإن كان ما ذكره تبيح الإسلام مريح يصلح جهالة لكر  
 الوجه الصحيح أنه وإن كان مناقضا إلا أنه لما ادعى إقرار المشتري <sup>لله</sup>  
 فقد ادعى تصديق الخصم فيه وأثبتته بالبيثة والتأبى بالبيثة <sup>لله</sup> كذا  
 بميثاقا ولو عاينا إقرار المشتري ببقاء شيء من الثمن تسمع دعوى البايع  
 ولا يكون اثنا قصب ما نفعه وقد نص في - ١ - ط - ١ - باب المناقص  
 يرفع بتصديق الخصم فثبت وعلى هذا لا يلزم ما إذا ادعى ببقاء شيء  
 من الثمن حيث لا تسمع لعدم التصديق - ١ - من الفصول <sup>قصر</sup> الثنا  
 كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره هذا إذا وجد منه ما <sup>كل</sup>  
 أقر أو بأنه ملكت العير - ١ - من السراحيمة المدعى عليه إذا أقام البينة  
 أن هذا المدعى شهد بهد الفلانة تدفع عنه المحصومة - ١ - من  
 الفصول في الفصل السابع منه في المناقص في الدعاوي ادعى دارا  
 نفسه ثم ادعى أنها الفلانة وقصها عنه تسمع كما لو ادعى لنفسه ثم <sup>حاشا</sup>  
 لغيره ما لو كالة ولو ادعى الوقف أو لا ثم ادعى أنها له لا تسمع كما لو  
 ادعى لغيره ثم ادعاهما لنفسه - ١ - من الحامية وذكر في النوازل عن  
 محمد مريح إذا قال لا مرأته هذا البيت وما أغلق عليه باب هي لها  
 وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع ولو أقر لا منه في صحته جميع ما في

منزله من الفرائش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من  
صنوف الاموال كلها وله بالرسايق دواب وغلان وهو ساكن  
في البلد فاقراره انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان  
يبعث من الدواب الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه وكذلك  
عبيده الذين يخرجون في حوائجهم ويأتون في منزله فكل ذلك  
واخل في اقراره ولو قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي غير ما علي من  
الثياب ثم مات نادى ابنه ان ذلك تركته ابيه قال ابو القاسم  
رحمهما حكم وفتوى في الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء بها  
بما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج  
كان صادقا في اقراره وان جميع ذلك كان لها بيع او هبة او ما  
اشبه ذلك فهي في سعة من ان يمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن  
ملكها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل وسيأتي مثل هذا في كتاب  
الاقرار ان شاء الله تعالى ❦ ومنه ايضا عت في يد رجل اقرانه  
لرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ عليه السلام  
ابوبكر محمد بن الفضل راجح اقراره حكما ولا يحل للمقر له وان ادا  
المقر بهذا الاقرار تملك ابتداء قال لا يملكه لان الاقرار اخبار ليس  
بتملك رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأته هذه ثم  
مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة سبب من اسباب الملك  
من بيع او هبة كان لها ذلك والا بنفس الاقرار لا يملك ❦ من



الخلاصة سراج اودعى على آخر مستة دنانير فادعى المدعى عليه انه اراد  
 عن الدعوى واقام البينة فادعى المدعى ثمانية اذ اقر لي بسنة دنانير  
 صحيح دفع المدفع ان لم يذكر المدعى عليه في الدعوى الا ببراءة التصديق  
 او القبول **باب** من الخلاصة سراج باع امرضاً ثم قال اني كنت وقفتها  
 او قال هو وقف علي لا يصح هذا الدعوى وليس له ان يحلفه اما لو  
 اقام البينة قبلت كما لو شهد واعلى عتق الامة من غير دعوى  
 تقبل كذا هذا وان لم يصح الدعوى هو المختار **باب** من الفصول <sup>الشبهة</sup>  
 على الوقف هل تقبل بدون الدعوى اخلف المشايخ سراج فيه قال  
 بعضهم لا تقبل وقال بعضهم يقبل وهو اختيار ابي جعفر سراج لان  
 الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالغلة فلا تشترط فيه <sup>ك</sup>الله  
 كالتشهاد على الطلاق وعتق الامة **باب** من الزيادات <sup>ب</sup>العتق  
 اصل الباب ان اقرار الانسان على غيره لا يصح وذلك بان  
 يتضمن اقراره بطلان حق الغير بحيث يضاف بطلان حق الغير  
 الى اقراره **باب** ومنه مجهولة النسب اذا اقرت بالرق لانسان  
 ولها زوج واولاد ومن الزوج لا يصدق في حق بطلان الكاح  
 وحرية الاولاد الذين عره علوهم قبل الاقرار لانه اقرار على الغير **باب**  
 من المأوى ولو اعتق عبد اتم اقرار المولى بالرق على نفسه لفلان  
 وصله المولى فالعتق ماضى **باب** وذكر في الجامع اذا اقام عبد  
 البينة على الذم في يده ميراث فلانا اعتقه وهو يملكه واقام الذي

في يد البينة ان فلا نال الغائب او دعه عنده فانه يقضي بالحق فان  
 قد م فلان الغائب واقام البينة انه عبده لا تقبل بينته والحق اولى  
 من التفريد ثم اذا رجع عما اقرى في حقوق الله تعالى دون حقوق  
 الناس من تحفة الفقهاء واما حقوق العباد فانواع منها <sup>الفصل</sup>  
 والديته ومنها الطلاق والعاق وحق الشفعة ونحو ذلك من  
 الذخيرة واذا اجتمع الرهن والهبة والصدقة فالرهن اولى استحسانا  
 يتعلق به الضمان فكان قبضه مضمونا وقبض الهبة او الصدقة ليس  
 بمضمون من القنية عتت سالت من نروجها الطلاق  
 بشرط ابرائها اياه ثم ادعت انه كان طلقها ثلثا لا يسمع ولا تقبل بينتها  
 بذلك ولو قالت ما علمت وقوع الثلث لم يصدق قال استاذنا راج  
 وفيها نظر من حيث المعنى لانه وان كان تناقضا لكن في امر يجري فيه  
 الحفاء ومن حيث الرواية ايضا فقد ذكر في طيبت عن ابى يوسف  
 راج رجل مات فقا سمت امرأته وولده الميراث وهم كبار واقروا انها  
 روجه الميت ثم اقاموا البينة ان نروجها طلقها ثلثا في صحته فانهم يرجعون  
 عليها بما اخذت من الميراث وكذلك قال ابو حنيفة راج وابو يوسف  
 في امرأة اخلفت من نروجها بما لم ثم اقامت بينة انه كان طلقها ثلثا قبل  
 الخلع وكذا الامة والمكاتبه والعبد والمزوج والزوجة فانهم يرجعون  
 على الاخذ بناء على ما مر من المعنى من التنازع خاتمة والقاضي  
 العتابة ولو ادعى على امرأة نكاحا وقد تزوجت هي بزوجه يخلف هذا

الزوج بالله لم تعلم ان هذه امرأة المدعي فان فان حلف انقطعت الخصومة  
وان نكر يحلف المرأة على البتات فان حلفت انقطعت وان نكثت  
يقض للمدعي **عقوبة**

كما **الاقرار**  
من الكثرة الاقرار ليس بسبب للملك **عقوبة** منه هو اجبار عن ثبوت  
حق الغير على نفسه **عقوبة** من شرعه في تخصيص الاجبار اشارة الى  
انه ليس باثبات حق ابتداء لانه يعتمد سبق الخبر عنه **عقوبة** من المحل  
اعلم ان الاقرار هو اجبار عن ثبوت الحق وانه ملزم لوقوعه دلالة  
من الكافي فالأقرار اجبار عن ثبوت حق الغير على نفسه وليس  
باثبات الحق وحكمه ظهور المقر به لا ثبوته ابتداء **عقوبة** كما انه لا يصح الاقرار  
بالطلاق والعاق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه ولهذا قالوا  
لواقر لغيره بما له والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له اذا اخذوه  
عن كره منه فيما بينه وبين **عقوبة** الا ان يسلمه لطيب من نفسه فيكون  
تعليلك مبتدأ **عقوبة** من المدعي خبره والمحيط وحكمه شرعا ظهور المقر به لا  
ابتداء لانه اجبار عن ما ضيق وحكم الاجبار عن امر ما ضيق ظهوره  
الخبر به لا ثبوته ابتداء من النهاية واما حكمه فلزوم ما اقر به على المقر  
واما علمه فاعطاه الخبر به لغيره لا التعليل به ابتداء **عقوبة** من شرح الرقعة  
لما كان حكم الاقرار الظهور لا الانشاء صح الاقرار بالخبر لمسلم ولا يفيح  
الخبر ايسر ولا يصح الاقرار بالطلاق والعق مكرها ولو كان انشاء يصح لان

طلاقات المذكورة وعما قد وقعنا عندنا من التوضيح واما الاخبار فالمراد  
بطلبه سواء فيما يحتمل النسخ او لا لا بد يعتمد صحة الخبر بدلا من ان الامر  
بالطلاق والعقد كونه باطلا كذلك اخبارنا لا بد من التحقيق فثبت الفرق

بين الاقرار والانشاء في هذه المصنفات مع التلجئة كما ثبت مع الاقرار  
من التلجئة اذا اقر خرقا بالغ لمعلوم بحق لزمه مطلقا وبين التلجئة ان

امتنع اجبر لا بد من شرحه وقوله مطلقا يعني معلوما كان المقر بدو محجولا

بعد ان يكون المقر له معلوما وكذلك لا بد ان يكون المقر له

معلوما ولذلك نرد قوله المعلوم لان جهالة المقر بد لا يمنع صحة الاقرار

الحق قبل ان يرمى بجهول كما اذا تلف مالا وهو مجهول قيمته او خرج جراحة لا يعلم

ارقيها او عليه بقية حساب لا يعلم كيفها والاقرار اجبر بثبوت الحق

صحيح مطلقا بخلاف جهالة المقر له لان المستحق لا يجوز ان يكون محجولا

لعدم صلاحيته لاستحقاق وبين المجهول لان الجهالة في المقر له حاصلة

من جهة فيجب رفعها عليه فان امتنع من البيان اجبره الحاكم عليه

لان لزمه الخروج عما لزمه وذلك بتصحيح اقراره بالبيان فيجب عليه

من التجريد الاقرار بالمجهول يصح ويؤمر بالبيان والاقرار بالمجهول لا

من الكافي فاذا بين شيئا ان بين ما هو مال مقبوم وصدر المقر له فما

بين ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين فقط وان صدر

فيما بين وادعى عليه الزيادة لزمه التسليم ما بين لوجود الاقرار والتسليم

فيه القول في الزيادة قول المقر مع حلفه لا ينكر الزيادة بل ينكر التسليم

والحاصل ان كل تصرف لا يشترط لصحة وتحققه اعلام ما صادف في ذلك  
التصرف والاقرار به مع الجهالة صحيح ودلت كالنصب والوديعه وما  
استبهما فان الجهالة لا يمنع صحة الغصب والوديعه وتحققهما فان  
من غصب من رجل ما لا مجهول في كسبه فانه يصح الوديعه والغصب  
ويثبت حكمها - من المستحق اقر بمجهول نذر او صدقة جازر لمجهول لا  
البيان في المجهول اصلا او وصفا اليه ادعى زيادة حلفه او اقام البينة  
بتوب او شاة او بقى فواحد منها والبيان اليه انه صحيح او معيب  
كذا في قيمته ان هلك مات فاني ورثته - من تراج الطحاوي  
الاصح فيه ان جهالة المقر له يمنع صحة الاقرار بخوات يقول لزيد  
على الف درهم فلا يصح الاقرار لان زيد في الدنيا كثيرا لا ان يعين  
وكذلك جهالة المقر يمنع صحة الاقرار ايضا بخوات يقول لرجل لك على  
الف درهم لان المقضي عليه مجهول وجهالة المقر به لا يمنع صحة الاقرار  
والبيان في ذلك الى المقر له انه هو المجهول فاليه بيان - من الذخيرة  
اذا قال الرجل جميع ما في يدي من قليل او كثير من عبد او غيره فلان  
فهذا الاقرار صحيح لانه عام وليس بمجهول - من الخانية رجل قال  
استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا الوفا  
ابرائت جميع عرمائي لا يصح الا ان يقول قبيلة فلان وهم بضمون  
مع صح اقراره وبراؤه - من الذخيرة من كتاب الاقرار في  
الفصل الاول ثم في كل موضع بطل اقرار المقر بتكذيب المقر له نعم اعاد

المقر اقراره بان قال بطلت علي الف درهم فقال المقر له اهل علي عيالت  
بها وهذا استحسان والقياس ان لا يأخذه بها <sup>بها</sup> وجه القياس ان الرد <sup>في</sup> يارس  
لاقرار الثاني لان قولك مالت على شيء <sup>فرا</sup> ولاقراره وانما قائم حاله الا  
وجدا لا يحسب ان الاقرار الثاني من المقر ولورد المقر له الاقرار الاول  
فان صدق المقر في ذلك فقد تصادق على انه رد المقر له كان <sup>في</sup> باطلا  
الرد وعاد الاقرار الاول كما لو تقابل البيع ثم تقاسمنا الا قاله فانه يرتفع الا قاله  
يعود حكم البيع كذا هنا ولو اقر رجل بالبيع من رجل وجد المشترك  
وافقر المقر في الجحود ايضا ثم ان المقر له ادعى الشراء لا يثبت الشراء  
ان اقام المشتري بينة على ذلك ولو صدق البائع على الشراء يثبت  
لشراء وفيه نوع اشكال لان البيع ينفسخ بجحود المبتاعين وقد وجد  
لمبتاعان البيع ههنا والعقد متى انفسخ لا يعود الا بالتجديد وقد ثبت  
لشراء يدون التجديد ولكن الطريق في ذلك ان يجحودهما البيع <sup>تفع</sup>  
ضده وهو الاقرار بالبيع والفسخ انما يثبت بسبب الجحود فاذا <sup>تفع</sup>  
لجحود يرتفع الفسخ الثابت بسببه ومتى ارتفع الفسخ يعود البيع <sup>تفع</sup>  
كما قلنا فيما اذا تقابلا ابيع ثم تقاسمنا الا قاله بعد ذلك فانه يعود <sup>البيع</sup>  
بان لم يجرد البيع كذا هنا <sup>من</sup> السار خاينه اذا قال الرجل وجدت  
بكتابي ان نفقات علي الف درهم او وجدت في ذكوي او في حسابي  
ويخطي او قال كتبت بيدي ان نفقات علي كذا فهذا كله باطل <sup>بطل</sup>  
فحسب الثانية ولو قال كتب في صحيفتي حسابه نفقات علي الف درهم ثم اقر

انه كُتِبَ والكرمال واستشهد اليهود عليه انه كُتِبَ وهو كرمال ذكر في  
 الكتاب انه لا يثبت مدعيه ولو قال لفلان علي الف درهم في حسامي  
 او كاني وقال اودت بدلت الجبر الباطل من المال في القصاص من  
 السعالي اذ قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه  
 ولم اقبض ان قال ذلك موصولا بقراره لم يصدق في قول ابي خنيفة  
 وفا لا يصدق اذا كان موصولا ولا يصدق اذا كان موصولا ثم رجع  
 ابو يوسف رجع عن حرف منه فقال اذا كان موصولا يسأل المقر له  
 عن المال هو من ثمن المسيح ام لا فان قال من ثمن المسيح فالقول  
 قول المقر اي لم اقبضه وان قال من جهة اخرى سوى المسيح <sup>قول</sup> فالقول  
 المقر فهذا في الحقيقة ليس برجوع ولكنه تفصيل لما اجله في الابتداء  
 وهو قول محمد راجع <sup>من</sup> الثانية ولو قال لفلان علي الف درهم ولم  
 السبب ثم قال حتى نريوف او بنهرجه قال الفقيه ابو جعفر راجع لم يدكر هذا  
 في الاصل واختلف المتأخرون فيه قال بعضهم هو على الاحتلاف الذي  
 ذكرنا فيما اذا ثبت السبب وقال بعضهم هنا يصدق في دعوى الرافعة  
 احكاما <sup>من</sup> الله حيرة ولهذا قلنا من امر غير مبال والمقر له يعلم انه  
 كاذب في اقراره فانه لا يحل له فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلمه  
 بطيب من نفسه فيكون تملكك عند ادعى سبيل المصحة فاما لا يحل له اذا  
 احده على كونه فيما بينه وبين الله تعالى اذا علم انه كاذب في اقراره  
 من التماس حامية اذ قال مرا بفلان ده درهم دار لي سب قال لا يثبت مدعيه

الم يقل هو علي او في سريتي او في ذمتي او هو دين واجب او حق لا يرد  
من الثاني وقال الشيخ الامام الاجل نجم الائمة الشريفة قال سجد مراراً  
ه درهم وادريست لا يرد منه شيء بهذا الكلام ما لم يقل علي او في ذمتي  
قال رضي الله عنه ان يكون هذا اقراراً بمكان العرف من كشف  
القوام في كتاب البيوع واصل آخره اقرار حصل في ضمن البيع اذ بطل  
البيع يبطل ذلك الاقرار لان بطلان المضمحل يوجب بطلان المضمحل  
من الملاحظة ولو قال مراراً تجزي غي آيد فهذا اقرار بفراغ ذمته وكذا  
لو قال مراراً فلان تجزي خواستني نيت وكذا لو قال لو جلد مراراً فلان تجزي  
قال لا يرد من الذخيرة اذ قال لغيره اقض الالف الدرهم التي لي  
بكذا فقال نعم او قال عبد اعطيتكها او قال ساعطيتكها او قال سوف  
اعطيتكها فله اكله اقراره هكذا ذكر في الاصل من كشف العوا  
لاصل اقرار الانسان على نفسه صحيح وعلى غيره باطل وانما  
يكون اقراره على نفسه اذ اصدرا اقراراً مقصوداً عليه فاما اذا  
نعت اقراراً بالغير باطل حتى عليه ضرراً مضافاً الى الاقرار يكون  
قراراً بالغير من الغناوى الغياثية اقراره بطلها عند خمس سنين فان  
كذبته في الاسناد او قالت لا ادري تجيب العدة من وقت هذا الاقرار  
لان اقراره في هذه بين الوجهين جعل الفشاء الطلاق للمال وانما  
ناله فمحل راجح تجيب العدة من وقت الطلاق والمختار للسنة التي فيها  
من وقت الاقرار اتصالها طلق وكتمه تجيب العدة من وقت الاقرار



نخرجها له - من الهداية ومساخية صوب في الطلاق ان ابتدأها  
 من وقت الاقرار نفيا للثبوت الموضوعة - من التارخانية و  
 ابو بكر فيمن قال فلان جيز بنام فرزند كردم تكلموا فيه انه هل هو تمليك  
 فانظر انه ليس بتمليك فاما قوله ابن ترمين ويراكروم تمليك - من  
 كشف النواصب اصل آخر ان اقرار الانسان على نفسه لا يتوقف  
 على تصديق غيره وعلى غيره يتوقف - من الكثرة اذا اقره مكلف  
 محض صحيح ولو مجهولا كشيء وحق ويجب على بياضه وبين ما له قيمة والقول  
 لهم مع يمينه - من المحيط ولو قال له عندي الف فان ابا حنيفة  
 ربح قال فهو اقرار بالوديع لان كلمة عند في المتعارف يستعمل في الاما  
 فصارت الوديعه مذكورة عرفا لانه قال له عندي الف درهم ودية  
 وان ادعى المقر له انها قرض لم يصدق لما ذكرنا ان الوديعه  
 عرفا - من التهذيب ولو قال عندي او معي فهو ودية وتخي  
 عندي ذين الا اذا فسر موصولا محصورا فهو شركه والاديت - من  
 من الذخيرة وفي التصاري وسئل الفقيه ابو بكر ربح عن المديون  
 ان يبعث بالدين على يدي ربح فجاء به الى الطالب واخبره بذلك  
 فربي به وقال للذي جاء بالمال اشتريني بها شيئا فذهب واشترى  
 بعضه شيئا وهلك الباقي قال قد قيل انه يهلك من مال المطلوب  
 وقيل انه يهلك من مال الطالب قال رزق وهو الصحيح وعرفنا  
 لما امره بشراء شيء به فكانه قبضه وهو الصحيح من العلة ان يقال ان

الرضا بقبضه في الانتهاء بمنزلة الاذن بالقبض في الابتداء وحذره الصلوة  
 فتبين الى ان الاجارة تلحق الافعال وهو الصحيح والله اعلم **باب** سرجله على رجل  
 الف درهم فانه سرجله وقال اقص مال فلان عليت فانه يستعين بقبضي وما وكلي  
 بقبضه فدفع الغريم الالف التي بطلان عليه مع علمه انه ليس بوكيل في  
 القبض في الماله في يده المدفوع اليه بمنزلة الوديعته من الدافع  
 ان اراد قبضه فيه قبل ان يقدم الغائب فله ذلك وان ضاع من يده  
 المدفوع اليه كانت من مال الدافع ولم يكن على القابض في ذلك  
 ضمانا وكتب في شرح الزيادات فيمن قال لغيره لطلعت علي كذا  
 وكذا من الماله فاقبضه متى لعل هو يجيز قبضك فقبضه منه ثم اراد  
 الدافع استرداد ذلك منه ليس له ذلك قال في المنقح ان قدم  
 الطالب قبل ان يضع الماله من يده القابض فاجاز الطالب القبض  
 بالماله ساعة اجاز الطالب ويحتاج الطالب الى ان يقبض الماله  
 للطالب بعد اجازته ذلك قبضه يد اوصار كانه كان وكيله  
 يوم قبض الماله للطالب **باب** من الخاوي وفي الفتاوى سئل عن  
 ابي بكر راجع عن مطلوب بعث الدين علي يده وكيل الى الطالب  
 ورضي به وقال للذي في يده الماله اشترى شيئا فذهب واشترى  
 ببعضه شيئا وهلك الباقي قيل يهلك من مال المطلوب وقيل  
 من مال الطالب وهو الصحيح لان الامر بالشراء بمنزلة القبض **باب**  
 من عمدة الفتاوى من المحيط وفي جامع الاصول اذا قال للرجل

فلما دعا له كذا كانت مكتوباً في اللوح المخطوط او قال قلت عدوي  
 وعند ان اللقطات اقرار بالتسل ولزم منه الدية في ماله ان لم يقر  
 بالتمد وتو قال غيره اقض الكثر الذي لي عليت فقال الخير امرسل  
 عندا من يكنا له فخذ اقرارا - انه من المحيط وفي فتاوى النسب اذا  
 قاله رابطان وه درهم داو في سب قال لا يلزمه شيء ما لم تسل هو عليه  
 او في سبتي او في ذمتي او هو دين واجب او حق لانهم ارسل  
 في هذا اللط ما يدل على الوجوب ادعى على اخو عتمة درهم نقا  
 المدعى عليه ارس جمله مانج درهم داو في سب فخذ اقرارا بالعتمة  
 ولو قال نج درهم باثني مده سب لا يكون اقرارا بالعتمة - اي وعند  
 سرجل اقراره قبض من ثلاث الف درهم كانت له عليه فقال فلان  
 قد قبضت ممي هذه الالف ولم يلت علي شيء وكذا لست لو  
 اقراره قبض من فلان كانت عنده وديعة لجا وقال المقر له الماخوذ  
 مالي قبضه ممي فانه يؤمر المقر برد المال على المقر له اي من السخا  
 اذا اقر الرجل انه اقتضى من سرجل الف درهم كانت له عليه وتقتض  
 فقال فلان احذنت ممي هذا المال ولم يلت علي شيء فردد  
 علي فانه يجب علي ان يرده المال بعد ان يحلف انه ما كان له علي  
 شيء وروى عن ابي ليلى سراج انه لا شيء على المقر وجهه ان  
 ما اقر بشيء على نفسه بغيره انما اقر وصوا حقه اليه وولت بخا  
 ملزم اياه شيئا وكما قلنا الاقتصار عبارة عن قبض مال من روث من

اني لان المصطفى يستوفي من مال المديون مثل ما عليه فيصير مقاصدا  
 بدينه والقبض المفهوم من ملته الغير سبب لوجوب الضمان عليه  
 وقد اقرتم ادعى لنفسه دينا على صاحبه ولا يتبعت الدين له على حصة  
 بدعواه لكن يتوجه اليه فاذ احلف لزمه رد المقبوض <sup>منه</sup> <sup>منه</sup>  
 بشر هذه المسائل على ثلثة انواع ففي نوع منها كانت القول قول  
 المقر له بالاجماع وهو مسئلة الوديعة والاقرار والاقضاء <sup>منه</sup>  
 منه اذا قال اخذت منها منك وديعة وقال الاخر لا بل قرضا يكون القول  
 المقر له وكذلك لو قال قبضت منك الف درهم قد هبتها وقال المقر  
 ما وهبتها لك فالقول قول المقر له فيؤمر المقر برد ما قبض على المقر له  
 كذلك لو قال قبضتها بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك اوقية  
 هبتها لفلان فامر لي بقبضها له ودفعتها اليه فالمقر ضامن في  
 المسائل كلها <sup>بطلت</sup> من الفأوى الشقية المريض مرض الموت لا  
 يثام بعض الغرماء على البعض <sup>بطلت</sup> من السارسخاني لو قضى بعض  
 غرماء الصحة دينه ثم مات لم يسلم المقبوض القابض بل يكون  
 لك بين الغرماء بالحصص عندنا وقال الشافعي المقبوض سالم  
 القابض ولا يجوز للمريض ان يقضى دين بعض الغرماء دون  
 البعض لان في ايثام البعض ابطال حق الباقيين <sup>بطلت</sup> من الجواهر  
 اذا اقر المريض لامرأة يدين مهر يصح اقراره الى مهر مثلها و  
 ان كان اقرارا للوارث ذكر في الجامع الكبير لان هذا دين <sup>بطلت</sup>

فيه فلا يمنع صحة الاقرار للوارث <sup>بما</sup> من الحاشية فريض اقرار لا  
بدية المهر صح اقراره الى مهر المثل وان اقر لها مهر اقل درهم  
ثم قامت البينة بعد موته ان المرأة وصفت المهر من زوجها في  
حال حيوته صحة صحته قالوا لا تقبل البينة على الهبة اذا كانت افراد  
الزوج لها بالمهر في مرضه <sup>بما</sup> من السراخية اقرار المريض لو  
باطل الا ان يصدق الورثة <sup>بما</sup> من الكافي ولا يجوز اقرار المريد  
لوارثه بدية او عين الا ان يصدق فيه بقية الورثة عندنا وقال  
الشافعي مراح يجوز اعتبار بحال الصحة <sup>بما</sup> من الناصري ولو قال  
ترار من جدين درهم سارت من الورثة يصح اقراره ولا يصدق  
فيما عين <sup>بما</sup> من الجواهر اين فانه فلان راس فهو اقرار <sup>بما</sup> من البينة  
لو قال رجل لآخر اعطني ثوب عيدي هذه اقل نعم فعلا اقر بالثوب  
البعد وكذلك اذا قال افتح باب دار عي هذه او حصص دار عي  
سراج ذاتي او اعطني الحجام يعني قال رض فعلا اكله اقراره <sup>بما</sup> من الكافي  
في كتاب ادب القاصي وذكر شمس الائمة السر خشي مراح في شرح  
كتاب الاقرار ان الصبي الماذون لا يتخلف لان النكول عنده  
وهو لا يملك البذل واما على قول ابي يوسف ومحمد مراح يتخلف  
عندهما النكول اقرار وهو يملك الاقرار <sup>بما</sup> من القنية وفي  
الصغرى والمحيط لو اقر لوارث ثم مات فقال المقر له اقر بالصحة  
الورثة في مرضه قال قول قول الورثة والبينة بينة المقر له و

لم يعم بيته واسراده استلزامهم له دللت  $\vdash$  من الجواهر وقوله

بما لا الدين البزدوي في كتبه وشعره مطلقا لان البيعة بينه وبين

يدعي الصحة والطواعية وكذلك في شهود الاقرار انه في العود

او المرض شهود الصحة اولى وبهذا اخذت وعلى هذا افلتت غير

مرة في كرويات وصحبتان  $\vdash$  من قفا وهي قاضي ظهير الدين

سراجي اقر لو امرته بشيئ ثم مات ثم اختلف المقر له وبقيّة الورثة

وقال المقر له كانت الاقرار في الصحة وقال بقيّة الورثة لا بد كان في

المرض كان القول قول من يدعي الاقرار في المرض وان اقاما

جميعا البيعة فبيعة المقر له اولى وان لم يكن للمقر له بيعة وامراده

استخلاف الورثة كان له ذلك فصول عمادي  $\vdash$  من المحيط

واذا اقر لرجل انه لاحق له قيل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو

وما ليس بما له ككفالة بالنفس والقصاص وحده انقضت وما هو

دين وجب بدلا عما هو مال كالثمن والاجرة وما وجب بدلا عما به

ليس بما له كالمهر واسرشت الحباية وما هو غير مضمون كالغصب او

امانة كالوديعة والعارية والاجارة وانما دخل تحت البراءة الحقوق

كأهنا ما هو مال وما ليس بما له لان قوله لاحق لي مكررة في النفي يعم

قوله فلان لا يختص الامانات لان قبل كما يستعمل في الامانات يستعمل

في المضمونات ايضا يقال فلان قبيل فلان اي ضمير فلان قالوا

في البراءة كلمة اعم واجمع من هذه الكلمة فانها يوجب البراءة

عن

الامانات والمضمونات وغيا هو مال وما ليس بماله وهذا بخلاف  
ما لو قال لاحق لي على فلان فانه يتناول المضمون ولا يتناول الامانة  
لان على لا تستعمل الا في المضمونات بخلاف قوله قبل فلان وبخلاف  
ما لو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانات ولا يتناول  
المضمونات لان عند يستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف  
قوله قبل فلان وعلى هذا لو قال فلان برئ به عما لي قبله دخل تحت  
البراءة المضمون والامانة ولو قال فلان برئ مما لي عليه دخل تحت  
البراءة المضمون دون الامانة ولو قال هو برئ عما لي عند  
فهو برئ عن كل شيء اصله امانة ولا يبرأ عن المضمون فاما  
قيل ليس ان البراءة عن الاعيان باطلة حتى ان من قال لعا  
ابرأئت عن هذه العين كان ذلك باطلا والابراء صاحب  
عن العين قلنا الابراء عن الاعيان بطريق الاسقاط باطل لان  
العين لا تقبل الاسقاط فاما ثبوت البراءة عن العين برأ العين  
على صاحبه او بالنفي عن الاصل ممكن فاما اذا قال لغيره ابرأئت  
فهذا انشاء اسقاط وليس باخبار عن حكم البراءة حتى يحتمل على  
صحيح والعين لا تخجل بالشاء الاسقاط فاما قوله هو برئ عما لي عنده  
اخبار عن حكم الابراء وهو البراءة وليس بالشاء ابراء واذا  
كان هذا اخبارا عن حكم الابراء وهو البراءة لا يحتمل على سبب  
يتصور البراءة بذلك وهو النفي من الاصل او الرد على صاحبه

ان ادعى الطالب حقاً بعد ذلك واقام بيئته فان كانت اشرح وكان  
 تاسيخ قبل البراءة تاسيخ وجوب الحق لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته  
 ان كانت التاسيخ بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بيئته وان لم يورس  
 له اظهر الدعوى ابهاماً فالقياس ان يمنع دعواه ويحل ذلك على خوف  
 بعد البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بيئته لانه يحتمل ان يكون المدعى به  
 قاصداً واجبا قبل البراءة وعلى هذا التقدير لا تسمع دعواه ويحتمل ان يكون  
 المدعى به حقاً واجباً بعد البراءة وعلى هذا التقدير تسمع دعواه فلا  
 عوامة بالثبوت من الناحية ولو اقر ان فلاناً برئ من حق قبله  
 لم يقل من جميع حقي ثم قال انما برئ من بعض الحقوق دون  
 بعض لا يصدق ويكون برياً عن الحقوق كلها ومنه اذا  
 الادفع لي ثم جاء بدفع فقد قيل يجب ان تكون هذه المسئلة على الروا  
 ية على الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد راجع على قياس ما اذا قال المدعى  
 لا بيئتي واستخلف المدعى عليه ثم جاء بيئته وقيل في المسئلة يجب  
 ان لا يسمع دفعه بعد ذلك باتفاق الروايات لان معنى قوله لا دفع لي  
 ليس له دعوى المدفع ومن قال لا دعوى لي قيل فلان ثم جاء يدعي  
 عليه لا تسمع دعواه كذا هو الصواب

كتاب الصلح

من الكثرة هو عقد يرفع النزاع وهو جائز باقرار وسكوت وانكاح  
 فان وقع عن مال باقرا اقرار اعتبر بيعاً وان وقع عن مال بمنفعة



اعسأ اجارة والصلح عن سكوت او انكار قد اعد للميت في حق المكبر ومعاوضة  
 في حق المدعي من المتقطع الماصري وان لم يكتب المدعي به في الصلح  
 لا يجوز فلعل البذل اكثر قال رضى وعند اصحابنا مخرج يجوز وعليه الفتوى  
 من المدخيرة وادالكاث له على اخواله وروحم ومائة دينار فصالحه  
 على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز لانه حط بعض حصه  
 واجله في الباقي من اكثر الصلح عما يستحق بعقد المدعيه اخذ بعض حصه  
 واسقط الباقي لامعاوضه فلو صلح عن الف على نصفه او على الفم لحل  
 جائز من اكثر ومن شرح الطحاوي الاصل ان الصلح على معلوم عن مجهول  
 جائز والصلح على شئ مجهول لا يجوز الا ان يكون ما وقع عليه الصلح  
 مستعينا عن القبض والتسليم فبها لئلا يبطل عقد الصلح كما اذا  
 ادعى كل واحد منهما على صاحبه حقا مجهولا فاصطحا جميعا على التساكن  
 جائز الصلح لان الجهالة لا تبطل العقد بعينها وانما يبطل العقد معنى فيها  
 وهو وقوع المنازعة فان كان مما يستغني عن قبضه ولا تقع المنازعة  
 في تالي الحال وان كان يحتاج الى قبضه تقع المنازعة في تالي الحال  
 عند القبض والتسليم فلا يجوز منه وقبض ما وقع عليه الصلح  
 في المجلس قبل الافتراق ليس بشروط منه واذا كان الرجل  
 على رجل مال فصالحه فهذا الا ينخلوا اما ان يكون حالا او مؤجلا فان  
 كان حالا فصالح الطالب مع المطلوب على اقل من جهة القدر <sup>صف</sup> ولو  
 ما صلح جائز وقبض ما وقع عليه الصلح قبل الافتراق

ليس بشرط ويجوز له الصلح حالا ومؤبداً إلا أن هذا خطأ وإبرار قضاء  
بدون الخلف من الذخيرة وإذا كانت لرجل على رجل دين الف  
درهم من قرض أو غصب وهي من غلة الكوفة فصالحه منها على  
مائة درهم نجية كان أبو يوسف سرح يقول أولاً إن نقد النجية في  
المجلس فأنجز الصلح وإن لم ينقد فالصلح باطل وتكون البراءة  
عن خمس مائة بنجية حتى يكون صاحب الدين على المديون  
خمس مائة درهم لأنهم ثم جمع عن هذا وقال لا يجوز الصلح نقد  
أو لم ينقد ويكون لصاحب الدين على المديون الف درهم غلة  
وهو قول محمد سرح وخبر قول الآخر فهو قول محمد سرح أن هذه مصارفة  
لأنها نقد أن يصير الجوردة حقاً للمدعي بعد أن لم يكن ولهذا  
شرط أبو يوسف سرح على قوله الأول قبض النجية في المجلس والقهن  
أنما يجب باعتبار المصارفة وإذا كانت مصارفة بعد هذا أما  
أن يقال هذا مصارفة الف غلة خمس مائة بنجية أو مصارفة  
خمس مائة بنجية بخمس مائة غلة بشرط أن يكون برياً عن خمس  
مائة أخرى عليه وإيها ذلك ما اعتبر فهو باطل وإذا بطل الصلح صار  
وجوده وعدمه بمنزلة ولو عدم كان له عليه الف غلة وكذا  
هذا. ومنه فإن وقع الصلح على أن يأخذ المخاصم دراهم مسماة  
من صاحب الغلة ويترك الغلة لا يجوز إذا كانت الغلة قديمة  
وإن كانت جديدة أو لم يكن المخاصم من أهل تلك السكة وليس له

حق المروءة تحت الظلة يتوقف الصلح على إجازة من له حق المروءة  
 وأما إذا كانت المصالحة من أهل تلك السكة ان أضاف الصلح إلى  
 جميع الظلة فالصلح يقع في حصته ويتوقف في حصته شركائه فإن أضاف  
 شركاءه جاز الصلح في الكل وإن لم يجز وأصلحه ودفعوا الظلة <sup>لشك</sup> لا  
 ان الصلح يبطل في حصته شركائه حتى كان لصاحب الظلة ان يرجع على  
 المخاصم بحصة شركائه ان كان دنع إليه جميع بدل الصلح وهل يرجع  
 بحصته اختلف المشايخ نرح فيه والاصح لا يرجع عليه <sup>لـ</sup> ومنه لا ينبغي  
 للقاضي ان يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك إلى غيره من  
 المتوسطين <sup>بـ</sup> وروى الاثر عن عمر بن الخطاب وقيل للقاضي ان لا يباشر في  
 القضاء بل يرد الخصومة إلى الصلح مرتين أو ثلاثا إذا كان يرجو <sup>ص</sup> الا  
 بينهم بان كانوا يميلون إلى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فاما  
 اذا طلبوا القضاء لا محالة وأبوا الصلح فهذا أعلى وجهين ان كان وجه  
 القضاء ملتبسا غير مستبين للقاضي ان يردهم إلى الصلح وأما إذا كان  
 وجه القضاء مستبنا هل يردهم إلى الصلح مرتين أو ثلاثا ينظر ان وقعت  
 الخصومة بين اجنيين يقضي بينهم ولا يردهم إلى الصلح حتى أبوا <sup>ن</sup>  
 وان وقعت الخصومة بين اهل بيتين أو بين المخاصم يردهم  
 إلى الصلح مرتين أو ثلاثا وان أبوا الصلح ذكر هذه الجملة شيخ الاسلام  
 في اولى شرح كتاب الصلح <sup>بـ</sup> وفي مجموع النوافل ادعى رجل على رجل <sup>جـ</sup>  
 ديناً خمسة آلاف درهم وكما في يده ووجد المدعي عليه ذلك ثم ان

ادعى عليه صالحه على الف درهم كان جائزا ويكون هذا الصلح في حق  
 الكرم معاوضة وفي حق الدسrah استيفاء لبعض الحق وخطا عن  
 باقي ويقسم الف على خمسة آلاف درهم وعلى قيمة الكرم حتى  
 سنة الكرم وفيه ايضا سئل شيخ الاسلام عن صحة صلح وبراءة  
 كالت في فيه ادعى فلان على فلان ما لا معلوما وانه صالحه من ذلك  
 الى ثمانية آلاف درهم وكان في آخره انه ابرأه من جميع دعاويه  
 خصوصاً ما فطرا الصلح غير صحيح لانه ايهما المال الذي كان فيه اللد<sup>ن</sup>  
 مال ادعى ما لا معلوما وصالح على كذا فلا بد من بيان ذلك المال  
 نظرا انه مثل بدل الصلح او اقل او اكثر وهو من جنسه او من خلاف<sup>جنسه</sup>  
 اهل هو صرف وقد ذكر انه قبض في غير مجلس الصلح فلا يمكن القول  
 فيجب على الاطلاق مع هذا الاحتمال وفيه ايضا سئل عن الصلح  
 لي الا تكسر بعد دعوى فاسدة قال لا بلان طريق تصحيح الصلح على  
 لا تكسر من جانب المدعي ان يجعل ما اخذ عين حقه او عوضا عن  
 قه لا بد وان يكون الحق ثابتا في حقه ليمكن تصحيح هذا الصلح  
 ادعى على آخر ما لا معلوما وادعى المدعى عليه الصلح ان كان الصلح  
 لجنس الحق لا حاجة الى ذكر قبض بدل الصلح وان كان الصلح على  
 لاف جنس حقه لا بد من ذكر بدل الصلح ومن ذكر قبض بدل  
 صلح بعض المتأخرين قالوا يشترط وبعضهم قالوا لا يشترط  
 ذكر القبض يعني عن بيا نه كما في ثمن المبيع فانه لا يحتاج الى بيا<sup>نه</sup>

عند ذكر قصد من قد روي المتهنى صالحه من جعلت اقرارا والبيان  
ايده ومن دعوات لا من المبسوط ثم في القبول كلها اذا قصد العبد  
بما ادا يرجع المدعي قال لا يتخلوا ما ان صالح معه عن الدعوى او عن  
الحق فان صالحه عن الدعوى ثم نفسه الصلح قبل استيفاء المعقور عليه  
يرجع بجميع دعواه وان استوفى شيئا منه يرجع بما بقي من الدعوى  
وان صالحه معه عن ميراث او عن وصية او عن حقه ثم نفسه  
الصلح يكون هذا اقرارا منه بحقه فراجع بجميع ذلك <sup>من</sup> <sup>جزء</sup> <sup>من</sup> <sup>الصلح</sup>  
المدعي عليه اذا صالح المدعي عن حقه كات اقرارا بالحق ولو صالح  
عن دعواه لا يكون اقرارا له بالحق من منه ادع عبد اى يد  
رجل انه عبده وانكر المدعي عليه ذلك فقل ان يقيم المدعي البينة  
توسط المتوسطون على ان يدفع المدعي خمسة دراهم او ما  
ذلك وياخذ العبد فاصطفا على هذا الوجه فهذا الصلح صحيح من  
رفع المدعي الدراهم لقطع الخصومة بسبب الامر على نفسه من  
البينة ونحوها فيكون جائزا كما في جانب المدعي عليه اذا رفع  
الاكثر شيئا من المبسوط واذا ادعى رجل في يد رجل دعوى في  
فصالحه صاحب الدار عن دعواه او عن حقه او عن وصية او  
ميراثه ولم يستم ما حقه وصالحه على دراهم مسماة فانه يجوز لان  
عن الدعوى صلح عن الاكثر وهو جائز عند اصحابنا والصلح عن  
والوصية صلح عن الاقرار الا انه لم يبين حقه في الدار فيكون هذا

عن المجهول على المعلوم وهو جائز عندنا كما ذكرنا من المصالح وإذا  
فسد الصلح بعد هذا ينظر ان قال المدعي عليه وقت الصلح صلحت  
عن حقائق او عن نصيبك كان لهذا اقراره فاذا فسد الصلح  
يقال له بيننا ما اقررت المدعي وانما كان اقرارا لانه اضاف الحق  
والمنصب الى المدعي فكانت هذه اقرارا منه كما لو قال لك حق في هذه  
الدار وذهب في هذه الدار كان اقرارا منه الا ان مقدار المقرب  
مجهول يقال له بين متى يفسد الصلح فان قال صلحتك عن دعوات  
لا يكون اقرارا لانه اضاف الدعوى اليه والدعوى قد يكون حقا  
وقد يكون باطلا فلا يجعل اقرارا بالصلح والاحتمال فاما الحق لا يكون  
باطلا لانه ضد انبساط فيجعل اقرارا من الذخيرة المدعي عليه  
اذا اصاب المدعي عن حقه كانت اقرارا بالحق ولو صالح عن دعواه  
لا يكون اقرارا له بالحق من الميسوط واذا اصفح الرجلان من  
اهل الذمة على حكم يحكم بينهما من اهل الذمة يجوز ان هذا تقبل  
شهادته عليهما وكذلك يجوز بحكمه عليهما من ايضا منه الذمي والمسلم  
اذا اختصا فحكم بينهما ذميا ينظر ان حكم على الذمي للمسلم يجوز لانه تجوز  
شهادته عليه فكذا حكمه واما اذا قضى على المسلم لا يجوز لانه  
لا ولاية له على المسلم من ومنه واذا اصفح مسلم وذمي على مسلم  
وذمي يحكمان بينهما فان حكم على الذمي يجوز وان حكم على المسلم  
لا يجوز من الذخيرة عرض خط صلح وبراءة وكان فيلاد

على فلا تبت فلات ما لا معروفا فلتا لمختلفة على القادر دم وتبين  
فلات بدل الصلح وذكر في آخره وإبراء المدعى عليه عن جميع دعاويه  
وخصوصا إبراء مختصا عاما فقل الصلح غير صحيح إذ ليس فيه ذكر مقدار  
المال المدعى ولا بقى من بيان ذلك يعلم أن هذا الصلح وقع معاوضة  
أو وقع استعانة وليعلم أنه وقع صرا فليست قبض البطل في المجلس ولا  
يسترد وقد ذكره قاض بدل الصلح ولم يتعرض بمجلس الصلح ومع هذا  
الاحتمال لا يمكن القول لصحة الصلح أما الإبراء حصل على سبيل الإبراء فلا يصح  
دعوى المدعى بعد ذلك عليه لمكان الإبراء العام لمكان الصلح  
من الفصول الاسترواحي وذكر في دعوى العدة أو اجرة الصلح من  
المدعيين وكتب الصلح وفيه إبراء كل واحد منهما صاحبه عن المدعى  
ثم طرأ الصلح وقع فاسد الفتوى الأئمة وإراد المدعى أن يرجع في دعواه  
والخصم أنه يصح لأن هذا الإبراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل به من القضاة  
في مختصر الكافي والإقرار من المدعى الذي في يده التبرع به على وجه الصلح  
لا يمنع من الدعوى أو يبطل الصلح بوجه من الوجوه والإقرار من المدعى  
في يده التبرع به على وجه الصلح لا يمنع من الدعوى أو يبطل الصلح يعني به  
إذا أقر المدعى في ضمن الصلح أنه لا حق له في هذا التبرع ثم بطل الصلح  
أقراره الذي مات في ضمنه وله اليد على بعد ذلك والمدعى عليه إذا  
عند الصلح بأن هذا التبرع للمدعى ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء  
إلى المدعى بوجهه وفيه وحركات مستوسدة لكن لا شئ من ذلك

الصمد قدس آه بان المراد بالاقرار عند الصلح الاقرار في ضمنه حتى  
 يبطل ببطلان كالأوصية بالمحاربة في ضمن البيع وهو اختيار استادنا  
 رحمه الله يعني بان الاقرار وان لم يكن في صلب عقد الصلح لكنه بناء على  
 الصلح الفاسد لا يمنع الدعوى بعد ذلك <sup>قن</sup> ابرأؤه بعد الصلح  
 عن جميع دعاويه وخصوماته صحيح وان لم يحكم بصحة الصلح <sup>من الجواب</sup>  
 والمجاوي قال لما سئل عن صحة محضر ذكر فيه ادعى فلان على فلان مالا  
 وان صلح على كذا او قال في آخره وابرأؤه عن جميع الدعوى ان الصلح  
 غير صحيح لانه اجل المال الذي كان الدعوى فيه فقال ادعي مالا  
 معلوما وصالح على ذلك فلا بد من بيان ذلك المالا لينظر فيه  
 انه مثل مال الصلح او اكثر منه او اقل وهو من جنسه او من خلاف  
 جنسه وهل هو صرف يشترط فيه التقابض ام لا فلا يمكن القول  
 بصحته على الإطلاق مع هذه الاحتمالات لكن البراءة <sup>حيث</sup> صحيحة <sup>بينة</sup>  
 قال وابرأؤه عن جميع دعاويه وخصوماته <sup>من الفتاوى</sup> السائر  
 واذا وقع الصلح في الورثة فهو على اربعة اوجه الاول اذا ادعى  
 صاحب المال الايداع وحجده المودع وقال ما او دعنتي شيئا  
 ثم صالحه صاحب المال على مال معلوم جاز الصلح وهذه ابلاخلافت  
 الوجه الثاني ان يدعي صاحب المال الايداع والا مستهلك والمودع  
 اقرب بالورثة الا انه لم يدع الرد ولا الهلاك بل سكت ثم صالحه <sup>حب</sup>  
 المال على مال معلوم فهذا الصلح جائز بلا خلاف ايضا الوجه الثالث



اذا ادعى صاحب المال الابطال والاستهلاك واقدم المودع الرد  
 المهلكات ثم صالحه وهذا الصلح مطلق عند ابي حنيفة وابي يوسف مخرج  
 اولاً وصحيح عند محمد وابي يوسف آخره واجمعوا على ان المودع لو  
 على ما ادعى انه رده او هلك ثم صالحه ان الصلح لا يصح له وفي الخ  
 انما الخلاف فيما اذا كانت الصلح قبل بيع الدية او بعده وفي السجدة  
 ولو قال ردها عيشت ثم صالحه يصح وقال سراج لا يصح وبه اني القاض  
 الامام ابو البسر - وفي الثانية الوجه الثالث اذا ادعى صاحب  
 المال عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد والمهلكات ثم صالحه  
 على شيء جائز الصلح في قول محمد سراج وابي يوسف مخرج الآخر  
 واختلفوا في قوله ابي حنيفة سراج والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله  
 وهو قول ابي يوسف سراج الاول وعليه الفتوى - وفي التجريد و  
 انعامية والمضاربة كالوديعه - ومنه واذا كانت له على آخره  
 فصالحه على انه جعله نجوما على انه لو اخرجه عن محله فالمال عليه  
 حال فهو جائز وكذلك لو اخذ منه كفيل على انه لو اخرجه عن محله  
 فالمال عليه وعلى الكفيل حال كان جائزاً وكذلك لو رهن به  
 رهناً شرط عليه ان استحق الرهن كان المال حالاً فهو جائز كما  
 لو باع عينا بالقبول ونقد الثمن على انه ان استحق الرهن الى ثلث  
 فلا بيع بيننا وهنالك البيع جائز كذلك هنا - من الكافي ولو وقع  
 الصلح عن ائمة وسكوت فاستحق المتأخر فيه رده المدعي

الصالح على المدعي عليه ونظام المدعي مع المستحق لان ما اخذ عوض  
 في نزع المدعي وبالاستحقاق فالت المعوض فله منه رد العوض  
 وهذا لان المدعي نزع المدعي باع الدار منه بما اخذ من البدل  
 فاذا استحققت الدار فقد استحق المبيع في نزع المدعي واستحقاق  
 المبيع يثبت للمشتري ولا يلة الرجوع على البائع بالعوض والمدعي  
 عليه نزع المدعي اعطاه فداع عن الميث ودفع الخصومة وبالا<sup>ستحقاق</sup>  
 ظهر انه لا يمين عليه ولا خصومة معه فبقي العوض في يده غير  
 مشتمل على عوضه فيسترده وان استحق بعضه رد حصته ورجع  
 المدعي بالخصومة في ذلك القدر لانه لو استحق كله يرد جميع العوض  
 فاذا استحق بعضه رد حصته اعتبارا للبعض بالكل ومنه و  
 عصب ثوبا او عبك قيمته عشرة واستهلكه فصالحه منه على ما  
 درهم جانرا عند ابي حنيفة سراج وعند ابي يوسف ومحمد سراج بطل  
 الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناسب ويلزم منه رد الزيادة لان  
 الواجب باللاف الثوب او العبك القيمة وهي مقدرة من  
 النقود شرعا فيصير الزيادة عليها ربوا العك ثم ما يقابلها من  
 ثمن الفصول لو استهلكوا التركة ثم صالحوا المدعي على الزيادة  
 على قدر نصيبه لا يجوز عند ابي يوسف ومحمد سراج كالمغصوب  
 منه اذا صالح الغاصب على اضعاف قيمته في الفصول ايضا  
 من الخلاصة وان كان المدعي كيليا او ورنيا كالخطة والشعي

فصل الحجة على وراحم او دنانير وبقرا قامن غير قبض ان ادعى حنيفة مجتدة وقال  
عصيتي هذه الحنيفة صحيح الصلح وان ادعى دينا لا يجوز له من الفصول  
فالحاصل ان الظاهر من مذهب ابي حنيفة مباح ان حق المالك في العين  
المستملكة قائم وينقل الى القيمة بقبض القيمة او بقضار القاني وظاهر  
مذهبنا ما ان حق المالك ينقطع بقبض الاستهلاك وقد ذكر في بعض  
الكتب خلاف ذلك من عمدة الفاضل الصلح بعد الدعوى القاسية  
لا يصح على الاكثر من خزانة الفقه افعليها وي عيب عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قال رد المحضومات حتى يصلحوا فان فصل المحضومات يورث  
القبض ولا يجوز الصلح في عشر اشياء منها في الحدود والقبضات والشجر  
والخيار ودعوى الطلاق والنسب والرق والولادة والعطاء وحلف المدعي  
والمدعى عليه بيمينه رجل ادعى على رجل حد اقصا له على مال ان يقر به  
او ادعى على رجل دم عمد فاكفر فصالحه على مال ان يقر به او ادعى على  
رجل شفعة او الخيار فاكفر المشتري او الطالب فصالحه على مال ان يقر به  
او امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا واكثر الزوج فصالحها على مال  
على ان يكذب نفسها او عبد ادعى على مولاه انه اعنته فصالحه على مال  
ان يبرأ من الدعوى او كان لرجل عطاء في الدار فانما رعه لغيره  
انه له فصالحه على مال او ادعى رجل الفاء واكثر فاصطفا على ان يحلف المدعي  
عليه وهو بري فحلف ثم اقام البينة بعده او اصطفا على ان يحلف المدعي  
في دعواه ان حلف فالمدعى عليه ضامن له فحلف المدعى فالصلح

في جميع ذلك باطل <sup>من</sup> التهذيب ثم في الصلح على الاقرار على خلاف  
 جنسه له حكم البيع حتى لو كان عوضين لهما حكم البيع والتمن ولو كان  
 احدهما نقد <sup>له</sup> حكم التمن <sup>ولذا</sup> اخرج حكم البيع وان كانا فقد ينسب لهما حكم  
 الصرف حتى لو لم يقبض المصالح عليه في المجلس بطل الصلح ولو كان  
 على جنسه بان صولج من القادر <sup>معهم</sup> على خمس مائة يجعل حظاني <sup>خمس</sup>  
 مائة وليس له حكم المبادلة <sup>من</sup> الحاوي وفي الجامع الصغير لو قال  
 اقراني مائة الف درهم التي لي عيلت مائة درهم على انك بري  
 من الفضل جاز ان فعلت ذلك وعن محمد سرح انت بري من <sup>خمس</sup>  
 مائة على ان تعطيني خمس مائة عند اجازتي وفي الصلح انت بري من  
 النصف على ان تؤدي الي النصف جاز لان البراءة قد وجدت  
 قبل الاداء وفي المجرد قال ابو حنيفة سرح لو صالحته مائة الف درهم  
 عليه على تسع مائة على ان يعطيها اياه قبل الليل فلم يعطه ثم الصلح فلا  
 يكون له عليه الا تسع مائة <sup>لو</sup> قال الطالب اصالحك على ان احط  
 عنك خمس مائة على ان تعطيني اليوم خمس مائة فان اعطاه  
 اليوم جاز اجازتها وان لم يعطه اليوم فكذلك عند ابي يوسف <sup>ح</sup>  
 وقال ابو حنيفة <sup>و</sup> ثم سرح انتقص الصلح وعليه الا الف على ما كان <sup>نت</sup>  
 في فناء وكذا محمد بن فضل سرح في التركة منه وسئل عن اسكان  
 رقب من حائوته خفاف الاقوام ثم ان الاسكان اخذ النسا  
 صالح معه على شيء قال ان كان ما سرق قائما لا يجوز الا

ان يجزأ ارباعه وان كان مستوفى بجزء وان لم يجزأ ارباعه بعد ان  
 انصلح على درهمهم ولا يكون الخط فيه كثيرا لان لليهود والاعراب  
 حق الصلح واسبياء الضمان الا ان هذا كما لو قيل ولا يجوز ان يملك  
 اذا كانت فيه خط كثير

كتاب المعاري  
 من الكسبي شر كله بما له من جانب وعمل من جانب والمضارب امين والقصر  
 وكيل وبالروح شريكت وما نسا داجير وبالمخلاف غائب وبالمشروط  
 الرجح له مستقر وبالمشترط لرب المال مستبضع - من التشارخي وفي  
 فتاوى ابى الليث راج اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم معاينة  
 ولم نقل له اعلى في ذلك برأيت الا ان المعاملة في تلك البلدان  
 ان المضارب يبيع يخلطوث وارباب الاموال لا ينفونهم عن  
 ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف  
 بينهم في مثل هذا وجب ان لا يضمن ويكون الامر في ذلك  
 محمولا على ما تعارفوا منه من الهلاكة فان عرله ورأس المال  
 درهم او دنانير قل نصبت لم يجز له ان يتصرف فيها لا يذلي  
 في اعمال عرله ابطال حقه في الرجح فلا ضرر مرة قاله رضى وقد  
 الذي ذكره ان كان من جنس رأس المال فان لم يكن  
 كان درهم ورأس المال دنانير او على القلب له ان يبيع  
 بجنس رأس المال استحسانا لان الرجح لا يظهر الا به وصا

وعلى هذا موت رب المال في بيع العرض وض ونحوها من الناطق  
 للمضارب ان يبيع حتى يحصل المال فيعرف رأس المال والربح و  
 سواء بينهما او مات في قول الفقهاء وبرواية اخرى عن ابي حنيفة  
 انه قال له ان بينهما واذا مات فليس له ان يبيع وهو قول الشيخ <sup>عليه السلام</sup>  
 لم يكن في تلك العرض وض مبيع فيكون لرب المال وان كان فيها  
 مبيع اقتسم بينهما <sup>عليه السلام</sup> من تخفيض الجوامع واذا دفع رجل الى رجل  
 مالا مضاربة فساقر به المضارب فاشترى متاعا في بلد آخر فمات  
 رب المال وهو لا يعلم بموته ثم سافر المضارب بالمتاع حتى اتى به  
 مصر اخر فان نفقة المضارب في سفره بعد موت رب المال  
 على نفسه ولا يكون شيء من ذلك على المضاربة ولو هلك شيء  
 من المتاع في الطريق فالمضارب له ضامن فان سلم المتاع حتى  
 يبيعه المضارب فبيعه جائز وهو على المضاربة يستوفي ورثة  
 رب المال ما لهم وما بقي من الربح فهو بين الورثة وبين المضارب  
 على ما اشترط بالمضارب ورب المال <sup>عليه السلام</sup> من التجريد وكذلك  
 البيع الى اجل بعيد لا يعتد ونه <sup>عليه السلام</sup> منه ايضا وان قال بع نقدا  
 لا يجوز نسبة وعلى العكس يجوز وان خص العقد فان  
 لم يشتر شيئا او تصرف فيه والمال عين صح تخصيصه لانه  
 يملك عز له في هذه الحالة فكذا لا فيه عن البعض وان  
 اشترى منه شيئا فنهاه عن بيعه نسبة او عن المسافة او <sup>عن</sup>

غير ذلك من عمل استأداه بمطلق المضاربة لا يبيع فيه كما لا يبيع  
 غيره من الخمانية ولو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال  
 بعد عقد المضاربة بخوان قال لا يبيع بالنسيئة أولا تشتتر رقيقا  
 ولا طعاما ولا تشتتر من فلان أولا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل  
 المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال نقدا  
 اجاز تخصيصه لانه في هذه الحالة يملك عمله واخر اوجه عن المضاربة  
 فيبيع تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا  
 يبيع تخصيصه لانه لو نفعاه عن البيع في هذه الحالة او اراد عزله لا يبيع  
 فلا يصح تخصيصه سلك عن مضارب في السفر قطع عليه الطريق  
 واخذ مال المضاربة منه هل يقضى لرب المال فقال لا قيل ان  
 مال المضاربة على يد ابنه الى بياح في بلدة اخرى فمات رب المال  
 ومطالب بعض ورثته هذا البياح بالمال الذي في يده وهو  
 ما بعثه اليه المضارب وقبضه منه السلطان جبر ولم يدفع  
 من ذلك شيئا الى سائر الورثة هل لهم ان يضموا المضارب  
 بهذا المال قال لا قيل فان ادعى بقية الورثة او كلهم على هذا  
 المضارب بهذا المال عند القاضي فاستل فاجاب بر بن وعوي  
 كزوي ميكنه را بوي وبموكل وي جزري وادني نيت هل هذا اجواب  
 كاف قال نعم قيل وان سأل القاضي بالتماس الخصم هل كان  
 مورثهم فلان دفع اليك مال المضاربة فلم يجبه عن ذلك وعاد

الا نكار المطلق فهل للقاضي ان يجبره على بيان ذلك قال لا قيل فان اقام  
 البينة على ان مورثهم فلان دفع اليه كذا من مال المضاربة وانه قبض  
 ذلك حصل يلزمه ذلك بهذه البينة قال لا فكذا الجواب في كل امير كالموت  
 والمستعين والمبتاجر والمستبضع والمضارب اذا ادعى عليه شيئا من  
 ذلك فاجاب بهذا الجواب هو بوي برين وعوي جيري وادني نيت  
 واستلغ فحلف ثم اقام المدعي البينة على الايداع او الاغارة او الاجارة  
 وغير ذلك لا يلزمه بهذه البينة ما يدعي عليه من المال الا اذا ادعى  
 عليه مع ذلك الاثلاف او المحو او التبضيح او سببا من اسباب الضمان  
 وانبت ذلك بالبينة في يضمن من الخافية ولو قال سرب المال  
 اقرضت وقال المدعي فوع اليه بل مضاربته كان القول للمضارب  
 لان سرب المال يدعي عليه الضمان بعد ما اتفقا انه اخذ المال باذنه  
 البينة لرب المال ومنه والمضارب ان يعمل ما هو من عادات  
 التجار ومعوا لا بصاع والايديع واستيجار الاجراء لحفظ المال واستيجار  
 الدواب للحمل واستيجار المكاف والسفن وما جاز له ان يعمل بنفسه  
 بشار له ان يوكل غيره بذلك وليس للمضارب في المضاربة المطلقة  
 ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشارك شركة عنان او معاو  
 ولا ان يخلط مال المضاربة بماله او بماله غيره ولو كان سرب المال  
 قال له في المضاربة يعمل فيه برأيت كان له ان يدفع الى غيره مضاربة  
 ويشترط فيخلط ماله بمال المضاربة من المهاد اية اذا قال اعمل بكذا



الذي في دمت حيث لا تقع المضاربة بالاعتاق <sup>بطل</sup> من الكدو  
 الشرط كشرط الوضعية على المضارب <sup>بطل</sup> من شرح الطحاوي وان  
 ادعى الهلاك او الصياع للمال او هلك المال في يده فالقول قوله مع  
 بيمه والمال في يده امانة <sup>بطل</sup>

كتاب الوديعة  
 من الكسر الايداع تسليط العبر على حفظ ماله والوديعة ما يترك  
 عند الامين وهي امانة فلا يضمن بالهلكات <sup>بطل</sup> من الكافي ولو كان  
 المودع مكلما شرعا لوجب الحفظ عنه وحكمها وجوب الحفظ وجوب  
 المال امانة عنه <sup>بطل</sup> من اصول الكرخي ومنها ان القول قول الا <sup>بطل</sup>  
 مع اليمين لعريضة قال من مسأله دعوى المودع رد الوديعة  
 الى مالكها او صياعها عنه وكذا سائر الاماء من المستعير والمضارب  
 والوكيل ونحوهم <sup>بطل</sup> من الذخيرة والبيضة لا سقط اليمين مسموعة  
 الا يرمى ان المودع اذا قال هلك الوديعة واقام على ذلك بيته قبلت  
 وانما قبلت بيته لا سقط اليمين عنه لان البراءة وانما حصل له  
 بقوله ردت او هلكت ولكت مع اليمين فهو بهذا البيضة  
 يسقط اليمين عنه فقبل من هذا الوجه <sup>بطل</sup> من الخايجي ولو قال بعد  
 موت المودع ردتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين  
 ولا يضمن <sup>بطل</sup> ومنه وللمودع ان يدفع الوديعة الى من كان في  
 عياله اذ لم يكن المدفوع اليه متبعا وتفسير من في عياله هذا

ان يكون سألنا معك كات في نسخته او لم يكن <sup>المن</sup> القام خائبة  
وفي السعناي و ذكر الامام الحلواني راجع عن محمد راجع المودع دفع  
الوديعة الى وكيله وليس في عياله او دفع الى امين من امانة ممن  
يثق في ماله وليس في عياله انه لا يضمن <sup>له</sup> لانه لما كان موثوقا في ما  
كذا في الوديعة ثم قال وعليه الفتوى <sup>من</sup> الجواهر في كتاب  
الدعوى كل امين كالمودع والمستعير والمستاجر والوكيل والمستبضع  
والمضارب اذا ادعى عليه شيء من ذلك فقال ما ازين دعوي  
جبري راد لي نيت فاستخلف فخلف ثم اقام المدعي البينة على الايد  
والاجارة وغير ذلك لا يلزم بهذه البينة ما يدعي عليه من المال  
الا اذا ادعى مع ذلك الا تلف او الجود او شيئا من اسباب الضمان  
وانت ذلك بالبينة في يضمن <sup>من</sup> من الفصول لو طلب الوديعة  
فقال ما اودعني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال له علي  
شيء ثم ادعى الرد او الهلاك فسمع <sup>من</sup> من المنظومة والمصنف لو جحد  
الامانة الموتى عند سوال الاجنبي يضمن <sup>الفيد</sup> بسؤال الاجنبي اذا  
لو جحد بها عند سوال صاحبها ضمن اتفاقا والخلاف فيها اذا لم يكن  
المالك حاضرا اذ لو كان حاضرا يضمن اتفاقا <sup>من</sup> من النبايع فان  
طلبها صاحبها فجد اياها ضمنها يريد به ان المدعي اقام عليه بينة  
بعد الجود قوله وان اعاد الى الاعتراف لم ينفى من الضمان يريد به  
انه صدق في دعواه بعد الجود والا تكسر وادعى هلاكها او ثبت على

انكاره فقامت عليه ابينة ثم ادعى انها هلكت قبل الجود فانه لا يبرأ  
 من الضمان وان اقام على ذلك بينة - من المنظومة والمصنف  
 لا يضمن المودع بالمسافرة - عند انعدام النهي والمخاطرة +  
 ويجعل ان هذه مضمونة في كل ما يحمله مؤتمرا - قيد بقوله عند  
 انعدام النهي والمخاطرة لانه اذا انما المودع ان يخرج بالود  
 فخرج بها ضمن اتفاقا وكذا اذا كانت الطريق مخوفا والخلاف  
 فيما اذا كانت الايداع مطلقا غير مقيد بمكان حتى لو كان مقيدا  
 بمكان يضمن اجماعا ولم يكن بد من هذا السفر حتى لو كان له  
 يد يضمن من الذخيرة اذا وضع الوديعه في حرن ليس فيه  
 مال والمراد منه حرن غيره حرن الا يسكن هو فيه ضمن اما  
 اذا استاجر حرن نفسه وحفظ فيه لم يضمن وان لم يكن فيه  
 مال - من الفصول والمودع اذا حفظ الوديعه في حرن ليس فيه  
 مال يضمن والمراد به حرن غيره اما اذا استاجر حرن نفسه  
 فحفظ فيه الوديعه فانه لا يضمن وان لم يكن فيه مال - من  
 الذخيرة اذا اقام المودع ووضع الوديعه تحت راسه او تحت  
 جنبه فسرق فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعه بين يديه  
 ونام وهو الصحيح واليه مال شمس الائمة السرخسي مراحقا  
 انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا اقام قاعدا اما اذا  
 مضطجعا يجب الضمان وهذا في الحضر اما في السفر لا يجب

نام قاعدا او مضطجعا في الفتاوى سئل عن مودع وضع اليد  
 في جسر ترقي خان وفيه صحن لا قوام وربط سلسلة بابها بجمل ولم  
 يخرج فسرقته الوديعة هل يضمن فقال ان عد مثل هذا الربط في  
 هذا الموضع تؤتيه الم يضمن وان عد اغفالا واحدا لا يضمن  
 من الخاتمة المودع اذا ربط السلسلة على باب خزائنه في خان  
 جمل ولم يقفله فخرج فسرقته الوديعة قالوا ان عد هذا اغفالا  
 واحدا لا كان ضامنا والآلام من الغياثية الخفاف اذا تركت  
 الخف الذئب دفع اليه ليصلحه في الخانوت لئلا يسرق ان كان  
 فيه حافظ او في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام  
 لا ستاذ طهيري الدين المرغينا في شرح يفتي بعدم الضمان وان  
 يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان  
 تركوت الحوانيت من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان  
 عليه وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى من الذخيرة سئل  
 شيخ الاسلام عن قال لمودعه اذا جاءك اخي فادفع وراجعي  
 التي عندك اليه فجاء اخوه وطلب الوديعة فقال المودع عد  
 الي بعد ساعة لا دفعها اليك فلما عاد اليه قال انه قد كان  
 هلك يعني قبل ما لتي عد الي بعد ساعة فهو ضامن لمكان  
 لنا قض اذا امر صاحب الوديعة المودع ان يدفعها الى رجل  
 بعينه فقال دفعها وقال ذلك الرجل لم يقبضها هلك وقال رب

الوديعه لم يدفعها فالقول قول المسئودع ولا ضمانات على المدنوع اليده  
 ويعتبر قول المدنوع في حقه براءته عن القيمان لا في ابواب الضمانات  
 على المدنوع اليده من الظهيرية ولو انكر الامر فالقول قول المدنوع  
 اليدين ويجب المالك من النوازل مسئلة ابو القاسم عن رجل له  
 على اخو دين فارسل رسولا ليقبض دينه فان هب الرسول الى  
 الغريم فقبض الدين منه ودفع الى المرسل فانكر المرسل الدفع  
 اليه قال القول قول الرسول مع يمينه انه قد سلم ما قبض الى  
 مرسله من الدينابيع والمودع ان يسافر بالوديعه وان  
 كان له حمل ومؤنة فهذا الذي ذكره قوله ابى حنيفة سواه  
 طال الخروج او قصر وقال محمد سرح لبس له ان يسافر بها فان  
 ذلك ضمن طال الخروج او قصر وقال ابو يوسف سرح ان طال  
 الخروج فكما قال محمد سرح ثم استثنى ابو حنيفة سرح مسئلة وحل  
 وصح ان الوديعه لو كانت طعاما كثيرا فساقر بها فهلك الطعام  
 فانه ضمن استحسانا لا ندري ان تستغرف قيمة الطعام بالمؤنة  
 وهذا كله اذا كان الطريق آمنا اما اذا كان مخوفا فضمن الوديعه  
 في النصول كلها وكذا اذا كان الطريق آمنا ونهاه صاحب الرد  
 عن المسافرة بها الا ان يضطر بان قصد السلطات اخذها  
 من الظهيرية والوديعه اذا كانت شيئا من العتوف والمودع  
 فحينئذ عليه القساذان رفع الى القاضي حتى يبيعه جازا وهو

الأولى أن القاضي نصب ناظرًا للمسلمين وفي البيع نظروا أن لم يرفع  
 حتى فسد لاضمان عليه لأنه حفظ الوديعة بقدر ما أمر به من  
 الذخيرة في الفصل الثالث في تصرف المودع في الوديعة المودع أن  
 باع الوديعة وسلمها إلى المشتوي وضمن المالك المودع نقد بيعه  
 في ظاهر الرواية أن المودع عند أداء الضمان يملك الوديعة قبل  
 البيع فإنه يصير ضامنًا لها حين قصد البيع لنفسه واكتداه بالبيع و  
 التسليم وهذا وجه معروف مسطور في الكتاب وذكر الشيخ الإمام  
 شيخ الإسلام في شرح كتاب الوديعة أن رفع الوديعة بنية البيع  
 سبب الضمان فيستند المالك إلى ذلك الوقت وذلك قبل  
 البيع من المحيط رجل له على رجل الف درهم فقال بعث بها  
 مع فلان فصاعت من يد الرسول فصاعت من مال المديون  
 ولهذا بناء على أن يد الرسول يد المديون لأن اختيار الرسول <sup>إليه</sup>  
 لا يبعث مال نفسه ويقول رب الدين بعث بها على يدي فلان  
 لا يلزمه البعث على يده فهو معني قولنا أن يد الرسول يد المديون <sup>سليمان</sup>  
 فلهذا كانت المملكات على المديون من الذخيرة روى أبو  
 عن أبي يوسف راجح في رجل بعث بكتاب مع رسول إلى رجل أن  
 بعث إلى كذا وكذا درهمها قرضًا لعلني فيبعث الذي وصل الكتاب  
 إليه لم يكن من مال الأمر حتى يصل إليه من الطهييرية أو دعه رجل  
 عند رجل درهم فجاء رجل وقال أرسلني إليك صاحب الوديعة ليدفعها

التي قد معها اليد هي ملكة عنده ثم جاء صاحبها وانكر ذلك فالمستودع ضامن  
 لها وهل يرجع على الرسول بما صحت ان صدقة المودع في كونه رسولا  
 ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذبه في كونه رسولا مع هذا  
 دفع او لم يصدقه ولم يكذبه مع هذا ادفع او صدقه ودفع اليد على النما  
 يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع كرسول انا اعلم المستودع  
 كنت لا آمنت ان يحضر المالك ويجحد الرسالة ويضمنني فهل انت  
 ضامن لي بما اخذتني فاذا قال نعم حصلت الكفالة بديت مضافا <sup>سب</sup> الى  
 الوجوب وانما جازي يرجع المودع الى الرسول بحكم الكفالة <sup>من المودع</sup>  
 رجل او دعي سراجا ودعيته ثم ان السلطات اخذ المودعيه بالقيام <sup>ب</sup> لاصحابها  
 عليه <sup>من التهم</sup> يسب ولولا تخلف المالك والمودع فالقول للمودع  
 في الرد والهلالات مع يمينه وكذا كل ما هو امانة كالعارية ونحوه  
 من الغوامض الاصل ان القول للمدعي في رد المودعيه <sup>كها</sup> وهلا  
 منه النسيئة وسئل عن رجلين اودعا مالا عند رجل وغابا فان  
 السلطات المودع وقال عندك مال فلان وفلان فادفعها  
 اليهما فاستبج فاحذر السلطات منه كرها فحضر احد المالكين فذكر المالك  
 ان السلطات اخذ المودعيه كلها فادعى على هذا الحاضر ان يعطه  
 المودعيه قائمة فهل له ان يحلف المودع على ان يعرض ما اودعه  
 ليس بقاتم عندك فقال نعم له ان يحلف على حصة نفسه <sup>ب</sup>  
 من الماوي وسئل ابو جعفر عن سلطان رفع المودعيه من

حالوت العامي فرهته عند رجل فهلك عنه قال ان اخذ المر  
 ثا نعا فلصاحب الوديعة ان يضمن السلطات وان شاء الميراث  
 ولا شيء على العامي ان كان لا يقدر على منع السلطات من  
 رفعه <sup>ب</sup> وفي الجامع الاصغر وسئل ابو القاسم عن عنه وديعة  
 فرفعها رجل فلم يمنع المودع قال ان امكنت دفعه فلم يذفع ضمن  
 وان لم يقدر لما يخاف من دعا ربه وضمنه لم يضمن <sup>ب</sup> من الخلاصة  
 رجل اودع ثيابا فوضعها في حانوته وكان السلطات يأخذ الناس  
 بها في كل شهر وظيفة عليهم فاخذ اعوان السلطات ثياب الوديعة  
 لاجل الوظيفة ووضعها عند رجل مرهنا فسرق المودع لا يضمن  
 ان كان لا يقدر على منع السلطات من رفعها <sup>ب</sup> من القرائن  
 في الذخيرة رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لرب  
 الوديعة دفعت الوديعة اليك بمكة يوم كذا اذا قام رب الوديعة  
 ببينة ان المودع في اليوم الذي ادعى الله فمكة كان بالكوفة  
 لم يخرج هذه الشهادة ولو اقام البينة على اقراره انه كان بالكوفة  
 في ذلك اليوم قبلت الشهادة <sup>ب</sup> من السغاتي والمعتني فيه  
 ان المودع متبرع في حفظها لصاحبها والتبرع لا يوجب ضمانا على  
 المتبرع المتبرع عليه وان هلكا في يده هلكا في يد صاحبها  
 وهو معني قول الفقهاء يد المودع كيد المودع ويستوى ان هلك  
 بما يمكن التبرع عنه او بما لا يمكن لان الهلاك بما يمكن التبرع



بمعنى العيب في الحفظ ولكن صفه السلامة عن العيب انما يصير  
 مستحقة في المعاوضة دون التبرع <sup>بمن</sup> التهديب ولو <sup>اختلف</sup>  
 المالك والمودع فالقول للمودع في الرد والمهلكات مع يمينه <sup>كلما</sup>  
 كل ما هو امانة كالغاربية ونحوه <sup>من</sup> السراجية مودع قال ذ  
 الموديعة ولا ادري كيف ذهبت فالقول قوله مع يمينه <sup>من</sup>  
 الفصول قال والحاصل ان في كل موضع كان المال امانة في يده <sup>لقول</sup>  
 قوله في الدافع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان المال  
 مضمونا عليه فالبينة بينته على الايقاع ولا يكون القول قوله مع <sup>اليمين</sup>  
 من الخاني المودع اذا قال بعثت بالوديعة اليك مع رسولي  
 وسمى بعض من في عياله فهو كقوله رددها عليك يكون القول  
 قوله مع ايماني وان قال بعثت بها اليك مع اجنبي كان ضامنا  
 الا ان بقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه <sup>من</sup> الفصول  
 العمدية المودع اذا اودعها عند من يعول لا يضمن كما اذا كان  
 اودع عند من في عياله وتفسير من في عياله ان بسكن معه  
 سواء كان في بقتة او لم يكن والا بن الصغير اذا لم يكن في عياله  
 ودفع اليه لا يضمن لكن يشترط ان يكون الابن قادرا على  
 الحفظ <sup>من</sup> الظهير بما المودع اذا بعث الحمار او البقر في السراج  
 يعتبر في ذلك العرف والعادة من المضمرات ولو اودع  
 رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفع احدهما نصيبه الى الآخر سواء

اقسما ثم سلمه الى صاحبه او لم يقسماها ولو فعل ذلك فهلك في يده ومن  
المسلم نصف الوديعة عند ابي حنيفة راح ولا يقمنه القابض شيئا وقال  
لا ضمان عليه من المله اية لهما انه رضي بامانتها فكان لكل واحد منهما  
ان يسلم الى الآخر فلا يقمنه كما فيما لا يقسم له انه رضي بحفظهما ولم يرض  
بحفظ احدهما كله لان الفعل متى اضيف الى ما يقبل الوصف بالتجزي يتناول  
البعض دون الكل فوقع التسليم الى الآخر من غير رضا المالك فيضمن  
الدافع ولا يضمن القابض في

كذلك العارية

من التهذيب استعار دابة ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها جازوا له  
ان يذهب حيث شاء في المصر وغيره ويحمل ما شاء من التفريق ولو قال  
المستعير اذنت لي بالركوب الى موضع كذا او الى وقت كذا او قال المعير  
موضع آخر فقول بالمعير بيمينته للمستعير في ومنه ايضا واختلف مشايخنا  
راح في المستعير هل يودع قال بعضهم يودع وهو اختيار مشايخ العراق  
ونجاشرة وبه اخذ الفقيه راح من التهذيب قيل لا يودع وبه اخذ الفقيه  
ابوالنيث راح من الكافي وقال مشايخ العراق انه يملك الايداع  
وعليه القوي في ومنه علف الدابة على المستعير وكذا مؤنة الرق  
لمجد راح في الاصل اذا كانت الرجل على دابة باجاسة او عارية فنزل  
عنها في المسكة ودخل المسجد ليصلي فحني عنها فهلكت فهو ضامن من  
المشايخ راح من قال هذا اذا لم يربطها بشيء اما اذا ربطها بشيء

فلا ضمان ومنهم من قال هو ضمان على كل حال واظن ان محمد راج  
 في الكتاب يدل عليه وبركان يفتي شمس الامنة المرحومي راج <sup>هذا</sup>  
 لان لما دخل المسجد فقد غيبها عن بصره فصار مضيقا لا يرى انزا  
 لو سرقت في هذه الحالة لا يجب القطع ويؤيده ما قاله محمد راج <sup>عقب</sup>  
 هذه المسئلة ولو كان يصلي في الصحراء فنزل عن الدابة وامسكها  
 فانفلتت من يده فلا ضمان لان لم يضعها وعلى هذا اذا دخل <sup>المسجد</sup>  
 الحرام بيته وتولت الدابة المستعمارة في السكة فهلكت فهو ضمان  
 سواء سبطها او لم يربطها لما ذكرنا انه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها  
 ولو تصور انه اذا دخل المسجد او البيت فالدابة لا تغيب عن بصره  
 لا يجب الضمان وعليه الفتوى <sup>لـ</sup> من الفصول العناري ذكر في تجريد  
 الى الفضل اذا اختلف المعير والمستعير في الايام او في المكاث او فيما  
 يحمل على العارية فالقول قول رب الدابة مع عيئه ولو تصرف المستعير  
 وادعى ان المعير اذن له وجحد المعير ضمن المستعير الا اذا اقام بيثته على  
 الاذن والله اعلم بالصواب <sup>لـ</sup>

كتاب <sup>المسئلة</sup>  
 من المحيط وان وهب نصيبا له في حائط او طريق او حمام وسمى <sup>سقط</sup>  
 فهو جائز لانه غير محتمل القسمة لانه اذا قسم ولا يمكن الامتناع على الو  
 الذي ينتفع به قبل القسمة وهذا من صفة ما لا يحتمل القسمة <sup>لـ</sup>  
 من القناري الحسامية داس لرجل وفيها متاع وبيها بما فيها من <sup>لـ</sup>

جملة من واحد وسلمها اليه بما فيها او سفينة فيها طعام وهبها الواهب  
 بما فيها وسلمها واستحق ما فيها من المتاع دون الدار فالهبة باقية  
 في الدار <sup>من</sup> الواقعات الحسامية والبرهانية والظهيرية <sup>جزل</sup>  
 وهب عبد رجل لرجل بغير امر الملك ثم ادعى مولاه انه عبد الملك  
 الواهب ذلت فقام المولى البينة ثم اجاز الهبة لا تجوز اجازته عند  
 ابي حنيفة راح هكذا اقال صاحب الكتاب واحال هذه المسئلة الى  
 الخصاص وهذا الجواب على رواية الخصاص عن ابي حنيفة راح  
 ان البيع على المستحق ينفسخ بنفس الاستحقاق فكذا الهبة اما على ظاهر  
 لرواية لما لم ينفسخ البيع بنفس الاستحقاق فلا تنفسخ الهبة فتصح  
 لاجازة وعليه الفتوى <sup>من</sup> الغياثية هبة المشاع فيما يحمل القسمة  
 صحيحة عندهما فاسدة عند ابي حنيفة راح غير باطلة حتى يفيد الملك  
 عند القبض هو المختار <sup>من</sup> الفصول في فتاوى قاضي ظهير الدين  
 راح والشيوع الطاري لا يفيد الهبة شائعا اما الاستحقاق فانه يفيد  
 لكل لانه شيوع مقارن <sup>من</sup> شرح الوقاية والمفسد هو الشيوع  
 لمقارن لا الشيوع الطاري كما اذا وهب ثم رجع في البعض <sup>نفس</sup>  
 واستحق البعض الشائع بخلاف الوهن فان الشيوع الطاري <sup>مفسد</sup>  
 من الفتاوى الحسامية في استحقاق الموهوب هبة المشاع <sup>محملة</sup>  
 لقسمة صحيحة عندهما فاسدة عند ابي حنيفة راح غير باطلة حتى يفيد  
 الملك عند القبض هو المختار <sup>من</sup> الخلاصة هبة الرجل من ابنه <sup>الصغير</sup>

يصح ويتم بلفظ واحد ويكون الاب افعالاً بكونه في يده او في يده  
مورده والمستغفر منه ومنه ولو قال جميع ما املكه فقلان هبة  
حتى يشترط القبض من الغنية قال الاب جميع ما هو حقوقي ومالي  
فهو ملك لولائي هذا الصغير وهذا اكرامة لا تملك بخلاف مالو  
عينة فقال حالوتي الذي املكه او داري لا ينفي الصغير فهو هبة  
ويتم كونها في يد الاب لحق الفتاوى المحسامة ذكر في الاصل كل  
من وهب لابنه الصغير شيئاً واشهد عليه وذلك الشيء معلوم  
في نفسه فهو جائز سواء كان في عياله او لم يكن لان الولاية في  
الوجهين ثابت له وكذلك الصدقة والقبض فيه ان يعلم ما  
وهبه له ويشهد عليه والاشهاد ليس بشرط لانهم فالهبة يتم بما  
ذكرنا من الاعلام لكف ذكر الاشهاد احتياطاً تحوزا عن جود  
الورثة بعد موته اذ اكبر الولد من التهذيب اذا وهب المثل  
من شريكه في رواية المشهور انه لا يجوز من النسخ اذا  
<sup>هو</sup> المتاع من شريكه فيه روايات والمشهور انه لا يجوز من  
من الغنائم ولو وهب النصف من شريكه من دار لم يجز  
وقيل يجوز وهو المختار من السقيا في العلم ان قوله ولا تجز  
الهبة فيما يقسم الا محنرة معد ولعن طاهره معناه لا تنبه  
الهبة الملك فيما يقسم الا محنرة مقسومة لان الهبة في لفظ  
فيما يقسم وقعت جائزة ولكن غير مشبهة للملك قبل تسليمه

فاما اذا وهب مشاعا فيها يقسم ثم اقرته وسلمه صح ووقع مثبتا  
 للملك علم بكونه ان هبة المشاع فيما يقسم وقعت جائزة في نفسها  
 ولكث توقف اثباتها للملك الى الاقرار والتسليم واذا وهب الخلد  
 نصيا مستمرا في دار غير مقسومة وسلمه اليه مشاعا او سلم جميع الدار  
 اليه لم يجوز ثم قال لا يعني لا يقع الملك لله وهوب له بالعقب قبل القسمة  
 عندنا وقال الشافعي يرحم الله الملك وتتم الهبة والمعنى فيه ان  
 شرط القبض منصوص عليه في الهبة في اعيان وجوده في الكمل  
 الجهات التي تمكن لان الشايت من وجوده ولا يكون  
 ثابتا مطلقا وبدون اطلاق لا يثبت الكمال ثم القبض مع الشيوع  
 ثابت من وجوده وجودا لله وهبه منه شي يملكه لا يجوز يعني لو وهب  
 احد الناس يكن نصيبه لشي يملكه مشاعا فيما يحتمل القسمة لا يجوز عندنا  
 الاثنا ولو وهب نصف الدار او تصدق وسلم ثم انه لو اهدى باع  
 ما رهب او تصدق ذكر في وقف الاصل انه يجوز بيعه ولو باعه  
 الموهوب له لا يجوز بيعه لانه لا يملكه ثم قال ان هبة المشاع فيها  
 يقسم لا يفيد الملك وان اتصل بها القبض وبد قال الطحاوي ر  
 وذكر عصام مريح انه يفيد الملك ويأخذ بعض المشايخ مريح  
 من الآثار ثمانية في السراجية ويدقق في من الفصول اذا وهب  
 الاثني شيئا يحتمل القسمة فاذا قبضاه يثبت الملك لهما قبل  
 القسمة ويكون مضمونا عليهما وكذا ذكر في الفتاوى الصخرى

١٠٠٠ ليرى في ذلك في العدة والمجبة المستدة مضمون بالقبض اما  
 لا يثبت انما كانت للموهوب له ما انقضت به المقتضى وفي عوائد بعض  
 المتأخرين راجع المجهول المستدة قلنا المقتضى وبه يقتضى ان من ختم  
 القيد العطار رجل وهب سباً وسلمه اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهوب  
 قد تعهدهم فلا بد العائنه لم يصدق ويقتضى له تصحيح القيد و  
 جاء المتأخري وصدق في اقواله كان له ان يأخذ العيد من الواهب  
 ولا يثبت له من الموهوب له من كنف العائنه بقرة عين اسير  
 تراصا على ان يكون عند كل واحد خمسة عشر يوماً يحلب لينها لغيره  
 مما مات باطله ولا يحل فصل اللس لاحدهما وان جعل في حل الا ان يستهلك  
 صاحب الفعل فصله ثم جعله في حل فيحل لاول هذه المسألة  
 فيما يحتمل القسمة فلم يجر والى جيبه الدرع وامر يحوز وان كان  
 مشاعاً في نسمة الواقعة من البرسائية رجل وهب لابنه  
 الصغير داراً والدار مشغولة بمحتاج الواهب جاز لانها المشروط  
 بهب الواهب هنا وكون الدار مشغولة بمحتاج الواهب لا يمنع  
 الواهب من الصاوي الغائية الا ب اذ اذهب داره من  
 ابنة الصغير وفيها متاع الواهب فانه يحوز وهو المأخوذ به <sup>عليه</sup>  
 الفتوى من الناطق ولا يرجع في الهبة في عشرة مواضع <sup>احد</sup>  
 اذ امان الواهب والثاني اذ امان الموهوب له والثالث  
 نراد الموهوب له فيها والرابع اذ ارادت الهبة في نفسها <sup>لعم</sup>

كان صنيداً كبيراً والد ابنة كانت صغيرة فكبرت أو كانت شجرة فانثرت  
 ونحوها من التحفة ومنها إذا تراءت الهبة تزيادة متصلة  
 بفعل الموصوب له أو بفعل غيره بأن كانت الجارية مهنراً <sup>فهي</sup> ولدت  
 من ألباسيح احترازة عن الزيادة المنفصلة فانها لا يمنع الرجوع  
 في الأصل مثل أن يهب الرجل جارية فولدت عنه فان للوا<sup>هب</sup>  
 أن يرجع في الجارية دون ولدها وكذا في جميع الحيوانات <sup>من</sup>  
 من الناطق وإذا وهب لرجل جارية أو غلاماً فعلمه الموهوب<sup>له</sup>  
 القرآن أو الكتابة أو المشط أو القصارة أو الحز ونحوها فلا رجوع  
 فيها أيضاً في قول أبي يوسف وأبي عبيد الله راج والناس إذا كان  
 الموصوب له ذارحم محرماً من الواهب والسادس أنه اهلكك  
 الهبة يوجد من الوجوه والسابع إذا اهلكها الموهوب له والناس<sup>من</sup>  
 إذا أخرجها من ملكه بسبع أو هبة أو صدقة والناسح هبة المرأة  
 لزوجها والعاش هبة الزوج لامرأته <sup>من</sup> من القنية اختلف  
 الموصوب له الوارث مع وارث آخران الهبة كانت في الصحة  
 أو المرض فلقول قول من يدعي الصحة لأن نصراً في المرض  
 بائنة وأما بائنة بعد الموت وقد اختلف فيه فلقول ما ينكر  
 النقص وهكذا في <sup>من</sup> قيل القول لمن يدعي المرض لأنه  
 ينكر لزوم العقد والمثل <sup>من</sup> الثانية في كتاب الدعوى  
 فصل فيما يتعلق بالتمسك من المبرر وذكر المسمى راج في الفصل <sup>من</sup>



ماتت واختلف الروح ووثقها في مهرها الذي كان عليه فادعى الروح  
 انها وهبت منه في صحتها وادعت الورثة ان الهبة كانت في مهر  
 موتها قال القول يكون قوله الروح لانه يكره استحقاق ورثة المرأة  
 المال على الروح واستحقاق الورثة ما كانت ثابتا فيكون القول لل  
 الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الروا  
 لانهم تصادقوا على ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في سقوط  
 فكان القول قوله من يكره السقوط ولان الهبة حادث والاصل  
 في الحوادث ان يمالا الى اقرب الاوقات لم من الناصر  
 اذا قال الروح وهبت مهرها في صحتها وقالت الورثة بل في مهر  
 قال قول الروح لم من السراجي وان كان الاصل صغيرا  
 الاب فالصالحه بمجرد الهبة لم من الكثر وان وهب له احبي  
 تتم نقص وليه وامه واحبي هو في حجرهما وتقبضه ان عقل لم  
 من المكاني وان نقص الصبي الهبة نفسه جاز ان كان عاقلا  
 لانه في النافع المخصص ملحق بالبالغ لم من السراجية الاقرار الهبة  
 يكون اقرارا صحيحا اما لا يكون اقرارا مقبوضا لم من الظهيرية الولاء  
 الاقرار الهبة لا يكون اقرارا مقبوضا والتسوية على هذا وكذا  
 في النكاحية وغيرها لم من التمهية في شرح الهداية قوله  
 كذلك من يعوله بخواله والعم والابن اي نقص الهبة لاجل التسوية  
 من يعوله مقبوضا فادعت ان له ابا لا احبي يعوله ان نقص

هبة الخیر فکذلت اذا كانت هو الواهب فاعلمها وابانها فهو  
وقبضه له قبض ويستوي ان كان يعقل او لا يعقل <sup>من الميراث</sup>  
وان قبض الصبي بنفسه وهو يعقل جاز <sup>من التمسر خاني</sup> اذا  
قال لاخر حلني من كذا حق لك علي ففعل وبراءة من غير ان يعلم  
ماله عليه قال ابو يوسف سرح برئى مما عليه حكما وديانة وقال  
محمد سرح في الحكم كذلك وفي الديانة لا يطيب ما لم يعلم صاحب الحق  
بما عليه <sup>وفي فتاوى قاضيان سرح والصحيح قول ابي يوسف سرح</sup>  
في الديانة <sup>من جامع الضاوى</sup> ولو قال بالفارسية تراجل كردم وله  
عليه دين يبرأ المديون ولو قال همه غرا تراجل كردم يبرأ غراؤه  
من المحيط وذكر عامة المشايخ سرح ان هبة الدين <sup>ابراه</sup> من عليه  
يتم من غير قبول ويرتك بالرد <sup>من الناطق</sup> والهبه على وجهين  
على شرط وعلى غير شرط فالتي على غير شرط فهي صحيحة جائزة  
والتي على شرط فالهبة ايضا جائزة صحيحة والشرط باطل كل شرط  
كان الاشتراط العوض <sup>من الفصول</sup> لو قال لمديونه تزكت ديني  
عليك او قال بالفارسية حق خویش تو باندم يكون ابراء خفي  
لا يملك ان يدعي ذلك <sup>من البرهانية امرأة وهبت مهرها</sup>  
لزوجها ثم ان الزوج ياع منها فطليقة بمهرها يريد والزوج  
لو لم انه لا مهر لها عليه اشترت هي يقع الطلاق مجازا <sup>حيا</sup>  
ولا تور على الزوج شيئا لانه طلقها بطمح ما بقي عليه وهو يعلم انه

لا شئ عليه فلم يصرمع وراي منزلة من خلع امرأته على ما في  
 هذا البيت من المتاع والزوج يعلم انه لا متاع فيه لم ومنه  
 ولو قيل مدعى الدين اريس مبلغ جدي بان فقال ما ندم كان هذا <sup>استغاثا</sup>  
 لذلت المقدار لا تسمع دعوى صاحب الدين المقدار لم <sup>من القسمة</sup>  
 قال لا خرب لفلان عني درهما فوهب كما امر كانت الهبة من  
 الامر لم من الكافي ويصح الهبة في محو مرقوم ومشاع لا يقسم  
 وفيما يقسم لا تقب وقال الشافعي راح تقب ويعنى بالمحور ان يكون  
 مفرغاً عن املاك الواهب وحقوقه فيما لا يقسم مما لا يتحمل <sup>القسمة</sup>  
 اي لا يبقى متفعا بعد القسمة اصلاً كعبد واحد ودابة واحدة  
 او لا يبقى متفعا بعد القسمة من حيث الا نفع الذي كان  
 قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير من السفن في اذا  
 وهب الرجل نصف درهم صحيح من الدرهم العدة لبة بمحو  
 هو الصحيح وجعل هذا بمنزلة هبة مشاع لا يتحمل القسمة وذكر  
 اصلاً يقال كل شئ يضره التبعض فيوجب نقصاً في مالته  
 فانه لا يتحمل القسمة واذا لم يوجب التبعض نقصاً في مالته  
 فهو مما يتحمل القسمة لم من المحصر الهبة بشرط العوض <sup>استد</sup> بيع  
 وانتهاء وعند ما هو يبيع ابتداء وبيع انتهاء حتى لا يجرى على التسليم  
 ولا يملك القيف ولا يبيع في المتاع ولا تثبت فيه الشفعة فاذا انشأ  
 لان تثبت احكام البيع وصورته ان يقول وهبت هذا لك على

تتوحيه كذا واجمعوا انتم لو قال وهبت هذه الت بكذا ان يبيع من كسبه  
الكتوم موروه المسئلة رجل قال لا خير وهبت لك قطعة النبي على ان  
توضعي كذا ففعلت الهبة جائزة عنده في المشايخ يريدون الهبة  
لا يجوز في المشايخ ولا بد ولما القى وقال وهبت لك هذا ايكدا  
فهو جائز بالاجماع لا يبيع من لا يبتدأ به من البرهانية اذا دفع  
رجل الى رجل الفاق قال نصفها مضاربته ونصفها هبة لك ففعلت  
الا لى في يده هبت المضارب حصه الهبة لان هذه هبة فاسدة  
لانها هبة المشايخ فيما يحتمل القسمة وعمل يثبت المثل للهوب له  
بالقبض اختلف المشايخ فيه والمختار انه لا يثبت فانه نص في كتاب  
لجور وروى هبت نصف ذابور ورجل وسلمها اليه فاعيا المورو  
يخير الشارح الى ان لم يملك حيث ابطال البيع بعد التسليم من المورو  
هبة المشايخ فيما يحتمل القسمة لا يجوز سواء كان من شريكه او من  
غير شريكه من الذخيرة واذا اراد الرجل ان يفضل بعض اولاده  
في الهبة في حالة الصحة روي عن ابي حنيفة راح انه لا بأس به  
اذا كانت التفضل بنصيب زياة فضل له في الدين فان كانا سواء  
لم يملك اذ كوفي في بعض المواضع وعن ابي يوسف راح انه لا بأس  
به اذا لم ير والاضمار بالباقي وذكر في بعض المواضع ان كان التفضل  
لزياة برة فلا بأس بذلك وان كانا في البر سواء لا ينبغي ان  
نقصا ذلك وان كان له ولد فاسق لا ينبغي ان يعطيه اكثر

قوته كيلا يصير معيالا على المعصية من تحققة المقصد واما الريادة  
 المفصلة كالولد والارث والعقلا مع الرجوع من اسوته لانه يمكن  
 الصبح في الام دونها بخلاف من وانك المبيع لا يثمنه بوجدي  
 الى من بالاولاد عقد معاودة واما انقصات الموهوب لا يمنع الرجوع  
من المتهديب وبوكان يلمظ الصلقة لا يعلت الرجوع وان  
 بصلق على عني من الخلاصة الريادة المفصلة كالولد  
 من الكاح او السفاح لا يمنع الرجوع ولا يرجع في الولد والحمل ان  
من اذ حير ابيع الرجوع لا يرجع وان نقض لم يمنع من اذ وحى الصل المرفوع او  
 الجريح حتى يرى او كان اعلى او اصم صميح او البصر بطل الرجوع من  
من اليتامى ولو وهب للفقير ليس له الرجوع كما في الصلقة من  
 من الكافي لا يثبت الملك في الهبة بالعقد قبل القبض من من  
 الفصول وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات يبطل الهبة من  
 الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة من  
 هذا القبض ولم يوجد من الكفر تحريمه في مرضه ومما بانده من  
 وصية من الكافي ولا يصح لو ارشده لقوله عليه السلام لا وصية  
 لو ارش الا ان يحيز الورثة من ومنه فان قبض الموهوب له  
 في المجلس بغير اذن الواهب جائز استحسانا وان قبض بعد  
 الا سرق لم يجز الا ان يأذن له الواهب في القبض والقبض  
 ان لا يكون في الوجهان لان القبض نصرف في ملك الواهب

والقصد في ملك الغير لا يصح الا باذنه ووجه الاستدلال ان القصد  
هنا بمنزلة القول من حيث فوقف الملك عليها فكما ان لا يجب  
منه يكون تسليطا على القول وكذا يكون تسليطا على القصد <sup>لله</sup> الحاقا  
بالقول بتقيد بالجلوس وكذا ما تزل منزلة ولو نهاه عن القصد  
لا يصح في المجلس وفي غير المجلس اذ لا عبرة لللاله بمقابلة النص  
من ايكافي ولو ادعى الهبة ثم برهن على الشراء قبله ولم يقل جدي في  
الهبة فاستغنى عنها لم تقبل ايضا لان دعوى الهبة في وقت اقراره  
بملك الواهب في ذلك الوقت ثم دعوى الشراء قبل ذلك يكون  
رجوعا عن ذلك الاقرار فكان مناقضا فلا يتمك من اثباته <sup>لبنية</sup>  
من المحيط هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين او جماعة <sup>عند</sup>  
حيث وعند ابي حنيفة راح فاسدة وليست بباطلة حتى يفيده <sup>الملك</sup>  
عند القصد فالشروع من الطرفين مانع الهبة وتامها بالايجاب  
ومن طرف الموهوب له مانع عند ابي حنيفة راح خلا فالحما  
من الخصامية والبرهان به الصدقة على الغني هبة وان ذكرت  
لفظة الصدقة والهبة من الفقير صدقة وان ذكرت لفظة الهبة  
واحد اللفظين جاز ان يذكروا وبدا الآخر لكون كل واحد <sup>منهما</sup>  
تاثيرا ثم هنا ثلثة احكام حكم الشروع وحكم اشتراط القصد وحكم الرجوع  
اما حكم الشروع فالصدقة على غنيين كالهبة في عدم جوازها مع  
الشروع عند ابي حنيفة راح فيما يحتمل القسمة والهبة من فقيرين

حائز معد لا منها وقعت لله تعالى والمفقير ما ثبت عنه في القنس لما عرف  
 كان الهبة وقعت لواحد وفي قبضها وكلا يختلف الحزين لان الموت  
 تمت بعد وهذا هو الصحيح من الذخيرة والمحيطة قال في الاصل  
 ولا يجوز هبة المريض ولا صدقة الا مقبوضة فاذا قبضت جازت  
 من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم بطلب يجب ان يعلم بان  
 هبة المريض هبة عقد اولست بوصية واعتبارها من الثلث  
 ما كانت لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بها والمريض  
 وقد تبعع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث  
 واذا كان هذا التصرف هبة عقد اشترط له سائر شرائط الهبة  
 ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب ولم يحد  
 فبطلت ضرورة من كثرة الغوامض الاصل ان ملك الورثة  
 واستحقاقهم ثبت بسبب مقصور على حالة الموت ولا يستند الى  
 اول مرض الموت بيان هذا الاصل من المسائل مريض وهبة  
 من رجل وسلمها له ثم مات ولا مال له غير الدار ولم يخز الورثة  
 الهبة ونقصت في الثلثين لم تبطل الهبة في ثلث الباقي ولو استند  
 ملك الورثة واستحقاقهم الى اول المرض لبين ان الهبة وجدت  
 وثبتت الدار ملك الورثة فصار المريض واهبا تلت الدار ثلثا  
 وهبة ثلث الدار ثلثا لا تجوز له وذكر محمد بن موسى الخوارزمي  
 في كتابه ان المريض اذا وهب جارية من رجل وسلمها الى





صوره الهبة الفاسدة كثيرة منها اذا وهب لأمينة مسياً يحمل القسمة  
 فاذا قبضه يتبث الملك لهما قبل القسمة ويكون مضموماً عليهما  
 وكذا ذكر في الصغر عمار قال وبه يقضى وذكر في العدة والهبة  
 الفاسدة مضمون بالقبض اما لا يتبث الملك للموهوب <sup>للقبض</sup> له  
 هو المختار الصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة - <sup>له</sup> ومنه والا  
 في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب  
 يمنع تمام الهبة لان القبض شرط اما اشتغال ملك الواهب  
 بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب حواناً فيه طعام لا يجوز  
 ولو وهب طعاماً في حوان جائر وعلى هذا انظاره <sup>له</sup> ومنه وفي  
 قتادة وخالفه قاضي طهبر الدين راجح لو قال لرجليت وهبت لكما هذه  
<sup>له</sup> يد اسر لهند انصف ولهند انصف جائر ولو قال لاحدهما وهبت  
 لك نصفها ولهند انصفها لا يجوز <sup>له</sup> من القنية في السير <sup>الكبير</sup>  
 الرسوة لا يملك <sup>له</sup> عت <sup>له</sup> وغيره قاضي او غيره دفع اليه  
<sup>له</sup> الاصلاح المأمور فاصح ثم ندّم يرد ما دفع اليه <sup>له</sup> <sup>سكان</sup> <sup>المتعيا</sup>  
 بدفع كل واحد منهما لصاحب اشياء فهم رسوة لا يتبث الملك  
 فيها وللدافع استردادها <sup>له</sup> في خلاصة المغربي خطب امرأة  
 في بيت اخيهما فاني ان يد فمحا حتى يدفع اليه وراهم فدفع و  
 تزوجها يرجع بما دفع لانها رسوة ولو اتفق على معتاده الغير  
 طمع ان تزوجها بعد عدتها فابث ان يتزوجها فان شرط



المنفعة بدل فحسب الاجارة وتعملت المنفعة بخير بدل في العارية  
 ثم عند البيع عند يعقد على الاجارة والتوقيت يبطلد وعند الاجارة  
 عند على التوقيت والاجارة يبطلد وعند الاجارة عقل معا وفله  
 فلا يجوز الا ان يبين البذل من كلا الجانبين <sup>من</sup> الغاية  
 الاجارة المشتراة ما هلك في يده من غير صنع لافضل عليه  
 وما هلك بصنعه كما لو هلك الثوب بدق القصار كالحرق او بالقاء  
 الثوب في النورة فحرق او غرقت السفينة بمذ الحلاج او بعثر الخمال  
 فهو صان عند التملك <sup>من</sup> المضرات في النصاب والمصرح  
 ذكر الامام حواهرزاده مراح في شرح الفأوي اخذ الفقيه بقول  
 ابي حنيفة مراح في الاجير المشتراة اذا هلك عنده <sup>شيء</sup> <sup>بصنعه</sup>  
 وبدا فتم <sup>من</sup> الجامع الشروح الخلاف فيما يمكن التضرر عنه  
 كالغصب والسرقة لا فيما لا يمكن التضرر عنه كغلبه سرقة او حرق  
 او غرق او عدو مكابرة في النافع والتجريح قول ابي حنيفة مراح لان  
 عوض الاجرة العجز لا الثوب والعمل مضمون على الاجير <sup>من</sup>  
 الخيانة والفتوى على قوله ابي حنيفة مراح <sup>من</sup> التضرر خائفة فلهذا  
 اذا حصل التلف بخيانة يده اما اذا حصل لا بخيانة يده ان حصل <sup>بسر</sup>  
 لا يمكن التضرر عنه لافضل عليه بالاجماع <sup>من</sup> <sup>الب</sup> المحبط كالحرق <sup>للب</sup>  
 والقسم الغالبة والمكابرة <sup>من</sup> الغالبة وله ان يرضى بنفسه  
 واجيره وتلكه ومن هو في عياله <sup>من</sup> النافع واذا اشترط على

صاحب ب يبر بفسه يسب له ان يستعمل غيره لان المستاجر لم يرض به  
ان اطلق له فله ان يستاجر من يجعله جريا على الاطلاق ب من الكافي و  
ان اطلق له العمل بان يقول استاجرتك تحيط لي هذا الثوب بدراهم  
هكذا من قبل اطلاق العمل عرفا وان كان المذكور خياطة لفظا فله ان  
يستاجر من يجعله لان المستحق عليه عمل في ذمته ويمكن ايضا ب  
بالاستعانة بغيره كايضاء الدين ب من الخلاصة ولو دفع الثوب  
ب القصاص يقصره غدا او الى ثلاثة ايام وقبل القصاص فآخر ولم  
ن او في ذلك الوقت وطالبه مرارا ولم يدفع حتى سرق ب ضمن  
من التوضيح ب مسألة ب الاجيب المشركت من حيث الضمان  
بعدمه على ثلاثة اوجه فح وجه مضمون عليه اتفاقا وهو مضمون  
عليه مادام العين في يده لا يبرأ منه الا بتسليم الى صاحبه ان كان  
جمله اثر في العين كالقصاص والصياغ حتى لو هلكت العين قبل  
التسليم بعد الفراغ من العمل سقط الاجر ب من التهذيب ولا يخل  
عمل في ضمان المالك حتى يسلم حتى لو هلك قبل التسليم سقط الاجر  
من الجنائي اذا شرط على الراعي ضمان ما عطى بفعله جاز ولا  
بالعقد لان شرط يقتضيه العقد وان شرط ذلك بعد له لم يصح  
لشرط ولا يفسد العقد هو الصحيح والمختار ب من المحيط واذا قل  
ب النعم للراعي دفعت اليك مائة شاة وقال الراعي لا بد تسعون  
القول قول الراعي وان اقام السنة فالي سنة بينة صاحب النعم

مروى ابن سماعة عن محمد بن سراج عن رجل روى عن أبي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال القصاص هذا التوبة وقد قصرت يد سراج كما امرتني وقال دافع  
 وتوب ليس هذا التوبة وتوبي غير هذا فاقول قول القصاص من  
 الجاني فان شرط عليه الضمان في العقد ان شرط عليه ضمان ما هلك  
 في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت فسدت الاجارة  
 في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن  
 الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها فلكل عند أبي حنيفة سراج وعندهما  
 يصح الشرط والعقد من الضمانية ولو دفع القصاص توب انسان  
 الى غيره خطأ فقطع وخاطه قرب التوب يضمن اليهما شاءا وان  
 ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصاص راجع هو على  
 القاطع ويأخذ القاطع توب من القصاص من الهداية الى باب  
 ضمان الاخير قال الا انه لا يضمن به بيتي آدم ممسحوق في السفينة  
 وسقط من الدابة وان كان بسوقه وقوده لاى الواجب ضمان  
 الاومي وان لا يجب بالعقد وانما يجب بالجنائية ولهذا يجب على  
 العاقلة وضمان العقود لا يتحملها العاقلة من مباح الهداية  
 يعني لو وجب ضمان الاومي وهو لا يجب بالعقد بل بالجنائية وهي انما  
 يتحقق ان لو كان فاعلا فيه وهذا الاومي محفوف بنفسه بخلاف  
 الاومي فاعلا فيها غير محفوف بنفسها فكانت مقبولة بالعقد ولئن  
 كان ضمان الاومي يجب بالتسبب فقد وجد فنقول ان المسبب

انما يضمن اذا تعدى ولم يوجد له من الظهير عي والولواحي  
 لان ما يجنب على الاجير المشترك من الضمان بسبب جنائ  
 يده اذا لم يتعد ضمان عقد لانه لو لا العقد لا يضمن والعقد لا اثر له  
 في ايجاب الجنائية فلا يجنب له من مخرج المخرج واما الاستثناء وانما  
 لا يضمن بدليلي آدم مجت غرق في السفينة او سقط من الدابة  
 وان كان من قوده او سوقه ومده لان المضمون هنا الاذي  
 وليس ضمانه بالعقد بل بالجنائية الايرى ان وجوبه على العاقلة  
 ولا يتحمل العاقلة ضمانات العقود من الخافي امرأة دخلت الحمام  
 ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد  
 ثيابها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذه اول  
 مرة دخلت الحمام لا يضمن الثيابي في قولهم اذا لم تعلم انها تحفظ  
 الثياب باجولا منها اذا دخلت اول مرة ولم تعلم بذلك وما شرط  
 لها الاجر على الحفظ كانت ذلك ايداعا والمودع لا يضمن عند الكل  
 الا بالتقصير وان كانت المرأة هذه دخلت الحمام قبل هذه اود  
 اليها الثياب واعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت مسئلة  
 على الاختلاف على قول ابي حنيفة سرح لا يضمن لان عند ه الاجير  
 المشترك لا يضمن لما هلك في يده بخير ضيعه والمختار في الآ  
 المشترك قول ابي حنيفة سرح وقيل هو قول محمد سرح وعلى قول  
 ابي يوسف ومحمد سرح الاجير المشترك يكون ضامنا ه

يبيده بغير مسمى فيجب الضمان عندهما على الشيء <sup>للم</sup> من التجريد  
 وان استأجر لجل المقيوم لم يضمن ما هلك منهم ان كان يسوقه  
 او قوده كانت المالك معه او لم يكن <sup>للم</sup> من الفصول العارضي  
 وذكر في اجازات الجامع عني اني بكرايح انه اذا شرط على الاجير  
 المشترك ان يضمن لو هلك عند <sup>للم</sup> يضمن في قولهم وانما <sup>للم</sup> يضمن  
 عند الجب حنيفة سرح اذا لم يشترط عليه الضمان فاما اذا شرط <sup>عليه</sup>  
 ذلك يضمن وقال الفقيه ابو الليث سرح يضمن الشرط وغير الشرط  
 سواء لان اشتراط الضمان على الاجير باطل وبه تأخذنا من  
 الظهيرية قال الفقيه ابو الليث سرح الشرط وغيره سواء لانه  
 امات واشتراط الضمان على الامين باطل <sup>للم</sup> في السراجية وفي  
 بعضهم بالصلح على نصف القيمة فيما تلف في يد الاجير المشترك  
 بغير صنعه بشيء لا يمكن الاحتراز عنه في الجملة وكذا في كل  
 اجير مشترك كالقصار والصباغ والراعي <sup>للم</sup> من الخلاصة  
 اذا هلك عند القصار الثوب لا اجر له ولا يضمن ان هلك  
 من غير فعله عند الجب حنيفة سرح وعندهما يضمن وبعض الامة  
 اتوا بالصلح بالنصف جبراً وان لم يرض الخصمان ويفتي بقوله  
 الجب حنيفة سرح انه لا يضمن <sup>للم</sup> من شرح الطحاوي ولو قبضها  
 ثم اجرها بعد ذلك فانه يجوز اذا اجازها بمنزلة ذلك الاجر او بال  
 فان اجازها باكثرهما استأجرها فالاجارة جائزة الا انه ينظر ان كان

الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا يطيب له  
 ويتصدق بها وان كان من خلاف جنسها يطيب له الزيادة \*  
 من التمس حائنة رجل استأجر ارضا من ارض الجبل فزرعها  
 فلم يحضر غامه ولم ينبت حتى مضت السنة ثم مطر فالزرع كله  
 للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها وقوله لا كراء عليه  
 معناه انه لا كراء عليه قبل النبات واما بعد ما نبت يجب ان يترك  
 الارض في يد المستأجر باجر المثل كما لو انقضت المدة وفي الارض  
 زرع لم يستحصد بعد فان هناك يترك الارض في يد المستأجر  
 باجر المثل كذا هنا \* وفي الكبرى بخلاف ما اذا مات احد هما قبل  
 تمام المدة وفي الارض زرع ولم يستحصد حيث يبقى <sup>المستحق</sup> باجر  
 وفيه ايضا من الولو والحيوة ولو كان المستأجر رجلا مات احد  
 انقضت في حصته وكذلك ان كان المواجه اثنا عشر فمات  
 احد هما \* من الكافي اذا مات احد المستأجرين او احد  
 الابجرين بطلت الاجارة في نصيبه وبقيت الاجارة في  
 نصيب الحي \* وقاله من فمرح يفسد في نصيب الحي ايضا \* من  
 الذخيرة لو استقرض درهم من رجل وقال اسكن حائوتي  
 هذا فمال امرد عليك درهمك لا اطالبك باجرة الحائوت <sup>حرة</sup> والاب  
 التي تجب عليك هبة لك قد دفع المقرض الدرهم وسكن الحائوت  
 مدة قال ان كان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقرضه منه المال



فالأجرة واجبة على المقرض مريد به الحر المثل وإن كان ذكراً تركت الأجرة  
 قبل الاستقراض أو بعده فلا أجر على المقرض والمخاتون عند عامة  
 لائى في الموجد الأول قصد التوسل بمنافع الدار إلى المقرض فما  
 رضى باستيفائها مجتأ والمستقرض وافقه على ذلك أجيراً <sup>ضد</sup> فافتر  
 على تلك المواضع فكان اجارة فاسدة فأما في الوجه الثاني لم يطع في  
 مقابلة منافع الدار شيئاً فكانت الدار عارية وقيل الصحيح انه يجب  
 أجر المثل في الوجهين لا ما تعلم يقينا ان غرضه من دفع الدار وترك  
 الأجرة التوسل إلى المقرض فما رضى باستيفائها مجتأ والمستقرض وافقه  
 على ذلك أجيراً <sup>ضد</sup> فافتر على تلك المواضع فكان اجارة فاسدة <sup>من</sup>  
 من النوانل وسئل أبو بكر عن رجل استقرض دراهم وسلم إلى  
 المقرض حماراً لمسه ولم يستعمله إلى شهرين حتى توفي عليه الدراهم  
 فسلم المقرض الحمار إلى البقار فعقره <sup>من</sup> الذئب ما القول فيه قال المقرض  
 ضامن بقيمة الحمار لصاحبه لأن الحمار عند المقرض بمنزلة اجارة  
 فاسدة فان استعمله فعليه أجر مثله ومن استاجر حماراً أو ثوراً  
 فليس له ان يشعه إلى السراح ليعتلف فاذا فعل يكون مخالفاً  
 قال وهذا بمنزلة رجل استقرض من رجل دراهم ودفع إليه داراً  
 يسكنها فان هذه اجارة فاسدة ولا يكون رهنها <sup>من</sup> من السراح  
 في الكبرى قال فخر الدين مراح وعليه الفتوى <sup>من</sup> من الفصول  
 في الفصل الثلثين وفي مختلف الفقيه إلى الليث مراح ان استاجر

دار من اثنين ثم مات احد الاجيرين استقص الاجارة في حق  
 الميت ويبقى في حصة الحي وكذا لو استأجر رجلان فمات احدهما  
 ففي حصة الميت يبطل وحصة الحي تبقى وعندنا قراح يبطل  
 في الكل ولو رضي الوارث وهو كتب ان تكون الاجارة تبقى  
 ورضي به المستأجر فهو جائز وهذا على الرواية التي جعل الشيوخ  
 الطائري مفسد للعقد من الفصول ذكر في اجارات مجموع  
 النوار ان تعليق التمليكات والتقييدات بالشرط لا يجوز  
 اما التمليكات فنحو البيع والشراء والاجارة والاستيجار والمبة  
 والصدقة والنكاح والاقرار والابراء واما التقييدات فنحو  
 العزل عن الوكالة والحجر على العبد والرجعة فانها لا تتعلق  
 بالشرط اذا قال لآخر اذا جاء عند بعث عبك هذا منك بالالف  
 لم يجوز ايضا فيه وان كان الشرط بكلمة ان بان قال بعث  
 ابك كان كذا اذ ليس باطل سواء كان نافعا او ضارا وكيف ما كان  
 الا في صورة وهي ان يقول بعث ان رضي فلان تعليق <sup>مبال</sup> الا  
 بشرط كائن صحيح اذا لم يكن المال واجبا بسبب القرض بان قال  
 اكرين مال ازان من سب يكاه ترا زمان وادم صح التاجيل <sup>مت</sup>  
 المنظومة لا يضمن العيب الاجير المشترك ان غاب لا با <sup>لصنع</sup>  
 منه او هلك يرد الاجير المشترك لانه لا ضمان في الاجير  
 الخاص فيما تلف في يده من غير صنعه ولا فيما تلف من عمله

اقطاعاً لم من الكافي ولأنه لما سلم النفس صار عمله كعمل رب  
 المال وهذا لأن المنافع صارت مملوكة للمساجر وصار هو نائباً  
 منابه في الفعل فكأنه فعل بنفسه فلهذا لا يضمن لم من القواض  
 والأصل أن العقد يتوقف إذا كانت له مجيز حال وقوعه لأن  
 فائدة التوقف النفاذ بالاجارة فلا نفاذ بلا مجيز وإن الاجارة  
 تلحق العقود الموقوفة لا اليا طلة وكذا تلحق الأفعال عند البي <sup>حقيقة</sup>  
 راجح خلافاً لمحمد راجح وإن ما صح بالاذن ابتداءً صح بالاجارة  
 انتهاءً لأنها اذن انتهاء لم من الثانية راجح استأجر ارضاً  
 للزراعة فحزب النهر الأعظم وعجز عن السقي كانت له اذن  
 يفسخ الاجارة وإن لم يفسخ حتى مضت المدة كانت عليه اجرة  
 إذا كانت بحاله يمكنه أن يحال بحيلة فيزرع فيها شيئاً وإن كان  
 لا يفدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه راجح استأجر  
 ارضاً فانقطع الماء وإن كانت الارض تسقى بماء النهر وماء  
 المطر لكن انقطع المطر ايضا لا اجر عليه لم من القواض <sup>على</sup>  
 ولو ألحج راجح استأجر ارضاً فانقطع الماء اذن كانت الارض  
 مما تسقى من ماء الارض فلا اجر عليه وإن كانت تسقى بماء  
 المطر فانقطع ذلك فكلت راجح استأجر ارضاً ليزرعها  
 فزرعها واصاب الزرع آفة فهلك او غرق فلم ينبت فعليه  
 الاجرة ما لا ينة قد نزع ولو غرق قبل أن يزرعها فلا اجر عليه

لأنه لم يتمكن من الانتفاع به <sup>من</sup> التهديب اجارة المشاع  
 فاسدة فيما يقسم وفيما لا يقسم خلافا لهما والفتوى على قولهما  
 ولو اجر احد الشريكين من اجنب فهو على الخلاف وعن ابي  
 طاهر الدباس انه يجوز اتفاقا والشيوع الطاري لا يفسدها  
 اجماعا كما لو اجر كلها ثم تقاضا في نصفها او استحق بعضها ببقى  
 في الباقي <sup>من</sup> التفريد اجارة المشاع فاسدة فيما يقسم وفيما لا يقسم  
 خلافا لهما والفتوى على قولهما ولو اجر احد الشريكين من شريكه  
 جاز في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة سرح انه لا يجوز ولو اجر احد  
 الشريكين من اجنب فهو على الخلاف وعن ابي طاهر الدباس  
 انه يجوز اتفاقا ولو اجر كلها ثم تقاضا في نصفها او مات احد  
 يبقى في الباقي بالاجماع <sup>من</sup> الحاشية اجارة المشاع فيما يقسم  
 وفيما لا يقسم فاسدة في قول ابي حنيفة سرح وعليه الفتوى <sup>من</sup>  
 من عمدة الفتاوى اذا سلم البقرة الى البقار ليس عاها فزعم البقار  
 انه ادخلها في القرية فوجدها صاحب البقرة بعد ايام في الجبانة  
 ها لكة ان رضي اهل القرية با دخال البقور في القرية فحسب  
 لا يضمن وان كلفوها التسليم الى صاحبها يضمن <sup>من</sup> من الظهيرة  
 رجل سلم بقرة الى بقار ليس عاها فجاءت الليلة ونزع البقار  
 انه ادخلها في القرية وطلب صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد  
 ايام تفقت في نهر في الجبانة فهذا على وجهين ان رضي

اهل القرية من البقار ان يدخل البقور في القرية فحسب <sup>لضم</sup> لا  
 والقول قوله لانه امين فلا يجب عليه الضمان الا بالخلاف  
 وان كلفوا البقار بان يأتى كل بقرة الى منزل صاحبها فيضمن  
 لانه حالف <sup>بها</sup> من الخمانية رجل سلم بقرة الى بقار ليرعاها  
 فجاء البقار ليلا وشاعم انه رذ البقرة وادخلها القرية فطلبها <sup>جربها</sup>  
 فلم يجد ثم وجدها بعد ايام في نهر في الجبانة قد عطيت قالوا ان  
 العرف فيما بينهم ان يدخل البقار في القرية ولم يطلبوا منه  
 ان يدخل كل البقرة فب منزل صاحبها كانت القول قول البقار  
 مع يمينه انه ادخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه <sup>من</sup>  
 يختلف الفتوة ولوات صنعا من الصناعات عنده علما يعلمهم  
 رقيق من رقيق الناس باجر فابق منهم واحد او عطب او سرق في  
 بعض عمله فلا ضمان عليه فيه وليس في بني آدم ضمان ولو ضمن في  
 الرقيق يضمن في الاحرار وكانت الضمان في ذلك على العاقلة  
 فليس هذا من الوجوه التي يضمن فيها <sup>بها</sup> من التماسها في اختلف  
 مشائخنا رح فيمن يجوز الاجارة الطويلة في فصل وهو انه اذا كان  
 بين احد العاقد من حيث لا يعيش الى مدة ثلاث سنين غالباً  
 هل يصح الاجارة فبعضهم لم يجوز واذا كانت وممن لم يجوزها اتفاقاً  
 الامام ابو القاسم العامري وبعضهم جوزها واذا كانت وممن جوزها <sup>للت</sup>  
 المختص من الصغرى فالصدر الشهيد مروج اختصار رواية

الجواهر والشيخ الامام ظهيرا لدين راجح اختار عدم الجواهر احترازا عن  
 الشيب والاحتياط لم من الغياثي ولو استاجر دارا الى الابد او الى  
 مدة لا يعيش الى تلك المدة غالبا لم يجوز لم من الذخيرة ثم من جونا  
 هذه الاجارة اختلفوا فيها بينهم في فصلين احدهما انه اذا كان سن  
 احد العاقلين بحيث لا يعيش الى مدة الاجارة غالبا ابدهل  
 تضع هذه الاجارة بعضهم قالوا لا تصح وبركات يفتي القاضي  
 الامام ابو عاصم العامري راجح وبعضهم جوازها ومن جوازها  
 الخفاف راجح لم من درهما بالبحر ويجوز عقد الاجارة الى مدة  
 تبقى العين فيها في اصح القولين وبه قال ابو حنيفة واحمد ولك  
 راجح ولا يجوز اكثر من سنة في الآخر وفيه قول ثالث انه يجوز  
 الى ثلاثين سنة لم من الجواهر جاز له غريم في مصر آخر فقال  
 الآخر اذهب اليه وخذ المال فاذا قبضت ذلك منه لك عشرة  
 دراهم من تلك الدراهم فذهب واخذ يجب اجر المثل واشترط  
 العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى قضين الطحان الذي  
 ورد النهي عنه لم من الثانية وان دفع غنم رجل الى غير صاحبها  
 فاستهلكها المدفوع اليه واقر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان  
 على المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعي على المدفوع اليه ان كان  
 الراعي اقر وقت الدفع انها للمدفوع اليه لم من القنية ولو  
 دارا معدة للاستغلال سنة باجرة معلومة دون اجر المثل

او فو قد تم سكنها مشين ين من اجرة المثل فيما وراء تلك السنة  
 لا المستحق في السنة الاولى من التماس خاني وفي المحيط اذا  
 استأجر الرجل من آخر دارا وفي الفتاوى الخلاصة او حتما  
 شهر انسكنها شهرين فعليه اجرة الشهر الاول وليس عليه  
 في الشهر الثاني اجرة هكذا اذكر في عامة الروايات وذكر في بعض  
 الروايات انه يجب عليه الاجرة في الشهر الثاني ايضا قال مشايخنا  
 راجع ما ذكر في عامة الروايات محمول على ما اذا لم تكن الدار  
 معدة للاستغلال لانها اذا لم تكن معدة للاستغلال لا تثبت  
 الاجارة في الشهر الثاني لانها ولا عرفها وما ذكر في بعض  
 الروايات محمول على ما اذا كانت الدار معدة للاستغلال  
 والعقد في الشهر الثاني ان لم يثبت نفاضا ثبت عرفا والثابت  
 عرفا كالتأبث فصار وفي الفتاوى الخلاصة قال الصلح الشهيد  
 راجع وبدر الفتاوى من السراجية اذا سكنت دارا معدة للغة او  
 راجع امرضا معدة للاستغلال من غير استيجار نجب الاجرة على  
 جواب المتأخرين وعليه الفتوى من الناصري حجر القصار  
 اذا استعمله من غير استيجار فعليه اجر المثل اذا كانت معدة للاجارة  
 من الصير في امساك رجلا ما ليحجم ولده او ليحسنه ففعل ومات من  
 ذلك لا ضمان عليه وان قطع حشفة الصبي يجب على الختان  
 الدية اذا لم يميت ونصف الدية ان مات لانه من جناتين احده

هدر وهو قطع الجملد والآخر معتبر وهو قطع الحشفة <sup>من الحشفة</sup> من الحشفة  
 وان مات الموارجر وسكن المستاجر بعد موته منهم من قال  
 عليه اجر ما سكن بعد الموت لان ليس بقاصب في السكنى  
 بل هو ماضٍ على الاجارة ومنهم من سَوَّى بين هذا وبين المسئلة  
 الاولى قال المصنف سراج وينبغي ان لا يظهر الانقضاء هنا ما لم <sup>له</sup> يظا  
 الوارث بالتضييع سواء كانت معدة للاستغلال او لم يكن لان  
 موت احد المتعاقدين يوجب انقضاء الاجارة عند ما خلافا  
 للشافعي سراج فاذا كانت مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالب به الوارث  
 بالتضييع او بالتزام اجر آخر <sup>شهر</sup> منه سراج واداره او حاقوته كل  
 بدسراج كان لكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر  
 من التنازعانية ولو مات الموارجر فسكنها المستاجر اختلف المشايخ  
 سراج فيه منهم من قال يجب الاجر ومنهم من قال هو غاصب في  
 الشهر الاول بعد الموت ويلزمه الاجر في الشهر الثاني اذا <sup>حسب</sup> اطلب  
 الدار الاجر وقيل اذا سكن بعد الموت وانقضاء المدة فلا اجر عليه  
 قبل الطلب <sup>اجر</sup> وفي الكبري والفتوى على جواب الكتاب انه لا  
 عليه قبل الطلب واذا سكن بعد الطلب فعليه الاجر فيما  
 سكن بعد الطلب سواء كانت في الشهر الاول او في الشهر الثاني  
 وهذا الظاهر يقول لافرق في هذا بين الدار المحددة للاجار  
 وغير المحددة للاجارة والاصح انه يلزم الاجر اذا كانت



الدار معدة للاستغلال على كل حال <sup>١</sup> من الغياثة اذا مات من  
 أجر الدار وسكنها المستأجر فعليه الاجر لان <sup>٢</sup> هذا مضمي على ذلك  
 الاجارة قال نصير هو عاصب في الشهر الاول بعد موته لان لم يورث  
 عقد الاجارة لانها لا دالة وانما يوجد الدلالة اذا طرلب بالاجرة  
 في الشهر الثاني فسكنها والفتوى على القول الاول وكذا في موت  
 المستأجر <sup>٣</sup> من جامع الفتاوى اذا مات المأجر فسكن المستأجر  
 عليه الاجر لان مضمي على الاجارة وما عصب وعليه الفتوى خصوصا  
 في مواضع اعدت للخله <sup>٤</sup> من الذخيرة ولو مات المأجر فسكنها  
 المستأجر اختلف المشايخ راجح فيه منهم من قال يجب الاجر لان ما مضى  
 على الاجارة وليس بعاصب ومنهم من قال هو عاصب في  
 الشهر الاول بعد الموت لان الاجارة انما يثبت صريحا او دالة  
 وقد عدم الامران ويلزمه الاجر في الشهر الثاني اذا طلب <sup>٥</sup> حب  
 الدار الاجر وقيل اذا سكن بعد الموت او بعد القضاء المدة  
 فلا اجر عليه قبل الطلب واذا سكن بعد الطلب فعليه الاجر لما  
 سكن بعد الطلب سواء كان في الشهر الاول او في الشهر الثاني  
 وهذا القائل يقول في هذا الفرق بين الدار المعدة للاجارة  
 وغير المعدة للاجارة وانما ذكر في ابتداء السكنى على ما مر والاصح  
 انه يلزمه الاجر اذا كانت معدة للاستغلال على كل حال <sup>٦</sup> من الغيا  
 خاف نزول فيه سرجل فتن وله باجر ولا يصدق انه سكن بغير اجر <sup>٧</sup> لكن

الخانات معدلة كقراء فسكنها يكون رضا بالاجر وبه قال اكثر  
 المشايخ راجع وعليه الفتوى من النوانر وسئل ابو بكر راجع  
 رجل اجرد دار له من رجل كل شهر باجرة معلومة فخرج المستأجر  
 وخاف امرأته ومأعده فيها فاراد الموأجر اخراجها من الدار <sup>ففسخ</sup>  
 الاجارة قاله لا سبيل له الى فسخ الاجارة بغير محضر من الخصم <sup>والتوجه</sup>  
 له ان يواجر هذه الدار من النساء اخري في بعض هذه  
 الشهر يعني في الشهر الذي يريد فسخها فاذا مضى هذا الشهر  
 ودخل الشهر الثاني فقد انقضت الاولى ودخل الشهر الثاني في  
 عقد الاجارة الثاني فله الآن ان يخرج امرأة الغائب ويأمر  
 بتخليه الدار وتسليمها الى الثاني من الكبرئ استأجر دارا  
 من مد يونه وقاض بعض الدائن بالاجر فاذا انقضت المدة  
 ليس له ان يجلس الدار بما بقي من دينه ولو سكنها بعد مضي  
 المدة لا اجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة وهذا اختيار القاض  
 فخر الدين راجع من المضمرات واذا فسد العقد وجب اجر  
 المثل بعد الفراغ من العمل على ما جرى فيه العرف من اهل تلك  
 الصناعة من الذخيرة الاصل ان فساد الاجارة اذا كان  
 بجهالة المستأجر يجب اجر المثل بالغ ما يبلغ فاذا كان الفساد بسبب  
 آخر مع كون المستأجر معلوما يجب اجر المثل لا يجاوز به المستأجر  
 من التهنيت وفي كل محل فسدت الاجارة يجب اجر المثل

لا يجاوز به المسحوق وعند محمد مخرج اجر المثل بالغ ما يبلغ من  
قتاوى الامام اليه الفضل الكرماني مخرج دو من اويسم بكذا  
تا دو من ديكر ازان خود بر آن ضم كند و يافند و غرو بافتن بر دار و باقى  
سوديان ايشان به و نيم چه اگر خلت کرده است و حمله را بافته است رجا  
حمله را مشترک بود مثل و اجر مثل تا به لاند عمل في محل مشترک <sup>يعقد</sup> من  
اسرار الفقهاء اذا احرق نفسه ليحل في شئ عوفيه شرب لم  
ولو عمل لم يستحق اجرا و كذلك لو اجر دابة لحمل طعام هو فيه  
شرب لم وقال الشافعي مخرج انه يصح له من الذخيرة و  
الاستيجار على الامامة والافان لا يجوز لانه استيجار على عمل  
للاجير فيه شركة فان المقصود من الاذان والامامة اداء  
الصلوة بجماعة وهذا كما يحصل للمستاجر يحصل للاجر <sup>مستفي</sup> من الكفا  
اذا استاجر ليحل نصف طعامه بالنصف الآخر حيث لا يجب <sup>الاجر</sup>  
لان المستاجر ثم ملك الاجر في الحال بالتجديد فصار حاملا طعاما  
مشتركا بينهما ويحل طعام مشترك بينهما لا يجب الاجر لما بينته ان  
شاء الله تعالى واذ كانت الطعام مشتركا بين رجلين فاستاجر  
احدهما صاحبه ليحل نصيبه منه الى مكان كذا فحمل الطعام كله فلا اجر له  
لا المسحوق ولا اجر المثل <sup>جاء</sup> وقال الشافعي مخرج يجوز له المسحوق لان <sup>لغير</sup>  
بيع فيصح في الشائع بيع العبد خصوصا على اصله لان المنفعة <sup>لغير</sup>  
عنه وصار كما استاجر دارا مشتركة بينه وبين غيره ليضج فيها

الطعام او عبد مشترك في الخط الثياب بدسهم ولثلاث العقل ورد  
 على ما لا يتحمل الوجود فبطل ولا ينعقد كاجارة ما لا منفعة له وهذا  
 المعقود عليه حمل النصف الشائع وحمل النصف الشائع غير مقصور  
 لان الحمل فعل حسي لا ينعقد في الشائع بخلاف البيع لانه تصرف  
 شرعي وهو يحمله واذا لم ينعقد لا يجب الاجر اصلا ولان ما من  
 جزء يحمله من الطعام الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه  
 ولا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه عاملا لنفسه يمنع تسليم  
 عمله الى الغير بدون التسليم لا يجب الاجر غاية الامر ان  
 للغير ايضا كلف جعله عاملا لنفسه او لثلاث الاصل ان الانسان  
 يجعل لنفسه مع ما فيه من تمليك المنافع المعدومة ولا نزلوا كان  
 عاملا لنفسه لا يجب الاجر ولو كان عاملا للغير يجب فلا يجب  
 بالتمليك ولا يقال ان المحمول لما كان مشتركاً وجب ان يقع الحمل  
 مشتركاً لان وقوع الحمل مشتركاً محال لانه عرض وهو لا يتجزئ  
 بخلاف الدار المشتركة لان المعقود عليه ثمة المنافع ويتحقق  
 تسليمها بلا وضع الطعام وبخلاف العبد لان المعقود عليه ثمة  
 ملك نصيب صاحبه والملك وصف حكيم والشائع يقبل  
 الصفات الحكيمة من شرح الطحاوي وكذا ملك لور منها  
 الواجر قبل انقضاء مدة الاجارة فالعقد جائز فيما بينه وبين  
 المرتبة ولكل المستأجر ان يجسب الى ان تقضي مدته

من القسبة في كتاب الرهن أجر داره وسلمها الى المسافر  
ثم رهنها منه الصنف الاجارة وصار رهنها له من الذخيرة  
وكذا المكاري اذا حمل في بعث الطريق فرجع واعاد الحمل  
الى الموضع الاول لا اجراه كذا في الفتاوى ولم يذكر الجير على  
الاعادة وينبغي ان يجبر كما في المسائل المتقدمه \* م \* وكذلك  
الملاح اذا حمل الطعام الى الموضع المسمى في العقد فضربت الرمح  
السفينة وردها الى مكان العقد فلا اجر للملاح ان لم يكن له  
اكثرها معه وان كان معه فعليه الكراء \* من الكبريت \* و  
ان لم يبلغ الموضع المسمى فعليه من الكراء بقدر ما سارت \*  
من الذخيرة ولو ضاع الصبي من يدها او وقع في اوسر  
سبب من حلي الصبي او ثيابه فلا ضمان عليها اما ضمان  
الصبي فلا ضمان ادعى وضمان الادمجب لا يجب بالعقد  
الا يرى ان ضمان الادمي يتحمله العاقلة وضمان المعقود  
عليه لا يتحمله العاقلة كالتمن والاجر وهذا ضمان عقد فانه  
عقد الاجارة لما ضمن النظم واما ضمان ما على الصغير من  
الثياب والحلي وان ما عليه سح له فاذا لم يجب ضمان الاصل  
فكيف يجب ضمان السح \* منه \* وفي المستحق ولو حمل ماعا على  
حماره وصاحب الماع بمشى معه فعثر الحمار وسقط للماع وفسد  
فهو ضامن لان عثاره من جناحه يده وقال ابو حنيفة راح

وان كان على الدابة مملوك صغير لرئيس المئاع استأجر الدابة  
ليعملها فعثرت الدابة فوق عافيات المملوكات وقصد الرجل فانه  
يضمن ولا يضمن المملوك وان كان المملوك تحت مناية  
يده لان المضمون هو الدام لا نحر صار كائلا للعبد وما يجب  
بقول العبد ضمان دم والدم مما لا يضمن بالعقد بخلاف المئاع  
اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المئاع لا ضمان المئاع لانه في يد  
العبد ويده يد المالك فكان بمنزلة مالوكا كان على الدابة وكيل  
المولى وقد نص على هذا في مسألة السفينة فقال وكذلك السفينة  
لو حمل فيها سرقيدا له مع متاعه ومثلهم لا يحفظون شيئا ففرقت  
السفينة من فئله وهلك المئاع وهلك الرقيق فان الملاح  
يضمن المئاع ولا يضمن الرقيق شرط لضمان المئاع ان يصلح  
مثل هذا الرقيق للحفظ فبهذا اتيتم لت ان اذا كان يصلح ان  
لا يضمن المئاع وللراعي ان يبعث الاغنام على يد غلامه او  
اجيره او ولده الكبير الذي يجب في عياله لان الرد من الحفظ  
بيد من في عياله فكان الرد بيد من في عياله كالمودع فان  
هلك في يده في حالة الرد فان كان الراعي مشركا فلا ضمان  
عند ابي حنيفة سرح على كل حال وعندهما ان هلك با مراكب  
الاحترار عند يمينه كما لو سرح بنفسه لا ضمان من العيانية استأجر  
الذئب مسلما ليحل له ميتة او دما يجوز عند ثم جميعا لانه للالقاء

من الناطق السادس يكره للرجل المسلم ان يكون اجيرا للكافر  
 فيخدمه ويقوم بين يديه <sup>من الخلاصة</sup> المسلم اذا اجر نفسه  
 من الكافر للخدمة في يجوز ويكره وللزورع والسقي لا يكره <sup>من</sup>  
 الظهري نصراني استاجر مسلما على الخدمة لا يجوز لان  
 ذلك استدلال المسلم وانه حرام وفيما سوى ذلك يجوز لانه ليس  
 فيه استدلال <sup>بالحرام</sup>

فيه استدلال <sup>بالحرام</sup>

كتاب الأكراه

من المحصر الاكراه لا يتحقق الا من السلطات وقالوا اذا جاء من  
 غير السلطات ما يجيئ من السلطات فهو اكراه <sup>من الغيبة</sup>  
 واقتوى على قوله <sup>ما</sup> وفي بامع الشروح وفي قول صاحبه يتحقق  
 من كل متغلب يقدر على تحقيق ما هتده وعليه الفتوى  
 من كشف البزدي ولوقيل له لنجس اباك او ابنتك في  
 السجن او لبيع عبدك هذا بالالف درهم ففعل في القبا <sup>س</sup>  
 البيع جائز لان هذا ليس باكراه <sup>من</sup> وفي الاستحسان ذلك  
 اكراه ولا يتخذ شبهة من هذه التصرفات لان حبس ابية  
 يلحق به من الخزن والهمم ما يلحق به حبس نفسه او اكثر فكما  
 ان التهديد بالحبس في حقه يعدم تمام الرضاء فكذلك التهديد <sup>بالحبس</sup>  
 بحبس ابية <sup>من</sup> الكافي وان اكراه على اطلاق مال مسلم <sup>بالحبس</sup>  
 يخاف على نفسه او على عضو من اعضائه <sup>من</sup> يخص له ذلك لان

حرمة النفس فوق حرمة المال فاستقام ان يجعله وقاية له ولكن  
 اخذ مال الغير وانتلافه ظلم وعصمة صاحبه فيه باقية فبقي حراما  
 في نفسه لبقاء دليله فالرخصة ما يستباح بعذر مع قيام المحرم فاذا  
 صبر متى قتل فقد بذل نفسه لدفع الظلم ولاقامة حق مستتر فصار  
 مثابا شهيدا وان اكره عليه بالجسب او بالضرب لا يسعه ذلك  
 لانه لا يوجب الالباء ولصاحب المال ان يضمن المكره من الفصول  
 وذكر محمد ربح في السير الكبير ان مجرد امر الامام ليس باكره  
 اذا كانت المامور لا يخاف منه اذا لم يات بما امره وذكره  
 ومن الناس من يجعل مجرد امر السلطان اكرها وان كان  
 المامور لا يخاف منه متى لم يفعل فعلم ان هذا افضل مجتهد فيه  
 وذكر في الفتاوى الصغرى الجاني اذا امر العوان بالاخذ ففيه  
 نظر باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني انما يجب على الآخذ <sup>عنا</sup> وبما  
 السعي يجب يتأمل في ذلك عند الفتوى قال القاضي الامام  
 فخر الدين ربح الفتوى على ان الآخذ ضامن على كل حال  
 من الفتاوى الصغرى اذا امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان  
 على الآخذ لان الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر لا يجب  
 الضمان على الامر الجاني اذا امر العوان بالاخذ ففيه نظر  
 باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني انما يجب على الآخذ وباعتبار  
 السعي يجب يتأمل في ذلك عند الفتوى قال استاذنا <sup>الفتوى</sup> ربح



على ان الآخذ ضمان على كل وجه من القتاوى الا بانه اذا امر  
 ان يضمن باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الامر لم يصح وفي  
 كل موضع لم يصح الامر لا يجب الضمان على الامر بل من المحيط اذا  
 امر غيره باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ ولا مرجوع له على  
 الامر لان الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر فالضمان على  
 المأمور من غير مرجوع واما الجاني اذا امر العوان بالآخذ  
 قال المصدر الشهيد راج فيه فظهر باعتبار الظاهر لا ضمان  
 على الجاني وانما الضمان على الآخذ وباعتبار السعاية يجب الضمان  
 على الجاني فليتأمل عند الفتوى والمختار انه لا يجب الضمان  
 على الجاني وكذا في الدخيرة ايضا ومنه ايضا السلطان اذا  
 اخذ عينا من اعيان رجل ورهن عند رجل فهلك عند المرفق  
 ان كانت المرفقة طائعا يضمن ويكون للمالك خيار <sup>تعيين</sup> بين  
 السلطان والمرفق من الغاشية ولو قال اقلته والآخر  
 مالت او لا قتل اباك او ابنتك او محارمك فقتل قتل به وكذا  
 في اطلاق مال الغير يضمن ولو اكره على اطلاق مال الغير او اكله  
 له ان يفعل ولذا ان لا يفعل الا في اليسر فالاولى ان لا يفعل ويضمن  
 المالك انهما شاء وراجع على المكره بما ضمن من النخبة واما  
 الفصل الذي يخصص فيه ولا تسقط الحرمة كما اذا اكره بالقتل  
 على ان يجري كلمة الكفر على لسانه وعلى ان يستتم محمد صلى الله عليه وسلم

او على ان يقتل على الصليب فانه لا يباح لذه ذلك ولكن يرخص له  
 الفعل ولو امتنع حتى قتل كان مثابا ثواب الجهاد لان الحرمة لم <sup>تسقط</sup>  
 بخلاف الفصل الاول وعلى هذا الاكراه على ائتلاف مال مسلم بما فيه  
 خوف التلف وغالب ظنه انه يفعل فانه يرخص ولا يباح لان <sup>حرمة</sup>  
 مال الغير لا تسقط لحقه ولكن يرخص كما في حال المحضة واما الفصل  
 الثالث لا يباح ولا يرخص وان كان يخاف القتل على نفسه كما اذا  
 اكراه بالقتل على ان يقتل فلانا المسلم او يقطع عضوه او يضربه ضربا  
 يخاف منه ائتلاف وكذلك في ضرب الوالد <sup>ين</sup> فلا يستقط <sup>ل</sup>  
 حقه ولو فعل يأثم في الآخرة واما احكام الدنيا من القود والضمان  
 فنقول في الاكراه على ائتلاف مال الغير يجب الضمان على المكره  
 بلا خلاف <sup>من</sup> الحامية ولو امر الصبي بالغ بقتل شخص فقتل  
 المأمور لا يضمن الصبي ولو امر بالغ بالغ بقتل كات الضمان  
 على القاتل ولا شيء على الأمر وكذا في الماوي <sup>من</sup> الذخيرة  
 اجمع اصحابنا مرجح ان الاكراه بوعيد تلف النفس او على <sup>عيد</sup>  
 تلف عضو من الاعضاء اكراه معتبر شرعا حصل الاكراه على  
 القول او على الفعل وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد <sup>حصل</sup>  
 الاكراه على فعل من الافعال فهو غير معتبر شرعا ويجب ان كان  
 المكره فعل ذلك الفعل بنسبة الاكراه وان حصل الاكراه بالتقييد  
 والحبس على قول من الاقوال ان كان قول لا يستوي <sup>من</sup>

والهزل كالطلاق والعاقبة فهو غير معتبر شرعا ويجعل كالمكره  
فعل ذلك من غير اكراه وان كان قول لا يستوي فيه الجدل والهزل  
فهو اكراه معتبر شرعا ومن شرط صحته شرعا ان يكون الاكراه  
من السلطات عند ابي حنيفة راج وعندهما اذا جاء من غير  
السلطات ما يوجب من السلطات فهو اكراه صحيح <sup>في</sup> وفي الخلاصة  
والفتوى على قولهما <sup>في</sup> ومنه لو امر رجل بقتل رجل ولم يقل له  
اقتله والا قتلته لكان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله  
لقتله او يقطع به كان مكرها <sup>في</sup> من الفصول ذكر في الصغرى  
اذا امر انسان باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الامر  
لم يصح وفي كل موضع لا يصح الا امر لا يجب الضمان على الامر فان  
ادعى رجل ان فلانا اموت فاخذت من مالي كذا فان كان  
الامر ذالسلطان فادعى على المأمور لا يصح وان لم يكن سلطانا  
فدعى الضمان عليه صحيح لما قلناه <sup>في</sup> من التجريد ولا يصح  
الاقرار بالحدود والقصاص مع الاكراه ايضا ولا يؤخذ  
بشيء منه وان اقر ثانيا ما دامت يد المكره او شبهة الاكراه  
باقية فان اقام المكره على ما اقر به من القصاص قياسا  
والدية استحسانا ان كان المقر معروفا به <sup>في</sup> من الهداية و  
ان اكراه يقتل على قتل غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى  
يقتل فان قتله كان اثما لان قتل المسلم مما لا يستباح بضره <sup>في</sup>

فكذلك الخلفاء الصاعدة من الكافي وإن أكره على قتل غيره  
 القتل لم يخصص ولم يسجد إن يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فإن  
 قتله كان أثمًا لأن دليل الرخصة خوف التلف والمكره عليه  
 في ذلك سواء فسقط المكره في حق تناول دم المكره عليه  
 للتعارض

### كتاب الحج والمأذون

من التمس حائني في الفصل الثامن في إقرار العبد بالمأذون  
 أو المجبور وإذا حج على عبده المأذون فاقرب بعد الحج أنه كان  
 قد عصب من هذا في حال إذنه كذا فاستهلك أو أقر أنه استقر  
 منه كذا فاستهلكه أو أقر أنه كان هذا أو دية كذا واستهلكها  
 وكذلك المولى في ذلك وليس في يد العبد مال فانه يؤخذ بما  
 أقربه في الحال وقد ذكرنا أن إقرار العبد بعد الحج إذا لم يكن في  
 يده شيء من الكسب لا يصح في حق المولى بلا خلاف حتى لا  
 يؤخذ به العبد في الحال ومنه أيضا من حج على عبده المأذون  
 له في التجارة ثم أقر العبد بدين أو أقر بعين مال لرجل فانه مجبور  
 إقراره فيما في يده ولا تجوز الزيادة عليه في قول أبي حنيفة  
 وقال لا يجوز إقراره فيما في يده ويؤخذ به بعد العتق وأجمعوا  
 على أنه إذا لم يكن عليه دين كان ما في يده يعلو له المولى و  
 أجمعوا على أنه لو كان عليه دين ظاهر كان الغرماء أولى به

من المولى <sup>للمولى</sup> من الاصراره وانما قلنا الادب ما قيل في حق ذلك  
 انكسب لانه لو اسرع نفع لا سقمع حكما بالحق لا غير فان الله على الحقيقة  
 ما قبله وانما يورقمع حكما بالحق اذا لم يكن عليه دس فاما اجمعها  
 انتم متى كان عليه دس فالمولى مجبور على ابطال يده مالم يور  
 الدين ولو ابطال واسترد بعض على المولى ذلك فكذا الابطال  
 حكما انما ينشأ اذا لم يكن عليه دس ولما كان ولايته الابطال  
 عليه بشرط عدم الدين لم يحكم بفاده مالم يستلزم عدم بطلان  
 ومنه وكذلك على هذا الاختلاف الصبي يحجر عليه وليه فاقر  
 وفي يده كساده لانه ما لا ذنب بلحق ما يباح حكما لو والحق  
 وللمولى حق الحق واسترداده ما في يده بشرط ان لا يكون عليه  
 دس كما في العهد بل هذا الاول <sup>للمولى</sup> من الخصم المادون او الحق  
 المولى وفي يده ماله فاقر لرحل بدين صحيح ويقص من هذا المال  
 وقال لا يصح له ما اقر وهو مجبور فلا سقمع اقراره على المال  
 كما اذا انتزع المال من يده ثم اقر له الحق المولى لا يتطع <sup>من</sup> هذا  
 تجاراه المتقدمه وتمن ما اشتراه حاله به فانه لو اقر استعاد  
 تمن ما ماعه يصح وهذا من علائق تجارته <sup>للمولى</sup> من الكافي  
 وشهد علم اكثر اهل سوقه لان اعلام الكل ليس في وسعه قيام  
 الاكثر مقام الملك والاصل ان الحق انما يصح اذا كان مثل الادب  
 ولا يصح اذا كان دونه حتى لو علم بالادب اكثر اهل سرقه فاما

يصح الحجر اذا علم بالحجر اكثر اهل سوقه حتى لو حجر في السوق وليس  
فيه الا رجل او رجلان لا يتجر ولو باعوه جاره وان باعه الذي  
علم بتجره وان حجر عليه في بيته بحضور من اكثر اهل سوقه يتجر لان  
المقصود ليس عين السوق حتى لو اتى السوق ليلا وحجر عليه لا يتجر  
بل المختار شيوع الحجر واشتهاره لانه في وسع المولى فيقام ذلك  
مقام جميع اهل السوق من السخاقي انما لا يصح الحجر في حق هؤلاء  
الذين علموا بالحجر لان الحجر لم يعلم في حق الذين لم يعلموا وبقي الاذن  
في حق الناس لان الاذن بالتجارة لا يتجزأ الا يرى ان في الابتداء  
لا يتجزأ فكذا لك في الانتهاك من الذخيرة في الفصل التاسع عشر  
وفي الماذون الكبير العبد الماذون اذا حقق دين التجارة وطلب  
الغرماء من القاضي بيع العبد فالتاضي لا يبيع العبد الا بحضرة  
المولى فراق بين رقية العبد وبين كسبه فان كسب العبد ببيع  
وان لم يكن المولى حاضرا والفرق ان الخصم في رقية العبد الماذون  
المولودون العبد الا يرى انه لو ادعى انسان حقا في رقية  
العبد كان الخصم هو المولى دون العبد فشرطت حضرة المولى  
دون العبد او حضرة نائيه لبيع العبد لهذا فما الخصم في كسب  
العبد العبد دون المولى الا يرى لو ادعى انسان في كسبه  
حقا كان الخصم في ذلك هو العبد من كشف البزوي قلنا  
انه الدين متى ثبت بسبب لا فهمة فيه اي بسبب ظهر في حق

المولى يباع بسبب ذلك المدين رقبته العبد يستوفى الدين  
من الثمن ان لم يخذ المولى القدر او فتلدين الا استهلك يان  
استهلك العبد الماذون او الميجور ماله الاجتبي يجب الضمان  
ويستوفى من رقبته ان لم يقدر المولى ولم يكن له كسب في يده  
وهذا ابلا خلافت لانه دين ظاهر في حق المولى لثبوته حسا وعيانا  
من كشف العوامض اصل آخر ان حقوق العقد يرجع الى العاقلة  
لا الى من ربح العقد وان اشترى العبد المستاجر وياع كما امره  
ولحقه ديون كثيرة فان لم يملك لا يطالب بوث المساجر بد يونهم ولما  
يطالبون العبد لان العاقد هو العبد وحقوق العقد يرجع الى  
العاقد اذا كانت من اهله وهذا من اهل ان يرجع اليه حقوق  
العقد لكونه مادونا في التجارة لحم من السراجية الاذن في الاجابة  
يكون اذ ما للتجارة وكذا اذن له ان يملك او يسقي الماء وبيع  
المادون في نوع يكون مادونا في الانواع كلها اذ امرأ عبيد  
يبيع ويشترى فسكت يكون رضا الا ان مانع من ماله المولى  
لم يجز لحم من التهديب المولى اذ اذن لعبد في التجارة او في  
نوع خاص كالنرا وفي صنعه كالنياط او في وقت كالنوم والشهر  
يصير مادونا في الانواع والصناعات والاقوات كلها لحم من الكفا  
ويخرج الماله مصاربه ويأخذها لانه ان اخذ فقد آخر نفسه وان  
دفع استاجر والاستيجار والاجارة من باب التجارة ويوجب نفسه

خلافاً للشافعي راجحاً من الهداية وحكم التصرف وهو المالك  
 واقع للعبد حتى كان له ان يصرفه الى قضاء الدين وانفق وما  
 استثنى عنه يحلفه المالك فيه من الذخيرة وحكمه شرعاً  
 عندنا قلت الحجر الثابت بالرق شرعاً عما تناوله الاذن لا التوكيل  
 والامانة من المذهب ويب ويبيع المحجور في دين الاثلاف دون  
 التجارة من المأني والعبد المحجور اذا استقر من ماله واستهلكه  
 يؤخذ في الماله ويؤخذ بعد العتق والمحجور الحر البالغ بمنزله <sup>الصبي</sup>  
 المحجور من الذخيرة والمحيط واذا كان الرجل يشترى  
 بيع فحققه ديون ولا يدري حاله انه عبد او حر ثم قال بعد  
 قلت انا عبد فلان وصدقه فلان وقاله هو عبدي وانه محجور  
 عليه وقال الغرماء هو حر فان هذا الرجل يصدق في حق نفسه  
 حتى يصير عبداً لفلان ولا يصدق في حق الغرماء حتى لا يتأخر  
 يؤنهم الى ما بعد العتق ثم قال ويباع هذا العبد يأخذ الغرماء  
 يؤنهم عن ثمنه وكان ينبغي ان لا يكون للغرماء ذلك  
 لان من نزعهم ان العبد حر وان هذا ثمن الحر وديون  
 الغرماء لا يستوفى من ثمن الحر والجواب اقرار العبد بالرق  
 انما لا يصح في حق الغرماء فيما فيه ضرر للغرماء بما فيملاً <sup>ضرراً</sup>  
 للغرماء فيه بل لهم منفعة فاقراره بالرق صحيح في حقهم وفي  
 ان يتأخر حق الغرماء الى ما بعد العتق وللغرماء فيه ضرر



ولا يثبت الرق ما قرأه في حق هذا الحكم اما في ان يثبت الرق  
 في حق جواهر بيعة فلا ضرر للغرماء فيه بل لهم فيه نفع حتى يستوفوا  
 حقوقهم من تمتد فيعتبر الرق تاسعا في حق جواهر البيع في حقهم  
 فكان هذا أثم العبد في حقهم من المهادية فاما العبد فاقترأ  
 ما قد في حق نفسه لقيام اهليته غير نافذ في حق مولاه رعاية  
 بجانبه اي بجانب مولاه لان نفاذه لا يصري عن تعلق الدين  
 برقبته او كسبه وكل ذلك اطلاق ما له قال فان اقر بما يلزمه  
 بعد الحرية لوجود الاهلية.

كتاب العصب  
 من التهذيب وهو على ضربين احدهما ما يقع مع الجهل كمن  
 اتلف ما لا على ظن ايهما له او اشترى من صاحب يد ظنه له  
 او ملكه بوجه آخر وقصر فيه ثم تبين له انه مستحق يجب رده  
 وموادة الرد عليه ان كان قائما والامثلة ان كان مثليا والآخر  
 نقصانه وهو قيمة يوم العصب ولا يأثم به وانما في ما يقع مع العلم  
 بان اخذ على سبيل العدوان او اشترى من احد وعلم  
 انه ليس له حكمه ما ذكرنا لكونه يأثم به وذوات الامثال المكيلا  
 والموتى ومات والمعد وذات المنقاس بغيره من الكبريت  
 ولو غصب من الذي مسلم او سرق منه يعاقب المسلم ويحاصمه  
 الذي يوم القيمة وطلامة الكافر اسد من طلامة المسلم لان

الكافر من اهل النار ايد او ينج له التحقيف في النار بالظلمات  
 التي قبل اناسب ولا يرجح منه ان يتركه والمسلم يرجح منه  
 العفو واذا خاصم الكافر لا وجه ان يعطى له ثواب طاعة المؤمن  
 ولا وجه ان يوضع على المؤمن وبال كفره فيتعين العقوبة <sup>للمؤمن</sup>  
 من الناصري واذا غضب من ذي اوطنه وظلمهم اشد لانهم  
 من اهل النار فلا يرجح منهم العفو <sup>من الذخيرة</sup> وان  
 ائلف مسلم خمره فعليه الضمان فخر الذي مضون بالائلاف  
 على المسلمين قال الا ان يكون اماما يرى ان يفعل ذلك به  
 على وجه العقوبة ففعل او امر انسا ما بذلت فح لا ضمان عليه <sup>لان</sup>  
 جهته فيه ثبت العلماء من قال المسلم اذا ائلف خمر الذمي لا يضمن  
 وفعل الامام حكم حصل منه في محل الاجتهاد وفي مثل هذا لا يجب <sup>الضمان</sup>  
 من ملحق البجار قال ابو حنيفة راح وهو قول الجب يوسف راح  
 اخر لا يتحقق الغضب في العقار ولا يضمن المستولي على عقار <sup>غير</sup>  
 اذا هلك بغلبة الماء او باثبات الرمل عليه وقال محمد راح وهو  
 قول الجب يوسف راح وهو قول الشافعي راح يتحقق ويضمن  
 الغاصب والصحيح قولهما <sup>من الهداية</sup> ولهما ان الغضب  
 اثبات اليد ياتر اليد المالك بفعل في العينة وهذا لا يتصور  
 في العقار لان يد المالك لا يزول باخراج عنها وهو فعل فيه  
 لا في العقار فصار كما اذا بعد المالك عن المواشي وفي

المنقول النقل فعل فيه وهو الغصب <sup>لـ</sup> ومنه ولو غصب دارا وبيعها  
وسلمها واقربك لك ولاينة لصاحب الدار فهو على الاختلاف  
في الغصب وهو الصحيح <sup>لـ</sup> من القينة في كتاب الغصب في  
منزلة قلم <sup>لـ</sup> بحكم له حق القرار في ارض وقف او سلطان به و  
يضر فيها غيره ليس له حق الاسترداد <sup>لـ</sup> كبيع <sup>لـ</sup> له ذلك  
<sup>لـ</sup> وانما يثبت حق القرار اذا تركها الا امام له حين قسمه في  
الابتداء قال ارض قول <sup>لـ</sup> بحكم احوط <sup>لـ</sup> من الجنيب والمزلة  
سجل خرق صكاكم المشايخ سراج فيه منهم من قال يضمن على  
ما يستحق به صاحبه والمختار ما قاله اكثر المشايخ سراج انه يضمن قيمة  
الصك مكتوبا لا نه المصنف الصلت فيضمن قيمته <sup>لـ</sup> من التاجر  
اذا خرق وفاء حساب افسان واستملكها ولم يدر المالك  
ما اخذ وما اعطى يضمن المالك قيمة دافق الحساب وهو ان  
ينظر كم يستري ذلك <sup>لـ</sup> من الكافي والغصب فيما ينقل ويجوز له  
انراه المالك عن يد المالك باثبات ايده فلا يمكن تحققة  
الا فيما ينقل لا في العقار الذي لا يستطيع نقله وتحويله <sup>لـ</sup> من  
القينة <sup>لـ</sup> من <sup>لـ</sup> دعوى الغصب على غير ذي اليد مسموع مجلا  
دعوى الملتزم من السخاقي لا يضمن البائع بالبيع والتسليم  
عندهما خلا والمجلد سراج لان البيع والتسليم من البائع غصب في  
العقار غير موجب للصمان عند هلال <sup>لـ</sup> من جامع الشروح <sup>لـ</sup>

قولهم من الفصول الاستروشي الخاصب او المودع اذا  
 وضع المخصوب او الوديعة بين يدي المالك يبرأ وان لم يبرأ  
 حقيقة القبض بخلاف ما اذا استهلك المخصوب او الوديعة  
 بقاء بالقيمة ووضعا بين يدي المالك لم يبرأ ما لم توجد حقيقة  
 القبض من الظهيرة سرجل غضب من آخر ثوبا فجاء الغاصب  
 لتوبه ووضعه في حجر المخصوب منه وهو يعلم بالوضع لكن  
 يعلم انه ثوبه فجاء انسا وخمله قال في بعض الكتب اخاف  
 ان لا يبرأ عن الضمان لان المخصوب منه لا يعلم انه ثوبه لئلا  
 يحفظه والمختار انه يبرأ عن الضمان فان الغاصب لو اطعم  
 المخصوب منه يبرأ عن الضمان وان كان لا يعلم من كشف  
 لثوبه اصله الا ان الاجارة في الانتهاء كالاذن في الابتداء  
 كما يصح بالاذن ابتداء يصح بالاجارة انتهاء من الظهيرة  
 سرجل غضب عين انسان واجاز المالك قبضه صح حتى يبرأ  
 الغاصب عن الضمان حتى لو هلك في يده بعد ذلك  
 لا يضمن لان الاجارة في الانتهاء متى صححت كانت كالاذن  
 في الابتداء من البرهانية الميت بعد ما دققت مدة  
 طويلة او قليلة لا يسع اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه  
 بالعذر والعذر ان يظهر ان الارض مخصصة او اخلاها  
 الشفعة بالشفعة لان كثيرا من الحياة مرفوعة وقوا في امر

الحرب ولم يخرجوا الا لانه لا عدو له ومنه ايضا رجل حفر قبراً  
 في غير ملكه ليدفن فيه الميت فدفن غيره لا ينشئ لكن  
 يضمن قيمة حفره جميعاً بينهما فان دفن الميت في ارض غيره  
 بعير اذن المالك فاما المالك بالخيار ان يشار امره بالخارج الميت  
 وان شاء سوى الارض ونزع فوقها لان الارض ملكه  
 ظاهره وباطنه فله ان يستعصب الظاهر والباطن وله ان  
 يترك الباطن ويتقنع بالظاهر من الكفر ويجب رد عينه  
 في مكان غصبه او مثله ان هلك وهو مثلي وان انصرم المثل  
 بقيمة يوم الخصومة من الفصول اذا استخدم عبد رجل <sup>بغير</sup>  
 امره او قاده ائتمه او ساقها او حمل عليها شيئاً او ركبها بغير اذنه  
 فهو ضامن عطب في تلك الخدمة او غيرها له من الخائفة حل  
 مرفى الطريق وهو يحمل حملاً فوق الحمل على انسان فانلقه ضمن  
 ولو عثر انسان بذلت الحمل الواقع في الطريق وعطى ضمن  
 ايضا لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذا لم يتخلل بين  
 وقوع الحمل في ذلك الموضع فعله غيره وكذا لو وضع جراً في الطريق  
 فعثر به انسان وانزله ومات الذي عثر ضمن الواضع <sup>حل</sup>  
 دق في داره شيئاً فسقط من ذلك في دار جاره شيء تلف  
 كان ضامناً ذلك على من دق في داره رجل دخل بيت <sup>حل</sup>  
 فاذا له صاحب البيت بالجلوس على وسادته فجلس عليها فاذا

تحتها قاس و سارة فيهما دهن وهو لا يعلم به فاندقت القاس و سارة  
فذهب الدهن فضمات الدهن وضأت ما تحرق من الوسا<sup>دة</sup>  
والقاس و سارة على الجالس من الروضة ان القمل يوجب  
القيمة في باب العبيد والاماء والبهائم من الغيا في مكيل  
او مؤثرون وجب ضمانه فضمانه مثله لانه اعد له من القيمة  
فان كان لا يقدر عليه بان ينقطع عن ايدي الناس فعند  
ابي حنيفة سرح تجب قيمة يوم القضاء لان حقه في المثل في ذمة  
الغاصب والذمة قائمة و دفع الموجد وثابت وانما يستلحق  
المال من المثل الى القيمة بالقضاء فتعتبر قيمة يوم القضاء  
وعند ابي يوسف سرح يوم الغصب لانه لما انقطع المثل فاخت  
بما ليس بمثل و ثم تجب القيمة يوم الغصب بالاجماع كذا اهلهم  
من البرهانيين رجل له خصم فأتى ولا وارث له يتصدق  
عن صاحب الحق بمقدار ذلك ليكون و دية عند  
الله تعالى فيوصله الى خصمه يوم القيمة من القصة  
عليه ديون لا ناس لا يعر فهم من غصوب ومطالم  
وجنايات يتصدق بقدرها على الفقراء على غير قيمة القضاء  
ان وجد هم مع التوبة الى الله تعالى فيعذر ولو صرف ذلك الى  
الوالدين والمولودين يصير معد ورا منه عليه ديون لا ناس  
شئ لزيادة في الاخذ ونقصان في الدفع ولو شترى ذلك

ونصدف على الفقراء بقبولت يوم بذلت يخرج عن العبد  
والرهبان يعرف بهذا ان في مثل هذا لا يتنزل الصدق  
بمنسب ما عليه <sup>له</sup> ومنه جمع اموال من الناس لنفقة بناء  
المسجد فانفق منها دراهم لحاجته ثم ردد لها في نفقة المسجد  
لا يراهم الصمات الا بالرد الى المالك او ما شاء وتحديد  
الاذن منه فان لم يعرفه اسما من الحاكم في الصرف فان تعدا  
مراجوت في الاستحسان ان يعدر بانفاق ما انفق على  
المسجد في دفع الرمال اما الصمات واجب عليه <sup>من التماس</sup>  
وذكر ابو بكر خواهر نراه مخرج في كتاب الكفالة في باب الحبس  
في الدين فاما اذا ظفر بالدراهم صاحب الحق وحقه في  
الدنانير وظفر بالدنانير وحقه في الدراهم فهل له ان يأخذ  
ذلت بحقه لم يدكر هذا في الكتاب فالواو ذكر في كتاب العين  
والدين وذكر فيه قياسا واستحسانا فقال القياس ان  
لا يكون له الاخذ لانهما جنسان مختلفان في الاستحسان  
ذلت لانهما في حق ايقاد المحقوف اعتبر اجنسا واحدا لانه  
لا يكون لصاحب الحق المصارفة على ملكت الغريم لياخذ  
حقه من ثمنه وللقاضي ذلت لان المصارفة وان كانت  
ايقاد معني فهو بيع من حيث الحقيقة وانما يثبت لمن له ولا  
بيع ماله الغير في الجملة وذلت للقاضي لا لصاحب الدين

وفي الفصل التاسع والعشرين من كتاب الاستحسان رجل له  
على آخر دين فآخذ من ماله مثل حقه قال أبو نصر محمد بن سلام  
سرح يصير غاصبا ويصير ما آخذ قصاصا بما عليه والمختار انه لا يصير  
غاصبا لكن يكون مضمونا اذ طريق قضاء الدين هذا ولو آخذ  
غير صاحب الدين ودفع الى صاحب الدين اختلف المشايخ  
فيه قال محمد بن سلمة رضي الله عنه ان شاء ضمن الآخذ وان شاء  
صاحب الدين وقال نصير بن يحيى لا خيار له وصار قصاصا  
وما قاله يصير اليق بالقول المختار وعليه الفتوى ومنه في  
مقرقات الغصب واقعات الناطق رجل له على آخر دين  
فاخذ من ماله مثل حقه قال أبو نصر محمد بن سلام يصير غاصبا  
ويصير ما آخذ قصاصا بما عليه والمختار انه لا يصير غاصبا لكن يصير  
مضمونا عليه اذ طريق قضاء الدين هذا فلو آخذ من الغريم  
غير صاحب الدين ودفع الى صاحب الدين اختلف المشايخ  
قال محمد بن سلمة الغريم بالخيار ان شاء ضمن الآخذ وان شاء  
صاحب الدين فان اختار تضمين الآخذ لم يصير قصاصا بدنه  
وان اختار تضمين صاحب الدين صار قصاصا وقال نصير بن يحيى  
لا خيار له وصار قصاصا وعليه الفتوى من التهذيب استخدم  
عبد غيره بغير امره او بعثه في حاجته او ركب دابته او ساقها  
او قادها او حمل عليها شيئا او كان ثوبا فلبسه صار مضمونا عليه الى



ان يصل الى يد المالك ثم المالك لو فعل شيئاً من ذلك صار قاتلاً  
 ويرأى الغاصب من ضمانه من التمسار خالي ونحو هذا اي حتى كان  
 استخدام العبد وحمل الدابة غصباً دون الجلوس على السباط  
 من التمسار غصب الحر لا يتحقق صغيراً كان، وكبيراً حتى لو مات  
 في يده لمرض ونحوه لا يصح ولو كان صغيراً فاصابته صاعقة  
 او عقرة سبع او نهسته حية او قتل الصبي نفسه او قطع عضوه او  
 وقع في بئر فالدية والارش على عاقلة الغاصب من الفصول  
 ذكر في غصب العدة من قال لغیره خرق ثوب فلان فالضمان  
 على الذي خرق لا على الأمر والذي ضمن بأمر السلطان او  
 المولى اذا امر عبده من الذخيرة في كتاب الغصب في الفصل  
 العاشر في الامر بالاتلاف اذا امر غيره باخلو مال الغير فالضمان  
 على الآخذ ولا رجوع له على الأمر لان الامر لم يصح وفي كل موضع  
 لم يصح الامر فالضمان على المأمور من غير رجوع وأما الجاني  
 اذا امر العوان بالآخذ قال الصدر الشهيد راج فيه نظراً باعتبار  
 الظاهر لا ضمان على الجاني وإنما الضمان على الآخذ وباعتبار السعاية  
 يجب الضمان على الجاني فيتم مل غنمك الفتوى والمختار انه لا يجب  
 الضمان على الجاني من التمسار خالي ولو قال عند السلطان  
 ان فلان فرس جيد او جارية جيدة والسلطان ممن يأخذ  
 فأخذ يضمن من جامع الشرح في باب البي يوسف راج اذا

سعى رجل عند الوالي او عند شئنة البلد فاخذ وامنه مالا فان  
كانت السعاية بغير حق من كل وجه ضمن الساعي عند سر فرسح <sup>عليه</sup>  
القتول <sup>من</sup> الفصول وفي فتاوى قاضي ظهير الدين سراج <sup>عيا</sup>  
اذا سعى بغير ذنب اصلا يضمن كذا اختيار مشايخنا المتأخرين <sup>ح</sup>  
منهم القاضي علي السفدي والحاكم عبد الرحمن وغيرهم راج  
وجعلناه بمنزلة المودع اذا دل سارقا على اللودبعة قال وذكر صلا  
الامام البرزدي سراج في اصول الفقه في فصل انواع السبب وهذا  
لفظه واما اذا سعى انسان الى سلطات في حق آخر حتى غرمه  
السلطات مالا سروي <sup>يعني</sup> علما سراج انهم كانوا يفتون ان  
الساعي يضمن وبعضهم فرقوا بين سلطات فقالوا ان كان  
السلطات معروفا بالعارضة وتغريم من سعى اليه يضمن وان  
لم يكن معروفا بذلت لا يضمن وقال ونجى لا نفقي يد <sup>من</sup>  
الغياثية سعى لاحد الى السلطان بغير ذنب اصلا ضمن كذا  
اختيار مشايخنا سراج وهو بمنزلة المودع اذا دل السارق على  
السرقة ولا تأخذ بقول من قال بان الساعي آثم ولا شيء <sup>عليه</sup>  
من المحيط وان غضب من آخر ارضا ونرر عها والخراج خراج <sup>ونظيفة</sup>  
فان لم يقص الزرعة الارض فالخراج على الغاصب لانه تعدى  
ايحابها على المالك فامكن ايحابها على الغاصب <sup>ص</sup>

من الكثر حتى يملأ البيت ابثغة جبراً على المشتري بما قام عليه فيك الخليط  
 في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ان  
 كان حاصلاً ثم للجائر الملاصق وواضح الجذب وع على الحائط واكثر  
 في حشبة على الحائط جارس على عكس الرأس بالبيع وتستقر <sup>شهاد</sup> الا  
 وتملك بالاحذ ما لتراضى او بقتادة القاضى <sup>من</sup> القصة  
 دار بيعت ولها بابان في سواقيت غير ما فدين فان كانت الدار  
 المبيعة في الاصل دار من فلاح كل رفاق ان يأخذ الجانب الذي  
 يليه وان كانت في الاصل دارا واحدة ولها بابان فلاح الرقا <sup>قن</sup>  
 الشفعة في كلها لان العبرة للاصل دون العارض وهذا كرقا  
 في اسفلها رفاق اخرى من جانب آخر رفع الحائط بينهما حتى  
 صار الكل رفاقا واحدة فالشفعة لاهل كل رفاق في سواقيتهم في  
 الاصل دون الباقي وكذلك لو صارن لسكة نافذة فاهلها  
 فيها شركاء باعتبار الاصل لان المنفذ محدث ولهم سد ذلك  
 الطريق وان كانوا جعلوها للمسلمين <sup>صل</sup> من الظاهرية فلها  
 انظر ان كانت في الحطة نافذة فلا شفعة فيه وان اجدت  
 النفاذ فلهم الشفعة <sup>من</sup> الخافية دار بيعت ولها بابان  
 في سبكتين فان كانت هذه الدار في القديم دارين باب  
 احد فيهما في سكة غير نافذة وباب الاخرى في سكة اخرى  
 مثلها فاشترها رجل ورفق الحائط بين الدارين حتى صار

تلت دارا واحدة فلاهل كل سكة ان يأخذ الجانب الذي كان له في  
السكة وان كانت لهذه الدار المبيعة في الاصل باب واحد ولها  
بابان كانت الشفعة لاهل السكتين في جميع الدار بالسوية انما  
يعتبر في هذه القديم دون الحادث وكذا لك سكة غير نافذة  
سرفح حائلها الى الطريق الاعظم حتى صارست نافذة بيع فيها  
دار كانت الشفعة لاهل السكة بالسوية لان هذه السكة وان  
جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولها ان يسد والبطر  
من عمدة النصارى دار بيعت ولها بابان في رفاقين كانت  
دارين باب احدهما في رفاق وباب الاخرى في رفاق  
واشترى رجل وسرفح الحائط وجعلهما دارا واحدة لاهل كل  
رفاق ان يأخذها بجوارسه وان كانت في الاصل دارا واحدة  
فالشفعة لاهل الرفاقين وكذا لك في سكة غير نافذة سرفح  
الحائط حتى صارست نافذة فالكل فيها شركاء الشفعة اذا صلى  
بعد الظهر ركعتين لا يبطل الشفعة وكذا لك لو صلى بعد الجمعة  
اربعا وبالاكثر تبطل من الظهيري البديعي دار بيعت  
ولها بابان في رفاقين فهذه اعلى وجهين ان كانت في الاصل  
دارين باب احدهما في رفاق وباب الاخرى في رفاق  
اخرى فاشترى رجل واحد وسرفح الحائط بينهما حتى صار كلهما  
دارا واحدة فلاهل كل رفاق ان يأخذ الجانب الذي يليه

لانهما لما كانتا في الاصل دارين كان لاهل كل منهما قاق جوارس باحد  
 قات كانت في الاصل دار واحدة لها بابان قال شفعة لاصل  
 الزقائين جميعا في جميع الدار بالتسوية لان الدار لما كانت  
 واحدة في الاصل كان الجوارس لكل الدار ثابته لاهل الزقائين و  
 كانت العبرة للاصل دون العارض وبطريق هذا اذا كان في  
 اسفلهما قاق احوالي الجانب الآخر رفع الحائط بينهما حتى  
 صار لكل مسكة واحدة كان لاهل كل منهما قاق شفعة في الزقاق  
 التي لهم خاصة ولا شفعة لهم في الجانب الآخر وكذا مسكة غيرة  
 رفع الحائط من اسفلها حتى صارت نافذة فهم فيها شركاء لان  
 المنفذ محدث وانما ينظر الى اول الامر لا الى ما صار في الانتهاء  
 من المسامي فينظر في هذا الى ما كانت لا الى ما صار لهم من <sup>بني</sup> البنا  
 لان المنفذ محدث وانما ينظر في هذا الى اول الامر لا الى ما صار  
 اليه في الانتهاء <sup>لم</sup> من الحاوي في الفصل الثاني قال انما ينظر في جميع  
 الاحكام الى اول الامر ولا ينظر الى ما صار في الانتهاء <sup>من</sup> من <sup>البناء</sup> البناء  
 وان كان الطريق نافدا فالجوارس اولى فالتاقد ما لا يملكت اهل  
 الزقاق مسدهم من خزانة الفقهاء العلياء ستة اشياء لا يصد  
 المدعى عليه في دعواه اذا باع عبده بعبا فاسد او سلمه اليه ثم  
 استرده البائع فقال المشتري بعبته من فلان لم يصدق ويؤثر  
 برده على البائع الا ان يرضى بقوله او صدقه المشتري في امره

فبح يأخذه البائع القيمة وعبد ما ذون اشترى - فجاء صاحبه  
ليأخذه بالثمن فقال المشتري بعته من فلا قد لم يصد ولا خذ  
صاحبه بالثمن فان سرج المقر له وصدقه في اقراره واخذه  
بالثمن يقال له المالك القديم خذ من الثاني بالثمن ان شئت  
وان شئت فدعه وعبد جنيا جناية فجاء المجني عليه ويطالب مولاه  
بجنايته فقال قد بعته من فلا ان لم يصد قد ويقال للمولاه ارفع  
بالجناية او اقره فان دفع ثم جاء المقر له بالبيع وصدقه في اقراره  
اخذ العبد من ولي الجناية وسرج هو على البائع وهو المقر بقيمة  
ان كان باعه وهو لم يعلم بالجناية وعبد ما ذون لحقه دين  
فجاء الغرماء لبيعه في الدين فقال مولاه قد كنت بعته من  
فلا ان لم يصد قد ويبيع في دينهم فان جاء المشتري لاسبيل له  
على العبد ومشتري الدار قال للشفيع قد كنت بعتهما من فلا  
قبل طلبت بالشفعة لم يصد قد فكان للشفيع اخذها فان جاء  
الاسبيل له على الدار

الاسبيل له على الدار

كتبت  
من الكنز ولو برهنا ان العقار في ايديهما لم يقسم حتى يبين  
اندهما ولو برهنا على الموت وعدا الوثرة والدار في ايديهم  
ومعهم وارث ثابت او صبي قسم بطلبهم ونصب وكيل او  
بقبض نصيبه ولو كانوا مشتقين وغاب احدهم او كان العقار

في يد الوارث الغائب أو الطفل أو حضرة وارث واحد لم يقسم  
 وقسم بطلب أحدهم لو انتفع كل بنصيبه وإن قصر الكل لم يقسم إلا <sup>بطلب</sup> <sup>أحدهم</sup>  
 وإن انتفع البعض وقصر البعض لقلّة خطر قسم بطلب ذي  
 الكثير فقط <sup>من</sup> النافع وقيل قسم وعليه الفتوى <sup>من</sup> الظهير  
 ضبعة بين خمسة ورثة واحد منهم صغير وإثنان غائبان  
 وإثنان حاضران فاشترى رجل نصيب أحد الحاضرين بطلب  
 شريكه الحاضر بالقسمة عند القاضي وأخبراه عن القسمة  
 فالتأخى أمر شريكه بالقسمة وجعله وكبلاد عن الغائب والصغير  
 لأن المشتري قام مقام البائع وكان للبائع أن يطالب شريكه  
 لأن الشراكة كانت مبرأة والعبرة للأصل لما قلناه من <sup>الغائب</sup>  
 وإن كانت العقار في يد الوارث الغائب أو شيء منه لم يقسم  
 وكذا إذا كان في يد مودعه وكذا إذا كان في يد الصغير لأن  
 القسمة قضاء على الغائب والصغير باستحقاق يد هي من  
 غير خصم حاضر عنهما وأمين الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق  
 عليه والقضاء من غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا الفصل  
 بين إقامة البينة وعدمها هو الصحيح وكذا في الكافي أيضا  
 من السعناقي وذكر في فتاوى قاضيات سرح في رواية أنه  
 لا يقسم وإن قامت البينة ما لم يحضر الغائب هي رواية الجاهل  
 فكان قوله في الكتاب هو الصحيح احترازاً عن رواية المبسوط

وغيره في انه يقسم اذا قامت البينة من التجريد وان كان  
 في يد الغائب او الصغير منه شيء لا يقسم حتى يقيم البينة  
 من الثانية اذا مات الرجل وتزلت ارضين او دارين وطلب  
 ورثة القسمة على ان يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كل  
 الارضين او الدارين جازت القسمة وان قال احد  
 للقاضي اجمع نصيب من الدارين والارضين في دار واحدة  
 وارض واحدة والى صاحبه قال ابو حنيفة راج يقسم القاض  
 كل دار وكل ارض على حدة ولا يجمع نصيب احد في ارض  
 واحدة ولا في دار واحدة وقال صاحب الرأي الى القاضي ان  
 رأى القاضي الجمع يجمع والآ فلا من الكافي ولو شرطوا ان  
 يكون الطريق بينهما اثلاثا جاز وان كان اصل الدارين <sup>نصفين</sup>  
 لجواز القسمة بالتراضي على التفاضل من الناس خاف  
 ولو اختلفوا في سعة الطريق وضيقة جعل الطريق على <sup>رض</sup>  
 باب الدار وطوله على ادنى ما يكفيهم يعني يجعل طوله من <sup>على</sup>  
 بقدر طول الباب لا الى السماء ثم وفائدة قسمة ما وراء  
 طول الباب من الاعلى ان احد الشركاء اذا اراد ان يخرج حيا  
 في نصيبه ان كان فوق طول الباب فله ذلك وان كان  
 فيما دون طول الباب فانه يستع عن ذلك واما اذا كان  
 ارضان فرفع من الطريق مقدارا ما فيه لكل ثور ولا يرفع



ما يراه فيه نوراً من الذهبية ولا يحل معه اس الطول مقدار  
 ما يراه نوراً من معاوان كان يحتاج الى ذلك لانه لما يحتاج الى هذا  
 يحتاج الى التحلة ايضا فيؤدي الى ما لا يتساهل به من السارخا  
 اذا كانت الدار بين رحلتين اقسماها فاحد احد هما قد  
 المصف واخذ الآخر قد رالتت ورعا طريقا بينهما قد <sup>س</sup> المسد  
 فذلت جائز وكذا اذا استرطا ان يكون الطريق لصا  
 الاول وللآخر فيه حق المرور فيده هو جائز قال شيخ الاسلام  
 راج هذه المسئلة دليل على حوان بيع حق المرور والخاص ان  
 في حوان بيع حق المرور وايضا في وثا الذخيرة وبعض  
 متناثقا لو امكن هذه المسئلة لا تدل على حوان بيع حق المرور  
 وليس طريق حوان هذه القسمة ما قالوا وطريقه ان عين الطريق  
 كان مملوكا لهما وكانت لهما حق المرور فيه وقد جعل احدهما  
 نصيبه من نصيب صاحبه بالقسمة وتبقى لنفسه حق المرور <sup>وهذا</sup>  
 جائزا بشرط من الظهيرية اذا شرط على ان يكون الطريق  
 لواحد ثلثاه وللآخر ثلثه جائزا لهما لو اقسما الكل على هذا  
 الوجه اثلثا حان فكذا اذا اقسما البعض وهو قد رال طريق  
 وان شرط ان يكون الطريق لصاحب الاقل وللآخر <sup>فيه</sup>  
 فهو جائز من التجريد ولا ينفذ قسمه الوصي ولا الوارث  
 على الموصي له وكذلك قسمه بعض الورثة على الغائب والمغيب

الذي لا وصي له من الطهريين ولو اقتصموها بينهم وبين صغير  
 لا وصي له او غائب بغير قضاء قاضي لم يجزوا القسمة الا ان يقد  
 الغائب فيجوز او يكبر الصبي فيجوز لانه لا ولاية لهم على الصغير  
 والغائب فيتوقف نفاذ تصرفهم على اجازة الغائب وولي الصبي  
 او اجازة اذ اصاب له اهلا من شرح الطحاوي ولا يصح  
 ولو وصي اليتم ان يقاسما للصغير واليتم والاصل في هذا ان كل  
 ما كان له ولاية البيع له ولاية القسمة ومن لا فلا والاب و  
 وصيه والجد ووصيه والقاضي ومن نصبه بقاضي لهم ولاية  
 بيع ماله الصغير فلم له ولاية قسمة ماله من الكثر ولو استحق بعض  
 شائع من حظه رجع بقسطه في حظ شريكه قيد بقوله من حظه  
 لانه لو استحق بعض شائع في الكل يفسخ اتفاقهم من المنع  
 في الورثة كغير غائب او صغير لا يقسم عنده وقالوا راجع يضرل  
 حقهما وهما على حجة ويشهد كل اهل بيته وبالرضا لا يجوز وان  
 حضر واجازة قيل عند محمد راج وقال ابو يوسف راج جاز بالاجازة  
 من الصغير اذا اقتصم الورثة لا با من القاضي وفيهم صغير  
 وغائب لا ينفذ الا با جازة الغائب او ولي الصبي او يجيز الصبي  
 اذ ابلغ ولو مات الغائب او الصبي واجازة ورثته عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف راج نفذ وعند محمد راج لا ينفذ في باب قسمة  
 الارضين من عصام وذكر قبل هذا اذا اقتصم الشراكاء فيما

يبيحه ولهم شريك صغيرا وعاشق لا تصح القسمة فان امر القاتل  
بذلك صح له من الكافي لو استحق بعض شائع في الكافي صح اتفاقا  
لان معنى الاقرار والتميز لم يتحقق ولهذا لو كانت استقمة قلت  
ظاهر المخرج القسمة بينهما استداء فكذا لا يبقى لهم من الدخلة  
وادا وقعت القسمة بين الشراكاء في دار او ارض ثم استحق  
به شئ منها وكو محمد راج هذه المسئلة في الاصل وحملها  
على ثلثة اوجه الاول استحق جزء شائع من كل الدار ما استحق  
نصف الدار او ثلثها او ما اشبه ذلك وفي هذا الوجه القسمة  
باطلة لهم ومنه ايضا فان ظهر دين بعد القسمة فالقسمة مردودة  
الا ان يقصوا ربه من مالهم وكذلك لو ظهر وارث احد  
او موصى له ما ثلث او الربع فالقسمة مردودة لانه ظهر ان  
في التركة شيئا اخر وقد قسموا دونه - من التماس حاسة اذا  
مات صاحب الدار وترك ورثة كسارا وامرأة حامل فقسمة  
الدائر بينهما ولا يعزل نصيبه فاذا ولدت ولدا فتنصف القسمة  
من الذخيرة في العصل الثاني من كتاب القسمة قال ابو حنيفة  
راج القاضي لا تقسم الدور وسائر العقار باقرار الورثة  
حتى يقيموا البينة ان فلانا مات وتركها مبياتا لهم وقالوا قسما  
باقرارهم وعلى هذا الخلاف لو اقر وان معهم وارث عا  
او صغير والدائر كلها في يد الحاضرين واجمعوا على ان الدائر

كَانَا وَشَيْءٌ مِنْهَا إِذَا كَانَتْ فِي يَدِ غَائِبٍ أَوْ صَغِيرٍ سِوَى هَؤُلَاءِ  
 الَّذِينَ فِي حَضْرَةٍ وَعِنْدَ الْقَاضِي لَا يَقْسِمُهَا بَيْنَهُمَا حَتَّى يَقِيمُوا الْبَيْتَ  
 عَلَى الْمِيرَاثِ <sup>وَمِنْهُ</sup> وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ فِي الْأَصْلِ بَيْتُ الرَّجُلَيْنِ  
 إِمَّا رَادَّ أَحَدُهُمَا قِسْمَةً وَالْآخَرُ وَارْتَعَا إِلَى الْقَاضِي فَإِنْ كَانَ  
 الْبَيْتُ كَبِيرًا بِحَيْثُ لَوْ قَسَمَ امْكُنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَنْتَقِضَ بِنَصِيهِ  
 انْتِقَاعِ الْبَيْتِ كَمَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَإِنَّ الْقَاضِيَّ يُجْبِرُ الْآبِيَ عَلَى الْقِسْمَةِ  
 وَالْآلَا لَا يُجْبِرُ الْآبِيَ عَلَى الْقِسْمَةِ وَكَذَلِكَ الدَّكَاتُ فِي السُّوقِ بَيْنَ  
 رَجُلَيْنِ فَإِنْ حَاصِلُهَا أَنَّ الْجَبْرَ عَلَى الْقِسْمَةِ أَمَّا يَجْرِي فِيمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ  
 وَمَا يَحْتَمِلُ وَمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ مَشَاعٍ لَا يَتَبَدَّلُ مِنْهُ فَتِلْكَ كَانَتْ قَبْلَ  
 الْقِسْمَةِ لَا يَقُوتُ بِالْقِسْمَةِ فَمَا الْمَشَاعُ الَّذِي يَتَبَدَّلُ مِنْهُ فَتِلْكَ  
 الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ بِالْقِسْمَةِ لَا يُجْبِرُ فِيهِ عَلَى الْقِسْمَةِ وَلَوْ طَلَبَ  
 الْقِسْمَةَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنَ الْقَاضِي فِي رَايَةٍ يَقْسِمُ الْقَاضِي  
 بَيْنَهُمَا وَأَشَارَ إِلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ فِي الْأَصْلِ وَالْيَهُ مَالُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ  
 وَفِي رَايَةٍ لَا يَقْسِمُ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا وَلَكِنْ يَتْرُكُهُمَا ذَلِكَ أَنْ شَاءَ  
 اقْتِسَمَا بَا نَفْسِهِمَا وَإِنْ شَاءَ أَتْرَكَ ذَلِكَ وَالْيَهُ مَالُ كَثِيرٍ مِنَ الْمَشَايِخِ  
 رَحِمَهُ مِنَ الْقَضِيَّةِ اسْتَحَقَّ بَعْضُ نَصِيبِ أَحَدِ الْوَرَثَةِ بَعِيْنَهُ  
 بَعْدَ الْقِسْمَةِ بَبَيْئَةٍ وَقَضَاءٌ فَقَالَ اخْذِ الْمَدْعِي ظِلْمًا بِغَيْرِ حَقٍّ  
 لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ بِشَيْءٍ وَكَذَلِكَ الْمَشْتَرِكُ  
 إِذَا اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الْمَبِيعُ بَبَيْئَةٍ إِذَا قَالَ لَا يَرْجِعُ عَلَى بَا لَمْ يَحْثُ بِالْثَمَنِ

من الملتقط اهل قرية عراهم السلطان اذا كانت الغرامة لتحسين  
اموالهم فعلي املاكهم وان كانت لتخصيب الرؤس فعلى عدد  
رؤسهم ولا يدخل النساء والصبيان من الكافي ولا تدخل الدار<sup>هم</sup>  
في القسمة الا برضاهم وصورتهم دار بين جماعة فاراد واقصتها  
وفي احد الجانين فضل بناء فاراد احد المتساكن ان يكون عوض  
ابناء دراهم واراد الاخوان يكون عوضه من الارض فانه  
يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الدنيا وقع البناء في  
نصيبه ان يرد بانراء البناء من الدراهم الا اذا عذر في اللقاء<sup>عني</sup>  
ذلت لان القسمة من حقوق الملك المشتركة فالشركة بينهم  
في الدراهم فلا تجوز قسمة ما ليس بمشترك واذا كان  
ارض و بناء فعن ابي يوسف مراح انه يقسم كل ذلك باعتبار<sup>القسمة</sup>  
لانه لا يمكن اعتبار المعادلة الا بالتقويم لا بتعدد البناء لا يمكن  
بالمساحة فيحتاج الى التقويم ضرورة وعن ابي خيفة مراح انه يقسم<sup>يقسم</sup>  
الارض بالمساحة فيحتاج الى التقويم اذ هي الاصل في المسوحات  
ثم يرد من وقع البناء في نصيبه او من كان نصيبه اجود دراهم  
على الآخر حتى يساويه قيد دخل الدراهم في القسمة ضرورة كالاتي  
لبسب له ولاية التصرف في المال ثم له ولاية القسمة في الصدا<sup>في</sup>  
ضرورة تبوت الولاية في التزويج وعن محمد مراح انه يرد على  
شريكه بمقابلة البناء ما يساويه من العرصه واذا بقي فضل<sup>يترك</sup>

تتحقق التسوية بان لا تبقى العرصه بقيمة البناء في يد الفضل <sup>ع</sup>  
لان الضمور في هذا القدر فلا يترك الاصل وهو المساحة  
الا بقدر ما <sup>ل</sup> من التهديب ثم عند الي حقيقه سرح يحسب  
كل ذراع من السفلى بذراعين من العلوى عند الي يوسف <sup>س</sup>  
بذراع واحد وعند محمد سرح يعتبر القيمة دون الذراع و  
الفتوى عليه في ذلك وفي جميع ذوات القيم من الدواب  
وغيرها <sup>ل</sup> منه ايضا و <sup>س</sup> رين و <sup>س</sup> تة قسمت كل دار على <sup>ح</sup>  
ان كانت ملاصقة وعندهما يقسم الكل قسمة واحدة ولو كان  
منزلا في دار واحدة يقسمان جملة اتفاقا ثم ان امكن لكل  
واحد ان يمر من طريق آخر يقسم بغير الطريق والا فترك  
الطريق بينهما فان اختلفوا في سعة الطريق جعل <sup>س</sup>  
عرض باب الدار بادنى ما يكفيهم دار في يد قوم اقربا  
انه ميراث بينهم وسألو اقسمتها لم يقسمها اتفاقا حتى  
يقيم البينة على الميراث وعندهما يقسم بينهم باقرارهم وفي العروض  
بالميراث يقسم اتفاقا وفي العقار بالشراء عنه روايات ولو كان  
العروض في يد المودع لا يقسم حتى يقيم البينة على الميراث <sup>ل</sup> من  
المستحق فضل بعض العقار على البعض بقيمة البناء والموضع جازي قيمة <sup>البناء</sup>  
مجهولة جازيا سأل من الفصول وذكر في مشروط الاصل الدار  
اذا كانت مشتركة واحده المهر يكتسب غائب واراد الحاضر ان يسكنها <sup>انسانا</sup>

او يؤاجرهما قال اما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينبغي له ان يفعل  
 لانه يتصرف في نصيبه ونصيب شريكه والتصرف لم يخرجهما من منفع  
 حرام حق الله تعالى ولما حب المثلث وفي القضاء لا يمنع من ذلك  
 لان الاضمان لا يمنع عن التصرف فيما في يده اذ لم ياترعه وان اجر  
 واخذ الاجر منظر الى حصة نصيب شريكه من الاجر يرد ذلك عليه  
 ان قدره والا يتصدق به لانه يمكن فيه خبث بحق شريكه وكان  
 لا غائب اذا اجر وقبض الاجر يتصدق او يردّه على المغضوب منه  
 اما ما يخص نصيبه فيطيب له لانه لا خبث فيه هذا اذا سكن غيره  
 ما اذا سكن بنفسه وشريكه غائب فالغائب ان لا يكون له  
 ذلك فيما بينه وبين الله تعالى وفي الاستحسان له ذلك لان الله  
 يسكن الدار من غير اذن صاحبه حال حضرته لانه يتعذر عليه  
 الاستيذان في كل مرة على هذا الامر الدوس فيما بين الناس فكان له  
 ان يسكن حال غيبته واما ليس له اسكان غيره حال حضرته صا  
 بغير اذنه فكله حال غيبته والى هذا المعنى اشار محمد راجع في الكتاب  
 وفي الحيوف لواف وارا غير مقسومة بين رجلين غائب احدهما  
 وسح للمحاضر ان يسكن بقدر حصته فيسكن الدار كلها وفي  
 اجازات النوازل عن محمد بن مقاتل راجع للمحاضر ان يسكن جميع الدار  
 اذا خاف على الدار ان لم يسكنها وفي روى ابن ابي مالك راجع عن  
 ابي يوسف راجع عن ابي حنيفة راجع انه ليس للمحاضر في الارض ان

ينزع بقدر حصته وفي الدار له ان يسكنهم وفي نواز  
 هشام ان له ذلك في الوجهين ولو سكت احد الشريكين  
 في الدار المشتركة قضيب صاحبه ثم جاء الغائب وطلب من  
 الذي سكن اجر حصته ليس له ذلك وان كانت الدار مع  
 للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وما كان من  
 تواج السكنى يجعل كالمملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل  
 الكمال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والعود ووض  
 الامتعة فيتعطل عليهما مانع مثلها وان لا يجوزوا اذا جعلنا هكذا  
 صار الحاضر ساكنا في ملكت نفسه فكيف يجب الاجور من  
 الخانية دار مشتركة بين رجلين لكل واحد ان يوط الدابة وان  
 يتوضأ فيه ويضع الخشب ومن عطب يد لك لا يضمن <sup>من الشريك</sup>  
 ينبغي للقاضي ان يقسم الدار ولا يدخل في القسمة الا اذا  
 امكنه القسمة بدوت ذلك الا بتراضيهما <sup>من الخاني</sup> رجلان  
 بينهما دار غير مقسومة غاب احدهما كان للآخر ان يسكن كل  
 الدار اذ اخيف عليها الخراب لو لم يسكن والله اعلم بالصواب  
 كتاب المزارعة  
 من الحادوي سئل عن دفع ارضه مزارعة ولم يبين لها وقتا  
 علماء الكوفة لا يجوز قيل لان وقتها مجهول في عاداتهم قال محمد  
 بن سلمة راجح يجوز وهو على اول السنة قال الفقيه وبناخذ لان



في ملا دنا وقت المزارعة معلوم وسئل ابو بكر عمن شرط المعاد  
 والجمع على المزارع قال عمن الي يوسف سرح ان هذه المزارعة  
 حائرة وبه قال محمد بن مسلمة وتصير سرح قال الفقيه وبه تأخذ  
 وعن محمد بن شريك ارض يزرع احد هما والاخر عايب قال  
 يجوز وفي السنة الثانية انما يزرع ما تزرعها في العام الاول  
 ساق ماء العير الى ترعه بغير اذن صاحبه او كرمه قال يطيب له  
 ما خرج وهو بمنزله جل غصب شعيرا او تبنا وسمن به واشتد  
 عليه قيمة العلف وما زاد في الدابة يطيب له كذا هذا قال محمد  
 بن مقاتل قال الفقيه وذكر بعض الزهاد ان الماء وقع في كرمه  
 فقلع كرمه ونحن نقول لا يجب قطع كرمه لما فيه من افساد المال  
 لكن لو تصدق بتمرا ثم لكات حسنا ولا يجب عليه في الحكم سئل  
 عمن زرع ارض عمره بغير اذنه ببذر نفسه هل نظا له حصّة  
 الارض قال نعم ان كان العرف جريحا في تلك القرية انهم  
 يورثون ارض الغيب بثلت الخراج او يورثون بعد او بصفه او  
 يجب ذلك القدر المتعارف قيل لهذا رواية قال نعم اشارت  
 في كتاب المزارعة من جواهر الفتاوى سرح دقع كرمه او ارضه  
 معاملة او مزارعة الى انسان وذلك الانسان يلتزم القاء  
 السرقات واصلاح المستاة وحمرا الانهار وكبش الشقوق  
 ولو شرط يفسد ولو سكت لم يلزم ولو وعد سرحا لا يفي بالوجه فيه

يستأجره على ذلك كله بعد اعلانه باجرة ميسرة غير مشروطة  
 في العقد فيصح ذلك ويلزمه ولا يقصد العقد اكاسر غير اشجار  
 في كرم المدهقات وانقصت المدة ان غرسها للمدهقات متبرعا  
 فهي للمدهقات وان امره المدهقات بشراؤها وغرسها في كرمه  
 فهي للمدهقات وله على المدهقات المال الذي اشتراها بها  
 الاشجار وان غرسها باذن المدهقات فهي للاكاسر والمدهقات  
 ان يأمره بقلحها وتسويتها رضه ساجل دفع الكرم معاملة ولم  
 المدة في القياس ان لا يصح وفي الاستحسان يصح ويكون له ثمة  
 واحدة اما اذا قع الارض مزارعة ولم يبين المدة لا يصح فعلى  
 الاستحسان وقرق بينهما لكت مروى عن محمد بن سلمة شرح  
 انه يصح بسنة واحدة وترابع واحد كما في المعاملة وعليه الفتوى  
 لكن الغياثية الوكيل بدفع الارض مزارعة اذا دفع بالثلث  
 او الربع او الخمس او باقل من ذلك او باكثر بحيث يتغابن  
 الناس في مثله كان جائز عندهم جميعا

باج

كتاب  
 من شرح الطحاوي قال الزكوة ضربان زكوة اختيار وزكوة  
 اضطرار او نقول زكوة سعة ومرفاهية وزكوة ضيق وضروقة  
 فتنبى قدر على زكوة الاختيار لا يميز بين زكوة الاضطرار ومتى  
 عجز عن زكوة الاختيار يحل بزكوة الاضطرار ثم زكوة الاختيار

ما بين الية والحيين واللية هو الصدر والحيان هو الدفن  
 والزكوة بينهما والسنة في الساة الذبح وكذلك في البقر والسنة في  
 الابل النحر ولو نحر فيما يجب الذبح اود يح فيما يجب النحر جاز وكلت  
 نزلت السنن من جامع الفتاوى في التسمية المستحب ان يقول بسم الله  
 والله اكبر وذكر خمس الامم الخواني راجع الى المستحب ان يقول  
 بغير واو وكو قال الحمد لله اوسبحان الله والله اكبر ان اراد بالتسمية  
 حلت وان اراد بهما عين النسيج والتخيد او التكبير فلا يلزم من الهداية  
 قال الذبح بين الحلق واللية وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح  
 في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام  
 ان الزكوة ما بين الية والحيين ولانه مجمع المجرى والعروق يحصل  
 بالفعل انهما من الدم على ابلغ الوجوه وكان حكم الكل سواء <sup>بشيء</sup> من حيا  
 الكثر والحلق ينتهي بالعقدة حتى لو ذبح فوق العقدة لا يجوز له  
 من النهاية اما اعاد لفظ الجامع الصغير لان بين رواية  
 المبسوط والجامع الصغير احتلا فامتن حيث اظهر لان رواية  
 المبسوط يقتضي الحلق فيما اذا وقع الذبح فوق الحلق قبل  
 العقدة لانه وان كان قبل العقدة بين الية <sup>الحيين</sup> واللية  
 فيسردس وايضا الجامع الصغير يقتضي ان لا يسردس لان على  
 روايته محل الذبح الحلق فكما وقع الذبح قبل العقدة لم يكن  
 الحلق محل الذبح فلا يجوز فكانت رواية الجامع الصغير مقيدة لاطلا

رواية الجسوط ومنه صرح في النخيرة ان الذبح اذا وقع اعلى من  
 الخلقوم لا يحل فقال في فتاوى اهل سمرقند قصاب ذبح الشاة في ليلة  
 مظلمة فقطع اعلى من الخلقوم واسفل منه يحرم اكلها لانه ذبح في غير  
 المذبح لان المذبح هو الخلقوم ولكت ما ذكر في فوائد الامام الرشتي  
 يخالف هذه الرواية فانه سئل عن ذبح الشاة وبقيت عقدة  
 الخلقوم مما يلي الصدر وكان يجب ان يبقى مما يلي الراس يؤكل ام  
 لا قال هذا اقوله العوام من الناس وليس هو بمعتبر ويجوز اكلها  
 سواء بقيت عقدة مما يلي الصدر او مما يلي الراس لان المعبر عندنا  
 قطع اكثر الوداج وقد وجد وكان شيخني سرح يفتي بهذه الرواية  
 من الترييح قال ابو حنيفة سرح اذا قطع اوداج المتخنة والموقوفة  
 او المتبردية او النطحة وبها حيوة حلت ولم يفصل في ظاهر الرواية  
 عن ابي حنيفة سرح انها لا يحل الا اذا كانت بحال تعيش يوما لولا  
 الزكوة وعن ابي يوسف سرح انها اذا كانت تعيش اكثر من يوم  
 لولاها وعن محمد سرح انه اذا بقي من حيوتها اكثر من حيوة من قطعت  
 اوداجه يحل وذكر في الفتاوى الطهيري ذبح شاة مريضة وقد بقي  
 فيها من الحيوة مقدار ما بقي في المذبح بعد الذبح او قطع الذب  
 بطنها وبقي فيها من الحيوة مقدار ما قلنا فانها لا تقبل الزكوة عند  
 ابي يوسف ومحمد سرح واختلف المشايخ سرح على قول ابي حنيفة سرح  
 نصف الناضى الامام الا سيحيا في شرح الطحاوي سرح انها

تقبل الزكوة وعليه الفتوى وذكر في الهداية ولو نركاه أي الذئب  
بحرحه الكلب المعلم ونحوه حل أكله عند أبي حنيفة راح وكذا المنزلة  
والنطحة والموقوذة والذئب نقر الذئب بطنه وفيه حياة خفية  
أوبينة وعليه الفتوى بقوله تعالجب إلا ما نركبتم استثناء مطلقا  
من غير فصل والمجروح على ثلثة أوجه في وجه يحمل إذا نركاه وإن لم  
حياة وهو إذا حرحه حار حنه معلنة أو سهم سمي عليها لانه إن كانت  
فيه حياة مستقرة فالزكوة وقعت موقعها لا إجماع وإن لم يكن فيه  
حياة مستقرة فعند أبي حنيفة راح نركوة الذئب على ما بيناه وقد  
وجدنا عندنا لا يحتاج إلى الذئب من الهداية وفي وجه لا يحمل إن  
نركاه أنفأ وهو ما إذا ذبح شاة أو بقرة مريضة لا يعلم حيوتها  
أو مخرجة فلم يتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح ولم يضم فاه ولم  
عينها ولم يقبض رجلها ولم يقيم شعرها لم يؤكل وفي الثالث خلاف  
وقد مر منه وذكر في الذخيرة ذبح شاة أو بقرة فتحررت بعد  
الذبح وخرج منها دم مسفوح حلت لانه وجدت علامة الحياة وإن  
خرج منها دم ولم يتحرك أو تحرك ولم يخرج منها دم مسفوح فكذلك  
الجواب لأن علامة الحياة أحد هذين الأمرين وإن لم يتحرك  
ولم يخرج منها دم مسفوح لا يحمل لانه لم توجد علامة الحياة لكن هذا إذا لم  
يحويها وقت الذبح أما إذا علم حلت وإن لم يتحرك ولم يخرج الدم أصلا  
ذبح شاة مريضة فلم يتحرك منها شيء إلا فاه قال محمد بن سلمة

ان فتح قاهلا يؤكل وان ضمت اكلت وان فتحت عينها لا تؤكل وان  
 غمضت عينها تؤكل وان مدّت رجليها لا تؤكل وان قبضت رجليها <sup>تؤكل</sup>  
 وان نام شعره الا تؤكل وان قام شعرها تؤكل هذه اذا لم يعلم انها حيّة وقت  
 الذبح ليكون هذا علامة الحيوة اما اذا علم انها حيّة وقت الذبح  
 حلت بكل حال <sup>من</sup> الغياثية بعير ند او ثور او شاة في المصر وفي  
 البعيرة والثور ان علم انه لا يقدر على اخذه الا بجماعة فله ان  
 يرميه لانه قد لا يقدر على الزكوة الاختيارية فيها بنفسه لصياد  
 البعير ونسب الثور وفي الشاة ليس له ان يرميها لانه يقدر عليها  
 طاهرا وحده <sup>من</sup> الند وان لا يقدر عليها الا بجماعة قالوا والمعتبر  
 في هذا اما يقع في نفس صاحبه يكره لطافي لا لانه حرام لكن متغير  
 لا يطيب ويتغير الطبع ولعل هذا اقولهم جميعا قال ابو حنيفة راح  
 السمكة اذا قتلها حر الماء او برده لم يؤكل وهو كالطافي وقال محمد  
 راح تؤكل وعليه الفتوى <sup>من</sup> الحائي ولا بأس بساتر <sup>السمك</sup> انواع  
 نحو الجريث والماس ما هيح ولا يؤكل ما في البحر سوى السمك <sup>طوي</sup>  
 الماء عندنا وقال الشافعي راح لا بأس باكل ما في البحر وله في  
 الضفدع قولان <sup>من</sup> الهذيب وكل ما يعيش في الماء حرام  
 الا السمك ويدخل فيه جميع انواعه كالجريث والماس ما هيح و  
 عند الشافعي راح كله مباح وله في الضفدع قولان <sup>من</sup> السمك  
 الطماوي وما كان في البحر لا يؤكل الا السمك في عموم اجناسه <sup>فانه</sup>

مؤکد است من کثر العباد لله و الذي يقال له جهنم حرام عند بعض  
 العلماء لانه لا يشبه السمك و انما يباح عندنا من صيد البحر انواع السمك  
 و هذا الايكوث من انواع السمك و قال بعضهم حلال لا نريسم سمك  
 السمك من السراجية انواع السمك و البحر اذ حلال و لا يبتد  
 فيها الزكوة من الطهيري فان قيل ما الحكمه في ان الله تعالى  
 خلق مخلوق ز اللسان بعضها نطق و بعضها غير ناطق و ليس  
 للسمك لسان اصلا فقال لا فان الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام  
 و امر الملائكة بسجوده فسجد الملائكة كلهم الا ابليس عليه اللعنه فلعنه  
 الله تعالى و اخرج من الجنة و مسحه فاهبط الى الارض فجاء الى  
 البهار فاول ما رآه السمك فاخبره بخلق آدم عليه السلام و قال  
 انه يصطاد و يأخذ دواب البر و البحر فجعلت السمكة يخبر خلق  
 آدم عيه السلام و يقول لا امان لنا بعد هذا في هذا المأفاه  
 الله تعالى لسانهم من التجريد و اضاف السمك كلها حلال  
 من التهديب شرح القدر و بري و لا بأس باكل الطائوس و سفي القسا  
 الزند و ليسه و لا بأس باكل الطائوس و عن الشعبي راح يكره اشد  
 الكراهة و بالا و ليفتح من مختص الماجيني و آنچه در كند  
 براي قند و م بزرگي يا درينا ي جديد و و و كشت و كور  
 حرام است در قفا و بي قيمه و خبر آن آورده است  
 و ايضا منه و اگر ما يي از كرم يي آفتاب مرد

ويا از سر آء آب يا از تير گي آب امام محمد راجح مي فرمايد حلال باشد  
 خوردن آن وعليه الفتوى <sup>من</sup> التحفة وعن مجاهد رضي  
 الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة من الشاة <sup>نحو</sup> المك  
 الذكرو الانثيان والقبل والغدة والمرارة والمثانة والدم ثم ابو  
 راجح فسره هكذا وقال الدم حرام بالنصف وباقي السبعة مكروه لانه  
 مما يستحبته النفس وانما اراد بدم المسفوح فاما دم الكبد والطحال  
 ودم اللحم فليس بمحرام <sup>من</sup> القنية وكراهة هذه الاشياء كراهة تنزيه  
 لا تحريم <sup>من</sup> ومنه ذكر الشاة وغدها طنج في اللحم في المرققة لا يكره  
 المرققة وكراهة هذه الاشياء كراهة تنزيه لا تحريم <sup>من</sup> الذخيرة  
 قال وكره تعليم الباني بالطيير الحي لانه يأخذه فيعذبه قال ويعلم  
 بالذي يوحى <sup>من</sup> شرعة الاسلام ولا يقتل عصفور عبثا فان ذبح  
 عنه يوم القيمة بم ذبح <sup>من</sup> عقيدة النجاش من قتل عصفورا  
 عبثا جاء يوم القيمة وله صراخ عند العرش يقول سل هذا اني قتلتني  
 من غير منفعة <sup>من</sup> الذخيرة يكره الاصطياد للبهائم وان يأخذها  
 حرفة ولا بأس باخذ الطيب في الليل والنهي محمول على الذباب  
 اصطاد سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة في المصدف فهي للمشتري  
 وان لم يكن فهي للبائع <sup>من</sup> الصائد من معالم التنزيل قوله تعالى  
 ومنها تأكلون اي من البانها ويتخذ منها كاللينة والسمك وغيره  
 ولحمها وقرنها وعصها وجلودها واطرافها وعظامها ومخها وعروقها <sup>شحمها</sup>



وجميع ما كات في المذبوح المأكول سوى ما كره النبي صلى الله عليه  
وسلم وهو سبعة أشياء من البشاة المذبوحة الذكور والأنثيان  
والقمل والنمذ ودوا المراهمة والثامنة والدم والمحرام منها واحد وهو الدم  
المسفوح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الآيات والباقي من  
السبعة مكروه وما سوى ذلك فهو مباح على أصله لأن الأصل في الأشياء

### الاباحية

كما سـ  
من الغائية تجب التقية بالنذر ولا تجب بحجج الشبهة أصلاً  
وبالشراء بنية التقية عن الغني ياتساق الروايات وأما الفقير  
فقد اختلفت الروايات فيه جك أو المختار أنه لو اشتراها بنية  
التقية في أيام النحر يسير واجبة بالتقية في حقه وأن لم يقل لها  
شيئاً في جواب ظاهرها الرواية فكذلك المختار أنه الصدور شهيد حسناً  
للدين شرح في شرح الأضاحيق أن عمراني وعليه التقوى فإن  
لم تكن النية مقارئة للشراء به لا تجب بالاجماع وإن صرح  
وقت الشراء أنه يشتريها ليصحب بها نصيب واجبة بالاختلاف  
حـ مصري وكركيل ياتين بحجج شاة له وخروج إلى السواد <sup>نحو</sup>  
الركيل الأحمية إلى موضع البعد من مصر وذبحها هناك فقلنا  
على وجهين أما إن كات الموكل في السواد أو عاد إلى مصر فتنى  
الوجه الأول جازمت اضمحلت عنه وفي الوجه الثاني المسئلة

على قسمين اما ان كان الوكيل يعلم بقوله م الموكل او لا يعلم ففي القسم  
الاول لم تجز الاضحية عن الموكل بخلاف وفي القسم الثاني اختلف  
ابو يوسف ومحمد سرح والمختار قول ابي يوسف سرح انه يجزيه  
من ذبح على ميت فهذا على وجهين اما ان ذبح بامر او بغير  
امره ففي الوجه الاول لا يتناول من لحمه هو المختار لان الاضحية  
تقع للميت وفي الوجه الثاني يتناول هو المختار ايضا لان الذبح  
يصل على ملكه والثواب للميت ولهذا لو كان على الذابح الضحية  
واجبة تسقط عنهم في النكاح والعتقات والمستغلات  
الكثيرة يعتبر في الفضل عن حاجته نزل الضحية والمستغلات  
هو العتقات حتى لو كان يفضل من نزل ضيعته ومستغله عن حاجته  
سنة ما يبلغ ما يتي درهم فطيه الاضحية والا فلا هكذا ذكره استاذنا  
الشيخ الامام طهيري الدين الموعظ في سرح قال فهذا اختيار الشيخ الامام  
ابي بكر محمد بن الفضل وغيره من المشايخ يعتبر الفضل باعتبار قيمة  
الضياع والمستغلات على ما عرف المرأة تعتبر موسرة بالمهر المتجمل وهو  
ست بيان اذا كانت زوجها مليا عندهما خلا فالابن حنيفة سرح  
ولا تعتبر موسرة بالموجب منه بالانجاء في النكاح وفي الوجوب  
على الاب الموسر عن ولده المصير خلاف وكلام كثير وجواب  
طاع الرواية عن ابي حنيفة سرح انها لا تجب بخلاف صدقة  
النفقة فيها تجب عليه وعنده والفرق ما عرف من هذا

ولو ضحى بعد ما صلى اهل المسجد ولم يصل اهل الجبانة اجراه استحساناً  
 لانها صلوة معتبرة حتى لو اكتفوا بها اجزأتهم وكذا على هذا <sup>ان عكسه</sup>  
 وقيل هو جائز قياساً واستحساناً <sup>من التماس</sup> من التماس خانية قال تميم  
 الجلواني رحمه هذا اذا ضحى رجل من الفريق الذي صلى  
 فاما اذا ضحى رجل من الفريق الذي لم يصل فلم تجزئ التخيبة  
 قياساً واستحساناً <sup>من القصة</sup> من القصة اربعة عشر نفرًا ضحوا بغير تب  
 مشتركين ينبغي ان تجوزهم <sup>من شرح</sup> من شرح الطحاوي وراقته  
 الدم ليست بقربة الا في مكان او زمان فالزمان هو ايام  
 النحر والمكان الحرم ويجوز الانتفاع بملك الاضحية ويجوز  
 بيعه بكم ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه من متاع البيت  
 كما

من الذخيرة يجب ان يعلم بان العمل بغالب الرأي جائز  
 في الديارات وفي باب المعاملات وكذلك العمل بغالب  
 الرأي في الدماء حائز حتى ان من دخل على رجل  
 منزله شاهراً سيفه ولا يدري صاحب المنزل ما حاله أهله او هو  
 من اللصوص والتجأ الى داره او هو لص دخل عليه ليأخذ ماله  
 يقتله ان منعه فانه يتحرى في ذلك فان وقع تحريره دخل  
 منزله ليأخذ ماله ويقتله وخالفه ان نرجعه او صاح به ان  
 يادر يقتله فلا يأمر يقتله وقالوا فمن استقل المسلمين جماعة في دار الحرب فاشكل

على المسلمين حالهم انهم عدوا ومسلمون فانهم يتجرون وقد  
 روى الفقيه ابو جعفر المصنف والني والحسن بن زياد عن <sup>ابن</sup> حنيفة  
 مراح فممن رأى رجلا في داره شاهرا سيفه فوق غلب رائه  
 انه يريد ماله فانه يحل له قتله من غير ان يصيح وان كان يعلم  
 انه لا يريد نفسه فلهذا الرواية اشارة الى انه متى وقع تحريمه  
 على انه قتل الشرا انه يباح قتله ولا يلزمه التحريم مرة اخرى  
 يعلم انه قتل ينزجر به ون القتل اولا ينزجر وانما محمد مراح  
 في كتاب الاستحسان الى ان بعد ما وقع في غلب رائه انه دخل  
 للشرا انه يتجركا ثانيا يعلم انه ينزجر به ون القتل اولا ينزجر <sup>سئل</sup>  
 الفقيه ابو جعفر مراح عن رجل اخذ رجلا مع امرأته يحل له قتله  
 ان كان يعلم انه ينزجر عن الزنا بالصياح او بالضرب بما دون السلاح  
 فانه لا يقتله ولا يقتل معه انما اخذ هذا من قول محمد مراح فان محمد  
 مراح امره بالتجريم مرة اخرى بعد ما تحقق السرقة بالتجريم يعلم  
 انه هل ينزجر بما دون القتل اولا ينزجر وقد مررت هذه المسائل في كتاب  
 السقم من تاريخي في كتاب المحظور والاباح في الفصل الثاني والثلاثين  
 في المقرقات وفي اما الى يوسف رج بر رواية بشر مراح رج له امرأة  
 معروفة تزوجت والرجل غائب فشهد الشهود على ذلك ولم تدع طلاقا  
 اباحيفه مراح يقول لا اقنها ولا اعترض لها ولا افرق بينهما وبين زوجها الا  
 وقال ابو يوسف مراح اذا كان شيئا معروفا مشهورا وشهد جماعة

من الشهود وفتقها حتى يقدم الترويح الغائب وان لم يكن معروفا  
لا يفرقها القاضي حتى يسأل عنهما ولم يشهد على ذلك جماعة وانما  
شهد عليه شاهدان فان قول ابي يوسف راجح في هذا مثل قول  
ابي حنيفة راجح <sup>من المتفق</sup> امرأه ادعت ان نرجسها طلقها وقد  
غاب نرجسها فالمسئلة على وجهين ان كان القاضي يعرف انها  
امرأة سرجل يعرفه منعها من الكاح وان كان لا يعرفه وانها  
اقامت بذات بيعة عدها فالتاضي لا يتعرض لها <sup>من المضار</sup>  
في النصاب اذا كان شاربا المتوضي طويلا ولا يصل الماء تحت  
عند الوضوء جانبا وعليه الفتوى بخلاف الغسل وما ياتي <sup>من</sup> الخ  
الوليد رخص كان يطول شاربا فيكون اهيى وعن ابي حنيفة  
مقدار الشارب مقداره الحاجب والحلق فيه مكروه وهو لا يصح  
فاما الغاري في دار الحرب يندب الى توفير الاطعام ليكون  
سلاحا او يندب الى تطويل الشارب ليكون اهيى في عين  
العدو <sup>من</sup> الغياثة في فصل الضيقات والولا ثم يأخذ من  
شاربه حتى يصير مثل الحاجب سئل ابو حنيفة راجح عن هذا  
فاجاب هكذا وعلى هذا لو لم يصل الماء تحت شاربه يجوز لانه  
رخص في مقدار الحاجب ثم لو لم يصل الماء تحت شاربه يجوز  
لهذا او به تأخذ وعليه الفتوى ويكره حلق الشارب اصلا قولا  
ولا بك تطويل الشارب للفرقة ليكون اهيى في عين العدو

من المحيط في كتاب الكراهية في الفصل الثالث قال محمد سرح في كتاب  
الاختصاص واذا رأى الرجل رجلاً يقتل اباه متحداً ثم انكسر القتل  
ان يكون قتله او قال للابن في السر اني قتلت اباً لا تلتزم ولي  
فلانا عهد او قال له ان اباً ارتد عن الاسلام فاستخلفت قتله  
لذلك ولم يعلم الابن شيئاً ما قال كان الابن في سعة من قتله  
لان الوارث عاين السبب المبح لقتله وهو قتل الاب محمد  
الا ان القاتل ينكر ويدعي ما يستقله فلا يثبت ما ادعى من السقوط  
الابا بينة وكان هذا بمنزلة ما لو قال لغيره اخذت ما كنت باذ  
واكلت طعامك باذنت فان دعوى الاذن لا يثبت الابا بينة  
وكذلك من عاين هذا القتل كان له ان يعين الابن على استيفاء  
المقصود لانه علم بوجود هذا الحق للابن متى عاين قتله  
فكان عليه ان يعينه على استيفاء حقه كما في سائر الحقوق وكذلك  
اذ لم يعاين الابن القتل ولكن اقر القاتل بيمين يديه بالقتل ثم ادعى  
ما يستقله القاتل لان الثابت بالاقرار كالثابت معاينة لان التهمة  
منفية عن الاقرار لان الانسان لا يقر على نفسه كاذباً بالقتل فصلاً  
الثابت بالاقرار كالثابت معاينة من هذا الوجه ولو عاين  
الابن القتل وسعد قتل القاتل كذا هذا افرق بين الاقرار وبين  
الشهادة فانه لو شهد عنده عدلان ان فلاناً قتل اباً لعداوين  
عرفهما بالعدالة لا يسح للابن قتله ما لم يشهد ابد ذلك عند القاتل

وبعض القاصص شهادة في الاقرار باقتل وسبعه ان يقتله  
والفرق بينهما ان الشهادة انما عرفت حجة بخلاف القياس عند  
اتصال القضاء بها فقل اتصال القضاء لا يكون حجة اصلا فلا يست  
المشهود به قولا للقضاء من كل وجه وانما ثبت من وجه دون  
وجه وبذلك لا يحل الاستيفاء فاما الاقرار فانما صار حجة موافقة  
للقياس لا تنافي معه الكذب عنه لان الانسان لا يقر على نفسه  
كما يبا عصوصا بالقتل واذا انتفت التهمة عن الاقرار التحق الاقرار  
بالمعينة وكل جواب عرفته في القتل فهو الجواب في المبال في كل  
موضع يسح للابن استيفاء القصاص اذا عاين الابن القتل  
او اقربين يديه فكذا اذا عاين اخذ الماله او اقربين يديه  
بالاخذ كان له استيفاء الماله وفي كل موضع لا يكون للابن استيفاء  
القصاص بان شهد عنه عدلان باقتل فكذا اذا شهد عنه  
عدلان باخذ الماله لا يكون له ولاية استيفاء الماله من القاتل  
الغياثية ويكره ان يدهن براسه بدهن فضة وكذا ان  
صب الدهن على راحته ثم مسح على راسه او لحيته لان  
الاذهان فكذا يكون في الغالية لا بأس به ولا يصب الغالية  
على راس من المدهن من عقبة صاحب الكشف واختلوا  
في الرواية يوم القيمة قبل دخول الجنة بعض اهل السنة والجماعة  
قالوا برى المسلمون والكفار جميعا ولكن روي تفرع وتهويل

لا روية كرامة من القياضية يا روزه نور و زمجان را تعظيم كن و جزيري  
 بديه و ستدسوي ايشان موافقت ايشان را و اگر چه خاير مرغى بود بخشنى  
 عليه من تحفة الفقهاء اذا نذر الله تعالى بما هو قربة و طاعة  
 يجب عليه الوفاء به من الحصر و لو قال علي المشي الى بيت الله  
 او الى الكعبة او الى مكة يلزمه ذلك بالاجماع اما حجة او عمدة  
من السراجية قراءة القرآن عند القبور مكروه عند ابي حنيفة  
 وعند محمد راجح لا وعليه الفتوى من المضمرات والاصح انه  
 لا يكره من رسالة الاختساب في الباب الحادي والخمسين  
 ويتعجب للامر بالمعروف ان يأمره في السر ان استطاع ذلك  
 ليكون ابلغ في الموعظة والنصيحة وقال ابو الدرداء رضى من  
 وعظ اخاه في العلانية فقد شانه ومن وعظ في السر فقد نرانه  
 فان لم ينفعه الموعظة في السرياً مره بالعلانية لتعين الجهر به  
من الصيرفي ذكر في السير الكبير لا بأس للرجل ان يخلو وسط  
 راسه ويرسل شعره من غير ان يفعله فان فعله فهو مكروه لانه  
 يصير مشتبهاً بالكفر من الجواهر قال القاضى الامام المالک  
 المملوك اللعيب الذي يلعب الشباب ايام الصيف بالبطيخ بان  
 يضرب بعضهم بعضاً مباح غير مستكر فانما هم كانوا يفعلون في سر  
 النبي صلى الله عليه وسلم من غير نكير من النصاب البعین  
 اذا وضع على الجرح ان عرف ان فيه شفاء فلا بأس به لانه



واداد احدى اثبات النخالة او غسل بها يد هـ او راسه  
 ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهو بخاله يعلف بها الدواب  
 لا بأس به لانه بمنزلة التبن قاله رجب الله عنه ورايت في  
 كراهة كتاب العيون قال هشام سألت محمد عن الوضوء  
 بالدقيق والسويق بمنزلة الاشنان بعد اكل الطعام فاخبرني  
 ان ابا حنيفة وابا يوسف راح لم يرياه بأسا وهو قول محمد راح  
 من الخلاصة النخالة ما لم يبق فيها شيء من الدقيق يعلفها  
 الدواب لا بأس به وفي العيون عن محمد راح الوضوء  
 بالدقيق او السويق بمنزلة الاشنان بعد اكل الطعام لا بأس  
 بوضع العجينة على الخرج ان عرف فيه شفاء لم من الخائفة ولو  
 غسل راسه او يده بالنخالة او احرقها ان لم يبق فيها شيء  
 من الدقيق وهي نخالة يعلف بها الدواب لا بأس  
 لايها صارت بمنزلة التبن والعلف وعن ابي يوسف  
 والي حنيفة راح لا بأس بغسل البد بعد الاكل بالسويق  
 والدقيق بمنزلة الاشنان وهو قول محمد راح من السمّة  
 وسئل ابو الفضل الكرماني عن الدقيق الذي يستعمله القضاة  
 هل يغزرون في ذلك فقال لا بأس به وسئل عنها علي بن  
 فقال ما اجيز ذلك والقرن اوجب لم من الذخيرة قال  
 هشام وسألت محمد ارجع عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد

الطعام مثل الغسل بالاشنان فاجبرني ان ابا حنيفة و ابا يوسف رجا  
 لم يريانه لبت بأسا وهو قولي قال وانما لم يريانه بأسا لتوارث النسا<sup>س</sup>  
 ذلك من غير تكبير منكس<sup>م</sup> من مخلص الشرحين في شرح المنظو<sup>مة</sup>  
 منقولاً من المصنف في الخطأ والصواب يستجلان في المجتهدين والحق  
 والباطل يستجلان في المعقولات حتى اذا سلنا عن مذهبا  
 ومذهب مخالفنا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان مذهبنا<sup>فينا</sup>  
 صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب لانه لا<sup>قطعت</sup>  
 القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب فاذا سلنا عن  
 معقداً او معتقداً خصوصاً في المعقولات يجب علينا ان نقول الحق  
 ما نحن عليه والباطل ما هو خصوصاً عليه هكذا نقل عن المشايخ شرح<sup>لم</sup>  
 من المحيط قال ولا يحل النظر الى العورة الا عند الضرورة قال  
 سلمان الفارسي رضي الله عنه لان اخر من السماء فانقطع بصفين  
 احب الي من النظر الى عورة احدا وينظر احدا الى عورة في مع هذا  
 اذا جاء العذر فلا بأس بالنظر اليها من جملة الاعذار الحات  
 ينظر عند ذلك الفصل وكذلك الحافظة تنظر الى موضع الفرج  
 من المرأة وهذا الاثبات سنة وهو من جملة الفطرة  
 في حق الرجل لا يمكن تركه من العيانية ويجوز ذلك كله<sup>عند</sup>  
 العذر كالولادة والقرحة في الفرج والحائض والعيوب في الخ  
 خصوصاً العين ولو تولى المرأة في ذلك كان اولي اذا امكن تعليمها و<sup>قبل</sup>

في خاتن الكبير اذا امكت ان يختن نفسه قلعاً والآن لم يفعل الا ان  
 يمكنه ان يتزوج او يشتري خاتنة فتمتنته وذكروا الكرخج راح في  
 الكبير يختنه الحماجي عن ابن مقار لا بأس للحماجي ان يطلي عورة  
 غيره بالنورة لم من التهذيب واذا وقع عذراء فلا بأس بان  
 تنظر القابلة عند الولادة الى العورة وعند دعوى وصول العين  
 ودعوى عيب من المشتري ونحوها وكذا ينظر الرجل موضع الختان  
 عند الختان ومد اوائه من ذلك ومن جرح آخر من الذخيرة  
 ان مقدار ما ينبغي من ذنب العامة اخضعوا فيه منهم من قدر  
 بشعر ومنهم من قال الى وسط الظهر ومنهم من قال الى موضع  
 الجلوس من شرح المنقح ولا بأس بعلم العامة من الحر  
 قد راس بعة اصابع لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس  
 الحرير الا موضع اصبعين او ثلثة او اربعة اذا اراد الاعلام  
 من القنية لا بأس بعلم المنسوج بالذهب للنساء واما للرجال  
 فقد راس اصابع وما فوقه بكم من فتاوى السمرقندي  
 الزيادة على اصابع في علم الثوب من الابريسم والكتانة  
 في الثوب من الذهب على هذه من الكثر كره لبس الاثان  
 والاكل والشرب والادهان والتطيب من انا ذهب وقضة للرجل  
 والمرأة من السغناقي قيل صورة المحرم هو ان يأخذ آنية الذهب  
 والفضة ويصب الذهب على الراس اما اذا ادخل يده فيها

واخذ الذهب ثم صب على الراس من اليد لا يكره كذا ذكره <sup>رواه</sup>  
 الذخيرة في الجامع الصغير <sup>من</sup> العنابية قال ويكره الشرب من  
 الاواني الذهب والفضة فان كانت من التجل لا بأس به وقيل يكره  
 ايضا ولا بأس بجعلية السيف والساعد من الذهب والفضة  
 اذ لم يكن على مقبضه ويكره الاكل بمعلقه الذهب والفضة وعلى  
 الذهب والفضة والوضوء من طشت الذهب والفضة وكذا  
 ابريق من الذهب من ذلك وكذا استعماله بمجود الذهب والفضة  
 الا ان يكون للتجل <sup>من</sup> البرهانية ولا بأس ان يكون في بيت  
 رجل سرير دباح وفرش دباح لا يقعد عليها ولا ينام عليها وكذا  
 الاواني للتجل لا يشرب منها بقع عليه محمد سرح لان المحرم هو <sup>تنفع</sup>  
 والانتفاع بالسريير والفرش الفخود والنوم وبالاواني الشرب  
 من البطهرية يكره الشرب في آنية الذهب والفضة والادها  
 منها ويكره الانتفاع في كل ما يعود الى الايدان كالادهان و  
 الطيب واما التموية الذبح لا يخلص لا بأس بالاجماع لان  
 الذهب والفضة مستهلك فيه <sup>من</sup> الذخيرة في الجامع <sup>الصغير</sup>  
 عن ابي حنيفة سرح انه كان يكره الاكل والشرب في آنية <sup>ذهب</sup> الذهب  
 والفضة والادهان فيها قالوا وهذا اذا كانت يستعمل الدهن  
 من الآنية فما اذا كانت تصب الدهن ثم استعمله لا بأس به  
 وكذلك اذا اخذ الطعام من قصعة الفضة ووضعه على الخبز

او ما شبه ذلك تم اكل لا تأسب من متراح (الكرحي) قال ابو حنيفة  
 راح لا تأسب في العلم في الثوب اذا كان اصبعاً او اصبعين او ثلثاً  
 او اربعة او اربعة بشر عن ابي يوسف راح ولم يحلت خلافاً <sup>للك</sup>  
 لان العلم تابع للتوب فصار كالسك كسك من القسطنطين فلتسبه  
 والعلم في العامة في مواضع يجمع لحم لا يجمع عكس في المتفرقات  
 خلافاً فسبح يخرج طاهر المذهب عدم الجمع في المتفرقات الا اذا كان  
 خط قر وخط منه غيره بحيث يرى كله قر فلا يجوز كما ذكره في  
 حبه فاما اذا كان كل واحد مستبينا كالطرن في العامة فطاهر  
 المذهب انه لا يجمع ولا يجوز مسح اليد على ثيابه ولا بد ستره  
 وقال رضى هذا الا يجوز على المنديل الذي يوضع عند الخوان  
 لمسح الابد ي به قلت لكن بقليل عسب في ثيابه يقتضي جواز  
 بالمنديل فالان الثوب ما نسخ لهذا والمنديل ينسخ لهذا من  
 المصطفى وقال انما اجمعنا ان القليل من الملبوس حلال وكذا القليل  
 من اللبس والاستعمال المظلمة يمنع الناس من الاحتطاب  
 في المروج لا بد فح شيك اليهم فالدفع والاخذ حرام لانه رشوة  
 ومنه ويجوز شري العصافير من الصيد واعناقها اذا قال من  
 اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه ما لا عناق <sup>بم</sup> لا يجوز  
 لان فيه نصيب المال ومنه انما ذنبل من الخشب يدعه  
 ومنه الخف الاحمر خف فرعوبت والخف الاصفر خفها ما

والخف الاسود حلف العلماء وقد لقيت عشرين من كبار  
 الفقهاء يبلغ ثمانين لا حد خفاً ابيض ولا احمر ولا سمعت انه  
 امسك وروى انه عليه السلام امسك خفاً ابيضاً - واهدي  
 له خفان اسودان فقبض وليس <sup>من</sup> الخادي قال فان اراد  
 امرأة ان تصنع التعموين لحيها وجهها بعد ما كانت يبغضها  
 ذكر في الجامع الاصغر ان ذلك حرام لا يحل قال صاحب الكتاب  
 روي لنا ابو نصر محمد بن عبد الله باسناده عن خالد بن <sup>عليه</sup> عبد  
 الله انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله  
 ان لي بعلاً وهو يبغضني فما ترى فامرها بتقوى الله فقالت يا رسول  
 الله اني صنعت شيئاً اُحِبُّ به ابيه قال اف لئلا اف لئلا  
 لقد قلت قولاً عظيماً لقد اذيت اهل السماء والارض ثم امرها  
 فخرجت ثم امر بماء فوضه المكاف الذي كانت فيه فبلغ النبي <sup>عليه</sup> السلام  
 ان تلك المرأة تابت وتعبدت وحسنت عبادتها <sup>من</sup> الغناه  
 في اتخاذ المرأة التعموين لحيها الزوج حرام <sup>من</sup> الغيا في اتخاذ  
 المرأة التعموين لحيها الزوج حرام وروى ان امرأة امت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي بعلاً يبغضني فما ترى  
 فامرها بتقوى الله فقالت اني صنعت كذا وكذا اُحِبُّ به فقالت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اف لئلا اف لئلا <sup>لقد</sup> قلت  
 قولاً عظيماً لقد اذيت اهل السموات والارض ثم امرها

فأخرجت ثم أمرت بما فجج إليه ب اللذان صبيهما ثم بلغ بي  
صلح ان تلك المرأة تأبت وتعبدت وحسنت عبادتها وخص  
بعض المشايخ شرح التحليف بالطلاق والعقاب والايام  
المغلظة لفساد الرمان واحله والمختار ان يفتي بعدم جواز  
ذلك من الذخيرة اتفق المشايخ شرح ان الخطاب في  
حق الرجال بالحجارة سنة وانه من سماء المسلمين وعلاما  
واما الخطاب بالسواد فحق فعل ذلك من العزاة ليكون  
اصيب في عين العدو فهو محمود منه اتفق المشايخ  
عليه ومن فعل ذلك لتزيين نفسه ولحجب نفسه اليهن  
فذلك مكروه وعليه عامة المشايخ وبعضهم جوزه واذا  
يجوز كراهة روي عن ابي يوسف راج انه قال كما تجبني ان  
تزين لي فجبها ان اتزين لها هكذا الجملة من شرح السير الكبير  
من كنز العباد الحياء سنة للنساء ويكره لغيرهن لانه تشبه بهن  
وكذا تشبه المرأة بالرجل مكروه في الكبير والظاهر لا  
للصغير ان يخضب يده او رجليه لان ذلك تزيين وهو  
للنساء من خزانة الفقه العليا خميسة وعشرون مقسما  
يوجب الاستبراء اذا ملبت الجارية بالعتمة او بالفتاة  
حين حبس عليها او بدلا عن الخلع او كانت من ذمة اخنكم  
او مواحدة فقصت المدة او ما عفا واتاد الحنة فاقطعت

ورَدَّتْ عَلَيْهِ بَعِيْبٌ اَوْ اشْتَرَتْ شَقَصًا كَانَتْ لِرَجُلٍ فِيهَا شَرَكَةٌ  
 وَبَاعَ شَقَصًا مِنْهَا وَقَالَ الْبَيْعُ اَوْ كَانَتْ آيَةً فَرَجَعَتْ اَوْ مَغْضُوبَةً  
 رَدَّتْ عَلَيْهِ اَوْ وَهَبَهَا مِنْ اَوْلَادِ الصَّغِيرِ ثُمَّ اشْتَرَاهَا اَوْ بَاعَهَا  
 مِنْ رَجُلٍ بِعَيْنِهَا فَاسَدَ اَتَمَّ قَضَى الْقَاضِي بِالرَّدِّ عَلَيْهِ فَاسْتَرْدَتْهُ  
 وَبَاعَ ظَالِمٌ جَارِيَةً رَجُلٍ فَوَطَّئَهَا الْمَشْتَرِي فَنَاصَهُ مَوْلَاهَا فَقَضَى  
 الْقَاضِي بِالرَّدِّ عَلَيْهِ يَجِبُ عَلَى الْمَالِكِ اسْتِحْسَانًا وَالْفَتَاوَى عَلَيْهِ  
 وَوَطَّئَ الْاَبُ جَارِيَةً ابْنَهُ وَلَمْ تَحْبَلْ ثُمَّ اشْتَرَاهَا اَوْ اشْتَرَى  
 جَارِيَةً مِنْ ابْنِهِ اَوْ امِّهِ اَوْ مِنْ مَكَاتِبِهِ اَوْ مِنْ عِبْدِهِ الْمَازُونِ  
 وَلَمْ يَكُنْ حَاضِرًا فِي يَدِ الْعَبْدِ وَانْذَرَ كَانَتْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَحْبِطُهُ  
 بِمَا لَهُ يَجِبُ الْاِسْتِبْرَاءُ عَلَى الْمَوْلَى اسْتِحْسَانًا وَعِنْدَهَا لَا يَجِبُ بِنَاءً  
 عَلَى اَنْ دَيْنَ الْعَبْدِ يَمْنَحُ مِلَّتَ الْمَوْلَى عِنْدَهُ وَعِنْدَهَا لَا وَقَدْ  
 عَرَفْنَا اَوْ اِذَا وَهَبَهَا مِنْ صَبِيٍّ اَوْ امْرَأَةٍ ثُمَّ رَاجَعَ بِهَا اَوْ اَسْرَاهَا  
 الْكُفَّارَ وَاحْرَزَهَا بِهَا بِالْاَسْرِ ثُمَّ وَصَلَتْ اِلَى الْمَوْلَى وَانْزَلَ بِهَا  
 الْمَوْلَى يَمْتَحِبُ عَلَى الزَّوْجِ الْاِسْتِبْرَاءُ اِذَا كَانَتْ مَوْطُوءَةً وَكَذَا  
 لَوْ زَوْجُ امٍّ وَلَدَهُ اَوْ مَذْبُوحَهُ قَبْلَ الْعَتَقِ اَوْ اَمْرَتْ بِتَامِرٍ ثُمَّ  
 اسْلَمَتْ وَانْزَلَ اِسْرَادَ رَجُلٍ اَنْ يَبِيعَ الْجَارِيَةَ يَسْتَحِبُّ لِلْبَائِعِ الْاِسْتِبْرَاءُ  
 قِيَامًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا فِي الْقَضَاءِ وَكَذَا لَوْ ارَادَ اَنْ يَنْزِلَ  
 خَمْسَةَ مَوَاضِعَ لَا يَجِبُ فِيهَا الْاِسْتِبْرَاءُ رَجُلٌ اشْتَرَى جَارِيَةً  
 مَكْنُوحَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجَ قَبْلَ الدَّخُولِ وَالْخُلُوءَةِ بَعْدَ مَا يَجِبُ



الاستبراء على المشتري ولو حرم فراح الامة على مولاها ثم زال  
 التحريم لا استبراء عليه مثل ان تر وجهها ثم طلقها الروح قبل الدخول  
 او كانتهما ثم تجرت او وطئ الاب حارسه ابنة وجبت ثم اشتراها  
 الاب او باع طالم جارسه العبر وعلم المشتري انها مملكت العبر <sup>طئها</sup>  
 او لم يطأها او باع جارسه بشرط الحياس ثلثة ايام ثم افسد البيع <sup>بها</sup>  
 الاستبراء على البائع لا نه لا يتيب المملكت اجماعا وكذا لو كانت  
 الجارس للمشتري عند الي حنيفة راح خلافا لهما لان المملكت <sup>للمشتري</sup>  
 فصار كالاقالة قبل القبض لا نه لا يتيب المملكت كما لو كانت الجارس  
 للبائع فيفسخ حصة مواضع لا يحسب الحيض من الاستبراء <sup>حلالا</sup>  
 جارية حائضا او اشتراها فحاصت في يد البائع ثم قبضها المشتري  
 واشترها او وضعها في يد عد له فحاضت في يده ثم قبضها او باع  
 احد الشريكين جارسه فحاضت حبضة ثم اجاز الشريك البيع او  
 باع فضولي جارسه فحاضت عنه المشتري ثم اجاز المالك البيع فحله  
 هذه الحيض لا يحسب من الاستبراء <sup>من شرح الامر</sup> شاد بكرة  
 التكة المعولة من الامريسم هو الصحيح وكذا القنسوة والكانت <sup>تحت</sup>  
 العمامة والكبس الذي يعلق <sup>عك</sup> اكره المنطقة المفضضة  
 عن <sup>لا</sup> يابس به وبالد يباح في وسط المنطقة دون ثلث اصابع  
 لانه يبع كما في طرف القباء التريكم <sup>من</sup> الذخيرة ولا يحل النظر الى  
 العورة الا عند الضرورة والعذر رفعت جملة الا عند امر الخائب

الختان ينظر عند ذلك الفعل من بر مسألة الاحتساب والثلاثون  
 نَحْ أَهْلَ الذِّمَّةِ عَنْ الرُّكُوبِ كَعِيشَةِ الْمُسْلِمِينَ وَبِأَسْرِ الصَّالِحِينَ  
 اتِّخَادِهِمْ مَعَابِدَ هَمَّ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ تَقْيِيدِ الْغَافِلِينَ  
 رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مِنْكُمْ أَفْلَغِيَّةً بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ  
 يَمْسَسْهَا فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيَقْبِضْهُ وَذَلِكَ أَوْضَعُ الْإِيمَانِ  
 يَعْنِي أَوْضَعُ فِعْلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ التَّخْيِيرَ بِالْيَدِ لِلْأَمْوَاءِ وَاللِّسَانِ  
 لِلْعِلْمَاءِ وَبِالْقَلْبِ لِلْعَامَةِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ كُلُّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ  
 فَإِنْ وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَغْيِرَهُ قَالَ الْفَقِيهُ رَاحَ فَيَنْجِي لِلَّذِي يَأْمُرُ  
 بِالْحِرَوفِ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ وَجَدَ اللَّهُ تَعَالَى وَاعْتَزَّ الدِّينَ نَصْرَ اللَّهِ  
 تَعَالَى وَوَفَّقَهُ لِذَلِكَ وَأَنْ كَانَ أَمْرُهُ لِحِمَاةِ نَفْسِهِ خَذَلَهُ اللَّهُ  
 تَعَالَى فَأَنْتَ بَلَقْنَا عَنْ عَكْرَمَةَ رَضِيَ عَنْهُ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ شَجَرَةٍ  
 تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى فَغَضِبَ قَالَ هَذِهِ الشَّجَرَةُ تَعْبُدُ مِنْ  
 دُونِ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ أَنْتَ أَخَذْتَ فَا سَهَ وَرَكِبَ حِمَارَهُ ثُمَّ تَوَجَّهَ نَحْوَ  
 شَجَرَةٍ لِيَقْطَعَهَا فَلَقِيَهُ ابْنُ لَيْسَ عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ فِي الطَّرِيقِ عَلَى صَوْرَةِ  
 نَسَائِكَ فَقَالَ لَهُ إِلَى أَيْنَ تَزِيدُ فَقَالَ رَأَيْتُ شَجَرَةً تَعْبُدُ مِنْ  
 دُونِ اللَّهِ تَعَالَى فَأَعْطَيْتُ ابْنَ اللَّهِ تَعَالَى عَهْدًا أَنْ أُرْكَبَ حِمَارِي  
 وَأَخْذَ فَا سَهِي وَأَتَوَجَّهَ نَحْوَهَا فَأَقْطَعَهَا فَقَالَ لَهُ ابْنُ لَيْسَ مَا لَكَ وَلَهَا  
 مَا لَكَ مَا لَكَ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا دَنَتْهَا وَأَضَلَّاهُمْ فَلَمْ يَرْجِعْ فَقَالَ ابْنُ لَيْسَ

ارجع واما معطيت كل يوم اربعة دراهم فترفع طرف قراستك  
 وترفعها بحمد الله دراهم فقال له اَوْ تَفْعَلْ دَلَّتْ فَارْتَعَمْ فَمَنْتَ لَكَ دَلَّتْ  
 كل يوم ترجع الى منزله فوجد ذلك يوم من اوثلثة او ماشاء الله  
 تعالى فلما أصبح بعد ذلك رافع طرف فراشه فلم ير شيئا ثم مكث  
 يوما آخر فلما رأى انه لا يجد الله دراهم اخذ القاس وركب الحمار  
 وتوجه نحو الشجرة فلقه ابلبس عليه اللعنة على صورة انسان  
 فقال له ابن مريد قال شجرة تعد من دون الله تعالى اريد  
 ان اقطعها قال له ابلبس لا تطيق ذلك لانك خرجت اول مرة  
 فكان خروجت غصبا لله فلو اجتمع اهل السماء والارض ما رددت  
 والآن ما نخرجت حبت لم يجد الله دراهم عندك فقد مت لك  
 عنقت فرجع الرجل الى بيته وترايت الشجرة لهم من نفس البستي  
 منها ما يختص بيوم القيمة وهو الجراء والحساب ومنها ما يختص  
 بالدارون الآخرة وهو الطاعة والعبادة لان الكلب يختص  
 بالديارون الآخرة من الفسقة استمى منقبين خفيين  
 في حادته فاما احدهما بالعبادة والآخر بالفساد او بالحل والآخر  
 بالحرمة فاخذ العاجي بقول من افناه بالفساد في العبادات  
 وبالفحشاء في المعاملات فلم يمان كان المصفي مجتهدا باخذ  
 بقول من ترجح عنده والعاجي ياخذ بقول من هو افقه منهما  
 عنده وان استويا عنده ليستغنى عنهما وان لم يجد في بلدته

تسبب الى بنده و آخرى كما كان يفعلند العجاجة وانا بسوء يمتنع لنفسه  
نه يفتي للناس بما هو اصله عليهم السلام مت كذا ذكره ابن زوكري  
ج في شرح الجامع الصغير ويتبع للمفتي ان يأخذ باليسر في حثه  
نوما في حق الضعفاء لقوله عليه السلام لعلي ومعاذ حين بشروا  
باليمن يثرا ولا تقصر لهم من الغنمات من لدن الله تعالى ولا دام  
لي المسند يشرح انه سئل عن فتية اخيا بجوابين مت فتبين  
لجوابين يتبع قال يتبع قول الفقهين بعد ان يكونا اورعهما واما  
انما التقليد للعوام مت كان بمنزلة ما من الفقهاء الذي ينسبوا  
للاجهل مت من الترميع في باب ابي حنيفة راج في كتابه مت  
بعض المتأخرين من مشائخنا راج اختاروا الفتوى بالصالحين  
واضح الخلاف وقالوا كما يفتي بالصالحين في الاجير المشتري لا اختلاف  
فيما به واختلاف الصحابة راج في هذا اظهر وكان الفتوى  
بصالحها مت ومنه وعند الفقهاء الحق واحد وعليه مت  
لمتكلمين وقالوا ان العامي يعمل بראي امام واحد وقع عنده  
نه اعلم ولا يخالفه في شيء يهوي نفسه عنه فانه من المتكلمين  
بماعة عن ابي يوسف راج في الرجل يمتنع من اداء زكاة ماله  
سامن عنه قال امرو به للث فان فعل والاضرته واجبرته فان  
انوا جماعة فاستعبدوا فاقبلهم ووضعت فيهم السلاح وكذا للث  
<sup>المتكلمين</sup>

صلوة العبد و صلوة الجماعة فانما أمره واضربه والّا افا قتلهم ان كانوا  
 جماعة متمتعين الحسن بن سمر و قال سمعت محمد بن الحسن يقول  
 لو ان اهل كورة تركوا سنة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما قتلهم الله وان كانت مازل وحده يدع سنة من سنن النبي  
 عليه السلام حبسته من تنسب تيج تنهاب الدين سهر  
 قيل ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدري ما المروج  
 ولم يخبر الله احدا من خلقه ولم يعط الله احدا من عباده قوله  
 تعالى ان الله عنده علم الساعة نزلت في رجل اتى النبي عليه السلام  
 فقال ان ارضا احببت فمتى الغيث وتوكت امرأي ما  
 فماذا ملك وقد علمت اين ولدت فباتي ارض اموت وقد  
 علمت ما علمت اليوم فماذا اعلم غدا ومتى الساعة فانزل الله  
 الآية قال عليه السلام مفا تيج الخيب خمس لا يعلمهن الا الله  
 لا يعلم متى تقوم الساعة الا الله ولا يعلم ما تفيق الا ارحام  
 الا الله ولا يعلم ما في عند الا الله ولا يعلم نفس باي ارض  
 نموت الا الله ولا يعلم متى تنزل الغيث الا الله قيل لا يعلم هذه  
 الخمس ملك مقرب ولا نبي مرسل فمن ادعى يعلم شيئا من  
 هذه فقاتل كقربا لقرآن من كثر العباد من لم يقرب بعض  
 الاربعة عليهم السلام او عاب بنيا بشيئ او لم يوجب سنة  
 من سنن المرسلين فقد كفر مازل قال لاخر خلق را سلك مازل

اذنا فبرئت فان هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال فبرئت الرجل لا اقل وان كانت سنة فهذا كفر لانه قال  
 ذلك على سبيل الرد والانكار وكذا في سائر السنن خصوصا  
 في سنة يحيى معروفة وثبوتها بالتواتر كالسواك وغيره <sup>وسمى</sup>  
 عن محمد بن مقاتل راجع لو ان اهل بلدة اجمعوا على ترك السواك  
 قاتلناهم كما قاتل الكفار قال صاحب الذخيرة رايت في موضع  
 اخرا اذا قال الرجل لا خرسو شاربك فانه سنة فقال لا افعل  
 ان انكره اصلا يكفر <sup>نفسه</sup> وفي نسخة الامام الجرجاني ايضا اذا قال <sup>نفسه</sup>  
 رسمت ومقاتل ان بخورند و دست نشویند ان قال لهايتها و بابا <sup>بسنة</sup>  
 يكفر <sup>نفسه</sup> وفي مجموع النوانر له چه كار آید سبست پست يكفر لانه  
 استخف بالسنة من قال لغيره سبست پست كروه وكند وري  
 در مردن افكند او قال اين چه رسم است پست پست كردن  
 و دستار بنزير كاو در آوردن ان قال ذلك على سبيل الطعن  
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يكفر <sup>من</sup> القنية <sup>جل</sup> ولتر  
 او المرأة ان ينقل من مذهب الشافعي الى مذهب <sup>حنيفة</sup> الجني  
 راجع وعلى العكس ولكن <sup>من</sup> لكنتا لقيه اما في صححه واحدة فلا يمكن  
 من ذلك <sup>من</sup> الجاوي الحنفي ولو ان رجلا من اهل <sup>جهاد</sup> الا  
 تركت مذهبيه في مسألة او في اكثر منها باجتهاده لما وضع له <sup>من</sup>  
 دلائل الكتاب والسنة او غيرهما من الحجج لم يكن ملوما ولا <sup>مؤ</sup>

بل كما ان ما جوسرا محمودا وهو في سعة منه وهكذا كانت فقال ثمة  
 المستد من فاما الذي لم يكن من اهل الاجتهاد فانقل من قول  
 الى قول من غير دليل لك لما يرغب لغرض الدنيا وشهواتها  
 فهو المذموم الاثم المستوجب للتأديب والتعزير لا سيما  
 المكر في الدين واستحافه بدنيته ومنه <sup>بعض</sup> من الاثر <sup>في</sup> جلد  
 المفتي في زماننا من اصحابنا اذا استفتي عن مسألة وسئل عن <sup>قصة</sup>  
 ان كانت المسئلة مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة  
 بلا خلاف بينهم فانه يعمل اليهم ويفتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه  
 وان كان مجتهدا متقنا لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا  
 سراج ولا يعدوهم واحتشاده لا يبلغ احتشادهم ولا ينظر الى فعل  
 من حالهم ولا يقبل حجته لانهم عرفوا الادلة وهيردوا بيننا  
 وثبت وبين ضده وان كانت المسئلة مخلفة فيما بين اصحابنا  
 سراج فاما كان مع الجبا حيفة سراج احد صاحبيه يأخذ بقولهما  
 لوفور الترائط واستجماع ادلة الصواب بينهما وان كان  
 ابا حيفة سراج صاحبا في ذلك فان كان اخلا فاهم اختلاف  
 عصر وزمانات كالقضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه  
 لتفسير احوال الناس وفي المراسع والمعاملة اختار قولهما  
 لاجماع المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم بتجارب  
 المجتهد ويعمل بما اقعى اليه سرائره وقال عبد الله بن المبارك

راج نأخذ بقوله أبي حنيفة راج وتكلموا في المجتهد قال بعضهم من  
 اذا سئل عن عشر مسائل فيصيب بالثمانية ويخطئ في البقية  
 فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة  
 النسخ والمنسوخ والمحكم والمأول والعلم بجارات الناس وعرفهم  
 فان كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية ان كانت توافق اصول  
 اصحابنا يحتل بها وان لم يجز لها رواية عن اصحابنا واتفق  
 فيها المتأخرون على شيء جعل به وان اختلفوا يجتهد ويفتي  
 بما هو صواب عنده فان كان المفتي مقلدا غير مجتهد يأخذ بقول  
 من هو افقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه فان كان افقه  
 الناس عنده في مصر اخبر يرجع اليه بالكتاب ويثبت فيه الجواب  
 ولا يخاف ان خوفه الا فتراء على الله تعالى بتجريم الحلال وضد  
 من تنبيه الجليلي راج قال الفقيه راض كره بعض الناس  
 لبس الثوب المصطنع بالمحصر والزعفران او الورس للرجال  
 وقال بعضهم لا بأس به اما حجة من كرهه فماري ابو ايوب  
 عن نافع عن ابن عمر رضى قال نهاني رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن لبس المحصر وعن الغشب وعن القراءة  
 في الركوع وروى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
 قال اياكم والحجرة من زينة الشيطان فان الشيطان يحب الحجرة  
 وروى يحيى عن ابن شعيب عن ابيه عن جده قال رأي



رسول الله صلى الله عليه وسلم وجا حب سروده من حصر  
فأعرض عني قد ضئت فأحرقتها وليست غيرها ثم جئت فقال  
ما فعلت الملعنة فقلت برأيتك أعرضت عني فأحرقتها فقال  
أعطيتها بعض نسائك وأما حجة من أباح ذلك فما روى وكيع  
عن صفوان عن أبي السجعي عن البراء بن عازب قال لما  
ذات المنة أحسن في حلة حمراء من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ويروي عن بعض رواي كعب بن عجرة قال لقيت أربعة  
وأخمس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكنون  
المعصر ويروي وكيع عن صفوان عن مالك بن مسعود  
رضي الله عنه قال رأيت علي السجعي ملعنة حمراء قال ألقيد رضي الله  
الأول أصح وهو قول أبي حنيفة راح وبه تأخذ وعمل إن كنت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قبل الله وأما ما روي  
عن الصحابة فإنه رضي لا يلزمه لأنه لم يبين من كان من  
الصحابة رضي وقد روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما قال لا شيء  
فيه فهو أولى بالأخذ وأما الذي روي عن السجعي فإنه  
كان يفعل ذلك فبرأ من الإقضاء وكان يلبس المعصنة  
ويلعب بالسطرحة ويخرج مع الصياد والصياد لروية  
الصلح من التبعة وأحب الألوان البياض والسطرحة  
من يد في البصر وقد لبس رسول الله صلى الله عليه وسلم

الاخضر طيب الاخضر سنة ويجتنب الرجل الحمره والمصفرة  
 من الثياب الحرم من الخامية يكره للرجل ان يلبس الثوب المصنوع  
 بالمعصر والزعفران والورس الحرم من الهداية ولا يلبس ثوبا  
 مصوغا بورس ولا زعفران ولا معصر بقوله عليه السلام  
 لا يلبس المحرم ثوبا منه زعفران ولا ورس الا ان يكون  
 غسلا لا ينقص لانه منع الطيب لا اللون وقال الشافعي رحمه  
 لا بأس بلبس المعصر لانه لون لا طيب له ولنا ان له  
 رائحة طيبة الحرم من المصابيح عن عبد الله بن عمر بن  
 العاص قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين  
 معصرين فقال ان هذه من ثبات الكفار فلا تلبسهما وفي  
 رواية قلت اغسلهما قال احرقهما الحرم من ابن روي كسر  
 النبي صلى الله عليه وسلم في لباسه وقيامه وقعوده منها  
 ابن روي فانه روي انه عليه السلام يلبس قفصا بيضاء يتنعم  
 بعجامة سوداء ور بما يتنعم بمجرأ وصفراء ايضا من المأثبات  
 قال صاحب الروضة فيما يجوز للرجل لبس الثوب الاحمر و  
 الاخضر وغيرهما من المصبوغات بلا كراهة الا ما ذكرنا في  
 والمرعصر والورس الحرم وفي المأثبات يكره للرجل لبس  
 الثوب المصنوع بالمعصر والزعفران والورس لان الاش  
 ور فيه الحرم من التفريق لبس الثياب المعصر والمرعصر والورس

للرجل مكروه عند الأكثر للهي نوامد فيه <sup>من</sup> لفتا <sup>وي</sup> النسا  
 ومكره للرجال لبس الثوب المصبوغ بالمعصر والمورس <sup>والزعفران</sup>  
 من فوائده الدرابه والتقييد في الروايات يدل على التقى <sup>من</sup> هذا الكلام  
 التخصيص في الروايات يدل على تقى ما عداه <sup>من</sup> الذخيرة  
 وفي المستقى كان أبو حنيفة راح بكره للرجال ان يلبس الثوب  
 المعصر والمزعر وسروى محمد راح في السير الكبير النجى لم حاله  
 عن لبس المعصر قل المراد منه ان يلبس المعصر ليحبب نفسه  
 الى النساء وقيل النجى عن لبس المعصر والمزعر في حب الرجال <sup>مطلقا</sup>  
 فقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما في رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن لبس المعصر وقال اباكم والحجرة فانها نهي الشيطان  
 من المحيط وبكره لبس الثوب المعصر للرجال <sup>من</sup> وفي المستقى كان  
 أبو حنيفة راح بكره للرجال ان يلبس الثوب المصبوغ بالمعصر او  
 بالمورس او بالزعفران <sup>من</sup> الملتقط وعن أبي حنيفة راح لا  
 بأس بالصبح الاحمر والاسود والاصفر ويستحب خضاب اللحية  
 والشعر للرجال ولبس المصبوغ كذلك خلافا للمجوس <sup>من</sup>  
 انظهير المرغيتا نية فقد اختلف الناس في لبس الثوب المعصر  
 والمزعر والمورس للرجال وكراهه الاكثر <sup>من</sup> ومن الخا  
 وبكره للرجال ان يلبس الثوب المصبوغ بالمعصر والزعفران  
 والمورس <sup>من</sup> الهداية وتقى ما نهي الله عنه من الفث

والنسوق والجذال والاصل فيه قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق  
ولاجدال في الحج فهذا المعنى بصيغة النفي من الكافي والنسوق  
المعاصي وذلت معني في الاحرام وغيره الآداب المحللة والاحرام  
اشد كلبس الحرير في الصلوة والتطريب في قراءة القرآن  
من مشيخ الجميع وان كانت محرمة في سائر الاوقات الا ان  
كانت اقترانها مع الاحرام اشد قيما فان اشدد حرمته من  
شبه اليها ويجوز ان كل اداء غير الذهب والفضة فليس بمكروه  
الاكل فيه والتسريب منه والانتفاع به بوجوده من الوجوه لوجوب  
اولا المرأة كالمسك او من الخشب او الصخر والنفث وما اشبهه  
فدلت فاما اذا كانت الاداني من الذهب والفضة فانه بائنه  
منه واما السيف اذا كان محلي بالذهب والفضة فلا بائنه  
وكذا اوت المنطقة المفضضة لان الانا وردت بالرجحان في السلا  
وهذا في قولهم جميعا اما سيف المفضضة واليهام والسلاح والركاب  
والشعر فقلده كونه الكرخي سراج في مختصره عن ابي يوسف سراج  
كبره دلالة كلاً على وعلى قوله ابي حنيفة سراج ومحمد سراج لا بأس به  
اذا كانت تعود على السراج لا على الذهب والفضة بل من الخ  
ولا بأس بجميعة المنطقة والسلاح وحامل السيف بالفضة في قولهم  
ويكره ذات بال ذهب عند البعض وهذا اذا كانت يخلط  
الذهب والفضة اما التمرة الذي لا يخلص منه الذهب

الفضل لا بأس به عند الكل ولا بأس بمساير ذهاب او قسمة  
 ويكره التباين منه <sup>من</sup> الذخيرة فاما التموية وهو ان يجعل الذ<sup>هب</sup>  
 ما بحيث لا يحصل بعد ذلك لا بأس به بالاجماع لان التذهب  
 والفضة بالتموية يصير في معنى المستهلكة الا يرى انه لا يمكن تحليله  
 فصار الحكم كالمعدوم <sup>من</sup> التحفة ولكن القليل من التموية عفو  
 في حق اللبس للرجال ايضا ذلك مقدار ثلثة اصابع او اربع  
 من الصبغة شرح متفق وفي مبسوط الفقيه الجي الميثراح  
 عن علي رضي عن النبي عليه السلام انه قال لو بقي الشعر من  
 جناية لم يصبها الماء يعذب به كذا وكذا يوم القيمة في النار  
 قال علي رضي عنتم عادت شعري وكانت مجتر شعره افاد  
 ما ذكرنا حواجر جتر الشعر والله تعالى اعلم <sup>من</sup> توجيه المختار  
 والمستطاهر لانه صلى الله عليه وسلم كان يطيب بها والناس  
 ان فسدت بعد البلل كانت نجسة والآفلا والعنبر طاهر لانه  
 دسره البحر ولم يتخلف ما هو والاصل الطهارة وكذا ذلك الزباد  
 من فوائد شمس الأئمة الحلواني في مشغل بعل يسمع الاذن  
 ولا يترك يكون عاصبا <sup>من</sup> اقليم الاسلام معوره سبي شتم  
 الحكم چونه که با برک می خورد مباح است زیرا که اندک است و نافع  
 و غرض که مطلوب از خوردن چونه منقول است که بی جونه حاصل است  
 و مشک حلال است در همه حال میان طعام و دار و اگر چه خون است متغیر

شدة ست وبغيرها كشدته من قاتل الأبي الليث وروي عنه  
 عائشة رضي الله عنها قالت لا سمحوا للمسافر والمصل لأن المسافر يحج  
 إلى ما ذهب عنه النوم فأصح ذلك وإن لم يكن فيه قرينة وطاعة  
 والمصلي إذا سمع ثم يصلي فهو أفضل ليكون نومه على الصلوة <sup>ختمه</sup>  
 بالطاعة من كشف البرد ويوقل الأذن ثبت للرجال والنساء  
 النساء فالنساء يمنع من الخروج إلى المقابر لما روي أن فاطمة  
 رضي الله عنها في تعزية لبعض الأنصار فلما رجعت قال لها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي أتيت المقابر قالت  
 لا قال لو أتيت ما فارقته جديت يوم القيمة أي كنت معها  
 في النار والإصحاح أن الرخصة ثابتة للرجال والنساء جميعاً فقد روي  
 أن عائشة رضي الله عنها كانت تزور قبر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في كل وقت وانها لما خرجت حاجة زارت قبر أخيها عبد  
 الرحمن من الغياث الصبي إذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن  
 صبياً فحكم الرجال فإن كان صبياً فهو في حكم النساء وهو <sup>عورة</sup>  
 من قرنه إلى قدميه قال صاحب الملتقط يعني لا يحل النظر إليه  
 عن شهوة فاما النظر لا عن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر  
 بالنقاب وفي حكم الصلوة كالرجال في باب الاستحسان <sup>من الرجال</sup>  
 الحسانية ولا بأس بثقب أذن الطفل من البنات لأنهم كانوا  
 يفعلون ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم

من غير ان يسجد في التجنيس فقب اذن البت المظلم كروه قيا سا ولا  
باس به استحسانا لهم من التماس خاني في الائمة سالت ابا حامد عن  
المرأة تجلس في بيت الميت تنذر به وتذكر مناقبه وتبكي معها النساء  
فقال ان جيئي بها وهي تفعل لطع يكره وان فعلت ذلت من غير  
طمع فلا بأس به من سالة الاحتساب وينبغي ان لا ينظر  
الادام اذا حضر الخبز ويأخذ في الاكل قبل ان يؤتى با دام اكراما للخبز  
قال عليه السلام اكرموا الخبز فانها من بركات السماء والارض  
قال العبد صلوات الله تعالى وهذا في بيته واما في الضيافة فينظر  
الاذ لم يمت الحانية وفيل لا بأس للغريب ان ينام في المسجد  
من التفسير الكبير للامام فخر الدين الرازي راج قالت نملة  
با ايها النمل ادخلوا مساكنكم الى اخرا لا يذ وفي هذه الآية تنبيه على  
امور من احد ها ان من يسير في الطريق لا يلزمه التضرع وانما  
يلزم من في الطريق التضرع وثانها ان النملة قالت وهم لا يشعرون  
كانها عرفت ان النبي معصوم فلا يقع منه قتل هذه الحيوانات الا  
على سبيل السهو وتا لثها ما رايت في بعض الكتب ان تلت  
النملة انما امرت غيرها بالدخول لانها خافت على قومها انها  
اذا رأت سليمان في جلاله فرجما وقعت في كفر ان نعم الله وهذا  
هو المراد بقوله لا يحطمنكم سليمان وهذا تنبيه على ان مجالسة  
ارباب الدنيا محدوس من تفسير الرازي قوله تعالى واما

لا يشعرون ان رغبت شفقت وي برعيت كفت زموكران اندر آيد  
 بخانه ناي خود نايبر و سليمان و سپاه وي شمارا وايتان ندانند يعني بقصد  
 خود از ايتان نيايد من التفسير البستي و قيل ان النملة انما قالت لسليمان  
 صلوات الله عليه ان تدري لم سميت سليمان فقال لا قالت لسلامة  
 صدرت وتدري لم سخرت لك الريح فقال لا قالت لتعلم ان الدنيا  
 كلها ريح فنبسم ضاحكا من قولها من روضة العلماء وعن سهيل  
 بن عبد الله التستري انه قال ليس كل من عمل بطاعة الله تعالى  
 صار جسيما لله لان اعمال البر يعجز الابواب والفجائر من اهل الاديان  
 ولكن يجتنبه الانبياء وصدوق من التثنية وسئل علي بن ابي  
 عن الحسن هل ينظر الى ذراع ام الصهر وشعرها فقال نعم وسئل  
 المجند ي راح عن له ام هل له ان يغتر بطنها وظهرها خدمة لها  
 فقال نعم وراء الثياب وسئل ايضا عن غسل الفم عند الاكل هل هو  
 سنة كغسل اليد فقال لا وسألت ابا حامد عن رجل اخذ بلبلا  
 او قمر يا وجعلها في قفص ويعلقها مع ذئبة فقال لا يجوز لان هذا  
 نقي من الارض معنى لان الحبس نقي وتعذيب من احياء  
 العلوم من يجلب منكم كافرا اذهب الله عن قلبه نورا لا يمان وعن  
 وجهه بها الا سلام من التفسير الرازي قوله تعالى واستقر  
 من استطعت منهم بصوتك من خراي توپداكروم رو تو انكون بر جبرائي  
 لكن اي واستر لل عن الطاعة من قد مرث منهم بصوتك اعيت



بد عامت بفرزان هرگز توانی تا و از تو، قال ابن عباس رضي الله عنهما صوت  
 يدعول الى الصاد فله صوته هرا واري که از دهن بيرون آيد که درو  
 غير صای حدای غر و جل بود آل آواز شيطان است و هر چه هست از آواز  
 لهو و مزمار و طباير و فنج و دف و سرود و شله آواز شيطان است  
 همه را که بوسه و تزئين شيطان است لهو و مزمار و من الناس  
 من تشبه بهما ليهو الخ الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم و يتخذ  
 ههنا و اولئك لهم عذاب مهين اکنون می گوید منی لفان کتاب  
 و متابعان لهو و باطل را گفت و از مردمان کسی است یا نه متابعت قرآن  
 و می برگزیند سخن لهو و لغو و باطل و اف نه و سر و سرگذشت پیشانی را  
 اخبار عجم را و ملوک پیشین را و نزول آیت بخت و لید بن مغیره است  
 و یاران وی که روزگار بدین گذاشتند می و مجاهد رضی شاکر داین کسی  
 رض گوید که مراد از این لهو الحديث سرود است برگزیند سرود را بر قرآن  
 خواندن ليضل عن سبيل الله تا که کم کند مردمان را از راه خدای تعالی  
 یعنی از دین خدای بجهل و نادانی مرومان را و يتخذ ههنا و میگرد  
 کتن و شنیدن مباح گرفت و می قرآن را فسوس گرفت و مخالفت کتاب  
 خدای تعالی بفسوس گرفتن و بازی گرفتن کتاب بود كما قاله <sup>الله</sup> تعالی و لا  
 يتخذ و آیات الله ههنا و قوله اولئك لهم عذاب مهين  
 اینان راست عذاب خوار کنند و اعراض از قرآن و شادی <sup>بشنیدن</sup>  
 لهو و فسوس و سرود و از وصف کا قرآن است من الاصول السرية <sup>خسنة</sup>

ان صحة التصديق والاقراء بالتوحيد لا يكون مع انكار شيء  
 من الشرائع فقال محمد راجح في السير الكبير من انكر شيئا من  
 شرائع فقد ابطال قوله لا اله الا الله من المدارس واليهود  
 طلع عن الخير وعما يغني ولهم الحد يث نحو السم بالاساطير التي  
 اصل لها والغناء وكان ابن عباس رضى وابن مسعود رضى  
 خلفا ان الغناء وقيل الغناء مفسدة للقلوب ومفسدة للمال  
 مستحقة للرب وعن النبي عليه السلام ما من رجل يرفع صوته  
 بغناء الا بعث الله تعالى عليه شيطانين احدهما على هذا  
 المنكب والاخر على هذا المنكب فلا يزالان يضربانه ما برجلهما  
 حتى يكون هو الذي يكسب من التفسير الاحقاق حكيم  
 رضى عليه السلام لما رجع غضبان اسفا واستمع الصياح وكانوا يترقبون  
 ولا يعجل ويضربون الدفوف والمزامير فقال هذا صورة الفسنة  
 ثم سأل الكاظم الامام ضياء الدين السماعي راجح وقال الامام  
 يعقوب الكسائي راجح في قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهم  
 الحد يث وهم كرمي نازولي دين بود حديث وي لهو ولغو وسرود واما  
 بود وهر كه بهو ولغو وشنیدن سرود ورايد در مذهب اباحت بود  
 شاده شود وهر كه شنیدن سرود و لهو ولغو ميش كفت و يا مباح دانسته  
 بي بر كلام خداي تعالى فوس كرو عاقبت بكافري افتاد وقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ان الغناء تنبت الشقاق في القلب كما ينبت

اللحم والطعام والشراب فواللهي نصب محمد بيده ٧ برفع مرحله صوت  
 بالغناء الآية على كتفيه شيطاناً على هذا الجانب وعلى هذا الجانب  
 ولا يزالان يضربان باسرجلهما حتى يكون هو الذي بسكتها  
 ترجمه: مصطفی صلی الله علیه وسلم می فرماید که سرود گفتن و شنیدن  
 سرود باند نفاق را در دل کوبیده و شنونده بجا نجه برویاند گوشت را مان  
 و آب بسن بران خدای که جان محمد در قبضه قدرت اوست که هرگز او را  
 سرود گفتن بردارد و کینف او در شیطان بشنند و پای می رسد آن  
 را می که و بجا از سرود گفتن باز آید در تفسیر امام یعقوب کاشی راجع  
 رکورست ١- و ذکر فی المناهی عن سهل بن سعد عن النبي صلی  
 الله علیه وسلم انه قال یكون فی امتی خسف و منی قبل و منی ذل  
 ال اذا ظهرت المعارف و المغنیات و استتلت الحمر و قال کعب  
 لا یجاء ررض ان فی التوراة التي انزل الله تعالی نبيه  
 موسى عليه السلام انا انزلنا الحق لنذهب به الباطل و يبطل  
 اللعب و الرقص و المزمارات و المزامير و الدف و الکبار  
 بطایب و عن الحسن رضي الله عنه انه قال قال رسول الله  
 صلی الله علیه وسلم لا بد خل الملائكة بیتاً فيه الطيبور و عن  
 جاهد رضي الله عنه قال سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما صوت  
 بل فادخل اصغيه فی اذنيه و قال هكذا رأيت النبي صلی الله  
 علیه وسلم يصنع و عن نافع ان ابن عمر رضي الله عنهما سمع صوت را

اعنی فوضع اصبعیه فی اذنیه و عدل را حلقه عن الطریق وهو  
 قول یا نافع اسمع فاقول نعم فیمضی حتی قلت لا قال فوضع ید یدیه  
 اخلته الی الطریق و قال رأیت رسول الله صلی الله علیه و سلم  
 مع صوت نمرارة راعٍ وضع قبل ذلک و قال رسول الله صلی  
 الله علیه و سلم کبر مقتاً عند الله صوت الرزقة عند المصیبة  
 المزمارة عند النجاة و عن انس رضی الله عنه قال قال رسول  
 صلی الله علیه و سلم صوتان ملعونان فی الدنیا و الآخرة من  
 عند نعمة و من رزقة عند مصیبة و عن علی ابن ابی طالب رضی الله  
 عنه قال یفان رسول الله صلی الله علیه و سلم عن ضرب الدف  
 عن لعب الصبی و صوت المزمارة ترجمه: امیر المؤمنین علی  
 بن ابی طالب رضی می فرماید که نبی کردار رسول الله صلی الله علیه و سلم  
 از زدن دف و طبل و بازی نجاست و آواز مزمارة سوال کرده اگر ترا  
 پرسند که اعانوا النکاح و لو بالدف حدیثی معروف است پس  
 دلیل بر خست در دف زدن برای کار غیر جواب گفته قال المعلى  
 قال ابوالمهاجر اخبرنا ریان بن ابی عباس عن المغيرة  
 بن شعبه قال قال رسول الله صلی الله علیه و سلم ان الله  
 تعالی کره لكم الخمر و المیسر و المزمارة و المعازف و الکوبة و  
 الدف فسألت ابا المهاجر کیف کانوا یضربون الدف علی  
 عهد رسول الله صلی الله علیه و سلم فقال کانن المرأة اذا کا

ملأت تأخذ بالخرمال وعوده فتصعد وتقرّب بالعود على الخمر إلى  
سمع الناس أنه ملأت وعن أبي امامة رضي الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المغنمات و شرائهن وتعليمهن  
واكلانما بهن قال عمار بن علقام رضي الله عنه اكلنا بياضاً و  
فهو حرام وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال حادرجل إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اشترى  
الحواري فاعلمهن الغناء وايجهن فقال له يا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وملت بالغناء امرت أما علمت ان الله تعالى قد لعن  
من فوق عرشه مشركي الجوارح ومعلمي الغناء وعن مكحول  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال استماع الملاهي معصية والجلوس  
عليها فسق والتكذب بها من الكفر وقال عليه السلام من ملأ اذنه  
غناء حرام الله تعالى يوم القيمة صوت الروحانيين في الجنة قيل  
وما الروحانيين قال قرأوا اهل الجنة وقال المجاهد في قوله الذين  
لا يشهدون الزور اي لا يحضرون الغناء وعن ابن مسعود  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يتغنّى عن الليل  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة له حتى يتلها ثلث مرات  
وقال ابن مسعود رضي الله عنه ان الغناء ينبت في القلب النفاق كما  
ينبت الماء البقل وقال ابن مسعود رضي الله عنه ليس شيئاً أشد به ينبت النفاق  
في القلب من الغناء وقال الفصيل بن عياض الغناء ساقية الزنا وعن

الحسب مرض قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر خصال  
تعمل ما قوم لوط بهن اهلكوا ويزيد بها امتي بخصلة اثبات الرجال  
لغيرهم بالحرام ورسيمهم بالجلال وهن والخذف وضرب المدف  
شرب الخمر وقصص اللحية وطول الشارب والتصفير والتصفيف  
باسس الجمره ويزيد بها امتي بخصلة اثبات النساء بعضهم بعضا  
في النافع اعلم ان التلغتي حرام في جميع الاديات فقال في الزيادة  
في الاوصاف بما هو معصية عندنا وعند اهل الكتاب وذكر منه ثلث  
خفيات والمغنيات من المستغنى من الذخيرة في الفصل  
ثامن عشر في بيات احكام اهل الذمة واهل الشرية وكذا  
نعون عن السكر لانهم لا يستجاون السكر وانما يستحلون اصل الشرب  
كذلك يمنعون من الهمام مع المرامير والظهور للغو واطهار الغناء  
غير ذلك كما منع منه المسلم من التقي قالوا منهم من المرامير وحضور  
الغناء واشباه ذلك من اللهو والظهور والامح والناحمة والمغنية من  
لعب الجمالة وطيرانها في الرسايق والسواد وحكي ظهير الدين  
من قال لمقرئنا ما لنا احسنت عند قرأتك يكفر من قناوى منقار النور  
البرها في حكي عن امام الهدي ابي منصور الماتريدي مرض  
من قال لمقرئنا ما لنا احسنت عند قرأتك يكفر وبانت منه امرأة و  
الله كل حسنة فان تاب لا يجب عليه القتل والا يضرب عنقه و  
الله اعلم بهذا قوله عليه السلام من يد له دينه فاقطعه ولو قلده قال

تدل على ان الاسلام عليه كره ذلك فلا شيء عليه وانه اخذ  
لما حرم الله عليه القنوق بهن المداينة ولا نائحة ولا غنية  
لا بهما تركيات محرمانا عليه السلام فبقي عز الصوت <sup>حمير</sup> <sup>ب</sup>  
النائحة والغنية ولا من يغني الناس لانه يحج الناس على امر <sup>ب</sup>  
كبره <sup>ب</sup> الكافي وورد شهادته الخنث والنائحة والغنية  
ومد من الشرب على الله ولا صارهم على الفسق وقد بقي  
النبي عليه السلام عن الصوتين الاحفيتين النائحة والغنية  
ولعن النائمات والمغنيات وترد شهادته من يغني الناس لانه  
يصير على نوع فسق ويجمعهم على امر كما بكبره <sup>ب</sup> ومنه والقنوق  
والمعاصي وذلك منهي في الاحكام وغيره الا ان الخطر في  
الاحرام استد كلبس الحرير في الصلوة والتطير بيب في قراه القرآن  
من التبريح شرح المنظومة والا يتخذ التي تنعقد في مجالس  
الملاهي والمزمار يكون مختلفا فيها بوجهين احدهما بفسق  
الولي لانه هو الذي احضر الملاهي والمعارف وامرهم  
بذلك واعطى المغنيين على ذلك الاجرة والثاني ان الحاضر  
صار وافسقة لا يستماعهم ذلك فلم يبق الولي وليا ولا الحاضر  
شهودا عنده فلا يتعقد عند الشافعي النكاح فليحذر عن  
ذلك <sup>ب</sup> من شرح اصول الصغار وضرب الايدي والرقص  
كلها مبسوط من اصول ابي القاسم الصغار قال اهل السنة <sup>عنه</sup> وبها

بأن ذكر ما كانت من اللعب فانه يكون حراما وكذلك اللعب والرقص  
 وكل ما كان من من اللهعاس الغزل سوا ذلك باللعبة أو بالامر سبية  
 وكذلك ضرب الدف والعود والبربط وغيرهما ما كانت من  
 اللعب فانه يكون حراما إلا الثلاثة ملاحظة الرجل امرأته والملاعبة  
 فرسه وسمية قوسه وهكذا سوي في الحب عنه عليه السلام انه  
 قال ما أنا من الرد ولا الرد متحيا والدليل عليه قوله تعالى فحسبتم  
 انما خلقناكم عبثا وانكم اليها لا ترجعون والدليل على ان صوت الدف  
 حرام ما رواه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال الدف  
 حرام وثمة حرام فقال ابن مسعود رضي الله عنه وكذلك العود ويد<sup>عليه</sup>  
 دمار وثمة عنه عليه السلام كل مسكوح حرام وأما ضرب الدف<sup>خللا</sup>  
 في النذية ينج عند الشافعي راجح لا يجوز ان يضرب<sup>الليل</sup> إلا كما يضرب الليل  
 ولا يجوز ان يدور في الضرب كما يضرب في اللهو وعند أبي خنيفة  
 راجح يجوز ان يضرب مدورا ما يقع به لا علام<sup>مام</sup> من رسالة الإمام  
 شهاب الملة والدين في النوادر البرهاني وحكي عن أبي نصر الدين  
 عن قاضي ظهير الدين الخوارزمي راجح من سمع الغناء من<sup>سبي</sup>  
 أو من غير المغني أو يرى فعلا من الحرام فيحسن ذلك باعتقاد  
 أو غير اعتقاد يصير مرقا في الجواز ما عطف على انما بطل حكم الشريعة  
 ومن ادخل حكم الشريعة لا يكره من مؤمن عند كل جسد ولا يقبل  
 الله تعالى ما استه واحبط الله تعالى كل حسنة وبانت منه امرأة



فان تاب لا يجب القتل والابضرب عنقه لقوله عليه السلام من  
 بدل دينه قتلوه فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام كره ذلك ولا  
 شيء عليه من القصاص والى البيعة سئل الخواري راجع عن  
 ستموا لانفسهم بالصوفية فحتموا وسوع لبسة واشتغلوا باللهو  
 والرقص وادعوا لانفسهم منزلة فقال افتروا على الله كذا وسئل  
 ان كانوا انصف عن الطربق المستقيم هل نفون من البلاد  
 لقطع فسقهم عن العامة فقال اما طة الاذى ابلغ في العصابة  
 واسئل في الديانة وتميز الحبث من الطيب انركى واولى له وفي  
 نصاب الاحتساب هل يجوز الرقص في السماع الجواب لا يجوز  
 وذكر في الذخيرة انه كبيرة ومن اباحه من المشايخ راجع فقلت  
 اللع حركاته حر كابت المرتعش وذكر في العوارف انه  
 لا يليق بمنصب المشايخ والذبي يصدى بهم لانه شابها  
 الله وانما يباين حاله اتمكن ولو قيل هل يجوز السماع لهم  
 فيقال ان كان السماع سماع القرآن والموعظة فيجوز ويستحب  
 وان كان سماع غناء فهو حرام لان النغي واستماع الغناء  
 حرام اجمع عليه العلماء وبالعوافيه ومن اباحه من المشايخ  
 الصوفية فلمن تخلى عن الهوى وتخلل بالتقوى واحتاج الى  
 ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط احد ها ان لا يكون  
 فهم امرد والثاني ان لا يكون جميعهم الا من جسمهم ليست

فاسق ولا اهل الدنيا ولا امراء والتألف ان يكون نية القوال  
 الاخلاص لا اخذ الاجر والطعام والوايع ان لا يجتمعوا لاجل طعام او  
 نقود والخامس لا يقومون الا مغلوبين والسادس لا يظهرون  
 جدًّا الا صادقين وقال بعضهم كذب في الوجد اشهد من الغيبة  
 لذا وكذا سنة والحاصل انه لا رخصة في باب السماع في زماننا  
 لان جنيد اخرج تاب عن السماع في زمانه من تايي القصص  
 في تحف الرصص عن تصنيف سلمان الفارسي ان محمد ابن  
 سلمة رضى اذ اتى جنيد في البغدادي راج فقال له يا جنيد  
 سمعت عنك حالك واعمالك وطاعتك وامالك وما حسبت  
 ان الدنيا فان وما دريت ان الشيطان للمسلمين هائب  
 ما رجيت ان الجنة مقام المسلمين بالعمل الصالح وما سمعت  
 ان وعد الله تعالى بدخوله للمؤمنين بالعمل الصالح وما نظرت  
 في احوال مخلوقات الرحمن وما بصرت عن سبب مقولات  
 لشيطانات وما فهمت بالما مورات التي اموت بالقرآن وما  
 فكرت عن الذي جعل الله لك عن امّة محمد صاحب القرآن  
 ما عدت صلوات الخس فرف بالاحكام والامكان باي  
 سبب تأسس عن الرب الرحمن وباي خبر تعلم عمل الشيطان  
 باي عمل ترجى مقام الجنان وباي دين رجعت عن الدنيا  
 باي نبي اتيت الايمان وعن اي امام وجدت الرخصة

محل الحرام فقال له جنيد يا أي عمل منهي تعينني قل لي حتى أرجع عن  
 ذلك فقال تحضر في المجلس الذي يرقصون أهلها ويشعرون  
 أهلها ويضربون الدفوف أهلها حتى يصير مجلس السماع  
 وهذا إحلال بحسبهم حرمها صاحب الشرع مع كلبه الأصل والقرع  
 وانت نخلها بالعدوان فعد الخبز بعيد في العرش والجنات  
 فأرجع عن هذا الحرام أن شئت بعث الله تعالى لك عن أهل  
 الإسلام فقال له جنيد يا استاذي وشيخي والله الطالب الغار  
 الملتزم المهلكت رجعت عن هذا أو ثبت عنها أو عني حتى غفر  
 الله تعالى لي من عقيدة الامام أبي اسحق الصغار الانصاري  
 ساج ومنور وزومهر كان وسده نوشادي كردن از رسوم جاہلیت دانی  
 وهو وطرب ونشاط ورقص كرون ودست زدن ودرود شطرنج وکشتن  
 وکوب باختن وآنچه بوی ماند از مقام بریا و سرود و آنچه بوی ماند از گمان کبار  
 و رسوم جاہلیت و نهاد اناختان دانی - ه - و منه و باری و ادون ابن  
 هوئی و بدعت فصد ویرانی اسلام دانی و کفر دانی - ه - من المضرات  
 فی الکبری استماع صوت الملاحی كالضرب بالقصب و غیر ذلك  
 حرام لانه ملاحی وقد قال علیه السلام استماع الملاحی معصية  
 فالمجلوس علیها قسوف والذائب منها من الکفر وهذا اخرج علی وجه  
 التشدید لعظم الذنب - ه - من العوارف وقد نقل عن المشايخ  
 ساج انه قال فی کتاب القضاء والعناء وهو مکروه يشبه الباطل

وقال من سدر منه سفيه تروى شهادته وروى عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انه قال كان ابليس اول من ناح واول  
 من تقى وروى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال  
 الغناء ينبت النفاق في القلب وروى ابن عمر رضى الله  
 عنهما عليه قوم محرمون وفيهم رجل يتغنى فقال الا لا سمح الله  
 لكم وقال فضيل بن عياض الغناء رقية الزنا وعن الفضائل الغناء  
 مفسدة للقلب مستحقة للرب وقال بعضهم اياكم والغناء  
 فانه يزيد الشهوة وانه لينوب عن الخمر ويفعل ما يفعل السكر وهذا  
 الذي ذكره هذا القائل صحيح لان الطبع الموروث يضيئ بالغناء  
 والاثران ويستحسن صاحب الطبع عند السماع ما لم يكن يستحسنه  
 من الغرقة بالاصباح والصفيف والرقص ويصدر منه افعال  
 تدل على سخافة العقل وقال بعض التابعين ايضا اللوطة  
 على ثلاثة اصناف صنف ينظرون وصنف يصالحون وصنف  
 يعلمون زالت الجملة فقد تعين على طائفة الصوفية الاجتناب  
 عن مثل هذه الاجتماعات والبقاء مواضع التضرع من  
 الانوار في مذهب الشافعي راجح ومن اظهر الوجد  
 والسكر ولا يستقيم ظاهره ولا يثقيد جوارحه بالورع فمحرور  
 بعيد من الله تعالى ومنه واما الغناء مع الآلات  
 فانه من شعائر شارب الخمر كالطنبور والصنج والرباب

ومما أثر المعاندة أي الملاحقة من الأوثان والمزامير في حرم استعمال  
 واستماعه قصد أو لوقوع سمعه ولم يقصد لم يحرم والوساخة التي هي  
 منه وما هو من شعائر الفساق والمختلئين في حرم أيضا والآيات  
 كلها حرام حتى الذبح يقال نأى آيات لأنه من شعائر الفساق  
 وكذلك ما صرح به البغوي في ترجمة الأحكام وما يضرب من الآداب  
 حرام بلا خلاف لأنه من شعائر الفساق والمزامير نأى لأنه من  
 الملهذب في مذهب الشافعي راجح ولا تقبل شهادة من لا مروءة  
 له كالقوال والوقاص ومن يأكل بأسواق ويمشي مكشوف الرأس  
 في موضع لا عادة له في كشف الرأس ومنه ويحرم استعمال  
 الآلات التي تطرب من غير غناء كالعود والطنبور والمغنيمة  
 والطبل والمزامير من الفتاوى الناصرية التواضع لغير الله تعالى  
 حرام وإذا سجد لغير الله محقق حقيقة كفر لم من المحيطات  
 الفقيه أبو جعفر راجح من قبل الأرض بين يدي سلطان  
 أو أمير أو سجد له فإن كان على وجه التحية لا يكفر ولكن  
 يصير مرتكباً للكبيرة أما لا يكفر لأن السجدة على سبيل التحية  
 فبها ليست بكفر الأيوبي أن السجدة لغير الله تعالى على سبيل  
 التحية كانت مباحة في الأبتداء والكفر لم يحج في زمان والدي  
 على صحة ما قلنا أن الله تعالى أمر الملائكة بسجدة آدم صلوات  
 الله عليه ولا يجوز أن يكون الكفر ما مر أبداً ثم تكلم العلماء أن

سجدة الملائكة كانت لمن بعضهم قالوا كانت لله تعالى ولكن  
التوجه الى آدم كانت تشريفا وتكريما لآدم الأيوبي انه يستقبل  
الركبة في الصلوة والصلوة يكون لله تعالى والتوجه الى  
الركبة تشريفا للركبة كذا هنا وقال بعضهم لا بل كانت السجدة  
لآدم على وجه التحية والاكواء له ثم نسخت ذلك لقوله عليه  
السلام او امرت بهذا ان يسجد لاحد لا امرت المرأة ان  
تسجد لزوجها وأما الاثم فلا فيها اركب ما هو محرم ومنه عنه  
وامر تكاب المحرم يوجب الاثم والدليل على صحة ما قلنا مسكتة  
ذكورها في واتعات الناطقي وصورتها اذا قال اهل الحروب  
اسلم اسجد للملك والاقتلنا لك فالفضل له ان لا يسجد لان  
هذا كفر صورة والافضل للاشياء ان لا يأتي بما هو كفر صورة  
وان كان في حالة الاكواء وان اراد ان يسجد بنية التحية  
فالفضل له ان يسجد لان هذا ليس بكفر فهذه المسئلة <sup>يد</sup> يوق  
ما ذكرنا فثبت مسجد لسلطان على وجه التحية انه يكفر بهذا  
اذا سجد بنية التحية وان سجد بنية العبادة للسلطان  
او لم يخض النية فقد كفر بهذا هو الكلام في السجدة جئنا  
الى الاختفاء للسلطان او غيره وان مكرهه لا يشبه بفعل  
المجوس وكذا في الذخيرة والفضول الهادي <sup>من الغائية</sup>  
والافتراء ان من سجد للسلطان على وجه التحية لا يكفر <sup>من</sup>

قوائد المداينة في شرح الهداية بحجته الخدمية لغير الله تعالى  
 بالتمام واخذ اليدين والاختناء ولا يجوز السجود بالاجتماع  
 من الكفاية الشيعية راجح واما سجدة الشكر والتحية كانت مائة  
 في شريعة من قبلنا واما في شريعتنا لا يجوز ان يسجد لاحد  
 بوجه من الوجوه ومن فعل ذلك فقد كفر به من احكام كل  
 الكفر فاما ان يسجد لغير الله الجبار فهو كبيرة من الكبائر وهل  
 يكفر قال بعضهم يكفر مطلقا وقال بعضهم هذا على وجه ان الله  
 العباد كفرة وان اراد به التحية لم يكفر ويحرم عليه ذلك و  
 ان لم يكن له نية كفر عند اكثر اهل العلم فاما تقبيل الارض  
 فهو قريب من السجود الا انه اخف من وضع الخد من  
 والجبين على الارض من الثنا وهي السجدة ان يسجد  
 للسلاطين للتحية لا يكفر استدلالا بمسئلة ذكرت في السير  
 الكبير اذا قيل اسجد للملك والالا قتلته الا فضلا ان لا يسجد  
 وان يسجد للتحية فالافضل ان يسجد علم ان السجدة بنية  
 التحية لا يكون كفر اذا كانت خائفا من النفس والكفر  
 السجود لله تعالى على سبيل العبادة وغيروا على وجه النكاح  
 كما سجدت الملائكة لآدم وابو يوسف واخوانه له ويجوز  
 ان يختلف الاحوال والافات فيسلم من المداينة والهجاء  
 على ان المأمور به وضع الوجه على الارض وكان السجود

تَحِيَّة لَادَم عَلَيْهِ السَّلَام فِي الصَّحِيحِ اِذْ لَوْ كَانَتْ مَلَكَةٌ تَقَالِي مَا اسْتَفْعَ  
عِنْدَهُ ابْلِسُ وَكَانَتْ سَجُودَ التَّحِيَّةِ جَائِزًا فِيمَا مَقُولٌ ثُمَّ نَسِيَ بَقُولَهُ  
عَلَيْهِ السَّلَام لَسَلِمَاتٍ حِينَ ارَادَ اَنْ يَسْجُدَ لَهُ لَا يَنْبَغِي لِخَلْقٍ  
اَنْ يَسْجُدَ لِاحَدٍ اِلَّا اَللّٰهُ تَعَالٰى لِمَنْ مِّنَ التَّصْفِيرِ الرَّاهِدِي وَتَحِيَّةُ  
الْاَيِّمِ الْمَاضِيَةِ كَانَتْ بِالسَّجُودِ كَالسَّلَامِ وَالْمَصَافِحَةِ لَنَا الْيَوْمَ  
بِسَرِّ اَيْنِ سَجْدَةٍ تَحْتَ بُودِ سَجْدَةٍ عِبَادَتٍ وَسَجْدَةٍ بِرَدِّ اِنْ يُوَسِّفُ  
مَرْيُوسُ عَلَيْهِ السَّلَام رَا بِمَجْنُونٍ بُودِ عِبَادَتٍ وَمَا نَدَا اَيْنِ سَجْدَةٍ  
ظَاهِرًا دَانِيًا رَا عَلَيْهِمُ السَّلَام رَوَا بِوَدِّهِ سَبَّ دَرَامَانَ بِشَيْنٍ وَدَر  
شَرِيعَتٍ مَّاسَجِدَةٍ تَحْتَ مُنَوَّحٍ شَدَّ وَسَّلَامٍ وَمَصَافِحِ عَوَضٍ وَي  
مَشْرُوعٍ شَدَّ وَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى اَنْدِ مَجْنُونٍ نَسِيَ الْكِتَابَ بِالسَّنَةِ  
لَا اَنْ السَّجُودَ لَادَمَ وَيُوسُفَ عَلَيْهِمَا السَّلَام وَالْتِمَاسِ لَسَلِمَاتٍ  
عَلَيْهِ السَّلَام كَانَتْ مَبَاحًا بِغَضَبِ الْكِتَابِ ثُمَّ نَسِيَ عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ  
صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ مِّنَ الْخَلَائِفَةِ وَالسَّجْدَةِ لِمَنْ اخْتَلَفَ  
الْمَشَائِخِ مَرَّحٌ قَالَ بَعْضُهُمْ اِنْ ارَادَ بِهِ الْعِبَادَةُ يَكْفُرُ وَاِنْ ارَادَ بِهِ  
التَّحِيَّةُ لَا يَكْفُرُ لِمَنْ مِّنْ نَّصَابِ الْفَقْهِ وَاَمَّا السَّجْدَةُ لَهَؤُلَاءِ الْجَبَّارَةِ  
فَهِيَ كَبِيرَةٌ وَهِيَ يَكْفُرُ قَالَ بَعْضُهُمْ يَكْفُرُ مُطْلَقًا وَقَالَ اَكْثَرُهُمُ الْمَسْئَلَةُ  
عَلَى التَّقْصِيلِ اِنْ ارَادَ بِهِ الْعِبَادَةُ كَفَرُ وَاِنْ ارَادَ بِهِ التَّحِيَّةُ لَا يَكْفُرُ  
وَاَمَّا تَقْبِيلُ الْاَرْضِ فَهُوَ تَرِييبٌ مِّنَ السَّجُودِ اِلَّا اَنْدَ اخْفَافٍ مِّنْ  
وَضْعِ الْخَنَدِ وَالْجَبِينِ عَلَى الْاَرْضِ لِمَنْ مِّنَ الْكَبِيرِ بَحًا وَلَوْ قَبِلَ



رجل الارض بين يدي احد من اصحاب السلطان تعظيماً  
 لا يكفر لانه يريد به الحية لا العبادة <sup>لله</sup> من المفااتيح ما يفعل  
 كثير من الجملة من السجود بين يدي المشايخ مروج فان ذلك  
 حرام قطعاً بكل حال سواء كانت الى القليلة او الى غيرها وسواء  
 قصد السجود لله تعالى او غفل عنه <sup>لله</sup> من النفس الدار في  
 قوله تعالى ولا يتخذ بعضنا اسباباً من دون الله عكرمة  
 هو سجد بعضهم لبعض ابن جريح هو طاعة الاتباع لروسائهم  
 في معاصي الله تعالى في الحديث قال عليه السلام لا طاعة  
 لمخلوق في معصية الخالق وقال عليه السلام من اطاع مخلوقاً  
 في معصية الله فكأنما سجد سجدة لغير الله من عقبة  
 الامام ابي اسحق الصغار الانصاري مروج وسر نزديك اورد  
 برين ما شهد الله سجده كرون بتعظيم مخلوق را از رسوم جايلست  
 واني <sup>لله</sup> من الاحقاق ودل ان السجود للمخلوق كان مشرعاً  
 تواضعاً وكذلك في قصة يوسف وانتخت سر عيته في هذا  
 لا مستلماً من الدمار وقيل اراد بالسجود الخضوع والانشوع من  
 ير ان يكون وضع الوجه على الارض وقد كانت في الزمان  
 لا ولي سجدون بعضهم بعضاً وكانت ذلت الامناء والقبيل  
 لم يكن وضع الجبهة على الارض فلما جاء الاسلام ابطال ذلك  
 في التفسير الزاهدي وام عيسى وام يحيى عليهما السلام كانا

اختين وكان يحيى وعيسى كل واحد منهما لصاحبه ابن الخالة  
 حتى روي في الخبر انه لما جلست ام يحيى يحيى وام عيسى عيسى  
 وكانتا جالستين يوماً في موضع واحد مقابلتين فوجد يحيى في  
 بطن امه عيسى فعلمت ام يحيى بذلك وقالت لام عيسى  
 لست بالبشرى فان الذي في بطنك افضل من الذي في بطني  
 فانه سجد له وكانت سجدة التحيّة مشروعة في ذلك الوقت  
 للعلماء والاشراف من نصاب الاحتساب اذا سجد  
 لغير الله يكفر لان وضع الجبهة على الارض لا يجوز الا لله  
 تعالى واذا قال اهل الحرب المسلم اسجد للملك والاقتنا فالأفضل  
 ان لا يسجد لانه كفر بصورة والآفضل للانسان ان لا يأتي بما هو  
 كفر بصورة وانما كان في حالة الاكراه والانحاء للسلطان او  
 غيره مكره لانه تشبه فعل الجوسس <sup>من</sup> روضة العلماء ان  
 السجدة لا يحل الا لله تعالى <sup>من</sup> البسج <sup>يباح</sup> السجود بعد  
 آدم لانه رايته اختلفوا فيه على ثلاثة اوجه احدها انه لا يباح <sup>السجود</sup>  
 لاحد بعده والثاني انه كان يباح في زمان يعقوب عليه <sup>السلام</sup>  
 لقوله تعالى وخروا له سجداً والثالث وهو قول الاكثرين انه كان  
 مباحاً الى عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى خضع

كتاب من المحيط قال محمد راجح في كتاب الشرب كل ارض لا يملكها <sup>الشرب</sup>

احد وقد انقطع عنها الماء ولم يكن من مرافق اهل المصرا<sup>١</sup> القبة  
 كان مواتا وان كانت قرية من العمرانات وعن ابي يوسف  
 سرح انه شرط مع ذلك ان يكون بعيدا من العمرانات واقفا  
 بين البعيد والقريب مروى عن ابي يوسف سرح قال يقوم  
 سرح جهمي الصوت من اقصى العمرانات على مكان عال  
 وينادي باعلى صوته فالى الموضع الذي يسمع فيه صوته يكون  
 قريبا من العمرانات والى الموضع الذي لا يسمع صوته فيه  
 يكون بعيدا وفي البقايا الموات ما لا يقرب من العمار  
 ويفضل عن حاجة اهله لمحبة لب والمرعى لكل بلد على ما ذكر  
 الطحاوي سرح وعن ابي يوسف سرح قد سر غلوة ما خزن  
 عنه الماء من الفرات مواتا وهو في العمرانات قال ثمه و  
 الاراضى المملوكة اذا انقرض احدها فهي كاللقطة وتبذل  
 كالموات قال مجاهد سرح في كتاب الشرب كل ارض لا يملكها  
 احد وقد انقطع عنها الماء ولم يكن من مرافق اهل المصرا<sup>٢</sup>  
 كان مواتا وان كانت قريبة من العمرانات وعن ابي  
 يوسف سرح انه شرط مع ذلك ان يكون بعيدا من العمار  
 من المضمرات الموات الاراضى الخراب وخلافه العامر  
 من الكا في الموات ارض تغرس ترسرها لا تقطع الماء  
 عند او لحلبة الماء عليه وما اشبه ذلك مما ينفع الزراعة

سمي به بطلان الانتفاع به تشبيها بالحيوان اذ اقامت وبطل الانتفاع  
 به من الخلاصة وارض الميتة كل ارض السواد والجبال  
 لا يبلعها ماء الانهار وليس لاحد فيها ملك وارض بني النضير  
 موات كذا قال الشيخ الامام الاستاذ من الجانبية ذكر في شرب  
 لا صل ارض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح وعن ابي  
 راح ارض الموات ان يفتح الامام بلدة عنوة ولم يقسم الارضي  
 بين الغنمين وتركها مهيمنة او قسم البعض ولم يقسم البعض  
 ما ترك ولم يقسم يكون مواتا عنه وفي رواية اخرى يقوم الرجل  
 في العيران ويصيح صيحة وسطا في ان يبلغ صوته يكون مواتا  
 ماء العيران وما وراء ذلك يكون مواتا اذ لم يكن مقبرة ولا  
 ماء لاهل القرية وعن محمد راح يعتبر الصوت من دون  
 القرية لا من الارض العامة وقال ابو عبد الله الجرجاني  
 يجتب الصوت على قدر اذان الناس في العادة من غير ان  
 يجهد نفسه بهذا اذ لم يعرف انها كانت ملكا لاحد فان عرف  
 انها كانت مملوكة لكن لا يعرف لها مالك في الحال ذكرها القاضي  
 ابو علي السفدي عن استاذ الحاكم انديجور للامام ان يملك  
 الى رجل ويأذن له بالاحياء فقصر لمن احياها وفي نوادر  
 عن محمد راح الارضي اذا كانت لها اثار عمارة من مساة  
 ونبوها ولها ارباب لكن لا يعرفون ان لا يصح لاحد ان

بحبسها ويملكها، أو يأخذ منها زباً وفي رسالة النبي يوسف ربح  
 لا لي هروب حي لم أحيها وليس للامام أن يخرجها من مده  
 وعليه فيها خراجها وسروى هتاف عن محمد ربح في القصور والخزائن  
 والبوا وليس الخزينة أو أرفع الرجل منها التراب والحقا في  
 أرضه قال إذا كانت قصور البوا وسب قبل الإسلام فهي بمنزلة  
 الموات لا بأس بذلك وإن كانت حريش بعد الإسلام وكان  
 لها أرباب ولكن لا يعرفون لا بسب لاحد أن يأخذ منها شيئاً  
 بمنزلة دورهم <sup>منهم</sup> قال والأراضي المملوكة إذا انقرض أهلها  
 فهي كاللقطة وقيل كالموات <sup>منهم</sup> من شرح الطحاوي الأصل في هذا  
 أن من ملك شيئاً ما مسلم أو ذممي يأتي سبب ملكه فانه لا يراد  
 ملكه بالقرينة كما إذا ملك داراً وأرضاً ثم خربت ومضت عليهما السنون  
 والقرينة فهو على ملك ما ملكه الأول ولا يكون تلك الأرض  
 موات وبالنسبة صار حق به من غيره ولم يكن لغيره انزعاجه  
 كالشركة في الأراضي المباحات والرباطات <sup>منهم</sup> من المظنات  
 وقال الفقيه أبو الليث ربح إنما يصير الملك له بأحد الأسماء  
 الثلاثة أما بالبناء أو حياطة أو أياكريها وأما بأجر الماء <sup>قد</sup>  
 قال عليه السلام من أحاط حائطاً على الأرض المساحة فهي له  
<sup>منهم</sup> والاحياء أن يكرهها سميها وإن كراهها ولم يسمها أو سقاها  
 ولم يكرها فليس بأحياء <sup>منهم</sup> وفي الكافي ولو فعل أحد ما يجير <sup>منهم</sup>

الكافي ولوحوطها وسقاها بحيث يعصم الماء احياء وكذا اذا انبهرها  
 من غير وعن ابي يوسف سرح الاحياء البناء والغرس والكراب  
 والسقي <sup>من</sup> وعن محمد سرح ايضا ان الكراب احياء <sup>من</sup>  
 المستقى قال والتجوير ليس باحياء وصورة ان يمر الرجل بموضع  
 من الموات ويقصد احياء ذلك ولم يمكنه الاحياء للمال لانعدام  
 آلات الاحياء فيعلم علامة فيضع حول ذلك الموضع الاجار <sup>يحصل</sup>  
 ما فيها من الحشيش والشوك ويجعل حولها او يغرس حولها  
 اعصابا يابسة وكذلك اذا نقي الارض من الحشيش او احرق  
 ما فيها من الشوك فهذا التجوير وليس باحياء وقد صح عن عمر  
 رضي الله عنه قال من احيا ارضا ميتة فهي له وليس بمنجر بعد  
 ثلث سنين حتى واراد بالتجوير ما قلنا واجمعوا على انه لا يملكها  
 بالتجوير وانما هو اخق بها من غيره وليس لاحد ان يزعمه  
 كالنسر ولا في ارضي المباحة وقال الفقيه ابو الليث سرح انما يصير  
 المملكت ياخذ الاشياء الثلاثة بالبناء حولها حائطا واما بكميها و  
 اما باجراء الماء فيها <sup>من</sup> وفي الطحاوي اذا احيا ارضا ميتة ان كان  
 باذن الامام ملكها بالاجماع ولم يكن لغيره فيها حق <sup>من</sup> وفي  
 الخانية في كتاب الزكوة ذكرنا لنا طي القاضي في الولاية <sup>من</sup>  
 الامام في ذلك <sup>من</sup> المهداية ثم من احياء باذن الامام ملكه  
 وان احياء بغير اذنه لم يملكه عند ابي حنيفة سرح وقال لا يملكه <sup>من</sup> لقوله

عليه السلام من احياء ارضاميتة فتعي له ولا نه مال مباح سبعة  
 بداه اليد فيملكه كما في الخطب والصيد والخشب او وحده معدنا  
 او ساكن في موضع لا خوف لاحد فيه ولا في حقيقته راح قوله عليه  
 السلام لبس للمرأة الا ما طابت لنفسه امامه به وما سواها يحمل  
 انه اذن لقوم لا نصيب لشرع ولا نه مخوم لوصوله الى يد المسلمين  
 ما يجاب الخيل والركاب فلبس لاحد ان يخضع به بدون اذن  
 الامام كما في سائر العنائم فلو احيها تملكها وترى غيرها فقد  
 قيل الثاني احق بها لان الاول ملك استغلا لها لا رقبته فاذا ركبها  
 كان الثاني احق بها والاصح ان الاول ينزعها من الثاني لانه  
 ملكها بالاحياء على ما نطق به الحديث اذ الاضافة فيه بلام التملك  
 وملكه لا يزول بالتولية لم يملك وحاصل الخلاف راجع الى ان  
 المحيي بالاحياء يملك رقبته الارض او منفعتها والاستغلا بها  
 كان الفقهاء ابو القاسم راح يقول لا يملك عينها وانما يملك منفعتها  
 والاستغلا بها وعامة المتأخرين راح يقولون يملك رقبتهما  
 من المضمرات وارض الخراج مملوكة وكذا ارض العشرة يجوز  
 بيعها وايقافها ويكون مبرأ عنه كسائر املاكه في الكبرياء  
 امر رجلا ان يعمر ارضاميتة على ان ينتفع بها ولا يكون الملك  
 له فاحياها لم يملكها لان هذا الشرط صحيح عند ابي حنيفة راح  
 عنده لا يملك الارض الا باذن الامام فاذا لم يأذن له الامام بملك

لا يملكها قالوا على قياس قولهما يملكها لان الشرط باطل كما لو  
انسانا ان يصطاد على ان لا يملكه او يحتطب على ان لا يملك  
اولا عن بين الزوجين على ان لا يفتراقا <sup>من</sup> شرح الجميع و  
المروى عن جده <sup>رح</sup> انه شرط ان لا يكون مملوكا  
لمسلم ولا ذمي مع انقطاع الارثاق بها ليتحقق كونها مواتا  
فاما ما كان مملوكا لمسلم او ذمي لا يكون مواتا بل لجماعة المسلمين  
اذ لم يعرف المالك ولو عرف من جده <sup>رح</sup> دت عليه وضمت  
نراعيها نقصان الارض وهو المختار <sup>من</sup> الجواهر قال رضي  
لما سألته عن كتاب قصة الى السلطان وسأل منه عمليته ارض  
محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان <sup>على ظهر</sup> القصة  
اني جعلت الارض ملكا له هل يصير ملكا له ام يحتاج الى القبول من  
السلطان في مجلس واحد وانه عمليته يحتاج الى القبول في المجلس  
هذا هو القياس لكن لما قلنا الوصول اليه اقيم السؤال  
بالقصة مقام حضوره وقبوله فاذا امره بذلك واخذ منه  
بالتوقيع يملك <sup>من</sup> التمسار خافي السلطان اذا وهب  
لرجل خراج ارضه وذكر في السير الكبير انه لا ينبغي ان  
يقبل لانه حق الجماعة فان كان مصرفا كان له ان يقبل <sup>حقيق</sup>  
وفي الحاوي وان وهب الى الخراج وهو الحامى لرجل خراج ارضه  
ليس له ان يقبل الا ان يكون الى الخراج مستقلا فيجوز له الهبة <sup>سعه</sup>



ان يقول من الا وثر جندى ولوان رجلا احيا ارضا كانت قبو  
 قتر عنها ثم جاء رجل وادعى انه مملكه سادت عليه لان الارض  
 بالخراب لا تقول عن ملك المالك فتد على المالك ويكون  
 المراع للزراع من الفقيه ارض غرقت وصارت  
 بحرا ثم نصب الماء عنها او خرب من وجه آخر ثم جاء انسان  
 وعمرها فقيه اختلاف المتقدمين قيل هي للمالك القديم وقيل  
 لمن احيا هله من المحيط واذا احيا ارضا ميتة له باذن الامام  
 فلم يرها صالحة للزراعة فتزكها فجاء آخر وتمررها هل يكون للاول  
 ان ينزعها منه اختلاف المشايخ راج فيه كان الفقيه ابوالقاسم  
 محمد بن حمزة بن عصة الصغار البلخي راج يقول ليس له ذلك  
 وكان يقول الا ولا حق بها مادام يشغلها فاما اذا تركها واعمر  
 عنها بطل حقه فكان الثاني حق بها وغيره من المشايخ كانوا  
 يقولون للاول ان ينزعها من يد الثاني وحاصل الخلاف  
 راجع الى ان المحيي يملك رقبه الارض او منفعتها كان  
 الفقيه ابوالقاسم راج يقول لا يملك عينها وانما يملك منفعتها  
 والاستغلا لها وعامة المشايخ راج بقولون يملك رقبها  
من المحقق وذكر في شرح الطحاوي والاصل في هذا ان  
 كل من يملك شيئا اما مسلم او ذمي باي سبب ما لا يزول  
 ملكه عنه كما اذا ملك دارا وارضاه ثم خربت فمضت عليه

السنون والقرون فهو ملك ما لكه الا والا لو رثته فان لم يعلم  
 فالتصرف فيه للإمام رحم من القنية وقد اطلق القدر رحم في  
 مختصه ان الاراضي المملوكة اذا انقطع اهلها فهي موات وذكر  
 الا قطع والنصير في شرحيهما للمختص الموات اذا كانت في الاسلام  
 وعليه اثر التجماعة ولا يعرف له مستحق بعينه يجوز احياءه رحم  
من الهداية فاذا لم يعرف ما لكه يكون للمجاعة المسلمين رحم  
 من النهاية كمن مات وترك ما لا ولم يترك وارثا فلا يكون  
 لواحد بعينه ان يتملكه على التخصيص رحم من الخلاصة ويعرف  
 الى اقصى ما لك او مشتري في الاسلام او الى ورثته وان لم يعلم  
 فيح التصرف للإمام رحم من الكفاية الحشيش الذي نبت من غير  
 ان ينبت له احد لا يملكه صاحب الارض فان قطعه واخره  
 ملكه رحم من الذخيرة قال محمد رحم في آخر كتاب الشرب رحم  
 بنجاحا من حجارة على الفرات فاتخذ عليها رحم او بنجاح في  
 طريق المسلمين بناء فخامه في ذلك واحد من المسلمين او من  
 اهل الذمة سوى انجيد والصبيان فانه يقضى عليه بهدمة سواء  
 كان يضرب جماعة المسلمين او لا يضربهم هكذا ذكر وقال محمد بن  
 سلمة البلخي رحم لا يقضى عليه بالهدم اذا لم يضرب المسلمين لا رحم  
 اذا لم يضرب المسلمين فالخاصم متعنت في الخصومة وجد ما ذكر في  
 الكتاب ان هذا الصنع ان كان لا يضرب المسلمين في الحال يضرب

بالمسلمين في انقاضي بان يكثر الزحمة في الطريق فلا يجد الناس سبيلا  
الى التطرف في ذلك المكان سريلا مت الكا في اذا كان لرجل ارض  
ولرجل فيها نهر فاراد سرب الارض ان لا يحجري النهر في ارضه  
لم يكن له ذلك وتزلت على حاله لان موضع النهر في يد سرب  
النهر - بار من قتاوى المختار سرب لرجل يحجري في ارض غيره ليس  
لصاحب الارض منه - بار من الفصول اذا كان لرجل نهر في  
ارض سرب او ميزاب في دار سرب فاختلفا في ذلك وانكر صاحب  
الارض والدار ثبوت حقه فالقول قوله وعليه البيضة ان له  
حق السيل باجراء الماء فيه الا اذا كان الماء جاريا وقت الخصومة  
فيكون القول قول صاحب الماء وكذلك الماء اذا لم يكن جاريا  
سما ان الخصومة الا انه يعلم انه كان يحجري الماء الى ارض هذا  
الرجل من هذا النهر قل ذلك كان القول قول صاحب الماء و  
الاصل في جميع ذلك ما ذكرنا ان بدلا له الحال يستدل على صدق

### المقال - بار

الرهن  
من الصغرى سئل نجم الدين عمر والنسفي راجع عن رجل رهن  
من آخر عبد البكورة مرغسان واستقل المرتقة الى سمرقند  
ثم اراهت وقصص دينة فقال المرتقة الرهن بمرغسان  
فاذهب واقبض والراهن يطالبه بتسليمه اليه بسمي قند

هل يلزمه بسبر قتله قال نعم اذا اقتضى دينه <sup>لم</sup> من التهاية ولو اجر  
 الراهن الرهن من المرتهن خرج من الرهن ولم يعد الى  
 الرهن ابدا لان الاجارة عقد لازم فاذا لم العقد استقر <sup>ل</sup> الرهن  
 من شرح اللطايي وكذلك لو استأجره المرتهن صححت الاجارة  
 وبطل الرهن <sup>لم</sup> من المضرات واذا اجر المرتهن الرهن من  
 اجنبى بغير امر الراهن فالغلة للمرتهن ويتصدق بها عند <sup>لي</sup>  
 حقيقته ويحسد راح لانه بمنزلة الغاصب <sup>لم</sup> ومنه في الذخيرة وان كان  
 الراهن اذن له في ذلك كانت الاجرة للراهن ويتقاضى <sup>ل</sup> الرهن  
 حتى لا يعود رها <sup>ل</sup> الا يتجدد العقد <sup>لم</sup> من التباخر خاني سئل  
 علي بن احمد عن رجل رهن عماراة حانوت قائم على امرئ  
 سلطان <sup>ل</sup> وسلمه الى المرتهن وكان يتصرف المرتهن فيها  
 ريو اجورها وياخذ الاجر منها سنين واعواما هل يصح الرهن  
 وهل يطيب للمرتهن ما اخذت اجرتها فقال لا يصح الرهن  
 ولا يطيب له ما اخذ <sup>لم</sup> في الابانة اذا سلط العبد على بيع  
 الموهوب فامتنع يجبر الراهن فان امتنع باع القاضى بالاجارة  
 رجل وضع على يده رها وامر ببيعه اذا حل الاجل فحل قاضي  
 ان يبيعه والراهن عائب اجبر على بيعه ان شرط البيع  
 في الرهن فان لم يكن كذلك وشرط بعد عقد الرهن <sup>ل</sup>  
 المشايخ فيه قال الصداك الشهيد راح <sup>ل</sup> الصحيح انه يجب ايضا

وذكر شمس الأئمة السرخسي راجعاً إلى هذا إسناده عن أبي يوسف  
 وفي رواية لا يجبر العبد إذا لم يكن ذلك شرطاً في الرهن فكذلك الوكيل  
 بالخصومة إذا غاب الموكل فامتنع الوكيل عن الخصومة هل يجبر فهو على  
 هذا إسناده من الفصول رجل أخذ من رجل رهناً فاسداً بان رهن  
 منه نصف داره تساعاً أو نصف عبده على أن يقرضه بهذا الرهن  
 الناقص الرهن واعطاه الألف فاستهلت الغريم المال ثم نفق <sup>من</sup> الرهن  
 الرهن بحكم المصادق فله رهن أن يجبس الرهن حتى يستوفي الدين <sup>الذي</sup> <sup>الذي</sup> <sup>الذي</sup>  
 رهن بر لآن المرتقن إنما استعاد اليد على الرهن مقابلته الدين الذي  
 افرضه وكان له حق حبس الاستفاء كما في البيع وكما في الرهن النقيض  
 إذا تفاخرا الرهن فلو هلت الرهن في يد المرتقن بعد الفسخ بهلاك  
 بالآكل من قيمته ومن الدين لأن بهلاك الرهن بطل الفسخ فعاد الأمر  
 إلى ما كان والمرهون كان مضموناً بالآكل من قيمته ومن الدين وكذا  
 هذا ولو مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتقن أحق من بين  
 سائر الغرماء حتى يستوفي دينه لأن له على المحل يد مستحقة على ما ذكرنا  
 قال هذا إذا كان الرهن الفاسد بمقابلة الدين فلو كان الرهن بدلياً  
 كان على الرهن قبل ذلك فالمسئلة بجالها لا يكون للمرتقن حق حبس  
 المرهون لاستيفاء الدين كما في الرهن الجائز بدلياً كان عليه قبلها إذا  
 تفاخرا الرهن لا يكون للمرتقن حق الحبس لاستيفاء الدين والجامع  
 بينهما أنه يستعاد يده بمقابلة هذا المال فلا يكون له حق

المحبس لا يستطيع مال وجيب بجهة اخرى فان مات الراهن وعليه  
 ديون كثيرة كان هو اسوة للغير ماء لانه ليس له على المجلدين استتقة  
 على ما مر به من المبسوط فان كان الراهن اذن المرتهن في الاجارة  
 فقد خرجت من الرهن ولا يجوز رهنها الا برهن مستقبل فالغلة للراهن  
 لانه قد وجب فيه من حق الاجارة ما يمنع من قبضه وحفظه على  
 الراهن من الميظ وكذا قالوا في اهل الجماعة اذا رهنوا الوقف  
 حتى لم يصح لو سكنه المرتهن يجب اجر المثل سواء كانت الدار معدة  
 للاستغلال او لم يكن به من السعياقي والحاصل ان بيد العارية  
 ينعقد ضمان الرهن ولا يرتفع عقد الرهن سواء كان المستجير  
 راهنا او اجنبيا او مرتهنا وبيد الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن  
 وبيد الوديعة لا يبطل عقد الرهن ومنه وفي الايضاح ولو أجر  
 الرهن الراهن من المرتهن خرج من الرهن ولم يعد الى الرهن  
 ابد الا ان الاجارة عقد لازم فاذا لزم العقد انقضى الرهن  
 من التحفة فان اعمار المرتهن الرهن من الراهن او الراهن من  
 المرتهن فانه يجوز ويخرج الرهن من ضمان المرتهن والرهن  
 على حاله ولكل واحد منهما ان يبطل العارية ويورد الى الرهن  
 لان العارية غير لازمة وعلى هذا اذا غصبه غاصب يخرج  
 عن ضمان المرتهن ولكن الرهن قائم حتى ان المرتهن يأخذ من  
 الغاصب ويرد الى الراهن به من الفتاوى السراجية اذا



الى المرتفع لاجله وان لم يأمره المستعير باداء الدين فلا يكون  
 المعير متبرعا لانه مضطر في ادائه ليصل الى عينه ولم يكن ذلك  
 الا باداء الدين فلذلك يرجع على المستعير بما ادى <sup>من الجواهر</sup> من الجواهر  
 سرجل رهن ضيعة ثم اجرا لواهن من المرتفعين فقد بطل الرهن  
 ويصيب الاجرة على المستاجر <sup>من الناس</sup> من الناس خانية سرجل رهن  
 من آخر جارية لتساوي الف درهم بالف درهم فناء المرتفعين  
 وطلب دينك والى الراهن ذلك حتى يحضر المرتفع الجارية والراهن  
 والمرتفعين في مصرهما فان يؤمرا المرتفع باحضار الجارية اولاً <sup>من</sup>  
 من الخانية فاذا حضر الراهن لا يؤمر بالتسليم ويقال للراهن سلم  
 الدين اولاً كما في البيع يؤمر المشتري بالتسليم الثمن اولاً <sup>من</sup>  
 الجواهر سرجل رهن دارا واباح السكنى للمرتفع فوق بسكناه  
 خلل وتخريب البعض لا يسقط شيء من الدين لانه لما اباح <sup>السكنى</sup> له السكنى  
 اخذ حكم الناس بيقين من الجواهر المرتفع اذا غاب وفي الدار  
 المرهونة اولاد المرتفع فارادواهن ان يقضي الدين و  
 يخرجهم فله ان يمنعهم من سكنى الدار فللقاضي ان ينصب  
 سرجلا عن الغائب ليقبض الدين ويرد الرهن فقد صرح ان  
 للقاضي ان يقبض مال الغائب <sup>من قضاوى</sup> من قضاوى الامام ابي الفضل  
 الكمايني خانه كروستد فرزندان رادر و بنشان غائبه را بن راسد  
 كه زر برده و ايشان را بيزون كنند جواب ربه كه نذار و تا دزخانه



استدرك من الوقاية والمرقعة طلب دينه رهنه وجسد  
وحسن رهنه بعد فسخ عقده حتى يقضى دينه او يبرأ منه  
من شرح الوقاية فانه لا يبطل الا بالرد على الراهن على وجه  
الفسخ لانه يبقى مضمونا ما بقي القبض والدين من الفصول  
وفي موضع آخر في دعوى الارتهاان والقبض لا بد ان يذكر  
حال قبضه كون الدار فارغة عن متاع الراهن وغيره حتى  
يصح القبض كما في الهبة وفراغها عند القبض شرط من الفصول  
الاستردادي واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل  
تمام الهبة ذكره صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الرأيا  
انه لا يمنع فانه قال لو اعاد رهنه من انسان ثم ات المستعير  
غصب متاعا ووضعه في الدار ثم وهب المتعير الدار للمستعير  
صححت الهبة في الدار من التارخانية واذا رهن من آخر  
رهنها فاسدا وفي الذخيرة بان كان الرهن في متاع  
ثم على ان يقرضه الف درهم وتقابضا فاقضا الرهن بحكم  
الفساد واراد الراهن استرداد الرهن ليس له ذلك حتى يرد  
المرتبة من الفصول وذكر في المحيط كل حكم يثبت في الرهن  
الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد اهكذا ذكر في الجامع وشرح  
القدوري وذكر الكرخي راجع ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد  
لا يتعلق به الضمان والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان اصلا بالا

من الجواهر ساجل رهن دار او كل المرتهن او غيره ببيع المرهون  
 ان عند الجي حقيقة ربح يبيع الوكيل المطلق بدون الثمن <sup>بمنه</sup>  
 ساجيه والشافعي ربح لا يجوز وهي مرفقة واخذ ابو بكر الرائي  
 الفقيه ابو الليث السمرقندي بقولهما صيانة لاموال الناس  
 بن المصنوع العبادي الراهن اذا باع المرهون من غير المرتهن  
 ثم باعه من آخر واجاز المرتهن البيع الثاني او الا ولنفذ ما  
 جاز <sup>من</sup> من الفصول الاستروشي اذا باع الراهن الرهن بغير  
 اذن المرتهن ثم باعه من المرتهن جاز البيع من المرتهن ويقتض  
 البيع الا <sup>من</sup> من المحيط في كتاب البيوع وفي رهن المستحق اذا  
 باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن ثم باعه من المرتهن وهو  
 نقض البيع الا <sup>من</sup> من الفقيه <sup>كص</sup> والعلائق وغيرهم باع  
 الراهن الرهن وقبض الثمن باعه من آخر قبل الفلث ثم افلكه <sup>فان</sup>  
 اولي ولو اجاز المرتهن البيع الثاني وسلم فالثاني او <sup>للمشتري</sup> من الفقيه  
 الحسامية وليس للراهن ولا للمرتهن حق فسخ البيع نص عليه  
 الخصاص وذكر في المستحق ما يخالفه فقال اذا باع الراهن الرهن <sup>من</sup>  
 احد بغير اذن المرتهن ثم باعه من المرتهن جاز ببيع منه وهو  
 نقض البيع الا ولا محالة ولا تأخذ به <sup>من</sup> من الكافي واذا بقي  
 موقوف فان شاء المشتري صبر حتى يفتل الراهن الرهن فسلم  
 له المبيع لان المانع على شرف الزوال وان شاء رفع الامر الى

بالقاضي يضيغ العقد بحكم العجز عن التسليم وولاية الضيغ الى القاضي  
 لا اليدس من النهاية فانه يضيغ البيع لقطع المئزر عتقهم من القمار  
 الحسامية اختلف عبارات الكتب في بيع المرهون والصحيح فيه  
 موقوف حتى لو قضى الراهن الدين او ابرأه المرتهن من الدين  
 وردد الرهن عليه او اجازته ورضي له تم البيع ولا يحتاج الى تجلته  
 العقد وان لم يجز بيعه وطلب المشتري التسليم فالقاضي يضيغ  
 العقد بينهما من الذخيرة قاله وان لم يجز المرتهن البيع <sup>بطل</sup> ولم  
 القاضي حتى باعه من آخر فاجاز المرتهن البيع الثاني بطل الاول  
 وجاز الثاني <sup>من</sup> النهاية في شرح الهداية ثم قال في موضع آخر  
 يقول بيع المرهون فاسد وفي موضع بقوله بيع المرهون جائز و  
 الصحيح ما ذكرهنا انه موقوف وتأويل قوله فاسد يفسد القاضي  
 اذا خصم فيه اليه وطلب المشتري التسليم اليه ونفع المرتهن  
 ذلك وتأويل قوله جائز اذا اجازته المرتهن وسلم اليه <sup>من</sup>  
 الكافي فان باعه الراهن من رجل ثم باعه تانيا من غيره قبل ان  
 يجيزه المرتهن فالثاني موقوف ايضا على اجازته لان الاول مؤ  
 والموقوف لا يمنع توقف الثاني فيجوز البيع الاول ان اجازته  
 مجزأ البيع الثاني ان اجازته <sup>من</sup> التهذيب ولو رهن رجل  
 من رجل او رجل من رجلين جائز ثم للمرتهن ان يحبس الرهن  
 حتى يستوفي جميع الدين وان بقي درهم ولو كانت المرتهن اثنا

فاستوفى احدهما دينه للآخر حبس الكل حتى يستوفى رينه وكذا الترتيب  
 اثبات فاقى احدهما حصته للمرتفع حبس الكل حتى يؤدي الآخر  
 ولو مات الرهن وعليه ديون فالمرتفع احق بالرهن من سائر  
 الناس ماء ولو ادى الدين او بعضه ثم هلك الرهن في يد المرتفع  
 يستوفى ما ادىه الا اذا اراد على قدر قيمة الرهن فلا يسترد الزيادة  
 ولو هلك الرهن بعد بطلان الدين با برائه ونحوه فهلك امانته  
 متى ما خلا فالمرتفع ربح ولو رهن عينين ثم ادى حصه احدها  
 ليس له قبضه حتى يؤدي حصه الآخر وفي رواية له ذلك و  
 حصته ما سمي له وان لم يسم يقسم الدين على قيمتها يوم الرهن  
 من الفصول ولو ارتفع رجل من رجلين بدين عليهما رهنا  
 واحد اجاز له من الكسب ويصح الزيادة في الرهن لا في الدين  
 من الكافي لا يصح الزيادة في الدين على وجه يتامله شيء من الرهن  
 اما نفس الدين فيصح لوجود سبب صالح لكن جميع الرهن بائنا  
 السابق وصورته رجل رهون عبد امانة وقيمتها مائتان ثم اخذ من  
 المرتفع مائة اخرى ويجعل العبد رهنا بالمائتين فانه لا يصير العبد  
 بالدين الحادث حتى اذا مات العبد يسقط الدين الاول ويبقى  
 الدين بالرهون خلافا لابي يوسف رحمه الله

كتاب الجنایات  
 من شرح الطحاوي واما شعبه العمد اذا قتل بعضا صغيرا وبجثة

اول طمة ولا مالا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط ونحوه فهذا هو  
شبه العد بالاجماع الا اذا بائح الضرب حتى مات فهذا شبه العد  
عند ابي حنيفة سرح وعندهما هو عمل الح من الترويح اذا ضرب بسوط  
صغير ووالى في الضربات حتى مات فعليه القصاص وهو قول ابو  
يوسف ومحمد سرح على قول بعض المشايخ من الذخيرة وعند  
لا قصاص عليه من المضرات ولو قتله بجرح صغير او عصا صغيرة  
او سوط صغيرا ولطمة او وكزة او سائر ما لا يقتل به غالبا فهو شبه  
عمد في قولهم جميعا واوضح به بسوط ووالى الضربات لا قصاص عند  
خلافا لابي حنيفة سرح من التآسر خاتمة لوض به بالسوط ووالى  
الضربات حتى مات لا يجب القصاص عندنا من الحصر في باب  
مالت سرح اذا ضرب انسانا بالسوط الصغير ووالى في الضربات حتى  
يجب عليه القصاص وعندنا لا يجب من السغناقي وشبه العد  
ان يتجدد ضربه بما لا يقتل به غالبا فهذا التفسير عندهما خاصة واما  
عند ابي حنيفة سرح فشبه العد ان يتجدد الضرب والتأديب دول  
الاتلاف سواء كان الاتلاف منه غالبا كمدة القصارين وال  
الكبير والعصا الكبيرة او لم يكن الهلاك منه غالبا كالعصا الصغ  
فاذا قتله به فهو شبه عمد سواء كان والى في الضربات او لم  
وعندهما ان يتجدد الضرب بما كان الغالب منه الهلاك فهو عمد  
محتمل يجب القصاص وان تعدد الضرب بما لم يكن الهلاك منا

غالباً كالسوط الصغير فان لم يوال في الضربات فهو شبه العمد عند  
بلا خلاف وان والى في الضرب فقد اختلف المشايخ فيه على  
قولهما بعضهم قالوا انه عمد محض وبعضهم قالوا انه شبه العمد  
ومنه وذكر في المبسوط فاما العصا الصغيرة اذا والى بد في الضربات  
حتى مات لم يلزمه القصاص عندنا وعلى قول الشافعي راح يجب  
من الحايي خلف عن اسد بن عمرو فيمن ضرب اخريده او راحله  
فمات منه قال يكون شبه العمد وقال الحسن كذلك اذا والى في  
الضرب حتى مات فاما بوض به بواحدة لا يخاف عن مثلها  
الموت فان مات فهو خطأ قال ابو الليث الكبير قول اسد  
احب الي من التحفة واما تقتل بالعصا الكبير وبكل آلة يحصل  
بها القتل غالباً لكنها غير باساحة فعند ابي حنيفة راح هو شبه  
العمد لا يوجب القود وهو قول الشافعي راح وعلى هذا اذا ضرب  
بالسوط الصغير والى في الضربات حتى مات لا يجب القود عند  
ابي حنيفة راح وعندهما يجب والمسئلة معروفة من النافع قال  
ما تجمد ضربه بسلاح او ما اجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كما  
من الخشب والحجر والنار موجب ذلك الاثم والقود من  
الينابيع والجمد ما تجمد ضربه بسلاح كالسيف والسكين والرمح  
والسنانة والابرة والمسئلة ما كان من حديد كالعمود وسنجة الميزان  
سواء كان لذلك حدة يوضح بضعا او لم يكن له حدة ولكن شبه

رضا وسواء كان الغالب عليه المهلك او لم يكن بعد ان يقع  
 على آلة القتل اسم الحديد وكذلك كل ما كان من جنس الحديد كاللصفر  
 والرصاص والذهب والفضة قتل به بضعا او رضعا وكذلك اذا  
 قتل به ليس من جنس الحديد ولكنه عمل عمله كالاخراق بالنار في  
 اصح الروايتين عن ابي حنيفة سرح والضرب بالزجاج المكدورة  
 وليفة القصب والحجر المكد والمبضع والخشب الجارحة وقد حدث  
 ابو الحسن الفدوسري سرح فتل ما يقع به الركوة اذا قتل به <sup>عليه</sup>  
 القصاص واذا تمت الضرب بهذه الاشياء وجب <sup>عليه</sup> القصاص  
 من الاسرار قال ابو حنيفة سرح في الاصل لا يجب القصاص الا بما  
 يقتل جرحا من حديد او خشب له حدة او نارا او الحديد اذا كان  
 دقا ولا يجب بما سواه وعلى رواية الطحاوي لا قصاص الا بما  
 يقتل جرحا لا دقا وقالوا والشافعي سرح كل آلة يقصد بها قتل النفس  
 وجب بها القصاص كالdaq بعضا كبيرة او بحجر يقتل ولا يجب بالحجر  
 الصغير والسوط الصغير والسم ولسقي الادوية وقال الشافعي  
 وحده يجب بالعصا الصغير والسوط اذا والى في الضربات حتى  
 مات ولا يجب اذا لم يوالى ومنه فاذا عمل الخشب او الحجر عمله في  
 الجرح الحق به ولم يبق شبهة انها ليست للقتل فمات بالسبب  
 بلا شبهة <sup>لم</sup> من المرخسي والنجارية عليها انما يتم بارقة الدية  
 وذلك بعمل يكون جارحا موثرا في الظاهر والباطن جميعا ولهذا

كان العريضة مبره موجبة للقصاص لانه مسيل الدم موثر في الظاهر  
 والباطن **٢** عن كشف المناسر فالجناية عليها انما يتم باسراقه الدم  
 بقبح على معناه قصد او ظن اكان العريضة بالايوة موجبة للقود لانه  
 مسيل الدم موثر في الظاهر والباطن **٣** عن المسوولات العلماء  
 اتفقوا ان القتل اذا كان بالسهم او بالايوة او بالسكين **يجب** القصاص  
 لو ان رجلا احرق بالناسر فان عليه القصاص لان الناصر يعمل  
 لسلح لانه يقتل الجسد ويضع اللحم قصاص بمنزلة السلح **فيجب** فيه  
 قصاص ولو طعن رجل رجلا برمح لاسنان فيه او ساه بسهم  
 لا فصل فيه او شق بطنه بعود فعليه القصاص في هذا كله لانه عمل  
 بالسلح وفي السلح القصاص فكذلك فيما كان بمعناه ولو **بحر**  
 ليطة القصب فعليه القصاص لانه يعمل عمل السلح **٤** من الذخيرة  
 لو سقاء سمّا حتى مات فهو على وجهين ان دفع اليه السم حتى  
 لم يعلم به فانت لا قصاص فيه ولا دية ويجنس ويجنس ولو اوجر  
 بجار **يجب** الدية على عاقبته وان دفع اليه في شره فشره فشره  
 مات لا **يجب** الدية لانه شره باختياره الا ان المانع خدعة  
 لا **يجب** فيه الا التعزير والاستغفار **٥** عن الذخيرة ضربا رجلا  
 سيف في عمق فخرك السيف التمد وقته قال ابو حنيفة راح **لا قصاص**  
 فيه وقال ابو يوسف ومحمد راح ان كان التمد ثقيل **يجب** القصاص  
 ضرب به وحده قتل به فمما يعتبر ان القتل باله يقصد بها القتل



عادة وابو حنيفة راح يعتبر دليل القصد من من السارحاني رحمه  
 وفي العيون ضرب راح بسيف في عهد فخر السيف الغندم قتله  
 قال ابو حنيفة راح لا قصاص عليه وقال محمد راح ان كان الغند  
 ثقبلا لو ضرب به وحده قتل به وفي الكبرى والفتوى على قوله  
 ابو حنيفة راح من الغياقية ولو ضرب به بسيف بعد فخذ الي  
 حنيفة راح وابي يوسف راح ليس بعد وقال محمد راح ان كان  
 الغند لو ضرب به وحده بقتله فهو عمل من الذخيرة ولو شمه  
 بالحد يد لا يجب القصاص ولومات من ذلك كان عمل يجب  
 القصاص من خزائن الفقه العلبا راح شق بطن راح وكاب  
 يعين بعده يوما او بعض يوم فجاؤ الآخر وضرب عنقه فالقصاص  
 على الثاني وان لم يبق منه اضطراب الموت فجاؤ الآخر وضرب  
 عنقه فالقصاص على الاول ويعزر الثاني من المبسوط واذا قتل  
 الرجل وليس له ولي الا السلطان قال فللاما ان يقتص من  
 قتله لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له وقال الله تعالى  
 من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا اي في استيفاء القصاص  
 بعضهم قالوا هذه على قياس قول ابي حنيفة راح ومحمد راح فاما  
 على قياس قول ابي يوسف راح لا يكون له حق القتل لانه ذكر في كتاب  
 اللقط فقال اذا قتل المقيط عم اهل للسلطان ان يقتل فائله تصاصا  
 عند ابي حنيفة راح ومحمد راح له ذلك وعند ابي يوسف راح ليس له

ذلك كذلك هنا وقال بعضهم لا يلزم هذا الجواب عندهم جميعا لانه  
 قال اذا قبل الرجل وليس له ولي الا السلطان واللقط لا يخلو عن  
 ولي ان كان ولد الرامة فالا بوليه وان كان ولد الرامة  
 فالام وليه فلو استوفى القصاص لا يستوفي مع توهم العقوم  
 الولي قلنا اقل ليس له ذلك فاما وضع المسئلة هنا انه ليس له  
 ولي الا السلطان قال وليس له ان يقول ان حق القصاص ليس  
 يثبت للسلطان انما يثبت لعامة المسلمين الا انه لا يمكنهم ان  
 يجتمعوا على استيفاء هذا القصاص فقام الامام مقامهم و**باب**  
 عنهم فلو عفا يكون في ذلك ترك حق المسلمين وحق الامام و**باب**  
 على المسلمين لا يكون اعلى حال من ولاية الاب على الصغير و**باب**  
 اذا عفا قصاصا لولده الصغير فانه لا يجوز فيها ولي ومنه  
 اذا وجب القصاص للصبي وليس له ولي غير السلطان ليس له  
 ان يستوفي القصاص للصغير فهذا او ذلك لان السلطان ولا يتد  
 احسن من ولاية الاولياء الا يرى انه مادام احد من الاولياء باقى  
 ليس له حق التزويج ولو اوصى اليه رجل ليقيم غيره من القضاة  
 ان يعرض له وليس للقاضي ان يرضى له وصي الاب فدل ان ولايته <sup>احسن</sup>  
 من ولاية الاولياء ثم ولي الذي مقدم على السلطان ليس له <sup>استيفاء</sup>  
 القصاص ليقوم كذلك هنا فان عفا السلطان لا يصح عفو وان  
<sup>الصبي</sup> سأل عنه يجوز على الدية لان في هذا منفعة الصبي والمعتوه بمنزلة

في هذا كله <sup>ب</sup> من الذخيرة <sup>ب</sup> واذا قتل الرجل عبداً وليس له ولي  
 فله سلطان ان يقتله قصاصاً قال عليه السلام السلطان ولي من  
 لا ولي له واذا قتل الرجل عبداً وله ولي فله ان يقتل القاتل قصاصاً <sup>ب</sup>  
 القاصي بالقصاص او لم يقتل ويقتله بالسيف فيجزي قتيلاً قال عليه  
 السلام لا تؤدوا بالسيوف <sup>ب</sup> من الميسوط ام الولد اذا قتل مولاها  
 فانها تعقب ولا شيء عليها لانها معتقة عن ذبح فتعقب لموتها وعقبها  
 ليست بوصية حتى يقال بانها تسعي في قيمتها فتعقب مجاناً لهذا  
 المعنى وهذا اذا قتلته خطأ فاما اذا قتلته عبداً ان لم يكن معها  
 ولدها فانها تقتل لانها مملوكة قتلت مولاها عبداً اقتل كما تعدنا  
 لها ولد منه فانها لا تقتل لان ابنها ومثل القصاص عليها ولا  
 تقتل الام بالولد فلا تقتل للولد ايضاً ويجب عليها ان تسعي في قيمتها  
 للورثة لان القصاص سقط حكماً فيقتل بالام <sup>ب</sup> ومنه ايضاً  
 واذا اوجب على الرجل القصاص فقتله ولي الدم بسيف او  
 بعضاً او بجرح فهذا اكله قصاص لان ابيح له اطلاق نفسه <sup>ب</sup>  
 ائلف الا ان اخطأ في الجهة وهذا المعنى لا يوجب عليه شيئاً <sup>ب</sup> من البناء  
 والسابع اذا قتل ام الولد سيداً ولها منه ولد فانها لا تقتل ولا تنه  
 عليها ولا ارش لان ليس للولد ان يقتل والده والدم تدر <sup>ب</sup>  
 الخلاصة وفي المتن رجل قطر جلا فطرجه فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا ارش  
 يعزب بحسب حتى تمت <sup>ب</sup> عن الله حنقه رحمة عليه <sup>ب</sup> من شرح الطحاوي <sup>ب</sup>

بين والد وولد فيما جناه الوالد على الولد في نفس ولا يمارؤ  
على حال من الاحوال والواجب في ذلت الدية لا ما سواها الا  
والجد وان علا اذا قتل الابن عمدا فلا قصاص لقوله عليه السلام  
لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده وتجب الدية في ماله  
لان هذا عمدا والعاقلة لا يعقل الحمد الا ان القصاص سقط  
للمشبهة وتجب الدية في ثلث سنين لانها وجبت لا في صلح و  
كذلك الام والجدة وان علت من العتابي ولورث القاتل  
بعض الدم بان قتل اب ابيه ثمرات ابوه عن ابنين احدهما  
قاتل ضمن نصف الدية للاخر وكذا اذا كان في الورثة ولد القاتل  
بان قتلت امرأة عمدا وتركت ابنين احدهما ولد القاتل ضمن  
الدية من التهديب ولو كان احد الورثة ولد القاتل وان  
سقط سقط القصاص وتجب الدية من الكرخي كل عمل لا يجبي  
به القصاص قد ذلت في ماله الجاني دون عاقلة من السفهاء  
وكذلك الابن اذا ورث قصاصا على ابيه سقط من القاتل  
الضياي وان كان احد الاولياء ابن القاتل وان سقط فلا قصاص  
وتجب الدية للجميع من الكافي ومن ورث قصاصا على ابيه  
بقتل امه مثلا سقط لحرمة الابوة من السراجية اذا قتل  
الزوج نرجته ولد منها ولد حي لم يقتل من المختار ومن  
ورث قصاصا على ابيه سقط والام والاجداد والجدا من

اتي جهة كانوا كالاب <sup>ب</sup> من السراجية الحقو عن القصاص فلهذا  
 ولوعنا عن الكل او البعض برئ عن القصاص والدية ولا يبرأ  
 عن ظلمه <sup>ب</sup> من النهاية وشبه العمد سمي به فان في هذا الفعل  
 المعتبرين معنى العمد باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى  
 الخطأ باعتبار العمد ام قصد القتل وبالنظر الى الآلة التي استعملها  
 هي آلة الضرب للتاديب دون القتل والعاقلة انما يقصد الى كل  
 فعل بالية فكأن ذلت خطأ يشبه العمد صورة من حيث انه كان  
 قاصدا الى الضرب والى اسر كتاب ما هو محرم عليه <sup>ب</sup> من الخطأ  
 رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا ادرى انه مات منها  
 ولكنه مات فقال الى القاتل بل مات من ضربك فانه لا يقتل به  
 من الدخيرة واما شبه العمد فقد ذكر شيخ الاسلام رحمه في شرحه  
 ان شبه العمد عند ابي حنيفة رحمه ان يتعمد الضرب بما ليس  
 بسلاح ولا هوي بمعنى السلاح ويكون قصده الضرب والتاديب  
 دون الاتلاف سواء كان الاتلاف منه غالبا كذا القصاص  
 والحجر الكبير والعصا الكبير او لم يكن المهلات منه غالبا كالعصا  
 الصغير والوسط الصغير واذا قتله به فهو شبه العمد سواء  
 والى في الضربات او لم يوال وعندهما ان تعمد الضرب بما كان  
 اعقاب منه المهلات فهو عمل محض يجب القصاص وان تعمد  
 بما لم يكن المهلات منه غالبا كالسوط الصغير ان لم يوال في الضرب

فهو شبه العمد عندهما بلا خلاف وان والى في الضرب فقد اختلف  
المشايخ فيه على قولهما بعضهم قالوا انه عمد محض وبعضهم قالوا  
شبه العمد من التحفة واما الثاني القتل بالهلم لم توضح له ولم يحصل  
الموت غالبا مثل السوط الصغير والعصا الصغير فانه يوجب المال  
وتنقصاص بالاجماع من ان يطبق قال ابو حنيفة راح وسقيان  
راح العمد ما قتله بسلاح متعمد او قال ابو يوسف ومحمد والتأني  
الوعيد الله راح العمد ما يكون بسلاح او ما يقع موقع السلاح  
يقوم مقامه مما يتعمد به قتل الانسان من المضرات والفتوى  
على قول ابي حنيفة راح من النبايع ولو ضربه بسوط صغير  
الى الضربات لا قصاص عندهما خلا لابي حنيفة راح من  
الغابية والعمد عند ابي حنيفة راح ان يقتل عمدا بالهلم  
اذا بالعمد لا جزاء فقيهه روايتان وعندهما العمد هو القتل  
ما قصده به القتل غالبا كالمنزل والعصا الكبير والخنق ونحوه وكذا  
القتل بالموالات بالسوط الصغير حتى مات من شرح الطحاوي  
واما شبه العمد فهو ان يضرب بشئ الغالب به الهلاك كالحلقة  
لقصاصين والحجر الكبير والعصا وغيره واذا قتل به فهو شبه العمد  
عند ابي حنيفة راح وعندهما عمن واما اذا قتله بعصا صغير  
وحجر صغير او طمعة وكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط  
ونحوه فهذا شبه العمد بالاجماع الا اذا بلغ الضرب حتى مات

فهذا شبه العمد عند الجحيفة سرح وعندهما هو عمل باب من النافع  
 وموجب شبه العمد على التفسيرين المآثم والكفارة اما تعلق المآثم  
 فلا تعلق بالضرب وانما تعلق به المآثم قصد القتل او لم يقصد لا  
 مجموع عنه شرعا اما تعلق الكفارة فلا جناح الاية ولا قود فيه لعدم  
 المماثلة وفيه دية مغلطة على العاقلة باب من الاسرار والعصا المطلق  
 اسم لما يعصى المرأ في ذهابه رقيامه الى ان يستعقب بها ويتوكل  
 عليها والكثير الذي يصلح لسؤال به مما يتقل حمله على المرأ ولا يكاد ينفع  
 به لهذه الاغراض ولا يصلح لها فهو يسمى هراوة ولا يسمى عصا  
 مجازا باب من الهداية قالوا اذا شهد الشهود ان ضرره فلم ير احدا  
 وراش حتى مات فعليه لقودا اذا كان عمد الاب التائب بالشهادة  
 كالتائب معاينة وفي ذلك القصاص على ما بيناه والسهادة على  
 قتل العمد يتحقق على هذا الوجه لان الموت بسبب الضرب انما  
 يعرف اذا اصابه بالضرب صاحب وراش حتى مات وتاويله ان  
 اذا اصابه بشيء جارح باب من الذخيره وان سألهم القاضي عن  
 العمد كان اوف واحوط وان لم يسألهم عن العمد حمله على العمل  
 ذلك والى هذا الجواب ما لا شيخ الاسلام سرح باب من المنطوق  
 في باب ابني حنيفة سرح باب وما على القاتل بالمتقل باب والخنق والله  
 قتل فاعمله لا قصاص في القتل بالمتقل والخنق والتعريق والالفا  
 من جبل او برعده وعندهما والشافعي سرح يجب فيها القصاص

اذا كان الملاك غالبا <sup>من المحيط</sup> واذا خفق <sup>رجلا حتى مات</sup> فعل  
 قول ابي حنيفة سرح لا قصاص ولكن ان كان اعتاد ذلك فالامام  
 يقتله سياسة فان تاب من ذلك <sup>ان تاب قبل ان يقع في يده</sup>  
 الامام <sup>لا يقتل</sup> توبته فلا يقتل وان تاب بعد ما وقع في يده الامام  
 لا يقتل توبته وهو نظير الساحر اذا تاب واما على قولهما ان دام  
 على الخنق حتى مات فعليه القصاص كما لو قتل بحجر عظيم او خشبة  
 عظيمة ولو ترك الخنق قبل الموت ثم مات بعد ذلك <sup>فانظر ان</sup>  
 دام على الخنق مقدر ارا لا يموت الا نسيان منه غالبا فلا قصاص  
 لانه قصد الخنق فكان عمدا باعتبار الخنق وخطأ باعتبار القتل  
 وكذا في الذخيرة ايضا <sup>من ابتهائه في شرح الهداية ولو</sup> خنق  
 المرحل ومات فهو شبه عمدا <sup>الذي</sup> يوجب الذم <sup>عنده</sup> خلافا لهما  
 الا ان يكون معروفا <sup>بذات</sup> للثمة <sup>في</sup> يقتل لانه ساع في الارض <sup>بالفساد</sup>  
 من الكافي ولو خفق رجلا فمات او غرق صبيا او بالغا في ماء فلا  
 عليه عند ابي حنيفة سرح وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي سرح  
 عليه القصاص غير ان عندهما يستوفى جزاؤه <sup>عنده</sup> يغرق لما  
 وعلى هذا الخلاف اذا طرح في بحر او القاه من جبل او سطح الحام  
 ان يقتل آدميا معصوما <sup>بغير حق</sup> فيجب القصاص كما تقتل بالسيف  
 وهذا لان القصد على القلب وهو باطن فيعرف بالسيف <sup>الظاهر</sup>  
 والاولى لانه غالبا وقد وجد وله ان وجوب القصاص



يختص بقتل هو عهد محض وذات آله يباشر القتل بآله وآله القتل  
هي الآله إلى رحمة لان الجرح بعجل في نقص البنية ظاهرا وباطنا  
وعيره ينقصها باطنا لا ظاهرا وقوامها بالظاهر والباطن كالأصا  
يستوفى بالسيف لما حفظناه وفيه جرح الظاهر والباطن فلا  
يتم ثلاث وشرعيته للرجوع وذا فيما تغلب وهو القتل بالسلاح  
رون ما بينه وهو القتل يغبره وقوله عليه السلام من حرق  
حرقناه ومن غرق غرقناه لم يثبت مرفوعا وإنما هو من كلام سائر  
وهو محمول على السياسة وإذا لم يجب القصاص عنه ثقب  
اللاية على العاقلة لما مر :- من دسر الثور وكذا الوحشة خفا  
شديد أو عصر خصيته عصا شديد أو رماه من شاهق وبر  
أحمد ومالك خلافا لأبي حنيفة راج :- من القريد اما النحبق  
والغريق بالماء والقتل بالحجر الكبير وكل ما يقتل به غالبا ولكن لا يجرى  
فهو ليس بعد عبد أبي حنيفة راج لا يجب القصاص بل هو شبه  
عهد خلافا لكل :- من ملق البئس والصحيح قول أبي حنيفة راج :-  
من جامع الشروح في الكبيرين والفتوى على قول أبي حنيفة راج :-  
ومنه والصحيح قول أبي حنيفة راج :- من الذخيرة فللأمام أن  
يقتله :- من المغرب الخنق بكسر النون ولا يقال بالسكوت وهو  
مصدر خنقه إذا عصر حلقة الخناق فاعله :- من السارح الخ من  
المحيط ومن حكم هذا القتل المأثم وإنه ظاهر ومن حكمه وجوب اللية

الله

مخالفة على العاقله روى ذلك المغيرة بن شعبه عن رسول  
صلى الله عليه وسلم وعليه اجماع الصحابة **باب** من الميسور اذا  
ادعى بقتل الورثة على رجل دم ابيه واخوه غائب فاقام  
البينة انه قتل اياه **ع** فان القصاص لا يستوفى حتى يحضر الغائب  
لان الغائب ربما يعفو فيكون هذا استيفاء القصاص مع  
توهم العفو فلا يجوز فيمنظر حتى يحضر الغائب **باب** من التاخير  
واذا قتل الرجل عم ابيه اخوه يطلب دية وانا ام البينة انه  
وارثه لا وارث له غيره واقام القاتل بنية ان له ابنا فان  
القاضي لا يتمكن للاخ من استيفاء القصاص بل يتأخر في ذلك  
حتى يظهر صدق ما قاله القاتل **باب** من الاسرار اذا قتل الرجل  
خفا او تورث ورثة صفارا وكبارا كان للكبار حق استيفاء القصاص  
عند ابي حنيفة سرح وقال لا يملك لان القصاص اخذ ضمانا في  
القتل للعياد فلا يملك الواحد من الورثة استيفاء الكل كما في الله  
وكما اذا كانوا كبارا كلهم وبعضهم غيب وكذا في الكافي ايضا **باب**  
من الكافي واجمعوا انه لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب لان  
المقصور من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن من الاستيفاء  
بالاجماع **باب** من الهداية ومن قتل وله ابنا حاضر وغائب فاقام  
الحاضر البينة على القتل ثم قدم الغائب فانه يعيد البينة عند  
ابي حنيفة سرح وقال لا يملك **باب** من الكافي قبلت البينة ولم

ولكن حبس القاتل بإد من الخواصر رمي بالاجماع واجمعوا انه لا يقضى بالقصاص  
 ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يمكن  
 من الاستيفاء بالاجماع بإد ومنه الى ان يحضر الغائب لانه صار منها  
 بالقول والمتهم محبس بإد من المحيط واذا قتل الرجل وله اثنان قام  
 الحاضر البينة على القتل فهذا على وجهين اما ان يدعي العمد والخطأ  
 فان كان يدعي العمد فالقاضي لا يقضي بالقصاص ما لم يحضر الغائب  
 بلا خلاف بإد من الناطقي ولا يقتل القاتل الا بثبوت خصال احدهما  
 ان يقتل بالقول او يشهد عليه رجلان والثانية ان يكون الورثة  
 بالغين والثالثة ان يكون الاولياء حاضرين بإد من الخلاصة في  
 مذهب الامام الشافعي راجح التوكيل جائز بالعقود والتصرف وطلب  
 الحقوق والخصومات برضاء الخصم وغير رضاء وكذلك باثبات الجحد  
 والقصاص ثم لا يستوفى اذ لم يؤمر الا بالاثبات فان امرهما جميعاً ثبت  
 فهل له الاستيفاء دون حضور الامر على قولين اصحهما انه ليس له  
 الاستيفاء لدر العقوبات برجاء العفو فاذا حضر الولي جائز للثأب  
 الاستيفاء بإد من التهذيب التوكيل جائز في جميع التصرفات والخصومات  
 وعند ابى يوسف راجح لا يجوز في اثبات العقوبات كالجحد والقصاص  
 اما باستيفاء العقوبات مع غيبة الموكل فلا يجوز خلافه للشافعي راج  
 من الجحد اذ وكذا اياها واستيفائها الا في الحدود والقصاص فان  
 الوكاله لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس لانها تندرج

بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبته بل هو الظاهر للندب  
 الشرعي بخلاف غيبة الشاهد لان الظاهر عدم الرجوع <sup>في</sup> بخلاف  
 حالة الحضرة لانقاء هذه التهمة وليس كل احد يحسن الاستيفاء  
 المومع عنه ينسب باب الاستيفاء اصلا <sup>في</sup> من الكافي اعلم ان التوكيل  
 بايفاء الحقوق اى يادائها او باستيفاء الحقوق اى بقبضها جائزا لا  
 في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تقح باستيفائها مع غيبة  
 الموكل عن المجلس لانها تنسقط بالشبهات فلا يستوفى بما يقوم مقام  
 الغير فيه نوع شبهة وقال الشافعي راح يستوفى القصاص في  
 حال غيبة الموكل <sup>في</sup> من صحيح البحرين فلا يجوز استيفاؤها مع غيبة  
 الموكل <sup>في</sup> من الترخ لا نهما يندريان بالشبهة وشبهة عفو الموكل  
 ثابتة بشهادة الظاهر لان العفو مندوب اليه في الشرع بخلاف  
 ما اذا حضر لانقاء هذه الشبهة <sup>في</sup> من شرح المجمع ايضا واجمعوا ان الحاضر  
 منهما لا يستوفى قبل حضور الآخر لاحتمال عفو <sup>في</sup> من التجريد ثم استيفا  
 القصاص والدية لورثة القتل على قدر الميراث وليس لاحد من ان  
 يقتصر حتى يجتمعوا <sup>في</sup> من التهذيب ثم القصاص والدية لورثة القتل  
 على قدر الميراث وليس لاحد ان يقتصر حتى يجتمعوا <sup>في</sup> من شرح  
 الطحاوي ثم التوكيل لا يجوز باستيفاء القصاص بالاجماع <sup>في</sup> من  
 الكنز والكنز القود قبل كبر الصغار <sup>في</sup> من التهذيب ثم القصاص  
 والدية لورثة القتل على قدر الميراث وليس لاحد ان يقتصر <sup>حتى</sup>

يجمعوا ولو كانوا كبارا وصغارا للكبار ان يقتضوا وقالوا والشانني  
سرح لا يقتضوا والراشدي ذكر ان محمد امح الي خيفة سرح  
من السخاني وابو حنيفة سرح استدله بما يروى ان عبد الرحمن  
ابن ملجم لما قتل عليا رض قتله الحسن بن برقصا و قد كان في  
اولاد علي رض صغارا ولم ينسبهم بلوغيهم والمعنى فيه ان حق الكبير  
ثابت في استيفاء جميع القصاص وليس في استيفائه شبهة عفو متفق  
فيمكن منه كما لو كان الوارث واحدا وانما قلنا ذلك لان النص  
يجب للورثة على سبيل الخلافه عن المورث فان وجوبه بعد  
المقتول وقد خرج المقتول من ان يكون اهلا لوجوب المقتولة  
من التهاديب وفيه ما نناقض بقول ابي حنيفة سرح واصحابه جدا ولو  
خالقه صاحبه يقضي بايهما شاء وبعض العلماء لا تترك قول ابي حنيفة  
سرح اصلا جدا فان وافقه احد هو الا يقضي بقول الآخر الا اذا ارأى  
مصلحة في ذلك ولو لم يجد الرواية عن ابي حنيفة واصحابه سرح وحده  
عن المتأخرين يقضي به ولو اختلف المتأخرون فيه يختار واحدا  
من ذلك ولو لم يجد عن المتأخرين يجتهد فيه برأيه اذا كان يعرف  
وجوه الفقه ويشاور اهلا الفقه فيه وان لم يكن حافظا لا قايلا  
الاثمة لا بد ان يكون عدلا اهلا للشهادة ويقضي بما يفقهه المفتي  
لا ينفذ قضاء العبد والاعمى والمجذوم وفي القذف من العتاة  
واذا كان بين صغير وكبير فللكبير ان يستوفي عن الصغير وليس لان

يستوفي عن الكبير الغائب <sup>بإد</sup> من الفصول الحياتي القصاص اذا كان  
بين الصغير والكبير وبين العاقل والمجنون يتفرد الكبير والعقل <sup>استفاء</sup> لا <sup>بإد</sup>  
عند أبي حنيفة سرح خلافا لهما اذا لم يكن الكبير وليا للصغير <sup>ففي</sup> والشا  
سرح مطلقا لنا النصوص مقتضية لا باحة القتل عقيب الجنابة <sup>فله</sup> فخره  
عليه السلام فاما بين خيرين وقوله ومن قتل عمدا فهو قود والفا  
للعقيب ومين جورج ابن المجمع عيار من قال لابنه الحسن رضوان  
شئت تقتل بضربة واحدة وسروي اند قال ان شئت فاقله وكان  
في الورثة صغار فلما مات قتله الحسن رضوان وكان ذلك بحضور من  
الصحابية رضوان وعلمهم ولم ينكر عليه احد <sup>بإد</sup> من السراجية القصاص  
اذا كان بين صغار وكبار فالكبار ان يستوفوا ولا ينظر والبزرخ  
الآخرين <sup>بإد</sup> من الذخيرة واذا وجب القصاص لصغيرا ومعتوه  
في النفس او فيما دون النفس ولها اب فالاحق الاب في قصدها  
القصاص فان الاب يملك استيفاءه عند علماء سرح خلافا للشا <sup>ففي</sup>  
سرح هكذا ذكر شيخ الاسلام سرح في شرحه وذكر الشيخ الامام الزاهد  
احمد الطوايسي سرح في شرحه ان الاب يملك الاستيفاء استثناء  
والقياس ان لا يملك ذلك وجه الاستحسان ان القصاص لا يخلو اما  
يكون ملحقا بالمال او بالنفس واما ما كان فللاب ولاية على ذلك  
لشفقته وهو ان للاب شفقة كاملة على الصغير وله رأي كامل  
فيكم كمال الرأي يقدر على تحصيل النظر للصغير وبكم الشفقة يحصل <sup>النظر</sup>

للصغار واعايتت ولاية الاب في نفس الصغير وماله لهذا المعنى  
 وهذا المعنى موجود في الفصا ص فيثبت ألولاية ايضا - من السعيا  
 وقالا ليس لهم ذلك حتى يدرك الصغار الا ان يكون الشريك  
 ابا للصغار فيستوفيه عندهما ايضا خلافا للشافعي راجع فان عنده  
 ليس للاب استيفاء قصاص للصغير - من شرح المجمع وله ان <sup>القصا</sup>  
 لا يتجربى الاب سبه لا يتجربى وقد ملكه الورثة كذا لك فيثبت لكل  
 واحد منهم على الكمال كانه متفرد به كما في ولاية الكا ج النابتة بين  
 الاولياء المتساوين في الدرجة وهذا لان احد الوليين لو اباد  
 الى الاستيفاء بغير اذن الآخر لم يضمن له شيئا بخلاف انما سب لا  
 امكان عفو قاتل فيكون فعل الحاضر اوراقه لدم معصوم - من  
 المختار واذا كان قصاص بين كبار وصغار فلكبار الاستيفاء -  
 من التوضيح واما ما عليه العل وقد ذكر في الفتاوى الحاشية ذكر في  
 سباع الطير لا يستد الثوب من غير ذكر خلاف فعلم بان احترام  
 من البردوي واذا اقر بالقصاص او باشر سبب القصاص لزومه  
 حكمه - من المضمرات ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة  
 راجع ثم بقول ابي يوسف راجع ثم بقول محمد بن الحسن راجع ثم بقول  
 من قرين المذهب والحسن بن زياد راجع وقبل اذا كان ابو حنيفة  
 في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والاول اصح اذا لم يكن  
 المفتي مجتهد الا انه كان اعلم العلماء في زمانه حتى قال الشافعي راجع

كلهم عيال أبي حنيفة سرح في الفقه **باب** من نريد الاصول فالأقوى إجماع  
 الجماعة نصافاً منه مثل الآية ثم الذي نص البعض وسكت الباكون ثم  
 إجماع من بعد ثم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ثم إجماعهم على  
 قول سبقهم فيه مخالف **باب** من أصوله أو رقات فاعلم أن انعقاد  
 الإجماع لا يختص في القول بل ينشأ بالإجماع بقولهم وفعلهم أعني إجماعهم  
 وبقول البعض وعمل البعض وأقر البعض وسكوت البعض **باب**  
 من يتابع إذا رأى الإنسان سرحاً مع امرأة أو أمته يريد أن  
 يزوجها على كره منها **باب** له قتله ولو سأه يزوجيها امرأة أو بنات  
 رحمهم ممنه وقد طاعته في الإجماع فله أن يقتل الرجل والمرأة  
 جميعاً **باب** أيضاً منه ذكر في الجرد إذا دخل داره يريد أن يسرق  
 ما له فقتله فلا قود عليه ولادية **باب** من الذخيرة في كتاب الجنائز  
 وفي المستنقى رجل قال قتلته فلانا ولم يسم عهداً أو خطأ قال لا يستحسن أن  
 يجعل ديتهم في ما له **باب** من الخانية إذا أقر القاتل أنه قتل خطأ وأد  
 ولي القتل العمد كانت الدية في ما له القاتل **باب** من القاتل الصغرى  
 اتهم بقتل رجل فقيل له لم قتلته فلانا فقال كذا كان مكتوباً في اللوح  
 المحفوظ أو قال قتلته عدوي فهذا إن اللفظان منه إقرار بالقتل  
 فيلزمه الدية في ما له أن لم يقرب بالحمد **باب** من الإبانة اتهم رجل  
 بقتل رجل فقيل له لم قتلته فلانا فقال كذا كان مكتوباً في اللوح المحفوظ  
 أو قال قتلته عدوي فهذا إن اللفظان منه إقرار بالقتل فيلزمه الدية



في ماله - <sup>١</sup> من الميبيع ثم الخطأ أن يقصد مباحا فيصادف مخطورا  
 اذ امرئ الى صيد فاصاب اذبيبا او الى حربى وقد كان اسلم ولم يعلم  
 باسلامه او رمى الى مرتد وقد كان اسلم ولم يعلم باسلامه او رمى  
 مريدا فاصاب عمر واهله <sup>٢</sup> خطا <sup>٣</sup> من المبسوط واداك كان للام  
 بين اثنين فعفا احدهما ثم قتل الآخر فهذا على وجهين اما ان علم  
 بعفو صاحبه او لم يعلم فاذا علم بعفو صاحبه لا يخلو اما ان يكون  
 علم بحكم العفو وسقوط القصاص او لم يعلم فان لم يعلم بعفو صاحبه  
 وقتله فانه لا قصاص عليه لانه قتل على ظن ان قتله مباح فلا يجب  
 القصاص عليه كما لو قتل رجلا على ظن انه حربى او مرتد ثم ظهر انه  
 مسلم فانه لا يقتص والمغنى ما ذكرنا كذا لك هنا ومثل هذه الحادثة  
 وقعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنفي القصاص  
 ووجب الدية وهذا تحب الدية ايضا ولكن في ماله لان هذا  
 عهد والعاقلة لا تتحمل العمد فاما اذا علم بعفو صاحبه وعلم بحكم العفو  
 ومع هذا اتهم القتل فانه يقتص لانه لما علم بسقوط القصاص فقد  
 علم انه قتله ظلما بغير حق فاذا قتل محقوث الدم عهد <sup>٤</sup> يجب القصاص  
 عليه فان لم يعلم بحكم العفو وقتله فانه لا قصاص عليه لانه ظن بما  
 يظن واشتبه عليه ما يشبهه على الناس الا يرى انه اشتبهه على  
 ما لك حتى قال لا يسقط عنه القصاص <sup>٥</sup> من الهداية في مسائل  
 سنتي ولو شهد واما قتل المطلق واقر بمطلق القتل يجب القصاص

وان لم يوجد التعمد وهذا لان القصاص فيه معنى العوضية  
لانه شرع جازماً فجاز ان يثبت مع الشبهة كسائر المعاصيات  
التي هي حق العبد من العتابة والاقرام بالقتل المطلق <sup>وجب</sup>  
الدية كالشهادة بالقتل المطلق ومنه وكذا ان وجد مع  
امراته او جاريته او ذات رحم محرم منه يريد ان يغلبها  
وان كانت مطاوعة قتلها <sup>ما</sup> من البرهانية سارق خسر  
في جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب المنزل فلقا  
عليه حجر فقتله فعلى عاقلته الدية وعليه الكفارة لان هذا  
قتل فيه شبهة الا باحتساب من الفتاوى الخانية رجل رأى  
رجلاً يزني بامرأته او بامرأة رجل آخر وهو محصن فصاح  
به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا فلهذا قتلته فان قتله لا  
عليه من الملقط وكذلك اذا وجد مع امرأته او مع جارية  
رجلاً يريد ان يزني بها وهي مكرهة فان رآه مع امرأته  
او مع محرمة له فهي مطاوعة على ذلك قتل الرجل والمرأة <sup>جميعاً</sup>  
من الصيرفية دخل بيته فرأى فاجرام مع امرأته او جاريته  
فقتله لا يجب القصاص وحل له قتله وقال ان غلب على <sup>قلته</sup>  
انه يغلبه حل قتله من العتابة ولو اقرانه قتله بالسيف  
ثم قال ضربته بالسيف فقتله ثم قال لم اقصد له لم يصد <sup>وجب</sup>  
القصاص من الذخيرة عن محمد راجح في الرجل يدخل بيتاً

اني بيته مربك اخذ مائة قله ان يقتله اذا كان يخاف ان لا بقوي عليه  
 ان اراد اخذه بيده وكذا لك اذا كان بقوي عليه الا انه قد اخذ منا  
 وخاف ان يرميه فيقتله او ينهب مائة قله ان يرميه بالشاب يقتله  
 وكذا لك اذا رآه يسكره جاريته او امرأته قله ان يقتله وكذا لك ان  
 مطاوعة وخاف انه ان يتركه حتى يأخذها لواقه لم وفي المنطق رجل  
 دخل منزله فوجد رجلا يجرح اهله فخاف ان هو اخذه ان يقتله <sup>الغالب</sup>  
 انه في سعة من قتلته وذكر ايضا وكذا لك لو رآه مع جاريته ولو رآه <sup>مع</sup>  
 امرأته او مع محرم له وفي مطاوعة على ولدت فعليه جميعا قتل الرجل والمرأة  
 جميعا <sup>في</sup> وفيه قال محمد ربح ولو ان لصا دخل دار رجل ولا سلاح معه  
 وصاحب الدار يعلم انه يقوي على اخذه ان مكث الا انه يخاف ان  
 يأخذ بعض مائة وينهب ولا يهدر عليه وسعه ضرب يده وفيه  
 ايضا روى الحسن بن تريم عن ابي حنيفة ربح قتل وجد في دار رجل  
 فقال صاحب الدار دخل علي يسرق فيقتله قال ان كان معروفا <sup>بالسرقة</sup>  
 فلا شيء عليهم من المباح اذا دخل اللص دار رجل فعلم به صاحب الدار  
 فعلم انه لا يقدر على اخذه بيده قال له قتلته سرور دخل عليه مكابرا  
 او غير مكابرة وذكر في الجرد واذا دخل داره سبب ان يسرق ماله  
 فقتله فلا ثود عليه ولا دية <sup>من</sup> الغائب ولو دمجنا ثمانا ثم ادعى انه  
 كان ميتا فالدية استحقاقا وكذا اذا قتله ثم ادعى انه كاهنه وهو معرو

رجل نائم وهو صحيح البدن فدبجه انسان وقال ذبحته وهو ميت فان  
 يقتل قيا سا وفي الاستحسان تجب الدية لمن الكبرى رجل راها وهو  
 نائم صحيح فدبجه انسان قال ذبحته وهو ميت فان يقتل قيا سا وفي  
 الاستحسان يضمن الدية ولا يقتل لانه احتمل ان يكون صادقا والحيوة  
 المثابته باستصحاب الحال لا يكتفي لوجوب القصاص من الاساس  
 من نظري باب فاصاب سمام ففقا عينه ضمن الفاقى دية العين وقال  
 الشافعى سراج لا يضمن لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لا رجل <sup>اطلع</sup>  
 عليه او علمت انك تنظر في نقأ عينك فعلم ان الفقا يحل لمثله  
 ولانه بالنظر هتكت حرمة الحرم فجار ان يستحل به آله الهتكت كما لو سرق  
 ماله وهذا لان البناء كما ينبغي حرمة المال يستحق حرمة الحرم وهتكت ذ  
 بالانته وهتكت هذا بالنظر ولان من دخل دار انسان يريد نفسه  
 او ماله حل له قتله دفعا فكذا لكت اذا مد عينه يريد هتكت حرمة عورة  
 رله فقتل العين دفعا رله عليه اذا دخل راسه دار غيره حل لمهم  
 الله فخرج عن دارهم بالرمي كما لو دخل بنفسه من المبسوط اما علما وانا  
 ربح احببوا وقالوا وذلك لان هذا رمي مباح فما تولد منه لا يكون  
 مضمونا عليه بخلاف ما اذا رمى صيدا فاصاب آدميا فهنا لث  
 انما تجب الدية لانه لا يصدق من المبسوط وعن علي رضي  
 انه قال من نظر في دار قوم فرموا عينه فلا شيء عليهم والمعتنى  
 في المسئلة وهو انه قصد الاطلاع على عوراتهم فوجب ان لا يقتص



فقتله بنو القيظ يب عن محمد رح في رجل رأى رجلا قتل  
 أباه عند أ واقرب عنده وقال القاتل قتله عند القصاص لي عليه  
أ واسد تد ولم يعلم الأبن وسعد أن يقتله ووسع من رأاه أوسع  
أقر له أن يعين الأبن عليه من العتابية قال رأى الأبن  
رجلا قتل أباه أ واقرب عنده بن لث ثم جحد أ ادعى الاستحقاق  
عليه فله قتله من شرح الآثار م أبو هريرة أسمعوا لي  
ما يقول سيدكم أنه لغير ور وأنا أغير منه والله أغير متي يعني سبيله  
سعد بن عبادة قال سعد بن عبادة لرسول الله صلى الله وسلم  
أ رأيت لو وجدت مع أمرأتى رجلا أهله حتى أتى بأربعة  
شهداء فقال عليه السلام نعم قال كلأ والذي بعضت بالحق أني  
أعاجبه بالسيف قبل ذلك فقال عليه الصلوة والسلام هذا أخذ  
فأخذ يث يد على أن من قتل رجلا ثم ادعى أنه وجد ه مع أمرأته  
لا يسقط عنده القصاص يد حتى يقيم بيته على كونه مستقلا للرحم  
من الزيارات أصل الباب أن من أقر بسبب الضمان ثم ادعى  
ما يرأى منه عن الضمان لا يصدق الآن بجدة ومتى أنكر سبب الضمان  
فأقول قوله وأعلم أن أسناد الفعل إلى حالة معهودة تأفى الضمان  
لا محالة يكون أنكار السبب الضمان فيكون القول قوله من  
العتابية ولو قال قتله بالسيف ثم قال كان معى غيرى قتل فأما لوقا  
قتله أنا رجل كان معى مجنونا أو كان أبوه ضمن نصف الدسية

ولو قال قتله وأما صغيرا وثمنون صدق إذا عرفت جمونه والالم يصل  
 من المذهب في مذنب الشافعي راجح وإن وجد راجلا يزني بأمرأة  
 ولم يكن المنع إلا بالقتل فقتله لم يجب عليه شيء فيما بينه وبين الله تعالى  
 لأنه قتله بحق وإن ادعى أنه قتله لذات وألكن الولي ولم يكن بينه  
 لم يقبل قوله فإذا حلف الولي حكم عليه بالقرود لما روى أبو هريرة  
 رضي الله عنه عن سعد بن عباد قال يا رسول الله أرايت لو وجدت  
 مع امرأتي رجلا أمته حتى أتني بأسا بعدة شهداء قال نعم ولا أعلم  
 لا يقبل قوله من غير بينة <sup>من</sup> من الظهيرة المرعينا بنة وعنف <sup>بني</sup> بني  
 راجح قتل وجد في دار فقال صاحب الدار دخل علي أن يسرني قتله  
 إن كان معروفا ما لست فله شئ عليه <sup>من</sup> من النهاية وإن قتله  
 وفي رواية أنه نص ثم تبين أنه رجل صالح القياس أن يقبض  
 وهي الاستحسان عليه الكيفية <sup>من</sup> من عند فله هذا أن فيما هو أهم  
 الأمور وهو الماء والمروحة جاز العمل فيها ما كبر الرأي عند  
 الحاجة <sup>من</sup> من العوامض وإن في الدبانان والمعاملات <sup>من</sup> من الماء  
 يعمل بغالب الرأي وهو كلعلم القطعي في حق الأحكام <sup>من</sup> من الاستحسان  
 قال علماء وأما راجح لا يقبل الذي بالمستامن ولا الذميمة بالمستامنة  
 ولا المسلم بدلان في المصولة شبهة هدر الدم فيعمل على الحقيقة  
 في نفي ما يسقط بالتبعية على ما مر والدليل على شبهة الحد أن  
 الحربي والحرمية هدر في دار الحرب لكونهم من أهل الحرب <sup>من</sup> من

فاجب شبهة الاباحة وان ارتفعت الاباحة بعارض من  
 المحيط والذخيرة ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية لتمكن  
 شبهة الاباحة في المحل من الاسرار ولا يلزم اذا كانت الشريك  
 غائباً كبير الان المانع من الاستيقاء شبهة السقوط بتوهم عفو الغائب  
 ومع شبهة الاسقاط لا يستوي القصاص من الميسوط ولو كان  
 للقتيل وليان فحما احدهما ثم قتله الآخر خطأ تجب الدية على عا  
 هذا الولي وله عليه نصف الدية في ماله فاذا قبض وراثته القتل  
 الدية من عا قتله يرجع القاتل في مال المقتول خطأ بنصف الدية  
 فان قتله غير الولي فالتكليف لغير الولي فهو عمل يجب القصاص لانه محقق الدم  
 في حقه انما يرجع قتله لولي القتل خاصة وان كان خطأ يجب الدية  
 على عا قتله وان كان بامر له لا يجب شيئ لان له قتله بامر له فان  
 قال ولي القتل انا امرته ان كان له بينة على ذلك لا يجب شيئ  
 لان قتله بامر له فصاركما لو قتل الولي بنفسه وان لم يكن له بينة  
 ولكنه يعرف ذلك بقوله فيه قياس واستحسان في القياس يجب  
 القصاص وفي الاستحسان تجب الدية وجه القياس ان القصاص  
 ثابت في الظاهر الا ان هذا لا يقوله انا امرته قصد ابطاله فلا  
 يصدق وفي الاستحسان لا يجب القصاص لان قولك الولي انا  
 امرته يصير شبهة في وجوب القصاص فلا يجب وتجب الدية  
 من الظهيرية واذا كان الدم بين اثنين فتعاقبا احدهما ثم انك



قتل القاتل عداً فهو على وجهه ان قتله ولم يعلم بمقتول الثاني فليسا من ان  
 يقتل الساكت به وفي الاستحسان ان لا يقتل وتجب الدية في ماله فرق  
 بين هذا وبين ما اذا رمى سهما الى شخص او قتل متحصلاً على طرأته خيراً  
 وظهر انه مسلم حيث تجب الدية على العاقله وجعل ذلك خطأ وأما اذا  
 علم بالعفو ومع ذلك قتله ان لم يعلم بالحرمة وقال طسنت ان قتله بجراً  
 لا يقتل ولكن يجب الدية فاما اذا علم بالحرمة فقتله فانه يقتل <sup>بـ</sup> من  
 الذخيرة وان علم الرامي انه مسلم وانه اخرج مكرهاً فقصده الرامي بالرمي  
 وقتله فالقياس ان يجب القصاص لان هذا مسلم قتل مسلماً <sup>أعلى</sup>  
 وجه الدفع عن نفسه فوجب ان يقتل به كما لو لم يكن الموصول في صف  
 المشركين وفي الاستحسان لا يجب لال الرمي الى صف المشركين <sup>بـ</sup>  
 لما ذكرنا فكونه في موضع اماحة الرمي والقتل يصير شبهة في درأ ما يكره  
 بالتهجمات او نقول المرمي اليه في صف المشركين بصورته تمام والقصور  
 تورث شبهة والقصاص بسقط بالشبهة هذا كما قلنا فمن <sup>بـ</sup>  
 اليه غير امرأته ووطئها فولدت فان ثبت النسب وان لم يكن <sup>بـ</sup>  
 حقيقة فراش لما انه يصور بصورة الفراش فكفي ذلك <sup>النسب</sup>  
 ولكن تجب الدية لان المال يثبت مع الشبهات وقد اختلف نفياً  
 متقومة ويكون الدية في ماله لان فعله عمل <sup>بـ</sup> من الغيبة ولو  
 وجد في دار رجل قتيلاً فانقسامه والدية على عاقلته بدخل مع <sup>بـ</sup>  
 الدار ولو كان في البيت رجلاً فان فوجدهما مذبحاً قاله <sup>بـ</sup> على

عاقلة الآخر عنه إلى يوسف سرح وقال محمد سرح لا شيء عليهم من  
الكافي لا إلى يوسف سرح ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فلا يصح  
ذلك التوهم كما لو وجد قتيلا في محلة لم يلتفت الى هذه التوهم وان وجد  
قتيل في الدار فاقسامته على قومه ويدخل العاقلة في القسامة ان كان  
حضورا وان كان غائبا فاقسامته على ربيب الدار يكره عليه الايمان  
وهذه اعطى إلى حنيفة ومحمد سرح وقال ابو يوسف سرح لا قسامة على  
العاقلة من السراجية لو وجد القتيلا حرا وعيدا ولم يعلم من قتله  
يستخلف خمسون رجلا منهم يتخينهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا  
قال فان ادخلوا قضي على اهل المحلة بالدية ثم من الدخيرة ثم القتيلا  
ان وجد في دار رجل فالدية على عاقلة صاحب الدار باتفاق الروايات  
والقسامة على صاحب الدار في رواية وفي رواية اخرى القسامة  
على عاقلة صاحب الدار من القسامة خانية وفي الدخيرة واذا  
الرجل قتيلا في دار ابيه او ابنه او المرأة في دارها فالدية على  
الدار والقسامة على عاقلة من الدخيرة وفي الخانية وجبت القسامة على  
ولا يحرم عن الميراث من الدنيا سرح وقال محمد سرح لو وجد ابن الز  
واخوه قتيلا في داره فان على عاقلة دية ابيه واخيه فيرثها هذا  
ان كان دار ثمة من التهنيب ولو وجد الابن قتيلا في دار ابيه او  
اخيته فالدية على عاقلة وان كانا وارثا فدية ولو كانا اثنا في دار  
منهم فدية فدية الاخذ دية ومحمد الى يوسف ومحمد

لا يضمن المسوط ولو وجد الرجل قتيلا في دار ابنه فعليه القسامة  
والدية لان الاب اذا قتل الابن او الابن اذا قتل اباة لا يهدر دمه  
فاد كان هكذا اصابه هو والاجتبي سواء فتجب فيه القسامة والدية <sup>على</sup>  
عاقلة من التجريد وان وجد في دار ابنه او اخيه فعلى عاقلة  
وان كان هو واس ثم من العتبية ولو وجد في دار واس ته لا واه  
له غيره لم يعقل عاقلة له ولو وجد في دار ابنه وبنته وهي بينهما نصا  
فاد على كل واحد القتل على صاحبه فلان بنت الدية على عاقلة والبنت  
سدس الدية على عاقلة لان له ثلثا القتل نصه واحد في نفيه فهذا  
ونصفه وهو الثلث في نصيب اخته فيثيب ولها السدس على عاقلة  
اخيه من الكافي وان وجد القتل على دابة يسوقها رجل او يورها  
او هو راكبها فالدية على عاقلة دون اهل المحلة لانه في يده فصار كما  
لو وجد في دارهم وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه لان  
الندبير في حفظ المثلث الخاص الى المالك والدية على عاقلة لان  
نصرته وقوته بهم من النافع واذا وجد القتل على دابة يسوقها رجل  
فالدية على عاقلة لوجود الدليل طاهر ادون اهل المحلة كما لو وجد  
في داره فان وجد في دار انسان فالقسامة عليه والدية على عاقلة  
من الهداية قاله وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه  
لان الدار في يده والدية على عاقلة لان نصته منهم وقوته بهم  
من الذخيرة ولا يقبل مستأمن بمسأمن في طاهر الرواية لئلا تكون شبهة

الاباحة في المحرم - ومنه ايضا واكتفى لابطاحه القتل مجرد القتل في التخييل التوسعة  
 في العمل ان يتعد الانسان قتل من لا يحل قتله بالحد يدبره من الكثرة ومقتله  
 اى من اخذ الكليات الفرد والباقى مع ذي سهمه والحق الابن ثم  
 ابنته وان شغل ثم الاب ثم ابى الاب وان علا ثم الاخ لا اب وام ثم  
 الاخ لا اب ثم ابنته الاخ لا اب وام ثم ابن الاخ لا اب ثم الاعمام كذلت  
 ثم اعمام الاب كذلت ثم اعمام الجد على الترتيب ثم المطبق ثم عصته على  
 الترتيب من المسوط واذا قتل الرجل ولداً وابناً صغيراً فان القصاص  
 لابن ولا يكون للاب لان القصاص مورث على فرايض الله تعالى  
 بالاب لا يرث مع الابن فلا يرث القصاص وليس للعم ان يستوفي  
 الصغير لان له ولاية النكاح وليس له ولاية المصالح لانه لا يعلمه القصاص  
 في ما للمسلم من الناطقي باب وجوه القتل والقتل على اربعة اوجز احدها  
 ان يقتل رجل رجلان فانه يقتل به والثاني ان يقتل رجل رجلين فانه يقتل  
 بهما والثالث ان يقتل رجلان رجلان فانه يقتل بهما والرابع ان  
 يقتل رجلان رجلين فانه يقتل بهما ومن ذلك فعلى هذا القياس  
 ريت في كمال الاعضاء ناقص الاعضاء واما لو قطع جماعة عضو رجل مثل  
 يده والرميل والاذن والانسف ومثوها فقال ما لقتل الشان في روح  
 يقطعون به كفا في النفس وقال ابو حنيفة واصحابه ونسبوا ابو عبد الله  
 راح لا يقطعون به وعليهم المديرة وكل من قتل احداً فانه يقتل به ومنه ذكرنا  
 لا ستة عشر نفساً احداً اذا قتل الرجل وله فلا يقتل به والثاني اذا

ولد ولد والثالث اذا قتلت المرأة ولدها والرابع اذا قتلت ولد  
ولدها من كل وجه في قول ابي حنيفة واصحابه وابي عبد الله والشافعي  
سبح وسائر الناس وفي قول مالك وعثمان الذي اصبغته فذبحه و  
شبهه بما يعلم انه قد قتل قتلته بعينه قتل ذلك فذلك بالجراح والمقتل  
اذا قتل السيد عبده فانه لا يقتل به الا انه يعزر على ذلك والسادس  
ان يقتل الرجل عبداً بينه وبين آخر فلا يقتل به وعليه حصه الآخرين  
قيمه والمسايع اذا قتلت ام الولد سيدها ولها منه ولد فانه لا يقتل  
ولا قصاص عليها ولا ارش لان ليس للولد ان يقتل والده ولا والدته  
والثامن اذا قتل الرجل المسامان في دار الاسلام فلا قصاص عليه في  
ذلك في قولهم ولكنه يعزر على ذلك وروى اصحاب الامامية عن  
ابي يوسف سرح ان عليه القصاص كالذي في الناسخ اذا قتل الرجل  
ولا وارث للمقتول فانه لا يقتل وعليه الدية تربيت مال المسلمين وفي  
قول عبد الله وفي قول بعض الفقهاء عليه القود والعاشر اذا قتل الرجل  
رجلاً مع صبي والى دمي عشر اذا قتل رجلاً مع مجنون والثاني عشر  
اذا قتل رجلاً من رجلا احد هما ما لعمد والاخر بالخطأ فانه لا قصاص في  
ذلك في قول ابي حنيفة وابي عبد الله واصحابه والحسن بن صالح  
ولكن نصف الدية على البالغ والعاقل والعامد في ماله ونصف  
الدية على عاقلة الصبي والمجنون والى طي وقول الشافعي سرح يقتل  
المرجوز ويكون حصه الصبي او المصنوع او النخاطي على العاقلة والثالث

عشر اذا ورث القاتل شيئاً من نفسه وذلك اذا قتل الرجل اخاه وله  
 اخوات آخرون فارادوا قتله فأت احد قبل القصاص ولا يكون له  
 وارث يحجب القاتل فان القاتل يرث بعض نفسه منه فلا يعد رث  
 الآخرون ان يقتلوه والرابع عشر اذا قتل المصبي احد اولاقصاص  
 عليه والخامس عشر اذا عفا بعض الورثة <sup>من الملتقط</sup> <sup>من</sup> رجل  
 اراد ان يستكره او امرأة على الفاحشة عليهما ان يقتلاه وان  
 قتله فسد منه نهدر اذا لم يستطع الا بالقتل وقد مر من هذه  
 المسائل في كتاب الحد ومن هذا الكتاب <sup>من تجنيس الملتقط</sup>  
 وجد قاتل في دار وقال صاحب الدار قتلتها انا لانه اراد اخذ مالي  
 وعلى المقتول سيماء السارق وهو متهم في ذلك فعن ابي حنيفة  
 انه لا شيء على صاحب الدار وفي موضع آخر عليه الدية دون  
 القصاص <sup>من شرح الجميع</sup> رجل مسلم كان حربياً اقرانه اتلف  
 ماله لهذا الرجل حال كونه حربياً واقرانه اخذ منه الف درهم <sup>من ح</sup>  
 فقال الرجل بل اتلفت مالي واخذته بعد اسلامك وكذب في  
 اسناد الاثلاف الى ما قبل الاسلام واقرانه اتلف ماله لهذا الرجل  
 او خنزيره بعد الاسلام فقال بل قبل اسلامي او اقر <sup>قبل</sup> يقطع يدي  
 عنقه فقال بل بعد عنقي قال محمد <sup>بضم</sup> راجح لا ضمان في الكلى وقال <sup>بضم</sup>  
 من الذخيرة من امسك رجلاً حتى جاء آخر وقتله عمداً او خطأ  
 فلا شيء على الممسك وعلى القاتل القصاص في العمد والدية في

الخياط وهو مسئلة كتاب الديات وعلى هذا امن امسكت رجلا حتى  
 جاء آخر واخذ دراهمه فصفاه الدراهم على الاخذ عند ما لا على المسك  
 من العتايية ولو امره بقتل ولد والصغير وكل من يرثه فقتله فالظن  
 انه يجب المصايب على القاتل من المخرج وعلى هذا قلنا في العتايين  
 اذا تعارض الايترج احدتهما بانضمام علة اخرى اليها وانما يترج بقوة  
 الاثر فيها فيسألك ما هو الركن في صحة العلة وعلى هذا لو ان رجلا جرح  
 رجلا بجراحة وجرحا آخر جراحات فمات من ذلك فان الله  
 عليهم انصاف لان كل جراحة علة تامة ولا يترج بزيادة عدد العلة  
 في جانب حتى يصير القتل مضافا اليه دون صاحبه بل يصير مضافا الى  
 فعلهما على وجه التساوي ولو قطع احد هياكله ثم جرح الآخر فقتله  
 والقاتل هو الذي جرح فسته دون الآخر لزيادة قوة فعلها هو هلكة <sup>القتل</sup>  
 من فعله وهو انه لا يتوهم بقاؤه حيا بعد فعله بخلاف فعل الآخر  
 من تسريح الطماوي واذا عدا رجل على رجل بطنه واخرج حشوته ثم  
 ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الذي ضرب عنقه لانه  
 قد يعيش الرجل بعد شق البطن ولا يعيش بعد ضرب العنق فان  
 عمدا يقتضيان ان كانت خطأ تجب الدية وعلى الذي شق البطن ان  
 الشق وهو ثلث الدية لان دية الجائفة الثلث فان كان الشق  
 نفذ من جانب الآخر يجب ثلث الدية لانهما جائعتان في كل سائر  
 ثلث الدية هذا اذا كان هما يعيش بعد الشق يوما او بعض يوم

وان كان الشق بحاله لا يتوهم معه وجود الحيوة ولم يبق معه <sup>الاضطرار</sup> الموت والمسئلة بحالها فان القاتل هو الذي شق البطن فيقتصر في  
العهد ويتجنب الدية في الخطأ والذي ضرب العداوة يغزى لانه ان <sup>تلك</sup>  
المنكر ولا ضمان عليه لانه ذبح المفروغ عنه وكذلك لو جرح رجل  
رجلا جراحة شخنة الذي لا يتوهم العيش معه وجرحه آخر جراحة  
اخرى فالباتل هو الذي جرح جراحة شخنة هذا اذا كان الجرح <sup>ان</sup>  
على التعاقب وان كانا معا فكلهما قاتلان <sup>من التهذيب</sup> ولو <sup>شق</sup>  
واحد بطنه ولم يبق منه اضطراب الموت ثم ضرب آخر عنقه <sup>فانقص</sup>  
على الاول ويعاقب الثاني ولو عاش بعد يوم او بعض يوم او  
الاول يده ثم ضرب آخر عنقه فعلى الاول الارش وعلى الثاني  
القصاص ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالاب والابن  
او الخاطي والعامد او الصغير والكبير والسبع والانس اذا قتل <sup>عند</sup>  
الشافي روح يقتل شريك الاب <sup>من الزيادات</sup> العاقبة ولولد  
الولي الخطأ واقرا القاتل بالعهد لا يجب شيء لان دعوى المال ينافي  
وجوب القصاص ولو ادعى العهد عليها فقال احد هما قتلنا <sup>عند</sup>  
وجحد الآخر القتل اصلا يقتل المقر لانه اقر على نفسه بالقصاص <sup>والولي</sup>  
يدعي ذلك وشركة الآخر لم تثبت لانكاره والعذر لا يكون <sup>شبهة</sup>  
حتى لو كان املك يدعي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شيء <sup>لما</sup>  
ولو قال احد هما قتلته انا وفلان عمدا وانكر الآخر او قال الآخر



قتلناه آياه وكان خطأ وقال الولي لا بل أنت قتلت وحدك عما كان  
 له ان يقتله لا تفاهما على القصاص وشركة الآخر لم تثبت <sup>لذلك</sup>  
 بما كونه من القصة اصابته العجلة صيا فليس رجله وصاحبها <sup>ك</sup>  
 فيها وقال اكنتم نائما فعليه امر شئ الكسر <sup>ب</sup> ومنه والحصان  
 على سائر الجولة ولم يفصل بينهما اذا البصر ولم يبصر لان سوق الدابة  
 في الطريق سماح مقيد بشرط السلامة <sup>ب</sup> من الحائبة من رجل يسوق  
 حمارا الخليل في الطريق فقال كوس كوسا وقد اعمد لرجل لم <sup>ب</sup>  
 دلت حتى اصاب نوبه وتخرق ضمن السائق وكذا لو شمع صوتا  
 ايم لم يتيسر التنبه لضيق المدة ولا فرق في هذا بين الاثم وغيره  
 وان امكده التنبه فلم ينتج بعد ما سمح لا ضمن السائق <sup>ب</sup> من عمدة  
 الصاوي اذا شئ موضحة برأت ونبط الشعر فلا شئ عليه عند  
 الحنفية <sup>ب</sup> قال ابو يوسف ربح بنجب حكومة العدل وكذلك  
 الحكم في الجراحات اذا برأت <sup>ب</sup> من التجريد وكل شئ ليس فيه اثر  
 معلوم فقه حكومة عدل <sup>ب</sup> من التهديب وذكر الحضي والعنين  
 حكومة العدل وهو ما يرى القاضي بمشورة من اهل الصرة وقل  
 يقوم لو كان عدلا محنبا ويقوم غير المحنبي مجنبا فتجب نسبة القصاص  
 من قيمته من دية لو انتقض عشر العبرة يجب عشر الدية و  
 الاولا صح واعم واحوط <sup>ب</sup> من الجواهر رجل ضرب رجلا بالثمة  
 فسقط سن منه يجب القصاص <sup>ب</sup> من السراجية رجل ضرب

سن من رجل قُتِلَتْ فأنه يستأن في حولا فان اخضر او اسه <sup>بنيته</sup> حال  
الدية وان اضر بجنب حكومة عدل اذا اقلع سن من رجل لم يفلح <sup>سند</sup>  
ولكن يؤخذ بالمهور الى ان ينتهي <sup>اليهم</sup> ويسقط ما سواه كذا ذكر <sup>القول</sup>  
اذ انزع سن من رجل فأنه لا يستأن في <sup>سند</sup> من القمار مائة وروى الحسن <sup>بنيته</sup>  
عن ابي حنيفة سرح في السن اذا انزعيت ينظر بها سنة وان لم ينبت اقتصر  
منه وفي الاملاء يقتصر من ساعته وذكر شيخ الامام في شرحه انه يطلع سن  
القالب والقلع والنزع واستدل في القالب والجلادة فالجواب ان النزع  
مشروع والاخذ بالمهور احتياط <sup>سند</sup> من الجلادة وفي النوازل وعز الجوار  
سرح فيمن قلع سن بالغ لا يؤجل سنة فأنه لا يثب في المصير ركن <sup>سند</sup> يستمر  
ببراموضح السن اما اذا ضرب سن من رجل قُتِلَتْ ينظر حولا لما قدر به وفي  
البيوع اشارة الى انه يؤجل ايضا وفي القمار ايضا لا يؤجل في الباي  
وقال الامام السر حنفي سرح في ريات الاصل يستأن في حولا في الكبير لا  
تباة في الكسر والقلع وهكذا في شرح الشافعي سرح ولحكم في المنة  
وفي الزيارات وبالاول يفتى يعني في البائع <sup>سند</sup> من الجلادة ان النزع  
مشروع والاخذ بالمهور احتياط <sup>سند</sup> من شرح الطحاوي ان الجنائيات  
يعتبر ما لها لا حالها الا يرى انه لو جرح رجلا فأنه لا يعتبر حالها ولكن  
ينظر ان سرى الى النفس <sup>سند</sup> قاتلا وان لم يسر الى النفس جعل جارا  
من حاشية الشافعي لو جرح انسان رجلا والطاهر انه مال الجراحة  
ينظر مال امرها فلا ينجل في الحكم بايجاب ان شهها لجوار ارتفاع <sup>سند</sup> الجوار

من الهداية قال وان شهد انه قتله وقال لا اندري باي شي قتلته  
 الدية استحسانا والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة لان القتل يختلف  
 باختلاف الالة فجهل المشهود وجب الاستحسان انهم شهدوا بقتل  
 مطلق والمطلق ليس بمحل فيجب اقل موجبه وهو الدية ولا نه يحل الجاني  
 في الشهادة على اجالهم بالمشهود عليه ستر عليه <sup>لم</sup> ومنه ومن شهر  
 على المسلمين سيفاً فعليهم ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شهر  
 على المسلمين سيفاً فقد ابطل دمه ولا نه ياغي فتسقط عصمته ببغبه  
 ولا نه يعين طريقاً لك فع القتل عن نفسه فله قتله وقوله فعليهم وقول  
 محمد راح في اصل الجامع الصغير حتى على المسلمين ان يقتلوه اشارة  
 الى الوجوب والمعنى وجوب دفع الضرر <sup>لم</sup> وفي سرقة الجامع الصغير  
 من شهر على رجل سلاحاً ليلاً او نهاراً او شهر عليه عصاً كبيرة ليلاً  
 او نهاراً في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عمداً فلا شيء عليه  
 لما بيننا وهذا لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل <sup>لم</sup> من الكافي  
 ومن شهر على المسلمين سيفاً فعليهم ان يقتلوه لقوله عليه السلام  
 من شهر على المسلمين سيفاً فقد ابطل دمه ولا نه اذا شهر عليهم فقد  
 هارب بهم فبطلت عصمته للحمار به كما بطلت عصمته دماء اهل البغي  
 بالحمار به ولا نه قصد قتل المسلمين فوجب عليهم دفع قتله ولم يتمكنوا  
 منه الا بقتله فكان قتله مستحقاً وقوله فعليهم يشير الى الوجوب لا  
 دفع الضرر واجب ومن شهر على رجل سلاحاً ليلاً او نهاراً في

او غير مصر وشهر عليه عصا ليللا في مصر او نهارا في غير مصر فقتله  
 المشهور عليه عهد افلا شيء عليه لما بينا وهذا ان السلاح لا يلبث  
 فيحتاج الى دفعه بالقتل وهذا الدفع واجب فلا يصلح سببا للضمان  
 من المصنف قصد انسان قتل انسان بالعصا في مصر نهارا فقتله المقصود  
 بالسيف لزمه القصاص وقال لا قصاص عليه وقيد بالمصر لانه اذا كان  
 في المفارقة ليللا او نهارا لا قصاص عليه اجماعا وقيد بالعصا لانه اذا  
 قصده بالسيف لا يلزمه القصاص ليللا او نهارا اجماعا من القصاص  
 الصغرى في باب قطع الطريق من شرح الطحاوي شرح وان شهري  
 في مصر نهارا ما يلبث كالعصا الصغير لا يباح قتله ولو قتله ضرر ولا  
 في المفارقة او في موضع لا يتحقق الغوث او في مصر ليللا يباح قتله  
 ولو قتله لا يضمن وان شهري ما لا يلبث كالسيف والسلاح والمجترى  
 يباح قتله دفعا عن نفسه لا يضمن من الذخيرة رجل شهري على  
 رجل سلاحا فان وقع في قلب المشهور عليه ان جاء يقتله او يضربه  
 او ليأخذ ماله حل له ان يقتله وان ضربه المشهور عليه فسقط  
 من حيث يعلم انه لا يقدر ان يقتل الشاهر المشهور عليه فلا يحمل  
 ان يضربه بعد ذلك وكذلك ان اراد ان يضربه ففر منه فلا  
 له ان يتبعه وكذلك لو ضربه الشاهر ضربه ثم امتنع عن الضرب  
 فلا يحمل للمضروب ان يضربه فان ضربه حتى مات الشاهر وقتل  
 براء المشهور فانه يقتل المشهور عليه بالشاهر من الجمل في

الفصل الثامن والعشرين من كتاب الجنايات في آخر المنفردات  
من جنايات الجامع الصغير سجل شهر على المسلمين سفا فالخن  
على المسلمين ان يقتلوه ولا تسيئ عليهم لانه صار في معنى الحرب  
والجواب في الحرب كذا للتلم من جامع الترويح وما على القاتل  
بالمقتل والخنق والتعريف قل فاعقل في المصنف قوله بالمتعل  
كالجرح العظيم والخشبة العظيمة والخنق بان خنق رجله رجلا حتى  
مات فلا قصاص فيه عند ولكن يقتل سياسه ان اعتاد ذلك  
وعندهما ان دام على الخنق حتى مات فعليه القصاص وان ترك  
الخنق قبل موته ثم مات بعده ينظر ان دام على الخنق قد مر ان مو  
طاهر يجب عليه القصاص والا فلا من الحصر لا قصاص في القاتل  
بالمقتل والخنق والتعريف والالتقام من جبل او بر عند وعندهما  
والشافي مرجح يجب فيه القصاص اذا كان المقتول غاليا  
من جامع الترويح والاصل ان القصاص يتعلو بالعمد المحصن لا بالخطأ  
ولا بشبه العمد لانه عليه السلام قال لا فود الا بالسيوف والنص معلول  
اجماع حتى يتعدى الى الشباب والتجوير فعلم انه لم يرد به عين السف  
وانما اراد به معنى المطلوب منه واختلفوا فيه فقالا معناه ما لا يتلق  
ابينة احما له فيه تلك جرحا كان او لم يكن وقال ذلك المعنى هو  
الجرح الذي ببعض البينة ظاهرا وباطنا ثم العمد ما تعد به بسلاح  
او ما اجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالحد ومن الخشب والبطنة

القصب المروءة المحمدة والنار وشبه العمد ان يتجدد الضرب بما  
 بسلاح ولا اجري مجرى السلاح عنه وعندهما هو ان يتجدد ضربه  
 بما لا يقتل به غالبا كالقتل بالسوط والعصا الصغير قال القتل بالمتل لا يوجب  
 القصاص وقال لا يوجب <sup>ب</sup> ومنه ولو ضرب رجل له بكافركت فما  
 ان ضربه من قبل الحديد ففيه القصاص وان ضربه من قبل الخشب  
 فلا قصاص فيه وقد ذكرنا ان المتبر هو الجرح او الحديد ضرب حذاء  
 بسيف في نحر فخرق السيف العمد وقتله قال ابو حنيفة سرح لا قصاص  
 عليه وقال محمد سرح ان كان العمد ثقيلًا ان ضربه به وحده قتل  
 وهو بناء على ما عرف من اصل ابي يوسف ومحمد سرح ان المتبر  
 عندهما ان يحصل القتل باله يقصد بمثل ذلك القتل او يقصد بالقتل  
 عادة وابو حنيفة سرح يعتبر دليل القصد على ما قدمنا <sup>ب</sup> من التمهيد  
 اما العمد ان يقصد ضربه باله جارحة كالسيف والسم وليطه القصب  
 والتخريق بالنار اما التخريق والتخريق والقتل بالجرح الكبير وكل ما يقتل به غالبا  
 او غير غالب لكن لا يخرج اذا قصد فهو شبه عمد وقالوا والشافعي سرح  
 ما يقتل به غالبا <sup>ب</sup> اما الحديد الذي لا حد له كالعمود والجرح فيه <sup>ب</sup>  
 عن ابي حنيفة سرح <sup>ب</sup> من التفسير البستي وقوله الجرح بالحجر والعبد بالعبد  
 اختلف اهل المال في ذلك على امرين اقاويل احدها انها نزلت في  
 من العرب كانوا اخررة اقوياء لا يقتلون بالعبد منهم الاحرار وبالمروءة  
 الا رجلا استعمله بالقوة واذ لا بالخرقة فنزلت فيهم هذه

الآية وهو قول الشعبي وقاده مرض والثاني انها مرلت بحب فريقتين لا  
 بينهما قتل وقتال على عهد النبي عليه السلام وفيهم قتل من رجال  
 ونساء وعبيد مرلت فيهم هذه الآية فجعل النبي عليه السلام الدنيا  
 قصاصا بعضها ببعض دية الرجل بدية الرجل ودية المرأة بدية المرأة  
 ودية العبد بدية العبد ثم اصلح بينهم وهذا قول السدي مرض  
 والثالث قول علي بن ابي طالب مرض كان بقول ايما حر قتل عدا فريقتين  
 قود فان شاء مولى العبد ان يقتل الحر قتلوه وقاصوهم بثمن العبد  
 من دية الحر واذا والى اولياء الحرب بدية دية وايما عبد قتل حر فمهره  
 قود فان شاء اولياء الحر قتلوا العبد وقاصوهم بثمن العبد واخذوا  
 بدية دية الحر وايما رجل قتل امرأة فمهرها قود فان شاء اولياء المرأة  
 قتلوه واذا وانصف الدية الى اولياء الرجل وايما امرأة قتلت رجلا  
 فمهره قود فان شاء اولياء الرجل قتلوها واخذوا نصف الدية  
 والرابع ان هذا الحكم كان ثابتا في اول الاسلام ان يكون الرجل  
 بالرجل والمرأة بالمرأة والعبد بالعبد ثم نسخ بقوله تعالى وكتبنا  
 فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين وهذا قول ابن عباس  
 مرض من الكافي ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد للجومات منها قوله  
 تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية وقوله تعالى كتب عليكم القصاص  
 في القتلى وقوله عليه السلام الحمد فودع من الكفر ودية المرأة  
 على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها ومنه وفي كل خمس

كتاب الوصايا

من شرح الطحاوي اعلم بان الوصية ايجاب المثلث بعد الموت كالميراث  
الا ان الفرق وقع بينهما ان الميراث يدخل في ملك الوارث  
من غير قبول والوصية لا تدخل في ملك الموصي له من غير قبول <sup>القبول</sup>  
على ضربين قبول بالصرح وقبول بالدليل والصرح ان يقول قلت  
بعد موت الموصي والدليل ان يموت الموصي له قبل القبول والرد  
بعد موت الموصي فيكون موته قبول الوصية ويكون ذلك ميراثا  
لو ارثته من الميراث ييب ولو ماتت قبل القبول او الرد ملكه وارثه  
وموته كقبول له من القبول ان الولاية في مال الصغير الى الاب  
وصيه ثم الى وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص احد فالا ولاية  
الى الجد وهو اب الاب ثم الى وصيه ثم الى وصي وصيه فان لم يكن  
فالقاضي ومن نصبه القاضي فلهؤلاء كلام ولاية التجارة بالمر وف  
في مال الصغير ومنه ايضا والاب والجد وصيهما اجارة عبد  
الصغير وسائر املاكه وافواله فاما غير هؤلاء فمن الصغير في حجة  
فان لا يملك اجارة مال الصغير اليه لانه ليس له غير هؤلاء ولاية  
المر في مال الصغير من القصة اذا اذن القاضي الصغير في  
التجارة وله اب او جد صار ما ذونا الوارث يستخلص التركة  
المستخرقة بالدين بقيمتها لا بالدين المستخرق فيمنع المثلث للوارث



حتى لا يملك بيعها ولا هبتها ولو وهب ثم سقط الدائن لا ينفذ ولو  
اعنق ثم سقط نفذه من الكثر ومن عقد منهم وهو يعقله بحر  
الولي او بفقيه من السراجية لو اذن القاصي الصبي بالتصريف  
والاب يا جرح الوصي اذا اوفى عدد المكف في الزيادة فان  
سأد في الكف من الكلام من الفصول الوارث لا يملك بيع التركة  
المستغرقة بالدين الا برضاء الغرماء حتى لو باع لا ينفذ من  
فتاوى شيد الدين التركة اذا كانت مستغرقة بالدين كانت  
ولاية البيع للقاضي لا للورثة لانه لا ملك للورثة فيها فلا يكون لهم  
ولاية البيع من فتاوى القاضي الامام فخر الدين شرح رجل ما  
وعليه ديون مستغرقة للتركة فباع الورث شيئا من التركة لا  
بيعه على الغرماء الا برضاهم وذكره شيد الدين في فتاواه  
التركة اذا لم تكن مستغرقة بالدين والغريم اثبت الدين على  
واحد من الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى ما بحصته من الدين  
وليس له ولا يبيع نصيب غيره ليقضي الدين لان ذلك ملك  
الوارث الاخر لان التركة غير مستغرقة من شرح الطحاوي  
ولولاية للصغير والمصغر للغرماء في احد الامرين اما في المصالح  
او في المناكحة اما ولاية المناكحة فوضعها كتاب النكاح اما ولاية المصالح  
فالاب ان كان حيا وان كان ميتا فالوصي الذي جعله الاب  
وصيا ثم الى وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص الى احد او مات

وصيه ولم يوص احدًا فالولاية الى الجد اب الاب فان مات الجد  
فالى وصيه ثم الى وصي وصيه فان لم يكن فالتقاضي ومن نصبه <sup>فقد</sup> القاتل  
فلهم ولاء كلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة  
ولهم ولاية الاجارة في النفس وانما لجميعا في المنقولات والعقارات  
فان كان بيعهم واجاراتهم بمثل قيمته او اكثر او باقل قدر ما يتغاضون  
الناس في مثله جاز وان كان قدر ما لا يتغاضون الناس فيه لا يجوز  
من الصغير بيع الوصي عقار اليتيم بمثل قيمته يجوز ولم يشترط  
في الكتاب شيئاً آخر قال شمس الأئمة الحلواني راجع هذا جواب  
السلف اما جواب المتأخرين انه انما يجوز باحدى شرائط ثلث  
اما ان يرغب فيه رجل بضعف قيمته او للصغير حاجة الى ثمنه او  
على الميت دين ولا مال له الا هذا او يفتى <sup>الحلواني</sup> من التزويج اذا كان  
على الميت دين او وصي بوصيه وهي دراهم او دنانير ولا دراهم  
ولا دنانير في التركة والورثة كبار حضور فللوصي بيع كل التركة  
وقال ليس له ذلك الا في قدر الدين والوصية والتقوى على  
هذا وهذه المسئلة على ثلثة اوجه في وجه يجوز في الكل اتفاقا  
وهو ما اذا كانت الورثة صغارا كلهم وكذا اذا كانت الورثة كبارا  
غيبا والتركة عرض وفي وجه لا يجوز اتفاقا وهو ما اذا كان  
الورثة كلهم كبارا حضارا وقد باع بمثل القيمة وفي وجه خلا  
ما مر تقسيم آخر لهذه المسئلة على ثلثة اوجه في وجه يجوز في الكل

اتفاقا وهو ما اذا كان الدين مستغرا للتركة ولا يؤدى الورثة <sup>بها</sup>  
وفي وجه لا يجوز اتفاقا في الكل ولا في البعض وهو ما اذا اديت الورثة  
دينه ونفذوا وصيته من ما لهم لم يبق للوصي بيع التركة اصلا في التمسك  
خلاف وهو ما اذا كانت التركة غير مستغرة بالدين والوارث  
لم يؤد الدين والوصية والوضع في الوصي للاحتواء عن القاضي فانه  
يجوز بيع القاضي للدين والوصية في كل التركة بالاجماع <sup>من التمسك</sup>  
سئل ابو نصر مراح عن غريماء وورثة تطلبوا الى القاضي فرغموا ان  
فلانا مات ولم يوص الى احد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم  
ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا قال ان فعلت ذلك رجوت  
ان يسعه ذلك ان كان يعرف عدل الوصي ويصير وصيا ان  
صدقوا <sup>من القاضي</sup> انما يخافني في الخلاصة المرأة تأخذ مهرها من  
التركة من غير رضا الورثة ان كانت التركة دراهم او دنانير  
وان كان شيئا يحتاج الى البيع تباع ما كان اصله وتستوفي صداقها  
وسواء كانت الوصية من جهة نرجها او لم تكن وتأخذ من غير  
صاحب الورثة وفي البيع انما يجوز بيع الاصل ان كانت وصيته  
من المأوى الحاي وسئل ابو نصر عن اوصى الى امرأته وترك  
مبايعا والمرأة عليه مهر كيف تأخذ مهرها من هذا المبيع قال  
ان كان له وجهها من الصامت مثل مهرها فلها ان تأخذ من الصامت  
وان لم يكن له صامت فلها ان تباع ما كان اصله للبيع وتستوفي

صد اقبحا من ثمنه - وفي قأوى النفسى سئل عن مات وبسب  
امرأة الف درهم نقد فاخذته بجهريها بغير رضا سائر الورثة  
قال يجوز فان اختلفت بالله ما في يدها من تركته من المال  
التي يجنب عليها اخراجها ليقسم بين الورثة فخلفت قال لا تأثم  
فان لم تأخذ هذه الدرهم وطلب من هذا الوصي ايفاء المهر  
من هذه التركة وانكر الوصي ذلك فاقامة البينة على دعواها  
من امر على هذا الوصي هل تقبل قال نعم - من التمسنا تخ  
سئل ابو القاسم عن مات وترك اموالا واولادا صغارا فادعى  
رجل دينا على الميت وادعى رجل آخر وديعة وادعت المرأة  
مهرها للوصي ان يؤدى ذلك من غير حجة قال اما الدين  
والوديعة فلا بد من اثباتها عند الحاكم واما المهر فان ادعت  
مقدار مهر مثلها فذلك واجب وكفى بالكباح شاهدا -  
وفي الثانية يدفع اليها نقد امر مهر مثلها اذا كان النكاح ظاهرا  
معروفا ويكون النكاح شاهدا لها - من الصغير كما رجل في يده  
الف درهم لرجل مات وعليه الف درهم دين معروفه انها  
عليه وترك انها معروفه فقضى المستودع الالف للمقرم <sup>بضم</sup>  
لان الالف للميت وقد قضاه الى من له الحق وهو غير الميت  
وليس للدين ميراث حتى يقبض الدين هذا كله رواية <sup>سنة</sup>  
عن محمد راجح وذكر قبل هذا قال محمد راجح عن ابي حنيفة والي ابو

شرح من مات ولده غلام قد كان به على الف وعلى الميت دين الف  
 فتضى المكاتب الغريم اقضاه من ماله على مولاه بغير امر الوصي  
 وفى القياس باطل ولا يعتق المكاتب حتى يحققه القاضى ككتابته  
 القياس ونعتق المكاتب بأداء المال الى الغريم <sup>من الفصول</sup>  
 وذكر في بيوعه وللاب ان يسافر بماله الصغير والصغيرة و  
 ان يدفع ماله مضاربة الى غيره ولله ان يدفع بضاعته وان  
 يוכל بالبيع والشراء والاستيجار وان يودع ماله وان يكاتب  
 عبده ويتزوج امته ولا يزوج عبده ولا بغير ماله ولله قباها  
 وفى الاستحسان له ذلك وله ان يجعل مضاربة عند نفسه  
 وينبغي ان يشهد على ذلك عند الاستداء ولو لم يشهد يجعل له  
 ذلك فيما بينه وبين سريه ولكن القاضى لا يصدقه وكذلك اذا  
 شاركه وراس ماله اقل من ماله الصغير فان اشهد يكون الربح  
 على ما شرط وان لم يشهد يجعل فيما بينه وبين الله تعالى ولكن  
 القاضى لا يصدقه ويجعل الربح على قدر راس مالها وكذلك  
 هذه اكله فى الوصي <sup>وذكر فى المبسوط يعين هذا فى حق الوصي</sup>  
 فقال للوصي ان يتجر فى ماله البسيم وان يدفع مضاربة وان  
 يعمل فى مضاربة وان يبيع ويشترى واذا لم يشهد الوصى على  
 نفسه انه يعمل به مضاربة كان ما استوى كله للورثة لانه لا يدعى  
 استحسان بعض الربح من ماله الورثة لنفسه وما لا يستحق ذلك

إلا بالشرط فما لا يثبت الشرط عند القاضي لا يعطى له شيء من الميراث  
 وذكر في شرح الطحاوي أيضا وليس للاب أن يعق عبد الصغير  
بماله ولا بغيره مال ولا أن يهب ماله بعوض وبغيره ولا أن يقرض  
 من التماس خانية وفي الخاتمة ذكر الخصاف شرح إذا كان في الورثة  
 صغيرا وعائبا ولم يكن في يده الغائب ولا في يد أم الصغير شيء  
 من التركة بل كان في يد المحضور الكبار وطلبوا القسمة من القاضي  
 يجعل للصغير وصيا يقوم بالقيمة ويقبض حقه ويجعل للغائب وكيلًا  
 يأمرهم بالقسمة فان كان في يد الغائب شيء من التركة لا تقسم  
 حتى يحضر الغائب أو يقيم البينة على أن ذلك ميراث بينهم  
 وعلى عدد الورثة فيقسم وذكر في الجامع أنه لا يقسم وإن أقامت  
 البينة ما لم يحضر الغائب ولو كان شيء من التركة في يد أم الصغير  
 لم ير في الجواب فيه كالجواب فيما إذا كان شيء من التركة في يد  
 الغائب وشمه لا يقسم من المضرات في الكبرى إذا تصرف  
 واحد من أهل السكة في ماله الميت من البيع والشراء ولا وصي  
 للميت وهو يعلم أن الأمر لو رفع إلى القاضي حتى ينصب وصيا  
 فإنه يأخذ المال ويفسده افتى أبو نصر الدبوسي شرح بأن تصرف  
 جائز للمرضى قال قاضيان شرح هذا الاستحسان وهو يقتضي غير

نزل في بيت رجل فمات وترك ذراهم ولم يوص يرفع راسه  
 البيت إلا إلى الحاكم حتى يأمره بشراء الكفن من ماله فان لم

القاضي كنفه كنفاً وسطاً كما من قبله اكد اذ كوهنا وهذا اذ لم يعلم منسداً  
 - في الرقي الى القاضي اما اذا علم فلا كما ذكرنا وعن ابي سليمان الجرجاني  
 انه قال مات رجل يقال له لبيت المير يرح ولم يوص الى احد فباع  
 محمد مراح متاعه وكفنه في بيع من يزيد ولم يكن محمد اقاضيا يومئذ قال  
 هو الحق عند بله من المهد اية وبيع الوصي على الكبير الغائب جائز  
 في كل شيء الا في العقار لان الاب يلي ما سواه ولا يليه وكذا اوصيه  
 وكان القيا من ان لا يملك الوصي غير العقار ايضا لانه لا يملك الاب على  
 الكبير استخسانا لما انه حفظ التاريع الفساد اليد وحفظ التمن اليسر وهو  
 يملك الحفظ اما العقار محصن بمسهم من النماية والوجه الثاني انه اذا  
 غيبا فان لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقولات لان بيع  
 المنقولات من جملة الحفظ ولا يبيع العقار لانه لو باعه لاجل الحفظ يبيع  
 العقار ليس من الحفظ ولو خيف هلاك بناء العقار هل يملك بيعه  
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يملك استدلالاً بالمنقول وقال بعضهم  
 لا يملك وهو الاصح لان الدار لا تهلك غلبا فينبغي الحكم عليه لا على  
 الدار من الكافي حتى لو خيف هلاك العقار او هلاك بناءه  
 قيل يملك لان البيع في هذه الحالة من الحفظ والاصح انه لا يملك  
 مع اجول الفناء ولا يبيع العقار لان بيع العقار ليس من  
 الحفظ ولو خيف هلاك بناء العقار هل يملك بيعه قال بعضهم  
 يملك استدلالاً بالمنقول وقال بعضهم لا يملك وهو الاصح من

ادب القاضي للخصاف قال فان كان للصبي مال فتقتسمه في اموالهم  
 ولو كان فيهم وارث كبير اخذ حصته وشرقه صغار وكبار وفي التركة دين  
 وعقار سوى بعض المال وانفق الكبار البعض على انفسهم وعلى الصغار  
 فيما سوى فهو على كلهم وما انفق الكبار فممنوا حصته الصغار ان كانوا  
 انفقوا بغير امر القاضي او الوصي وما انفقوا بامر القاضي والوصي عليهم  
 حسبت لهم مثلهم <sup>من المحيط</sup> واذا وصى لام ولده بثلاث ماله في حقه  
 او في مرضه ثم مات فاندرج الوصية لها من الثلث وهذا الاستحسان  
 وكان القياس ان لا يصح الوصية لام الولد وكذا في الصنوان <sup>القبيل</sup>  
 من القتاوي والناطقي واما العبد فعلى سبعة اوجها احدها ان يوصي  
 لعبد نفسه بشيء فهو باطل لا يجوز والثاني لعبد وارثه فاندرج <sup>بشيء</sup>  
 والثالث ان يوصي لعبد رجل غير وارث فاندرج <sup>بشيء</sup> والرابع ان يوصي لام  
 ولده فهو جائز ايضا من الثلث والخامس ان  
 يوصي لمده فله فخر <sup>بشيء</sup> بثلث من الثلث والسادس ان يوصي لعبد <sup>قبيلة</sup>  
 فهو جائز وكان مدبراي يفتي من الثلث بعد موته <sup>من المحيط</sup>  
 في المستقي اذا قال ان مت من مرضي هذا افلاذنة حرة وما كان في  
 يد ها من شيء فهو عليها صدقة قال ارسى ذلك جائز <sup>الصدقة</sup> على وجه  
 ولها ما كان في يد ها يوم مات وعليها البينة ان هذا كان في يد ها  
 يوم مات <sup>ان</sup> من ائمه ييب واوقا لا انت مدبر او دبرت او  
 حرا وان مت فانك حرا ووصيت برقبك او بثلاث مالي ونحوها



من الالفاظ التي تنبني عن العتق بعد الموت يصير مدبرا وحكمة انه  
 لا يجوز تملكه من بيع وغيره خلافا للشافعي رحمه الله من الحارثي وسئل  
 عن اوصى بعتق عبيده واوصى لهم بصلة وللعبد متاع وكسوة كما هم  
 صاحبهم ومتاع وصبه غير المولى المأم قال لا يكون للعبد من ذلك المتاع  
 شيئا الا ما يوارى عورتهم من الصيرفية وسئل البرهان  
 قال اين كنزك را از اكدید واعطوا لها عشر ون دينار ذهبا بعد موته  
 هل يصح هذه الوصية بالدينار قال نعم لا هذه وصية بعد العتق  
 وبعد العتق صارت اجنبية الا يرحا ان الوصية لام الولد تصح بهذا  
 الطريق لان ثبوت حكم الوصية ما بعد موت المولى وبعد موت  
 المولى يعتق ثم تبين حكم الوصية من الحارثي وفي فتاوى ابن الفضل  
 سئل عن اوصى ان يعتق عنه امة كذا او يعطي لها من ثلث ماله كذا  
 قال ان كانت الامة معينة جاز لها الوصية بالعتق وبالمال وان كانت  
 بغير عينها جازت الوصية بالعتق ولا يجوز بالمال من الكافي  
 ومن عجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضي غيره اذ لو لم يفعل ذلك  
 لضرر الوصي بعجزه عن التصرف او الورثة بترك التصرف ولو  
 شك اليه الوصي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فربما يكون  
 الشاكي كاذبا ويريد التخفيف على نفسه ولو ظهر عند القاضي عجزه  
 اصلا استبد له رعاية للنظر وان كان قادرا على التصرف امين  
 للقاضي ان يخرج له لو اختار غيره لكان دونه لانه مختار الميث

وغيره لا كان ابناؤه اولى الا يورث ان يقدم على اب الميت مع كمال  
 شفقتة فلا ت يقدم على غيره احق وكذا اذا شئت الورثة او بعضهم  
 الوصي القاضي فانه لا ينبغي له ان يعزله حتى يبد له منه خيانة لا  
 الموصي انتاراه ورضي به فالتساكي قد يكون ظالما في شكواه <sup>بشبين</sup> فاما  
 خيانه لا يحتاج القاضي الى الاستبداد به فان علم خيانه عزله لان <sup>الموصي</sup>  
 اعتمد عليه لا مانتة والطاهر انه لو علم خيانه يعزله والقاضي بعد  
 موته قائم مقامه في النظر له فيعزله ويقيم غيره مقامه نظر الميت  
 من شرح الطحاوي قال الاولياء ابا لغوث الاحرار على ثلث مراتب  
 اما ان يكون الوصي امينا ولكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف  
 وغيره فللقاضي ان يشد عضده ما بين آخر ولا يعزله لانه امين  
 واما ان يكون الوصي قويا امينا يمكنه القيام على ماله الميت والحفظ وما  
 يحتاج اليه من التصرف فليس للقاضي ان يعزله واما ان يكون الوصي  
 خائفا قد ظهرت خيانه فللقاضي ان يعزله وينصب وصيا اخر امينا  
 حتى لا يتوي تركة الميت من الطحاوي وعن الحسن بن مطيع قال  
 سألت بشر بن عياض عن اذا اتهمه القاضي قال في قوله ابي حنيفة  
 راجح يجعل القاضي مجبه غيره قال ابو يوسف راجح يخرجده وهو القيا  
 لان اباه لو كان حيا وخيف عليه من مال الصبي يخرجده من يده <sup>قالوا</sup>  
 اولى من القباوى الصغرى الوكالة بعد موت الموكل وصاية  
 ويصير وصيا والوصاية في حال حياة الموصي وكالته علم ان كل واحد <sup>منهما</sup>

ينعقد بلفظ الآخر والعبرة بحالة الحياة وبعد الموت من التاجر  
سرجل قال للأخري وصيه بالفارسية تباري وار فرزند ان مرا سپس  
فقد جعله وصيا في تركته وكذا الوقال تعهدهم وقم بامرهم وما ينجري  
مجرأه ولو قال المريض نعم كما من وأن فرزند ان بحورند بعد از وفات او  
 قال فرزند ان مراضئ كمان يصير وصياهم من صنوا ان القضاء وسئل  
عن امرأة قالت لزوجها في مرض موته الى من تسلم اولادي قال اليك  
واسلمت الى الله تعالى قال تصبر المرأة وصيههم من التهديب وصيا  
الى سرجل في نوع يكون وصيا في الانواع كلها خلا فالمجمل وتر فرس  
من الظهيرية الوصي اذا حضرة الوفات واوصى الى سرجل آخر المسئلة  
على ثلثة اوجه اما ان قال اوصيت اليك في مالي وفي مال الميت الاول  
ففي هذا الوجه يكون وصيا في التركيتين واما ان قال اوصيت اليك  
ولم يزل على هذا في هذا الوجه يكون وصيا في التركيتين واما ان  
 قال اوصيت اليك في تركتي ففي هذا الوجه عن ابي خيفة سرجل ان  
في التركيتين وقال صاحبه وهو وصي في تركته خاصة من شر الطلاق  
 قال وكلا مرض صاحب صاحبه ذا فراس ثم مات عنه صاحب حكم  
المريض من الحاوي وسئل ابو بكر عن مرض الموت الذي اضاه  
 قال بعضهم لله لا يقدر ان يقوم الا ان يقبه انسان وقيل اذا كان  
صاحب فراس وان كان يقوم بنفسه وقيل اذا كان لا يقدر على المشي  
 الا ان يهادي بين الاثنين وقيل اذا لم يقدر ان يصلي قائما وحكي عن

شد اذ انه صب ماء في الكورة ثم في كورة اخرى وكان مريضاً وقال لو امرته  
 بحفظ امر اذ ان يبين له ان فيه قوتاً ويجوز تصرفه قال الفقيه القول  
 الذي قال لم يقدر ان يصلي قائماً احب اليّ وبدل قوله وفي فتاوى ما  
 انهر وسئل ابو نصر الدبوسي راجع عن به حتمى وهو معلول غير اندر <sup>هـ</sup>  
 ويجئى ويجلس ويقوم قال فان المريض الذي لم يصح اقراره لو امرته  
 اذ لم يمكنه ان يتصرف في مال نفسه <sup>هـ</sup> وفي فتاوى النسفي سئل عن <sup>هذه</sup>  
 المسئلة فقال كثرت فيه اقاويل المشايخ واعتمادنا على ما قال محمد بن  
 فضال وهو ان لا يقدر على ان يذهب في حوائج بنفسه خارج الدار  
 من التماس خافية ثم المريض يعتبر برعايته من الثلث فهو ان يكون  
 مريضاً صاحب فراش لا يطيق القيام لحاجته ويعذر له في الصلوة <sup>علا</sup>  
 ويخاف عليه الموت وان طال به المرض ولا يخاف عليها الموت كالفا <sup>لج</sup>  
 والشلل ونحوهما كما اذا كان مقعداً او من هذا الا يكون في حكم الم <sup>رض</sup>  
 الا اذا تغير حاله ومات من ذلك التغير فانه يعتبر من ثلث ماله  
 من القيمة سبعة اشياء من ثلث ماله الميت وصاياه وهباته في ماله  
 وصدقاته وصحائبه في البيع والشراء والاجارة والاستيجار والمهور  
 وعتق مكاتبه في مرضه وعتق مدبره <sup>من</sup> من الطهيرة وحده <sup>من</sup>  
 الموت تكافؤ فيه والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب من الموت  
 كان مرض الموت سواء كان صاحب الفراش او لم يكن <sup>من</sup> <sup>من</sup>  
 القضاة وكذلك اذا اوصى لواحد من الورثة يتوقف الوصية على

اجازة باقي الورثة في وفي فتاوى النسفي المريض اذا قال لا آخرتم <sup>بها</sup> اولاً  
 او ثم بامرهم او قاله يمارد ري اين فرزند ان <sup>بها</sup> بس مرك من كان ايضاً <sup>اليه</sup>  
 من الفصول وكذلك الوصي اذا خوصم في عيب بعين باعد للصغير لا <sup>يختلف</sup>  
 والوكيل باسبح والوكيل بالخصومة في الرد بالعيب من جهة المالك  
 يختلف لان اليمين لرجاء النكول ولو اقر الوصي صريحاً لا يصح فكذا  
 لا يختلف فاما الوكيل فغائب عن الموكل والموكل لو اقر يصح فكذا من قام  
 مقامه من الساجية لا يختلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في  
 مال اليتيم ولا المتولي في مال الوقف <sup>من</sup> القنية وكثير من المواضع يكون  
 القول قوله بدون اليمين منها <sup>ط</sup> قال الوصي لليتيم انفق عليك  
 كذا من مالك وذات نفقة مثله او قال نزلت ابوت رقيقاً او قال  
 الوصي اشريت لك رقيقاً واديت الثمن من مالك وانفقت عليك  
 كذا فهو مصدق في ذلك كله مع اليمين قال <sup>ط</sup> <sup>ط</sup> <sup>ط</sup> الا ان مشائخنا  
 كانوا يقولون لا يفتن ان يحلف الوصي اذا لم يظهر منه خيانة <sup>وصي</sup> او  
 بالنفقة على اليتيم او القيم على الوقف او مال الوصي في مال اليتيم <sup>وقف</sup> والوصي  
 في يده او نحو ذلك من الامناء بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل  
 قوله بلا عيب اذا كان ثقة لانه في اليمين تنقيح الناس عن الوصايا فان  
 اتهم قيل يستحلف بالله ما كنت خنت في شيء مما اخذت به وقيل ينبغي ان  
 بقدر شيء يستحلف عليه <sup>ط</sup> من الصغير كل من اقر بشيء لا يجوز اقراره  
 لا يستحلف اذا اكره وتفسير ذلك ان من ادعى على ميت ما لا وقدم

الوصي الى القاضي ولا بينة للمدعي فارادى ميت الوصي فان كان الوصي وارثا خلفه لان اقراره جائز في حصة نفسه وان لم يكن وارثا لا يحلف من القسمة ومنها انه ادعى على رجل انه وصي الميت تقبل بينته ولا يحلف المدعى عليه ومنها ان من ادعى على ميت ما لا اوجب حقا من الحقوق وقدم وصيه الذي ليس بوارث الى الحاكم فيسره ان يحلف لان اليمين لرجاء النكول والنكول بذل واقرار وليس للوصي ولا للاب في حق الصغير ذلك <sup>ط</sup> ولو كان الوصي وارثا يحلف لانه يملك البذل في حصته ومنها انه اذا ادعى ان فلانا الميت اوصى الى والي هذا فاكفر تقبل البينة عليه ولا يحلف <sup>ط</sup> من شرح الطحاوي ولو <sup>صلت</sup> المال في يد احد الوصيين فانه لا يضمن لاحصة نفسه ولا حصة <sup>بلكه</sup> بقية المالكين لا فائدة كانت امينة سواء كانت مما يحتمل القسمة ولا يحتمل القسمة ولا الا بالخلاف او بالاستحالة <sup>ط</sup>

كتاب الفرائض  
من شرح الساري وذو الرحم لا يرث مع العصبية بحال ولا يرث ايضا مع اصحاب الفرائض الا مع الزوج والزوجة فانه لا يرث <sup>عليهما</sup> والباقي يكون لذوي الارحام <sup>ط</sup> من الذخيرة اعلم ان الكفار <sup>يرون</sup> يورثون فيما بينهم بالاسباب التي توارث بمثلها المسلمون فيما بينهم <sup>ط</sup> من دسرا البحور ولا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ولا الذمي الحر ولا الحربي الذمي وفاقا من المتفق <sup>ط</sup> ثم المعاني المانعة

الارث <sup>في</sup> الكهر والرق وقل المورث <sup>في</sup> من عمدة الفتاوى وله  
ترك بنتا فلها نصف ما ترك والباقي للعصبة فان لم يكن له عصبة  
فلها الكل <sup>في</sup> من الذخيرة اول من يقسم عليهم الميراث اصحاب <sup>في</sup>  
تم العصبات من جهة السيد تم مولى العاقبة تم الرد على دوى السيد  
تم على دوى الارحام ثم مولى المولات ثم المقل له بالنسب <sup>في</sup> من  
المراجية او امارات المعنوع عن معنق او معتقة وعن صاحب مرض  
فانه يعطى لصاحب الفرض فرضه والباقي للمعتق <sup>في</sup> من السفاني  
وذكر في الذخيرة وادامات المعنق ولم تترك الابنة للمعتق فلا يسمى <sup>في</sup>  
المعتق في ظاهر رواية اصحابنا سراج وميراث المعتق بيت المال <sup>في</sup>  
متأخرا كانوا يهون في هذه المسئلة يدفع المال الى ابنة المعتق لا <sup>في</sup>  
الارث بل لانها اقرب الى الميت من بيت المال الا يرى انها لو كانت  
ذكرا لاستحق المال كيف وامر ليس في زماننا بيت المال وانما كان  
بيت المال في زمان الصحابة والتابعين ساض فانه لو صرف ذلك  
الى سلطات الوقت او القاضي والظاهر انهم لا يصرفون ذلك  
الى مصارفه وهكذا كان يفتى القاضي الامام ابو بكر الزرنجري  
والقاضي الامام صدر الاسلام سراج وذكر القاضي الامام عبد <sup>في</sup>  
في فرائضه ان الفاضل عن سهام الزوج والنزوجة لا توضع <sup>في</sup>  
المال اليوم لما قلنا ثم يدفع اليهما لانه اقرب الى الميت من غير <sup>في</sup>  
فيكون الصراف اليهما اولى وكذا الابن والابنة من الرضاع اذا

لم يكن للميت غيرها يصرف مالها اليهما ثم ان ولاء الصاقد <sup>ي</sup> كما يحتر  
 بين المسلمين يجري بين الذميين <sup>من</sup> القنية بنات المعتق وذو  
 امرحاه يرثون في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث وكذا يرث على  
 الزوج والزوجة في زماننا <sup>من</sup> شرح الكثرة والفتوى اليوم  
 بالرد عليهم اذا لم يكن للباقي مستحق <sup>من</sup> القدر مري <sup>وتجب</sup>  
 الام من الثلث الى السدس بالولد وبالاخوين <sup>من</sup> حاشية  
 القدر مري من الاعيان والعلات والاحياء

وكذا باختين وكذا اباخ واخت

ومنه من اي جهة كانا و

بالاختين والاباخ <sup>خت</sup> والاخت

من اي جهة كانا

وبالولد والولد

الابن

ايضا

قد وقع الفراغ من طبع هذا الكتاب المستطاب المسمى <sup>بالحاشية</sup> بالنص والحق  
 على مذهب الحنفية في شهر شوال عام احد واربعين ومايتين <sup>الف</sup>  
 من هجرة النبي صلى الله عليه وعلى آله واصحابه اجمعين \* \* \*

